

الحكومة المصرية

وزارة العدل

القانون المدني

مجموعة الأعمال التحضيرية

الجزء الرابع

العقود المسماة

العقود التي تقع على الملكية
والعقود الواردة على الانتفاع بالشيء
(من المادة ٤١٨ إلى المادة ٦٤٥)

مطابع مصرى بالقاهرة

٢٠ شارع مشير بعبدين ت ٤٤٨٨٨

تذييه

الخطة التي اتبعت في جمع هذه الأعمال التحضيرية وترتيبها هي على الوجه الآتي :

- (١) المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدي
- (٢) محاضر اللجنة التي راجعت المشروع التمهيدي
- (٣) المذكرة الإيضاحية للمشروع النهائي
- (٤) تقرير اللجنة التشريعية بمجلس النواب
- (٥) محاضر جلسات مجلس النواب
- (٦) محاضر جلسات لجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ
- (٧) تقرير لجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ
- (٨) محاضر جلسات مجلس الشيوخ

وقد وزع ما ورد في هذه الوثائق على نصوص القانون ، فوضع تحت كل نص ما اشتملت عليه هذه الوثائق في شأن هذا النص . وصدر كل ذلك بما جاء فيها متعلقاً بتنقيح القانون المدني من حيث المبدأ ، وبما سبق نصوص كل باب أو فصل من نظرة عامة إلى مجموع هذه النصوص

وأشير إزاء كل نص إلى ما يقابله من النصوص في القانون المدني القديم وفي بعض التقنينات الحديثة ، وإلى ما عسى أن يكون قد حذف من نصوص المشروع التمهيدي التي تتصل بهذا النص

الكتاب الثاني

العقود المسماة

ملزمة الإيضاح :

قطرة عامة في ترتيب هذا الكتاب

روعى في تقسيم هذا الكتاب أن يكون تبويبه منطقيا ، فإن التقنين المهرى الحال وضع العقود المسماة بعضها إلى جانب بعض ، دون أن ينتظمها ترتيب يتمشى فيه منطق سليم ، فحشر الكفالة بين الوديعة والوكالة ، وجمع ما بين عقود الإيجار والاستصناع والعمل في باب واحد ، مع ما يوجد بين هذه العقود من تباين ، وفصل ما بين رهن الحيازة والرهن الأخرى فصلا ينطوى على كثير من التحكم ، إذ وضع رهن الحيازة بين العقود المسماة ، ونقل سائر الرهن إلى الكتاب الذى خصه لحقوق الدائنين .

أما المشروع فقد راعى في تبويب العقود المسماة أن يقف عند الموضوع الذى يرد عليه العقد ، فهناك عقود ترد على الملكية ، وهذه هى : البيع والمقايضة والهبة والشركة والقرض والصلح . وعقود ترد على المنفعة ، وهذه هى : الإيجار والعارية ، وعقود ترد على عمل الانسان ، وهذه هى : عقد المقارلة وعقد العمل والوكالة والوديعة والحراسة . وعقود احتمالية ترد على موضوع غير محقق ، وهذه هى : المقامرة والرهن وعقد الإيراد المرتب مدى الحياة وعقد التأمين . وقد أفرد لعقد الكفالة الباب الأخير ، لأن موضوع الكفالة يتميز عن موضوعات سائر العقود المسماة بأنه عقد تأمين شخصى ، فوجب تمييز الكفالة عن غيرها من العقود من ناحية ، وفصلها عن التأمينات العينية من ناحية أخرى .

الباب الأول

العقود التي تقع على الملكية

الفصل الأول

البيع

المذكورة الإيضاحية :

نظرة عامة :

أدج التقنين الحالي في البيع ، بوجه عام ، أنواعا مختلفة من البيوع كان الأولى فصلها . فبيع ملك الغير ، وبيع الحقوق المتنازع فيها ، وبيع التركات ، والبيع في مرض الموت ، وبيع النائب لنفسه ، قد تناثرت أحكامها متفرقة بين أحكام البيع . ولم ينفرد بمكان خاص إلا بيع الوفاء وحوالة الحق . وقد أسلفنا أن المكان الطبيعي لحوالة الحق هو في الالتزامات لا في البيع .

أما المشروع فقد فصل هذه الأنواع المختلفة من البيوع ، وزاد عليها البيع بالمزاد . وفي انفراد كل من هذه الأنواع بمكان خاص تيسير للبحث ، وعناية تقتضيها ما لهذه الموضوعات من أهمية عملية .

أما البيع بوجه عام فلم يراع فيه التقنين الحالي ترتيبا علميا واضحا . فقد خصص الفصل الأول لأحكام البيع ، ولكنه لا يكاد يذكر شيئا من هذه الأحكام ، بل هو يعرف البيع ، ويذكر أركانه وأوصافه ، ويبين كيف يكون إثباته ، ويستعرض حالات معينة منه (بيع الجزاف ، والبيع بالتقدير ، والبيع بشرط التجربة) ، ثم يقرر

أن مصروفات العقد على المشتري . وهذه هي المسألة الوحيدة التي يمكن إدخالها في أحكام البيع . أما المسائل الأخرى فمن الواضح أن العنوان الذي وضع لها لا يصدق عليها ، ثم إن كثيراً منها ليس إلا تكراراً لا فائدة فيه للقواعد العامة ، كإثبات (م ٢٢٧/٣٠٢ - ٣٠٣) ، والبيع المعلق على شرط أو المقترن بأجل (م ٢٣٨/٣٠٤) ، والبيع التخييري (م ٢٤٤/٣١٠) . وخصص الفصل الثاني للمتعاقدين ، فذكر الأهلية والرضا وخيار الرؤية ، ثم انتقل إلى بيع المريض مرض الموت وبيع عمال القضاء وبيع النائب لنفسه . وظاهر أن هذا خلط لا مسوغ له بين أركان العقد وأنواع معينة من البيوع كان الواجب أن ينفرد كل نوع منها بمكان خاص كما قدمنا . وخصص الفصل الثالث للمبيع وقد التزم فيه شيئاً من المنطق ، إلا أنه أورد في هذا الفصل بيع ملك الغير وكان الواجب إفراده بمكان خاص . وخصص الفصل الرابع لما يترتب على البيع ، والظاهر أنه يريد أحكام البيع التي عنون بها خطأ الفصل الأول . وقد بسط في هذا الفصل التزامات البائع والتزامات المشتري على ترتيب لا يؤخذ عليه عيب واضح . وخصص الفصل الخامس للغبن في البيع ، وكان الأولى ألا ينفصل هذا الموضوع عن مكانه الطبيعي عند الكلام في تقدير الثمن .

أما المشروع فقد اتبع تقسيماً أقرب إلى المنطق ، فاستعرض في ثلاثة أقسام رئيسية أركان البيع والتزامات البائع والتزامات المشتري . وخص بالذكر من أركان البيع ، المبيع والثمن . أما المبيع فبعد أن قرر وجوب علم المشتري به (وهو ما يحل محل خيار الرؤية) استعرض في شأنه حالات (١) البيع « بالعينة » والبيع بشرط التجربة ، وبيع المذاق ، وذكر في الثمن القاعدة الأساسية التي تقضي بأن يكون تقدراً مقدراً أو قابلاً للتقدير وفقاً لأسس معينة ، ثم استطرد إلى الغبن على اعتبار أنه يرد قيداً على حرية المتعاقدين في تقدير الثمن .

واستعرض المشروع بعد ذلك التزامات البائع ، وهي نقل الملكية والتسليم والضمان . فقرر في الالتزام بنقل الملكية ما هي الأعمال التي يجب أن يقوم بها

(١) جاء هنا بمذكرة المشروع التمهيدي عبارة « المبيع المدين بالنوع و... الخ » .

واستعرض المشروع أخيراً التزامات المشتري ، وهى دفع الثمن والمصروفات وتسليم المبيع ، فقرر فى الالتزام بدفع الثمن ما الذى يدفعه المشتري ، وبين مكان الوفاء وزمانه ، ثم ذكر ما يترتب من جزاء على عدم الوفاء بالثمن . واقتصر على الالتزام بدفع المصروفات على تقرير هذا الالتزام ، وفى الالتزام بتسليم المبيع على تحديد الزمان والمكان اللذين يتم فيهما التسليم ، ومن الذى يتحمل نفقته .

وقد توخى المشروع ألا يقرر حكما يكون مجرد تطبيق للقواعد العامة ،
إلا إذا كان فيه شيء من الخفاء ، أو كان يحتاج إلى تحديد ، أو كان من الأهمية
العملية بحيث يحسن أن يسترعى له النظر . من ذلك تحديد الأعمال الضرورية
لنقل الملكية (م ٤٤١ ^(٣) من المشروع) ، ونقل الملكية في الشيء المبيع جزافا
(م ٤٤٢ ^(٤) من المشروع) ، وبيان الطريقة في تسليم المبيع (م ٤٤٨ ^(٥)
من المشروع) وتبعة هلاك المبيع قبل التسليم (م ٤٥١ - ٤٥٢ ^(٦) من المشروع) ،

(١) جاء هنا بمذكرة المشروع التمهيدى عبارة « فى الشيء المعين بالذات وفى الشيء المعين بالنوع
و... الخ »

(۲) « زمانه و مکانه ... الخ »

(۳) م ۵۶۸ فی الم شروع التمهیدی .

0794 (2)

(٥) م ٥٧٦ في المشروع التمهيدي .

• (٦) م ٥٨١ — ٥٨٣ في المشروع التمهيدي .

والاتفاق على تعديل الضمان (م ٤٥٨ - ٤٥٩ و ٤٦٦^(١) من المشروع) ، وحبس
الثمن (م ٤٧٠^(٢) من المشروع) ، وحبس المبيع (م ٤٧٢^(٣) من المشروع) ،
وفسخ بيع المنقول^(٤) لعدم الوفاء بالثمن (٤٧٤ - ٤٧٥^(٥) من المشروع) .

وإذا كان التقنين الحالى قد استوفى عقد البيع إلى حد كبير ، فإن المشروع مع ذلك وجد السبيل واسعا إلى التنقيح ، فأضاف نصوصا جديدة ، وحذف نصوصاً معقدة أو نصوصاً لا فائدة منها ، وعدل أحكاماً معينة ، وصحح أخطاء وقعت فى بعض النصوص .

أضاف نصوصاً جديدة في البيع بالعينة (م ٢٣٣^(٦) من المشروع) ، وتقدير الثمن تبعاً لأسس معينة أو وفقاً للسعر المتداول في التجارة (م ٣٦٦-٣٧٧^(٧) من المشروع) ، والبيع بثمن مقسط (م ٤٤٣^(٨) من المشروع) ، وأبقى حق المشتري في ضمان الاستحقاق حتى لو اعترف وهو حسن النية بحق التعرض (م ٥٤٤^(٩) من المشروع) ، كما أثبت للبائع حق التخلص من هذا الضمان إذا هو رد للمشتري مادفعه للمستحق توكيلاً من استحقاق المبيع (م ٥٥٥^(١٠) من المشروع) ، وأضاف إلى ضمان العيوب الخفية ضمان صلاحية المبيع للعمل (م ٦٨٨^(١١) من المشروع) .

وحذف نصوصاً معقدة ، أو نصوصاً لا تعدو أن تكون مجرد تطبيق للقواعد العامة دون أن يكون في ذكرها فائدة . من ذلك إثبات البيع وما يدخل عليه من .

(١) م ٥٩١ — ٥٩٢ و ٥٩٩ في المشروع التمهيدي .

(٢) م ٦٠٦ في المشروع التمهيدي .

(۳) ۶۰۷۲ فی

(٤) جاء هنا بمذكرة المشروع التمهيدي « فسخ البيع لعدم الوفاء بالثمن » .

(٥) م ٦٠٩ — ٦١٣ في المشروع التمهيدي .

(٦) م ٥٦٠ في المشروع التمهيدي (٧) م ٥٦٣ — ٥٦٤ في المشروع التمهيدي

(٨) م ٥٧٠ في المشروع التمهيدي (٩) م ٥٨٧ في المشروع التمهيدي

(١٠) م ٥٨٨ في المشروع التمهيدي (١١) م ٦٠١ في المشروع التمهيدي

الأوصاف (م ٢٣٧ - ٢٣٨ / ٢٠٢ - ٣٠٤ و ٢٤٤ / ٣١٠ مصرى) ، وأهلية كل من البائع والمشتري (م ٢٤٦ - ٢٤٧ / ٣١٢ - ٣١٣ مصرى) ، وعيوب الرضاء (م ٢٤٨ / ٣١٤ مصرى) ، والبيع للأعمى (م ٢٥٣ / ٣١٩ مصرى) ، والشروط العامة لمحل الالتزام (م ٢٥٩ / ٣٢٦ مصرى) ، والآثر الرجعى للشرط (م ٢٦٩ / ٣٣٩ مصرى) ، وظهور العيب فى بعض الأشياء المبعة دون البعض الآخر (م ٣١٦ - ٣١٧ / ٣٩٠ - ٣٩٢ مصرى) ، وحدث عيب جديد بعد العيب القديم (م ٣٩٩ مختلط) ، وهلاك المبيع بسبب العيب القديم (م ٣٢٣ / ٤٠٠ مصرى) ، وهلاكه بسبب عيب جديد أو بحادث قهرى (م ٤٠١ مختلط) .

وعدل أحكاما معيبة ، وحدد أحكاما مهمة ، وأوجز فى أحكام مسببة . من ذلك : البيع بشرط التجربة ، والفرق بينه وبين بيع المذاق (قارن بين م ٤٣٤ - ٤٣٥ ^(١) من المشروع و م ٢٤٢ / ٣٠٨ مصرى) ، وعلم المشتري بالشئ المبيع (قارن بين م ٤٣٢ ^(٢) من المشروع والمواد ٢٤٩ - ٢٥٣ / ٣١٥ - ٣١٩ مصرى) ، وضمان القدر الذى يشتمل عليه المبيع (قارن بين م ٤٤٦ - ٤٤٧ ^(٣) من المشروع والمواد ٢٩٠ - ٢٩٦ / ٣٦٣ - ٣٧٠ مصرى) ، وتبعة الهلاك الجزئى (قارن بين م ٤٥١ ^(٤) من المشروع و م ٢٩٨ / ٣٧٢ مصرى) ، وثبوت ضمان الاستحقاق ولو كان حق الغير شخصا (قارن بين م ٤٥٢ ^(٥) من المشروع و م ٣٧٤ / ٣٠٠ مصرى) ، وتقادم دعوى ضمان العيوب الخفية بسنة من وقت تسليم المبيع لا بثمانية أيام من وقت العلم بالعيب (قارن بين م ٤٦٥ ^(٦) من المشروع و م ٣٢٤ / ٤٠٢ مصرى) .

وصحح المشروع أخطاء وقع فيها التقنين الحالى ، من ذلك تبعة الهلاك قبل التسليم فى البيع بالتقدير (م ٢٤١ / ٣٠٧ مصرى) ، وأحكام بيع المريض مرض

(١) م ٥٦١ - ٥٦٢ فى المشروع التمهيدي (٢) م ٥٥٩ فى المشروع التمهيدي

(٣) م ٥٧٤ - ٥٧٥ فى المشروع التمهيدي (٤) م ٥٨٢ فى المشروع التمهيدي

(٥) م ٥٨٤ فى المشروع التمهيدي (٦) م ٥٩٨ فى المشروع التمهيدي

الموت (م ٢٥٥ — ٢٥٦ / ٣٢١ — ٣٢٢ مصرى) ، ونقل الملكية بالتسليم
فى المنقول (م ٢٦٨ / ٣٢٨ مصرى) .

هذا إلى أن المشروع نقل موضوعات من البيع إلى الالتزامات بوجه عام
أو إلى الملكية ، لأنها موضوعات عامة تتجاوز حدود البيع ، من ذلك حوالة الدين ،
وبيع الحقوق فى التركات المنتظرة ، وهلاك المبيع فى البيع المعلق على شرط ،
ونقل الملكية فى العقار والمنقول بالعقد ، وإضعاف التأمينات ، ونظرة الميسرة .

١ - البيع بوجه عام

أركان البيع :

مادة ٤١٨

البيع عقد يلتزم به البائع أن ينقل للمشتري ملكية شيء أو حقاً مالياً آخر في مقابل ثمن نقدي .

التقنين المدني السابق :

المادة ٢٣٥ / ٣٠٠ :

البيع عقد يلتزم به أحد المتعاقدين نقل ملكية شيء للآخر في مقابل التزام ذلك الآخر بدفع ثمنه المتفق عليه بينهما .

المشروع التمهيدى

المادة ٥٥٦ :

البيع عقد يلتزم البائع بمقتضاه أن ينقل للمشتري ملكية شيء أو حقاً مالياً آخر في مقابل ثمن من النقود (١) .

(١) مادتان محذوفتان .

م ٥٥٧ :

يتم البيع برضاء المتعاقدين ، أحدهما بالبيع والآخر بالشراء ، وباتفاقهما على المبيع والتمن .

التقنين المدني السابق :

المادة ٢٣٦ / ٣٠١ : لا يتم البيع إلا إذا كان برضاء المتعاقدين أحدهما بالبيع والآخر بالشراء ، وباتفاقهما على المبيع وثمرته .

الشرعة الإسلامية :

مرشد الحيران م ٣٤٣ - المجلة م ١٠٥ و ١٢٠ - ١٢١

القضاء المصرى :

مطابق ، استئناف مختلط ٣١ يناير ١٩١٢ ب ٢٤ ص ١٢٣ ، ١٧ ديسمبر سنة ١٩١٤ ب ٢٧ ص ٦٨ ،
٢٧ يناير سنة ١٩١٦ ب ٢٨ ص ١٣١ .

الشرعة الإسلامية :

مرشد الحيران م ٣٤٤ ، ٣٤٥ . المجلة م ١٠٦ - ١١٧ و ١٤٩ - ١٥٥ و ١٥٩ - ١٦٢ و ١٦٧
- ١٨٥ و ٢٥٤ - ٢٦١ و ٣٦٧ فقرة أولى و ٣٧٤ - ٣٧٦ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

النص مطابق للتقنين المصرى الحالى (م ٢٤٦ - ٣٠١) ، وهو وإن كان مجرد تطبيق للفواعد العامة ، إلا أنه يرمى إلى غرضين : أولا أن يعهد بذكر البيع والتمن لإيراد النصوص الخاصة بكل من هذين الركنين (تانيا) أن يبين أن البيع عقد رضائي ، لا يشترط في تمامه تسجيل ولا كتابة .

م ٥٥٨ :

إذا لم يتعين الشيء المبيع إلا بنوعه ، وجب أن يكون هذا الشيء معينا تعيينا كافيا ، عددا أو وزنا أو كيلا أو مقاسا .

التقنين المدنى السابق :

المادة ٢٦١ / ٣٢٨ : فإذا كان المبيع معينا بالنوع فقط ، لا يكون البيع معتبرا إلا إذا كان التعيين يطلق على أشياء يقوم أحدها مقام الآخر ، وكان المبيع معرّفا بالوجه الكافى عددا أو قياسا أو وزنا أو كيلا بحيث يكون رضا المتعاقدين المبني عليه صحيحا .

الشرعة الإسلامية :

مرشد الحيران م ٤٠٧ - ٤٠٨ ، والمجلة م ١٩٧ - ١٩٩ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يحسن تقريب هذه المادة من المواد ١٨١ و ١٨٤ فقرة ثانية و ٢٨١ و ٥٦٩ فقرة أولى من المشروع .
فان المادة ١٨٤ فقرة ثانية تقضى بأن الشيء إذا لم يكن معينا بالذات يجب أن يعين تعيينا كافيا بالنوع .
ونرى من ذلك أن المادة ٥٥٨ ما هي إلا تطبيق لهذه القاعدة ، غير أنها تضيف أث التعيين الكافى

مذكرة المشروع التمهيدى :

١ - أخذ المشروع هذا التعريف عن التقنين المصرى الحالى وعن التقنين البولونى . ويمتاز عن تعريف التقنين المصرى بأمرين : (أولهما) أنه لا يقصر البيع على نقل الملكية، بل يتجاوز ذلك إلى نقل أى حق مالى آخر . فالبيع قد يقع على حقوق عينية غير الملكية كحق انتفاع أو حق ارتفاق ، وقد يقع على حقوق شخصية كما فى حوالة الحق إذا كانت فى مقابل مبلغ من النقود . (والامر الثانى) أنه يبين أن الثمن لا بد أن يكون من النقود ، وهذا وصف جوهرى فى الثمن ، يحسن أن يذكر فى التعريف ، لأنه هو الذى يميز بين البيع والمقايضة . وهذا غير الشريعة الإسلامية ، ففيها أن البيع مبادلة مال بمال ، فيشمل غير البيع المقايضة والصرف .

٢ - ولا يوجد فى النصوص المقابلة تعريف لتقنين أجنبى جمع بين هذين الأمرين . فن التقنينات ما يغفلهما جميعا ، كما فعل التقنين المصرى ، ومثله الفرنسى (م ١٥٨٢) والايطالى (م ١٤٤٧) والهولندى (م ١٤٩٣) واللبنانى (م ٣٧٢) والمشروع الفرنسى الايطالى (م ٣٢٣) والسويسرى (م ١٨٤) والسوفيتى (م ١٨٠) واليابانى (م ٥٥٥) . ومنها ما يقتصر على ذكر أن المبيع قد يكون حقا ماليا آخر غير

بالنوع يكون بيان العدد أو الوزن أو الكيل أو المقاس تبعاً لطبيعة المبيع ، وتقضى المادة ٢٨١ بأنه إذا ورد الالتزام بنقل حق عيني على شيء لم يعين إلا بنوعه ، فلا ينتقل الحق إلا بفرز الشيء ، وتطبق المادة ٥٦٩ فقرة أولى هذا المبدأ فى عقد البيع ، ويتبين من ذلك أن المبيع المعين بالعدد أو بالوزن أو بالكيل أو بالمقاس يجب أن يفرز بأن يعد فعلاً أو يوزن أو يكال أو يقاس حتى تنتقل ملكيته . أما تعيين الشيء المعينه تخاضع للقواعد العامة (انظر م ١٨١ من المشروع) ، ولا يختلف فى البيع عما هو فى سائر العقود .

المشروع فى لجنة المراجعة :

تليت المادتان ٥٥٧ و ٥٥٨ من المشروع ، واقترح معالى السهورى بإشاحذفهما لأن حكمهما مستفاد من القواعد العامة فوافقت اللجنة .

الملكية ، ويغفل أن الثمن يجب أن يكون نقداً ، كما فعل التقنين التونسي (م ٥٦٤) والتقنين المراكشى (م ٤٧٨) والتقنين الألماني (م ٤٣٣) والتقنين البولوني (م ٢٩٤) والتقنين الصينى (م ٢٤٥) ، ومنها ما يعكس الأمر ، فيقتصر على ذكر أن الثمن يجب أن يكون نقداً ، ويغفل النص على جواز بيع الحقوق المالية الأخرى غير الملكية كما فعل التقنين الأسباني (م ١٤٤٥) والتقنين البرتغالي (م ١٥٤٤) والتقنين الأرجنتيني (م ١٣٥٧) وتقنين كويك (م ١٤٧٢) والتقنين النمساوى (م ١٠٥٣) والتقنين البرازيلي (م ١١٢٢) .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٥٥٦ من المشروع ، واقترح معالى السهنورى باشا تعديلا لفظيا لتكون الصياغة أقرب إلى لغة التشريع منها إلى لغة التعريفات الفقهية فوافقت اللجنة عليها ، وأصبح نصها :

« يلتزم البائع بعقد البيع أن ينقل للمشتري ملكية شيء أو حقا ماليا آخر مقابل ثمن نقدي » .

وأصبح رقم المادة ٤٣١ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة تحت رقم ٤٣١ بالصيغة الآتية « البيع عقد يلتزم به البائع أن ينقل للمشتري ملكية شيء أو حق مالى آخر فى مقابل ثمن نقدي » .

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة مع استبدال كلمتى « حقا ماليا » بكلمتى « حق مالى » .
وأصبح رقمها ٤١٨ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة .

مادة ٤١٩

١ - يجب ان يكون المشتري عالما بالمبيع علما كافيا . ويعتبر العلم كافيا إذا اشتمل العقد على بيان المبيع وأوصافه الأساسية بياناً يمكن من تعرفه .

٢ - وإذا ذكر في عقد البيع أن المشتري عالم بالمبيع ، سقط حقه في طلب إبطال البيع بدعوى عدم علمه به إلا إذا أثبت تدليس البائع .

التنقيح المدنى السابق :

المادة ٢٤٩ / ٣١٥ : يجب أن يكون المشتري عالما بالمبيع علما كافيا إما بنفسه أو بمن وكله عنه في معاينته .

والمادة ٢٥٠ / ٣١٦ : إذا لم يشاهد المشتري جزافا إلا بعض المبيع وتبين أنه لو رآه كله لامتنع عن شرائه فليس له إلا أن يتحصل على الحكم بفسخ البيع بدون أن يجوز له طلب تقسيم المبيع أو تنقيص ثمنه . ويسقط حقه في طلب الفسخ إذا تصرف في الشيء المبيع بأى طريق كان .

والمادة ٢٥١ / ٣١٧ : إذا ذكر في عقد البيع أن المشتري عالم بالمبيع سقط حقه في طلب إبطال البيع بدعوى عدم علمه بالمبيع إلا إذا أثبت تدليس البائع عليه .

والمادة ٢٥٢ / ٣١٨ : يبيع الأشياء التي لم يعاينها المشتري ولا وكيله في المعاينة

لا يكون صحيحاً إلا إذا كان عقد البيع مشتملاً على بيان المبيع وأوصافه الأصلية بحيث يمكنه الكشف عليه وتحقيق حالته .

والمادة ٢٥٣ / ٣١٩ : البيع الأعْمى يكون صحيحاً إذا أمكنه معرفة حقيقة البيع بطريقة غير المعاينة ، أو حصلت معاينته من عينه معتمداً عليه في ذلك .

المشروع التميدى

المادة ٥٥٩ :

- ١ — يجب أن يكون المشتري عالماً بالشئ المبيع علماً كافياً . ويعتبر العلم كافياً إذا اشتمل العقد على بيان المبيع وأوصافه الأساسية ، بحيث يمكن التحقق منه .
- ٢ — إذا ذكر في عقد البيع أن المشتري عالم بالمبيع ، سقط حقه في الطعن على البيع بدعوى عدم علمه بالمبيع ، إلا إذا أثبت تدليس البائع .

القضاء المصرى :

مطابق ، استئناف مصر ٢٨ مارس سنة ١٩٠٨ مرجع القضاء ن ٢٦٩٣ ص ٦٦١ واستئناف ٢٨ ديسمبر سنة ١٩١٣ مرجع القضاء ن ٢٦٩٧ ص ٦٦٢ ، واستئناف مختلط ٦ مايو سنة ١٩١٥ ب ٢٧ ص ٣٢٥ ، و ٢١ فبراير سنة ١٩٢٨ ب ٤٠ ص ٢١٠ .

الشرعة الإسلامية :

مرشد الخيران م ٣٣٩ - ٣٤١ و ٣٦٦ - ٣٨٠ والمجلة م ٢٠٠ - ٢٠٤ و ٣٢٠ - ٣٢٥ .

مذكرة المشروع التميدى :

هذا النص يلخص خمسة نصوص في التقنين المصرى الحالى ، هى المواد

٢٤٩ - ٢٥٣ / ٣١٥ - ٣١٩ على وجه يوفق بين خيار الرؤية المعروف في الشريعة الإسلامية وبين المبادئ العامة للقانون المدني ، وهذه لا تشترط رؤية المبيع ، بل تقتصر على اشتراط أن يكون معيننا تعيينا كافيا .

فقرر المشروع وجوب أن يكون المشتري عالما بالشيء المبيع علما كافيا (وحذفت عبارة « إما بنفسه أو بمن يوكله عنه في معاينته » من نص التقنين الحالي لبدايتها) ، ثم أراد أن يوفق بين هذا العلم (والمقصود به خيار الرؤية) وبين الاكتفاء بتعيين الشيء ، فذكر أن العلم يعتبر كافيا إذا اشتمل العقد على بيان المبيع وأوصافه الأساسية بحيث يمكن التحقق منه (انظر م ٢٥٢ / ٣١٨ مصرية) .
فروية المبيع يغني عنها تعيينه بأوصافه الأساسية تعيينا من شأنه أن يمكن من تمييزه عن الأشياء الأخرى . وبديهي أن هذا التعيين يختلف باختلاف الأشياء .

ثم نقل المشروع المادة ٢٥١ / ٣١٧ من التقنين الحالي ، فقرر أنه « إذا ذكر في عقد البيع أن المشتري عالم بالمبيع سقط حقه في الطعن على البيع بدعوى عدم علمه بالمبيع ، إلا إذا أثبت تدليس البائع » ، فأصبح يغني عن الرؤية إما تعيين الشيء تعيينا كافيا وإما إقرار البائع في العقد أنه عالم بالمبيع . هذا كله ما لم يكن هناك تدليس من البائع .

وقد أغفل المشروع نصين في التقنين الحالي لا فائدة من إيرادهما ، أحدهما يقضى بأنه « إذا لم يشاهد المشتري جزافا إلا بعض المبيع » ، وتبين له أنه لو رآه كله لامتنع عن شرائه ، فليس له إلا أن يتحصل على الحكم بفسخ البيع بدون أن يجوز له طلب تقسيم المبيع أو تنقيص ثمنه ، ويسقط حقه في طلب الفسخ إذا تصرف في الشيء المبيع بأي طريق كان ، (م ٢٥٠ / ٣١٦ مصرية) . ويقضى النص الثاني بأن البيع للأعمى يكون صحيحا إذا أمكنه معرفة حقيقة المبيع بطريقة غير المعاينة أو حصلت معاينته بمن عينه معتمدا عليه في ذلك (م ٢٥٣ / ٣١٩) . وواضح أن في القواعد العامة غنى عن ذكر هذين الحكمين .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٥٥٩ من المشروع ، واقتراح معالى السنهورى باشا تعديلا لفظيا وحدد بدقة الجزاء على عدم العلم . وهو طلب الإبطال فوافقت اللجنة على ذلك وأصبح نص المادة النهائى ما يأتى .

١ - يجب أن يكون المشتري عالما بالمبيع علما كافيا . ويعتبر العلم كافيا إذا اشتمل العقد على بيان المبيع وأوصافه الأساسية بيانا يمكن من تعرفه .

٢ - وإذا ذكر في عقد البيع أن المشتري عالم بالمبيع سقط حقه في طلب إبطال البيع بدعوى عدم علمه به إلا إذا أثبت تدليس البائع .
وأصبح رقم المادة ٤٣٢ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٤٣٢

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٤١٩

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل

مادة ٤٢٠

- ١ - إذا كان البيع « بالعينة » وجب أن يكون المبيع مطابقا لها
- ٢ - وإذا تلفت « العينة » أو هلكت في يد أحد المتعاقدين ولو خطأ ، كان على المتعاقد بائعا أو مشترى أن يثبت أن الشيء مطابق للعينة أو غير مطابق .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التميدى

المادة ٥٦٠ :

١ - إذا كان البيع « بالعينة » ، اعتبر البائع ضامنا أن يكون الشيء الذى يسليه مطابقا « للعينة » .

٢ - إذا تلفت « العينة » ، أو هلكت في يد أحد المتعاقدين ، حتى لو كان ذلك دون خطأ منه ، كان على هذا المتعاقد أن يثبت أن الشيء مطابق أو غير مطابق « للعينة » .

القضاء المصرى :

الفقرة الاولى : مطابق ، استئناف مختلط ٩ يونيه سنة ١٩٢٧ ب ٣٩ ص ٥٣٨ و ٨ يونيه سنة ١٩٣٢ ب ٤٤ ص ٣٦١ و ٢٢ مارس سنة ١٩٣٣ ب ٤٥ ص ٢٠٨ وانظر استئناف مختلط ٣ فبراير سنة ١٩٠٩ ب ٢١ ص ١٥٣ (التطابق التام بين

العينة والمبيع ليس ضرورياً ، بل يكفي وجود الحقائق الجوهرية للعينة في المبيع)
 و٢٣ يونيو سنة ١٩٢٧ ب ٣٩ ص ٥٧١ وأول مارس سنة ١٩٣٣ ب ٤٥ ص ١٨٦
 و١٢ أبريل سنة ١٩٣٣ ب ٤٥ ص ٢٣٥ .
 الفقرة الثانية : انظر استئناف مختلط ١٠ يناير سنة ١٩٠٦ ب ١٨ ص ٩٢ .

الشرعة الاسلامية :

مرشد الحيران م ٣٧٥ - المجلة م ٣٢٤ - ٣٢٥ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

١ - هذا النص جديد لا نظير له في التقنين الحالي . وهو يعالج حالة يكون البيع فيها على أساس نموذج يتفق عليه المتعاقدان ، فوجب أن يكون المبيع كله مطابقاً لهذا النموذج . وقد يحدث أن المشتري لا يكون قد سبق له رؤية المبيع واكتفى برؤية النموذج ، وهذا ما يجعل للسألة اتصالاً بخيار الرؤية ، وهو موضوع النص السابق .
 والبائع على كل حال مسئول عن مطابقة المبيع للنموذج ، فان اختلفت هذه المطابقة ، جاز للمشتري أن يرفض تسلّم المبيع ، وله أن يفسخ البيع لعدم قيام البائع بالتزامه . وتتفق التقنينات الأجنبية في هذا الحكم (انظر التقنين اللبناني م ٤٤٤ ، والتقنين الألماني م ٤٩٤ ، والتقنين البولوني م ٣٢١ ، والتقنين البرازيلي م ١١٣٥ ، والتقنين الصيني م ٣٨٨ ، والتقنين السوفيتي م ٢٠١) .

٢ - هذا كله إن كان النموذج لا يزال قائماً . أما إن تلف أو هلك ، فان كان ذلك وهو في يد المشتري كما هو الغالب ، وادعى هذا أن المبيع غير مطابق له ، فعليه هو أن يثبت ذلك ، سواء أكان التلف أو الهلاك بخطأ منه أم بقوة قاهرة ، فان البائع لا يد له في ضياع النموذج ، فهو على دعواه من أن المبيع مطابق له ، حتى يثبت المشتري العكس . ويكون الإثبات بجميع الطرق بما في ذلك البينة . وإن كان النموذج في يد البائع وتلف أو هلك ولو بغير خطأ منه ، وادعى المشتري أن المبيع غير مطابق له ، فعلى البائع أن يثبت المطابقة . وكل هذه أحكام ظاهرة العدالة (انظر مع ذلك

التقنين اللبناني م ٤٤٠ وهو يجعل عبء الإثبات على المشتري دائما ، دون أن يميز بين ما إذا كان النموذج في يد المشتري أو في يد البائع .

٣ — ويعنى التقنين السويسرى (م ٢٢٢ بتحديد من يكلف بإثبات ذاتية النموذج . وعنده أن من يؤتمن على النموذج مصدق بقوله ، سواء أ كان البائع أم المشتري ، وعلى الطرف الآخر أن يثبت العكس . وقد أثر المشروع ترك هذه المسألة خاضعة للقواعد العامة فى الإثبات .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٥٦٠ من المشروع ، واقترح معالى السنبورى باشا تعديلا لفظيا يجعل المعنى أكثر وضوحا فوافقت اللجنة ، وأصبح النص النهائى ما يأتى :

- ١ — إذا كان البيع « بالعينة » ، وجب أن يكون المبيع مطابقا لها .
- ٢ — وإذا تلفت « العينة » ، أو هلكت فى يد أحد المتعاقدين ولو دون خطأ منه كان على هذا المتعاقد بائعا أو مشتريا أن يثبت أن الشيء مطابق للعينة أو غير مطابق . وأصبح رقم المادة ٤٣٣ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٤٣٣ .

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

محضر الجلسة السابعة والعشرين

تليت المادة ٤٣٣ واعترض سعادة الرئيس على عبارة « أو هلكت فى يد أحد

المتعاقدين ولو دون خطأ منه ، الواردة في الفقرة الثانية واقترح حذفها أو على الأقل حذف كلمة « منه » ، لأنه من الجائز أن تهلك العينة في يد شخص غير المتعاقدين .
ووافق الحاضرون على حذف هذه الكلمة . وبذلك يصبح نص الفقرة الثانية كالآتي .

٤٣٣ / ٢ : وإذا تلفت « العينة » ، أو هلكت في يد أحد المتعاقدين ولو دون خطأ كان على المتعاقد بائعاً أو مشترياً أن يثبت أن الشيء مطابق للعينة أو غير مطابق .

وأصبح رقم المادة ٤٢٠

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

مادة ٤٢١

١ - في البيع بشرط التجربة يجوز للمشتري أن يقبل المبيع أو يرفضه ، وعلى البائع أن يمكنه من التجربة . فإذا رفض المشتري المبيع وجب أن يعلن الرفض في المدة المتفق عليها ، فإن لم يكن هناك اتفاق على المدة ففي مدة معقولة يعينها البائع ، فإذا انقضت هذه المدة وسكت المشتري مع تمكنه من تجربة المبيع اعتبر سكوته قبولاً .

٢ - ويعتبر البيع بشرط التجربة معلقاً على شرط واقف هو قبول المبيع إلا إذا تبين من الاتفاق أو الظروف أن البيع معلق على شرط فاسخ .

التقنين المدنى السابق :

المادة ٢٤٢ / ٣٠٨ : البيع على شرط التجربة يعتبر موقوفا على تمام الشرط .

المشروع التمهيديالمادة ٥٦١ :

١ - فى البيع بشرط التجربة ، يجوز للشترى أن يقبل الشئ المبوع أو يرفضه . ويجب على البائع أن يمكنه من تجربة هذا الشئ . فاذا رفض المشترى المبوع ، وجب أن يعلن الرفض فى المدة المتفق عليها ، فان لم يكن هناك اتفاق ، فى مدة معقولة يحددها البائع . فاذا انقضت هذه المدة ، وسكت المشترى ، مع تمكنه من تجربة المبوع اعتبر سكوته قبولا .

٢ - يعتبر البيع بشرط التجربة معلقا على شرط موقف هو قبول المبوع ، إلا إذا تبين من الاتفاق أو الظروف أن البيع معلق على شرط فاسخ .

القضاء المصرى :

انظر ، استئناف محتاط ٧ يونيه سنة ١٩٠٠ ب ١٢ ص ٣٠٤ و ٢٠ مايو سنة ١٩٠٨ ب ٢٠ ص ٢٣٨ ، و ٢١ نوفمبر سنة ١٩١٧ ب ٣٠ ص ٥٤ .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الحيران م ٣٢٩ - ٣٣٨ و ٣٤٨ و ٤٢٩ - ٤٣٠ والمجلة ٢٩٨ - ٣٠٩ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

١ - يستعرض المشروع هنا حالتين فى البيع : البيع بشرط التجربة (م ٥٦١) وبيع المذاق (م ٥٦٢) ولم يعرض التقنين الحالى إلا للأول منهما . وكانت عبارته فيه مقتضبة ، إذ اقتصر على أن يقرر أن هذا البيع يعتبر معلقا على شرط واقف .

أما المشروع فاعتبر الأصل أن يكون البيع معلقا على شرط واقف ، إلا إذا

تبين من الاتفاق أو الظروف أن البيع معلق على شرط فاسخ ، فقد يريد المتعاقدان ، صراحة أو ضمنا ، أن ينفذ البيع منذ تمامه ، على أن يفسخ إذا تبين من التجربة أن المبيع غير صالح ، فإن لم يتبين ذلك ، وجب الرجوع إلى الأصل ، ويكون البيع موقوفا حتى تتبين نتيجة التجربة (انظر في ذلك بعض التقنيات الأجنبية : التقنين الألماني م ٤٩٥ والتقنين النمساوي م ١٠٨٠ ومعدلة والتقنين البولوني م ٣٣٩ والتقنين البرازيلي م ١١٤٤) .

ولم يقتصر المشروع على إدخال هذا التعديل ، بل بين كيف تتم التجربة ، فقرر إلزام البائع بتمكين المشتري من تجربة المبيع ، وللمشتري حرية القبول أو الرفض . فهو وحده الذى يتحكم في نتيجة التجربة . وقد جرى المشروع في ذلك التقنين الألماني (م ٤٩٥) والتقنين النمساوي (م ١٠٨٠ معدلة) وتقنين الالتزامات السويسري (م ٢٢٣) والتقنين البولوني (م ٣٣٩) ، فإن المفروض أن يكون المبيع من الأشياء التى يتطلب فيها أن تناسب المشتري مناسبة شخصية ، فهو وحده الذى يستطيع أن يقرر ذلك ، ويكون للمشتري ، حق الرفض في مدة معينة ، يتفق عليها ، وإلا حدد البائع مدة معقولة للمشتري ، على أن يكون لهذا حق التظلم من قصر المدة . فإن قبل المشتري أو رفض في خلال المدة ، أصبح البيع باتا أو اعتبر كأن لم يكن تبعا للقبول أو للرفض . أما إذا انقضت المدة وسكت المشتري عن القبول أو الرفض ، مع تمكنه من تجربة المبيع ، فإن سكوته يعتبر قبولا .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٥٦١ من المشروع ، فأقرتها اللجنة مع تعديل لفظي طفيف وأصبح نصها ما يأتى :

١ - في البيع بشرط التجربة يجوز للمشتري أن يقبل المبيع أو يرفضه ، وعلى البائع أن يتمكن من التجربة ، فإذا رفض المشتري المبيع وجب أن يعلن الرفض في المدة المتفق عليها ، فإن لم يكن هناك اتفاق على المدة ففي مدة معقولة يحددها البائع . فإذا انقضت هذه المدة وسكت المشتري مع تمكنه من تجربة المبيع اعتبر سكوته قبولا .

٢ - ويعتبر البيع بشرط التجربة معلقا على شرط واقف هو قبول المبيع إلا إذا تبين من الاتفاق أو الظروف أن البيع معلق على شرط فاسخ .
وأصبح رقم المادة ٤٢٤ في المشروع النهائي بعد إبدال كلمة « يحددها » بكلمة « يعينها » في الفقرة الأولى .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٤٣٤ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٤٢١

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٤٢٢

إذا بيع الشيء بشرط المذاق كان للمشتري أن يقبل البيع إن شاء ،
ولكن عليه أن يعلن هذا القبول في المدة التي يعينها الاتفاق
أو العرف ولا ينعقد البيع إلا من الوقت الذي يتم فيه هذا الإعلان .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ٥٦٢ :

إذا بيع الشيء بشرط المذاق ، كان للمشتري أن يقبل المبيع إن شاء ذلك ، ولكن

يجب عليه أن يعلن هذا القبول في المدة التي يحددها الاتفاق أو العرف . ولا ينعقد البيع إلا من الوقت الذي يتم فيه هذا الإعلان .

الشرية الإسلامية :

المجلة م ٢٩٨ - ٢٩٩ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يختلف بيع المذاق عن البيع بشرط التجربة ، لا في أن المشتري حر في القبول أو الرفض في مدة يحددها الاتفاق أو العرف ، فالأثنان حكمهما واحد في ذلك ، ولكن في أن البيع لا يعتبر معلقا على شرط واقف أو فاسخ ، بل هو لا يتم إلا من وقت إعلان المشتري للقبول دون أثر رجعي . فبيع المذاق ، قبل قبول المشتري ، إنما هو وعد بالبيع من جانب واحد . (انظر في هذا المعنى التقنين الفرنسي م ١٥٨٧ والتقنين الإيطالي م ١٤٥٢ والمشروع الفرنسي الإيطالي م ٣٢٦ والتقنين اللباني م ٣٩٢) . على أن هناك من التقنينات الأجنبية ما يعتبر بيع المذاق بيعا معلقا على شرط واقف (انظر التقنين الإسباني م ١٤٥٣ والتقنين البرتغالي م ١٥٥١ والتقنين الهولندي م ١٤٩٩ والتقنين الأرجنتيني م ١٣٧٠) .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٥٦٢ من المشروع ، فأقرتها اللجنة مع تعديل لفظي طفيف وأصبح نصها ما يأتي :

إذا بيع الشيء بشرط المذاق فللمشتري أن يقبل المبيع إن شاء ، ولكن عليه أن يعلن هذا القبول في المدة التي يحددها الاتفاق أو العرف . ولا ينعقد البيع إلا من الوقت الذي يتم فيه هذا الإعلان .

وأصبح رقم المادة ٤٢٥ في المشروع النهائي وقدمت بعد إبدال كلمة « فللمشتري » بعبارة « كان للمشتري » ، وكلمة « يحددها » بكلمة « يعينها » .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٤٣٥ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٤٢٢ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل

مادة ٤٢٣

١ - يجوز ان يقتصر تقدير الثمن على بيان الأسس التي يحدد

بمقتضاها فيما بعد .

٢ - واذا اتفق على أن الثمن هو سعر السوق وجب ، عند

الشك ، أن يكون الثمن سعر السوق في المكان والزمان اللذين يجب

فيهما تسليم المبيع للمشتري ، فاذا لم يكن في مكان التسليم سوق ،

وجب الرجوع الى سعر السوق في المكان الذي يقتضى العرف بأن

تكون أسعاره هي السارية .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدى

المادة ٥٦٣ :

- ١ - يجب أن يكون الثمن مقدراً بالنقد .
 - ٢ - ويجوز أن يقتصر التقدير على بيان الأسس التى يحدد الثمن بمقتضاها فيما بعد .
 - ٣ - إذا اتفق على أن الثمن هو سعر السوق ، وجب ، عند الشك ، أن يكون الثمن هو سعر السوق فى المكان والزمان اللذين يجب فىهما تسليم المبيع للمشتري ، فإذا لم يكن فى مكان التسليم سوق ، وجب الرجوع إلى سعر السوق فى المكان الذى يقضى العرف بأن تكون أسعاره هى السارية .
- القضاء المصرى :

- الفقرة الأولى : مطابق ، استئناف مصر ٤ مايو سنة ١٩٠٥ الاستقلال ٤ ص ٣٤٣ وبنى سويف ٣ يونيو سنة ١٩٢٥ المحاماة ٦ ص ٤٤٥ .
- الفقرة الثانية : مطابق ، استئناف مختلط ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٢ ب ٣٤ ص ١٩٩ و ١٢ مايو سنة ١٩٢٧ ب ٣٩ ص ٤٧٥ .
- الفقرة الثالثة : مطابق ، استئناف مختلط ١٣ مارس سنة ١٩١٩ ب ٣١ ص ٢٠٧ و ٢٩ يناير سنة ١٩٣٠ ب ٤٢ ص ٢٤٤ و ٢٦ مايو سنة ١٩٣١ ب ٤٣ ص ٤١١ و ٨ فبراير سنة ١٩٣٤ ب ٤٦ ص ١٥٨ و ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ ب ٥٠ ص ٢٤ .
- الشرعية الإسلامية :

مرشد الحيران م ٤١٤ - ٤١٧ والمجلة م ٢٣٧ - ٢٤٤ .

مذكرة المشروع التمهيدى :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدى عن المادة ٥٦٤ المقابلة للمادة ٤٢٤ من القانون .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٥٦٣ من المشروع ، واقترح معالى السهنورى باشا حذف الفقرة الأولى، لأنها مستفادة من تعريف البيع ، كذلك إدخال تعديلات لفظية طفيفة فوافقت اللجنة على ذلك ، وأصبح النص النهائى ما يأتى :

١ - يجوز أن يقتصر تقدير الثمن على بيان الأسس التى يحدد بمقتضاها فيما بعد.

٢ - وإذا اتفق على أن الثمن هو سعر السوق وجب عند الشك أن يكون الثمن سعر السوق فى المكان والزمان اللذين يجب فيهما تسليم المبيع للمشتري ، فإذا لم يكن فى مكان التسليم سوق وجب الرجوع إلى سعر السوق فى المكان الذى يقضى العرف بأن تكون أسعاره هى السارية .

وأصبح رقم المادة ٤٣٦ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٤٣٦ .

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٤٢٣ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٤٢٤

إذا لم يحدد المتعاقدان ثمنا للبيع ، فلا يترتب على ذلك بطلان البيع متى تبين من الظروف أن المتعاقدين قد نويا اعتماد السعر المتداول في التجارة أو السعر الذى جرى عليه التعامل بينهما .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التميدى

المادة ٥٦٤ :

إذا لم يحدد المتعاقدان ثمنا للبيع ، فلا يترتب على ذلك بطلان البيع ، متى تبين من الظروف أن المتعاقدين قد تركا تحديد الثمن إلى السعر المتداول في التجارة ، أو السعر الذى جرى عليه التعامل بينهما .

القضاء المصرى :

انظر ، استئناف مختلط ١٣ مارس سنة ١٩١٩ ب ٣١ ص ٢٠٧ ، و ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١ ب ٣٤ ص ٤٦ .

مذكرة المشروع التميدى :

١ - هذان نصان (٥٦٣ و ٥٦٤) لا نظير لهما في التقنين الحالى ، وهما وإن كان حكمهما تمكن استفادته من القواعد العامة ، يعالجان مسائل عملية يجدر أن تكون لها حلول تشريعية (انظر التقنين الألمانى م ٤٥٣ وتقنين الالتزامات السويسرى م ٢١٢ فقرة أولى والتقنين البولونى م ٢٩٦ والتقنين البرازيلى م ١١٢٤ الخ) .

وقد تقدم أن الثمن يجب أن يكون نقداً ، وتقدم كيف يحدد محل الالتزام (أى الثمن هنا) ، وبخاصة إذا وكل تحديده إلى شخص ثالث ، فلم ير المشروع حاجة للعودة إلى ذلك ، ولكن الذى عني به هو بيان الحكم فيما إذا لم يتفق المتعاقدان على ثمن معين ، بل اقتصر على بيان الأسس التى يحدد بمقتضاها ، فقرر أن بيان هذه الأسس كاف ، وأورد تطبيقاً عملياً لذلك هو الاتفاق على أن يكون الثمن سعر السوق ، فأخذ عن التقنينين الألمانى والبولونى حلاً معقولاً هو أن الثمن ، عند الشك ، يكون هو سعر السوق فى الزمان والمكان اللذين يجب فيهما تسليم المبيع ، فإذا لم يكن فى مكان التسليم سوق وجب الرجوع إلى سعر السوق فى المكان الذى يقضى العرف بأن تكون أسعاره هى السارية .

٢ - ثم عرض المشروع لحالة ما إذا لم يقم المتعاقدان بتحديد الثمن أو بتعيين أسس يحدد بمقتضاها ، فقرر أنه إذا تبين من الظروف أن المتعاقدين تركا تحديد الثمن إلى السعر المتداول فى التجارة ، كما يحصل عادة بين التجار ، كان البيع صحيحاً ، والثمن هو هذا السعر المتداول ، فإذا كان بين المتعاقدين سابقة تعامل ، وتبين من الظروف أنهما تركا تحديد الثمن إلى السعر الذى جرى عليه التعامل بينهما ، صح ذلك أيضاً . وفى الحالتين يكون المتعاقدان قد اتفقا ضمناً على جعل الثمن قابلاً للتحديد . وهذا هو الحل الذى أورده التقنين البولونى (م ٢٩٨) وقد أخذ به المشروع .

٣ - أما إذا لم يتفق المتعاقدان لا صراحة ولا ضمناً على تحديد الثمن ، أو على جعله قابلاً للتحديد ببيان الأسس التى يحدد بمقتضاها ، فإن البيع يكون باطلاً لفقده ركناً من أركانه .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٥٦٤ من المشروع ، فأقرتها اللجنة مع تعديلات لفظية طفيفة ، وأصبح نصها ما يأتى :

إذا لم يحدد المتعاقدان ثمناً للبيع فلا يترتب على ذلك بطلان البيع متى تبين من

الظروف أن المتعاقدين قد نوبا اعتماد السعر المتداول في التجارة أو السعر الذي جرى عليه التعامل بينهما .

وأصبح رقم المادة ٤٣٧ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٤٣٧ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٤٢٤ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٤٢٥

١- إذا بيع عقار مملوك لشخص لا تتوافر فيه الأهلية وكان في البيع غبن يزيد على الخمس ، فلبائع أن يطلب تكملة الثمن الى أربعة أخماس ثمن المثل .

٢- ويجب لتقدير ما اذا كان الغبن يزيد على الخمس أن يقوم العقار بحسب قيمته وقت البيع .

التقنين المدنى السابق :

المادة ٣٣٦ / ٤١٩ : الغبن الفاحش الزائد عن خمس ثمن العقار المبيع لا يترتب عليه حق إلا للبائع فى طلب تكملة الثمن ، ويكون ذلك فى حالة بيع عقار القصر فقط .

المشروع التمهيدىالمادة ٥٦٥ :

١ - إذا بيع عقار مملوك لشخص فاقد الأهلية ، وكان فى البيع غبن يزيد على الخمس ، فليس للبائع أن يطلب تكملة الثمن .

٢ - ويجب لتقدير ما إذا كان الغبن يزيد على الخمس ، أن يقوّم العقار حسب قيمته وقت البيع .

القضاء المصرى :

مطابق استئناف مصر ٢٤ يناير سنة ١٩١١ الحقوق ٢٧ ص ٦٧ ، و ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٣ المحاماة ٤ ص ٢٥٠ ، و ٣ يناير سنة ١٩٣٥ المحاماة ١٦ ص ٨٨٥ ، واستئناف مختلط ١٠ أبريل سنة ١٨٨٩ ب ١ ص ١١٥ « غبن المحجور عليه » ، و ١١ يناير سنة ١٩٠٥ ب ١٧ ص ٧٢ ، و ٢٧ يناير سنة ١٩٢١ ب ٣٣ ص ١٥٥ ، و ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣١ ب ٤٤ ص ٦٢ ، و ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٣ ب ٤٥ ص ٢٥٠ - ٢٥١ و ٢٠ مارس سنة ١٩٣٥ ب ٤٧ ص ٢١٣ ، و ١٨ يناير سنة ١٩٣٩ ب ٥١ ص ١٢١ .

الشرعة الاسلامية :

مرشد الخيران م ٣٠٠ و ٣٦٣ و ٣٦٥ و ٥٤٥ - ٥٤٩ .

مذكرة المشروع التمهيدى :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدى عن المادة ٥٦٧ المقابلة للمادة ٤٢٧ من القانون .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٥٦٥ من المشروع ، فأقرتها اللجنة مع تعديلات لفظية طفيفة ، وأصبح نصها ما يأتى :

١ - إذا بيع عقار مملوك لشخص لا تتوافر فيه الأهلية وكان فى البيع غبن يزيد على الخمس فليس للبائع إلا أن يطلب تكملة الثمن .

٢ - ويجب لتقدير ما إذا كان الغبن يزيد على الخمس أن يقوم العقار بحسب قيمته وقت البيع .

وأصبح رقم المادة ٤٣٨ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

تقرير لجنة الشئون التشريعية :

أوردت هذه المادة حكم الغبن فى بيع عقار ناقص الأهلية ، وقد استبدلت فيها اللجنة بعبارة « فليس للبائع إلا أن يطلب تكملة الثمن » ، بعبارة « فللبائع أن يطلب تكملة الثمن » ، لأن العبارة الأولى توهم أن البائع ناقص الأهلية لا يملك فى حالة الغبن إلا دعوى تكملة الثمن . والواقع أنه يملك أيضاً دعوى إبطال العقد لنقص أهليته ، وقد يرى المصلحة فى إحدى الدعويتين دون الأخرى .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة تحت رقم ٤٣٨ .

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٤٢٥ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٤٢٦

١ - تسقط بالتقادم دعوى تكملة الثمن بسبب الغبن اذا انقضت ثلاث سنوات من وقت توافر الأهلية أو من اليوم الذي يموت فيه صاحب العقار المبيع .

٢ - ولا تلحق هذه الدعوى ضررا بالغير حسن النية اذا كسب حقا عينيا على العقار المبيع .

التقنين المدنى السابق :

المادة ٣٣٧ / ٤٢٠ : يسقط حق إقامة الدعوى بالغبن الفاحش بعد بلوغ البائع سن الرشد أو وفاته بسنتين . ولا يترتب على ذلك الحق إخلال بحقوق أصحاب الرهون العقارية المسجلة .

المشروع التمهيديالمادة ٥٦٦ :

١ - تسقط بالتقادم دعوى تكملة الثمن بسبب الغبن إذا انقضت ثلاث سنوات من وقت زوال السبب في فقد الأهلية ، أو من اليوم الذي يموت فيه فاقد الأهلية .

٢ - ولا تلحق هذه الدعوى ضررا بالغير حسن النية إذا كسب حقا عينيا على العقار المبيع .

القضاء المصرى :

انظر ، استئناف مصر ٣ يناير سنة ١٩٣٥ المحاماة ١٦ ص ٨٨٥ . واستئناف
مخاط ١٠ ابريل سنة ١٨٨٩ ب ١ ص ١١٥ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٥٦٧ المقابلة للمادة
٤٢٧ من القانون .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٥٦٦ من المشروع ، فأقرتها اللجنة مع تعديلات لفظية طفيفة ،
وأصبح نصها ما يأتى :

- ١ — تسقط بالتقادم دعوى تكملة الثمن بسبب الغبن إذا انقضت ثلاث سنوات
من وقت توافر الأهلية أو من اليوم الذى يموت فيه صاحب العقار المبيع .
- ٢ — ولا تلحق هذه الدعوى ضررا بالغير حسن النية إذا كسب حقا عينيا
على العقار المبيع .

وأصبح رقم المادة ٤٣٩ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٤٣٩ .

المشروع فى مجلس الشيوخمناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٤٢٦ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٤٢٧

لا يجوز الطعن بالغبن في بيع تم كنص القانون بطريق المزاد العلني

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ٥٦٧ :

لا يجوز الطعن بالغبن في بيع ينص القانون على أنه لا يتم إلا بطريق المزاد العلني .

مذكرة المشروع التمهيدى :

١ - هذه المواد (٥٦٥ - ٥٦٧) ، وهى تعرض لمسألة الغبن في البيع ، لها تظهر في التقنين الحالى . وهى لم تزد على هذا التقنين إلا بعض مسائل تفصيلية ، يمكن حصرها فيما يلى :

(١) التقنين الحالى لم يذكر إلا القاصر . وحرى القضاء المصرى على أن ذلك يشمل غير القاصر أيضا من غير كامل الأهلية كالمحجور عليه ، فسجل المشروع هذا القضاء بأن نص على بيع العقار المملوك لشخص ، فاقد الأهلية ، (والأدق أن يقال « غير كامل الأهلية ») .

(٢) نص المشروع على الطريقة التى يقدر بها الغبن ، فذكر أنه يجب ، لتقدير ما إذا كان الغبن يزيد على الخمس ، أن يقوم العقار حسب قيمته وقت البيع . وهذا ما جرى عليه القضاء المصرى ، فقننه المشروع ناقلًا فى ذلك صيغة المشروع الفرنسى الإيطالى (م ٢٩٥) .

(٣) جعل المشروع مدة التقادم ثلاث سنوات بدلا من سنتين ، حتى يتسق التشريع فى دعاوى عيوب الرضاء من غلط وتدليس وإكراه واستغلال وغبن .

(٤) نص المشروع على عدم جواز الطعن بالغبن في بيع ينص القانون على أنه لا يتم إلا بطريق المزاد العلني ، كالبيع جبراً لتنفيذ على مال المدين ، وبيع عقار القاصر في المزاد العلني ، لأن المفروض في هذه البيوع أن كل الإجراءات اللازمة للحصول على أعلى ثمن ممكن وقت البيع اتخذت ، فإذا رسا المزاد ، رغم ذلك ، بثمن فيه غبن ، فليس في الأمر حيلة . وفي هذا أيضا تقنين لما جرى عليه القضاء في مصر .

٢ — أما فيما عدا ذلك ، فقد نقل المشروع دعوى الغبن في التقنين الحالي كما هي : فلا تكون هذه الدعوى إلا في عقار مملوك لغير كامل الأهلية ، ولمصلحة البائع دون المشتري ، بشرط أن يزيد الغبن على الخمس ، وليس للبائع إلا دعوى تكملة الثمن إلى أربعة أخماس قيمة العقار وقت البيع . فإذا حكم بالتكملة ولم يدفعها البائع ، جاز فسخ البيع (لا إبطاله) تطبيقاً للقواعد العامة ، وتسقط الدعوى بثلاث سنوات من وقت الأهلية الكاملة ، أو من وقت وفاة غير كامل الأهلية ، وتنتقل الدعوى في هذه الحالة إلى الورثة ، ولا يوقف التقادم حتى لو كان بين الورثة من هو غير كامل الأهلية ولم يكن له نائب شرعي . وإذا انتهى الأمر إلى فسخ البيع لعدم قيام المشتري بدفع تكملة الثمن ، فإن هذا الفسخ لا يضر بمن كسب وهو حسن النية حقاً عينياً على العقار .

هذا ويلاحظ أن نظام المجالس الحسبية يمنع في أحوال كثيرة من تطبيق هذه الأحكام ، فإن يبيع عقار القاصر والمحجور عليه يكون عادة بقرار من المجلس الحسبي بعد اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الغبن . على أن الغبن يتصور وقوعه بالرغم من ذلك كما إذا باع القاصر عقاره بثمن بخس دون الرجوع إلى المجلس الحسبي ، فيكون البيع قابلاً للبطلان من جهة ، وقابلاً للطعن عليه بالغبن من جهة أخرى . وقد يجيز القاصر البيع بعد بلوغ سن الرشد ، ثم يطعن فيه بالغبن إذا كانت له مصلحة في ذلك ، وتحقق المصلحة إذا نزلت قيمة العقار المبيع وقت الطعن بالغبن عما كانت وقت البيع ، بحيث تكون تكملة الثمن التي يحصل عليها من وراء الطعن بالغبن خيراً له من استرداد المبيع إذا هو طعن في البيع بالبطلان . وقد تطبق أحكام الغبن في ظروف عادية كما إذا باع الولي مستور الحال ، عقار القاصر بثمن فيه غبن ، فإن بيعه يكون

صحيحاً دون حاجة للرجوع إلى المجلس الحسبي ، وتبقى للقاصر دعوى الغبن لتكملة الثمن .
 ٣ - ويلاحظ أن معيار الغبن هنا معيار مادي . أما الغبن في العقود بصفة عامة ، وهو الاستغلال المنصوص عليه في الالتزامات بوجه عام ، فمعياره معيار نفسي ، ولا يشترط فيه الوقوف عند رقم معلوم ، وقد سبق بيان ذلك . ويستخلص مما تقدم أن بيع عقار كامل الأهلية لا يطعن فيه بالغبن إلا إذا توافرت فيه شروط الاستغلال التي سبق بيانها .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٥٦٧ من المشروع ، فأقرتها اللجنة مع تحوير يجعل المعنى أدق وأصبح نصها النهائي :

لا يجوز الطعن بالغبن في بيع تم كنص القانون بطريق الزاد العلني وأصبح رقم المادة ٤٤٠ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٤٤٠

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٤٢٧ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

التزامات البائع :

مادة ٤٢٨

يلتزم البائع أن يقوم بما هو ضروري لنقل الحق المبيع الى المشتري وأن يكف عن أى عمل من شأنه أن يجعل نقل الحق مستحيلا أو عسيرا .

التقنين المدنى السابق :

لا .مقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ٥٦٨ :

يلتزم البائع أن يقوم بما هو ضروري لنقل الحق المبيع الى المشتري ، وأن يتمتع عن أى عمل من شأنه أن يجعل نقل الحق مستحيلا أو عسيرا .

القضاء المصرى :

مطابق ، استئناف مختلط ٥ فبراير سنة ١٩٢٩ ب ٤١ ص ١٩٦ ، و ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٢ ب ٤٥ ص ٦٩ ، و ٢٨ مارس سنة ١٩٣٣ ب ٤٥ ص ٢١٥ .

الشريعة الاسلامية :

مرشد الخيران م ٤٢٦ .

المشروع فى لجنة المراجعة :

تفصل المادتان (٥٦٨ و ٥٦٩) التزام البائع بنقل الملكية أو الحق المبيع . فتحدد المادة الأولى الأعمال التى يجب أن يقوم بها البائع لتنفيذ هذا الالتزام ،

ولا نظير لها في التقنين الحال . وسنرى في المادة التالية أن الملاكية تنتقل بحكم القانون ولكن قد يطلب من البائع أن يقوم بأعمال مادية ، إيجابية أو سلبية ، من شأنها أن تجعل نقل الملاكية متيسرا ، من ذلك تقديم الشهادات اللازمة للتسجيل وتصديق البائع على إمضائه تمهيدا لتسجيل العقد ، وشطب التكاليف المقررة على العين قبل البيع ، وفرز المثليات ، والامتناع عن التصرف في العين تصرفا يضر بالمشتري . (انظر أيضا المادة ٥٧٣ من المشروع) . ويلاحظ أن المشروع يلزم البائع أن يقوم بما هو ضروري « لنقل الحق المبيع » ، وهذه عبارة عامة لا تقتصر على « نقل الملاكية » بل تشمل أى حق عيني أو شخصي يقع عليه البيع .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٥٦٨ من المشروع ، فأقرتها اللجنة مع إبدال كلمة « يتمتع » بكلمة « يكف » ، وأصبح رقمها ٤٤١ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٤٤١ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٤٢٨ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٤٢٩

إذا كان البيع جزافا ، انتقلت الملكية إلى المشتري على النحو الذي تنتقل به في الشيء المعين بالذات ، ويكون البيع جزافا ولو كان تحديده الثمن موقوفا على تقدير المبيع .

التعنين المدنى السابق :

المادة ٣٠٦/٢٤٠ : إذا كان البيع جزافا فيعتبر تاما ولو لم يحصل وزن ولا عدد ولا كيل ولا مقياس .

والمادة ٣٠٧/٢٤١ : أما إذا كان البيع ليس جزافا بل كان بالوزن أو بالعدد أو بالكيل أو بالمقاس ، فلا يعتبر البيع تاما بمعنى أن المبيع يبقى في ضمان البائع إلى أن يوزن أو يكال أو يعد أو يقاس .

والمادة ٣٣٨/٢٦٨ : لا تنتقل ملكية المبيع المعين نوعه فقط إلا بتسايمه للمشتري .

المشروع التمهيدي

المادة ٥٦٩ :

١ — ينقل البيع من تلقاء نفسه ملكية الشيء المبيع ، وفقا للمادة ٢٨٠ ، إذا كان هذا الشيء معينا بالذات ، أما إذا كان الشيء لم يعين إلا بنوعه ، فلا تنتقل الملكية إلا بفرزه وفقا للمادة ٢٨١ .

٢ — إذا كان البيع جزافا ، انتقلت الملكية إلى المشتري كما تنتقل في الشيء المعين بالذات . ويكون البيع جزافا حتى لو كان واجبا في تحديد الثمن أن يقدر المبيع .

القضاء المصرى :

الفقرة الأولى : مطابق ، استئناف مصر ٤ مايو سنة ١٩٠٥ الاستقلال ٤ ص ٥٢٦ . و ٣٠ يناير سنة ١٩١٧ الشرائع ٤ ص ٤٨٦ : واستئناف مختلط أول مايو سنة ١٩٢٣ ب ٣٥ ص ٤١٢ . و ٣ مايو سنة ١٩٣٢ ب ٤٤ ص ٣٠١ .

الفقرة الثانية : مطابق ، استئناف مصر ١٦ أبريل سنة ١٩٣٠ المحاماة ١١ ص ٤٠ . واستئناف مختلط ٢ ديسمبر سنة ١٩٠٣ ب ١٦ ص ٢٧ . و ٢٨ فبراير سنة ١٩١٢ ب ٢٤ ص ١٦٦ . و ٢٦ مايو سنة ١٩٣١ ب ٤٣ ص ٤١١ . قارن ، استئناف مصر ٣٠ يناير سنة ١٩١٧ الشرائع ٤ ص ٤٨٦ .

الشرعة الإسلامية :

مرشد الحيران م ٤٠٣ - ٤٠٦ والمجلة م ٢١٧ - ٢١٨ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

١ - المادة ٥٦٩ من المشروع ، تطبيق للقواعد العامة التي سبق تقريرها بشأن آثار الالتزام بنقل حق عيني ، فإن المادة ٢٨٠ من المشروع تقرر أن الالتزام بنقل الملكية أو أى حق عيني آخر ينقل من تلقاء نفسه هذا الحق إذا كان محل الالتزام شيئاً معيناً بالذات يملكه الملتزم ، وذلك دون إخلال بالقواعد المتعلقة بالتسجيل . وتقرر المادة ٢٨١ فقرة أولى أنه إذا ورد الالتزام بنقل حق عيني على شيء لم يعين إلا بنوعه ، فلا ينتقل الحق إلا بفرز الشيء ، وتطبيق ذلك في عقد البيع يؤدي إلى أن البيع ينقل ملكية الشيء المبيع من تلقاء نفسه (مع مراعاة قواعد التسجيل) إذا كان المبيع معيناً بالذات ، ويلحق بالشيء المعين بالذات الشيء المعين جزافاً ، فهو شيء معين بالذات ما دام لا يحتاج في تحديده إلى تقدير ما (عد أو وزن أو كيل أو مقاس) حتى لو كان هذا التقدير لازماً لتحديد الثمن (كأن تباع كمية محدودة من القمح بسعر الأردب) . أما إذا كان المبيع معيناً بالنوع لا بالذات ، فلا تنتقل الملكية إلا بالفرز ، أى بالعدد أو الوزن أو الكيل أو المقاس .

٢ - ويلاحظ أن المشروع تجنب هنا خطأين وقع فيهما التقنين الحالي ، فقد قرر هذا التقنين أن المبيع المعين بالنوع لا يبقى في ضمان البائع إلا إلى وقت الفرز (م ٣٠٧/٢٤١ مصرى) ، والصحيح أنه يبقى في ضمان البائع إلى وقت التسليم . وقرر أيضا أن المبيع بالنوع لا تنتقل ملكيته إلا بالتسليم (م ٢٦٨ / ٣٣٨) ، والصحيح أنها تنتقل بالفرز ، حتى لو تم قبل التسليم .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٥٦٩ من المشروع ، واقترح معالى السنبورى بإشأ حذف الفقرة الأولى فإنها مستفادة من القواعد العامة ، فوافقت اللجنة على ذلك ، وأصبح رقم المادة ٤٤٢ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة تحت رقم ٤٤٢ بالصيغة الآتية :
 « إذا كان البيع جزافا انتقلت الملكية إلى المشتري على النحو الذى تنتقل به فى الشئ المعين بالذات ويكون البيع جزافا ولو كان تحديد الثمن موقوفاً على تقدير المبيع » .

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة كما أقرها مجلس النواب وأصبح رقمها ٤٤٩ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٤٣٠

١ - اذا كان البيع مؤجل الثمن ، جاز للبائع أن يشترط أن يكون نقل الملكية إلى المشتري موقوفا على استيفاء الثمن كله ولو تم تسليم المبيع .

٢ - فاذا كان الثمن يدفع أقساطا ، جاز للمتعاقدين أن يتفقا على أن يستبقى البائع جزءاً منه تعويضا له عن فسخ البيع اذا لم توف جميع الأقساط ، ومع ذلك يجوز للقاضي تبعا للظروف أن يخفض التعويض المتفق عليه وفقا للفقرة الثانية من المادة ٢٢٤ .

٣ - واذا وفيت الأقساط جميعا ، فإن انتقال الملكية إلى المشتري يعتبر مستندا إلى وقت البيع .

٤ - وتسرى أحكام الفقرات الثلاث السابقة ولو سمي المتعاقدان

البيع إيجارا .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ٥٧٠ .

١ - إذا كان البيع مؤجل الثمن ، جاز للبائع أن يحتفظ بالملكية إلى أن يستوفى الثمن كله ، حتى لو تم تسليم المبيع .

٢ - فإذا كان الثمن يدفع أقساطا ، جاز للمتعاقدين أن يتفقا على أن يستبقى البائع جزءاً من الثمن تعويضا عن فسخ البيع إذا لم تسدد جميع الأقساط . ومع ذلك يجوز للقاضي ، تبعا للظروف ، أن يخفض التعويض المتفق عليه وفقا للمادة ٣٠٢فقرة ثانية .

٣ - وإذا سددت الأقساط جميعا ، انتقلت الملكية الى المشتري ، واعتبر انتقالها ، عند الشك ، منسحبا إلى وقت البيع .

٤ - وتسرى أحكام الفقرات الثلاث السابقة ، حتى لو سمي المتعاقدان البيع إيجاراً .

القضاء المصري :

الفقرة الاولى : مطابق ، استئناف مختلط ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٩ ب ٤٢ ص ٨٩ .
 و ٢٩ ابريل سنة ١٩٣٠ ب ٤٢ ص ٤٥٩ . و ٢٧ يناير سنة ١٩٣١ ب ٤٣ ص ١٨٢ ،
 و ٢ ديسمبر سنة ١٩٤١ ب ٥٤ ص ١٨ . و ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤١ ب ٥٤ ص ٢٧ .

الفقرة الثانية : مطابق ، استئناف مختلط ٢ ابريل سنة ١٩٣٥ ب ٤٧ ص ٢٢٤ .
 و ٢٧ يناير سنة ١٩٣١ ب ٤٣ ص ١٨٢ . و ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤ ب ٤٧ ص ٣٠ .
 و ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٧ ب ٥٠ ص ٤٥ . و ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤١ ب ٥٤ ص ٢٧ .

الفقرة الثالثة : مطابق ، ٣٠ ابريل سنة ١٩١٣ ب ٢٥ ص ٣٥٠ . و ٢٧ يناير سنة ١٩٣١ ب ٤٣ ص ١٨٢ . و ١٩ يناير سنة ١٩٣٢ ب ٤٤ ص ١٢٢ .

الفقرة الرابعة : مطابق ، استئناف مختلط ٣٠ ابريل سنة ١٩١٣ ب ٢٥ ص ٣٥٠ .
 و ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٩ ب ٤٢ ص ٨٩ ، و ٢٧ يناير سنة ١٩٣١ ب ٤٣ ص ١٨٢ .
 و ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤ ب ٤٧ ص ٣٠ ، و ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٧ ب ٥٠ ص ٤٥ .
 و ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤١ ب ٥٤ ص ٢٧ .

أنظر أيضا بصدده هذه المادة ، استئناف مختلط ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٥ ب ٤٨ ص ٢٥ .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الحيران م ٣٢٦ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

لا نظير لهذه المادة في التقنين الحالي . وهي تعالج حالة كثيرة الوقوع . وقد نقلت عن المشروع الفرنسي الإيطالي (م ٣٣١) وعن التقنين الألماني (م ٤٤٥) ويلاحظ في شأنها ما يأتي :

(١) تجيز المادة أن يشترط البائع ، إذا كان الثمن مؤجلاً ، أن يحتفظ بالملكية إلى أن يستوفي كل الثمن ، حتى لو سلم المبيع قبل ذلك . وهذا ضمان تلجأ إليه عادة الشركات التي تبيع سلعها بالتقسيط (كآلات وعربات النقل وكالآراضى التي تباع بأئمان مقسطة) . فاحتفاظ البائع بملكية المبيع حتى يستوفي الثمن أبلغ في الضمان من فسخ البيع بعد أن تكون الملكية قد انتقلت .

(٢) وتجيز المادة أن يشترط البائع ، في حالة عدم سداد الأقساط وفسخ البيع تبعاً لذلك ، أن يستبقى الأقساط المدفوعة (وهي جزء من الثمن) على سبيل التعويض . إلا أن المشروع كيف هذا الاتفاق بأنه شرط جزائي ، وأجاز تخفيضه تطبيقاً للقواعد التي قررت في هذا الشأن (م ٣٠٢ فقرة ثانية من المشروع) ، حتى يمنع التعسف الذي يقع في هذه الأحوال . فقد يحدث أن البائع يكون قد استوفى أكثر الأقساط ، ثم يفسخ البيع لعدم استيفاء ما بقي منها ، ويحتفظ بكل الأقساط التي استوفاه . وفي هذا عنت على المشتري ، يستطيع القاضى أن يرفعه إذا خفض الشرط الجزائي ، وقضى بأن يرد البائع بعض هذه الأقساط . وغنى عن البيان أن البائع يستطيع بدلاً من المطالبة بفسخ البيع ، أن يطالب بتنفيذ العقد ، فيقتضى من المشتري ما بقي في ذمته من الأقساط .

(٣) وقد حسم المشروع إشكالا بإيراده هذا النص . فقد جرت العادة أن البيع الذي يبرم على هذا النحو يسميه المتعاقدان إيجاراً إمعاناً من البائع في ضمان حقه ،

إذ هو بذلك يستوفي الأقساط أجرة لا ثمناً ، وإذا ما تصرف المشتري في المبيع عد هذا منه تبديداً ، فأقر المشروع الأمور في نصاها وسمى الأشياء بأسمائها حتى لو سميت باسم آخر ، فهذا العقد بيع لا إيجار ، ويعتبر معلقاً على شرط واقف هو سداد الأقساط جميعها . فإذا ما سددت انتقلت الملكية إلى المشتري منسحبة إلى وقت البيع .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٥٧٠ من المشروع ، فأقرتها اللجنة سع تعديل لفظي طفيف ، وأصبح نصها :

١ - إذا كان البيع مؤجل الثمن جاز للبائع أن يحتفظ بالملكية إلى أن يستوفي الثمن كله حتى لو تم تسليم المبيع .

٢ - فإذا كان الثمن يدفع أقساطاً جاز للمتعاقد أن يتفقاً على أن يستبقى البائع جزءاً منه تعويضاً له عن فسخ البيع إذا لم توف جميع الأقساط ، ومع ذلك يجوز للقاضي تبعاً للظروف أن يخفف التعويض المتفق عليه وفقاً للمادة ٣٠٢ فقرة ثانية .

٣ - وإذا وفيت الأقساط جميعاً فإن انتقال الملكية إلى المشتري يعتبر عند الشك مستنداً إلى وقت البيع .

٤ - وتسرى أحكام الفقرات الثلاث السابقة حتى لو سمي المتعاقدان البيع إيجاراً .

وأصبح رقم المادة ٤٤٣ في المشروع النهائي ، وقدمت ببدال عبارة « حتى لو » إلى كلمة « ولو » ، في الفقرتين الأولى والأخيرة ورقم « ٣٠٢ فقرة ثانية » برقم « ٢٣١ » الفقرة الثانية .

المشروع في مجلس النواب

تقرير لجنة الشئون التشريعية :

الفقرتان ١ و ٣ : كان النص الأصلي للفقرة الأولى هو ما يأتي : « إذا كان البيع مؤجل الثمن جاز للبائع أن يحتفظ بالملكية إلى أن يستوفي الثمن كله ولو تم تسليم المبيع ، وهذا النص يوهم أن الملكية لم تنتقل بتاتا من البائع إلى المشتري . والواقع أن الملكية تنتقل إلى المشتري معلقة على شرط واقف هو استيفاء الثمن كله ، فعدلت اللجنة النص حتى يؤدي هذا المعنى بوضوح على النحو الآتي :

« إذا كان البيع مؤجل الثمن جاز للبائع أن يشترط أن يكون نقل الملكية إلى المشتري موقوفا على استيفاء الثمن كله ولو تم تسليم المبيع ، .

وحذفت من الفقرة الثالثة عبارة « عند الشك » حتى يكون العقد قاطعا في أن انتقال الملكية يستند دائما إلى وقت البيع ، فأصبح النص كما يأتي :

« وإذا وفيت الأقساط جميعا فإن انتقال الملكية إلى المشتري يعتبر مستندا إلى وقت البيع ، .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة تحت رقم ٤٤٣ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة كما أقرها مجلس النواب وأصبح رقمها ٤٣٠ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٤٣١

يلتزم البائع بتسليم المبيع للمشتري بالحالة التي كان عليها وقت البيع.

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدى

المادة ٥٧١ :

يلتزم البائع بتسليم المبيع للمشتري بالحالة التي كان عليها وقت البيع .

القضاء المصرى :

مطابق ، نقض ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢ مج نقض ١ ص ١٥٢ . و ٣ فبراير سنة ١٩٣٨
المحكمة ١٨ ص ٨٣٧ . واستئناف مختلط ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١١ ب ٢٤ ص ٢٨ .

الشريعة الاسلامية :

مرشد الخيران م ٤٦٩ والمجلة م ٢١٩ و ٢٣٠ - ٢٣٥ .

مذكرة المشروع التمهيدى :

هذه النصوص (م ٥٧١ - ٥٧٣) تحدد محل التزام البائع بالتسليم . فالبائع يلتزم بتسليم الشيء المبيع بالحالة التي كان عليها وقت البيع ، والمفروض أنه رآه أو علم به علما كافيا كما قدمنا . هذا ما لم يوجد اتفاق يقضى بغيره ، كأن يشترط المشتري تسليم المبيع فى حالة جيدة . وعلى البائع أن يزود المشتري بالبيانات الضرورية عن الشيء المبيع ، كأن يبين له حدود العين المبيعة وما عليها من حقوق وتكاليف ، وعليه أن يقدم له الأوراق والمستندات المتعلقة بالمبيع ، كستندات الملكية ، والعقود

المتعلقة بالمبيع ويكون من شأنها أن تسرى في حق المشتري ، وصورة من المستندات التي يستبقيها لتضمنها حقوقا أخرى غير حق المشتري ... الخ ، ولا يوجد في التقنين الحالي نظير للمادتين ٥٧١ و ٥٧٣ من المشروع .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٥٧١ من المشروع ، فأقرتها اللجنة كما هي ، وأصبح رقمها ٤٤٤ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٤٤٤ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٤٣١ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٤٣٢

١ - يشمل التسليم ملحقات الشيء المبيع وكل ما أعد بصفة دائمة لاستعمال هذا الشيء وذلك طبقا لما تقضى به طبيعة الأشياء وعرف الجهة وقصد المتعاقدين .

التقنين المدنى السابق :

المادة ٢٨٥ / ٣٥٧ : يجب أن يكون التسليم شاملا للبيع ولجميع ما يعد من ملحقاته الضرورية له حسب جنس المبيع وقصد المتعاقدين .

المادة ٢٨٦ / ٣٥٨ : فى حالة عدم وجود شرط فى عقد البيع تتبع القواعد المقررة فى الأحوال الآتية يانها إن لم يقض عرف الجهة بغير ذلك .

المادة ٣٥٩ مختلط : بيع البقرة الحلوب يشمل ولدها الرضيع .

المادة ٢٨٧ / ٣٦٠ : بيع البستان يشمل ما فيه من الأشجار المغروسة ولا يشمل الأثمار النضجة ولا الشجيرات الموضوعة فى الأوعية أو فى بقعة مخصوصة منه ، المعدة للنقل .

المادة ٢٨٨ / ٣٦١ : بيع الأرض لا يشمل ما فيها من المزروعات .

المادة ٢٨٩ أهلى : بيع المنزل يشمل الأشياء الثابتة فيه المرتبطة به ولا يشمل ما فيه من المنقولات التى يمكن نقلها بدون تلف .

المادة ٣٦٢ مختلط : بيع المنزل يشمل الأشياء الثابتة فيه المرتبطة به ولا يشمل ما فيه من المنقولات التى يمكن نقلها بدون تلف . وفضلا عن ذلك فيتبع فى هذه المادة عرف البلد .

المشروع التمهيدى

المادة ٥٧٢ :

١ — يشمل التسليم ملحقات الشيء المبيع وكل ما أعد بصفة دائمة لاستعمال هذا الشيء ، وذلك طبقا لما تقضى به طبيعة الأشياء وعرف الجهة وقصد المتعاقدين .

٢ — فإذا لم يوجد اتفاق ، وجب اتباع الأحكام الآتية ، ما لم يقض العرف بغير ذلك :

(أ) بيع المنزل يشمل الأشياء المثبتة فيه الملحقة به ، ولا يشمل منقولاً يمكن فصله دون تلف .

(ب) بيع الأرض الزراعية لا يشمل ما نضج من المحصول .

(ج) بيع البستان يشمل ما فيه من أشجار مغروسة ، ولا يشمل الثمار الناضجة ، ولا الشجيرات المزروعة في أوعية أو التي أعدت للنقل .

(د) بيع الحيوان يشمل صغاره التي يرضعها كما يشمل الصوف والشعر المهيأ للجز . (١)

القضاء المصري :

مطابق ، نقض ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢ مج نقض ١ ص ١٥٢ . واستئناف مصر ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٧ المحاماة ٨ ص ١٧٥ . واستئناف مختلط ٢٥ فبراير سنة ١٩١٥ ب ٢٧ ص ١٧٨ . و ٢٨ فبراير سنة ١٩١٧ ب ٢٩ ص ٢٥٥ . و ٩ أبريل سنة ١٩٢٧ ب ٣٩ ص ٣٨٣ .

(١) مادة محذوفة :

٥٧٣ م

يلتزم البائع أن يزود المشتري بالبيانات الضرورية عن الشيء المبيع ، وأن يقدم له الأوراق والمستندات المتعلقة بهذا الشيء .

القضاء المصري :

مطابق ، استئناف مختلط ٢٨ أكتوبر سنة ١٩١٩ ب ٣٢ ص ٢٠٢ و ١١ يونيو سنة ١٩١٤ ب ٢٦ ص ٢٤٣ ، و ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٣ ب ٣٦ ص ١٥ ، وقارن استئناف مختلط ١١ فبراير سنة ١٩٣٠ ب ٤٢ ص ٢٦٨ ، و ١٤ يونيو سنة ١٩٣٢ ب ٤٤ ص ٣٦٥ ، و ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٢ ب ٤٥ ص ١٥ ، و ٤ أبريل سنة ١٩٣٣ ب ٤٥ ص ٢٢٧ ، و ٥ يناير سنة ١٩٣٥ ب ٤٧ ص ٩٢ ، و ٢٩ يناير سنة ١٩٣٥ ب ٤٧ ص ١٣٥ ، و ٣ مارس سنة ١٩٣٦ ب ٤٨ ص ١٧٢ ، و ٢١ مايو سنة ١٩٣٥ ب ٤٧ ص ٣٢١ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٥٧١ المقابلة للمادة ٤٣١ من القانون .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٥٧٣ من المشروع ، واقترح معالي السنيهوري باشا حذفها لأنها مستفادة من القواعد العامة ، فوافقت اللجنة على ذلك .

انظر أيضا ، استئناف مصر ٣ يونيه سنة ١٩٠١ الحقوق ١٦ ص ٢٢١ .
و ١٣ يونيه سنة ١٩٠١ مج ٣ ص ١٦٨ .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الخيران م ٤٧٠ - ٤٧٧ والمجلة م ٢٣٠ - ٢٣٥ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

تقرر المادة ٥٧٢ أن تسليم المبيع يشمل أيضا ملحقاته . وتحدد ما هي هذه الملحقات وقد لخصت هذه المادة ما أورده التقنين الحالي في هذا الشأن (م ٢٨٥ - ٢٨٩ / ٣٥٧ - ٣٦٢ مصرى) فقررت أن كل شيء أعد بصفة دائمة لاستعمال المبيع يعد ملحقا به ، ويهتدى في ذلك بالاتفاق وبالعرف وبطبيعة الأشياء ، فإذا لم يوجد اتفاق ولا عرف ، فقد تكفل النص ببيان طبيعة الأشياء في مسائل معينة ، فيبيع المنزل يشمل الأشياء المثبتة فيه الملحقة به ، ولا يشمل منقولا يمكن فصله دون تلف ، ويترتب على ذلك أن الأفران المثبتة في المطابخ والمغاسل ، البنوار ، المثبتة في الحمامات تلحق بالمنزل المبيع ، ولا تلحق به المرايا غير المثبتة ولا الثريات المعلقة ، ويبيع الأراضي الزراعية لا يشمل ما نضج من محصول ، ولكن يشمل ما لم ينضج منه ، ويبيع البستان ، الحديقة ، يشمل الأشجار المغروسة وثمارها غير الناضجة ، ولكن لا يشمل الثمار الناضجة ولا الشجيرات المزروعة في أوعية أو التي أعدت للنقل ، الشطأ أو المشتل ، ، ويبيع الحيوان يشمل الصوف والشعر ولو كان ميا للجز ، وكذلك يشمل الصغار التي يرضعها ، أما إذا ثبتت عن الرضاع فلا تلحق بالمبيع (م ٣٥٩ مختلط و ٦١٧ تونس و ٤٢٠ لبناني ، وهذه المواد كلها مأخوذة عن الشريعة الإسلامية) .

وغنى عن البيان أن هذه الأمثلة لم تذكر على سبيل الحصر ، وهي بعد ليست من النظام العام ، فيمكن الاتفاق على غير ما تقدم ، كما يجوز أن يقضى عرف الجهة بأحكام أخرى .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٥٧٢ من المشروع ، واقترح معالى السهنورى باشا حذف الفقرة الثانية لأنها تتضمن تفاصيل لا ضرورة لها ، فوافقت اللجنة على ذلك ، وأصبح رقمها ٤٤٥ في المشروع النهائى .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٤٤٥ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٤٣٢ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٤٣٣

- ١ - إذا عين فى العقد مقدار المبيع كان البائع مسئولاً عن نقص هذا القدر بحسب ما يقضى به العرف ما لم يتفق على غير ذلك ، على أنه لا يجوز للمشتري أن يطلب فسخ العقد لنقص فى المبيع إلا إذا أثبت أن هذا النقص من الجسامة بحيث لو أنه كان يعلمه لما أتم العقد .
- ٢ - أما إذا تبين أن القدر الذى يشتمل عليه المبيع يزيد على

ما ذكر في العقد وكان الثمن مقدراً بحساب الوحدة ، وجب على المشتري ، إذا كان المبيع غير قابل للتبعض ، أن يكمل الثمن إلا إذا كانت الزيادة جسيمة ، فيجوز له أن يطلب فسخ العقد وكل هذا ما لم يوجد اتفاق يخالفه .

التقنين المدني السابق :

المادة ٢٩٠ / ٢٦٣ : على البائع أن يسلم المبيع بمقداره أو وزنه أو مقاسه المبين له في عقد البيع .

المادة ٢٩١ / ٢٦٤ - ٢٦٥ : الأشياء التي يقوم بعضها مقام بعض إذا بيعت جملة وتعين مقدارها مع تعيين الثمن باعتبار آحادها ووجد مقدارها الحقيقي أقل من المقدّر في العقد ، فللمشتري الخيار بين فسخ البيع وبين إبقائه مع تنقيص الثمن تنقيصاً نسبياً وإذا زاد الموجود عن المقدار المعين فالزيادة للبائع .

والمادة ٢٩٢ / ٢٦٦ : إذا كان المبيع من الأشياء التي تقاس أو تكال أو توزن ولا يمكن انقسامه بغير ضرر ، وكان قد تعين في عقد البيع مقدار المبيع وثمنه باعتبار آحاده ، ففي حالة وجود نقص أو زيادة في المقدار المعين يكون للمشتري الخيار بين فسخ البيع وبين أخذ الموجود بالكامل مع دفع ثمنه بالنسبة لقدره الحقيقي ، أما إذا كان الثمن تعين جملة فللمشتري الخيار بين فسخ البيع وبين أخذ المبيع بالثمن المتفق عليه .

والمادة ٢٩٣ / ٢٦٧ : لا يجوز للمشتري فسخ البيع في الأحوال المذكورة في المواد السابقة إلا إذا كان الغلط زائداً على نصف عشر الثمن المعين .

والمادة ٢٩٤ / ٢٦٨ : إذا كان هناك وجه لفسخ البيع فعلى البائع رد الثمن الذي قبضه مع رسوم العقد والمصاريف التي صرفها المشتري بموافقة القانون .

والمادة ٢٩٥ / ٢٦٩ : وضع المشتري يده على المبيع مع علمه بالغلط الواقع فيه يسقط حقه في اختيار فسخ البيع إلا إذا حفظ حقوقه قبل وضع يده حفظاً صريحاً .

المشروع التمهيدي

المادة ٥٧٤ :

١ — إذا ضمن البائع للمشتري أن المبيع يشتمل على قدر معين ، كان مسئولاً عن هذا القدر حسب ما يقضى به العرف ، ما لم يتفق على غير ذلك ، على أنه لا يجوز للمشتري أن يطلب فسخ العقد لنقص في المبيع ، إلا إذا كان هذا النقص من الجسامة بحيث يصبح تنفيذ العقد عديم الجدوى بالنسبة للمشتري .

٢ — أما إذا تبين أن القدر الذي يشتمل عليه المبيع يزيد عما ذكر في العقد ، وكان الثمن مقدراً بحساب الوحدة ، وجب على المشتري أن يكمل الثمن إلا إذا كانت الزيادة جسيمة ، فيجوز له أن يطلب فسخ العقد .

القضاء المصري :

استئناف مصر ١٧ يناير سنة ١٩١٠ بج ١١ ص ١٧٧ ، و ٢٦ يناير سنة ١٩٣٨ المحاماة ١٨ ص ٨٩٣ ، واستئناف مختلط ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٠ ب ٢٣ ص ٩٥ ، و ٤ يناير سنة ١٩١٧ ب ٢٩ ص ١٤٢ ، و ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٩ ب ٤٢ ص ١١٤ ، و ٥ مايو سنة ١٩٣١ ب ٤٣ ص ٣٧٠ ، و ١٦ فبراير سنة ١٩٣٢ ب ٤٤ ص ١٦٩ ، و ٧ فبراير سنة ١٩٣٣ ب ٤٥ ص ١٦٤ ، و ٧ أبريل سنة ١٩٣٦ ب ٤٨ ص ٢١٨ ، و ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ب ٥١ ص ٧٢ .

الشرعية الإسلامية :

مرشد الخيران م ٤٤٨ — ٤٥٣ والمجلة م ٢٢٠ — ٢٢٩ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يتصل بتحديد المبيع أن يكون البائع قد ضمن للمشتري قدراً معيناً منه ، كما إذا كان المبيع قطعة أرض ويبيع على أنها كذا متراً أو كذا فدانا أو كان المبيع بوجه عام شيئاً ما يعد أو يوزن أو يقاس أو يكال ، وقد تضمن التقنين الحالي نصوصاً

كثيرة في هذا الموضوع (م ٢٩٠ - ٢٩٥ / ٢٦٣ - ٢٦٩ مصرى) ، وهى نصوص مأخوذة من الشريعة الإسلامية (مرشد الخيران م ٤٤٨ - ٤٥٣ والمجلة م ٢٢١ - ٢٢٩) ، وتميز فى الأشياء التى يقوم بعضها مقام بعض بين ما لا يضره التبعيض وما يضره ، فى الحالة الأولى ، إذا تعين مقدار المبيع مع تعيين الثمن بسعر الوحدة وزاد المبيع ، فالزيادة للبائع لأن المبيع لا يضره التبعيض ولم تدخل فيه الزيادة ، وإذا نقص المبيع فللمشتري أن يفسخ البيع أو يبقيه مع إنقاص الثمن ، ولا يجوز الفسخ إلا إذا كان النقص أكثر من واحد على عشرين ، ولم تعرض النصوص لحالة ما إذا تعين الثمن جملة واحدة ، ولكن الظاهر أن هذه الأحكام نفسها هى التى تنطبق ، أما إذا كان المبيع يضره التبعيض وتعين ثمنه بسعر الوحدة ، فإن زاد أو نقص كان المشتري بالخيار بين الفسخ (إذا كانت الزيادة أو النقص أكثر من واحد على عشرين) أو إبقاء البيع مع دفع الثمن بنسبة القدر الحقيقى ، لأن تجزئة المبيع فى هذا الفرض لا تجوز ، إذ التبعيض يضر ، فإذا تعين الثمن جملة واحدة وزاد المبيع أو نقص ، فللمشتري الخيار بين الفسخ (إذا كانت الزيادة أو النقص أكثر من واحد على عشرين) أو إبقاء البيع بالثمن المتفق عليه ، ولا يزيد الثمن أو ينقص هنا ، ويعلمون ذلك بأن المبيع لا يقبل التبعيض وقد بيع بثمن مسمى جملة واحدة ، فبيان مقدار المبيع فى مثل هذه الظروف يكون على سبيل الوصف ، والوصف لا يقابله شيء من الثمن ، وإنما أعطى للمشتري حق الفسخ فى صورة النقص ولم يعط للبائع هذا الحق فى صورة الزيادة لأن المبيع كان فى يد البائع لا فى يد المشتري ، وإذا عذر المشتري الذى يجهل حالة شيء لم يكن فى يده ، فلا عذر للبائع فى أمر كانت الحيلة تقضى عليه فيه أن يتبين قدر ما يبيع قبل الإقدام على بيعه .

ولم ير المشروع أن يورد كل هذه التفصيلات ، وبعضها يكفى فى استخلاصه القواعد العامة ، وبعضها ينطوى على شيء من التحكم ويحسن تركه للظروف واتفاق المتعاقدين ، فاقصر على نص يعتبر تلخيصا لما تقدم من الأحكام ، وهو منقول عن التقنين البولونى والمشروع الفرنسى الإيطالى ، ويقضى هذا النص بأن البائع يضمن للمشتري القدر الذى عينه للبيع حسب ما يقضى به العرف ، وقد يقضى بالمجازاة

عن قدر مسموح به زيادة أو نقصا ، ومعنى الضمان أن المبيع إذا نقص عن القدر المعين كان للمشتري أن يفسخ (إذا كان النقص جسيما بحيث يصبح تنفيذ العقد عديم الجدوى بالنسبة للمشتري ولا يشترط أن يكون النقص واحداً على عشرين) أو أن ينقص الثمن بقدر ما أصابه من الضرر (وليس من الضروري أن يكون إنقاص الثمن بنسبة ما نقص من المبيع فقد يكون الضرر أكثر أو أقل من ذلك) ولا فرق في حالة نقص المبيع بين ما إذا كان المبيع يضره التبعض أو لا يضره ، وبين ما إذا كان الثمن محددًا بسعر الوحدة أو مقدرا جملة واحدة . أما إذا زاد المبيع وكان الثمن مقدرا جملة واحدة ، فالغالب أن المتعاقدين قصدا أن يكون المبيع بهذا الثمن ولو زاد عن القدر المعين (وهذا يتفق مع ما سبق ذكره من أن الوصف لا يقابله شيء من الثمن) ولذلك يبقى البيع ولا يطالب المشتري بزيادة في الثمن ، إلا إذا كان هناك اتفاق على غير ذلك . فإذا عين الثمن بسعر الوحدة ، فلا تمييز بين ما يضره التبعض وبين ما لا يضره ، بل يكمل المشتري الثمن في الحالتين بقدر زيادة المبيع ، فإن كانت جسيمة جاز له أن يطلب فسخ العقد .

وغنى عن البيان أن هذه الأحكام كلها ليست إلا تطبيقا للقواعد العامة ، وتفسيرا لنية المتعاقدين ، ولا تعتبر من النظام العام ، فهي تطبق ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضى بغيرها .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٥٧٤ من المشروع ، فاقرتها اللجنة مع تعديلات لفظية طفيفة وأصبح نصها ما يأتي :

١ - إذا ضمن البائع للمشتري أن المبيع يشتمل على قدر معين كان مستولا عن نقص هذا القدر بحسب ما يقضى به العرف ما لم يتفق على غير ذلك . على أنه لا يجوز للمشتري أن يطلب فسخ العقد لنقص في المبيع إلا إذا كان هذا النقص من الجسامة بحيث يصبح تنفيذ العقد عديم الجدوى بالنسبة إليه .

٢ - أما إذا تبين أن القدر الذى يشتمل عليه المبيع يزيد على ما ذكر فى العقد وكان الثمن مقدرا بحساب الوحدة وجب على المشتري أن يكمل الثمن إلا إذا كانت الزيادة جسيمة فيجوز له أن يطلب فسخ العقد . وكل هذا ما لم يوجد اتفاق يخالفه . وأصبح رقم المادة ٤٤٦ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

تقرير لجنة الشئون التشريعية :

استبدال عبارة « إذا عين فى العقد مقدار المبيع كان البائع مسئولاً ، بعبارة « إذا ضمن البائع للمشتري أن المبيع يشتمل على قدر معين كان مسئولاً ، فى صدر الفقرة ١ مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة بالصيغة التى أقرتها اللجنة تحت رقم ٤٤٦

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

محضر الجلسة السابعة والعشرين

تليت المادة ٤٤٦ فاعترض سعادة الرئيس على عبارة « عديم الجدوى ، الواردة فى الفقرة الأولى ، وقال إنه لا يوجد شيء عديم الجدوى وأنه ما من عقد إلا وله جدوى . وكذلك اعترض معالى حلى عيسى باشا على معيار النقص الوارد فى المادة وطلب إعطاء القاضى معياراً أساسياً نسبياً يرجع إليه فى تقدير النقص .

فرد عليه معالى السنهورى باشا قائلاً إن المشروع استبدل بالمعايير المادية الحسابية المعقدة معياراً شخصياً يهون على القاضى مهمته .

وبعد مناقشة وافق الحاضرون على هذه الفقرة معدلة كالآتى :

مادة ٤٤٦ : ١٠ - إذا عين في العقد مقدار المبيع كان البائع مسئولاً عن نقص هذا القدر بحسب ما يقضى به العرف ما لم يتفق على غير ذلك . على أنه لا يجوز للشترى أن يطلب فسخ العقد لنقص في المبيع إلا إذا أثبت أن هذا النقص من الجسامة بحيث لو أنه كان يعلمه لما أتم العقد .

ولما انتقلت اللجنة إلى بحث الفقرة الثانية اعترض عليها سعادة الرئيس وطلب أن تعدل على أساس أن يتسلم المشتري القدر المبيع فقط ولا يلزم بتسلم الزيادة إطلاقاً جسيمة كانت أو غير جسيمة .

فرد معالي السهوري باشا على ذلك الاعتراض قائلاً : إن المقصود بالمبيع في هذه الفقرة أن يكون غير قابل للتبويض .

فطلب سعادة الرئيس أن ينص على ذلك في صلب المادة فوافق الحاضرون على ذلك وأصبح نص الفقرة الثانية كالآتي :

مادة ٤٤٦ : ٢٠ - أما إذا تبين أن القدر الذي يشتمل عليه المبيع يزيد على ما ذكر في العقد وكان الثمن مقدراً بحساب الوحدة وجب على المشتري إذا كان المبيع غير قابل للتبويض أن يكمل الثمن إلا إذا كانت الزيادة جسيمة فيجوز له أن يطلب فسخ العقد ، وكل هذا ما لم يوجد اتفاق يخالفه .

تقرير اللجنة :

رأت اللجنة أن تستبدل في الفقرة الأولى بعبارة « إلا إذا كان هذا النقص من الجسامة ... الخ » عبارة « إلا إذا أثبت أن هذا النقص من الجسامة بحيث لو أنه كان يعلمه لما أتم العقد » وقد جعل أساس الفسخ عدم إتمام العاقد للعقد لو أنه كان يعلم بوجود النقص أخذاً بالمعيار العام الذي وضع في شأن الغلط . وأضافت اللجنة إلى الفقرة الثانية عبارة « إذا كان المبيع غير قابل للتبويض ، لزيادة الإيضاح ، وأصبح رقم المادة ٤٣٣ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

مادة ٤٣٤

إذا وجد في المبيع عجز أو زيادة فإن حق المشتري في طلب
إنقاص الثمن أو في طلب فسخ العقد وحق البائع في طلب تكملة الثمن
يسقط كل منهما بالتقادم إذا انقضت سنة من وقت تسليم المبيع
تسليماً فعلياً .

التقنين المدني السابق :

المادة ٢٩٦ / ٣٧٠ : حق المشتري في فسخ البيع أو في تنقيص الثمن وكذلك حق
البائع في طلب تكميل الثمن يسقطان بالسكوت عليهما سنة واحدة من تاريخ العقد .

المشروع التمهيدي

المادة ٥٧٥ :

إذا وجد في المبيع عجز أو زيادة ، فإن حق المشتري في طلب إنقاص الثمن أو في
طلب فسخ العقد ، وحق البائع في طلب تكملة الثمن ، يسقط كل منهما بالتقادم إذا
انقضت سنة من وقت تسليم المبيع تسليماً حقيقياً .

القضاء المصري :

استئناف مصر ١١ فبراير سنة ١٩٢٩ مج ٣٠ ص ١٢٦ ، و ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣١
المحكمة ١٢ ص ٦١٩ ، واستئناف مختلط ١١ أبريل سنة ١٩٢٢ ب ٣٤ ص ٣٠٠ ،
و ١٤ يونيو سنة ١٩٢٨ ب ٤٠ ص ٤٣٠ ، و ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٤ ب ٢٧ ص ٩٧ .
و ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٩ ب ٤٢ ص ١٣٦ ، و ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ب ٤٩ ص ٣٧ .
و ١٨ مارس سنة ١٩٤١ ب ٥٣ ص ١٣٥ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

١ - يتبين مما تقدم (في المادة السابقة) أن هناك حالات يطلب فيها المشتري إنقاص الثمن (إذا نقص المبيع نقصا غير جسيم) أو الفسخ (إذا نقص المبيع أو زاد بقدر جسيم) ، وهناك حالات يطلب فيها البائع تكملة الثمن (إذا زاد المبيع زيادة غير جسيمة أو زيادة جسيمة لم تحمل المشتري على طلب الفسخ) ، ففي هذه الحالات جميعا تسقط الدعوى في الفسخ أو في إنقاص الثمن أو في زيادته بالتقادم ، إذا انقضت سنة من وقت تسليم المبيع تسليما حقيقيا . وهذا الحكم أصح عينا في التقنين الحالي ، إذ جعل التقادم يسرى لا من وقت العقد (م ٢٩٦ / ٣٧٠ مصرى) بل من وقت التسليم الحقيقي للمبيع ، فلا يكفي التسليم الصوري ، وظاهر أن التسليم الحقيقي وحده هو الذى يهيئ للمشتري وللبيع كشف حقيقة النقص أو الزيادة في المبيع .

٢ - ولم ير المشروع محلا للكلام في أثر الفسخ (م ٢٩٤ / ٣٦٨ مصرى) فهو خاضع للقواعد العامة ، ولا للنص على أن وضع المشتري يده على المبيع مع عليه بالغلط الواقع فيه يسقط حقه في اختيار فسخ البيع إلا إذا حفظ حقوقه قبل وضع يده حفظا صريحا (م ٢٩٥ / ٣٦٩ مصرى) فان هذا الحكم ظاهر لا حاجة للنص عليه ، بل إن حق المشتري في طلب إنقاص الثمن (لا الفسخ وحده) يسقط ، إذا دلت الظروف على أن المشتري قد تنازل عنه .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٥٧٥ من المشروع ، فأقرتها اللجنة مع تعديلات لفظية طفيفة ، وأصبح نصها ما يأتى :

إذا وجد في المبيع عجز أو زيادة فان حق المشتري في طلب إنقاص الثمن أو في طلب فسخ العقد وحق البائع في طلب تكملة الثمن يسقط كل منهما بالتقادم إذا انقضت سنة من وقت تسليم المبيع تسليما فعليا .

وأصبح رقم المادة ٤٤٧ في المشروع النهائى .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٤٤٧ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٤٣٤ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٤٣٥

١ - يكون التسليم بوضع المبيع تحت تصرف المشتري بحيث يتمكن من حيازته والانتفاع به دون عائق ولو لم يستول عليه استيلاء ماديا ما دام البائع قد أعلمه بذلك . ويحصل هذا التسليم على النحو الذي يتفق مع طبيعة الشيء المبيع .

٢ - ويجوز أن يتم التسليم بمجرد تراضى المتعاقدين إذا كان المبيع في حيازة المشتري قبل البيع أو كان البائع قد استبقى المبيع في حيازته بعد البيع لسبب آخر غير الملكية .

التقنين المدني السابق :

المادة ٢٧١ / ٣٤٢ : تسليم المبيع هو عبارة عن وضعه تحت تصرف المشتري

بحيث يمكنه وضع يده عليه والانتفاع به بدون مانع . ويحصل وفاء الالتزام بالتسليم بوضع المبيع تحت تصرف المشتري وعليه بذلك ولو لم يتسلمه بالفعل .

والمادة ٢٧٢ / ٣٤٣ : يكون تسليم الأشياء المبيعة بحسب جنسها ، فتسليم العقار إذا كان من المباني يجوز أن يكون بتسليم مفاتيحه ، وإذا كان عقارا آخر فتسليم حجه . وهذا وذاك إن لم يكن مانع لوضع يد المشتري عليه .

وتسليم المنقولات يكون بالمناولة من يد إلى يد ، أو بتسليم مفاتيح المخازن الموضوعة فيها تلك المنقولات .

ويجوز حصول التسليم بمجرد إرادة المتعاقدين إذا كان المبيع موجودا تحت يد المشتري قبل البيع لسبب آخر .

والمادة ٢٧٣ / ٣٤٤ : تسليم مجرد الحقوق يكون بتسليم سنداتها ، أو بتصریح البائع للمشتري بالانتفاع بها إن لم يوجد ما يمنع من الانتفاع المذكور .

المشروع التمهيدي

المادة ٥٧٦ :

١ - يكون التسليم بوضع المبيع تحت تصرف المشتري ، بحيث يتمكن هذا من حيازته والانتفاع به دون عائق ، حتى لو لم يستول عليه استيلاء ماديا ، مادام يعلم أن المبيع قد أصبح تحت تصرفه .

٢ - ويكون تسليم الشيء المبيع على النحو الذي يتفق مع طبيعته . فيتم تسليم العقار بتسليم المفاتيح أو مستندات التملك أو بتخلية البائع له ، ويكون تسليم المنقول بالمناولة ، أو بتسليم مفاتيح المكان الذي يوجد فيه ، أو بتحويل سند الإيداع أو التخزين ، أو بتسليم هذا السند . ويتم تسليم الحق بتسليم سنده ، أو بالترخيص في استعمال هذا الحق ، وإذا كان استعمال الحق يستلزم حيازة شيء وجب على البائع أن يمكن المشتري من وضع يده على هذا الشيء دون عائق .

٣ - ويجوز أن يتم التسليم بمجرد الاتفاق ، إذا كان المبيع في حيازة المشتري قبل البيع ، أو كان البائع قد استبقى المبيع في حيازته بعد البيع لسبب آخر غير الملكية .

القضاء المصرى :

مطابق ، نقض ١١ مايو سنة ١٩٣٩ مج نقض ٢ ص ٥٥٤ . واستئناف مصر ٣١ مارس سنة ١٩٢٩ المحاماة ٩ ص ٦٣٩ . واستئناف محتلط ١٢ أبريل سنة ١٩١١ ب ٢٣ ص ٢٥٥ ، و ١١ يونيو سنة ١٩١٤ ب ٢٦ ص ٤٢٣ ، و ٩ مارس سنة ١٩٣٧ ب ٤٩ ص ١٢٧ ، و ١٨ فبراير سنة ١٩١٩ ب ٣١ ص ١٧٢ ، و ٣ مايو سنة ١٩٣٢ ب ٤٤ ص ٣٠١ ، وأول أبريل سنة ١٩١٥ ب ٢٧ ص ٢٥٧ ، و ١٨ فبراير سنة ١٩٠٩ ب ٢١ ص ٢٠٤ ، و ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١١ ب ٢٤ ص ٢٨ .

الشرعية الإسلامية :

مرشد الحيران م ٤٣٤ - ٤٤١ والمجلة م ٥٦٣ - ٥٧٧ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

١ - تتكفل هذه النصوص (٥٧٦ - ٥٨٠) ببيان طريقة التسليم وزمانه ومكانه وعلى من تكون نفقته .

٢ - وغنى عن البيان أن إرادة المتعاقدين في كل هذه الأحكام لها السلطان الأكبر وليست هذه القواعد من النظام العام ، فيجوز إذن الاتفاق على ما يخالفها أو ما يعدل منها .

٣ - أما طريقة التسليم فقد نقل المشروع عن التقنين الحالى أحكامه في ذلك (م ٢٧١ - ٢٧٣ / ٢٤٢ - ٢٤٤ مصرى) ملخصا لها في نص واحد هو المادة ٥٧٦ ، فقررت هذه المادة في الفقرة الأولى منها ، القاعدة العامة في كيفية التسليم ، وتكون بوضع المبيع تحت تصرف المشتري بحيث يتمكن هذا من حيازته والانتفاع به دون عائق حتى لو لم يستول عليه استيلاء ماديا مادام يعلم أن المبيع تحت تصرفه ، فعناصر التسليم إذن هي :

(١) وضع الشيء تحت تصرف المشتري وضعا يتمكن معه من حيازته والانتفاع به دون عائق ولو لم يحزه بالفعل .

(ب) علم المشتري بهذا الوضع . وغنى عن البيان أنه إذا كان التسليم التزاما في ذمة البائع ، فإن التسلم وهو حيازة المشتري بالفعل للبيع التزام في ذمة المشتري .

وقد طبقت الفقرة الثانية من المادة ٥٧٦ هذه القاعدة العامة في بعض الصور الخاصة ، فتسليم العقار يتم بتخلية البائع له على النحو المتقدم ، ويقوم مقام التخلية تسليم المفاتيح أو مستندات التملك . وتسليم المنقول يتم بالمنارة أو بتسليم مفاتيح منزل أو مخزن أو صندوق أو أى مكان آخر يحتوى على هذا المنقول ، أو بتحويل سند الإيداع أو التخزين إن كان مودعا أو مخزونا في جهة ما ، أو بتسليم هذا السند . وإذا كان المبيع حقا (أى شيئا معنويا) فيتم التسليم بتسليم سنده أو بالترخيص في استعمال هذا الحق مع حيازة ما يستلزم الأمر حيازته من أشياء (كاستعمال حق المرور) . ويتبين من هذه التطبيقات أن طريقة التسليم تكيف حسب طبيعة المبيع (انظر أيضا ٤٠٥ من المشروع) ، وأكثر هذه التطبيقات قد ورد في التقنين الحالى في المادتين ١٧٢ / ١٧٣ - ٣٤٣ / ٣٤٤ .

بقى التسليم المعنوى ، وقد عرضت له الفقرة الثالثة من المادة ٥٧٦ ، فقررت أن التسليم يتم بمجرد الاتفاق إذا كان المبيع في حيازة المشتري قبل البيع (بإيجار أو وديعة أو عارية مثلا) ، أو كان البائع قد استبقى المبيع في حيازته بعد البيع لسبب آخر غير الملكية (كأن يستأجره أو يرهنه بعد البيع) ، وليس في هذا إلا تطبيق للقاعدة العامة الواردة في الحيازة (م ٤٠٤ من المشروع) وهى تقضى بجواز أن يتم نقل الحيازة دون تسليم مادى إذا استمر الحائز واضعا يده لحساب من يخلفه في الحيازة أو استمر الخلف واضعا يده ولكن لحساب نفسه ، وقد نص التقنين الحالى على هذا التطبيق (م ١٧٢ فقرة ثالثة ، ٣٤٣ فقرة ثالثة) ، ولكنه اقتصر على إحدى صورتين ، وهى صورة ما إذا كان المبيع موجودا تحت يد المشتري قبل البيع بسبب آخر ، ولم يعرض للصورة الأخرى وهى أن يستبقى البائع المبيع في حيازته بعد البيع لسبب آخر غير الملكية .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٥٧٦ من المشروع ، واقترح معالى السهنورى باشا حذف الفقرة

الثانية لعدم ضرورتها ، وتعديل النص تعديلا لفظيا فوافقت اللجنة على كل ذلك ، وأصبح النص النهائي ما يأتي :

١ - يكون التسليم بوضع المبيع تحت تصرف المشتري بحيث يتمكن من حيازته والانتفاع به دون عائق ولو لم يستول عليه استيلاء ماديا مادام يعلم أن المبيع قد أصبح تحت تصرفه . ويحصل هذا التسليم على النحو الذي يتفق مع طبيعة الشيء المبيع .

٢ - ويجوز أن يتم التسليم بمجرد تراضى المتعاقدين إذا كان المبيع في حيازة المشتري قبل البيع أو كان البائع قد استبقى المبيع في حيازته بعد البيع لسبب آخر غير الملكية . وأصبح رقم المادة ٤٤٨ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٤٤٨ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

محضر الجلسة السابعة والعشرين

تليت المادة ٤٤٨ فرأى سعادة الرئيس أن يكون علم البائع بوجود المبيع تحت تصرفه من طريق إعلامه بذلك .

وافقت اللجنة على ذلك مع استبدال عبارة « مادام البائع قد أعلمه بذلك » بعبارة « مادام يعلم أن المبيع قد أصبح تحت تصرفه » الواردة في الفقرة الأولى .

تقرير اللجنة :

استبدلت اللجنة في الفقرة الأولى من المادة بعبارة « مادام يعلم أن المبيع تحت تصرفه » عبارة « مادام البائع قد أعلمه بذلك » وهذا التعديل يقصد به ضبط الحكم .

وأصبح رقم المادة ٤٣٥ .

منقائشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

مادة ٤٣٦

إذا وجب تصدير المبيع للمشتري فلا يتم التسليم إلا إذا وصل إليه ما لم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ٥٧٧ :

إذا وجب تصدير الشيء المبيع للمشتري ، فلا يتم التسليم إلا إذا وصل إليه هذا الشيء ، ما لم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك ^(١)

القضاء المصري :

انظر استئناف مختلف ١٨ مايو سنة ١٨٩٩ ب ١١ ص ٢٤٤ ، و ١٨ يناير سنة ١٩٠٠

ب ١٢ ص ٩٠ ، و ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٦ ب ٢٩ ص ٩٧ .

(١) مواد محذوفة :

م ٥٧٨ :

يجب أن يتم التسليم في الوقت الذي حدده العقد ، فإذا لم يحدد العقد وقتاً لذلك ، وجب تسليم المبيع في الوقت الذي يتم فيه العقد ، مع مراعاة المواعيد التي تستلزمها طبيعة المبيع أو يقتضيها العرف .

التقنين المدني السابق :

المادة ٣٤٨/٢٧٧ : يجب أن يكون التسليم في الوقت المعين له في العقد ، فإذا لم يشترط فيه شيء بهنا

الخصوص وجب التسليم وقت البيع مع مراعاة المواعيد المقررة بحسب العرف .

القضاء المصري :

مطابق ، قض ٣ فبراير سنة ١٩٣٨ المحاماة ١٨ ص ٨٢٧ . واستئناف مختلف ٦ نوفمبر سنة ١٩١٣ ب ٣٦

مذكرة المشروع التمهيدي :

على أنه إذا كان المبيع واجب التصدير إلى المشتري ، فكان التسليم ، إذا لم يوجد اتفاق على غيره ، هو المكان الذي يصل فيه الشيء إلى المشتري ، فالعبرة بالوصول لا بالتصدير (م ٥٧٧ من المشروع وقد أخذت عن المادة ٤٠٦ من التقنين اللبناني ولا نظير لها في التقنين الحالي) ، ويترتب على ذلك أن هلاك الشيء في الطريق يتحمل تبعته البائع لا المشتري (انظر في هذا المعنى التقنين التونسي م ٥٥٨ — ٥٨٩ والتقنين المراكشي م ٤٩٦ ، وقارن التقنين الألماني م ٤٤٧ والتقنين البولوني م ٣٠١ والتقنين البرازيلي م ١١٢٨ والتقنين الصيني م ٣٧٤) ، على أن الأمر يتوقف على قصد المتعاقدين وعلى العرف في التجارة ، والأولى أن يقتصر الحكم الذي أتى به المشروع على التقنين المدني ويأخذ بالحكم الآخر التقنين التجاري .

ص ١٤ و ١١ أبريل سنة ١٩١٧ ب ٢٩ ص ٣٦٠ و ١٢ مايو سنة ١٩٢١ ب ٣٣ ص ٣٢٧ و ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ب ٣٧ ص ٢٨ .

الشرعة الإسلامية :

مرشد الحيران م ٤٢٧ فقرة ٢ و ٤٤٧ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

زمان التسليم هو الوقت الذي حدده العقد ، فان لم يوجد اتفاق على ذلك وجب التسليم فوراً بمجرد تمام البيع مع مراعاة العرف وما تستلزمه طبيعة المبيع من ميعاد لتسليمه ، (م ٥٧٨ من المشروع وتقابلها المادة ٣٤٨/٢٧٧ من التقنين الحالي ، ولا فرق بينهما إلا في أن المشروع أشار إلى المواعيد التي تستلزمها طبيعة البيع) .

م ٥٧٩ :

- ١ — يجب أن يتم التسليم في المكان الذي يوجد فيه المبيع وقت تمام العقد ، ما لم يتفق على غير ذلك .
- ٢ — فإذا كان المبيع منقولاً ولم يبين محل وجوده ، اعتبر موجوداً في موطن البائع .

التقنين المدني السابق :

المادة ٢٧٥ / ٢٤٦ يجب تسليم المبيع في محل وجوده وقت البيع ، ما لم يشترط ما يخالف ذلك .

القضاء المصري :

استئناف مصر ٢١ مارس سنة ١٩٣٥ المحاماة ١٦ ص ٨٩٧ و ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٥ المحاماة ١٦ ص ٧٠٧ واستئناف مخطط ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٣ ب ٣٦ ص ٤٤ و ٢٢ أبريل سنة ١٩٢٥ ب ٣٧ ص ٣٥٠ و ٢١ مايو سنة ١٩٣٠ ب ٤٢ ص ٥٠٤ .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٥٧٧ من المشروع ، فأقرتها اللجنة مع تعديل لفظي طفيف وأصبح نصها ما يأتي :

إذا وجب تصدير المبيع للمشتري فلا يتم التسليم إلا إذا وصل إليه ، مالم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك .

وأصبح رقم المادة ٤٤٩ في المشروع النهائي .

الشرعة الإسلامية :

مرشد الحيران م ٤٤٤ — ٤٤٦ والمجلة م ٢٨٥ — ٢٨٧ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

مكان التسليم يحدده العقد أيضا ، وإلا فالمكان الذي يوجد فيه البيع وقت تمام العقد ، ويعتبر المقول موجودا في موطن البائع إذا لم يبين محل آخر لوجوده (م ٥٧٩ من المشروع ويقابلها المادتان ٢٧٥ — ٢٧٦ / ٣٤٦ — ٣٤٧ من التقنين الحالي) ، وكذلك إذا كان المبيع حقا فهو موجود في موطن البائع .

م ٥٨٠ :

نفقات التسليم على البائع إلا إذا وجد اتفاق أو عرف يقضى بغير ذلك . ويدخل في هذه النفقات ما صرف على المبيع في نقله إلى مكان التنفيذ وفي مقاسه ووزنه وحزمه .

التقنين المدني السابق :

المادة ٢٨٣ / ٣٥٥ : على البائع مصاريف تسليم المبيع ، كأجرة نقله لمحل التسليم وأجرة كيله ومقاسه ووزنه وغير ذلك .

القضاء المصري :

مطابق ١٨ أبريل سنة ١٩٠١ ب ١٣ ص ٢٥٠ .

انظر أيضا ، استئناف مختلط ٩ يولييه سنة ١٩٢٧ ب ٣٩ ص ٥٣٨ ، ٤ يناير سنة ١٩٢٧ ب ٣٩ ص ١٢٣ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

نفقات التسليم على البائع لأنه هو الملتزم ، إلا إذا وجد اتفاق أو عرف يقضى بغير ذلك ، وتشمل نفقات التسليم نفقات نقل المبيع إلى مكان التسليم ، ونفقات فرزته تمهيدا لتسليمه بالمقاس أو بالوزن أو بالكيل أو بالعدد ، ونفقات إعداده للتسليم كالحزم مثلا (م ٥٨٠ من المشروع ويقابلها م ٢٨٣ / ٣٥٥ مصري) ، ويتبين من ذلك أن نفقات العمداء تتحملها شركة للياه أو شركة النور ما لم يوجد اتفاق آخر ، وأما نفقات نقل المبيع من مكان التسليم إلى مكان آخر يريده المشتري فهو الذي يتحملها .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة ، دون تعديل تحت رقم ٤٤٩ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٤٣٦ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٤٣٧

إذا هلك المبيع قبل التسليم لسبب لا يد للبائع فيه ، انفسخ البيع واسترد المشتري الثمن إلا إذا كان الهلاك بعد إعدار المشتري لتسلم المبيع .

التقنين المدنى السابق :

المادة ٢٩٧ / ٣٧١ : إذا هلك المبيع قبل التسليم ولو بدون تقصير البائع أو إهماله وجب فسخ البيع ورد الثمن إن كان دفع إلا إذا كان المشتري قد دعى لاستلام المبيع بورقة رسمية أو بما يقوم مقامها أو بمقتضى نص العقد .

المشروع في لجنة المراجعة

تلقت المواد من ٥٧٨ الى ٥٨٠ من المشروع ، واقترح معالى السهورى بإشأ حذفها لأنها مستفادة من القواعد العامة ، فوافقت اللجنة على ذلك .

المشروع التمهيدى

المادة ٥٨١ :

إذا هلك المبيع قبل التسليم لسبب لا يد للبائع فيه ، انفسخ البيع ، واسترد المشتري الثمن ، إلا إذا كان الهلاك بعد إعدار المشتري لتسلم المبيع .

القضاء المصرى :

مطابق ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ب ٣٧ ص ١٣٢ ، و ٦ يناير سنة ١٩٢٧ ب ٢٩ ص ١٣٨ ، و ٧ يونيو سنة ١٩٢٤ ب ٤٦ ص ٢٢٢ ، و ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٦ ب ٤٩ ص ٩ .
انظر استئناف محكمة دمياط ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ المحاماة ٥ ص ٢٥٩ ، وقارن استئناف مصر ١٦ أبريل سنة ١٩٣٠ المحاماة ١١ ص ٤٠ ، واستئناف مختلط ٢٤ يناير سنة ١٩٣٩ ب ٥١ ص ١٢٦ .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الخيران م ٤٢٧ فقرة ٣ و ٤٦٠ - ٤٦٢ والمجلة م ٢٩٣ - ٢٩٤ .

مذكرة المشروع التمهيدى :

هذه النصوص (٥٨١ - ٥٨٣) تعرض لبيان تبعه هلاك المبيع قبل التسليم . وقد استبقى المشروع هنا أحكام التقنين الحالى ، فجعل التبعة على البائع قبل التسليم ، خلافاً للتقنينات اللاتينية ، وأخذاً بأحكام الشريعة الإسلامية ، وتطبيقاً لقواعد الفسخ فى العقد الملزم للجانبين . أما بعد التسليم فبديهي أن تبعه الهلاك تكون على المشتري ، وكذلك يكون الأمر إذا أعذر المشتري بالتسلم فلم يتسلم .

ويتبين من ذلك أن تبعه الهلاك تنتقل مع انتقال الحيازة لا مع انتقال الملكية . فلو هلك المبيع قبل التسليم وقبل تسجيل البيع كان هلاكه على البائع كما قدمنا . أما بعد التسليم وبعد تسجيل البيع فهلاكه على المشتري . وإذا هلك قبل التسليم وبعد

تسجيل البيع فهلا كه على البائع . أما إذا هلك بعد التسليم وقبل تسجيل البيع فهلا كه على المشتري .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٥٨١ من المشروع ، فأقرتها اللجنة مع تعديل لفظى طفيف وأصبح نصها ما يأتى :

إذا هلك المبيع قبل التسليم لسبب لا يد للبائع فيه انفسخ البيع واسترد المشتري الثمن إلا إذا كان الهلاك بعد إعدار المشتري لتسلم المبيع .
وأصبح رقم المادة ٤٥٠ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٤٥٠ .

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٤٣٧ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٤٣٨

إذا نقصت قيمة المبيع قبل التسليم لتلف أصابه، جاز للمشتري إما أن يطلب فسخ البيع إذا كان النقص جسيماً بحيث لو طرأ قبل العقد لما تم البيع، وإما أن يبقى البيع مع إنقاص الثمن.

التقنين المدني السابق :

المادة ٢٩٨ / ٣٧٢ : إذا نقصت قيمة المبيع بعيب حدث فيه قبل استلامه بحيث لو كان ذلك العيب موجوداً قبل العقد لامتنع المشتري عن الشراء، كان المشتري مخيراً بين الفسخ وبين إبقاء المبيع بالثمن المتفق عليه إلا إذا سبق منه رهنه.

المشروع التمهيدي

المادة ٥٨٢ :

إذا نقصت قيمة المبيع قبل التسليم لتلف أصابه، جاز للمشتري إما أن يطلب فسخ البيع إذا كان النقص جسيماً بحيث لو طرأ قبل العقد لما تم البيع، وإما أن يبقى البيع مع انقاص الثمن (١).

(١) مادة محذوفة :

م ٥٨٣ :

في الحالتين المنصوص عليهما في المادتين السابقتين، إذا كان الهلاك أو نقص القيمة بفعل المشتري، وجب دفع الثمن كاملاً، أما إذا كان بفعل البائع، فإن طلب المشتري فسخ البيع ألزم البائع بالتعويض، وإن طلب بقاء العقد وجب إنقاص الثمن.

التقنين المدني السابق :

المادة ٢٩٩ / ٣٧٣ : وفي الحالتين السابقتين إذا كان هلاك المبيع أو حدوث العيب الذي أوجب نقص قيمته منسوباً للمشتري فيكون الثمن مستحقاً عليه بتمامه، أما إذا كان منسوباً للبائع فيكون ملزماً بالتعويضات إذا فسخ المشتري البيع، وبتنقيص الثمن إذا أبقاء.

القضاء المصرى :

مطابق ، نقض ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢ مج نقض ١ ص ١٥٢ ، واستئناف مختلط ١٩ يناير سنة ١٩٠٥ ب ١٧ ص ٨٤ ، وانظر استئناف مصر ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٢ المحاماة ١٣ ص ٩٦ ، واستئناف مختلط ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٤ ب ٤٧ ص ٣٢ ،

الشريعة الإسلامية :

مرشد الحيران م ٤٧٨ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

إذا كان الهلاك جزئيا ، فان كان جسما خيرا المشتري بين الفسخ وإنقاص الثمن . وان كان غير جسم أنقص الثمن . وقد عدل المشروع (م ٥٨٢) بهذا الحكم الأخير حكما متقدما في التقنين الحالى (م ٢٩٨ / ٣٧٢) يقضى بأن المشتري فى الهلاك الجزئى يكون مخيرا بين فسخ البيع أو إبقائه مع دفع كل الثمن .

وبلاحظ أن الحقوق العينية التى كسبها الغير على المبيع لا يضرها الفسخ ، وقد سبق تقرير ذلك فى القواعد العامة المتعلقة بالفسخ (م ٢٢١ فقرة ثانية من المشروع) .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٥٨٢ من المشروع ، فأقرتها اللجنة كما هى ، وأصبح رقمها ٤٥١ فى المشروع النهائى .

القضاء المصرى :

مطابق ، استئناف مختلط ٤ مارس سنة ١٩٣١ ب ٤٣ ص ٢٦٤ ، و ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٤ ب ٤٧ ص ٧٣ ، و ٢٥ مايو سنة ١٩٣٩ ب ٥١ ص ٣٥٩ .

قارن : استئناف مختلط ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٠٩ ب ٢٢ ص ٧١ ، و ٣ ديسمبر سنة ١٩٠٣ ب ١٦ ص ٣٠ ، و ٩ يونيه سنة ١٨٩٨ ب ١٠ ص ٣٢٠ .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الحيران ٤٦٠ — ٤٦١ .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٤٥١ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٤٣٨ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٤٣٩

يضمن البائع عدم التعرض للمشتري في الانتفاع بالمبيع كله أو بعضه سواء كان التعرض من فعله هو أو من فعل أجنبي يكون له وقت البيع حق على المبيع يحتج به على المشتري . ويكون البائع ملزماً بالضمان ولو كان الأجنبي قد ثبت حقه بعد البيع إذا كان هذا الحق قد آل إليه من البائع نفسه .

مذكرة المشروع التمهيدي :

وفي كل ما تقدم (م ٥٨١ — ٥٨٢) يفترض أن الهلاك بقوة قاهرة ، أما إذا كان بخطأ المشتري ، فلا يجوز أن يستفيد من خطئه ، ويمتنع فسخ البيع ، كما يلتزم المشتري بأداء كل الثمن . وإن كان الهلاك بخطأ البائع ، فالمشتري إذا فسخ أن يسترد الثمن وأن يتقاضى تعويضاً فوق ذلك ، فإن طلب بقاء العقد أقص الثمن وروعى في هذا الانقاص أن يكون جزء منه على سبيل التعويض . وهذا كله متفق مع أحكام التقنين الحالي (م ٥٨٣ من المشروع وتقابلها المادة ٢٩٩/٣٧٣ مصري) .

المشروع في لجنة المراجعة :

تليت المادة ٥٨٣ من المشروع ، واقترح معالي السهوري بإشاحذفها لأنها مستفادة من القواعد العامة ، فوافقت اللجنة .

التقنين المدنى السابق :

المادة ٣٠٠ / ٣٧٤ : من باع شيئاً يكون ضامناً للمشتري الانتفاع به بدون معارضة من شخص آخر له حق عيني على المبيع وقت البيع ، وكذلك يكون البائع ضامناً إذا كان الحق العيني للآخر ناشئاً عن فعله بعد تاريخ العقد . ووجوب هذا الضمان لا يحتاج إلى شرط مخصوص به فى العقد .

والمادة ٣١٠ / ٣٨٤ : نزع ملكية جزء معين من المبيع أو شائع فيه يعتبر قانوناً كنزع ملكيته كله . وكذلك ثبوت حق الارتفاق موجود على المبيع قبل العقد ولم يحصل الإعلام به أو لم يكن ظاهراً وقت البيع يعتبر كنزع الملكية بتمامها . هذا إذا كان الجزء المنتزعة ملكيته أو حق الارتفاق بحالة لو علمها المشتري لامتنع عن الشراء .

المشروع التمهيديالمادة ٥٨٤ :

يضمن البائع عدم التعرض للمشتري فى الانتفاع بالمبيع كله أو بعضه ، سواء كان التعرض ناشئاً من فعله هو أو من فعل أجنبى يكون له وقت البيع حق على المبيع يحتاج به على المشتري . ويكون البائع ملزماً بالضمان حتى لو كان الأجنبى قد ثبت حقه بعد البيع إذا كان قد كسب هذا الحق من البائع نفسه . ويثبت التزام البائع بالضمان ولو لم ينص عنه فى العقد .

القضاء المصرى :

مطابق ، نقض ٣ مارس سنة ١٩٣٢ مج نقض ١ ص ٧٦ ، و ١٣ فبراير سنة ١٩٣٦ المحاماة ١٦ ص ٨٦١ ، و ٢ أبريل سنة ١٩٣٦ مج نقض ١ ص ١٠٨٦ ، و ١٨ نوفمبر

سنة ١٩٣٧ مج ٢٩ ص ١٥٤ ، واستئناف مصر ١٦ يونيو سنة ١٩٣٢ المحاماة ١٣ ص ٥٤٤ ، و ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٥ المحاماة ١٦ ص ٥٠٣ ، و ٢٦ يناير سنة ١٩٣٨ المحاماة ١٨ ص ٨٩٣ ، واستئناف مخطط أول مارس سنة ١٩٢٧ ب ٣٩ ص ٢٨٤ . و ١١ أبريل سنة ١٩٣٥ ب ٤٧ ص ٢٤٦ ، و ٢٨ مايو سنة ١٩٣٨ ب ٥٠ ص ٣٣٢ . و ١٣ فبراير سنة ١٩٤٠ ب ٥٢ ص ١٤٩ .

الشرعية الإسلامية :

مرشد الحيران م ٤٢٧ فقرة ٣ و ٤٩١ و ٤٩٣ و ٤٩٥ - ٥٠٢ و ٥٠٧ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

١ — يحدد هذا النص متى يوجد ضمان الاستحقاق ، وهو في ذلك يقرر الأحكام التي قررتها المادتان ٣٧٤/٣٠٠ ، و ٣٨٤/٣١٠ من التقنين الحالي مع ملاحظة ما يأتي :

(١) تجنب المشروع عيبا وقع فيه التقنين الحالي في المادة ٣٠٠ / ٣٧٤ ، إذ قررت هذه المادة أن البائع يضمن للمشتري وجود حق عيني على المبيع لشخص آخر وقت البيع . وينبني على ذلك ألا ضمان إذا ظهر أن العين المبيعة مؤجرة بعقد ثابت التاريخ قبل البيع ، لأن ضمان البائع لا يشمل إلا الحقوق العينية . وقد قضت محكمة النقض بذلك (١٠ ديسمبر سنة ١٩٣١ ملحق مجلة القانون والاقتصاد ٣ ص ١١ ، و ٣ مارس سنة ١٩٣٢ ملحق مجلة القانون والاقتصاد ٣ ص ٢٦) . وعيب هذا الحكم أن العين المبيعة قد تكون مؤجرة لمدة طويلة وتكون الأجرة قد قبضت مقدما ، ويكون كل هذا نافذا في حق المشتري طبقا لأحكام القانون ، فلا يستطيع أن يرجع بضمن الاستحقاق على البائع ، لذلك لم يشترط المشروع أن يكون للغير حق عيني على المبيع ، بل كل ما اشترطه هو أن يكون له « حق على المبيع يحتاج به على المشتري ، فيدخل في ذلك حق المستأجر في الفرض المشار إليه .

(ب) وضع المشروع الحكم القاضي بعدم ضمان حقوق الارتفاق إذا حصل الإعلام بها أو كانت ظاهرة في مكانها الطبيعي عند الكلام في الاتفاق على تعديل

الضمان ، لا عند الكلام في حكم الاستحقاق الجزئي كما فعل التقنين الحالي (م ٣١٠ / ٣٨٤) .

٢- والمشروع ، فيما عدا ذلك ، كالتقنين الحالي ، يجعل البائع ضامنا للتعرض إذا لم تصل منازعة الغير للمشتري في المبيع إلى نزعه من يده ، وضامنا للاستحقاق إذا انتهى التعرض لاستحقاق المبيع . ويميز بين فعل البائع وفعل الغير ، فالبايع يضمن فعله مطلقا ، ويعتبر تعرضاً منه أن يخول للغير على المبيع حقا يحتاج به على المشتري . أما الغير ، فإذا كان تعرضه ماديا ، أي غير مبني على سبب قانوني ، فلا شأن للبائع في ذلك ، وعلى المشتري أن يدفع هذا التعرض بما وضعه القانون في يده من وسائل . وإذا كان تعرضه مبنيا على سبب قانوني ، فإن كان هذا السبب موجودا وقت البيع ، أو بعد البيع ولكن بفعل البائع ، وجب الضمان ، وإلا فلا يجب ، ويلاحظ أن المشروع كالتقنين الحالي أيضا في أن الضمان لا يجب على البائع إلا إذا حصل التعرض فعلا من الغير سواء حكم بالاستحقاق أو لم يحكم (نقض ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٢ ملحق بمجلة القانون والاقتصاد ٣ ص ٣١) ، أما إذا اقتصر الأمر على ظهور حق للغير على العقار ، دون أن يتعرض هذا الغير فعلا ، فلا ضمان على البائع (انظر عكس ذلك التقنين البولوني م ٣١٣) ، ولكن هذا لا يمنع من تطبيق القواعد العامة ، فيستطيع المشتري أن يطالب بفسخ البيع .

هذا ، وضمان الاستحقاق واجب حتى في بيع غير مسجل ، كما إذا باع البائع العقار مرة أخرى قبل أن يسجل المشتري الأول ، وكما إذا نفذ الدائن الشخصي للبائع على العقار المبيع قبل تسجيل البيع (نقض ١٣ فبراير سنة ١٩٣٦ ملحق بمجلة القانون والاقتصاد ٦ ص ١٢٤) .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٥٨٤ من المشروع ، واقتراح معالي السهوري باشا بعض تعديلات لفظية وافقت عليها اللجنة ، وأصبح نص المادة النهائي ما يأتي :

يضمن البائع عدم التعرض للمشتري في الانتفاع بالمبيع كله أو بعضه سواء كان

التعرض من فعله هو أو من فعل أجنبي يكون له وقت البيع حق على المبيع يحتاج به على المشتري . ويكون البائع ملزماً بالضمان ولو كان الأجنبي قد ثبت حقه بعد البيع إذا كان هذا الحق قد آل إليه من البائع نفسه .

وذكر معاليه أن حذف العبارة الأخيرة من المادة (ويثبت التزام البائع بالضمان ولو لم ينص عنه في العقد) لا يؤثر في قيام هذا الحكم .
وأصبح رقم المادة ٤٥٢ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٤٥٢ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل . وأصبح رقمها ٤٣٩ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٤٤٠

١ - إذا رفعت على المشتري دعوى باستحقاق المبيع وأخطر بها البائع ، كان على البائع بحسب الأحوال ، ووفقاً لقانون المرافعات أن يتدخل في الدعوى إلى جانب المشتري أو أن يحل فيها محله .

٢ - فإذا تم الإخطار في الوقت الملائم ولم يتدخل البائع في الدعوى ، وجب عليه الضمان إلا إذا أثبت أن الحكم الصادر

في الدعوى كان نتيجة لتدليس من المشتري أو لخطأ جسيم منه .

٣ - وإذا لم يخطر المشتري البائع بالدعوى في الوقت الملائم وصدر عليه حكم حاز قوة الأمر المقضى ، فقد حقه في الرجوع بالضمان إذا أثبت البائع أن تدخله في الدعوى كان يؤدي إلى رفض دعوى الاستحقاق .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ٥٨٥ :

١ - إذا رفعت على المشتري دعوى باستحقاق المبيع ، وأخطرها البائع . كان على البائع ، حسب الأحوال ووفقاً لقانون المرافعات ، أن يتدخل في الدعوى إلى جانب المشتري أو أن يحل فيها محله .

٢ - فإذا تم الإخطار في الوقت الملائم ، ولم يتدخل البائع في الدعوى كان الحكم حجة عليه ، إلا إذا أثبت أن هذا الحكم كان نتيجة لتدليس من المشتري أو لخطأ جسيم منه .

المادة ٥٨٦ :

إذا لم يخطر المشتري البائع بالدعوى في الوقت الملائم ، وصدر عليه حكم حاز قوة الشيء المحكوم فيه ، فقد حقه في الرجوع بالضمان ، إلا إذا أثبت أن البائع ما كان يستطيع دفع دعوى الاستحقاق حتى لو تدخل في هذه الدعوى .

القضاء المصرى :

المادة ٥٨٥ : مطابق ، استئناف مختلط ٧ ابريل سنة ١٩٠٤ ب ١٦ ص ١٨٥ ،
 و٤ مايو سنة ١٩٢٦ ب ٣٨ ص ٣٨٧ ، و٦ ديسمبر سنة ١٩٣٢ ب ٤٥ ص ٥٤ ،
 وانظر أيضا استئناف مختلط ٧ مارس سنة ١٩٣٣ ب ٤٥ ص ١٩٤ .
 المادة ٥٨٦ : الجيزة ٤ فبراير سنة ١٩٠٨ مج ١٠ ص ١٣١ .

الشريعة الإسلامية :

المادة ٥٨٥ : مرشد الخيران م ٥٠٤ — ٣٠٥ و ٥٠٨ — ٥٠٩ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

١ — هاتان مادتان لا نظير لهما في التقنين الحالي ، وإن كانا لا يعدوان أن يكونا
 تطبيقا للقواعد العامة وهما يدوران حول وجوب إخطار المشتري للبائع بدعوى
 الاستحقاق المرفوعة عليه من أجنبي في وقت ملائم ، تمهيدا للرجوع على البائع بضمان
 الاستحقاق ، وتنظيما لحق كل من الطرفين ، فهذا الإخطار واجب على المشتري حتى
 يتبصر البائع في وسائل الدفاع عن الحق الذي باعه في الوقت المناسب .

٢ — فإن قام المشتري بهذا الواجب ، لزم البائع أن يتدخل في دعوى الاستحقاق
 مكان المشتري أو إلى جانبه ، وعندئذ يتها للقاضي أن يفصل في حكم واحد في دعوى
 الاستحقاق المرفوعة من أجنبي وفي دعوى ضمان الاستحقاق التي يرفعها المشتري
 على البائع في نفس الدعوى الأولى بفرض ثبوت استحقاق الأجنبي للبيع وبفرض
 بقاء المشتري في الدعوى . وإذا أخل البائع بالتزامه ولم يتدخل في الدعوى ، فللمشتري
 أن يدخله فيها . ولكنه ليس في حاجة إلى ذلك ، اكتفاء بالإخطار الذي سبقت
 الإشارة إليه . وإذا هو لم يرتكب تدليسا أو خطأ جسيما في الدعوى المرفوعة عليه
 من الأجنبي ، وثبت استحقاق هذا ، فإن الحكم الذي يصدر بالاستحقاق يكون حجة
 على البائع لمصلحة المشتري في دعوى ضمان الاستحقاق . والبائع هو الذي يكلف
 باثبات أن الحكم بالاستحقاق كان نتيجة لتدليس من المشتري أو لخطأ جسيم منه ،

وغنى عن البيان أن الحكم بالاستحقاق لا يكون حجة على البائع لمصلحة المستحق، مادام هذا لم يدخل البائع في دعوى الاستحقاق .

٣ — وإذا لم يقيم المشتري بواجب الإخطار في الوقت الملائم ، ولم يتدخل البائع في الدعوى من تلقاء نفسه أو بطلب من المستحق ، فإنه يعرض نفسه ، إذا حكم بالاستحقاق نهائيا ، أن يفقد حقه في الرجوع بالضمان على البائع . فإن هذا من حقه أن يحتاج على المشتري بأنه لم يدع للتدخل في دعوى الاستحقاق ، ولو تدخل لاستطاع دفعها . ويقبل منه هذا القول حتى يقيم المشتري الدليل على العكس ، فعندئذ يستطيع الرجوع بالضمان على البائع (قارن تقنين الالتزامات السويسرى م ١٩٣ فقرة ثالثة ، فهى تقرر أن البائع هو الذى يثبت أن الحكم بالاستحقاق كان نتيجة تدليس من المشتري أو خطأ جسيم منه ، حتى يتخلص من الضمان) .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادتان ٥٨٥ و ٥٨٦ من المشروع واقترح معالى السهنورى باشا إدماج المادتين فى مادة واحدة وصارت المادة ٥٨٦ فقرة ثالثة لأن حكمها مجرد تكملة لحكم الفقرة الثانية للمادة ٥٨٥ فوافقت اللجنة وأصبح النص النهائى ما يأتى :

(١) إذا رفعت على المشتري دعوى باستحقاق المبيع وأخطرها البائع كان على البائع بحسب الأحوال ووفقا لقانون المرافعات أن يتدخل فى الدعوى إلى جانب المشتري أو أن يحل فيها محله .

(٢) فإذا تم الإخطار فى الوقت الملائم ولم يتدخل البائع فى الدعوى وجب عليه الضمان إلا إذا أثبت أن هذا الحكم كان نتيجة لتدليس من المشتري أو خطأ جسيم منه .

(٣) وإذا لم يخطر المشتري البائع بالدعوى فى الوقت الملائم وصدر عليه حكم حاز قوة الشيء المحكوم فيه فقد حقه فى الرجوع بالضمان إلا إذا أثبت أن البائع ما كان ليستطيع دفع دعوى الاستحقاق حتى لو تدخل فى هذه الدعوى .

وقدمت بعد إبدال عبارة « هذا الحكم » بعبارة « الحكم الصادر فى الدعوى » ،

في الفقرة الثانية ، وعبارة « المحكوم فيه » ، بعبارة « المقضى به » ، وعبارة « حتى لو » ، بكلمة « ولو » ، في الفقرة الثالثة .

وأصبح رقمها ٤٥٣ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٤٥٣ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

محضر الجلسة السابعة والعشرين

تليت المادة ٤٥٣ فرأى معالى حلى عيسى باشا عند بحث الفقرة الثالثة منها وهي التي ترتب على عدم إخطار المشتري البائع بدعوى الاستحقاق سقوط حقه في الضمان أن يكون عبء الإثبات على البائع الذي يجب عليه أن يثبت أن تدخله في تلك الدعوى كان يؤدي إلى رفضها ، لأنه من الخطورة بمكان أن يرتب سقوط حق المشتري في الضمان إذا لم يخطر البائع في الوقت الملائم بالدعوى .

وقد تناقش الحاضرون في هذا المبدأ وأخيراً وافقوا والحكومة على تعديل الفقرة الثالثة على الوجه الآتي :

مادة ٤٥٣ / ٣ - وإذا لم يخطر المشتري البائع بالدعوى في الوقت الملائم وصدر عليه حكم حاز قوة الشيء المقضى به فقد حقه في الرجوع بالضمان إذا أثبت البائع أن تدخله في الدعوى كان يؤدي إلى رفض دعوى الاستحقاق .

وكان من رأى جمال الدين أباطه بك بقاء الفقرة على أصلها .

تقرير اللجنة :

عدلت الفقرة الثالثة واستعوض فيها عن عبارة « إلا إذا أثبت أن البائع ما كان

ليستطيع دفع دعوى الاستحقاق ولو تدخل في هذه الدعوى ، بعبارة « إذا أثبت البائع أن تدخله في الدعوى كان يؤدي إلى رفض دعوى الاستحقاق ، وقد رأت اللجنة أن تنقل عبء الإثبات إلى البائع لأنه أصبح بعد صدور الحكم مدعياً ببراءة ذمته من الالتزام بالضمان .

وأصبح رقم المادة ٤٤٠ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

مادة ٤٤١

يثبت حق المشتري في الضمان ولو اعترف وهو حسن النية للأجنبي بحقه أو تصالح معه على هذا الحق ، دون أن ينتظر في ذلك صدور حكم قضائي متى كان قد أخطر البائع بالدعوى في الوقت الملائم ودعاه أن يحل محله فيها فلم يفعل . كل ذلك ما لم يثبت البائع أن الأجنبي لم يكن على حق في دعواه .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ٥٨٧ :

يثبت حق المشتري في الضمان ، حتى لو اعترف وهو حسن النية للأجنبي بحقه أو تصالح معه على هذا الحق ، دون أن ينتظر في ذلك صدور حكم قضائي ، مادام قد

أخطر البائع بالدعوى فى الوقت الملائم ، ودعاه أن يحل محله فيها فلم يفعل . وإذا رجع البائع على الأجنبى كان عليه أن يثبت أن هذا الأجنبى لم يكن على حق فى دعواه .

القضاء المصرى :

انظر ، استئناف مختلط ١٤ مارس سنة ١٩٣٩ ب ٥١ ص ٢٠٧ .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الخيران م ٥٠٦ .

مذكرة المشروع التميدى :

١ — هاتان المادتان (٥٨٧ — ٥٨٨) هما أيضا ، لا نظير لهما فى التقنين الحالى . وهما ينظمان فى شىء من التيسير ، على المشتري فى حالة ، وعلى البائع فى حالة أخرى ، ضمان الاستحقاق .

٢ — أما التيسير على المشتري فيتحقق فى الفرض الذى يقوم فيه بواجبه من إخطار البائع بدعوى الاستحقاق فى الوقت الملائم ، ولا يتدخل البائع فى الدعوى بالرغم من ذلك . فقد سبق أن الحكم فى الاستحقاق يكون حجة على البائع ما لم يثبت تدليس المشتري أو وقوع خطأ جسيم منه . أراد المشروع ، وقد قامت القرائن على أن البائع ليس لديه ما يدفع به دعوى المستحق ، ويدل على ذلك أنه لم يتدخل بعد إخطاره بهذه الدعوى ، أن يجعل للمشتري سبيلا إلى إنهاء النزاع دون حاجة لانتظار حكم تدل الظروف على أنه متوقع . فعوضاً عن إضاعة الوقت فى إجراءات التقاضى ، يستطيع المشتري ، إذا كان حسن النية ، أن يعترف للأجنبى بحقه ، أو أن يتصالح معه على هذا الحق ، ويكون لذلك نتيجة الحكم الصادر لمصلحة المستحق ، فيرجع المشتري بضمن الاستحقاق على البائع ، على أن يكون للبائع أن يدفع الرجوع بالضمن إذا أثبت أن الأجنبى لم يكن على حق فى دعواه ، وليس من الضروري أن يثبت تدليسا أو خطأ جسيما من المشتري كما هو الأمر لو أنه حكم بالاستحقاق دون إقرار من المشتري أو صلح . والفرق بين الحالتين ظاهر ، ففى حالة ما إذا صدر الحكم

دون إقرار أو صلح ، يصبح من المعقول ألا يؤخذ على المشتري إلا التدليس أو الخطأ الجسيم ، لأنه يكون قد قام بواجبه فأخطر البائع في الميعاد الملائم ، ويكون غير مسئول عن صدور الحكم بالاستحقاق فهو لم يقر بحق الأجنبي ولم يعتمد إلى الصلح معه . أما في الحالة الأخرى فإن المشتري قد تحمل مسؤولية الإقرار أو الصلح ، فلو ظهر أنه لم يكن على حق فيما فعل ، بأن أثبت البائع أن الأجنبي ليس على حق في دعواه ، كان طبيعياً أن يفقد حقه في الضمان .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٥٨٧ من المشروع ، واقترح معالي السهوري باشا إدخال بعض تعديلات في العبارة الأخيرة تجعل المعنى واضحاً وضوحاً كافياً في أن دفع البائع بأن الأجنبي لم يكن على حق في دعواه هو دفع في دعوى الضمان ذاتها فوافقت اللجنة على ذلك وأصبح النص ما يأتي :

يثبت حق المشتري في الضمان حتى لو اعترف وهو حسن النية للأجنبي بحقه أو تصالح معه على هذا الحق دون أن ينتظر في ذلك صدور حكم قضائي ما دام قد أخطر البائع بالدعوى في الوقت الملائم ودعاه أن يحل محله فيها فلم يفعل كل ذلك ما لم يثبت البائع أن الأجنبي لم يكن على حق في دعواه .

وأصبح رقم المادة ٥٤٤ في المشروع النهائي ، وقدمت بعد إبدال عبارة « حتى لو ، بكلمة « ولو ، وكلمة « ما دام ، بعبارة « متى كان ، .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٤٥٤ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٤٤١ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٤٤٢

إذا توفى المشتري استحقاق المبيع كله أو بعضه بدفع مبلغ من النقود أو بأداء شيء آخر ، كان للبائع أن يتخلص من نتائج الضمان بأن يرد للمشتري المبلغ الذى دفعه أو قيمة ما أداه مع الفوائد القانونية وجميع المصروفات .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيديالمادة ٥٨٨ :

إذا توفى المشتري استحقاق المبيع كله أو بعضه بدفع مبلغ من النقود أو بأداء شيء آخر ، كان للبائع أن يتخلص من نتائج الضمان ، بأن يرد للمشتري المبلغ الذى دفعه أو قيمة ما أداه ، مع الفوائد القانونية وجميع المصروفات .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الخيران م ٥٠٦

مذكرة المشروع التمهيدي :

أما التيسير على البائع فيتحقق فى أنه لو ظهر أن الأجنبى على حق فى دعواه ،

وكان المشتري قد توفى استحقاق المبيع كله أو بعضه باتفاق مع المستحق على أن يدفع له بدل المبيع مبلغا من النقود أو أى شيء آخر ، صلحا كان ذلك أو وفاء بمقابل ، وسواء تم ذلك قبل رفع دعوى الاستحقاق أو بعد رفعها ، وسواء تدخل البائع فى هذه الدعوى عند رفعها أو لم يتدخل ، فإن للبائع أن يتخلص من ضمان الاستحقاق بأن يرد للمشتري ما يعوضه تماما عما دفعه للمستحق : المبلغ الذى دفعه أو قيمة ما أداه مع الفوائد القانونية وجميع المصروفات . وهذا حكم ، وجه العدالة فيه ظاهر ، وهو مثل من الأمثلة النادرة فى القانون على حق الاسترداد (انظر مثلين آخرين فى استرداد الحصة الشائعة وفى استرداد الحق المتنازع فيه) .

ويلاحظ أن هذا الحكم لا يطبق إلا إذا كان المشتري قد توفى استحقاق المبيع باتفاقه مع المستحق . أما إذا لم يتوفى هذا الاستحقاق ، وقضى للمستحق فإنه يجب الرجوع إلى القواعد العامة ، وهى تتفق مع ما نص عليه كتاب مرشد الحيران (م ٥٠٦) من أنه « لو أثبت المستحق الاستحقاق ، وقضى له ، ثم دفع المشتري إليه شيئا وأمسك المبيع ، يكون هذا منه شراء للمبيع من المستحق ، وله أن يرجع على بائعه بالثمن » .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٥٨٨ من المشروع ، فأقرتها اللجنة على أصلها ، وأصبح رقمها ٤٥٥ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٤٥٥ .

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل — وأصبح رقمها ٤٢٢ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٤٤٣

إذا استحق كل المبيع ، كان للمشتري أن يطلب من البائع :

١ - قيمة المبيع وقت الاستحقاق مع الفوائد القانونية من ذلك الوقت .

٢ - قيمة الثمار التي ألزم المشتري بردها لمن استحق المبيع .

٣ - المصروفات النافعة التي لا يستطيع المشتري أن يلزم بها المستحق وكذلك المصروفات الكالية إذا كان البائع سيء النية .

٤ - جميع مصروفات دعوى الضمان ودعوى الاستحقاق عدا ما كان المشتري يستطيع أن يتقيه منها لو أخطر البائع بالدعوى طبقا للمادة ٤٤٠ .

٥ - وبوجه عام ، تعويض المشتري عما لحقه من خسارة أوفاته من كسب بسبب استحقاق المبيع .

كل هذا ما لم يكن رجوع المشتري مبنيًا على المطالبة بفسخ البيع أو إبطاله .

التقنين المدنى السابق :

المادة ٣٠٤ / ٣٧٨ : إذا كان الضمان واجبا ونزعت الملكية من المشتري فعلى البائع رد الثمن مع التضمينات .

والمادة ٣٠٥ / ٣٧٩ : التضمينات المذكورة عبارة عن رسوم العقد وما يتبعه من المصاريف وما صرفه المشتري على المبيع والرسوم المنصرفة منه فى دعوى الاستحقاق ودعوى الضمان وجميع الخسارات الحاصلة له والأرباح المقبولة قانونا التى حرم منها بسبب نزاع الملكية منه .

والمادة ٣٠٦ / ٣٨٠ : إذا نزعت ملكية المبيع من المشتري وجب رد الثمن اليه بتمامه ولو نقصت قيمة المبيع بعد البيع بأى سبب كان .

والمادة ٣٠٧ / ٣٨١ : أما إذا زادت بعد البيع قيمة المبيع عن ثمنه فتحسب تلك الزيادة من ضمن التضمينات .

والمادة ٣٠٨ / ٣٨٢ : المصاريف الواجب على البائع دفعها فى حالة عدم ملزومية مدعى الاستحقاق بها هى المصاريف المترتب عليها فائدة للبيع .

والمادة ٣٠٩ / ٣٨٣ : يلزم البائع المدلس بدفع كامل المصاريف ولو كانت منصرفة من المشتري فى تزوين المبيع وزخرفته .

المشروع التمهيديالمادة ٥٨٩ :

إذا إستحق كل المبيع ، كان للمشتري أن يطلب من البائع :

١ — قيمة المبيع وقت الاستحقاق ، مع الفوائد القانونية من ذلك الوقت .

٢ — قيمة الثمار التى ألزم المشتري بردها لمن استحق المبيع .

٣ — المصروفات الضرورية والنافعة التى لا يستطيع المشتري أن يلزم بها المستحق ، وكذلك المصروفات الكالية إذا كان البائع سيء النية .

٤ - جميع مصروفات دعوى الضمان ودعوى الاستحقاق ، عدا ما كان يستطيع المشتري أن يتقيه منها لو أخطر البائع بالدعوى .

٥ - وبوجه عام تعويض المشتري عما لحقه من خسارة أو فاته من كسب بسبب استحقاق المبيع .

القضاء المصري :

نقض ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ مج نقض ١ ص ١٣ ، و ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢ المحاماة ١٣ ص ٥١٥ ، و ١٣ فبراير سنة ١٩٣٦ مج نقض ١ ص ١٠٤٩ ، واستئناف مصر ١٨ فبراير سنة ١٩٠٦ الاستقلال ٥ ص ٢٣٦ ، و ٢٣ أبريل سنة ١٩٣١ المحاماة ١٢ ص ٥١٨ ، و ١٤ مارس سنة ١٩٠٧ ب ١٩ ص ١٢٥ ، و ١١ فبراير سنة ١٩٠٩ ب ٢١ ص ٢٢٧ ، و ٣١ مايو سنة ١٩٢٧ ب ٣٩ ص ٥١٣ ، و ١٠ فبراير سنة ١٩٣١ ب ٤٣ ص ٢٢٠ .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الخيران م ٤٢٧ فقرة ٣ و ٤٩٤ و ٥١١ - ٥١٧ و ٥٢٣ - ٥٢٤ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

١ - أثر المشروع ، في بيان ما يترتب على ضمان الاستحقاق ، أن يلتزم الحل الذي تمليه القواعد العامة . ف ضمان الاستحقاق التزام في ذمة البائع قد نشأ من عقد البيع ، وإذا طالب المشتري به قامت مطالبته على أساس هذا العقد . ومعنى ذلك أن ضمان الاستحقاق بمعناه الدقيق لا يتصور قيامه إلا مع قيام عقد البيع ، والمشتري في رحوه بالضمان على البائع إنما يطلب منه تنفيذ التزامه بنقل ملكية المبيع ، ولما كان المبيع قد استحق واستحال بذلك التنفيذ العيني للالتزام ، فلم يبق أمام المشتري إلا أن يطالب بتنفيذ الالتزام من طريق التعويض ، والتعويض في هذه الحالة هو ما ذكرته المادة ٥٨٩ من المشروع ، وهي تقتصر على تطبيق القواعد العامة في تقدير مدى التعويض ، وتعطى للمشتري الحق في أن يطلب من البائع :

(١) قيمة المبيع وقت الاستحقاق مع الفوائد القانونية من ذلك الوقت .
وذلك لأن المبيع ذاته قد استحق ، فلا يستطيع المشتري استبقائه لا هو ولا ثمرته
فيستعير عنهما بالقيمة والفوائد القانونية .

(٢) قيمة الثمار التي ألزم المشتري بردها لمن استحق المبيع . والمفروض في ذلك
أن المشتري قد علم بحق الغير قبل رفع دعوى الاستحقاق ، فوجب أن يرد الثمار
للمستحق من وقت علمه بذلك ، ويرجع بها على البائع إستيفاء لحقه في التعويض .
أما ثمار المبيع من وقت رفع الدعوى ، فهذه قد استعاض عنها بالفوائد القانونية
لقيمة المبيع كما سبق بيانه فيما تقدم .

(٣) المصروفات الضرورية والنسافة التي لا يستطيع المشتري أن يلزم بها
المستحق ، وكذلك المصروفات الكجالية إذا كان البائع سيء النية . (أما المصروفات
الضرورية فهذه يستطيع المشتري أن يلزم بها المستحق دائماً م ١٤٣٢ من المشروع ،
وكان الأولى ألا يذكر عنها شيء ، ويجب تعديل المشروع في هذه المسألة) .
والمصروفات النافعة لا يستطيع المشتري أن يلزم المستحق فيها إلا بأقل القيمتين (انظر
المواد ١٤٣٢ و ١٣٥٩ و ١٣٦٠ من المشروع) . فإن كانت المصروفات هي القيمة
الأكبر ، رجع بالفرق على البائع إستيفاء لحقه في التعويض ، أما المصروفات
الكجالية فلا يرجع بها المشتري على المستحق . وكذلك لا يرجع بها على البائع إذا
كان حسن النية ، لأن المدين في المسؤولية التعاقدية لا يسأل عن الضرر غير متوقع
الحصول ، ويمكن اعتبار المصروفات الكجالية أمراً غير متوقع . فإذا كان البائع سيء
النية ، أي كان يعلم بحق الأجني ، فيسأل في هذه الحالة عن الضرر ولو كان غير متوقع ،
ويحق إذن للمشتري أن يرجع عليه بالمصروفات الكجالية .

(٤) جميع مصروفات دعوى الضمان ، لأنه كسب الدعوى ، وجميع مصروفات
دعوى الاستحقاق ، لأنه خسر الدعوى فيرجع بمصروفاتها على البائع إستيفاء لحقه
في التعويض . ويستثنى من ذلك ما كان يستطيع أن يتقيه لو أخطر البائع بدعوى
الاستحقاق ، لأن الخسارة التي تحملها في هذه الحالة كانت بخطأ منه هو .

(٥) وبوجه عام تعويض المشتري عما لحقه من خسارة أو فاته من كسب بسبب استحقاق المبيع ، وليس في ذلك إلا تذكير بالقواعد العامة .

٢ — ويلاحظ هنا أمران :

(١) كل ما تقدم ذكره من تفصيل ما يرجع به المشتري على البائع إنما هو تنفيذ ، بطريق التعويض ، لالتزام البائع بنقل ملكية المبيع بعد أن استحال تنفيذ هذا الالتزام تنفيذا عينيا كما تقدم . وهذا لا يمنع المشتري من سلوك طريق آخر ، فلا يطالب بتنفيذ الالتزام ، بل يطالب بفسخ البيع ، على أساس أنه عقد ملزم للجانبين وقد أخل البائع بالتزامه ، أو يطالب بإبطال البيع ، على أساس أنه بيع ملك الغير بعد أن ظهر أن المبيع مملوك لغير البائع . ويجب في حالة المطالبة بالفسخ أو بالبطلان ، أن يترتب عليهما من الآثار ما تقرره القواعد العامة . بل يجوز الذهاب إلى أبعد من ذلك ، واعتبار البيع ، عند استحقاق المبيع ، مفسوخا من تلقاء نفسه ، تطبيقا للبادء ٢٢٠ من المشروع .

(من أجل ذلك يحسن تعديل المشروع في هذه المسألة بإضافة العبارة الآتية في آخر المادة ٥٨٩ « كل هذا دون إخلال بحق المشتري في المطالبة بفسخ البيع أو بإبطاله » .)
(ب) يخلط التقنين الحالي ، كما يخلط كثير من التقنينات الأجنبية ، في هذه المسألة ، بين الآثار التي تترتب على فسخ البيع وتلك التي تترتب على التنفيذ بطريق التعويض ، من ذلك أن المادتين ٣٠٤ / ٣٧٨ و ٣٠٦ / ٣٨٠ من التقنين الحالي ترتبان أثر الفسخ ، ولكن المادتين ٣٠٥ / ٣٧٩ و ٣٠٧ / ٣٨١ ترتبان أثر التنفيذ ، وكان الأولى عدم الخلط بين هذه الآثار وتلك ، على أن يختار المشتري لنفسه الطريق الأصح .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٥٨٩ من المشروع ، واقترح معالي السهوري باشا حذف كلمة « الضرورية » من الفقرة الثالثة لأنه لا يتصور أن المشتري لا يستطيع أن يلزم بها المستحق كما اقترح إضافة عبارة أخيرة في نهاية المادة حتى يبين أن النص مقصور على تطبيق

قواعد التنفيذ بطريق التعويض ولا يخل هذا طبعاً بحق المشتري في الفسخ أو الإبطال.
فوافقت اللجنة على كل ذلك وأصبح نص المادة ما يأتي :

إذا استحق كل المبيع كان للمشتري أن يطلب من البائع :

- (١) قيمة المبيع وقت الاستحقاق مع الفوائد القانونية من ذلك الوقت .
- (٢) قيمة الثمار التي ألزم المشتري بردها لمن استحق المبيع .
- (٣) المصروفات النافعة التي لا يستطيع المشتري أن يلزم بها المستحق وكذلك المصروفات الكجالية إذا كان البائع سيء النية .
- (٤) جميع مصروفات دعوى الضمان ودعوى الاستحقاق عدا ما كان المشتري يستطيع أن يتقيه منها لو أخطر البائع بالدعوى .
- (٥) ووجه عام تعويض المشتري عما لحقه من خسارة أو فاته من كسب بسبب استحقاق المبيع كل هذا ما لم يكن رجوع المشتري مبنيًا على المطالبة بفسخ البيع أو إبطاله .

وأصبح رقم المادة ٤٥٦ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة تحت رقم ٤٥٦ بعد إضافة عبارة « طبقاً للمادة ٤٥٣ » ،
في آخر الفقرة الرابعة .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة مع استبدال رقم « ٤٤٠ » ، برقم « ٤٥٣ » ، في الفقرة ٤
وأصبح رقمها ٤٤٣ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٤٤٤

١ - إذا استحق بعض المبيع، أو وجد مثقلا بتكليف، وكانت خسارة المشتري من ذلك قد بلغت قدرا لو علمه لما أتم العقد، كان له أن يطالب البائع بالمبالغ المبيضة في المادة السابقة على أن يرد له المبيع وما أفاده منه .

٢ - فاذا اختار المشتري استبقاء المبيع، أو كانت الخسارة التي لحقته لم تبلغ القدر المبين في الفقرة السابقة، لم يكن له إلا أن يطالب بالتعويض عما أصابه من ضرر بسبب الاستحقاق .

التقنين المدنى السابق :

المادة ٣١٠ / ٣٨٤ : نزع ملكية جزء معين من المبيع أو شائع فيه يعتبر قانونا كنزع ملكيته كله وكذلك ثبوت حق الارتفاق موجود على المبيع قبل العقد ولم يحصل الإعلام به أو لم يكن ظاهرا وقت البيع يعتبر كنزع الملكية بنهما، هذا إذا كان الجزء المنتزعة ملكيته أو حق الارتفاق بحالة لو علمها المشتري لامتنع عن الشراء .

والمادة ٣١١ / ٣٨٥ : ومع ذلك للمشتري في هذه الحالة الحق فى إبقاء البيع أو فسخه لكن ليس له أن يفسخه إضرارا بحقوق الدائنين برهن .

والمادة ٣١٢ / ٣٨٦ : إذا أبى المشتري البيع أو كان الجزء المنتزع ملكيته منه أو حق الارتفاق على المبيع ليس بحالة تُجوز فسخ العقد جاز للمشتري أن يطلب من البائع قيمة ذلك الجزء الذى انتزعت ملكيته منه بالنسبة للقيمة الحقيقية للبيع فى وقت النزاع أو تضمينات تقدرها المحكمة فى حالة ثبوت حق الارتفاق .

المشروع التمهيدى

المادة ٥٩٠ :

١ - إذا استحق بعض المبيع ، أو وجد مثقلا بتكليف ، وكانت خسارة المشتري من ذلك قد بلغت قدرا لو عرفه لما أقدم على الشراء ، كان له أن يطالب البائع بالمبالغ المبينة في المادة السابقة ، على أن يرد له المبيع وما أفاده منه .

٢ - فإذا أثر المشتري استبقاء المبيع ، أو كانت الخسارة التى لحقته لم تبلغ القدر المبين في الفقرة السابقة ، لم يكن له إلا أن يطالب بالتعويض عما أصابه من ضرر بسبب الاستحقاق .

القضاء المصرى :

مطابق ، استئناف مختلط ٩ يونيه سنة ١٩١٣ ب ٢٥ ص ٤٢٧ . و ٤ مايو سنة ١٩٢٠ ب ٣٢ ص ٣٠٣ . و ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٢ ب ٤٥ ص ٥٤ . و ١٤ يونيه سنة ١٩٣٨ ب ٥٠ ص ٣٦٣ . استئناف مصر ١٦ ابريل سنة ١٩٠٨ الحقوق ٢٣ ص ٢١١ . و ٨ مارس سنة ١٩١٠ الحقوق ٢٥ ص ٨٩ . و ٥ يناير سنة ١٩٣٢ المحاماة ١٢ ص ٩٩٨ . و ١٢ مايو سنة ١٩٣٥ المحاماة ١٦ ص ٣٧٦ . وقارن استئناف مصر ١٥ فبراير سنة ١٩٢٣ المحاماة ٣ ص ٢٧٤ .

الشرعية الإسلامية :

مرشد الحيران م ٥١٠ و ٥١٨ - ٥٢٠ و ٥٢٢ .

مذكرة المشروع التمهيدى :

إذا كان الاستحقاق جزئيا ، فإن كان جسيما بحيث لو كان المشتري قد عرفه وقت البيع لما أقدم على الشراء ، كان هذا بالخيار بين رد ما بقى من المبيع مع المطالبة بالتعويض الكامل طبقا لما هو مقرر في الاستحقاق الكلى ، أو استبقاء المبيع مع

المطالبة بالتعويض عما أصابه من ضرر بسبب الاستحقاق الجزئي طبقا للقواعد العامة (وقد تجنب المشروع أن يجعل التعويض بسبب الاستحقاق الجزئي هو دائما قيمة الجزء الذي انتزعت ملكيته بالنسبة للقيمة الحقيقية للبيع وقت الاستحقاق كما فعلت المادة ٣١٢ / ٣٨٦ من التقنين الحالي) ، أما إذا كان الاستحقاق غير جسيم ، فليس للبشترى أن يطلب الفسخ ، ولا يكون له إلا المطالبة بالتعويض طبقا لما تقدم .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٥٩٠ من المشروع ، فأقرتها اللجنة كما هي ، وأصبح رقمها ٥٧٤ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

تقرير لجنة الشئون التشريعية :

استبدل بالمعيار الوارد في المادة معيار آخر هو الوارد في المادة ٤٤٦ فقرة (١) توحيدا للمعايير ، فأصبح النص كما يأتي :

« إذا استحق بعض المبيع أو وجد مثقلا بتكليف يصبح معه قيام العقد عديم الجدوى بالنسبة اليه كان له »

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة تحت رقم ٥٧٤ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

محضر الجلسة السابعة والعشرين

تليت المادة ٥٧٤ فرأى الحاضرون تمشيا مع التعديل الذي أدخل على المادة ٤٤٦ الأخذ بنص المادة كما هي واردة في المشروع والعدول عن النص الوارد من مجلس النواب مع تعديل ذلك النص على الوجه الآتي :

مادة ٤٥٧ - ١ - إذا استحق بعض المبيع أو وجد مثقلا بتكليف وكانت خسارة المشتري من ذلك قد بلغت قدره ولو عليه ، لما أتم العقد ، كان له أن يطالب البائع بالمبالغ المبينة في المادة السابقة على أن يرد له المبيع وما أفاده منه .

٢ - فإذا اختار ، المشتري الخ .

تقرير اللجنة :

رأت اللجنة عدم إقرار التعديل الذي أخذ به مجلس النواب والأخذ بالنص المقدم من الحكومة تمشيا مع تعديلها لأحكام المادة ٤٤٦ ، وأصبح رقم المادة ٤٤٤ مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة .

مادة ٤٤٥

١ - يجوز للمتعاقدين باتفاق خاص أن يزيذا ضمان الاستحقاق ، أو أن ينقصا منه ، أو أن يسقطا هذا الضمان .

٢ - ويفترض في حق الارتفاق أن البائع قد اشترط عدم الضمان إذا كان هذا الحق ظاهرا أو كان البائع قد أبان عنه للمشتري .

٣ - ويقع باطلا كل شرط يسقط الضمان أو ينقصه إذا كان البائع قد تعمد إخفاء حق الأجنبي .

التقنين المدني السابق :

المادة ٣٧٥/٣٠١ : يجوز للبائع أن يشترط عدم ضمانه للبيع إنما إذا كان هذا

الاشتراط حاصلًا بألفاظ عامة وصار نزع الملكية من المشتري فلا يلزم البائع
لا برد الثمن دون التضمينات

المشروع التمهيدى

المادة ٥٩١ :

- ١ - يجوز للمتعاقدين ، باتفاق خاص ، أن يزيذا فى ضمان الاستحقاق ،
أو أن ينقصا منه ، أو أن يسقطا هذا الضمان . ويفترض فى حق الارتفاق أن البائع قد
اشترط عدم الضمان ، إذا كان هذا الحق ظاهرا ، أو كان البائع قد أبان عنه للمشتري .
- ٢ - ويقع باطلا كل شرط يسقط الضمان أو ينقصه إذا كان البائع قد تعمد
إخفاء حق الأجنبى .

القضاء المصرى :

نقض ٣ مارس سنة ١٩٢٢ مج نقض ١ ص ٧٦ . واستئناف مصر ٨ مارس
سنة ١٩١٠ مج ١٢ ص ١٥٠ و ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٢ مج ١٥ ص ١٢٠ و ١٢ مارس سنة
١٩٢٣ مج ٢٤ ص ١٦٧ . واستئناف مختلط ١١ فبراير سنة ١٩٠٩ ب ٢١ ص ٢٢٧ .
٩ يونيه سنة ١٩١٣ ب ٢٥ ص ٤٣٤ . ٢٥ مايو سنة ١٩١٦ ب ٢٨ ص ٣٦٥ و ٣٦٦ .
١٦ مارس سنة ١٨٩٩ ب ١١ ص ١٦٢ .

مذكرة المشروع التمهيدى :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدى من المادة ٥٩٢ المقابلة للمادة ٤٤٦
من القانون .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٥٩١ من المشروع ، واقترح معالى السهنورى باشا تقسيم الفقرة
الاولى إلى فقرتين لتمييز الحكمين كل منهما عن الآخر فوافقت اللجنة ، وأصبح النص
النهائى ما يأتى :

١ - يجوز للمتعاقدین باتفاق خاص أن یزیدا ضمان الاستحقاق أو أن ینقصا منه أو أن یسقطا هذا الضمان .

٢ - ویفترض فی حق الارتفاق أن البائع قد اشترط عدم الضمان إذا كان هذا الحق ظاهراً أو كان البائع قد أبان عنه للبشتری .

٣ - ویقع باطلاً كل شرط یسقط الضمان أو ینقصه إذا كان البائع قد تعدد إخفاء حق الأجنبی .
وأصبح رقم المادة ٤٥٨ فی المشروع النهائي .

المشروع فی مجلس النواب
وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٤٥٨ .
المشروع فی مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٤٤٥ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل

مادة ٤٤٦

١ - إذا اتفق على عدم الضمان بقى البائع مع ذلك مسؤولاً عن اى استحقاق ینشأ من فعله ، ویقع باطلاً كل اتفاق یقضى بغير ذلك .

٢ - أما إذا كان استحقاق المبیع قد نشأ من فعل الغير ، فإن البائع یكون مسؤولاً عن رد قيمة المبیع وقت الاستحقاق ، إلا إذا أثبت أن

المشتري كان يعلم وقت البيع سبب الاستحقاق ، أو أنه اشترى
ساقط الخيار .

التقنين المدنى السابق :

المادة ٣٠٢ / ٣٧٩ : لا تبطل ملزومية البائع المشتروط عدم الضمان برد الثمن إلا
إذا ثبت علم المشتري في وقت البيع بالسبب الموجب لنزع الملكية أو اعترافه بأنه
اشترى المبيع ساقط الخيار ولا ضمان على البائع في جميع الأحوال .
والمادة ٣٠٣ / ٣٧٧ : شرط عدم الضمان باطل إذا كان حق المدعى استحقاق
المبيع ناشئا عن فعل البائع .

المشروع التمهيدى

المادة ٥٩٢ :

١ - إذا اتفق على عدم الضمان ، بقى البائع مع ذلك مسئولاً عن أى استحقاق
ينشأ من فعله ، ويقع باطلاً كل اتفاق يقضى بغير ذلك .
٢ - أما إذا كان استحقاق المبيع قد نشأ من فعل الغير ، فإن البائع يكون مسئولاً
عن رد قيمة المبيع ، إلا إذا أثبت أن المشتري كان يعلم وقت البيع بسبب الاستحقاق
أو أنه اشترى ساقط الخيار .

القضاء المصرى :

نقض ١٢ فبراير سنة ١٩٣٦ المحاماة ١٦ ص ٠٨٦١ و ١٧ فبراير سنة ١٩٣٨ مج
نقض ٢ ص ٢٩١ . واستئناف مصر ١٧ مارس سنة ١٩١٤ مج ١٥ ص ١٥٥ .
واستئناف مختلط ١٢ يناير سنة ١٩١٥ ب ٢٧ ص ١١٣ . و ١٠ فبراير سنة ١٩٣١ ب
٤٣ ص ٢٢٠ . و ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٣ ب ٤٦ ص ٥٥ . و ٢٥ يونيو سنة ١٩٣٥ ب
٤٧ ص ٣٩١ . و ٢٤ مارس سنة ١٩٣٨ ب ٥٠ ص ١٩٠ .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الخيران م ٤٩٢ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

١ - تعرض هاتان المادتان (٥٩١ — ٥٩٢) للاتفاق على تعديل الضمان ، ومن الواضح أن الأحكام السابقة في ضمان الاستحقاق ليست من النظام العام ، ويجوز للمتعاقدين أن يتفقا على غيرها .

فلهما أن يزيذا في ضمان الاستحقاق ، بأن يشترط المشتري على البائع مثلاً أن يرجع عليه في حالة الاستحقاق بجميع المصروفات حتى لو كانت كالية وحتى لو كان البائع حسن النية .

ولهما أن ينقصا من الضمان ، بأن يشترط البائع على المشتري مثلاً ألا يكون مسئولاً عن رد الثمن حتى لو زادت قيمة المبيع على ذلك ، ويجب لصحة الاتفاق على إنقاص الضمان ألا يكون البائع قد تعمد إخفاء حق الأجنبي .

ولهما أن يسقطا الضمان أصلاً ، ويشترط هنا أيضاً ألا يكون البائع قد تعمد إخفاء حق الأجنبي ، كما يشترط ألا يكون الاستحقاق ناشئاً عن فعله . فإذا كان الاستحقاق ناشئاً عن فعل الغير ولم يتعمد البائع إخفاء حق هذا الغير ، صح شرط عدم الضمان ، ولكن البائع يبقى مسئولاً عن رد قيمة المبيع (أورد الثمن كما هو الأمر في التقنين الحالي ، م ٣٠٢/٢٧٦) ، ويكون البائع غير مسئول عن رد شيء ما إذا صح شرط عدم الضمان أحد أمرين ، علم المشتري بسبب الاستحقاق أو شراؤه ساقط الخيار ، لأن البيع في هذه الحالة يكون عقداً احتمالياً .

٢ - وإعلام البائع المشتري بوجود حق ارتفاق على المبيع يعتبر شرطاً من البائع بعدم ضمانه لهذا الحق مقترناً بعلم المشتري بسبب الاستحقاق ، فلا يرجع المشتري بشيء على البائع ، ويقوم مقام إعلام البائع للمشتري بحق الارتفاق أن يكون هذا الحق ظاهراً للمشتري .

٣ - والمشروع فيما تقدم من أحكام يتفق مع التقنين الحالى (انظر م ٣٠١ - ٣٠٣ / ٣٧٥ - ٣٧٧ مصرى) .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٥٩٢ من المشروع ، واقترح معالى السهنورى باشا بعض تعديلات تجعل الحكم أكثر وضوحا فوافقت اللجنة وأصبح النص كما يأتى :

(١) إذا اتفق على عدم الضمان بقى البائع مع ذلك مسئولاً عن أى استحقاق ينشأ من فعله ويقع باطلا كل اتفاق يقضى بغير ذلك .

(٢) أما إذا كان استحقاق المبيع قد نشأ من فعل الغير فإن البائع يكون مسئولاً عن رد قيمة المبيع وقت الاستحقاق إلا إذا أثبت أن المشتري كان يعلم وقت البيع سبب الاستحقاق أو أنه اشترى ساقط الخيار .

وأصبح رقم المادة ٥٩٤ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٤٥٩ .

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٤٤٦ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل

مادة ٤٤٧

١ - يكون البائع ملزما بالضمان إذا لم يتوافق في المبيع وقت التسليم الصفات التي كفل للمشتري وجودها فيه ، أو إذا كان بالمبيع عيب ينقص من قيمته ، أو من نفعه بحسب الغاية المقصودة مستفادة مما هو مبين في العقد أو مما هو ظاهر من طبيعة الشيء أو الغرض الذي أعد له ، ويضمن البائع هذا العيب ولو لم يكن عالما بوجوده .

٢ - ومع ذلك لا يضمن البائع العيوب التي كان المشتري يعرفها وقت البيع ، أو كان يستطيع أن يتبينها بنفسه لو أنه فحص المبيع بعناية الرجل العادي ، إلا إذا أثبت المشتري أن البائع قد أكد له خلو المبيع من هذا العيب ، أو أثبت أن البائع قد تعمد إخفاء العيب غشامنه .

التقنين المدني السابق :

المادة ٣١٣ / ٣٨٧ : البائع ضامن للمشتري العيوب الخفية في المبيع إذا كانت تنقص القيمة التي اعتبرها المشتري أو تجعل المبيع غير صالح لاستعماله فيما أعد له .

والمادة ٣٢٠ / ٣٩٥ : لا وجه لضمان البائع إذا كان العيب ظاهرا أو علم به المشتري علما حقيقيا .

المشروع التمهيدي

(ب) ضمان العيوب الخفية

المادة ٥٩٣ :

١ - يكون البائع ملزماً بالضمان ، إذا لم يتوافر في المبيع ، وقت التسليم ، الصفات التي قرر البائع أنها موجودة فيه ، أو إذا كان بالمبيع عيب ينقص من قيمته أو من نفعه ، حسب ما قصد إليه المشتري ، كما هو مبين في العقد ، أو كما هو ظاهر من طبيعة الشيء ، أو من الغرض الذي أعد له هذا الشيء .

٢ - ويضمن البائع هذا العيب حتى لو لم يكن عالماً بوجوده .

المادة ٥٩٤ :

١ - ومع ذلك لا يضمن البائع العيوب التي كان المشتري يعرفها وقت البيع ، أو التي عرفها عند الفرز إذا كان المبيع من المثليات .

٢ - كذلك لا يضمن البائع عيباً كان المشتري يستطيع أن يتبينه بنفسه لو أنه فحص المبيع بما ينبغي من العناية ، إلا إذا أثبت المشتري أن البائع قد أكد له خلو المبيع من هذا العيب أو أثبت أن البائع قد تعمد إخفاء العيب عن غش منه .

القضاء المصري :

المادة ٥٩٣ : مطابق ، استئناف مختلط ٥ يونه سنة ١٩١٢ ب ٢٤ ص ٣٨٨ .
و ١٠ يناير سنة ١٩٢٣ ب ٣٥ ص ١٤٦ . و ١٣ يناير سنة ١٩٢٦ ب ٣٨ ص ١٧٠ .
واستئناف مصر ١٤ ابريل سنة ١٩٤٢ المحاماة ٤ ص ٩٢١ .

المادة ٥٩٤ : مطابق ، استئناف مختلط ٢٧ ابريل سنة ١٩٠٤ ب ١٦ ص ٢١٦ ،
و ١٢ مايو سنة ١٩٢١ ب ٣٣ ص ٣٢٩ . و ٢٩ فبراير سنة ١٩٢٨ ب ٤٠ ص ٢١٠ .
و ٢ مايو سنة ١٩٢٨ ب ٤٠ ص ٢٣٤ . و ٢٤ ابريل سنة ١٩٣٠ ب ٤٢ ص ٤٥٧ .

و ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٤ ب ٤٧ ص ٣٢ . و ٦ فبراير سنة ١٩٤٠ ب ٥٢ ص ١٣٥ .
واستئناف مصر ١٨ فبراير سنة ١٩٠٦ الاستقلال ٥ ص ٢٤٩ . و ١٤ ابريل
سنة ١٩٢٤ مج ٢٧ ص ٦ .

الشريعة الاسلامية :

المادة ٥٩٣ : مرشد الحيران م ٣١٢ و ٣٨١ فقرة أولى و ٤٧٩ و ٤٢٥ - ٥٢٩
والمجلة م ٣١٢ - ٣١٠ .

المادة ٥٩٤ : مرشد الحيران م ٥٣٠ والمجلة م ٣٤١ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

١ - تبين هاتان المادتان متى يوجد ضمان العيب الخفي ، فتقرر أن العيب يضمن
بالشروط الآتية :

(ا) أن يكون هذا العيب موجودا وقت البيع . وهذا ما يعبر عنه عادة
بالعيب القديم .

(ب) أن يكون مؤثرا بحيث ينقص من قيمة المبيع أو نفعه . ويرجع في تقدير
ذلك إلى معيار مادی ، فينظر إلى قصد المتعاقدين كما هو مبين في العقد (أى إلى
الإرادة الظاهرة) ، وإلى طبيعة الشيء ، وإلى الغرض الذى أعد له . فيعتبر أن هناك
عيبا مؤثرا إذا خلا المبيع من صفة قرر البائع أنها موجودة فيه ، ولا يعتبر العيب
مؤثرا إذا كان العرف قد جرى على التسامح فيه .

(ج) أن يكون خفيا ، ومعنى ذلك أن المشتري يكون غير عالم به وغير مستطيع
أن يعلمه . أما إذا كان يعرف العيب وقت البيع (أو وقت الفرز في المثليات) ،
أو كان العيب من الظهور بحيث يستطيع أن يتبينه بنفسه لو أنه فحص المبيع بما ينبغى
من العناية ، فإن العيب لا يكون خفيا ، ولا يضمنه البائع إلا إذا أثبت المشتري
أن البائع قد أكد له خلو المبيع من هذا العيب أو أثبت أن البائع قد تعمد إخفاء
العيب عن غش منه .

أما علم البائع بالعيب فلا يؤثر في ثبوت الضمان . فالبائع يضمن العيب ، سواء كان عالما به أو غير عالم ، مادامت الشروط المتقدمة قد توافرت .

٢ - وقد ذكرت المادة ٣٨٧/٣١٣ من التقنين الحالى بعض هذه الشروط فنصت على أن ، البائع ضامن للمشتري العيوب الخفية في المبيع إذا كانت تنقص القيمة التى اعتبرها المشتري ، أو تجعل المبيع غير صالح لاستعماله فيما أعد له ، . ثم ذكرت المادة ٣٩٥/٣٢٠ شرطا آخر ، فنصت على أنه ، لاوجه لضمان البائع إذا كان العيب ظاهرا ، أو علم به المشتري علما حقيقيا ، . وأكملت المادة ٣٩٧/٣٢٢ - ٣٩٨ بقية الشروط ، فنصت على أنه ، لا يكون العيب موجبا للضمان إلا إذا كان قديما ، والمراد بالعيب القديم العيب الموجود وقت البيع في المبيع إذا كانت عينا معينة ، أو العيب الموجود في المبيع وقت تسليمه إذا لم يكن عينا معينة ، ويستخلص من مجموع هذه المواد الشروط السابق ذكرها ، مع فروق أهمها :

(ا) اتخذ المشروع معيارا ماديا في تحديد ما إذا كان العيب مؤثرا ، أما التقنين الحالى فالمعيار فيه تارة مادية (عدم صلاحية المبيع فيما أعد له) وطورا ذاتى (نقص القيمة التى اعتبرها المشتري) .

(ب) ينقص التقنين الحالى أن يحدد معنى خفاء العيب تحديدا كافيا ، أما المشروع فقد بين ذلك في وضوح .

(ج) زاد المشروع بعض التفاصيل الهامة ، فذكر أنه يكفي لاعتبار العيب مؤثرا أن يخلو المبيع من صفة قرر البائع أنها موجودة فيه ، ونص على أن العيب لا يكون مؤثرا إذا كان قد جرى العرف على التسامح فيه ، وقرر أن تأكيد البائع بأن المبيع خال من العيب أو تعمد إخفائه يجعله ضامنا للعيب حتى لو لم يكن خفيا مادام المشتري لا يعلمه .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادتان ٥٩٣ و ٥٩٤ من المشروع ، واقترح معالى السهنورى باشا إدماجهما في مادة واحدة لأن الثانية تكلمة ضرورية للاولى وفصلت الفقرة الثالثة من المادة ٥٩٣

لأنها تقرر حكماً مستقلاً وأصبحت المادة ٥٩٤ ، فوافقت اللجنة على ذلك وأصبح نص المادة ما يأتي :

١ - يكون البائع ملزماً بالضمان إذا لم يتوافر في المبيع وقت التسليم الصفات التي كفل للمشتري وجودها فيه أو إذا كان بالمبيع عيب ينقص من قيمته أو من نفعه بحسب الغاية المقصودة مستخلصة مما هو مبين في العقد أو مما هو ظاهر من طبيعة الشيء أو الغرض الذي أعد له هذا الشيء ، ويضمن البائع هذا العيب ولو لم يكن عالماً بوجوده .

٢ - ومع ذلك لا يضمن البائع العيوب التي كان المشتري يعرفها وقت البيع . كذلك لا يضمن عيباً كان المشتري يستطيع أن يتبينه بنفسه لو أنه فحص المبيع بما ينبغي من العناية إلا إذا أثبت المشتري أن البائع قد أكد له خلو المبيع من هذا العيب أو أثبت أن البائع قد تعمد إخفاء العيب عن غش منه .

وأصبح رقم المادة ٤٦٠ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة تحت رقم ٤٦٠ مع حذف عبارة « هذا الشيء » من الفقرة الأولى .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني .

محضر الجلسة السابعة والعشرين

تليت المادة ٤٦٠ فرؤى استبدال كلمة « مستفادة » بكلمة « مستخلصة » الواردة في الفقرة الأولى كما رؤى تعديل الفقرة الثانية بناء على اقتراح معالي حلي عيسى باشا حتى ينضبط معيار العناية الواجب اشتراطها عند فحص المشتري المبيع لكي يتحمل البائع من ضمان العيوب الخفية في المبيع .

وقد أصبح نص الفقرة كالآتي :

مادة ٤٦٠ - ٢ - ومع ذلك لا يضمن البائع العيوب التي كان المشتري يعرفها وقت البيع أو كان يستطيع أن يتيقنها ، بنفسه لو أنه فحص المبيع ، بعناية الرجل العادي ، إلا إذا أثبت المشتري أن البائع قد أكد له خلو المبيع من هذا العيب أو أثبت أن البائع قد تعمد إخفاء العيب غشا منه .

تقرير اللجنة :

استبدلت اللجنة بعبارـة « بما ينبغي من العناية » الواردة في الفقرة الثانية من هذه المادة عبارة « بعناية الرجل العادي » ، أخذا بالمعيار العام في العناية .

وأصبح رقمها ٤٤٧ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة .

مادة ٤٤٨

لا يضمن البائع عيبا جرى العرف على التسامح فيه .

التقنين المبدئي السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ٥٩٣ فقرة ٣ :

ولا يضمن البائع عيبا جرى العرف على التسامح فيه .

القضاء المصرى :

يراجع بشأنه ما جاء بالقضاء المصرى عن المادة ٥٩٣ المقابلة للمادة ٤٤٧ من القانون.
الشريعة الإسلامية :

يراجع بشأنها ما جاء بالشريعة الإسلامية عن المادة ٥٩٣ المقابلة للمادة ٤٤٧ من القانون.
مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بالفقرة ٢ (ج) من مذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٥٩٣
 المقابلة للمادة ٤٤٧ من القانون .

المشروع فى لجنة المراجعة

اقترح معالى السهنورى باشا فصل الفقرة الثالثة من المادة ٥٩٣ لأنها تقرر حكما
 مستقلا ، فوافقت اللجنة على ذلك ، وأصبح رقمها ٤٦١ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٤٦١ .

المشروع فى مجلس الشيوخمناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٤٤٨ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٤٤٩

١ - إذا تسلم المشتري المبيع ، وجب عليه التحقق من حالته بمجرد أن يتمكن من ذلك ، وفقا للألوف في التعامل ، فإذا كشف عيبا يضمنه البائع وجب عليه أن يخطره به خلال مدة معقولة فإن لم يفعل اعتبر قابلا للبيع .

٢ - أما إذا كان العيب مما لا يمكن الكشف عنه بالفحص المعتاد ثم كشفه المشتري ، وجب عليه أن يخطر به البائع بمجرد ظهوره ، وإلا اعتبر قابلا للبيع بما فيه من عيب .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدى

المادة ٥٩٥ :

١ - إذا تسلم المشتري المبيع ، وجب عليه التحقق من حالته بمجرد أن يتمكن من ذلك وفقا للألوف في التعامل ، فإذا كشف عيبا يضمنه البائع ، وجب عليه أن يبادر بإخطاره عنه ، فإن أهمل فى ذلك ، اعتبر قابلا للبيع .

٢ - أما إذا كان العيب مما لا يمكن الكشف عنه بالفحص المعتاد ، ثم كشفه

المشتري ، وجب عليه أن يخطر به البائع بمجرد ظهوره ، وإلا اعتبر قابلاً للبيع بما فيه من عيب .

٣ — على أنه إذا تعدد البائع تضليل المشتري ، فلا يجوز له أن يحتج بأنه لم يخطر بالعيب في الوقت الملائم .

القضاء المصري :

استئناف مختلط ٨ يناير سنة ١٩١٤ ب ٢٦ ص ١٣٨ . و ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٤ ب ٤٧ ص ٣٢ . و ٢ مايو سنة ١٩٠١ ب ١٣ ص ٢٧٨ . واستئناف أهلى ١٤ إبريل سنة ١٩٢٤ المحاماة ٤ ص ٩٢١ . و ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٢ المحاماة ١٣ ص ٩٤ .

انظر ، استئناف مختلط ١٣ مايو سنة ١٩٢٥ ب ٣٧ ص ٤٣٤ . و ١٣ يناير سنة ١٩٢٧ ب ٣٩ ص ١٦١ . و ٢١ يونيو سنة ١٩٢٨ ب ٤٠ ص ٤٥٦ . و ١٦ إبريل سنة ١٩٣٠ ب ٤٢ ص ٤٢٥ . و ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٤ ب ٤٧ ص ٦٩ . و ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٧ ب ٥٠ ص ٤٥ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٥٩٨ المقابلة للمادة ٤٥٢ من القانون .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٥٩٥ من المشروع ، واقترح معالى السهنورى باشا حذف الفقرة الثالثة لأن حكمها مستفاد من القواعد العامة ، فوافقت اللجنة وأصبح النص النهائى كما يأتى :

١ — إذا تسلّم المشتري المبيع وجب عليه التحقق من حالته بمجرد أن يتمكن من ذلك وفقاً للمألوف فى التعامل . فإذا كشف عيباً يضمنه البائع وجب عليه أن يخطره به فى خلال مدة معقولة فإن لم يفعل اعتبر قابلاً للبيع .

٢ - أما إذا كان العيب مما لا يمكن الكشف عنه بالفحص المعتاد ثم كشفه المشتري وجب عليه أن يخطر به البائع بمجرد ظهوره وإلا اعتبر قابلاً للبيع بما فيه من عيب .

وأصبح رقم المادة ٤٦٢ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٤٦٢ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

محضر الجلسة السابعة والعشرين

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٤٤٩ .

محضر الجلسة التاسعة والخمسين

حذف حرف « في » ، من عبارة « في خلال » الواردة في المادة .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

مادة ٤٥٠

إذا أخطر المشتري البائع بالعيب في الوقت الملائم ، كان له أن

يرجع بالضمان على النحو المبين في المادة ٤٤٤ .

التقنين المدنى السابق :

المادة ٣١٤/٢٨٨ : فى الحالة الأخيرة من المادة السابقة وفى حالة ما إذا كان نقص القيمة بمقدار لو عليه المشتري لامتنع عن الشراء ، يكون المشتري مخيرا بين فسخ البيع بغير إضرار بحقوق الدائنين برهن وبين طلب نقصان الثمن مع التضمينات فى الحالتين إذا ثبت علم البائع بالعيب الخفى .

والمادة ٣١٥/٣٨٩ : إذا كان البائع لا يعلم بالعيب الخفى الموجود فى المبيع فالمشتري له الخيار فقط بين فسخ البيع مع طلب رد الثمن والمصاريف التى ترتبت على البيع وبين إبقاء المبيع بالثمن المتفق عليه .

والمادة ٣١٨/٣٩٣ : إذا كان العيب الخفى الذى ترتب عليه نقصان قيمة المبيع لا يوجب الامتناع عن الشراء لو اطلع عليه المشتري كان للمشتري الحق فقط فى تنقيص الثمن حسب تقدير أهل الخبرة .

والمادة ٣١٩/٣٩٤ : وتنقيص الثمن يكون باعتبار قيمة المبيع الحقيقية فى حالة سلامته من العيب وقيمتة الحقيقية فى الحالة التى هو عليها وبتطبيق نسبة هاتين القيمتين على الثمن المتفق عليه .

المشروع التميدىالمادة ٥٩٦ :

إذا أخطر المشتري البائع بالعيب فى الوقت الملائم ، كان له أن يرجع بالضمان على النحو المبين فى المادة ٥٩٠ .

القضاء المصرى :

نقض ٢٨ مارس سنة ١٩٣٥ ملحق مجلة القانون والاقتصاد ه ص ١٥٨ .
واستئناف أهلى ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٢ المحاماة ١٣ ص ٩٤ . واستئناف مختلط ٢٧ ابريل سنة ١٩٠٤ ب ١٦ ص ٢١٦ و ١٧ مايو سنة ١٩٣٢ ب ٤٤ ص ٣٢٥ .

الشرعية الإسلامية :

مرشد الخيران م ٥٣٢ و ٥٣٩ - ٥٤٤ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٥٩٨ المقابلة للمادة ٤٥٢ من القانون .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٥٩٦ من المشروع ، فأقرتها اللجنة على أصلها ، وأصبح رقمها ٤٦٣ في المشروع النهائي ، وقدمت بعد إبدال الرقم « ٥٩٠ » إلى « ٤٥٧ » ، في آخر المادة .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٤٦٣ .

المشروع في مجلس الشيوخمناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة مع استبدال رقم « ٤٤٤ » برقم « ٤٥٧ » ، وأصبح رقمها ٤٥٠ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٤٥١

تبقى دعوى الضمان ولو هلك المبيع باى سبب كان .

التقنين المدنى السابق :

المادة ٣٢٣ / ٤٠٠ : إذا هلك المبيع بسبب العيب القديم فيكون هلاكه على البائع ويلزم حينئذ برد الثمن والمصاريف ودفع التضمينات على الوجه الموضح آنفا بحسب الأحوال .

التقنين المختلط المادة ٤٠١ : إذا كان فى المبيع عيب قديم وهلك بالكلية بسبب عيب جديد أو بحادث قهرى فهلاكه يكون أيضا على البائع متى كان وجود العيب القديم فيه ثابتا أو كان تقدير نقصان الثمن ممكنا فى الأحوال الجائز فيها نقصانه .

المشروع التمهيدى

المادة ٥٩٧ :

تبقى دعوى الضمان ، حتى لو هلك المبيع بسبب العيب ، او هلك قضاء وقدرًا .
الشريعة الاسلامية :

مرشد الخيران م ٣٨١ و ٥٣٧ - ٥٣٩ و ٥٤٣ والمجلة م ٣٤٥ - ٣٤٧ - ٣٥٠ .
مذكرة المشروع التمهيدى :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدى عن المادة ٥٩٨ المقابلة للبادة ٤٥٢ من القانون .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٥٩٧ من المشروع ، واقترحه على السنورى باشا إدخال تعديل يجعل الحكم

أعم فلو هلك المبيع بفعل المشتري فتطبق القواعد العامة إذ يتمتع عليه طلب الفسخ ولا يرجع إلا بضمان العيب ، فوافقت اللجنة وأصبح نصها كما يأتي :
تبقى دعوى الضمان ولو هلك المبيع بأى سبب كان .
وأصبح رقم المادة ٤٦٤ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٤٦٤ .

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٤٥١

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٤٥٢

١ - تسقط بالتقادم دعوى الضمان إذا انقضت سنة من وقت تسليم المبيع ولو لم يكشف المشتري العيب إلا بعد ذلك ما لم يقبل البائع أن يلتزم بالضمان لمدة أطول .

٢ - على أنه لا يجوز للبائع أن يتمسك بالسنة لتام التقادم إذا ثبت أنه تعمد إخفاء العيب غشاً منه .

التقنين المدنى السابق :

المادة ٣٢٤ / ٤٠٢ : يجب تقديم دعوى الضمان الناشئة عن وجود عيوب خفية في ظرف ثمانية أيام من وقت العلم بها وإلا سقط الحق فيها .

المشروع التمهيديالمادة ٥٩٨ :

١ — تسقط بالتقادم دعوى ضمان العيوب إذا انقضت سنة من وقت تسليم المبيع ، حتى لو لم يكشف المشتري العيب إلا بعد ذلك ، ما لم يقبل البائع أن يلتزم بالضمان لمدة أطول .

٢ — على أنه لا يجوز للبائع أن يتمسك بالسنة لتهم التقادم ، إذا ثبت أنه تعتمد إخفاء العيب عن غش منه .

القضاء المصرى :

انظر ، محكمة مصر فى أول فبراير سنة ١٩٢٣ المحاماة ٣ ص ٣٤٦ . واستئناف مختلط ١٣ مايو سنة ١٩٢٥ ب ٣٧ ص ٤٣٤ . و ٢١ فبراير سنة ١٩٢٨ ب ٤٠ ص ٢١٠ . و ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٤ ب ٤٧ ص ٦٩ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

١ — تناول هذه النصوص بيان ما يترتب على وجود عيب خفى فى المبيع يضمه البائع فتقرر (أولا) وجوب مبادرة المشتري إلى إخطار البائع بالعيب (م ٥٩٥) . (ثانيا) ما يرجع به المشتري على البائع فى دعوى الضمان (٥٩٦ — ٥٩٧) . (ثالثا) سقوط دعوى الضمان بالتقادم (م ٥٩٨) .

٢ — أما عن وجوب مبادرة المشتري إلى إخطار البائع بالعيب ، فلا يوجد فى التقنين الحالى نص فى ذلك . أما المشروع فقد أوجب على المشتري ، عند تسليم المبيع ، أن يتحقق من حالته . ولم يحدد ميعادا لذلك ، بل ترك الأمر للظروف . فالمشتري

مستول عن التحقق من حالة المبيع بمجرد أن يتمكن من ذلك ، وفقا للبألوف في التعامل فإن ظهر له عيب واجب الضمان ، وجب عليه أن يبادر بإخطار البائع ، هذا إذا كان العيب مما يمكن الكشف عنه بالفحص المعتاد . فإن كان يحتاج في الكشف عليه إلى خبرة فنية ، فالمشتري غير مستول عن عدم ظهور العيب من طريق الفحص المعتاد ، ولكن يجب عليه ، بمجرد أن يظهر العيب ، المبادرة بإخطار البائع . فإن أهمل في فحص الشيء ، أو أهمل في الإخطار ، عد قابلا للمبيع بحالته ، وسقط ضمان العيب ويسقط الضمان على كل حال بمضى سنة من التسليم كما سيأتى . هذا كله ما لم يكن هناك غش من البائع ، بأن تعتمد إخفاء العيب .

٣ — فإذا تم إخطار البائع بالعيب في الوقت الملائم طبقاً للقواعد المتقدمة ، وجب الضمان . وقد تكفلت المواد ٣١٤ — ٣٨٨/٣١٥ — ٣٨٩ و ٣١٨ — ٣٩٣/٣١٩ من التقنين الحالى ببيان ما يرجع به المشتري على البائع . وتميز هذه النصوص بين ما إذا كان العيب جسيماً بحيث لو كان المشتري قد عرفه لامتنع عن الشراء فيكون مخيراً بين الفسخ أو إبقاء المبيع مع إنقاص الثمن ما لم يكن البائع حسن النية فلا يكون للمشتري إلا الفسخ ، وما إذا كان العيب غير جسيم فلا يكون للمشتري إلا إنقاص الثمن . وعند حساب ما ينقص من الثمن في الحالات التي يجوز فيها ذلك ، تعتبر قيمة المبيع خالياً من العيب وقيمه معيها ، وينقص الثمن المتفق عليه بهذه النسبة .

أما المشروع فلم ير داعياً لتعدد الأحكام في ضمان الاستحقاق وفي ضمان العيب ، فإن الضمانين مردهما إلى أصول واحدة في القواعد العامة . فالواجب إذن في ضمان العيب تطبيق ما تقرر في ضمان الاستحقاق ، ومقتضى هذا التطبيق أن العيب الجسيم يكون المشتري مخيراً فيه بين الفسخ أو إبقاء البيع مع التعويض عن العيب طبقاً لما تقضى به القواعد العامة ، فيعوض المشتري ما أصابه من خسارة وما فاته من كسب بسبب العيب . وإذا لم يكن العيب جسيماً ، فلا يكون للمشتري إلا التعويض ، ويزيد التعويض أو ينقص تبعاً لما إذا كان البائع سيئ النية أى يعلم بالعيب ، أو حسن النية أى لا يعلم به . ففي الحالة الأولى يعوض عن الضرر

المباشر حتى لو لم يكن متوقعا ، وفي الحالة الثانية لا يعرض إلا عن الضرر المباشر المتوقع .

ولم ير المشروع أن ينقل ما قرره التقنين الحالى بشأن ظهور عيب بالمبيع قبل التسليم أو بعده (م ٣١٦ - ٣١٧/٣٩٠ - ٣٩٢) وبشأن ظهور عيب جديد فى المبيع (م ٣٩٩ مختلط) وبشأن هلاك المبيع بسبب العيب القديم أو بسبب عيب جديد أو بحادث قهرى (م ٢٢٣/٤٠٠ - ٤٠١) ، فهذه كلها تفصيلات يحسن الرجوع فيها إلى القواعد العامة ، واكتفى بأن قرر أن دعوى الضمان تبقى حتى لو هلك المبيع بسبب العيب أو هلك قضاء وقدر (م ٥٩٧ من المشروع) ، حتى تنتفى الشبهة فى أن هلاك المبيع قد يسقط دعوى الضمان .

٤ - وعدل المشروع أحكام المادة ٢٢٤/٤٠٢ من التقنين الحالى ، وهى تقضى بوجوب تقديم دعوى الضمان الناشئة عن عيوب خفية فى ظرف ثمانية أيام من وقت العلم بها وإلا سقط الحق فيها ، فراعى أن هذه المدة قصيرة لا تكاد تتسع لرفع الدعوى ، وقرر أن التقادم لا يتم إلا بانقضاء سنة من وقت تسليم المبيع حتى لو لم يكشف المشتري العيب إلا بعد ذلك (٥٩٧ من المشروع) ، فأطال المدة إلى سنة ولكنه جعلها تسرى من وقت التسليم لا من وقت العلم بالعيب ، وهذا أكثر تحقيقا لاستقرار التعامل ، ثم أجاز أن تطول السنة فى حالتين :

(أولا) إذا قبل البائع أن يلتزم بالضمان لمدة أطول ، وهذا اتفاق على تعديل الضمان بالزيادة فيه ، وسيأتى ذكر ذلك ، (ثانيا) إذا تعمد البائع إخفاء العيب عن غش منه ، فلا تسقط دعوى الضمان فى هذه الحالة إلا بخمس عشرة سنة .

ولم ير المشروع موجبا لإيراد ما تضمنته المادة ٢٢٥/٤٠٣ من التقنين الحالى ، وهى تقضى بأن تصرف المشتري فى المبيع بأى وجه كان بعد اطلاعه على العيب الخفى يوجب سقوط حقه فى طلب الضمان ، فإن هذا حكم واضح يسهل استخلاصه من القواعد العامة .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٥٩٨ من المشروع ، فأقرتها اللجنة مع حذف كلمة « العيوب » ،
للتناسق بينها وبين المواد الأخرى وأصبح نصها ما يأتي :

١ - تسقط بالتقادم دعوى الضمان إذا انقضت سنة من وقت تسليم المبيع حتى
لو لم يكشف المشتري العيب إلا بعد ذلك ما لم يقبل البائع أن يلتزم بالضمان
لمدة أطول .

٢ - على أنه لا يجوز للبائع أن يتمسك بالسنة لتقام التقادم إذا ثبت أنه تعمد
إخفاء العيب عن غش منه .

وأصبح رقم المادة ٤٦٥ في المشروع النهائي ، وقدمت بعد إبدال عبارة « حتى لو ،
إلى كلمة « ولو ، في الفقرة الأولى .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٤٦٥ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة مع استبدال عبارة « غشاً منه » بعبارة « عن غش منه » ،
الواردة في الفقرة الثانية .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة .

مادة ٤٥٣

يجوز للمتعاقدين باتفاق خاص أن يزيدا في الضمان أو أن ينقصا منه أو أن يسقطا هذا الضمان ، على أن كل شرط يسقط الضمان أو ينقصه يقع باطلا ، إذا كان البائع قد تعمد إخفاء العيب في المبيع غشا منه .

التقنين المدني السابق :

المادة ٣٢١ / ٢٩٦ : وكذلك لا يكون وجه لضمان البائع إذا كان قد اشترط عدم ضمانه للعيوب الخفية إلا إذا ثبت عليه بها .

المشروع التمهيدي

المادة ٥٩٩ :

يجوز للمتعاقدين ، باتفاق خاص ، أن يزيدا في ضمان العيب ، أو أن ينقصا منه ، أو أن يسقطا هذا الضمان . على أن كل شرط يسقط الضمان أو ينقصه يقع باطلا ، إذا كان البائع قد تعمد إخفاء العيب في المبيع .

القضاء المصري :

مطابق ، استئناف مختلط ٢١ يناير سنة ١٩٢٠ ب ٣٢ ص ١٣٥ و ١٧ مايو سنة ١٩٣٢ ب ٤٤ ص ٣٢٥ .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الحيران م ٥٣١ والمجلة م ٣٤٢ — ٣٤٤ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

ما تقدم من أحكام الضمان ليس من النظام العام . فيجوز الاتفاق على زيادة الضمان (كما لو اشترطت مدة أطول من سنة لرفع الدعوى) أو على إنقاصه (كما لو اشترطت مدة أقل من سنة أو اشترط قصر الضمان على العيوب التي لا تظهر إلا بعد الفحص الفنى) أو على إسقاط الضمان أصلاً . غير أن الاتفاق على الإنقاص أو الإسقاط باطل إذا اقترن بتعمد البائع لإخفاء العيب .

ويقتصر التقنين الحالى فى نصوصه على صورة إسقاط الضمان ، فيقرر جواز ذلك ما لم يكن قد ثبت علم البائع بالعيب (م ٣٢١ / ٣٩٦) . أما المشروع فيشترط لبطان شرط الإسقاط أن يكون البائع قد تعمد إخفاء العيب كما تقدم .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٥٩٩ من المشروع فأقرتها اللجنة مع حذف كلمة « العيب » ، للتناسق بينها وبين المواد الأخرى ، وأصبح نصها ما يأتى :

يجوز للمتعاقدين باتفاق خاص أن يزيدا فى الضمان أو أن ينقصا منه أو أن يسقطا هذا الضمان . على أن كل شرط يسقط الضمان أو ينقصه يقع باطلا إذا كان البائع قد تعمد إخفاء العيب فى المبيع .

وأصبح رقم المادة ٤٦٦ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٤٦٦ .

المشروع فى مجلس الشيوخ

تقرير لجنة القانون المدنى :

أضافت اللجنة إلى آخر هذه المادة عبارة « غشاً منه » ، تمشياً مع نص المادة ٤٥٢ وأصبح رقمها ٤٥٣ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

مادة ٤٥٤

لا ضمان للعيب فى البيوع القضائية ، ولا فى البيوع الإدارية إذا كانت بالمزاد .

التقنين المدنى السابق .

المادة ٤٠٥/٣٢٧ : لاتسمع دعوى الضمان بسبب العيوب الخفية فيما بيع بمعرفة المحكمة أو جهات الإدارة بطريق المزاد .

المشروع التميدى

المادة ٦٠٠ :

لا ضمان للعيب فى البيوع القضائية ، ولا فى البيوع الإدارية إذا كانت بالمزاد العلنى .

القضاء المصرى :

مطابق ، استئناف مختلط ٧ يناير سنة ١٨٩٧ ب ٩ ص ١٠٤ و ١٦ مايو سنة ١٩١٨ ب ٣٠ ص ٤٣٤ و ١٢ مايو سنة ١٩٢١ ب ٣٣ ص ٣٢٩ وانظر استئناف مختلط ٨ يناير سنة ١٩١٤ ب ٢٦ ص ١٣٨ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

هذا النص منقول عن المادة ٣٢٧ / ٤٠٥ من التقنين الحالي . ويبرر عدم ضمان العيب فيما يباع بالميزاد سواء من جهة القضاء أو من جهة الادارة أن هذا البيع قد أعلن عنه وأتيحت الفرصة للزائدين أن يفحصوا الشيء قبل الإقدام على المزايدة . فيحسن بعد أن اتخذت كل الإجراءات ألا يفسخ البيع لسبب كان يمكن توقيه ، فتعاد إجراءات طويلة بمصروفات جديدة يتحمل عبئها المدين .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٠٠ من المشروع ، فأقرتها اللجنة مع حذف كلمة « العلني » لعدم ضرورتها ، وأصبح رقمها ٤٦٧ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٤٦٧ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٤٥٤ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٤٥٥

إذا ضمن البائع صلاحية المبيع للعمل لمدة معلومة ثم ظهر خلل في المبيع ، فعلى المشتري أن يخطر البائع بهذا الخلل في مدة شهر من ظهوره وأن يرفع الدعوى في مدة ستة شهور من هذا الإخطار ، وإلا سقط حقه في الضمان ، كل هذا ما لم يتفق على غيره .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ٦٠١ :

إذا ضمن البائع صلاحية المبيع للعمل مدة معلومة ، ثم ظهر خلل في المبيع ، فعلى المشتري أن يخطر البائع بهذا الخلل في مدة شهر من ظهوره ، وأن يرفع الدعوى في مدة ستة من هذا الإخطار ، وإلا سقط حقه في الضمان .

القضاء المصرى :

انظر ، استئناف مختلط ٢١ يونيه سنة ١٩٢٨ ب ٤٠ ص ٤٥٦ . ١٦ و ابريل سنة ١٩٣٠ ب ٤٢ ص ٤٢٥ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

هذا نص جديد ، نقل عن المشروع الفرنسى الإيطالى ، ولا نظير له في التقنين الحالى . ويقصد به ضمان صلاحية المبيع في الأشياء الدقيقة (كالآلات الميكانيكية والسيارات ونحو ذلك) . فإذا وجد شرط صريح بضمان البائع لصلاحية المبيع للعمل

مدة معلومة ، ثم ظهر خلل أثناء هذه المدة ، فالواجب أن يخطر المشتري البائع في مدة شهر من ظهور الخلل وإلا سقط حقه في الضمان ، وأن يرفع الدعوى في مدة سنة من هذا الإخطار . ويجوز رفع الدعوى مباشرة وتعتبر صحتها إخطارا كافيا ، ولكن المشتري يعرض نفسه لتحمل مصروفات الدعوى إذا سلم البائع بحقه .

ويلاحظ أن ميعاد الإخطار في هذه الحالة الخاصة قد تحدد بشهر ، خلافا لحالة ضمان العيب بوجه عام حيث نص على أن الإخطار يكون في الوقت الملائم . وغنى عن البيان أنه يجوز الاتفاق على تعديل ميعاد الشهر وميعاد السنة .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٠١ من المشروع ، فأقرتها اللجنة بعد تعديل مدة رفع الدعوى من سنة إلى ستة شهور ، وأصبح رقمها ٤٦٨ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٤٦٨ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

أضافت اللجنة في نهاية المادة عبارة « كل هذا ما لم يتفق على غيره » ، لأن الأحكام الواردة في النص من قبيل القواعد المتممة التي يجوز الاتفاق على مخالفتها ، وأصبح رقمها ٤٥٥ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

التزامات المشتري :

مادة ٤٥٦

١ - يكون الثمن مستحق الوفاء في المكان الذي سلم فيه المبيع ،
ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضى بغير ذلك .

٢ - فاذا لم يكن الثمن مستحقا وقت تسليم المبيع ، وجب الوفاء
به في المكان الذي يوجد فيه موطن المشتري وقت استحقاق الثمن .

التقنين المدنى السابق :

المادة ٣٢٨ / ٤٠٦ : يجب على المشتري وفاء الثمن في الميعاد وفي المكان المعينين في
عقد البيع وبالشروط المتفق عليها فيه .

والمادة ٣٢٩ فقرة ٢ و ٣ / ٤٠٨ - ٤٠٩ : وإذا كان الثمن مؤجلا يكون دفعه في
محل المشتري ومع ذلك يراعى في هذه المادة عرف البلد والعرف التجارى .

المشروع التمهيدى

٣ - التزامات المشتري

أولا - دفع الثمن

المادة ٦٠٥ :

١ - يكون الثمن مستحق الوفاء في المكان الذي يسلم فيه المبيع ، ما لم يوجد
اتفاق أو عرف يقضى بغير ذلك .

٢ — فإذا لم يكن الثمن مستحقا وقت تسليم المبيع ، وجب الوفاء به في المكان الذي يوجد فيه موطن المشتري وقت استحقاق الثمن .

القضاء المصري :

استئناف مختلط ٢٣ مايو سنة ١٩٠٠ ب ١٢ ص ٢٦٨ . واستئناف مصر ٢١ مارس سنة ١٩٣٥ المحاماة ١٦ ص ٨٩٧ .

الشرعية الإسلامية :

مرشد الحيران م ٤٨٥ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٦٠٦ المقابلة للمادة ٤٥٧ من القانون .

المشروع في لجنة المراجعة

اقترح معالي السنهوري باشا تقديم المادتين ٦٠٥ و ٦٠٦ على المادة ٦٠٣ فوافقت اللجنة ، ثم تليت المادة ٦٠٥ من المشروع ، فأقرتها اللجنة على أصلها مع إبدال كلمة « يسلم » إلى كلمة « سلم » في الفقرة الأولى .

وأصبح رقم المادة ٤٦٩ في المشروع النهائي :

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٤٦٩ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٤٥٦ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٤٥٧

١ - يكون الثمن مستحق الوفاء في الوقت الذي يسلم فيه المبيع ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضى بغير ذلك .

٢ - فاذا تعرض أحد للمشتري مستندا إلى حق سابق على البيع أو آيل من البائع، أو إذا خيف على المبيع أن ينزع من يد المشتري، جاز له ما لم يمنعه شرط في العقد أن يحبس الثمن حتى ينقطع التعرض أو يزول الخطر . ومع ذلك يجوز للبائع في هذه الحالة أن يطالب باستيفاء الثمن على أن يقدم كفيلا .

٣ - ويسرى حكم الفقرة السابقة في حالة ما إذا كشف المشتري عيبا في المبيع .

التقنين المدنى السابق :

المادة ٣٢٩ فقرة أولى / ٤٠٧ : في حالة عدم وجود شرط صريح في العقد يكون الثمن واجب الدفع حالا في مكان تسليم المبيع .

والمادة ٣٣١ / ٤١١ - ٤١٢ : وإذا حصل تعرض للمشتري في وضع يده على المبيع بدعوى حق سابق على البيع أو ناشئ من البائع أو ظهر سبب يخشى منه نزع

الملكية من المشتري فله أن يحبس الثمن عنده إلى أن يزول التعرض أو السبب إلا إذا وجد شرط بخلاف ذلك . ولكن يجوز للبائع في هذه الحالة أن يطالب الثمن مع أداء كفيل للمشتري .

المشروع التمهيدي

المادة ٦٠٦ :

١ — يكون الثمن مستحق الوفاء في الوقت الذي يسلم فيه المبيع ، ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضى بغير ذلك .

٢ — فإذا تعرض للمشتري من يستند في تعرضه إلى حق سبق البيع أو صدر من البائع أو إذا خيف على المبيع أن يستحق ، جاز للمشتري ، ما لم يمنعه شرط في العقد ، أن يحبس الثمن حتى ينقطع التعرض أو حتى يزول الخطر . ومع ذلك يجوز للبائع في هذه الحالة أن يطالب باستيفاء الثمن على أن يقدم كفيلًا .

٣ — ويسرى حكم الفقرة السابقة في حالة ما إذا كشف المشتري عيبًا في المبيع .
القضاء المصري :

استئناف مصر ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٣ مج ٢٥ ص ٩٨ . و ٤ مايو سنة ١٩٢٥ المحاماة ٥ ص ٨١١ . و ٢١ مارس سنة ١٩٣٥ المحاماة ١٦ ص ٨٩٧ . و ٢٦ يناير سنة ١٩٣٨ المحاماة ١٨ ص ٨٩٣ . واستئناف مختلط ٢٢ مايو سنة ١٩١٣ ب ٢٥ ص ٣٩٣ . وأول مارس سنة ١٩١٧ ب ٢٩ ص ٢٦٤ ، و ٥ مايو سنة ١٩٢٧ ب ٣٩ ص ٤٤٥ . و ٢٢ مايو سنة ١٩٣٠ ب ٤٢ ص ٥١٦ . و ٢ فبراير سنة ١٩٣٣ ب ٤٥ ص ١٦٣ .

الشرعية الإسلامية :

مرشد الخيران م ٤٢٠ — ٤٢٣ و ٤٢٧ (١) و (٢) و ٤٨١ — ٤٨٤ و ٤٨٦ والمجلة م ٢٤٥ — ٢٥١ و ٢٦٢ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

١ — تبين هاتان المادتان مكان الوفاء بالثمن وزمانه :

أما المكان ، فقد كانت القواعد العامة تقضى بأن يكون موطن المشتري وقت استحقاق الثمن ، وهذا ما قرره المشروع فيما إذا لم يكن الثمن مستحقا وقت تسليم المبيع . أما إذا كان مستحقا في هذا الوقت ، فإن البيع وهو عقد ملزم للجانبين يجب أن ينفذ جملة واحدة فيدفع الثمن وقت تسليم المبيع وفي مكان هذا التسليم . كل هذا ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضى بغيره ، ويتضمن التقنين الحالي (م ٣٢٨ - ٣٢٩ / ٤٠٦ - ٤٠٩) هذه الأحكام نفسها .

وأما الزمان ، فالثمن يستحق الدفع في الوقت الذي يسلم فيه المبيع ، حتى تنفذ الالتزامات المتقابلة في وقت واحد ، وقد سبق أن المبيع يسلم وقت تمام البيع ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضى بغير ذلك . وقد يتفق المتعاقدان على أن يدفع الثمن بعد أو قبل تسليم المبيع ، كأن يتفقا على أن يدفع الثمن حالا بمجرد تمام البيع ولو كان تسليم المبيع مؤجلا ، أو على أن يدفع الثمن مؤجلا على أقساط أو جملة واحدة ولو كان المبيع قد سلم في الحال ، وقد يقضى العرف بأحكام أخرى فيتعين اتباعها ، وهذه الأحكام تتفق مع أحكام التقنين الحالي (م ٣٢٩ / ٤٠٧) .

٢ - ويلاحظ أن الثمن إذا استحق طبقا لما تقدم بيانه من القواعد يجوز للمشتري حبسه إذا وقع له تعرض من أجنبي يكون مبنيا على سبب قانوني ، أو وجدت أسباب يخشى معها على المبيع أن يستحق (فلا يشترط وقوع التعرض فعلا كما في ضمان التعرض) ، أو كشف المشتري في المبيع عيبا يضمنه البائع ، وحق الحبس هذا ليس إلا تطبيقا للحق في الحبس وللدفع بعدم تنفيذ العقد وهما مقرران في القواعد العامة ، ويبقى حق المشتري في حبس الثمن حتى ينقطع التعرض أو حتى يزول خطر الاستحقاق أو حتى يحسم النزاع المتعلق بالعيب ، على أن هذا الحق يسقط بأحد أمرين : (١) بأن يكون في العقد شرط يحرم المشتري منه فهو ليس من النظام العام ، (ب) أو بأن يؤدي البائع كفيلا للمشتري (وقد تكون الكفالة عينية) يضمن له ما عسى أن يترتب على ضمان التعرض أو الاستحقاق أو العيب من تعويض ، وهذه الأحكام مطابقة لأحكام التقنين الحالي (م ٣٣١ / ٤١١ - ٤١٢) .

٣ - ويتبين من كل ما تقدم أنه إذا لم يوجد اتفاق خاص أو عرف يكون المبيع

مستحق التسليم وقت تمام البيع ، والثن مستحق الدفع في هذا الوقت أيضا ، ومن هذا الوقت كذلك يكون للبائع فوائد الثمن وللشترى ثمرات المبيع .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٠٦ من المشروع ، فأقرتها اللجنة مع تعديلات لفظية تجعل الحكم أدق وأوضح وأصبح النص كما يأتي :

١ - يكون الثمن مستحق الوفاء في الوقت الذي يسلم فيه المبيع ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضى بغير ذلك .

٢ - فإذا تعرض أحد للشترى مستندا إلى حق سابق على البيع أو آيل من البائع أو إذا خيف على المبيع أن ينزع من يد المشتري جاز له ما لم يمنعه شرط في العقد أن يحبس الثمن حتى ينقطع التعرض أو يزول الخطر ومع ذلك يجوز للبائع في هذه الحالة أن يطالب باستيفاء الثمن على أن يقدم كفيلا .

٣ - ويسرى حكم الفقرة السابقة في حالة ما إذا كشف المشتري عيبا في المبيع . وأصبح رقم المادة ٤٧٠ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٤٧٠ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٤٥٧ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٤٥٨

- ١ - لاحق للبائع في الفوائد القانونية عن الثمن إلا إذا أعذر المشتري أو إذا سلم الشيء المبيع وكان هذا الشيء قابلا أن ينتج ثمرات أو إيرادات أخرى ، هذا ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضى بغيره .
- ٢ - وللمشتري ثمر المبيع ونماؤه من وقت تمام البيع ، وعليه تكاليف المبيع من هذا الوقت أيضا . هذا ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضى بغيره .

التقنين المدني السابق :

المادة ٣٣٠ / ٤١٠ : إذا لم يحصل الاتفاق في عقد البيع على احتساب فوائد الثمن لا يكون للبائع حق فيها إلا إذا كلف المشتري بالدفع تكليفا رسميا أو كان المبيع الذي سلم ينتج منه ثمرات أو أرباح أخرى .

المشروع التمهيدي

المادة ٦٠٣ : (١)

لا يتقاضى البائع فوائد قانونية عن الثمن إلا إذا أعذر المشتري ، أو إذا سلبه

(١) مادة محذوفة :

م ٦٠٣ :

يلتزم المشتري بدفع الثمن المتفق عليه بالشروط التي يقررها المبد . وهو الذي يتحمل نفقات الوفاء .

الشيء المبيع وكان هذا الشيء قابلا أن ينتج ثمرات أو أية أرباح أخرى ، هذا ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضى بغيره .

المادة ٦٠٤ :

للمشتري ثمر المبيع ونماؤه ، من وقت أن يصبح الثمن مستحقا . وعليه تكاليف المبيع ، من هذا الوقت أيضا . هذا ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضى بغيره .

القضاء المصري :

المادة ٦٠٣ : استئناف مصر ٢١ يونيه سنة ١٩١٧ مج ١٨ ص ١٩٩ . واستئناف أسبوط ٢٩ مايو سنة ١٩٢٩ مج ٣٠ ص ٢٧١ . واستئناف محتاط ٢٤ مارس سنة ١٨٩٢ ب ٤ ص ٢١٦ . و ٣٠ يناير سنة ١٩٠٧ ب ١٩ ص ١٢٩ . و ١٢ يناير سنة ١٩٣٧ ب ٤٩ ص ٦٦ .

التقنين المدني السابق :

المادة ٣٢٨ / ٤٠٦ يجب على المشتري وفاء الثمن في الميعاد وفي المكان المعينين في عقد البيع وبالشروط المتفق عليها فيه .

والمادة ٣٥٦/٢٨٤ فقرة أولى : ومصاريف المبال والمصاريف دفع الثمن تكون على المشتري وكذلك رسوم عقد البيع وهذا إن لم يقض العرف التجاري بخلاف ذلك في جميع الأحوال .

القضاء المصري :

استئناف محتاط ٢٧ مايو سنة ١٩١٥ ب ٢٧ ص ٣٦٨ . و ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٧ ب ٤٠ ص ٩٧ .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الحيران م ٤٢٧ (١) و ٤٦٦ — المجلد ٢٨٨ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٦٠٣ المقابلة للمادة ٤٥٨ من القانون .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٠٢ من المشروع ، واقترح معالي السمووري باشا حذفها ، فوافقت اللجنة .

المادة ٦٠٤ ، نقض ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣١ المحاماة ١٢ ص ٥٠٢ . واستئناف
مختلط ٣ فبراير سنة ١٩٣١ المحاماة ١١ ص ٩٩٢ . و ٣ فبراير سنة ١٩٣١ ب ٤٣
ص ١٩٩ .

الشريعة الإسلامية :

المادة ٦٠٤ ، مرشد الحيران م ٤٨٠ والمجلة م ٢٣٦ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

١ — هذه النصوص تقرر التزام المشتري بدفع الثمن ، وتبين ما الذي يجب
أن يدفعه وفاء لهذا الالتزام فهو يدفع الثمن المتفق عليه بالشروط التي يقررها العقد ،
فقد يتفق على أن يدفع الثمن أقساطا أو جملة واحدة . ويتحمل نفقات الوفاء وفقا
للقواعد العامة لأنه هو المدين بالثمن ، فعليه نفقات البريد أو غير ذلك من وسائل
النقل إذا حمل الثمن إلى مكان بعيد .

٢ — ولما كان الثمن هو الذي يقابل المبيع ، وفوائد الثمن هي التي تقابل
ثمرات المبيع ، فانه إذا استحق الثمن وأعذر المشتري بالدفع ، كان الثمن وفوائده
للبيع والمبيع وثمراته للمشتري ، وفي أية حال يتمكن فيها المشتري من الاستيلاء على
ثمرات المبيع ، حتى لو لم يكن الثمن مستحقا ، فإنه يلتزم بدفع الفوائد بالسعر القانوني ،
كما إذا سلم البائع المبيع وكان قابلا أن ينتج ثمرات أو أية أرباح أخرى ولو لم ينتج
ذلك بالفعل .

ومتى ثبت للمشتري الحق في ثمرات المبيع فعليه تكاليفه (كالضرائب
ومصروفات الصيانة ومصروفات الاستغلال) لأن المبيع لم ينتج هذه الثمرات إلا بعد
هذه التكاليف .

والبيع غير المسجل كالبيع المسجل من حيث استحقاق المشتري للثمرات .

وغنى عن البيان أن هذه الأحكام كلها ليست من النظام العام ، فيمكن الاتفاق
على غيرها ، كأن يتفق على أن المشتري يدفع فوائد اتفاقية عن الثمن من وقت

البيع ، أو أن البائع يحتفظ بثمرات المبيع إلى مدة معينة ، وقد يقضى العرف باتباع أحكام أخرى فتتبع .

٣ - ويقابل المادتين ٦٠٢ و ٦٠٣ من المشروع المواد ٤٠٦/٣٢٨ و ٣٥٦/٢٨٤ و ٤١٠/٣٣٠ من التقنين الحالي ، ولم يعدل المشروع أحكام التقنين الحالي ، إلا أنه زاد المادة ٦٠٤ استيفاء للموضوع فيما يتعلق بثمرات المبيع .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادتان ٦٠٣ و ٦٠٤ من المشروع ، واقترح معالي السهوري باشا إدماجها في مادة واحدة للارتباط الوثيق بينهما ونقلها بعد المادة ٦٠٦ فوافقت اللجنة على ذلك .

واقترح أحد الأعضاء تعديل الحكم الخاص باستحقاق المشتري لثمر المبيع ونمائه وجعل الاستحقاق يبدأ من وقت التسليم ، واقترح عضو آخر أن يكون الاستحقاق من وقت انعقاد البيع فأقرت اللجنة الاقتراح الأخير وبذلك أصبح النص النهائي كما يلي :

١ - لاحق للبائع في الفوائد القانونية عن الثمن إلا إذا أعذر المشتري أو إذا سلم الشيء المبيع وكان هذا الشيء قابلاً أن ينتج ثمرات أو إيرادات أخرى . هذا ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضى بغيره .

٢ - وللمشتري ثمر المبيع ونماؤه من وقت تمام البيع . وعليه تكاليف المبيع من هذا الوقت أيضاً . هذا ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضى بغيره .

وأصبح رقم المادة ٤٧١ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٤٧١ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٤٥٨ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٤٥٩

١- إذا كان الثمن كله أو بعضه مستحق الدفع في الحال فللبائع أن يحبس المبيع حتى يستوفي ما هو مستحق له ولو قدم المشتري رهنا أو كفالة . هذا ما لم يمنح البائع المشتري أجلا بعد البيع .

٢- وكذلك يجوز للبائع أن يحبس المبيع ولو لم يحل الأجل المشتري لدفع الثمن إذا سقط حق المشتري في الأجل طبقا لأحكام المادة ٢٧٣

التقنين المدنى السابق :

المادة ٣٥٠/٢٧٩ : للبائع الحق في حبس المبيع في يده لحين استيلائه على المستحق فورا من الثمن كلا أو بعضا على حسب الاتفاق ولو عرض المشتري عليه رهنا أو كفالة هذا إن لم يكن البائع المذكور قد أعطى المشتري بعد البيع أجلا لدفع الثمن لم يحل .

والمادة ٣٥٣/٢٨١ : إذا قلت التأمينات المعطاة من المشتري لدفع الثمن أو صار في حالة إعسار يترتب عليه ضياع الثمن على البائع ، جاز للبائع المذكور حبس المبيع عنده ولو لم يحل الأجل المتفق عليه لدفع الثمن فيه إلا إذا أعطاه المشتري كفلا .

المشروع التمهيدي

المادة ٦٠٧ :

١ — إذا كان الثمن ، كله أو بعضه ، مستحق الدفع في الحال ، فللبائع أن يحبس المبيع حتى يستوفي ما هو مستحق له ، ولو قدم المشتري رهنا أو كفالة ، هذا ما لم يمنح البائع للمشتري أجلا بعد البيع .

٢ — وكذلك يجوز للبائع أن يحبس المبيع ، حتى لو لم يحل الأجل المشترط لدفع الثمن إذا كان المشتري قد أضعف ما قدمه من تأمينات للوفاء بالثمن ، أو كان في حالة إعسار يوشك معها أن يضيع الثمن على البائع ، ما لم يقدم المشتري كفيلا .

القضاء المصري :

استئناف مختلط ١٧ يناير سنة ١٩١٧ ب ٢٩ ص ١٥٤ . و ١٢ مايو سنة ١٩٢١ ب ٣٣ ص ٣٢٧ . و ١٤ أبريل سنة ١٩٣٧ ب ٤٩ ص ١٩٣ . واستئناف مصر ٣١ مارس سنة ١٩٢٩ المحاماة ٩ ص ٦٣٩ . ومصر ١٣ يونيو سنة ١٩١٧ الحقوق ٣٢ ص ٢٤٩ . والزقازيق ٦ أبريل سنة ١٩٢٥ المحاماة ٥ ص ٦٨٩ .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الخيران ٤٢٧ فقرة ٣ و ٤٥٤ — ٤٥٨ والمجلة م ٢٧٨ — ٢٨٠ و ٢٨٣ — ٢٨٤ و ٢٩٦ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٦١٢ المقابلة للمادة ٤٦١ من القانون .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٠٧ من المشروع ، واقتراح تعديل الفقرة الثانية بحذف الجزء .

الآخر منها وإحالة الحكم الوارد فيه على المادة ٣٩٦ من المشروع ، فوافقت اللجنة ، وأصبح نصها ما يأتي :

١ — إذا كان الثمن كله أو بعضه مستحق الدفع في الحال فللبائع أن يحبس المبيع حتى يستوفي ما هو مستحق له ولو قدم المشتري رهنا أو كفالة . هذا ما لم يمنح البائع للمشتري أجلا بعد البيع .

٢ — وكذلك يجوز للبائع أن يحبس المبيع حتى لو لم يحل الأجل المشترط لدفع الثمن إذا سقط حق المشتري في الأجل طبقا لأحكام المادة ٣٩٦ .

وبالرجوع إلى المادة ٣٩٦ رُئي إبدال عبارة « ما يكمل التأمين » فيها بعبارة « ضمانا كافيا » ، ليشمل النص الحالة التي يكون المدين قد قدم فيها ضمانا خاصا وغيرها من الأحوال التي لا يوجد فيها مثل هذا الضمان وليكون في وسع المدين كذلك أن يقدم ضمانا عينيا أو شخصيا بحسب الأحوال .

وأصبح رقم المادة ٤٧٢ في المشروع النهائي . وقدمت بعد إبدال عبارة « حتى لو » إلى كلمة « ولو » ، ورقم « ٣٩٦ » إلى رقم « ٢٨٥ » ، في الفقرة الثانية .

المشروع في مجلس النواب

مناقشات لجنة الشؤون التشريعية :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل تحت رقم ٤٧٢ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة مع استبدال رقم ٢٧٣ برقم ٢٨٥ وأصبح رقم المادة ٤٥٩

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة .

مادة ٤٦٠

إذا هلك المبيع في يد البائع وهو حابس له كان الهلاك على المشتري ما لم يكن المبيع قد هلك بفعل البائع .

التقنين المدنى السابق :

المادة ٢٧٤ / ٣٤٥ : وضع اليد على المبيع بدون إذن البائع لا يكون معتبرا إن لم يدفع الثمن المستحق بل يكون للبائع الحق حينئذ في استرداد المبيع . إنما إذا هلك المبيع وهو في صيانة المشتري كان هلاكه عليه .

والمادة ٢٧٩ / ٣٥٠ : للبائع الحق في حبس المبيع في يده لحين استيلائه على المستحق فورا من الثمن كلا أو بعضا على حسب الاتفاق ولو عرض المشتري عليه رهنا أو كفالة هذا إن لم يكن البائع المذكور قد أعطى المشتري بعد البيع أجلا لدفع الثمن لم يحل .

والمادة ٢٨٠ / ٣٥١ : ليس للبائع الذى لم يتحصل على الثمن المستحق دفعه اليه أن يسترد المبيع الذى سلبه باختياره للمشتري وإنما له الحق فى الحصول على فسخ عقد البيع بسبب عدم الوفاء به .

والمادة ٢٨١ / ٣٥٣ : إذا قلت التأمينات المعطاة من المشتري لدفع الثمن أو صار فى حالة إعسار يترتب عليه ضياع الثمن على البائع ، جاز للبائع المذكور حبس المبيع عنده ولو لم يحل الأجل المتفق عليه لدفع الثمن فيه إلا إذا أعطاه المشتري كفيلا .

المادة ٣٥٢ من التقنين المختلط : وليس للبائع أن يمتنع عن التسليم إذا حول المشتري بجميع الثمن أو بجزء منه .

المشروع التمهيدي

المادة ٦٠٨ :

١ — إذا حق للبائع أن يحبس المبيع حتى يستوفي الثمن ، فلا يجوز للمشتري أن يستولى على المبيع دون إذن من البائع ، وإلا جاز لهذا البائع أن يسترد المبيع .

٢ — على أنه إذا هلك المبيع في يد المشتري ، كان الهلاك عليه .

٣ — أما إذا سلم البائع المبيع طوعا ، فليس له أن يسترده ، ولكنه يحتفظ بحقه في المطالبة بفسخ العقد . (١)

القضاء المصري :

استئناف مصر ٣١ مارس سنة ١٩٢٩ المحاماة ٩ ص ٦٣٩ .

(١) مواد محذوفة :

م ٦٠٩ :

إذا لم يدفع المشتري الثمن عند استحقاقه ، أو لم يقم بالالتزامات الأخرى التي نشأت من عقد البيع ، فالبايع بالخيار بين أن يلزم المشتري بالتنفيذ أو أن يطلب فسخ البيع .

التقنين المدني السابق :

المادة ٤١٣/٣٣٢ إذا لم يدفع المشتري ثمن البيع في الميعاد المتفق عليه كان للبايع الخيار بين طلب فسخ البيع وبين طلب إلزام المشتري بدفع الثمن .

القضاء المصري :

استئناف مصر ٩ يناير سنة ١٩٢٢ مج ٢٤ ص ٦٩ . و ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٣ المحاماة ٤ ص ٣٢٩ و ٢٨ مايو سنة ١٩٣٠ المحاماة ١١ ص ١٥٣ . واستئناف أسيوط ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٨ المحاماة ٩ ص ٢٤٩ . واستئناف مختلط ٣١ يناير ١٩١٢ ب ٢٤ ص ١٢٣ ، و ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ب ٣٨ ص ١١ . و ٢ أبريل سنة ١٩٣٥ ب ٤٧ ص ٢٢٤ . عكس استئناف مختلط ٢٩ مارس سنة ١٩٠٦ ب ١٨ ص ١٧٨ .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الحيران م ٤٤٢ و ٤٥٩ المجلة م ٥٨١ - ٥٨٢

الشريعة الإسلامية :

مرشد الحيران م ٤٢٥ و ٤٢٧ فقرة ٤ و ٤٦٣ - ٤٦٤ و ٤٨٧ والمجلة ٢٩٥ - ٢٩٧ و ٣١٢ - ٣١٥

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٦١٢ المقابلة للمادة ٤٦١ من القانون .

م ٦١٠ :

١ - في بيع العقار ، يتعين الحكم بالقسخ فوراً إذا طلب البائع ذلك ، وكان مهدياً أن يضيع عليه المبيع والتمن .

٢ - فإذا لم يكن مهدياً بذلك ، جاز للقاضي أن ينظر المشتري إلى أجل ، تقدر مدته تبعاً للظروف ، على أن يدفع المشتري الفوائد القانونية إذا لم يتفق على فوائد أخرى .

٣ - فإذا انقضى الأجل دون أن يدفع المشتري الثمن ، وجب الحكم بفسخ البيع ، دون إنظار المشتري إلى أجل آخر .

التقنين المدني السابق :

المادة ٣٣٣ / ٤١٤ - ٤١٥ يجوز للعكسة أن تعطى لأسباب قوية ميعاداً للمشتري لدفع الثمن مع وضع المبيع تحت الحجز عند الاقتضاء . ولا يجوز أن يعطى إلا ميعاداً واحداً .

القضاء المصري :

تقضى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٣ ملحق مجلة القانون والاقتصاد ص ٦٣ رقم ٧٧ . وطنظا الابتدائية ١٧ نوفمبر سنة ١٩٠٣ مج ٥ ص ١٦٩ . واستئناف مختلط ١٥ يونيو سنة ١٩١١ ب ٢٣ ص ٣٧٢ . و ٢٣ يونيو سنة ١٩٢٨ ب ٤٠ ص ٤٦٤ . و ١٤ يونيو سنة ١٩٢٨ ب ٥٠ ص ٣٦٣ .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الحيران م ٤٨٧ - ٤٨٨ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٦١٢ المقابلة للمادة ٤٦١ من القانون .

م ٦١١ :

في بيع العقار ، إذا اشترط البائع أن يفسخ البيع من تلقاء نفسه عند عدم قيام المشتري بدفع الثمن

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٦١٢ المقابلة للبادة ٤٦١ من القانون .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٠٨ من المشروع، فاقترح معالي السهوري بإشاحذف الفقرة الثالثة لعدم ضرورتها والنص في الفقرة الثانية على حكم الحالة العكسية لأنها أكثر خفاء ، فوافقت اللجنة على ذلك وأصبح نص المادة النهائي ما يأتي :

(١) إذا استعمل البائع حقه في حبس المبيع حتى « يستوفي » الثمن فليس المشتري أن يستولى على المبيع دون إذن البائع وإلا جاز للبائع أن يسترد المبيع .

(٢) وفي جميع الأحوال إذا هلك المبيع في يد البائع وهو حابس له كان الهلاك على المشتري .

وأصبح رقم المادة ٧٣ في المشروع النهائي ، وقدمت بعد إبدال كلمة « يستوفي » إلى كلمة « يدفع » في الفقرة الأولى .

في الميعاد المحدد ، كان للمشتري مع ذلك أن يدفع الثمن بعد انقضاء الميعاد ما دام لم يعذر ، إلا إذا نص العقد على أن الفسخ يقع دون إعذار . وفي كل حال لا يجوز للقاضي أن يمنح المشتري أى أجل .
التفنين المدنى السابق :

المادة ٤١٦/٣٣٤ : إذا اشترط فسخ البيع عند عدم دفع الثمن فليس للمحكمة في هذه الحالة أن تعطى ميعادا للمشتري بل يتفسخ البيع إذا لم يدفع المشتري الثمن بعد التنبيه عليه بذلك تنبيها رسميا إلا إذا اشترط في العقد أن البيع يكون مفسوخا بدون احتياج إلى التنبيه الرسمي .

القضاء المصرى :

مطابق استئناف مصر ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٠٣ الحقوق ١٩ ص ٣٥ و ١٤ يونيو سنة ١٩٠٦ الحقوق ٢١ ص ٣٠٩ و ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧ المحاماة ١٨ ص ٨٨٧ واستئناف مختلط ١١ فبراير سنة ١٩١٩ ب ٣١ ص ١٦٢ و ٢ مايو سنة ١٩٢٣ ب ٣٥ ص ٤٢٠ و ٢٧ يناير سنة ١٩٣١ ب ٤٣ ص ١٨٩ و ١٩ يناير سنة ١٩٣٢ ب ٤٤ ص ١٢٢ و أول مارس سنة ١٩٣٨ المحاماة ١٨ ص ٩٤٥ .

المشروع في مجلس النواب

تقرير لجنة الشؤون التشريعية :

حذفت اللجنة الفقرة الأولى من المادة ونصها : « إذا استعمل البائع حقه في حبس المبيع حتى يدفع الثمن فليس للمشتري أن يستولى على المبيع دون إذن البائع ، وإلا جاز للبائع أن يسترد المبيع ، لأن هذه الفقرة تطبيق واضح للقواعد العامة لا ضرورة للنص عليه . فأصبحت المادة مقصورة على الفقرة الثانية بعد أن أضافت إليها اللجنة حالة ما إذا كان المبيع قد هلك بفعل البائع وهو حابس له ، وقضت أن الهلاك في هذه الحالة يكون عليه لا على المشتري . وهذه الحالة محتملة الوقوع فوجد من المفيد النص عليها .

وأصبح نص المادة : « إذا هلك المبيع في يد البائع وهو حابس له كان الهلاك على المشتري ما لم يكن المبيع قد هلك بفعل البائع ، تحت رقم ٤٧٣ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة كما أقرها مجلس النواب وأصبح رقمها ٤٦٠ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٦١٢ المقابلة للمادة ٦٤١ من القانون .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المواد ٦٠٩ إلى ٦١١ من المشروع ، واقترح «على السهوري باشا» حذفها لأنها مستفادة من القواعد العامة ، ووافقت للجنة .

مادة ٤٦١

فى بيع العروض وغيرها من المنقولات إذا اتفق على ميعاد لدفع الثمن وتسلم المبيع يكون البيع مفسوخا دون حاجة إلى إعدار إن لم يدفع الثمن عند حلول الميعاد إذا اختار البائع ذلك وهذا ما لم يوجد اتفاق على غيره .

التقنين المدنى السابق :

المادة ٤١٨/٢٣٥ : وفى بيع البضائع أو الأمتعة المنقولة إذا اتفق على ميعاد لدفع الثمن ولاستلام المبيع يكون البيع مفسوخا حتما إذا لم يدفع الثمن فى الميعاد المحدد بدون احتياج للتنبيه الرسمى .

المشروع التميدى

المادة ٦١٢ :

فى بيع العروض وغيرها من المنقولات ، إذا لم يتقدم المشتري لتسلم المبيع بعد انقضاء الأجل المتفق عليه ، أو تقدم ولكنه لم يعرض الثمن ، كان البيع مفسوخا من تلقاء نفسه ودون حاجة إلى إعدار ، وذلك لمصلحة البائع ، إلا إذا كان المشتري ، فى الحالة الأخيرة ، قد اتفق مع البائع على أجل أطول للوفاء بالثمن . (١)

(١) مادة محذوفة :

م ٦١٣ :

١ - إذا كان البيع غير مؤجل ، جاز للبائع ، إذا لم يستوف الثمن ، أن يسترد ما باعه من منقول

القضاء المصرى :

نقض ٢ ابريل سنة ١٩٣٦ محاماة ١٧ ص ٦٨ . واستئناف أهلى ١٦ فبراير سنة ١٩٠٩ الحقوق ٢٧ ص ٥٨ ، و ١٣ يونيه سنة ١٩١٧ الحقوق ٣٢ ص ٢٤٩ ، و ٢٩ مايو سنة ١٩٤١ المحاماة ٢ ص ٤٢ . و ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ المحاماة ١٦ ص ٨٩٧ . واستئناف مختلط ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ ب ٤٣ ص ٣١ . و ١٠ مايو سنة ١٩٢٩ ب ٥١ ص ٣١٢ . و ٢٦ مارس سنة ١٩٤١ ب ٥٣ ص ١٩٤١ . و ١٤ يناير سنة ١٩٤٢ ب ٥٤ ص ٤٣ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

١ — بعد أن تقرر التزام المشتري بدفع الثمن ، عرض المشروع للجزاء المترتب على هذا الالتزام . فلبائع وسائل ثلاث لضمان حقه ، هى حبس المبيع والمطالبة

- ما دام المبيع فى حيازة المشتري ، على أن يكون الاسترداد فى مدة خمسة عشر يوما من وقت تسليم المبيع ، وعلى أن يبقى المنقول حافظا لحاله التى تم عليها التسليم .
- ٢ — على أنه لا يجوز أن يضر الاسترداد بامتياز المؤجر ، إلا إذا ثبت أن المؤجر كان يعلم أن النقولات وغيرها مما هو موجود بالعين المؤجرة لم يدفع ثمنها .
- ٣ — ولا يجوز الاخلال فيما تقدم بالقوانين والعادات التجارية المتعلقة بالاسترداد .

القضاء المصرى :

الاسكندرية الابتدائية الأهلية ١٤ ابريل سنة ١٩٣٨ المحاماة ١٩ ص ٨٤٦ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٦١٢ المقابلة للمادة ٤٦١ من القانون .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٦١٣ من المشروع ، فأقرتها اللجنة مع تحويل لفظى طفيف وأصبح نصها ما يأتى :

(١) إذا كان البيع غير مؤجل جاز للبائع إذا لم يستوف الثمن أن يسترد المنقول المبيع ما دام البيع فى حيازة المشتري على أن يكون الاسترداد فى مدة خمسة عشر يوما من وقت التسليم وعلى أن يبقى المنقول حافظا لحاله التى تم عليها تسليمه .

بالتنفيذ والمطالبة بالفسخ . وليس في كل ذلك إلا تطبيق للقواعد العامة ، ولكن
رؤى من المفيد التبسط في هذه الأحكام لأهميتها العملية .

٢ - أما الحق في حبس المبيع فقد قرره المادتان ٦٠٧ و ٦٠٨ من المشروع
تطبيقاً لقاعدتي الحق في الحبس والدفع بعدم تنفيذ العقد . فإذا كان الثمن كله أو بعضه

(٢) على أنه لا يجوز أن يضر الاسترداد بامتياز المؤجر إلا إذا ثبت أن المؤجر كان يعلم أن المنقولات
وغيرها مما هو موجود بالعين المؤجرة لم يدفع ثمنها .
(٣) ولا يجوز الاخلال فيما تقدم بالقوانين والعادات التجارية المتعلقة بالاسترداد وأصبح رقم المادة ٤٧٥
في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

مناقشات لجنة الشؤون التشريعية :

واقعت اللجنة على المادة دون تعديل تحت رقم ٤٧٢

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

محضر الجلسة السابعة والعشرين

تليت المادة ٤٧٥ فاعترض عليها معالي حلمي عيسى باشا وانضم إليه سعادة الرئيس وكان من رأيهما
الاكتفاء بتطبيق القواعد العامة في الحالة الواردة بها .

فذكر معالي الوزير أن هذا النص يتضمن حكماً جديداً بحكم المعاملات التجارية وينظم حق الاسترداد
في المنقول المبيع في حالة عدم استيفاء الثمن إذا كان غير مؤجل كي يتمكن البائع من استرداد عروضه
التي باعها بالحالة التي كانت عليها وقت البيع .

ومع ذلك فقد رأى الحاضرون عدا حال الدين أباطلة بك حذف هذه المادة التي قد تنشأ بسببها ارتباك
في المعاملات .

تقرير اللجنة :

حذفها اللجنة لأنها تتناول تفاصيل يحسن أن تترك للقواعد العامة .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على حذف المادة .

يستحق الدفع ولم يدفع ، جاز للبائع أن يحبس المبيع حتى يستوفي ما هو مستحق له ، ولا يسقط حقه في الحبس إلا أن يقدم له المشتري رهنا أو كفالة ، لأن البائع يطلب حقا واجب الوفاء في الحال . أما إذا منح البائع للمشتري أجلا جديدا للدفع ولم يتحفظ سقط حقه في الحبس .

وقد يكون الثمن مؤجلا ، ولكن يسقط الأجل طبقا للمادة ٣٩٦ من المشروع (والأولى أن تعدل المادة ٦٠٧ فقرة ثانية من المشروع بما يحقق التناسق بينها وبين المادة ٣٩٦ على الوجه الآتي : وكذلك يجوز للبائع أن يحبس المبيع حتى لو لم يحل الأجل المشترط لدفع الثمن إذا سقط حق المدين في الأجل طبقا لأحكام المادة ٣٩٦) . والأجل يسقط (أ) إذا كان المشتري معسرا ، (ب) أو كان قد أضعف بفعله إلى حد كبير ما أعطى للدائن من تأمين خاص حتى لو كان هذا التأمين قد أعطى بعقد لاحق أو بمقتضى القانون (مالم يؤثر الدائن أن يطالب بتكملة التأمين) ، أما إذا كان إضعاف التأمين يرجع إلى سبب لادخل لإرادة المدين فيه فإن الأجل يسقط مالم يتوق المدين هذا السقوط بأن يقدم للدائن ما يكمل التأمين ، (ج) أو كان المشتري لم يقدم ما وعد في البيع بتقديمه من التأمينات . ففي هذه الأحوال جميعها يسقط الأجل ويحل الثمن ، فإذا لم يدفعه المشتري كان للبائع حبس المبيع .

فإذا استعمل البائع حقه في الحبس أجريت الأحكام العامة المتعلقة بهذا الحق ، ومنها أنه لا يجوز للمشتري أن يستولى على المبيع دون إذن البائع ، فإن أذن له في ذلك ، وسلم المبيع طوعا ، سقط حقه في الحبس ، وليس له أن يسترد المبيع إلا من طريق فسخ البيع . وإن لم يأذن ، واستولى المشتري على المبيع رغما من ذلك ، جاز للبائع أن يسترد المبيع في خلال ثلاثين يوما من الوقت الذي علم فيه بخروجه من حيازته (م ٣٣٣ من المشروع) ، وهو على كل حال لا يتحمل تبعه هلاكه إذا هلك في يد المشتري (م ٦٠٨ من المشروع) ؛ أما ثمرات المبيع وقت الحبس فهي للمشتري من وقت استحقاق الثمن ، وعليه فوائد الثمن طبقا لما سبق ذكره من الأحكام .

والمشروع فيما تقدم مطابق في جملته للتقنين الحالي (م ٢٧٩ — ٣٥٠/٢٨١ —

(٣٥٣) مع بعض فروق تفصيلية . ولم ينقل المشروع المادة ٣٥٢ من التقنين المختلط ، وهي تنص على أنه : ليس للبائع أن يمتنع من التسليم إذا حول المشتري بجميع الثمن أو بجزء منه ، ، فقد تركت هذه المسألة ، يستخلص حكمها من القواعد العامة ، وهذه تقضى بأن البائع إذا حول حقه في الثمن انتقل إلى المحال له ما كان للبائع من ضمانات (م ٤٣٣ من المشروع) ، وكذلك إذا حول المشتري الدين بالثمن إلى مدين آخر ، وقبل البائع الحوالة ، فإنه يستبقى حقه في حبس المبيع (م ٤٥١) فقرة أولى من المشروع .

٣ — وللبياع ، غير الحق في الحبس ، أن يطالب المشتري بالثمن المستحق ، وله أن ينفذ على المبيع وغيره من أموال المدين بالثمن ، بل إن له امتيازاً على المبيع يتقدم به على سائر الدائنين (م ٦٠٩ من المشروع وتوافق م ٤١٣/٣٣٢ من التقنين الحالي) .

٤ — وللبياع أخيراً أن يطلب فسخ البيع وفقاً للقواعد العامة ، وقد طبق المشروع هذه القواعد في العقار والمنقول ، ففي العقار تكفلت المادة ٦١٠ من المشروع (ويوافقها م ٤١٤/٣٣٣ — ٤١٥ من التقنين الحالي) بتطبيق أحكام الفسخ بحكم القضاء (م ٢١٨ من المشروع) فقررت أنه يتعين على القاضى أن يحكم بالفسخ فوراً إذا كان البائع مهدداً أن يضيع عليه المبيع والثمن ، وإلا جاز له أن ينظر المشتري إلى أجل تقدر مدته تبعاً للظروف ، على أن يدفع الفوائد القانونية إذا لم تكن هناك سوابق اتفاقية ، فإذا انقضى الأجل الذى منحه القاضى ولم يدفع المشتري الثمن ، وجب الحكم بفسخ البيع دون أن ينظر المشتري إلى أجل آخر (انظر المادة ٣٩٣ فقرة ٢ من المشروع : ويكتفى في حالة البيع بأجل واحد) ، وتكفلت المادة ٦١١ من المشروع (وتوافق م ٤١٦/٣٣٤ من التقنين الحالي) بتطبيق أحكام الفسخ بحكم الاتفاق (م ٢١٩ من المشروع) ، فقررت أنه إذا اتفق المتعاقدان على أن البيع يفسخ من تلقاء نفسه عند عدم قيام المشتري بدفع الثمن في الميعاد المحدد ، فإن هذا الشرط لا يعنى البائع من إعداء المشتري بدفع الثمن . فإن

دفع المشتري سقط حق البائع في المطالبة بفسخ البيع . وإن لم يدفع وجب على البائع رفع دعوى الفسخ ، ولكن القاضى لا يملك أن ينظر المشتري إلى أجل ، بل يتحتم عليه النطق بفسخ البيع . فإذا أراد البائع أن يعنى من إعدار المشتري ، وجب عليه أن يشترط ذلك صراحة في العقد . وفي هذه الحالة يرفع البائع دعوى الفسخ دون إعدار ، ويحكم القاضى بالفسخ دون أن ينظر المشتري إلى أجل .

أما في المنقول ، فقد ميز المشروع بين البيع المؤجل والبيع غير المؤجل . فإذا كان البيع مؤجلا وانقضى الأجل دون أن يتقدم المشتري لدفع الثمن وتسلم المبيع اعتبر البيع مفسوخا لمصلحة البائع (أى أن هذا له استبقاء البيع والمطالبة بالتنفيذ إذا لم يرد الفسخ) ، ويفسخ البيع من تلقاء نفسه دون حاجة إلى إعدار ، ودون ضرورة إلى شرط خاص بذلك ، كل هذا ما لم يتفق المشتري مع البائع على مدة أطول للوفاء بالثمن (م ٦١٢ من المشروع وتوافق م ١٨/٢٣٥ من التقنين الحالى) . أما إذا كان البيع غير مؤجل ، فيجوز للبائع إذا لم يستوف الثمن أن يعتبر البيع مفسوخا وأن يسترد المبيع في مدة خمسة عشر يوما من وقت تسليمه إلى المشتري ، إذا بقي المنقول حافظا لحالته ولم يغير المشتري ذاتيته (بأن صنع الخشب دولا با أو طحن القمح دقيقا) ، على أن الفسخ لا يضر في هذه الحالة بامتياز المؤجر حسن النية وفقا للقواعد العامة (م ٦١٣ من المشروع ولا نظير لها في التقنين الحالى) . ويلاحظ أن كل هذه الأحكام ليست من النظام العام ، فيجوز الاتفاق على ما يخالفها ، ويجب في تطبيقها مراعاة القوانين والعادات التجارية المتعلقة باسترداد المنقول بعد بيعه .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٦١٢ من المشروع ، فأقرتها اللجنة مع تحوير لفظى يجعل المعنى أعم وأصبح نصها ما يأتى :

في بيع العروض وغيرها من المنقولات ، إذا لم يتقدم المشتري لتسلم المبيع

عند انقضاء الأجل المتفق عليه أو تقدم ولكنه لم يعرض الثمن ، كان البيع مفسوخا
 « من تلقاء نفسه ، دون حاجة إلى إعدار وذلك لمصلحة البائع . وهذا كله ما لم يوجد
 اتفاق على خلافه .

وأصبح رقم المادة ٤٧٤ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

مناقشات لجنة الشئون التشريعية :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل تحت رقم ٤٧٤ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

محضر الجلسة السابعة والعشرين

تليت المادة ٤٧٤ فاعترض سعادة الرئيس على الحكم الوارد فيها بأنه يرتب على
 انقضاء الأجل المحدد لتسلم المبيع وعدم تقدم المشتري لتسليمه فسخ البيع من تلقاء
 نفسه دون حاجة إلى إعدار مع أنه قد يحدث أن يحول دون تسليم المشتري المبيع
 ظروف لا يد له فيها ورأى سعادته الاكتفاء بترتب الفسخ على حالة عدم دفع الثمن في
 الميعاد المتفق عليه وقد أيد هذا الرأي معالي حلى عيسى باشا .

ولما تبين أن هذا الذى يراه سعادة الرئيس مطابق لما جاء فى نص المادة ٣٣٥ من
 القانون القائم وافق معالي الوزير على الاستعاضة عن نص المادة ٤٧٤ بنص المادة
 ٣٣٥ معدلا كالآتى :

مادة ٤٧٤ - « في بيع العروض وغيرها من المنقولات إذا اتفق على ميعاد لدفع الثمن وتسلم المبيع يكون البيع مفسوخا دون حاجة إلى إعدار إن لم يدفع الثمن عند حلول الميعاد إذا اختار البائع ذلك وهذا ما لم يوجد اتفاق على غيره » .
وافق الحاضرون على هذا النص عدا جمال الدين أباطه بك الذي رأى بقاء المادة على أصلها .

تقرير اللجنة :

عدلت اللجنة نص هذه المادة واستعاضت عن عبارة « إذا لم يتقدم المشتري لتسلم المبيع عند انقضاء الأجل المتفق عليه أو تقدم ولكنه لم يعرض الثمن كان البيع مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة إلى إعدار وذلك لمصلحة البائع » ، بعبارة « إذا اتفق على ميعاد لدفع الثمن وتسلم المبيع يكون البيع مفسوخا دون حاجة إلى إعدار إن لم يدفع الثمن عند حلول الميعاد إذا اختار البائع ذلك » . وقد راعت اللجنة في ذلك أن تحتذى مثال النص الوارد في التقنين الحالي وأن تجعل الحكم أوضح ،

وأصبح رقم المادة ٤٦١ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

مادة ٤٦٢

نفقات عقد البيع ورسوم « الدمغة » والتسجيل وغير ذلك من مصروفات تكون على المشتري ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضى بغير ذلك .

التقنين المدنى السابق :

المادة ٢٤٣ / ٣٠٩ : رسوم عقد البيع ومصاريفه على المشتري .

المشروع التمهيدى

(ثانيا) دفع المصروفات

المادة ٦١٤ :

نفقات عقد البيع ورسوم و الدفعة ، والتسجيل وغير ذلك من المصروفات التى يقتضيها ، تكون على المشتري ، ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضى بغير ذلك ،

القضاء المصرى :

مطابق ، استئناف مختلط ٢ فبراير سنة ١٨٩٩ ب ١١ ص ١١٨ . ١١ و يناير سنة ١٩٠٠ ب ١٢ ص ٧٤ . ١٨ و ابريل سنة ١٩٠١ ب ١٣ ص ٢٥٠ ، ٣ و يونيه سنة ١٩٢٤ ب ٣٦ ص ٣٩٨ ، ٤ و يناير سنة ١٩٢٧ ب ٣٩ ص ١٢٣ .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الخيران م ٣٩٣ و ٤٦٨ والمجلة م ٢٩٢ .

مذكرة المشروع التمهيدى :

هذا النص يقابل المادة ٢٤٣ / ٣٠٩ من التقنين الحالى ، والنصان حكمهما واحد ، فهما يحملان المشتري نفقات عقد البيع ، ويدخل فيها رسوم التمغة والتسجيل كما يدخل فيها أتعاب المحامى الذى يكتب العقد ، كل هذا ما لم يقض الاتفاق أو العرف بغيره ، وما يقضى به العرف أن السمسرة يتحملها البائع والمشتري مناصفة .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٦١٤ من المشروع ، فأقرتها اللجنة على أصلها ، وأصبح رقمها ٤٧٦

في المشروع النهائي وقدمت بالصيغة الآتية « نفقات عقد البيع ورسوم « الدمغة ،
والتسجيل وغير ذلك من مصروفات تكون على المشتري ما لم يوجد اتفاق أو عرف
يقضى بغير ذلك » .

المشروع في مجلس النواب

مناقشات لجنة الشئون التشريعية :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل تحت رقم ٤٧٦ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٤٦٢ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٤٦٣

إذا لم يعين الاتفاق أو العرف مكانا أو زمانا لتسليم المبيع
وجب على المشتري أن يتسلمه في المكان الذي يوجد فيه المبيع وقت
البيع وأن ينقله دون إبطاء إلا ما يقتضيه من زمن .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التميدى

(ثالثا) التزام المشتري بتسلم المبيع

المادة ٦١٥ :

١ — يلتزم المشتري بأن يتسلم المبيع فى الزمان والمكان المحددين فى العقد ، مادام البيع قد عرض عليه وفقا للشروط المتفق عليها ،

٢ — فإذا لم يحدد الاتفاق أو العرف زمانا أو مكانا لتسليم المبيع ، وجب على المشتري أن يتسلم المبيع دون إبطاء ، إلا ما يقتضيه التسليم من زمن ، ويتسلم فى المكان الذى يجب أن يسلمه فيه البائع .

القضاء المصرى :

نقض ٣ فبراير سنة ١٩٣٨ المحاماة ١٨ ص ٨٣٧ . واستئناف أهلى ٢١ مارس سنة ١٩٣٥ المحاماة ١٦ ص ٨٩٧ . و ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٥ المحاماة ١٦ ص ٧٠٧ . ومصر التجارية الجزئية ٢ ابريل سنة ١٩٤٠ المحاماة ٢٠ ص ٩٩٣ . واستئناف مختلط ٣ ابريل سنة ١٩١٣ ب ٢٥ ص ٢٨٦ . و ٢٨ يناير سنة ١٩٢٥ ب ٣٧ ص ١٩٦ . و ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٠ ب ٤٣ ص ٩٠ . و ٧ يونيه سنة ١٩٣٤ ب ٤٦ ص ٣٢٢ .

مذكرة المشروع التميدى :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التميدى عن المادة ٦١٦ المقابلة للمادة ٤٦٤ من القانون .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٦١٥ من المشروع ، واقترح معالى السهنورى باشا الاكتفاء بالفقرة الثانية

لأنها تفيد المعنى المطلوب كاملا مع تحويرها تحويرا لفظيا ، فوافقت اللجنة على ذلك .
وأصبح نص المادة النهائي ما يأتى :

« إذا لم يحدد الاتفاق أو العرف مكانا أو زمانا لتسلم المبيع وجب على المشتري أن يتسلمه فى المكان الذى يجب أن يسلمه فيه البائع ، وأن ينقله دون إبطاء إلا ما يقتضيه النقل من زمن »

وقدمت — تحت رقم ٤٧٧ فى المشروع النهائى — بالصيغة الآتية :

« إذا لم يعين الاتفاق أو العرف مكانا أو زمانا لتسلم المبيع وجب على المشتري أن يتسلمه فى المكان الذى يوجد فيه المبيع وقت البيع وأن ينقله دون إبطاء إلا ما يقتضيه النقل من زمن »

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٤٧٧ .

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٤٦٣ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٤٦٤

نفقات تسليم المبيع على المشتري ما لم يوجد عرف أو اتفاق
يقضى بغير ذلك .

التقنين المدنى السابق :

المادة ٢٨٤ فقرة أولى / ٣٥٦ فقرة أولى : ومصاريف المشال ومصاريف دفع الثمن تكون على المشتري وكذلك رسوم عقد البيع ، وهذا إن لم يقض العرف التجارى بخلاف ذلك فى جميع الأحوال .

المشروع التمهيدى

المادة ٦١٦ :

١ - نفقات تسليم المبيع على المشتري ، ما لم يوجد عرف أو اتفاق يقضى بغير ذلك .

٢ - وكذلك الحال فى نفقات النقل ، إذا وجب نقل المبيع إلى مكان غير الذى ينفذ فيه العقد . ويعتبر البائع قد رضى أن يتحمل نفقات النقل إذا اشترط المشتري التسليم خالص الأجر ، وإذا اتفق على أن يكون التسليم خالصا من أجره والشحن ، ومن الرسوم الجمركية ، اعتبر البائع راضيا أن يتحمل الرسوم التى تجبى فى نقل البضاعة ، وقت الخروج وأثناء العبور وعند الوصول ، ولكنه لا يتحمل رسوم الاستهلاك التى تجبى عند تسليم المبيع .

مذكرة المشروع التمهيدى :

١ - كما أن البائع يلتزم بتسليم المبيع ، كذلك المشتري يلتزم بتسليمه ، وزمان التسليم ومكانه يحددهما عقد البيع ، وهما يكونان عادة زمان ومكان التسليم . فإذا لم يوجد اتفاق أو عرف يحدد ذلك ، وجب أن يتم التسليم دون إبطاء بمجرد التسليم من البائع ، إلا ما يقتضيه التسليم من زمن ، ووجب أن يكون فى مكان التسليم (م ٦١٥ من المشروع ولا نظير لها فى التقنين الحالى) .

٢ - أما ما يقتضيه التسليم من نفقات (فى النقل والشحن ونحو ذلك) فهو على المشتري ، ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضى بغير ذلك ، ونفقات نقل المبيع إلى مكان

التسليم تدخل ضمن نفقات التسليم فهي على البائع ، ونفقات نقله من مكان التسليم إلى مكان التسليم إذا كان المكانان مختلفين تكون على المشتري ، وإذا كان المشتري في مكان غير مكان البائع ، واشترط التسليم خالص الأجر ، وجب على البائع أن ينقل المبيع إلى مكان المشتري ونفقات النقل عليه ، بل قد يشترط المشتري أن يكون التسليم خالصا ، لا من أجر الشحن وحده ، بل كذلك من الرسوم الجمركية ، فيتحمل البائع هذه الرسوم ، سواء كانت تجبي وقت خروج البضاعة من بلد البائع ، أو أثناء عبورها في الطريق ، أو عند وصولها إلى بلد المشتري ، أما رسوم الاستهلاك التي قد تجبي عند تسليم المبيع فهي على المشتري (م ٦١٦ من المشروع وما يقابلها م ٢٨٤ / ٣٥٦ من التقنين الحالي ، وهي تجعل مصروفات المشال على المشتري دون تفصيل في ذلك) .

وغنى عن البيان أن هذه الأحكام ليست من النظام العام ، فيجوز الاتفاق على غيرها .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٦١٦ من المشروع ، واقترح معالي السهوري باشا حذف الفقرة الثانية ، لأن مكانها القانون التجاري ، فوافقت اللجنة وأصبح رقم المادة ٧٨ في المشروع النهائي وقد تمت بعد إبدال كلمة « تسليم » إلى كلمة « تسليم » .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٨ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٦٤ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

٢ - بعض أنواع البيع

بيع الوفاء :

مادة ٤٦٥

إذا احتفظ البائع عند البيع بحق استرداد المبيع خلال مدة معينة وقع البيع باطلا .

التقنين المدنى السابق :

المادة ٣٣٨ / ٤٢١ : حق استرداد البيع أو الشرط الوفاى هو شرط يحفظ به البائع لنفسه حق استرداد العين المبيعة مقابل دفع المبالغ المنصوص عليها فى المادة ٣٤٤ فى الميعاد المتفق عليه .

المشروع التميدى

المادة ٦١٧ :

إذا احتفظ البائع فى عقد البيع بحق استرداد المبيع ، وجب على المشتري أن يرد ما اشتراه ، إذا ما استعمل البائع حقه فى الاسترداد وفقا للأحكام الآتية (١) :

(١) مواد محذوفة من ٦١٨ — ٦٣١

المادة ٦١٨ :

١- لا يجوز اشتراط حق الاسترداد لمدة أطول من خمس سنوات من وقت البيع، فإذا اشترط هذا الحق

القضاء المصرى :

مطابق ، استئناف مختلط ٦ مايو سنة ١٩١٣ ب ٢٥ ص ٣٥٣ . و ٥ فبراير سنة ١٩١٩ ب ٣١ ص ١٥٤ . و ١٠ فبراير سنة ١٩٣١ ب ٤٣ ص ٢٢٣ . واستئناف أهلى يونيه سنة ١٩٠٥ الاستقلال ٤ ص ٤٦٤ . والزقازيق السكية ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٠ المحاماة ١١ ص ٧٠ . والأقصر الجزئية ٤ فبراير سنة ١٩٣١ المحاماة ١١ ص ١٠٨٢ .

لمدة أطول ، انقضت المدة إلى خمس سنوات ، وتسرى المدة في حق كل شخص ، حتى من كان فاقده الأهلية ، مع عدم الإخلال بحق الرجوع على من يجوز الرجوع عليه قانونا ، فإذا كان هناك عمل لذلك .

٢ — ولا يجوز مطلقا تجاوز المدة المحددة . فإذا انقضت ، سقط حق البائع في الاسترداد بحكم القانون . ولا يجوز للقاضى ، في أية حال أن يمنع سقوط الحق ، حتى لو حالت قوة قاهرة دون الاسترداد ، على أنه إذا كان خطأ المشتري هو الذى منع البائع من أن يسترد ، فإن انقضاء المدة لا يحول دون الاسترداد .

التقنين المدنى السابق :

المادة ٤٢٦/٣٤١ لا يجوز للبائع أن يشترط لاسترداد المبيع ميعادا يزيد على خمس سنين من تاريخ البيع وكل ميعاد أزيد من ذلك يصير تنزيله إلى خمس سنين .

٤٢٧/٣٤٢ : الميعاد المذكور محتم بحيث يترتب على تجاوزه سقوط حق الاسترداد ولا يجوز للمحكمة أن تحكم بعدم سقوط الحق المذكور في أى حال من الأحوال ولو في حالة القوة القاهرة .

القضاء المصرى :

مطابق ، استئناف مختلط ١١ يونيه سنة ١٨٩٠ ب ٢ ص ٣١٨ . و ١١ مايو سنة ١٩٠٥ مج ٦ رقم ١١١ ص ٢٤٠ والحقوق ٢٠ ص ٢٧٩ ، وطوخ الجزئية ١٠ فبراير سنة ١٩٢٥ المحاماة ٦ ص ١٦٥ .

مذكرة المشروع التمهيدى :

تعرض المادة ٦١٨ لمدة الاسترداد ، فلا يجوز أن تكون أطول من خمس سنوات ، فإن زادت أنقصت إلى خمس . والتقنين الحالى يحدد المدة القصوى بخمس سنوات في التقنين الأهلى (م ٣٤١) وبسنتين في التقنين المختلط (م ٤٢٦) ، مما أوجد صعوبة في التعامل ما بين المصريين والاجانب ، فوحد المشروع المدة ، واختارها خمس سنوات وفقا للبائع وهو الجانب الضعيف ، ولا يجوز إطالة المدة بمهلة يمنحها القاضى ، حتى لو كانت المدة أقل من خمس سنوات ، بل يسقط الحق في الاسترداد إذا انقضت المدة ولم يسترد البائع ، ولو حالت دون استعماله لهذا الحق قوة قاهرة ، أما إذا حال دون الاسترداد خطأ المشتري (كما إذا جهل عنوانه) فلا يسقط حق الاسترداد ، وإنما يجوز للمتعاقدين أن يطبلا المدة باتفاق جديد ، إذا كانت أقل من خمس سنوات في الاتفاق الأول ، بحيث لا تزيد في مجموعها على خمس (انظر المادتين

الشريعة الإسلامية :

مرشد الخيران م ٥٦١ والمجلة م ١١٨ و ٣٩٦ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

تعرف المادة ٦١٧ بيع الوفاء بأنه بيع يشترط فيه البائع استرداد العين المباعة وفقاً لأحكام معينة ، (انظر ٣٣٨ / ٤٢١ من التقنين الحالي) ، ويجب أن يكون شرط الاسترداد مقترناً بالبيع لا حقاً له (انظر المادة ٤٢٥ من التقنين المختلط) .

٢٤١ ، ٤٢٧ من التقنين الحالي ، وهما مطابقتان في مجموعهما لهذه الأحكام فيما عدا تحديد مدة الاسترداد بسنتين في التقنين المختلط) .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٦١٨ واقترح معالي السهوري باشا إدخال تعديلات لفظية عليها ، وكذلك حذف الجزء الأخير من الفقرة الثانية منها لأنه مستفاد من القواعد العامة فوافقت عليها اللجنة وأصبح نصها ما يأتي :

١ — لا يجوز اشتراط حق الاسترداد لمدة أطول من خمس سنوات من وقت البيع ، فإذا اشترط هذا الحق لمدة أطول انقضت المدة إلى خمس سنوات .

٢ — ولا يجوز تجاوز المدة المحددة ، فإذا انقضت سقط حق الاسترداد بقوة القانون . ولا يجوز للقاضي في أية حالة حتى في حالة القوة القاهرة أن يقلل البائع من هذا السقوط .

وقد تم بعد استبدال كلمة « معينة » بكلمة « المحددة » في الفقرة الثانية ، وأصبح رقمها ٤٨٠ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

واعتنى المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٤٨٠ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

رأت اللجنة حذف هذه المادة للاعتبارات السابق بيانها في المادة ٤٦٥ المقابلة للمادة ٦١٧ من المشروع التمهيدي .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على حذف المادة .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٦١٧ من المشروع فأقرتها اللجنة مع إبدال عبارة « في عقد البيع » إلى عبارة « عند البيع » ، وأصبح النص ما يأتي :

« إذا احتفظ البائع عند البيع بحق استرداد المبيع وجب على المشتري أن يرد ما اشتراه إذا ما استعمل البائع حقه في الاسترداد وفقا للأحكام الآتية :
وأصبح رقمها ٤٧٩ في المشروع النهائي .

المادة ٦١٩ :

١ — الشيء المبيع وفاء يصبح بالمبيع ملكا للمشتري تحت شرط الاسترداد ، وتراعى في ذلك القواعد المتعلقة بنقل الملكية في البيع .

٢ — ويكون للمشتري أثناء مدة الاسترداد أو إلى أن يسترد البائع ، الحق في أن ينتفع بالمبيع على أنه يملكه ، فيقبض ثمراته ، ويستعمل الدعاوى المتعلقة به ، ما دام عمله لا ينطوي على غش .

٣ — يجوز للمشتري أن يكسب بالتقادم ملكية المبيع ممن يملكه ، أو أي حق آخر على المبيع ممن يدعى هذا الحق ، كما يجوز له أن يدفع بالتجريد قبل دائي البائع ، إذا استعمل هؤلاء حق مدينهم في الاسترداد .

التقنين المدني السابق :

(م ٣٤٠ فقرة أولى/٢٤٤ فقرة أولى) : بمجرد بيع الوفاء يصير المبيع ملكا للمشتري على شرط الاسترداد بمعنى أنه إذا لم يوف البائع بالشروط المقررة لرد البيع تبقى الملكية للمشتري .

القضاء المصري :

مطابق ، استئناف أهلي ١٨ ديسمبر سنة ١٩٠٠ الحقوق ١٦ ص ٣٣ ، واستئناف مختلط ١٧ يناير سنة ١٨٨٩ ب ١ ص ٣٤٣ ، و ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٧ ب ٥٠ ص ١٦ ، والاسكندرية الابتدائية الأهلية ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٥ المحاماة ٦ ص ٤٤٣ . انظر استئناف مختلط ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٨ ب ٤١ ص ٦٩ ، و ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٩ ب ٤٢ ص ١٦ .

الشرعة الإسلامية :

مرشد الحيران م ٥٦٢ و ٥٦٣ و ٥٦٥ و ٥٦٦ والمجلة م ٣٩٧ ، ٤٠١ و ٤٠٣ .

مذكرة المشروع التمددي :

منى تم بيع الوفاء صار المشتري مالكا للمبيع بشرط فاسخ (هو استعمال البائع لحقه في الاسترداد) وصار البائع مالكا له بشرط واقف (هو نفس الشرط المتقدم) ، وبراعى في نقل الملكية ،

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٤٧٩ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

محضر الجلسة الثامنة والعشرين

بيع الوفاء

بدأت اللجنة في بحث الفصل الخاص ببيع الوفاء ، المواد ٤٧٩ — ٤٩٢ ،

التسجيل في العقار ، والفرز في المنقول المعين بالنوع ، وما دام المشتري هو المالك بشرط فاسخ فله ثمرات المبيع ، وله أن يتصرف فيه على أن يكون تصرفه معلقا على هذا الشرط الفاسخ ، وله أن يستعمل الدعاوى المتعلقة به ، وله أن يؤثره لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات على تفصيل سيأتي بيانه ، وله أن يظهره إذا كان عقارا مرهونا ، وله أن يأخذ بالشفعة بمقتضى ملكيته له ، كل هذا مادام عمله لا يتطوى على غش ، بل له أن يكسب بالتقادم ملكية المبيع إذا لم يكن مملوكا في الأصل للبائع (ويجوز لهذا أن يسترد المبيع أثناء المدة المحددة) ، ولا يستطيع دائنو البائع أن يستعملوا حق مدّبتهم في الاسترداد ، إلا إذا لم تكن له أموال أخرى تكفي لوفاء حقوقهم ، وإلا كان للمشتري أن يدفع بالتجريد ، (م ٦١٩ من المشروع ويقابلها المادة ٣٤٠ فقرة أولى / ٢٤ فقرة أولى من التقنين الحالي) ، ولا يتضمن نص التقنين الحالي كل هذه التفاصيل الهامة .

المشروع في لجنة المراجعة :

تليت المادة ٦١٩ من المشروع واقترح معالي السهوري بإشاحذف الفقرة الثالثة ، لأن الشق الأول منها مستفاد من القواعد العامة ، والشق الثاني يضع الدفع بالتجريد وضما غير صحيح فوافقت اللجنة على ذلك وأصبح النص النهائي ما يأتي :

١ — الشيء المبيع وفاء يصير بهذا البيع ملكا للمشتري تحت شرط الاسترداد وتراعى في ذلك القواعد المتعلقة بنقل الملكية في البيع .

٢ — ويكون للمشتري أثناء مدة الاسترداد أو إلى أن يسترد البائع الحق في أن ينتفع بالمبيع انتفاع المالك بملكه فيقبض ثمراته وقيم الدعاوى المتعلقة به مادام عمله لا يتطوى على غش .

وأصبح رقمها ٨١ في المشروع النهائي .

فتناولت المبدأ وانقسمت الآراء فيه ، فرأى قال بحذف تلك المواد جملة . وعلى
حلى باشا، وسعادة العشماوى باشا ، وعدم النص على بيع الوفاء اكتفاء بأحكام الرهن ،
لأنه تبين من العمل أن كثيراً من البيوع الوفاية تستر رهونا حيازية عقارية وإن
كان المشرع فى سنة ١٩٢٣ قد نص على أن البيع الوفاى إذا ستر رهنا كان العقد
باطلا بوصفه بيعا أو رهنا .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٤٨١ .

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

قررت اللجنة حذف هذه المادة للاعتبارات السابق بيانها فى المادة ٤٦٥ المقابلة للمادة ٦١٧ من المشروع
التمهيدى .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على حذف المادة :

المادة ٦٢٠ :

إذا لم يسترد البائع المبيع طبقا للشروط المتفق عليها ، فإن ملكية المبيع تخاص للمشتري .

التقنين المدنى السابق :

م ٣٤٠ فقرة ثانية / ٢٤٤ فقرة ثانية : وأما إذا صار توفية الشروط المذكورة فيعتبر المبيع كأنه
لم يخرج من ملكية البائع .

القضاء المصرى :

مطابق ، طنطا ٢٧ مارس سنة ١٨٩٩ القضاء ٦ ص ٢٥٨ .

الشريعة الاسلامية :

مرشد الحيران م ٥٦٤ و ٥٦٨

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٦٣٠ من المشروع المحذوفة .

وقد دلل أصحاب هذا الرأي على صحة ما ذهبوا اليه بما يأتي :

١ — إن هذا النظام معمول به نظريا وأهدافه دائما تحقق مبادئ الرهن من أيسر سبيل فنظام الرهن بنوعيه يغني عنه وعلى الأخص رهن الحيازة .

٢ — إن هذا النظام يقضي على مزية حماية الملكية الصغيرة من طريق إيجاد منفذ لصغار الملاك للتصرف في أملاكهم بينما القانون يحميهم من الحجز والبيع، والمالك الصغير لا يضطر دائما للبيع إذا سد عليه هذا الباب ، لأنه حريص على ملكه وهذا هو السبب لانتجائه إلى البيع الوفاي .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٢٠ فأقرتها اللجنة كما هي .

وأصبح رقمها ٤٨٢ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٤٨٢ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

قررت اللجنة حذف هذه المادة للاعتبارات السابق يأتها في المادة ٦٥ المقابلة للمادة ٦١٢ من المشروع .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على حذف المادة .

المادة ٦٢١ :

١ — يكون الاسترداد بإعلان من البائع إلى المشتري ، يقوم به في المدة المحددة ، ويكشف فيه عن إرادته في أن يسترد المبيع .

٢ — فإذا تم هذا الإعلان ، انقضى عقد البيع ، واعتبرت ملكية البائع للمبيع دائمة لم تنقطع ، ويسترد البائع الشيء خاليا مما ألقاه به المشتري من تكاليف ورهون ، على أنه يجب على البائع أن ينفذ الإيجار الصادر من المشتري ، إذا كان هذا الإيجار ثابت التاريخ ، وصدر دون غش ، ولم ترد مدته على أجل المحدد للاسترداد دون أن تجاوز هذه المدة ثلاث سنوات .

٣ - إن فكرة البيع الوفاى توجد دائما عند ما يكون الغرض إتاحة الفرصة للبائع ليسترد ملكه، وهذا نادر الحدوث بل معدوم، وهذا النظام شائع بين صغار الملاك وهؤلاء لا يستطيعون الاسترداد ودفع الثمن فى أغلب الأحيان .

ورأى ذهب إلى الإبقاء على نظام البيع الوفاى . أحمد رمزى بك وجمال الدين أباطه بك ، ومحصله أن فى حذف هذا النوع من البيع انعدام بعض التصرفات المقبولة والجارى عليها العمل ، وليس من الصواب القول بأن كل بيع وفاى يستر رهنا لأن المشتري فى بيع الوفاء الحقيقى يطمع بعد انقضاء المدة أن يكون مالكا ملكا باتا

التقنين المدنى السابق :

م ٤٤٠ / ٤٢٤ : بمجرد بيع الوفاء يصير المبيع ملكا للمشتري على شرط الاسترداد بمعنى أنه إذا لم يوف البائع بالشروط المقررة لرد المبيع تبقى الملكية للمشتري .

وأما إذا صارت توفية الشروط المذكورة فيعتبر المبيع كأنه لم يخرج من ملكية البائع .

والمادة ٤٣١/٢٤٥ : عند رجوع المبيع بيع وفاء إلى البائع يأخذه خاليا عن كل حق ورهن وضعه عليه المشتري إنما يلتزم البائع بتنفيذ الإيجارات التى أجرها ذلك المشتري بدون غش شرط أن تكون مدتها لا تتجاوز ثلاث سنين .

القضاء المصرى :

مطابق ، استئناف مختلط ١٧ يناير سنة ١٨٨٩ ب ١ ص ٣٤٣ ، ١٩ إبريل سنة ١٨٩٤ ب ٦ ص ٢٢٧ .
و ٧ ديسمبر سنة ١٨٩٩ ب ١٢ ص ٣٦ . وطسطا ٢٧ مارس سنة ١٨٩٩ القضاء ٦ ص ٢٥٨ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٦٣٠ من المشروع المحذوفة .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٢١ من المشروع ، واقتراح .على السهنورى ناشأ تحويرا لفظيا وحذف عبارة لاضرورة لها فوافقت اللجنة وأصبح النص ما يأتى :

١ - يكون الاسترداد بإعلان رسمى يوجهه البائع إلى المشتري فى المدة المحددة مصرحا برغبته فى استرداد المبيع .

٢ - فإذا تم هذا الإعلان انفسخ عقد البيع . ويسترد البائع الشيء خاليا عما أتمله به المشتري من

والبائع يطمع في أن يسترد ملكه ، فإذا حرم مثل هذا البائع من هذا التصرف وألحت عليه الحاجة وكان من صغار الملاك اضطر إلى بيع ملكه بيعا نهائيا ولا يوجد مالك لا يحرص على ملكه حتى يقال إن البيع البات النهائي وحده هو الذي يحرص به المالك على ملكه، وما دام القانون قد وضع الضمانات التي رآها كافية لحفظه لصاحبه إذا رد الثمن فلا محل لحذف هذا النوع من البيوع ، والمالك الصغير إذا ألحت عليه الحاجة لا يمكنه أن يرهن عقاره لأن الرهن لا يؤدي إلى نزع الملكية .

تكاليف ورهون . على أنه يجب على البائع أن ينفذ الإيجار الصادر من المشتري إذا كان هذا الإيجار ثابت التاريخ لا غش فيه وكانت مدته لا تتجاوز الأجل المحدد للاسترداد ولا تزيد في أى حال على ثلاث سنوات .

وأصبح رقمها ٤٨٣ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

تقرير لجنة الشؤون التشريعية :

أضافت اللجنة إليها فقرة ثالثة نصها :

٣ — « ولا يكون الإعلان حجة على الغير الذي كسب بحسن نية حقا على المبيع بعد انتهاء مدة الاسترداد إلا بتسجيل هذا الإعلان أو التأشير به على هامش تسجيل البيع » .

والسبب في إضافة هذا الحكم واضح فإن الغير حسن النية الذي يتصرف له المشتري وقاء بعد انتهاء مدة الاسترداد من حقه أن يطمئن على هذا التصرف ما دام لم يخطر عن طريق التسجيل أن البائع استرد الثمن .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

قررت اللجنة حذف هذه المادة للاعتبارات السابق بيانها في المادة ٤٦٥ المقابلة للمادة ٦١٧ من المشروع التمهيدي .

وقد أورد أصحاب الرأي الأول حجة جديدة على لسان سعادة العشماوى باشا
وهى أن البائع فى البيع الوفائى لا يستطيع أن يبيع ملكه مرة ثانية يبعأ بانا وعكس
ذلك فى الرهن .

وقد رد معالى السهنورى باشا على القائلين بالحذف بأن المشروع لم يستحدث أحكاما
جديدة فى هذا النوع من البيوع الذى يجب الإبقاء عليه ، لأن الحاجة العملية أثبتت
الحاجة اليه وفى الإمكان حماية لصغار الملاك والفلاحين أن نكشف الرهون فى البيوع

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على حذف المادة .

المادة ٦٢٢ :

١ — ومع ذلك إذا استعمل البائع حقه فى الاسترداد ، فلا يجوز له أن يسترد حيازة المبيع إلا إذا
رد المشتري المبالغ الآتية :

(أ) الثمن الذى قبضه أو المبلغ الذى اتفق مع المشتري على رده .

(ب) نفقات عقد البيع والنفقات التى ترتبت على استعمال حق الاسترداد .

(ج) المصروفات الضرورية التى أنفقها المشتري على المبيع عدا ما أنفقه فيها على صيائه .

كل هذا ما لم يوجد اتفاق يخالفه .

٢ — ويجوز للمشتري أن يحدد للبائع ميعادا يلزمه فيه أن يعرض المبالغ المنصوص عليها فى الفقرة
السابقة عرضا حقيقيا ؛ فإذا انقضى هذا الميعاد ولم يقم البائع بذلك ؛ اعتبر فسخ البيع الذى ترتب على
استعمال حق الاسترداد كأن لم يكن .

التقنين المدنى السابق :

المادة ٤٤٤/٤٣٠ : لا يجوز للبائع بيع وفاء أن يفسخ البيع إلا إذا عرض على المشتري فى الميعاد المعين أن
يؤدى له على الفور الأشياء الآتية يانها :

أولا : أصل الثمن :

ثانيا : المصاريف المترتبة على البيع والتى ترتب على استرداد المبيع .

ثالثا : المصاريف اللازمة التى صرفها المشتري غير ماصرفه لصيانة المبيع، ثم يؤدى أيضا ما زاد فى قيمة
المبيع سبب المصاريف الأخرى التى صرفها المشتري بشرط ألا تكون فاحشة .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٦٣٠ من المشروع المحذوفة .

الوفائية ونضع لها القواعد المنظمة، وأما ما قيل من أن البائع في البيع الوفاي لا يستطيع بيع ملكه مرة أخرى بيعاً نهائياً فردود، لأنه يستطيع ذلك، غير أن بيعه يكون معلقاً على شرط استرداده للعقار في البيع الوفاي .

وخلص معاليه من ذلك إلى أن أصحاب الرأي بالحذف لم يثبتوا أن العمل أبان أن بيع الوفاء مضاره أكثر من نفعه ووجه معاليه نظر اللجنة إلى أن حذف بيع الوفاء لا ولن يمنع من تطبيق القواعد العامة عليه، وعلى ذلك فإما أن تبقى عليه اللجنة ثم ينظر في تنظيمه وإما أن تحرمه فتتص على ذلك .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٢٢ من المشروع، فأقرتها اللجنة مع تعديل لفظي وأصبح نصها ما يأتي :

١ — إذا استعمل البائع حقه في الاسترداد فلا يجوز له أن يسترد حيازة المبيع إلا إذا رد المشتري المبالغ الآتية :

(أ) الثمن الذي قبضه أو المبلغ الذي انفق مع المشتري على رده .

(ب) نفقات عقد البيع والنفقات التي ترتبت على استعمال حق الاسترداد .

(ج) المصروفات الضرورية التي أنفقها المشتري على المبيع دون ما أنفقه على صيافته .

كل هذا ما لم يوجد اتفاق يخالفه .

٢ — ويجوز للمشتري أن يحدد للبائع مياعدا يلزمه فيه أن يعرض المبالغ المنصوص عليها في الفقرة السابقة عرضاً حقيقياً فإذا انقضى الميعاد ولم يقم البائع بذلك اعتبر فسخ البيع الذي ترتب على استعمال حق الاسترداد كأن لم يكن .

وأصبح رقمها ٤٨٤ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٤٨٤ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

قررت اللجنة حذف هذه المادة للاعتبارات السابق بيانها في المادة ٤٦٥ المقابلة للمادة ٦١٧ من المشروع التمهيدي .

ولما أخذ رأى على المبدأ ثبت كل من أصحاب الرايين على رأيه، وعندئذ رأى
سعادة الرئيس عدم البت فى البيع الوفائى فى هذه الجلسة إلى اجتماع مقبل .
وسيدبلغ سعاداته اللجنة ما يصل إليه من آراء الزراع والمحامين فى شأن هذا البيع .
وقد وافقت اللجنة على ذلك .

محضر الجلسة التاسعة والأربعين

بيع الوفاء

أعادت اللجنة المناقشة فى المواد الخاصة ببيع الوفاء لأنها كانت قد أجلت أخذ
قرار بشأنها إلى جلسة مقبلة .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على حذف المادة .

المادة ٦٢٣ :

إذا أنفق المشتري على المبيع مصروفات نافعة ؛ كان له الحق فى أن يسترد مازاد فى قيمة المبيع بسبب
هذه المصروفات ؛ على ألا يكون قد بالغ فيما أنفقه ، وللقاضى أن ينظر البائع إلى أجل ليرد مازاد
فى قيمة المبيع .

القضاء المصرى :

استئناف مصر ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٣٧ المحاماة ١٨ ص ٣٤٣ . والسنة الجزئية ١٨ سبتمبر سنة
١٨٩٩ مح ١ ص ١٠٦ ، وقنا (استئناف) ١٩ سبتمبر سنة ١٩٠٣ مح ٥ ص ٩٢ ، واستئناف مختلط ١٩
ابريل سنة ١٨٩٤ ب ٦ ص ٢٢٧ . و٧ ديسمبر سنة ١٨٩٩ ب ١٢ ص ٣٦ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٦٣٠ من المشروع المحذوفة .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٢٣ من المشروع فأقرتها اللجنة على أصلها ، وأصبح رقمها ٤٨٥ فى المشروع النهائى .

قرار اللجنة :

رأت اللجنة حذف المواد من ٤٧٩ إلى ٤٩٢ ويستعاض عنها بالمادة الآتية :
« إذا احتفظ البائع عند البيع بحق استرداد المبيع خلال مدة معينة وقع البيع باطلا . .
والحكمة من هذا النص هو أن عدم النص على بطلان هذا النوع من البيع لا يمنع من التعامل به .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٤٨٥ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

قررت اللجنة حذف هذه المادة للاعتبارات السابق بيانها في المادة ٤٦٥ المقابلة للمادة ٦١٧ من المشروع التمهيدي .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على حذف المادة .

المادة ٦٢٤ :

إذا رد البائع للمشتري ما يجب عليه رده ، وجب على المشتري أن يرد للبائع :

(أ) المبيع وما زاد فيه من وقت البيع بعد شطب التكاليف والرهون التي أثقل المشتري بها المبيع .

(ب) ما قضه المشتري من غلة المبيع من وقت أن رد البائع المبالغ الواجبة أو من وقت أن أودعها خزانة المحكمة .

كل هذا ما لم يوجد اتفاق يخالف ذلك .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٦٣٠ من المشروع المحذوفة .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٢٤ من المشروع واقترح معالي السهوري باشا إدخال تعديلات لفظية عليها

محضر الجلسة الخمسين

شرعت اللجنة في إعادة بحث بعض المواد التي كانت قد أرجأت بحثها فتليت المادة ٧٩؛ وكانت اللجنة قد عدلتها بحيث يكون البيع الوفاؤى باطلا ، فقليل في تعليل التحريم المنصوص عليه في التعديل إن البيع الوفاؤى يخفى دائماً رهنا وأنه كان محل انتقاد شديد في المعاملات، وأنه إذا صح اعتبار البيع بيعاً وفائياً فإنه يؤدي إلى بيع الملك بشمن بخس .

وكذلك حذف الجزء الأخير من الفقرة (أ) إذ سبق أن تضمنه نص المادة ٦٢١ من المشروع ، فوافقت اللجنة على ذلك وأصبح نصها ما يأتي :

إذا رد البائع للمشتري ما يجب عليه رده وجب على المشتري أن يرد للبائع .

(أ) المبيع وما زاد فيه من وقت البيع .

(ب) ما قبضه المشتري من غلة المبيع من وقت أن رد البائع المبالغ الواجبة أو من وقت أن أودعها خزانة المحكمة .

كل هذا ما لم يوجد اتفاق يخالفه .

وأصبح رقم المادة ٤٨٦ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

مناقشات لجنة الشؤون التشريعية :

وافقت اللجنة على المادة مع استبدال كلمة « خزانة » بكلمة « خزانة » في الفقرة ب .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

قررت اللجنة حذف هذه المادة للاعتبارات السابق يانها في المادة ٤٦٥ المقابلة للمادة ٦١٧ من المشروع

التمهيدى .

تقرير اللجنة :

تناولت اللجنة بيع الوفاء وقد رأت بالإجماع أن هذا النوع من البيع لم يعد يستجيب لحاجة جدية في التعامل إنما هو وسيلة ملتوية من وسائل الضمان تبدأ ستارا لرهن وينتهي الرهن إلى تجريد البائع من ملكه بثمن بخس . والواقع أن من يعتمد إلى بيع الوفاء لا يحصل على ثمن يتناسب مع قيمة المبيع بل يحصل عادة على ما يحتاج إليه من مال ولو كان أقل بكثير من هذه القيمة . ويعتمد غالبا على احتمال وفائه بما قبض قبل انقضاء أجل الاسترداد . ولكنه قل أن يحسن التقدير . فإذا أخلف

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على حذف المادة .

المادة ٦٢٥ :

إذا كان المبيع أرضا زراعية ، واستعمل البائع حق الاسترداد في غضون السنة الزراعية ، جاز للمشتري ، إذا كان قد زرع الأرض بنفسه أو أجراها لمن زرعها ، أن يستبقى ما زرع فيها حتى تنتهي السنة ، على أن يدفع للبائع ما يقضى به العرف عن المدة ما بين فسخ البيع وانتهاء السنة .

مذكرة المشروع التمهيدى :

يراجع بشأنها ماجاء بمذكرة المشروع التمهيدى عن المادة ٦٣٠ من المشروع المحذوفة .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٢٥ من المشروع فأقرتها اللجنة مع حذف فرض الإيجار لأن حكمه منصوص عليه فى مادة سابقة ، وأصبح النص :
يا ترى :

إذا كان المبيع أرضا زراعية واستعمل البائع حق الاسترداد فى غضون السنة الزراعية جاز للمشتري إذا كان قد زرع الأرض بنفسه أن يستبقى ما زرع حتى الحصاد على أن يدفع للبائع ما يقضى به العرف عن المدة ما بين فسخ البيع والحصاد .

وأصبح رقمها ٤٨٧ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٤٨٧ .

المستقبل ظنه وعجز عن تدبير الثمن خلال هذا الأجل ضاع عليه دون أن يحصل على ما يتعادل مع قيمته وتحمل غبنا ينبغي أن يدرأه القانون عنه . ولذلك رتب أن تحذف النصوص الخاصة ببيع الوفاء ، وأن يستعاض عنها بنص عام يحرم هذا البيع في أية صورة من الصور . وبهذا لا يكون أمام الدائن والمدين إلا الالتجاء إلى الرهن الحيازي وغيره من وسائل الضمان التي نظمها القانون وأحاطها بما يكفل حقوق كل منهما دون أن يتسع المجال لغبن قلما يؤمن جانبه .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

قررت اللجنة حذف هذه المادة للاعتبارات السابق بيانها في المادة ٢٦٥ المقابلة للمادة ٦١٢ من المشروع التمهيدى .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على حذف المادة .

المادة ٦٢٦ :

إذا كان المبيع وفاء هو نصيب شائع ، وطالب الشركاء المشتري يبيع العين لعدم إمكان القسمة ، وجب على المشتري أن يخطر البائع بذلك وأن يدعو لاستعمال حقه في الاسترداد ، فإذا لم يستعمل البائع هذا الحق ، ورسا المزداد في العين جميعها على المشتري ؛ ثم أراد البائع أن يسترد ما باعه ، جاز للمشتري أن يلزمه باسترداد العين جميعها .

التقنين المدنى السابق :

المادة ٢٤٧/٢٣٣ : إذا كان المبيع بيع وفاء حصة شائعة في عقار واشترى مشترىها الحصة الباقية من مالكها بعد طلب هذا المالك مقاسمته فالمشتري المذكور عند مطالبة بائعه الأول باسترداد الحصة المبيعة بيع وفاء أن يلزمه بأخذ العين بتمامها .

القضاء المصرى :

طنطا ٩ ابريل سنة ١٩١١ مج ١٣ ص ٤٦ .

وأصبح نص المادة كما يأتي :

« إذا احتفظ البائع عند البيع بحق استرداد البيع خلال مدة معينة وقع البيع باطلاً ، وأصبح رقمها ٤٦٥ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٦٣٠ من المشروع المحذوفة .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٢٦ من المشروع فأقرتها اللجنة كما هي وأصبح رقمها ٤٨٨ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٤٨٨ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

قررت اللجنة حذف هذه المادة للاعتبارات السابق بيانها في المادة ٤٦٥ المقابلة للمادة ٦١٧ من المشروع التمهيدي .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على حذف المادة .

المادة ٦٢٧ :

١ — يكون المشتري مسئولاً عما يصيب المبيع من تلف أو هلاك سواء أكان ذلك بخطئه أم بخطأ من هو مسئول عنه . ويكون مسئولاً أيضاً عما يحدثه في المبيع من تغييرات جوهرية تضر بالبائع .

٢ — ولا يكون مسئولاً عما يصيب المبيع من تلف أو هلاك بسبب أجنبي لا يدره فيه ، ولا عما يحدثه في المبيع من تغييرات غير جوهرية ، وليس للبائع في هذه الحالة أن يطالب بإقاص الثمن .

بيع ملك الغير :

مادة ٤٦٦

١ - إذا باع شخص شيئاً معيناً بالذات وهو لا يملكه ، جاز للمشتري أن يطلب إبطال البيع . ويكون الأمر كذلك ولو وقع البيع على عقار ، سجل العقد أو لم يسجل .

القضاء المصرى :

مطابق ، استئناف مغلط ١٧ يناير سنة ١٨٨٩ ب ١ ص ٣٤٣ .

مذكرة المشروع التمهيدى :

يراجع بشأنها ماجاء بمذكرة المشروع التمهيدى عن المادة ٦٣٠ من المشروع المحذوفة .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٢٧ من المشروع واقترح معالى السهورى باشا حذف الفقرة الثانية لأنها مستفادة من الفقرة الأولى ، فوافقت اللجنة وأصبح نصها ما يأتى .

يكون المشتري مسئولاً عما يصيب المبيع من تلف أو هلاك بخطئه أو خطأ من هو مسئول عنه ، ويكون مسئولاً أيضاً عما يحدثه فى المبيع من تغييرات جوهرية تضر بالبائع .
وأصبح رقمها ٤٨٩ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٤٨٩ .

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

قررت اللجنة حذف هذه المادة للاعتبارات السابق يانها فى المادة ٤٦٥ المقابلة للمادة ٦١٢ من المشروع التمهيدى .

٢ - وفي كل حال لا يسرى هذا البيع في حق المالك للعين المبيعة ولو أجاز المشتري العقد .

التقنين المدني السابق :

المادة ٢٦٤ فقرة أولى / ٢٢٣ فقرة أولى : بيع الشيء المعين الذي لا يملكه البائع باطل وإنما يصح إذا أجاز المالك الحقيقي .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على حذف المادة .

المادة ٦٢٨ :

١ — إذا باع أشخاص متعددون ، بمقد واحد ، عينا شائعة بينهم فلا يجوز لأي منهم أن يسترد إلا نصيبه في العين .

٢ — فإذا كان البائع شخصا واحدا ، ومات عن ورثة متعددين فلا يجوز لأي من الورثة أن يسترد إلا بقدر نصيبه في التركة ، على أن يكون الاسترداد في المدة الباقية لمورثهم .

٣ — على أنه يجوز في الحالتين السابقتين أن يطلب المشتري إدخال جميع البائعين أو جميع الورثة في الدعوى ، ليتفقوا فيما بينهم على استرداد كل المبيع . فإذا لم يتفقوا على ذلك ، فإن حق الاسترداد لا يثبت إلا لمن رضى منهم أن يسترد كل المبيع ، واحدا كان أو أكثر .

التقنين المدني السابق :

المادة ٤٣٢/٤٤٦ : الاسترداد لا يقع إلا على نفس المبيع سواء كان المبيع ملكا كاملا أو مشاعا أو مقسوما إلى حصص إلا إذا كانت دعوى الاسترداد مقامة على ورثة المشتري بالنسبة للحصص المشاعة بينهم أو المفروزة التي يملكها كل منهم .

القضاء المصري :

استئناف مختلط ٢٠ فبراير سنة ١٩١٣ ب ٢٥ ص ١٩٥ ، و ٢٨ أبريل سنة ١٩١٤ ب ٢٦ ص ٣٥٢ .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الحبران م ٥٦٧ والمجلة م ٤٠٢ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٦٣٠ من المشروع المحذوفة .

التقنين المختلط المادة ٣٣٥ : إذا تعهد غير المالك بنقل ملكية شيء معين والانتفاع به لآخر بشمن معين يحكم في التعهد بالتطبيق للقواعد العمومية المقررة للتعهدات الاتفاقية .

المشروع التميدى

المادة ٦٣٢ :

١ — إذا باع شخص شيئاً معيناً بالذات ، وهو لا يملكه ، جاز للشترى أن

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٢٨ من المشروع فأقرتها اللجنة كما هى ، وأصبح رقمها ٤٩٠ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٤٩٠ .

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناحات لجنة القانون المدنى :

قررت اللجنة حذف هذه المادة للاعتبارات السابق بيانها فى المادة ٤٦٥ المقابلة للمادة ٦١٧ من المشروع التميدى .

مناحات المجلس :

وافق المجلس على حذف المادة .

لمادة ٦٢٩ :

- ١ — إذا مات المشتري عن ورثه متعددين ، فلا يسترد البائع من أى منهم إلا نصيبه فى العين .
- ٢ — على أنه إذا قسمت التركة ، ووقعت العين فى نصيب أحد الورثة ، فليس للبائع إلا أن يسترد منه كل العين .

الشريعة الاسلامية :

مرشد الحيران م ٤٦٠ .

مذكرة المشروع التميدى :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التميدى عن المادة ٦٣٠ المحذوفة من هذا المشروع .

يطلب إبطال البيع ، ويكون الأمر كذلك حتى لو وقع البيع على عقار ولم يسجل العقد .

٢ — وفي كل حال لا يسرى هذا البيع في حق المالك للعين المبيعة ، حتى لو أجاز المشتري العقد .

القضاء المصري :

مطابق ، استئناف أهلى ٢٥ ابريل سنة ١٩٢٢ المحاماة ٣ ص ٢٠ ،

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٢٩ من المشروع فأقرتها اللجنة على أصلها وأصبح رقمها ٤٩١ في المشروع التامى .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٤٩١ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

قررت اللجنة حذف هذه المادة للاعتبارات السابق بيانها في المادة ٤٦٥ المقابلة للمادة ٦١٧ من المشروع التمهيدى .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على حذف المادة .

المادة ٦٣٠ :

يجوز للبائع وفاء أن يسترد الدين من مشتر من المشتري ، حتى لو لم يذكر حق الاسترداد في عقد البيع الثانى .

التقنين المدنى السابق :

المادة ٤٢٩/٣٤٢ : يجوز للبائع بيع وفاء أن يطلب الاسترداد ممن انتقل إليه المبيع ولو لم يشترط الاسترداد في عقد الاتمال .

مذكرة المشروع التمهيدى :

١ — تستعرض هذه النصوص (٦٢٠ — ٦٣٠) بيع الوفاء بعد انقضاء مدة الاسترداد . ولا يخلو الحال من أحد أمرين : (١) إما أن البائع لا يستعمل حقه في الاسترداد في المدة المحددة ، فيصبح البيع باتا ، وتخبر الملكية للمشتري دون حاجة لأية إجراءات أخرى م ٦٢٠ من المشروع ويوانقها م ٣٤٠

وأسيوط الكلية الأهلية ٧ يونيه سنة ١٩٣٤ المحاماة ١٤ ص ٧١٤ ، واستئناف
مختلط ٢٧ مايو سنة ١٩٠٩ ب ٢١ ص ٣٧٠ ، و ١٠ فبراير سنة ١٩٢٥ ب ٣٧
ص ٢١٤ . و ٨ فبراير سنة ١٩٣٤ ب ٤٦ ص ١٥٨ ، وانظر مع ذلك استئناف
٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧ مج ٢٩ ص ٨٤ ، واستئناف مختلط ١٠ مارس سنة ١٩٣١
ب ٤٣ ص ٢٧٥ .

الشرعة الإسلامية :

مرشد الحيران م ٣٥٥ و ٣٩٤ و ٤٢٨ والمجلة م ٣٦٨ و ٣٧٧ — ٣٧٨ .

فقرة ٢/٢٤ : فقرة ٢ من التقنين الحالى ، (٢) وإما أن يسترد البائع . ويعرض المشروع فى هذه الحالة
للمسائل الآتية : (١) كيف يكون الاسترداد وماذا يترتب عليه ؟ (ب) من يجوز له الاسترداد ؟
(ج) ممن يسترد المبيع ؟

٢ — فالاسترداد يتم بإعلان البائع لكى يكشف عن إرادته فى الاسترداد . ولا يشترط شكل خاص لهذا
الإعلان ، فقد يكون على يد محضر ، أو يكون كتابا مسجلا ، أو يكون مشافهة ، ولكن إثباته خاضع
للقواعد العامة فى الإثبات ، ويجب أن يصل الإعلان (وهو إرادة منفردة) إلى المشتري قبل انقضاء مدة
الاسترداد (٦٢٩ م فقرة أولى من المشروع) ، ويلاحظ أن المشروع قد تجنب غموضا وقع فيه التقنين
الحالى ، فإن هذا التقنين (م ٣٤٤/٤٣٠) لا يذكر صراحة ما إذا كان الاسترداد يتم بالعرض الحقيقى
أو بمجرد إظهار الرغبة ، وقد قنن المشروع القضاء المصرى فى هذه المسألة ، فاكتمى بأن يظهر البائع رغبته
فى الاسترداد بإعلان كما تقدم ، ومتى ظهرت هذه الرغبة انفسخ البيع فى الحال ، لأن الشرط الفاسخ يكون
قد تحقق ، واعتبرت ملكية البائع للمبيع دائمة لم تنقطع ، ويسترد البائع الشيء خاليا مما أثقله به المشتري
من تكاليف ورهون ، وهذا هو الأثر الرجعى للشرط ، ولا ينبجى من هذا الأثر إلا بعض أعمال الإدارة
(الإيجار إذا كان ثابت التاريخ وصدر من المشتري دون غش ولم تزد مدته على الأجل المحدد للاسترداد
دون أن تجاوز هذه المدة ثلاث سنوات) ، وإلا بعض التصرفات التى يضر قضاها (كالتطهير والأخذ
بالشفعة م ٦٢١ فقرة ثانية من المشروع وتوافق م ٤٣١/٣٤٥ من التقنين الحالى) .

على أن فسخ البيع على هذا النحو هو نفسه مطلق على شرط واقف ، هو أن يرد البائع للمشتري الثمن
الذى قبضه (أو المبلغ المتفق عليه) وقد يكون أكثر من الثمن ، والفرق بمثابة فوائد للثمن إذا كانت
ثمرات المبيع قليلة لا تجزى الفوائد المسموح بها قانونا (ونفقات عقد البيع ، والنفقات التى ترتبت على
استعمال حق الاسترداد ، والمصروفات الضرورية (إلا ما كان منها لاصيانة المعتادة) ، والمصروفات النافعة
(بقدر ما زاد فى قيمة المبيع على ألا يكون المشتري قد بالغ فيما أنفقه ، كأن يقيم بناء شاهقا على قطعة
أرض صغيرة اشتراها وفاء) . وحتى يكون تنظيم حق الاسترداد دقيقا ، أجاز المشروع للمشتري ، إذا
رأى البائع قد توانى فى رد المبالغ السابق ذكرها ، أن يحدد للبائع مياعدا معقولا يلزمه فيه أن يعرض هذه
المبالغ عرضا حقيقيا ، فإذا انقضى الميعاد ولم يقم البائع بذلك ، أعتبر فسخ البيع الذى ترتب على استعمال

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٦٣٤ من المشروع
المقابلة للمادة ٦٨٨ من القانون .

المشروع في لجنة المراجعة :

تليت المادة ٦٣٢ من المشروع .

واقترح معالي السنهوري بإشالبدال عبارة « ولم يسجل العقد » الواردة في نهاية الفقرة
الأولى بعبارة « سجل العقد أو لم يسجل » ، لأن أحكام الفقه اختلفت في حكم بيع

حق الاسترداد كأنه لم يكن . وفي هذه الأحكام توفيق حكيم بين عدم إعانات البائع وضمان حقوق المشتري ،
وقد سار عليها القضاء المصري ، وأخذ بها المشروع (م ٦٢١ — ٦٢٢) .

ويلاحظ فيما يتعلق بالمصروفات النافعة ، وقد تصل إلى مبالغ كبيرة ، أنه يجوز للقاضي أن ينظر البائع
إلى أجل ليرد ما راد في قيمة المبيع بسببها ، فلا يجرى عليها حكم المبالغ الأخرى ، حتى لا يضار البائع (م ٦٢٣
من المشروع و م ٣٩٣ فقرة ٢ من المشروع الفرنسي الإيطالي) .

فإذا تم فسخ البيع نهائيا برد ما يجب رده للمشتري ، وجب على هذا أن يرد للبائع المبيع ، وما زاد
فيه من وقت البيع ، بعد شطب التكاليف والرهون التي أثقل بها المبيع ، وما قبضه من الغلة من وقت
أن رد البائع المبالغ الواجبة أو من وقت أن أودعها خزينة المحكمة ، ما لم يوجد اتفاق على غير ذلك
(م ٦٢٤ من المشروع ولا نظير لها في التقنين الحالي) ، ويلاحظ أن علاقة الارتباط بين ما يردده البائع
للمشتري وما يردده المشتري للبائع تسوغ لكل منهما استعمال الحق في الحبس طبقا للفوائد العامة .

هذا ، والمشتري مسئول عن المبيع وهو في حيازته ، لأنه قد يلزم برده ، وقد عرضت المادة ٦٢٧ من
المشروع (ولا نظير لها في التقنين الحالي) لمسئولية المشتري فقررت أنه يكون مسئولا عما يصيب المبيع من
تلف أو هلاك ، سواء أكان ذلك بخطئه أم بخطأ من هو مسئول عنه ، ويكون مسئولا أيضا عما يحدثه
في المبيع من تغييرات جوهرية تضر بالبائع ، ولا يكون مسئولا عما يصيب المبيع من تلف أو هلاك بسبب
أجنبي لا يد له فيه ، ولا عما يحدثه في المبيع من تغييرات غير جوهرية .

بقي قيدان على حق البائع في استرداد المبيع نفسه بمجرد ظهور رغبته : (أولها) اتفاق فيه المشروع
(م ٦٢٦) مع التقنين الحالي (م ٤٣٣/٣٤٧) ويتحقق في حالة بيع نصيب شائع يباعا وفائيا ، فإذا طالب
أحد الشركاء (وليس المشتري) ببيع العين لعدم إمكان القسمة ، فإن المشتري يجب عليه أن يخطر البائع
بذلك ، وأن يدعو لاستعمال حقه في الاسترداد (وهذا الإخطار هو ما استزاده المشروع على التقنين
الحالي ونقله عن المشروع الفرنسي الإيطالي) . فإذا لم يستعمل البائع هذا الحق ، ورسا الزاد في العين
جميعها على المشتري ، ثم أراد البائع أن يسترد ما باعه ، جاز للمشتري أن يلزم البائع باسترداد العين جميعها ،
لأنه لم يشتر الحصة الأخرى إلا لاستبقاء الحصة التي اشتراها وفاء . (والعيد الثاني) انفرد به المشروع

ملك الغير فرئى الاحتياط بالنص عليه صراحة ، فوافقت اللجنة وأصبح النص
النهائى ما يأتى :

- ١ - إذا باع شخص شيئاً معيناً بالذات وهو لا يملكه جاز للمشتري أن يطلب
إبطال البيع، ويكون الأمر كذلك ولو وقع البيع على عقار سجل العقد أو لم يسجل .
- ٢ - وفى كل حال لا يسرى هذا البيع فى حق المالك للعين المبيعة حتى لو أجاز
المشتري العقد .

وأصبح رقمها ٤٩٣ فى المشروع النهائى .

(م ٦٢٥ وقد تقل عن التقنين اللبنانى م ٤٨٦) دون التقنين الحالى ، ويتحقق فى حالة ما إذا كان البيع
أرضاً زراعية، واستعمل البائع حق الاسترداد فى غضون السنة الزراعية ، فإنه يجوز للمشتري إذا كان قد
زرع الأرض بنفسه أو أجرها لمن زرعها أن يستق ما زرع فيها حتى تنتهى السنة ، على أن يدفع للبائع
ما يقضى به العرف عن المدة ما بين فسخ البيع وانتهاء السنة .

٣ - أما الذى يجوز له الاسترداد فهو البائع ، ومن يقوم مقامه من نائب أو وارث أو دائن يستعمل
حقه ومتنازل له عن حق الاسترداد ، على أنه إذا باع أشخاص متعددون بعقد واحد عيناً شائعة بينهم ،
فلا يجوز لأى منهم أن يسترد إلا نصيبه فى العين (وكذلك الحكم من باب أولى لو باعوا بعقود متفرقة) .
وإذا مات البائع عن ورثة متعددين ، فلا يجوز لأى من الورثة أن يسترد إلا بقدر نصيبه على أن يستعمل
حق الاسترداد فى المدة الباقية لمورثه . ولما كانت الصفقة فى الحالين المتقدمتين تتجزأ على المشتري ، فقد
خوله المشروع الحق فى أن يدخل جميع البائعين أو الورثة فى الدعوى ليتفقوا فيما بينهم على استرداد كل
المبيع ، فإذا لم يتفقوا على ذلك ، فإن حق الاسترداد لا يثبت إلا لمن رضى منهم أن يسترد كل المبيع ،
واحداً كان أو أكثر (م ٦٢٨ من المشروع ولا نظير لها فى التقنين الحالى) .

٤ - والذى يسترد منه هو المشتري ، ومن يقوم مقامه من نائب أو وارث أو خلب خاص (كالمشتري
من المشتري ، لأن فسخ البيع يتعدى إليه ولو لم يذكر شرط الاسترداد فى عقد البيع الثانى) . (م ٦٣٠ من
المشروع وتوافق م ٤٢٩/٣٤٣ من التقنين الحالى) . على أنه إذا مات المشتري عن ورثة متعددين ، فلا يسترد
البائع من أى منهم إلا نصيبه فى العين ؛ ولكن إذا قسمت التركة ووقعت العين كلها فى نصيب أحد
الورثة ، وجب على البائع أن يسترد منه كل العين (م ٦٢٩ من المشروع ويقابلها م ٤٣٢/٣٤٦ من التقنين
الحالى وقد زاد المشروع حكم وقوع كل المبيع فى نصيب أحد الورثة) .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٣٠ من المشروع واقترح حذفها ، لأن حكمها مستفاد من القواعد العامة ، فوافقت اللجنة
على ذلك .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٤٩٣ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة مع تغيير كلمتي « حتى لو » إلى « ولو » ، في الفقرة الثانية ، وأصبح رقمها ٤٦٦ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة .

المادة ٦٣١ :

- ١ — إذا ستر بيع الوفاء رهن حيازة وقع على عقار ، كان العقد باطلا ، سواء اعتبر بيما أو رهنا .
- ٢ — ويعتبر بيع الوفاء سائرا لرهن حيازي ، إذا اشترط فيه رد الثمن مع الفوائد ، أو إذا بقي المبيع في حيازة البائع بأية صفة كانت ، ويجوز بكل طريقة أخرى لإثبات الرهن المستر ، دون الوقوف عند الألفاظ التي وردت في العقد .

التقنين المدني السابق :

- المادة ٢٣٩/٢٢٢ — ٢٣ : إذا كان الشرط الوفاؤي مقصودا به إخفاء رهن عقارى فإن العقد يعتبر باطلا لا أثر له سواء بصفته بيعا أو رهنا .
- ويعتبر العقد مقصودا به إخفاء رهن إذا اشترط فيه رد الثمن مع الفوائد أو إذا بقيت العين المبيعة في حيازة البائع بأى صفة من الصفات .
- ويجوز بكافة الطرق لإثبات عكس ما في العقد بدون التفات إلى نصوصه .

القضاء المصري :

مطابق ، تقض ٤ مارس سنة ١٩٣٧ المحاماة ١٧ ص ١٠١١ ، استئناف أهلى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٤ المحاماة ٤ ص ٦٤٧ ، و ١٤ أبريل سنة ١٩٢٥ المحاماة ٥ ص ٦٠٩ ، و ٣١ يناير سنة ١٩٢٨ المحاماة ٨ ص ٧٧٤ ، واستئناف مختلط ٢٩ يناير سنة ١٩٣١ ب ٤٣ ص ١٩٦ ، و ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ب ٤٩ ص ١٨ ، انظر

مادة ٤٦٧

١ - إذا أقر المالك البيع سرى العقد في حقه وانقلب صحيحا في حق المشتري .

٢ - وكذلك ينقلب العقد صحيحا في حق المشتري إذا آلت ملكية المبيع إلى البائع بعد صدور العقد .

التقنين المدني السابق :

المادة ٢٦٤ فقرة ثانية / ٣٣٣ فقرة ثانية : بيع الشيء المعين الذي لا يملكه البائع باطل وإنما يصح إذا أجاز به المالك الحقيقي .

استئناف أهلى ١١ مايو سنة ١٩٠٥ مج ٦ ص ٢٤٠ ، و ١٤ مارس سنة ١٩٢١ المحاماة ١ ص ٤٦٥ ، واستئناف مختلط ١٩ مارس سنة ١٩٠٣ ب ١٥ ص ٢٠٩ و ٤ ابريل سنة ١٩٢٢ ب ٣٤ ص ٢٨٣ .

الشريعة الإسلامية :

المجلة م ١١٩ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

هذا النص يقابل المواد ٤٢٢/٣٣٩ — ٤٢٣ من التقنين الحالي ، ولم يعدل المشروع من أحكام هذا التقنين بعد أن عدلت بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٢٣ ، ولا يزال بيع الوفاء الواقع على عقار باطلا بطلانا مطلقا (بحكم النص) إذا كان يستر رهنا حيازيا ، ولا تزال القرائن على أن البيع يستر رهنا هي : اشتراط رد الثمن مع الفوائد وإبقاء العين المبيعة في حيازة البائع ، وقد ذكرت هذه القرائن على سبيل التمثيل ، وهي قابلة لإثبات العكس .

أما في المنقول فالبيع الوفاؤى الذى يستر رهنا يكون صحيحا ، ولكن تسرى عليه أحكام الرهن فيما بين المتعاقدين ، وفقا لقواعد الصورية .

المشروع التمهيدى

المادة ٦٣٣ :

١ - على أنه إذا أقر المالك البيع ، وسرى العقد فى حقه ، وانقلب صحيحا فى حق المشتري .

٢ - وكذلك ينقلب العقد صحيحا فى حق المشتري إذا انتقلت ملكية المبيع إلى البائع بعد صدور العقد .

القضاء المصرى :

مطابق ، استئناف أهلى أول مايو سنة ١٩٠٦ مج ٨ ص ٨ ، واستئناف مختلط

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٣١ من المشروع فأقرتها اللجنة مع تحويل لفظى طفيف وأصبح نصها ما يأتى .

١ - إذا ستر بيع الوفاء رهن حازة عقاريا كان العقد باطلا بوصفه بيعا أو رهنا .

٢ - ويعتبر بيع الوفاء ساترا للرهن حيازى إذا اشترط فيه رد الثمن مع الفوائد أو إذا بقى المبيع فى حيازة البائع بأية صفة كانت . ويجوز بكل طريقة أخرى لإثبات الرهن المستتر دون الوقوف عند الألفاظ التى وردت فى العقد .

وأصبح رقمها ٤٩٢ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٤٩٢

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

قررت اللجنة حذف هذه المادة للاعتبارات السابقة الإشارة إليها فى المادة ٦٥٥ المقابلة للمادة ٦١٧ من المشروع التمهيدى .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على حذف المادة .

أول أبريل سنة ١٩١٥ ب ٢٧ ص ٢٥٧ ، و ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٠ ب ٤٣ ص ١٧ ،
 و ٢٥ فبراير سنة ١٩٤١ ب ٥٣ ص ١٠٨ ، وأسيوط الكلية ١٠ يناير و ٧ يونيه
 سنة ١٩٣٤ المحاماة ١٤ ص ٤٣٤ و ٧١٤٠.

الشريعة الإسلامية :

مرشد الحيران م ٣٩٤ — ٣٩٨ والمجلة م ٣٦٨ و ٣٧٧ — ٣٧٨ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٦٣٤ من المشروع
 المقابلة للمادة ٤٦٨ من القانون .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٣٣ من المشروع فأقرتها اللجنة على أصلها وأصبح رقمها ٤٩٤
 في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٤٩٤ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على هذه المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٤٦٧ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٤٦٨

إذا حكم للشترى بابطال ، البيع وكان يجهل أن المبيع غير مملوك
للبيع ، فله أن يطالب بتعويض ولو كان البائع حسن النية .

التقنين المدنى السابق :

المادة ٢٦٥ / ٣٣٤ : إذا باع أحد شيئا على أنه مملوك له ثم تبين بعد انعقاد البيع
عدم ملكيته للبيع جاز للشترى أن يطلب منه تضمينات إذا كان معتقدا وقت البيع
صحة ملكية البائع .

المشروع التيميدى

المادة ٦٣٤ :

إذا حكم للشترى بابطال البيع وكان يجهل أن المبيع غير مملوك للبائع ، فله أن
يطالب بتعويض ، حتى لو كان البائع حسن النية .

القضاء المصرى :

مطابق ، استئناف مختلط ١٢ مارس سنة ١٨٩٠ ب ٢ ص ٢٢١ .
انظر ، نقض ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ مج نقض ١ ص ١٣ ، واستئناف مختلط
١٠ مارس سنة ١٩٣١ ب ٤٣ ص ٢٧٥ ، و ٣٠ مايو سنة ١٩٣٣ ب ٤٥ ص ٢٩٨ ،
و ١٢ فبراير سنة ١٩٣٥ ب ٤٧ ص ١٥٠ .

الشريعة الاسلامية :

مرشد الحيران م ٢٩٧ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

- ١ — صيغت النصوص (٤٦٦ — ٤٦٨) المتعلقة ببيع ملك الغير في المشروع بحيث تنتفي وجوه اللبس التي أثرت بالنسبة لنصوص التقنين الحالي ، وذلك فيما يأتي :
 (١) نص المشروع صراحة (م ٦٣٢ فقرة أولى) على أن بطلان بيع ملك الغير بطلان تقرر لمصلحة المشتري دون غيره . والبطلان هنا خاص أنشاء النص (قارن المشروع الفرنسي الإيطالي م ٣٢٤ حيث بنى البطلان على الغلط) . ويلاحظ أن البطلان لا يكون إلا إذا كان المبيع شيئا معيناً بالذات ، وقد صرح المشروع بذلك (انظر أيضا التقنين اللبناني م ٣٨٥ فقرة أولى) .
- (٢) ميز المشروع تمييزاً دقيقاً بين حكم بيع ملك الغير فيما بين المتعاقدين ، وهو البطلان ، وحكمه بالنسبة للمالك الحقيقي ، وهو عدم سريان العقد في حقه حتى لو أجاز المشتري (م ٦٣٢ فقرة ٢ من المشروع) .
- (٣) ميز المشروع تمييزاً دقيقاً كذلك بين إجازة المشتري ، وهذه أثرها مقصور على تصحيح العقد ، وإجازة المالك الحقيقي ، وأثرها لا يترتب عليه تصحيح العقد وحده ، بل كذلك سريانه في حق هذا المالك (م ٦٣٣ فقرة ١ من المشروع) . ويضيف المشروع (٦٣٣ فقرة ٢) أن انتقال ملكية المبيع إلى البائع بعد صدور العقد يصحح البطلان ، فتنقل الملكية من البائع إلى المشتري .
- (٤) حسم المشروع خلافاً فيما يتعلق بحكم بيع ملك الغير إذا كان العقد لم يسجل ، فذكر أن البيع باطل قبل التسجيل وبعده (م ٦٣٢ فقرة أولى) . ولا يجوز القول بغير ذلك ، فإن التسجيل لا يبطل عقداً صحيحاً ولا يصحح عقداً باطلاً .
- (٥) أزال المشروع غموضاً فيما يتعلق بحق المشتري حسن النية في التعويض إذا حكم بإبطال البيع ، فذكر صراحة أن هذا الحق يثبت له حتى لو كان البائع حسن النية (م ٦٣٤ من المشروع) . وليس في هذا الحكم إلا تطبيق تشريعي لقاعدة الخطأ عند تكوين العقد .

هذا ولم ير المشروع محلاً لإيراد حكم المادة ٣٣٥ من التقنين المختلط ، وهي الخاصة

بتعهد شخص ينقل ملكية شيء معين ، لأنها مجرد تطبيق للبإدى العامة ، وقد أغفلها النقنين الأهل من قبل .

٢ - وتلاحظ الصلة الوثيقة بين بيع ملك الغير وضمان الاستحقاق ، فإن الاستحقاق ، إذا كان كلياً ، كان هذا هو بيع ملك الغير ، إذ يكون قد اتضح أن البائع قد باع شيئاً مملوكاً لأجنبي . ولذلك تكون أحكام ضمان الاستحقاق مكتملة لأحكام بيع ملك الغير . ويترتب على ذلك أن المشتري ، فى بيع ملك الغير ، يكون بالخيار ، إذا استحق المبيع فى يده ، بين فسخ البيع أو إبطاله أو الرجوع بضمان الاستحقاق . ويلاحظ أنه إذا اختار الفسخ فليس له أن يطالب البائع حسن النية بتعويض يستطيع أن يطالبه به لو اختار إبطال العقد .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٣٤ من المشروع فأقرتها اللجنة على أصلها ، وأصبح رقمها ٤٩٥ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٤٩٥ .

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٤٦٨ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

بيع الحقوق المتنازع عليها :

مادة ٤٦٩

١ - إذا كان الحق المتنازع فيه قد نزل عنه صاحبه بمقابل إلى شخص آخر فللمتنازل ضده أن يتخلص من المطالبة إذا هو رد إلى المتنازل له الثمن الحقيقي الذي دفعه مع المصروفات وفوائد الثمن من وقت الدفع .

٢ - ويعتبر الحق متنازعا فيه إذا كان موضوعه قد رفعت به دعوى أوقام في شأنه نزاع جدى .

التقنين المدنى السابق :

المادة ٣٥٣ / ٤٤١ : إذا باع شخص مجرد دعوى بدين أو مجرد حق فلا يكون مسئولاً عن وجود الدين ولا عن وجود ذلك الحق .

والمادة ٣٥٤ / ٤٤٢ : إذا بيع مجرد دعوى بدين أو بحق على الوجه المبين في المادة السابقة أو كان أصل الدين متنازعا فيه جاز للدين أن يتخلص من الدين المبيع بدفعه للبشترى الثمن الحقيقي الذى اشترى به وفوائده والمصاريف المنصرفة .

المشروع التمهيدى

المادة ٦٣٥ :

١ - إذا كان الحق المتنازع فيه قد نزل عنه صاحبه إلى شخص آخر ، فللمتنازل

ضده أن يتخلص من المطالبة إذا هو رد إلى من اشترى الحق ، الثمن الحقيقي الذي دفعه مع المصروفات القانونية وفوائد الثمن من وقت الدفع .

٢ - ويعتبر الحق متنازعا فيه إذا كان موضوعه قد رفعت به دعوى أو قام بشأنه نزاع جدى .

القضاء المصرى :

مطابق ، نقض ٧ أبريل سنة ١٩٣٨ مج نقض ٢ ص ٣١٧ ، واستئناف مختلط ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٠٥ ب ١٨ ص ٦٦ ، و ٣٠ يونيو سنة ١٩١٧ ب ٢٩ ص ٥٢٢ ، و ٤ مايو سنة ١٩٢٦ ب ٣٨ ص ٣٨٧ ، و ٢٢ مايو سنة ١٩٢٨ ب ٤٠ ص ٣٧٣ ، ومصر الكلية الأهلية ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٧ المحاماة ٨ ص ٣٧١ . واستئناف أهلى ١١ مايو سنة ١٩٣٩ المحاماة ٢٠ ص ٢٢١ .

مذكرة المشروع التميدى :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التميدى عن المادة ٦٣٨ من المشروع المقابلة للمادة ٤٧٢ من القانون .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٣٥ من المشروع ، واقترح أحد حضرات الأعضاء إضافة كلمة « بمقابل » بعد عبارة « قد نزل عنه صاحبه » لإخراج حالات التبرع من نطاق الحكم ، فوافقت اللجنة وأصبح نصها :

١ - إذا كان الحق المتنازع فيه قد نزل عنه صاحبه بمقابل إلى شخص آخر فالمتنازل ضده أن يتخلص من المطالبة إذا هو رد إلى من اشترى الحق الثمن الحقيقي الذى دفعه مع المصروفات وفوائد الثمن من وقت الدفع .

٢ - ويعتبر الحق متنازعا فيه إذا كان موضوعه قد رفعت به دعوى أو قام بشأنه نزاع جدى .

وأصبح رقمها ٤٩٦ في المشروع النهائي .
وقدمت بعد استبدال عبارة « المتنازل له » بعبارة « من اشترى الحق »
في الفقرة الأولى .

المشروع في مجلس النواب
وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٤٩٦ .
المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على هذه المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٤٦٩ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٤٧٠

لا تسرى أحكام المادة السابقة في الأحوال الآتية :
(أ) إذا كان الحق المتنازع فيه داخلا ضمن مجموعة أموال
بيعت جزافا بثمن واحد .
(ب) إذا كان الحق المتنازع فيه شائعا بين ورثة أو ملاك
وباع أحدهم نصيبه للآخر .

(ج) اذا نزل المدين للدائن عن حق متنازع فيه وفاء للمدين المستحق في ذمته .

(د) اذا كان الحق المتنازع فيه يثقل عقارا ويبيع الحق لحائز العقار .

التقنين المدني السابق :

المادة ٣٥٥ / ٤٤٣ : ولا تتبع هذه القاعدة في حالة ما إذا باع أحد الورثة نصيبه في التركة إلى شريكه أو باع أحد الشركاء نصيبه في الدين إلى شريكه أو أسقط المدين لدائنه شيئا في مقابلة دينه أو اشترى مشترقا متنازعا فيه منعا لحصول دعوى .

المشروع التمهيدي

المادة ٦٣٦ :

. لا محل لتطبيق المادة السابقة في الأحوال الآتية :

(ا) إذا كان الحق المتنازع فيه يدخل في مجموعة من المال بيعت بضمن واحد .

(ب) إذا كان الحق المتنازع فيه شائعا بين ورثة أو ملاك وباع أحدهم نصيبه للآخر .

(ج) إذا نزل المدين للدائن عن حق متنازع فيه ، وفاء للمدين المستحق في ذمته .

(د) إذا كان الحق المتنازع فيه يثقل عقارا ، ويبيع الحق لحائز العقار .

القضاء المصري :

مطابق استئناف أهلى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٨ المحاماة ٩ ص ٢٢٣ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٦٣٨ من المشروع
المقابلة للمادة ٤٧٢ من القانون ،

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٣٦ من المشروع ، واقتراح تعديل الفقرة « أ » ، تعديلا لفظيا ، وافقت
عليه اللجنة ، وأصبح نص المادة ما يأتي :

لا تسرى أحكام المادة السابقة في الأحوال الآتية :

(أ) إذا كان الحق المتنازع فيه داخلا ضمن مجموعة أموال بيعت جزافا
بشمن واحد .

(ب) إذا كان الحق المتنازع فيه شائعا بين ورثة أو ملاك وباع أحدهم نصيبه للآخر .

(ج) إذا نزل المدين للدائن عن حق متنازع فيه وفاء للمدين المستحق في ذمته .

(د) إذا كان الحق المتنازع فيه يثقل عقارا وبيع الحق لحائز العقار .

وأصبح رقمها ٤٩٧ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٤٩٧ ،

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على هذه المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٤٧٠ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٤٧١

لا يجوز للقضاة، ولا لأعضاء النيابة، ولا للمحامين، ولا لكتابة المحاكم، ولا للمحضرين، أن يشتروا، لا بأسمائهم ولا باسم مستعار الحق المتنازع فيه كله أو بعضه إذا كان النظر في النزاع يدخل في اختصاص المحكمة التي يباشرون أعمالهم في دائرتها وإلا كان البيع باطلا .

التقنين المدنى السابق :

المادة ٢٥٧ / ٣٢٤ : لا يجوز للقضاة أو وكلاء الحضرة الخديوية وكتابة المحاكم والمحضرين والافوكاتية أن يشتروا بأنفسهم ولا بواسطة غيرهم لا كلا ولا بعضا من الحقوق المتنازع فيها التي تكون رؤيتها من خصائص المحاكم التي يجرون فيها وظائفهم فإذا وقع ذلك كان البيع باطلا .

وفي هذه الحالة يكون البيع باطلا أصلا ويحكم ببطلانه بناء على طلب أى شخص له فائدة في ذلك، ويجوز للمحكمة أن تحكم بالبطلان من تلقاء نفسها .

المشروع التمهيدي

المادة ٦٣٧ :

لا يجوز للقضاة، ولا لأعضاء النيابة، ولا للمحامين، ولا لكتابة المحاكم ومساعدتهم، ولا للمحضرين، أن يشتروا لا باسمهم ولا باسم مستعار، الحق المتنازع فيه، كله أو بعضه، إذا كان النظر في النزاع يدخل في اختصاص المحكمة التي يباشرون

عملهم في دائرتها ، وإلا كان البيع باطلا بطلانا مطلقا ، والتزموا برد المصروفات ودفع التعويض .

القضاء المصرى :

مطابق ، نقض ٢٦ ابريل سنة ١٩٣٤ مج نقض ١ ص ٣٨٩ ، واستئناف أهلى ٢٥ يونيه سنة ١٩٢٤ المحاماة ٥ ص ١٩ ، و ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٧ المحاماة ٨ ص ٣٢٨ ، واستئناف مختلط ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٠٥ ب ١٨ ص ٦٦ ، وأول ابريل سنة ١٩١٥ ب ٢٧ ص ٢٦١ .

مذكرة المشروع التميدى :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التميدى عن المادة ٦٣٨ من المشروع المقابلة للمادة ٤٧٢ من القانون .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٣٧ من المشروع ، واقترح معالى السهنورى باشا حذف العبارة الأخيرة وكذلك كلمة مساعدتهم لعدم ضرورتها فوافقت اللجنة وأصبح النص ما يأتى :
لا يجوز للقضاة ولا لأعضاء النيابة ولا للحاميين ولا لسكرتيرة المحاكم ولا للحضرين أن يشتروا لا باسمهم ولا باسم مستعار الحق المتنازع فيه كله أو بعضه إذا كان النظر فى النزاع يدخل فى اختصاص المحكمة التى يباشرون عملهم فى دائرتها وإلا كان البيع باطلا ، وأصبح رقمها ٤٩٨ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

مناقشات لجنة الشئون التشريعية :

وافقت اللجنة على المادة بعد تعديل لفظى تحت رقم ٤٩٨ وأصبح نصها الآتى :

لا يجوز للقضاة ولا لأعضاء النيابة ولا المحامين ولا لكتابة المحاكم ولا للمحضرين أن يشتروا لا بأسمائهم ولا باسم مستعار الحق المتنازع فيه كله أو بعضه إذا كان النظر في النزاع يدخل في اختصاص المحكمة التي يباشرون أعمالهم في دائرتها ، وإلا كان البيع باطلا .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على هذه المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٤٧١ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٤٧٢

لا يجوز للمحامين أن يتعاملوا مع موكلهم في الحقوق المتنازع فيها إذا كانوا هم الذين يتولون الدفاع عنها سواء أكان التعامل بأسمائهم أم باسم مستعار وإلا كان العقد باطلا .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ٦٣٨ :

ولا يجوز أيضا للمحامين أن يتعاملوا مع موكلهم في الحقوق المتنازع فيها إذا

كانوا هم الذين تولوا الدفاع عنها ، سواء أكان التعامل باسمهم أو باسم مستعار ، وإلا كان العقد باطلا بطلانا مطلقا ، والتزموا برد المصروفات ودفع التعويض .

القضاء المصرى :

مطابق ، استئناف مختلط ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٩٦ ب ٩ ص ٧٦ ، قارن استئناف مختلط ١٣ مارس سنة ١٩١٩ ب ٣١ ص ٢١١ ، و ١٨ مارس سنة ١٩٢٠ ب ٣٢ ص ٢١٢ ، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية المختلطة ١٣ مارس سنة ١٩١٩ جازيت ٩ ص ١١٣ .

مذكرة المشروع التميدى :

١ - قد يكون الحق (عينيا كان أو شخصيا) متنازعا فيه . ويعتبر كذلك إذا كان قد رفعت به دعوى فى الموضوع ، أو قام بشأنه نزاع جدى . فالمسألة إذن متروكة لتقدير القاضى (م ٦٣٥ فقرة ثانية من المشروع) .

٢ - وبيع الحقوق المتنازع فيها على هذا النحو له خاصيتان : (أ) أنه لا يجوز إذا كان البيع لعمال القضاء الذين يقع فى اختصاصهم الفصل فى النزاع (ب) أنه يجوز إذا كان البيع لغير عمال القضاء المتقدم ذكرهم ، ولكن يستطيع من عليه الحق أن يتخلص منه إذا هو رد للبشرى الثمن والمصروفات والفوائد .

وقد ربط المشروع هاتين الخاصيتين أحدهما بالآخرى لما بينهما من العلاقة الظاهرة ، بخلاف التقنين الحالى ، فقد فصل موضوع استرداد الحق المتنازع فيه (م ٣٥٤ - ٤٤٢/٣٥٥ - ٤٤٣) عن موضوع تحريم بيعه لعمال القضاء (م ٣٢٤/٢٥٧م) .

٣ - أما فيما يتعلق بجواز استرداد الحق إذا بيع ، فقد خصص المشروع لهذه المسألة مادتين (م ٦٣٥ - ٦٣٦ وانظر أيضا المادة ٤٤٣ فى باب حوالة الحق)

ويلاحظ من مقارنة نصوص المشروع بما يقابلها من النصوص في التقنين الحال في هذا الموضوع (م ٣٥٤ - ٤٤٢/٣٥٥ - ٤٤٣) ما يأتي :

(١) يعم المشروع معنى الحق المتنازع فيه ، فيكون شخصا أو عينا ، أما التقنين الحال ، فالظاهر من ألفاظه أنه يتكلم عن الحق الشخصي دون الحق العيني ، مع أن الحكم واحد بالنسبة للنوعين من الحق .

(٢) يعرف المشروع الحق المتنازع فيه بما يحسم الخلاف في ذلك (م ٦٣٥ فقرة ٢) .

(٣) يذكر المشروع ما يجب رده لاسترداد المبيع ، فهو الثمن الحقيقي والمصروفات وفوائد الثمن بسعر الفائدة القانونية من وقت الدفع . والمشروع في هذا يتفق مع التقنين الحال . والفكرة هي منع المضاربة . ويترتب على ذلك أن المشتري لا بد أن يكون عالما بالنزاع الواقع على الحق . ويترتب على ذلك أيضا أنه في الفروض التي تنفي فيها فكرة المضاربة ينتفي حق الاسترداد . وقد حصر المشروع هذه الفروض في أربعة (م ٦٣٦ من المشروع) : (أ) بيع الوارث أو الشريك الحق المتنازع فيه إلى وارث أو شريك آخر ، ويعارض فكرة المضاربة هنا أن الاشتراك في الميراث أو في الشيوع قد يكون هو الدافع إلى الشراء . (ب) نزول المدين للدائن عن حق متنازع فيه ووفاء الدين المستحق في ذمته ، وفي هذا وفاء بمقابل يتعارض مع فكرة المضاربة ، فإن الدين يستوفي حقه أكثر مما يشتري حقا متنازعا فيه . (ج) بيع الحق المتنازع فيه إلى الحائز للعقار المرهون في هذا الحق ، فإن الحائز إنما أراد أن يتق حق المرتهن في تتبع العين ولم يرد المضاربة (ويلاحظ غموض نص التقنين الحال في هذه المسألة ، إذ تقول المادة ٤٤٣/٣٥٥ : إذا اشترى مشتر حقا متنازعا فيه منعا لحصول دعوى) (د) بيع الحق المتنازع فيه إذا كان داخلا في مجموعة من المال بيعت بضمن واحد كما في بيع التركة ، فإن الحق المتنازع فيه يفقد ذاتيته في هذه الحالة وتنعدم فكرة المضاربة . وهذا الفرض الرابع لم ينص عليه التقنين الحال .

وإذا كان الحق المتنازع فيه حقا شخصيا ، فاسترداده له يمكن تكييفه على أنه شراء للحق من الدائن ، ثم انتضاء الحق بعد ذلك باتحاد الذمة . وإذا كان الحق عينيا فاسترداده سيكون شراء فيه معنى الصلح .

٤ — أما إذا بيع الحق المتنازع فيه إلى عمال القضاء الذين يقع النزاع في دائرة اختصاصهم ، فإن البيع يكون باطلا بطلانا مطلقا (م ٦٣٧ — ٦٣٨ من المشروع) ، وفي هذا يتفق المشروع مع التقنين الحالي ، مع ملاحظة ما يأتي :

(١) عدد المشروع عمال القضاء على سبيل الحصر على النحو الذي اتبعه التقنين الحالي ، وهم كل من يخشى من نفوذه في النزاع الذي يحتمل أن يرفع إلى القضاء بشأن الحق المبيع فلا يدخل الحجاب والفراشون ونحوهم .

(٢) ذكر المشروع أن جزاء المنع هو البطلان المطلق ، ويتمسك به كل ذي مصلحة ، ويدخل في ذلك البائع نفسه والمنازع في الحق .

(٣) زاد المشروع بأن ذكر تطبيقا خاصا لبيع الحق المتنازع فيه لعمال القضاء ، هو التطبيق الكثير الوقوع في العمل ، وهو تعامل المحامي مع موكله في الحق المتنازع فيه إذا كان هو الذي تولى الدفاع عنه Pacte de quota litis سواء أكان التعامل بالبيع أم بغيره ، وسواء تعامل المحامي باسمه أم باسم مستعار (م ٦٣٨ من المشروع ، وهي منقولة عن المشروع الفرنسي الإيطالي م ٣٣٣ فقرة ثالثة ولا نظير لها في التقنين الحالي) . ويلاحظ أنه يجوز بعد انتهاء النزاع أن يتعامل الموكل مع المحامي في الحق الذي كان متنازعا فيه .

٥ — وحكم بيع الحق المتنازع فيه من حيث جواز الاسترداد قد يتدخل في حكم هذا البيع من حيث تحريمه على عمال القضاء . فإذا باع الدائن حقا متنازعا فيه لأحد عمال القضاء ، كان البيع باطلا بطلانا مطلقا كما تقدم ولا يكون للدين في هذا البيع الباطل أن يتخلص من الدين بدفع الثمن والمصروفات والفوائد . أما العكس فجائز ، ويكون لعمال القضاء الذي ينازع في دين أن يتخلص منه إذا باعه الدائن .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٣٨ من المشروع ، واقترح معالى السهنورى باشا تحويرا لفظيا وكذا حذف العبارة الأخيرة لعدم ضرورتها فوافقت اللجنة وأصبح النص ما يأتى :
لا يجوز للمحاميين أن يتعاملوا مع موكلهم فى الحقوق المتنازع فيها إذا كانوا هم الذين يتولون الدفاع عنها ، سواء أكان التعامل باسمهم أم باسم مستعار وإلا كان العقد باطلا .
وأصبح رقمها ٤٩٩ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة بعد استبدال كلمة « باسمهم » بكلمة « بأسمائهم » ،
تحت رقم ٤٩٩ .

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على هذه المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٤٧٢ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

بيع التركة :

مادة ٤٧٣

من باع تركة ، دون أن يفصل مشتملاتها ، لا يضمن إلا
ثبوت وراثته ما لم يتفق على غير ذلك .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدى

٤ - بيع التركة

المادة ٦٣٩ :

من باع تركة ، دون أن يفصل مشتملاتها ، لا يضمن إلا ثبوت وراثته ، ما لم يتم
الاتفاق على غير ذلك .

القضاء المصرى :

انظر استئناف أهلى ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٥ المحاماة ١٦ ص ١٦٥ ، ومصر
الكلية الأهلية ١٦ أبريل سنة ١٩٣٠ المحاماة ١١ ص ٧٤٠ ، واستئناف مختلط
١١ يونيه سنة ١٩٠٣ ب ١٥ ص ٣٥٠ ، و ٢٥ مارس سنة ١٩٢٢ ب ٣٤ ص ٢٦١ .

مذكرة المشروع التمهيدى :

١ - بيع الوارث نصيبه من التركة هو بيع لمجموع من المال ، بما يشتمل عليه من

حقوق وديون . وهو أعم من التخارج المعروف في الشريعة الإسلامية ، فإن التخارج مقصور على بيع الوارث نصيبه لباقي الورثة ، أما هذا البيع فقد يكون لوارث أو لغير وارث . وقد نقل المشروع نصوصه في هذا الموضوع من المشروع الفرنسي الإيطالي ، وهي نصوص أكثر وضوحاً وتفصيلاً من النص الذي اشتمل عليه التقنين الحالي (م ٣٥٠ / ٤٣٨) .

٢ — وتبين المادة ٦٣٩ من المشروع أن هذا البيع ينطوي على شيء من الاحتمال والمغامرة . فإن البائع لا يضمن إلا ثبوت وراثته . أما ما يشتمل عليه نصيبه في الميراث من حقوق وديون فلا يضمن منها شيئاً . ولا نظير لهذا النص في التقنين الحالي .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٣٩ من المشروع فاقرتها اللجنة على أصلها .
وأصبح رقمها ٥٠٠ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٠٠ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على هذه المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٤٧٣

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٤٧٤

إذا بيعت شركة فلا يسرى البيع في حق الغير إلا إذا استوفى
المشتري الإجراءات الواجبة لنقل كل حق اشتملت عليه الشركة ،
فإذا نص القانون على إجراءات لنقل الحق فيما بين المتعاقدين ،
وجب أيضا أن تستوفى هذه الإجراءات .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدى

المادة ٦٤٠ :

إذا بيعت شركة ، فلا يسرى البيع في حق الغير إلا إذا استوفى المشتري الإجراءات
الواجبة لنقل كل حق اشتملت عليه الشركة ، فإن كانت هناك إجراءات واجبة لنقل
الحق فيما بين المتعاقدين ، وجب أيضا أن تستوفى .

القضاء المصرى :

مطابق ، استئناف أهلى ١٩ فبراير سنة ١٩٣٠ المحاماة ١٠ ص ٨٥١ ، و ٥ يناير
سنة ١٩٣٢ المحاماة ١٢ ص ٩٩٢ .

مذكرة المشروع التمهيدى :

أما العلاقة فيما بين المشتري والغير فينظر فيها إلى الديون والحقوق التى يشتمل
عليها نصيب الوارث . فمما كان من ديون وجب وفاؤه من الشركة . أما الحقوق ، فإن

كانت عينية ، إنتقلت إلى المشتري بعد استيفاء الإجراءات اللازمة كالتسجيل (والتسجيل لازم أيضا حتى في نقل الملكية فيما بين المتعاقدين كما تقدم) . وإن كانت شخصية وجب استيفاء شروط الحوالة ، فيعلن مدينو التركة بهذه الحوالة حتى تكون نافذة في حقهم على النحو الواجب في حوالة الحقوق .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٤٠ من المشروع فأقرتها اللجنة على أصلها ، وأصبح رقمها ٥٠١ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٠١ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٤٧٤ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٤٧٥

إذا كان البائع قد استوفى بعض ما للتركة من الديون ، أو باع شيئا مما اشتملت عليه وجب أن يرد للمشتري ما استولى عليه ، ما لم يكن عند البيع قد اشترط صراحة عدم الرد .

التقنين المدنى السابق :

المادة ٣٥٠ / ٤٣٨ : يدخل فى بيع الاستحقاق فى التركة مالها من الديون والفوائد المقبوضة والمصاريف والديون المدفوعة من وقت افتتاح التركة، ما لم يكن هناك شرط يخالف ذلك .

المشروع التمهيدىالمادة ٦٤١ :

إذا كان البائع قد قبض غلة بعض أعيان التركة، أو استوفى بعض ما له من الديون، أو باع شيئاً مما اشتملت عليه، وجب أن يرد كل ذلك للمشتري، ما لم يكن قد اشترط صراحة عند البيع عدم الرد .

القضاء المصرى :

استئناف أهلى ١٩ فبراير سنة ١٩٣٠ المحاماة ١٠ ص ٨٥١ رقم ٤٢٩ .

مذكرة المشروع التمهيدى :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدى عن المادة ٦٤٢ من المشروع المقابلة للبادء ٤٧٦ من القانون .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٤١ من المشروع فأقرتها اللجنة مع تعديلات لفظية وأصبح نصها ما يأتى :

إذا كان البائع قد استوفى بعض ما للتركة من الديون أو باع شيئاً مما اشتملت عليه وجب أن يرد للمشتري ما استولى عليه ما لم يكن عند البيع قد اشترط صراحة عدم الرد .

وأصبح رقمها ٥٠٢ فى المشروع النهائى .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٠٢ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٤٧٥ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٤٧٦

يرد المشتري للبائع ما وفاه هذا من ديون التركة ، ويحسب للبائع كل ما يكون دائئاً به للتركة ما لم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك .

التقنين المدني السابق :

المادة ٤٢٨/٣٥٠ : يدخل في بيع الاستحقاق في التركة ما لها من الديون والفوائد المقبوضة والمصاريف والديون المدفوعة من وقت افتتاح التركة . ما لم يكن هناك شرط يخالف ذلك .

المشروع التمهيدي

المادة ٦٤٢ :

ويرد المشتري للبائع ما وفاه هذا من ديون التركة وتكاليفها ، وكل ما يكون دائئاً به للتركة ، ما لم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك .

القضاء المصرى :

انظر : استئناف مخطوط ١١ يونه سنة ١٩٠٣ ب ١٥ ص ٣٥٠ ، و ٢٥ مارس سنة ١٩٢٢ ب ٣٤ ص ٢٦١ .

مذكرة المشروع التميدى :

بقى تحديد علاقة المشتري بالبائع (وعلاقته بالغير) ، ففي العلاقة ما بين المشتري والبائع ، ينقل البيع ملكية مجموعه من المال ، هى نصيب الوارث فى التركة ، إلى المشتري . ولكن لا تثبت صفة الوارث للمشتري بهذا البيع ، والمفروض أن الوارث قد باع كل نصيبه فى التركة ، فإذا كان قد قبض غلة بعض الأعيان أو استوفى بعض ديون التركة أو باع شيئاً مما اشتملت عليه ، وجب أن يرد كل ذلك للمشتري ، كما له أن يستوفى من المشتري ما وفاه من ديون التركة وتكاليفها ، فإن التركة هى المدينة بذلك لا هو ، وكذلك يستوفى فى كل ما يكون دائناً به للتركة . كل هذا ما لم يوجد اتفاق يقضى بغيره . ويلاحظ أنه إذا كانت هناك إجراءات لنقل ملكية أعيان التركة إلى المشتري ، وجب أن تستوفى ، كما إذا كان فى أعيان التركة عقار ، فإن التسجيل واجب لنقل ملكيته فيما بين المتعاقدين .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٤٢ من المشروع ، واقترح بعض تعديلات لفظية وافقت عليها اللجنة وأصبح نصها .

يرد المشتري للبائع ما وفاه هذا من ديون التركة ، ويحسب للبائع كل ما يكون دائناً به للتركة ، ما لم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك .

وأصبح رقمها ٥٠٣ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٠٣ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني:

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٤٧٦ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

البيع في مرض الموت :

مادة ٤٧٧

١ - إذا باع المريض مرض الموت لوارث أو لغير وارث يضمن يقل عن قيمة المبيع وقت الموت فإن البيع يسرى في حق الورثة إذا كانت زيادة قيمة المبيع على الثمن لا تتجاوز ثلث التركة، داخلا فيها المبيع ذاته .

٢ - أما إذا كانت هذه الزيادة تتجاوز ثلث التركة فإن البيع فيما يتجاوز الثلث لا يسرى في حق الورثة إلا إذا أقروه أو رد المشتري للتركة ما يفي بتكملة الثلثين .

٣ - ويسرى على بيع المريض مرض الموت أحكام المادة ٩١٦

التقنين المدني السابق :

المادة ٢٥٥ / ٢٢١ : يجوز الطعن في البيع الحاصل في مرض الموت لغير وارث إذا كانت قيمة المبيع زائدة على ثلث مال البائع .

والمادة ٢٥٦ / ٢٢٢ : فإذا زادت قيمة المبيع على ثلث مال البائع وقت البيع ألزم المشتري بناء على طلب الورثة ، إما بفسخ البيع ، أو بأن يدفع للتركة ما نقص من ثلثي مال المتوفى وقت البيع ، وللمشتري المذكور الخيار بين الوجهين المذكورين .

المشروع التمهيدي

هـ - البيع في مرض الموت

المادة ٦٤٤ : (١)

١ - إذا باع المريض مرض الموت لغير وارث ، بثمن يقل عن قيمة المبيع وقت الموت ، فإن البيع يسرى في حق الورثة إذا كانت زيادة قيمة المبيع على الثمن تخرج من ثلث التركة ، بما في ذلك المبيع ذاته .

٢ - أما إذا كانت هذه الزيادة لا تخرج من ثلث التركة ، فإن البيع لا يسرى في حق الورثة إلا إذا أقره هؤلاء ، أو إلا إذا رد المشتري للتركة ما يفي بتكملة الثلثين .
القضاء المصري :

نقض ٢٦ أبريل سنة ١٩٣٤ مج نقض ١ ص ٣٨٠ ، و ١١ يونية سنة ١٩٠٤
الاستقلال ٣ ص ٢٦٩ ، و ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٠ المحاماة ١١ ص ٨٢٨ و ٢٩
يناير سنة ١٩٣١ المحاماة ١٢ ص ١٣٤ . واستئناف مختلط ١٠ يناير سنة ١٩٢٢ ب
٣٤ ص ١٠٧

(١) مادة محذوفة :

المادة ٦٤٣ :

بيع المريض مرض الموت لأحد ورثته ، بثمن يقل عن قيمة المبيع وقت الموت لا يسرى في حق باقي الورثة ، إلا إذا أقر هؤلاء المبيع ، أو إلا إذا رد المشتري للتركة الفرق ما بين قيمة المبيع والثمن المتفق عليه .

التقنين المدني السابق :

المادة ٢٥٤/٣٢٠ : لا ينفذ البيع الحاصل من المورث وهو في حالة مرض الموت لأحد ورثته إلا إذا أجازهم باقي الورثة .

القضاء المصري :

نقض ٢٠ مايو سنة ١٩٣٨ مج نقض ٢ ص ١٦٤ ، واستئناف أهلى ٢٣ فبراير سنة ١٩٠٥ الاستقلال ٤
ص ٤٤٨ ، و ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ المحاماة ٦ ص ٨٥٦ ، و ٣٠ يناير سنة ١٩٢٨ المحاماة ٨ ص ٢٧١ .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الحيران م ٣٥٩ — ٣٦١ والمجلة م ٣٩٤ — ٣٩٥ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٦٤٥ المقابلة للمادة ٤٧٨ من القانون

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٤٤ من المشروع ، واقترح معالي السنهوري باشا تعديل الفقرة الأولى بحيث يكون حكم بيع المريض مرض الموت للوارث وغير الوارث سواء ، كما اقترح إضافة فقرة ثالثة تتضمن سريان أحكام المادة ١٣٥٠ على يبيع المريض مرض الموت فوافقت اللجنة على ذلك وأصبح نصها .

١ — إذا باع المريض مرض الموت لوارث أو لغير وارث بشمن يقل عن قيمة المبيع وقت الموت فإن البيع يسرى في حق الورثة إذا كانت زيادة قيمة المبيع على الثمن لا تتجاوز ثلث التركة داخلها فيها المبيع ذاته .

٢ — أما إذا كانت هذه الزيادة تتجاوز ثلث التركة فإن البيع لا يسرى في حق الورثة إلا إذا أقروه أو رد المشتري للتركة ما يفي بتكاملة الثلثين .

و ٦ مايو سنة ١٩٣١ المحاماة ١٢ ص ٤٤٠ ، واستئناف مختلط ٢٥ مارس سنة ١٩٢٢ ب ٣٤ ص ٢٤٧ و ٣ يونيو سنة ١٩٢٢ ب ٣٤ ص ٤٥٢ .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الحيران م ٣٥٨ والمجلة م ٣٩٣ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٦٤٥ المقابلة للمادة ٤٧٨ من القانون .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٤٣ من المشروع واقترح معالي السنهوري باشا حذفها فوافقت اللجنة على ذلك .

٣ - وتسرى على بيع المريض مرض الموت أحكام المادة ١٣٥٠، (المادة ٩٨٧ من المشروع النهائي) .
وأصبح رقمها ٥٠٤ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل ، تحت رقم ٥٠٤

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

محضر الجلسة الثامنة والعشرين

تليت المادة ٥٠٤ فلاحظ أباظه بك أن المشرع لم يعن بوضع ضوابط أو تعريف لمرض الموت ، فقليل له على لسان سعادة الرئيس أن هذا الموضوع خاص بالأحوال الشخصية ، ومرده ظهور حق آخر للورثة عند قرب أفول حياة المريض وليس انعدام رضاه ومرض الموت له اعتبار في كثير من التصرفات مدنية كانت أو متعلقة بالأحوال الشخصية .

وقد أضاف معالي الوزير أن الحكومة معينة بوضع تشريع لتعريف مرض الموت ، لأن مرجعه إلى الشريعة أو إلى قانون الأحوال الشخصية .

وقد قامت شبهة عند سعادة العشماوى باشا في أن بيع المريض مرض الموت إذا تجاوز ثلث التركة لا يسرى ، مع أن الواجب ألا يسرى إلا بالنسبة للزيادة فوافق معالي الوزير على ذلك لأن صيغة الفقرة الثانية تؤدي إلى ذلك .

وعلى ذلك اقترح سعادة العشماوى باشا أن يضاف إلى الفقرة الثانية عبارة « فيما تجاوز الثلث ، بعد عبارة » أما إذا كانت هذه الزيادة تجاوز ثلث التركة فإن البيع ، .

قرار اللجنة :

وافقت اللجنة على اقتراح الإضافة .

تقرير اللجنة :

أضافت اللجنة إلى الفقرة الثانية عبارة « فيما يتجاوز الثلث ، زيادة في الايضاح ،
واستبدال رقم « ٩١٩ » ، برقم « ٩٨٧ » ، في نهاية الفقرة ٣ .
وأصبح رقم المادة ٤٧٧ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة .

مادة ٤٧٨

لا تسرى أحكام المادة السابقة إضراراً بالغير حسن النية إذا
كان هذا الغير قد كسب بعوض حقاً عينياً على العين المبيعة .

التقنين المدنى السابق :

المادة ٢٥٦ مكررة / ٣٢٣ : أحكام المادتين السابقتين لا تضر في جميع الأحوال
بمحقق أرباب الرهون على المبيع ولا بحقوق من انتقلت اليهم ملكية المبيع من المشتري
بعوض متى كانوا حسنى النية .

المشروع التميدى

المادة ٦٤٥ :

لا تسرى أحكام المادتين السابقتين إضراراً بالغير حسن النية ، إذا كان هذا الغير
قد كسب حقاً عينياً على العين المبيعة .

القضاء المصرى :

استئناف مختلط ١٠ يناير سنة ١٩٢٢ ب ٣٤ ص ١٠٧ .

مذكرة المشروع التميدى :

١ - أصلح المشروع من نصوص التقنين الحالى فى النواحي الآتية :

(١) ميز ، فى البيع لوارث ، بين البيع بثمن يقل عن قيمة المبيع وقت الموت ، والبيع بثمن لا يقل عن هذه القيمة . فى الحالة الأولى وحدها لا يسرى البيع فى حق الورثة إلا بإجازتهم ، أو إلا إذا رد المشتري للتركة الفرق ما بين قيمة المبيع والثمن المتفق عليه (م ٦٤٣ من المشروع) . وكل هذه التفصيلات لازمة ولا يشتمل عليها نص التقنين الحالى (م ٢٥٤ / ٣٢٠) إلا إذا قيل إن هذا التقنين قد أخذ برأى الإمام الأعظم دون الصاحبين ، ولكن الأولى الأخذ برأى الصاحبين فى هذه المسألة .

(٢) وفى البيع لغير وارث ، صحح المشروع خطأ وقع فيه التقنين الحالى ، إذ نظر فيما يخرج من ثلث التركة ، لا إلى قيمة المبيع وقت البيع كما فعل التقنين الحالى (م ٢٥٥ - ٢٥٦ / ٣٢١ - ٣٢٢) بل إلى الفرق ما بين قيمة المبيع وقت الموت والثمن .

(٣) عندما قرر المشروع حماية أصحاب الحقوق العينية حسنى النية (م ٦٤٥) ، أشار فى هذه الحماية إلى حالتى البيع لوارث والبيع لغير وارث . أما التقنين الحالى (م ٢٥٦ مكررة / ٣٢٣) فقد اقتصر سهوا على الإشارة إلى حالة البيع لغير وارث .

(٤) نسق ، فى حماية أصحاب الحقوق العينية حسنى النية ، بين أحكام المواد ٥٥ / ٧٨ و ٢٥٦ / ٣٢٣ ، فحاشم جميعا سواء كسبوا حقوقهم معاوضة أو تبرعا .

(٥) لم يميز المشروع كما ميز التقنين المختلط (م ٣٢٣ فقرة أولى) فى تطبيق أحكام بيع المريض مرض الموت ، بين شخص يحكم فى أهليته بمقتضى الشريعة وآخر يحكم فى أهليته بغير الشريعة ، لأن تقييد تصرفات المريض مرض الموت لا يرجع إلى نقص فى أهليته ، بل هو تطبيق لأحكام الوصية ، وأحكام الوصية عامة تسرى على الجميع (م ١٤٤٨ من المشروع) .

٢ — ويلاحظ أن المادة ١٣٥٠ من المشروع تقرر أن كل عمل قانوني يصدر من شخص في مرض الموت ، يكون مقصودا به التبرع ، يعتبر تصرفا مضافا إلى ما بعد الموت ، وتسرى عليه أحكام الوصية أيا كانت التسمية التي تعطى لهذا التصرف . وعلى ورثة من تصرف أن يثبتوا أن العمل القانوني قد صدر من مورثهم وهو في مرض الموت ، ولهم إثبات ذلك بجميع الطرق ، ولا يحتاج على الورثة بتاريخ السند إذا لم يكن هذا التاريخ ثابتا . وإذا أثبت الورثة أن التصرف صدر من مورثهم في مرض الموت ، اعتبر التصرف صادرا على سبيل التبرع ، ما لم يثبت من صدر له التصرف عكس ذلك . وبتطبيق هذه الأحكام على بيع المريض ، يتبين أنه يجب افتراض أن هذا البيع وصية وأن الورثة هم الذين يجب عليهم إثبات أن البيع قد صدر من مورثهم وهو في مرض الموت ، ولهم إثبات ذلك بجميع الطرق ، ولا يحتاج على الورثة بتاريخ البيع إذا لم يكن هذا التاريخ ثابتا ، فإذا قام الورثة بهذا الإثبات اعتبر البيع صادرا على سبيل التبرع ، ما لم يثبت أن المشتري قد تعاقد على ثمن ، فتجوز الأحكام المتقدمة .

٣ — ويلاحظ أخيرا أنه إذا حصل تعديل في أحكام الوصية ، فأجيزت للوارث في ثلث التركة ، وجب تعديل نصوص المشروع بحيث يكون حكم البيع لوارث هو نفس الحكم في البيع لغير وارث . ويمكن حينئذ إدماج المادتين ٦٤٣ و ٦٤٤ من المشروع في مادة واحدة تكون هي نفس المادة ٦٤٤ مع إضافة عبارة تجعلها شاملة للحالتين ، فتكون كما يأتي : « إذا باع المريض مرض الموت لوارث أو لغير وارث ... الخ ، .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٤٥ من المشروع ، فأقرتها اللجنة على أصلها مع تعديل لفظي طفيف وأصبح نصها :

لا تسرى أحكام المادة السابقة لإضرارها بالغير حسن النية إذا كان هذا الغير قد كسب بعوض حقا عينيا على العين المبيعة .

ملحوظة : بمناسبة اشتراط العوض في الغير حسن النية إذا اكتسب حقا عينيا
على العين المبيعة في هذه المادة فيحسن مراعاة ذلك في المواطن الأخرى من المشروع
وخاصة في بابي البطلان والفسخ .
وأصبح رقمها ٥٠٥ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب
وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٠٥ .
المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٤٧٨ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

بيع النائب لنفسه :

مادة ٤٧٩

لا يجوز لمن ينوب عن غيره بمقتضى اتفاق أو نص أو أمر من السلطة المختصة أن يشتري بنفسه مباشرة أو باسم مستعار، ولو بطريق المزاد العلني، ما نيظ به بيعه بموجب هذه النيابة، ما لم يكن ذلك باذن القضاء ومع عدم الإخلال بما يكون منصوصا عليه في قوانين أخرى .

التقنين المدنى السابق :

المادة ٢٥٨ فقرة أولى / ٢٢٥ فقرة أولى : لا يجوز لمن يقوم مقام غيره بوجه شرعى كالأوصياء والأولياء، ولا للوكلاء المقامين من موكلهم أن يشتروا الشيء المنوط بهم بيعه بالصفات المذكورة .

فإذا حصل الشراء منهم جاز التصديق على البيع من مالك المبيع إذا كان فيه أهلية التصرف وقت التصديق .

المشروع التمهيدى

٦ - بيع النائب لنفسه

المادة ٦٤٦ :

لا يجوز البيع فى الأحوال الآتية ، حتى لو كان البيع بالمزاد ، وسواء عقد المشتري الصفقة باسمه أو باسم مستعار :

(ا) إذا كان المشتري وصيا أو قيا أو نائبا عن غيره بحكم القانون واشترى مال من هو نائب عنه .

(ب) إذا كان المشتري وكىلا بالبيع ، واشترى المال الموكل ببيعه .

(ج) إذا كان المشتري منوطا به إدارة عين أو كان موظفا عاما ، واشترى المال المعهود إليه في بيعه ، أو المال الذى يجب أن يتم بيعه على يده .

(د) إذا كان المشتري سنديكا أو حارسا مصفيا ، واشترى مال التفليسة أو مال المدين المعسر .

(هـ) إذا كان المشتري مصفيا لشركة أو لتركة ، واشترى المال الذى يصفيه ، كل هذا ما لم يصدر إذن من القضاء فى البيع ، وكل هذا دون إخلال بما ينص عليه قانون الأحوال الشخصية من أحكام .

القضاء المصرى :

مطابق ، استئناف أهلى ٤ مايو سنة ١٩٠٩ الحقوق ٢٥ ص ٦٨ ، والمجلس الحسبى العالى ١٩ يوليه سنة ١٩١١ المحاماة ١ ص ٢٤٧ ، واستئناف مختلط ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢١ ب ٣٤ ص ٨٥ ، و ٨ أبريل سنة ١٩٢٤ ب ٣٦ ص ٣٠٣ ، و ٢ مايو سنة ١٩٣٥ ب ٤٧ ص ٢٩٣ ، و ٨ يونيو سنة ١٩٣٧ ب ٤٩ ص ٢٥٣ . وانظر استئناف مختلط ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٣ ب ٤٦ ص ٥٩ ، و ١٠ أبريل سنة ١٩٣٥ ب ٤٧ ص ٢٣٦ .

مذكرة المشروع التمهيدى :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدى عن المادة ٦٤٨ من المشروع المقابلة للمادة ٤٨١ من القانون .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٤٦ من المشروع ، واقترح معالى السنبورى باشا تعديل النص تعديلا يفيد تعميم الحكم وتجنب التعداد ، فوافقت اللجنة على ذلك وأصبح النص ما يأتى :

لا يجوز لمن ينوب عن غيره بمقتضى اتفاق أو نص أو أمر من السلطة المختصة أن يشتري لنفسه مباشرة أو باسم مستعار ولو بطريق المزاد العلني ما نيظ به بيعه بموجب هذه النيابة ، ما لم يكن ذلك بإذن القضاء ، ومع عدم الإخلال بما يكون منصوصا عليه من الأحكام في قانون الأحوال الشخصية .

وقدم المشروع النهائي مع استبدال عبارة « في القوانين الخاصة » بعبارة « في قانون الأحوال الشخصية » ، في آخر النص — و برقم ٥٠٦ .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٠٦ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة مع تعديل عبارة « من الأحكام في القوانين الخاصة » الواردة في آخر المادة إلى « في قوانين أخرى » .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة .

مادة ٤٨٠

لا يجوز للممارسة ولا للخبراء أن يشتروا الأموال المعهود إليهم في بيعها أو في تقدير قيمتها ، سواء أكان الشراء بأسمائهم أم باسم مستعار .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التميدى

المادة ٦٤٧ :

لا يجوز للسامسة ولا للخبراء أن يشتروا الأموال المعهود اليهم فى بيعها أو فى تقدير قيمتها ، سواء أكان الشراء باسمهم أو باسم مستعار .

القضاء المصرى :

انظر ، استئناف مختلط ١٢ يونيه سنة ١٩٢٣ ب ٣٥ ص ٥٠٥ .

مذكرة المشروع التميدى :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التميدى عن المادة ٦٤٨ من المشروع المقابلة للمادة ٤٨١ من القانون ،

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٤٧ من المشروع فأقرتها اللجنة كما هى .
وأصبح رقمها ٥٠٧ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

تقرير لجنة الشئون التشريعية :

وافقت اللجنة على المادة مع استبدال كلمة « بأسمائهم » بكلمة « باسمهم » .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة تحت رقم ٥٠٧ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة كما أقرها مجلس النواب ، وأصبح رقمها ٤٨١ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة .

مادة ٤٨١

يصح العقد في الأحوال المنصوص عليها في المادتين السابقتين
إذا أجازته من تم البيع لحسابه .

التقنين المدني السابق :

المادة ٢٥٨ فقرة ثانية / ٢٢٥ فقرة ثانية : فإذا حصل الشراء منهم جاز التصديق
على البيع من مالك المبيع إذا كان فيه أهلية التصرف وقت التصديق .

المشروع التمهيدي

المادة ٦٤٨ :

- ١ — على أنه يجوز ، في الأحوال المنصوص عليها في المادتين السابقتين ، أن يحيز العقد من تم البيع لحسابه ، إذا توافرت فيه ، وقت الإجازة ، الأهلية الواجبة .
- ٢ — فإذا رفض إجازة العقد ، ويبيع المال من جديد ، تحمل المشتري الأول مصروفات البيع الثاني وما عسى أن يكون قد نقص من قيمة المبيع .^(١)

(١) أربع مواد محذوفة هي :

القضاء المصرى :

مطابق ، استئناف مختلط ٩ ديسمبر سنة ١٩٢١ ب ٣٤ ص ٨٥ ، وانظر : استئناف مختلط ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ب ٣٨ ص ٨٧ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

في هذه النصوص تفصيل وزيادة بيان عما ورد في التقنين الحالى (٣٢٥/٢٥٨ م) من الوجوه الآتية :

٧ — البيع بالزاد

المادة ٦٤٩

- ١ — من تقدم بعطاء فى بيع بالزاد التزم بعطائه ، وفقا للشروط المقررة للبيع .
- ٢ — ويتحلل من عطائه إذا تقدم بعطاء أكبر ، أو إذا لم يقبل عطاؤه عقب المناذاة المعتادة ، كل هذا ما لم يوجد شرط يقضى بغير ذلك .

المادة ٦٥٠

- ١ — يتم البيع فى الزاد الجبرى بإرساء المكلف بالبيع مزاد الشئ المعروض .
- ٢ — أما فى الزاد الاختيارى ، إذا كان علنيا وكان يقبل فيه كل مزاييد ، يتم البيع بإرساء البائع أو نائبه مزاد الشئ . . ويعتبر من يجرى المزاد ذا حق فى إرساء المزاد على صاحب العطاء الأكبر ، ما لم يبد البائع رغبة تخالف ذلك .

المادة ٦٥١

إذا رسا الزاد فى متقول ، انتقلت ملكيته من وقت رسو الزاد ، أما فى العقار فلا تنتقل الملكية إلا بالتسجيل .

المادة ٦٥٢

يلتزم من رسا عليه المزاد أن يدفع الثمن فورا ، إلا إذا قضت شروط المزاد بغير ذلك .

القضاء المصرى :المادة ٦٤٩ :

مطابق ، استئناف مصر ٩ يونيه سنة ١٩٣٢ المحاماة ١٣ ص ٥٤٤ ، واستئناف مختلط ٣ ابريل سنة ١٩٢٣ ب ٣٥ ص ٢٣٥ ، وانظر ، استئناف مختلط ١٤ يناير سنة ١٩٣٠ ب ٤٢ ص ١٨٣ ، و ٥ يونيه سنة ١٩٣٠ .

١ — حددت النيابة عن البائع التي تمنع عن الشراء تحديد أدق ، فوسع المشروع من ناحية وضيق من ناحية أخرى . وسع في أنه أضاف إلى الأوصياء والوكلاء القوام والمديرين والموظفين العامين والسنديك والحارس المصنى (لأموال المعسر) والمصنى لشركة أو لتركه ، وضيق في أنه أخرج الأولياء الشرعيين ، فهو لا يتبع في شأنهم قانون الأحوال الشخصية ، وينص المشروع على عدم الإخلال به ، وتجيز الشريعة الإسلامية شراء الولي لنفسه مال الصغير .

٢ — زيد على النواب السماسرة والخبراء في الأموال المعهود إليهم في بيعها أو تقدير قيمتها ، لأن حكمة المنع فيهم متوافرة (م ٦٤٧ من المشروع وقد نقلت عن التقنين التونسي م ٥٦٩) .

ب ٤٢ ص ٥٤٥ ، و ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٣ ب ٤٥ ص ٣٥٣ ، و ٤ يونيو سنة ١٩٣٥ ب ٤٧ ص ٣٥٣ ، و ٩ يناير سنة ١٩٣٦ ب ٤٨ ص ٧٣

القضاء المصري :

المادة ٦٥٠ :

مطابق ، قض ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٢ المحاماة ١٣ ص ٧٠١ ، واستئناف أسبوط ١٤ يناير سنة ١٩٣٣ المحاماة ١٣ ص ٨٨٣ .

القضاء المصري :

المادة ٦٥١ :

مطابق ، استئناف مصر ٢٥ مارس سنة ١٩٢٩ المحاماة ٩ ص ٨٤٨ .

القضاء المصري :

المادة ٦٥٢ :

انظر ، استئناف أهلي ٢٤ مايو سنة ١٩٣٢ المحاماة ١٣ ص ٤١٣ ، واستئناف مختلط ٢٥ فبراير سنة ١٩٣١ ب ٤٣ ص ٢٥٤ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

١ — هذه النصوص لا مقابل لها في التقنين الحالي ، وقد أخذت من تقنين الالتزامات السويسري ، وهي تطبيق للقاعدة العامة التي سبق أن قررها المشروع في كل عقد يتم بالمزايدة (م ١٤٤) ، يباع أو يجار أو أى عقد آخر .

٣ - نص المشروع صراحة على أن البيع ممنوع ولو كان بالمزاد أو كان باسم مستعار ، والنص على الحالة الأولى يزيل لبسا ، وعلى الحالة الثانية يواجه أمرا كثير الوقوع .

٤ - أجاز المشروع تصحيح البيع (وهو باطل بطلانا نسبيا لمصلحة البائع ، وقد قرر البطلان نص خاص لعل تعارض المصلحة) لا بإجازة من تم البيع لحسابه فحسب ، بل كذلك ياذن القضاء في البيع قبل حصوله ، كالوصى يستأذن المجلس الحسبي .

٥ - عرض المشروع لتقدير التعويض في حالة ما إذا لم يحجز العقد ويبيع المال من جديد لمشتراجنبي ، فإن المشتري الأول يتحمل في هذه الحالة على سبيل التعويض مصروفات البيع الثاني وما عسى أن يكون قد نقص من قيمة المبيع . وليس في هذا إلا تطبيق للقواعد العامة) والأولى عدم ذكره فتحذف الفقرة الثانية من المادة (٦٤٨)

٢ - تقرر المادة ٦٤٩ أن العطاء ملزم إلا إذا تقدم عطاء أكبر ، فيسقط العطاء السابق حتى لو كان العطاء الأكبر باطلا ، ويسقط كذلك إذا أقلل المزاد دون أن يقبل العطاء ، حتى لو لم يتقدم عطاء أكبر ، ما لم يوجد شرط يقضى بغير ذلك ، أما في البيوع الجبرية فيبقى العطاء قائما ويجب إرساء المزاد على صاحبه .

٣ - وتقرر المادة ٦٥٠ أن البيع يتم بإرساء المزاد طبقا للقاعدة العامة في التعاقد بالمزاد ، أي أن العطاء الأكبر يعتبر إيجابا لا قبولا ، وإرساء المزاد من المكلف بالبيع هو القبول ، والمكلف بالبيع في المزاد الجبري هو قاضي البيوع ، ويجب عليه إرساء المزاد على صاحب العطاء الأكبر ، أما في المزاد الاختياري ، إذا كان علنيا يقبل فيه كل مزاد ، فيتم البيع بإرساء البائع للمزاد ، وهو غير مجبر على إرسائه ، ويقوم نائبه مقامه في الإرساء ، ويعتبر من يجري المزاد نائباً عن البائع في إرساء المزاد على صاحب العطاء الأكبر ، إذا لم تكن رغبة البائع التي صرح بها من قبل تخالف ذلك .

٤ - تقرر المادة ٦٥١ أن الملكية تنتقل في المنقول بإرساء المزاد (أي عند تمام البيع) ، وفي العقار بالتسجيل ، وهذا تطبيق للقواعد العامة .

٥ - وتقرر المادة ٦٥٢ أن الثمن يكون معجلا فيدفع فورا بمجرد رسو المزاد ، إلا إذا قضت شروط المزاد بغير ذلك ، وهذا أيضا تطبيق للقواعد العامة .

يحسن حذف هذه النصوص جميعا من المشروع ، ويكتفى بالنص الوارد في القواعد العامة بشأن العقود التي تم بالمزايدة ، على أن يكون النص كما يأتي ، « لا يتم العقد في المزايدات إلا برسو المزاد ، ويسقط العطاء بعطاء يزيد عليه ولو كان هذا العطاء باطلا ، أو بإقتال المزاد دون أن يرسو على أحد » ، وهذا هو نص المادة ١٤٤ من المشروع مع إضافة عبارة تجعل العطاء الأكبر ولو كان باطلا يسقط العطاء الأقل .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٤٨ من المشروع ، واقترح معالي السهوري باشا حذف الجزء الأخير من الفقرة الأولى وحذف الفقرة الثانية كلها ، لأن حكمها مستفاد من القواعد العامة فوافقت اللجنة على كل ذلك ، وأصبح نص المادة النهائي ما يأتي .

يصح العقد في الأحوال المنصوص عليها في المادتين السابقتين إذا أجازاه من تم البيع لحسابه .

وأصبح رقمها ٥٠٨ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٤٠٨

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشة لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل تحت رقم ٤٨١

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المواد من ٩٤٩ — ٦٥٢ من المشروع واقترح معالي السهوري باشا حذفها اكتفاء بالنص العام في باب الإلتزامات فوافقت اللجنة على ذلك .

الفصل الثاني

المقايضة

المذكرة الإيضاحية :

نظرة عامة : (١)

لم يرد شيء عن عقد المقايضة في التقنين المختلط ، أما التقنين الأهل فقد أورد بشأنه خمسة نصوص (٣٥٦ — ٣٦٠) اقتصرت على تطبيق القواعد العامة ، فيما عدا نصا واحدا (م ٣٥٩) شذ عن هذه القواعد شذوذا لا مبرر له ، وقد أصلح المشروع هذا العيب ، وأورد نصوصا تعرض لمميزات خاصة في عقد المقايضة ، ثم نص بوجه عام على وجوب تطبيق أحكام البيع بالقدر الذي تسمح به طبيعة المقايضة .

مادة ٤٨٢

المقايضة عتد به يلتزم كل من المتعاقدين أن ينقل إلى الآخر ، على سبيل التبادل ، ملكية مال ليس من النقود .

التقنين المدني السابق :

التقنين الأهل ٣٥٦ : المعارضة عقد به يلتزم كل من المتعاضين المتعاقدين بأن يعطى للآخر شيئا بدل ما أخذه منه .

المادة ٣٥٧ : تحصل المعاوضة بمجرد رضا المتعاقدين بها بالكيفية المقررة للبيع .

(١) تطابق هذه النظرة ما جاء بالنظرة العامة لمذكرة المشروع التمهيدي .

المشروع التمهيدي

المادة ٦٥٣ :

المقايضة عقد يلتزم بمقتضاه كل من المتعاقدين أن ينقل للآخر ملكية مال لا يكون من النقود .

القضاء المصري :

مطابق ، نقض ٧ يناير سنة ١٩٣٧ المحاماة ١٧ ص ٨٣٩ ، واستئناف مختلط ٢٢ مارس سنة ١٩٢٨ ب ٤٠ ص ٢٥٠ . ١٢ يناير سنة ١٩٣٢ ب ٤٤ ص ١١٠
مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٦٥٨ من المشروع
المقابلة للمادة ٤٨٥ من القانون .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٥٣ من المشروع فأقرتها اللجنة مع تحوير لفظي وأصبح نصها ما يأتي .
المقايضة عقد به يلتزم كل من المتعاقدين أن ينقل للآخر على سبيل التبادل ملكية مال ليس من النقود .

وأصبح رقمها ٥٠٩ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٠٩

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٤٨٢

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٤٨٣

إذا كان للأشياء المتقايض فيها قيم مختلفة في تقدير المتعاقدين ،
جاز تعويض الفرق بمبلغ من النقود يكون معدلا .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدى

المادة ٦٥٤ :

إذا كان للأشياء المتقايض عليها قيم مختلفة في تقدير المتعاقدين ، جاز أن يعوض
الفرق بمبلغ من النقود يكون معدلا .

القضاء المصرى :

مطابق ، استئناف مختلط ١٢ يناير سنة ١٩٢٢ ب ٣٤ ص ١١٥ ، وانظر أيضا ،
استئناف مختلط ٧ مايو سنة ١٩٣١ ب ٤٣ ص ٣٧٩

مذكرة المشروع التمهيدى :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدى عن المادة ٦٥٨ من المشروع
المقابلة للبادء ٤٨٥ من القانون .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٥٤ من المشروع فأقرتها اللجنة على أصلها ، وأصبح رقمها ٥١٠
فى المشروع النهائى .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥١٠

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٤٨٣

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٤٨٤

مصرفات عقد المقايضة وغيرها من النفقات الأخرى

يتحملها المتقايضان مناصفة ، ما لم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المادة ٦٥٥ :

مصرفات عقد المقايضة وغيرها من النفقات الأخرى يتحملها المتقايضان

مناصفة ، هذا ما لم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك (١) .

(١) مادتان محذوفتان :

المادة ٦٥٦ :

إذا تسلم أحد المتقايضين الشيء الذى قايس عليه ، ثم أثبت بعد ذلك أن الطرف الآخر لا يملك هذا الشيء ، فلا يجوز أن يجبر على تسليم الشيء الذى قايس به ، وليس عليه إلا أن يرد ما تسلمه .

القضاء المصرى :

انظر : استئناف مختلط ١٢ يناير سنة ١٩٢٢ ب ٣٤ ص ١١٥ ، ٦٩ ديسمبر سنة ١٩٢٧ ب ٤٠ ص ٦٥ . ٧٠ مايو سنة ١٩٣١ ب ٤٣ ص ٣٧٩
مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٦٥٨ من المشروع
المقابلة للمادة ٤٨٥ من القانون .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٥٥ من المشروع فأقرتها اللجنة على أصلها ، وأصبح رقمها ١١٥
فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥١٠ .

التقنين المدنى السابق :

المادة ٣٥٨ من التقنين الأهلى : إذا كان أحد المتعاضدين لاستلم العوض قبل تسليم العوض الآخر
ثم أثبت أن ما استلمه لم يكن ملكا للعقائد معه فلا يجوز إجباره على تسليم ما تعهد بإعطائه بدله
ما أخذه وإنما يجبر على رد ما استلمه فقط .

القضاء المصرى :

مطابق ، قض ١٤ مارس سنة ١٩٤٠ المحاماة ٢٠ ص ١٣٦٤ ، واستئناف مصر ٢٥ ابريل سنة ١٩٠٥
الاستقلال ٤ ص ٣٣٨ ، واستئناف مختلط ٤ يونيه سنة ١٩١٤ ب ٢٦ ص ٤١٢ .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٥٦ من المشروع فأقترح معالى السهورى بإشاحذفها لأن حكمها مستفاد من القواعد العامة .

المادة ٦٥٧ :

إذا استحق الشيء المفاض عليه فى يد المفاض ، أو رد بعب ، جاز للمفاض إما أن يسترد الشيء الذى
فاض به أو أن يطالب بقيمة الشيء الذى فاض عليه وقت الاستحقاق أو وقت البيع خاليا من العيب ،
وله فى الحالتين أن يطالب بتعويض إذا كان هناك وجه لذلك .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشة لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٤٨٤

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٤٨٥

تسرى على المقايضة أحكام البيع ، بالقدر الذى تسمح به طبيعة المقايضة ، ويعتبر كل من المتقايضين بائعا للشيء الذى قايض به ، ومشتريا للشيء الذى قايض عليه .

التقنين المدني السابق :

المادة ٣٥٩ أعل : إذا كان أحد المتعاضين استلم عوض ما أعطاه ثم ظهر أنه ليس ملك التعاقد وانترعه منه مالكة الحقيقى فيكون التسلم المذكور مخيرا بين طلب تضمينات وبين طلب رد عين ما أخذه منه ولو كان تحت يد غير التعاقد معه إذا كان عقارا إلا إذا مضت في هذه الحالة الأخيرة مدة خمس سنين من يوم عقد مشاركة المعاوضة .

القضاء المصرى :

مطابق ، تقض ٧ يناير سنة ١٩٢٧ المحاماة ١٧ ص ٨٢٩ ، واستئناف أهلى ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٣ مج ١٥ ص ٥٠ ، واستئناف مختلط ٤ يونيو سنة ١٩١٤ ب ٢٦ ص ٤١١ ، و ٨ مايو سنة ١٩٤١ ب ٥٣ ص ١٨٨ ، وأشمون الجزئية ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ المحاماة ١٦ ص ٤٤٠ ، وانظر : استئناف أهلى ٢٤ يناير سنة ١٩١٠ مج ١١ عدد ٦٦ ، واستئناف مختلط ٣١ مارس سنة ١٩٣٦ ب ٤٨ ص ٢٠٦ .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٥٧ من المشروع واقترح معالى السهورى بإسما حذفها لأن حكمها مستفاد من المادة ٦٥٨ فوافقت اللجنة على ذلك .

التقنين المدنى السابق :

المادة ٣٦٠ من التقنين الأهلئ : تتبع فى المعاوضة القواعد الأخرى المختصة بمشارطة البيع .

المشروع التمهيدىالمادة ٦٥٨ :

تسرى على المقايضة أحكام البيع بالقدر الذى تسمح به طبيعة المقايضة ، ويعتبر كل من المتقايضين بائعا للشيء الذى قايض به ، ومشتريا للشيء الذى قايض عليه .

القضاء المصرى :

مطابق : نقض ١١ ابريل سنة ١٩٣٥ مج نقض ١ ص ٦٦٦ ، واستئناف أهلى ١٤ فبراير سنة ١٩٢٢ المحاماة ٢ ص ٣٢٢ ، و ٢٨ مايو سنة ١٩٣٠ المحاماة ١١ ص ١٥٥ ، واستئناف مختلط ٤ مارس سنة ١٩٢٤ ب ٣٦ ص ٢٤٧ ، و ١٢ يناير سنة ١٩٢٢ ب ٤٤ ص ١١٠ ، و ١٢ مايو سنة ١٩٣١ ب ٤٣ ص ٣٨٧ ، و ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٣ ب ٤٦ ص ٩٥ ، و ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٥ ب ٤٨ ص ٢٨ .

مذكرة المشروع التمهيدى :

١ - تعرف المادة ٦٥٣ عقد المقايضة ، وتصرح بأن البدلين يجب ألا يكونا من النقود . وهذا هو الذى يميز المقايضة عن البيع . (ويحسن تعديل التعريف الوارد فى المشروع على الوجه الآتى : « المقايضة عقد يلتزم بمقتضاه كل من المتعاقدين أن ينقل للآخر ، على سبيل التبادل ، ملكية مال لا يكون من النقود ، . فتضاف عبارة « على سبيل التبادل ») .

٢ - وتجهز المادة ٦٥٤ أن يكون فى المقايضة معدل من النقود كمعدل القسمة . على أنه يجب ألا يكون هذا المعدل هو العنصر الغالب ، وإلا انقلبت المقايضة بيعا .

٣ — وتجعل المادة ٦٥٥ مصروفات عقد المقيضة مناصفة على المتقايضين . وهذا طبيعي لأن كلا منهما يعتبر مشتريا لما قايض عليه . ويجوز الاتفاق على غير ذلك .

٤ — وتقضى المادة ٦٥٦ (وتوافق المادة ٣٥٨ من التقنين الأهلى) بأنه إذا تسلم أحد المتقايضين الشيء الذى قايض عليه ، ثم أثبت بعد ذلك أن الطرف الآخر لا يملك هذا الشيء (وليس من الضروري أن يحصل له تعرض بالفعل كما فى ضمان التعرض) جاز له أن يمتنع عن تسليم الشيء الذى قايض به (وهذا هو الدفع بعدم تنفيذ العقد) ، وليس عليه أن يرد ما تسلمه (وهذا هو الفسخ) ، وهذه المادة ليست إلا تطبيقا للقواعد العامة (ويحسن حذفها من المشروع) .

٥ — وتقضى المادة ٦٥٧ بأنه إذا استحق الشيء المقيض عليه فى يد المقيض ، أو رد بعيب ، كان المقيض بالخيار بين الرجوع بالضمان أو طلب الفسخ، وهذا أيضا تطبيق للقواعد العامة ، لولا أن المشروع هنا أصلح شذوذا وقع فيه التقنين الأهلى ، فقد قضت المادة ٣٥٩ من هذا التقنين بأن المقيض إذا فسخ المقيضة ، وطلب رد الشيء الذى قايض به ، فإنه لا يستطيع استرداده إذا كان عقارا انتقلت حيازته إلى أجنبى مدة خمس سنين من وقت المقيضة . وهذا حكم غير مفهوم إلا إذا قيل إن الأجنبى قد ملك العقار بالتقادم القصير . على أن هذا التعايل لا يصح فى كل الأحوال ، فقد يكون الأجنبى سيء النية ، أو قد تكون مدة حيازته للعقار أقل من خمس سنوات، ويكفى لتحقيق ذلك ألا تنتقل إليه حيازة العقار إلا بعد عقد المقيضة كما هو الغالب . وقد حذف المشروع هذا الحكم الغريب ، (الأولى أن تحذف المادة كلها من المشروع، ويكفى أن يستخلص حكمها من القواعد العامة) .

٦ — وتقرر المادة ٦٥٨ بوجه عام أن أحكام البيع تسرى على المقيضة بالقدر الذى تسمح به طبيعتها ، مع اعتبار كل من المتقايضين بائعا لما قايض به ومشتريا لما قايض عليه .

ومما تسمح بتطبيقه طبيعة المقيضة الفسخ وضمان الاستحقاق وضمان العيب

(وقد سبق تطبيق ذلك في المادتين السابقتين) والتسجيل لنقل الملكية وقواعد التسليم والتسلم .

وعما لا تسمح بتطبيقه طبيعتها قواعد الغبن وكل القواعد الأخرى التي تتعلق بالثمن .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٤٨ من المشروع فأقرتها اللجنة كما هي ، وأصبح رقمها ٥١٢ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥١٢ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل، وأصبح رقمها ٤٨٥

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

الفصل الثالث - الهبة

مذكرة إيضاحية :

نظرة عامة :

أهم تجديد استحدثه المشروع في عقد الهبة أنه أورد أحكامها كاملة في الشكل وفي الموضوع ، والتقنين الحالى يكاد يقتصر على إيراد أحكامها (١) الموضوعية إلا الشيء القليل ، وقد نظر المشروع في ذلك إلى أن الهبة عقد مالى كسائر العقود ، فينبغى أن يستوفى التقنين المدنى أحكامها جميعا وأن يضعها في مكانها بين العقود الأخرى ، لا كما فعل التقنين الحالى وقد اتبذ بها مكانا لا يخطر على البال .

واستمد المشروع الأحكام الموضوعية في الهبة من الشريعة الإسلامية ، وبخاصة من كتاب الأحوال الشخصية لقدرى باشا حيث قننت هذه الأحكام . أما الأحكام المتعلقة بالشكل فقد استبقى المشروع فيها التقنين الحالى مع شيء يسير من التعديل . وقد جعل المشروع نصوص الهبة في أقسام ثلاثة : أولها يتناول أركان الهبة ، والثاني يبين أحكامها ، والثالث يحدد جواز الرجوع فيها ، وللرجوع في الهبة خاصية تميزها عن كثير من العقود .

أما الأركان فهي : الرضاء ، والمحل ، والسبب ، والشكلية ، وقد عرض المشروع في هذا الصدد للوعد بالهبة ، وللهبة في مرض الموت ، ولهبة ملك الغير ، وللهبة المقترنة بشرط مستحيل أو بشرط غير مشروع ، وللهبة المشروط فيها عدم التصرف ، وللهدايا إذا فسخت الخطبة ، وقرر أن الهبة (٢) يجب أن تكون في ورقة رسمية (٣) ،

(١) ورد هنا في النظرة العامة لمذكرة المشروع التمهيدى العبارة الآتية « في الشكل ، ولم يذكر من أحكامها »

(٢) ورد في النظرة العامة لمذكرة المشروع التمهيدى « هبة العقار » بدلا من « الهبة » .

(٣) ورد في النظرة العامة لمذكرة المشروع التمهيدى العبارة الآتية « حتى لو كانت هبة مستترة » غير أن الهبة المستترة يستطيع الغير أن يحتج بها إن كانت له مصلحة في ذلك ونفا لأحكام الصورية ، وفي هذه المسألة يخالف المشروع أحكام التقنين الحالى ، أما في المنقول فالقبض ضرورى لتام الهبة ابتاعا لأحكام الشريعة الإسلامية ، ولا تنفى الرسمية عن القبض خلافا لأحكام التقنين الحالى »

إلا إذا كانت مستترة تحت ستار عقد آخر ، أو كانت هبة منقول تم تسليمه ، وقد صرف النظر عن تعديل التقنين الحالي في شأن ذلك ، لأن هذه القواعد قد ألفها المتعاملون من زمن طويل أو لم يجد ما يدعو إلى تغييرها .

وفي أحكام الهبة اتخذ المشروع البيع نموذجاً لتسير الهبة على غرارها ، فهناك التزامات في ذمة الواهب هي : نقل ملكية الموهوب وتسليمه ، وضمان الاستحقاق ، وضمان العيب ، أما الموهوب له فلا يكاد يلتزم بشيء . لأن الهبة تبرع له ، إلا أن الواهب قد يشترط العوض فيلتزم الموهوب له بأدائه في حدود قيمة الموهوب .

والرجوع في الهبة نقلت أحكامه عن الشريعة الإسلامية ، فالهبة يجوز الرجوع فيها بالتراضي أو بالتقاضي ، وقد حدد المشروع هذه القاعدة تحديداً واضحاً ، فليس معناها أن الهبة يجوز الرجوع فيها إطلاقاً ، بل يشترط في الرجوع - إذا لم يرض به الموهوب له - أن يكون عند الواهب عذر مقبول فيه ، وأورد المشروع أمثلة من العذر المقبول مما يقرب الشريعة الإسلامية من القوانين الأجنبية ، وهناك موانع للرجوع في الهبة نقلت عن الشريعة الإسلامية كما قتها قدرى باشا في كتابه عن الأحوال الشخصية .

ويمكن القول بوجه عام إن المشروع أكسب عقد الهبة صلابة وقوة في الإلزام على النحو الذي ينبغي أن يكون لعقد هو - وإن كان تبرعاً - ملزم للمتعاقدين كسائر العقود .

١ - أركان الهبة

مادة ٤٨٦

- ١ - الهبة عقد يتصرف بمقتضاه الواهب في مال له دون عوض.
- ٢ - ويجوز للواهب ، دون أن يتجرد عن نية التبرع ، أن يفرض على الموهوب له القيام بالتزام معين .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ٦٥٩ :

- ١ - الهبة عقد يتصرف بمقتضاه الواهب في مال له دون عوض ، ويكون من شأن هذا التصرف أن يثرى الموهوب له .
- ٢ - ويجوز للواهب ، دون أن يتجرد بذلك عن نية التبرع ، أن يفرض على الموهوب له القيام بالتزام معين .

القضاء المصري :

مطابق ، استئناف مصر ٣٠ مايو سنة ١٩٢٩ المحاماة ٢٠ ص ٢٢٢ ، واستئناف مختلط ١٤ يناير سنة ١٩٣٠ ب ٤٢ ص ١٨٥ ، و ١٢ يناير سنة ١٩٣٢ ب ٤٤ ص ١١٠ ، و ٢٩ أبريل سنة ١٩٣٦ ب ٤٩ ص ٢٠٨ ، وطا الجزئية ٢١ مارس سنة ١٩٣٩ المحاماة ٢٠ ص ١٢٦ ، وانظر الاسكندرية الجزئية ١٩ فبراير سنة ١٩٣٨ المحاماة ١٩ ص ٥٦٠

الشريعة الإسلامية :

مرشد الحيران م ٧٧ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

١ - يعرف المشروع الهبة تعريفا يميزها عن غيرها من أعمال التبرعات ، فهي تشترك مع سائر التبرعات (كعارية الاستعمال والوديعة دون مقابل) في أنها تجعل الموهوب له يثرى دون عوض ، وفي أنها تقترن بنية التبرع ، ولسكنها تنفرد بخاصية هي أنها من أعمال التصرف ، فالواهب يلتزم بنقل ملكية دون مقابل ، ويترتب على ذلك أن الالتزام بعمل أو بالامتناع عن عمل ، كما في عارية الاستعمال والوديعة ، لا يكون هبة وإن كان تبرعا ، ولا يكون الامتناع عن الإثراء ، من باب أولى ، هبة ، فإذا رفض الموصى له الوصية ، أو رفض المستفيد في الاشتراط لمصلحة الغير الحق المشروط لمصلحته ، فلا يعتبر ذلك هبة منهما ، كذلك لا يكون الإبراء من الدين والاشتراط لمصلحة الغير إلا هبة غير مباشرة ، لأنها لا تشمل على التزام بنقل الملكية .

٢ - ولا يبنى نية التبرع أن يشترط الواهب عوضا لهبته ، والعوض هو التزام ينشئه عقد الهبة في ذمة الموهوب له لمصلحة الواهب أو لمصلحة أجنبي أو للمصلحة العامة ، على تفصيل سيأتي . ويكون العوض عادة أقل من الهبة ، ولا يجوز على كل حال أن يكون أكبر منها وإلا فإن الموهوب له لا يؤدي منه إلا بقدر الموهوب .

٣ - ويلاحظ أن الهبة عقد يتم في حال الحياة ، أما الهبة لما بعد الموت ، وتختلف عن الوصية في أنه لا يجوز الرجوع فيها إلا حيث يجوز الرجوع في الهبة ، فباطلة ويكون الموهوب لورثة الواهب (م ٥٠٤ فقرة ثانية من قانون الأحوال الشخصية) .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٥٩ من المشروع فأقرتها اللجنة مع حذف العبارة الأخيرة من الفقرة الأولى لعدم ضرورتها وأصبح نصها :

- ١ - الهبة عقد يتصرف بمقتضاه الواهب في مال له دون عوض .
 - ٢ - ويجوز للواهب دون أن يتجرد عن نية التبرع أن يفرض على الموهوب له القيام بالتزام معين .
- وأصبح رقمها ٥١٣ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب
وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥١٣
المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٤٨٦

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٤٨٧

- ١ - لا تتم الهبة إلا إذا قبلها الموهوب له أو نائبه .
- ٢ - فإذا كان الواهب هو ولي الموهوب له أو وصيه ، ناب عنه في قبول الهبة وقبض الشيء الموهوب .

التقنين المدني السابق :

المادة ٥٠ / ٧٢ : تبطل الهبة بموت الواهب أو بفقد أهليته للتصرف قبل قبول الموهوب له .

والمادة ٥١ / ٧٣ : يسوغ أن يحصل قبول الهبة من ورثة الموهوب له إذا كان قد توفي قبل القبول ، وفي حالة الهبة لمن ليس أهلا للقبول يصح قبولها ممن يقوم مقامه .

المشروع التمهيدي

المادة ٦٦٧ :

- ١ - لا تتم الهبة إلا إذا قبلها الموهوب له أو نائبه .
- ٢ - فإذا كان الواهب هو ولي الموهوب له أو وصيه ، ناب عنه في قبول الهبة وقبض الشيء الموهوب .

القضاء المصري :

مطابق ، استئناف أهلى ٧ فبراير سنة ١٩٢١ المحاماة ١ ص ٤٥٥ ، و ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٧ المحاماة ٨ ص ٤٧٥ ، واستئناف مختلط ٢٧ يناير سنة ١٩١٦ ب ٢٨ ص ١٣١ ، و ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٠ ب ٤٢ ص ٣٢١ ، وانظر استئناف مختلط ١٤ يناير سنة ١٩٣٠ ب ٤٢ ص ١٨٦ ، ٨ مارس سنة ١٩٣٤ ب ٤٦ ص ٢٠٧ ، و ٨ يونيو سنة ١٩٢٧ ب ٤٩ ص ٢٥٥ ، عكس ذلك مصر الكلية ١٨ ابريل سنة ١٩٣٨ المحاماة ١٨ ص ١٠٦٦ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

لا بد من قبول الموهوب له للهبة ولو بالسكوت ، ولكن القبول على أية صورة كانت ضرورى ، لأن الهبة عقد لا بد فيه من اقتران إرادتين ، ويقبل الهبة الموهوب له أو نائبه (كولى أو وصى أو قيم : م ٨٤ مرشد الحيران) ، ويجوز للصبي نفسه إذا كان يميز أن يقبل الهبة لأنها نافعة له نفعا محضا ، ومن ينوب عن الموهوب له في القبول ينوب عنه في القبض ، وإذا مات الموهوب له أو فقد أهليته قبل الإيجاب ، فالشريعة الإسلامية على أن الإيجاب يسقط (م ٨٣ مرشد الحيران) ، ولكن التقنين الحالى يبيح القبول للورثة أو لنائب الموهوب له خلافا للأصل الذى جرى عليه من أن الإيجاب يسقط بالموت أو بفقد الأهلية . أما المشروع فإن هذا الحكم يجرى فيه على أصل من أصوله .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٦٧ من المشروع ، واقترح معالى السهورى باشا تقديم المادة ٦٦٧ على المادة ٦٦٠ فوافقت اللجنة وأقرتها على أصلها وأصبح رقمها ٥١٤ فى المشروع النهائى.

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥١٤

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، مع ملاحظة أن الحكم الوارد فيها معمول به بغير إخلال بما يجب على الوصى اتباعه إذا اقترنت الهبة بعوض فى حدود أحكام قانون المحاكم الحسبية ، وأصبح رقمها ٤٨٧

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل

مادة ٤٨٨

١ - تكون الهبة بورقة رسمية ، وإلا وقعت باطلة ، ما لم تتم تحت ستار عقد آخر .

٢ - ومع ذلك يجوز فى المنقول أن تتم الهبة بالقبض ، دون حاجة إلى ورقة رسمية .

التقنين المدني السابق :

المادة ٤٨ / ٧٠ : تنتقل الملكية في الأموال الموهوبة منقولة كانت أو ثابتة بمجرد الإيجاب من الواهب والقبول من الموهوب له ، وإنما إذا كان العقد الماشتمل على الهبة ليس موصوفاً بصفة عقد آخر فلا تصح الهبة ولا القبول إلا إذا كانا حاصلين بعقد رسمي وإلا كانت الهبة لاغية .

المادة ٦٦٠ :

١ — تكون هبة العقار بورقة رسمية ، وإلا وقعت باطلة .

٢ — على أنه إذا تمت الهبة تحت ستار عقد آخر . جاز للغير حسن النية أن يتمسك بالعقد المستتر أو بالعقد الظاهر ، وفقاً لما تقضى به مصلحته ، فإذا تعارضت مصالح ذوى الشأن ، فتمسك البعض بالعقد الظاهر وتمسك الآخرون بالعقد المستتر كانت الأفضلية للأولين . (١)

(١) مادتان محذوفتان :

المادة ٦٦١ :

لأتم هبة المنقول إلا بتسليم الشيء الموهوب تسليمياً فعلياً وقبضه .

التقنين المدني السابق :

المادة ٧١ / ٤٩ : تعتبر الهبة في الأموال المنقولة صحيحة بدون احتياج إلى تحرير عقد رسمي بها إذا حصل تسليمها بالفعل من الواهب واستلامها من الموهوب له .

القضاء المصري :

مطابق ، استئناف أهل ٩ مارس سنة ١٩٢٠ المحاماة ٤ ص ٤٤٩ ، و ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٧ المحاماة ٨ ص ٣١٢ ، و ١٤ يناير سنة ١٩٤٠ المحاماة ٢٠ ص ٩٤٣ ، واستئناف مخطط ٢٩ يناير سنة ١٩٢٤ ب ٣٦ ص ١٨٠ ، و ١٤ يناير سنة ١٩٣٠ ب ٤٢ ص ١٨٥ ، و ٨ مارس سنة ١٩٣٤ ب ٤٦ ص ٢٠٧ ، و ٢٩ أبريل سنة ١٩٣٧ ب ٤٩ ص ٢٠٨

الشريعة الإسلامية :

قانون الأحوال الشخصية م ٥٠٢ ، ومرشد الحيران م ٨٠ .

القضاء المصرى :

نقض : ٢ يونيه سنة ١٩٣٢ مج ١ ص ١١٨ ، و ١٠ مارس سنة ١٩٣٨ المحاماة ١٨ ص ١٠٣٣ ، و ٩ يونيه سنة ١٩٣٨ المحاماة ١٩ ص ٣٥٦ ، والدوائر المجتمعة لمحكمة الاستئناف الأهلية أول مايو سنة ١٩٢٢ مج ٢٣ رقم ٤٢ ، واستئناف أهلى ١٧ فبراير سنة ١٩٢٤ المحاماة ٤ ص ٥٣٧ ، و ٢٥ ابريل سنة ١٩٣٩ المحاماة ١٩ ص ١٤٢٤ استئناف مختلط ٣١ يناير سنة ١٩٠٠ ب ١٢ ص ١٠٤ ، و ٣ يناير سنة ١٩١٨ ب ٣٠ ص ١٢٣ ، ١٤ يناير سنة ١٩٣٠ ب ١٢ ص ١٨٥ ، و ٨ مايو سنة ١٩٤١ ب ٥٣ ص ١٦٧ .

الشريعة الإسلامية :

قانون الأحوال الشخصية م ٥٠٠ فقرة أولى .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٦٠ فى المشروع، فاقترح أحد حضرات الأعضاء تعديل هذه المادة لاستيفاء الأحكام المعمول بها فى القانون الحالى فيما يتعاق بشكل الهبة فى العقار والمنقول والهبة المستترة والهبة اليدوية ، باعتبار أن هذه الأحكام قد ألفها المتعاملون منذ وقت طويل ولم يجد ما يدعو إلى تغييرها ، فوافقت اللجنة على ذلك وأصبح نص المادة النهائى ما يأتى :

المادة ٦٦٢ :

إذا تمت الهبة فى صورة اشتراط لمصلحة الغير ، فلا يشترط فيها شكل خاص ، إلا الشكل الذى قد يتطلبه العقد ما بين المشترط والمتعهد .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت مادتان ٦٦١ و ٦٦٢ واقترح حذفهما لأن الأولى حكمها مستفاد من المادة ٦٦٠ بعد تعديها ، والثانية لأن حكمها وارد فى باب الاشتراطات لمصلحة الغير ، فوافقت اللجنة على ذلك .

- ١ — تكون الهبة بورقة رسمية وإلا وقعت باطلة ما لم تتم تحت ستار عقد آخر.
- ٢ — ومع ذلك يجوز في المنقول أن تتم الهبة بالقبض دون حاجة إلى ورقة رسمية. وأصبح رقمها ٥١٥ . في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥١٥

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

محضر الجلسة الثامنة والعشرين

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٤٨٨

محضر الجلسة الثالثة والستين

اقترح حضرات مستشارى محكمة النقض إضافة فقرة ثالثة إلى المادة ٤٨٨ نصها :
« ومع مراعاة ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة السابقة يكون القبض بالتسليم والتسلم بالفعل » .

فقال معالى الوزير إن حضرات المستشارين يقترحون إضافة فقرة لتعريف القبض وأن ما جاء باقتراحهم هو المقصود من القبض ولا داعى للنص عليه في المشروع .

قرار اللجنة :

لم توافق اللجنة على هذا الاقتراح للأسباب التى ذكرها معالى الوزير .

ملحق تقرير اللجنة :

اقترح أن تضاف فقرة ثالثة إلى المادة ٤٨٨ نصها « مع مراعاة ما نصت عليه

الفقرة الثانية من المادة السابقة يكون القبض بالتسليم والتسلم الفعلي ، ، ولم تر اللجنة الأخذ بهذا الاقتراح ، فليس ثمة ما يدعو إلى تعريف القبض على هذه الصورة بالنسبة إلى الهبة بخصوصها .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٤٨٩

إذا قام الواهب أو ورثته مختارين بتنفيذ هبة باطلة لعيب في الشكل ، فلا يجوز لهم أن يستردوا ما سلموه .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ٦٦٣ :

إذا قام الواهب أو ورثته ، مختارين ، بتنفيذ هبة باطلة لعيب في الشكل ، انقلبت الهبة صحيحة .

القضاء المصرى :

مطابق : استئناف مختلط ٢٢ يناير سنة ١٩٣٠ ب ٤٢ ص ٢٢١ ، والاسكندرية ١٣ مايو سنة ١٩٣٠ المحاماة ١١ ص ٦٥٣ ، ومصر الابتدائية ٦ مارس سنة ١٩٣٩

المحامة ٢١ ص ٧٦٨ ، وانظر مع ذلك استئناف مختلط ٢٥ مارس سنة ١٩٣١ ب ٤٣ ص ٢١١ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٦٦٤ من المشروع المقابلة للمادة ٤٩٠ من القانون .

المشروع في لجنة المراجعة

تأيت المادة ٦٦٣ من المشروع ، واقترح معالي السهوري باشا تعديلات تجعل الحكم مستقيماً مع القواعد العامة ، إذ أن تنفيذ الهبة الباطلة يعتبر تنفيذاً لالتزام طبعي ، فوافقت اللجنة على ذلك وأصبح نص المادة النهائي ما يأتي :

إذا قام الواهب أو ورثته مختارين بتنفيذ هبة باطلة لعيب في الشكل فلا يجوز لهم أن يستردوا ما سلوه .

وأصبح رقمها ٥١٦ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

تقرير لجنة الشؤون التشريعية :

استفسرت اللجنة كيف لا يجوز استرداد الهبة التي سلمت إذا كان العقد باطلاً بطلاناً مطلقاً لعيب في الشكل فأجيب بأن الهبة الباطلة بطلاناً مطلقاً لعيب في الشكل يتخلف عنها التزام طبعي يعتبر تسليم الموهوب للهبة تنفيذاً له ، وأنه لهذا السبب لا يجوز الاسترداد وفقاً لقواعد الالتزامات الطبيعية .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥١٦

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٤٨٩

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٤٩٠

الوعد بالهبة لا ينعقد إلا إذا كان بورقة رسمية .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ٦٦٤ :

الوعد بالهبة لا ينعقد إلا إذا كان بالسكناية ، وذلك مع عدم الإخلال بنص المادة ١٥٠ فقرة ثانية .

القضاء المصري :

مطابق : مصر ١٢ ابريل سنة ١٩٢٧ المحاماة ٨ ص ٣٤٨ ، وانظر استئناف مختلط ٢٩ يناير سنة ١٩٢٤ ب ٣٦ ص ١٨٠ ، و ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ ب ٣٩ ص ٥٩ .

مذكرة المشروع التبيدي :

١ - تناول هذه النصوص شكل الهبة ، وهنا يجب التمييز بين العقار والمنقول :

(١) فالأصل في هبة العقار أن تكون بورقة رسمية ، حتى تتوافر للواهب أسباب الحرية في عقد ينزل به عن ماله دون مقابل ، فإن لم تكتب الهبة في ورقة رسمية ، كانت باطلة بطلانا مطلقا ، على أنه يستثنى من ذلك : (١) الهبة المستترة ، ويختلف المشروع (م ٦٦٠ فقرة ٢) فيها عن التقنين الحالي (م ٧٠/٤٨) اختلافا جوهريا ، فالمشروع يجري على الهبة المستترة غير المكتوبة في ورقة رسمية أحكام الصورية ، فتكون باطلة بطلانا مطلقا فيما بين المتعاقدين ، ولكن يجوز للغير ، حسن النية ، أن يحتج بها إذا كان هذا في مصلحته ، أما التقنين الحالي فيعتبرها صحيحة حتى فيما بين المتعاقدين ، وهو يجاوز بذلك الغرض الذي توخاه القضاء الفرنسي من اعتبار هذه الهبة لحماية الغير حسن النية (٢) والهبة غير المباشرة ، كإبراء المدين من الدين والاشتراط لمصلحة الغير ، وقد عرض المشروع لحالة الاشتراط لمصلحة الغير في المادة ٦٦٢ (والأولى حذف هذه المادة من المشروع فهي تطبيق تفصيلي لقاعدة فقهية) .

(ب) أما هبة المنقول فعقد عيني لا شكلي ، لا يتم إلا بالقبض ، ولا تغني الرسمية عن القبض كما هو الأمر في التقنين الحالي .

٢ - هل أنه إذا لم تستوف الهبة الشكل اللازم ، ولكن الواهب أو ورثته قاموا مختارين بتنفيذها ، كان هذا التنفيذ معتبرا ، ولا يجوز استرداد مادفع وفاء للهبة ، لا لأن الهبة الباطلة انقلبت صحيحة بالتنفيذ كما جاء خطأ في المادة ٦٦٣ من المشروع ، بل لأن الهبة الباطلة يتخلف عنها التزام طبيعي إذا نفذ لا يجوز استرداده ، (ويجب إذن حذف المادة ٦٦٣ من المشروع فإن ورودها في الصيغة التي وردت بها خطأ كما تبين ، ولا حاجة لإيرادها في صيغة صحيحة فإن حكمها يمكن استخلاصه من القواعد العامة ، وهو أقرب إلى الفقه منه إلى التشريع) .

والوعد بالهبة إذا كان منصبا على عقار وجب أن يكون بورقة رسمية (م ٦٦٤ و م ١٥٠ فقرة ثانية من المشروع) ، أما إذا انصب على منقول (كما في الاكتابات العامة) فلا ينعقد إلا بالكتابة ولو عرفية ، ويجوز الرجوع في الوعد على النحو الذي يجوز فيه الرجوع في الهبة .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٦٤ من المشروع واقترح تعديلها بما يجعل حكم الوعد بالهبة لا ينعقد إلا إذا كان بورقة رسمية ، فوافقت اللجنة على ذلك وأصبح النص ما يأتي :
الوعد بالهبة لا ينعقد إلا إذا كان بورقة رسمية .
وأصبح رقمها ٥١٧ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥١٧

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٤٩٠

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٤٩١

إذا وردت الهبة على شيء معين بالذات ، غير مملوك للواهب ،

سرت عليها أحكام المادتين ٤٦٦ و ٤٦٧

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التميدى

المادة ٦٦٦ :

تخضع الهبة ، إذا وردت على شئ معين بالذات غير مملوك للواهب ، لأحكام المواد ٦٣٢ وما يليها ، المتعلقة ببيع ملك الغير .

مذكرة المشروع التميدى :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التميدى عن المادة ٦٦٨ من المشروع المقابلة للمادة ٤٩٢ من القانون .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٦٦ من المشروع ، فأقرتها اللجنة مع تعديل لفظى وأصبح النص ما يأتى :
إذا وردت الهبة على شئ معين بالذات غير مملوك للواهب سرت عليها أحكام
المادتين ٦٣٢ و ٦٣٣ .

وأصبح رقم المادة ٥١٨ فى المشروع النهائى .

وقدمت بعد استبدال المادتين ٤٩٣ و ٤٩٤ بالمادتين ٦٣٢ و ٦٣٣

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥١٨

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة مع استبدال رقمى ٤٦٦ و ٤٦٧ برقمى ٤٩٣ و ٤٩٤

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة .

مادة ٤٩٢

تقع هبة الأموال المستقلة باطلة .

التقنين المدنى السابق :

لامقابل لها .

المشروع التميدى

المادة ٦٦٨ :

تقع هبة الأموال المستقلة باطلة ، إلا إذا وردت على شيء معين بالذات ،
فيسرى عليها نص المادة ٦٢٢ وما يليها (١) .

المادة ٦٦٥ :

١ — يجب لصحة الهبة أن يكون الواهب مالكا للمال الموهوب ، وأن يكون أهلا للتبرع .

٢ — تسرى على الهبة في مرض الموت أحكام الوصية .

القضاء المصري :

مطابق ، استئناف مخطوط ٢٣ مارس سنة ١٩٢٦ ب ٣٨ ص ٣٠٢ ، و ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٠ ب ٤٢ ،
ص ٣١٤ ، و ٣٠ مايو سنة ١٩٣٩ ب ٥١ ص ٣٦٥ ، و ٢٧ يونيو سنة ١٩٤٠ ب ٥٢ ص ٣٣٠ ، واستئناف
أعلى ٩ مارس سنة ١٩٢٠ المحاماة ٤ ص ٤٤٩ .

الشريعة الإسلامية :

قانون الأحوال الشخصية م ٥٠١ و ٥٠٣ ومرشد الحيران م ٧٨ — ٧٩ و ٨٥

القضاء المصرى :

انظر : استئناف مختلط ٣ مارس سنة ١٨٩٨ ب ١٠ ص ١٧١ .

الشرعة الاسلامية :

قانون الأحوال الشخصية م ٥٠٨

مذكرة المشروع التمهيدي :

١ - تستعرض هذه النصوص الأركان الموضوعية للهبة وهى : الواهب ، والموهوب له ، والمحلى ، والسبب .

٢ - أما الواهب ، فيجب أن يكون مالكا للموهوب ، وأن يكون أهلا للتبرع

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بقائها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٦٦٨ المقابلة للمادة ٤٩٢ من القانون .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٦٥ من المشروع واقترح حذفها اكتفاء بالمادة ١٣٥٠ مشروع فى باب أحكام الوصية .
فوافقت اللجنة على ذلك .

المادة ٦٦٩ :

إذا اقترنت الهبة بشرط مستحيل أو بشرط غير مشروع ، وقعت صحيحة وألغى الشرط ، إلا إذا كان هذا الشرط هو السبب الدافع للهبة ، فنقض الهبة كلها باطلا .

القضاء المصرى :

انظر ، مصر الكلية الأهلية ٢٤ مايو سنة ١٩٢٢ المحاماة ٤ ص ٨٤٧ ، والاسكندرية الابتدائية ١٩ فبراير سنة ١٩٣٨ المحاماة ١٩ ص ٥٦٠ .

الشرعة الاسلامية :

مرشد الحيران م ٣٢١ — ٣٢٢ .

فالصغير والمحجور عليه لا يجوز لها أن يهب شيئاً من مالها ، وغير المالك لا يجوز له أن يهب مال غيره . وحكم هبة ملك الغير كحكم بيع ملك الغير ، البطلان النسبي لمصلحة الموهوب له وعدم النفاذ في حق المالك الحقيقي ، وترد إجازة الموهوب له لتصحيح البطلان ، كما يرد إقرار المالك الحقيقي لتصحيح البطلان ، ولنفاذ الهبة في حق هذا المالك ، انظر ٦٦٦ من المشروع ، (ويحسن حذف المادة ٦٦٦ من المشروع إكتفاءً بالمادة ٦٦٨)

والهبة في مرض الموت تعتبر في حكم الوصية ، تصح إذا كانت لغير وارث فيما يخرج من الثلث ، ولا تصح إذا كانت لوارث إلا بإجازة الورثة .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٦٦٨ من المشروع المقابلة للمادة ٤٩٢ من القانون .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٦٩ من المشروع واقترح حذفها لأن حكمها ورد في مكان آخر .

المادة ٦٧٠ :

الهبات والهدايا التي تقدم في الخطبة من أحد الخطيبين للآخر ، أو من أجنبي عنهما لأحدهما أو لهما معاً ، يجب أن يرد لها الموهوب له الواهب إذا فسخت الخطبة وطلب الواهب الرد ، مادام الشيء الموهوب قائماً ويمكن رده بالذات .

القضاء المصري :

مطابق ، استئناف مختلط ١٥ يونه سنة ١٩٢٦ ب ٣٨ ص ٤٧٧ ، اظر استئناف مختلط ٢٩ يناير سنة ١٩٢٤ ب ٣٦ ص ١٨٠ ، عكس ذلك استئناف مختلط ٢٨ مايو سنة ١٩١٨ ب ٣٠ ص ٤٤٦ .

الشريعة الإسلامية :

قانون الأحوال الشخصية م ١١٠ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٦٦٨ من المشروع المقابلة للمادة ٤٩٢ من القانون .

ويلاحظ أن الشريعة الإسلامية (م ٨٢ مرشد الخيران) ، والتقنين الحالى معها (م ٧٢/٥٠ مصرى) ، يسقطان إيجاب الواهب إذا مات قبل قبول الموهوب له ، ولكن المشروع يعتبر الإيجاب ملزماً ، ويبقى قائماً حتى بعد موت الموجب أو فقد أهليته ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك .

٣ - أما المحل فيجب أن يستوفى الشروط العامة ، وقد نص المشروع م (٦٦٨) على بطلان هبة الأموال المستقبلية بطلاناً مطلقاً تطبيقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ، أما هبة مال معين موجود وقت الهبة وغير مملوك للواهب فهو هبة ملك الغير وحكمها البطلان النسبى كما قدمنا ، ولم يعرض المشروع لهبة المال الشائع مكتفية

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٧٠ من المشروع فأقرتها اللجنة كما هى ، وأصبح رقمها ٥٢٠ فى المشروع التهاى .

المشروع فى مجلس النواب

تقرير لجنة الشؤون التشريعية :

وافقت اللجنة على إضافة عبارة « وذلك دون إخلال بالتعويض المستحق فى حالة التعسف فى فسخ الخطبة » .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة تحت رقم ٥٢٠ .

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

محضر الجلسة الثامنة والعشرين

تليت المادة ٥٢٠ وهى الخاصة بوجوب رد الهبات والهدايا التى تقدم فى الخطبة من أحد الخطيبين للآخر أو من أجنبي عنهما فذكر سعادة العشماوى باشا أنه لا يصح إتمام هذا الحكم فى القانون المدنى لأنه متعلق بالأحوال الشخصية ، ورأى سعادته أيضاً حذف العبارة التى أضافها مجلس النواب فى آخر المادة وهى : « وذلك دون إخلال بالتعويض المستحق فى حالة التعسف فى فسخ الخطبة » لأن محل هذا الحكم ليس فى باب الهبة .

باستخلاص حكمه من القواعد العامة، وقد تتعارض هذه المسألة مع أحكام الشريعة الإسلامية (انظر مرشد الحيران م ٨١ وقانون الأحوال الشخصية م ٥٠٥ — ٥٠٧ و ٢٠٩) .

٤ — يبقى السبب ، والسبب في الهبة هو نية التبرع طبقا للذهب القديم ، وهو الدافع الرئيسى للتبرع طبقا للذهب الحديث ، وقد طبق المشروع المذهب الحديث في فروض ثلاثة : (١) اقتران الهبة بشرط مستحيل أو بشرط غير مشروع ، فإن كان الشرط ليس هو الدافع للتبرع ، فإنه يلغى وتصح الهبة (قارن مرشد الحيران م ٢٥٥ فقرة ثانية) ، وإن كان هو الدافع بطلت الهبة لعدم مشروعية السبب ، وعلى هذا جرى القضاء المصرى والفرنسى ، وقنن المشروع ما جرى عليه

فرد معالى الوزير بأن حذف تلك العبارة معناه حذف حكم حسم خلافا في هذه المسألة . وبعد مناقشة في هذه المادة من حيث حذفها ومن حيث بقائها رأت اللجنة — أولا — حذف العبارة التى أضافها مجلس النواب — ثانيا — ترك باقى المادة تحت البحث .

محضر الجلسة الخمسين

تليت المادة ٥٢٠ ورأت اللجنة حذفها اكتفاء بالقواعد العامة .

تقرير اللجنة :

حذفها اللجنة اكتفاء بأحكام العرف في هذا الشأن .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على حذف المادة .

المادة ٦٧١ :

إذا اشترط الواهب عدم التصرف فى الشيء الموهوب ، فيسرى على الهبة أحكام المادتين ١١٩١ و ١١٩٢

القضاء المصرى :

مطابق ، استئناف مخطوط ٢٢ يناير سنة ١٩١٤ ب ٢٦ ص ١٧٨ ، و ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣١ ب ٤٤ ص ٧١ ، و ٢٧ يونيه سنة ١٩٤٠ ب ٥٢ ص ٣٣٠ ، والاسكندرية الابتدائية الأهلية ١٩ فبراير سنة ١٩٣٨ الحاماة ١٩ ص ٥٦٠ ، انظر تقض ٨ يونيه سنة ١٩٣٩ مع تقض ٢ ص ٥٧٤ ، واستئناف مخطوط ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ ب ٥٣ ص ١٣٩ .

القضاء (م ٦٦٩) ، (ب) الهبات والهدايا التي تقدم للخطيب من الخطيب الآخر أو من أجنبي ، فهي ترد إذا فسخت الخطبة ، وطلب الواهب الرد مادام الشيء الموهوب قائما ويمكن رده بالذات (م ٦٧٠ من المشروع و م ١١٠ من قانون الأحوال الشخصية) ، ويمكن تعليل ذلك بأن سبب الهبة قد زال بفسخ الخطبة ، (ح) شرط عدم التصرف ، ولا يكون صحيحا ما لم يكن مبنيا على باعث مشروع ومقصورا على مدة معقولة (م ٦٧١ و ١١٩١ من المشروع) ، وإلا كان السبب غير مشروع .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٦٨ من المشروع فأقرتها اللجنة على أصلها ، وأصبح رقبها ٥١٩ في المشروع النهائي .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع شأنها مجاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٦٦٨ المقابلة للمادة ٤٩٢ من القانون .

المادة ٦٧٢ :

لا يجوز هبة الأموال أو وقفها لإضرار بالدائنين .

التقنين المدني السابق :

المادة ٧٦/٥٣ : لا يجوز لأحد أن يوقف ماله لإضرار بمداينه وإن وقف كان الوقف لاغيا .

التقنين المختلط م ٧٤ : لا يجوز لأحد أن يهب شيئا لإضرار بمداينه الموجودين وقت الهبة .

القضاء المصري :

مطابق ، قض ٢٧ مايو سنة ١٩٣٧ مج قض ٢ ص ١٦٩ ، واستئناف أهلى ٥ يناير سنة ١٨٩٩ الحقوق ١٤ ص ٨١ ، و ٤ فبراير سنة ١٩٠٢ مج ٣ ص ٢٤٨ ، وأسيوط ٢٨ مارس سنة ١٩٣٢ الحاماة ١٣ ص ٥٦٩ ، واستئناف مختلط ٤ يونيو سنة ١٩١٨ ب ٣٠ ص ٤٥٩ ، و ١١ مايو سنة ١٩٣٧ ب ٤٩ ص ٢١٦ ، و ٢٧ يونيو سنة ١٩٤٠ ب ٥٢ ص ٣٣٠ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

هذا النص يشير إلى تطبيق الدعوى البوليصية على الهبة والوقف . (ويحسن حذفه من المشروع فهو تكرار لما سبق ذكره في الدعوى البوليصية) .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادتان ٦٧١ و ٦٧٢ من المشروع واقترح حذفهما لورود حكمهما في مكان آخر .

المشروع في مجلس النواب

تقرير لجنة الشؤون التشريعية :

حذفت اللجنة العبارة الأخيرة من المادة وهي « إلا إذا وردت على شيء معين بالذات فيسرى عليها نص المادة السابقة » ، لأن المال المستقبل هو مال غير موجود وقت الهبة وسيوجد بعدها ، أما المال الموجود وقت الهبة ، ولو كان لغير الواهب ، فالهبة فيه هي هبة ملك الغير ، لاهبة المال المستقبل ، وعلى أساس هذا التمييز ما بين هبة المال المستقبل وهبة ملك الغير ، لم يعد هناك محل للاستثناء الوارد في هذه المادة ، لأن الهبة التي ترد على شيء معين بالذات غير مملوك للواهب لا يمكن أن تكون هبة مال مستقبل ، بل تتمحض هبة لملك الغير وحكمها وارد في المادة ٥١٨ ، فلا معنى لإيرادها ثانية في المادة ٥١٩ على صورة استثناء ، ولأن ملك الغير لا يدخل في المال المستقبل حتى يصح استثناءه منه .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدتها اللجنة تحت رقم ٥١٩

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة كما أقرها مجلس النواب وأصبح رقمها ٤٩٢ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة .

٢ - آثار الهبة

مادة ٤٩٣

إذا لم يكن الموهوب له قد تسلم الشيء الموهوب ، فإن الواهب يلتزم بتسليمه إياه ، وتسرى في ذلك الأحكام المتعلقة بتسليم المبيع .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدي^(١)

المادة ٦٧٤ :

إذا لم يكن الموهوب له قد تسلم الشيء الموهوب ، فإن الواهب يلتزم بتسليمه إياه . وتسرى في ذلك الأحكام المتعلقة بتسليم الشيء المبيع .

(١) مادة محذوفة :

المادة ٦٧٣ :

- ١ — يلتزم الواهب بنقل ملكية الشيء الموهوب للموهوب له .
- ٢ — وإذا كان الموهوب عقارا ، سرت عليه الأحكام المتعلقة بالتسجيل .
- ٣ — أما إذا كان متقولا ، فلا تنتقل الملكية إلا بالقبض الحقيقي الكامل ، فإن كان المتقول موجودا في حيازة الموهوب له وقت الهبة ، فتنقل الملكية بمجرد الاتفاق على الهبة ، دون حاجة لقبص جديد .

القضاء المصرى :

مطابق : نقض ٢٣ مايو سنة ١٩٤٠ المحاماة ٢١ ص ٢٣٦ ، واستئناف مصر ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٧ المحاماة ٨ ص ٤٧٥ ، واستئناف مختلط ٢٢ يناير سنة ١٩٣٠ ب ٤٢ ص ٢٢١ ، و ٢٥ مارس سنة ١٩٣١ ب ٤٣ ص ٣١١ ، انظر استئناف مختلط ٨ مارس سنة ١٩٣٤ ب ٤٦ ص ٢٠٧ ، و ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٩ ب ٥١ ص ٢٦٩ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٦٧٧ من المشروع المقابلة للمادة ٤٩٦ من القانون .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٧٤ من المشروع فأقرتها اللجنة على أصلها وأصبح رقمها ٥٢١ فى المشروع النهائى .

التقنين المدنى السابق :

المادة ٧٠/٤٨ : تنتقل الملكية فى الأموال الموهوبة منقولة كانت أو ثابتة بمجرد الإيجاب من الواهب والقبول من الموهوب له ، إنما إذا كان العقد المشتمل على الهبة ليس موصوفا بصفة عقد آخر فلا تصح الهبة ولا القبول إلا إذا كانا حاصلين بعقد رسمى وإلا كانت الهبة لاغية .

القضاء المصرى :

مطابق ، نقض ٢٣ مايو سنة ١٩٤٠ المحاماة ٢١ ص ٢٣٦ ، واستئناف مصر ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧ المحاماة ١٨ ص ٧٣٧ ، و ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٢ المحاماة ١٣ ص ١٠٠٩ ، واستئناف مختلط ٢٦ مايو سنة ١٩٠٨ ب ٢٠ ص ٢٤٧ ، و ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٩ ب ٥١ ص ٢٦٩ ، انظر استئناف مختلط ١٧ ديسمبر سنة ١٩١٤ ب ٢٧ ص ٦٨ ، و ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٣٩ ب ٥٢ ص ٧ .

الشرعة الإسلامية :

قانون الأحوال الشخصية م ٥٠٢

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٧٣ واقترح حذفها ، لأن حكمها مستفاد من القواعد العامة ، فوافقت اللجنة على ذلك .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٢١

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٤٩٣

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٤٩٤

١ - لا يضمن الواهب استحقاق الشيء الموهوب ، إلا إذا
تعهد إخفاء سبب الاستحقاق أو كانت الهبة بعوض . وفي الحالة
الأولى يقدر القاضى للموهوب له تعويضا عادلا عما أصابه من
الضرر . وفي الحالة الثانية لا يضمن الواهب الاستحقاق إلا بقدر
ما أداه الموهوب له من عوض . كل هذا ما لم يتفق على غيره .

٢ - وإذا استحق الشيء الموهوب حل الموهوب له محل الواهب
فيما له من حقوق ودعاوى .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التميدى

المادة ٦٧٥ :

- ١ - لا يضمن الواهب استحقاق الشيء الموهوب إلا إذا تعمد إخفاء سبب الاستحقاق ، أو إلا إذا كانت الهبة بعوض ، وفي هذه الحالة لا يضمن الواهب الاستحقاق إلا بقدر ما أداه الموهوب له من عوض ، كل هذا ما لم يتفق على غير ذلك .
- ٢ - وإذا استحق الموهوب ، حل الموهوب له محل الواهب فيما له من حقوق ودعاوى .

القضاء المصرى :

مطابق : استئناف محتاط ٢٨ مايو سنة ١٩٠٢ ب ١٤ ص ٣٣٠ ، و ٩ مارس سنة ١٩١٦ ب ٢٨ ص ١٩٥ ، و ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٠ ب ٤٣ ص ٢٥ ، و ١١ أبريل سنة ١٩٣٥ ب ٤٧ ص ٢٤٦ ، و ١٦ مايو سنة ١٩٣٩ ب ٥١ ص ٣٢٤ .

مذكرة المشروع التميدى :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التميدى عن المادة ٦٧٧ المقابلة للمادة ٤٩٦ من القانون .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٧٥ من المشروع ، واقترح معالى السهنورى باشا تعديل الفقرة الأولى بجعل الحكم فى الحالة الأولى قاصرا على التعويض العادل حتى لا تسرى أحكام استحقاق المبيع عليها ، فوافقت اللجنة على ذلك وأصبح النص النهائى :

- ١ - لا يضمن الواهب استحقاق الشيء الموهوب إلا إذا تعمد إخفاء سبب الاستحقاق . أو كانت الهبة بعوض ، وفي الحالة الأولى يقدر القاضى للموهوب له تعويضا عادلا عما أصابه من الضرر ، وفي الحالة الثانية لا يضمن الواهب الاستحقاق إلا بقدر ما أداه الموهوب له من عوض ، كل هذا ما لم يتفق على غيره .

٢ - وإذا استحق الشيء الموهوب حل الموهوب له محل الواهب فيما له من حقوق ودعاوى .

وأصبح رقمها ٥٢٢ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٢٢ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٤٩٤ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٤٩٥

١ - لا يضمن الواهب خلو الشيء الموهوب من العيب .

٢ - على أنه إذا تعمد الواهب إخفاء العيب ، أو ضمن خلو

الشيء الموهوب من العيوب، كان ملزماً بتعويض الموهوب له عن

الضرر الذى يسببه العيب . ويكون كذلك ملزماً بالتعويض إذا

كانت الهبة بعوض ، على ألا يتجاوز التعويض فى هذه الحالة قدر

ما اداه الموهوب له من هذا التعويض .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التميدى

المادة ٦٧٦ :

١ — لا يضمن الواهب خلو الشيء الموهوب من العيب .

٢ — على أنه إذا تعمد الواهب إخفاء العيب ، أو ضمن خلو الشيء الموهوب من العيوب ، كان ملزماً بتعويض الموهوب له عن الضرر الذى يلحقه بسبب العيب ، ويكون كذلك ملزماً بالتعويض إذا كانت الهبة بعوض ، على ألا يتجاوز التعويض فى هذه الحالة قدر ما أداه الموهوب له من هذا العوض .

القضاء المصرى :

انظر استئناف محتاط ١١ ابريل سنة ١٩٣٥ ب ٤٧ ص ٢٤٦

الشريعة الإسلامية :

قانون الأحوال الشخصية م ٥٢٨ فقرة ٦

مذكرة المشروع التميدى :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التميدى عن المادة ٦٧٧ من المشروع المقابلة للمادة ٤٩٦ من القانون .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٧٦ من المشروع فافرتها اللجنة على أصلها ، وأصبح رقمها ٥٢٣ فى المشروع النهائى .

المشروع في مجلس النواب

تقرير لجنة الشؤون التشريعية :

كان النص الأصلي لهذه الفقرة ما يأتي ، على أنه إذا تعمد الواهب إخفاء العيب أو ضمن خلو الشيء الموهوب من العيوب كان ملزماً بتعويض الموهوب له عن الضرر الذي يلحقه بسبب العيب .

فاستبدلت اللجنة بعبارة ، الذي يلحقه بسبب العيب ، عبارة ، الذي يسببه العيب ، حتى لا يكون العيب نفسه محلاً للتعويض ، بل يكون التعويض عن الضرر الذي يسببه العيب .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة تحت رقم ٥٢٣

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة كما أقرها مجلس النواب ، وأصبح رقمها ٤٩٥

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٤٩٦

لا يكون الواهب مسؤولاً إلا عن فعله العمد أو خطئه الجسيم .

التقنين المدني السابق :

لامقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ٦٧٧ :

لا يكون الواهب مستولا إلا عن فعله العمد أو خطئه الجسيم (١) .

القضاء المصري :

استئناف مختلط ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٠ ب ٤٣ ص ٢٥

مذكرة المشروع التمهيدي :

١ — يلتزم الواهب ، كما يلتزم البائع ، بنقل الملكية والتسليم وبضمان الاستحقاق وبضمان العيب .

٢ — أما الالتزام بنقل الملكية فينفذ بالتسجيل إذا كان الموهوب عقاراً كما في البيع ، وتسليم العقار ليس ضرورياً في نقل ملكيته ، وينفذ في المنقول بالقبض الحقيقي الكامل ، وقد سبق أن هبة المنقول لا تتم إلا بالقبض ، ولكن القبض

(١) مادة محذوفة :

المادة ٦٧٨ :

تفقات الهبة على الموهوب له ، ويدخل في ذلك مصروفات العقود ورسوم « الدفعة » والتسجيل ، وما يصرف في تسليم الشيء الموهوب وتسليمه ونقله ، وذلك ما لم يوجد اتفاق مخالف .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها :

القضاء المصري :

انظر استئناف مختلط ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٩ ب ٤٢ ص ٦٣

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٧٨ من المشروع واقترح حذفها لأنها مستفادة من القواعد العامة فوافقت اللجنة على ذلك .

الواجب لتام الهبة قد يكون حكما ، أما القبض الواجب لنقل الملكية فلا بد من أن يكون حقيقيا ، ويعتبر القبض حقيقيا إذا كان المنقول موجودا في حيازة الموهوب له وقت الهبة ، ويتفق الواهب معه على أن يضع يده على الموهوب باعتباره مالكا دون حاجة لقبض جديد . أما إذا كان العكس ، وكان الموهوب في يد الواهب واتفق مع الموهوب له أن يبقى في يده على سبيل العارية أو الإيجار مثلا ، فهذا القبض الحكمي ، وإن كانت تتم به الهبة ، لا ينقل الملكية .

٣ - ويلتزم الواهب بتسليم الموهوب ، والتسليم في المنقول ضروري لتام الهبة ولنقل الملكية كما تقدم ، فهو ليس التزاما في هبة المنقول ، بل هو ركن من أركان العقد ، أما في العقار فالتسليم التزام لا ركن ، لأن العقد يتم بورقة رسمية ، وتنتقل الملكية بالتسجيل مع جواز بقاء العقار في يد الواهب ، فيكون ملزما بتسليمه ، وتتبع القواعد التي سبق بيانها في البيع بشأن ما يجب تسليمه وطريقة التسليم وزمانه ومكانه ، أما النفقات فهي على الموهوب له ، ما لم يوجد اتفاق آخر .

وإذا هلك الموهوب قبل التسليم لسبب أجنبي ، فاهلاك على الموهوب له ، لأنه لم يدفع مقابلا حتى يسترده كما في البيع ، وإذا كان الهلاك بخطأ الواهب ، كان مسئولاً عن تعويض الموهوب له تعويضا عادلا ، والخطأ الذي يسأل عنه الواهب لا يكون إلا العمد أو الخطأ الجسيم (م ٦٧٧ من المشروع) لأنه متبرع .

٤ - ويضمن الواهب استحقاق الموهوب ، ولكن ضمانه أخف من ضمان البائع ، فهو لا يضمن إلا في حالتين : (أ) إذا تعمد إخفاء سبب الاستحقاق ، ولا يكفي في ذلك أن يقرر للموهوب له أنه يملك الموهوب ، بل يجب أن يتعمد إخفاء سبب الاستحقاق ، كأن يخفي مستندا يثبت حق الغير في الموهوب ، أو يطمس علامات ظاهرة لحق ارتفاق على العقار الموهوب ، ومسئولية الواهب إنما تكون عن الغش الذي ارتكبه ، فهو مسئول عن الضرر الذي أصاب الموهوب له بسبب هذا الغش ، سواء كان متوقعا أو غير متوقع . (ب) إذا كانت الهبة بعوض ، فإن الواهب يكون ضامنا للاستحقاق ولو كان يجهل سببه ، ولكنه لا يكون مسئولا

إلا بقدر ما أداه الموهوب له من عوض ، أما إذا تعمد إخفاء سبب الاستحقاق ، فإنه يكون مسئولاً عن كل الضرر الذى أصاب الموهوب له كالتقدم ، ولو جاوز العوض .

ويجوز الاتفاق على إسقاط الضمان أو تخفيفه أو تشديده ، ولكن لا يجوز للواهب أن يشترط إسقاط الضمان الذى يترتب على سوء نيته .

وإذا استحق الموهوب وكان للواهب حقوق قبل المستحق ، كما إذا كان قد باع الموهوب قبل الهبة ولم يقبض ثمنه ، فإن الموهوب له يحل محل الواهب فى هذه الحقوق .

هـ — ولا يضمن الواهب العيب إلا فى أحوال ثلاثة : (أ) إذا تعمد إخفاءه ، (ب) إذا ضمن صراحة خلو الموهوب من العيوب ، وفى هاتين الحالتين يلزمه تعويض الموهوب له عن الضرر الذى لحقه بسبب العيب (ج) إذا كانت الهبة بعوض ولم يتعمد إخفاء العيب ولم يضمن خلو الموهوب من العيوب ، فإنه يضمن فى هذه الحالة بقدر ما أداه الموهوب له من العوض ، أما إذا تعمد الإخفاء أو ضمن الخلو من العيوب ، فإنه يضمن كل الضرر حتى لو جاوز العوض .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٧٧ من المشروع فأقرتها اللجنة على أصلها وأصبح رقمها ٥٢٤ من المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

تقرير لجنة الشئون التشريعية :

استفسرت اللجنة عن كيفية تحقق مسئولية الواهب عن فعله العمد أو خطئه الجسيم ، فأجيب بأن ذلك يقع فعلاً فى حالة ما إذا لم يسلمه الواهب الشئ وهلاك قبل التسليم ، فإن كان هلاكه قضاء وقدر أو بتقصير غير جسيم فلا تتحقق

مستولية الواهب في هاتين الحالتين ، أما إذا هلك بفعل الواهب العمد أو بخطئه
الجسيم فإن مسئوليته تتحقق .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٢٤

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٤٩٦

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٤٩٧

يلتزم الموهوب له بأداء ما اشترط عليه من عوض سواء اشترط
هذا العوض لمصلحة الواهب أم لمصلحة أجنبي أم للمصلحة العامة .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ٦٧٩ :

١ — يلتزم الموهوب له بأداء ما اشترط عليه من عوض ، سواء اشترط هذا
العوض لمصلحة الواهب ، أو لمصلحة أجنبي ، أو للمصلحة العامة .

٢ - ويكون للواهب الحق في اقتضاء العوض إذا هو قام بتنفيذ الالتزامات التي يفرضها عليه عقد الهبة . وينتقل هذا الحق من الواهب إلى ورثته . ويجوز للأجنبي الذي اشترط العوض لمصلحته أن يطالب بأداء العوض ، وفقا للأحكام المتعلقة بالاشتراط لمصلحة الغير ، فإذا كان العوض مشروطا للمصلحة العامة ، كان للسلطة المختصة ، بعد موت الواهب ، حق المطالبة بأدائه (١) .

القضاء المصري :

مطابق : استئناف مختلط ٢٨ مايو سنة ١٩٠٢ ب ١٤ ص ٣٣٠

(١) مادة محذوفة :

المادة ٦٨٠ :

١ — إذا اشترط الواهب العوض لمصلحته ، وامتنع الموهوب له عن أدائه دون عذر مقبول ، كان للواهب ، أو لورثته من بعده أن يسترد الشيء الموهوب ، وفقا لأحكام الأثرء دون سبب ، وبالقدر الذي كان ينبغي أن يستخدم الشيء لأداء العوض .

٢ — ويكون الرد بدفع هذا المقابل نقدا ، حتى لو لم ترد الهبة على نقود . على أنه يجوز للموهوب له أن يتخلص من الالتزام بدفع هذه القيمة ، إذا هو رد الموهوب ذاته في الحالة التي يكون عليها وقت الرد .

٣ — ولا يكون هناك محل للرد إذا تمحىض العوض لمصلحة أحى كما أنه لا يثبت هذا الحق لورثة الواهب اذا كان العوض مشروطا لمصلحة عامة .

التقنين المدني السابق :

لا .قابل لها .

الشريعة الإسلامية :

قانون الأحوال الشخصية م ٥٢٨ فقرة ٥ .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٨٠ من المشروع واقترح معالي السهورى باشا حذفها اكتفاء بالقواعد العامة . فوافقت اللجنة على ذلك .

الشريعة الإسلامية :

قانون الأحوال الشخصية م ٥٢٨ فقرة ١ و ٢ و ٣

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٦٨٢ من المشروع
المقابلة المادة ٤٩٩ من القانون .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٧٩ من المشروع ، واقترح معالي السهوري باشا حذف الفقرة
الثانية ، لأن حكمها مستفاد من القواعد العامة ، فوافقت اللجنة على ذلك وأصبح
نصها ما يأتي :

يلتزم الموهوب له بأداء ما اشترط عليه من عوض سواء اشترط هذا العوض
لمصلحة الواهب أو لمصلحة أجنبي أو للمصلحة العامة .

وأصبح رقم المادة ٥٢٥ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٢٥ .

المشروع في مجلس الشيوخمناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٤٩٧

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٤٩٨

إذا تبين أن الشيء الموهوب أقل في القيمة من العوض. لمشترط،
فلا يكون الموهوب له ملزماً بأن يؤدي من هذا العوض إلا بقدر
قيمة الشيء الموهوب .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التميدى

المادة ٦٨١ :

إذا تبين أن الشيء الموهوب أقل في القيمة من العوض المشترط فلا يكون
الموهوب له ملزماً بأن يؤدي من هذا العوض إلا بقدر قيمة الشيء الموهوب .

مذكرة المشروع التميدى :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التميدى عن المادة ٦٨٢ من المشروع
المقابلة للمادة ٤٩٩ من القانون .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٨١ من المشروع فأقرتها اللجنة على أصلها .
وأصبح رقمها ٥٢٦ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٢٦

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشة لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٤٩٨ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٤٩٩

١ - إذا اشترط الواهب عوضا عن الهبة وفاء ديونه ، فلا يكون الموهوب له ملزما إلا بوفاء الديون التي كانت موجودة وقت الهبة ، هذا ما لم يتفق على غيره .

٢ - وإذا كان الشيء الموهوب مثقلا بحق عيني ضمانا لدين في ذمة الواهب ، أو في ذمة شخص آخر ، فإن الموهوب له يلتزم بوفاء هذا الدين ، ما لم يوجد اتفاق على غير ذلك .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ٦٨٢ :

١ - إذا اشترط الواهب عوضا عن الهبة وفاء ديونه ، فلا يكون الموهوب له ملزما إلا بوفاء الديون التي كانت موجودة وقت الهبة ، هذا ما لم يتفق على غيره .

٢ - إذا كان الشيء الموهوب مثقلاً بحق عيني ضماناً لدين في ذمة الواهب أو في ذمة شخص آخر ، فإن الموهوب له يلتزم بوفاء هذا الدين ، ما لم يوجد اتفاق على غير ذلك .

مذكرة المشروع التمهيدي :

١ - تحدد هذه النصوص التزامات الموهوب له ، والأصل أن هذا لا يلتزم بشيء ، لأن الهبة تبرع له ، إلا أن المشروع قد فرض أن المتعاقدين قد أرادا أن يتحمل الموهوب له نفقات عقد الهبة (من كتابة ورسوم دمغة ورسوم تسجيل وغير ذلك) ومصروفات التسليم على نحو ما يلتزم به المشتري ، بل ومصروفات التسليم أيضاً (وهي التي يلتزم بها البائع لا المشتري) تفسيراً للهبة في أضيق حدودها ، ولكن هذا لا يمنع المتعاقدين من الاتفاق على أحكام أخرى ، كأن يتحمل الواهب مصروفات التسليم بل ومصروفات العقد والتسليم .

٢ - وقد تكون الهبة بعوض ، فيكون العوض التزاماً في ذمة الموهوب له ، وهو عادة أقل من الموهوب ، فإن تبين أنه أكبر في القيمة ، فلا يكون الموهوب له ملزماً أن يؤدي إلا بقدر قيمة الموهوب (م ٦٨١ من المشروع) .

وقد يشترط العوض لمصلحة الواهب ، كأن يهب شخص مالا لآخر ويشترط عوضاً أن يرتب له إيراداً مدى الحياة لا يزيد عن ريع الموهوب ، أو يشترط لمصلحة أجنبي ، كما إذا كان هذا الإيراد قد رتب لمصلحة شخص غير الواهب (وهذه صورة من صور الاشتراط لمصلحة الغير) ، أو يشترط لمصلحة عامة ، كما إذا اشترط الواهب أن يصرف الموهوب له ريع الموهوب أو جزءاً منه على جهة خيرية كدرسة أو ملجأ أو مستشفى .

٣ - فإذا قام الواهب بتنفيذ التزامه من نقل ملكية الموهوب وتسليمه ، كان له أن يطلب من الموهوب له أن ينفذ التزامه من الوفاء بالعوض ، فإن امتنع الموهوب له جازت مطالبته بالتنفيذ أو الفسخ .

والذي تجوز له المطالبة بالتنفيذ هو الواهب دائماً ، ومن بعده ورثته ، سواء

أكان العوض مشروطا لمصلحة الواهب أم لمصلحة أجنبي أم لمصلحة عامة ، والأجنبي كذلك أن يطالب بالتنفيذ وفقا لأحكام الاشتراط لمصلحة الغير ، لأنه هو المستفيد وله حق مباشر كما هو معروف ، أما المصلحة العامة فيمثلها الواهب طول حياته ، وهو الذي ينوب عنها في المطالبة بالتنفيذ ، فإن مات تولت السلطة المختصة ذلك ، ولها أن تطالب بأقساط العوض التي استحققت في حياة الواهب .

والذي تجوز له المطالبة بالفسخ هو الواهب وحده ، أما الأجنبي والمصلحة العامة فليس لهما إلا المطالبة بالتنفيذ ، وللواهب أن يطالب بالفسخ ، هو وورثته من بعده ، إذا كان العوض لمصلحته . وله ، هو دون ورثته ، هذا الحق إذا كان العوض لمصلحة عامة ، لأن بالورثة مظنة إثبات مصلحتهم في هذه الحالة ، أما إذا تمحض العوض لمصلحة أجنبي ، فلا يجوز للواهب المطالبة بالفسخ ، ولا يبقى إلا التنفيذ . يطلبه الواهب أو الأجنبي كما تقدم .

ولما كان العوض أقل عادة من الموهوب ، فإن الفسخ في الحالات التي يجوز فيها ، يلحق بالموهوب له غبنا ، ولذلك لا يسترد الواهب أو ورثته من الموهوب إلا القدر الذي كان ينبغي أن يستخدم لأداء العوض ، ويرد هذا القدر نقدا حتى لو لم ترد الهبة على نقود ، ولما كان الحكم موضوعا لمصلحة الموهوب له ، فإن هذا يستطيع أن يتنازل عنه وأن يختار الفسخ الكامل ، فيتخلص من الالتزام برد ما يقابل العوض إذا هورد الموهوب ذاته في الحالة التي يكون عليها وقت الرد .

٤ - وقد يشترط الواهب عوضا عن الهبة وفاء ديونه ، فإذا ورد الشرط في عبارة مطلقة ، انصرف إلى الديون التي كانت موجودة وقت الهبة ، لا التي جددت بعد ذلك .

وإذا كانت العين الموهوبة مثقلة بحق عيني (رهن رسمي ، أو رهن حيازة ، أو حق امتياز أو حق اختصاص) ضمانا لدين في ذمة الواهب أو في ذمة شخص آخر ، فالمفروض أن الواهب قد أراد من الموهوب له أن يدفع هذا الدين كعوض للهبة ، ما لم يوجد اتفاق على غير ذلك ، فإذا وفي الموهوب له الدين ، وكان في ذمة شخص

آخر غير الواهب ، رجع على المدين الأصلي بما وفاه عنه ، كما كان يرجع الواهب .
والموهوب له ملزم على كل حال نحو الدائن بوفاء الدين كحائز للعقار ،
حتى لو اشترط في الهبة ألا يكون ملتزما به ، ويرجع في هذه الحالة على الواهب ،
أما إذا لم يشترط عدم التزامه بالدين ، فإنه يكون بالنسبة للدائن في موقف المحال
عليه ، ولكن المدين الأصلي يبقى ملتزما بالدين هو أيضا حتى يقر الدائن هذه الحوالة
(انظر م ٤٥٠ من المشروع) .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٨٢ من المشروع فأقرتها اللجنة على أصلها ، وأصبح رقمها ٥٢٧
في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٢٧ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٤٩٩

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

٣ - الرجوع في الهبة

مادة ٥٠٠

- ١ - يجوز للواهب أن يرجع في الهبة إذا قبل الموهوب له ذلك .
- ٢ - فإذا لم يقبل الموهوب له جاز للواهب أن يطلب من القضاء الترخيص له في الرجوع ، متى كان يستند في ذلك إلى عذر مقبول ، ولم يوجد مانع من الرجوع .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التميدى

المادة ٦٨٣ :

يجوز للواهب أن يرجع في الهبة ، كلها أو بعضها ، إذا قبل الموهوب له ذلك .

المادة ٦٨٤ :

إذا لم يقبل الموهوب له أن يرجع الواهب في الهبة ، جاز للواهب أن يطلب من القضاء الترخيص له في الرجوع ، مادام يستند في ذلك إلى عذر مقبول .

القضاء المصرى :

مطابق: الموسكى ١٣ مايو سنة ١٩١٩ ج ٢١ ص ٨٠ ، وميت غمر ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣١
الجريدة القضائية ١٠٨ ص ٢٣ ، وطما ٢١ مارس سنة ١٩٣٩ المحاماة ٢٠ ص ١٢٦ ،

واستئناف مختلط ٨ يناير سنة ١٩٢٤ ب ٣٦ ص ١١٧ ، انظر استئناف مختلط ١٤ يناير سنة ١٩٣٠ ب ٤٢ ص ١٨٥

الشريعة الإسلامية :

قانون الأحوال الشخصية م ٥١٥ و ٥٢٧ فقرة ١

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٦٨٦ من المشروع المقابلة للمادة ٥٠٢ من القانون .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادتان ٦٨٣ و ٦٨٤ من المشروع ، واقترح معالي السنهوري باشا إدماجهما في مادة واحدة لما بينهما من الارتباط فوافقت اللجنة على ذلك ، وأصبح النص النهائي ما يأتي :

١ - يجوز للواهب أن يرجع في الهبة كلها أو بعضها إذا قبل الموهوب له ذلك .
٢ - فإذا لم يقبل الموهوب له أن يرجع الواهب في الهبة جاز للواهب أن يطلب من القضاء الترخيص له في الرجوع ، ما دام يستند في ذلك إلى عذر مقبول ولم يوجد مانع من الرجوع .

وأصبح رقمها ٥٢٨ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٢٨

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

محضر الجلسة الثامنة والعشرين

وافقت اللجنة على المادة مع حذف كلمة « كلها » الواردة في الفقرة الأولى ،
وأصبح رقمها ٥٠٠

محضر الجلسة الثالثة والستين

اقترح حضرات مستشارى محكمة النقض والإبرام حذف المواد من ٥٠٠ الى ٥٠٤
إذ لا محل لها الآن فى التقنين المدنى ما دامت المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم
الوطنية لم تعدل خصوصا أنها لا تسرى فى حق غير المصريين .

فقال الدكتور بغدادى إنه يرى أن حضرات المستشارين يريدون الرجوع
إلى الشريعة الإسلامية على اعتبار أن الهبة متصلة بأحكام الأحوال الشخصية، والواقع
أنه لا صلة بين الهبة وبين الأحوال الشخصية فى القانون المصرى .

أما عن المادة ١٦ من لائحة تنظيم المحاكم الأهلية فيجب حذف الإشارة إلى الهبات
عند تعديل هذه اللائحة بعد انتهاء مدة المحاكم المختلطة .

ثم قال إن إيراد قواعد الهبة فى القانون المدنى لا يستتبع وجوب تطبيقها
على الأجانب لأن مرجع سريان الأحكام الموضوعية فى حق الأجانب هو قواعد الإسناد .
قرار اللجنة :

قررت اللجنة عدم الأخذ بهذا الاقتراح للأسباب الواردة فى مناقشتها .

ملحق تقرير اللجنة :

اقترح حذف المواد من ٥٠٠ إلى ٥٠٤ الخاصة بالرجوع فى الهبة « مادامت المادة
١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الوطنية لم تعدل ، فضلا عن أنها لا تسرى فى حق غير
المصريين ، لأنهم خاضعون لقانون جنسيتهم فى خصوص الأحكام الموضوعية للهبة ،
ولم تأخذ اللجنة بهذا الاقتراح لأن نص المادة ١٦ مطلق ومقتضى إطلاقه إخراج
الهبة بأسرها من نطاق القانون المدنى لا إخراج الرجوع فحسب ، والحال فى الواقع
غير ذلك ، ولا سيما من حيث الاختصاص القضائى ، فالمحاكم الأهلية هى التى تفصل
فى جميع مسائل الهبة وفى الرجوع فيها ، بل وفى أهلية الواهب ، وليس للهبة فى تصوير
القانون المصرى من الاتصال بالميراث والروابط العائلية ما يبرر إدخالها فى الأحوال
الشخصية على نحو ما تفعل الشرائع الغربية ، بل لقد اختلفت المحاكم فى جواز

الرجوع في الهبة في مصر ، فذهبت بعض المحاكم إلى عدم جواز ذلك استنادا إلى قواعد القانون المدني ، وذهبت أحكام أخرى إلى جواز ذلك وفقا لقواعد الشريعة ، وأيدت هذا الرأي أخيرا محكمة النقض ، وقد أراد المشروع أن يحسم الخلاف بنصوص واضحة ، وترى اللجنة بعد ذلك وجوب حذف الإشارة إلى الهبات في المادة ١٦ من لائحة تنظيم المحاكم الأهلية عند تعديلها بمناسبة زوال المحاكم المختلطة ، ويلاحظ من ناحية أخرى أن ورود قواعد الهبة في القانون المدني لا يستتبع وجوب تطبيقها على الأجانب ، فقد قنن المشروع قواعد الأهلية ، ولا يعني ذلك تطبيقها على الأجانب ، لأن مرجع سريان الأحكام الموضوعية في حق الأجانب هو قواعد الإسناد .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة .

مادة ٥٠١

يعتبر بنوع خاص عذرا مقبولا للرجوع في الهبة :

(١) أن يخل الموهوب له بما يجب عليه نحو الواهب ، أو نحو أحد من أقاربه ، بحيث يكون هذا الإخلال جحودا كبيرا من جانبه .

(ب) أن يصبح الواهب عاجزا عن أن يوفر لنفسه أسباب المعيشة بما يتفق مع مكانته الاجتماعية ، أو أن يصبح غير قادر على الوفاء بما يفرضه عليه القانون من النفقة على الغير .

(ج) أن يرزق الواهب بعد الهبة ولدا يظل حيا الى وقت الرجوع ، أو أن يكون للواهب ولد يظنه ميتا وقت الهبة فاذا به حي .

التقنين المدني السابق :

لا .مقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ٦٨٥ :

ويعتبر ، بنوع خاص ، عذرا مقبولا للرجوع في الهبة :

(ا) أن يخل الموهوب له إخلالا خطيرا بما يجب عليه نحو الواهب أو نحو أحد من أقاربه ، بحيث يكون هذا الإخلال جحودا كبيرا من جانبه .

(ب) أن يصبح الواهب عاجزا عن أن يوفر لنفسه أسباب المعيشة بما يتفق مع مكانته الاجتماعية ، أو أن يصبح غير قادر على الوفاء بما يفرضه عليه القانون من النفقة على الغير .

(ج) أن يرزق الواهب بعد الهبة ولدا يظل حيا إلى وقت الرجوع ، أو أن يكون للواهب ولد يظنه ميتا وقت الهبة فاذا به حي .

القضاء المصري :

مطابق : طما الجزئية ٢١ مارس سنة ١٩٣٩ المحاماة ٢٠ ص ١٢٦ ، انظر استئناف

مختلط ٨ يناير سنة ١٩٢٤ ب ٣٦ ص ١١٧

الشريعة الإسلامية :

قانون الأحوال الشخصية ٥٢٧ فقرة ١

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٢٨٦ من المشروع المقابلة للمادة ٥٠٢ من القانون .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٢٨٥ من المشروع فأقرتها اللجنة على أصلها .
وأصبح رقمها ٥٢٩ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٢٩

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

محضر الجلسة الثامنة والعشرين

تليت المادة ٥٢٩ فقال معالي السهوري باشا إن أحكامها مأخوذة من القانون الفرنسي ولا تتعارض مع الشريعة الإسلامية التي تقضى بالرجوع في الهبة بالتراضي أو بقضاء القاضى، فقبل لمعاليه إن الرجوع في الهبة مطلق إلا في الأحوال الممنوع فيها الرجوع .
فذكر معالي السهوري باشا أن الرجوع في الشريعة غير مطلق، لأن من ضمن بواعث الرجوع في الهبة في مذهب المالكية إخلال الموهوب له بما يجب عليه نحو الواهب أو نحو أحد من أقاربه بحيث يكون هذا الإخلال جحودا كبيرا من جانبه، وهو حكم الفقرة (١) من المادة ٥٢٩

قرار اللجنة :

قررت اللجنة ترك هذه المادة تحت البحث .

محضر الجلسة الخمسين

تليت المادة ٥٢٩ فوافقت عليها اللجنة أخذا ببعض أقوال فقهاء الشريعة الإسلامية التي تحرم الرجوع في الهبة إلا عند العذر المقبول بعد أن كان الاتجاه إلى حذفها .

وأصبح رقمها ٥٠١

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٥٠٢

يرفض طلب الرجوع في الهبة إذا وجد مانع من الموانع الآتية:

(أ) إذا حصل للشئ الموهوب زيادة متصلة موجبة لزيادة

قيمته، فاذا زال المانع عاد حق الرجوع .

(ب) إذا مات أحد طرفي عقد الهبة .

(ج) إذا تصرف الموهوب له في الشئ الموهوب تصرفا

نهائيا ، فاذا اقتصر التصرف على بعض الموهوب ، جاز

للوأهب أن يرجع في الباقي .

(د) إذا كانت الهبة من أحد الزوجين للآخر ، ولو أراد

الوأهب الرجوع بعد انقضاء الزوجية .

(هـ) إذا كانت الهبة لذى رحم محرم .

(و) إذا هلك الشيء الموهوب في يد الموهوب له ، سواء أكان الهلاك بفعله أو بحادث أجنبي لا يدلّه فيه ، أو بسبب الاستعمال ، فإذا لم يهلك إلا بعض الشيء ، جاز الرجوع في الباقي .

(ز) إذا قدم الموهوب له عوضاً عن الهبة .

(ح) إذا كانت الهبة صدقة أو عملاً من أعمال البر .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ٦٨٦ :

ومع ذلك يرفض طلب الرجوع في الهبة في الأحوال الآتية :

(أ) إذا حصل للشيء الموهوب زيادة متصلة موجبة لزيادة قيمته ، فإذا زال المانع عاد حق الرجوع .

(ب) إذا مات أحد طرفي عقد الهبة .

(ج) إذا تصرف الموهوب له في الشيء الموهوب تصرفاً نهائياً ، فإذا اقتصر التصرف على بعض الموهوب ، جاز للواهب أن يرجع في الباقي .

(د) إذا كانت الهبة من أحد الزوجين للآخر ، ولو وقعت الفرقة بينهما بعد الهبة .

(هـ) إذا كانت الهبة لذى رحم محرم .

(و) إذا هلك الشيء الموهوب في يد الموهوب له ، سواء أكان الهلاك بفعله أم بحادث أجنبي لا يد له فيه ، أو بسبب الاستعمال ، فإذا لم يملك إلا بعض الشيء ، جاز الرجوع في الباقي .

(ز) إذا قدم الموهوب له بعد الهبة عوضا قبله الواهب ، على ألا يكون هذا العوض هو بعض الموهوب ، وإذا أعطى العوض عن بعض الموهوب ، جاز الرجوع في الباقي ، وإذا استحق العوض كله أو بعضه ، عاد للواهب الحق في الرجوع إذا هو رد للموهوب له ما لم يستحق من العوض .

(ح) إذا كانت الهبة صدقة .

القضاء المصرى :

مطابق ، استئناف أهلى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٧ المحاماة ٨ ص ٤٧٥ ، وطما الجزئية ٢١ مارس سنة ١٩٣٩ المحاماة ٢٠ ص ١٢٦ ، واستئناف مختلط ٢١ مايو سنة ١٩١٧ ب ٢٩ ص ٤٤١ ، و ١٥ يونيو سنة ١٩٢٦ ب ٣٨ ص ٤٧٦ ، و ١٤ يناير سنة ١٩٣٠ ب ٤٢ ص ١٨٥ ، و ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٠ ب ٤٣ ص ٢٥ ، و ٨ يونيو سنة ١٩٣٧ ب ٤٩ ص ٢٥٥ ، و ٢٥ مارس سنة ١٩٤١ ب ٥٣ ص ١٣٩

الشرعية الإسلامية :

قانون الأحوال الشخصية : م ٥١٥ — ٥٢٣ و ٨٢٦ و ٥٢٩

مذكرة المشروع التيميدى :

١ — من خصائص الهبة أنه يجوز الرجوع فيها ، وقد نقل المشروع أحكام الشريعة الإسلامية في ذلك ، فالأصل أنه يجوز الرجوع في الهبة بالتراضى ، أو بالتقاضى لعذر مقبول إلا إذا وجد المانع .

٢ — ويتبين من ذلك أن الرجوع في الهبة ليس تحكميا من جهة الواهب ، بل هو لا يستطيع الرجوع إلا إذا تراضى على ذلك مع الموهوب له (م ٦٨٣ من المشروع

ويقابلها م ٥١٥ و ٥٢٧ فقرة أولى من قانون الأحوال الشخصية) ، ويعتبر هذا التراضى إقالة من الهبة .

٣ — فإذا لم يكن هناك تراض ، فلا يجوز للواهب الرجوع إلا لعذر يقبله القاضى ، ويمتنع الرجوع إذا لم يوجد العذر المقبول ، فالهبة إذن لا تزال محتفظة بصفتها الملزمة إلى حد كبير .

وقد نقل المشروع أمثلة للعذر المقبول عن الشرائع الأجنبية ، وذكر ثلاثة منها لا على سبيل الحصر . فمن الأعذار المقبولة : (أ) أن يصدر من الموهوب له ما يدل على جهود كبير نحو الواهب أو نحو أحد من أقاربه ، كأن يرتكب جريمة لا عذر له فيها ضد أحد من هؤلاء ، ويترك تقدير ذلك للقاضى ، (ب) أن يصبح الواهب عاجزا عن أن يوفر لنفسه أسباب العيش بما يتفق مع مكانته الاجتماعية ، فليس من الضروري أن يقع الواهب فى فقر مدقع ، بل يكفي أن ينزل عن المستوى اللائق لمكانته ، ومثل ذلك أيضا أن يصبح الواهب عاجزا عن النفقة على من يجب عليه نفقته قانونا (ج) أن يرزق الواهب بعد الهبة ولدا يظل حيا إلى وقت الرجوع ، والمفروض فى ذلك أن الواهب لم يكن لديه ولد وقت الهبة ثم رزق الولد بعدها ، أو كان له ولد ظنه ميتا فوهب ، ثم ظهر الولد فرجع فى الهبة ، أما إذا كان له ولد وقت الهبة ثم رزق ولدا بعد ذلك فليس له الرجوع .

٤ — وإذا طلب الواهب الفسخ وقدم لذلك عذرا مقبولا ، فإن القاضى بالرغم من ذلك لا يحكم بالفسخ إذا وجد مانع من موانع الرجوع فى الهبة ، بخلاف الفسخ بالتراضى ، فلا يحول بالبداهة دونه مانع .

وموانع الرجوع معروفة فى الشريعة الإسلامية ، نقلها المشروع كما هى ، ويمكن حصرها فيما يأتى :

(أ) إذا تغير الموهوب زيادة أو نقصا ، فالتغير بالزيادة أن تحصل للموهوب زيادة متصلة موجبة لزيادة قيمته كالبناء على الأرض الموهوبة ، فإذا زال المانع عاد حق الرجوع ، أما الزيادة غير المتصلة ، سواء تولدت من الشئ كالنتاج أو لم تولد

كآلة رى وضعت فى الأرض الموهوبة ، فلا تمنع من الرجوع ، وكذلك لا يمنع من الرجوع ارتفاع ثمن الموهوب ، (انظر م ٥١٦ فقرة ثانية من قانون الأحوال الشخصية) . والتغير بالنقص أن يهلك الموهوب أو يتلف فى يد الموهوب له سواء كان ذلك بفعله أو بسبب أجنبى أو بسبب الاستعمال . فإذا لم يهلك إلا بعض الشيء جاز الرجوع فى الباقي ، وكالهلاك ، التصرف فى الموهوب كله أو بعضه ، فإن فسخ التصرف عاد حق الرجوع (م ٥١٨ فقرة ثانية من قانون الأحوال الشخصية) .

(ب) إذا كانت هناك علاقة عائلية بين الواهب والموهوب بأن كانت الهبة من الزوج لزوجته ، فلا يجوز الرجوع فيها حتى بعد انقضاء الزوجية ، أو كانت الهبة لذى رحم محرم .

(ج) إذا أسقط الواهب حقه فى الرجوع بأن قبل عوضا عن الموهوب له بعد الهبة وبقي العوض فى يده . أما إذا استحق العوض كله أو بعضه عاد للواهب الحق فى الرجوع إذا هو رد للموهوب له ما لم يستحق من العوض ، وإذا أعطى العوض عن بعض الموهوب جاز الرجوع فى الباقي ، ويشترط ألا يكون العوض هو بعض الموهوب لأن الهبة تكون قد تمتحضت تبرعا فى الباقي فيجوز الرجوع فيه ، وقد يسقط الواهب حقه فى الرجوع لا لفائدة مادية يتلقاها من الموهوب له ، بل لفائدة أدبية ، وذلك بأن تكون الهبة صدقة ، فلا يجوز الرجوع فى الصدقة لأنها قريبة لوجه الله ولو كانت لغنى (م ٥٢٩ فقرة ٢ من قانون الأحوال الشخصية) . ويلاحظ أن الواهب إذا تنازل عن حق الرجوع ، فإن تنازله لا يعتبر ، ويجوز له الرجوع بالرغم من هذا التنازل (م ٥١٥ من قانون الأحوال الشخصية) .

(د) إذا مات الواهب أو الموهوب له ، فإن حق الرجوع لا يكون لورثة هذا أو ذاك .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٨٦ من المشروع ، واقترح معالى السهنورى باشا تعديلات لفظية ، واقترح أحد حضرات الأعضاء تعديل الفقرة دد، بما يجعل الحكم عاما يشمل الزوجين

كما اقترح تعديل الفقرة « ز » ، بأن يكون تقديم العوض مانعا للرجوع في الهبة ، سواء أكان العوض معاصرا للهبة أم لا حقا لها ، عملا بالرأى الراجح في الشريعة الإسلامية فوافقت اللجنة على ذلك ، وأصبح النص النهائي للمادة ما يأتي :

يرفض طلب الرجوع في الهبة إذا وجد مانع من الموانع الآتية :

(أ) إذا حصل للشئ الموهوب زيادة متصلة موجبة لزيادة قيمته ، فإذا زال المانع عاد حق الرجوع .

(ب) إذا مات أحد طرفي عقد الهبة .

(ج) إذا تصرف الموهوب له في الشئ الموهوب تصرفا نهائيا ، فإذا اقتصر التصرف على بعض الموهوب جاز للواهب أن يرجع في الباقي .

(د) إذا كانت الهبة من أحد الزوجين للآخر حتى لو أراد الواهب الرجوع بعد انقضاء الزوجية .

(هـ) إذا كانت الهبة لذى رحم محرم .

(و) إذا هلك الشئ الموهوب في يد الموهوب له ، سواء أكان الهلاك بفعله ، أم بحادث أجنبي لا يد له فيه أم بسبب الاستعمال . فإذا لم يهلك إلا بعض الشئ جاز الرجوع في الباقي .

(ز) إذا قدم الموهوب له عوضا عن الهبة .

(ح) إذا كانت الهبة صدقة .

وأصبح رقمها ٥٣٠ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٣٠

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

محضر الجلسة التاسعة والعشرين

تليت المادة ووافقت عليها اللجنة مع إضافة عبارة « أو عملا من أعمال البر ، إلى الفقرة د ح ، حتى ترتفع شبهة أن الصدقة في هذه لا تشمل أعمال البر لأنها في الواقع تشملها .

تقرير اللجنة :

أضيفت إلى الفقرة د ح ، عبارة « أو عملا من أعمال البر ، لمنع رجوع الواهب في هبته إذا كانت الهبة قد قصد بها أن تخصص لعمل من هذه الأعمال . وأصبح رقمها ٥٠٢

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدتها اللجنة .

مادة ٥٠٣

١ - يترتب على الرجوع في الهبة بالتراضى أو بالتقاضى أن تعتبر الهبة كأن لم تكن .

٢ - ولا يرد الموهوب له الثمرات إلا من وقت الاتفاق على الرجوع ، أو من وقت رفع الدعوى ، وله أن يرجع بجميع ما أنفقته من مصروفات ضرورية ، أما المصروفات النافعة فلا يجاوز في الرجوع بها القدر الذى زاد في قيمة الشيء الموهوب .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التميدى

المادة ٦٨٧ :

١ — يترتب على الرجوع فى الهبة ، بالتراضى أو التقاضى ، أن تعتبر الهبة كأن لم تكن ، وذلك دون إخلال بما كسبه الغير حسن النية من حقوق .

٢ — ولا يرد الموهوب له الثرات إلا من وقت الاتفاق على الرجوع ، أو من وقت رفع الدعوى . وله أن يرجع بجميع ما أنفقه من مصروفات ضرورية ، أما المصروفات النافعة فلا يجاوز فى الرجوع بها القدر الذى زاد فى قيمة الشئ الموهوب .

مذكرة المشروع التميدى :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التميدى للمادة ٦٨٨ من المشروع المقابلة للمادة ٥٠٤ من القانون .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٨٧ من المشروع ، فأقرتها اللجنة مع إضافة كلمة «بعض» فى الفقرة الأولى تمشياً مع المادة ٦٤٥ .

وأصبح رقم المادة ٥٣١ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل ، تحت رقم ٥٣١ .

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٥٠٣ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٥٠٤

١ - إذا استولى الواهب على الشيء الموهوب ، بغير التراضى أو التقاضى ، كان مسئولاً قبل الموهوب له عن هلاك الشيء سواء كان الهلاك بفعل الواهب أو بسبب أجنبي لا يد له فيه أو بسبب الاستعمال .

٢ - أما إذا صدر حكم بالرجوع فى الهبة وهلك الشيء فى يد الموهوب له بعد إعداره بالتسليم ، فىكون الموهوب له مسئولاً عن هذا الهلاك ، ولو كان الهلاك بسبب أجنبي .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التميدى

المادة ٦٨٨ :

١ - إذا استولى الواهب على الشيء الموهوب ، بغير التراضى أو التقاضى ، كان مسئولاً قبل الموهوب له عن هلاك الشيء ، سواء كان الهلاك بفعل الواهب ، أو بسبب أجنبي لا يد له فيه ، أو بسبب الاستعمال .

٢ - أما إذا صدر حكم بالرجوع في الهبة ، وهلك الشيء في يد الموهوب له بعد إعداره بالتسليم ، كان الموهوب له مسئولاً عن هذا الهلاك ، حتى لو كان الهلاك بسبب أجنبي .
القضاء المصري :

انظر : استئناف أهلى ١٦ يناير سنة ١٩٠٩ الحقوق ٢٤ ص ٢٤٢ ، استئناف مختلط ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٨ ب ٣١ ص ٦٨
الشريعة الإسلامية :

قانون الأحوال الشخصية م ٥٢٧ فقرة ثانية وثالثة ورابعة .

مذكرة المشروع التمهيدي :

١ - إذا تم الرجوع في الهبة ، بالتراضى أو بالتقاضى ، كان هذا فسخاً لها ، وكان للفسخ أثر رجعى ، فتعتبر الهبة كأن لم تكن . ويلاحظ ما يأتى : (أ) يجب على الموهوب له أن يرد الشيء الموهوب إلى الواهب ، فإن هلك قبل الرد بعد إعداره بالتسليم كان مسئولاً عن الهلاك حتى لو كان بسبب أجنبي ، على أن الموهوب يعود للواهب مثقلاً بما كسبه الغير حسن النية من حقوق ، ولا رجوع من الواهب على الموهوب له بسبب هذه الحقوق . (ب) يجب على الموهوب له أن يرد الثرات من وقت التراضى ، أو من وقت رفع الدعوى ، وله أن يسترد جميع المصروفات الضرورية وأقل القيمتين من المصروفات النافعة .

٢ - أما إذا لم يرجع الواهب في الهبة ، فهي لازمة كما تقدم ، ولا يجوز أن يسترد الواهب الشيء الموهوب ، ولو فعل لأجبر على إعادته للموهوب له ، فإن هلك في يد الواهب كان مسئولاً عن التعويض ، حتى لو كان الهلاك بسبب أجنبي أو بسبب الاستعمال .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٨٨ من المشروع ، فأقرتها اللجنة مع إبدال كلمة (كان) فى الفقرة

الثانية بكلمة (فيكون) وأصبح نصها ما يأتي :

١ - إذا استولى الواهب على الشيء الموهوب بغير التراضي أو التقاضى كان مسئولاً قبل الموهوب له عن هلاك الشيء ، سواء كان الهلاك بفعل الواهب أو بسبب أجنبي لا يد له فيه أو بسبب الاستعمال .

٢ - أما إذا صدر حكم بالرجوع في الهبة وهلك الشيء في يد الموهوب له بعد إعداده بالتسليم فيكون الموهوب له مسئولاً عن هذا الهلاك حتى لو كان الهلاك بسبب أجنبي .

وأصبح رقمها ٥٣٢ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٣٢

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٥٠٤

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

الفصل الرابع

الشركة

المذكرة الإيضاحية :

نظرة عامة :

يحرص المشروع في عرضه لقواعد الشركة على أن يتبع ترتيبا أقرب إلى المنطق من الترتيب الذي جرى عليه التقنين الحالي ، فهو يستعرض أحكامها في ستة أقسام تتناول الأحكام العامة ، وأركان عقد الشركة ، وإدارتها ، وآثارها فيما بين الشركاء ، وبالنسبة للغير ، وطرق انتهائها ، وأخيرا تصفيتها ثم قسمة الأموال .

وقد وجد المشروع هنا أيضا السبيل واسعا إلى التنقيح ، فأضاف نصوصا جديدة وحذف نصوصا لا فائدة منها ، وعدل أحكاما معيبة أو مبهمه .

أضاف نصوصا جديدة في تقرير الشخصية القانونية للشركات وإجراءات نشرها (م ٥٣٤ من المشروع) ووجوب توفر الشكل الكتابي في عقد الشركة (م ٥٣٥ من المشروع) وحصة الشريك إذا لم تكن إلا عملا (م ٥٤٠ من المشروع) ، أو ديون له في ذمة الغير (م ٥٤١ من المشروع) واحتساب الأغلبية العددية (م ٥٤٦ من المشروع) ، وتحديد حقوق الدائنين الشخصيين للشركاء (م ٥٥٣ من المشروع) ، كذلك فيما يتعلق بطرق انقضاء الشركة ، أضاف المشروع نصوصا جديدة في امتداد الشركة (م ٥٥٤ من المشروع) ، وهلاك الشيء (م ٥٥٥ من المشروع) ، و وفاة أحد الشركاء (م ٥٥٦ من المشروع) ، أو انسحابه (م ٥٥٧ من المشروع) ، أو فصله (م ٥٥٩) ، أما فيما يتعلق بتصفية الشركات وقسمتها ، فإن المشروع أدخل تجديدا هاما ، فهو — خلافا للتقنين الحالي — لا يعرض في باب الشركة إلا لتصفية الشركات وقسمة أموالها بين الشركاء ، أما القواعد العامة للقسمة فقد أوردها في باب الملكية على الشيوخ (م ٩٠٥ — ٩٢٠ من المشروع) ، وقد تكلم في تصفية الشركة على انتهاء سلطة المديرين وبقاء شخصية الشركة (م ٥٦١ من المشروع) ، وتعيين المصنف (م ٥٦٢

من المشروع) ، وتحديد سلطاته (م ٥٦٣ من المشروع) ، وقسمة الصافي من أموال الشركة على الشركاء (م ٥٦٤ من المشروع) .

وحذف نصوصا لا تعدو أن تكون مجرد تطبيق للقواعد العامة دون أن تكون في ذكرها فائدة ، من ذلك تعيين الحصة وبيان نوعها ، ووجوب حصرها إذا كانت شاملة لكل أموال الشريك (م ٤٢٢ / ٥١٤ مصرى) ، وزمان الوفاء بالحصة (٤٢٣ / ٥١٥ مصرى) ، وإحلال الشريك غيره محله في الشركة (م ٤٤١ / ٥٣٨ مصرى) ، وتعاقد الشريك باسمه مع أجنبي عن الشركة (م ٤٤٢ / ٥٣٩ مصرى) ، وعدم الإخلال بما هو منصوص عليه في قانون التجارة فيما يتعلق بمواد الشركات التجارية (م ٤٤٧ / ٥٤٤ مصرى) .

وعدل أحكاما معيبة ، وحدد أحكاما مهمة ، وأوجز في أحكام مسببة ، من ذلك تعريفه لعقد الشركة تعريفا يبرز عناصرها وخصائصها الأساسية ، (قارن بين م ٥٣٣ من المشروع ، وم ٤١٩ / ٥١١ مصرى) ، وتحديد حصص الشركاء ، واقتراض تساويها في القيمة وعدم جواز اقتصارها على ما يكون للشركاء من نفوذ أو على ما يتمتعون به من ثقة مالية (قارن بين م ٥٣٦ — ٥٣٧ من المشروع وم ٤٢٠ — ٤٢١ / ٥١٢ — ٥١٣ مصرى) ، وإلزام الشريك الذى يقدم حصته مبلغا من النقود بفوائده من وقت استحقاقه بحكم القانون ودون حاجة إلى إنذار وبالتعويض التكميلي عند الاقتضاء حتى لو كان حسن النية (قارن بين م ٥٣٨ من المشروع وم ٢٤٦ / ٥١٨ — ٥١٩ مصرى) .

ومن ذلك أيضا ضمان الشريك لحصته إذا كانت مالا أو مجرد الانتفاع به (قارن بين م ٥٣٩ من المشروع ، وم ٤٢٤ — ٤٢٥ / ٥١٦ — ٥١٧ مصرى) ، ونصيب الشريك الذى يقدم حصته عملا من أرباح الشركة (قارن بين م ٥٤٢ من المشروع وم ٤٣١ / ٥٢٥ مصرى) ، وتحديد سلطات المديرين وحقوقهم (قارن بين م ٥٤٤ — ٥٤٥ و ٥٤٨ من المشروع وم ٤٣٦ — ٤٣٩ / ٥٣٢ — ٥٣٦ مصرى) ، وحقوق الشركاء غير المديرين (قارن بين م ٥٤٧ من المشروع ، وم ٤٤٠ / ٥٣٧

مصرى) ، وتحديد درجة العناية الواجب على الشريك بذلها في رعاية مصالح الشركة (قارن بين م ٥٤١ من المشروع و ٤٢٨ / ٥٢١ مصرى) ، وبيان طرق انقضاء الشركة (قارن بين م ٥٥٤ من المشروع ، وما بعدها ، وم ٤٤٥ / ٥٤٣ مصرى) ، وتقيد سلطة المصنف في بيع موجودات الشركة (قارن بين م ٥٦٣ من المشروع وم ٤٥٠ / ٥٤٧ مصرى) .

مادة ٥٥٥

الشركة عقد بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع مالى ، بتقديم حصة من مال أو من عمل ، لاقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو من خسارة .

التقنين المدنى السابق :

م ٥١١ / ٤١٩ : الشركة عقد بين اثنين أو أكثر يلتزم به كل من المتعاقدين وضع حصة في رأس المال لأجل عمل مشترك بينهم وتقسيم الأرباح التى تنشأ عنه بينهم .

المشروع التميدى

المادة ٦٨٩ :

الشركة عقد بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع اقتصادى بتقديم حصة من مال أو من عمل ، لاقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة .

القضاء المصرى :

استئناف مختلط ٥ يونيه سنة ١٨٧٩ مج ٤ ص ٣٧٦ ، ٣٠ مايو سنة ١٩٠٣
ب ١٥ ص ٢٢٤ ، ٢٢ مايو سنة ١٩٢٠ ب ٣٢ ص ٢٢٣ ، ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٤
ب ٤٧ ص ٧٥ ، قنا ٩ مارس سنة ١٩٠١ مرجع القضاء رقم ٣١٦١ ، الاسكندرية
الابتدائية ٩ سبتمبر سنة ١٩١٣ مج ١ ص ٢٩ ، أسبوط الابتدائية ١١ ابريل
سنة ١٩٣٨ المحاماة ١٩ ص ١١٢ .

الشرعة الإسلامية :

مرشد الحيران م ٧٤٤ - ٧٤٨ ، والمجلة م ١٣٢٩ - ١٣٣٢ و ١٣٦٦ و ١٣٨٥ و ١٤٠٤

مذكرة المشروع التميدى :

١ - يتميز هذا التعريف عن تعريف التقنين المصرى بأنه يبرز عناصر الشركة
وخصائصها الأساسية ، فيذكر أنها تسكون رأس مال مشترك من مجموع حصص
الشركاء . بقصد تحقيق غرض اقتصادى ، وهو بذلك يميز الشركة عن الجمعية التى يقصد بها
عادة تحقيق غايات اجتماعية ، أو أدبية ، أو غيرها من الأغراض العامة التى لا شأن
لها بالكسب المادى ، على أنه لما كانت بعض الجمعيات ، دون أن تقوم بعمليات
صناعية أو تجارية ، ودون أن توزع أرباحا بين أعضائها ، تسعى إلى تحقيق غرض
اقتصادى ، كالجمعية الزراعية الملكية ، واتحاد الصناعات (راجع تعريف الجمعية
فى المادة ٨٦ من المشروع) ، فإن المشروع يبين فى التعريف السابق أن الغرض
من الشركة هو استغلال رأس المال للحصول على ما يدره من الأرباح وتوزيعها بين
الشركاء . والواقع أن الفقه والقضاء جريا على أن توزيع الأرباح الناتجة عن العمل
المشترك هو القصد الأساسى من قيام الشركة . كما أضاف المشروع عبارة « اقتسام
الخسائر المحتملة » ، لأن النية فى الاشتراك والتعاون ، عن طريق قبول أخطار معينة
واقسام الخسائر التى قد تنتج عن العمل المشترك ، هى من صلب عقد الشركة .

٢ - وتبين من هذا التعريف أيضا الأركان الموضوعية لعقد الشركة ، وهى على
قسمين : الأركان العامة فى كل العقود والأركان الخاصة بعقد الشركة . أما الأركان

العامّة ، فيجب أن تتوافر للشركة كل الأركان العامّة للعقد : الرضاء ، والمحل ، والسبب . وقد أوردت بعض التقنيّات (كالتقنين الفرنسي م ١٨٣٣ ، والتقنين الإيطالي م ١٦٩٨ ، والتقنين الهولندي م ١٦٥٦ ، والتقنين الاسباني م ١٦٦٦) نصوصا خاصّة بهذه الأركان . لكن المشروع لم ير حاجة لإيراد مثل هذه النصوص لأنها ليست إلا تكرارا لا فائدة فيه للقواعد العامّة ، والشركة ، كغيرها من العقود ، تخضع من حيث تنظيم أركانها للبادئ العامّة الواردة في باب الالتزامات .

أما الأركان الخاصّة بالشركة فهي كما تبدو من التعريف : (أ) اجتماع شخصين فأكثر (ب) مساهمة كل منهم بحصة في رأس مال الشركة (ج) نية الاشتراك أو نية التعاون عن طريق قبول أخطار معينة (د) مساهمة كل شريك في الأرباح والخسائر .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٨٩ من المشروع فأقرتها اللجنة على أصلها ، وأصبح رقمها ٥٣٣ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٣٣

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

تليت المادة ، واقترح سعادة الرئيس أن يقال « في مشروع مالي ، بدلا من « في مشروع اقتصادي » ، فوافقت اللجنة على هذا الاقتراح ، وأصبح رقمها ٥٠٥

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

مادة ٥٠٦

١ - تعتبر الشركة بمجرد تكوينها شخصا اعتباريا ، ولكن لا يحتج بهذه الشخصية على الغير إلا بعد استيفاء اجراءات النشر التي يقررها القانون .

٢ - ومع ذلك للغير إذا لم تقم الشركة باجراءات النشر المقررة أن يتمسك بشخصيتها .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التميدى

المادة ٦٩٠ :

١ - تعتبر الشركة بمجرد تكوينها شخصا قانونيا ، غير أن هذه الشخصية وما يطرأ على عقد الشركة من تعديلات لا يحتج به على الغير إلا بعد استيفاء إجراءات من النشر يكون من شأنها إحاطة الجمهور علما بعقد الشركة وما أدخل عليها من تعديل ، سواء أكان النشر عن طريق القيد فى السجل التجارى ، أم كان باستيفاء أى إجراء آخر يقرره القانون ، ومع ذلك إذا لم تقم الشركة بإجراءات النشر المقررة ، جاز للغير أن يعتبر لها الشخصية القانونية ، وأن يتمسك قبلها بعقد الشركة وما لحقه من تعديل .

٢ - يترتب أيضا على عدم إستيفاء إجراءات النشر المقررة ، عدم قبول ما ترفعه الشركة من دعاوى .

القضاء المصرى :

استئناف محتاط ٦ فبراير سنة ١٨٩٠ ب ٢ ص ٣٦٢ ، ١٤ نوفمبر سنة ١٨٩١ ب ٤ ص ١٣٠ ، ٥ فبراير سنة ١٩١٣ ب ٢٥ ص ١٧٨ ، ١٠ فبراير سنة ١٩٢٥ ب ٣٧ ص ٢١٤ ، ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٣ ب ٤٦ ص ٦٢ ، المنصورة الجزئية ١٠ فبراير سنة ١٩١٦ شرائع ٣ ص ٣٨٥ ، الاسكندرية الابتدائية ٢٥ مارس سنة ١٩٤٠ المحاماة ٢٠ ص ٩٨٨ الشريعة الإسلامية :

ملكية الشركاء لرأس مال الشركة : المجلة م ١٣٥٠ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

١ - تقرر هذه المادة الشخصية المعنوية للشركات ، وحكمها عام يشمل الشركات التجارية والمدنية على السواء . والتقنيات الجرمانية ، وإن كانت لا تعرف فكرة الشخصية المعنوية كما هي مقررة فى المذهب اللاتينى ، إلا أنها مع ذلك تأخذ بنظام الملكية المشتركة ، وتصل بذلك إلى نتائج لا تختلف كثيرا عن النتائج المبينة على نظرية الشخصية المعنوية . أما التقنيات اللاتينية فهى لا تعترف بالشخصية المعنوية للشركات المدنية ، لكن التطور الذى تم فى تشريع الشركات فى كل من فرنسا ، وبلجيكا يسير فى هذا الاتجاه ، كما أن هناك ميلا من جانب القضاء الفرنسى إلى تقرير الشخصية المعنوية للشركات المدنية ، رغم ما أثير حول ذلك من نزاع ، وقد قطع المشروع برأى فى هذا الموضوع ، بأن قرر الشخصية المعنوية لكل شركة مدنية أو تجارية ، وهو الحل الذى سبق أن قرره فى باب الأشخاص المعنوية (م ٨٥ فقرة د من المشروع) ، وخلافا للتقنين الفرنسى ، والبلجيكى ، لا يرتبط قيام هذه الشخصية بإتمام إجراءات النشر ، بل تقرر للشركة بمجرد تكوينها ، وهذا المبدأ مقرر أيضا بالنسبة للجمعيات ، والمؤسسات (انظر المواد ٩٠-٩٢ من المشروع الواردة فى باب الجمعيات والذى يسرى حكمها على المؤسسات أيضا) .

على أنه لما كان قيام الشركة بهم الغير العلم به كما يهمله أيضا العلم بما قد يطرأ على عقد الشركة من تعديلات تمس مصالحه ، كتعديل مدة الشركة أو اسمها التجاري، أو مركزها أو هيئة الإدارة فيها ، وجب استيفاء إجراءات النشر وفقا للأشكال والمواعيد التي يحددها قانون السجل التجاري أو نص قانون آخر ، ويكون من شأنها إحاطة الجمهور علما بعقد الشركة ، وما أدخل عليه من تعديل . أما عن جزاء عدم القيام بهذه الإجراءات ، فلم يقرر المشروع بطلانها من نوع خاص في هذه الحالة ، وإنما قرر وفقا للقواعد العامة عدم إمكان الاحتجاج على الغير بعقد الشركة ، وما يدخل عليه من تعديلات. على أنه لما كان المقصود هو حماية الغير، وجب أن يترك له وحده تقدير ما إذا كان من مصلحته أن يحتج بعدم استيفاء إجراءات النشر، لأن له فائدة في ذلك، أم يتمسك بالشخصية القانونية للشركة ويحتج قبلها بالعقد وما لحقه من تعديل (م ١٢ من تقنين الشركات البلجيكي) .

٢ - وأخيرا ، لإجبار الشركاء على استيفاء إجراءات النشر ، اقتبس المشروع في الفقرة الثانية وسيلة قررها تقنين الشركات البلجيكي (م ١١) وجاءت بأحسن النتائج من الناحية العملية ، تلك هي عدم قبول ما ترفعه الشركة من دعاوى إلا إذا أثبتت أن إجراءات النشر قد تمت ، ويكفي لذلك أن تذكر في إعلان الدعوى رقم قيدها في السجل التجاري ، ولكل شخص رفعت ضده الدعوى أن يدفع بعدم قبولها لأن إجراءات النشر لم تتم ، ويترتب على ذلك إيقاف الدعوى ، وعدم جواز السير فيها من جديد إلا بعد أن تثبت الشركة قيامها بإجراءات النشر .

تلك هي الوسائل التي قررها المشروع لضمان نشر الشركات ، وهي تعد ضمانات لها أهمية أساسية من الناحية الإقتصادية والمالية .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٩٠ من المشروع ، واقترح إدخال تعديلات لفظية ، وجعل الجزء الأخير من الفقرة الأولى - تمسك الغير بشخصية الشركة عند عدم القيام بإجراءات النشر - فقرة ثانية مع حذف الفقرة الثانية الأصلية لأن حكمها مستفاد ضمنا

من المادة ، فوافقت اللجنة على كل ذلك ، وأصبح نص المادة النهائي ما يأتي :

١ — تعتبر الشركة بمجرد تكوينها شخصا اعتباريا ولا يحتج بهذه الشخصية على الغير إلا بعد استيفاء إجراءات النشر التي يقرها القانون .

٢ — ومع ذلك للغير إذا لم تقم الشركة بإجراءات النشر المقررة أن يتمسك بشخصيتها .

وأصبح رقم المادة ٥٣٤ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٣٤ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٥٠٦

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

١ - أركان الشركة

مادة ٥٠٧

١ - يجب أن يكون عقد الشركة مكتوباً وإلا كان باطلاً ، وكذلك يكون باطلاً كل ما يدخل على العقد من تعديلات دون أن تستوفي الشكل الذي أفرغ فيه ذلك العقد .

٢ - غير أن هذا البطلان لا يجوز أن يحتج به الشركاء قبل الغير ، ولا يكون له أثر فيما بين الشركاء أنفسهم ، إلا من وقت أن يطلب الشريك الحكم بالبطلان .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التميدى

المادة ٦٩١ :

١ - يجب أن يدون عقد الشركة فى ورقة رسمية ، أو فى ورقة عرفية ، وإلا كان العقد باطلاً . وكذلك يكون الحكم فى كل ما يدخل على العقد من تعديلات ، فيجب أن يستوفى الشكل الذى أفرغ فيه العقد الأسمى .

٢ - غير أن هذا البطلان لا يجوز أن يحتج به الشركاء قبل الغير ، ولا يكون له أثر فيما بين الشركاء أنفسهم ، إلا من وقت أن يطلب الشريك الحكم بالبطلان .

القضاء المصرى :

نقض ٩ يناير سنة ١٩٣٦ مج نقض ١ ص ١٠٤٠ ، ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٠
المحامة ٢١ ص ٩٠٨ ، استئناف مختلط ١٨ يناير سنة ١٩٣٩ ب ٥١
ص ١١٨ ، الاسكندرية الابتدائية التجارية ٣ مايو سنة ١٩٤١ المحامة ٢١
ص ١٠٤٩

راجع أيضا ، نقض جنائى ١١ مايو سنة ١٩٣٦ المحامة ١٧ ص ١٣٧

الشريعة الإسلامية :

المجلة م ١٣٣٣ .

مذكرة المشروع التميدى :

١ — يحدد هذا النص شكل عقد الشركة واثباته ، ويأخذ في هذا الصدد بما هو مقرر
عادة في التقنينات اللاتينية ، والتقنين البولونى (م ٥٥٠) ، أما الفقرة الثانية فهي
مطابقة لنص المادة ٤ من تقنين الشركات البلجيكي .

أما عن شكل عقد الشركة ، مادامت لها شخصية مستقلة عن الشركاء ، فيجب
أن يكون وجودها ثابتا قطعيا ، ولذلك يلزم ، كما يتطلب النص ، أن يدون عقد الشركة
في ورقة رسمية ، أو في ورقة عرفية ، والقانون التجارى هو الذى يبين على وجه
الخصوص أنواع الشركات التى يمكن أن تقوم بناء على مجرد كتابة عرفية ، وتلك
التي يلزم فيها العقد الرسمى . والشكل كما هو متطلب بالنسبة للعقد المنشئ للشركة ،
كذلك يلزم توافره في كل التعديلات الطارئة عليها .

أما الإثبات فهو مرتبط بالشكل . على أن القواعد العامة تقضى بداهة بأنه
لا يجوز للشركاء إثبات الشركة في مواجهة الغير إلا بورقة عرفية أو رسمية في حين
أن الغير يمكنه إثبات قيام الشركة بكافة طرق الإثبات .

٢ — والبطلان هو الجزء الذى يترتب على عدم توافر الشكل في عقد الشركة ،
وفيما يدخل عليه من تعديلات . على أن هذا البطلان نسبي إذ لو تقرر خلاف ذلك

لكان فيه مساس بحقوق الغير . ولكن متى يتقرر هذا البطلان ؟ يجب أن نفرق :
 (ا) في علاقة الشركاء بالغير : إذا كان هناك خطأ في جانب الشركاء ، وهو عدم اتباع الشكل القانوني ، فلا يجوز لهم التمسك بالبطلان في مواجهة الغير ، أما الغير ذاته فإن حقوقه لا تتأثر بإهمال الشركاء ، وله إذا شاء أن يحتج بقيام الشركة وما أدخل عليها من تعديلات ، ويستطيع الإثبات بكافة الطرق ، كما أن له التمسك بالبطلان إذا رأى ذلك في مصلحته ، فللدائن الشخصي لأحد الشركاء إذا كان مدينا في الوقت ذاته للشركة أن يتمسك بطلانها إذا أراد . (ب) بالنسبة لعلاقة الشركاء فيما بينهم : لا يقوم البطلان إلا من الوقت الذي يطلبه فيه أحد الشركاء ، وهذا الحل طبيعي فإن الشركاء يتعاملون حتى ذلك الوقت على اعتبار أن الشركة صحيحة قائمة .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٩١ من المشروع ، فأقرتها اللجنة كما هي .
 وقدمت تحت رقم ٥٣٥ بالصيغة الآتية :

١ - يجب أن يدون عقد الشركة في ورقة رسمية ، أو في ورقة عرفية ، وإلا كان باطلا . وكذلك يكون الحال في كل ما يدخل على العقد من تعديلات دون أن يستوفي الشكل الذي أفرغ فيه ذلك العقد .

٢ - غير أن هذا البطلان لا يجوز أن يحتج به الشركاء قبل الغير ، ولا يكون له أثر فيما بين الشركاء أنفسهم إلا من وقت أن يطلب الشريك الحكم بالبطلان .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٣٥

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

محضر الجلسة التاسعة والعشرين

تليت المادة ٥٣٥ فرئى أن يكتفى بالنص فيها على أن يكون عقد الشركة مكتوباً، وعلى ذلك قررت اللجنة حذف عبارة « فى ورقة رسمية أو عرفية » ، وأصبحت الفقرة الأولى كما يأتى : « يجب أن يكون عقد الشركة مكتوباً ، وإلا كان باطلاً ، وكذلك يكون باطلاً كل ما يدخل على العقد من تعديلات دون أن تستوفى الشكل الذى أفرغ فيه ذلك العقد . »

تقرير اللجنة :

عدلت الفقرة الأولى تعديلاً يجعل الكتابة ركناً فى عقد الشركة ، ولم تر اللجنة محلاً لأن تفصل أنواع الكتابة فى النص على نحو ما فصل المشروع المقدم من الحكومة. وأصبح رقم المادة ٥٠٧

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

مادة ٥٠٨

تعتبر حصص الشركاء متساوية القيمة ، وأنها واردة على ملكية المال لا على مجرد الانتفاع به ، ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضى بغير ذلك .

التقنين المدنى السابق :

م ٤٢٠ / ٥١٢ : يجوز أن تكون الحصة فى رأس المال نقوداً أو أوراقاً ذات

قيمة أو منقولات أو عقارات أو حق انتفاع بشيء مما ذكر، ويجوز أيضا أن تكون عبارة عن عمل لواحد من الشركاء أو أكثر .

والمادة ٤٢١ / ٥١٣ : تعتبر حصص الشركاء في رأس المال ملكا للشركة لا مجرد الانتفاع بها ما لم يوجد نص صريح في العقد في شأن ذلك .

المشروع التمهيدي

المادة ٦٩٢ فقرة أولى :

يجوز أن تكون الحصص التي يقدمها الشركاء متفاوتة القيمة ، أو مختلفة في طبيعتها ، كما يجوز أن تكون الحصة ملكية مال أو مجرد الانتفاع بهذا المال .
وتعتبر الحصص عند الشك متساوية القيمة ، وأنها واردة على ملكية المال لا على مجرد الانتفاع به .

القضاء المصري :

نقض ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٣ مج نقض ١ ص ٢٤٤ ، واستئناف مختلط ٣١ مايو سنة ١٩٠٣ ب ١٥ ص ٣٢٤ ، ١٣ فبراير سنة ١٩١٣ ب ٢٥ ص ١٧٩

الشرعية الإسلامية :

المجلة م ١٣٣٨ — ١٣٤٤ و ١٣٤٨ و ١٣٩٥ و ١٣٩٩ و ١٤٠٩ و ١٤١١

مذكرة المشروع التمهيدي :

١ — يقال للنصيب الذي يقدمه الشريك للاشتراك به في تكوين رأس مال الشركة ، حصة ، ، وهو عنصر أساسي في عقد الشركة ، ولذلك لا يعتبر شريكا من لا يساهم بنصيب في مال الشركة . وكما يبدو من التعريف يجوز أن تكون الحصة عملا يقوم به الشريك أو مالا يقدمه . والمقصود بالعمل هو المجهود الشخصي للشريك تفتفع به الشركة . أما المال فهو بمعناه القانوني كل عنصر في الذمة يقطعته

الشريك من ماله الخاص ويدخل في رأس المال المشترك المملوك للشركة ، فهو يشمل إذن الأموال المادية ، منقولة أو عقارية ، ثم الأموال المعنوية كالحقوق الشخصية ، ومحل التجارة والملكية الأدبية ، وحقوق المؤلفين ، وشهادات الاختراع . ولا يتطلب المشروع في الحصص أن تكون متساوية القيمة . كما أنه ليس من الضروري أن تكون من نوع واحد ، فقد يشترك شخص بعمله وآخر بمبلغ من النقود وثالث بمحله التجاري . كذلك يجوز أن تكون الحصة ملكية مال ما أو مجرد الانتفاع به .

والقسم الثاني من الفقرة الأولى مقصود به القضاء على كل نزاع ، كما قصد به أيضا بيان الفائدة من تقدير الحصص ، وهو يقرر حكيم : (أ) افتراض المساواة في قيمة الحصص ، لأن توزيع الأرباح والخسائر يكون ، كما سنرى ، بنسبة الحصص ، وذلك يتطلب معرفة قيمتها . ولا يقوم أى إشكال إذا كانت الحصة عبارة عن مبالغ أو أموال يسهل تقدير قيمتها . لكن يصعب الأمر إذا كانت الحصة عبارة عن عمل أو كانت مالا لا يمكن تقدير قيمته إلا بعد مضي مدة ما . وما دام العقد لم يذكر شيئا ، وما دام هناك شك ، فيجب أن نفترض تساوى الحصص في القيمة . على أن هذه القرينة تقبل الإثبات العكسي طبقا للقواعد العامة . (ب) افتراض أن الحصة واردة على المال لا على مجرد الانتفاع به : إذا لم يذكر في عقد الشركة أن الحصة واردة على ملكية المال أو أنها واردة على مجرد الانتفاع به ، ولم يمكن تبين ذلك من أى ظرف آخر ، فيجب مادام هناك شك أن نفترض أن الحصة واردة على ملكية المال لا على مجرد الانتفاع به . ولكن هذه القرينة أيضا يجوز اثبات عكسها والتقنين الحالى يأخذ بهذا الحكم في المادة ٤٢١ / ٥١٣ .

٢ — وقد قصد المشروع بالفقرة الثانية أن يقطع برأى فى خلاف قائم فى الفقه والقضاء ، لأنه إذا كان من المجمع عليه أن النفوذ الذى يتمتع به رجل سياسى ، أو موظف عمومى لا يعتبر حصة ، إلا أن هناك من الفقهاء من يرى أن السمعة التجارية التى يتمتع بها شخص ما تعتبر حصة ، ويجوز قبولها منه كنصيب فى رأس مال الشركة ، بغض النظر عن أية مساهمة عينية ، بل حتى إذا لم يتعهد هذا الشخص بأن يقدم عمله للشركة (تاليرويك ، شرح القانون التجارى سنة ١٩٢٥ جزء أول

رقم ٢١ - بلانيول وريبرت جزء ٢ رقم ١٠٠٨ ، انظر أيضا تقنين طنجه م ٨٤١ والتقنين المراكشي م ٩٩٠ . على أننا نرى أن الحصة لا يمكن أن تكون إلا مالا أو عملا . وإذا كانت السمعة التجارية هي ثمرة العمل والنزاهة فإنها مع ذلك ليست بمال ، فهي لا يمكن تقديرها نقدا ، وليست قابلة للتملك ، ولا تعتبر حصة إلا إذا انضم إليها مجهود الشخص ونشاطه . (أو برى ورو جزء ٤ ص ٥ رقم ٣٧٧ - لورنت جزء ٢٦ رقم ١٤٥) .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٩٢ من المشروع ، واقترح أحد الأعضاء حذف الشق الأول من الفقرة الأولى ، لأنه مستفاد من تعريف الشركة والقواعد العامة ، كما اقترح جعل الفقرة الثانية مادة مستقلة برقم ٦٩٢ مكرر ، فوافقت اللجنة على كل ذلك ، وأصبح النص النهائي هو ما يأتي :

تعتبر حصص الشركاء عند الشك متساوية القيمة وأنها واردة على ملكية المال لا على مجرد الانتفاع به .
وأصبح رقمها ٥٣٦ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

تقرير لجنة الشؤون التشريعية :

وافقت اللجنة على المادة مع إضافة العبارة الآتية :

« ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضى بغير ذلك » ، وأصبح رقمها ٥٣٦

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة كما أقرها مجلس النواب ، وأصبح رقمها ٥٠٨

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة .

مادة ٥٠٩

لا يجوز أن تقتصر حصة الشريك على ما يكون له من نفوذ ،
أو على ما يتمتع به من ثقة مالية .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدى

المادة ٦٩٢ فقرة ٢ :

لا يجوز أن تقتصر حصة أحد الشركاء على ما يكون لهذا الشريك من نفوذ
أو على ما يتمتع به من ثقة مالية .

مذكرة المشروع التمهيدى :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدى عن المادة ٦٩٢ المقابلة للمادة
٥٠٨ من القانون .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٩٢ من المشروع ووافقت اللجنة على جعل الفقرة الثانية مادة مستقلة
برقم ٦٩٢ مكرر .

وقدمت تحت رقم ٥٣٧ بالصيغة الآتية :

« لا يجوز أن تقتصر حصة الشريك على ما يكون له من نفوذ أو على ما يتمتع به من ثقة مالية ،

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٣٧

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٥٠٩

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٥١٠

إذا تعهد الشريك بأن يقدم حصته في الشركة مبلغاً من النقود ولم يقدم هذا المبلغ ، لزمته فوائده من وقت استحقاقه من غير حاجة إلى مطالبة قضائية أو إعداد ، وذلك دون إخلال بما قد يستحق من تعويض تكميلي عند الاقتضاء .

التقنين المدني السابق :

م ٤٢٦ / ٥١٨ — ٥١٩ : الشريك المتأخر عن أداء حصته في رأس المال ملزم بالتضمينات بمجرد مطالبته بالتأدية مطالبة رسمية .

وإذا نشأ عن هذا التأخير ضرر للشركة وجب عليه تعويضه بغير مقاصة بالأرباح التي استجلبها للشركة .

المشروع التمهيدي

المادة ٦٩٣ :

إذا كانت الحصة التي تعهد بتقديمها أحد الشركاء مبلغاً من النقود ، ولم يقدم هذا الشريك هذا المبلغ ، لزمته فوائده من وقت استحقاقه ، بحكم القانون ، ودون إخلال بما قد يستحق من تعويض تكيلي عند الاقتضاء .

القضاء المصري :

استئناف مختلط ١٣ فبراير سنة ١٩١٣ ب ٢٥ ص ١٧٩

الشريعة الإسلامية :

حصة الشريك مبلغ من النقود : المجلة م ١٣٣٨ — ١٣٤٠

مذكرة المشروع التمهيدي :

إن أول التزام يقع على عاتق الشريك هو الوفاء بحصته ، وهو التزام قائم بمقتضى العقد ذاته . ولذلك لم ير المشروع حاجة للنص عليه صراحة كما فعلت بعض التقنينات (كالتقنين الفرنسي م ١٨٤٥ ، والتقنين الإيطالي م ١٧٠٩ ، والتقنين الهولندي م ١٦٦٢ ، والتقنين المراكشي م ٩٩٥ ، وتقنين طنجة م ٨٤٨ ، والتقنين البرتغالي م ١٦٨١) ، كذلك لم يتعرض المشروع لتحديد الوقت الذي يجب فيه الوفاء بهذا الالتزام ، لأنه يكفي في هذا تطبيق القواعد العامة ، ومقتضاها أن على الشريك أن يؤدي حصته في رأس المال في الوقت المتفق عليه ، فإذا لم يحدد وقت معين وجب أن يوفي بحصته بمجرد قيام العقد (التقنين المصري م ٤٢٣ / ٥١٥ ، والتقنين المراكشي ٩٩٦ ، وتقنين طنجه م ٨٤٩) .

ولكن المشروع يتعرض لتنظيم الوفاء بالحصص وكيفية دخولها في رأس مال الشركة ، فإذا كانت الحصة مبلغا من النقود ، ولم تدفع في الوقت المتفق عليه ، فإن المادة ٦٩٣ من المشروع تقرر استثناءين من القواعد العامة :

(١) تسرى فوائد المبلغ بحكم القانون دون حاجة لأي إنذار ، من اليوم الذي كان يجب فيه الوفاء بالحصصة ، مع أنه طبقا للمبدأ الوارد بالمادتين ٤٢٦/٥١٥ من التقنين الحالي لا بد من الإعذار حتى تسرى الفوائد .

(٢) تجوز المطالبة بتعويض علاوة على الفوائد القانونية إذا ثبت وجود ضرر ، وذلك دون حاجة لإثبات سوء نية الشريك ، مع أنه طبقا للقواعد العامة لا يلتزم المدين في حالة تأخره في الوفاء بالمبالغ إلا بالفوائد القانونية ، وذلك ما لم يثبت سوء نيته ، وهذا الحكم يبرره أن مجرد الإهمال من جانب الشريك قد يضر بحسن سير الشركة التي يجب أن تتوافر لها من وقت قيامها كل الأموال اللازمة .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٩٣ من المشروع ، واقترح معالي السهوري باشا تعديلات لفظية تزيد الحكم دقة وإيضاحا فوافقت اللجنة ، وأصبح نصها كما يلي :

إذا كانت الحصة التي تعهد بتقديمها أحد الشركاء مبلغا من النقود ، ولم يقدم الشريك هذا المبلغ لزمته فوائده من وقت استحقاقه من غير حاجة إلى مطالبة قضائية أو إعذار ، وذلك دون إخلال بما قد يستحق من تعويض تكميلي عند الاقتضاء .

وأصبح رقمها ٥٣٨ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٣٨

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٥١٠

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٥١١

١ - إذا كانت حصة الشريك حق ملكية أو حق منفعة أو أى حق عيني آخر ، فإن أحكام البيع هى التى تسرى فى ضمان الحصة إذا هلكت ، أو استحققت ، أو ظهر فيها عيب أو نقص .

٢ - أما إذا كانت الحصة مجرد الانتفاع بالمال ، فإن أحكام الإيجار هى التى تسرى فى كل ذلك .

التقنين المدنى السابق :

م ٤٢٤ / ٥١٦ : إذا كانت حصة الشريك فى رأس المال حق ملكية فى عين معينة أو حق انتفاع فيها انتقل الحق فى ذلك بمجرد عقد الشركة لجميع الشركاء وكان عليهم تلفه .

م ٤٢٥ / ٥١٧ : الشريك ضامن لحصته فى رأس المال كضمان البائع للبيع .

المشروع التمهيدى

المادة ٦٩٤ :

١- إذا كانت حصة الشريك حق ملكية أو حق منفعة ، أو أى حق عيني آخر ،

فإن أحكام البيع هي التي تسرى في ضمان الحصة إذا هلك، أو استحققت، أو ظهر فيها عيب أو نقص .

٢ - أما إذا كانت الحصة مجرد الانتفاع بالمال، فإن أحكام الإيجار هي التي تسرى في كل ذلك .

القضاء المصري :

استئناف مختلط ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٣ ب ٤٦ ص ٦٢

الشرعة الإسلامية :

المجلة م ١٣٤٢ - ١٣٤٤ و ١٣٥٠ و ١٣٩٥ - ١٣٩٧ و ١٤٠٠ و ١٤٠١

مذكرة المشروع التمهيدي :

١ - تنظم هذه المادة كيفية دخول الحصة العينية في رأس مال الشركة، فإذا كانت الحصة ملكية مال أو حق عيني آخر عليه، فإن الشريك يتخلى نهائياً عن حقوقه على الشيء الذي يصبح ملكاً للشركة، كما لو كان الأمر يتعلق ببيع من الشريك إلى الشركة . على أن تنازل الشريك في هذه الحالة ليس بمثابة بيع تماماً، وإنما هو يشبه البيع من حيث كيفية انتقال الملكية، ووسائل العلانية، فتطبق أحكام انتقال الملكية في المبيع منقولاً أو عقاراً، ويلزم استيفاء إجراءات الشهر المقررة للحقوق العينية العقارية، وبهض الحقوق المنقولة كإعلان المدين المحال عليه في حوالة الحقوق الشخصية، وكذلك اتباع الإجراءات المقررة في التنازل عن شهادة الاختراع، والمحل التجاري، كما تنطبق أيضاً فيما يتعلق بتبعية الهلاك الأحكام التي ذكرناها في البيع، وأخيراً يضمن الشريك حصته في رأس المال كضمان البائع للبيع، فتطبق أحكام ضمان الاستحقاق والعيوب الخفية والعجز في المقدار .

٢ - فإذا كانت الحصة واردة على مجرد الانتفاع بالمال، فإن ملكيتها تبقى للشريك وتكون الشركة بمثابة مستأجرة لها، وعليها التزام بردها في نهاية المدة . وتنازل الشريك عن الانتفاع وإن كان لا يعتبر إيجاراً إلا أنه يشبه الإيجار

من حيث إجراءات العلانية وأحكام الضمان وتبعة الهلاك . وعلى ذلك إذا كان الانتفاع واردا على عقار ، وكانت مدته تزيد عن الحـد المقرر قانونا ، وجب التسجيل طبقا للقواعد المقررة في الإيجار ، كذلك يتحمل الشريك تبعة الهلاك لأنه ما زال مالكا للـحصـة ، ويلتزم أيضا بالضمان قبل الشركة .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٩٤ من المشروع فأقرتها اللجنة كما هي وأصبح رقمها ٥٣٩ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٣٩

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٥١١

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٥١٢

١ - إذا تعهد الشريك بأن يقدم حصته في الشركة عملا وجب عليه أن يقوم بالخدمات التي تعهد بها ، وأن يقدم حسابا عما يكون قد كسبه من وقت قيام الشركة بمزاولة العمل الذي قدمه حصته له .

٢ - على أنه لا يكون ملزماً بأن يقدم للشركة ما يكون قد حصل عليه من حق اختراع ، إلا إذا وجد اتفاق يقضى بغير ذلك .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التميدى

المادة ٦٩٥ :

١ - إذا تعهد أحد الشركاء بأن يقدم حصته فى الشركة عملاً ، وجب عليه أن يقوم بالخدمات التى تعهد بها ، وأن يقدم حساباً عما يكون قد كسبه من وقت قيام الشركة بمزاولة العمل الذى قدمه حصته له .

٢ - على أنه ليس ملزماً بأن يقدم للشركة ما يكون قد حصل عليه من حق اختراع ، إلا إذا وجد اتفاق يقضى بغير ذلك .

القضاء المصرى :

نقض ٢٢ يونيه سنة ١٩٣٣ مج نقض ١ ص ٢٤٤ ، استئناف مختلط ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٤ ب ٤٧ ص ٧٥ ، أسبوط الابتدائية ١١ ابريل سنة ١٩٣٨ المحاماة ١٩ ص ١١٢

الشرية الإسلامية :

المجلة م ١٣٤٣ و ١٣٤٥ - ١٣٤٧ و ١٣٥٩ - ١٣٦٠ و ١٣٩٦

مذكرة المشروع التميدى :

اقتبس المشروع هذا النص من المادة ٨٦٠ من التقنين اللبنانى ، وحكمه غنى عن التعليق ، إذ من الثابت أن على الشريك التزاماً بعدم الإضرار بالشركة

(٧٠٤ فقرة أولى من المشروع) ، فلا يجوز له إذن أن يزاول صناعة منافسة للشركة ، كما لا يجوز له أن يقوم بأى عمل آخر إذا كان قد تعهد بوقف كل وقته على الشركة .
وقد رأى المشروع من الضروري أن ينص على أنه إذا كانت الحصة هى مجرد عمل الشريك فإنها لا تتضمن حقوق الملكية الصناعية المرتبطة بشهادة اختراع .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٩٥ من المشروع فأقرتها اللجنة على أصلها ، وأصبح رقمها ٥٤٠ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٤٠

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

محضر الجلسة التاسعة والعشرين

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٥١٢

محضر الجلسة الثالثة والستين

يقترح حضرات مستشارى محكمة النقض والإبرام أن يحذف من الفقرة الأولى عبارة « وأن يقدم حسابا ... الخ الفقرة » ، لأنه لا حاجة لهذا النص فإن فعل الشريك فى هذه الحالة يكون مخالفا لالتزامه ، وموجبا لمسأله بالتعويض .

فقال معالى السنهورى باشا إن حضرات المستشارين قد فهموا النص على غير ما يقضى

به ، لأنهم يفرضون أن الشريك يعمل لحسابه الشخصى ، والواقع أن النص لم يقصد إلى ذلك ، وإنما قصد إلى أن الشريك يعمل لحساب الشركة ، وفي هذه الحالة تكون المسئولية تعاقدية .

قرار اللجنة :

رفضت اللجنة هذا الاقتراح للأسباب السالفة الذكر .

ملحق تقرير اللجنة :

٤ — واقتراح حذف عبارة « وأن يقدم حسابا عما يكون قد كسبه ... » إلى آخر الفقرة الأولى من المادة ٥١٢ لأن فعل الشريك في هذه الحالة يكون مخالفا لالتزامه ، وموجبا لمسأله بالتعويض فلا يكون ثمة محل لإيراد النص . ولم تر اللجنة الأخذ بهذا الاقتراح لأنه مبني على فهم غير صحيح للنص ، فالمقصود ليس حالة الشريك الذى يقدم نصيبه فى الشركة عملا ، ثم يعمل لحسابه لا لحساب الشركة ، بل المقصود حالة الشريك الذى يعمل لحساب الشركة فيقدم لها حسابا عن عمله .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٥١٣

إذا كانت الحصة التى قدمها الشريك هى ديون له فى ذمة الغير ، فلا ينقضى التزامه للشركة إلا إذا استوفيت هذه الديون ، ويكون الشريك فوق ذلك مسئولا عن تعويض الضرر ، إذا لم توف الديون عند حلول أجلها .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ٦٩٦ :

إذا كانت الحصة التي قدمها الشريك هي ديون له في ذمة الغير، فلا ينقضي التزامه للشركة إلا إذا استوفيت هذه الديون. ويكون الشريك فوق ذلك مسئولاً عن الضرر إذا لم توف الديون عند حلول أجلها .

الشريعة الإسلامية :

المجلة م ١٣٤١

مذكرة المشروع التمهيدي :

هذه المادة مقتبسة من المادتين ٩٩٧ من التقنين المراكشي ، و ٨٥٨ من التقنين اللبناني . وهي تقرر حكماً مخالفاً لأحكام الضمان في حوالة الحقوق العادية ، إذ المبدأ العام هو أن المحيل لا يسأل إلا عن وجود الحق المحال ، ولا يضمن يسار المحال عليه في الحال أو في الاستقبال إلا إذا اشترط ذلك صراحة . لكننا نستحسن الخروج على هذا المبدأ في حالة الشريك لأنه ، وقد تعهد بتقديم حصته ديوناً له في ذمة الغير ، يعتبر ضامناً ليسار المدين في الحال بل وفي الاستقبال . ونتفادى بذلك ما قد يقع عملاً من غش إذا وفي الشريك حصته النقدية عن طريق تقديم ديون له قبل الغير يستحيل استيفاؤها . كما أن هذا النص يقضي على النزاع القائم في الفقه بصدد هذا الموضوع .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٩٦ من المشروع فأقرتها اللجنة على أصلها ، وأصبح رقمها ٥٤١ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٤١

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٥١٣

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٥١٤

- ١ - إذا لم يبين عقد الشركة نصيب كل من الشركاء في الأرباح والخسائر، كان نصيب كل منهم في ذلك بنسبة حصته في رأس المال .
- ٢ - فإذا اقتصر العقد على تعيين نصيب الشركاء في الربح، وجب اعتبار هذا النصيب في الخسارة أيضاً، وكذلك الحال إذا اقتصر العقد على تعيين النصيب في الخسارة .
- ٣ - وإذا كانت حصة أحد الشركاء مقصورة على عمله، وجب أن يقدر نصيبه في الربح والخسارة تبعاً لما تفيده الشركة من هذا العمل . فإذا قدم فوق عمله نقوداً أو أى شيء آخر، كان له نصيب عن العمل وآخر عما قدمه فوقه .

التقنين المدنى السابق :

المادة ٤٣٠ / ٥٢٣ - ٥٢٤ : تعين فى سند عقد الشركة حصة كل شريك فى الأرباح . فإذا لم يذكر ذلك فى العقد كانت حصة كل واحد منهم فى الأرباح بالنسبة لحصته فى رأس المال .

والمادة ٤٣١ / ٥٢٥ حصة الشريك الذى وضع عمله بصفة رأس مال مساوية لأقل حصة من حصص الشركاء الذين وضعوا حصصهم فى رأس المال عينا .

والمادة ٤٣٢ / ٥٢٦ : الشريك الذى وضع عمله بصفة رأس مال إذا وضع زيادة عليه رأس مال عينا يستحق فى مقابلة ما وضعه من رأس المال العيني حصة من الربح نسبية .

والمادة ٥٢٧ مختلط : ومع ذلك إذا انفسخت الشركة قبل انتهاء مدتها لا يستحق الشريك صاحب العمل فى قسمة رأس مال الشركة إلا حصة بنسبة ما مضى من المدة .

والمادة ٤٣٣ / ٥٢٨ : والحصة فى الخسارة مساوية للحصة المشترطة فى الربح إلا إذا وجد شرط بخلاف ذلك .

المشروع التمهيدىالمادة ٦٩٧ :

١ - إذا لم يبين عقد الشركة نصيب كل من الشركاء فى الأرباح والخسائر ، كان نصيب كل منهم فى ذلك بقدر حصته فى رأس مال الشركة .

٢ - فإذا لم يحدد العقد نصيب الشركاء إلا فى الربح ، وجب اعتبار هذا النصيب فى الخسارة أيضا . وكذلك الحال إذا لم يحدد العقد النصيب إلا فى الخسارة .

٣ - وإذا كان أحد الشركاء لم يقدم حصة غير عمله ، وجب أن يقدر نصيبه فى الربح والخسارة تبعاً لما تفيده الشركة من هذا العمل ، فإذا قدم نقوداً أو أى شئ آخر ، كان له نصيب عن العمل ، وآخر عما قدمه فوق العمل .

القضاء المصرى :

استئناف أهلى ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢ المحاماة ٣ ص ٤٠٤ ، استئناف مختلط ١٤ ديسمبر سنة ١٨٩٩ ب ١٢ ص ٤٢ ، ٧ فبراير سنة ١٩١٧ ب ٢٩ ص ٢٠٥ ، ٢٥ مارس سنة ١٩٢٠ ب ٣٢ ص ٢٣٧

الشريعة الإسلامية :

المجلة م ١٢٣٦ و ١٣٤٥ - ١٣٤٧ و ١٢٤٩ و ١٣٦٧ - ١٣٧٢ و ١٣٩٠ - ١٣٩٢ و ١٢٩٦ و ١٤٠٢ - ١٤٠٣ و ١٤٢٥ - ١٤٢٦ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

من أولى حقوق الشريك حقه فى المطالبة بنصيب فى الربح الصافى للشركة .
ولكن متى يجوز للشريك أن يطالب بحقه فى الربح ؟ يقرر الشركاء عادة عند انحلال الشركة ، ما إذا كان هناك ربح أو خسارة ثم يحصل التوزيع (انظر م ٥٦٤ فقرة أولى من التقنين البولونى) . على أنه جرت العادة أيضا بأن تعمل ميزانية سنوية للشركة ، وما ينتج من ربح يوزع على الشركاء .

وقد أقر التقنين البولونى (م ٥٦٤ فقرة ٢) هذه العادة . على أن الأمر يتعلق بعرف ثابت مستقر جرى العمل على اتباعه حتى لو لم يذكر شىء فى نظم الشركة ، ولذلك لم نر حاجة للنص عليه . كذلك بالنسبة للخسائر ، تقضى القواعد العامة بداهة بأنها توزع على الشركاء عند انحلال الشركة ، كما لا يقسم أى ربح بينهم إلا بعد تغطية الخسائر .

وتعرض هذه المادة لكيفية توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء ، وقد اقتبسها المشروع من التقنين اللبنانى (م ٩٩٤) والتقنين التونسى (م ١٣٠٠) والتقنين المراكشى (م ١٠٢٣) مع مراعاة الصعوبات العملية التى واجهها القضاء . والنص مجرد تفسير لإرادة المتعاقدين ، ولذلك لا يعمل به إلا فى حالة سكوت العقد عن ذكر شىء فى هذا الشأن . وتتلخص الأحكام الواردة بالمادة فيما يلى : (١) المبدأ العام هو توزيع

الأرباح والخسائر بنسبة قيمة الحصص . وذلك يستلزم تقديرها إذا لم تكن مقومة في العقد ولم تكن من النقود . ويتم ذلك بمعرفة الشركاء أنفسهم أو الخبراء .

(٢) إذا تبين من العقد نصيب الشريك في الربح ، يكون نصيبه في الخسارة بنفس النسبة . وإذا لم يحدد العقد سوى النصيب في الخسارة تكون حصته في الأرباح بنفس النسبة أيضا .

(٣) عند الشك يفترض تساوى الأنصبة ، ويمكن تصور هذه الحالة إذا كانت كل الأنصبة عبارة عن عمل يقدمه الشركاء ، فإذا لم يمكن تقدير الحصص أو قام شك في هذا التقدير ، تقسم الأرباح والخسائر بالتساوى بين الشركاء . والقضاء يقضى بهذا الحل رغم أن التقنين الحالي لم ينص عليه .

(٤) وأخيرا ، الشريك الذى يساهم بعمله تقدر حصته تبعاً لأهمية هذا العمل ويعطى نصيباً من الأرباح والخسائر يعادله ، فإذا كان قد ساهم بماله وعمله في الوقت نفسه ، كان له نصيب يعادل ما قدم من مال ومن عمل . هذا هو الحل الذى أورده المشروع في الفقرة الثانية ، وهو على هذا النحو يتفادى ما وجه من نقد إلى نصوص التقنينات الفرنسية والإيطالية والهولندية والمصرية ، التى تقضى بأن نصيب الشريك الذى يساهم بعمله يكون مساوياً لنصيب أقل الشركاء حصة . كذلك يقطع هذا الحكم ما ثار في الفقه من نزاع في حالة تقديم الشريك ، علاوة على عمله ، ماله أيضا . فبعض الفقهاء يرى وجوب تقدير كل من العمل والمال ، وبعضهم يكتفى بتقدير المال ، أما العمل فإنه يعتبر مساوياً لأقل الحصص . أما المشروع فإنه يقطع في هذا النزاع ، ويقرر وجوب تقدير كل من المال والعمل .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٩٧ من المشروع ، فاقرتها اللجنة مع تحويرات لفظية وأصبح نصها ما يأتى :

١ — إذا لم يبين عقد الشركة نصيب كل من الشركاء في الأرباح والخسائر كان نصيب كل منهم في ذلك بنسبة حصته في رأس مال الشركة .

٢ — فإذا اقتصر العقد على تعيين نصيب الشركاء في الربح وجب اعتبار هذا النصيب

في الخسارة أيضا وكذلك الحال اذا اقتصر العقد على تعيين النصيب في الخسارة .
٣ - وإذا كانت حصة أحد الشركاء مقصورة على عمله وجب أن يقدر نصيبه في الربح والخسارة تبعاً لما تفيده الشركة من هذا العمل، فاذا قدم فوق عمله نقوداً أو أى شيء آخر كان له نصيب عن العمل وآخر عما قدمه فوقه .

وأصبح رقمها ٥٤٢ في المشروع النهائي ، بعد استبدال كلمة « المال » بكلمتي « مال الشركة » في آخر الفقرة الأولى .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٤٢

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

محضر الجلسة التاسعة والعشرين

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٥١٤

محضر الجلسة الثالثة والستين

يرى حضرات مستشارى محكمة النقض والابرام استبدال عبارة « يكون نصيبه بمقدار أقل الحصص » بعبارة « وجب أن يقدر نصيبه في الربح والخسارة تبعاً لما تفيده الشركة من هذا العمل » الواردة في الفقرة الثالثة من المادة ٥١٤ وذلك لحسم سبب من أسباب النزاع ولتطابقه للقانون الحالى .

فقال معالى السهنورى باشا إن فى الأخذ بهذا الاقتراح رجوعاً إلى عيب موجود فى التشريع الحالى تلافاه نص المشروع ، ولا يكفى لتبرير الرجوع إلى النص المعيب أن يكون فيه حسم للمنازعات ، لأن الهدف الأول للتشريع يجب أن يكون عدالة الحكم ثم يأتى بعد ذلك التيسير فى حسم المنازعات .

قرار اللجنة :

لم تأخذ اللجنة بهذا الاقتراح للأسباب التى ذكرها معالى السهنورى باشا .

ملحق تقرير اللجنة :

اقترح الاستعاضة بعبارة « يكون نصيبه بمقدار أقل الحصص، في الفقرة الثالثة من المادة ٥١٤ عن عبارة « وجب أن يقدر نصيبه في الربح والخسارة تبعاً لما تفيده الشركة من هذا العمل ، لأن في ذلك تقريراً لأحكام التقنين الحالي وحسباً لأسباب المنازعات ، ولم تر اللجنة الأخذ بهذا الاقتراح لأن فيه إجحافاً بحق الشريك الذي تكون حصته مقصورة على عمله ، وقد يكون هذا العمل أهم ما في الشركة ، وليس يكفي لتبرير الرجوع إلى الحكم المعيب المقرر في التقنين الحالي الاستناد إلى تيسير حسم المنازعات لأن هدف التشريع الأول ينبغي أن يكون عدالة الحكم أما هذا التيسير فيأتي في الدرجة الثانية .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٥١٥

١ - إذا اتفق على أن أحد الشركاء لا يساهم في أرباح الشركة أو في خسائرها كان عقد الشركة باطلاً .

٢ - ويجوز الاتفاق على إعفاء الشريك الذي لم يقدم غير عمله من المساهمة في الخسائر بشرط ألا يكون قد تقرر له أجر عن عمله .

التقنين المدني السابق :

المادة ٤٣٤ / ٥٢٩ - ٥٣٠ لا يجوز أن يشترط في الشركة أن واحداً

من الشركاء أو أكثر لا يكون له نصيب في الربح أو يسترجع رأس ماله سالماً من كل خسارة .

ولكن يجوز أن يشترط أن من دخل في الشركة بعمله لا يشترك في الخسارة بشرط أن لا تترتب له أجرة عن عمله .

المشروع التمهيدى

المادة ٦٩٨ :

١ - إذا اتفق على أن أحد الشركاء لا يساهم في أرباح الشركة أو لا يساهم في خسائرها ، جاز إبطال عقد الشركة بناء على طلب الشريك الذى حرم من المساهمة فى الأرباح ، أو بناء على طلب أى من الشركاء الذين يقع عليهم و حدهم عبء الخسائر .

٢ - ومع ذلك يجوز الاتفاق على إعفاء الشريك الذى لم يقدم غير عمله من المساهمة فى الخسائر ، على ألا يكون له أجر عما يقدمه من عمل .

القضاء المصرى :

الفقرة الأولى : استئناف مختلط ١٨ فبراير سنة ١٩٢٥ ب ٣٧ ص ٢٣٩ ، ٦ يونيه سنة ١٩١٦ ب ٢٨ ص ٤١٣ ، كفر الزيات ٢١ يناير سنة ١٩٣٢ المحاماة ١٤ ص ٧٢٣
الفقرة الثانية : نقض ٢٢ يونيه سنة ١٩٣٣ مج نقض ١ ص ٢٤٤ ، استئناف أهلى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٢ المحاماة ١٣ ص ٨٧٧ ، استئناف مختلط ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ب ٣٨ ص ٥٩

الشرعية الإسلامية :

المجلة م ١٣٣٧ و ١٣٥١ و ١٣٦٩ و ١٤٢٨

مذكرة المشروع التمهيدى :

١ - يطابق هذا النص الحكم الوارد بالمادة ٤٣٤ / ٥٢٩ - ٥٣٠ من التقنين

الحالى ، وهو يقرر بطلان شركة الأسد ، والحكم الوارد به نتيجة معقولة لطبيعة عقد الشركة : تعاون الشركاء لتحقيق عمل مشترك ونية المساهمة في هذا العمل عن طريق قبول بعض الأخطار ، فلا يجوز إذن الاتفاق على أن يستولى واحد أو أكثر من الشركاء على كل الأرباح ، أو ألا يتحمل نصيبا من الخسارة ، ولا يلزم لتطبيق النص أن يكون الإعفاء منصبا على تحمل كل الخسارة أو الاستثناء بكل الربح كاملا ، بل يكفي أن يكون نصيب الشريك في الخسارة أو الربح تافها لدرجة يتبين معها أنه صوري . ويترتب على مخالفة هذا الحكم بطلان العقد كله ، لأن الشروط الأساسية في الشركة وحيدة لا تتجزأ . وقد يكون الشريك لم يقبل التعاقد إلا بناء على الشرط الباطل ، ومن رأى الفقه والقضاء أن البطلان مطلق في هذه الحالة ، ويجوز للشركاء كما يجوز للغير التمسك به ، ولكننا نرى أن المقصود هو حماية الشركاء ، وأنه يكفي لتحقيق هذا الغرض تقرير بطلان نسبي ، يحتاج به الشريك الذى يحرم من المساهمة في الأرباح أو يقع عليه وحده عبء الخسارة .

٢ — أما الفقرة الثانية فهي تقرر رغم ذلك جواز إعفاء الشريك الذى لم يقدم غير عمله ، من المساهمة في الخسائر ، وهي ليست باستثناء من حكم الفقرة الأولى ، لأن هذا الشريك يتحمل نصيبه في الخسارة ، إذ هو لا يحصل على الأجر الذى يعطى له عادة على عمله ، لكن هذا الحكم قاصر على حالة الشريك الذى يقدم عملا ولا ينطبق على الشريك الذى يقدم حصة هي مجرد الانتفاع بمال ما ، وعلى الأخص الانتفاع بمبلغ من النقود .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٩٨ من المشروع ، فأقرتها اللجنة مع تحويرات لفظية ، وأصبح نصها ما يأتى :

١ — إذا اتفق على أن أحد الشركاء لا يساهم فى أرباح الشركة ، أو لا يساهم فى خسائرها جاز ابطال عقد الشركة بناء على طلب الشريك الذى حرم من المساهمة فى الأرباح ، أو بناء على طلب أى من الشركاء الذين يقع عليهم وحدهم عبء الخسارة .

٢ - ويجوز الاتفاق على إعفاء الشريك الذي لم يقدم غير عمله من المساهمة في الخسائر بشرط ألا يكون قد تقرر له أجر عما قدمه من عمل .
وأصبح رقمها ٥٤٣ في المشروع النهائي ، بعد استبدال كلمة « عن عمله » ، بعبارة « عما قدمه من عمل » .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٤٣

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

محضر الجلسة التاسعة والعشرين

تليت المادة ٥٤٣ وهي الخاصة بشركة الأسد فلاحظ سعادة الرئيس أن البطلان هنا نسبي أي أن العقد قابل للإبطال مع أنه في التشريع القائم باطل بطلانا مطلقا ، ولذلك فسعادته يفضل النص الحالي حتى لا يقدم حسنو النية أو غيرهم على المساهمة في مثل تلك الشركات متى عرفوا أنها باطلة بطلانا مطلقا خصوصا وأن الفقه والقضاء جريا على ذلك .

قرار اللجنة :

وافقت اللجنة على تعديل المادة ٥٤٣ بما يجعلها تقرر البطلان المطلق بالنسبة لشركات الأسد ، وأصبح نصها كما يأتي :

١ - إذا اتفق على أن أحد الشركاء لا يساهم في أرباح الشركة أو في خسائرها كان عقد الشركة باطلا (وحذفت باقي الفقرة) .

٢ - على أصلها .

تقرير اللجنة :

عدلت اللجنة نص الفقرة الأولى تعديلا من شأنه أن يجعل الشرط الخاص بعدم مساهمة الشريك في الأرباح أو في الخسارة سببا لإبطال عقد الشركة ، ولخالفه هذا الشرط للنظام العام ، وانتفاء نية الشركة عند الشريك الذي يقبل هذا الشرط ، ولم تر اللجنة أن تجعل الإبطال جوازا على نحو ما فعل المشروع الحكومى للاعتبارات السابقة .

وأصبح رقم المادة ٥١٥

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة .

٢ - إدارة الشركة

مادة ٥١٦

١ - للشريك المنتدب للإدارة بنص خاص في عقد الشركة أن يقوم ، بالرغم من معارضة سائر الشركاء ، بأعمال الإدارة وبالتصرفات التي تدخل في غرض الشركة ، متى كانت أعماله وتصرفاته خالية من الغش . ولا يجوز عزل هذا الشريك من الإدارة دون مسوغ ، مادامت الشركة باقية .

٢ - وإذا كان انتداب الشريك للإدارة لاحقا لعقد الشركة ، جاز الرجوع فيه كما يجوز في التوكيل العادي .

٣ - أما المديرون من غير الشركاء فهم دائما قابلون للعزل .

التقنين المدنى السابق :

م ٤٣٥ / ٥٣١ : يجوز للشركاء أن يعينوا مديرا للشركة واحدا ، أو أكثر .

م ٤٣٦ / ٥٣٢ : والمديرون الذين ليسوا شركاء يجوز دائما عزلهم .

م ٤٣٧ / ٥٣٣ - ٥٣٤ : والمديرون الشركاء يجوز عزلهم إذا لم يعينوا للإدارة في عقد الشركة ، ومع ذلك فالمديرون الشركاء المعينون للإدارة في العقد يجوز عزلهم أيضا لأسباب قوية أو إذا كانت الشركة شركة مساهمة .

المشروع التمهيدي

المادة ٦٩٩ :

١ — إذا كان الشريك منتدبا للإدارة بنص خاص في عقد الشركة ، جاز له ، بالرغم من معارضة سائر الشركاء ، أن يقوم بأعمال الإدارة وبالتصرفات التي تدخل في غرض الشركة ، على أن تكون أعماله بعيدة عن الغش .

٢ — وفي هذه الحالة لا يجوز عزل الشريك من الإدارة دون مسوغ شرعي ما دامت الشركة باقية . أما إذا كان انتداب الشريك لاحقا لعقد الشركة ، جار الرجوع فيه ، كما يجوز في التوكيل المعتاد .

٣ — أما المديرون من غير الشركاء ، فإنهم يكونون دائما قابلين للعزل .

القضاء المصري :

استئناف أهـ إلى ٢٣ ابريل سنة ١٩٣١ المحاماة ١٢ ص ٤٣٧ ، استئناف مختاط ٣ ديسمبر سنة ١٨٩١ ب ٤ ص ٣٠ ، ٢١ ديسمبر سنة ١٨٩٢ ب ٥ ص ٨٤ ، ١٤ مارس سنة ١٩٢٣ ب ٣٥ ص ٢٩٣

الشرعية الإسلامية :

المجلة م ١٣٧٣ و ١٣٧٤ و ١٣٧٩ - ١٣٨٠ و ١٣٨٢ - ١٣٨٤ و ١٤١٣ - ١٤١٤

مذكرة المشروع التمهيدي :

تتناول المادة حق الشركاء في إدارة الشركة في الحدود المبينة في العقد ، أو في حالة سكوت العقد ، طبقا للقواعد التي يقررها المشرع ، وتعرض لحالة ما إذا كانت الإدارة متروكة لمدير هو أحد الشركاء أو شخص غير شريك . ويحدد النص طريقه تعيين المدير ، وكيفية عزله ، وسلطاته .

أما عن طريقة تعيين المدير ، فهو إما أن يعين بنص خاص في عقد الشركة ، وإما أن يتم تعيينه باتفاق لاحق للعقد ، والشرط اللازم في الحالتين هو رضا جميع الشركاء ، لأن التعيين بالنسبة للمدير المعين بالعقد هو جزء من الاتفاق ، ويجب رضا

جميع الشركاء به . وكذلك بالنسبة للمدير المعين باتفاق لاحق ، لا بد من إجماع الشركاء عليه ، لأن الاتفاق الجديد يتضمن خروجاً على العقد الأول .

وفيما يتعلق بعزل المدير ، يميز النص بين الشريك المدير المعين بعقد الشركة ، والمدير من غير الشركاء المعين بالعقد كذلك ، والمدير العادى المعين باتفاق لاحق ، أما الشريك الذى يعين مديراً بالعقد فلا يجوز عزله إلا لسبب مشروع يبرر فسخ الاتفاق على التعيين كالاخلاق بالالتزامات ، أو أعمال الخيانة ، أو عدم المقدرة على العمل ، لأن الاتفاق على تعيين المدير هو جزء من عقد الشركة يأخذ حكمه من حيث الإلزام ، فإن كان المدير المعين من غير الشركاء جاز عزله دائماً ، لأن علاقة هذا المدير بالشركاء لم تخرج عن كونها وكالة يجوز الرجوع فيها طبقاً للقواعد العامة ، ولذلك تقرر الفقرة الثالثة جواز عزل المديرين من غير الشركاء دائماً ، وهو نفس الحكم الوارد بالمادة ٤٣٦ / ٥٣٢ من التقنين الحالى . وعلى هذا النحو يضع المشروع حداً للنزاع القائم فى الفقه والقضاء . أما المدير العادى المعين باتفاق لاحق ، فهو وكيل عادى يجوز عزله بمحض الإرادة طبقاً للقواعد العامة ، ويحدد عقد الشركة عادة من له الحق فى عزل المدير ، فإذا سكت العقد وجب بالنسبة للمدير الشريك المعين بالعقد أن يقرر القاضى ، بناء على طلب واحد أو أكثر من الشركاء ، وجود سبب شرعى يبرر عزله . أما المدير من غير الشركاء المعين بالعقد وكذلك المدير العادى ، فيجوز عزلها بمجرد إرادة الشركاء دون حاجة لتدخل القضاء ، إنما يلزم إجماع الشركاء ، أو على الأقل موافقة الذين قاموا بالتعيين ، على أنه إذا كان هناك مبرر شرعى للعزل ، جاز لأحد الشركاء وحده أن يرفع دعوى قضائية بطلب العزل ، ولا يترتب على عزل المدير انحلال الشركة ، وإلا ألزم الشركاء بالاحتفاظ بمدير خائن أو غير كفء تفادياً لانحلال شركة ناجحة . ثم إن الأمر لا يتعدى مجرد إنهاء الوكالة المعطاة للمدير ، فيكون للشركاء إذن إما إدارة الشركة جماعة طبقاً للقواعد العامة أو تعيين مدير جديد . أما فيما يتعلق بسلطات المدير ، إذا كان العقد لم يحددها تحديداً كافياً ، أو لم تحدد فى الاتفاق اللاحق الذى تم به التعيين ، فإنه يجب منطقياً أن نعتبر الشركاء قد منحوا المدير السلطات اللازمة للوصول إلى الغرض المقصود ، وتحقيق غاية الشركة ، ولذلك

يقرر النص أنه يجوز للشريك ، بالرغم من معارضة سائر الشركاء أن يقوم بأعمال الإدارة ، . وبناء على ذلك يكون للمدير حتما كل سلطات الإدارة التي يتطلبها نشاط الشركة ، لكن كما تقرر المادة ٤٣٩ / ٥٣٦ من التقنين الحالي ، « ليس للمديرين أن يفعلوا شيئا مخالفا لغرض المقصود من الشركة ، . على أنه كبداً عام لا يستطيع المدير ، بدون رضا الشركاء ، وعدم وجود شرط خاص في العقد ، أن يعقد صاحبا أو تحكيميا ، أو يتنازل عن ضمان ، أو رهن للشركة ، أو يبرئ مدينا من الدين ، أو يقبل رفع الرهن قبل الوفاء بالدين المضمون ، أو يقترض باسم الشركة ، أو يرهن عقاراتها ، أو يبيع فيما عدا حالات البيع الداخلة في غرض الشركة .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٩٩ من المشروع فأقرتها اللجنة مع تحويرات لفظية ، وأصبح نصها ما يأتي :
١ - الشريك المنتدب للإدارة بنص خاص في عقد الشركة له بالرغم من معارضة سائر الشركاء ، أن يقوم بأعمال الإدارة ، وبالتصرفات التي تدخل في غرض الشركة على أن تكون أعماله خالية من الغش .

٢ - وفي هذه الحالة لا تجوز عزل الشريك من الإدارة دون مسوغ ، مادامت الشركة باقية . أما إذا كان انتداب الشريك للإدارة لاحقا لعقد الشركة ، جاز الرجوع فيه كما يجوز في التوكيل المعتاد .

٣ - أما المديرون من غير الشركاء فهم دائما قابلون للعزل .
وقدمت بالصيغة الآتية :

١ - للشريك المنتدب للإدارة بنص خاص في عقد الشركة أن يقوم بالرغم من معارضة سائر الشركاء بأعمال الإدارة وبالتصرفات التي تدخل في غرض الشركة متى كانت أعماله وتصرفاته خالية من الغش . ولا يجوز عزل هذا الشريك من الإدارة دون مسوغ ما دامت الشركة باقية .

٢ - وإذا كان انتداب الشريك للإدارة لاحقا لعقد الشركة جاز الرجوع فيه كما يجوز في التوكيل العادي .

٣ - أما المديرون من غير الشركاء فهم دائما قابلون للعزل .

وأصبح رقم المادة ٥٤٤ في المشروع النهائي .
 المشروع في مجلس النواب
 وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٤٤
 المشروع في مجلس الشيوخ
مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٥١٦
مناقشات المجلس :
 وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٥١٧

١ - إذا تعدد الشركاء المنتدبون للإدارة دون أن يعين اختصاص كل منهم ، ودون أن ينص على عدم جواز انفراد أى منهم بالإدارة ، كان لكل منهم أن يقوم منفردا بأى عمل من أعمال الإدارة ، على أن يكون لكل من باقى الشركاء المنتدبين أن يعترض على العمل قبل تمامه ، وعلى أن يكون من حق أغلبية الشركاء المنتدبين رفض هذا الاعتراض ، فاذا تساوى الجازبان كان الرفض من حق أغلبية الشركاء جميعا .

٢ - أما إذا اتفق على أن تكون قرارات الشركاء المنتدبين بالإجماع أو بالأغلبية ، فلا يجوز الخروج على ذلك ، إلا أن يكون لأمر عاجل تترتب على تفويته خسارة جسيمة لا تستطيع الشركة تعويضها .

التقنين المدنى السابق :

المادة ٤٣٩ / ٥٣٦ : ليس للمديرين ، ولو باتحاد آرائهم ، ولا للشركاء بأكثرية الآراء أيا كانت تلك الاكثرية أن يفعلوا شيئا مخالفا للغرض المقصود من الشركة ، ولا أن يطلبوا مبالغ غير حصص رأس المال المتفق عليها في العقد ما لم يكن ذلك لدفع ديون على الشركة ، أو لاداء المصاريف اللازمة لحفظ أموالها .

ومع ذلك لا يجوز ، ولو في الحالة الأخيرة ، طلب مبالغ من الشركاء في شركة التوصية أو من أصحاب السهام في شركة المساهمة .

المشروع التمهيدىالمادة ٧٠٠ :

١ - إذا تعدد الشركاء المنتدبون للإدارة دون أن يعين اختصاص كل منهم ودون أن ينص على عدم جواز انفراد أى منهم بالإدارة ، جاز لكل منهم أن يقوم منفردا بأى عمل من أعمال الإدارة ، على أن يكون لكل من باقى الشركاء المنتدبين أن يعترض عليه فى أى عمل قبل إتمامه ، وعلى أن يكون من حق أغلبية الشركاء المنتدبين رفض هذا الاعتراض ، فإذا تساوى الجانبان كان الرفض من حق أغلبية الشركاء .

٢ - أما إذا اتفق على أنه يجب فى إدارة الشركاء المنتدبين أن تكون بالإجماع ، أو بالأغلبية فلا يجوز الخروج على ذلك ، إلا أن يكون لأمر عاجل يترتب على عدم القيام به خسارة جسيمة لا تستطيع الشركة تعويضها .

الشريعة الإسلامية :

المجلة م ١٣٧٦ - ١٣٧٨ و ١٣٨٠

مذكرة المشروع التمهيدى :

ينظم هذا النص سلطات المديرين فى حالة تعددهم ، وهو يعرض لثلاث حالات :

١ — حالة ما إذا كانت سلطات المديرين محددة وموزعة بينهم ، ويترتب على ذلك نتيجتان :

(أ) على كل من المديرين أن يقوم بواجبه في داخل الحدود الموضوعه له ، وهو الذى له وحده الحق فى أن يعمل فى هذه الدائرة بدون أية معارضة من جانب بقية المديرين .

(ب) إذا عمل أحد المديرين خارج الحدود الموضوعه له ، كان تصرفه غير سار على الشركة طبقا للقواعد العامة .

٢ — حالة ما إذا كانت سلطات المديرين لم تتحدد ، ولم يتقرر لأحدهم حق التصرف فى مسائل معينة دون تدخل الباقين ، وهى تشبه حالة عدم النص على تعيين مدير فى عقد الشركة ، فيكون لكل الشركاء حق إدارة الشركة ، ويحق لكل مدير إذن أن يقوم وحده بأعمال الإدارة المختلفة ، إنما لكل منهم حق المعارضة فى العمل قبل إتمامه ، على أنه لو ترك حق المعارضة مطلقا لترتب على ذلك من الاضطراب والفوضى ما قد يضر بالشركة . ولذلك ينص المشروع على أنه يجوز لأغلبية المديرين رفض الاعتراض ، فإذا تساوى الجانبان كان الرفض من حق أغلبية الشركاء ، وقرار الأغلبية يسمح بالتجاوز عن المعارضة فى أعمال الإدارة ، فإن كان العمل من أعمال التصرف التى لا تدخل فى أغراض الشركة ، أركان يتضمن تعديلا فى نظمها ، وجب إجماع كل الشركاء طبقا للقواعد العامة ، وإذا قام المدير بالعمل رغم المعارضة ، وبدون الحصول على رضا الأغلبية ، كان عمله باطلا بالنسبة للشركة ، وكذلك بالنسبة للغير سية النية الذى يتعاقد مع المدير رغم علمه بالمعارضة .

٣ — حالة ما إذا اشترط أن يعمل المديرون بالاتفاق جميعا ، أو تبعا لرأى الأغلبية ، ويلزم فى هذا الفرض رضا الجميع ، أو موافقة الأغلبية . على أنه يحسن ، كما فعل تقنين طنجه (م ٨٧١) والمشروع الفرنسى الإيطالى (م ٥٥٠) ، الخروج على هذا الحكم الذى يتطلب الإجماع ، أو موافقة الأغلبية ، بشرط أن توجد ضرورة عاجلة ، وفى الوقت نفسه حاجة ملحة ، إلى تفادى خسارة جسيمة تهدد الشركة

ولا يمكن علاجها . فإذا اجتمع هذان الشرطان ، جاز لمدير واحد استثناء ، أن يعمل بدون حاجة لرضاء بقية المديرين .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٠٠ من المشروع فأقرتها اللجنة مع تحويرات لفظية وأصبح نصها ما يأتي :

١ — إذا تعدد الشركاء المنتدبون للإدارة ، دون أن يعين اختصاص كل منهم ، ودون أن ينص على عدم جواز انفراد أى منهم بالإدارة ، جاز لكل منهم أن يقوم منفردا بأى عمل من أعمال الإدارة ، على أن يكون لكل من باقى الشركاء المنتدبين أن يعترض عليه فى أى عمل قبل إتمامه ، وعلى أن يكون من حق أغلبية الشركاء المنتدبين رفض هذا الاعتراض ، فإذا تساوى الجانبان ، كان الرفض من حق أغلبية الشركاء جميعا .

٢ — أما إذا اتفق على أن تكون قرارات الشركاء المنتدبين بالإجماع ، أو بالأغلبية فلا يجوز الخروج على ذلك إلا أن يكون لأمر عاجل يترتب على تفويته خسارة جسيمة لا تستطيع الشركة تعويضها .

وقدمت تحت رقم ٥٤٥ فى المشروع النهائى بعد استبدال لفظ « كان » بلفظ « جاز » ، وعبارة « أن يعترض على العمل قبل تمامه » ، بعبارته « أن يعترض عليه فى أى عمل قبل إتمامه » ، وذلك فى الفقرة الأولى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٤٥

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٥١٧

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٥١٨

إذا وجب أن يصدر قرار بالأغلبية ، تعين الأخذ بالأغلبية
العددية ما لم يتفق على غير ذلك .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التميدى

المادة ٧٠١ :

إذا وجب أن يصدر قرار بالأغلبية ، تعين حساب الأغلبية بالرموس ، ما لم يتفق
على غير ذلك .

مذكرة المشروع التميدى :

لا تتعرض التقنيات اللاتينية ، أو التقنيات المقتبسة منها ، لتحديد ما هو المقصود
بالأغلبية : هل يجب عند حسابها مراعاة المصالح المختلفة ، أو مقدار الحصص ، أو عدد
الشركاء ؟ وقد استمد المشروع هذا النص من المادة ٥٥٣ من المشروع الفرنسى
الإيطالى ، وهو يقرر المبدأ العام المعمول به فى مداولات الشركة : إذا وجب صدور
قرار بالأغلبية ، تعين حساب الأغلبية بالرموس . على أن هذا المبدأ يعمل به
« ما لم يتفق على غيره » ، فيجوز الخروج عنه باتفاق خاص ، كأن يتفق على حساب
الأغلبية تبعا للمصالح المختلفة .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٠١ من المشروع ، فأقرتها اللجنة على أصلها .
وقدمت تحت رقم ٥٤٦ في المشروع النهائي بالصيغة الآتية : إذا وجب
أن يصدر قرار بالأغلبية تعين الأخذ بالأغلبية العددية ما لم يتفق على غير ذلك .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٤٦

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٥١٨

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٥١٩

الشركاء غير المديرين ممنوعون من الإدارة ، ولكن يجوز لهم
أن يطلعوا بأنفسهم على دفاتر الشركة ، ومستنداتها ، وكل اتفاق
على غير ذلك باطل .

التقنين المدني السابق :

م ٤٤٠ / ٤٣٧ : للشركاء الذين ليسوا مديريين للشركة الحق في طلب معرفة إدارة
أشغال الشركة .

المشروع التمهيدي

المادة ٧٠٢ :

الشركاء غير المديرين ممنوعون من الإدارة ، ولكن يجوز لهم أن يطلعوا بأنفسهم على دفاتر الشركة ومستنداتها ، وكل اتفاق على غير ذلك باطل .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يقرر هذا النص الحكم الوارد بالمادة ٤٤٠ / ٥٣٧ من التقنين الحالي ، مكملًا بنص المادة ٥٥٤ فقرة أولى من التقنين البولوني ، والمادة ٥٥٢ من المشروع الفرنسي الإيطالي . وهي تنص على حرمان الشركاء غير المديرين من التدخل في الإدارة ، وإلا لما كانت هناك أية فائدة من تعيين مدير للشركة . على أن لهؤلاء الشركاء حق الاطلاع على دفاتر الشركة ومستنداتها ، وهو حق أساسي لهم ، ولذلك يقرر النص عدم جواز الاتفاق على خلاف ذلك . والنص الوارد بالمشروع : « يطلعوا بأنفسهم على دفاتر الشركة ومستنداتها » ، أفضل من نص المادة ٤٤٠ / ٥٣٧ مصري : « الحق في طلب معرفة إدارة أشغال الشركة » ، لأن للشركاء بمقتضى القواعد العامة الحق في أن يطلبوا من المديرين تأدية حساب عن وكالتهم ، والذي يهمنا تحديده هو أن نقرر لكل الشركاء حق الاطلاع بأنفسهم على دفاتر الشركة ومستنداتها ، لأهمية ذلك من حيث مراقبة استغلال أموال الشركة وحالتها المالية .

القضاء المصري :

امتناف أهلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٠ الحقوق ٢١ ص ٧٦

الشرعة الإسلامية :

المجلة م ١٣٧٥

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٠٢ من المشروع فاقرتها اللجنة مع جعلها فقرتين وأصبح نصها ما يأتى :

- ١ — الشركاء غير المديرين ممنوعون من الإدارة .
 - ٢ — ولكن يجوز لهم أن يطلعوا بأنفسهم على دفاتر الشركة ، ومستنداتها ، وكل اتفاق على غير ذلك باطل .
- وقدمت هذه الصيغة فقرة واحدة ، وأصبح رقمها ٥٤٧ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٤٧

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٥١٩

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٥٢٠

إذا لم يوجد نص خاص على طريقة الإدارة ، اعتبر كل شريك مفوضاً من الآخرين في إدارة الشركة ، وكان له أن يباشر أعمال الشركة دون رجوع إلى غيره من الشركاء ، على أن يكون لهؤلاء أو لأي منهم حق الاعتراض على أي عمل قبل تمامه ، ولأغلبية الشركاء الحق في رفض هذا الاعتراض .

التقنين المدنى السابق :

م ٤٢٨ / ٥٣٥ : إذا لم يعين للشركة مديرون اعتبر كل واحد من الشركاء مأذونا من شركائه بالادارة ، وله إدارة العمل وحده ، وإنما يعمل في حالة اختلاف الشركاء بما يتفق عليه أكثرهم .

المشروع التمهيدىالمادة ٧٠٣ :

١ - إذا لم يوجد نص خاص على طريقة الادارة ، اعتبر كل شريك مفوضا من الآخرين في إدارة الشركة ، وكان لكل منهم أن يباشر أعمال الشركة دون رجوع إلى غيره من الشركاء ، على أن يكون لهؤلاء ، أو لآى منهم حق الاعتراض على أى عمل قبل تمامه ، وعلى أن يكون لأغلبية الشركاء الحق في رفض هذا الاعتراض .

٢ - ومع ذلك لا يجوز لآى من الشركاء أن يدخل أى تغيير فيما للشركة من أشياء دون موافقة سائر الشركاء ، حتى لو ذهب إلى أن هذا التغيير في صالح الشركة .

القضاء المصرى :

استئناف أهلى ٧ ديسمبر سنة ١٩٠٥ الاستقلال ٥ ص ٨٦ ، ٢٢ يونيو سنة ١٩٣١ المحاماة ١٢ ص ٤٤٦ ، واستئناف مختلط ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٥ ب ٣٧ ص ٣٧٨

الشريعة الإسلامية :

المجلة ١٣٧٣ ، ١٣٧٩ ، ١٣٨٦ ، ١٣٨٩

مذكرة المشروع التمهيدى :

تعرض هذه المادة لحالة أخيرة فيما يتعلق بإدارة الشركة ، وهى حالة عدم وجود نص فى العقد على كيفية الإدارة . ونحن نعرف أن « نية الاشتراك » أى رغبة الشريك فى المساهمة لتحقيق الغرض المشترك هى من عناصر الشركة الأساسية .

ولذلك كانت إدارة الشركة كما هي حق للشريك واجبا عليه (انظر المادة ٥٥٢ فقرة أولى من التقنين البولوني) ، والمبادئ التي يقررها هذا النص ما هي إلا نتائج طبيعية لهذا الالتزام . وتتلخص هذه المبادئ في قاعدتين :

١ — القاعدة الأولى : يفترض أن الشركاء أعطى بعضهم لبعض وكالة تبادلية في الإدارة ، ولكل منهم إذن أن يدير دون حاجة لأخذ رأى الآخرين . على أن هذه الوكالة مقيدة بغرض الشركة وموضوعها ، فهي قاصرة على أعمال الإدارة التي يتطلبها نشاط الشركة . ويستطيع الشريك إجراء تصرف ما ، إذا كان هذا التصرف يدخل في نطاق أعمال الشركة ويتفق مع موضوعها وغرضها (انظر م ٤٣٩ / ٥٣٦ مصري) . أما أعمال التصرف التي لا تدخل في نطاق أغراض الشركة ، فهي محرمة عليه كقاعدة عامة ، ولا بد فيها من إجماع الشركاء . ويستطيع كل شريك ، في الحدود السابقة ، أن يلزم الشركة بأعمال الإدارة التي يقوم بها ، على أنه يجوز لكل شريك أن يعترض على العمل قبل إتمامه ، ولأغلبية الشركاء حق رفض هذه المعارضة ، وذلك لنفس الأسباب التي ذكرناها آنفا عند الكلام على المادة ٧٠٠ من المشروع . كما يلاحظ أيضا أن المعارضة التي يجوز التغلب عليها بموافقة أغلبية الشركاء هي المعارضة في عمل من أعمال الإدارة ، فإن كانت في عمل من أعمال التصرف التي لا تدخل في أغراض الشركة أو تعتبر تعديلا لنظامها ، وجب إجماع الشركاء لإمكان رفضها . وأخيرا يترتب على المعارضة ما سبق أن ذكرناه من أن التصرف الذي يتم رغم المعارضة وبدون موافقة الأغلبية ، يكون باطلا بالنسبة للشركة ، وأيضا بالنسبة للغير سىء النية الذي يعلم بالمعارضة القائمة .

٢ — القاعدة الثانية : من المبادئ المقررة أن التجديد أو التغيير لا يعتبر عملا من أعمال الإدارة ، ولذلك يجب على المدير الذي يرغب في القيام بتجديد أن يحصل على موافقة الشركاء الإجماعية ، وذلك حتى لو ادعى أن أعمال التجديد مفيدة ومثمرة للشركة . على أنه من المقرر أيضا أن الشريك الذي يدير بناء على وكالة ضمنية طبقا للقاعدة الأولى له ، في حالة سكوت العقد ، أن يقوم بأعمال التصرف إذا كان ذلك متفقا مع غرض الشركة ، كأن تكون بعض أموالها مآلها البيع حتما ، لأن هذا التصرف

يعتبر في حكم أعمال الإدارة . وبناء على ذلك يكون للشريك المدير طبقاً لهذه المادة ، بدون رضا بقية الشركاء :

(١) أن يقوم بالتغييرات التي يتطلبها موضوع الشركة ذاته (ب) أن يجرى التعديلات التي هي من قبيل أعمال الإدارة الحسنة المقصود بها تسهيل انتفاع الشركة بأموالها .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٠٣ من المشروع واقترح حذف الفقرة الثانية ، لأنها تفصيلية فوافقت اللجنة وأصبح النص ما يأتي :

« إذا لم يوجد نص خاص على طريقة الإدارة اعتبر كل شريك مفوضاً من الآخرين في إدارة الشركة ، وكان لكل منهم أن يباشر أعمال الشركة دون رجوع إلى غيره من الشركاء ، على أن يكون لهؤلاء أو لأي منهم حق الاعتراض على أي عمل قبل تمامه وعلى أن يكون لأغلبية الشركاء الحق في رفض هذا الاعتراض » .

وأصبح رقم المادة ٥٤٨ في المشروع النهائي .
وقدمت بعد استبدال كلمة « له » ، بكلمتي « لكل منهم » وحذف عبارة « على أن يكون » الواردة قبل عبارة « لأغلبية الشركاء » .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٤٨

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٥٢٠

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

٣ - آثار الشركة

مادة ٥٢١

١ - على الشريك أن يمتنع عن أى نشاط يلحق الضرر بالشركة،
أو يكون مخالفا للغرض الذى أنشئت لتحقيقه .

٢ - وعليه أن يبذل من العناية فى تدبير مصالح الشركة ما يبذله
فى تدبير مصالحه الخاصة . إلا إذا كان منتدبا للإدارة بأجر فلا
يجوز أن ينزل فى ذلك عن عناية الرجل المعتاد .

التقنين المدنى السابق :

م ٤٢٨ / ٥٢١ : على كل واحد من الشركاء أن يلاحظ منافع الشركة ، ويعتنى
بتدبير مصالحها كمصالح نفسه .

المشروع التميدى

المادة ٧٠٤ :

١ - على الشريك أن يمتنع عن كل عمل يكون من شأنه إلحاق الضرر بالشركة،
أو يكون مخالفا للغرض الذى أنشئت الشركة لتحقيقه .

٢ - وعليه أن يبذل من العناية فى تدبير مصالح الشركة ما يبذله من العناية
فى تدبير مصالحه الخاصة .

القضاء المصرى :

استئناف مختلط ٣٠ يناير سنة ١٩٢٣ ب ٣٥ ص ١٨٨ ، ٤ ابريل سنة ١٩٢٨
ب ٤٠ ص ٢٧٧

الشريعة الإسلامية :

المجلة م ١٣٥٠

مذكرة المشروع التمهيدي :

١ - تطابق الفقرة الأولى المادة ٥٣٦ من التقنين السويسرى، والمادة ٥٦٢ من التقنين
البولونى ، والمادة ٥٤٠ من المشروع الفرنسى الإيطالى ، وهى تقرر التزاما على الشريك
بعدم إلحاق ضرر بالشركة ، وهو التزام ناتج عن طبيعة عقد الشركة ، لأن مساهمة
الشركاء فى العمل المشترك تقتضى من الشريك الامتناع عن كل عمل يضر بالشركة ،
بطريق مباشر أو غير مباشر ، سواء أكان ذلك لحسابه أم لحساب الغير . كما لا يجوز
للشركاء الاعتراض على أية عملية مفيدة للشركة ، لأن مصاحبتهم تتأثر بذلك .

٢ - أما الفقرة الثانية ، فهى تقابل نص المادة ٤٢٨ / ٥٢١ من التقنين الحالى ،
وهى تحدد درجة العناية التى يجب أن يبذلها كل شريك فى التزاماته قبل الشركة :
عليه أن يبذل من العناية ما يبذله فى مصالحه الخاصة ، فإذا أخل بالتزامه هذا وترتب
على ذلك ضرر للشركة ، كان لها أن تطالبه بالتعويض . على أنه ما دام أساس
المسؤولية هو الخطأ ، فالشريك لا يتحمل مسئولية ما فى حالة القوة القاهرة .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٠٤ من المشروع ، واقترح معالى السنبورى باشا تحويلات لفظية ،
وإضافة عبارة على الفقرة الثانية تجعل الحكم أوضح ، فوافقت اللجنة على ذلك
وأصبح نصها ما يأتى :

١ - على الشريك أن يمتنع عن أى نشاط يلحق الضرر بالشركة ، أو يكون مخالفا للغرض الذى أنشئت الشركة لتحقيقه .

٢ - وعليه أن يبذل من العناية فى تدبير مصالح الشركة ما يبذله من العناية فى تدبير مصالحه الخاصة إلا إذا كان منتدبا للإدارة بأجر ، فلا يجوز أن ينزل فى ذلك عن عناية الرجل المعتاد .

وأصبح رقم المادة ٥٤٩ فى المشروع النهائى .

وقد تمت بعد حذف كلمة « الشركة » ، فى نهاية الفقرة الأولى ، وكلمتى « من العناية » ،
الثانية فى الفقرة الثانية .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٤٩

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٥٢١

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٥٢٢

١ - إذا أخذ الشريك أو احتجز مبلغا من مال الشركة ، لزمته

هوائد هذا المبلغ من يوم أخذه أو احتجازه ، بغير حاجة إلى مطالبة

قضائية أو إعدار ، وذلك دون إخلال بما قد يستحق للشركة

من تعويض تكميلي عند الاقتضاء .

٢- وإذا أمد الشريك الشركة من ماله ، أو أنفق في مصلحتها شيئاً من المصروفات النافعة عن حسن نية وتبصر وجبت له على الشركة فوائد هذه المبالغ من يوم دفعها .

التقنين المدني السابق :

م ٤٢٦ / ٥١٨ - ٥١٩ : الشريك المتأخر عن أداء حصته في رأس المال ملزم بالتضمينات بمجرد مطالبته بالتأدية مطالبة رسمية .

وإذا نشأ عن هذا التأخير ضرر للشركة وجب عليه تعويضه بغير مقاصة بالأرباح التي استجلبها للشركة .

والمادة ٤٢٧ / ٥٢٠ : الشريك ملزم حتماً بفوائد المبالغ المطلوبة للشركة منه خاصة وله فوائد المبالغ المطلوبة له منها ، والحق في استيلاء ما صرفه في مصلحة الشركة بالوجه اللائق بدون غش ولا تفريط .

المشروع التمهيدي

المادة ٧٠٥ :

١ - إذا أخذ الشريك أو احتجز مبلغاً من مال الشركة ، لزمته فوائد هذا المبلغ من يوم أخذه ، أو احتجازه ، بحكم القانون ، ودون حاجة إلى إنذار ، وذلك دون إخلال بما قد يستحق للشركة من تعويض تكميلي عند الاقتضاء .

٢ - وإذا أمد الشريك الشركة من ماله ، أو أنفق في مصلحتها شيئاً من المصروفات النافعة عن حسن نية وتبصر ، وجبت له على الشركة فوائد هذه المبالغ .

الشريعة الإسلامية :

حق الشريك في استرداد المبالغ التي يصرفها لحساب الشركة : المجلة م ١٣٥٥

مذكرة المشروع التمهيدي :

١ — يقرر هذا النص الأحكام التي وردت بالمواد ٤٢٦-٤٢٧ / ٥١٨-٥٢٠ من التقنين الحالي مع شيء من الإيضاح والتفصيل . وقد راعى المشروع الحلول التي أخذ بها الفقه ، والقضاء ، واستبعد كل وجه للنزاع .

والواقع أن أموال الشركة مخصصة لخدمة مصالحها . وعلى ذلك إذا استولى الشريك لمصلحته الخاصة على مبالغ من أموال الشركة أو احتجزها ، فهو يضر بها ويعتبر مخلاً بتعهد ، ويلتزم إذن بفوائد هذه المبالغ ، وبتعويض كل الضرر المترتب على ذلك . والنص لا يقتصر على المبالغ التي تسحب من خزانة الشركة ، بل يطبق أيضاً على المبالغ المطلوبة للشركة ، والتي لم تدخل الخزانة بعد ، كما إذا احتجز الشريك مبلغاً استوفاه من مدين الشركة ، أو أجرة وفاها مستأجر من الشركة ، أو كان الشريك ذاته مستأجراً واحتفظ بالأجرة الواجبة عليه للشركة . والفوائد تجب بحكم القانون دون حاجة إلى إنذار ، حتى لو لم يحصل الشريك على فائدة من تلك المبالغ .

٢ — أما الفقرة الثانية فهي تقرر حق الشريك الذي صرف مصاريف نافعة لمصلحة الشركة دون غش ولا تفريط في أن يستولى على فوائد هذه المبالغ . وهذا الحق ناتج من أن الشريك حين عمل لمصلحة الشركة كان وكيلاً ، أو فوضلياً ، فله الحق في استرداد ما صرفه وفوائده ، وذلك في حدود المبادئ العامة المقررة في هذه المسائل .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٠٥ من المشروع ، واقتراح معالي السهوري باشا إدخال تعديلات لفظية تزيد المعنى إيضاحاً ، فوافقت اللجنة ، وأصبح نصها :

١ — إذا أخذ الشريك أو احتجز مبلغاً من مال الشركة ، لزمته فوائد هذا المبلغ من يوم أخذه أو احتجازه بغير حاجة إلى مطالبة قضائية أو إنذار ، وذلك دون إخلال بما قد يستحق للشركة من تعويض تكميلي عند الاقتضاء .

٢ — وإذا أمد الشريك الشركة من ماله أو أنفق في مصلحتها شيئاً من المصروفات

النافعة عن حسن نية وتبصر وجبت له على الشركة فوائد هذه المبالغ من يوم دفعها .

وأصبح رقم المادة ٥٥٠ في المشروع الهأى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٥٠

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٥٢٢

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٥٢٣

١ - إذا لم تف أموال الشركة بديونها ، كان الشركاء مسئولين عن هذه الديون فى أموالهم الخاصة ، كل منهم بنسبة نصيبه فى خسائر الشركة ما لم يوجد اتفاق على نسبة أخرى . ويكون باطلا كل اتفاق يعفى الشريك من المسئولية عن ديون الشركة .

٢ - وفى كل حال يكون لدائى الشركة حق مطالبة الشركاء . كل بقدر الحصة التى تخصصت له فى أرباح الشركة .

التقنين المدنى السابق :

المادة ٤٤٤ / ٥٤١ : ولهذا الغير فى كل الاحوال حق مطالبة كل من الشركاء بقدر حصته فى الربح الحاصل من العمل .

المشروع التمهيدى

المادة ٧٠٦ :

إذا لم تف أموال الشركة بديونها ، كان الشركاء مسئولين عن هذه الديون ، كل منهم بنسبة نصيبه فى خسائر الشركة ، ما لم يوجد اتفاق على نسبة أخرى ، ويكون باطلا كل اتفاق يقضى بغير ذلك .

المادة ٧٠٧ :

وفى كل حال ، يكون لدائى الشركة حق مطالبة الشركاء كل بقدر حصته فى أرباح الشركة .

القضاء المصرى :

المادة ٧٠٦ : استئناف مختلط ١٣ فبراير سنة ١٩١٣ ب ٢٥ ص ١٧٨

المادة ٧٠٧ : استئناف أهلى ١٣ فبراير سنة ١٩٢٩ المحاماة ٩ ص ٣٩٥

الشرعة الإسلامية :

المادة ٧٠٦ : المجلة م ١٣٥٦ و ١٣٩٣

مذكرة المشروع التمهيدى للمادة ٧٠٦ :

لشركة شخصية معنوية مستقلة عن الشركاء ، فإذا جاز لدائى الشركة حق الرجوع عليها ممثلة فى مديرها وحق الرجوع على الشركاء شخصيا ، فإنه مع ذلك يجب أن تنفذ الأحكام أولا على أموال الشركة التى للدائنين عليها فضلا عن ذلك حق التقدم على دائى الشركاء ، فإذا لم تكف هذه الأموال لوفاء الديون ، جاز لدائى الشركة

الرجوع على مال الشريك . ولكن إلى أى حد؟ يرجع الدائنون كما يقرر النص على كل شريك بقدر نصيبه في خسائر الشركة ، ما لم يحدد الاتفاق نسبة أخرى ، ولا يجوز الخروج على هذه الأحكام لنفس الأسباب التي ذكرناها عند الكلام على بطلان شركة الأسد (م ٦٩٨ من المشروع) .

مذكرة المشروع التمهيدي للمادة ٧٠٧ :

يطابق هذا النص ما ورد بالمادة ٤٤٤ / ٤٤١ من التقنين الحالي ، والحكم الوارد به هو تطبيق للقواعد العامة ، إذ لا يجوز أن يثرى شخص بلا سبب على حساب الغير . وعلى ذلك يجوز دائماً للدائن أن يرجع على الشريك بقدر ما عاد عليه من أرباح الشركة . وينطبق هذا النص على حالة الشريك الذي تعدى سلطته في الإدارة أو الذي لم تكن له سلطة الإدارة ، ولكنه تعاقد باسم الشركة ، ففي الحالتين لا يسأل الشركاء إلا إذا كان قد عاد عليهم ربح من عمل هذا الشريك ، وبقدر هذا الربح .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادتان ٧٠٦ و ٧٠٧ من المشروع ، فاقترح معالي السهوري باشا ادماجهما في مادة واحدة ، لأن الثانية تكملة لضرورية الأولى مع إدخال تعديلات لفظية تجعل المعنى أوضح فوافقت اللجنة ، وأصبح النص النهائي ما يأتي :

١ — إذا لم تف أموال الشركة بديونها ، كان الشركاء مسئولين عن هذه الديون ، في أموالهم الخاصة كل منهم بنسبة نصيبه في خسائر الشركة ما لم يوجد اتفاق على نسبة أخرى ، ويكون باطلا كل اتفاق يقضى بغير ذلك .

٢ — وفي كل حال يكون لدائن الشركة حق مطالبة الشركاء كل بقدر الحصة التي تخصصت له في أرباح الشركة .

وأصبح رقم المادة ٥٥١ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٥١

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة مع حذف عبارة « يقضى بغير ذلك » الواردة في آخر الفقرة الأولى ، والاستعاضة عنها بالعبارة الآتية « يعفى الشريك من المسؤولية عن ديون الشركة » . وهذا التعديل لا يغير من جوهر الحكم .

وأصبح رقمها ٥٢٣

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

مادة ٥٢٤

١ - لا تضامن بين الشركاء فيما يلزم كلا منهم من ديون الشركة ما لم يتفق على خلاف ذلك .

٢ - غير أنه إذا أعسر أحد الشركاء وزعت حصته في الدين على الباقين كل بقدر نصيبه في تحمل الخسارة .

التقنين المدني السابق :

المادة ٤٢٩ / ٥٥٢ : ما يستحقه أحد الشركاء على الشركة ، واجب أداؤه له من جميع الشركاء ، فإن أعسر أحدهم وزع ما يخصه على باقي الشركاء .

والمادة ٤٤٣ / ٥٤٠ : وإذا كان الشريك مأذونا بالمعاملة مع الغير باسم الشركاء أو باسم الشركة كان كل واحد من الشركاء ملزماً لهذا الغير بحصة مساوية لحصة الآخر لا على وجه التضامن لبعضهم إلا إذا وجد شرط بخلاف ذلك .

المشروع التمهيدي

المادة ٧٠٨ :

- ١ - لا تضامن بين الشركاء فيما يلزم كلا منهم من ديون الشركة، وذلك فيما عدا الاستثناءات التي ينص عليها قانون التجارة ، أو التي يتفق عليها في العقد .
- ٢ - غير أنه إذا أعسر أحد الشركاء ، وزعت حصته في الدين على الباقين .

القضاء المصري :

استئناف مخطوط ٧ يونيه سنة ١٩٠٠ ب ١٢ ص ٣١٨

الشريعة الإسلامية :

المجلة م ١٣٣٤ و ١٣٣٥ و ١٣٥٦

مذكرة المشروع التمهيدي :

- ١ - لا يسأل الشركاء بالتضامن عن ديون الشركة . هذا هو المبدأ العام الذي تقرره الفقرة الأولى ، ولكن ترد عليه الاستثناءات الآتية :

(أ) في الشركات التجارية التي يقرر التقنين التجاري التضامن فيها ، ويكون ذلك في شركات التضامن وشركات التوكسية . أما في الشركات المدنية فالقاعدة ألا تضامن بين الشركاء ، إلا إذا كانت الشركة المدنية قد اتخذت شكلاً تجارياً فإن الشركاء يسألون بالتضامن حتى لا يضار الغير الذي اعتمد على الشكل التجاري .

- (ب) كذلك يتقرر التضامن بناء على شرط خاص في العقد . وقد يكون الشرط

في عقد الشركة ذاته لرغبة الشركاء في بث روح الثقة بالشركة ، كما يكون أيضا في العقد القائم بين الشركة والغير .

ويجب ألا ننسى أن الدين الذي تعقده الشركة قد يكون غير قابل للانقسام ، فيسأل عنه الشركاء بالتضامن طبقا للقواعد العامة .

٢ - أما المبدأ المبين بالفقرة الثانية ، فهو من المبادئ التي يعمل بها في الحالات المشابهة ، عند تعدد المسئولين عن الدين ، كالكفالة والتضامن ، والمادة ٤٢٩/٥٢٢ من التقنين الحالي تقرره .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٠٨ من المشروع ، فأقرتها اللجنة مع تعديلات تجعل الحكم أدق ، وأصبح نصها :

١ - لا تضامن بين الشركاء فيما يلزم كلا منهم من ديون الشركة ما لم يتفق على غير ذلك .

٢ - غير أنه إذا أعسر أحد الشركاء وزعت حصته في الدين على الباقيين كل بقدر نصيبه في تحمل الخسارة .

وأصبح رقم المادة ٥٥٢ في المشروع النهائي . وقدمت بعد استبدال كلمة « خلاف » بكلمة « غير » في الفقرة الأولى .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٥٢

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٥٢٤

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٥٢٥

إذا كان لأحد الشركاء دائنون شخصيون ، فليس لهم أثناء قيام الشركة أن يتقاضوا حقوقهم مما يخص ذلك الشريك في رأس المال ، وإنما لهم أن يتقاضوها مما يخصه في الأرباح ، أما بعد تصفية الشركة فيكون لهم أن يتقاضوا حقوقهم من نصيب مدينهم في أموال الشركة بعد استئزال ديونها ، ومع ذلك يجوز لهم قبل التصفية توقيع الحجز التحفظي على نصيب هذا المدين .

التقنين المبدئي السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ٧٠٩ :

إذا كان لأحد الشركاء دائنون شخصيون ، فليس لهم أثناء قيام الشركة أن يتقاضوا حقوقهم مما يخص ذلك الشريك في رأس مال الشركة ، وإنما لهم أن يتقاضوها مما يخصه في الأرباح . أما بعد تصفية الشركة فيكون لهم أن يتقاضوا حقوقهم من نصيب مدينهم في أموال الشركة بعد استئزال ديونها . ومع ذلك يجوز لهم قبل التصفية توقيع الحجز التحفظي على نصيب هذا المدين .

القضاء المصري :

استئناف مختلط ٢٠ أبريل سنة ١٩١٠ ب ٢٢ ص ٢٧٨

مذكرة المشروع التمهيدي :

إذا قامت الشركة باستيفاء الوضع القانوني الصحيح كانت لها شخصية معنوية مستقلة عن الشركاء وذمة منفصلة عن ذمتهم ، وأموال الشركة تعتبر ضمانا عاما لدائنها وخدم ، كما أن ذمة الشريك هي الضمان العام لدائنيه الشخصيين . وحقوق الشريك قبل الشركة ، وإن كانت تدخل في ذمته ، إلا أنها مندرجة في الشركة ، ويترتب على ذلك أنه لا يجوز لدائني الشريك أثناء قيام الشركة ، أن يزاحموا دائنها فإذا ما انحلت الشركة ، وتمت التصفية جاز لدائني الشريك التنفيذ على حصته .

على أنه يجوز لدائني الشريك أثناء قيام الشركة :

(١) أن ينفذوا بديونهم على حصته من الأرباح .

(٢) أن يتخذوا الاجراءات التحفظية سواء فيما يتعلق بنصيبه في الأرباح أو حصته في الشركة .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٠٩ من المشروع فأقرتها اللجنة على أصلها .

وقدمت بعد استبدال عبارة " في رأس المال " بعبارة " في رأس مال الشركة " .

وأصبح رقمها ٥٥٣ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٥٣

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٥٢٥

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

٤ - طرق انقضاء الشركة

مادة ٥٢٦

١ - تنتهى الشركة بانقضاء الميعاد المعين لها ، أو بانتهاء العمل الذى قامت من أجله .

٢ - فاذا انقضت المدة المعينة أو انتهى العمل ثم استمر الشركاء يقومون بعمل من نوع الأعمال التى تألفت لها الشركة ، امتد العقد سنة فسنة بالشروط ذاتها .

٣ - ويجوز لدائن أحد الشركاء أن يعترض على هذا الامتداد ويترتب على اعتراضه وقف أثره فى حقه .

التقنين المدنى السابق :

المادة ٤٤٥ / ٥٤٢ : تنتهى الشركة بأحد الأمور الآتية :

أولا - بانقضاء الميعاد المحدد للشركة .

ثانيا - بانتهاء العمل الذى انعقدت الشركة لأجله .

ثالثا - بهلاك جميع مال الشركة أو هلاك معظمه بحيث لا يمكن إدارة عمل نافع بالباقي .

رابعاً — بموت أحد الشركاء أو بالحجر عليه أو بإفلاسه إذا لم يشترط في عقد الشركة شيء في شأن ذلك، مع عدم الإخلال بالأصول المخصوصة المتعلقة بالشركات التجارية التي لا تنسخ بموت أحد الشركاء الغير المتضامن أو إفلاسه أو الحجر عليه .
خامساً — بإرادة جميع الشركاء .

سادساً — بانفصال أحد الشركاء عن الشركة إذا كانت مدة الشركة ليست معينة بشرط ألا يكون هذا الانفصال مبنيًا على غش ولا في غير الوقت اللائق له .

المشروع التمهيدي

المادة ٧١٠ : فقرة (١)، (ب)

تنتهي الشركة بأحد الأمور الآتية :

(١) بانقضاء الميعاد المحدد للشركة .

(ب) بانتهاء العمل الذي قامت الشركة من أجله .

(ج) . . .

(د) . . .

(هـ) . . .

(و) . . .

(ز) . . .

المادة ٧١١ :

١ — إذا مد أجل الشركة بعد انقضاء المدة المحددة لها ، كانت هناك شركة جديدة. أما إذا حصل المد قبل انقضاء المدة المحددة، كان ذلك استمراراً للشركة الأولى .

- ٢ - إذا انقضت المدة المحددة للشركة ، أو انتهى العمل الذى قامت الشركة من أجله ، ثم استمر الشركاء يقومون بأعمال من نوع الأعمال التى تألفت لها الشركة . كان هناك امتداد ضمنى للشركة ، من سنة إلى سنة ، بالشروط الأولى ذاتها .
- ٣ - يجوز لدائن أحد الشركاء أن يعترض على امتداد الشركة ، ويترتب على اعتراضه وقف أثر الامتداد فى حقه .

القضاء المصرى :

المادة ٧١ : استئناف مختلط ٢٢ مايو سنة ١٩٢٠ ب ٣٢ ص ٩٠٣٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ب ٤٩ ص ٢٧ ، ٩ أبريل سنة ١٩٢٥ ب ٣٧ ص ٢٢٧ ، ٢٢ أبريل سنة ١٨٩٧ ب ٩ ص ٢٨٧ ، استئناف أهلى ١٣ أبريل سنة ١٨٩٩ مرجع القضاء الجزء الثانى ٣١٩٢ ، مصر التجارية الجزئية ١٨ يونيه سنة ١٩٤١ المحاماة ٢١ ص ٩٢٠ ، استئناف مختلط ٩ مارس سنة ١٩٢١ ب ٣٣ ص ٢٠٣ ، ١٨ يناير سنة ١٩٣١ ب ٣٢ ص ١١٨ ، ٢٤ مارس سنة ١٩٣٧ ب ٤٩ ص ١٦٣ ، بنى سويف أول يونيه سنة ١٩٢٥ المحاماة ٦ ص ٧٣١ ، ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٥ ب ٣٧ ص ٣٧٩ ، ٢٨ مايو سنة ١٩٣٨ ب ٥٠ ص ٣٢٩ ، الإسكندرية الابتدائية التجارية ٣ مايو سنة ١٩٤١ المحاماة ٢١ ص ١٠٤٩

المادة ٧١١ : استئناف مختلط ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ب ٤٩ ص ٣٧ ، ٩ أبريل سنة ١٩٢٥ ب ٣٧ ص ٢٢٧ ، ٢٢ مايو سنة ١٩٢٠ ب ٣٢ ص ٢٢٣

الشريعة الإسلامية :

المادة ٧١٠ : المجلة م ١٣٥٢ و ١٣٥٣ و ١٤٢٤ و ١٤٢٩

المادة ٧١١ : المجلة م ١٤٢٣

مذكرة المشروع التمهيدي للمادة ٧١٠ :

يعدد نص هذه المادة بجميع فقراتها أسباب انقضاء الشركة . ومن بين هذه الأسباب ما لا يحتاج إلى شرح أو تعليق ، كانقضاء الشركة بانتهاء العمل الذى قامت من أجله ، أو بإجماع الشركاء على حلها . كما أن انقضاء الشركة بحكم قضائى يصدر بحلها منعرض له بالتفصيل عند الكلام على المادة ٧١٤ من المشروع التى تنظمه . ولذلك سيقصر كلامنا على الأسباب الأربعة الباقية : انقضاء الميعاد المحدد للشركة ، وهلاك مال الشركة ،

وموت أحد الشركاء أو الحجر عليه أو إفلاسه ، وانسحاب أحد الشركاء .

١ - تنقضى الشركة بانتهاء الأجل المحدد لها ، لأن العقد شريعة المتعاقدين وما دام الميعاد المحدد في عقد الشركة لبقائها قد انقضى فإن الشركة تنتهى بقوة القانون حتى لو كان هذا ضد رغبة الشركاء ، وما عليهم ، إذا أرادوا الاستمرار في المشروع ، إلا أن يتفقوا على إنشاء شركة جديدة . على أنه يجوز أن تستمر الشركة في أعمالها بعد انتهاء الأجل المتفق عليه .

(أ) إذا لم يكن الأجل مطلقا ، كما إذا تبين من الظروف أن تحديده كان بوجه التقريب على اعتبار أن العمل الذى انشئت الشركة من أجله لا يستغرق وقتا أطول ، لأن الاتفاق يجب تفسيره وفقا لنية المتعاقدين .

(ب) وكذلك إذا اتفق الشركاء قبل انتهاء المدة على مد أجلها إلى وقت آخر . ويلزم لذلك إجماع الشركاء جميعا ، أو على الأقل موافقة الأغلبية المشترطة صراحة بالعقد . وكما يجوز للشركاء مد أجل الشركة قبل حلوله ، كذلك يجوز لهم تقصيره فيتفقون على حل الشركة قبل انقضاء أجلها . كما تنحل الشركة قبل حلول أجلها إذا اجتمعت كل الحصص في يد شخص واحد .

٢ - كذلك تنتهى الشركة بهلاك مالها ، سواء أكان الهلاك ماديا أو معنويا كما إذا استحال على الشركة استعمال أموالها الاستعمال المقصود من وضعها في الشركة بسبب سحب الامتياز الممنوح لها مثلا . والشرط الأساسى هو أن الهلاك يترتب عليه استحالة استمرار الشركة في عملها ، وعلى ذلك إذا هلكت مباني الشركة بسبب الحريق مثلا ، فإن ذلك لا ينهى عقد الشركة إذا كان هناك مبلغ تأمين يسمح بإعادة بنائها من جديد . وهلاك بعض أموال الشركة كهلاكها كلها ، بشرط أن يكون الجزء الباقى غير كاف للقيام بعمل نافع من الأعمال التى تدخل في أغراض الشركة . وليس هناك حد ثابت للهلاك الجزئى إذا وصل إليه يجب حل الشركة ، بل المسألة تقديرية متروكة للقاضى ، وإن كان الغالب أن ينص في عقد الشركة على نسبة معينة كالثالث أو الربع يجب عندها الحل .

٣ - ويترتب على وفاة أحد الشركاء أو الحجر عليه أو إعساره أو إفلاسه أو تصفية أمواله تصفية قضائية انقضاء الشركة ، ولكن ذلك قاصر على شركات الأشخاص ، حيث شخصية الشريك تكون محل اعتبار ، وحيث تقوم الشركة على الثقة الشخصية بين الشركاء ، وكل الأسباب السابقة تؤدي إلى زوال هذه الثقة .. أضف إلى ذلك أن الشريك محل محله الوارث أو القيم أو السنديك أو المصفي ، وكلهم أجانب عن الشركة لأصله لهم بالشركاء ، فب وفاة أحد الشركاء تنقضي الشركة ، ولا يحل ورثة المتوفي محله فيها إلا إذا اتفق على ذلك (انظر م ٧١٣ من المشروع) . والحجر أيضا يترتب عليه بحكم القانون انحلال الشركة . ويستوى في ذلك أن يكون الحجر قانونيا بناء على عقوبة جنائية أم قضائيا لعته أو جنون أو سفه ، وكذلك تنقضي الشركة بحكم القانون إذا أفلس أحد الشركاء أو أعسر أو صفيت أمواله تصفية قضائية . ويلاحظ أن القيم على الشريك المحجور عليه أو سنديك تقليسته أو المصفي لأمواله لا يحلون محله في الشركة المنقضية بسبب الحجر عليه أو إفلاسه أو تصفية أمواله .

٤ - في الشركات التي لها أجل محدد لا يجوز للشريك أن ينفصل عنها قبل حلول أجلها ، لأن القواعد العامة لا تجيز لأحد المتعاقدين أن يستقل بإنهاء العقد من جانبه بدون رضا باقي الشركاء . ولكن المشرع خرج عن هذا المبدأ في الشركات التي ليس لها أجل معلوم ، فأجاز للشريك أن ينسحب منها بمجرد إرادته المنفردة ، لأنه لا يجوز لشخص أن يرتبط بالتزام يقيد حريته إلى أجل غير محدد لتنافي ذلك مع الحرية الشخصية التي هي من النظام العام ، وكل اتفاق على خلاف ذلك يكون باطلا . ويمكن قياس هذه الحالة على عقد العمل غير محدد المدة حيث يجوز فسخه في أي وقت بمجرد إرادة أحد المتعاقدين (م ٤٠٤ / ٤٩٢ من التقنين الحالي وم ٩٦٠ من المشروع) - ولكن حتى يكون للشريك حق الانسحاب لابد أن تكون الشركة غير محددة المدة (ويستوى في ذلك أن تكون الشركة قد حددت لبقائها مدة حياة الشركاء أو أجل يستغرق عمر الإنسان العادي) ، وألا يكون للشريك حق التنازل عن حصته في الشركة بلا قيد ولا شرط ، لأن القصد من تقرير هذا الحق للشريك هو السماح له بأن يتحلل

في أى وقت يشاء من الالتزام الذى يقيد حريته لمدة غير محددة ، وإذا كان يجوز له فى أى وقت بلا قيد ولا شرط أن يخرج من الشركة عن طريق التنازل عن حصته فإنه لا يمكن مطلقا تبرير حقه فى الانسحاب بمجرد إرادته المنفردة ، فيقضى بذلك على الشركة . والفقه والقضاء مجمعان على هذا الرأى (استئناف مختلط ٢٢ مايو سنة ١٩٢٠ ب ٣٢ ص ٣٢٣) . ويبدو من النص أنه حتى يصح انسحاب الشريك لا بد من توافر شرطين :

(١) أن يكون الانسحاب حاصلا بحسن نية ، ولم يحدد المشروع حسن النية بل ترك تقديره للظروف . ومن المقرر فى هذا الصدد أن الشريك لا يعتبر بحسن النية إذا كان لم ينسحب من الشركة إلا لكي يتمكن من الانفراد برمجها .

(٢) ألا يحصل الانسحاب فى وقت غير لائق . وتحديد ذلك مرتبط بالظروف والمرجع فيه تقدير القاضى ، ويعتبر الانسحاب حاصلا فى وقت غير لائق إذا حدث مثلا فى إبان أزمة ، أو أثناء الفترة الأولى لاستقرار الشركة وقبل حصولها على أرباح قريبة منتظرة ، ويفترض حسن نية الشريك المنسحب ، وعلى من يدعى العكس إثبات ذلك . وقد اشترط المشروع فيما يتعلق بشكل الانسحاب وميعاده ، حصوله بإعلان لبقية الشركاء ، وأن يتم الإعلان قبل الانسحاب بثلاثة أشهر على الأقل ، وإلا كان باطلا بطلانا نسبيا لمصلحة بقية الشركاء . وبترتب على الانسحاب انتهاء الشركة بحكم القانون إلا إذا اتفق على خلاف ذلك (انظر م ٧١٣ من المشروع) . وأخيرا يلاحظ أن حق الشريك فى الانسحاب من الشركة بإرادته المنفردة هو حق شخصى محض ، ولذلك لا يجوز لدائنيه استعماله عن طريق الدعوى غير المباشرة .

مذكرة المشروع التمهيدية للمادة ٧١١ :

١ — هذا النص خاص بالشركات المحددة المدة . وقد اهتم المشروع ، تفاديا للنزاع القائم فى الفقه والقضاء ، بتحديد الحالات التى يمتد فيها عقد الشركة ، وتلك التى ينتهى فيها وتقوم بدلا شركة جديدة . والامتداد لا يتم إلا باتفاق جميع الشركاء ، فيما عدا حالة وجود نص فى العقد يسمح للأغلبية أن تقررا امتداد الشركة ، وكما يكون

الامتداد صريحا، إذا اتفق على مد أجل الشركة قبل انقضائه ، قد يكون ضمنيا ، إذا استمر الشركاء بعد انقضاء المدة المحددة يقومون بأعمال من نوع الأعمال التي تألفت لها الشركة ، ويثبت الامتداد بالطرق ذاتها التي يثبت بها عقد الشركة ، ولكن يلزم مراعاة قواعد النشر المقررة بالنسبة للشركة نفسها .

٢ - أما عن آثار الامتداد ، فيهمنا أن نحدد الحالات التي تنشأ فيها شركة جديدة ، فتستمر الشركة الأولى قائمة إذا كان الامتداد قد حصل قبل انقضاء الأجل المتفق عليه . فإن كان قد اتفق على الامتداد بعد انقضاء المدة المحددة ، فإن الشركة التي تقوم بعد ذلك هي شركة جديدة متميزة عن الأولى ، لأن انقضاء الشركة يقع بحكم القانون بمجرد حلول أجلها . كذلك في حالة الامتداد الضمني عن طريق الاستمرار في العمليات بعد انتهاء المدة ، تقوم شركة جديدة بنفس الشروط كما هو الحال بالنسبة للإيجار المحدد (م ٣٢٦ / ٤٧١ من التقنين الحالي وم ٨٠١ من المشروع) ولكن النص يحدد مدة الشركة الجديدة بسنة واحدة .

٣ - والفقرة الثالثة ، مقتبسة من المادة ٨٩٣ من تقنين طنجة والمادة ٩١٣ من التقنين اللبناني ، وإذا كان دائن الشريك لا يستطيع قبل حصول القسمة أن ينفذ بحقه على نصيب الشريك ، فلا أقل من أن نسمح له بأن يمنع الشريك من أن يؤخر استعماله لحقه في التنفيذ على أموال المدين .

المشروع في لجنة المراجعة

المادة ٧١٠ :

تليت المادتان ٧١٠، ٧١١ من المشروع، واقترح معالي السهوزي باشا إعادة صياغتهما وترتيبهما ترتيبا يمنع من التكرار ويجمع ما بين الأحكام المتقاربة مع حذف بعض أحكام تفصيلية، فأدج بعض فقرات المادة ٧١٠ مع المادة ٧١١ وأصبح النص ما يأتي :

١ - تنتهي الشركة بانقضاء الميعاد المحدد لها أو بانتهاء العمل الذي قامت من أجله.

٢ - فإذا انقضت المدة المحددة للشركة أو انتهى العمل ثم استمر الشركاء

يقومون بعمل من نوع الأعمال التي تألفت لها الشركة كان هناك امتداد ضمنى للشركة
سنة فسنة بالشروط الأولى ذاتها .

٣ - ويجوز لدائن أحد الشركاء أن يعترض على امتداد الشركة ويترتب
على اعتراضه وقف أثر الامتداد في حقه .

وأصبح رقم المادة ٥٥٤ في المشروع النهائي .

وقدمت بالصيغة الآتية :

١ - تنتهى الشركة بانقضاء الميعاد المعين لها، أو بانتهاء العمل الذى قامت من أجله .

٢ - فإذا انقضت المدة المعينة أو انتهى العمل ثم استمر الشركاء يقومون بعمل
من نوع الأعمال التي تألفت لها الشركة امتد العقد سنة فسنة بشروطه ذاتها .

٣ - ويجوز لدائن أحد الشركاء أن يعترض على هذا الامتداد ويترتب
على اعتراضه وقف أثره في حقه .

المشروع في مجلس النواب

مناقشات لجنة الشؤون التشريعية :

وافقت اللجنة على المادة تحت رقم ٥٥٤ بعد أن استبدل بلفظه بشروطه ، لفظ
« بالشروط » ، فى الفقرة الثانية منها .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة كما أقرها مجلس النواب ، وأصبح رقمها ٥٢٦

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٥٢٧

١ - تنتهى الشركة بهلاك جميع ما لها أو جزء كبير منه بحيث لا تبقى فائدة فى استمرارها .

٢ - وإذا كان أحد الشركاء قد تعهد بأن يقدم حصته شيئاً معيناً بالذات وهلك هذا الشيء قبل تقديمه ، أصبحت الشركة منحلة فى حق جميع الشركاء .

التقنين المدنى السابق :

انظر التقنين المدنى السابق المقابل للمادة ٥٢٦ من القانون .

المشروع التميدى

المادة ٧١٠ فقرة د ج ، :

تنتهى الشركة باحد الأمور الآتية :

(أ) ...

(ب) ...

(ج) بهلاك جميع مال الشركة أو هلاك جزء كبير منه بحيث لا تبقى هناك فائدة فى بقاء الشركة .

المادة ٧١٢ :

١ - إذا كان أحد الشركاء قد تعهد أن يقدم إلى الشركة شيئاً معيناً بالذات ، وهلك هذا الشيء قبل تقديمه إلى الشركة ، أصبحت الشركة منحلة فى حق جميع الشركاء .

٢ - وتنحل الشركة أيضا في جميع الأحوال بهلاك الشيء المعين ، إذا كان ما قدمه الشريك هو مجرد الانتفاع بذلك الشيء ، مع احتفاظه بالملكية لنفسه .

القضاء المضرى للفقرة د ج ، من المادة ٧١٠ :

يراجع بشأنها ما جاء في القضاء المضرى للفقرتين ا ، ب من المادة ٧١٠ المقابلة للمادة ٥٢٦ من القانون .

القضاء المضرى للمادة ٧١٢ :

استئناف مختلط ٢٢ ابريل سنة ١٨٩٧ ب ٩ ص ١٧٠٢٨٧ يناير سنة ١٩١٧ ب ٢٩ ص ١٥٧
مذكرة المشروع التمهيدى للفقرة د ج ، من المادة ٧١٠ :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدى عن الفقرتين د ا ، و د ب ، من المادة ٧١٠ المقابلة للمادة ٥٢٦ من القانون .

مذكرة المشروع التمهيدى للمادة ٧١٢ :

١ - إذا كانت حصة الشريك مالا ، فإن المادة ٦٩٤ من المشروع تنظم كما رأينا كيفية الوفاء بالحصة وانتقال ملكيتها إلى الشركة ، وتطبق فيما يتعلق بالضمان وتبعية الهلاك أحكام البيع . وعلى ذلك تنتقل ملكية الحصة إذا كانت شيئا معيناً بالذات بمجرد الرضاء فى المنقول وبالتسجيل فى العقار . أما هذه المادة فهى خاصة بالقضاء الشركة لاستحالة تقديم الحصة بسبب هلاكها . وهى قاصرة على الأشياء المعينة بالذات ، لأن المثلثات لانتهك ، ومقصود بها الحالة الاستثنائية التى تصبح فيها الشركة مالهكة للشيء . بمجرد الرضاء ثم يهلك ذلك الشيء قبل تقديمه إلى الشركة . ويمكن أن نذكر على سبيل المثال حالة ما إذا ارتبط تقديم الشيء إلى الشركة بشرط ما ثم يهلك قبل تحقق الشرط ، كذلك حالة هلاك العقار قبل إجراء التسجيل . وفى مثل هذه الحالات ، مادام الشيء قد هلك ، فهناك استحالة لتنفيذ التزام الشريك ، ويترتب على ذلك انعدام عنصر أساسى من عناصر الشركة ، وهو مساهمة كل شريك بحصته ، فتتحل الشركة بالنسبة لسكل الشركاء .

٢ — والفقرة الثانية خاصة بحصة الشريك التي تكون مجرد الانتفاع بمال ما ، مع احتفاظه بالملكية في هذه الحالة يكون على الشريك التزام مستمر هو أن يمكن الشركة من الانتفاع بالشئ المدة المتفق عليها ، فإذا هلك الشئ أصبح مستحيلا عليه الوفاء بالتزامه هذا ، وتعدم حصته في الشركة ، وعلى ذلك تنحل الشركة في كل الحالات ، سواء أكان الهلاك بعد تقديم الشئ للشركة أم قبل ذلك مادام الهلاك قد حصل بقوة قاهرة ، كما هو الحال بالنسبة لانتهاؤ الإيجار لهلاك العين المؤجرة .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادتان ٧١٠ و ٧١٢ من المشروع واقترح معالى السهنورى باشا إعادة صياغتهما وترتيبهما ترتيبا يمنع من التكرار ، ويجمع ما بين الأحكام المتقاربة مع حذف بعض أحكام تفصيلية ، فأدجت الفقرة دج ، من المادة ٧١٠ مع المادة ٧١٢ ، وأصبح النص النهائى ما يأتى :
١ — تنتهى الشركة بهلاك جميع مالها أو جزء كبير منه بحيث لا تبقى هناك فائدة في استمرارها .

٢ — وإذا كان أحد الشركاء قد تعهد أن يقدم إلى الشركة شيئا معيناً بالذات وهلك هذا الشئ قبل تقديمه أصبحت الشركة منحلة في حق جميع الشركاء .
وقدمت بعد حذف كلمة « هناك » من الفقرة الأولى ، وأصبح رقم المادة ٥٥٥ في المشروع النهائى .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل ، تحت رقم ٥٥٥

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٥٢٧

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٥٢٨

١ - تنتهى الشركة بموت أحد الشركاء أو بالحجر عليه أو باعساره أو بافلاسه .

٢ - ومع ذلك يجوز الاتفاق على أنه إذا مات أحد الشركاء تستمر الشركة مع ورثته ، ولو كانوا قسرا .

٣ - ويجوز أيضا الاتفاق على أنه إذا مات أحد الشركاء أو حجر عليه أو أعسر أو أفلس أو انسحب وفقا لأحكام المادة التالية ، تستمر الشركة فيما بين الباقين من الشركاء ، وفي هذه الحالة لا يكون لهذا الشريك أو ورثته إلا نصيبه فى أموال الشركة ، ويقدر هذا النصيب بحسب قيمته يوم وقوع الحادث الذى أدى إلى خروجه من الشركة ويدفع له نقدا . ولا يكون له نصيب فيما يستجد بعد ذلك من حقوق ، إلا بقدر ما تكون تلك الحقوق ناتجة من عمليات سابقة على ذلك الحادث .

التقنين المدنى السابق :

انظر التقنين المدنى السابق للمادة ٥٢٦ من القانون .

المشروع التمهيدي

المادة ٧١٠ فقرة د د ، :

تنتهي الشركة بأحد الأمور الآتية :

(أ)

(ب)

(ج)

(د) بموت أحد الشركاء أو بالحجر عليه أو بإشهار إعساره أو إفلاسه أو بتصفية أمواله تصفية قضائية .

المادة ٧١٣ :

١ - يجوز الاتفاق على أنه إذا مات أحد الشركاء استمرت الشركة مع ورثته ولو كانوا قسرا .

٢ - ويجوز أيضا الاتفاق على أنه إذا مات أحد الشركاء أو حجر عليه أو أشر إفلاسه أو إعساره أو صفيت أمواله تصفية قضائية ، أو انسحب من الشركة ، فإن الشركة تستمر فيما بين الباقي من الشركاء ، وفي هذه الحالة لا يكون لهذا الشريك أو ورثته إلا نصيبه في أموال الشركة ، ويقدر نصيبه حسب قيمته يوم وقوع الحادث الذي أدى إلى خروجه من الشركة ، ويدفع إليه نقدا . ولا يكون له نصيب فيما يستجد بعد ذلك من حقوق إلا بقدر ما تكون تلك الحقوق ناتجة من عمليات سابقة على ذلك الحادث .

القضاء المصري للفقرة د د ، من المادة ٧١٠ :

يراجع بشأنها ما جاء عن الفقرتين د أ ، و د ب ، من المادة ٧١٠ المقابلة للبادة ٥٢٦ من القانون .

القضاء المصري لل مادة ٧١٣ :

استئناف أهلى ١٣ أبريل سنة ١٨٨٩ القضاء ٦ ص ٣٣٠ ، ٩ ديسمبر سنة ١٨٩٧

الحقوق ١٣ ص ٦٧ ، مصر التجارية الجزئية ١٨ يونيو سنة ١٩٤١ المحاماة ٢١ ص ٩٢٠ ، مصر الابتدائية ٢٠ يناير سنة ١٩٣٦ المحاماة ١٦ ص ٩٥١ .

الشريعة الإسلامية :

المجلة م ١٣٥٢ .

مذكرة المشروع التمهيدي عن الفقرة د د ، من المادة ٧١٠ :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن الفقرتين د ا ، و د ب ، من المادة ٧١٠ المقابلة للمادة ٥٢٦ من القانون .

مذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٧١٣ .

١ - في شركات الأشخاص تنحل الشركة بوفاة الشريك ، فلا يحل ورثته محله فيها ، لأن شخصيته محل اعتبار ، والشركاء إنما تعاقدوا بالنظر لصفات الشريك الشخصية لا لصفات الورثة . على أن هذا الحكم هو مجرد تفسير لإرادة المتعاقدين ، وليس هناك ما يمنع من الاتفاق على أن الشركة تستمر بين الشركاء الباقين وورثة الشريك المتوفى . وكما يكون هذا الاتفاق صريحا قد يكون ضمنيا ، كما إذا تبين أن الشركاء لم يتعاقدوا مطلقا بالنظر إلى صفات الشريك حيث أن العقد يسمح لكل منهم بالتنازل عن حصته وإحلال المتنازل له محله في الشركة ، وفي هذه الحالة تستمر الشركة بعد وفاة الشريك مع الورثة ، حتى لو كانوا قسرا ، ومعنى ذلك أنه لا يلزم في هذه الحالة إذن خاص .

٢ - كذلك يمكن الاتفاق على أن الشركة لا تنحل بوفاة أحد الشركاء أو بالحجر عليه أو بإشهار إفلاسه أو بإعساره أو بتصفية أمواله تصفية قضائية ، بل تستمر بين بقية الشركاء ويقصد بهذا الشرط تفادي حل شركة ناجحة وقسمتها قسمة عينية . فيستولي الشريك أو من يحل محله أو من يمثله على قيمة الحصة نقدا ، حتى لو لم يذكر ذلك صراحة في الشرط . وتقدر الحصة باعتبار قيمتها النقدية يوم الوفاة أو الحجر أو الإفلاس أو الإعسار أو التصفية القضائية ، ولا ينظر إلى ما يتم بعد ذلك

من عمليات إلا إذا كانت نتيجة لازمة لعمليات سابقة . ولما كان هذا التقدير يتطلب مصاريف باهظة ، كما أن الوفاء بقيمة الحصة دفعة واحدة يؤثر في مركز الشركة المالي ، فإنه غالباً ما يتفق في العمل على تقدير الحصة بحسب آخر جرد عمل قبل تحقق الحادث الذي أدى إلى خروج الشريك ، كما يتفق على أن تدفع قيمة الحصة على أقساط سنوية .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٧١٠ والمادة ٧١٣ من المشروع واقترح معالي السهوري باشا إعادة صياغتهما وترتيبهما ترتيباً يمنع من التكرار ، ويجمع ما بين الأحكام المتقاربة مع حذف بعض أحكام تفصيلية ، فأدمجت الفقرة د، من المادة ٧١٠ مع المادة ٧١٣ وأصبح النص النهائي ما يأتي .

١ — تنتهي الشركة بموت أحد الشركاء أو بالحجر عليه أو بإعساره أو بإفلاسه .
٢ — ومع ذلك يجوز الاتفاق على أنه إذا مات أحد الشركاء استمرت الشركة مع ورثته ولو كانوا قسراً .

٣ — ويجوز أيضاً الاتفاق على أنه إذا مات أحد الشركاء أو حجر عليه أو أعسر أو أفلس أو انسحب وفقاً لأحكام المادة التالية فإن الشركة تستمر فيما بين الباقي من الشركاء . وفي هذه الحالة لا يكون لهذا الشريك أو ورثته إلا نصيبه في أموال الشركة . ويقدر هذا النصيب بحسب قيمته يوم وقوع الحادث الذي أدى إلى خروجه من الشركة ويدفع له نقداً . ولا يكون له نصيب فيما يستجد بعد ذلك من حقوق إلا بقدر ما تكون تلك الحقوق ناتجة من عمليات سابقة على ذلك الحادث .

وقد تمت بعد استبدال كلمة « تستمر الشركة » بكلمة « استمرت الشركة » في الفقرة الثانية ، وعبارة « تستمر الشركة فيما بين الباقي » ، بعبارة « فإن الشركة تستمر فيما بين الباقي » ، في الفقرة الثالثة .

وأصبح رقم المادة ٥٥٦ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٥٦ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

محضر الجلسة التاسعة والعشرين

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٥٢٨

محضر الجلسة الثالثة والستين

رأى حضرات مستشارى محكمة النقض والإبرام لحماية حقوق ناقص الأهلية
إضافة العبارة الآتية إلى الفقرة الثانية من المادة ٥٢٨

« ما لم تر الجهة المختصة بالنظر في شئون القصر غير ذلك ، .

فقال معالى السهورى باشا إنه يجوز الاتفاق بين الشركاء على أن موت أحدهم
لا ينهى الشركة بالنسبة للورثة ، ويصبح ميراثهم هو حصة مورثهم فى الشركة . ثم قال
إن الأخذ بالاقتراح فيه حماية للقصر ، بينما المقصود بالنص هو حماية الشركة .

وبعد مناقشة وصلت اللجنة للقرار التالى :

« عدم الأخذ بهذا الاقتراح ، لأنه ليس ما يمنع من الاتفاق على استمرار الشركة
مع ورثة الشريك المتوفى ، حتى ولو كانوا قصر الآن فى الإجراءات المقررة فى قانون
المحاكم الحسبية والأحكام الأخرى الواردة فى باب الشركات ما يكفل حمايتهم ، .

محضر الجلسة الرابعة والستين

أعادت اللجنة المناقشة فى الملاحظة التى وردت فى مذكرة حضرات مستشارى

محكمة النقض والإبرام، والتي من مقتضاها إضافة عبارة « ما لم تر الجهة المختصة بالنظر في شئون القصر غير ذلك » إلى الفقرة الثانية من المادة ٥٢٨ توخيا لحماية حقوق ناقصي الأهلية ، فقال حضرة الشيخ المحترم جمال الدين أباطه بك إن الشخص الوارث لا يملك أكثر مما تركه مورثه ولا يمكنه أن يباشر عملا كان محظورا على مورثه أن يعمل به . فإذا مات الشريك يترك لوارثه نصيبا في الشركة ، فليس له أن يطلب حل الشركة إلا في الأحوال التي تسبغ لمورثه الحل لأن الوارث لا يملك أكثر من المورث في الشركة .

وفي القانون جملة استثناءات للقاعدة العامة لإصلاح عقود تمت بين من يملكون التعاقد . وعقب على ذلك سعادة الرئيس فقال إن الفكرة التي صدرت عنها المادة ترتكز على أساس قانوني أعمق مما ذكر . إذ ليس الأمر متعلقا بارتباط قاصر أو عدم ارتباطه ، وإنما يتعلق بإمكان تقييد المورث لورثته بتصرفات تصدر عنه ، إذ لو أجزنا للقاصر أن يفسخ الشركة فإن هذا الحق يجب أن يكون بالنسبة للبالغ ولا يمكن أن تصدر مثل هذا الحكم إلا على ضوء اعتراف التقنين بالشخصية المعنوية للشركة . فيكون للمورث حق فقط قبل هذا الشخص وعلى ذلك يحل الورثة البالغ والقصر محله في نفس هذه الحقوق . وتكون ملكية الشركة ثابتة لهذا الشخص لا للشركاء ، وكذلك النشاط المالي الذي تقوم به الشركة يثبت لهذا الشخص لا للشركاء .

قرار اللجنة :

لم تر اللجنة الأخذ بهذا الاقتراح ، لأن الشركة لها شخصية معنوية والوارث يتلقى حقه فيها ، فيجوز الاتفاق على أن تستمر بالنسبة للورثة دون أن يتعارض ذلك مع الأساس القانوني لهذا الوضع .

ملحق تقرير اللجنة :

اقترح أن تضاف إلى الفقرة الثانية من المادة ٥٢٨ عبارة « ما لم تر الجهة المختصة بالنظر في شئون القصر غير ذلك » ، توخيا لحماية حقوق ناقصي الأهلية ، ولم تر اللجنة

الآخذ بهذا الاقتراح ، لأن جواز الاتفاق على استمرار الشركة مع ورثة الشريك مسألة مبدئية يجب أن يفصل فيها لذاتها أولا ، وما من شك في أن الاتفاق على استمرار الشركة مع البالغين من ورثة الشريك جائز ولا اعتراض عليه ، فالوارث يتوول اليه من مورثه حقه في الشركة لافي الأعيان والأموال المملوكة للشركة، مادامت فكرة التشخيص المعنوي للشركات قد تقررت ، وهذا الوضع لا ينبغي أن يتغير بسبب قصر ورثة الشريك ، وفي الإجراءات المقررة في قانون المحاكم الحسبية والأحكام الأخرى الواردة في باب الشركات ما يكفل حمايتهم ، على أنه يلاحظ أن هذا الحكم لايسرى إلا باتفاق خاص. والشريك لا يرتضى ذلك إلا إذا كان لديه من الاعتبارات ما يجعله مطمئنا إلى مستقبل وارثه ، أما ترك الأمر لتقدير الجهة المختصة بالنظر في شئون القصر فلا يتمشى مع استمرار التعامل .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٥٢٩

١ - تنتهى الشركة بانسحاب أحد الشركاء ، إذا كانت مدتها غير معينة ، على أن يعلن الشريك إرادته في الانسحاب إلى سائر الشركاء قبل حصوله ، وألا يكون انسحابه عن غش أو في وقت غير لائق .

٢ - وتنتهى أيضا باجماع الشركاء على حلها .

التقنين المدنى السابق :

انظر التقنين المدنى السابق للمادة ٧١٠ من المشروع التمهيدى المقابلة للمادة ٥٢٦ من القانون .

المشروع التمهيدى

المادة ٧١٠ فقرات « هـ » ، « و » ، « ز » :

تنتهى الشركة بأحد الأمور الآتية :

« هـ » بانسحاب أحد الشركاء من الشركة إذا كانت مدة الشركة غير محددة ، على أن يعلن الشريك إرادته فى الانسحاب وأن يتم هذا الإعلان قبل الانسحاب بثلاثة أشهر ، وعلى ألا يكون الشريك قد انسحب عن غش أو فى وقت غير لائق .

(و) بإجماع الشركاء على حلها .

(ز) بحكم قضائى يصدر بحل الشركة .

القضاء المصرى :

يراجع بشأنه ما جاء بالفقرتين « ا » ، « ب » من المادة ٧١٠ من المشروع التمهيدى المقابلة للمادة ٥٢٦ من القانون .

مذكرة المشروع التمهيدى :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدى عن الفقرتين « ا » ، « ب » من المادة ٧١٠ من المشروع التمهيدى المقابلة للمادة ٥٢٦ من القانون .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٧١٠ من المشروع ، واقترح معالى السهنورى باشا إعادة صياغتها وترتيبها ترتيباً يمنع من التكرار ، ويجمع ما بين الأحكام المتقاربة مع حذف بعض أحكام تفصيلية ، وأصبح النص النهائى ما يأتى :

١ - تنتهى الشركة بانسحاب أحد الشركاء إذا كانت مدتها غير محددة على أن يعلن

الشريك إرادته في الانسحاب لسائر الشركاء قبل حصوله بثلاثة أشهر، وعلى ألا يكون انسحابه عن غش أو في وقت غير لائق .

٢ - وتنتهى أيضا بإجماع الشركاء على حلها .

وأصبح رقم المادة ٥٥٧ في المشروع النهائى .

وقد تمت بعد استبدال كلمة « معينة » بكلمة « محددة » ، فى الفقرة الأولى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٥٧

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

محضر الجلسة التاسعة والعشرين

تليت المادة ٥٥٧ فرأى سعادة الرئيس أن مدة ثلاثة أشهر المحددة ليعلن الشريك إرادته فى الانسحاب من الشركة لا محل لها ، لأنه ليس من الجائز أن يوجد الشركاء ، وخصوصا فى الشركات الصغيرة ، فى حرج طيلة هذه المدة .

وقد أبدى فى هذه الملاحظة الدكتور بغدادى بعد الرجوع إلى النصوص المقابلة فى التشريعات الأجنبية .

قرار اللجنة :

وافقت اللجنة على حذف « بثلاثة أشهر » من الفقرة الأولى من المادة ٥٥٧ لأن قيد المدة قد يكون مرهقا لسائر الشركاء ، وفى القيد الآخرين ما يبنى بتحقيق الغرض الذى يتوخاه الشارع .

تقرير اللجنة :

رأت اللجنة حذف عبارة « بثلاثة أشهر » من الفقرة الأولى واكتفت بأن الشريك

الذى يريد أن ينسحب من شركة غير محددة المدة يعلن انسحابه إلى سائر الشركاء قبل حصوله دون تقيد بزمان، على ألا يكون الانسحاب واقعا عن غش أو في وقت غير لائق لأن قيد المدة، قد يكون مرهقا لا يتفق مع قواعد العدالة .

وأصبح رقمها ٥٢٩

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدتها اللجنة .

مادة ٥٣٠

١ - يجوز للمحكمة أن تقضى بحل الشركة بناء على طلب أحد الشركاء ، لعدم وفاء شريك بما تعهد به أو لآى سبب آخر لا يرجع إلى الشركاء ، ويتمدر القضاى ما ينطوى عليه هذا السبب من خطورة تسويع الحل .

٢ - ويكون باطلا كل اتفاق يقضى بغير ذلك .

التقنين المدنى السابق :

المادة ٤٤٦ / ٥٤٣ : يجوز للمحاكم أن تفسخ الشركة بطلب أحد الشركاء لعدم وفاء شريك آخر بما تعهد به أو لوقوع منازعة قوية بين الشركاء تمنع جريان أشغال الشركة ، أو لآى سبب قوى غير ذلك .

المشروع التمهيدي

المادة ٧١٤ :

١ - يجوز للمحكمة أن تحل الشركة بناء على طلب أحد الشركاء لعدم وفاء الشريك بما تعهد به ، أو لأي سبب آخر لا يرجع إلى الشركاء ، ويقدر القاضي ما ينطوي عليه هذا السبب من خطورة تسويع حل الشركة .

٢ - ويكون باطلا كل اتفاق يقضي بغير ذلك .

القضاء المصري :

استئناف أهلى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٤ الاستقلال ٤ ص ٤٠ ، ومصر الابتدائية ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٠ المحاماة ٢١ ص ٣٥٧ ، استئناف مختلط ٢ يناير سنة ١٩٣٥ ب ٤٧ ص ٨٢

الشرعية الإسلامية :

المجلة م ١٣٥٣

مذكرة المشروع التمهيدي :

١ - يعرض هذا النص للحل القضائي بناء على قرار المحكمة ، وحكمه عام ينطبق على كل أنواع الشركات . أما عن أسباب الحل القضائي فهي تختلف بحسب الظروف وأمر تقديرها متروك للقاضي . وقد تكون هذه الأسباب غير راجعة لإرادة الشركاء كما هو الحال بالنسبة للمرض الخطير المستمر . أو الاضطراب العقلي الذي يعجز صاحبه عن الاستمرار في أداء واجبه ، أو سوء التفاهم المستحكم بين الشركاء . أو وقوع حوادث طارئة غير متوقعة تجعل من العسير على الشركة الاستمرار في نشاطها . وفي هذه الحالة يجوز لكل شريك أن يطلب من القاضي حل الشركة ، ولا يجوز المطالبة بأي تعويض إذ لا تقصير في جانب أحد الشركاء . وهناك من الأسباب ما يرجع إلى خطأ الشريك كإخلاله بالتزاماته ، أو عدم الوفاء بحصته ، أو إهمال الشريك المدير غير القابل للعزل ، أو عدم كفاية الشريك الذي قدم حصته

عملاً ، أو خطأ جسيم ، أو غش وتدليس من جانب الشريك . وفي هذه الحالة لا يجوز للشريك المخطئ أن يطلب حل الشركة ، كما يصح أن يطالب بالتعويض . وإذا حكم القاضي بالفسخ ، فإنه خلافاً للقواعد العامة لا يكون له أثر رجعي ، والشركة إنما تنحل بالنسبة للمستقبل ، أما قيامها وأعمالها في الماضي فإنها لا تتأثر بالحل .

٢ - وحق الشريك في طلب الحل القضائي لوجود مبرر شرعي يدعو إليه يعتبر من الحقوق المتعلقة بالنظام العام ، ولذلك لا يجوز التنازل عنه قبل وقوع سببه ، ويكون باطلاً كل اتفاق يحرم الشريك من هذا الحق . كما يلاحظ أيضاً أن هذا الحق شخصي محض ، فلا يستطيع دائنو الشريك ، ولا دائنو الشركة طلب الحل بناءً على هذا النص .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٧١٤ من المشروع فوافقت عليها اللجنة .

ثم قدمت بعد استبدال عبارة « أن تقضى بحل » ، بعبارة « أن تحل » ، في الفقرة الأولى من المادة .

وأصبح رقمها ٥٥٨ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٥٨

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٥٣٠

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل :

مادة ٥٣١

١ - يجوز لكل شريك أن يطلب من القضاء الحكم بفصل أى من الشركاء يكون وجوده فى الشركة قد أثار اعتراضا على مد أجلها أو تكون تصرفاته مما يمكن اعتباره سببا مسوغا لحل الشركة ، على أن تظل الشركة قائمة فيما بين الباقين .

٢ - ويجوز أيضا لأى شريك ، إذا كانت الشركة معينة المدة أن يطلب من القضاء إخراجه من الشركة متى استند فى ذلك إلى أسباب معقولة ، وفى هذه الحالة تنحل الشركة ما لم يتفق باقى الشركاء على استمرارها .

المقتنين المدنى السابق :

لا مقابل لها

المشروع التميدى

المادة ٧١٥ :

يجوز أيضا للشركاء أن يطلبوا من القاضى الحكم بفصل شريك يكون وجوده فى الشركة قد أثار اعتراضا على مد أجلها ، أو تكون تصرفاته بحيث يمكن اعتبارها سببا مسوغا لحل الشركة ، على أن تبقى الشركة قائمة فيما بين الباقين .

مذكرة المشروع التمهيدي :

اقتبس المشروع هذا النص من المادة ٥٦١ فقرة ٢ من المشروع الفرنسي الإيطالي.. وهو نص جديد لا نظير له في التقنين الحالي ، وقد قصد المشروع به أن يقضى على النزاع القائم في الفقه والقضاء فيما يتعلق بصحة اشتراط الحق للشركاء في استبعاد شريك بالإجماع أو بموافقة الأغلبية (بيك جزء أول نمرة ٥٧٠) ، وقد يكون في السماح للشركاء بفصل واحد مهم لسبب جدي (انظر م ٧٣٧ من التقنين الألماني و ٥٧٣ من التقنين البولوني) مدعاة لخلق جو من عدم الثقة والتشكك بينهم . كما أنه من ناحية أخرى لا يصح أن يقصر حق الشركاء في هذه الحالة على إمكان طلب الحل من القضاء . إذ يترتب على ذلك تحميل الشركاء للنتائج المترتبة على تقصير واحد منهم خصوصاً إذا كانت الشركة ناجحة موفقة . لذلك رأينا من المناسب أن نقرر للشركاء الحق في طلب فصل الشريك إذا وجدت أسباب مبررة لذلك . والقاضي هو الذي يقدر وجهة تلك الأسباب .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٧١٥ من المشروع ، واقترح معالي السهوري باشا إضافة حكم جديد إليها يبيح لأي شريك أن يطلب إخراجه من الشركة لأسباب معقولة ، فوافقت اللجنة ، وأصبح نصها ما يأتي :

١ - يجوز لكل شريك أن يطلب من القاضي الحكم بفصل أي من الشركاء يكون وجوده في الشركة قد أثار اعتراضاً على مد أجلها أو تكون تصرفاته مما يمكن اعتباره سبباً مسوغاً لحل الشركة على أن تظل الشركة قائمة فيما بين الباقيين .

٢ - ويجوز أيضاً لأي شريك إذا كانت الشركة محددة المدة أن يطلب إلى القضاء إخراجه من الشركة متى استند في ذلك إلى أسباب معقولة وفي هذه الحالة تنحل الشركة ما لم يتفق باقي الشركاء على استمرارها .

وقدمت تحت رقم ٥٥٩ في المشروع النهائي بعد استبدال كلمة « القضاء » بكلمة « القاضي » في الفقرة الأولى وكلمة « معينة » بكلمة « محددة » في الفقرة الثانية .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٥٩

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٥٣١

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

٥ - تصفية الشركة وقسمتها

مادة ٥٣٢

تم تصفية أموال الشركة وقسمتها بالطريقة المبينة في العقد .
وعند خلوه من حكم خاص تتبع الأحكام الآتية .

التقنين المدنى السابق :

مادة ٤٤٨ / ٥٤٥ : تقسم بين الشركاء أموال الشركة على حسب المدين
في عقدها .

المشروع التميدى

المادة ٧١٦ :

تم تصفية أموال الشركة وقسمتها بالطريقة المبينة في العقد، وعند خلوه من حكم
خاص تتبع الأحكام الآتية :

القضاء المصرى :

استئناف مختلط ٣ ديسمبر سنة ١٨٩١ ب ٤ ص ٣٠ ، ١٣ فبراير سنة ١٩١٣
ب ٢٥ ص ١٧٨ ، ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٣ ب ٤٦ ص ١٢ ، استئناف أهلى ٢٥ يونية
سنة ١٩٢٤ المحاماة ٥ ص ١٧ ، مصر الابتدائية ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٠ المحاماة ٢١
ص ٣٥٧ .

مذكرة المشروع التميدى :

١ - لم ينظم التقنين الفرنسى قسمة الشركات وتصفيتها . بل أحال بشأنها

على قواعد القسمة في التركات (م ١٨٧٢ من التقنين الفرنسى . انظر أيضا م ١٧٣٦ من التقنين الإيطالى و ١٦٨٩ من التقنين الهولاندى و ١٢٨٠ من التقنين البرتغالى و ١٧٠٨ من التقنين الاسبانى) . وقد تعرض التقنين المصرى فى الفصل الخاص بالقسمة لتصفية الشركات وقسمتها ، فذكر كيفية تعيين المصطفى و سلطاته (م ٤٤٩ - ٥٤٦/٥٥٠ - ٥٤٧ مصرى) . ولكن نصوصه جاءت عامة تنطبق على كل أنواع القسمة سواء كانت خاصة بشركات أو غيرها . أما المشروع فقد تكلم على قواعد القسمة على العموم فى باب الملكية الشائعة (انظر م ١٢٠٢ - ١٢٢٠ من المشروع) . ولذلك رأى من المناسب أن يتبع الطريق الذى سلكه المشروع الفرنسى الإيطالى والتقنين البولونى فينظم تصفية الشركة وقسمتها تنظيما موجزا عاما . ثم يحيل فى قسمتها على قواعد القسمة فى الملكية الشائعة .

٢ — ويقرر هذا النص المبدأ العام المقرر بالمادة ٤٤٨/٥٤٥ من التقنين الحالى ، ومؤداه أن تصفية أموال الشركة وقسمتها تتم بالطريقة المبينة فى العقد ، فإذا لم يرد به شرط خاص فى هذا الشأن اتبعت الأحكام التى يقررها المشروع فى النصوص التالية :

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٧١٦ من المشروع فأقرتها اللجنة على أصلها .
وأصبح رقمها ٥٦٠ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٦٠ .

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٥٣٢

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٥٣٣

تنتهى عند حل الشركة سلطة المديرين أما شخصية الشركة فتبقى بالقدر اللازم للتصفية وإلى أن تنتهى هذه التصفية .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التميدى

المادة ٧١٧ :

تنتهى عند حل الشركة سلطة المديرين . أما شخصية الشركة ، فتبقى بالقدر اللازم للتصفية ، وإلى أن تنتهى هذه التصفية .

القضاء المصرى :

استئناف أهلى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٠ المحاماة ٢١ ص ٩٠٨ ، استئناف مختلط ٢٨ إبريل سنة ١٩٠٩ ب ٢١ ص ٣٥٤ ، ١٥ يونية سنة ١٩٣٣ ب ٤٥ ص ٣٢٨ ، ٢ فبراير سنة ١٩٣٨ ب ٥٠ ص ١٢٠ ، الزقازيق الكلية ٢ يناير سنة ١٩٣٠ المحاماة ١٠ ص ٤٧٧

مذكرة المشروع التميدى :

ينقضى عقد الشركة وينعدم وجوده القانونى بمجرد حلها ، وعلى ذلك تنتهى

سلطة المديرين كما يقرر النص قياساً على المشروع الفرنسي الايطالى (م ٥٦٣ فقرة أولى) والتقنين البولونى (م ٥٨١) وكان المنطق يقضى أيضاً بأن يتقرر انعدام شخصية الشركة بمجرد حلها ، لولا أن التصفية تتطلب اتخاذ بعض الاجراءات كإنجاز الأعمال الجارية ، واستبقاء حقوق الشركة ووفاء ما عليها من ديون . وكل ذلك يتطلب بقاء الشخصية المعنوية للشركة قائمة حتى تنتهى التصفية ، خصوصاً أنه لو قررنا انعدام شخصيتها بمجرد الحل لترتب على ذلك أن تصبح أموال الشركة ملكاً مشاعاً بين الشركاء ، ولأمكن لدائى الشركاء الشخصيين أن يزاحموا دائى الشركة فى الحصول على ديونهم منها . والقضاء والتشريع الحديث يجعلان على أن حل الشركة لا تأثير له فى الشخصية المعنوية التى تظل قائمة حتى تمام التصفية . على أنه لما كان بقاء الشخصية المعنوية مقصوداً به تسهيل عملية التصفية وحفظ حقوق الغير ، فإن شخصية الشركة لا تبقى إلا لأغراض التصفية ، أما فيما عداها فإنها تزول ، ولا يمكن مثلاً البدء بأعمال جديدة لحساب الشركة .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٧١٧ من المشروع فاقرتها اللجنة على أصلها ، وأصبح رقمها ٥٦١ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٦١

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٥٣٣

مناقشات المجلس:

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٥٣٤

- ١ - يقوم بالتصفية عند الاقتضاء ، إما جميع الشركاء ، وإما مصنف واحد أو أكثر تعيينهم أغلبية الشركاء .
- ٢ - وإذا لم يتفق الشركاء على تعيين المصنف . تولى القاضى تعيينه . بناء على طلب أحدهم
- ٣ - وفي الحالات التى تكون فيها الشركة باطلة تعين المحكمة المصنف . وتحدد طريقة التصفية . بناء على طلب كل ذى شأن .
- ٤ - وحتى يتم تعيين المصنف يعتبر المديرون بالنسبة إلى الغير فى حكم المصنفين .

التقنين المدنى السابق :

مادة ٤٤٩ / ٥٤٦ : إذا لم يصرح فى العقد عن كيفية القسمة يكون إجراؤها فى الشركات المدنية بمعرفة جميع الشركاء وفى الشركات التجارية بمعرفة من يعين لتصفية الشركة بأغلب آراء الشركاء سواء كان واحداً أو أكثر أو بمعرفة من تعينه المحكمة عند عدم اتفاق أغلبية الشركاء على التعيين .

المشروع التمهيدي

المادة ٧١٨ :

- ١ - يقوم بالتصفية ، عند الاقتضاء ، إما جميع الشركاء وإما مصف أو أكثر تعيينهم أغلبية الشركاء .
- ٢ - وإذا لم يتفق الشركاء على تعيين المصفي ، تولى القاضى تعيينه بناء على طلب أحدهم .
- ٣ - وفي الحالات التى تكون فيها الشركة باطلة ، تعين المحكمة المصفي وتحدد طريقة التصفية بناء على طلب كل ذى شأن .
- ٤ - وحتى يتم تعيين المصفي ، يعتبر المديرون بالنسبة للغير فى حكم المصفين .

القضاء المصرى :

نقض ٤ مايو سنة ١٩٣٣ مج نقض ١ ص ٢١٣ . واستئناف مختلط ٢١ ديسمبر سنة ١٩٠٤ ب ١٧ ص ٤٣ ، و ٢٤ مارس سنة ١٨٩٢ ب ٤ ص ٢١٦ - ١٦ مايو سنة ١٩١٦ ب ٢٨ ص ٣١٤ ، و ٢٩ ابريل سنة ١٩٢٥ ب ٣٧ ص ٣٧٨ - ٢ يناير سنة ١٩٣٥ ب ٤٧ ص ٨٢ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

١ - تعرض هذه المادة لبيان كيفية تعيين المصفي ، وقد يتضمن عقد الشركة أو قانونها نصوصا بخصوص طريقة تعيين المصفي أو من يملك تعيينه ، فيتبع حكم النص ، أما إذا لم ينص على شيء فى هذا الشأن ، فإن الفقرة الاولى تقرر أن التصفية يقوم بها جميع الشركاء (كما هو الحال فى شركات الحصص حيث يكون عدد الشركاء قليلا وكلهم كاملى الأهلية ولهم مطلق التصرف فى حقوقهم) أو تعين أغلبية الشركاء مصفيا أو أكثر (وذلك فى الحالات الأخرى ، وبالأخص فى شركات الأسهم) . ولم يميز المشروع ، كما فعل التقنين الحالى فى المادة ٤٤٩/٥٤٦ ، بين الشركات المدنية والتجارية . ولكنه يجاريه من حيث الاكتفاء فى تعيين المصفي بموافقة الأغلبية ،

خلافا لما تقرره بعض التقنيات من وجوب الإجماع (م ٥٦٣ من المشروع الفرنسى الايطالى وم ٥٨٣ من التقنين البولونى) أو موافقة أغلبية خاصة (م ١١٢ من تقنين الشركات البلجيكي) . ولا يشترط فى المصطفى أن يكون شريكا فى الشركة المراد تصفيتها . كما يجوز أن يكون واحدا أو أكثر . وفى حالة تعيين أكثر من مصف ، يكون تحديد سلطاتهم ، فى حالة عدم النص ، بالقياس على ما ذكرناه فى تحديد سلطة المديرين (م ٧٠٠ من المشروع) .

٢ - فإذا لم تعين الأغلبية مصفيا للشركة ، لامتناعها عن ذلك أو لانقسام الآراء وعدم حصول أحد المرشحين على أغلبية ما ، تولى القاضى تعيين مصف أو أكثر بناء على طلب يقدمه أحد الشركاء . (م ٥٤٦/٤٤٩ من التقنين المصرى وم ١١٢ من تقنين الشركات البلجيكي وم ٥٦٣ من المشروع الفرنسى الايطالى وم ٥٨٣ من التقنين البولونى) ، ولا يجوز لدائن الشركة أن يقدم طلبا بذلك لأن المصطفى وكيل عن الشركة والشركاء لا عن دائئها .

٣ - وتحدد الفقرة الثالثة كيفية تعيين المصطفى وطريقة التصفية فى حالة الشركة الباطلة ، وقد اقتبس المشروع حكمها من المادة ١١٢ من تقنين الشركات البلجيكي ، وهى تقرر ما جرى عليه القضاء من أنه فى حالة الحكم بىطلان الشركة تملك المحكمة أن تعين مصفيا لها على اعتبار أنها قامت فعلا ، وأن هناك شركة واقعية (société de fait) ولذلك تعين المحكمة مصفيا حتى لو كان منصوفا فى عقد الشركة على طريقة تعيينه ، أو كان معينا فعلا . والمحكمة تعين المصطفى فى هذه الحالة بناء على طالب يقدمه الشريك أو أى شخص له مصلحة فى ذلك . وتحدد المحكمة طريقة التصفية طبقا لما تراه ، لأن التصفية لا تحصل وفقا لعقد الشركة مادام وجودها لم يكن صحيحا .

٤ - أما الفقرة الرابعة ، فقد استمدتها المشروع من نص المادة ١١٣ من تقنين الشركات البلجيكي ، وقد قصد بها حفظ حقوق الغير . فقد يحصل أحيانا ، وعلى الأخص فى شركات الأسهم ، أن يتأخر تعيين المصطفى ، ومن الواجب مع ذلك

حماية الغير حتى يجد ممثلاً للشركة يستطيع توجيه الدعاوى اليه ، كما يلزم دائماً وجود شخص مسئول عن حفظ أموال الشركة ورعاية مصالحها . ولهذا الأسباب يقرر **نقص اعتبار المدير بالنسبة للغير في حكم المصفي حتى يتم تعيين هذا الأخير .**

ولم ير المشروع حاجة للنص على كيفية عزل المصفي كما فعل المشروع الفرنسي **اللايطالي (م ٥٦٣ فقرة ٣)** ، لأنه يكفي في ذلك تطبيق القواعد العامة ومؤداها أن الحق في عزل المصفي يرجع إلى السلطة التي تملك تعيينه ، مع جواز الالتجاء دائماً إلى القضاء لطلب عزله بناء على وجود مبرر شرعي .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٧١٨ من المشروع ، فأقرتها اللجنة على أصلها وقدمت بعد إضافة كلمة « واحد ، بعد كلمة « مصف » ، في الفقرة الأولى واستبدال لفظ « أي ، بلفظ « كل ، في الفقرة الثالثة .

وأصبح رقمها ٥٦٢ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة مع استبدال كلمة « كل ، بكلمة « أي ، في الفقرة الثالثة وأصبح رقمها ٥٦٢

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٥٣٤

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٥٣٥

١ - ليس للمصنف أن يبدأ أعمالاً جديدة للشركة ، إلا ان تكون لازمة لإتمام أعمال سابقة .

٢ - ويجوز له أن يبيع مال الشركة منقولاً أو عقاراً إما بالمزاد ، وإما بالممارسة ، ما لم ينص في أمر تعيينه على تقييد هذه السلطة .

التقنين المدني السابق :

مادة ٥٤٧ / ٤٥٠ : وللمأمور بالتصفية الحق في أن يبيع مال الشركة سواء كان بالمزاد العام أو بالتراضي إذا كانت مأموريته ليست مقيدة في سند تعيينه ..

المشروع التمهيدي

المادة ٧١٩ :

١ - ليس للمصنف أن يبدأ أعمالاً جديدة للشركة ، إلا أن تكون لازمة لإتمام أعمال سابقة .

٢ - ويجوز له أن يبيع مال الشركة منقولاً وعقاراً ، إما بالمزاد وإما بالممارسة ، ما لم يقيد أمر تعيينه من هذه السلطة . ولكن البيع لا يجوز له إلا بالقدر اللازم لوفاء ديون الشركة .

القضاء المصري :

استئناف أهلى ١٣ أكتوبر سنة ١٨٩٩ الحقوق ١٤ ص ٣٧٥ ، واستئناف مختلف

٢٥ مايو سنة ١٨٩٨ ب ١٠ ص ٢٩١ ، ٢ مارس سنة ١٨٩٢ ب ٤ ص ١٦٣ ، و ١٣ فبراير سنة ١٩١٣ ب ٢٥ ص ١٧٨ ، و ٢٨ أبريل سنة ١٩٢٦ ب ٣٨ ص ٣٦٩
مذكرة المشروع التمهيدي :

تعرض هذه المادة لتحديد سلطة المصفي . وقد تتحدد هذه السلطة في عقد الشركة أو في القرار الصادر بتعيينه من المحكمة أو من أغلبية الشركاء ، فلا يجوز له أن يعمل في خارج الحدود الموضوعة له . فإذا لم تتحدد سلطته ، كان له باعتباره وكيلًا كل السلطات التي تمكنه من تحقيق الغرض المقصود من تعيينه ، وهو إجراء التصفية أي تحديد الصافي من أموال الشركة لقسمته بين الشركاء . وذلك يتضمن بصفة إجمالية استيفاء حقوق الشركة ووفاء ما عليها من ديون وتحديد نصيب الشركاء في الصافي من أموالها .

١ — والفقرة الأولى ، مقتبسة من المادة ٥٨٦ من التقنين البولوني . وحكمها طبعي لأنه إذا جاز للمصفي أن ينجز الأعمال والمشروعات الجارية التي بدأت فيها الشركة قبل حلها ولم تنته من تنفيذها بعد ، فإنه لا يجوز له بتاتا أن يبدأ أعمالا جديدة باسم الشركة إلا إذا كانت هذه الأعمال الجديدة نتيجة لازمة لإنهاء أعمال قديمة ، فإنها في هذه الحالة تدخل في حدود سلطة المصفي ويجوز له القيام بها .

٢ — أما الفقرة الثانية ، فهي تطابق نص المادة ٥٤٧/٤٥٠ من التقنين الحالي ، مع شيء من التحديد قصد به المشروع القضاء على كل نزاع في الفقه والقضاء من هذه الناحية . وقد اهتم المشروع أيضا بأن يذكر صراحة أن سلطة المصفي في بيع أموال الشركة تتحدد بالقدر اللازم لوفاء ديونها . لأنه إذا تم وفاء تلك الديون وأمكن بذلك تحديد الصافي من أموال الشركة فإن الغرض من التصفية يكون قد تحقق . وتزول الشخصية المعنوية للشركة ويصبح الشركاء ملاكا على الشيوع للأموال الباقية التي يجب قسمتها بينهم .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٧١٩ من المشروع فأقرتها اللجنة بعد إدخال بعض التعديلات وأصبح نصها النهائي ما يأتي :

١ - ليس للمصنف أن يبدأ أعمالاً جديدة للشركة ، إلا أن تكون لازمة لإنهاء أعمال سابقة .

٢ - ويجوز له أن يبيع مال الشركة منقولاً أو عقاراً ، إما بالمزاد وإما بالممارسة ما لم يقيد أمر تعيينه من سلطته هذه ، ولكن لا يجوز له أن يبيع إلا بالقدر اللازم لوفاء ديون الشركة .

وأصبح رقم المادة ٥٦٣ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

مناقشات لجنة الشؤون التشريعية :

وافقت اللجنة على المادة بعد أن استبدلت بعبارة « ما لم يقيد أمر تعيينه من سلطته هذه ، عبارة « ما لم ينص في أمر تعيينه على تقييد هذه السلطة » .

وأصبح رقمها ٥٦٣

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

تليت المادة ٥٦٣ فرؤى حذف عبارة « ولكن لا يجوز له أن يبيع إلا بالقدر اللازم لوفاء ديون الشركة » الواردة في آخر الفقرة الثانية لأن الشركة في هذه الحالة تكون في حالة تصفية فمن الطبيعي أن يبيع المصنف كل موجودات الشركة عقاراً أو منقولاً لتحديد الصافي الواجب قسمته بين الشركاء وتحديد نصيب كل منهم .

فوافقت اللجنة على ذلك .

تقرير اللجنة :

حذفت اللجنة من الفقرة الثانية عبارة « ولكن لا يجوز له أن يبيع إلا بالقدر اللازم لوفاء ديون الشركة » ، لأن أمر تعيين المصفي يتكفل ببيان القدر الذي يتصرف فيه ، ولا محل إزاء ذلك لوضع نص عام .

وأصبح رقمها ٥٣٥

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

مادة ٥٣٦

- ١ - تقسم أموال الشركة بين الشركاء جميعا ، وذلك بعد استيفاء الدائنين لحقوقهم ، وبعد استنزال المبالغ اللازمة لوفاء الديون التي لم تحل أو الديون المتنازع فيها ، وبعد رد المصروفات أو القروض التي يكون أحد الشركاء قد باشرها في مصلحة الشركة .
- ٢ - ويختص كل واحد من الشركاء بمبلغ يعادل قيمة الحصة التي قدمها في رأس المال ، كما هي مبينة في العقد ، أو يعادل قيمة هذه الحصة وقت تسليمها إذا لم تبين قيمتها في العقد ، ما لم يكن الشريك قد اقتصر على تقديم عمله أو اقتصر فيما قدمه من شيء على حق المنفعة فيه أو على مجرد الانتفاع به .

٣- وإذا بقي شيء بعد ذلك وجبت قسمته بين الشركاء بنسبة نصيب كل منهم في الأرباح .

٤- أما إذا لم يكف صافي مال الشركة للوفاء بحصص الشركاء ، فإن الخسارة توزع عليهم جميعا بحسب النسبة المتفق عليها في توزيع الخسائر .

التقنين المدنى السابق :
لامقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ٧٢٠ :

١ - تقسم أموال الشركة بين الشركاء جميعا ، وذلك بعد أن يستوفي الدائنون حقوقهم ، وبعد أن تستنزل المبالغ اللازمة لوفاء ديون غير حالة أو متنازع فيها ، وبعد رد المصروفات أو القروض التي يكون قد قام بها أحد الشركاء في مصلحة الشركة .

٢ - ويختص كل واحد من الشركاء بمبلغ يعادل قيمة الحصة التي قدمها في رأس المال كما هي مبينة في العقد ، أو يعادل قيمة هذه الحصة وقت تسليمها إذا لم تبين قيمتها في العقد ، ما لم يكن الشريك قد اقتصر على تقديم عمله ، أو اقتصر فيما قدمه من شيء على حق المنفعة فيه أو على مجرد الانتفاع به .

٣ - أما إذا لم يكف صافي مال الشركة للوفاء بحصص الشركاء ، وزعت الخسارة عليهم جميعا ، حسب النسب المتفق عليها في توزيع الخسائر .

٤ — وإذا بقي شيء بعد ذلك ، وجبت قسمته بين الشركاء بنسبة نصيب كل منهم في الأرباح .

القضاء المصري :

استئناف مخطوط ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٦ ب ٣٨ ص ٢٦٠ . والاسكندرية الابتدائية التجارية ٣ مايو سنة ١٩٤١ المحاماة ٢١ ص ١٠٤٩
الشريعة الإسلامية :

المجلة م ١٣٥٤ و ١٤٠٣ و ١٤٢٧

مذكرة المشروع التمهيدي :

١ — إذا ما انتهت أعمال التصفية ، وجب تقسيم أموال الشركة بين الشركاء . والفقرة الأولى تطابق المادة ٥٦٤ من المشروع الفرنسي الإيطالي ، وهي تحدد وقت انتهاء التصفية ، ويكون ذلك بعد وفاء الديون الثابتة التي حل أجلها سواء قبل انقضاء الشركة أو أثناء التصفية ، كما توفي المصاريف أو القروض التي يكون أحد الشركاء قد قام بها لمصلحة الشركة . أما بالنسبة للديون التي لم يحل أجلها بعد ، فإن التصفية ليست كالإفلاس ولا يترتب عليها حلول الأجل . كما أن المصفي لا يستطيع إجبار الدائن على قبول الوفاء بالدين قبل حلول ميعاده . ولذلك يحتفظ بالمبالغ اللازمة للوفاء بها عند حلول الأجل ، ويتبع هذا الحكم أيضا بالنسبة للديون المتنازع عليها . فإذا ما تمت هذه العمليات المختلفة ، تحدد الصافي من أموال الشركة الذي يجب قسمته بين الشركاء ، وانتهت بذلك الشخصية المعنوية للشركة ، وأصبح الشركاء ملاكا على الشيوع للأموال الباقية .

٢ — والفقرة الثانية ، تبين كيفية قسمة رأس المال بين الشركاء . فإذا كانت الحصة التي قدمها الشريك هي مال معين ، فله ما يعادل قيمتها المبينة بالعقد . أو قيمتها وقت تسليمها إن لم تكن مبينة بالعقد (م ٥٨٨ من التقنين البولوني) . وإذا كان الشريك قد اقتصر على تقديم عمله أو كانت حصته هي حق المنفعة بمال أو مجرد الاتفايع به ، فإنه لا يتصور استرداده لقيمة الحصة في هذه الحالة .

- ٣ - أما ما يزيد على رأس المال ، كالأرباح المتوفرة أو الاحتياطي المتجمع فإنه يوزع على الشركاء بنسبة حصصهم من الأرباح . وهذا ما تقرره الفقرة الرابعة .
- ٤ - أما الفقرة الثالثة فهي تبين كيفية توزيع الخسارة على الشركاء إذا كان صافي أموال الشركة غير كاف للوفاء بالحصص : توزع الخسارة عليهم بحسب النسبة المتفق عليها في توزيع الخسائر .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٢٠ من المشروع فأقرتها اللجنة بعد إدخال بعض التعديلات وأصبح نصها الهائي ما يأتي :

١ - تقسم أموال الشركة بين الشركاء جميعا وذلك بعد أن يستوفي الدائنون حقوقهم ، وبعد أن تستنزل المبالغ اللازمة لوفاء ديون غير حالة أو متنازع فيها وبعد رد المصروفات أو القروض التي يكون قد قام بها أحد الشركاء في مصلحة الشركة .

٢ - ويختص كل واحد من الشركاء بمبلغ يعادل قيمة الحصة التي قدمها في رأس المال كما هي مبينة في العقد، أو يعادل قيمة هذه الحصة وقت تسليمها إذا لم تبين قيمتها في العقد ، ما لم يكن الشريك قد اقتصر على تقديم عمله أو اقتصر فيما قدمه من شيء على حق المنفعة فيه أو على مجرد الانتفاع به .

٣ - وإذا بقي شيء بعد ذلك وجبت قسمته بين الشركاء بنسبة نصيب كل منهم في الأرباح .

٤ - أما إذا لم يكف صافي مال الشركة للوفاء بحصص الشركاء وزعت الخسارة عليهم جميعا بحسب النسبة المتفق عليها في توزيع الخسائر .

وقد تمت بعد استبدال عبارة « الديون التي لم تحل أو المتنازع فيها ، بعبارة « ديون غير حالة أو متنازع فيها ، وكلمة « باشرها ، بكلمتي « قام بها ، في الفقرة الأولى ، وعبارة « فإن الخسارة توزع عليهم جميعا ، بعبارة « وزعت الخسارة عليهم جميعا في ، الفقرة الرابعة .

وأصبح رقم المادة ٥٦٤ في المشروع النهائي .
المشروع في مجلس النواب

مناقشات لجنة الشئون التشريعية :

وافقت اللجنة على المادة تحت رقم ٥٦٤ بعد تعديل الفقرة الأولى منها فقط كما يأتي:
" تقسم أموال الشركة بين الشركاء جميعاً وذلك بعد استيفاء الدائنين لحقوقهم ،
وبعد استئصال المبالغ اللازمة لوفاء الديون التي لم تحل أو الديون المتنازع فيها ، وبعد
رد المصروفات أو القروض التي يكون أحد الشركاء قد باشرها في مصلحة الشركة .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة كما أقرها مجلس النواب ، وأصبح رقمها ٥٣٦

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٥٣٧

تتبع في قسمة الشركات القواعد المتعلقة بقسمة المال الشائع .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التميدى

المادة ٧٢١ :

تتبع فى قسمة الشركات القواعد المتعلقة بقسمة المال فى الشروع .

مذكرة المشروع التميدى :

بمجرد أن تم أعمال التصفية تنتهى مهمة المصطفى . ويجب عليه أن يضع بين يدى الشركاء المصطفى من أموال الشركة ، ويجرى الشركاء قسمة هذه الأموال بينهم . وتتبع فى تلك القسمة الأحكام التى ذكرها المشروع فى قسمة الملكية الشائعة فى المواد ١٢٠٢ - ١٢٢٠

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٢١ من المشروع فأقرتها اللجنة بالصيغة الآتية :
تتبع فى قسمة الشركات القواعد المتعلقة بقسمة المال الشائع .
وأصبح رقم المادة ٥٦٥ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٦٥

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٥٢٧

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

الفصل الخامس

القرض والدخل الدائم

المذكرة الايضاحية :

نظرة عامة :

يجمع التقنين الحالى ما بين عارىتى الاستعمال والاستهلاك والدخل الدائم والدخل المرتب مدى الحياة فى باب واحد . والصلة ما بين هذه العقود أقرب إلى أن تكون لفظية ، وإلا فإن طبيعة كل عقد تتنافر مع طبيعة العقد الآخر ، فعارية الاستعمال ترد على المنفعة ، أما عارية الاستهلاك فتزد على الملكية .

وإذا كان الدخل الدائم عقدا محددًا ، فإن الدخل المرتب مدى الحياة عقد احتمالى . والأولى أن يجمع عارية الاستهلاك والدخل الدائم مكان واحد ، فكلاهما قرض ، وأن توضع عارية الاستعمال مكانها بين العقود التى ترد على المنفعة ، والدخل المرتب مدى الحياة مكانه بين العقود الاحتمالية . وهذا ما فعل المشروع .

وقد رتبت نصوص القرض ترتيبا منطقيا لانجده فى التقنين الحالى ، فذكرت أولا التزامات المقرض ، وهى نقل الملكية وتسليم الشئ وضمان الاستحقاق وضمان العيب ، وهذه هى الالتزامات التى تنشأ عادة العقود الناقلة للملكية ، رأيناها قبل ذلك فى البيع والمقايضة والهبة والشركة . ثم ذكرت بعد ذلك التزامات المقرض ، وهى رد المثل ودفع الفوائد . وذكرت أخيرا الوجوه التى ينتهى بها العقد .

ويختلف المشروع عن التقنين الحالى فى مسائل أهمها ما يأتى :

١ — جعل المشروع القرض عقدا رضائيا ، وهو عيني فى التقنين الحالى . والعينية فى القرض تقليد من التقاليد الرومانية البالية ، بقى بعد أن اختفى ما يبرره .

٢ - بين المشروع بوضوح أن القرض عقد ملزم للجانبين ، فهناك التزامات في ذمة المقرض تقابلها التزامات أخرى في ذمة المقرض .

٣ - حذف المشروع نص المادة ٤٧٨ من التقنين الحالى التى تحيل الى المادة ١٢٥ فيما يتعلق بالحد الأقصى للفائدة الاتفاقية ، اكتفاء بما ورد عن ذلك فى الأحكام العامة للالتزامات (١) .

٤ - بين المشروع أسباب انقضاء القرض بياناً وافياً ، ووجد فى مسألة مهمة (٢) ، إذ أجاز انتهاء القرض بعد ستة أشهر من إعلان الدائن إذا اتفق فيه على سعر للفوائد يزيد على السعر القانونى .

٥ - أغفل المشروع نصاً أوردت التقنين الحالى خاصاً برد القيمة العددية للنقد أياً كان اختلاف أسعار المسكوكات اكتفاء بالنص العام الذى ورد فى هذا الشأن .
بقى الدخل الدائم ، وقد أوجز فيه التقنين الحالى إيجازاً مخلاً . أما المشروع فقد عرف العقد ، وبين أحكامه ، وأفاض بنوع خاص فى أحكام الاستبدال به ، والاستبدال خصيصاً رئيسية فى هذا العقد .

(١) ورد فى الفقرة العامة لمذكرة المشروع التمهيدى عن الفقرة الثالثة ما يأتى :

عالج المشروع مسألة الفوائد فى القرض بدقة وتفصيل يعوزان التقنين الحالى ، فإن هذا التقنين لم يرد فيه عن الفوائد فى باب القرض إلا نص خاطئ يحدد سعر الفائدة الاتفاقية بما يتناقض مع النصوص الأخرى أما المشروع فقد ترك بيان سعر الفائدة إلى القواعد العامة فى الالتزامات وعرض لمسألة على جانب عظيم من الأهمية العملية هى التى تتعلق بجواز استرداد الفوائد الربوية وهى مسألة لايزال القضاء المصرى فيها مضطرباً .

(٢) ورد هنا فى النظرة العامة لمذكرة المشروع التمهيدى ما يأتى : « ووجد فى مسألتين : أولاً سقوط القرض إذا انقضت ستة أشهر قبل أن ينفذ . والأخرى جواز انتهاء القرض .. الخ »

١ - القرض

مادة ٥٣٨

القرض عقد يلتزم به المقرض أن ينقل إلى المقترض ملكية مبلغ من النقود أو أى شيء مثلى آخر ، على أن يرد إليه المقترض عند نهاية القرض شيئاً مثله فى مقداره ونوعه وصفته .

التقنين المدنى السابق :

مادة ٤٦٥ / ٥٦٦ : والعارية بالاستهلاك هى أن المعير ينقل إلى المستعير ملكية شيء يلتزم المستعير بتعويضه بشيء آخر من عين نوعه ومقداره وصفته بعد الميعاد المتفق عليه .

المشروع التميدى

المادة ٧٢٢ :

القرض عقد يلتزم به المقرض أن ينقل إلى المقترض ملكية مبلغ من النقود أو أى شيء مثلى آخر ، على أن يرد إليه المقترض عند نهاية القرض شيئاً مثله فى مقداره ونوعه وصفته .

القضاء المصرى :

استئناف مختلط ٢٢ يناير سنة ١٩٢٤ ب ٣٦ ص ١٧٠ و ٣ فبراير سنة ١٩٢٥
ب ٣٧ ص ٢٠٤ والاسكندرية التجارية الجزئية ١٦ فبراير سنة ١٩٤١ المحاماة ٢١
ص ١٠٦٨

الشريعة الإسلامية :

مرشد الخيران م ٧٩٦ و ٧٩٨ — ٨٠١

مذكرة المشروع التمهيدي :

يفهم من هذا التعريف أن القرض عقد رضائي لا عيني ، فإن التسليم لم يذكر فيه على أنه ركن من أركان العقد ، بل ذكر في المادة التالية على أنه التزام في ذمة المقرض . ويفهم من التعريف أيضا أن القرض قد يرد على غير النقود مادام المحل الذي يرد عليه شيئا مثليا ، سواء أكان مما يملك بالاستعمال أم لا (انظر التقنين اللبناني المادة ٧٥٧ والتقنين الأرجنتيني المادة ٢٢٧٥) ، وإنما خصصت النقود بالذكر لأنها هي التي يغلب أن يرد القرض عليها .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٢٢ من المشروع ، فأقرتها اللجنة كما هي ، وأصبح رقمها ٥٦٦ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٦٦ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٥٢٨

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٥٣٩

- ١ - يجب على المقرض أن يسلم الشيء موضوع العقد إلى المقرض، ولا يجوز له أن يطالبه برد المثل إلا عند انتهاء القرض.
- ٢ - وإذا هلك الشيء قبل تسليمه إلى المقرض كان الهلاك على المقرض.

التقنين المدني السابق :

مادة ٤٧٣ / ٥٧٦ : في عارية الاستهلاك يكون ضمان العين المستعارة على المستعير بمجرد انتقال الملكية إليه .

المشروع القهيدى

المادة ٧٢٣ :

- ١ - يجب على المقرض أن ينقل إلى المقرض ملكية الشيء الذى أقرضه وأن يسلمه إياه ، ولا يجوز له أن يطالبه برد المثل إلا عند انتهاء القرض .
- ٢ - وإذا هلك الشيء قبل تسليمه إلى المقرض ، كان الهلاك على المقرض .

القضاء المصرى

انظر ، استئناف مختلط ٣ فبراير سنة ١٩٢٥ ب ٣٧ ص ٢٠٤ ، و ٢٢ يناير

سنة ١٩٢٤ ب ٣٦ ص ١٧٠

الشريعة الإسلامية :

مرشد الخيران م ٧٩٧ و ٨٠٤ و ٨٠٥ و ٨٠٧ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٧٢٥ المقابلة للسادة ٥٤١ من القانون .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٢٢ من المشروع واقترح معالي السهوري باشا أن يحذف من الفقرة الأولى النص على الالتزام بنقل الملكية لسبق ذكره في المادة السابقة، فوافقت اللجنة على ذلك وأصبح النص النهائي ما يأتي :

١ — يجب على المقرض أن يسلم الشيء موضوع العقد إلى المقرض ، ولا يجوز له أن يطالبه برد المثل إلا عند انتهاء القرض .

٢ — وإذا هلك الشيء قبل تسليمه إلى المقرض ، كان الهلاك على المقرض .
وأصبح رقم المادة ٥٦٧ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٦٧

المشروع في مجلس الشيوخمناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٥٣٩

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل

مادة ٥٤٠

إذا استحق الشيء ، فإن كان القرض بأجر ، سرت أحكام البيع ، وإلا فأحكام العارية .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدى

المادة ٧٢٤ :

إذا استحق الشيء ، فإن كان القرض بأجر ، سرت أحكام البيع ، وإلا فأحكام العارية .

القضاء المصرى :

استئناف مختلط ٢٢ يناير سنة ١٩٢٤ ب ٣٦ ص ١٧٠

مذكرة المشروع التمهيدى :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدى عن المادة ٧٢٥ المقابلة للمادة ٥٤١ من القانون .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٢٤ من المشروع فأقرتها اللجنة على أصلها ، وأصبح رقمها ٥٦٨ فى المشروع النهائى .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٦٨

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٥٤٠

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٥٤١

١ - إذا ظهر في الشيء عيب خفي وكان القرض بغير أجر واختار المقرض استبقاء الشيء ، فلا يلزمه أن يرد إلا قيمة الشيء معيبا .

٢ - أما إذا كان القرض بأجر أو كان بغير أجر ، ولكن المقرض قد تعمد إخفاء العيب ، فيكون المقرض أن يطلب إما إصلاح العيب ، وإما استبدال شيء سليم بالشيء المعيب .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ٧٢٥ :

١ - إذا ظهر في الشيء عيب خفي ، فلا يلتزم المقرض أن يرد إلا قيمة الشيء معيبا .

٢ - أما إذا كان القرض بأجر ، أو كان بغير أجر ولكن المقرض قد تعمد إخفاء العيب ، كان للمقرض أن يطالب إما بإصلاح العيب ، وإما إبدال شيء سليم بالشيء المعيب .

مذكرة المشروع التمهيدي :

١ - يلتزم المقرض بنقل ملكية الشيء الذي أقرضه وتسليمه ، وتتبع في هذين الالتزامين القواعد العامة وبخاصة ماورد بشأنهما في عقد البيع .

ثم هو يلتزم التزاما سلبيا ألا يطالب برد المثل إلا عند انتهاء القرض . ويحسن إيراد هذا الالتزام السلبى . فهو الذى يبين كيف يكون الفسخ في عقد القرض . فإن المقرض إذا أعسر المقرض أو أخل بالتزامه ، يفسخ العقد فيتحلل من هذا الالتزام السلبى ، ويستطيع إذن أن يطلب رد المثل قبل انتهاء القرض . وإذا ظهر إعسار المقرض قبل تسليمه الشيء جاز للمقرض أن يفسخ العقد وأن يمتنع عن التسليم .

وقد جعلت تبعة الهلاك قبل التسليم على المقرض كما في البيع ، أما بعد التسليم فالهلاك على المقرض . وهذا ما نص عليه التقنين الحالى (م ٤٧٣ / ٥٧٦ مصرى) وهى تجعل الضمان على المستعير بمجرد انتقال الملكية إليه ، والملكية لا تنتقل في التقنين الحالى إلا بالتسليم) ، ولم تر حاجة لإيراد هذا الحكم الأخير في المشروع لبدايته .

٢ - يلتزم المقرض أيضا بضمان الاستحقاق ، والمفروض في هذا الضمان أن القرض لم يرد على نقود لأن النقود لا تستحق ، فإذا ورد على مثل غير النقود ،

وفرز وسلم للمقترض ، ثم استحق ، فإن كان القرض بأجر اتبعت أحكام البيع ، وإلا فأحكام عارية الاستعمال ، وهذه تقضى بالاضمان إلا أن يكون المعير قد تعدد إخفاء سبب الاستحقاق (م ٨٥٤ من المشروع ، وانظر أيضا حكما مماثلا في الهبة م ٦٧٥) .

٣ - ويلتزم المقرض أخيراً بضمان العيب ، فإذا ظهر في الشيء عيب خفي ، كنقد زائف ، فإن كان القرض بغير فائدة ولم يتعمد المقرض إخفاء الزيف ، فلا يستطيع المقرض أن يطلب استبدال سليم بمعييب ، ولكنه لا يلتزم أن يرد إلا قيمة الشيء معيباً أو الشيء المعيب نفسه . أما إذا كان القرض بفائدة أو تعمد المقرض إخفاء العيب فللمقترض أن يطلب إصلاحه إذا كان هذا ممكناً ، وإلا كان له أن يطلب استبدال السليم بالمعييب .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٢٥ من المشروع واقترح معالي السهوري باشا أن يضيف إلى الفقرة الأولى عبارة تجعل المعنى واضحاً فوافقت اللجنة على ذلك وأصبح نص المادة ما يأتي :

(١) إذا ظهر في الشيء عيب خفي وكان القرض بغير أجر وآثر المقرض استبقاء الشيء فلا يلزمه أن يرد إلا قيمة الشيء معيباً .

(٢) أما إذا كان القرض بأجر ، أو كان بغير أجر ولكن المقرض قد تعمد إخفاء العيب ، كان للمقترض أن يطلب إما إصلاح العيب وإما إبدال شيء سليم بالشيء المعيب .

وقدمت بعد استبدال لفظ " فيكون " بلفظ " كان " ، في الفقرة الثانية .
وأصبح رقم المادة ٥٦٩ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٦٩

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة مع استبدال كلمة (اختار) بكلمة (آثر) الواردة في الفقرة الأولى ، واستبدال كلمة (استبدال) بكلمة (إبدال) الواردة في الفقرة الثانية .
ملاحظة - التعبير في باب القرض بالأجر مقصود به الفائدة .

وأصبح رقم المادة ٥٤١

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

مادة ٥٤٢

على المقرض أن يدفع الفوائد المتفق عليها عند حلول مواعيد استحقاقها ، فإذا لم يكن هناك اتفاق على فوائد اعتبر القرض بغير أجر .

التقنين المدني السابق :

مادة ٥٨١/٤٧٧ : عارية الاستهلاك تكون بلا مقابل إذا لم يوجد شرط بخلاف ذلك .

ومادة ٥٨٢/٤٧٨ : لا يجوز أن تكون الفائدة المشترطة أزيد من اثني عشر في المائة سنويا .

المشروع التمهيدي

المادة ٧٢٧ (١) :

على المقرض أن يدفع الفوائد عند حلول مواعيد استحقاقها ، إذا كان هناك اتفاق على شيء من ذلك ، وإلا كان القرض بغير أجر (٢) .

القضاء المصري :

استئناف مختلط ١٣ فبراير سنة ١٩٠٧ ب ١٩ ص ١١٧ ، و ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٧ ب ٤٠ ص ٨٤ والاسكندرية التجارية الجزئية ١٦ فبراير سنة ١٩٤١ المحاماة ٢١ ص ١٠٦٨

مذكرة المشروع التمهيدي :

١ - يلتزم المقرض برد المثل . وفي هذا لا يختلف المشروع كثيراً عن التقنين الحالي (م ٤٧٥ - ٤٧٦ / ٥٧٨ - ٥٨٠) ، فالمقرض يرد المثل في المكان والزمان المتفق عليهما ، فإذا لم يتفق على مكان ، وجب اتباع القواعد العامة ،

(١) و (٢) مادتان محذوفتان :

المادة ٧٢٦ :

١ - على المقرض أن يرد المثل في المكان والزمان المتفق عليهما .
٢ - فإذا لم يتم على المكان ، كان الرد واجبا في موطن المقرض .
٣ - أما إذا لم يتفق على الزمان ، أو كان قد اتفق على أن الرد يكون عند القدرة أو المبصرة ، اتبع في ذلك حكم المادة ٣٩٥ الخامس بحلول الأجل .

التقنين المدني السابق :

مادة ٥٧٨ / ٤٧٥ - ٥٧٩ : على المستعير أن يؤدي في الوقت المتفق عليهما استعاره وإذا لم يبين لأداء المستعار ميعاد أو صار الاتفاق على أن المستعير يؤديه عند إمكانه فيعين القاضي الوقت الذي يقتضى حصول الأداء فيه .

ومادة ٥٧٦ / ٥٨٠ : يلزم أن يكون الأداء في المحل التي حصلت فيه العارية إذا لم يشترط خلاف ذلك .

وهي تقضى بأن يكون الرد في موطن المقرض (ويقضى التقنين الحالى بأن يكون الرد في المحل الذى حصلت فيه العارية : م ٤٧٦ / ٥٨٠) . وإذا لم يتفق على ميعاد للرد ، أو اتفق على أن الرد يكون عند المقدرة أو الميسرة ، وجب الرجوع إلى القواعد العامة في حلول الأجل ، وهي تقضى بأن يحدد القاضى ميعاداً مناسباً لحلول الأجل ، مراعيًا في ذلك موارد المدين الحالية والمستقبلية ، ومقتضيا منه عناية الرجل الحريص على الوفاء بالتزامه (م ٣٩٥ من المشروع ، وانظر م ٥٧٩ / ٤٧٥ من التقنين الحالى) .

٢ — ويلتزم المقرض بدفع الفوائد ، والأصل أن يكون القرض بغير فائدة ، إلا إذا حصل عليها اتفاق ، فيلتزم المقرض بدفعها في مواعيد استحقاقها . ولا يجوز أن تزيد الفائدة المتفق عليها على السعر الذى حدده القانون للفائدة الاتفاقية

== القضاء المصري :

استئناف مختلط ٨ مايو سنة ١٩٢٤ ب ٣٦ ص ٣٥٢ ، و ٦ يونيو سنة ١٩٠٠ ب ١٢ ص ٣٠٣ و ١٥ فبراير سنة ١٩٢٧ ب ٣٩ ص ٢٤٣ ، واستئناف أهلى ١٣ يونيو سنة ١٩٣٣ المحاماة ١٤ ص ٤٨٤ ، و ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٥ المحاماة ١٦ ص ٦٠١ .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الحيران ٨٠٢ — ٨٠٩ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ١٠ جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٨٢٧ المقابلة للمادة ٥٤٢ من القانون .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٢٦ من المشروع واقترح معالى السهورى باشا حذفها ، لأن احكامها مستفادة من القواعد العامة فوافقت اللجنة على ذلك .

المادة ٧٢٨ :

إذا دفع المقرض فوائد تزيد على السعر الجائز قانونا ، كان له في جميع الأحوال أن يسترد الزيادة ، سواء دفع عن علم أو عن غلط .

(٧ ٪ م ٣٠٥ من المشروع) . فإذا زادت أنقصت الى هذا السعر ، وما دفعه المقترض زيادة يسترده ، سواء دفع عن علم أو عن غلط

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٢٧ من المشروع، فأقرتها اللجنة مع تحويل لفظي وأصبح نصها ما يأتي:
على المقترض أن يدفع الفوائد المتفق عليها عند حلول مواعيد استحقاقها ،
فإذا لم يكن هناك اتفاق على فوائد اعتبر القرض بغير أجر .

(بمناسبة الملاحظة التي سبق أن أبدتها اللجنة عن الحالة التي تزيد فيها الفائدة على الحد الأقصى أضيفت فقرة ثانية للمادة ٣٠٥ تفيد هذا الحكم) .

وأصبح رقم المادة ٥٧٠ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٧٠

== القضاء المصري :

مطابق : تقض ٩ مايو سنة ١٩٤١ المحاماة ٢١ ص ٢٢١ ، واستئناف مختلط ١٣ إبريل سنة ١٩٠٥ ب ٩٧ ص ٢٠٧ ، و ٢٩ إبريل سنة ١٩٢٦ ب ٣٨ ص ٣٧٨ ، وانظر عكس ذلك استئناف مختلط ١٨ إبريل سنة ١٨٩٤ ب ٦ ص ٢٣٥ ، و ١٤ مارس سنة ١٩١٧ ب ٢٩ ص ٢٨٨ ، و ٥ مارس سنة ١٩٢٤ ب ٣٦ ص ٢٥١ ، واستئناف أهل ١٦ فبراير سنة ١٩١٥ مج ١٦ ص ١١١ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٧٢٧ المقابلة للمادة ٥٤٢ من القانون .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٢٨ من المشروع واقترح معالي السمووري بإشأ حذفها ، لأن حكمها نص عليه في القواعد السابقة فوافقت اللجنة على ذلك .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٥٤٢

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٥٤٣

ينتهي القرض بانتهاء الميعاد المتفق عليه .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ٧٢٩ :ينتهي القرض بانقضاء الميعاد المتفق عليه . أما إذا لم يحدد العقد أجلا للقرض ،
اتبع في شأنه حكم المادة ٣٩٥ (١) .(١) مادة محدوة :المادة ٧٣٠ :يسقط حق المقرض في المطالبة بتسليم الشيء الذي اقترضه ، وحق المقرض في إلزام المقرض بتسليم ذلك
الشيء بمضى ستة أشهر من اليوم المعين للتسليم .التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٧٣١ المقابلة للمادة ٥٤٤ من القانون . =

القضاء المصرى :

استئناف أهلى ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٥ المحاماة ١٦ ص ٦٠١ ، و ١٣ يونيه سنة ١٩٣٣ المحاماة ١٤ ص ٤٨٤

الشريعة الإسلامية :

مرشد الحيران م ٨٠٤ و ٨٠٦

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي من المادة ٧٣١ المقابلة للمادة ٥٤٤ من القانون .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٢٩ من المشروع فأقرتها اللجنة على أصلها ، وقدمت بعد استبدال كلمة « فإذا » بعبارة « أما إذا » ورقم ٢٨٤ برقم ٢٩٥ وأصبح رقمها ٥٧١ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٧١

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

محضر الجلسة التاسعة والعشرين

تليت المادة فرأى رمزى بك أن القرض الذى بدون أجل يكون حالا ولا لزوم للالتجاء للقضاء لتحديد أجل للدفع عند الميسرة .

المشروع فى لجنة المراجعة

== تليت المادة ٧٣٠ من المشروع واقترح حذفها لغرابة حكمها فوافقت اللجنة على ذلك .

قرار اللجنة :

رأت اللجنة ترك هذه المادة تحت البحث .

محضر الجلسة الخمسين

تليت المادة ٥٧١ فقام نقاش حول النص على أنه إذا لم يحدد الطرفان أجلا يكون الدفع عند الميسرة . وطلب رمزي بك حذف هذا الحكم حتى يكون الدفع عند طلب القرض .

فرد عليه سعادة العشماوي باشا قائلا إنه لا تكون هناك إذن ثمة فائدة من القرض إذا كان المقرض يطلب السداد بعد أن يقرض المقرض بوقت قصير ، وأضاف إلى ذلك أباطه بك أن نية المتعاقدين عند عدم تحديد أجل هي أن يكون الدفع عند الميسرة .

وأخذ الرأي فوافقت الأغلبية على حذف عبارة « فإذا لم يحدد العقد أجلا للقرض اتبع في شأنه حكم المادة ٢٨٤ » على أن يترك هذا الحكم لتقدير القاضي .

تقرير اللجنة :

حذفت اللجنة من المادة عبارة « فإذا لم يحدد العقد أجلا للقرض اتبع في شأنه حكم المادة ٢٨٤ » اكتفاء بالقواعد العامة .

وأصبح رقمها ٥٤٣

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

مادة ٥٤٤

إذا اتفق على الفوائد ، كان للمدين إذا انقضت ستة أشهر

على القرض أن يعلن رغبته في إلغاء العقد ورد ما اقترضه، على أن يتم الرد في أجل لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ هذا الإعلان، وفي هذه الحالة يلزم المدين بإداء الفوائد المستحقة عن ستة الأشهر التالية للإعلان، ولا يجوز بوجه من الوجوه إلزامه بأن يؤدي فائدة أو مقابلاً من أى نوع بسبب تعجيل الوفاء، ولا يجوز الاتفاق على إسقاط حق المقرض في الرد أو الحد منه.

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ٧٣١ :

إذا اتفق على سعر للفوائد يزيد على السعر القانوني، كان للمدين إذا انقضت ستة أشهر على القرض، أن يعلن رغبته في رد ما اقترضه، على ألا يتم الرد إلا بعد مضي ستة أشهر من هذا الإعلان، وحق المقرض في الرد لا يجوز الاتفاق على إسقاطه أو على الحد منه . (١)

(١) مادة محذوفة :

المادة ٧٣٢ :

يجوز للمقرض ألا يسلم ما أقرضه أو أن يسترده قبل الأجل، إذا أعسر المقرض بعد القرض، أو كان معسراً قبل ذلك ولكن المقرض لم يعلم بالإعسار إلا بعد تمام العقد .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الحيران : م ٨٠٧ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

١ - ينتهى القرض عادة بانتهاء الأجل المحدد ، فإن لم يحدد أجل اتبعت القواعد العامة (م ٣٩٥ من المشروع) . وتتبع القواعد العامة أيضا ، فينتهى القرض ، إذا أعسر المقرض بعد تمام العقد أو كان معسرا قبل ذلك ولكن المقرض لم يعلم بالإعسار إلا بعد أن تم القرض ، فإن الإعسار من مسقطات الأجل (م ٣٩٦ من المشروع) .

٢ - وكل ماتقدم إنما هو تطبيق للقواعد العامة ، ولكن المشروع أورد سببين جديدين لانتهاء القرض : (أولهما) مضى ستة أشهر دون أن ينفذ القرض . فنصت المادة ٧٣٠ على أنه يسقط حق المقرض فى المطالبة بتسليم الشيء الذى اقترضه ، وحق المقرض فى إلزام المقرض بتسليم ذلك الشيء بمضى ستة أشهر من اليوم المدين للتسليم ، فإن انصراف المتعاقدين عن تنفيذ القرض طول هذه المدة يؤخذ دليلا على عدولهما عنه ، فإذا عادا إليه كان هذا عقدا جديدا . (والسبب الثانى) مضى ستة أشهر منذ تنفيذ القرض . فإن كان متفقا فى العقد على سعر للفائدة يزيد على السعر القانونى (أى ٤ ٪) كان للمقرض أن يعلن المقرض بانتهاء القرض بعد ستة أشهر من هذا الإعلان . ويتبين من ذلك أن المقرض يبقى ملتزما بالفوائد التى تزيد على السعر القانونى (دون أن تزيد طبعاً على السعر الاتفاقى) مدة سنة كاملة على الأقل إذا حدد للقرض مدة أطول من سنة . ثم يستطيع إنهاء القرض بعد ذلك . وفى هذا تيسير على المدين ، إذا نزل سعر الفائدة فى السوق . إذ يستطيع أن يتخفف من دين فوائده مرتفعة إلى دين فوائده أقل .

== مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٧٣١ المقابلة للمادة ٥٤٤ من القانون .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٣٢ من المشروع واقترح معالى السهنورى باشا حذفها للاستغناء عنها بحكم القواعد العامة المقررة فى شأن سقوط الأجل فوافقت اللجنة على ذلك .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٣١ من المشروع فأقرتها اللجنة مع تحويلات لفظية وأصبح نصها :
إذا اتفق على سعر للفوائد يزيد على السعر الذى يحدده القانون عند عدم الاتفاق
كان للدين إذا انقضت ستة أشهر على القرض ، أن يعلن رغبته فى إلغاء العقد ورد
ما اقترضه ، على ألا يتم الرد إلا بعد مضى ستة أشهر من هذا الإعلان . وحق المقرض
فى الرد لا يجوز الاتفاق على إسقاطه أو على الحد منه .
وأصبح رقم المادة ٥٧٢ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٧٢

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

محضر الجلسة التاسعة والعشرين

تليت المادة ٥٧٢ ولأنها مستطبق فى المواد التجارية أيضا فقد اقترح سعادة
الرئيس تعديلها بحيث تتضمن الحكم بعدم جواز تقاضى الدائن أى تعويض
بعد الرد لأن الحادث فعلا أن البنوك فى حالة أداء القروض قبل حلول أجلها تقاضى
فوائد ستة أشهر وفوائد ستة أشهر أخرى كتعويض .

فناقشت اللجنة هذا الاقتراح واستمرت تبحث عن صيغة لتحقيقه ، وأخيرا
اهتدت إلى الصيغة الآتية :

مادة ٥٧٢ . إذا اتفق على فوائد كان للدين إذا انقضت ستة أشهر على القرض
أن يعلن رغبته فى إلغاء العقد ورد ما اقترضه على أن يتم الرد فى أجل لا يتجاوز ستة
أشهر من تاريخ هذا الإعلان . وفى هذه الحالة يلزم المدين بأداء الفوائد المستحقة

عن ستة الأشهر التالية للإعلان ولا يجوز بوجه من الوجوه إلزامه بأن يؤدي فائدة أو مقابلا من أى نوع بسبب تعجيل الوفاء . ولا يجوز الاتفاق على إسقاط حق المقرض أو الحد منه .

تقرير اللجنة :

عدلت هذه المادة تعديلا يجعل المدين الذى اقترض بسعر يزيد على السعر المقرر للفوائد القانونية أن يعلن رغبته فى إلغاء العقد ورد ما اقترضه على أن يتم الرد فى أجل لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ هذا الإعلان . ويلزم المدين فى هذه الحالة بأداء الفوائد المستحقة عن ستة الأشهر التالية للإعلان ولا يجوز إلزامه بأن يؤدي فائدة أو مقابلا من أى نوع بسبب تعجيل الوفاء . ولا يجوز الاتفاق على إسقاط حق المقرض فى الرد أو الحد منه .

وبهذا التعديل أصبح الحكم أكثر تمشيا مع حاجات المتعاملين ، وقد كان النص المقدم من الحكومة لا يجيز الرد إلا بعد مضي ستة أشهر من تاريخ الإعلان ولم يكن ينظم تنظيما مفصلا علاقة الدائن بالمدين على نحو ما فعلت اللجنة .

وأصبح رقم المادة ٤٤٤

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

٢ - الدخل الدائم

مادة ٥٤٥

١ - يجوز ان يتعهد شخص بأن يؤدي على الدوام إلى شخص آخر وإلى خلفائه من بعده دخلا دوريا يكون مبلغا من النقود او مقدارا معيناً من أشياء مثلية أخرى . ويكون هذا التعهد بعقد من عقود المعاوضة أو التبرع أو بطريق الوصية .

٢ - فاذا كان ترتيب الدخل يعتمد من عقود المعاوضة ، اتبع في شأنه من حيث سعر الفائدة القواعد التي تسرى على القرض ذي الفائدة .

التقنين الممدنى السابق :

مادة ٥٨٣/٤٧٩ - ٥٨٥ : يجوز أن يشترط في عقد الاقتراض بالفائدة أن المقرض ليس له طلب رأس المال أبدا وأن للمقرض رده في أى وقت أراد . وفي هذه الحالة يسمى العقد المذكور عقد ترتيب إيراد ، وتسمى الفائدة باسم مرتب ، ومع ذلك يجوز للمقرض أن يستحصل على حكم برد رأس ماله إذا لم يوف المقرض بما التزم به أو إذا امتنع عن أداء التأمينات المشترطة أو أعدمها أو وقع في حالة الإفلاس .

ومادة ٥٨٩/٤٨١ : تتبع القواعد المقررة سابقا في حالة تقرير مرتبات مؤبدة أو مقيدة بمدة الحياة في مقابلة بيع أو عقد آخر أو مجرد تبرع .

المشروع التمهيدي

المادة ٧٢٣ :

١ - يجوز أن يتعهد شخص بأن يؤدي على الدوام إلى شخص آخر ، وإلى خلفائه من بعده ، دخلا دوريا يكون محله مبلغا من النقود أو مقدارا معيناً من أشياء مثلية أخرى ، ويكون هذا التعهد بعقد من عقود المعاوضة أو التبرع أو بطريق الوصية .

٢ - فإذا كان ترتيب الدخل بعقد من عقود المعاوضة ، اتبع في شأنه من حيث سعر الفائدة القواعد التي تسري على القرض ذي الفائدة .

القضاء المصري :

استئناف مختلط ١٤ فبراير سنة ١٩٠٠ ب ١٢ ص ١٢٩

مذكرة المشروع التمهيدي :

١ - يحدد هذا النص كيف يرتب الدخل الدائم ، فقد يكون بعقد أو بوصية . مثل العقد أن يقرض شخص حكومة أو مصرفا مبلغا من النقود (في صورة شراء سند) على أن ترتب له دخلا دائما ، ولا يجوز أن يكون هذا الدخل أعلى من السعر الاتفاقي للفائدة ، لأن الدخل إنما هو فائدة لرأس المال الذي تم إقراضه . ويجوز أن يرتب الدخل على سبيل التبرع بهبة أو وصية .

٢ - ويؤدي الدخل للمستحق ولخلفائه من بعده على الدوام . لذلك كانت الحكومات والمصارف هي أصح الهيئات لترتيب الدخل الدائم . ويراعى في شأن دوام هذا العقد خصيستان :

(١) أن المستحق للدخل لا يستطيع أن يطالب المدين برأس المال مادام يستوفي الدخل في ميعاده .

(٢) أن المدين يستطيع ، على عكس ماتقدم ، أن يرد رأس المال فيتخلص من أداء الدخل .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٣٣ من المشروع فأقرتها اللجنة على أصلها ، وقدمت تحت رقم ٥٧٣ في المشروع النهائي بعد حذف كلمة « محله » من الفقرة الأولى .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٧٣

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، تحت رقم ٥٤٥

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٥٤٦

١ - يشترط في الدخل الدائم أن يكون قابلا للاستبدال

في أى وقت شاء المدين ، ويقع باطلا كل اتفاق يقضى بغير ذلك .

٢ - غير أنه يجوز الاتفاق على ألا يحصل الاستبدال ما دام

مستحق الدخل حيا ، أو على ألا يحصل قبل انقضاء مدة لا يجوز أن تزيد على خمس عشرة سنة .

٣ - وفي كل حال لا يجوز استعمال حق الاستبدال إلا بعد إعلان الرغبة في ذلك ، وانقضاء سنة على هذا الإعلان .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التميدى

المادة ٧٣٤ :

١ - يشترط فى الدخل الدائم أن يكون قابلا للاستبدال ، وفقا لرغبة المدين . ولا عبءة بأى اتفاق يقضى بغير ذلك .

٢ - غير أنه يجوز الاتفاق على ألا يحصل الاستبدال مادام صاحب الدخل حيا ، أو على أن الاستبدال لا يتم قبل انقضاء مدة لا يجوز أن تزيد على خمس عشرة سنة .

٣ - وفى كل حال لا يجوز استعمال حق الاستبدال إلا بعد إعلان الرغبة فى ذلك وانقضاء سنة على هذا الإعلان

مذكرة المشروع التميدى :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التميدى عن المادة ٧٣٦ المقابلة للمادة ٥٤٨ من القانون .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٣٤ من المشروع ، فأقرتها اللجنة مع تحويل لفظى طفيف وأصبح نصها ما يأتى :

- ١ — يشترط في الدخل الدائم أن يكون قابلا للاستبدال في أى وقت شاء المدين ، ويقع باطلا كل اتفاق يقضى بغير ذلك .
 - ٢ — غير أنه يجوز الاتفاق على ألا يحصل الاستبدال مادام مستحق الدخل حيا أو على ألا يحصل قبل انقضاء مدة لا يجوز أن تزيد على خمس عشرة سنة .
 - ٣ — وفي كل حال لا يجوز استعمال حق الاستبدال إلا بعد إعلان الرغبة في ذلك وانقضاء سنة على هذا الإعلان .
- وأصبح رقم المادة ٥٧٤ في المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٧٤

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، تحت رقم ٥٤٦

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٥٤٧

يجبر المدين على الاستبدال فى الأحوال الآتية :

(أ) إذا لم يدفع الدخل سنتين متواليتين ، رغم إعداره .

(ب) إذا قصر فى تقديم ما وعد به الدائن من تأمينات ،

أو إذا انعدمت التأمينات ، ولم يقدم بديلا عنها .

(ج) إذا أفلس أو أعسر .

التقنين المدني السابق :

مادة ٤٧٩ فقرة ٢/٥٨٥ : ومع ذلك يجوز للمقرض أن يستحصل على حكم برد رأس ماله إذا لم يوف المقترض بما ألزم به ، أو إذا امتنع عن أداء التأمينات المشترطة أو أعدمها أو وقع في حالة الإفلاس .

المشروع التمهيدي

المادة ٧٣٥ :

يجبر المدين على الاستبدال في الأحوال الآتية :

(أ) إذا لم يدفع الدخل سنتين متواليتين رغم إعداره .

(ب) إذا قصر في تقديم ما وعد به الدائن من تأمينات أو إذا انعدمت التأمينات ولم يقدم بديلا عنها .

(ج) إذا أفلس المدين أو أعسر أو صفيت أمواله تصفية قضائية .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٧٣٦ المقابلة للمادة ٥٤٨ من القانون .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٣٥ من المشروع ، فأقرتها اللجنة مع حذف عبارة « أو صفيت أمواله تصفية قضائية » الواردة في الفقرة « ج » .

وأصبح رقمها ٥٧٥ في المشروع الهائي .

المشروع في مجلس النواب
وافق المجلس على المادة دون تعديل ، تحت رقم ٥٧٥
المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، تحت رقم ٥٤٧

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٥٤٨

- ١ - إذا رتب الدخل مقابل مبلغ من النقود ، تم الاستبدال
برد المبلغ بتمامه ، أو برد مبلغ أقل منه إذا اتفق على ذلك .
- ٢ - وفي الحالات الأخرى يتم الاستبدال بدفع مبلغ من النقود
تكون فائدته محسوبة بالسعر القانوني مساوية للدخل .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ٧٣٦ :

- ١ - إذا رتب الدخل مقابل مبلغ من النقود ، تم الاستبدال برد هذا المبلغ
عينه ، أو برد مبلغ أقل منه إذا اتفق على ذلك .

٢ — وفي الحالات الأخرى يتم الاستبدال بدفع مبالغ من النقود تكون فائده محسوبة بالسعر القانوني ، مساوية للدخل .

مذكرة المشروع التمهيدي :

١ — جواز أن يرد المدين رأس المال هو شرط أساسي في عقد الدخل الدائم ، وهو الذي يمنع من أن يوجد التزام مؤبد . ولا يجوز الاتفاق على عدم جواز الرد لأن هذا الاتفاق يكون مخالفا للنظام العام .

٢ — على أنه يجوز التقييد من قابلية الدخل للاستبدال في أي وقت يريده المدين فيتفق مثلا على ألا يحصل الاستبدال مادام المستحق للدخل حيا ، أو على أن الاستبدال لا يتم إلا بعد مدة معينة بشرط ألا تزيد على خمس عشرة سنة . وفي مثل هذه الاتفاقات الجائزة ضمان لصاحب الدخل أن يتمتع به طول حياته أو لمدة معينة . ولا يجوز على كل حال للمدين أن يستعمل حق الاستبدال إلا بعد سنة من إعلان رغبته في ذلك .

٣ — ويلاحظ في كل ما تقدم أن المدين لا يجبر على رد رأس المال بعد انقضاء المدة المحددة ، بل هو يستعيد حقه في جواز الرد . على أنه يجبر على الرد في أحوال ثلاث :

(أ) إذا لم يقم بالتزامه من أداء الدخل سنتين متواليتين رغم إعداره . وفي التقنين الحالي (م ٧٩٩ ، فقرة ثانية / ٥٨٥) لا تشترط السنتان بل يترك الأمر لتقدير القاضي كما في حالات الفسخ الأخرى .

(ب) إذا قصر في تقديم ما وعده الدائن من تأمينات ، أو إذا انعدمت التأمينات ولم يقدم بديلا عنها . ويقاس على ذلك أن تنقص التأمينات فلا يكملها .

(ج) إذا أفلس المدين أو أعسر أو صفت أمواله تصفية قضائية . ويلاحظ أن الحالتين الأخيرتين هما الحالتان اللتان يسقط فيهما الأجل طبقا للمادة ٣٩٦ من المشروع ، فيجب تفسيرهما في ظل هذا النص . وعلى ذلك يجب التفريق بين

ما إذا كان انعدام التأمينات أو نقصها يرجع إلى فعل المدين ، فيكون الدائن بالخيار بين الفسخ أو إرجاع التأمينات إلى ما كانت عليه ، وما إذا كان ذلك يرجع لسبب لادخل لإرادة المدين فيه ، فيكون الخيار له لا للدائن . ويجب أن تفهم التأمينات أيضا على أنها تشمل كل تأمين خاص ، ولو أعطى بعقد لاحق ، أو بمقتضى القانون ، أو بحكم من القضاء .

٤ - وإذا حق الرد ، سواء لأن المدين اختاره أو لأنه أجبر عليه ، فإن كان رأس المال مبلغا من النقود ، كان هذا المبلغ هو الواجب الرد . ويجوز الاتفاق على أن يرد مبلغ أقل . أما الاتفاق على مبلغ أكبر ففيه شبهة الربا الفاحش . أما إن كان رأس المال من غير النقد ، فيرد مبلغ من النقود تكون فائدته محسوبة بالسعر القانوني مساوية للدخل .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٣٦ من المشروع وأقرتها اللجنة كما هي ، وقدمت بعد استبدال عبارة «المبلغ بتمامه» بعبارة «هذا المبلغ عينه» ، في الفقرة الأولى ، وأصبح رقمها ٥٧٦ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٧٦

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، تحت رقم ٥٤٨

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

الفصل السادس

الصلح

المذكرة الإيضاحية :

نظرة عامة :

دخل الصلح ضمن العقود التي ترد على الملكية ، لا لأنه ينقلها ، فسياتي أن الصلح كاشف للحقوق لا ناقل لها ، بل لأنه يتضمن تنازلا عن بعض ما يدعيه الطرفان من الحقوق ، والتنازل عن الحق يرد على كيانه لا على مجرد ما ينتجه من الثمرات .

وقد رتب المشروع نصوص الصلح ترتيبا أقرب الى المنطق من ترتيب التقنين الحالي ، فقسمها الى أقسام ثلاثة ، عرض في الأول منها الى أركان الصلح ، فذكر الرضاء والأهلية والمحل والسبب ، واستطرد^(١) إلى إثبات الصلح وتسجيله . وعرض في القسم الثاني لأثار الصلح ، فبين أثره من حيث حسم النزاع ، ومن حيث أنه كاشف لا منشيء . وقرر أن هذه الآثار^(٢) يجب أن تفسر تفسيرا منضبطا لا توسع فيه . وعرض في القسم الثالث الى انقضاء الصلح^(٣) . أما التقنين الحالي فلم يراع تنسيقا في بسط هذه الأحكام (انظر المواد ٥٣٢ - ٥٣٩/٥٣٩ - ٦٥٣ - ٦٦١ مصرية) .

وأهم ما يلاحظ في نصوص المشروع ما يأتي :

(١) ورد هنا في النظرة العامة في مذكرة المشروع التمهيدى ما يأتي : « واستطرد إلى الصلح الصورى الذى يستر عقدا آخر وإلى إثبات الصلح وتسجيله ... الخ »

(٢) ورد هنا في النظرة العامة في مذكرة المشروع التمهيدى ما يأتي : « وأن هذه الآثار تقتصر على المتصلحين وأنها يجب أن تفسر . . . »

(٣) ورد هنا في النظرة العامة في مذكرة المشروع التمهيدى ما يأتي : « ما يرد على الصلح من أسباب الانقضاء ويكون ذلك إما بالبطلان وإما بالقسح . »

- ١ — عرض المشروع صراحة لإثبات الصلح ، فأوجب أن يكون ذلك بالكتابة . وهذا تقنين للقضاء المختلط في هذه المسألة .
- ٢ — ذكر المشروع صراحة الأثر الكاشف للصلح (م ٥٨٢)^(١) ومبدأ عدم التجزئة (م ٥٨٥)^(٢) .
- ٣ — بين المشروع بوضوح^(٣) أن الطعن في الصلح بالبطلان بسبب غلط في القانون لا يجوز (م ٥٨٤) وترك بقية أسباب البطلان للقواعد العامة .
- ٤ — أغفل المشروع نصين في التقنين الحالي ، اكتفى فيهما بتطبيق القواعد العامة هما المادة ٦٥٨/٥٣٦ وهي تتعلق بالغلط في أرقام الحساب ، والمادة ٦٥٩/٥٣٧ وهي خاصة بانتقال التأمينات لتضمن الوفاء بالصلح .

(١) ورد هنا في النظرة العامة في مذكرة المشروع التمهيدي « أن رقم هذه المادة ٧٤٤ » .

(٢) ورد هنا في النظرة العامة في مذكرة المشروع التمهيدي « أن رقم المادة ٧٥٢ — وجاء بعدها عبارة ومتى يكون فسخ الصلح (م ٧٥٣) » .

(٣) ورد هنا في النظرة العامة في مذكرة المشروع التمهيدي ما يأتي : « حالات الطعن في الصلح والبطلان وبخاصة حالات الغلط وهي حالات لها أهميتها من الناحية العملية م ٧٤٧ — ٧٥١ » .

١ - أركان الصلح

مادة ٥٤٩

الصلح عقد يحسم به الطرفان نزاعا قائما أو يتوقيان به نزاعا محتملا ، وذلك بأن ينزل كل منهما على وجه التقابل عن جزء من ادعائه .

التقنين المدنى السابق :

مادة ٦٥٢/٥٣٢ : الصلح عقد به يترك كل من المتعاقدين جزءا من حقوقه على وجه التقابل لقطع النزاع الحاصل أو لمنع وقوعه .

المشروع التمهيدي

المادة ٧٣٧ :

الصلح عقد يحسم به الطرفان نزاعا قائما ، أو يتوقيان به نزاعا محتملا ، وذلك بأن ينزل كل منهما عن ادعاء له يتصل برابطة قانونية قائمة بينهما .

القضاء المصرى :

استئناف أهلى ٤ مايو سنة ١٨٩٩ الحقوق ١٤ ص ١٨٢ ، ١٢ يونية سنة ١٩١٨ الحقوق ٣٣ ص ٢٥٧ ، ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣٥ المحاماة ١٦ ص ٤٩٥ واستئناف مختلط ٢ مايو سنة ١٩١٧ ب ٢٩ ص ٣٩٨ ، ٨ يونية سنة ١٩٣٢ ب ٤٤ ص ٣٦٤ ، ٢٣ مارس سنة ١٩٣٨ ب ٥٠ ص ١٨٤ ، وانظر نقض ٢٨ مايو سنة ١٩٣٦ المحاماة ١٧ ص ١٩٣ .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الخيران (م ١٠٢٦) والمجلة (١٥٣١ - ١٥٣٤) .

مذكرة المشروع التمهيدي :

تعرف المادة ٧٣٧ الصلح وتبين أركانه . فهو عقد يحسم به الطرفان نزاعاً قائماً أو محتملاً بنزول كل منهما عن ادعاء له . وإلى جانب أركان العقد العامة ، وهي الرضاء والمحل والسبب ، توجد أركان خاصة هي (ا) نزاع قائم أو محتمل (ب) ونزول عن ادعاءات متقابلة (ولفظ « ادعاءات » أدق من لفظ « حقوق » الذي ورد في التقنين الحالي : م ٥٣٢ / ٦٥٣)

فإن لم يكن هناك نزاع قائم ، أو بالأقل نزاع محتمل ، فلا يكون العقد صلحاً . كما إذا تنازل المؤجر للمستأجر عن بعض الأجرة ليسهل عليه الحصول على الباقي ، فهذا إبراء من بعض الدين وليس صلحاً .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٣٧ من المشروع فأقرتها اللجنة كما هي :
وأصبح رقمها ٥٧٧ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٧٧

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

بدأت اللجنة يبحث الفصل السادس الخاص بالصلح فتليت المادة ٥٧٧ ولاحظ سعادة الرئيس أن النص يتناول النزول عن ادعاء بالحق في حين أن النص

القائم يتكلم عن النزول عن كل أو بعض الحق، هذا فضلا عن أن النص الجديد يوم أن النزول يكون عن الادعاء بالحق ذاته وليس عن الحق نفسه فذكر الدكتور بغدادى ردا على هذا الاعتراض أن النص الجديد عام يشمل الحق وما قد يكون فى الواقع ليس بحق كمجرد الادعاء بحق .

وأضاف سعادته إلى اعتراضه أن النص لم يبين أن النزول عن كل أو بعض الحق يكون على وجه التقابل، كما أنه قد يوم عدم جواز النزول عن جزء من الحق. وذكر كذلك على سبيل الاعتراض أن عبارة " يتصل برابطة قانونية قائمة بينهما " قد توم أن المادة أوردت مبدءا جديدا لإجراء الصلح، وخلص سعادته إلى اقتراح حذفها وبعد الرجوع إلى القانون اللبائى مصدر تلك المادة ونص القانون القائم استقر الرأى على تعديل المادة على النحو الآتى حتى ترتفع تلك الاعتراضات .

مادة ٥٧٧ - " الصلح عقد يحسم به الطرفان نزاعا قائما أو يتوقيان به نزاعا محتملا وذلك بأن ينزل كل منهما على وجه التقابل عن جزء من ادعائه ،

ملاحظة - ليكون مفهوما أنه يكفى أن يتنازل أحد الطرفين عن مجرد الادعاء، وليس من اللازم أن يكون الادعاء مبنيا على حق، إذ قد يكون الادعاء كدفاع ببراءة الذمة . هذا ما علقت به اللجنة على اعتراض أباطه بك من أن التقابل فى النزول ليس مفهوما فى حالة النزول عن الادعاء بالحق .

تقرير اللجنة :

حذفت العبارة الأخيرة من المادة ، واستعيض عنها بعبارة يفهم منها أن الصلح يتم بأن ينزل كل من الطرفين على وجه التقابل عن جزء من ادعاء له . والتعديل يجعل المعنى أدق دون أن يغير من جوهر التعريف ، وأصبح رقم المادة ٥٤٩

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

مادة ٥٥٠

يشترط فيمن يعقد صلحا أن يكون أهلا للتصرف بعوض
في الحقوق التي يشملها عقد الصلح .

التقنين المدنى السابق :

مادة ٦٥٥ مختلط : أهلية الصلح فى حق من الحقوق هى أهلية التصرف
فى الحق .

المشروع التميدى

المادة ٧٣٨ :

يشترط فيمن يعقد صلحا أن يكون أهلا للتصرف بعوض فى الحقوق
التي يشملها عقد الصلح .

القضاء المصرى :

مطابق : استئناف أهلى ٦ ديسمبر سنة ١٨٩٤ القضاء ٢ ص ١٣٢ ، و ٢٣ يناير
سنة ١٨٩٦ القضاء ٣ ص ٢٨٨ ، و ٧ يناير سنة ١٩١٩ مج ٢١ رقم ٤ ، وقنا ٣٠ ديسمبر
سنة ١٨٩٥ القضاء ٣ ص ٧٣ ، واستئناف مختلط ٤ مايو سنة ١٨٩٩ ب ١١ ص ٢٠٣ ،
و ١٢ يناير سنة ١٩٠٥ ب ١٧ ص ٧٦ ، ومحكمة أسىوط الكلية الأهلية ٣١ ديسمبر
سنة ١٩٣٠ المحاماة ١١ ص ٩٦٨

الشريعة الإسلامية :

مرشد الخيران م ١٠٣٨ - ١٠٤٣ والمجلة م ١٥٣٩ - ١٥٤٠ و ١٥٤٢ - ١٥٤٤

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٧٣٩ المقابلة للبادة ٥٥١ من القانون .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٣٨ من المشروع فأقرتها اللجنة على أصلها ، وأصبح رقمها ٥٧٨ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٧٨

المشروع في مجلس الشيوخمناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٥٠

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٥٥١

لا يجوز الصلح في المسائل المتعلقة بالحالة الشخصية أو بالنظام العام ، ولكن يجوز الصلح على المصالح المالية التي تترتب على الحالة الشخصية ، أو التي تنشأ عن ارتكاب إحدى الجرائم .

التقنين المدنى السابق :

مادة ٦٥٤/٥٣٣ : لا يجوز الصلح فى المسائل المتعلقة بالنسب أو بالنظام العام ولكن يجوز عمل الصلح فى الحقوق المالية التى تنشأ عن مسائل النسب أو عن الجناح المخلة بالنظام العام .

المشروع التمهيدى

المادة ٧٣٩ :

لا يجوز الصلح فى المسائل المتعلقة بالحالة الشخصية أو بالنظام العام ، ولكن يجوز الصلح على المصالح المالية التى تترتب على الحالة الشخصية أو التى تنشأ عن ارتكاب إحدى الجرائم (١) .

(١) مادة محذوفة :

المادة ٧٤٠ :

إذا كان ما يسميه المتعاقدان صلحا إنما ينطوى ، رغم هذه التسمية ، على هبة أو بيع أو أية علاقة قانونية أخرى . فإن أحكام العقد الذى يستره الصلح هى التى تسرى على الاتفاق ، من حيث صحته ، ومن حيث الآثار التى تترتب عليه .

التقنين المدنى السابق :

مادة ٥٦١/٥٣٩ : إذا كان العقد المعنون باسم الصلح يتضمن فى نفس الأمر هبة أو بيعا أو غيرهما أيا كانت الألفاظ المستعملة فيه فالأصول السالف ذكرها لا تجرى إلا إذا كانت موافقة لنوع العقد المعنون بعنوان الصلح .

القضاء المصرى :

مطابق : استئناف اهللى ١٤ يولى سنة ١٨٩١ الحقوق ٦ ص ١٥٣ ، وانظر ، استئناف مختلط ١٢ يناير سنة ١٨٨١ ص ٦ ر ٤٧ ، ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ ب ٥٠ ص ٥٧ ، واستئناف اهللى ١٥ يونيه سنة ١٨٩٩ الحقوق ١٤ ص ٤٩٧ ، و ٢٨ مارس سنة ١٩٠٥ الاستقلال ٤ ص ٣١٢ .

مذكرة المشروع التمهيدى :

إذا لم يكن هناك نزول عن إدعاءات متقابلة ، بل نزول أحد الطرفين عن إدعاءه ولم ينزل الطرف

القضاء المصرى

مطابق ، استئناف مختلط ١٦ مايو سنة ١٨٨٩ ب ١ ص ١٨٧ ، و ٩ مارس سنة ١٨٩٨ ب ١٠ ص ١٨٠ ، و ٩ مارس سنة ١٩٢٧ ب ٣٩ ص ٣٢٤ ، و ١٣ مايو سنة ١٩٣٧ ب ٤٩ ص ٢٢٢ و ٩ مايو سنة ١٩٤٠ ب ٥٢ ص ٢٤٩ ، واستئناف أهلى ٣٠ يناير سنة ١٩٢٢ المحاماة ٢ ص ٢٦٤ والاسكندرية الابتدائية الأهلية ١٤ يناير سنة ١٩٣٩ المحاماة ٢١ ص ٧٦٢ ، وانظر نقض جنائى ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢ المحاماة ١٣ ص ٤٩٦ .

الشرية الإسلامية :

مرشد الحيران م ١٠٢٧ - ١٠٣٧ والمجلة م ١٥٤٥ - ١٥٥٥

مذكرة المشروع التمهيدي :

خص المشروع بالذكر الأهلية ، فيما يتعلق بالأركان العامة ، فاشترط فيمن يعقد صلحاً أن يكون أهلاً للتصرف بعوض فى الحقوق التى يشملها عقد الصلح (م ٧٣٨ من المشروع وتقابل المادة ٦٥٥ من التقنين المختلط) . ثم ذكر المحل والسبب ، فنص على أنه لا يجوز الصلح فى المسائل المتعلقة بالحالة الشخصية (كالبنوة والزوجة) أو بالنظام العام (كالصلح على الجرائم) ، فإن صلحاً مثل هذا

== الآخر عن شىء . كما إذا اعترف حائز المقار بملكيتها لمدعيها وأعطاه مبلغاً من النقود نظير التنازل عن الدعوى ، فلا يكون هذا صلحاً بل بيعاً ، فإن تنازل المدعى عن دعواه دون مقابل . كان هذا هبة . وتطبق أحكام البيع أو الهبة . ومن ذلك يتبين معنى مانصت عليه المادة ٧٤٠ من المشروع (وتوافق م ٥٣٩م / ٦٦١ من التقنين الحالى) من أنه « إذا كان ما يسميه المتعاقدان صلحاً إنما ينطوى رغم هذه التسمية على هبة أو بيع أو أية علاقة قانونية أخرى ، فإن أحكام العقد الذى يستره الصلح هى التى تسرى على الاتفاق من حيث صحته ومن حيث الآثار التى تترتب عليه » .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٤٠ من المشروع ، واقترح حذفها اكتفاء بتطبيق قواعد الصورية فوافقت اللجنة على ذلك .

يكون محله غير مشروع وسببه غير مشروع أيضا، فهو باطل . ولكن يجوز الصلح على المصالح المالية التي تترتب على الحالة الشخصية كالنفقة ، أو التي تنشأ عن ارتكاب إحدى الجرائم كالتعويض (م ٧٣٩ من المشروع وتوافق المادة ٥٣٣ / ٦٥٤ من التقنين الحالي) .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٣٩ من المشروع فأقرتها اللجنة كما هي ، وأصبح رقمها ٥٧٩ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٧٩
المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، تحت رقم ٥٥١

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٥٥٢

لا يثبت الصلح إلا بالكتابة أو بمحضر رسمي .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها

المشروع التمهيدى

المادة ٧٤١ :

١ — لا يثبت الصلح إلا بالكتابة .

٢ — وإذا تضمن الصلح إنشاء حق عيني على عقار ، أو نقل هذا الحق ، أو تعديله أو إنهائه ، وجب تطبيق الأحكام المتعاقبة بالتسجيل .

القضاء المصرى :

مطابق ، استئناف مختلط ١٣ نوفمبر سنة ١٨٧٩ توريلى المادة ٦٥٣ نمرة ٢ ، و ١٠ فبراير سنة ١٨٨١ بوريللى المادة ٦٥٣ نمرة ٣ ، و ٢٨ ابريل سنة ١٩٣٨ ب ٥٠ ص ٢٦٢ ، و ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢ ب ٣٥ ص ٣٢ ، واستئناف أهلى ٣٠ ابريل سنة ١٩٣٠ المحاماة ١١ ص ١٤٥ ، و ١٩ يناير سنة ١٩٣٣ المحاماة ١٣ ص ١٢٢٣ و ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣٥ المحاماة ١٦ ص ٤٩٥ انظر ، استئناف مختلط ٢٦ مايو سنة ١٩٠٨ ب ٢٠ ص ٢٤٧ ، و ٢٩ يناير سنة ١٩٣١ ب ٤٣ ص ١٩٧ .

مذكرة المشروع التمهيدى :

قرر المشروع أن الصلح لا يثبت إلا بالكتابة ، وعلى هذا استقر قضاء المحاكم المختلطة (استئناف مختلط ٢٨ ابريل سنة ١٩٣٨ ب ٥٠ ص ٢٦٢) والكتابة لازمة للإثبات لا للانعقاد ، فيجوز الإثبات باليمين والإقرار ، ولكن لا يجوز الإثبات بالبينة أو بالقرائن ولو فى صلح لا تزيد قيمته على عشرة جنيهات ، إلا إذا وجد مبدأ ثبوت بالكتابة أو إذا وجد مانع يحول دون الحصول على الكتابة ، وعلة ذلك مفهومة ، فإن الصلح لحسم النزاع ، فلا يجوز أن يخلق هو نزاعاً آخر قد ينشأ عن إباحة إثباته بالبينة . والمتصالحون يحرمون عادة على إثبات ما اتفقوا عليه لحسم النزاع فى ورقة مكتوبة .

وقد يسلم أحد المتصالحين الآخر بأن له حقاً عينياً على عقار ، فيجب أن يسجل الصلح فى هذه الحالة حتى يسرى فى حق الغير ، أما فيما بين المتصالحين فيسرى دون تسجيل .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٤١ من المشروع فأقرتها اللجنة مع حذف الفقرة الثانية وأصبح نصها « لا يثبت الصلح الا بالكتابة . »

وأصبح رقم المادة ٥٨٠ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٨٠

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

تليت المادة ٥٨٠ فلاحظ سعادة الرئيس أن اشتراط الكتابة في إثبات الصلح يوم بموجب صدور الكتابة من الطرفين مع أن الصلح قد يثبت في محضر رسمي أمام القاضي .

فرد عليه معالي السنهوري باشا أن الواجب أن يثبت الصلح كتابة بين الطرفين، فإذا حصل أمام القاضي وأثبت في المحضر فالحاصل أنه يدعوهم إلى التوقيع على ذلك المحضر فيعتبر الصلح هنا ثابتا بالكتابة .

فقال سعادة الرئيس إنه يحسن إضافة عبارة « أو بمحضر رسمي ، إلى آخر المادة حتى يرتفع الشك فوافق الحاضرون على ذلك .

تقرير اللجنة :

أضيفت إلى المادة عبارة « أو بمحضر رسمي ، لأن الصلح يقع أحيانا في المحاكم ويثبت في محضرها . — وأصبح رقمها ٥٥٢

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

٢ - آثار الصلح

مادة ٥٥٣

- ١ - تنحسم بالصلح المنازعات التي تناولها .
- ٢ - ويترتب عليه انقضاء الحقوق والادعاءات التي نزل عنها
أى من المتعاقدين نزولا نهائيا .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التميدى

المادة ٧٤٢ :

- ١ - تنحسم بالصلح المنازعات التي تناولها هذا الصلح .
- ٢ - ويترتب عليه انقضاء الحقوق والادعاءات التي تنازل عنها أى من المتعاقدين
تنازلا نهائيا (١) .

(١) مادة محذوفة :

المادة ٧٤٣ :

من تصالح على حق له أو على حق تلقاه بناء على سبب معين ، ثم تلقى هذا الحق ذاته من شخص آخر
أو بناء على سبب آخر لا يكون فى هذا الحق الذى كسبه من جديد مرتبطا بالصلح السابق .

القضاء المصرى :

مطابق ، نقض ١٦ يناير سنة ١٩٤١ المحامة ٢١ ص ٨٧٥ ، واستئناف مختلط ٢٨ مايو سنة ١٩٠٠ ب ١٢ ص ٢٧٦ ، و ٣ يونيه سنة ١٩٣٦ ب ٤٨ ص ٢٩٧ ، و ٢٨ يناير سنة ١٩٣٧ ب ٤٩ ص ٨٩ ، وقنا الكلية ٣٠ يوليه سنة ١٩٣١ المحامة ١٢ ص ١٠٠٧ ، والاسكندرية الابتدائية الأهلية ١٤ يناير سنة ١٩٣٩ المحامة ٢١ ص ٧٦٢ ، انظر ، استئناف مختلط ١١ فبراير سنة ١٨٩٧ ب ٩ ص ١٥٤ ، و ٢٣ مارس سنة ١٩٣٨ ب ٥٠ ص ١٨٤ ، و ٢٤ مايو سنة ١٩٣٨ ب ٥٠ ص ٣١٧

الشرعية الإسلامية :

مرشد الخيران م ١٠٤٥ — ١٠٤٩ والمجلة م ١٥٥٦ — ١٥٦٠

مذكرة المشروع التمهيدي :

تقدم أن الصلح ينطوى على تنازل من الجانبين ، فأثره هو :
(١) انقضاء الحقوق والادعاءات التي تنازل عنها كل من المتصالحين .

القضاء المصرى :

مطابق : استئناف أهلى ١٢ يوليه سنة ١٩١٨ مع ر ٢٠ ص ٦٢ ، واستئناف مختلط ١٠ مايو سنة ١٩٠٢ ب ١٤ ص ٢٨٥ ، و ٢٨ فبراير سنة ١٩١٨ ب ٣٠ ص ٢٥٩ ، و ١١ ديسمبر سنة ١٩٠٧ ب ٢٠ ص ٣٠ ، انظر قنا (استئناف) ٣٠ يوليه سنة ١٩٣١ المحامة ١٢ ص ١٠٠٧ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

الصلح نسبي في الأشخاص فمن تصالح على حق تلقاه من شخص معين أو بناء على سبب معين ، ثم تلقى هذا الحق ذاته من شخص آخر أو بناء على سبب آخر كأن تصالح على أرض اشتراها من (١) وبعد ذلك اشترى الأرض من (ب) ، أو تصالح على أرض ادعى أنه ورثها ثم اشتراها بعد ذلك ، فالصلح لا يجاوز النزاع القديم إلى الشخص أو السبب الجديد ، ويحتج المتصالح بالبيع الصادر من (ب) رغما من الصلح المفقود مع (١) ، وبشراء الأرض بعد أن اصطلح على الميراث .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٤٣ من المشروع واقترح معالى السهنورى باشا حذفها ، لأن حكمها مستفاد من القواعد العامة ، فوافقت اللجنة على ذلك .

(ب) تثبت ما اعترف به كل من المتصالحين للآخر من حقوق وحسم النزاع
بينهما في ذلك .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٤٢ من المشروع فوافقت اللجنة عليها بالصيغة الآتية :

- ١ — تنحسم بالصلح المنازعات التي تناولها .
- ٢ — ويترتب عليه ائقضاء الحقوق والادعاءات التي تنازل عنها أى من المتعاقدين
تنازلا نهائيا .

وأصبح رقمها ٥٨١ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

تقرير لجنة الشؤون التشريعية :

استبدلت اللجنة بلفظ " تنازل ، و " تنازلا ، لفظى " نزل ، و " نزولا ، فى الفقرة
الثانية من المادة ، ثم وافقت عليها تحت رقم ٥٨١
مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة .

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة كما أقرها مجلس النواب وأصبح رقمها ٥٥٣

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة .

مادة ٥٥٤

للصلح أثر كاشف بالنسبة إلى ما تناوله من الحقوق، ويقتصر هذا الأثر على الحقوق المتنازع فيها دون غيرها .

التقنين المدنى السابق :

مادة ٥٣٧ / ٦٥٩ : التأمينات التى كانت على الحق الذى وقع فيه الصلح تبقى على حالها للوفاء بالصلح ولكن يجوز لمن عليه تلك التأمينات أو لمن يتضرر من بقائها أن يحتج على الدائن بأوجه الدفع التى كانت موجودة فى حق الدين قبل وقوع الصلح .

المشروع التميدى

المادة ٧٤٤ :

للصلح أثر كاشف بالنسبة لما تناوله من الحقوق ، ويقتصر هذا الأثر على الحقوق المتنازع فيها دون غيرها (١) .

(١) مادة محذوفة :

المادة ٧٤٥ :

لا يترتب على الصلح نفع أو ضرر لغير عاقيه ، حتى لو وقع على محل لا يقبل التجزئه .

التقنين المدنى السابق :

مادة ٥٣٨ / ٦٦٠ : لا يجوز الاحتجاج بالصلح على من له شركة فى القضية التى وقع فيها الصلح ولا يجوز أن يحتج هو به أيضا .

القضاء المصرى :

مطابق ، استئناف مختلط ٢٨ فبراير سنة ١٩٥١ ب ١٣ ص ١٧٤ ، و ٢٧ يناير سنة ١٩٢١ ب ٣٣ ص ١٥٥ .

القضاء المصرى :

مطابق استئناف أهلى ٢٥ ابريل سنة ١٩٠١ مج ر ٤ رقم ٢٦ ، و ١٥ ابريل سنة ١٩٣٠ المحاماة ١٠ ص ٧١٧ ، واستئناف مختلط ٢٦ مايو سنة ١٩٠٨ ب ٢٠ ص ٢٤٧ ، والاقصر الجزئية ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٣ مج ر ٥ ص ٢٠٢

مذكرة المشروع التمهيدي :

يلاحظ أن لآثر الصلح خاصيتين :

(أ) فهو كاشف للحق لا منشىء له

(ب) وهو نسبي من حيث الموضوع ومن حيث الأشخاص .

أما أنه كاشف للحق لا منشىء له ، فعنى ذلك أن الحق الذى اعترف به أحد المتصالحين للآخر يعتبر ثابتا لا من وقت الصلح بل من وقت وجود السبب الذى أنشأ هذا الحق ، فإذا تنازع شخصان على أرض ومنزل كان يملكهما مورث مشترك . فاعطالجا على أن يختص أحدهما بالأرض والآخر بالمنزل ، اعتبر كل منهما

و ١٥ يونيه سنة ١٩٣٧ ب ٤٩ ص ٢٦٥ وانظر الأسكندرية الاندائية الأهلية ١٤ يناير سنة ١٩٣٩ المحاماة ٣١ ص ٧٦٣ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

الأشخاص الذين يسرى في حقهم الصلح هم المتصالحون أنفسهم . فلا يترتب على الصلح نفع أو ضرر لغير عاقيه حتى لو وقع على محل لا يقبل التجزئة وهذا ما يعبر عنه التفتين الحالى (م ٥٣٨ / ٦٦٠) بعبارة غامضة فينس على أنه ، لا يجوز الاحتجاج بالصلح على من له شركة في التفتية التى وقع فيها الصلح ولا يجوز أن يحتج هو به أيضا . مثال ذلك أن يصطاح أحد الورثة مع الموصى له على الوصية ، فلا يحتج الورثة الآخرون بهذا الصلح ولا يحتج به عليهم (ومع ذلك يراعى النص الوارد عن الصلح مع أحد المدينين المتضامنين م ٤١٨ من المشروع) .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٤٥ من المشروع واقترح معالى السهورى باشا حذفها لأن حكمها يستخلص من القواعد العامة فوافقت اللجنة على ذلك .

مال كما اختص به ، لا من وقت الصلح بل من وقت موت المورث ، وأنه قد ملك لا بالصلح بل بالميراث . والسبب في ذلك أن الصلح إنما يتضمن إقرار كل من المتصالحين لصالح الآخر ، والإقرار يكشف الحقوق لا ينشئها ، على أنه يلاحظ أن هذا الأثر الكاشف مقصور على الحقوق المتنازع فيها دون غيرها ، ففي المثال المتقدم يقتصر الأثر الكاشف على الأرض والمزول ، فلو فرض أن المنزل قيمته أكبر من الأرض ، واقتضى الأمر أن يدفع من اختص بالمنزل معدلا لمن اختص بالأرض ، فالصلح أثره منشيء بالنسبة للعدل ، لأنه لم يدخل في الحقوق المتنازع فيها ، ويترتب على أن الصلح كاشف للحق لا منشيء له نتائج أهمها اثنتان :

(أ) لا يعتبر الصلح سببا صحيحا لنقل الملكية ، فلو وضع في المثال المتقدم كل من المتصالحين يده على العقار الذي اختص به وهو حسن النية مدة خمس سنوات ، ثم تبين أن المورث لم يكن يملكه ، فلا يكسب الحائز الملكية بالتقادم القصير .

(ب) يجب تسجيل الصلح لينتج أثره بالنسبة للغير ، أما فيما بين المتعاقدين فلا يجب التسجيل ، والصلح في هذا كالتسمة .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٤٤ من المشروع فأقرتها اللجنة بعد استبدال لفظ « لما » بعبارة « إلى ما » .

وأصبح رقمها ٥٨٢ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل ، تحت رقم ٥٨٢

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

تليت المادة ٥٨٢ فاقترح رمزي بك استبدال عبارة « للصلح أثر مبين للحق » بعبارة « للصلح أثر كاشف » .

ورد عليه الدكتور بغدادى قائلا إن كلمة « كاشف » ، هي الاصطلاح المتعارف عليه والمستعمل في كتب الفقه وأحكام القضاء . وهي تقابل الكلمة الفرنسية Declarative .

وبعد مناقشة اتفق الحاضرون على استبقاء هذه المادة . دون تعديل ، وأصبح رقمها ٥٥

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٥٥٥

يجب أن تفسر عبارات التنازل التي يتضمنها الصلح تفسيراً ضيقاً ، وأياً كانت تلك العبارات فإن التنازل لا ينصب إلا على الحقوق التي كانت وحدها بصفة جلية محلاً للنزاع الذي حسمه الصلح .

التقنين المبدئى السابق :

م ٦٥٦/٥٣٤ : الترك الحاصل بالصلح يلزم تأويله بالدقة بحسب ألفاظه ومهما كانت هذه الألفاظ لا يؤول الترك إلا على الحقوق المنحصرة في موضوع المادة الواقع فيها الصلح .

المشروع التميدى

المادة ٧٤٦ :

يجب أن تفسر عبارات التنازل التي يتضمنها الصلح بمعناها الضيق ، وأياً كانت تلك العبارات ، فإن التنازل لا ينصب إلا على الحقوق التي كانت دون غيرها محلاً للنزاع الذي حسمه الصلح .

القضاء المصرى :

مطابق ، نقض ١٦ يناير سنة ١٩٤١ المحاماة ٢١ ص ٨٧٥ ، واستئناف أهلى
٤ مايو سنة ١٨٩٩ القضاء ٦ ص ٣٠٧ ، و ٧ يناير سنة ١٩١٤ مج ر ١٥ ص ٨١ ،
واستئناف مختلط ١٠ مايو سنة ١٩٠٢ ب ١٤ ص ٢٨٥ ، و ٢٣ فبراير سنة ١٩١١
ب ٢٣ ص ١٩٢ ، و ٢٨ فبراير سنة ١٩١٨ ب ٣٠ ص ٢٥٩ ، وانظر قنا (استئنافى)
٣٠ يولييه سنة ١٩٣١ المحاماة ١٢ ص ١٠٠٧ ، ومصر الكلية الاهلية (القضاء المستعجل)
٢١ أغسطس سنة ١٩٣٥ المحاماة ١٦ ص ٢٣٠

مذكرة المشروع التمهيدي :

الصلح نسبى فى الموضوع فهو يقصر على الحقوق التى كانت محلا للنزاع دون
غيرها . ويجب أن تفسر عبارات التنازل التى يتضمنها الصلح بمعناها الضيق ، فإذا
تضمن الصلح تنازلا عن فوائد الدين مثلا ، فسر التنازل بأنه مقصور على ما استحق
منها لا على ما يستحق .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٤٦ من المشروع فأقرتها اللجنة مع تحويرات لفظية وأصبح نصها
" يجب أن تفسر عبارات التنازل التى يتضمنها الصلح تفسيرا ضيقا ، وأيا كانت تلك
العبارات ، فإن التنازل لا ينصب إلا على الحقوق التى كانت وحدها بصفة جلية محلا
للنزاع الذى حسمه الصلح .

وأصبح رقم المادة ٥٨٣ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٨٣

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٥٥٥

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

٣ - بطلان الصلح

مادة ٥٥٦

لا يجوز الطعن في الصلح بسبب غلط في القانون .

التقنين المدنى السابق :

مادة ٥٣٥ / ٦٥٧ : لا يجوز الطعن في الصلح إلا بسبب تدليس أو غلط محسوس واقع في الشخص أو في الشيء أو بسبب تزوير السندات التي على موجهها صار الصلح وتبين بعده تزويرها .

ومادة ٥٣٦ / ٦٥٨ : يجب تصحيح الغلط في أرقام الحساب .

المشروع التمهيدي

المادة ٧٤٧ :

١ - يجوز الطعن في الصلح بسبب الإكراه أو التدليس .

٢ - ولا يجوز الطعن فيه بسبب الغبن أو بسبب غلط في القانون .

ولسكنه يكون قابلا للبطلان إذا شابه غلط مادي وقع في شخص المتعاقد الآخر ، أو في صفته ، أو في الشيء الذي كان محلا للنزاع .^(١)

(١) أرجع مواد محذوفة :

المادة ٧٤٨ :

١ - يكون الصلح قابلا للبطلان ، إذا كان قد أبرم تنفيذا لسند باطل ، و كان المتعاقد يجهل هذا

للقضاء المصرى :

مطابق : نقض ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٥ مج نقض ١ ص ٩٢٣ ، واستئناف أهلى
١٢ يونيه سنة ١٩١٨ مج ٢٠ ص ٦٣ ، و ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٧ المحاماة ٨ ص ١٨٣ ،
و ١٩ يناير سنة ١٩٣٣ المحاماة ١٣ ص ١٢٢٣ ، واستئناف مختلط ٧ يونيه سنة ١٨٩٣
ب ٥ ص ٢٩٩ ، و ٢٨ ابريل سنة ١٩٣٨ ب ٥٠ ص ٢٦١ ، و ٨ مايو سنة ١٩٤٠
ب ٥٢ ص ٢٤٩ .

الغلط فى القانون : مطابق ، استئناف أهلى ٤ مايو سنة ١٨٩٩ الحقوق
١٤ ص ١٨٢ ، واستئناف مختلط ١٣ مايو سنة ١٩٣٠ ب ٤٢ ص ٤٩٥ ، وانظر استئناف
مختلط ٢٨ يناير سنة ١٩٣٧ ب ٤٩ ص ٨٩ . الغبن : مطابق استئناف مختلط ١٠ ابريل

البطلان بسبب غلط مادي . والغلط مفروض لصلح من يدعيه ، إلا إذا ثبت العكس ، إما من عبارات
العقد ذاته ، أو من إقرار المدعى . أو من نكوله عن اليمين .

٢ — أما إذا وقع الصلح صراحة على بطلان السند ذاته ، فإن العقد يكون صحيحا .

القضاء المصرى :

مطابق : استئناف أهلى ١٢ يونيه سنة ١٩١٨ الشرائع ٥ ص ٤٣٠ ، واستئناف مختلط ٢٣ ابريل
سنة ١٩١٤ ب ٢٦ ص ٣٤٥ ، و ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٢ ب ٤٥ ص ٢٦ ، وكفر الزيات ٥ مايو سنة ١٩١٣
الشرائع ١ ص ٥١ ، واسيوط ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١ المحاماة ١١ ص ٩٦٨
مذكرة المشروع التمهيدي :

إذا كان الصلح تدأيرم تنفيذا لسند باطل ، وكان المتعاقد يجهل هذا البطلان بسبب غلط مادي . فالغلط
هنا فى الباعث أو فى المحل ، وهو يجعل الصلح قابلا للبطلان . والمفروض أن من أبرم صلحا تنفيذا لسند باطل
يجعل بطلان هذا السند ، إلا إذا أثبت المتعاقد الآخر أنه كان عالما بالبطلان . ويكون الإثبات أما من
عبارات عقد الصلح ذاته أو من إقرار من يطقن فى الصلح أو من نكوله عن اليمين ، ولا يقبل لإثبات غير
هذا . أما إذا كان المتصلح ينازع فى بطلان السند ، ويتصالح على هذا البطلان ذاته ، فالصلح يكون
صحيحا فى هذه الحالة .

المشروع فى لجنة المرجعة

تليت المادة ٧٤٨ من المشروع واقترح معالى السهنورى باشا حذفها لأن أحكامها مستفادة من القواعد العامة
فوافقت اللجنة على ذلك .

المادة ٧٤٩ :

يكون الصلح قابلا للبطلان إذا بنى على أوراق ثبت بعد ذلك أنها مزورة .

سنة ١٧٨٩ ب ١ ص ١١٥ مج ٦ ديسمبر سنة ١٨٩٣ ب ٦ ص ٥٧ ، و ٢٣ أبريل
سنة ١٩١٤ ب ٢٦ ص ٣٤٥ ، و ١٧ يناير سنة ١٩٢٨ ب ٤٠ ص ١٤٢

مذكرة المشروع التمهيدى :

١ - الإكراه والتدليس يجعلان الصلح قابلا للبطلان ، كما هو الحال فى أى عقد
آخر ، ومن أمثلة التدليس أنه إذا تناول الصلح جميع المنازعات القائمة بين الطرفين
بوجه عام ، ثم ظهرت بعد ذلك أوراق لم تكن معروفة وقت الصلح ، فلا يكون
ذلك سببا فى بطلان العقد لأن المفروض أن هذا الغلط غير جوهرى مادام الصلح
يتناول جميع المنازعات القائمة لا نزاعا معينا بالذات ، ما لم تكن هذه الأوراق قد
أخفيت وكان ذلك بفعل أحد المتعاقدين ، لأن هذا يعد تدليسا مبطلا للصلح ،
ويلاحظ أن الأوراق إذا أخفيت بفعل أجنبى ، فإن كان متواطئا مع أحد المتعاقدين ،
جاز أن يعتبر هذا تدليسا صادرا من المتعاقد .

٢ - أما الغبن فلا يؤثر فى الصلح ، إلا إذا تبين أن أحد المتصالحين قد استغل
حاجة المتصالح الآخر أو طيشه أو عدم خبرته أو ضعف إدراكه ، فيجوز الطعن
فى الصلح وفقا للمادة ١٧٩ من المشروع .

التقنين المدنى السابق :

مادة ٥٣٥ فقرة ٢ / ٦٥٧ فقرة ٢ : لا يجوز الطعن فى الصلح إلا بسبب تدليس أو غلط محسوس واقع
فى الشخص أو فى الشيء أو بسبب تزوير السندات التى على موجبها صار الصلح وتبين بعده تزويرها .

القضاء المصرى :

مطابق ، استئناف أهلى ١٢ يونيه سنة ١٩١٨ مج ر ٢٠ ص ٦٣ ، واستئناف مختلط ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٢
ب ٤٥ ص ٢٦ .

مذكرة المشروع التمهيدى :

يكون الصلح قابلا للبطلان أيضا إذا بنى على أوراق ثبت بعد ذلك أنها مزورة . وهذا مثل على الغلط
الجوهرى فى الشيء أو فى الباعث . وقد يكون هناك تدليس إذا كان من زور الأوراق أو اشترك فى تزويرها
هو أحد المتعاقدين .

٣ — بقی الغلط ، ويجب التمييز ما بين الغلط في فهم القانون ، وهذا لا يؤثر في الصلح على خلاف القاعدة العامة ، والغلط في الوقائع ، وهذا يؤثر في الصلح ، سواء وقع في الشخص أو في صفته أو في الشيء محل النزاع أو في الباعث الخ ، مادام الغلط جوهريا .

والسبب في أن الغلط في فهم القانون لا يؤثر في الصلح ، أن المتصالحين كانا وهما في معرض المناقشة في حقوقهما ، يستطيعان التثبت من حكم القانون فيما قام بينهما من نزاع على هذه الحقوق ، بل المفروض أنهما تثبتا من هذا الأمر ، فلا يسمع من أحد منهما بعد ذلك أنه غلط في فهم القانون .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٤٧ من المشروع، واقتراح معالي السهوري باشا إبقاء الفقرة الأولى

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٤٩ من المشروع واقتراح معالي السهوري باشا حذفها لأن أحكامها مستفادة من القواعد العامة فوافقت اللجنة على ذلك .

المادة ٧٥٠ :

يكون الصلح قابلا للبطلان إذا حسم نزاعا سبق أن صدر بشأنه حكم نهائي ، وكان الطرفان أو أحدهما يجهل صدور هذا الحكم .

القضاء المصري :

انظر استئناف مختلط ١٧ يناير سنة ١٩٠٦ ب ١٨ ص ٧٣ ، و ١٠ يناير سنة ١٩٣٥ ب ٤٧ ص ١٠١ .

مذكرة المشروع التمهيدى :

يكون الصلح قابلا للبطلان كذلك إذا حسم نزاعا سبق أن صدر بشأنه حكم نهائي ، وكان الطرفان أو أحدهما يجهل صدور هذا الحكم

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٥٠ من المشروع واقتراح معالي السهوري باشا حذفها لأن أحكامها مستفادة من القواعد العامة فوافقت اللجنة على ذلك .

مع تحويرها ، وحذف بقية المادة لأنها مستفادة من القواعد العامة ، فوافقت اللجنة على ذلك ، وأصبح نصها ما يأتي :

لا يجوز الطعن في الصلح بسبب غلط في القانون .

وأصبح رقم المادة ٥٨٤ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٨٤

المادة ٧٥١ :

١ — إذا تناول الصلح جميع المنازعات القائمة بين الطرفين بوجه عام ، ثم ظهرت بعد ذلك أوراق لم تكن معروفة وقت الصلح ، فلا يكون ذلك سببا في بطلان العقد ، ما لم تكن هذه الأوراق قد أخفيت ، وكان ذلك بفعل أحد المتعاقدين .

٢ — أما إذا لم يتناول الصلح إلا نزاعا معينا ، وظهرت بعد ذلك أوراق تثبت أن أحد المتعاقدين لم يكن له حق ما فيما يدعيه فان الصلح يكون باطلا .

القضاء المصري :

استئناف أهلى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٧ المحاماة ٨ ص ١٨٣ واستئناف مختلط ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٢ ب ٤٥ ص ٢٦ واسيوط الابتدائية الأهلية ٤ مارس سنة ١٩٢٦ المحاماة ٧ ص ٢٢٦ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

إذا تناول الصلح نزاعا معينا بالذات ، وظهرت بعد ذلك أوراق تثبت أن أحد المتعاقدين لم يكن له حق فيما يدعيه ، فان الصلح يكون قابلا للبطلان .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٥١ من المشروع واقترح معالى السهورى باشا حذفها ، لأن أحكامها مستفادة من القواعد العامة ، فوافقت اللجنة على ذلك .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٥٥٦

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٥٥٧

١ - الصلاح لا يتجزأ ، فبطلان جزء منه يقتضى بطلان العقد كله .

٢ - على أن هذا الحكم لا يسرى إذا تبين من عبارات العقد ،

أو من الظروف ، أن المتعاقدين قد اتفقا على أن اجزاء العقد مستقلة بعضها عن بعض .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ٧٥٢ :

١ - الصلاح لا يتجزأ ، فبطلان جزء منه يقتضى بطلان العقد كله .

٢ - على أن هذا الحكم لا يسرى إذا تبين من عبارات العقد أو من الظروف أن المتعاقدين قد توافقا على أن أجزاء العقد مستقلة بعضها عن بعض (١) .

القضاء المصري :

مطابق استئناف أهلى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٧ المحاماة ٨ ص ١٨٣ ، واستئناف محتاط ٦ ديسمبر سنة ١٨٩٣ ب ٦ ص ٥٧ ، و ١٧ يناير سنة ١٩٢٨ ب ٤٠ ص ١٤٢ ، و ١٢ مارس سنة ١٩٣٠ ب ٤٢ ص ٣٥٢ ، و ٨ مايو سنة ١٩٤٠ ب ٥٢ ص ٢٤٩

(١) مادة محذوفة :

المادة ٧٥٣ :

إذا لم يتم أحد المتعاقدين بما التزم به فى الصلح ، جاز للطرف الآخر أن يطالب بتنفيذ العقد إذا كان هذا ممكنا ، وإلا كان له أن يطلب فسخ العقد ، دون إخلال فى حقه بالتعويض فى الحالتين .

القضاء المصري :

مطابق : الاسكندرية الابتدائية الأهلية ١٤ يناير سنة ١٩٢٩ المحاماة ٢١ ص ٧٦٢ ، واستئناف محتاط ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٨٩ ب ١ ص ٤٦ ، و ٢٧ يونيو سنة ١٩٢٣ ب ٣٥ ص ٥٣٤ ، ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٢ ب ٥٠ ص ٧٩ ، و ٨ مايو سنة ١٩٤٠ ب ٥٢ ص ٢٤٩ ، انظر استئناف محتاط ٢٣ أبريل سنة ١٩١٤ ب ٢٦ ص ٣٤٥

الشرعية الإسلامية :

مرشد الخيران م ١٠٤٦ و ١٠٤٧ و ١٠٤٨ والمجلة م ١٥٥٦ و ١٥٥٧ و ١٥٥٨

مذكرة المشروع التمهيدي :

يرد الفسخ على الصلح كما يرد على أى عقد آخر ملزم للجانبين ، فإذا لم يتم أحد المتصلحين بما أوجبه الصلح فى ذمته من التزامات ، جاز للمتعاقد الآخر أن يطلب الفسخ أو التنفيذ إذا كان ممكنا ، مع التعويض فى الحالتين إذا كانت له محل . فإذا فسخ الصلح اعتبر كأن لم يكن ، وعاد النزاع القديم كما كان .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٥٣ من المشروع واقترح معالى السهورى باشا حذفها لأن حكمها مستفاد من القواعد العامة فوافقت اللجنة على ذلك .

مذكرة المشروع التمهيدي :

إذا ثبت أن الصلح يشوبه البطلان لسبب من الأسباب المتقدمة ، فإنه لا يتجزأ . وبطلان جزء منه يقتضي بطلان العقد كله ، كما إذا تصالح شخص على أرض ومنزل ، ثم ظهر بعد ذلك أن هناك سندات مزورة تتعلق بالأرض هي التي دفعت المتصالح إلى الصلح عليها ، فيبطل الصلح في الأرض والمنزل معا ، إلا إذا تبين من عبارات الصلح أو من الظروف أن المتعاقدين قد توافقا على أن أجزاء العقد مستقلة بعضها عن بعض ، وأن الصلح قد تم على الأرض وعلى المنزل على أساس استقلال كل منهما عن الآخر .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٥٢ من المشروع فأقرتها اللجنة كما هي بعد أن استبدلت لفظ « اتفقا » بلفظ « توافقا » في الفقرة الثانية .

وأصبح رقمها ٥٨٥ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٨٥

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٥٥٧

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

الباب الثانى

العقود الواردة على الانتفاع بالشئ

الفصل الأول - عقد الإيجار

المذكرة الإضافية :

نظرة عامة : (١)

ينظم المشروع عقد الإيجار تنظيمًا مفصلاً لا نجده في التقنين الحالى . فإن هذا التقنين إذا كان قد أسهب في عقد البيع ، فهو مقتضب في عقد الإيجار . وقد عني المشروع ، بعد أن أورد الأحكام العامة للإيجار . أن يفرد بالذكر أنواعاً خاصة من الإيجارات ، هي إيجار الأراضى الزراعية ، وعقد المزارعة ، وإيجار الوقف ، نظراً لأهميتها العملية .

أما الأحكام العامة ذاتها ، فقد رتبها المشروع ترتيباً منطقياً في أقسام رئيسية ثلاثة : أولها في أركان الإيجار ، وقد عرض فيها للمؤجر والعين المؤجرة والأجرة والمدة . والقسم الثانى في آثار الإيجار ، وقد فصل المشروع فيه التزامات المؤجر من تسليم العين وتعهدها بالصيانة وضمان التعرض والاستحقاق والعيب ، والتزامات المستأجر من حفظ العين واستعمالها فيما أعدت له ودفع الأجرة والرد ، وبين بعد ذلك قواعد التنازل عن الإيجار والإيجار من الباطن . أما القسم الأخير فقد عرض المشروع فيه لبيان الأسباب التى ينقضى بها عقد الإيجار ، فذكر انقضاء المدة وفسخ الإيجار ، وموت المستأجر وإعساره وانتقال ملكية العين المؤجرة وفسخ الإيجار بالعدر .

(١) هذه النظرة مطابقة لما جاء بالنظرة العامة الواردة بمذكرة المشروع التمهيدى فيما عدا ما سياتى فى الحاشيتين الآتيتين .

ويؤخذ على التقنين الحالى أنه لم يلتزم منطقاً فى ترتيبه للنصوص ، فهو يكاد يستهل بتعدد المستأجرين والمفاضلة فيما بينهم ، ويبسط قواعد التنازل عن الإيجار ، والإيجار من الباطن قبل أن يعرض لالتزامات كل من المؤجر والمستأجر ، ويحشر النصوص الخاصة بإيجار الأراضى الزراعية بين النصصرص المتعلقة بالأحكام العامة .

وقد أدخل المشروع على التقنين الحالى تعديلات وإضافات أهمها ما يأتى :

(١) من حيث أركان الإيجار وطرق إثباته : بين المشروع مدة الإيجار التى يملكها من له حق الإدارة ، وبين الحد الأقصى لمدة الإيجار وهو ثلاثون سنة ، وعدل مواعيد التنبيه إذا عقد الإيجار لمدة غير محدودة ، وجعل الحكم واحداً فى إيجار لم يتفق فيه على المدة وإيجار عقد لمدة غير محدودة ، وإيجار اتفق فيه على مدة محدودة ، ولكن تعذر إثبات هذه المدة ، وكذلك الأمر فى الأجرة ، فإن حكم المشروع واحد فى إيجار لم يتفق المتعاقدان على الأجرة فيه ، أو اتفقا ولكن تعذر إثبات ما اتفقا عليه ، وجعل الوفاء بقسط من الأجرة قرينة على الوفاء بالاقساط السابقة ، وحذفت المادة ٢٦٣/٤٤٦ من التقنين الحالى التى تضع قواعد خاصة لإثبات الإيجار ملتزمة جانب التشدد ، إذ لا يوجد مقتضى لتخصيص عقد الإيجار بالتشديد فى إثباته .

(٢) من حيث التزامات المؤجر : جعل المشروع هذه الالتزامات إيجابية ، ولم يجعلها سلبية كما فعل التقنين الحالى ، فالمؤجر يلتزم بتمكين المستأجر من الانتفاع بالعين (م ٥٨٦ من المشروع) لا بتركه ينتفع بها (م ٣٦٢ / ٤٤٥ مصرى) ، وعليه أن يسلم العين فى حالة صالحة للانتفاع (م ٥٩٣ من المشروع) ، لا فى الحالة التى تكون عليها وقت بدء الانتفاع (م ٢٦٩ / ٥٢ مصرى) ، وهو ملتزم أن يتعهد العين بالصيانة (م ٥٩٦ من المشروع) ، على خلاف ما جاء فى التقنين الحالى من أنه لا يكلف بعمل أى مرمة كانت (م ٢٧٠ / ٥٣ مصرى) وهو ضامن لجميع ما يوجد فى العين المؤجرة من عيوب تحول دون الانتفاع بها أو تنقص من هذا الانتفاع انتقاصاً كبيراً ، وهذا يقتضى نصاً صريحاً فى المشروع (م ٦٠٥) ولا يوجد مثل هذا النص فى التقنين الحالى .

(٣) من حيث التزامات المستأجر : بين المشروع أوجه الاستعمال المباحة للعين المؤجرة ، ومنها الأجهزة المسموح بوضعها لتوصيل المياه والنور الكهربائي والغاز والتليفون والراديو وما إلى ذلك ، وحدد مسؤولية المستأجر عن الحريق ، وأوجب عليه إخطار المؤجر بكل أمر يستوجب تدخله ، وليس للنصوص التي تقرر هذه الأحكام نظير في التقنين الحالي ، ونقل المشروع من تقنين المرافعات حق المؤجر في حبس المنقولات الموجودة في العين المؤجرة ضمانا للاجرة ، فوضع النص في مكانه الطبيعي .

(٤) من حيث التنازل عن الإيجار والإيجار من الباطن : فصل المشروع الأحكام المتعلقة بذلك لأهميتها العملية ، وبين بنوع خاص أنه إذا اشترطت موافقة المؤجر ، فلا يجوز لهذا أن يمتنع عن الموافقة إلا لسبب مشروع . كما بين علاقة المؤجر بالمتنازل له عن الإيجار والمستأجر من الباطن . وذكر الأحوال التي تبرأ فيها ذمة المستأجر الأصلي قبل المؤجر بوضوح لا يوجد في التقنين الحالي .

(٥) من حيث انتهاء الإيجار : نص المشروع على التجديد الضمني^(١) ، وبين أحكامه بما لا نظير له في التقنين الحالي . وبين أحكام انتهاء الإيجار ببيع العين بيانا وافيا . وعرض لحالات لم يعرض لها التقنين الحالي في إعسار المستأجر ، وفي حاجة المؤجر للعين المؤجرة لسكناء أو لاستعماله الشخصي^(٢) . وذكر سببين جديدين لانتهاء الإيجار : أولهما موت المستأجر إذا كان انتقال التزاماته إلى الورثة مرهقا لهم ، والثاني فسخ الإيجار بالعدر إذا كان تنفيذه مرهقا للمستأجر أو للمؤجر . وطبق هذا السبب في حالة نقل الموظف إلى مكان آخر . ويلاحظ أن المشروع قد استقى هذين السببين الجديدين من الشريعة الإسلامية .

(١) العبارة « نص المشروع على التجديد الضمني » لم ترد بمذكرة المشروع التمهيدى ، وورد مكانها ما يأتي : « ميز المشروع بين التجديد الضمني وامتداد الإيجار »

(٢) وردت هنا بمذكرة المشروع التمهيدى عبارة « وفي تعذر الانتفاع بالعين المؤجرة » .

١ — الإيجار بوجه عام

أركان الإيجار :

مادة ٥٥٨

الإيجار عقد يلتزم المؤجر بمقتضاه أن يمكن المستأجر من الانتفاع بشيء معين مدة معينة لقاء أجر معلوم .

التقنين المدنى السابق :

مادة ٤٤٥/٣٦٢ : إجارة الأشياء عقد يلتزم به المؤجر انتفاع المستأجر بمنافع الشيء المؤجر ومرافقه مدة معينة بأجرة معينة .

المشروع التمهيدى

المادة ٧٥٤ :

الإيجار عقد يلتزم المؤجر بمقتضاه أن يمكن المستأجر من الانتفاع بشيء معين ، مدة معينة ، لقاء أجر معلوم .

القضاء المصرى :

قارن نقض ٧ ديسمبر ١٩٣٣ ملحق مجلة القانون والاقتصاد ٤ ص ٢٨ . استئناف مختلط ١٤ فبراير ١٩٠١ ب ٩ ص ١٣٩ .

الشرعية الإسلامية :

مرشد الخيران م ٥٧٧ — ٥٧٨ و ٥٨٠ والمجلة م ٤٠٥ .

مذكرة المشروع التمهيدى :

١ - مزية هذا التعريف أنه يبين من مبدأ الأمر أن التزام المستأجر بإيجار لا سلبى ، فهو ملزم بأن يمكن المستأجر من الانتفاع ، لا بأن يقتصر على تركه ينتفع بالعين المؤجرة .

٢ - ويبين التعريف أن أركان الإيجار ، غير الرضا ، هي العين المؤجرة والأجرة والمدة . ويلاحظ أن الركنين الأخيرين متقابلان . ويترتب على ذلك أن الإيجار عقد مستمر ، والأجرة فيه تقابل مدة الانتفاع .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٥٤ من المشروع ، فأقرتها اللجنة على أصلها ، وأصبح رقمها فى المشروع النهائى ٥٨٦ .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على هذه المادة دون تعديل تحت رقم ٥٨٦ .

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٥٥٨ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٥٥٩

لا يجوز لمن لا يملك إلا حق الإدارة أن يعقد إيجارا تزيد مدته على ثلاث سنوات إلا بترخيص من السلطة المختصة ، فاذا عقد

الإيجار لمدة أطول من ذلك ، أنقصت المدة إلى ثلاث سنوات ،
كل هذا ما لم يوجد نص يقضى بغيره ^(١) .

التقنين المدنى السابق :

مادة ٢٦٤ فقرة ٢/٤٤٧ : والإيجار المعقود من وصى أو ولى شرعى
لا يجوز أن يكون إلا لمدة ثلاث سنين ما لم تأذن المحكمة التى من خصائصها الحكم
فى مسائل الأوصياء بأزيد منها .

المشروع التمهيدى

أولا - الرضا

المادة ٧٥٥ :

لا يجوز لمن لا يملك إلا حق الإدارة أن يعقد إيجارا تزيد مدته على ثلاث سنوات
إلا بترخيص من السلطة المختصة . فإذا عقد الإيجار لمدة أطول من ذلك ، أنقصت
المدة إلى ثلاث سنوات . كل هذا ما لم يوجد نص يقضى بغيره . ^(١)

(١) مادة محذوفة :

ثانيا - المحل

مادة ٧٥٦ : يسرى على محل الإيجار ما يسرى على محل البيع من أحكام .

القضاء المصرى :

استئناف مصر ١٠ مارس ١٩٢٦ مج ٢٧ ص ٢٢٧ ، واستئناف مختلط ٢٦ ابريل ١٩٠٠ ب ١٢ ص ١٢٩ ،
و ١٨ فبراير ١٩١٤ ب ٢٦ ص ٢٢٨ ، و ١٥ فبراير ١٩٣٨ ب ٥٠ ص ١٣٠ .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الحيرات م ٥٩٤ و ٦٢٧ والمجلة م ٤٤٩ و ٤٥١ — ٤٥٤ و ٤٥٦ — ٤٥٧ و ٥٠٧ و ٥١٢
و ٥٢٢ — ٥٢٥ و ٥٣٤ — ٥٥٣ .

القضاء المصرى :

مطابق استئناف مصر ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣١ المحاماة ١٢ ص ٨٦٠ ، واستئناف
مختلط ١٢ يونيه سنة ١٨٨٩ ب ١ ص ٢٨٤ ، و ١٥ فبراير سنة ١٩٠٦ ب ١٨ ص ١٢ ،
و ٨ نوفمبر سنة ١٩٠٦ ب ١٩ ص ٧ ، و ١١ فبراير سنة ١٩٠٩ ب ٢١ ص ١٨٥

الشريعة الإسلامية :

المجلة ٤٤٤ و ٤٤٦ - ٤٤٧

مذكرة المشروع التمهيدى :

يعرض هذا النص وما بعده لأركان الإيجار الأربعة : الرضا والعين المؤجرة
والأجرة والمدة .

أما الرضا فخاضع للقواعد العامة ، وعنى المشروع أن يبين أن الإيجار قد
يصدر من غير المالك من له حق الإدارة ، كوكيل أو وصى أو قيم أو حارس أو ناظر
وقف ، فلا يملك أن يؤجر لأكثر من ثلاث سنوات (وهى المدة المألوفة للإدارة)
إلا بترخيص من السلطة المختصة ، كالجلس الحسبى فى حالة الأوصياء والقوام والمحكمة
الشرعية فى حالة نظار الوقف ، فإذا زاد الإيجار على ثلاث سنوات أنقصت المدة
إلى ثلاث . على أنه قد توجد نصوص قانونية تزيد فى هذه المدة ، كما فى حالة ناظر
الوقف ، إذ يجوز له أن يؤجر الوقف لمدة تزيد على ثلاث سنين إذا أذن له القاضى
فى ذلك أو كان هو المستحق الوحيد (م ٨٤٨ من المشروع) ، كما توجد نصوص
أخرى تنقص من هذه المدة كما فى حالة القاصر الذى بلغ ثمانى عشرة سنة فإن قانون
المجالس الحسبية يحيز له الإيجار لمدة سنة واحدة .

مذكرة المشروع التمهيدى :

براجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدى عن المادة ٥٦٣ القابلة للمادة ٢٦١ من القانون .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٥٦ من المشروع ، واقترح رئيس اللجنة حذفها لعدم ضرورتها ، فوافقت اللجنة على ذلك .

أما الإيجار الصادر من غير المالك ممن ليس له حق الإدارة ، فصحيح فيما بين المتعاقدين ، ولكنه لا ينفذ في حق المالك الحقيقي .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٥٥ من المشروع فأقرتها اللجنة على أصلها ، وأصبح رقمها في المشروع النهائي ٥٨٧

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على هذه المادة دون تعديل تحت رقم ٥٨٧

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٥٥٩

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٥٦٠

الإجارة الصادرة ممن له حق المنفعة تنقضى بانقضاء هذا الحق إذا لم يجزها مالك الرقبة ، على أن تراعى المواعيد المقررة للتنبيه بالإخلاء والمواعيد اللازمة لنقل محصول السنة .

التقنين المدني السابق :

مادة ٢٦٤ فقرة ١/٤٧ : الإيجار المعقود ممن له حق الانتفاع في عتار

بدون رضا مالك رقبته ينقضى بزوال حق الانتفاع، وإنما تراعى المواعيد المقررة للتنبيه على المستأجر بالتخلية أو المواعيد اللازمة لأخذ ونقل محصولات السنة .

المشروع التمهيدى

المادة ٧٥٧ :

الإجارة الصادرة ممن له حق المنفعة تنقضى بانقضاء هذا الحق إذا لم يحجزها مالك الرقبة ، على أن تراعى المواعيد المقررة للتنبيه بالإخلاء والمواعيد اللازمة لنقل محصول السنة .

القضاء المصرى :

انظر استئناف مختلط ٧ ابريل سنة ١٨٩٨ ب ١٠ ص ٢٢٢

الشريعة الإسلامية :

مرشد الخيران م ٥٧٨ و ٦٤٣

مذكرة المشروع التمهيدى :

العين المؤجرة يسرى عليها ما يسرى على المبيع من أحكام .

وبلاحظ أن الشيء المؤجر قد يكون حقا عينيا أو حقا شخصا . ومن الحقوق العينية التي تؤجر حق الانتفاع . وينقضى الإيجار بانقضاء هذا الحق كما ينقضى بهلاك العين المؤجرة . إلا أن مالك الرقبة قد يحجز الإيجار عن المدة التي تلى انقضاء حق الانتفاع . فإذا لم يحجز أمكنه أن يطلب من المستأجر الإخلاء بعد إعطائه الميعاد المصوص عليه في المادة ٧٦١ أو الميعاد المناسب لنقل المحصول .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٥٧ من المشروع ، فأقرتها اللجنة كما هى ، وأصبح رقبها فى المشروع

النهائى ٥٨٨

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على هذه المادة دون تعديل تحت رقم ٥٨٨

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٥٦٠

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٥٦١

يجوز أن تكون الأجرة نقودا ، كما يجوز أن تكون
أى مقدمة أخرى .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدي

ثالثا - الثمن

المادة ٧٥٨ :

يجوز أن تكون الأجرة نقودا ، كما يجوز أن تكون أى التزام آخر يقوم
به المستأجر .

القضاء المصرى :

استئناف مختلط ١٦ ديسمبر ١٨٩٧ ب ١٠ ص ٤٧ ، أبريل ١٩٣٠ ب ٤٢ ص ٤٢٢

الشرعية الإسلامية :

المجلة م ٤٠٤ و ٤٥٠ و ٤٦٣ — ٤٦٥ و ٤٨١

مذكرة المشروع التمهيدي :

الأجرة قد تكون نقودا كما هو الغالب . ولكن قد تكون شيئا آخر غير النقد ، كجزء من المحصول ، أو الانتفاع بشيء آخر مقابل الانتفاع بالعين المؤجرة (مقايضة انتفاع بانتفاع) ، أو أى التزام آخر يلتزم به المستأجر . وهذا خلاف الثمن فى البيع فإنه يجب أن يكون نقدا كما تقدم .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٥٨ من المشروع ، فأقرتها اللجنة مع تحويرات لفظية ، وأصبح نصها تحت رقم ٥٨٥ فى المشروع النهاى ما يأتى :

يجوز أن تكون الأجرة نقودا ، كما يجوز أن تكون أى مقدمة أخرى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على هذه المادة دون تعديل تحت رقم ٥٨٩

المشروع فى مجلس الشيوخمناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٥٦١

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٥٦٢

إذا لم يتفق المتعاقدان على مقدار الأجرة أو على كيفية تقديرها
أو إذا تعذر إثبات مقدار الأجرة، وجب اعتبار أجرة المثل .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التميدى

المادة ٧٥٩ :

إذا لم يتفق المتعاقدان على تقدير الأجرة ، أو على كيفية تقديرها ، أو إذا تعذر
إثبات مقدار الأجرة ، فإنه يفرض أن المتعاقدين قد ارتضيا أجرة المثل مقدرة
في مكان العقد .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الخيران م ٥٨٨ فقرة ١

مذكرة المشروع التميدى :

إذا كانت الأجرة غير مقدرة في العقد ، فإن ذلك يرجع لأحد أسباب ثلاثة :

(أ) إما لأن المتعاقدين قد أغفلا الاتفاق عليها (ب) أو اتفقا عليها ولكن تعذر
إثبات ما اتفقا عليه (ج) أو حاولا الاتفاق عليها فلم يستطيعا . ففي الفرضين الأولين
تكون الأجرة هي أجرة المثل في مكان تمام العقد ، أما التقنين الحالى (م ٣٦٣
فقرة ٢ / ٤٤٦ فقرة ٢) فينص على الفرض الثانى دون الأول ، ويجعل القول

لأهل الخبرة إذا لم يمكن إثبات الأجرة بسند مخالصة . وفي الفرض الثالث يكون الإيجار باطلا ، لأن المتعاقدين قد تعذر عليهما الاتفاق على ركن من أركان العقد .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٥٩ من المشروع ، فأقرتها اللجنة مع تحويرات لفظية ، وأصبح نصها ما يأتي :

إذا لم يتفق المتعاقدان على مقدار الأجرة ، أو على كيفية تقديرها ، أو إذا تعذر لإثبات مقدار الأجرة المدعاة وجب اعتبار أن المتعاقدين قد ارتضيا أجرة المثل .
وقدمت بالصيغة الآتية تحت رقم ٥٩٠ في المشروع النهائي .

إذا لم يتفق المتعاقدان على مقدار الأجرة أو على كيفية تقديرها أو إذا تعذر لإثبات مقدار الأجرة وجب اعتبار أجرة المثل .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على هذه المادة دون تعديل تحت رقم ٥٩٠

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٥٦٢

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٥٦٣

إذا عقد الإيجار دون اتفاق على مدة أو عقد لمدة غير معينة

أو تعذر إثبات المدة المدعاة ، اعتبر الإيجار منعقدا للفترة المعينة لدفع الأجرة . وينتهي بانقضاء هذه الفترة بناء على طلب احد المتعاقدين إذا هو نبه على المتعاقد الآخر بالإخلاء في المواعيد الآتى بيانها :

(ا) فى الأراضى الزراعية والأراضى البور إذا كانت المدة المعينة لدفع الأجرة ستة أشهر أو أكثر ، يكون التنبيه قبل انتهاء بثلاثة أشهر ، فإذا كانت المدة أقل من ذلك وجب التنبيه قبل نصفها الأخير ، كل هذا مع مراعاة حق المستأجر فى المحصول وفقا للعرف .

(ب) فى المنازل والخوانيت والمكاتب والمتاجر والمصانع والمخازن وما إلى ذلك إذا كانت الفترة المعينة لدفع الأجرة أربعة اشهر أو أكثر وجب التنبيه قبل انتهاء بشهرين ، فإذا كانت الفترة أقل من ذلك وجب التنبيه قبل نصفها الأخير .

(ج) فى المساكن والغرف المؤسسة وفى أى شىء غير ما تقدم إذا كانت الفترة المعينة لدفع الأجرة شهرين أو أكثر ، وجب التنبيه قبل نهايتها بشهر ، فإذا كانت أقل من ذلك ، وجب التنبيه قبل نصفها الأخير .

التقنين المدنى السابق :

مادة ٣٨٣ / ٤٦٨ : إذا حصل الإيجار بغير تعيين مدة فيعتبر أنه حاصل لمدة سنة أو ستة أشهر أو شهر على حسب المقرر في مواعيد دفع الأجرة إن كان في كل سنة أو ستة أشهر أو كل شهر . وينقطع الإيجار بانقضاء إحدى هذه المدد إذا طلب ذلك أحد المتعاقدين وأخبر الآخر منهما في المواعيد الآتية بيانها : بالنسبة للبيوت والخوانيت والمكاتب والمخازن يكون الإخبار بثلاثة أشهر مقدما إذا كانت مدة الإيجار تزيد عليها وأما إن كان الإيجار لثلاثة أشهر فأقل فيكون الإخبار مقدما بنصف المدة .

وبالنسبة للأود يكون الإخبار بشهر مقدما . وفي أراضي الزراعة ونحوها يكون الإخبار مقدما بستة أشهر بأقل مع حفظ حق المستأجر في المحصولات على حسب العرف الجارى .

المشروع التمهيدى

المادة ٧٦١ :

إذا عقد الإيجار دون اتفاق على المدة ، أو عقد لمدة غير محدودة ، أو إذا تعذر إثبات المدة المدعاة ، فيعتبر الإيجار منعقدا لمدة المحددة لدفع الأجرة . وينتهى بانقضاء هذه المدة ، بناء على طلب أحد المتعاقدين إذا هو نبه على المتعاقد الآخر بالإخلاء في المواعيد الآتية بيانها :

(أ) فى الأراضى الزراعية والأراضى البور ، يكون التنبيه فى ميعاد ثلاثة أشهر مقدما إذا كانت المدة المحددة لدفع الأجرة ستة أشهر أو أكثر ، فإذا كانت المدة أقل من ذلك ، كان التنبيه فى ميعاد هو نصف هذه المدة ، كل هذا مع مراعاة حق المستأجر فى المحصول وفقا للعرف .

(ب) فى المنازل والخوانيت والمكاتب والمتاجر والمصانع والمخازن وما إلى ذلك ، يكون التنبيه فى ميعاد شهرين مقدما إذا كانت المدة المحددة لدفع الأجرة أربعة أشهر أو أكثر ، فإذا كانت المدة أقل من ذلك ، كان التنبيه فى ميعاد هو نصف هذه المدة .

(ج) في المساكن والغرف المؤثثة ، وفي أى شيء غير ما تقدم ، يكون التنبيه في ميعاد شهر مقدما إذا كانت المدة أقل من ذلك ، كان التنبيه في ميعاد هو نصف هذه المدة . (١)

(١) مادة محذوفة :

رابعا - المدة

مادة ٧٦٠ : ١ — إذا عقد الإيجار لمدة تزيد على ثلاثين سنة ، أو إذا كان مؤبدا ، جاز أن ينتهى بعد انقضاء ثلاثين سنة بناء على طلب أحد المتعاقدين ، مع مراعاة المواعيد القانونية المنصوص عليها في المادة التالية . ويكون باطلا كل اتفاق يقضى بغير ذلك .

٢ — على أنه لا يجوز لأحد من المتعاقدين أن ينهى الإيجار ، إذا كانت عقد لمدة حياة المؤجر أو المستأجر ، حتى لو امتد لمدة تزيد على ثلاثين سنة ، وإذا نص في الإيجار أنه يبقى مابقي المستأجر يدفع الأجرة ، فيعتبر أنه قد عقد لمدة حياة المستأجر .

انقضاء المصرى :

استئناف مختلط ٢٧ مارس ١٨٨٤ مع ٩ ص ٩٩ ، واستئناف مصر ٢١ يناير ١٩٢٤ مجموعة ناصر ٦٢٨٨ .

الشريعة الإسلامية :

المجلة م ٤٨٤ — ٤٩٣ .

مذكرة المشروع التمهيدى :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدى عن المادة ٧٦١ المقابلة للمادة ٥٦٣ من القانون .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٦٠ من المشروع ، فأقرتها اللجنة مع تحويرات لفظية ، وأصبح نصها تحت رقم ٥٩١ في المشرع النهائى ما يأتى :

١ — إذا عقد الإيجار لمدة ثلاثين سنة أو إذا كان مؤبدا ، جاز انتهاءها بعد انقضاء ثلاثين سنة بناء على طلب أحد المتعاقدين ، مع مراعاة المواعيد القانونية المنصوص عليها في المادة التالية ويكون باطلا كل اتفاق يقضى بغير ذلك .

٢ — على أنه لا يجوز لأحد من المتعاقدين أن ينهى الإيجار إذا كان قد عقد لمدة حياة المؤجر أو المستأجر ولو استمر لمدة تزيد على ثلاثين سنة . وإذا نص في الإيجار على أنه يبقى مابقي المستأجر يدفع الأجرة ، فيعتبر أنه قد عقد لمدة حياة المستأجر .

المشروع في مجلس النواب

حذفت لجنة الشئون التشريعية هذه المادة ولم تشر بهذا الحذف في تقريرها .

القضاء المصرى :

استئناف مخطاط ١٨ يونيه ١٨٩١ ب ٣ ص ٤٠٤ ، ٢٧ مارس ١٩٠٢ ب ٦٤

ص ٢٢٨ .

الشريعة الإسلامية :

المجلة م ٤٩٤ .

مذكرة المشروع التهيدى :

من أركان الإيجار المدة . وهى كالأجرة ، إما أن يحددها المتعاقدان باتفاق فيما بينهما ، وإما أن يتركا تحديدها (سواء لأنهما أغفلا التحديد أو لأنهما ذكرا أن الإيجار لمدة غير محددة) ، وإما أن يحددها ولكن يتعذر إثبات ما حددها ، وإما أن يختلفا فى تحديدها ولا يتم بينهما اتفاق على ذلك . ففى الفرض الأخير يكون الاتفاق باطلا كما فى الأجرة . وفى حالة ما إذا تركا التحديد أو تعذر إثبات ما حددها ، يعتبر الإيجار منعقدا لمدة متتالية كل مدة منها هى المدة المحددة لدفع الأجرة ، وينتهى الإيجار بانتهاء أى مدة من هذه المدد إذا نبه أحد المتعاقدين على الآخر بالإخلاء فى مواعيد معينة ذكرتها المادة ٧٦١ ، وهى نصف مواعيد دفع الأجرة ، على ألا تكون أطول من ثلاثة أشهر فى الأراضى الزراعية والأراضى البور ، ومن شهرين فى المنازل والخوانيت والمكاتب والمتاجر والمصانع والمخازن والأماكن المبنية غير المؤثثة بوجه عام ، ومن شهر واحد فى المساكن والغرف المؤثثة وفى أى شىء غير ما تقدم (قارن المادة ٣٨٣ / ٤٦٨ من التقنين الحالى ، وهى لا تستقصى كل الحالات ، والمواعيد فيها أطول) . ويلاحظ أن المشروع يجعل الحكم واحدا فى إيجار لم تحدد مدته وإيجار تحددت مدته ولكن تعذر إثباتها ، أما التقنين الحالى فيميز بين الفرضين ، فينفق مع المشروع فى الفرض الأول مع اختلاف فى مواعيد التنبيه بالإخلاء كما تقدم ، ويجعل المدة فى الفرض الثانى تتعين بحسب عرف البلد (م ٣٦٣ فقرة ٢ / ٤٤٦ فقرة ٢ مصرى) . بقى أن يحدد المتعاقدان المدة باتفاق فيما بينهما ، وقد نص المشروع (م ٧٦٠) على حد

أقصى للمدة التي يجوز الاتفاق عليها وهي ثلاثون سنة . فإذا أبد المتعاقدان الإيجار أو حددا له مدة أطول من ثلاثين سنة ، جاز لكل منهما بعد انقضاء ثلاثين سنة ، أن ينهى الإيجار بعد تنبيه بالإخلاء في ميعاده نصف ميعاد دفع الأجرة على ألا يكون أطول من ثلاثة أشهر ، أو شهرين أو شهر واحد على النحو المبين في المادة ٧٦١ ، وكل اتفاق على غير ذلك يكون باطلا لمخالفته للنظام العام . ولكن هذا لا يمنع المتعاقدين من الاتفاق على أن يكون الإيجار لمدة حياة المؤجر أو المستأجر ، حتى لو امتدت الحياة لأكثر من ثلاثين سنة . ويعتبر الإيجار معقودا لمدة حياة المستأجر إذا نص فيه أنه يبقى ما بقي المستأجر يدفع الأجرة ، ولا يوجد في التقنين الحالي ما يقابل المادة ٧٦٠ من المشروع التي تنص على هذه الأحكام .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٦١ من المشروع ، فأقرتها اللجنة مع تحويلات لفظية ، وأصبح نصها - تحت رقم ٥٩٢ في المشروع النهائي - ما يأتي :

إذا عقد الإيجار دون اتفاق على مدة ، أو عقد لمدة غير محددة ، أو تعذر إثبات المدة المدعاة ، اعتبر الإيجار منعقدا للفترة المحددة لدفع الأجرة . وينتهي بانقضاء هذه الفترة ، بناء على طلب أحد المتعاقدين ، إذا هو نبه على المتعاقد الآخر بالإخلاء في المواعيد الآتي بيانها :

(أ) في الأراضي الزراعية والأراضي البور ، إذا كانت المدة المحددة لدفع الأجرة ستة أشهر أو أكثر يكون التنبيه قبل انتهائها بثلاثة أشهر . فإذا كانت المدة أقل من ذلك وجب التنبيه قبل نصفها الأخير . كل هذا مع مراعاة حق المستأجر في المحصول وفقا للعرف .

(ب) في المنازل والحوانيت والمكاتب والمتاجر والمصانع والمخازن وما إلى ذلك ، إذا كانت الفترة المحددة لدفع الأجرة أربعة أشهر أو أكثر وجب التنبيه قبل انتهائها بشهرين ، فإذا كانت الفترة أقل من ذلك ، وجب التنبيه قبل نصفها الأخير .

(ح) في المساكن والغرف المؤثثة . وفي أى شيء غير ما تقدم ، إذا كانت الفترة المحددة لدفع الأجرة شهرين أو أكثر وجب التنبيه قبل نهايتها بشهر ، فإذا كانت أقل من ذلك ، وجب التنبيه قبل نصفها الأخير .

وقد تمت بعد استبدال لفظة « معينة » بلفظة « محددة » ، في مواضعها بالنص .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على هذه المادة دون تعديل تحت رقم ٥٩١

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٥٦٣

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

آثار الإيجار :

مادة ٥٦٤

يلتزم المؤجر أن يسلم المستأجر العين المؤجرة وملحقاتها
في حالة تصلح معها لأن تفي بما أعدت له من المنفعة، وفقا لما تم عليه
الاتفاق أو لطبيعة العين .

التقنين المدنى السابق :

مادة ٢٦٩/٤٥٢ : يسلم الشئ المؤجر بالحالة التى يكون عليها فى الوقت المعين
لا ابتداء انتفاع المستأجر به ما لم يحدث به خلل بعد عقد الإيجار بفعل المؤجر
أو من قام مقامه .

المشروع التمهيدى

أولا - التزامات المؤجر

(١) تسليم العين المؤجرة :

المادة ٧٦٢ :

يلتزم المؤجر بأن يسلم المستأجر العين المؤجرة وملحقاتها فى حالة تصلح معها أن
تفي بما أعدت له من المنفعة ، وفقا لما تم عليه الاتفاق . أو طبقا لطبيعة العين .

القضاء المصرى :

قضا الكلية ١٢ اكتوبر ١٩٣١ المحاماة ١٢ ص ١٠٠٨

الشريعة الإسلامية :

مرشد الحيران م ٦٤٢ والمجلة م ٥٢٣ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

أدخل المشروع في التزامات المؤجر تجديدًا من شأنه أن يجعلها التزامات إيجابية كما تقدم . وفي الالتزام بتسليم العين المؤجرة يلاحظ الفرق بين المشروع والتقنين الحالي (م ٤٥٢/٢٦٩) . ففي المشروع يلتزم المؤجر بأن يسلم المستأجر للعين المؤجرة وملحقاتها في حالة تصلح معها أن تنى بما أعدت له من المنفعة . ويرجع في معرفة ما أعدت له العين من المنفعة إلى اتفاق المتعاقدين وإلى طبيعة العين . أما في التقنين الحالي ، فيسلم الشيء المؤجر ، بالحالة التي يكون عليها في الوقت المعين لابتداء انتفاع المستأجر به ، ويرجع هذا الفرق إلى المبدأ العام الذي سبقت الإشارة إليه من أن المشروع يلزم المؤجر أن يمكن المستأجر من الانتفاع بالعين ، أما التقنين الحالي فلا يلزم المؤجر إلا بأن يترك المستأجر ينتفع بالعين .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٦٢ من المشروع ، فأقرتها اللجنة على أصلها ، وأصبح رقمها في المشروع النهائي ٥٩٣ وقدمت بالصيغة الآتية :

يلتزم المؤجر أن يسلم المستأجر العين المؤجرة وملحقاتها في حالة تصلح معها لأن تنى بما أعدت له من المنفعة وفقا لما تم عليه الاتفاق أو لطبيعة العين .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على هذه المادة دون تعديل تحت رقم ٥٩٢ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٥٦٤ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٥٦٥

١ - إذا سلّمت العين المؤجرة في حالة لا تكون فيها صالحة للانتفاع الذي أُجرت من أجله أو إذا نقص هذا الانتفاع نقصا كبيرا ، جاز للمستأجر أن يطلب فسخ العقد أو إنقاص الأجرة بقدر ما نقص من الانتفاع مع التعويض في الحالتين إذا كان لذلك مقتضى .

٢ - فإذا كانت العين المؤجرة في حالة من شأنها أن تعرض صحة المستأجر أو من يعيشون معه أو مستخدميهم أو عماله لخطر جسيم ، جاز للمستأجر أن يطلب فسخ العقد ، ولو كان قد سبق له أن نزل عن هذا الحق .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدى

المادة ٧٦٣ :

١ — إذا سلمت العين المؤجرة في حالة لا تكون فيها صالحة للانتفاع الذي أجزت من أجله أو نقص هذا الانتفاع نقصا كبيرا ، جاز للمستأجر أن يطلب فسخ العقد أو إنقاص الأجرة بقدر ما نقص من الانتفاع ، مع التعويض في الحالتين إذا كان لذلك مقتضى .

٢ — فإذا كانت العيوب الموجودة في العين المؤجرة من شأنها أن تعرض صحة المستأجر أو من يعيشون معه أو مستخدميهم أو عماله لخطر جسيم ، جاز للمستأجر أن يطلب فسخ العقد ، حتى لو كان قد سبق له أن تنازل عن هذا الحق .
القضاء المصري :

استئناف محتلط ٥ يناير ١٩٣٥ المحاماة ١٦ رقم ٤٤٩ .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الخيران م ٢٤ والمجلة م ٤٧٨ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

جزاء الإخلال بالتزام التسليم يرجع فيه إلى القواعد العامة . فيجوز للمستأجر أن يطلب التنفيذ أو الفسخ . وله أن ينقص الأجرة في كل حال بالقدر الذي لم يستوف به منفعة العين المؤجرة .

فإذا كان الإخلال بالتزام يرجع إلى أن العين سلمت في حالة لا تكون فيها صالحة للانتفاع الذي أجزت من أجله ، أو نقص هذا الانتفاع نقصا كبيرا ، فإن المستأجر يكون بالخيار بين الفسخ أو إنقاص الأجرة بقدر ما نقص من الانتفاع ، مع التعويض في الحالتين إذا كان له محل ، كما إذا كان بالعين المؤجرة عيب يعرض صحة المستأجر ومن معه (كأفراد أسرته وعماله ومستخدميه) لخطر جسيم ، وأصابه من ذلك ضرر بالفعل ، وثبت خطأ في جانب المؤجر ، فإن المستأجر يستحق التعويض طبقا لقواعد المسؤولية التقصيرية . وفي هذا المثل الأخير يجوز للمستأجر أيضا أن يطلب فسخ العقد ، حتى لو كان قد تنازل عن هذا الحق مقدما ، لأن الأمر

يتعلق بالنظام العام (انظر تقنين الالتزامات السويسرى م ٢٥٤ فقرة ٢ ، وعنه أخذت المادة ٧٦٣ من المشروع) .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٦٣ من المشروع ، فأقرتها اللجنة مع حذف عبارة « العيوب الموجودة فى » ، وأصبح نصها — تحت رقم ٥٩٤ فى المشروع النهائى — ما يأتى :

١ — إذا سلمت العين المؤجرة فى حالة لا تكون فيها صالحة للانتفاع الذى أجزت من أجله أو نقص هذا الانتفاع نقصا كبيرا ، جاز للمستأجر أن يطلب فسخ العقد أو إنقاص الأجرة بقدر ما نقص من الانتفاع مع التعويض فى الحالتين إذا كان لذلك مقتضى .

٢ — فإذا كانت العين المؤجرة فى حالة من شأنها أن تعرض صحة المستأجر أو من يعيشون معه أو مستخدميه أو عماله لخطر جسيم ، جاز للمستأجر أن يطلب فسخ العقد ، حتى لو كان قد سبق له أن تنازل عن هذا الحق .

وقدمت بعد استبدال عبارة « أو إذا نقص » بعبارة « أو نقص » فى الفقرة الأولى واستبدال كلمة « ولو » بعبارة « حتى لو » فى الفقرة الثانية .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على هذه المادة — تحت رقم ٥٩٤ — مع إبدال كلمة « تنازل » فى الفقرة الثانية بكلمة « نزل » .

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة كما أقرها مجلس النواب ، وأصبح رقمها ٥٦٥ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٥٦٦

يسرى على الالتزام بتسليم العين المؤجرة ما يسرى على الالتزام بتسليم العين المبيعة من أحكام ، وعلى الأخص ما يتعلق منها بزمان التسليم ومكانه وتحديد مقدار العين المؤجرة وتحديد ملحقاتها .

التقنين المدنى السابق :

لامقابل لها .

المشروع التمهيدى

المادة ٧٦٤ :

يسرى على الالتزام بتسليم العين المؤجرة ما يسرى على الالتزام بتسليم العين المبيعة من أحكام ، وعلى الأخص ما يتعلق منها بزمان التسليم ومكانه ، وتحديد مقدار العين المؤجرة ، وتحديد ملحقاتها ، وما يترتب على الإخلال بهذا الالتزام من جزاء ، وكل هذا ما لم يوجد نص يخالفه .

القضاء المصرى :

مطابق مصر ٦ مارس سنة ١٩٢٨ مجلة كلية الحقوق ٣ ص ٨٩ ، انظر استئناف مصر ٢ فبراير سنة ١٩١٠ الحقوق ٢٦ ص ٥٨ ، ٢٠ مارس سنة ١٩٢٤ المحاماة ٤ ص ٧٣٧ ، واستئناف مختلط ١٤ نوفمبر سنة ١٩٠٠ ب ١٣ ص ١٠ ، و ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٣ ب ٢٥ ص ١٢٠ ، وأول يناير ١٩٢٤ المحاماة ٥ ص ٧٨ ، عكس ذلك مصر ١٠ مارس سنة ١٩٢٦ المحاماة ٦ ص ٦٤٨

الشريعة الإسلامية :

المجلة م ٤٧٤ - ٤٧٥ و ٥٠٣ و ٥٠٤ و ٥٢١ و ٥٨٢ - ٥٨٥

مذكرة المشروع التمهيدي :

يتبع في تسليم العين المؤجرة من القواعد ما سبق تقريره خاصا بتسليم العين المبيعة، فالتسليم يقع على العين المؤجرة وملحقاتها . والملحقات هي كل ما أعد بصفة دائمة لاستعمال العين طبقا لما تقضى به طبيعة الأشياء وعرف الجهة وقصد المتعاقدين وإذا ضمن المؤجر للمستأجر أن العين تشتمل على قدر معين كان مسئولاً عن هذا القدر حسب ما يقضى به العرف . ولكن لا يجوز للمستأجر أن يطلب فسخ العقد لنقص في العين المؤجرة ، إلا إذا كان هذا النقص من الجسامة بحيث يصبح تنفيذ العقد عديم الجدوى بالنسبة للمستأجر . أما إذا تبين أن القدر الذي تشتمل عليه العين المؤجرة يزيد عما ذكر في العقد ، وكان الثمن مقدرا بحساب الوحدة ، وجب على المستأجر أن يكمل الأجرة ، إلا إذا كانت الزيادة جسيمة ، فيجوز له أن يطلب فسخ العقد . وتسقط دعوى إنقاص أو تكملة الأجرة ودعوى فسخ العقد بالتقادم إذا انقضت سنة من وقت تسليم العين المؤجرة تسليما حقيقيا . ويكون التسليم بوضع العين المؤجرة تحت تصرف المستأجر بحيث يتمكن هذا من حيازتها والانتفاع بها دون عائق . ويتم التسليم في الوقت الذي حدده العقد ، فإذا لم يحدد العقد وقتا لذلك وجب تسليم العين في الوقت الذي يتم فيه العقد ، ويكون التسليم في المكان الذي توجد فيه العين وقت تمام العقد ، فإن كانت منقولة ولم يعين محل وجودها ، أعتبرت موجودة في موطن البائع ونفقات التسليم على المؤجر إلا إذا وجد اتفاق أو عرف يقضى بغير ذلك .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٦٤ من المشروع ، فأقرتها اللجنة كما هي ، وأصبح رقمها في المشروع

النهائي ٥٩٥

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على هذه المادة دون تعديل تحت رقم ٥٩٤

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

محضر الجلسة الثلاثين

تليت المادة ٥٩٤ فرأى معالى السهنورى باشا حذف عبارة « وما يترتب على الإخلال بهذا الالتزام من جزاء » الواردة في نهاية المادة اكتفاء بما ورد في صدرها .

ورأى الحاضرون عدم الفصل في هذه المادة لحين عرضها على اللجنة في اجتماع قانونى .

محضر الجلسة الخمسين

تليت المادة ٥٩٤ وكانت اللجنة قد وافقت عليها مبدئيا مع حذف عبارة « وما يترتب على الإخلال بهذا الالتزام من جزاء » . فوافقت على هذا التعديل .

تقرير اللجنة :

حذفت العبارة الأخيرة ونصها « وما يترتب على الإخلال بهذا الالتزام من جزاء » اكتفاء بما ورد في صدر هذه المادة لأن في القواعد العامة ما يغنى عنها .

وأصبح رقم المادة ٥٦٦

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على هذه المادة كما عدلتها اللجنة .

مادة ٥٦٧

١ - على المؤجر أن يتعهد العين المؤجرة بالصيانة لتبقى على الحالة التي سلمت بها، أن يقوم في أثناء الإجارة بجميع الترميمات الضرورية دون الترميمات « التأجيرية » .

٢ - وعليه أن يجرى الأعمال اللازمة للأسطح من تجميع أو يياض، وأن يقوم بنزع الآبار والمراحيض ومصارف المياه .

٣ - ويتحمل المؤجر التكاليف والضرائب المستحقة على العين المؤجرة ويلزم بثمان المياه إذا قدر جزافا ، فإذا كان تقديره « بالعداد » كان على المستأجر ، أما ثمن الكهرباء والغاز وغير ذلك مما هو خاص بالاستعمال الشخصي فيتحمله المستأجر .

٤ - كل هذا ما لم يقض الاتفاق بغيره .

التقنين المدني السابق :

مادة ٢٧٠ / ٤٥٣ : لا يكلف المؤجر بعمل أى مرمة كانت إلا إذا اشترط في العقد إلزامه بذلك . لكن إذا هلك الشيء المؤجر يفسخ الإيجار حتما . وأما إذا حصل به خلل فيجوز للمستأجر أن يطلب إما فسخ الإيجار وإما تنقيص الأجرة على حسب الأحوال . ومع ذلك إذا تعهد المؤجر في حالة تنقيص الأجرة بإعادة

الشيء المؤجر إلى الحالة التي كان عليها وقت الإيجار فتستحق الأجرة بتمامها بدون تنقيص شيء منها من يوم تمام الترميم .

المشروع التميدى

(ب) الالتزام بصيانة العين المؤجرة :

المادة ٧٦٥ :

١ — على المؤجر أن يتعهد العين المؤجرة بالصيانة لتبقى على الحالة التي سلمت بها . وعليه أن يقوم في أثناء الإجارة بجميع الترميمات الضرورية ، عدا الترميمات التأجيرية ، فتكون على المستأجر .

٢ — فعلى المؤجر أن يقوم ببياض الغرف وتجديد ألوانها ، وأن يجرى الأعمال اللازمة للأسطح من تجميع أو بياض ، وأن يقوم بنزع الآبار والمراحيض ومصارف المياه .

٣ — ويتحمل المؤجر كذلك التكاليف والضرائب المستحقة على العين المؤجرة وعليه ثمن المياه إذا قدر جزافا ، فإذا كان تقديره بالعداد ، فيكون على المستأجر . أما ثمن الكهرباء والغاز وغير ذلك مما هو خاص بالاستعمال الشخصى فيتحمله المستأجر .

٤ — كل هذا مالم يقض الاتفاق أو العرف بغير ذلك .

القضاء المصرى :

مطابق ، استئناف مختلط ٢٠ يناير ١٩١٥ ب ٢٧ ص ١٢٩ (نزح الآبار) ، و ١٣ نوفمبر ١٩٢٤ ب ٤٧ ص ٢٠ ، والضرائب ، و ١٧ يونيو ١٩٣٧ المحاماة ١٨ ص ١٤٧ عكس ذلك ، استئناف مختلط ٢٤ يونيو ١٩٠٨ ب ٢٠ ص ٢٩٣ ، و ٦ أبريل ١٩١٦ ب ٢٨ ص ٢٣٧ .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الخيران م ٦٤٥ والمجلة ٥٢٩ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

وهنا أيضا يجعل المشروع التزام المؤجر إيجاريا ، فهو ملزم بتعهد العين المؤجرة بالصيانة لتبقى على الحالة التي سلمت بها صالحة للإنتفاع بخلاف التقنين الحالي ، ففيه لا يكلف المؤجر بعمل أى مرمة كانت (م ٣٧٠/٥٣ مصرى) .

ويترتب على التزام المؤجر بتعهد العين بالصيانة أنه ملزم أن يقوم بجميع الترميمات الضرورية ، عدا الترميمات التأجيرية فهي على المستأجر : والاولى ألا ينص على حكم واحد فى مادتين مختلفتين وأن يحذف من المادة ٧٦٥ عبارة : فتكون على المستأجر ، . ويلاحظ أن المقصود بالترميمات الضرورية هنا الترميمات الضرورية لانتفاع المستأجر بالعين المؤجرة ، لا الترميمات الضرورية لحفظ العين المؤجرة من الهلاك . وقد أوردت المادة ٧٦٥ أمثلة لهذه الترميمات ، فذكرت بياض الغرف وتجهيز الأسطح ونزع الآبار والمراحيض ومصارف المياه . ويلحق بالترميمات الضرورية تكاليف العين المؤجرة ، فهي على المؤجر ، كالضرائب ، وثمان المياه إذا قدر جزافا إذ يستطيع المؤجر أن يقدر مبلغ التزامه ، أما إذا قدر ثمن المياه بالعداد فيكون ذلك على المستأجر ، ويدفع بقدر ما استهلك . وثمان الكهرباء والغاز (ويكون عادة بالعداد) على المستأجر . ويلاحظ أن هذه الأحكام ليست من النظام العام ، فيمكن الاتفاق على ما يخالفها وإذا كان هناك عرف يخالف أتبع .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٦٥ من المشروع فأقرتها اللجنة كما هى ، مع حذف عبارة : فإنها على المستأجر ، ثم قدمت بالصيغة الآتية :

١ — على المؤجر أن يتعهد العين المؤجرة بالصيانة لتبقى على الحالة التي سلمت بها ، وأن يقوم فى أثناء الإجارة بجميع الترميمات الضرورية دون الترميمات التأجيرية . .

٢ — وعليه أن يقوم بياض الغرف وتجديد ألوانها وأن يجرى الأعمال اللازمة

للأسطح من تخصيص أوبياض، وأن يقوم بنزع الآبار والمراحيض ومصارف المياه.

٣ - ويتحمل المؤجر التكاليف والضرائب المستحقة على العين المؤجرة . ويلزم بضمن المياه إذا قدر جزافا ، فإذا كان تقديره ، بالعدد ، كان على المستأجر . أما ثمن الكهرباء والغاز وغير ذلك مما هو خاص بالاستعمال الشخصي فيتحمله المستأجر .

٤ - كل هذا مالم يقض الاتفاق أو العرف بغيره .

وأصبح رقم المادة في المشروع النهائي ٥٩٦ .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على هذه المادة - تحت رقم ٥٩٥ - مع حذف عبارة ، يقوم ببياض الغرف وتجديد ألوانها وأن ، من الفقرة الثانية .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

محضر الجلسة الثلاثين

تليت المادة ٥٩٥ فرأى رمزي بك إعادة المادة إلى ما كانت عليه قبل تعديلها في مجلس النواب بأن يكون بياض الغرف وتجديد ألوانها على المؤجر مالم يثبت سوء استعمال المستأجر ، وذلك لأن في عدم بياض الغرف انتقاصا لا تتفاد المستأجر بها ، بينما لا تنقص الأجرة ، ولأن النظافة ليست من الكاليات حتى يقوم المستأجر ببياض الغرف .

ووافق الحاضرون على نص المادة حسب تعديل مجلس النواب .

محضر الجلسة الخمسين

تليت المادة ٥٩٥ فوافقت عليها اللجنة مع حذف كلمتي ، أو العرف ، الواردتين في الفقرة الرابعة ، لأن العرف مصدر من مصادر القانون حيث لا يوجد نص .

وقد قررت الأغلبية الموافقة على رأى مجلس النواب فى حذف التزام المؤجر ببياض الغرف وتجديد ألوانها وترك تقريره للعرف .

تقرير اللجنة :

حذفت من فقرتها الرابعة عبارة " أو العرف " ، لأن المقرر فى النص هو ما جرى العرف به ؛ فلا يخالف إلا باتفاق خاص ، وأصبح رقم المادة ٥٦٧ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة تحت رقم ٥٦٧ من القانون .

مادة ٥٦٨

١ - إذا تأخر المؤجر بعد إعداره عن القيام بتنفيذ الالتزامات الميئة فى المادة السابقة ، جاز للمستأجر ان يحصل على ترخيص من القضاء فى إجراء ذلك بنفسه وفى استيفاء ما أنفقه خصما من الأجرة ، وهذا دون إخلال بحقه فى طلب الفسخ أو إنقاص الأجرة .

٢ - ويجوز للمستأجر دون حاجة إلى ترخيص من القضاء أن يقوم بإجراء الترميمات المستعجلة أو الترميمات البسيطة مما يلتزم به المؤجر ، سواء كان العيب موجودا وقت بدء الانتفاع أو طرأ بعد ذلك إذا لم يقم المؤجر بعد إعداره بتنفيذ هذا الالتزام فى ميعاد مناسب ، على أن يستوفى المستأجر ما أنفقه خصما من الأجرة .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التميدى

المادة ٧٦٦ :

١ - إذا تأخر المؤجر بعد إعداره عن القيام بتنفيذ الالتزامات المبينة فى المادة السابقة جاز للمستأجر أن يحصل على ترخيص من القضاء فى إجراء ذلك بنفسه وفى استيفاء ما أنفقه خصما من الأجرة . وهذا دون إخلال بحقه فى طلب الفسخ أو إنقاص الأجرة .

ويجوز للمستأجر دون حاجة إلى ترخيص من القضاء أن يقوم بإجراء الترميمات المستعجلة أو الترميمات البسيطة مما يلتزم به المؤجر سواء أكان العيب موجودا وقت بدء الانتفاع أم طرأ بعد ذلك ، إذا لم يقم المؤجر بعد إعداره بتنفيذ هذا الالتزام فى ميعاد مناسب ، على أن يستوفى المستأجر ما أنفقه خصما من الأجرة .

القضاء المصرى :

مطابق نقض ٧ ديسمبر ١٩٣٣ ملحق مجلة القانون والاقتصاد ٤ ص ٢٨

مذكرة المشروع التميدى :

وتنص هذه المادة على جزاء الإخلال بهذا الالتزام . وهى ليست إلا تطبيقا للقواعد العامة . فإذا تأخر المؤجر بعد أعداره عن القيام بالترميمات الضرورية ، أو القيام بما تقدم من الالتزامات ، جاز للمستأجر ، إذا لم يطلب الفسخ أو إنقاص الأجرة متى كان هناك محل لذلك ، أن يطلب التنفيذ ، بل أن يقوم هو نفسه بهذا التنفيذ ، على أن يخصم من الأجرة ما أنفقه ، بعد أن يطلب ترخيصا من القضاء فى ذلك . ويعنى طلب هذا الترخيص بالشروط الآتية :

(أ) إذا كانت الترميمات بسيطة أو كانت مستعجلة ، ولو كان العيب موجودا وقت بدء الانتفاع ، وبالأولى إذا طرأ . (ب) أن يعذر المستأجر المؤجر فى أن يقوم

بها . (ج) ألا يقوم بها المؤجر ، بعد الأعذار ، في الميعاد المناسب الذي يحدده المستأجر ، وللؤجر أن يتظلم إلى القضاء من هذا التحديد .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٦٦ من المشروع ، فأقرتها اللجنة كما هي ، وأصبح رقمها ٥٩٧ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٩٦

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى:

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٥٦٨

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٥٦٩

١ - إذا هلكت العين المؤجرة أثناء الإيجار هلاكا كليا ، انفسخ

العقد من تلقاء نفسه .

٢ - أما إذا كان هلاك العين جزئيا ، أو إذا أصبحت العين

في حالة لا تصلح معها للانتفاع الذى أجرت من أجله ، أو نقص

هذا الانتفاع نقصا كبيرا ولم يكن للمستأجر يد في شيء من ذلك ، فيجوز له ، إذا لم يقم المؤجر في ميعاد مناسب بإعادة العين إلى الحالة التي كانت عليها أن يطلب تبعا للظروف إما إنقاص الأجرة أو فسخ الإيجار ذاته دون إخلال بما له من حق في أن يقوم بنفسه بتنفيذ التزام المؤجر وفقا لأحكام المادة السابقة .

٣ - ولا يجوز للمستأجر في الحالتين السابقتين أن يطلب تعويضا إذا كان الهلاك أو التلف يرجع إلى سبب لا يد للمؤجر فيه .

التقنين المدنى السابق :

مادة ٢٧٠ / ٤٥٤ - ٤٥٥ : لا يكلف المؤجر بعمل أى مرممة كانت إلا إذا اشترط في العقد إلزامه بذلك . لكن إذا هلك الشيء المؤجر يفسخ الإيجار حتما ، وأما إذا حصل به خلل فيجوز للمستأجر أن يطلب إما فسخ الإيجار وإما تنقيص الأجرة على حسب الأحوال ، ومع ذلك إذا تعهد المؤجر في حالة تنقيص الأجرة بإعادة الشيء المؤجر إلى الحالة التي كان عليها وقت الإيجار تستحق الأجرة بتمامها بدون تنقيص شيء منها من يوم تمام الترميم .

المشروع التميدى

المادة ٧٦٧ :

١ - إذا هلكت العين المؤجرة أثناء الإيجار هلاكا كليا انفسخ العقد من تلقاء نفسه .

٢ - أما إذا كان هلاك العين جزئيا أو أصبحت العين في حالة لا تصلح معها

للانتفاع الذى أجرت من أجله أو نقص هذا الانتفاع نقصا كبيرا ولم يكن للمستأجر يد فى شيء من ذلك ، جاز له إذا لم يقم المؤجر فى ميعاد مناسب بإعادة العين إلى الحالة التى كانت عليها أن يطلب تبعا للظروف إما إنقاص الأجرة أو فسخ الإيجار ذاته ، دون إخلال بما له من حق فى أن يقوم بنفسه بتنفيذ التزام المؤجر وفقا لأحكام المادة السابقة .

٣ - ولا يجوز للمستأجر فى الحالتين السابقتين أن يطلب تعويضا إذا كان الهلاك أو التلف يرجع إلى سبب لا يد للمؤجر فيه .

القضاء المصرى :

مطابق استئناف مختلط ١٨ يناير ١٨٩٤ ب ٦ ص ١١٩ و ٢٦ يونيو ١٩١٧ ب ٢٩ ص ٥١٦، و ٣١ ديسمبر ١٩٢٩ ب ٤٢ ص ١٣٥، وأول ديسمبر ١٩٣٢ ب ٤٥ ص ٤٦ الشريعة الإسلامية :

مرشد الخيران م ٦٥١ - ٦٥٣ والمجلة م ٤٧٨ - ٤٧٩ و ٥١٩ - ٥٢٠ .

مذكرة المشروع التهيدى :

قد تهلك العين هلاكا كاملا ، سواء كان ذلك من جراء عدم القيام بالترميمات اللازمة لحفظ العين . أو بخطأ من المؤجر أو المستأجر ، أو بقوة قاهرة . وفى كل هذه الأحوال ينفسخ العقد من تلقاء نفسه لانعدام المحل . وإذا كان المستأجر هو الذى صدر منه الخطأ ، كان مسئولاً عن التعويض . أما فى الأحوال الأخرى فالعين تهلك على المؤجر .

أما إذا هلكت العين هلاكا جزئيا ، أو أصبحت لا تصلح للانتفاع ، أو نقص هذا الانتفاع نقصا كبيرا ، ولم يكن ذلك بخطأ المستأجر ، فإن له أن يطلب من المؤجر أن يعيد العين إلى أصلها طبقا لما تقدم من الأحكام ، إذ المؤجر ملزم أن يتعهد العين بالصيانة . وللمستأجر أن يقوم هو نفسه بالترميمات اللازمة بعد ترخيص من القضاء أو دون ترخيص وفقا لما سبق بيانه ، كما يستطيع المطالبة بإنقاص

الآجرة بالقدر الذى حرم به من الانتفاع ، بل ويجوز له طلب الفسخ إذا كان هناك محل لذلك . وله طلب التعويض فى جميع الأحوال إلا إذا كان الهلاك أو التلف لا يد للمؤجر فيه . وليس فى كل هذا إلا تطبيق للقواعد العامة .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٦٧ من المشروع ، فأقرتها اللجنة وقدمت بعد استبدال كلمة « فيجوز » بكلمة « جاز » فى الفقرة الثانية وأصبح رقمها ٥٩٨ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٩٧

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٥٦٩ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٥٧٠

١ - لا يجوز للمستأجر أن يمنع المؤجر من إجراء الترميمات المستعجلة التى تكون ضرورية لحفظ العين المؤجرة ، على أنه إذا ترتب على هذه الترميمات إخلال كلى أو جزئى بالانتفاع بالعين ،

جاز للمستأجر ان يطلب تبعا للظروف إما فسخ الإيجار
أو إنقاص الأجرة .

٢ - ومع ذلك إذا بقي المستأجر في العين المؤجرة إلى أن تتم
الترميمات ، سقط حقه في طلب الفسخ .

التقنين المدنى السابق :

مادة ٥٦/٢٧١ : لا يجوز لمستأجر منزل أو قسم منه أن يمنع المؤجر من إجراء
المرممات المستعجلة والضرورية لصيانة العقار . ولكن إذا ترتب على تلك الترميمات
عدم إمكان الانتفاع بالمستأجر فللمستأجر أن يطلب بحسب الأحوال إما فسخ
الإيجار أو نقص الأجرة مدة الترميم .

ومادة ٥٧/٣٧٢ : وفي أى حال من الأحوال لا يجوز للمستأجر الذى لم يزل
ساكنا فى المكان إلى تمام الترميم أن يطلب فسخ الإيجار .

المشروع التمهيدى

المادة ٧٦٨ :

١ - لا يجوز للمستأجر أن يمنع المؤجر من إجراء الترميمات المستعجلة
التي تكون ضرورية لحفظ العين المؤجرة . على أنه إذا ترتب على هذه الترميمات
إخلال كلى أو جزئى بالانتفاع بالعين ، لاستحالة هذا الانتفاع أو عدم ملائمته ،
جاز للمستأجر أن يطلب ، تبعا للظروف ، إما فسخ الإيجار أو إنقاص
الأجرة .

٢ - ومع ذلك إذا بقي المستأجر في العين المؤجرة إلى أن تتم الترميمات ، سقط
حقه في طلب الفسخ .

القضاء المصرى :

مطابق استئناف مختلط ٩ نوفمبر سنة ١٩١٥ ب ٢٨ ص ١٢ ، و ١٤ يناير سنة ١٩٢٦ ب ٤٨ ص ٧٦ .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الحيران م ٦٤٨
مذكرة المشروع التمهيدى :

هناك نوع آخر من الترميمات الضرورية ، وهى اللازمة لا لانتفاع بالعين ، بل لحفظها من الهلاك . وهذه تكون على المؤجر ، بل هى أيضا من حقه ، بمعنى أنه لا يجوز للمستأجر أن يمنعه من إجرائها بدعوى أن ذلك يخل بانتفاعه بالعين . لحفظ العين من الهلاك مقدم على انتفاع المستأجر بها . فإذا ترتب على القيام بهذه الترميمات إخلال بالانتفاع ، جاز للمستأجر أن يطالب بإنقاص الأجرة . بل له أن يطلب الفسخ ، إلا إذا بقى فى العين إلى أن تتم الترميمات . فلا يجوز له عند ذلك إلا إنقاص الأجرة (م ٧٦٨ من المشروع وتوافق م ٣٧١ - ٣٧٢ / ٤٥٦ - ٤٥٧ مصرى)

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٦٨ من المشروع ، فأقرتها اللجنة بعد حذف عبارة « لاستحالة هذا الانتفاع أو عدم ملائمته » من الفقرة الأولى ، وأصبح رقمها ٥٩٩ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٩٨

المشروع فى مجلس الشيوخمناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٥٧٠

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٥٧١

- ١ - على المؤجر أن يمتنع عن كل ما من شأنه أن يحول دون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة ، ولا يجوز له أن يحدث بالعين أو بملحقاتها أى تغيير يخل بهذا الانتفاع .
- ٢ - ولا يقتصر ضمان المؤجر على الأعمال التى تصدر منه أو من اتباعه ، بل يمتد هذا الضمان إلى كل تعرض أو إضرار مبنى على سبب قانونى يصدر من أى مستأجر آخر أو من أى شخص تلقى الحق عن المؤجر .

التقنين المدنى السابق :

مادة ٢٧٣ / ٥٨ : لا يجوز للمؤجر أن يتعرض للمستأجر فى انتفاعه بالمؤجر ولا أن يحدث فيه أو فى ملحقاته تغييرات تخل بذلك الانتفاع .

المشروع التمهيدى
(ج) الالتزام بالضمان

المادة ٧٧٠ : (١)

- ١ - على المؤجر أن يمتنع عن كل ما من شأنه أن يحول دون انتفاع المستأجر

(١) مادة مخدونة :

مادة ٧٦٩ : (١) يلتزم المؤجر بضمان التعرض والاستحقاق وبضمان العيب .
(٢) ولا يعفى المؤجر من الضمان ، حتى لو كان حسن النية .

بالعين المؤجرة ، ولا يجوز له أن يحدث بالعين أو بملحقاتها أى تغيير يخل بهذا الانتفاع .

٢ - ولا يقتصر ضمان المؤجر على الأعمال التى تصدر منه أو من أتباعه ، بل يمتد هذا الضمان إلى كل تعرض مبنى على سبب قانونى يصدر من أى مستأجر آخر أو من أى شخص تلقى الحق عن المؤجر .

القضاء المصرى :

مطابق ، استئناف مختلط ١٧ يونيه ١٩٠٣ ب ١٥ ص ٣٥٢ ، و ٩ ديسمبر ١٩٠٩ ب ٢٢ ص ٣٩ .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الخيران م ١٤٩ - ٦٥٠

مذكرة المشروع التمهيدي :

هذا النص وما بعده (٧٧٠ - ٧٧٤) ينظم ضمان التعرض والاستحقاق . والإيجار كالبيع فى هذه الأحكام فالمؤجر يضمن تعرضه ، ماديا كان أو مبنيا على سبب قانونى ، ويضمن تعرض الغير إذا كان مبنيا على سبب قانونى .

أما تعرضه هو كائن بحول دون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة بإحداث تغيير فيها يخل بهذا الانتفاع أو أن يعطى للغير حقا عينيا أو شخصيا يتعارض مع حق المستأجر ويحتاج به عليه ، كحق المشتري للعين المؤجرة إذا لم يكن تاريخ الإيجار أسبق .

مذكر المشروع التمهيدي :

يشير هذا النص إلى نوعين من الضمان ، هما ضمان التعرض والاستحقاق وضمان العيب . ويضيف النص أن التزام الضمان يبقى فى ذمة المؤجر حتى ولو كان حسن النية . أما سوء النية فيعطى للمستأجر الحق فى التعويض فوق الضمان .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٦٩ من المشروع ، واقترح رئيس اللجنة حذفها لأنها مجرد تعداد فوافقت اللجنة على ذلك .

من تاريخ البيع ، وكحق مستأجر آخر مقدم طبقا للقاعدة التي سيأتي بيانها (م ٧٧٢ من المشروع). ويلاحظ أن المؤجر لا يكون مسئولاً عن التعرض المادى الصادر من الجيران إلا إذا كان هو الذى أجر لهم فيكونون فى حكم أتباعه .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٧٠ من المشروع ، فأقرتها اللجنة على أصلها ، وأصبح رقمها ٦٠٠ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٩٩

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

محضر الجلسة الثلاثين

تليت المادة ٥٩٩ فرأى الحاضرون إضافة عبارة « أو إضرار » بعد عبارة « كل تعرض ، الواردة فى الفقرة الثانية حتى يتضح جليا أن كل صور الضرر سواء أكان ماديا أم أدبيا داخلة فى نظام تطبيق المادة .

تقرير اللجنة :

أضيفت إلى الفقرة الثانية بعد عبارة « كل تعرض ، عبارة « أو إضرار » ليكون النص شاملا لجميع الصور التى يوجد فيها الالتزام بالضمان . وأصبح رقمها ٥٧١

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

مادة ٥٧٢

١ - إذا ادعى أجنبى حقا يتعارض مع ما للمستأجر من حقوق

بمقتضى عقد الإيجار ، ووجب على المستأجر أن يبادر إلى إخطار المؤجر بذلك ، وكان له أن يخرج من الدعوى ، وفي هذه الحالة لا توجه الاجراءات إلا إلى المؤجر .

٢ - فإذا ترتب على هذا الادعاء أن حرم المستأجر فعلا من الانتفاع الذى له بموجب عقد الإيجار ، جاز له تبعا للظروف أن يطلب الفسخ أو إنقاص الأجرة مع التعويض إن كان له مقتضى .

التقنين المدنى السابق :

مادة ٢٧٤ / ٤٥٩ : إذا حصل التعرض من غير المؤجر بدعوى أن له حقا على المحل المستأجر أو أزال إحدى المنافع الأصلية التى لا يتم انتفاع المستأجر بغيرها جاز للمستأجر على حسب الأحوال أن يطلب فسخ الإيجار أو تنقيص الأجرة .

مادة ٢٧٥ / ٤٦٠ : يسقط حق المستأجر إن لم يخبر المالك بالتعرض فى ابتداء حصوله .

المشروع التمهيدى

لمادة ٧٧١ :

١ - إذا ادعى أجنبى حقا يتعارض مع مال المستأجر من حقوق بمقتضى عقد الإيجار ، وجب على المستأجر أن يسادر إلى إخطار المؤجر بذلك . وله أن يخرج من الدعوى ، وفي هذه الحالة لا توجه الاجراءات إلا ضد المؤجر .

فإذا ترتب على هذا الادعاء أن حرم المستأجر فعلا من الانتفاع الواجب بعقد الإيجار جاز له ، تبعا للظروف ، أن يطلب الفسخ أو إنقاص الأجرة ، مع التعويض إن كان له مقتضى .

القضاء المصرى :

نقض أول فبراير ١٩٤٠ المحاماة ٢٠ ص ١١١٣ . واستئناف أسيوط ١٠ ديسمبر ١٩٣٦ المحاماة ١٧ ص ٧٤٨ . واستئناف مخطط ٢٧ ديسمبر ١٩٠٠ ب ١٣ ص ٧٧ ، و ٩ ديسمبر ١٩٠٩ ب ٢٢ ص ٣٩ ، و ٢٢ فبراير ١٩١١ ب ٢٣ ص ١٨٧ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

أن تعرض الغير المبني على سبب قانوني، كالمشتري والمستأجر في المثليين السابقين، فيضمنه المؤجر كما تقدم . ويجب على المستأجر أن يبادر بإخطار المؤجر بالتعرض، وإلا تحمل مسئولية عدم الإخطار تبعاً للقواعد العامة (م ٣٧٥ / ٤٦٠ من التقنين الحالي تنص على سقوط حق الضمان إذا لم يبادر المستأجر بإخطار المؤجر) . بل له أن يخرج من الدعوى فلا توجه الإجراءات إلا ضد المؤجر وحده . فإذا استطاع هذا أن يدفع التعرض ، فإنه يكون قد وفى بضمانه ، وإلا فإن المستأجر يرجع بإنقاص الأجرة أو الفسخ ، وبالتعويض في الحالتين إن كان له مقتضى .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٧١ من المشروع ، فأقرتها اللجنة بعد استبدال حرف « إلى » بكلمة « ضد » ، في نهاية الفقرة الأولى وقدمت بعد استبدال عبارة « وكان له أن يخرج » بعبارة « وله أن يخرج » ، في الفقرة الأولى . واستبدال عبارة « الانتفاع الذي له بموجب عقد الإيجار » بعبارة « الانتفاع الواجب بعقد الإيجار » ، وأصبح رقمها ٦٠١ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٠٠

المشروع في مجلس الشيوخمناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٥٧٢ -

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٥٧٣

- ١ - إذا تعدد المستأجرون لعين واحدة فضل من سبق منهم إلى وضع يده عليها دون غش ، فإذا كان مستأجر عقار قد سجل عقده وهو حسن النية قبل أن يضع مستأجر آخر يده على العقار المؤجر أو قبل أن يتجدد عقد إيجاره ، فانه هو الذى يفضل .
- ٢ - فإذا لم يوجد سبب لتفضيل أحد المستأجرين فليس لهم فيما تعارضت فيه حقوقهم إلا طلب التعويض .

التقنين المدنى السابق :

مادة ٣٦٥ / ٤٤٨ : فى حالة تعدد المستأجرين لعقار واحد فى آن واحد يقدم من وضع يده أولا ولكن إذا سجل أحد مستأجرى العقار سند إيجاره قبل وضع يد غيره عليه أو قبل انتهاء الإيجار المجدد فهو الذى له الأولوية .

المشروع التمهيدى

المادة ٧٧٢ :

- ١ - إذا تعدد المستأجرون لعين واحدة ، قدم من سبق منهم دون غش إلى وضع يده عليها ، إلا إذا كان مستأجر عقار قد سجل عقده وهو حسن النية قبل أن يضع المستأجر الأول يده على العقار أو قبل أن يتجدد عقد إيجاره .

٢ - فإذا لم يوجد سبب لتقدم أحد المستأجرين ، ولم يكن هناك غش ، لم يكن للمستأجرين ، فيما تعارضت فيه حقوقهم ، إلا طلب التعويض .

القضاء المصرى :

استئناف مصر ٢٧ فبراير ١٩٢٢ المحاماة ٢ ص ٤٩٧ . واستئناف مختلط ١٥ فبراير

١٩٠٦ ب ١٨ ص ١٢١ . و ١٢ ديسمبر ١٩١٦ ب ٢٩ ص ١٠٤ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

بقي فرض تعدد المستأجرين لعقار واحد ، وقد وضع النص بين النصوص المتعلقة بضمان الاستحقاق ، لأن تفضيل أحد المستأجرين المتزاحمين يوجب ضمان الاستحقاق للباقيين فالقاعدة التي أخذ بها المشروع هي نفس القاعدة التي أخذ بها التقنين الحالي فن وضع يده أولا دون غش (هذا احتياط تنبه له المشروع) ، أو من سجل عقده أولا ، أى قبل أن يضع المستأجر الآخر يده أو قبل أن يتجدد عقده بإيجاره ، كان هو المفضل ، على أن يكون حسن النية ، (وهذا احتياط آخر زاده المشروع) وزاد المشروع أيضا الفقرة الثانية من هذه المادة ، وقد عرض فيها للغرض الذى لا يوجد فيه سبب لتفضيل أحد المستأجرين ، بأن كانوا كلهم لم يسجلوا ولم يضعوا يدهم ، أو كان أحدهم وضع يده فى الوقت الذى سجل فيه الآخرون . فإذا لم يكن هناك غش ، لم يكن للمستأجرين ، فيما تعارضت فيه حقوقهم ، إلا طلب التعويض . وهذا هو الحل الممكن المعقول .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٧٢ من المشروع ، واقتراح معالى السهنورى باشا بعض تعديلات لفظية تصحح المعنى فوافقت اللجنة عليها ، وأصبح نص المادة للنهائى ما يأتى : —

١ - إذا تعدد المستأجرون لعين واحدة ، فضل من سبق منهم دون غش إلى وضع يده عليها إلا إذا كان مستأجر عقار قد سجل عقده وهو حسن النية قبل أن يضع مستأجر آخر يده على العقار أو قبل أن يتجدد عقد إيجاره فإنه هو الذى يفضل .

٢ - فإذا لم يوجد سبب لتفضيل أحد المستأجرين ولم يكن هناك غش ، فليس للمستأجرين ، فيما تعارضت فيه حقوقهم إلا طلب التعويض .

وقدمت بالصيغة الآتية تحت رقم ٦٠٢ في المشروع النهائي :

١ - إذا تعدد المستأجرون لعين واحدة فضل من سبق منهم إلى وضع يده عليها دون غش . فإذا كان مستأجر عقار قد سجل عقده وهو حسن النية قبل أن يضع مستأجر آخر يده على العقار المؤجر أو قبل أن يتجدد عقد إيجاره فإنه هو الذي يفضل .

٢ - فإذا لم يوجد سبب لتفضيل أحد المستأجرين فليس لهم فيما تعارضت فيه حقوقهم إلا طلب التعويض .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٠١

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل - وأصبح رقمها ٥٧٣

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل

مادة ٥٧٤

إذا ترتب على عمل من جهة حكومية في حدود القانون نقص

كبير في الانتفاع بالعين المؤجرة جاز للمستأجر تبعا للظروف

أن يطلب فسخ العقد أو إنقاص الأجرة ، وله أن يطلب المؤجر بتعويضه إذا كان عمل الجهة الحكومية قد صدر لسبب يكون للمؤجر مسئولا عنه ، كل هذا ما لم يقض الاتفاق بغيره .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التميدى

المادة ٧٧٣ :

إذا ترتب على عمل صدر من جهة الإدارة في حدود القانون نقص كبير في الانتفاع بالعين المؤجرة ، جاز للمستأجر ، تبعا للظروف ، أن يطلب فسخ العقد أو إنقاص الأجرة ، وله أن يطلب المؤجر بتعويضه إذا كان عمل الإدارة قد صدر لسبب يكون المؤجر مسئولا عنه . كل هذا ما لم يقض الاتفاق بغيره .

القضاء المصرى :

استئناف مصر ١٦ فبراير سنة ١٩٠٩ مج ١٠ رقم ١١٠ ص ٢٦٢ ، و ٢٠ مارس سنة ١٩٢٤ المحاماة ٤ ص ٧٣٧ ، و ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٨ المحاماة ٩ ص ٢٢٧ ، واستئناف مختلط ٢٦ يونيه سنة ١٩١٧ ب ٢٩ ص ٥١٥ و ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٩ ب ٤٢ ص ٧٠ و ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٣ ب ٤٦ ص ١١ ، و ٢٤ يناير سنة ١٩٣٤ ب ٤٦ ص ١٣٠

مذكرة المشروع التميدى :

التعرض للمادى من الغير الذى يحول دون الانتفاع ويعتبر قوة قاهرة تعرض جهة الإدارة الصادر في حدود القانون ، كنزع ملكية العين المؤجرة أو الاستيلاء عليها . فإذا ترتب على هذا التعرض إخلال بانتفاع ، كان للمستأجر أن يطلب الفسخ أو إنقاص عمل الإدارة .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٧٢ من المشروع ، فأقرتها اللجنة كما هي ، وأصبح رقمها ٦٠٣ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٠٢

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

محضر الجلسة الثلاثين

تليت المادة ٦٠٢ فرئى تعديلها باستبدال عبارة « جهة حكومية » بعبارة « عمل الإدارة » ، وذلك لأن لفظ « الإدارة » مبهم بعكس اللفظ الفرنسى administration الذى يستعمل للدلالة على أكثر من معنى .

وقد تساؤل رمزي بك : هل يفهم من النص أن ضمان المؤجر بسبب ما يترتب على عمل الإدارة الصادر في حدود القانون من نقص في انتفاع المستأجر يكون أيضا إذا صدر هذا العمل في غير حدود القانون ؟

فأجابه معالي الوزير إن هذا من باب أولى وقد خص المشروع العمل القانوني بالذكر ، ولم يتركه للقواعد العامة ، لأنه قد يكون ذلك مسوغا لمظنة التسامح بين المؤجر والمستأجر .

تقرير اللجنة :

استبدلت في هذه المادة عبارة « جهة حكومية » بعبارة « جهة الإدارة » ، لأنها أدق — وأصبح رقمها ٥٧٤

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

مادة ٥٧٥

١ - لا يضمن المؤجر للمستأجر التعرض المادى إذا صدر من أجنبي ما دام المتعرض لا يدعى حقا ، ولكن هذا لا يخل بما للمستأجر من الحق فى أن يرفع باسمه على المتعرض دعوى المطالبة بالتعويض وجميع دعاوى وضع اليد .

٢ - على أنه إذا وقع التعرض المادى بسبب لا يد للمستأجر فيه ، وكان هذا التعرض من الجسامة بحيث يحرم المستأجر من الانتفاع بالعين المؤجرة ، جاز له تبعا للظروف أن يطلب فسخ العقد أو إنقاص الأجرة .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدى

المادة ٧٧٤ :

١ - لا يضمن المؤجر للمستأجر التعرض المادى إذا صدر من أجنبي ، ما دام المتعرض لا يدعى حقا ، وهذا دون إخلال بما للمستأجر من حق فى أن يقاضى باسمه المتعرض مطالباً بالتعويض ، وبما له من حق فى أن يرفع باسمه جميع دعاوى وضع اليد .

٢ - على أنه إذا وقع التعرض للمادى لسبب لا يد للمستأجر فيه ، وكان هذا التعرض من الجسامة بحيث يحرم المستأجر من الانتفاع بالعين المؤجرة ، جاز له ، تبعاً للظروف ، أن يطلب فسخ العقد أو إنقاص الأجرة .

القضاء المصرى :

استئناف أسيوط ١٠ ديسمبر ١٩٣٦ المحاماة ١٧ ص ٧٤٨ . واستئناف مختلط ٧ نوفمبر ١٨٩٤ ب ٧ ص ٤ .

مذكرة المشروع التمهيدى :

إذا كان تعرض الغير مادياً ، فلا ضمان على المؤجر ، وللمستأجر أن يواجه الاعتداء بما خوله القانون من وسائل ، كالتعويض وكدعاوى وضع اليد . على أنه إذا كان التعرض للمادى لا يد للمستأجر فيه ، وبلغ من الجسامة حداً يحرم المستأجر من الانتفاع بالعين ، فيكون ذلك بمثابة قوة قاهرة تحول دون الانتفاع ، ويكون للمستأجر الحق فى الفسخ أو انتقاص الأجرة . وهذه نتيجة منطقية المبدأ الذى بان المؤجر ملزم بتمكين المستأجر من الانتفاع وبأن الإيجار عقد مستمر تقابل الأجرة فيه المنفعة .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٧٤ من المشروع ، واقترح معالى السهنورى باشا تحويلات لفظية أقرتها اللجنة وأصبح نص المادة - تحت رقم ٦٠٤ فى المشروع النهائى - ما يأتى :

١ - لا يضمن المؤجر للمستأجر التعرض للمادى إذا صدر من أجنبى ما دام المتعرض لا يدعى حقاً ولكن هذا لا يخل بما للمستأجر من الحق فى أن يرفع باسمه الخاص على المتعرض دعوى المطالبة بالتعويض وجميع دعاوى وضع اليد .

٢ - على أنه إذا وقع التعرض للمادى لسبب لا يد للمستأجر فيه . وكان هذا التعرض من الجسامة بحيث يحرم المستأجر من الانتفاع بالعين المؤجرة ، جاز له تبعاً للظروف أن يطلب فسخ العقد أو إنقاص الأجرة .

وقد تمت بعد حذف كلمة « الخاص » من الفقرة الأولى .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٠٣ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

محضر الجلسة الثلاثين

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٥٧٥ .

محضر الجلسة الرابعة والستين !

يقترح حضرات مستشاري محكمة النقض والإبرام حذف المادة ٥٧٥ لأنها تقرر سببا للفسخ ليس من قبيل القوة القاهرة ومخالفا للقواعد المستقرة المألوفة .

وتناقشت اللجنة في هذا الاقتراح . فقال معالي الوزير : لا يمكن الأخذ بهذا الاقتراح لأن الفقرة الأولى من هذه المادة لا ينسحب عليها أي من الاعتراضين المؤيدين للاقتراح أما الفقرة الثانية فتضع حكما لا يخرج على منطق القواعد العامة في الفسخ متى روعي أن المؤجر يلتزم بمقتضى قواعد المشروع أن يمكن المستأجر من الانتفاع وهذا الالتزام مستمر يقابله الالتزام بدفع الأجرة . فإذا حرم المستأجر من الانتفاع من جراء تعرض مادي لا يد له فيه كان له أن يطلب الفسخ أو إنقاص الأجرة . ولم يحل دون تقرير مثل هذا الحكم في التقنين الحالي إلا التصوير الذي اتبعه في التزام المؤجر فلم يوجب عليه تمكين المستأجر من الانتفاع بل اكتفى بتكليفه ترك المستأجر ينتفع . وقد أخذت التقنينات التي خالفت تصوير التقنين الحالي لالتزام المؤجر بأحكام مماثلة للأحكام الواردة في نص المشروع .

قرار اللجنة :

لم تر اللجنة الأخذ بهذا الاقتراح لأن حكم هذه المادة متفق مع أحكام القضاء .

تقرير اللجنة :

اقترح بملحق التقرير حذف المادة ٥٧٥ لأنها تقرر سببا للفسخ ليس من قبيل القوة القاهرة ومخالفا للقواعد المستقرة المألوفة - ولم تر اللجنة الأخذ بهذا الاقتراح لأن الفقرة الأولى من هذه المادة لا ينسحب عليها أى من الاعتراضين المؤيدين للاقتراح ، أما الفقرة الثانية فتضع حكما لا يخرج على منطق القواعد العامة في الفسخ متى روى أن المؤجر يلتزم بمقتضى قواعد المشروع أن يمكن المستأجر من الانتفاع وهذا التزام مستمر يقابله الالتزام بدفع الأجرة .

فإذا حرم المستأجر من الانتفاع من جراء تعرض مادي لا يد له فيه كان له أن يطلب الفسخ أو إنقاص الأجرة . ولم يحل دون تقرير مثل هذا الحكم في التقنين الحالى إلا التصوير الذى اتبعه في التزام المؤجر فلم يوجب عليه تمكين المستأجر من الانتفاع بل اكتفى بتكليفه ترك المستأجر ينتفع . وقد أخذت التقنينات التى خالفت تصوير التقنين الحالى لالتزام المؤجر بأحكام مماثلة للأحكام الواردة في نص المشروع .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٥٧٦

١ - يضمن المؤجر للمستأجر جميع ما يوجد في العين المؤجرة من عيوب تحول دون الانتفاع بها ، أو تنقص من هذا الانتفاع انقاصا كبيرا ، ولكنه لا يضمن العيوب التى جرى العرف بالتسامح فيها ، وهو مسئول عن خلو العين من صفات تعهد صراحة بتوافرها

أو عن خلوها من صفات يقتضيها الانتفاع بها ، كل هذا ما لم يقض الاتفاق بغيره .

٢ - ومع ذلك لا يضمن المؤجر العيب إذا كان المستأجر قد أخطر به أو كان يعلم به وقت التعاقد .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ٧٧٥ :

يضمن المؤجر للمستأجر جميع ما يوجد في العين المؤجرة من عيوب تحول دون الانتفاع بها ، أو تنقص من هذا الانتفاع إنقاصا كبيرا ، ولكنه لا يضمن العيوب التي جرى العرف بالتسامح فيها ، وهو مسئول أيضا عن خلو العين من أوصاف تعهد صراحة بتوافرها ، أو أوصاف اقتضاها الانتفاع بالعين . كل هذا ما لم يقض الاتفاق بغيره .

المادة ٧٧٦ :

ومع ذلك لا يضمن المؤجر العيب إذا كان المستأجر قد أخطر به ، أو كان يعلم به وقت التعاقد ، وكذلك لا يضمن المؤجر العيب إذا كان يسهل على المستأجر أن يتحقق من وجوده إلا إذا أعلن المؤجر خلو العين من هذا العيب .

القضاء المصري :

المادة ٧٧٥ : انظر ، استئناف مختلط ٢٤ أبريل سنة ١٩٠٢ ب ١٤ ص ٢٦٣ ،

و ٥ نوفمبر سنة ١٩٠٨ ب ٢١ ص ٤ ، و ٢١ مارس سنة ١٩١٢ ب ٢٤ ص ٢٢٢ ،
و ٣٠ مايو سنة ١٩١٦ ب ٢٨ ص ٣٩٧ ، وطنطا الأهلية ٣ ديسمبر سنة ١٩٠٣ مج ر
١٩٠٤ رقم ٧٠ ص ١٧٣ .

المادة ٧٧٦ : مطابق ، استئناف مختلط ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٠٩ ب ٢٢ ص ٦٤ ،
انظر ، استئناف مصر ١٨ مارس سنة ١٩١٢ مج ١٣ رقم ٧٨ ص ١٥٥ ، و ٢٦ ديسمبر سنة
١٩١٨ مج ٢٠ رقم ٧٣ ص ٨٩ ، واستئناف مختلط ٥ نوفمبر سنة ١٩٠٨ ب ٢١ ص ٤ .
الشريعة الإسلامية :

المادة ٧٧٥ : مرشد الحيران م ٦٤٦ - ٦٤٧ ، والمجلة م ٥١٣ - ٥١٥

مذكرة المشروع التهيدى :

يعرض هذا النص وما يليه (م ٧٧٥ - ٧٧٧) لضمان العيب ، وهى إن كانت مأخوذة
من نصوص بعض التقنينات الأجنبية ، إلا أنها تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية
ولا نظير لها فى التقنين الحالى . وقد تقدم أن الالتزام بضمان العيب هو الحلقة الأخيرة
فى سلسلة من الالتزامات الإيجابية التى قررها المشروع فى ذمة المؤجر ، فهو ملزم
بتسليم العين فى حالة صالحة ، ويتعهد بالصيانة ، وبضمان العيب .

والعيب الذى يضمنه المؤجر هو عيب :

(أ) مؤثر ، أى يحول دون الانتفاع بالعين ، أو ينقص من هذا الانتفاع إنقاصا
كبيرا ، كرتوبة المنزل رطوبة تضر بالصحة (انظر م ٧٦٣ فقرة ٢ من المشروع)
أو فساد مرافقه الجوهرية . ويعتبر العيب مؤثرا إذا خلت العين من وصف تعهد المؤجر
صراحة بتوافره أو اقتضى وجوده الانتفاع بالعين ، ولا يكون العيب مؤثرا إذا جرى
العرف بالتسامح فيه .

(ب) خفى ، ولا يعتبر العيب خفيا إذا كان يسهل على المستأجر أن يتحقق من
وجوده ، مالم يعلن المؤجر خلو العين من هذا العيب .

(ج) لا يعلبه المستأجر ، فلا يضمن المؤجر عيبا أخطر به المستأجر أو كان هذا
يعلم به وقت التعاقد .

ولا يشترط في العيب أن يكون قديماً أي موجوداً وقت العقد . فالعيب الحادث مضمون كالعيب القديم ، بخلاف البيع ، وذلك لأن المؤجر ملتزم بتعهد العين بالصيانة ، فلو وجد عيب وجبت إزالته .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادتان ٧٧٥ و ٧٧٦ من المشروع، واقترح معالي السهوري بإشادتهما في مادة واحدة لأن الواحدة تكمل الأخرى فوافقت اللجنة وأصبح النص ما يأتي :

١ — يضمن المؤجر للمستأجر جميع ما يوجد في العين المؤجرة من عيوب تحول دون الانتفاع بها أو تنقص من هذا الانتفاع إنقاصاً كبيراً . ولكنه لا يضمن العيوب التي جرى العرف بالتسامح فيها . وهو مسئول أيضاً عن خلو العين من صفات تعهد صراحة بتوافرها ، أو خلوها من صفات يقتضيها الانتفاع بها ، كل هذا ما لم يقض الاتفاق بغيره .

٢ — ومع ذلك لا يضمن المؤجر العيب إذا كان المستأجر قد أخطر به ، أو كان يعلم به وقت التعاقد ، وكذلك لا يضمن المؤجر العيب إذا كان يسهل على المستأجر أن يتحقق من وجوده إلا إذا أعلن المؤجر خلو العين من هذا العيب .

وأصبح رقم المادة ٦٠٥ في المشروع النهائي .

وقدمت بعد حذف كلمة « أيضاً » وإضافة كلمة « عن » ، قبل كلمة « خلوها » ، بالفقرة الأولى وبعد حذف كلمة « المؤجر » ، بعد عبارة « وكذلك لا يضمن » ، بالفقرة الثانية .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل ، تحت رقم ٦٠٤

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

محضر الجلسة الثلاثين

تليت المادة ٦٠٤ فلو حظ أن ماء الضمير سقطت من الفعل « أعلن » ، في عبارة « إلا إذا أعلن المؤجر » الواردة في الفقرة الثانية فصحت « أعلن » إلى « أعلنه » .
ورأى سعادة الرئيس حذف الشطر الأخير من الفقرة الثانية منعا لحدوث إشكالات بين المؤجر والمستأجر فرأى الحاضرون التريث حتى يعرض الأمر على اللجنة في اجتماعها القانوني القادم .

محضر الجلسة الخمسين

تليت المادة ٦٠٤ وكانت اللجنة قد وافقت عليها مع حذف الشطر الأخير من الفقرة الثانية ، فوافقت اللجنة على هذا التعديل .
تقرير اللجنة :

حذف من فقرتها الثانية العبارة الأخيرة . لأنها تتناول مسألة تفصيلية رئي أن في القواعد العامة ما يقنى عن تنظيمها بحكم خاص ، وأصبح رقمها ٥٧٦
مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

مادة ٥٧٧

١ - إذا وجد بالعين المؤجرة عيب يتحقق معه الضمان ، جاز للمستأجر تبعا للظروف أن يطلب فسخ العقد أو إنقاص الأجرة ، وله كذلك أن يطلب إصلاح العيب أو أن يقوم هو بإصلاحه على نفقة المؤجر إذا كان هذا الإصلاح لا يبهظ المؤجر .

٢ - فإذا لحق المستأجر ضرر من العيب التزم المؤجر بتعويضه،
ما لم يثبت أنه كان يجهل وجود العيب .

التنقيح المدنى السابق :

لامقابل لها .

المشروع التميدى

المادة ٧٧٧ :

إذا وجد بالعين المؤجرة عيب يتحقق معه الضمان ، جاز للمستأجر ، تبعاً للظروف ، أن يطلب فسخ العقد أو إنقاص الأجرة ، وله كذلك أن يطلب إصلاح العيب ، أو أن يقوم هو بإصلاحه على نفقة المؤجر ، إذا كان هذا الإصلاح لا يهبط المؤجر .
٢ - فإذا لحق المستأجر ضرر من العيب ، التزم المؤجر بتعويضه ما لم يثبت أنه كان يجهل وجود العيب .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الحيران ٦٤٦ والمجلة ٥١٦ - ٥١٨ .

مذكرة المشروع التميدى :

إذا تحقق ضمان العيب طبقت القواعد العامة، كما هو الأمر في ضمان الاستحقاق ، وكان للمستأجر أن يطلب إصلاح العيب ، أو يقوم هو بإصلاحه على نفقة المؤجر ، بترخيص من القضاء أو دون ترخيص وفقاً لما تقدم بيانه من الأحكام ، ما لم يكن إصلاح العيب من شأنه أن يهبط المؤجر ، كما إذا اضطر إلى إعادة بناء العين المؤجرة .
وللمستأجر أن يطلب الفسخ أو إنقاص الأجرة . وله كذلك أن يطلب التعويض إذا أصابه ضرر من العيب إلا إذا أثبت المؤجر أنه كان حسن النية أى كان يجهل وجود العيب .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٧٧ من المشروع ، فأقرتها اللجنة على أصلها ، وأصبح رقمها ٦٠٦ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٠٥

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٥٧٧

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل

مادة ٥٧٨

يقع باطلا كل اتفاق يتضمن الاعفاء أو الحد من التعرض أو العيب إذا كان المؤجر قد أخفى عن غش سبب هذا الضمان .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ٧٧٨ :

يقع باطلا كل اتفاق يتضمن الإعفاء أو الحد من ضمان التعرض أو العيب ،
إذا كان المؤجر قد أخفى عن غش سبب هذا الضمان .

القضاء المصرى :

مطابق ، استئناف مختلط ١٠ يناير ١٩١٢ ب ٢٤ ص ٧٧ ، انظر استئناف مصر
٢ مارس ١٩١٥ مج ١٧ رقم ١٦ ص ٢٤ ، واستئناف مختلط ١١ يونيو ١٨٩٠ ب ٢ ص
٢٧٠ و ٣٠ مايو ١٩١٦ ب ٢٨ ص ٣٩٧ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

هذا نص يبيع الاتفاق على الاعفاء من ضمان الاستحقاق والعيب ، وعلى التخفيف
منه أو التشديد فيه ، على النحو الذى سبق بيانه فى البيع ، ولكن يستثنى من ذلك
الاعفاء أو التخفيف ، إذا كان المؤجر قد أخفى عن غش سبب الضمان .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٧٨ من المشروع ، فأقرتها اللجنة على أصلها ، وأصبح رقمها ٦٠٧
من المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٠٦ .

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٥٧٨

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٥٧٩

يلزم المستأجر بأن يستعمل العين المؤجرة على النحو المتفق عليه ، فإن لم يكن هناك اتفاق التزم أن يستعمل العين بحسب ما أعدت له .

التقنين المدنى السابق :

المادة ٣٧٦ فقرة أولى / ٦١ : على المستأجر أن يستعمل الشيء الذى استأجره فيما هو معد له وأن يعتنى به مثل اعتنائه بملكه ولا يجوز له أن يحدث فيه تغييرا بدون إذن المالك ، ومع ذلك إذا أحدث المستأجر تغييرات فلا يكلف بإعادة الشيء إلى حالته الأصلية إلا إذا حصل من تلك التغييرات ضرر للمالك .

المادة ٣٧٧ / ٦٢ : لا يجوز للمستأجر أن يستعمل الشيء الذى استأجره فى أمر غير ما هو مشروط فى سند العقد .

المشروع التميدى

المادة ٧٧٩ :

يلتزم المستأجر بأن يستغل العين المؤجرة على النحو المبين فى عقد الإيجار .
فإن سكت العقد ، التزم أن يستعمل العين فيما أعدت له .

القضاء المصرى :

انظر ، نقض ٢٧ ابريل سنة ١٩٣٩ مج نقض ٢ ص ٥٤٨ ، ومطابق ، ٢ ابريل ،

سنة ١٩٣٨ المحاماة ١٨ ص ١٠٧٥

الشريعة الإسلامية :

مرشد الخيران م ٥٨٩ ، ٥٩٥ — ٥٩٧ ، ٦٣٧ ، ٦٣٩ ، والمجلة م ٤٢٦ — ٤٢٨ ،

٥٢٢ ، ٥٢٤ — ٥٢٥ ، ٥٢٧ — ٥٢٨

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن :
المادة ٧٨١ المقابلة للمادة ٥٨١ من القانون .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٧٩ من المشروع ، واقترح معالي السنيهوري باشا إدخال تعديلات
لفظية تجعل المعنى أدق فوافقت اللجنة عليها وأصبح نصها :

يلتزم المستأجر بأن يستعمل العين المؤجرة على النحو المتفق عليه ، فإن لم يكن هناك
اتفاق ، التزم أن يستعمل العين بحسب ما أعدت له .

وأصبح رقم المادة ٦٠٨ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٠٨

المشروع في مجلس الشيوخمناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل تحت رقم ٥٧٩

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٥٨٠

- ١ - لا يجوز للمستأجر أن يحدث بالعين المؤجرة تغييرا بدون إذن المؤجر إلا إذا كان هذا التغيير لا ينشأ عنه أى ضرر للمؤجر .
- ٢ - فإذا أحدث المستأجر تغييرا فى العين المؤجرة مجاوزا فى ذلك حدود الالتزام الوارد فى الفقرة السابقة ، جاز إلزامه بأعادة العين إلى الحالة التى كانت عليها ، وبالتعويض إن كان له مقتضى .

التقنين المدنى السابق :

مادة ٣٧٦ / ٤٦١ : على المستأجر أن يستعمل الشيء الذى استأجره فيما هو معد له وأن يعتنى به مثل اعتنائه بملكه ، ولا يجوز له أن يحدث فيه تغييرا بدون إذن المالك ومع ذلك إذا أحدث المستأجر تغييرات فلا يكلف بإعادة الشيء إلى حالته الأصلية إلا إذا حصل من تلك التغييرات ضرر للمالك .

المشروع التميدى

المادة ٧٨٠ :

- ١ - لا يجوز للمستأجر أن يحدث بالعين المؤجرة أى تغيير بدون إذن المؤجر ، إلا إذا كان هذا التغيير لا ينشأ عنه أى ضرر للمؤجر .
- ٢ - فإذا أخل المستأجر بالالتزام الوارد فى الفقرة السابقة ، فأحدث فى العين تغييرا ، جاز إلزامه بإعادة العين إلى الحالة التى كانت عليها ، وبالتعويض إن كان له مقتضى .

القضاء المصرى :

مطابق : استئناف مختلط ١٧ مايو سنة ١٩٠٠ ب ١٢ ص ٢٦٢ ، انظر استئناف مختلط ١٨ نوفمبر سنة ١٩٠٣ ب ١٦ ص ٩ ، ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣١ المحاماة ١٣ ص ٤٦٩ .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الخيران م ٦٥٧ والمجلة م ٤٢٦ - ٤٢٨

مذكرة المشروع التهيدى :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التهيدى عن المادة ٧٨١ المقابلة للمادة ٥٨١ من القانون .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٨٠ من المشروع فأقرتها اللجنة مع تحويل لفظى ، وأصبح نصها ما يأتى :

١ - لا يجوز للمستأجر أن يحدث بالعين المؤجرة أى تغيير بدون إذن المؤجر إلا إذا كان هذا التغيير لا يشأ عنه أى ضرر للمؤجر .

٢ - فإذا أحدث المستأجر تغييرا فى العين المؤجرة مجاوزا فى ذلك حدود الالتزام الوارد فى الفقرة السابقة جاز إلزامه بإعادة العين إلى الحالة التى كانت عليها وبالتعويض إن كان له مقتضى .

وأصبح رقم المادة ٦٠٩ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٠٨ .

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

محضر الجلسة الثلاثين

تليت المادة ٦٠٨ فرقى حذف كلمة « أى » من عبارة « أى تغيير » الواردة في الفقرة الأولى من المادة حتى يتفق الوضع مع الاستثناء الوارد فيها .

وأصبح رقم المادة ٥٨٠

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

مادة ٥٨١

١ - يجوز للمستأجر أن يضع بالعين المؤجرة أجهزة لتوصيل المياه والنور الكهربائي والغاز والتليفون والراديو وما إلى ذلك ما دامت الطريقة التي توضع بها هذه الأجهزة لا تخالف الأصول المرعية ، وذلك ما لم يثبت المؤجر أن وضع هذه الأجهزة يهدد سلامة العقار .

٢ - فإذا كان تدخل المؤجر لازماً لإتمام شيء من ذلك ، جاز للمستأجر أن يقتضى منه هذا التدخل ، على أن يتكفل بما ينفقه المؤجر .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها

المشروع التمهيدي

المادة ٧٨١ :

١- يجوز للمستأجر أن يضع بالعين المؤجرة أجهزة لتوصيل المياه والنور والكهرباء والغاز والتليفون والراديو وما إلى ذلك ، ما دامت الطريقة التي توضع بها هذه الأجهزة لا تخالف الأصول المرعية ، وذلك ما لم يثبت المؤجر أن وضع هذه الأجهزة يهدد سلامة العقار .

٢- فإذا كان تدخل المؤجر لازما لإتمام شيء من ذلك ، جاز للمستأجر أن يقتضي منه هذا التدخل على أن يرد له ما أنفقته .

مذكرة المشروع التمهيدي :

بين المشروع بوضوح أن المستأجر يلتزم بأن يستعمل العين على النحو المبين في العقد ، فإن لم يرد شيء في العقد عن ذلك ، وجب عليه أن يستعمل العين فيما أعدت له ، وألا يحدث بها تغييرا بدون إذن المؤجر ، وإلا جاز إلزامه بإعادة العين إلى أصلها وبالتعويض (م ٧٧٩ - ٧٨٠ من المشروع) ، وكل هذا يتفق فيه المشروع مع التقنين الحالي (م ٣٧٦ - ٣٧٧ / ٤٦١ - ٤٦٢) ويزيد المشروع أن للمستأجر أن يضع بالعين الأجهزة اللازمة لتوصيل المياه والنور والكهرباء والغاز والتليفون والراديو وما إلى ذلك من الوسائل الحديثة بشرط ألا يخالف الأصول المرعية وألا يهدد سلامة العقار . وإذا اقتضى الأمر تدخل المؤجر ، كأن يطلب منه تقوية الحيطان ، جاز أن يطلب تدخله على أن يرد له ما أنفقته من المصروفات (م ٧٨١ من المشروع ، وقد أخذت عن التقنين البولوني م ٣٨١ فقرة ٢ ولا نظير لها في التقنين الحالي) .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٨١ من المشروع ، فأقرتها اللجنة على أصلها ، وقدمت بعد استبدال عبارة « على أن يتكفل بما ينفقه المؤجر » بعبارة « على أن يرد له ما أنفقته » الواردة في الفقرة الثانية .

وأصبح رقمها ٦١٠ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦١٠

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، تحت رقم ٥٨١

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٥٨٢

يلتزم المستأجر بإجراء الترميمات « التأجيرية » التي يقضى بها العرف ، ما لم يكن هناك اتفاق على غير ذلك .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ٧٨٢ :

يلتزم المستأجر بإجراء الترميمات « التأجيرية » التي يقضى بها العرف ، ما لم يكن هناك اتفاق على غير ذلك .

القضاء المصرى :

انظر استئناف مختلط ١٠ نوفمبر سنة ١٩٠٩ ب ٢٢ ص ٩ ، ٢٠ يناير سنة ١٩١٥

ب ٢٧ ص ١٢٩ .

الشرعة الإسلامية :

مرشد الحيران م ٦٥٦ والمجلة م ٥٣٠ ، م ٥٣٢

مذكرة المشروع التمهيدي :

ينص المشروع (م ٧٨٢) على إلزام المستأجر بإجراء الترميمات التأجيرية التي يقضى بها العرف ، مما يفترض فيه أن خطأ المستأجر أو أن الاستعمال المعتاد للعين قد اقتضاه . وهذا بخلاف التقنين الفرنسى (م ١٧٥٥) ، فإنه يقضى بأن الترميمات التأجيرية لا تكون على المستأجر إذا كان السبب فيها هو قدم العين المؤجرة . وقد نقل المشروع الحكم الذى أخذ به عن التقنين البولونى (م ٢٧٣ فقرة ٢) ، وعن تقنين الالتزامات السويسرى (م ٢٦٣ فقرة ٢) وهو حكم أيسر تطبيقا من الناحية العملية .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٨٢ من المشروع فأقرتها اللجنة على أصلها . وأصبح رقمها ٦١١ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل ، تحت رقم ٦١٠

المشروع فى مجلس الشيوخمناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، تحت رقم ٥٨٢

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٥٨٣

- ١ - يجب على المستأجر أن يبذل من العناية في استعمال العين المؤجرة وفي المحافظة عليها ما يبذله الشخص المعتاد .
- ٢ - وهو مسئول عما يصيب العين أثناء انتفاعه بها من تلف أو هلاك غير ناشئ عن استعمالها استعمالاً مألوفاً .

التقنين المدني السابق :

مادة ٣٧٦ / ٤٦١ : على المستأجر أن يستعمل الشيء الذي استأجره فيما هو معد له ، وأن يعتنى به مثل اعتنائه بملكه ، ولا يجوز له أن يحدث به تغييراً بدون إذن المالك ، ومع ذلك إذا أحدث المستأجر تغييرات فلا يكلف بإعادة الشيء إلى حالته الأصلية إلا إذا حصل من تلك التغييرات ضرر للمالك .

المشروع التمهيدي

المادة ٧٨٣ :

- ١ - يجب على المستأجر أن يبذل من العناية في استعمال العين المؤجرة وفي المحافظة عليها ما يبذله الشخص المعتاد .
- ٢ - وهو مسئول عما يصيب العين من تلف أو هلاك أثناء انتفاعه بها إذا لم

يمكن ذلك قد نشأ عن استعمال العين استعمالاً مألوفاً ، ويعفى المستأجر من هذه المسؤولية إذا أثبت أن التلف أو الهلاك لم ينشأ عن خطئه أو عن خطأ تابعيه .

القضاء المصري :

قارن ، استئناف مختلط أول يونيه سنة ١٩٠٤ ب ١٦ ص ٢٨٩

الشريعة الإسلامية :

مرشد الحيران م ٦٥٤ والمجلة م ٥٣٣ ، ٦٠٠ - ٦٠٥

مذكرة المشروع التمهيدي :

حدد المشروع العناية الواجبة في المحافظة على العين المؤجرة بأنها عناية الشخص المعتاد ، وذلك تطبيقاً للبادة ٢٨٨ من المشروع . فهو مسئول عما يصيب العين من التلف ، إلا إذا أثبت أن هذا التلف لم ينشأ عن خطئه أو عن خطأ تابعيه ، ويكفي في ذلك أن يثبت أنه قام بالعناية المطلوبة منه . فإن كان التلف يرجع إلى استعمال الشيء استعمالاً مألوفاً فلا يكون مسئولاً عنه ، وهذا لا يمنع من أن يقوم بالترميمات التأجيرية التي اقتضاها الاستعمال المألوف للشيء ، فهي عليه كما تقدم ، فإذا لم يقوم بها فإنه لا يجبر عليها ، ولكن لا يلزم بها المؤجر . أما التقنين الحالي (م ٢٧٦ / ٤٦١) فيلزم المستأجر بالعناية بالعين اعتناءه بملكه ، فالمعيار في هذا التقنين شخصي لا مادي .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٨٣ من المشروع واقتراح تحويل لفظي طفيف كما اقترح بعض حضرات الأعضاء حذف الجزء الأخير من الفقرة الثانية اكتفاء بالحكم الوارد في المادة ٧٩٢ فوافقت اللجنة على كل ذلك وأصبح نص المادة النهائي ما يأتي :

(١) يجب على المستأجر أن يبذل من العناية في استعمال العين المؤجرة وفي المحافظة عليها ما يبذله الشخص المعتاد .

(٢) وهو مسئول عما يصيب العين أثناء انتفاعه بها من تلف أو هلاك غير ناشئ عن استعمالها استعمالاً مألوفاً .

وأصبح رقم المادة ٦١٢ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦١١

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، تحت رقم ٥٨٣

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٥٨٤

١ - المستاجر مسئول عن حريق العين المؤجرة إلا إذا أثبت أن الحريق نشأ عن سبب لا يدل عليه فيه .

٢ - فاذا تعدد المستأجرون لعقار واحد ، كان كل منهم مسئولاً عن الحريق بنسبة الجزء الذي يشغله ، ويتناول ذلك المؤجر إن كان مقيماً في العقار . هذا ما لم يثبت أن النار ابتداءً شبوبها في الجزء الذي يشغله أحد المستأجرين فيكون وحده مسئولاً عن الحريق .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدى

المادة ٧٨٤ :

١ — المستأجر مسئول عن حريق العين المؤجرة ، إلا إذا أثبت أن الحريق لم تنشأ عن خطئه أو عن خطأ تابعيه .

٢ — فإذا تعدد المستأجرون لعقار واحد ، كان كل منهم مسئولاً عن الحريق بنسبة الجزء الذى يشغله ، بما فى ذلك المؤجر إن كان مقبلاً فى العقار ، هذا ما لم يثبت أن النار ابتدأ شوبها فى الجزء الذى يشغله أحد المستأجرين ، فيكون وحده مسئولاً عن الحريق .

القضاء المصرى :

مطابق ، استئناف مصر ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢١ المحاماة ٣ ص ٧٤ ، واستئناف مختلط ١٥ مايو سنة ١٩٢٨ ب ٤٠ ص ٣٥٩ .

عكس ذلك ، استئناف مصر ٣١ يناير سنة ١٩٣١ المحاماة ٣ ص ٢٠٧ ، واستئناف مختلط ١٧ يونيه سنة ١٩٣٠ ب ٤٢ ص ٥٦٧ ، و ٢٢ يناير سنة ١٩٣٥ ب ٤٧ ص ١٢٨ .

الشريعة الإسلامية :

المجلة م ٦٠٣

مذكرة المشروع التمهيدى :

طبق المشروع عناية الشخص المعتاد على مسؤولية المستأجر فى حالة الحريق ، فجعله مسئولاً إلا إذا أثبت أن الحريق لم ينشأ بخطئه أو خطأ تابعيه . فإذا لم يستطع إثبات ذلك كان مسئولاً عن التعويض مسؤولية تعاقدية . فإذا تعدد المستأجرون كان كل منهم

مستولا بنسبة الجزء الذى يشغله (وفيهم المؤجر إن كان مقيما فى العقار) ولا تضامن بينهم لأن المسئولية تعاقدية . أما إذا أثبت أن النار بدأ شبوبها فى الجزء الذى يشغله أحد المستأجرين انتفت مسئولية غيره ، وأصبح وحده هو المسئول .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٨٤ من المشروع واقترح بعض تعديلات تجعل الحكم أدق وأوضح فوافقت اللجنة وأصبح نصها ما يأتى :

(١) المستأجر مسئول عن حريق العين بالمؤجرة إلا إذا أثبت أن الحريق نشأ عن سبب لا يد له فيه .

(٢) فإذا تعدد المستأجرون لعقار واحد كان كل منهم مسئولا عن الحريق بنسبة الجزء الذى يشغله بما فيهم المؤجر إن كان مقيما فى العقار ، هذا ما لم يثبت أن النار ابتداء شبوبها فى الجزء الذى يشغله أحد المستأجرين فيكون وحده مسئولا عن الحريق .

وأصبح رقم المادة ٦١٣ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦١٢ .

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة بعد استبدال عبارة « ويتناول ذلك المؤجر ، بعبارة « بما فيهم المؤجر » الواردة فى الفقرة الثانية ، تحت رقم ٥٨٤ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

مادة ٥٨٥

يجب على المستأجر أن يبادر إلى إخطار المؤجر بكل أمر يستوجب تدخله ، كأن تحتاج العين إلى ترميمات مستعجلة ، أو ينكشف عيب بها ، أو يقع اغتصاب عليها ، أو يعتدى أجنبي بالتعرض لها ، أو بإحداث ضررها .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التميدى

المادة ٧٨٥ :

يجب على المستأجر أن يبادر إلى إخطار المؤجر بكل أمر يستوجب تدخله ، كأن تحتاج العين إلى ترميمات مستعجلة ، أو ينكشف عيب بها ، أو يقع اغتصاب عليها ، أو يعتدى أجنبي بالتعرض لها أو بإحداث ضرر فيها .

القضاء المصرى :

الزقايق الكلية ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٤ المحاماة ١٦ ص ٦١٥ .

مذكرة المشروع التميدى :

ألزم المشروع المستأجر أن يبادر إلى إخطار المؤجر بكل شيء يهدد سلامة العين بما لا يستطيع أن يعلمه من تلقاء نفسه ، كأن تحتاج العين إلى ترميمات مستعجلة أو أن ينكشف عيب فيها ، أو أن يقع اغتصاب عليها . فإن لم يقم المستأجر بهذا الواجب

وأصيب المؤجر بضرر من جراء ذلك ، كان المستأجر مسئولاً .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٨٥ من المشروع فأقرتها اللجنة على أصلها .

وأصبح رقمها ٦١٤ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦١٣ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة بعد استبدال كلمة ، بها ، بكلمة ، فيها ، الواردة في آخر

المادة ، تحت رقم ٥٨٥ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة .

مادة ٥٨٦

١ - يجب على المستأجر أن يقوم بوفاء الأجرة في المواعيد

المتفق عليها ، فإذا لم يكن هناك اتفاق وجب وفاء الأجرة في المواعيد

التي يعينها عرف الجهة .

٢ - ويكون الوفاء في موطن المستأجر ما لم يكن هناك اتفاق

أو عرف يقضى بغير ذلك .

التقنين المدنى السابق :

مادة ٣٧٩ / ٤٦٤ : على المستأجر أن يدفع الأجرة فى المواعيد المشترطة .
ومادة ٣٨٠ / ٤٦٥ : تستحق أجرة كل مدة من مدد الانتفاع عند انقضائها ما لم يوجد شرط بخلاف ذلك .

المشروع التمهيدى

المادة ٧٨٦ :

١ - يجب على المستأجر أن يقوم بوفاء الأجرة فى المواعيد المتفق عليها . فإذا لم يكن هناك اتفاق ، وجب وفاء الأجرة فى المواعيد التى يحددها عرف الجهة .
٢ - ويكون الوفاء فى موطن المستأجر ، ما لم يكن هناك اتفاق أو عرف يقضى بغير ذلك .

القضاء المصرى :

مطابق ، استئناف مختلط ٢ يونيه سنة ١٨٩٨ ب ١٠ ص ٣٠٠ ، ٥ يناير سنة ١٩٠٥ ب ١٧ ص ٥٩ .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الحيران م ٥٨١ - ٥٨٣ ، ٥٨٥ والمجلة م ٤٦٦ - ٤٧٠ ، ٤٧٣ - ٤٧٧

مذكرة المشروع التمهيدى :

التزام المستأجر بدفع الأجرة : المستأجر يلتزم بدفع الأجرة المتفق عليها أو التى جددت بأى طريق آخر ، فى المواعيد المتفق عليها ، وإذا لم يتفق على ميعاد فى المواعيد التى يحددها العرف كما هو الأمر فى الأراضى الزراعية . وإن لم يوجد عرف فتطبق المبادئ العامة وهى تقضى بأن الأجرة لا تدفع إلا عند استيفاء المنفعة (انظر م ٣٨٠ / ٤٦٥ مصرى) . ومكان دفع الأجرة هو موطن المستأجر طبقاً للقواعد العامة ، ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضى بغير ذلك .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٨٦ من المشروع فأقرتها اللجنة على أصلها وقدمت بعد استبدال كلمة « يعينها » بكلمة « يحددها » في الفقرة الأولى .
وأصبح رقمها ٦١٥ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦١٤

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، تحت رقم ٥٨٦

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٥٨٧

الوفاء بقسط من الأجرة قرينة على اوفاء بالاقساط السابقة
على هذا القسط حتى يقوم الدليل على عكس ذلك .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدى

المادة ٧٨٧ :

الوفاء بقسط من الأجرة قرينة على الوفاء بالاقساط السابقة على هذا القسط ، حتى يقوم الدليل على عكس ذلك .

القضاء المصرى :

مطابق ، استئناف مختاط ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٠ ب ١٢ ص ١٤٣ ، ١٤ نوفمبر سنة ١٩٠٠ ب ١٣ ص ١٠ ، ٥ مايو سنة ١٩٠٤ ب ١٦ ص ٢٤١ ، ٥ مارس سنة ١٩٠٨ ب ٢٠ ص ١١٦ ، ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ب ٣٧ ص ٩٠ .

مذكرة المشروع التمهيدى :

الوفاء بقسط من الأجرة قرينة على الوفاء بالاقساط السابقة على هذا القسط ، حتى يقوم الدليل على العكس (ولا نظير لهذه المادة فى التقنين الحالى ولكن القضاء المصرى يأخذ بهذه القرينة ، وقد حوّلها المشروع من قرينة قضائية إلى قرينة قانونية) ، وبفضل هذه القرينة لا يضطر المستأجر أن يحتفظ بإيصالات دفع الأجرة مدة خمس سنوات ، ويكفيه أن يحتفظ بالإيصال الأخير .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٨٧ من المشروع فأقرتها اللجنة على أصاها . وأصبح رقمها ٦١٦ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦١٥

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، تحت رقم ٥٨٧

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٥٨٨

يجب على كل من استأجر منزلا أو مخزنا أو حانوتا أو مكانا مماثلا لذلك أو أرضا زراعية أن يضع في العين المؤجرة أثاثا أو بضائع أو محاصيل أو مواشى أو أدوات تكون قيمتها كافية لضمان الأجرة عن سنتين ، او عن كل مدة الايجار إذا قلت عن سنتين ، هذا ما لم تكن الأجرة قد عجلت ، ويعفى المستأجر من هذا الالتزام إذا تم الاتفاق على هذا الإعفاء أو إذا قدم المستأجر تأمينا آخر .

التقنين المدنى السابق :

مادة ٣٨١ / ٤٦٦ : يجب على من استأجر منزلا أو مخزنا أو حانوتا أو أرض زراعية ونحوها أن يضع فيها أمتعة منزلية أو بضائع أو محاصيل أو آلات تفي قيمتها بتأمين الأجرة مدة سنتين إن لم تكن مدفوعة مقدما أو بتأمين الأجرة لغاية انقضاء الإيجار إذا كانت مدته أقل من سنتين ، وهذا إن لم يوجد شرط بخلاف ذلك صريح أو دلت عليه قرائن الأحوال .

المشروع التمهيدي

المادة ٧٨٨ :

يجب على كل من استأجر منزلا أو مخزنا أو حانوتا أو مكانا مماثلا لذلك أو أرضا زراعية أن يضع في العين المؤجرة أثاثا أو بضائع أو محاصيل أو مواشى أو أدوات تكون قيمتها كافية لضمان الأجرة عن سنتين ، أو عن كل مدة الإيجار إذا قلت المدة عن سنتين ، هذا ما لم تكن الأجرة قد عجلت . ويعنى المستأجر من هذا الالتزام إذا تم الاتفاق على هذا الإعفاء ولو كان ذلك مستفادا من الظروف ، أو إذا قدم المستأجر تأميننا آخر .

القضاء المصري :

انظر استئناف مصر ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥ المحاماة ٦ ص ٢٣٧ . واستئناف
مخاطب ٢٧ مايو سنة ١٩٠٣ ب ١٥ ص ٣١٦

مذكرة المشروع التمهيدي :

من ضمانات الأجرة وضع منقولات في العين المؤجرة تنى بالأجرة لمدة الإيجار دون أن تزيد على أجرة سنتين ، هذا ما لم تكن الأجرة قد عجلت ، فإن عجلت ومضت السنتان وجب وضع منقولات ، أو تعجل مرة أخرى ، وتوضع المنقولات بما يتفق مع طبيعة العين المؤجرة ، فيوضع في المنزل الأثاث ، وفي الحانوت البضائع والأدوات ، وفي الأراضي الزراعية المواشى والآلات الزراعية والمحاصيل . ويعنى عن المنقولات تقديم تأمين آخر ككفالة شخصية أو عينية ، وقد يتم الاتفاق على الإعفاء من وضع منقولات في العين المؤجرة ، ويستفاد هذا الاتفاق من الظروف كما لو كان الإيجار لشخص مهنته السمسرة ، وإذا أخل المستأجر بالتزامه من وضع منقولات في العين المؤجرة كان للمؤجر أن يلزمه بذلك أو أن يفسخ الإيجار طبقا للقواعد العامة .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٨٨ من المشروع فأقرتها اللجنة على أصلها بعد حذف عبارة « ولو كان

ذلك مستفادا من الظروف ، لأنه لاضرورة لها ، وقدمت في المشروع النهائي تحت رقم ٦١٧ بالنص الآتي :

« يجب على كل من استأجر منزلا أو مخزنا أو حانوتا أو مكانا مماثلا لذلك أو أرضا زراعية أن يضع في العين المؤجرة أثاثا أو بضائع أو محصولات أو مواشى أو أدوات تكون قيمتها كافية لضمان الأجرة عن سنتين أو عن كل مدة الإيجار إذا قلت عن سنتين هذا ما لم تكن الأجرة قد عجلت ويعفى المستأجر من هذا الالتزام إذا تم الاتفاق على هذا الإعفاء أو إذا قدم المستأجر تأمينا آخر ، .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦١٦

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، تحت رقم ٥٨٨

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل

مادة ٥٨٩

١ - يكون للمؤجر ضمنا لسكل حق يثبت له بمقتضى عقد

الإيجار ، أن يحبس جميع المنقولات القابلة للحجز الموجودة في العين

المؤجرة مادامت مثقلة بامتياز المؤجر ، ولو لم تكن مملوكة للمستأجر .

وللمؤجر الحق في أن يمانع في نقلها فاذا نقلت رغم معارضته أو دون علمه، كان له الحق في استردادها من الحائز لها ولو كان حسن النية، مع عدم الإخلال بما يكون لهذا الحائز من حقوق.

٢ - وليس للمؤجر أن يستعمل حقه في الحبس أو في الاسترداد إذا كان نقل هذه الأشياء أمرا اقتضته حرفة المستاجر أو المألوف من شؤون الحياة، أو كانت المنقولات التي تركت في العين المؤجرة أو التي تم استردادها تفي بضمان الأجرة وفاء تاما.

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها ولكن يقابلها المادة ٦٧٢/٧٦٢ من تقنين المرافعات المصري : يجوز لكل من المالك والمستاجر الأصلي أن يضع الحجز التحفظي على المنقولات والأثاث التي صار نقلها من المحلات المؤجرة بدون رضاه بشرط أن يضع الحجز في ظرف ثلاثين يوما من نقلها.

المشروع التمهيدي

المادة ٧٨٩ :

١ - يكون للمؤجر، ضمنا لكل حق يثبت له بمقتضى عقد الإيجار، أن يحبس جميع المنقولات القابلة للحجز الموجودة في العين المؤجرة، مادامت مثقلة بامتنياز المؤجر، حتى لو لم تكن مملوكة للمستاجر. وللمؤجر الحق في أن يمانع في نقلها. فاذا نقلت كان له الحق في استردادها من الحائز لها، ولو كان حسن النية، مع عدم

الإخلال بما يكون لهذا الحائز من حقوق ، متى كانت هذه المنقولات قد نقلت رغم معارضة المؤجر أو دون علمه . ويكون استردادها بتوقيع حجز تحفظي عليها ، وفقا لأحكام قانون المرافعات ، في مدة ثلاثين يوما تبدأ من وقت علمه بنقلها .

٢ — وليس للمؤجر أن يستعمل حقه في الحبس أو في الاسترداد إذا كان نقل هذه الأشياء أمرا اقتضته حرفة المستأجر أو استلزمته شؤون الحياة بحسب ما هو مألوف ، أو كانت المنقولات التي تركت في العين المؤجرة أو التي تم استردادها تبقى بضمان الأجرة وفاء تاما .

القضاء المصري :

انظر ، استئناف مختلط ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٥ ب ٤٨ ص ٥٣

مذكرة المشروع التمهيدي :

من بين ضمانات الأجرة حق امتياز المؤجر على المنقولات الموضوعة في العين المؤجرة وسيأتي بيان ذلك في حقوق الامتياز ، وكذا حق المؤجر في حبس هذه المنقولات في حدود ما يفي منها بأجرة السنتين ، وما زاد على ذلك فلا حبس . وحق المؤجر في الحبس ثابت حتى لو كانت المنقولات غير مملوكة للمستأجر مادامت مثقلة بحق الامتياز . فإن نقلت دون إذن المؤجر ، ولو دخلت في حيازة شخص حسن النية ، جاز للمؤجر أن يوقع حجزا تحفظيا عليها ، في مدة ثلاثين يوما من وقت علمه بنقلها ، تمهيدا لاستردادها ، إلا إذا كان النقل أمرا اقتضته حرفة المستأجر كالبضائع في الحانوت ، أو استلزمته مقتضيات الحياة كالسيارة في المنزل .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٨٩ من المشروع واقتراح تحويل لفظي كما اقترح بعض حضرات الأعضاء حذف الجزء الأخير من الفقرة الأولى اكتفاء بالنص العام الوارد في حق الحبس (المادة ٣٣٣ من المشروع) فوافقت اللجنة على كل ذلك وأصبح نص المادة ما يأتي :

١ — يكون للمؤجر ضمانا لكل حق يثبت له بمقتضى عقد الإيجار أن يحبس

جميع المنقولات القابلة للحجز الموجودة في العين المؤجرة ما دامت مثقلة بامتياز المؤجر ولو لم تسكن مملوكة للمستأجر وللؤجر الحق في أن يمانع في نقلها فإذا نقلت رغم معارضته أو دون علمه كان له الحق في استردادها من الحائز لها ولو كان حسن النية مع عدم الإخلال بما يكون لهذا الحائز من حقوق .

٢ — وليس للؤجر أن يستعمل حقه في الحبس أو في الاسترداد إذا كان نقل هذه الأشياء أمرا اقتضته حرفة المستأجر أو المألوف من شؤون الحياة أو كانت المنقولات التي تركت في العين المؤجرة أو التي تم استردادها تفي بضمان الأجرة وفاء تاما .

وأصبح رقم المادة ٦١٨ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦١٧

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، تحت رقم ٥٨٩

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٥٩٠

يجب على المستأجر أن يرد العين المؤجرة عند انتهاء الإيجار فإذا أبقاها تحت يده دون حق كان ملزما أن يدفع للمؤجر تعويضا يراعى في تقديره القيمة الإيجارية للعين وما أصاب المؤجر من ضرر .

التقنين المدني السابق :

مادة ٢٧٨/٤٦٣ : يجب على المستأجر حين انتهاء الإيجار أن يرد ما استأجره بالحالة التي هو عليها بغير تلف حاصل من فعله أو من فعل مستخدميه أو من فعل من كان ساكنا معه أو من فعل المستأجر الثاني إلا إن وجد شرط يخالف ذلك .

المشروع التمهيديالمادة ٧٩٠ :

يجب على المستأجر أن يرد العين المؤجرة عند انتهاء الإيجار . فإذا أبقاها تحت يده دون حق ، كان ملزما أن يدفع للمؤجر تعويضا يراعى في تقديره القيمة الإيجارية للعين وما أصاب المؤجر من ضرر (١) .

القضاء المصري :

مطابق ، استئناف مصري ٣ أبريل سنة ١٩٠٦ مج ٧ ص ١٨٤ رقم ٩٠ ، واستئناف مختلط ٢٨ مارس سنة ١٨٩٤ ب ٦ ص ٢٠٧ ، ٥ يونيو سنة ١٩٠١ ب ١٣ ص ٣٥٦ ، انظر استئناف مختلط ١٧ مايو سنة ١٩٢٧ ب ٣٩ ص ٤٧٩

(١) مادة محذوفة :

٧٩١ : يكون رد العين المؤجرة في المكان الذي سلمت فيه للمستأجر ، ما لم يقض الاتفاق أو العرف بغير ذلك .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يبين المشروع أن رد العين المؤجرة يكون في المكان الذي سلمت فيه للمستأجر ، ما لم يقض الاتفاق أو العرف بغير ذلك . أما وقت الرد فيكون عند نهاية الإيجار، وسيأتي بيان الأسباب التي بذلت بها المقدم.

المشروع في لجنة المراجعة

نلت المادة ٧٩١ من المشروع واقترح حذفها اكفاء بالقواعد العامة فوافقت اللجنة .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الحيران م ٦٥٨ والمجلة م ٥٨٩ ، ٥٩١ - ٥٩٥

مذكرة المشروع التمهيدي :

تعرض هذه المادة وما بعدها لالتزام المستأجر برد العين المؤجرة عند نهاية الإيجار وهي تقابل المواد ٣٧٨/٤٦٣ و ٣٩٤ - ٣٩٥/٤٨١ - ٤٨٢ من التقنين الحالي يبين المشروع أن المستأجر إذا استبقى العين في يده بعد نهاية الإيجار دون أن يتجدد ، فعليه أن يدفع تعويضا يراعى فيه القيمة الإيجارية للعين والضرر الذى أصاب المؤجر . وليس فى هذا إلا تطبيق للقواعد العامة ، ولكن من الخير ذكره لأهميته العملية .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٩٠ من المشروع فأقرتها اللجنة كما هى . وأصبح رقمها ٦١٩ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦١٨

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى .

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، تحت رقم ٥٩٠

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٥٩١

١ - على المستأجر أن يرد العين المؤجرة بالحالة التي تسلمها عليها ، إلا ما يكون قد أصاب العين من هلاك أو تلف لسبب لا يد له فيه .

٢ - فإذا كان تسليم العين للمستأجر قد تم دون كتابة محضر أو دون بيان بأوصاف هذه العين افترض ، حتى يقوم الدليل على العكس ، أن المستأجر قد تسلم العين في حالة حسنة .

التقنين المسدق السابق :

مادة ٣٧٨ / ٤٦٣ : يجب على المستأجر حين انتهاء الإيجار أن يرد ما استأجره بالحالة التي هو عليها بغير تلف حاصل من فعله أو من فعل مستخدميه أو من فعل من كان ساكناً معه أو من فعل المستأجر الثاني إلا إن وجد شرط يخالف ذلك .

المشروع التمهيدي

المادة ٧٩٢ :

١ — على المستأجر أن يرد العين المؤجرة في الحالة التي تسلمها عليها ، دون اعتبار لما يكون قد أصاب العين من هلاك أو تلف لسبب لا يد له فيه .

٢ — فإذا كان تسليم العين للمستأجر قد تم دون كتابة محضر أو دون بيان بأوصاف هذه العين ، فيفترض ، حتى يقوم الدليل على العكس ، أن المستأجر قد تسلم العين في حالة حسنة .

القضاء المصرى :

قارن ، استئناف أهلى ٣ ابريل سنة ١٩٠٦ مج ٧ ص ١٨٤ رقم ٩٠ ، واستئناف مختلط ٩ مارس سنة ٨٩٩ ب ١١ ص ١٥٤ ، ١١ يونيه سنة ١٩٠٠ ب ١٢ ص ٨٠ ، ٥ يونيه سنة ١٩٠١ ب ١٣ ص ٣٥٦ .

الشريعة الإسلامية :

المجلة م ٦٠٦

مذكرة المشروع التمهيدي :

يقرر المشروع أن المستأجر ملتزم برد العين عند انتهاء الإيجار فى الحالة التى تسلمها عليها ، ويفرض ، إذا لم يكن هناك محضر يبين حالة العين وقت أن تسلمها المستأجر ، أنه تسلم العين فى حالة حسنة ، وهذا بخلاف التقنين الحالى ، فإن المادة ٣٧٨ / ٤٦٣ من هذا التقنين تقضى بأن المستأجر يرد العين بالحالة التى هى عليها وقت انتهاء الإيجار . فإذا كان بالعين تلف كان المستأجر هو المسؤول ، ما لم يثبت أن هذا التلف لم يكن بخطئه . وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٩٢ من المشروع فأقرتها اللجنة كما هى . وقدمت تحت رقم ٦٢٠ فى المشروع النهائى ، بعد استبدال الفقرة « على المستأجر أن يرد العين المؤجرة بالحالة التى تسلمها عليها إلا ما يكون قد أصاب العين من هلاك أو تلف لسبب لا يد له فيه ، بالفقرة الأولى واستبدال كلمة « افترض » بكلمة « يفترض » ، فى الفقرة الثانية .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦١٩

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، تحت رقم ٥٩١

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٥٩٢

١ - إذا أوجد المستأجر في العين المؤجرة بناء أو غراسا أو غير ذلك من التحسينات مما يزيد في قيمة العقار ، التزم المؤجر أن يرد للمستأجر عند انقضاء الايجار ما انفق في هذه التحسينات أو ما زاد في قيمة العقار ، ما لم يكن هناك اتفاق يقضى بغير ذلك .

٢ - فإذا كانت تلك التحسينات قد استحدثت دون علم المؤجر أو رغم معارضته ، كان له أيضا أن يطلب من المستأجر إزالتها ، وله أن يطلب فوق ذلك تعويضا عن الضرر الذي يصيب العقار من هذه الازالة إن كان للتعويض مقتضى .

٣ - فإذا اختار المؤجر أن يحتفظ بهذه التحسينات في مقابل رد إحدى القيمتين المتقدم ذكرهما ، جاز للمحكمة أن تنظره إلى أجل للوفاء بها .

التقنين المدنى السابق :

مادة ٤٨١/٣٩٤ : من استأجر أرضا زراعية وغرس فيها أشجارا فلا يجوز له

قلعها إلا إذا كانت شجيرات معدة للنقل ، وللمؤجر الخيار بين قلع الأشجار المغروسة بدون إذنه وإلزام المستأجر بمصاريف القلع وبين إبقائها ودفع قيمتها للمستأجر حسب التقويم .

مادة ٨٢/٣٩٥ : وفي حالة ما إذا أراد قلعها لزمه أن ينتظر الزمن الذي يوافق نقلها فيه عادة .

المشروع التميدى

المادة ٧٩٣ :

١ - إذا أوجد المستأجر في العين المؤجرة بعلم المؤجر ودون اعتراض منه ، بناء أو غرسا أو غير ذلك من التحسينات مما يزيد في قيمة العقار ، التزم المؤجر أن يرد للمستأجر ، عند انقضاء الإيجار ، ما أنفق في هذه التحسينات ، أو ما زاد في قيمة العقار . هذا ما لم يكن هناك اتفاق خاص يقضى بغير ذلك .

٢ - فإذا أجرى المستأجر التحسينات دون أن تتوافر الشروط المتقدمة ، كان للمؤجر ، إذا أثبت أن هذه التحسينات لا تعود عليه بأية فائدة ، أن يطلب من المستأجر إزالتها ، وله أيضا أن يطلب تعريضا عن الضرر الذى يصيب العقار من هذه الإزالة إن كان للتعويض مقتضى .

٣ - فإذا أثر المؤجر أن يحتفظ بهذه التحسينات في مقابل رد إحدى القيمتين المتقدم ذكرهما ، جاز للحكمة أن تنظره إلى أجل للوفاء بها .

القضاء المصرى :

انظر ، استئناف مصر ، ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٢ المحاماة ٣ ص ٢١٤ ، ٢٠ مارس سنة ١٩٢٤ المحاماة ٤ ص ٧٣٧ ، ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٠ المحاماة ١١ ص ٧٠٩ ، ٢٥ يناير سنة ١٩٣٢ المحاماة ١٣ ص ٧٣ واستئناف مختلط ٩ يناير سنة ١٩٠١ ب ١٣ ص ١٠٦ ، ٢٨ مارس سنة ١٩٢٢ جازيت ١٢ ص ١٣٣ ، ٢٤ مايو سنة ١٩٢٧

ب ٣٩ ص ٥٠٩

الشريعة الإسلامية :

مرشد الخيران م ٦٥٥ — ٦٧٦ و ٦٧٧ المجلة م ٥٣١

مذكرة المشروع التمهيدي :

يبين المشروع حكم الغراس أو البناء في العين المؤجرة فإن كان هناك اتفاق وجب اتباعه ، وإلا وجب التمييز بين فرضين .

(أ) إذا كان البناء أو الغراس بعلم المؤجر ودون اعتراض منه ، فيرد في هذه الحالة أدنى القيمتين : ما أنفق في التحسينات أو ما زاد في قيمة العقار . وهذا هو حكم المصروفات النافعة .

(ب) إذا كان البناء أو الغراس بغير علم المؤجر ، أو بعلمه ولكنه اعترض . وفي هذه الحالة يجوز له أن يطلب إزالتها إذا أثبت أنها لا تعود عليه بفائدة وأن يطلب تعويضا عن الضرر الذي يصيب العقار من الإزالة . وله أن يحتفظ بها على أن يرد أدنى القيمتين المتقدمتين ، ويجوز أن ينظر إلى أجل للوفاء (قارن هذه الأحكام المعتدلة بأحكام التقنين الحالي م ٣٩٤ — ٤٨١/٣٩٥ — ٤٨٢) .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٩٣ من المشروع ، واقتراح معالي السنهوري باشا تعديلا لفظيا يجعل المعنى أدق كذلك حذف الحكم الخاص بضرورة إثبات عدم فائدة التحسينات من الفقرة الثانية فوافقت اللجنة على كل ذلك وأصبح نص المادة النهائي ما يأتي :

١ — إذا أوجد المستأجر في العين المؤجرة بعلم المؤجر ودون اعتراض منه بناء أو غراسا أو غير ذلك من التحسينات مما يزيد في قيمة العقار التزم المؤجر أن يرد للمستأجر عند انقضاء الإيجار ما أنفق في هذه التحسينات أو ما زاد في قيمة العقار ما لم يكن هناك اتفاق يقضي بغير ذلك .

٢ — فإذا كانت تلك التحسينات قد استحدثت دون علم المؤجر أو برغم معارضته كان له أن يطلب من المستأجر إزالتها وله أن يطلب أيضا تعويضا عن الضرر

الذى يصيب العقار من هذه الإزالة إن كان للتعويض مقتضى .

٣ - فإذا أثر المؤجر أن يحتفظ بهذه التحسينات في مقابل رد إحدى القيمتين المتقدم ذكرهما جاز للحكمة أن تنظره إلى أجل للوفاء بها .

وأصبح رقم المادة ٦٢١ في المشروع النهائى ، بعد استبدال كلمة « رغم » بكلمة « برغم » فى الفقرة الثانية .

المشروع فى مجلس النواب

تقرير لجنة الشؤون التشريعية :

أدخلت اللجنة تعديلا على هذه المادة بحذف عبارة « بعلم المؤجر ودون اعتراض منه » من الفقرة الأولى وإدخال تعديلات لفظية طفيفة فى الفقرة الثانية حتى يكون معنى النص واضحا فى أن المؤجر يكون له الحق عند انقضاء الإيجار فى استيفاء ما استحدثه المستأجر من التحسينات فى مقابل رد إحدى القيمتين ، ما أنفقه المستأجر فى التحسينات أو ما زاد فى قيمة العقار ، حتى لو كان المستأجر قد استحدث هذه التحسينات دون علم المؤجر أو رغم معارضته .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة - تحت رقم ٦٢٠ - بعد أن وضع لفظ أيضا عقب « كان له » واستبدال عبارة « فوق ذلك » بكلمة « أيضا » فى الفقرة الثانية من المادة .

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، تحت رقم ٥٩٢ ، بعد استبدال كلمة « اختار » بكلمة « أثر » فى الفقرة الثالثة .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة

التنازل عن الإيجار والإيجار من الباطن :

مادة ٥٩٣

للمستأجر حق التنازل عن الإيجار أو الإيجار من الباطن
وذلك عن كل ما استأجره أو بعضه ما لم يقض الاتفاق بغير ذلك .

التقنين المدنى السابق :

مادة ٤٤٩/٣٦٦ : يجوز للمستأجر أن يؤجر ما استأجره كله أو بعضه أو يسقط
حقه فى الإيجار لغيره إلا إذا وجد شرط يخالف ذلك .

المشروع التمهيدى

المادة ٧٩٤ :

١ - للمستأجر حق التنازل عن الإيجار أو الإيجار من الباطن ، وذلك عن كل
ما استأجره أو بعضه ، ما لم يقض الاتفاق بغير ذلك . وقد يستفاد هذا الاتفاق
من الظروف .

٢ - فإذا اشترط أن التنازل عن الإيجار أو الإيجار من الباطن لا يكون
إلا بموافقة المؤجر فلا يجوز لهذا أن يمتنع عن الموافقة إلا لسبب مشروع .

القضاء المصرى :

انظر ، استئناف مصر ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢١ مجر ٢٣ رقم ١١٠ ص ١٦٨ ، واستئناف
مخلط ، ٣ ديسمبر سنة ١٩١٣ ب ٢٦ ص ٧٤ ، ٢٨ أبريل سنة ١٩٢٠ جازيت ١٠ ص
١٦٣ ، ٧ مارس سنة ١٩٢٣ جازيت ١٣ ص ٨٧ ، ١٦ أبريل سنة ١٩٣٥ ب ٤٧ ص ٢٥١

الشرعة الإسلامية :

مرشد الخيران م ٦٤٠ — ٦٤١ و ٦٤٣ والمجلة م ٥٨٦ — ٥٨٨

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٧٩٥ المقابلة للمادة ٥٩٤ من القانون .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٩٤ من المشروع فأقرتها اللجنة على أصلها .

وأصبح رقم المادة ٦٢٢ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٢١

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

محضر الجلسة الحادية والثلاثين

التنازل عن الإيجار والإيجار من الباطن

بدأت اللجنة بمناقشة المادة ٦٢١ من هذا الفصل فتليت ورؤى حذف القيدتين الواردين على النص ، أولهما الخاص بأن الاتفاق على التأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار قد يستفاد من الظروف وثانيهما الخاص بعدم امتناع المؤجر عن الموافقة على التنازل أو الإيجار من الباطن إلا لسبب مشروع إذا كانت هذه الموافقة مشروطة في عقد الإيجار هذا ولو أن القضاء يجري على ذلك .

قرار اللجنة :

وافقت اللجنة على حذف عبارة « وقد يستفاد هذا الاتفاق من الظروف » الواردة

في آخر الفقرة الأولى وحذف الفقرة الثانية كلها وترك الأمر لتقدير المحاكم .

تقرير اللجنة :

حذفت اللجنة عبارة « وقد يستفاد هذا الاتفاق من الظروف » من الفقرة الأولى لإكتفاء بالقواعد العامة . ورأت اللجنة حذف الفقرة الثانية حتى لا تفتح باباً للنزاعات . وأصبح رقم المادة ٥٩٣

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

مادة ٥٩٤

١ - منع المستأجر من أن يؤجر من الباطن يقتضى منعه من التنازل عن الإيجار وكذلك العكس .

٢ - ومع ذلك إذا كان الأمر خاصاً بإيجار عقار انشئ به مصنع أو متجر واقتضت الضرورة أن يبيع المستأجر هذا المصنع أو المتجر جاز للمحكمة بالرغم من وجود الشرط المانع أن تقتضى ببقاء الإيجار إذا قدم المشتري ضماناً كافياً ولم يلحق المؤجر من ذلك ضرر محقق .

التقنين المبنى السابق :

مادة ٣٦٧ / ٤٥٠ : منع المستأجر من التأجير يقتضى منعه من الإسقاط لغيره . وكذلك منعه من الإسقاط يقتضى منعه من التأجير .

إنما إذا كان موجودا بالمكان المؤجر جدك جعله معدا للتجارة أو للصناعة ودعت
ضرورة الأحوال إلى بيع الجدك المذكور جاز للحكمة مع وجود المنع من التاجير
إبقاء الإيجار لمشتري الجدك بعد النظر في التأمينات التي يقدمها ذلك المشتري ما لم
يحصل المالك من إبقائه ضرر حقيقي .

المشروع التمهيدي

المادة ٧٩٥ :

١ - منع المستأجر أن يؤجر من الباطن يقتضي منعه من التنازل عن الإيجار
وكذلك العكس .

٢ - ومع ذلك ، إذا كان الأمر خاصا بإيجار عقار أنشئ به مصنع أو متجر ،
واقضت الضرورة أن يبيع المستأجر هذا المصنع أو المتجر ، جاز للحكمة ، بالرغم
من وجود الشرط المانع ، أن تقضى بإبقاء الإيجار إذا قدم المشتري ضمانا كافيا ،
ولم يلحق المؤجر من ذلك ضرر محقق .

القضاء المصري :

انظر ، استئناف مختلط ٧ فبراير سنة ١٩٠١ ب ١٣ ص ١٤٠ ، ٢٩ يونيو
سنة ١٩٢١ جازيت ١١ ص ١٥٨

مذكرة المشروع التمهيدي :

يقابل هاتين المادتين في التقنين الحالي المادتان ٣٦٦ - ٣٦٧ / ٤٤٩ - ٤٥٠ وتعرض
هذه النصوص لبيان متى يحوز الإيجار من الباطن والتنازل عن الإيجار .

والمشروع كالتقنين الحالي من حيث المبدأ العام ، فهو يقرر للمستأجر حق التنازل
عن الإيجار والإيجار من الباطن ، ما لم يوجد شرط يمنع من ذلك فإذا وجد الشرط
المانع من التنازل ، فإنه يقتض المنع من الإيجار من الباطن ، وكذلك العكس .
وليس هناك ما يمنع من ظهور نية صريحة في المنع من أحد الشئتين دون الآخر .
ولكن يلاحظ فيما يتعلق بنصوص المشروع ما يأتي :

١ — ذكر المشروع أن الشرط المانع قد لا يكون صريحا ، وإنما يستفاد من الظروف كما في المزارعة (م ٨٢٧ من المشروع) .

٢ — أشار المشروع إلى أن المؤجر قد لا يشترط المنع بتاتا . بل يتوسط فيشترط موافقته على الإيجار من الباطن أو التنازل عن الإيجار . وبين أنه لا يجوز في هذه الحالة للمؤجر أن تعسف فيمتنع عن الموافقة دون سبب مشروع .

٣ — وضع المشروع الغرض الذي عرض له التقنين الحالي بشأن العقار الذي أنشئ به مصنع أو متجر وكان لإيجاره مقترنا بالشرط المانع ، ثم اقتضت الظروف أن يبيع المستأجر المصنع أو المتجر ، فإنه يجوز بالرغم من وجود الشرط المانع أن يبقى الإيجار للمشتري إذا قدم ضمانا كافيا ولم يلحق المؤجر من ذلك ضرر محقق ، وإلا كان في امتناع المؤجر عن الموافقة على بقاء الإيجار للمشتري في هذه الظروف تعسف لا مبرر له ، ولم يغير المشروع شيئا من الأحكام التي أتت بها التقنين الحالي في هذا الغرض ، ولكنه وضع هذه الأحكام في ألفاظ واضحة .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٩٥ من المشروع فأقرتها اللجنة على أصحامها .
وأصبح رقمها ٦٢٢ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٢٢
المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٥٩٤

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٥٩٥

في حالة التنازل عن الإيجار يبقى المستأجر ضامنا للتنازل
له في تنفيذ التزاماته .

التقنين المدني السابق :

مادة ٣٦٨ / ٤٥١ : يضمن المستأجر الأصلي للمؤجر المستأجر الثاني أو المسقط
إليه حق الإيجار إلا إذا قبض المؤجر الأجرة مباشرة من المستأجر الثاني أو من
المسقط إليه بدون شرط احتياطي أو رضى بالإيجار الثاني أو بالأسقاط .

المشروع التمهيدي

المادة ٧٩٦ :

في حالة التنازل عن الإيجار ، يحل التنازل إليه ، في علاقته مع المؤجر ، محل
المستأجر في جميع الحقوق والالتزامات الناشئة عن عقد الإيجار . ومع ذلك يبقى
المستأجر ضامنا للتنازل إليه في تنفيذ التزاماته (١)

(١) مادة محذوفة :

المادة ٧٩٧ :

في حالة الإيجار من الباطن تبقى العلاقة ما بين المؤجر والمستأجر الأصلي خاضعة لأحكام عقد الإيجار
الأصلي ، أما العلاقة ما بين المستأجر الأصلي والمستأجر من الباطن فتسرى عليها أحكام عقد الإيجار من الباطن .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

القضاء المصري :

انظر استئناف أهلي ١١ ابريل سنة ١٩٠٦ حقوق ٢١ ص ٢٠٧ واستئناف مختلط ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٧
ب ٢٠ ص ٢٣ و ٥ فبراير سنة ١٩١٨ ب ٣٠ ص ٢١١ =

القضاء المصرى :

مطابق ، نقض ١٦ ابريل سنة ١٩٣٦ مج نقض ١ ص ١٠٩٥ انظر نقض ٢٤
يناير سنة ١٩٣٥ مج نقض ١ ص ٥٥١ . واستئناف مختلط ١٣ نوفمبر سنة ١٩٠٠
ب ١٣ ص ١٠

مذكرة المشروع التمهيدي :

١ — تعرض هذه المادة وما بعدها (٧٩٦ — ٧٩٩ من المشروع) لحكم الإيجار
من الباطن والتنازل عن الإيجار ، ويلاحظ أن المشروع قد وضع هذه الأحكام في
شيء من التفصيل ، يجعلها واضحة أمام النص الوحيد الغامض الذي أتى به التقنين
الحالى في هذا الموضوع (م ٣٦٨ / ٤٥١ مصرى)

ففي التنازل عن الإيجار يحل المتنازل إليه محل المستأجر في جميع الحقوق
والالتزامات الناشئة عن عقد الإيجار ، ويكون هذا بمثابة الحوالة في الحقوق والديون
في وقت واحد . ويترتب على ذلك أن المؤجر يطالب المتنازل إليه بجميع التزامات
المستأجر ، من المحافظة على العين واستعمالها فيما أعدت له ودفع الأجرة ورد العين ،
ويكون هذا كله بطريق الدعوى المباشرة . ومع ذلك يبقى المستأجر الأصلي ضامنا
للمتنازل إليه في تنفيذ كل هذه الالتزامات ، ولا يسقط هذا الضمان إلا إذا صدر
من المؤجر قبول صريح بالتنازل عن الإيجار بمد صدوره دون أى تحفظ بشأن
حقوقه قبل المستأجر الأصلي أو إلا إذا استوفى الأجرة من المتنازل إليه دون أى

== الشريعة الإسلامية :

م ٧٩٧ مرشد الحيران م ٦٤٤ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٧٩٩ المقابلة للمادة ٥٩٧ من القانون .

المشروع في لجنة المراجعة

نلت المادة ٧٩٧ من المشروع واقترح حذفها اكتفاء بالقواعد العامة فوافقت اللجنة .

تحفظ . كذلك يستطيع المتنازل إليه أن يطالب المؤجر بطريق الدعوى المباشرة بجميع حقوق المستأجر من تسلم العين والتمسكين من الانتفاع وتعهد العين بالصيانة وضمان التعرض والاستحقاق والعيوب الخفية .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٩٦ من المشروع واقترح حذف الحكم الخاص بعلاقة المتنازل له مع المؤجر اكتفاء بتطبيق القواعد العامة وأحكام الحوالة فوافقت اللجنة على ذلك وأصبح نص المادة ما يأتي : —

« في حالة التنازل عن الإيجار يبقى المستأجر ضامناً للمتنازل له في تنفيذ التزاماته »

وأصبح رقم المادة ٦٢٤ في المشروع النهائي

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٢٣

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل — وأصبح رقمها ٥٩٥

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل

مادة ٥٩٦

١ - يكون المستأجر من الباطن ملزماً بأن يؤدي للمؤجر

مباشرة ما يكون ثابتاً في ذمته للمستأجر الأصلي وقت أن يذره

المؤجر .

٢ - ولا يجوز للمستأجر من الباطن أن يتمسك قبل المؤجر بما يكون قد عجله من الأجرة للمستأجر الأصلي، ما لم يكن ذلك قد تم قبل الإنذار وفقا للعرف أو لاتفاق ثابت تم وقت الايجار من الباطن .

التقنين المدق السابق :

لامقابل لها . وتقابلها المادة ٦٧٠ / ٧٦١ من تقنين المرافعات المصري : يجوز أيضا للدالك أن يحجز بالأوجه عينها المنقولات والأثمار والمحصولات المملوكة للمستأجر من المستأجر الأصلي للبيوت أو الأطيان . وإنما للمستأجر الثاني المذكور أن يستحصل على رفع الحجز بأثباته توفية الأجرة المستحقة للمستأجر الأصلي إذا كان مأذونا بالتأجير لغيره .

المشروع التمهيدى

المادة ٧٩٨ :

٢ - ومع ذلك يكون المستأجر من الباطن ملزما بأن يؤدي للمؤجر مباشرة ما يكون ثابتا في ذمته للمستأجر الأصلي وقت أن ينذره المؤجر .

٢ - ولا يجوز للمستأجر من الباطن أن يتمسك قبل المؤجر بما يكون قد عجله من الأجرة للمستأجر الأصلي، ما لم يكن ذلك قد تم وفقا للعرف وبسند ثابت التاريخ.

القضاء المصرى :

م ٧٩٨ : عكس ذلك استئناف أهلى ٢٩ ابريل سنة ١٨٩٧ حقوق ١٢ ص ١٠٧

واستئناف مختلط ٤ يونيه سنة ١٩٢٩ ب ٤١ ص ٤٢٣ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٧٩٩ المقابلة للمادة ٥٩٧ من القانون .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٩٨ من المشروع فأقرتها اللجنة كما هي وقدمت بعد استبعاد لفظي « ومع ذلك ، في ابتداء الفقرة الأولى من المادة .
وأصبح رقمها ٦٢٥ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٢٤

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

محضر الجلسة الحادية والثلاثين

تليت المادة ٦٢٤ ودارت مناقشة حول مفهوم الفقرة الأولى منها التي تقض بأن للمستأجر من الباطن أن يؤدي للمؤجر مباشرة ما في ذمته للمستأجر الأصلي وقت أن ينذره المؤجر . فتساءل الحاضرون هل ينسحب هذا الحكم على ما يستحق في ذمة المستأجر من الباطن بعد الإنذار .

فكان الجواب من جانب الحكومة أن محل تطبيق هذا الحكم هو ما استحق من الإيجار وقت الإنذار فقط .

وقد اتجه الرأي إلى النص على أن الإنذار يكون بمثابة حجز تحت يد المستأجر من الباطن فلم تقبله اللجنة .

أما بالنسبة للفقرة الثانية فقد روى تعديلها بحيث يتحدد القدر المعجل من الأجرة

الذى يجوز للمستأجر من الباطن أن يتمسك به قبل المؤجر فاشترط أن يكون المعجل قد تم قبل الإنذار وفقاً للعرف أو لاتفاق ثابت تم وقت الإيجار من الباطن .
قرار اللجنة :

وافقت اللجنة على أن تكون الفقرة الثانية كما يأتي :

مادة ٦٢٤ / ٢ - دولا يجوز للمستأجر من الباطن أن يتمسك قبل المؤجر بما يكون قد عجله من الأجرة للمستأجر الأصلي ما لم يكن ذلك قد تم قبل الإنذار وفقاً للعرف أو لاتفاق ثابت تم وقت الإيجار من الباطن ، .
 ملاحظة - ترك موضوع إثبات التاريخ ومقتضياته للقواعد العامة في الإثبات .

مادة ٥٩٧

تبرأ ذمة المستأجر الأصلي قبل المؤجر سواء فيما يتعلق بضمانه للتنازل له في حالة التنازل عن الإيجار أم فيما يتعلق بما يفرضه عقد الإيجار الأصلي من التزامات في حالة الأيجار من الباطن .

(أولاً) إذا صدر من المؤجر قبول صريح بالتنازل عن الإيجار أو بالإيجار من الباطن .

(ثانياً) إذا استوفى المؤجر الأجرة مباشرة من المتنازل له أو من المستأجر من الباطن دون أن يبدى أى تحفظ في شأن حقوقه قبل المستأجر الأصلي .

التقنين المدنى السابق :

مادة ٣٦٨ / ٤٥١ : يضمن المستأجر الأصيل للمؤجر المستأجر الثانى أو المسقط إليه حق الإيجار إلا إذا قبض المؤجر الأجرة مباشرة من المستأجر الثانى أو من المسقط إليه بدون شرط احتياطى أو رضى بالإيجار الثانى أو بالاسقاط .

المشروع التميدىالمادة ٧٩٩ :

تبرأ ذمة المستأجر الأصيل قبل المؤجر ، سواء فيما يتعلق بضمانه للمتنازل إليه فى حالة التنازل عن الإيجار ، أو فيما يتعلق بما يفرضه عقد الإيجار الأصيل من الالتزامات فى حالة الإيجار من الباطن .

(أولا) إذا صدر من المؤجر قبول صريح بالتنازل عن الإيجار أو بالإيجار من الباطن ، دون أن يبدى أى تحفظ بشأن حقوقه قبل المستأجر الأصيل .
(ثانيا) إذا استوفى المؤجر الأجرة مباشرة من المتنازل إليه أو من المستأجر من الباطن ، دون أن يبدى أى تحفظ بشأن حقوقه قبل المستأجر الأصيل .

القضاء المصرى :

انظر ، استئناف أهلى ١٦ يناير سنة ١٨٩٦ القضاء ٢ ص ٣٠٤ واستئناف مختلط ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٨٩ ب ٢ ص ١١ .

مذكرة المشروع التميد :

فى الإيجار من الباطن تبقى العلاقة ما بين المؤجر والمستأجر الأصيل خاضعة لأحكام عقد الإيجار الأصيل ، فيطالب كل منهما الآخر بحقوقه بمقتضى هذا العقد . أما العلاقة ما بين المستأجر الأصيل والمستأجر من الباطن فتسرى عليها أحكام الإيجار من الباطن ، ويكون المستأجر الأصيل بالنسبة للمستأجر من الباطن مؤجرا والمستأجر من الباطن بالنسبة للمستأجر الأصيل مستأجرا . وتوجد علاقة مباشرة ما بين المؤجر

والمستأجر من الباطن في شيء واحد هو الآجرة ، فيكون المستأجر من الباطن ملزماً بأن يؤدي للمؤجر مباشرة ما يكون ثابتاً في ذمته للمستأجر الأصلي من الآجرة من وقت إصدار المؤجر له عن المدة التي تلي هذا الإنذار . فإن كان قد عجل منها شيئاً قبل الإنذار فلا يكون هذا حجة على المؤجر إلا إذا كان قد تم وفقاً للعرف وبسند ثابت التاريخ وسابق على الإنذار . ويلاحظ أن التقنين الحالي لا ينص على هذه العلاقة المباشرة ، ولذلك لم يستطع القضاء أن يقررها .

أما سائر التزامات المستأجر ، غير دفع الآجرة ، فتبقى العلاقة غير مباشرة ما بين المؤجر والمستأجر من الباطن يتوسط بينهما المستأجر الأصلي ، إلا إذا قبل المؤجر الإيجار من الباطن بعد صدوره دون تحفظ ، أو استوفى الآجرة من المستأجر من الباطن دون تحفظ ، فعندئذ يختفي المستأجر الأصلي ، وتصبح علاقة المؤجر بالمستأجر من الباطن علاقة مؤجر بمستأجر ، لكل منهما أن يطالب الآخر بحقوقه بطريق الدعوى المباشرة .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٧٩٩ من المشروع واقترح حذف الجزء الأخير من الفقرة (أولاً) لعدم ضرورته فوافقت اللجنة وأصبح نصها : —

تبرأ ذمة المستأجر الأصلي قبل المؤجر سواء فيما يتعلق بضمانه للمتنازل له في حالة التنازل عن الإيجار أم فيما يتعلق بما يفرضه عقد الإيجار الأصلي من التزامات في حالة الإيجار من الباطن .

أولاً — إذا صدر من المؤجر قبول صريح بالتنازل عن الإيجار أو بالإيجار من الباطن .

ثانياً — إذا استوفى المؤجر الآجرة مباشرة من المتنازل له أو من المستأجر من الباطن دون أن يبدى أى تحفظ بشأن حقوقه قبل المستأجر الأصلي .

وأصبح رقم المادة ٦٢٦ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٢٥

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٥٩٧

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٥٩٨

ينتهي الايجار بانتهاء المدة المعينة في العقد دون حاجة إلى تنبيه

بالإخلاء .

التقنين المدني السابق :

مادة ٢٨٢ / ٤٦٧ : ينتهى الإيجار بانقضاء المدة المتفق عليها .

ومادة ٢٨٣ / ٤٦٨ : إذا حصل الإيجار بغير تعيين مدة فيعتبر أنه حاصل لمدة سنة أو ستة أشهر أو شهر على حسب المقرر في مواعيد دفع الأجرة إن كان في كل سنة أو كل ستة أشهر . أو كل شهر . وينقطع الإيجار بانقضاء إحدى هذه المدد إذا طلب ذلك أحد المتعاقدين وأخبر الآخر منها في المواعيد الآتى يانها :

بالنسبة للبيوت والحوانيت والمسكاتب والمخازن يكون الاخبار بثلاثة أشهر مقدما إذا كانت مدة الإيجار تزيد عليها وأما إن كان الإيجار لثلاثة أشهر فأقل فيكون الاخبار مقدما بنصف المدة .

وبالنسبة للأود يكون الإخبار بشهر مقدما . وفي أراضي الزراعة ونحوها يكون الإخبار مقدما بستة أشهر بالاقبل مع حفظ حق المستأجر في المحصولات على حسب العرف الجارى .

ومادة ٣٨٥ / ٤٧٠ : لا احتياج للتنبيه بإخلاء المحل إذا كانت مدة الإيجار معينة فى العقد .

المشروع التمهيدي

المادة ٨٠٠ :

١ - ينتهى الإيجار بانتهاء المدة المحددة فى العقد ، دون حاجة إلى تنبيه بالإخلاء ، ما لم يكن مشروطا فى العقد أن الإيجار يمتد إلى مدة أخرى ، محددة أو غير محددة ، عند عدم التنبيه بالإخلاء فى ميعاد معين قبل إنقضاء مدة الإيجار .

٢ - فإذا لم تحدد مدة الإيجار ، أو كان العقد لمدة غير محددة ، فإن أحكام المادة ٧٦١ هى التى تسرى .

القضاء المصرى :

استئناف مختلط ٢٤ يناير سنة ١٨٧٨ مج ٣ ص ٧٢٠ و ٢٧ مارس سنة ١٩٠٢ ب ١٤ ص ٢٢٨ ، و ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٥ ب ٤٨ ص ٣٧

مذكرة المشروع التمهيدي :

يميز المشروع بوضوح بين تجديد الإيجار تجديدا ضمنيا وامتداد الإيجار لمدة محددة وانتهت ، إنقضى الإيجار دون حاجة لتنبيه بالإخلاء .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٠٠ من المشروع ، واقترح حذف الجزء الأخير من الفقرة الأولى والفقرة الثانية كلها إكتفاء بتطبيق المادة ٧٦١ فوافقت اللجنة على ذلك وأصبح نص المادة ما يأتى :

يتمى الايجار بانتهاء المدة المحددة فى العقد دون حاجة الى تنبيه بالاخلاء .

وقدمت بعد استبدال كلمة « المعينة » بكلمة « المحددة » .

وأصبح رقمها ٦٢٧ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل ، تحت رقم ٦٢٦

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٥٩٨

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٥٩٩

١ - إذا انتهى عقد الايجار وبقي المستأجر منتفعًا بالعين

المؤجرة بعلم المؤجر ودون اعتراض منه ، اعتبر الايجار قد تجدد

بشروطه الأولى ولكن لمدة غير معينة ، وتسرى على الإيجار إذا

تجدد على هذا الوجه أحكام المادة ٥٦٣

٢ - ويعتبر هذا التجديد الضمنى ايجارا جديدا لا مجرد امتداد

للايجار الأصلى ، ومع ذلك تنتقل الى الايجار الجديد التأمينات

العينية التي كان المستأجر قدمها في الايجار القديم مع مراعاة قواعد الشهر العقاري أما الكفالة شخصية كانت أو عينية فلا تنتقل إلى الايجار الجديد إلا اذا رضى الكفيل بذلك .

التقنين المدنى السابق :

مادة ٣٨٦ / ٤٧١ : ومع ذلك إذا استمر المستأجر بعد انتهاء مدة الايجار منتفعا بالشئ، المؤجر برضا المؤجر اعتبر ذلك تجديدا للايجار بعين الشروط السابقة بالمدد المعتادة.

المشروع التميدى

المادة ٨٠١ :

١ — إذا انتهى عقد الايجار ، وبقي المستأجر منتفعا بالعين المؤجرة بعلم المؤجر ودون اعتراض منه ، اعتبر الايجار قد تجدد بشروطه الأولى ولكن لمدة غير محددة وتسرى على الايجار إذا تجدد على هذا الوجه أحكام المادة ٧٦١ .

٢ — ويعتبر هذا التجديد الضمنى إيجاراً جديداً ، لا مجرد امتداد للايجار الاصلى ومع ذلك تنتقل إلى الايجار الجديد التأمينات العينية التي كانت للايجار القديم ، أما الكفالة ، شخصية كانت أو عينية ، فلا تنتقل إلى الايجار الجديد إلا إذا رضى الكفيل ذلك .

للقضاء المصرى :

انظر استئناف مصر ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٤ مج ١٧ ص ١٠ و ٢٣ يناير سنة ١٩٣٨ المحاماة ١٩ ص ٣٧٦ . واستئناف محتاط ٢٦ فبراير سنة ١٩١٣ ب ٢٥ ص ٩٩ . ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٠ ب ٤٣ ص ١٠٩ .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الخيران م ٦٥٩ — ٦٦٠ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

إذا بقي المستأجر مع ذلك منتفعا بالعين المؤجرة بعلم المؤجر ودون اعتراض منه ، كان هذا تجديدا للإيجار السابق ، أى إيجارا جديدا بشروط الإيجار الأول ، إلا أن المدة فيه غير محددة . فتسرى المادة ٧٦١ ، أما إذا اشترط في الإيجار أنه لا ينقضى إلا بعد التنبيه بالاخلاء ، أو كان غير محدد المدة فوجب التنبيه بالاخلاء لانتهاء الإيجار طبقا للمادة ٧٦١ ، فإنه إذا لم يصدر هذا التنبيه في الميعاد ، امتد نفس الإيجار الأول إلى مدة أخرى دون أن يعتبر ذلك إيجارا جديدا .

بين المشروع أحكام التجديد الضمنى للإيجار من حيث انتقال التأمينات التى كانت للإيجار القديم ، فنص على انتقال التأمينات العينية إلى الإيجار الجديد أما الكفالة ، شخصية كانت أو عينية ، فلا تنتقل إلا برضاء الكفيل ، وهذا مفهوم من طبيعة الموقف ، فإن بقاء المستأجر فى العين المؤجرة بما يفهم منه تجديد الإيجار يمكن أن يفسر بأن المستأجر قد رضى أن ينتقل ما قدمه من تأمين فى الإيجار السابق إلى الإيجار الجديد ، وبأن المؤجر لم يقبل التجديد إلا على هذا الشرط ، أما إذا كان من قدم التأمين شخصا غير المستأجر ، فلا يمكن أن يحتج عليه بعمل صدر من المستأجر ولم يصدر منه هو ، ولذلك اشترط رضاؤه لانتقال التأمين إلى الإيجار الجديد .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٠١ من المشروع فأقرتها اللجنة مع تعديل لفظى وأصبح نصها ما يأتى :-
١- إذا انتهى عقدا لإيجار وبقي المستأجر منتفعا بالعين المؤجرة بعلم المؤجر ودون اعتراض منه اعتبر الإيجار قد تجدد بشروطه الأولى ولكن لمدة غير محددة وتسرى على الإيجار إذا تجدد على هذا الوجه أحكام المادة ٧٦١ .

٢ - ويعتبر هذا التجديد الضمنى إيجارا جديدا لا مجرد امتداد للإيجار الأصيل ومع ذلك تنتقل إلى الإيجار الجديد التأمينات العينية التى كان المستأجر قد قدمها فى الإيجار القديم ، أما الكفالة شخصية كانت أو عينية فلا تنتقل إلى الإيجار الجديد إلا إذا رضى الكفيل ذلك .

وقد تمت بعد استبدال كلمة « معينة » بكلمة « محددة » في الفقرة الأولى ورقم ٥٩٢ برقم ٧٦١ في الفقرة الأولى .
وأصبح رقمها ٦٢٨ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة تحت رقم ٦٢٧ بعد استبدال رقم « ٥٩١ » برقم « ٥٩٢ » في الفقرة الأولى .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

محضر الجلسة الحادية والثلاثين

وافقت اللجنة على المادة مع استبدال رقم « ٥٦٣ » برقم « ٥٩١ » - وأصبح رقمها ٥٩٩ .

محضر الجلسة الرابعة والستين

يقترح حضرات مستشاري محكمة النقض والابرار حذف عبارة « ومع ذلك تنتقل إلى الايجار الجديد التأمينات العينية التي كان المستأجر قد قدمها في الايجار القديم » من الفقرة الثانية من المادة ٥٩٩ لأن في ذلك اضراراً بحقوق الغير ممن يحصلون على حقوق عينية على العقار .

تناقشت اللجنة في هذا الاقتراح . وقد تفرعت المناقشة إلى الفرق بين التجديد الضمني في عقد الايجار والامتداد وآثار كل منهما وقد شرح معالي الوزير هذا الفرق من واقع مؤلفه في عقد الايجار (صفحة ٣٢٤ وما بعدها) . وقد اقترح سعادة الرئيس أن تضاف إلى هذه المادة عبارة « مع مراعاة قواعد الشهر العقاري » إلى نهاية الفقرة الثانية منها لإزالة كل لبس .

قرار اللجنة :

لم تر اللجنة الأخذ باقتراح حضرات المستشارين ولكنها قررت ابقاء النص مع إضافة « مع مراعاة قواعد الشهر العقاري ، إلى نهاية الفقرة الثانية من هذه المادة لتتنفي كل شبهة لاحتمال الاضرار بحقوق الغير .

ملحق تقرير اللجنة :

واقترح حذف عبارة « ومع ذلك تنتقل إلى الإيجار الجديد التأمينات العينية التي كان المستأجر قد قدمها في الإيجار القديم ، من الفقرة الثانية من المادة ٥٩٩ لأن في ذلك اضرارا بحقوق الغير ممن يحصلون على حقوق عينية على العقار — ولم تر اللجنة الأخذ بهذا الاقتراح ولكن قررت ابقاء النص مع إضافة العبارة الآتية في نهاية الفقرة الثانية من هذه المادة « مع مراعاة قواعد الشهر العقاري ، وبهذا تنفي كل شبهة لاحتمال الاضرار بحقوق الغير .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة .

مادة ٦٠٠

إذا نبه أحد الطرفين على الآخر بالإخلاء واستمر المستأجر مع ذلك منتفعا بالعين بعد انتهاء الإيجار فلا يفترض أن الإيجار قد تجدد ما لم يقيم الدليل على عكس ذلك .

التقرير المبدئي السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ٨٠٢ :

إذا نبه أحد الطرفين على الآخر بالاختلاء ، واستمر المستأجر مع ذلك منتفعا بالعين بعد إنتهاء الايجار ، فلا يفترض أن الايجار قد تجدد ، ما لم يقدم الدليل على عكس ذلك (١) .

(١) مادة محذوفة :

المادة ٨٠٣ :

إذا أخل أحد الطرفين بالالتزامات التي يفرضها عليه عقد الايجار ، كان للطرف الآخر أن يطلب فسخ العقد ، مع التعويض ان كان له مقتضى ، فإذا كان المؤجر هو الذي طلب الفسخ ، شمل التعويض الأجرة عن المدة اللازمة لايجار العين ثانية وما ينقص من الأجرة في المدة الباقية من الايجار الأول .

التعنين المدني السابق :

المادة ٢٨٨ / ٧٣ : يفسخ الايجار بعدم وفاء أحد المتعاقدين بما التزم به للآخر أو بعدم قيامه بالواجبات المبينة في المواد السابقة بنحو إخلال بالتضمنات التي هي بالنسبة لما يستحقه المؤجر عبارة عن الأجرة المقابلة لزمن الحلول بين الفسخ والتأجير أو عما ينقص من الأجرة في المدة الباقية من الايجار الأول عما كانت عليه فيه .

القضاء المصري :

استئناف مصر ٢٩ مارس سنة ١٩٣٢ المحاماة ١٣ من ١٨٨ ، وانظر استئناف مختلط ٣ مايو سنة ١٩٢٧ ب ٣٩ من ٤٣٧ ، و ٥ يناير سنة ١٩٣٥ ب ٤٧ من ٩٢ .

الفريعة الإسلامية :

مرشد الحيران م ٥٨٣ و ٥٩٠ و ٥٩٨ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

ليس هذا النص إلا تطبيقاً للقواعد العامة في فسخ العقود الملزمة للجانبين ولكن يلاحظ ما يأتي :

(١) قدر التعويض بالنسبة للمؤجر بمقدار الأجرة عن المدة اللازمة لايجار العين وما ينقص من الأجرة في المدة الباقية من الايجار الأول ، ولا يمكن تقدير ذلك إلا إذا عرف متى تؤجر العين ثانية وبأى أجرة . فان لم يكن هذا معروفاً وقت صدور الحكم قدره القاضي تقديرًا اجتهادياً ، أو أجل الحكم حتى تؤجر العين ثانية أو حتى تنتهي مدة الايجار الأول إذا طلب المؤجر ذلك .

القضاء المصرى :

انظر ، استئناف مختلط ٢٨ ابريل سنة ١٩٢٠ جازيب ١٠ ص ١٦٣ ، و ١٨ يناير سنة ١٩٣٣ ب ٤٥ ص ١٣٥ ، و ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٣ ب ٤٦ ص ٨٧ ، و ١٥ يناير سنة ١٩٣٥ ب ٤٧ ص ١١٣ ، و ١٠ يناير سنة ١٩٣٥ ب ٤٧ ص ٢٣٧

مذكرة المشروع التمهيدي :

عرض المشروع لقرينة عملية تحول دون اقتراض التجديد الضمنى ، فقرر أنه إذا نبه أحد الطرفين على الآخر بالاخلاء ، سواء كان الإيجار محدد المدة ولم يكن التنبيه ضروريا ، أو كان التنبيه مشروطا ، أو كان ضروريا لأن الإيجار غير محدد المدة ، فلا يفترض أن الإيجار قد تجدد ، ولكن هذه القرينة قابلة لاثبات العكس ، فمن المحتمل أن يكون من صدر منه التنبيه بالاخلاء عدل بعد ذلك ، وارتضى التجديد الضمنى .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٠٢ من المشروع ، فأقرتها اللجنة كما هى .
وأصبح رقم المادة ٦٢٩ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دىون تعديل تحت رقم ٦٢٨

(٢) إن فسخ الإيجار وهو عقد مستمر لا يزىل ما ترتب عليه من الآثار فى الماضى ، لأن المدة التى انتفع بها المستأجر بالعين قبل الفسخ يقابلها ما دومه من الأجرة .
والنص الذى أتى به المشروع يوافق المادة ٣٨٨ / ٤٧٣ من التقنين الحالى . ولا مانع من حذف هذا النص من المشروع اذ ان حكمه يستخلص من القواعد العامة

المشروع فى لجنة المراجعة

وتليت المادة ٨٠٣ من المشروع واقترح حذفها لأن حكمها مستفاد من القواعد العامة فوافقت اللجنة على ذلك .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشة لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل - وأصبح رقمها ٦٠٠

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٦٠١

- ١ - لا ينتهى الايجار بموت المؤجر ولا بموت المستأجر .
- ٢ - ومع ذلك اذا مات المستأجر جاز لورثته أن يطلبوا انتهاء العقد اذا أثبتوا أنه بسبب موت مورثهم أصبحت أعباء العقد أثقل من أن تتحملها مواردهم ، أو أصبح الايجار مجاوزا حدود حاجتهم وفي هذه الحالة يجب أن تراعى مواعيد التنبيه بالاخلاء المبينة في المادة ٥٦٣ ، وأن يكون طلب إنهاء العقد في مدة ستة أشهر على الأكثر من وقت موت المستأجر .

التقنين المدني السابق :

المادة ٤٧٨/٢٩١ : لا يفسخ الإيجار بموت المؤجر ولا بموت المستأجر ما لم يكن الإيجار حاصلًا للمستأجر بسبب حرفته أو مهارته الشخصية .

المشروع التمهيدي

المادة ٨٠٤ :

- ١ - لا ينتهي الإيجار بموت المؤجر ولا بموت المستأجر .
- ٢ - ومع ذلك إذا مات المستأجر ، جاز لورثته أن يطلبوا فسخ العقد إذا أثبتوا أنه بسبب موت مورثهم أصبحت أعباء العقد أثقل من أن تتحملها مواردهم ، أو أصبح الإيجار مجاوزا لحدود حاجتهم . وفي هذه الحالة يجب أن تراعى مواعيد التنبيه بالإخلاء المبينة في المادة ٧٦١ ، وأن يكون طلب الفسخ في مدة ستة أشهر على الأكثر من وقت موت المستأجر .

القضاء المصري :

انظر ، استئناف مختلط ٣ ابريل سنة ١٩٠٧ ب ١٩ ص ٢٠٠ ، و ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣ ب ٤٦ ص ٢٧ ، و ٢١ يناير سنة ١٩٣٦ ب ٤٨ ص ٨٢
الشريعة الإسلامية :

مرشد الخيران م ٦٦٤ - ٦٦٦ و ٦٨٠

مذكرة المشروع التمهيدي :

الأصل أن الإيجار لا ينتهي بموت المؤجر ولا بموت المستأجر . فإذا مات المؤجر بقي المستأجر يؤدي الأجرة لورثته . وإذا مات المستأجر كان على ورثته أن يؤديوا الأجرة للمؤجر في حدود التركة التي ورثوها من المستأجر . إلا أن موت المستأجر قد ينهي عقد الإيجار في حالتين :

(١) إذا كان الإيجار قد عقد لاعتبار شخصي في المستأجر ، كما إذا أجرت العين لتسكون مكتبا لمحام أو عيادة لطبيب وكما في عقد المزارعة ، فيجوز لورثة المستأجر (كما في مكتب المحامي وعيادة الطبيب) ويجوز للمؤجر نفسه (كما في عقد المزارعة) أن يطلبوا إنهاء العقد (والأولى أن يكون ذلك بعد التنبيه بالإخلاء

في المواعيد المبينة بالمادة (٧٦١) وهذا الحكم في المشروع (م ٨٠٤ فقرة أولى وم ٨٠٥) يتفق مع حكم التقنين الحالي (م ٣٩١/٤٧٨) .

(ب) إذا لم يلحظ في الإيجار إعتبارات شخصية في المستأجر ، ومع ذلك أثبتت الورثة بعد موته أن العقد مرهق لهم أو أنه تجاوز لحدود حاجتهم ، كما إذا كان المورث قد استأجر منزلا بأجرة عالية نظرا لمسكاته الاجتماعية ثم مات فلم يبق للورثة حاجة للمنزل ولا طاقة بدفع أجرته بعد أن انقطع عنهم كسب مورثهم . لا سيما إذا كانت الأجرة تستنفد جزءا كبيرا مما ورثوه . لذلك أجاز المشروع ، وهو مجدد في هذه المسألة ، للورثة أن يطلبوا إنهاء العقد بشرطين ، أولا أن يكون هذا الطلب في مدة ستة أشهر من موت المستأجر ، والثاني مراعاة مواعيد التنبيه بالاخلاء المبينة في المادة ٧٦١ من المشروع .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٠٤ من المشروع ، فأقرتها اللجنة مع تعديل لفظي ، وأصبح نصها كالآتي :

- ١ — لا ينتهي الإيجار بموت المؤجر ولا بموت المستأجر .
- ٢ — ومع ذلك إذا مات المستأجر جاز لورثته أن يطلبوا إنهاء العقد إذا أثبتوا أنه بسبب موت مورثهم أصبحت أعباء العقد أثقل من أن تتحملها مواردهم أو أصبح الإيجار مجاوزا لحدود حاجتهم وفي هذه الحالة يجب أن تراعى مواعيد التنبيه بالاخلاء المبينة في المادة ٧٦١ وأن يكون طلب إنهاء العقد في مدة ستة أشهر على الأكثر من وقت موت المستأجر .

وقدمت في المشروع النهائي تحت رقم ٦٣٠ بعد إستبدال رقم « ٥٩٢ » ، برقم « ٧٦١ » ، في الفقرة الثانية .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة تحت رقم ٦٢٩ بعد إبدال رقم « ٥٩٢ » ، الوارد في الفقرة الثانية إلى رقم « ٥٩١ » ،

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشة لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة مع إستبدال رقم « ٥٦٣ » برقم « ٥٩١ » ، وأصبح
رقمها ٦٠١ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة .

مادة ٦٠٢

إذا لم يعقد الايجار إلا بسبب حرفة المستأجر أو لاعتبارات
أخرى تتعلق بشخصه ثم مات جاز لورثته أو للمؤجر أن يطلبوا
إنهاء العقد .

التقنين المدني السابق :

المادة ٣٩١ / ٤٧٨ : لا يفسخ الايجار بموت المؤجر ولا بموت المستأجر
ما لم يكن الايجار حاصلًا للمستأجر بسبب حرفته أو مهارته الشخصية .

المشروع التمهيدي

المادة ٨٠٥ :

إذا لم يعقد الايجار إلا بسبب حرفة المستأجر أو لاعتبارات أخرى تتعلق
بشخصه ، ثم مات ، جاز لورثته أو للمؤجر أن يطلبوا فسخ العقد .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٨٠٤ المقابلة للمادة ٦٠١ من القانون .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٠٥ من المشروع فأقرتها اللجنة مع تعديل لفظي وأصبح نصها كالآتي :
إذا لم يعقد الايجار إلا بسبب حرفة أو لاعتبارات أخرى تتعلق بشخصه ثم مات
جاز لورثته أو الوؤجر أن يطلبوا إنهاء العقد .

وأصبح رقم المادة ٦٣١ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٣٠ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

محضر الجلسة الحادية والثلاثين

تليت المادة ٦٣٠ الخاصة بطلب انتهاء عقد الايجار إذا كان لم يعقد إلا بسبب
حرفة المستاجر أو لاعتبارات أخرى تتعلق بشخصه — فتساءل معالي العشماوى باشا
هل يسرى هذا الحكم على محترفي الزراعة فأجابه معالي السنهوري باشا بالاجاب على
أن يكون مفهوما أن هذا الحكم لا ينسحب على الأشخاص الذين يزاولون الزراعة ولو
أنها ليست حرفة لهم .

قرار اللجنة :

وافقت اللجنة على المادة كما هي ، تحت رقم ٦٠٢ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٦٠٣

- ١ - لا يترتب على إعسار المستأجر أن تحمل أجرة لم تستحق .
- ٢ - ومع ذلك يجوز للمؤجر أن يطلب فسخ الإيجار إذا لم تقدم له في ميعاد مناسب تأمينات تكفل الوفاء بالأجرة التي لم تحمل ، وكذلك يجوز للمستأجر إذا لم يرخص له في التنازل عن الإيجار أو في الإيجار من الباطن أن يطلب الفسخ على أن يدفع تعويضا عادلا .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها ولكن تقابلها المادة ٢٢٢ / ٢٣٠ من التقنين التجارى : أجرة الأماكن التى تستحق إلى انقضاء مدة الإيجار لا تعتبر مستحقة الطلب حالا بناء على صدور حكم بإشهار الإفلاس متى كان مرخصا للمفاس أن يؤجر من باطنه أو أن يتنازل عن إيجاره لغيره فإن لم يكن المفاس حق الإيجار من الباطن ولا حق التنازل عن الإيجار للغير تحكم المحكمة بفسخ الإيجار وتعيين الوقت الذى يبتدىء فيه الفسخ المذكور وتقدر التعويض أيضا وتكون المفروشات ونحوها الموجودة بالأماكن المستأجرة ضامنة للأجرة والتعويض .

المشروع التمهيدى

المادة ٨٠٦ :

- ١ - لا يترتب على إعسار المستأجر أن تحمل أجرة لم تستحق .
- ٢ - ومع ذلك يجوز للمؤجر أن يطلب فسخ الإيجار إذا لم تقدم له ، في ميعاد

مناسب ، تأمينات تكفل الوفاء بالأجرة التي لم تحل وكذلك يجوز للمستأجر ، إذا لم يرخص له في التنازل عن الإيجار أو في الإيجار من الباطن ، أن يطلب الفسخ على أن يدفع تعويضا عادلا .

القضاء المصرى :

انظر استئناف مختلط ٢٥ فبراير سنة ١٩٣١ ب ٤٣ ص ٢٥٠ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

إذا أعسر المستأجر ، فمن الممكن أن يقال تطبيقا للقواعد العامة أن أقساط الأجرة التي لم تستحق تحل جميعها . ولكن المشروع عطل هذا الأثر رافة بالمستأجر وأجاز من جهة أخرى للمؤجر أن يطلب إنهاء الإيجار إلا إذا قدمت له تأمينات كافية في ميعاد مناسب ، أو إلا إذا دفع المستأجر الأجرة في مواعيدها برضاء دائنيه إذ قد تكون لهم مصلحة في أن يبقى مدينهم في العين المؤجرة يباشر عمله حتى يتمكن من إيفاء ما عليه من الديون . بل أجاز المشروع للمستأجر ، إذا لم يطلب المؤجر الفسخ وتنازل عن طلب التأمينات ، أن يخير المؤجر بين أن يرخص له في التنازل عن الإيجار أو الإيجار من الباطن إذا كان ذلك ممنوعا عليه من قبل ، وبين أن يفسخ العقد مع دفع تعويض عادل يقدره القاضى مراعىا إعسار المستأجر . أما إذا كان الإيجار من الباطن أو التنازل عن الإيجار ممكنا ، فلا محل لطلب الفسخ .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٠٦ من المشروع فأقرتها اللجنة على أصلها وأصبح رقمها ٦٣٢ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٣١

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٦٠٣

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٦٠٤

- ١- إذا انتقلت ملكية العين المؤجرة اختياراً أو جبراً إلى شخص آخر ، فلا يكون الإيجار نافذاً في حق هذا الشخص إذا لم يكن له تاريخ ثابت سابق على التصرف الذي نقل الملكية .
- ٢- ومع ذلك يجوز لمن انتقلت إليه الملكية أن يتمسك بعقد الإيجار ولو كان هذا العقد غير نافذ في حقه .

التقنين المدني السابق :

مادة ٣٨٩ / ٤٧٤ . يفسخ الإيجار ببيع الشيء المستأجر إذا لم يكن لسند الإيجار تاريخ ثابت بوجه رسمي سابق على تاريخ البيع الثابت رسمياً . ومع ذلك ليس للمشتري أن يخرج المستأجر إلا بعد التنبيه عليه بالخروج في المواعيد المذكورة انفاً .

المشروع التمهيدي

المادة ٨٠٧ :

١ - إذا انتقلت ملكية العين المؤجرة ، إختيارا أو جبرا ، إلى شخص آخر ، فلا يكون الإيجار نافذا في حق هذا الشخص إذا لم يكن له تاريخ سابق على التصرف الذي نقل الملكية .

٢ - ومع ذلك يجوز لهذا الشخص أن يتمسك بعقد الإيجار ، حتى لو كان هذا العقد غير نافذ في حقه .

القضاء المصري :

نقض ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٤ المحاماة ١٥ ص ١٦٠ ، وانظر استئناف محتاط ٦ مايو سنة ١٩١٤ ب ٢٦ ص ٣٧٥ ، و ١٤ يناير سنة ١٩٣٦ ب ٤٨ ص ٧٦

الشريعة الإسلامية :

مرشد الحيران م ٦٦٣ - والمجلة م ٥٩٠ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٨٠٩ المقابلة للمادة ٦٠٦ من القانون .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٠٧ من المشروع ، فأقرتها اللجنة مع تعديل لفظي طفيف وأصبح نصها ما يأتي :

١ - إذا انتقلت ملكية العين المؤجرة إختيارا أو جبرا إلى شخص آخر فلا يكون الإيجار نافذا في حق هذا الشخص إذا لم يكن له تاريخ ثابت سابق على التصرف الذي نقل الملكية .

٢ - ومع ذلك يجوز لمن انتقلت إليه الملكية أن يتمسك بعقد الإيجار حتى لو كان هذا العقد غير نافذ في حقه .

وقدمت تحت تحت رقم ٦٣٢ في المشروع النهائي ، بعد استبدال كلمة « ولو ، بكلمتي « حتى لو ، في الفقرة الثانية .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٣٢

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني .

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٦٠٤

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل

مادة ٦٠٥

١ - لا يجوز لمن انتقلت إليه ملكية العين المؤجرة ولم يكن الإيجار نافذا في حقه أن يجبر المستأجر على الإخلاء إلا بعد التنبيه عليه بذلك في المواعيد المبينة في المادة ٥٦٣ .

٢ - فإذا نبه على المستأجر بالإخلاء قبل انقضاء الإيجار ، فإن المؤجر يلتزم بأن يدفع للمستأجر تعويضا ما لم يتفق على غير ذلك ولا يجبر المستأجر على الإخلاء إلا بعد أن يتقاضى التعويض من

المؤجر أو من انتقلت إليه الملكية نيابة عن المؤجر أو بعد أن يحصل على تأمين كاف للوفاء بهذا التعويض .

التقنين المدني السابق :

مادة ٣٨٩ / ٤٧٥ : ومع ذلك ليس للمشتري أن يخرج المستأجر إلا بعد التنبيه عليه بالخروج في المواعيد المذكورة آنفا .

ومادة ٣٩٠/٤٧٦ - ٤٧٧ : وفي الحالة المذكورة المستأجرون الذين يكلفون بالخروج مع وجود سندات الإيجار بأيديهم يستحقون أخذ التضمينات اللازمة من المؤجر إلا إذا وجد شرط يخالف ذلك .

ولا يجوز إخراج المستأجر إلا بعد إعطائه التضمينات اللازمة من المؤجر أو من المشتري عن المؤجر المذكور أو إعطائه كفيلًا بما يكون كفؤًا .

المشروع التمهيدي

المادة ٨٠٨ :

١ - لا يجوز لمن انتقلت إليه ملكية العين المؤجرة ، ولم يكن الإيجار نافذ في حقه ، أن يجبر المستأجر على الإخلاء ، إلا بعد التنبيه عليه بذلك في المواعيد المبينة في المادة ٧٦١

٢ - ويلزم المؤجر ، إذا نبه على المستأجر بالإخلاء قبل إنقضاء الإيجار ، أن يدفع للمستأجر تعويضا ، ما لم يتفق على غير ذلك . ولا يجبر المستأجر على الإخلاء إلا بعد أن يتقاضى التعويض من المؤجر ، أو من انتقلت إليه الملكية نيابة عن المؤجر ، أو إلا بعد أن يحصل على تأمين كاف للوفاء بهذا التعويض .

القضاء المصري :

مطابق استئناف مختلط ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٩٦ ب ٩ ص ٩٠ ، و ٩ مايو سنة

١٩٠٠ ب ١٢ ص ٢٤٢ ، و ٢٦ أبريل سنة ١٩٢١ جازيت ١١ ص ١٧٣

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة ، تحت رقم ٦٣٥ ، بعد استبدال رقم « ٥٩١ » ،
برقم « ٥٩٢ » .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة تحت رقم ٦٠٧ ، مع استبدال رقم « ٥٦٣ » ، برقم « ٥٩١ » ،

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة .

مادة ٦٠٦

لا يجوز للمستأجر أن يتمسك بما يحمله من الأجرة قبل من
انتقلت إليه الملكية إذا أثبت هذا أن المستأجر وقت الدفع كان
يعلم بانتقال الملكية أو كان من المفروض حتما أن يعلم . فإذا عجز
من انتقلت إليه الملكية عن الاثبات فلا يكون له إلا الرجوع
على المؤجر .

التقنين المدني السابق :

لامقابل لها

المشروع التمهيدي

المادة ٨٠٩ :

١ — إذا كان الإيجار نافذاً في حق من انتقلت إليه الملكية ، أو لم يكن نافذاً ولكن تمسك هو به ، فإنه يحل محل المؤجر في جميع ما ينشأ عن عقد الإيجار من حقوق والتزامات .

٢ — ومع ذلك لا يجوز للمستأجر أن يتمسك بما عجله من الأجرة قبل من انتقلت إليه الملكية ، إذا أثبت هذا أن المستأجر وقت الدفع كان يعلم بانتقال الملكية أو كان يستطيع العلم بذلك ، فإذا عجز من انتقلت إليه الملكية عن الإثبات ، فلا يكون له إلا الرجوع على المؤجر .

القضاء المصري :

مطابق ، نقض ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٤ مج نقض ١ ص ٤٩٦ . واستئناف مختلط ٧ نوفمبر سنة ١٨٩٤ ب ٧ ص ٤ و ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٠ جازيت ١٩٢٠ ص ٤٤ .
مذكرة المشروع التمهيدي :

١ — تقابل هذه النصوص في التقنين الحالي المواد ٣٨٩ — ٣٩٠ — ٤٧٤ — ٤٧٧ ، ويلاحظ فيما يتعلق بنصوص المشروع ما يأتي :

(أ) عمم المشروع في السبب الذي ينقل ملكية العين المؤجرة من المؤجر ، فأى سبب ، وليس البيع وحده ، يكفي . فإذا انتقلت ملكية العين المؤجرة بهبة أو مقايضة أو شركة أو شفعة أو غير ذلك من أسباب نقل الملكية ، كان هذا حكمه حكم البيع بل إن البيع نفسه يكون اختيارياً كما هو الغالب وقد يكون جبرياً ، والحكم واحد في الحالتين . إلا أن نقل الملكية بالميراث له حكم آخر ، فسيأتي أن الإيجار لا ينقضى بموت المؤجر ، بل تظل ورثته ملتزمة بالإيجار الذي عقده مورثهم .

(ب) بين المشروع صراحة أن من انتقلت إليه ملكية العين المؤجرة يجوز له أن يتمسك بعقد الإيجار ، حتى لو كان غير نافذ في حقه .

(ج) حدد المشروع العلاقة ما بين المستأجر وخالف المؤجر في حالة ما إذا بفي

الإيجار قائماً ، سواء لنفاذه في حق الخاف أو لتمسك الخاف به رغم عدم نفاذه .
فذكر أن خلف المؤجر يحل محل المؤجر في جميع ما ينشأ عن عقد الإيجار من حقوق والتزامات ، كما هو الأمر في حوالة الحق وحوالة الدين ، ويلاحظ أن هذا تطبيق تشريعي للبدا القاضى بأن الخلف الخاص يتأثر بالعقد الذى لم يكن طرفاً فيه (انظر م ٢٠٦ من المشروع) ويرتب على ذلك أن ما عجله المستأجر للمؤجر من الأجرة يحتج به على خلف المؤجر إلا إذا أثبت الخاف أن المستأجر عندما عجل الأجرة كان يعلم بانتقال الملكية أو كان يستطيع أن يعلم بذلك . وللخاف أن يرجع على المؤجر فيما سرى في حقه من أجرة معجلة (م ٨٠٩ من المشروع ولا مقابل لها في التقنين الحالى)
٢ — وقد اقتصر المشروع ، بعد هذه الإيضاحات ، على أن ينقل أحكام التقنين الحالى . فلا يسرى الإيجار على خلف المؤجر إلا إذا كان ثابت التاريخ وسابقاً على سبب نقل الملكية . فإذا كان السبب الذى نقل الملكية هو عقد البيع مثلاً ، وكان كل من البيع والإيجار غير ثابت التاريخ ، أو كانا ثابتى التاريخ في يوم واحد ، فإن الإيجار لا يسرى في حق المشتري ، حتى لو كان عقد البيع غير مسجل وإذا لم يسر الإيجار في حق المشتري ، كان له أن يجبر المستأجر على الإخلاء بشرطين : أولهما ، أن يذبه عليه بالإخلاء في المواعيد المبينة في المادة ٧٦١ ، والثاني أن يستوفي المستأجر من المؤجر تعويضاً عما لحقه من الضرر بسبب انتهاء الإيجار قبل ميعاده . وله أن يحبس العين المؤجرة حتى يتقاضى هذا التعويض من المؤجر ، أو من المشتري نسيابة عن المؤجر أو حتى يحصل على تأمين كاف للوفاء به .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٠٩ من المشروع ، واقترح بعض حضرات الأعضاء حذف الفقرة الأولى اكتفاء بتطبيق القواعد العامة فوافقت اللجنة وأصبح نص المادة النهائية ما يأتى : —
لا يجوز للمستأجر أن يتمسك بما عجله من الأجرة قبل من انتقلت إليه الملكية إذا أثبت هذا أن المستأجر وقت الدفع كان يعلم بانتقال الملكية أو كان يستطيع أن يعلم بذلك فإذا عجز من انتقلت إليه الملكية عن الإثبات فلا يكون له إلا الرجوع على المؤجر .

وأصبح رقم المادة ٦٣٥ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٣٤

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة مع استبدال عبارة « من المفروض حتما أن يعلمها ، بعبارة
« يستطيع أن يعلم ذلك ، على غرار التعديل الذي تم في المواد السابقة .

تقرير اللجنة :

استبدلت اللجنة بعبارة « أو كان يستطيع أن يعلم بذلك ، عبارة « أو كان من
المفروض حتما أن يعلمها ، تمشيا مع التعبير الذي استعمل في النصوص الخاصة بنظرية
الالتزام - وأصبح رقمها ٦٠٦

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

مادة ٦٠٧

إذا اتفق على أنه يجوز للتوَجُّر أن ينهى العقد إذا جدت له
حاجة شخصية للعين ، وجب عليه في استعمال هذا الحق أن ينبه
على المستأجر بالاخلاء في المواعيد المبينة بالمادة ٥٦٣ ما لم يقض
الاتفاق بغير ذلك .

التقنين المدنى السابق :

لامقابل لها .

المشروع التمهيدى

المادة ٨١٠ :

١ - لا يجوز للمؤجر أن يطلب فسخ الإيجار قبل إنقضاء مدته ، حتى لو أعلن أنه يريد سكنى العين المؤجرة بنفسه ، أو يريد استعماله الشخصى . هذا ما لم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك .

٢ - فإذا اتفق على أنه يجوز للمؤجر أن يفسخ العقد إذا جدت له حاجة شخصية للعين ، وجب عليه فى استعمال هذا الحق أن ينبه على المستأجر بالإخلاء فى المواعيد المبينة بالمادة ٧٦١ ما لم يقض الاتفاق بغير ذلك (١) .

(١) مادة محذوفة :

مادة ٨١١ :

١ - إذا لم يتمكن المستأجر من الانتفاع بالعين المؤجرة ، أو كان انتفاعه بها ناقصا ، وكان ذلك راجعا الى خطأه أو الى أمر يتعلق بشخصه ، فإنه يبقى ملزما بالإيجار وبالوفاء بما يفرضه عليه العقد من الالتزامات ، مادام المؤجر قد وضع العين تحت تصرفه فى حالة صالحة للانتفاع المتفق عليه .

٢ - وفى هذه الحالة يجب على المؤجر أن يخصم من الأجرة قيمة ما اقتصده من وراء عدم انتفاع المستأجر بالعين ، وقيمة ما حققه من نفع من وراء استعماله للعين فى أغراض أخرى .

القضاء المصرى :

قارن استئناف مختلط • يناير سنة ١٩٣٥ ب ٤٧ ص ٩٢ .

الفريضة الإسلامية :

مرشد الخبران ٥٨٦ والمجلة م ٤٧٩ .

مذكرة المشروع التمهيدى :

تعرض هذه المادة لفرض عمل آخر هو عدم تمكن المستأجر من الانتفاع بالعين المؤجرة انتفاعا كاملا لسبب يرجع إليه ، كما إذا استأجر منزلا للتصيف وطراً عليه ما جعله يعدل عن الذهاب إليه ، وفى هذه الحالة يبقى ملزما بالإيجار مادام المؤجر قد وضع العين تحت تصرفه فى حالة صالحة للانتفاع المتفق عليه . غير أن المؤجر يخصم من الأجرة قيمة ما اقتصده من وراء عدم انتفاع المستأجر بالعين . كما إذا كان قد تعهد

القضاء المصرى :

انظر ، استئناف مختلط ٨ يناير سنة ١٨٩٦ ب ٨ ص ٦٧

مذكرة المشروع التمهيدي .

تكفلت هذه المادة والمواد من (٨١١ - ٨١٣) بحل كثير من المشاكل العملية في عقد الإيجار .

فالمادة ٨١٠ لاتجيز إنهاء الإيجار قبل إنقضاء مدته ، حتى لو احتاج المؤجر العين لسكناء أو لاستعماله الشخصى إلا إذا كان هناك إتفاق على ذلك . وفي هذه الحالة يجب على المؤجر أن ينبه على المستأجر بالإخلاء في المواعيد المبينة في المادة ٧٦١

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٨١٠ من المشروع ، واقترح حذف الفقرة الأولى على أن يكون مفهوما ضمنا أنه ليس للمؤجر إنهاء العقد بسبب رغبته في استعمال العين لسكنه الخاص ما لم يكن متفقاً عليه . فوافقت اللجنة على ذلك .

وأصبح نص المادة النهائى ما يأتى .

إذا اتفق على أنه يجوز للمؤجر أن ينهى القعد إذا جدت له حاجة شخصية للعين وجب عليه في استعمال هذا الحق أن ينبه على المستأجر بالإخلاء في المواعيد المبينة بالمادة ٧٦١ ما لم يقض الإتفاق بغير ذلك .

وقدمت في المشروع النهائى تحت رقم ٦٣٦ بعد استبدال رقم ٥٩٢ برقم ٧٦١

بفرش المنزل فلم يفعل بعد عدول المستأجر ، وكذلك ينخص قيمة ما حققه من نفع من وراء استعماله للعين في أغراض أخرى . كما لو أقام بالعين المؤجرة ولم يخلها بعد أن عدل المستأجر عن الإقامة فيها .

المشروع في لجنة المراجعة

وتليت المادة ٨١١ من المشروع ، واقترح حذفها لاستغلاص حكمها من القواعد العامة فوافقت اللجنة .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة تحت رقم ٦٣٥ بعد استبدال رقم ٥٩١ ، برقم ٥٩٢ ،

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافق المجلس على المادة تحت رقم ٦٠٧ بعد استبدال رقم ٥٦٣ برقم ٥٩١

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة.

مادة ٦٠٨

١- إذا كان الإيجار معين المدة ، جاز لكل من المتعاقدين أن يطلب إنهاء العقد قبل انقضاء مدته إذا جدت ظروف خطيرة غير متوقعة من شأنها أن تجعل تنفيذ الإيجار من مبدأ الأمر أو في أثناء سريانه مرهقا ، على أن يراعى من يطلب إنهاء العقد مواعيد التنبيه بالإخلاء المبينة بالمادة ٥٦٣ ، وعلى أن يعرض الطرف الآخر تعويضا عادلا .

٢- فإذا كان المؤجر هو الذى يطلب إنهاء العقد ، فلا يجبر المستأجر على رد العين المؤجرة حتى يستوفى التعويض أو يحصل على تأمين كاف .

التقنين المدنى السابق :
لامقابل لها .

المشروع التميدى

المادة ٨١٢ :

١ — ومع ذلك إذا كان الإيجار محدد المدة ، جاز لكل من المتعاقدين أن يطلب فسخ العقد قبل إنقضاء مدته ، إذا وجدت ظروف خطيرة من شأنها أن تجعل تنفيذ الإيجار ، من مبدأ الأمر أو فى أثناء مريانه مرهقا ، على أن يراعى من يطلب الفسخ مواعيد التنبيه بالإخلاء المبينة بالمادة ٧٦١ ، وعلى أن يعرض الطرف الآخر تعويضا عادلا .

٢ — فإذا كان المؤجر هو الذى يطلب الفسخ ، فلا يجبر المستأجر ، على رد العين المؤجرة حتى يستوفى التعويض . أو حتى يحصل على تأمين كاف .

القضاء المصرى :

قارن استئناف محتاط ٧ مارس سنة ١٩٣٣ ب ٤٥ ص ١٩٣

الشريعة الإسلامية :

مرشد الخيران م ٦٧٧ والمجلة م ٤٤٣

مذكرة المشروع التميدى :

وضعت هذه المادة مبدأ خطيرا هو فسخ الإيجار بالعدر ، وهو مبدأ مأخوذ من الشريعة الإسلامية . وهو فى الوقت ذاته تطبيق هام لمبدأ الحوادث غير المتوقعة (م ٢١٣ فقرة ٢ من المشروع) . فلكل من المؤجر والمستأجر أن يطلب فسخ العقد إذا كان محدد المدة قبل إنقضاء مدته إذا جدت ظروف خطيرة من شأنها أن تجعل تنفيذ الإيجار مرهقا ، سواء تحقق الإرهاق من مبدأ تنفيذ العقد أو أثناء

تنفيذه ، كما إذا كان محاميا استأجر مكتباً ثم اضطر إلى ترك مهنته لسبب لا يد له فيه .
وما أعسار المستأجر وموته ونقله إلى بلد آخر إذا كان موظفاً إلا أمثلة للأعذار
الطارئة التي تبرر إنهاء الإيجار . كذلك قد يكون تنفيذ الإيجار أو الاستمرار
في تنفيذه مرهقاً للمؤجر نفسه ، كما إذا كان هذا قد تعهد بإقامة بناء يكمل العين المؤجرة
ثم جدت ظروف غير متوقعة تجعل القيام بالبناء مرهقاً للمؤجر في الحالتين يستطيع
المتعاقد الذي يرهقه تنفيذ الإيجار أو الاستمرار في تنفيذه أن يطلب إنهاءه بعد
التنبيه بالاخلاء في المواعيد المبينة بالمادة ٧٦١ ، وبعد أن يعرض الآخر تعويضاً
عادلاً تراعى فيه هذه الظروف . وإذا كان المؤجر هو الذي يطلب إنهاء الإيجار ،
فإنه لا يستطيع طلب الاخلاء إلا إذا دفع هذا التعويض للمستأجر ، أو قدم له تأميناً
كافياً . كل هذا إذا كان الإيجار محدد المدة ، أما إذا كانت مدته غير محددة ، فيكفي
أن يلجأ الطرف الذي يحس إرهاباً إلى حقه في تنبيه الطرف الآخر بالاخلاء
في المواعيد المبينة بالمادة ٧٦١

المشروع في لجنة المراجعة

تلا معالي السهوري باشا المادة ٨٠٢ من المشروع (محذوفاً منها كلمتا « ومع
ذلك ، من صدر الفقرة الأولى) فأقرتها اللجنة مع إضافة عبارة (غير متوقعة)
بعد عبارة ظروف خطيرة في الفقرة الأولى زيادة في الإيضاح .

وقدمت بعد استبدال كلمة « معين » بكلمة « محدد » ، ورقم ٥٩٢ برقم ٧٦١
في الفقرة الأولى .

وأصبح رقمها ٦٣٧ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة تحت رقم ٦٣٦ بعد استبدال رقم « ٥٩١ » ، برقم « ٥٩٢ » ،

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة تحت رقم ٦٠٨ مع استبدال رقم « ٥٦٣ » ، برقم « ٥٩١ » ،

مناقشات المجلس .

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة .

مادة ٦٠٩

يجوز للموظف أو المستخدم إذا اقتضى عمله أن يغير محل إقامته ، أن يطلب إنهاء إيجار مسكنه إذا كان هذا الإيجار معين المدة ، على أن يراعى المواعيد المبينة في المادة ٥٦٣ ، ويقع باطلا كل اتفاق على غير ذلك .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التميدى

المادة ٨١٣ .

يجوز للموظف أو المستخدم ، إذا اقتضى عمله أن يغير محل إقامته أن يطلب فسخ إيجار مسكنه . إذا كان هذا الإيجار محدد المدة ، على أن يراعى المواعيد المبينة في المادة ٧٦١ . ويقع باطلا كل اتفاق على غير ذلك .

مذكرة المشروع التميدى :

إذا اقتضى عمل الموظف أو المستخدم ، سواء كان يعمل في المصالح الحكومية أو في غيرها ، أن يغير محل إقامته ، فيجوز له أن يطلب إنهاء الإيجار إذا كان محدد

المدة ، بعد التنبيه بالإخلاء في المواعيد المعروفة ، بشرط ألا يكون النقل بناء على طلب المستخدم أو نتيجة لخطأه (١)

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٨١٣ من المشروع فأقرتها اللجنة على أصلها ، وقدمت بعد استبدال كلمة « معين » بكلمة « محدد » ورقم « ٥٩٢ » برقم « ٧٦١ » .
وأصبح رقم المادة ٦٣٨ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة تحت رقم ٦٣٧ ، بعد استبدال رقم « ٥٩١ » برقم « ٥٩٢ » ،

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة ، تحت رقم ٦٠٩ مع استبدال رقم « ٥٦٣ » برقم « ٥٩١ » ،

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة .

(١) ورد بعد ذلك بالذاكرة الايضاحيه عن هذه المادة اقتراح بتعديلها بالنص الآتي :

(والأولى أن يكون هناك محل للتمويض العادل في هذا القرض كما في القروض الأخرى ، وألا ينص المشروع على بطلان كل اتفاق يخالف ذلك حتى يتسنى للموظف أن يرفع عن نفسه الحرج في إيجار منزل لسكانه إذا رضى أن يتنازل عن حقه في إنهاء الإيجار عند النقل) .

إيجار الأراضي الزراعية :

٢ - بعض انواع الإيجار

مادة ٦١٠

إذا كانت العين المؤجرة أرضاً زراعية ، فلا يكون المؤجر ملزماً بتسليم المستأجر المواشى والأدوات الزراعية التى توجد فى الأرض إلا إذا كان الإيجار يشملها .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدى

المادة ٨١٤ :

- ١ - إذا كانت العين المؤجرة أرضاً زراعية ، فلا يكون المؤجر ملزماً بتسليم المستأجر المواشى والأدوات الزراعية التى توجد فى الأرض إلا إذا كان الإيجار يشملها .
- ٢ - فإذا شملها الإيجار وجب أن يكتب محضر جردها ، تقدر فيه قيمتها باتفاق الطرفين ، وأن تسلم لكل طرف نسخة من هذا المحضر موقعا عليها من الطرفين الآخر .

مذكرة المشروع التمهيدى :

يعرض هذا النص وما بعده (٦١١ ، ٦١٢) لخصائص إيجار الأراضي الزراعية

من حيث أركان العقد . فالعين المؤجرة ، وهى الأرض الزراعية ، قد يوجد فيها مواش وأدوات مملوكة للمؤجر، والأصل أنها لا تدخل فى الإيجار إلا إذا اتفق على ذلك . فإذا كان هناك اتفاق ، وجب أن يكتب محضر جرد بها من نسختين لكل طرف نسخة موقع عليها من الطرفين الآخر . وهذا المحضر وسيلة للإثبات من شأنها أن تحسم النزاع ، لاسيما أن قيمة الأدوات والمواشى تذكر فى المحضر مقدرة باتفاق الطرفين . فإذا ضاع شيء منها أو تلف ، ولم يثبت المستأجر إلا يد له فى ذلك . كان مسئولاً عن هذه القيمة المقدرة .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٨١٤ من المشروع ، واقترح معالى السنهورى باشا حذف الفقرة الثانية لأن حكمها تفصيلي فوافقت اللجنة ، وأصبح نص المادة النهائى ما يأتى :
إذا كانت العين المؤجرة أرضاً زراعية فلا يكون المؤجر ملزماً بتسليم المستأجر المواشى والأدوات الزراعية التى توجد فى الأرض إلا إذا كان الإيجار يشملها .
وأصبح رقم المادة ٦٢٩ فى المشروع النهائى .

لمشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٢٨ .

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٦١٠ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٦١١

إذا تسلم المستأجر مواشى وأدوات زراعية مملوكة للمؤجر ،
وجب عليه أن يرعاها ويتعهد بها بالصيانة بحسب المألوف
في استغلالها .

التقنين المدنى السابق :
لا مقابل لها .

المشروع التميدى

المادة ٨١٥ :

١ — إذا تسلم المستأجر مواشى وأدوات زراعية مملوكة للمؤجر ، وجب عليه
أن يتعهد بها بالصيانة وفقا لما يقتضيه الانتفاع المألوف . وعليه أن يعرض ماينفق
عادة من الماشية بما يحصل عليه من نتائجها .

٢ — وفيما عدا هذه الحالة، يكون المؤجر هو الملزم بتعويض ما يهلك من ماشية
وأدوات زراعية لسبب لايد للمستأجر فيه . فإذا أخطر المؤجر بهذا الهلاك ، ولم
يبادر إلى تنفيذ التزامه ، أو اقتضى اتفاق المستأجر معه تأخيرا يعوق السير المعتاد
للاستغلال ، كان للمستأجر أن يعرض ما هلك ، ويكون ذلك على حساب المؤجر ،
وينخصم المستأجر ما أنفقته من أول قسط مستحق من الأجرة .

مذكرة المشروع التميدى :

يلتزم المستأجر أن يتعهد هذه الأدوات والمواشى بالصيانة المألوفة . فإذا نفق
بالرغم من ذلك من الماشية ماينفق عادة ، عرض مانفق بما يحصل من النتاج ، ومازاد

فهو له . وإذا هلك أو تلف شيء من الماشية أو الأدوات الزراعية ، وأثبت المستأجر أن ذلك يرجع لسبب لا يد له فيه ، وجب أن يخطر المؤجر ، ويلتزم هذا بتعويض مالهك أو تلف . فإن تأخر عن ذلك تأخرا يعوق السير المعتاد للاستغلال ، كان للمستأجر أن يعرض على حساب المؤجر مالهك أو تلف ، ويخصم ما أنفق من أول قسط مستحق من الأجرة .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٨١٥ من المشروع ، واقترح معالي السنهوري باشا حذف الفقرة الثانية والاكتفاء في هذا الغرض بتطبيق القواعد العامة كما اقترح بعض تعديلات لفظية ، فوافقت اللجنة على كل ذلك وأصبح النص النهائي هو ما يأتي :

إذا تسلم المستأجر مواشى وأدوات زراعية مملوكة للمؤجر ، وجب عليه أن يرعاها ويتعهدا بالصيانة بحسب المألوف في استغلالها . وعليه أن يعرض ما ينفق من الماشية في ظروف طبيعية بما يحصل عليه من نتاجها .

وأصبح رقم المادة ٦٤٠ في المشروع النهائي

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٣٩ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

محضر الجلسة الحادية والثلاثين

تليت المادة ٦٣٩ فأبدى اعتراض على الحكم الوارد فيها الخاص بقيام المستأجر بتعويض المؤجر عما ينفق من ماشيته في ظروف طبيعية بما يحصل عليه من انتاجها والمفروض أن تكون هذه الماشية قد استلها المستأجر من المؤجر عند التأجير . ويقوم هذا الاعتراض على أن العرف الزراعى على خلاف المنصوص عليه في المادة

تقرير اللجنة :

الموافقة على المادة مع حذف عبارة « وعليه » أن يعرض ما ينفق من الماشية في ظروف طبيعية بما يحصل عليه من نتائجها ،

حذفت اللجنة العبارة الأخيرة اكتفاء بالقواعد العامة في العرف الزراعي .

وأصبح رقمها ٦١١

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

مادة ٦١٢

إذا ذكر في عقد إيجار الأرض الزراعية أن الإيجار قد عقد لسنة أو لمدة سنوات ، كان المقصود من ذلك أنه قد عقد لدورة زراعية سنوية أو لعدة دورات .

التقنين المدني السابق :

مادة ٣٨٤ / ٤٦٩ : إذا كان إيجار أرض الزراعة لسنة أو لجملة سنوات فتعتبر المدة باعتبار محصولات سنة أو عدة سنوات .

المشروع التمهيدي

المادة ٨١٦ :

إذا ذكر في عقد إيجار الأراضي الزراعية أن الإيجار قد عقد لسنة أو لعدة سنوات ، كان المقصود من ذلك أنه قد عقد لدورة زراعية سنوية أو لعدة دورات .

القضاء المصرى :

مطابق ، استئناف مختلط ٧ مارس سنة ١٩٠١ ب ١٣ ص ١٨٥ .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الحيران م ٦٧٣ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

تحتسب مدة إيجار الأراضى الزراعية بالسنين الزراعية لا بالسنين الزمنية من حيث الابتداء ومن حيث الانتهاء . فإذا لم تحدد المدة ، اعتبر الإيجار منه قدا للمدة الكافية لحصد محصول السنة ، أى لسنة زراعية كاملة مع مراعاة وجوب التنبيه بالإخلاء فى المواعيد المقررة .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٨١٦ من المشروع فأقرتها اللجنة على أصلها .
وأصبح رقم المادة ٦٤١ من المشروع .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٤٠

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٦١٢

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٦١٣

١ - يجب ان يكون استعمال المستأجر للأرض الزراعية موافقا لمقتضيات الاستغلال المألوف ، وعلى المستأجر بوجه خاص أن يعمل على أن تبقى الأرض صالحة للإنتاج .

٢ - ولا يجوز له دون رضا المؤجر أن يدخل على الطريقة المتبعة في استغلالها أى تغيير جوهري يمتد أثره الى ما بعد انقضاء الإيجار .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ٨١٧ :

١ - يجب على المستأجر أن يستغل الأرض الزراعية وفقا لما تتطلبه مقتضيات الإستغلال المألوف . وعليه بوجه خاص أن يعمل على أن تبقى الأرض صالحة للإنتاج .

٢ - ولا يجوز له ، دون رضا المؤجر ، أن يدخل على الطريقة المتبعة في استغلالها أى تغيير جوهري يمتد أثره إلى ما بعد انقضاء الإيجار .

مذكرة المشروع التمهيدي :

تعرض هذه المادة والمادة التالية لتطبيق التزامات المستأجر والمؤجر فيما هو

من خصائص الأراضي الزراعية ، ولا نظير لها في التقنين الحالي . فالمستأجر يستعمل العين في ' أعدت له ، ولما كانت العين أرضا زراعية ، وجب عليه أن يستغلها وفقا لما تتطلبه مقتضيات الاستغلال المألوف ، ولا يجوز أن يدخل على الطريقة المتبعة في استغلالها تغييرا جوهريا يبقى إلى ما بعد انتهاء الإيجار ، كأن يحول الأرض وهي تستغل لزراعة الفواكه أو الخضروات إلى زراعة محاصيل أخرى . لكن يجوز له أن يدخل تغييرا غير جوهري أو تغييرا جوهريا ينتهي بانتهاء الإيجار ، أو تغييرا جوهريا يبقى بعد الإيجار إذا كان ذلك بإذن المؤجر . وعليه بوجه خاص أن يعمل على إبقاء الأرض صالحة للإنتاج . ولكن ليس عليه أن يزيد في صلاحيتها .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٨١٧ من المشروع ، فأقرتها اللجنة مع تعديل لفظي طفيف ، وأصبح نصها ما يأتي :

١ - يجب أن يكون استغلال المستأجر للأرض الزراعية موافقا لمقتضيات الاستغلال المألوف . وعلى المستأجر بوجه خاص أن يعمل على أن تبقى الأرض صالحة للإنتاج .

٢ - ولا يجوز له ، دون رضا المؤجر أن يدخل على الطريقة المتبعة في استغلالها أي تغيير جوهري يمتد أثره إلى ما بعد انقضاء الإيجار .
وأصبح رقم المادة ٦٤٢ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٤١

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل تحت رقم ٦١٣

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٦١٤

١ - على المستأجر أن يقوم بإجراء الإصلاحات التي يقتضيها الانتفاع بالمألف بالأرض المؤجرة ، ويلتزم بوجه خاص بتطهير وصيانة الترع والمساقى والمرأوى والمصارف ، وكذلك القيام بأعمال الصيانة المعتادة للطرق والجسور والقناطر والأسوار والآبار والمباني المعدة للسكنى أو للاستغلال ، كل هذا ما لم يقض الاتفاق أو العرف بغيره .

٢ - أما إقامة المباني والإصلاحات الكبرى للمباني القائمة وغيرها من ملحقات العين ، فيلتزم بها المؤجر ما لم يقض الاتفاق أو العرف بغير ذلك ، وكذلك يكون الحكم فى الإصلاحات اللازمة للآبار والترع ومجارى المياه والخزانات .

التقنين المدنى السابق :

لامقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ٨١٨ :

- ١ - على المستأجر أن يقوم بإجراء الإصلاحات التي يقتضيها الانتفاع المألوف بالأرض المؤجرة . ويلتزم بوجه خاص بتطهير الترع والمصارف ، والقيام بأعمال الصيانة المعتادة للطرق والجسور والقناطر والأسوار والآبار والمصارف والمباني المعدة للسكنى أو للاستغلال . كل هذا مالم يقض الاتفاق أو العرف بغير ذلك .
- ٢ - أما إقامة المباني والإصلاحات الكبرى للمباني القائمة وغيرها من ملحقات العين فيلتزم بها المؤجر ، مالم يقض الاتفاق أو العرف بغير ذلك . ويلتزم المؤجر أيضا بالإصلاحات اللازمة للآبار والترع ومجارى المياه والخزانات .

مذكرة المشروع التمهيدي :

الإصلاحات التأجيرية التي يقوم بها المستأجر في الأراضى الزراعية هي تطهير الترع وأعمال الصيانة المعتادة للطرق والجسور والأسوار والآبار والمصارف والمباني المعدة للسكنى أو للاستغلال ونحو ذلك ، مالم يقض الاتفاق أو العرف بشئ آخر ، أما الإصلاحات التأجيرية الكبيرة التي يقوم بها المؤجر فهي إقامة المباني اللازمة للزراعة ، وما تحتاج إليه هذه المباني من إصلاحات كبيرة ، وكذلك الإصلاحات الكبيرة اللازمة للآبار والترع ومجارى المياه والخزانات ونحو ذلك ، كل هذا مع مراعاة العرف أو ما يتفق عليه المتعاقدان .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٨١٨ من المشروع فأقرتها اللجنة مع تعديل لفظى طفيف وأصبح نصها ما يأتى :

مادة ٨١٨ - ١ - على المستأجر أن يقوم بإجراء الإصلاحات التي يقتضيها الانتفاع المألوف بالأرض المؤجرة ويلتزم بوجه خاص بتطهير الترع والمصارف ، والقيام بأعمال الصيانة المعتادة للطرق والجسور والقناطر والأسوار والآبار والمصارف

والمباني المعدة للسكنى أو للاستغلال . كل هذا مالم يقض الاتفاق أو العرف بغيره .
٢ — أما إقامة المباني والإصلاحات الكبرى للمباني القائمة وغيرها من ملحقات
العين فليتزم بها المؤجر مالم يقض الاتفاق أو العرف بغير ذلك . وكذلك يسكون
الحكم في الإصلاحات اللازمة للآبار والترع ومجارى المياه ولخزانات .

وأصبح رقم المادة ٦٤٣ في المشروع النهائى

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٤٣

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

محضر الجلسة الحادية والثلاثين

تليت المادة ٦٤٣ الخاصة بالتزام المستأجر بتطهير الترعى والمصارف والقيام بأعمال
الصيانة المعتادة للطرق والجسور والقناطر والأسوار والآبار فرؤى أن ينسحب
التطهير والصيانة على الترعى والمساقى والمرأوى .

قرار اللجنة :

وافقت اللجنة على أن يكون نص المادة كما يأتى —

مادة ٦٤٣ — على المستأجر أن يقوم بتطهير وصيانة
الترعى والمساقى والمرأوى والمصارف وكذلك إلى آخره .

تقرير اللجنة :

عدلت المادة تعديلا لايمس جوهر الحكم — وأصبح رقمها ٦١٤

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة

مادة ٦١٥

إذا منع المستأجر من تهيئة الأرض للزراعة أو من بذرها أو هلك البذر كله أو أكثره وكان ذلك بسبب قوة قاهرة، برئت ذمة المستأجر من الأجرة كلها أو بعضها بحسب الأحوال . كل هذا ما لم يوجد اتفاق يقضى بغيره .

التقنين المدني السابق :

مادة ٣٩٣ / ٤٨٠ : وإذا منعت الحادثة الجبرية المستأجر من تهيئة الأرض أو بذرها وأتلف ما بذر فيها كله أو أكثره تكون الأجرة غير مستحقة أو واجبا تنقيصها ، وكل هذا إذا لم يوجد شرط بخلاف ذلك .

المشروع التمهيدي

المادة ٨١٩ :

إذا منع المستأجر من تهيئة الأرض للزراعة أو من بذرها ، أو هلك البذر كله أو أكثره ، وكان ذلك بسبب قوة قاهرة ، برئت ذمة المستأجر من الأجرة كلها أو بعضها حسب الأحوال ، كل هذا ما لم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك .

القضاء المصري :

مطابق ، استئناف مختلط ٢٤ ابريل سنة ١٩٠٢ ب ١٤ ص ٢٦٢ ، و ٣١ مارس

سنة ١٩٣١ ب ٤٣ ص ٣١٢ .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الخيران م ٦٧٤ .

مذكرة المشروع التمهيدى :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدى عن المادة ٨٢٠ المقابلة للمادة ٦١٦ من القانون .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٨١٩ من المشروع ، فأقرتها اللجنة على أصلها . وقدمت — تحت رقم ٦٤٤ — فى المشروع النهائى بعد استبدال كلمة « بحسب » بكلمة « حسب » وكلمة « غيره » بكلمتى « بغير ذلك » .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٤٣ .
المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، تحت رقم ٦١٥

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٦١٦

١ — إذا بذر المستأجر الأرض ثم هلك الزرع كله قبل حصاده
بسبب قوة قاهرة ، جاز للمستأجر أن يطلب إسقاط الأجرة .

٢ - أما إذا لم يهلك إلا بعض الزرع ولكن ترتب على الهلاك نقص كبير في ريع الأرض ، كان للمستأجر أن يطلب إنقاص الأجرة .

٣ - وليس للمستأجر أن يطلب إسقاط الأجرة أو إنقاصها إذا كان قد عوض عما أصابه من ضرر بما عاد عليه من أرباح في مدة الإجارة كلها أو بما حصل عليه من طريق التأمين أو من أى طريق آخر .

التقنين المدني السابق :

مادة ٣٩٢ / ٤٧٩ : في مواد إيجار الأرض الزراعية لا يجوز للمستأجر أن يطلب من المؤجر تنقيص الأجرة إذا هلكت الزراعة بحادثة جبرية .

المشروع التمهيدي

المادة ٨٢٠ :

١ - إذا بذر المستأجر الأرض ، ثم هلك الزرع كله قبل حصاده بسبب قوة قاهرة ، جاز للمستأجر أن يطلب إسقاط الأجرة .

٢ - أما إذا لم يهلك إلا بعض الزرع ، ولكن ترتب على الهلاك نقص كبير في ريع الأرض ، كان للمستأجر أن يطلب إنقاص الأجرة .

٣ - ولكن ليس للمستأجر أن يطلب إسقاط الأجرة أو إنقاصها إذا كان قد عوض عما أصابه من الضرر عن طريق التأمين أو عن أى طريق آخر (١) .

(١) مادتان محذوتان :

المادة ٨٢١ :

يجوز للمستأجر أن يتحمل بشرط صريح في العقد تبعه الهلاك إذا نشأ عن حوادث . مادة . أما الهلاك

الشريعة الإسلامية :

مرشد الحيران م ٦٧٥

مذكرة المشروع التمهيدي :

١ - تعرض النصوص (م ٨١٩ - ٨٢٢) لحرمان المستأجر من الانتفاع بالأرض الزراعية لقوة قاهرة ، إما لأنه لم يتمكن من تهيئة الأرض للزراعة أو لأن المحصول قد هلك قبل الحصد أو بعده .

الذي ينشأ عن حوادث غير معتادة كالحرب والفيضان في جهات غير معرضة لهذه الأخطار ، فلا يجوز أن يتحمل المستأجر تبعته .

القضاء المصري :

مطابق ، استئناف مخطوط ١٢ يناير سنة ١٩١٦ م ٢٨ ص ١٠٠ ، و ٢١ يونيو سنة ١٩١٦ ب ٢٨ ص ٤٤٠ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٨٢٠ المقابلة للمادة ٦١٦ من القانون .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٢١ من المشروع واقترح معالي السهوري بإشأ حذفها اكفاء بتطبيق القواعد العامة فوافقت اللجنة .

المادة ٨٢٢ :

ليس للمستأجر أن يطلب إسقاط الأجرة أو إقامتها ، إذا هلك المحصول بعد حصاده ما لم يكن متفقا على أن يتقاضى المؤجر جزءا من المحصول ، فيتحمل المؤجر نصيبه فيما هلك ، على ألا يكون الهلاك قد وقع بخطأ المستأجر أو بعد أن أعذر المستأجر بالتسليم .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٨٢٠ المقابلة للمادة ٦١٦ من القانون .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٢٢ من المشروع واقترح معالي السهوري بإشأ حذفها اكفاء بتطبيق القواعد العامة فوافقت اللجنة .

وفي التقنين الحالي يوجد نصان (م ٣٩٢ - ٤٧٩/٣٩٣ - ٤٨٠) يقضيان بأنه إذا تعذر على المستأجر تهيئة الأرض للزراعة أو زرعها ولكن تلف البذر قبل أن ينتج، فالمؤجر هو الذى يتحمل تبعه ذلك. أما إذا نتج الزرع، سواء حصد أو لم يحصد. ثم هلك بقوة قاهرة فالمستأجر هو الذى يتحمل التبعة. فالعبرة إذن فى التقنين الحالي بأن ينتج المحصول، ومتى نتج اعتبر المستأجر مستوفيا لمنفعة الأرض ويكون هلاك المحصول عليه. ولا يخفى ما فى هذا الحكم من عنت على المستأجر. فهو لا يعنيه أن ينتج المحصول إذا كان يهلك بعد ذلك بغير إهمال منه قبل أن يحصده.

٢ - لذلك أدخل المشروع تعديلا فى هذه الأحكام. وجعل العبرة بحصد المحصول. فقبل الحصد إذا امتنع على المستأجر أن ينتفع بالأرض، سواء كان ذلك لأنه لم يتمكن من تهيئة الأرض للزراعة، أو هيأها ولكنه لم يتمكن من بذرها، أو بذرها ولكن البذر لم ينتج لهلاكه كله أو أكثره، أو أنتج البذر ولكن الزرع هلك كله أو بعضه قبل الحصاد، جاز للمستأجر أن يطالب إسقاط الأجرة كلها أو بعضها بنسبة ما حرم من الانتفاع، مع ملاحظة ما يأتى :

(أ) إذا أنتج البذر زرعاً، وهلك بعضه قبل الحصاد، فلا تنقص الأجرة، إلا إذا ترتب على الهلاك نقص كبير فى ربيع الأرض. (ب) (وحتى فى حالة ما إذا ترتب على هلاك بعض الزرع نقص كبير فى ربيع الأرض وفى حالة ما إذا هلك الزرع كله قبل الحصاد، لا يجوز للمستأجر أن يطالب إنقاص الأجرة أو إسقاطها إذا كان قد عوض عما أصابه من الضرر من طريق آخر، كأن كان مؤمناً ضد التلف وعوض بمبلغ التأمين، أو كان سبب الهلاك فيضان النيل فيضانا استثنائياً وأعطت الحكومة تعويضا عن ذلك. (ج) ولا تعتبر هذه الأحكام من النظام العام، فيجوز الاتفاق على ما يخالفها، كأن يشترط المستأجر ضمان المؤجر لآى محصول يهلك بعد الحصاد مهما كان مقداره، أو كأن يشترط المؤجر صراحة أن يتحمل المستأجر تبعه هلاك المحصول أو البذر إذا نشأ الهلاك عن حوادث معتادة (كدودة القطن والجراد والفيضان المعتاد)، أما الهلاك الذى ينشأ عن حوادث غير معتادة (كالهرب

والزلازل والفيضانات غير المعتاد) فلا يجوز أن يتحمل المستأجر تبعته ولو اتفق على ذلك مع المؤجر . ويلاحظ أن ما تقدم من الأحكام إنما هو تطبيق خاص في إيجار الأراضي الزراعية لمبدأ الإيجار المهرق ، وهو مأخوذ من الشريعة الإسلامية (انظر م ٦٧٥ من مرشد الخيران) .

وبعد حصد المحصول تنتهي تبعه المؤجر ، فلا يتحمل هلاك الزرع المحصود ، ولو هلك الزرع كله ، إلا إذا كان جزء من المحصول الذي هلك يدخل في الأجرة ، فيهلك على المؤجر إذا كان الهلاك قد وقع قبل أن يعذر المستأجر بالتسليم ، بشرط أن يثبت المستأجر أن الهلاك لم يقع بخطأ منه .

المشروع في لجنة المراجعة

وتليت المادة ٨٢٠ من المشروع ، واقترح معالي السهوري باشا إضافة حكم يقضى باحتساب الأرباح التي تعود على المستأجر عن مدة الإيجار كلها من التعويض ، فوافقت اللجنة على ذلك وأصبح نص المادة كما يأتي :

١ - إذا بذر المستأجر الأرض ، ثم هلك الزرع كله قبل حصاده بسبب قوة قاهرة ، جاز للمستأجر أن يطلب إسقاط الأجرة .

٢ - أما إذا لم يهلك إلا بعض الزرع ، ولكن ترتب على الهلاك نقص كبير في ريع الأرض كان للمستأجر أن يطلب إنقاص الأجرة .

٣ - وليس للمستأجر أن يطلب إسقاط الأجرة أو إنقاصها إذا كان قد عوض عما أصابه من ضرر بما عاد عليه من أرباح في مدة الإجارة كلها أو بما حصل عليه من طريق التأمين أو من أى طريق آخر .

وأصبح رقم المادة ٦٤٥ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٤٤

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

تليت المادة ٦٤٤ ووافقت عليها اللجنة لعدالة حكمها مع إيضاح أنه إذا كانت الأرض الزراعية معرضة عادة للفيضان فلا يستحق المستأجر أى تعويض وليس له حق فى إنقاص الأجرة - وأصبح رقمها ٦١٦

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٦١٧

يجوز للمستأجر إذا لم تنضج غلة الأرض عند انتهاء الإيجار بسبب لا يد له فيه أن يبقى بالعين المؤجره حتى تنضج الغلة على أن يؤدي الأجرة المناسبة .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التميدى

المادة ٨٢٦ : (١)

يجوز للمستأجر إذا لم تنضج غلة الأرض عند انتهاء الإيجار بسبب لا يد له فيه

(١) ثلاث مواد محذوفة :

المادة ٨٢٣ :

١ — يجوز للمؤجر أن يطلب فسخ العقد ، مع طلب تعويض إن كان لهذا التعويض مفتض ، فى الأحوال الآتية :

أن يبقى بالعين المؤجرة حتى تنضج الغلة ، على أن يؤدي من الأجرة ما يتناسب مع المدة الزائدة ، وعلى أن يقوم بإثبات حالة الزراعة عند انتهاء مدة الإيجار .

الشرعة الإسلامية :

مرشد الحيران م ٦٧٨ - ٦٧٩ والمجلة م ٤٨٠ و م ٥٢٦ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

تعرض هذه المادة لحالة ما إذا لم تنضج غلة الأرض عند انتهاء الإيجار لسبب لا يد

(أ) إذا ترك المستأجر الأرض بغير زراعة أو لم يبذل في زراعتها من العناية ما يبذله الشخص المعتاد .

(ب) إذا لم يخزن المحصول في الأماكن المدة لذلك بمقتضى العقد .

(ج) إذا استعمل العين لغير ما أعدت له بحسب طبيعتها أو بمقتضى الاتفاق .

(د) وبوجه عام إذا أخل بشروط العقد ونجم عن ذلك ضرر للمؤجر .

مذكرة المشروع التمهيدي :

أحكام هذه المادة والمواد ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ تعرض لتسوية بعض الحالات العمالية التي تنشأ عند انتهاء إيجار الأرض الزراعية ، ولم يعرض لها التقنين الحالي إلا بنص واحد سيأتي ذكره .

وقد تكفلت هذه المادة ببيان حالات يحق فيها للمؤجر أن يطلب إنهاء عقد الإيجار . وليس فيها إلا تطبيق للقواعد العامة ، ولكنه تطبيق خاص بالأراضي الزراعية .

فالمؤجر أن يطلب إنهاء الإيجار إذا ترك المستأجر الأرض بغير زراعة ، أو لم يبذل في زراعتها العناية المطلوبة ، أو إذا لم يخزن المحصول في الأماكن المدة لذلك بمقتضى العقد (حتى يأمن المؤجر على ضمانه في استيفاء الأجرة ويستطيع إذا لم يستوفها أن يحجز على المحصول حجزاً تحفظياً في هذه الأماكن قبل أن يتسرب) أو إذا استعمل العين لغير ما أعدت له بحسب طبيعتها أو بمقتضى الاتفاق ، وبوجه عام إذا أخل بشروط العقد إخلالاً ينجم عنه ضرر للمؤجر . ورد بعد التعليق على هذه المادة اقتراحٌ بحذفها بالصيغة الآتية :
(ويمكن حذف هذه المادة من المشروع فإن أحكامها تستخلص من القواعد العامة) .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٢٣ من المشروع واقترح معالي السهوري بإشائها حذفها اكتفاء بتطبيق القواعد العامة موافقت اللجنة .

للمستأجر فيه ، فيبقى بالعين المؤجرة حتى تنضج الغلة ويؤدي من الأجرة ما يتناسب مع المدة الزائدة ، على أن يقوم بإثبات حالة الزراعة عند انتهاء مدة الإيجار ، ويلاحظ أن الإيجار يمتد للمدة اللازمة لتنضج الزرع ، ويكون ما يؤديه المستأجر زيادة عن الأجرة المتفق عليها معتبرا جزءا من الأجرة ومضمونا بكل ضماناتها .

ويفترض في كل هذا أن غلة الأرض لم تنضج لسبب لا يد للمستأجر فيه ، كأن يرجع السبب إلى تغيرات الجو أو انخفاض النيل ، فإن كان له يد في التأخير ، كأن كان قد تأخر في الزرع ، أو لم يعن بالزراعة العناية الكافية حتى تنضج في ميعادها كان هو المسئول عن ذلك ، ويترك الأمر لتقدير القاضي

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٢٦ من المشروع ، واقترح معالي السنهوري باشا تعديلا يجعل المعنى أدق وأوضح فوافقت اللجنة وأصبح نصها ما يأتي :

المادة ٨٢٤ :

إذا انقضى الإيجار قبل انتهاء السنة الزراعية الجارية ، التزم المستأجر أن يسدد من الأجرة قدرا يعادل النسبة بين ما جناه أو ما كان يستطيع جنيه من الغلة في فترة الانتفاع وبين غلة السنة بأكملها .

مذكرة المشروع التمهيدى :

تعرض هذه المادة لحالة ما إذا انقضى الإيجار قبل انتهاء السنة الزراعية الجارية ، ويكون ذلك غالبا بحادث غير متوقع كموت المستأجر وعدم استمرار الورثة في الإيجار ، فنسوى الأجرة بنسبة ما جناه المستأجر أو ما كان يستطيع جنيه من الغلة إلى غلة السنة بأكملها .

ملحوظة : (وهذه المادة يمكن أيضا حذفها من المشروع ، لأنها تعرض لحكم تفصيلي يمكن استخلاصه من القواعد العامة) .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٢٤ من المشروع واقترح معالي السنهوري باشا حذفها اكتفاء بتطابق القواعد العامة فوافقت اللجنة .

يجوز للمستأجر إذا لم تنضج غلة الأرض عند انتهاء الإيجار بسبب لايد له فيه أن يبقى بالعين المؤجرة حتى تنضج الغلة ، على أن يؤدي الأجرة المناسبة .
وأصبح رقم المادة ٦٤٦ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٤٥

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل تحت رقم ٦١٧

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل

المادة ٨٢٥ :

إذا كان المستأجر استكمل من ماله الخاص المهمات الزراعية المخصصة لاستغلال الأرض بمهمات أخرى لم يشملها الجرد ، كان للمؤجر عند انتهاء الإيجار ، أما أن يرد للمستأجر قيمتها حسب تقدير الخبراء ، أو أن يسمح له بأخذها .

مذكرة المشروع التمهيدي :

تعرض هذه المادة لحالة ما إذا كان المستأجر ، بعد أن تسلم من المؤجر المواشي والآلات الزراعية بمقتضى محضر الجرد ، استكملها من ماله الخاص . فعند نهاية الإيجار يكون للمؤجر الخيار بين ردها للمستأجر أو أخذها بقيمتها حسب تقدير الخبراء ورد بعد التعليق على هذه المادة اقتراح بحذفها بالصيغة الآتية :

(والأولى ترك المسألة للقواعد العامة وحذف هذه المادة من المشروع) .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٢٥ من المشروع واقترح معالي السنهوري باشا حذفها اكتفاء بتطبيق القواعد العامة فوافقت اللجنة .

مادة ٦١٨

لا يجوز للمستأجر أن يأتي عملاً يكون من شأنه أن ينقص أو يؤخر انتفاع من يخلفه، ويجب عليه بوجه خاص قبيل إخلاء الأرض أن يسمح لهذا الخلف بتهيئة الأرض وبذرها إذا لم يصبه ضرر من ذلك.

التقنين المدني السابق :

مادة ٣٨٧ / ٤٧٢ . يجب على مستأجر الأرض للزراعة الذي قاربت مدة إيجاره على الانتهاء أن يمكن المستأجر اللاحق من تهيئة الأرض للزراعة والبذر ما لم يحصل للمستأجر السابق ضرر من ذلك.

المشروع التمهيدي

المادة ٨٢٧ :

لا يجوز للمستأجر عند إخلاء الأرض أن يأتي عملاً يكون من شأنه أن ينقص أو يؤخر انتفاع من يخلفه، ويجب عليه بوجه خاص أن يسمح لهذا الخلف بتهيئة الأرض وبذرها إذا لم يصبه ضرر من ذلك . (١)

(١) مادة محذوفة :

المادة ٨٢٨ :

١ — يجب على المستأجر عند إخلاء الأرض أن يترك لمن يخلفه من المأوى والتسهيلات الأخرى

القضاء المصرى :

استئناف مختلط ١٠ مارس سنة ١٩١٠ ب ٢٢ ص ١٨٦ و ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤
ب ٣٧ ص ٥١ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

تعرض المادتان ٨٢٧ ، ٨٢٨ لتنظيم علاقة المستأجر السابق بالمستأجر اللاحق. وتقوم هذه العلاقة على التعاون ، فالمستأجر السابق يلتزم التزاما سلبيا ألا يأتي عملا يكون من شأنه أن ينقص أو يؤخر انتفاع المستأجر اللاحق ، كأن يتباطأ في جنى المحصول أو يعرقل من إعداد الأرض للزراعة القادمة .

ويلتزم التزاما إيجابيا بتمكين المستأجر اللاحق من تهيئة الأرض وبزراها حتى لو كان لم ينته من حصد محصوله مادام لا يصيبه ضرر من ذلك ، ويلتزم كذلك بأن يترك من المأوى والتسهيلات الأخرى ما يلزم لأعمال الزراعة للمستأجر اللاحق .

ويجب على المستأجر اللاحق أن يترك للمستأجر السابق من المأوى والتسهيلات ما يلزم لحصد ما يبقى من المحصول ، ويتبع عرف الجهة في كل ذلك ، وقد عرض التقنين الحالي م ٣٨٧ / ٤٧٢ لحكم واحد من هذه الأحكام ، فنص على أنه يجب على مستأجر الأرض للزراعة الذي قاربت مدة إيجاره على الانتهاء أن يمكن المستأجر اللاحق من تهيئة الأرض للزراعة والبذر ما لم يحصل للمستأجر السابق ضرر من ذلك .

ما يلزم لأعمال الزراعة في السنة التالية وكذلك يجب على خلف المستأجر أن يترك له من المأوى والتسهيلات الأخرى ما يلزم لحصد ما يبقى من المحصول .

٢ — وفي كلتا الحالتين ، يجب مراعاة عرف الجهة .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٨٢٧ المقابلة للمادة ٦١٨ من القانون .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٢٨ من المشروع واقترح حذفها اكتفاء بتطبيق القواعد العامة فوافقت اللجنة .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٢٧ من المشروع ، واقترح معالى السهورى باشا تعديلات وافقت عليها اللجنة وأصبح نص المادة ما يأتى :

لا يجوز للمستأجر أن يأتى عملا يكون من شأنه أن ينقص أو يؤخر ارتفاع من يخلفه ويجب عليه بوجه خاص قبيل إخلاء الأرض أن يسمح لهذا الخلف بتهيئة الأرض وبذرهما إذا لم يصبه ضرر من ذلك .

وأصبح رقم المادة ٦٤٧ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٤٦

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل تحت رقم ٦١٨

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٦١٩

المزراعة :

يجوز أن تعطى الأرض الزراعية والأرض المغروسة بالأشجار

مزارعة للمستأجر فى مقابل أخذ المؤجر جزءا معيناً من المحصول .

التقنين المدنى السابق :

المادة ٤٨٣/٢٩٦ . الأراضى المعدة للزراع أو المشغولة بالأشجار يجوز تأجيرها لمن يزرعها بشرط أداء حصة معلومة من محصولاتها إلى المؤجر .

المشروع التمهيدي

المادة ٨٢٩ :

يجوز أن تعطى الأراضى الزراعية والأراضى المغروسة بالأشجار مزارعة للمستأجر فى مقابل أن يأخذ المؤجر جزءا معيناً من المحصول .

القضاء المصرى :

استئناف مختلط ٢١ يناير سنة ١٩٣٦ ب ٤٨ ص ٨٢

الشريعة الإسلامية :

مرشد الخيران م ٧١٢

مذكرة المشروع التمهيدي :

تعرف هذه المادة المزارعة ، بأنها إيجار أرض زراعية أو مغروسة بالأشجار ، وتكون الأجرة فيها جزءاً من المحصول ، فالمزارعة إذن خاصيتان :

(أ) هى شركة ما بين المؤجر والمستأجر .

(ب) شخصية المستأجر ملحوظة فيها .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٢٩ فأقرتها اللجنة على أصلها وقدمت تحت رقم ٦٤٨ فى المشروع
النهائى بالصيغة الآتية :

« يجوز أن تعطى الأرض الزراعية والأرض المغروسة بالأشجار مزارعة للمستأجر فى مقابل أخذ المؤجر جزءاً معيناً من المحصول ، .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٤٧

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل تحت رقم ٦١٩

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٦٢٠

تسرى أحكام الإيجار على المزارعة مع مراعاة الأحكام الآتية
إذا لم يوجد اتفاق أو عرف يخالفها .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ٨٣٠ :

إذا لم يوجد اتفاق أو عرف فإن الأحكام التي تسرى على عقد الإيجار هي التي
تسرى على عقد المزارعة ، فإذا لم توجد أحكام يمكن تطبيقها ، سرت أحكام
الشرعية الإسلامية ، مادامت هذه الأحكام جميعا لا تتعارض مع النصوص
الآتية ذكرها .

مذكرة المشروع التمهيدي :

تعرض هذه المادة لبيان الأحكام التي تنظم عقد المزارعة فهي على الترتيب :

(ا) الاتفاق والعرف ، (ب) فإن لم يوجد إتفاق أو عرف فتسرى الأحكام التي أوردتها المشروع ، وهي الأحكام التي سيأتي ذكرها ، (ج) فإن لم توجد فتسرى أحكام إيجار الأراضي الزراعية ثم أحكام عقد الإيجار بوجه عام ، (د) فإن لم توجد فتسرى أحكام الشريعة الإسلامية .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٣٠ فأقرتها اللجنة على أصالتها مع تعديل لفظي طفيف وأصبح نصها ما يأتي :

« إذا لم يوجد إتفاق أو عرف سرت أحكام الإيجار على المزارعة ، فإن لم يوجد منها ما يمكن تطبيقه ، سرت أحكام الشريعة الإسلامية ، مادامت هذه الأحكام جميعا لا تتعارض مع النصوص الآتية ، وأصبح رقمها في المشروع النهائي ٦٤٩ »

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٤٨ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

محضر الجلسة الحادية والثلاثين

تليت المادة ٦٤٨ فرأت اللجنة حذف عبارة « فإن لم يوجد منها ما يمكن تطبيقه » سرت أحكام الشريعة الإسلامية ما دامت هذه الأحكام جميعا لا تتعارض مع النصوص ، لعدم لزومها لأن الشريعة الإسلامية معتبرة مصدرا من مصادر التشريع وهي القانون العام عند عدم النص بالنسبة للمزارعة التي استقيت أحكامها منها .

قرار اللجنة :

الموافق على تعديل المادة على الوجه الآتي :

تسرى أحكام الإيجار على المزارعة مع مراعاة الأحكام الآتية إذا لم يوجد اتفاق أو عرف يخالفها .

تقرير اللجنة :

عدلت المادة تعديلات يجعل الأصل أن تسرى في المزارعة أحكام الإيجار مع مراعاة الأحكام الخاصة التي وضعها المشروع في شأن المزارعة إلا إذا وجد اتفاق أو عرف يخالف هذه الأحكام .

ولم تر اللجنة أن ينص على تطبيق أحكام الشريعة التي لا تتعارض مع النصوص الخاصة بالمزارعة . لأن أثر هذه الأحكام يجري الآن مجرى العرف ولأن الشريعة الإسلامية معتبرة مصدرا من مصادر التشريع ، وأصبح رقمها ٦٢٠

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدتها اللجنة .

مادة ٦٢١

إذا لم تعين مدة الزراعة ، كانت المدة دورة زراعية سنوية .

التقنين المدني السابق :

مادة ٣٩٧ / ٤٨٥ : إن لم تعين مدة إيجار الأرض للزراعة فيها على الوجه المذكور يعتبر تأجيرها واقعا على محصولات سنة واحدة .

المشروع التمهيدي

المادة ٨٣١ :

إذا لم تحدد مدة المزارعة كانت المدة دورة زراعية سنوية.

مذكرة المشروع التمهيدي :

المزارعة، إذا لم تحدد لها مدة، تكون لمدة دورة زراعية سنوية، وقد صرح بهذا الحكم في المزارعة، وهو مفهوم كذلك في إيجار الأراضي الزراعية بوجه عام.

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٣١ من المشروع، فأقرتها اللجنة على أصلها، وأصبح رقمها ٦٥٠ في المشروع النهائي.

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٤٩

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل، تحت رقم ٦٢١

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل

مادة ٦٢٢

الإيجار في المزارعة تدخل فيه الأدوات الزراعية والمواشي

التي توجد في الأرض وقت التعاقد إذا كانت مملوكة للئو جر.

التقنين المدنى السابق :

مادة ٣٩٨/٨٦٤ : تدخل فى التأجير بهذا الوجه الآلات الزراعية والمواشى الموجودة فى الأرض فى وقت العقد إذا كانت تلك الآلات والمواشى مملوكة للمؤجر ما لم يوجد شرط بخلاف ذلك .

المشروع التمهيديالمادة ٨٣٢ :

تشمل المزارعة الأدوات الزراعية والمواشى التى توجد فى الأرض وقت التعاقد إذا كانت مملوكة للمؤجر ما لم يتفق على غير ذلك (١) .

مذكرة المشروع التمهيدي :

خلافا لما تقدم فى الأراضى الزراعية ، تختص المزارعة بأنها تشمل الأدوات الزراعية والمواشى التى توجد فى الأرض وقت التعاقد إذا كانت مملوكة للمؤجر ، فهى تدخل دىن اتفاق ، ولا تخرج إلا بالاتفاق على خروجها . وترجع هذه الخاصية إلى ما سبق بيانه من أن المزارعة شركة بين المؤجر والمزارع ، والمؤجر شريك بالأرض وما عليها من أدوات ومواشى .

مادة محذوفة :المادة ٨٣٣ :

المؤجر هو الذى يتولى التوجيه فى استعمال الأرض وله الرقابة على أعمال الزراعة ، ويكون كل ذلك فى حدود الاتفاق ، فإن لم يوجد اتفاق فى حدود العرف .

مذكرة المشروع التمهيدي :

لا تنقطع صلة المؤجر بالزراعة ، بل هو الذى يتولى التوجيه والرقابة فى حدود الاتفاق والعرف ، لأنه شريك وبهمه نجاح المحصول .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٣٣ من المشروع واقترح حذفها فوافقت اللجنة على ذلك .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٣٢ من المشروع واقترح معالى السنبورى باشا تعديلا لفظيا طفيفا كما اقترح حذف العبارة الأخيرة لورود حكمها في المادة ٨٣٠ فوافقت اللجنة على ذلك وأصبح نص المادة النهائي ما يأتى .

« الإيجار في المزارعة تدخل فيه الأدوات الزراعية والمواشى التى توجد فى الأرض وقت التعاقد إذا كانت مملوكة للوَجَر ، وأصبح رقمها ٦٥١ فى المشروع النهائي .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٥٠

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٦٢٢ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٦٢٣

١ - يجب على المستأجر أن يبذل فى الزراعة وفى المحافظة

على الزرع من العناية ما يبذله فى شئون نفسه .

٢ - وهو مسئول عما يصيب الأرض من التلف فى أثناء

الانتفاع إلا إذا أثبت أنه بذل في المحافظة عليها وفي صيانتها ما يبذله الشخص المعتاد .

٣- ولا يلزم المستأجر أن يعرض ما نفق من المواشى ولا ما بلى من الأدوات الزراعية بلا خطأ منه .

التقنين المدنى السابق :

مادة ٢٩٩/٨٧ : على المستأجر بهذا الوجه أن يهرف المصاريف اللازمة لحفظ ما يوجد بالأرض من المباني وغيرها من المآوى وأن يبذل جهده فى خدمة الأرض . وعليه أيضا أن يستعرض الآلات التى بليت بكثرة الاستعمال إلا إذا وجد شرط بخلاف ذلك ولسكن لا يكون ملزما بأن يستعوض الحيوانات التى نفقت إلا من النتاج فقط إذا كان هلاكها بدون تقصير منه .

المشروع التمهيدي

المادة ٨٣٤ :

١ — يجب على المستأجر أن يبذل فى زراعة الأرض وفى المحافظة عليها من العناية ما يبذله فى شئونه الخاصة .

٢ — وهو مسئول عما يصيب الأرض من التلف فى أثناء الانتفاع إلا إذا أثبت أنه بذل فى المحافظة عليها وفى صيانتها ما يبذله الشخص المعتاد .

٣ — ولا يلزم المستأجر أن يعرض بغير النتاج ما نفق دون خطئه من المواشى ، ولا أن يعرض ما بلى من الأدوات الزراعية ، كل هذا ما لم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك . (١)

(١) مادة محنونة :

الشريعة الإسلامية :

مرشد الحيران م ٧٢١ — ٧٢٤

مذكرة المشروع التمهيدي :

٢ — العناية المطلوبة من المزارع في زراعة الأرض هي العناية التي يبذلها في شئونه الخاصة. فينتفع المؤجر من الشركة مع رجل معروف بحسن العناية، ويضار من الشركة مع رجل معروف بسوء العناية، لأنه هو الذي اختاره. أما العناية المطلوبة في المحافظة على الأرض من التلف فعناية الشخص المعتاد وهذا تطبيق للقواعد العامة للإيجار. أما ما نفق من المواشي بغير خطأ المزارع فيعوض من النتائج كما هو الأمر في الأراضي الزراعية، ولا يعوض ما بلى بالاستعمال المعتاد من الأدوات الزراعية (م ٨٣٤ من المشروع وتوافق المادة ٣٩٩/٨٧ من التقنين الحالي إلا في تعويض ما بلى بالاستعمال المعتاد من الأدوات الزراعية فقد جعلها التقنين الحالي على المزارع دون مبرر).

المادة ٨٢٥ :

- ١ — مصروفات الزراعة وصيانة العين وجمع المحصول وإصلاح الأدوات والترميمات التأجيرية للمباني كل هذا يكون على المستأجر.
- ٢ — وعلى المؤجر الترميمات غير التأجيرية والتحسينات اللازمة للعين.
- ٣ — ويتحمل المؤجر والمستأجر كل بنسبة حصته في الغلة، نفقات البذر والتسميد ومقاومة الأمراض الطفيلية والحصاد، وذلك إذا رغب أحد منهما في استعمال وسائل معتادة في الاستغلال لا توجد في العين المؤجرة إذا كانت هذه الوسائل مما لا يتوافر عادة عند المستأجر.
- ٤ — كل هذا ما لم يوجد اتفاق يقضى بغيره.

مذكرة المشروع التمهيدي :

توزع النفقات ما بين المؤجر والمزارع على أساس وجود الشركة بينهما على النحو الآتي :

يستقل المزارع بتحمل مصروفات الزراعة وما يتبعها من جمع المحصول، وكذلك مصروفات صيانة العين والأدوات والترميمات التأجيرية للمباني، ويستقل المؤجر بتحمل مصروفات الترميمات الكبيرة والتحسينات اللازمة للعين، ويشترك الاثنان، بنسبة حصة كل منهما في الغلة، في تحمل نفقات البذر والتسميد ومقاومة الأمراض الطفيلية والحصاد، وقد تقدم أن هذه نفقات يستقل بتحملها المزارع، وإنما يشترك الاثنان في

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٣٤ من المشروع فوافقت عليها اللجنة مع بعض التعديلات وأصبح نصها .

١ — يجب على المستأجر أن يبذل في الزراعة وفي المحافظة عليها من العناية ما يبذله في شئون نفسه .

٢ — وهو مسئول عما يصيب الأرض من التلف في أثناء الانتفاع إلا إذا أثبت أنه بذل في المحافظة عليها وفي صيانتها ما يبذله الشخص المعتاد .

٣ — ولا يلزم المستأجر أن يعرض بغير التناج ما نفق دون خطئه من المواشى ولا أن يعرض ما بلى دون خطئه من الأدوات الزراعية . وقدمت بالصيغة الآتية :

١ — يجب على المستأجر أن يبذل في الزراعة وفي المحافظة عليها من العناية ما يبذله في شئون نفسه .

٢ — وهو مسئول عما يصيب الأرض من التلف في أثناء الانتفاع إلا إذا أثبت أنه بذل في المحافظة عليها وفي صيانتها ما يبذله الشخص المعتاد .

٣ — ولا يلزم المستأجر أن يعرض بغير التناج ما نفق دون خطئه من المواشى ولا أن يعرض ما بلى دون خطأ من الأدوات الزراعية . وأصبح رقمها ٦٥٢ في المشروع النهائي .

تحملها إذا رغب أحد منهما في استعمال وسائل للاستغلال لا توجد في العين المؤجرة بشرط أن تكون وسائل معتادة (وإلا استقل بتحملها من طلبها) وبشرط ألا تتوافر عادة عند المستأجر (وإلا استقل هذا بتحملها) ، كل ذلك ما لم يقض اتفاق بغيره .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٣٥ من المشروع واقترح حذفها فوافقت اللجنة على ذلك .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة تحت رقم ٦٥١ بالصيغة الآتية :

١ — يجب على المستأجر أن يبذل في الزراعة وفي المحافظة على الزرع من العناية ما يبذله في شئون نفسه .

٢ — وهو مسئول عما يصيب الأرض من التلف في أثناء الانتفاع إلا إذا أثبت أنه بذل في المحافظة عليها وفي صيانتها ما يبذله الشخص المعتاد .

— ولا يلزم المستأجر أن يعرض بغير التناج ما نفق دون خطئه من المواشى ولا أن يعرض ما بلى دون خطأ من الأدوات الزراعية .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

محضر الجلسة الحادية والثلاثين

تليت المادة ٦٥١ ورؤى تعديل الفقرة الثانية منها بما يتفق مع التعديل الذى أدخل على المادة ٦٣٩ وعلى ذلك أصبحت الفقرة الثانية المذكورة كما يأتى .
وقد وافقت عليها اللجنة .

مادة ٦٥١ / ٢ - دولا يلزم المستأجر أن يعرض ما نفق من المواشى ولا ما بلى من الأدوات الزراعية بلا خطأ منه .
وأصبح رقمها ٦٢٢

تقرير اللجنة :

عادت المادة تعديلا يتمشى مع تعديل المادة ٦٣٩ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

مادة ٦٢٤

١ - توزع الغلة بين الطرفين بالنسبة المتفق عليها أو بالنسبة التي يعينها العرف، فإذا ما لم يوجد اتفاق أو عرف كان لكل منهما نصف الغلة .

٢ - فإذا هلكت الغلة كلها أو بعضها بسبب قوة قاهرة، تحمل الطرفان معا تبعة هذا الهلاك ولا يرجع أحد منهما على الآخر .

التقنين المدني السابق :
لا مقابل لها .

المشروع التمهيدى

المادة ٨٣٦ :

١ - توزع الغلة بين الطرفين بالنسبة المتفق عليها أو بالنسبة التي يحددها العرف، فإذا لم يوجد اتفاق أو عرف كان لكل منهما نصف الغلة .

٢ - فإذا هلكت الغلة كلها أو بعضها بسبب قوة قاهرة تحمل الطرفان معا تبعة هذا الهلاك، ولا يرجع أحد منهما على الآخر .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الخيران م ٢١٥ - ٧١٧ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

توزع الغلة على أساس وجرد الشركة ، فالمؤجر والمزارع شريكان ، لكل حصته المتفق عليها ، أو التي يقضى بها العرف . فإن لم يوجد اتفاق ولا عرف ، فلكل نصف الغلة ، وتبعة الهلاك عليهما معا ، كل بقدر حصته .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٢٦ من المشروع فأقرتها اللجنة كما هي وأصبح رقمها ٦٥٢ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

تقرير لجنة الشؤون التشريعية :

عدلت اللجنة هذه المادة تعديلا من مقتضاه النص صراحة على كيفية توزيع مصروفات الزراعة ونحوها بين المؤجر والمزارع ووضع حد أدنى لنصيب المزارع في صافي الغلة منعاً لتعسف المؤجر وأصبح نصها كما يأتي : -

١ - مصروفات الزراعة ونفقات البذر والتسميد والحصاد وجمع المحصول والإصلاحات التي يقتضيها الانتفاع المألوف بالأرض المؤجرة وفقا للمادة ٦٤٢ فقرة (١) يتحملها المؤجر والمستأجر كل بنسبة حصته في الغلة .

٢ - وتوزع الغلة بين الطرفين بالنسبة المتفق عليها أو بالنسبة التي يعينها العرف فإذا لم يوجد اتفاق أو عرف كان لكل منهما نصف الغلة ، وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يقل نصيب المزارع عن خمسي صافي الغلة . وإذا هلكت الغلة كلها أو بعضها بسبب قوة قاهرة تحمل الطرفان معا تبعة هذا الهلاك ولا يرجع أحدهما على الآخر .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة تحت رقم ٦٥٢

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

محضر الجلسة الحادية والثلاثين

تليت المادة ٦٥٢ وكان مجلس النواب قد عدلها بأن حدد نسبة لتوزيع الغلة بين الطرفين في المزارعة لا يجوز الاتفاق على أقل منها ولكن اللجنة رأت أن هناك تشريعا استثنائيا في طريقه إلى البرلمان يحدد علاقة المؤجرين بالمزارعين . ولا يحسن إقحام أحكام استثنائية في القانون العام خصوصا وأن هذا التشريع الاستثنائي عرضة للتغيير والتبديل في كل وقت .

قرار اللجنة :

وافقت اللجنة على المادة كما وردت بمشروع الحكومة

تقرير اللجنة :

أخذت اللجنة بالنص الذي قدمته الحكومة دون التعديل الذي أدخله مجلس النواب ، لأن النص العام في المزارعة جعل المرجع للاتفاق أو العرف في جميع الأحكام الواردة في هذا الشأن فمن الخير أن يترك للطرفين أن يتفقا على نسبة توزيع الغلة أو أن يحكم فيها العرف عند عدم الاتفاق فإن لم يوجد عرف كان من العدل أن تقسم الغلة بالتساوي .

ولا محل لاشتراط ألا يقل نصيب المزارع عن خمس صافي الغلة لأن هذا الاشتراط يقابله التزام في تحمل مصروفات الزراعة ونفقات البذور والتسميد والحصاد والإصلاحات وقد ينوء المزارع بتحمل نسبة الخمس في هذه النفقات . وقد ينفق الطرف الآخر هذه المصاريف ولكنه لا يحصل من الغلة على حصة تتعادل مع ما أنفق . هذا وقد رأت اللجنة فضلا عما تقدم أن هناك تشريعا في طريقه إلى البرلمان يحدد علاقة المؤجر بالمزارع وأنه لا يحسن إقحام أحكام استثنائية في القانون العام لأنها عرضة للتغيير .

وأصبح رقمها ٦٢٤

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على تقرير اللجنة .

مادة ٦٢٥

لا يجوز في المزارعة أن ينزل المستأجر عن الإيجار أو أن
يؤجر الأرض من الباطن إلا برضاء المؤجر .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ٨٣٧ :

١ — لا يجوز في المزارعة أن يتنازل المستأجر عن الإيجار أو أن يؤجر
الأرض من الباطن ، إلا برضاء المؤجر .

٢ — فإذا أدخل المستأجر بذلك ، جاز للمؤجر أن يسرجع الأرض ، وأن يطالب
المستأجر بالتعويض عن الإخلال بالعقد (١) .

مادة محذوفة :

المادة ٨٣٨ :

إذا تعذر على المستأجر أن يزرع الأرض لمرض أو لأي سبب آخر ، ولم يكن مستطاعاً أن يحل محله غيره
من أفراد أسرته ، أو إذا أصبحت أسرة المستأجر في حال لا يتحقق معها استغلال الأرض استغلالاً مرضياً ،
كان للمؤجر أن يطلب فسخ العقد .

التقنين المدني السابق :

مادة ٤٠٠ / ٨٨ : وينقضي التأجير المذكور بموت المستأجر أو بأي حادثة تمنعه من الزراعة إلا إذا وجد
شرط بخلاف ذلك أعما على المؤجر أداء المصاريف المنصرفة من المستأجر على المزروعات التي لم تحصد .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يعرض هذا النص وما بعده (٨٣٨ — ٨٤٠) لانتهاه عقد المزارعة على أساس أن شخصية المزارع ملحوظة في هذا العقد ، وهذه هي الفكرة الأخرى التي تقوم إلى جانب فكرة الشركة وينبئ عليها ما يأتي :

لا يجوز للمزارع أن يتنازل عن المزارعة أو أن يؤجر من الباطن ، حتى لو لم يوجد شرط مانع ، فهذا الشرط مفهوم من طبيعة المزارعة ، إذ هي ملحوظ فيها شخصية المزارع ، فإذا أخل هذا بالشرط المانع . جاز للمؤجر أن يسترجع الأرض وأن يطالب بالتعويض على أنه يجوز أن تحمل أسرة المزارع عنه عند قيام عذر يقتضي هذا الحل كما سيأتي :

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٣٧ من المشروع واقترح حذف الفقرة الثانية اكتفاء بالقواعد العامة ، فوافقت اللجنة وأصبح نصها ما يأتي :

« لا يجوز في المزارعة أن يتنازل المستأجر عن الإيجار أو أن يؤجر الأرض من الباطن ، إلا برضاء المؤجر ، .

وأصبح رقمها ٦٥٤ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل ، تحت رقم ٦٥٣ مع استبدال كلمة « ينزل » بكلمتي « أن يتنازل » .

مذكرة المشروع التمهيدي :

إذا تعذر على المستأجر أن يزرع الأرض لمرض أو لشيخوخة أو لأي سبب آخر ، فلا يحل عنه إلا أحد من أفراد أسرته إذا كان ذلك مستطاعا بحيث يتعلق استغلال الأرض استغلالا مرضيا ، فإن لم يكن ذلك مستطاعا ، كان للمؤجر أن يفسخ الإيجار .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٣٨ من المشروع واقترح حذفها فوافقت اللجنة على ذلك .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة كما أقرها مجلس النواب تحت رقم ٦٢٥

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة .

مادة ٦٣٦

لا تنقضى المزارعة بموت المؤجر ، ولكنها تنقضى بموت المستأجر .

التقنين المدني السابق :

مادة ٤٠٠ / ٤٨٨ : وينقضى التأجير المذكور بموت المستأجر أو بأي حادثة تمنعه من الزراعة إلا إذا وجد شرط بخلاف ذلك إنما على المؤجر أداء المصاريف المنصرفة من المستأجر على المزروعات التي لم تحصد .

المشروع التمهيدى

المادة ٨٣٩ :

لا تنقضى المزارعة بموت المؤجر ، ولكنها تنقضى بموت المستأجر كل هذا ما لم يوجد اتفاق يقضى بغيره .

مذكرة المشروع التمهيدى :

تنقضى المزارعة بموت المزارع لأنه هو الذى لوحظت شخصيته أما موت المؤجر فلا ينهى المزارعة . كل هذا ما لم يوجد اتفاق على غيره .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٣٩ من المشروع فاقرتها اللجنة مع حذف العبارة الأخيرة وأصبح
نص المادة ما يأتي :
« لا تنقضى المزارعة بموت المؤجر ، ولكنها تنقضى بموت المستأجر ، ، وأصبح
برتها ٦٥٥ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل ، تحت رقم ٦٥٤

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، تحت رقم ٦٢٦

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٦٢٧

- ١ - إذا انتهت المزارعة قبل انقضاء مدتها ، وجب على المؤجر أن يرد للمستأجر أو لورثته ما أنفقه المستأجر على المحصول الذي لم يتم نضجه مع تعويض عادل عما قام به المستأجر من العمل .
- ٢ - ومع ذلك إذا انتهت المزارعة بموت المستأجر ، جاز

لورثته عوضاً عن استعمال حقهم في استرداد النفقات المتقدم ذكرها أن يحلوا محل مورثهم حتى ينضج المحصول ما داموا يستطيعون القيام بذلك على الوجه المرضي .

التقنين المدني السابق :

مادة ٤٠٠ / ٤٨٨ (وينقضي التأجير المذكور بموت المستأجر أو بأي حادثة تمنعه من الزراعة إلا إذا وجد شرط بخلاف ذلك إنما على المؤجر أداء المصاريف المنصرفة من المستأجر على المزروعات التي لم تحصد .
المشروع التمهيدي

المادة ٨٤٠ :

١ - إذا انتهت المزارعة قبل انقضاء مدتها ، وجب على المؤجر أن يرد للمستأجر أو لورثته ما أنفقته المستأجر على المحصول الذي لم يتم نضجه ، مع تعويض عادل عما قام به المستأجر من العمل .
٢ - ومع ذلك إذا انتهت المزارعة بموت المستأجر ، جاز لورثته عوضاً عن استعمال حقهم في استرداد النفقات المتقدمة الذكر أن يحلوا محل مورثهم ، وأن يستمروا في عمله حتى ينضج المحصول ، ما داموا يستطيعون القيام بذلك على الوجه المرضي .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الحيران م ٧٢٥ - ٧٣٠

مذكرة المشروع التمهيدي :

إذا انقضت المزارعة قبل إنهاء مدتها ، صفيت الشركة على أساس أن يرد للمؤجر للمستأجر أو لورثته جميع النفقات التي صرفها على المحصول الذي لم يتم نضجه ، مع تعويض عادل عن العمل . أما المحصول الناضج فيحصده ويقسم . ويزيد المشروع

حكماً جديداً يقضى بأنه في حالة انتهاء المزارعة بموت المستأجر يكون لورثة الخيار بين تقاضى ما تقدم ذكره أو الحلول محل مورثهم في العمل حتى ينضج المحصول ويحصد ، فيأخذوا حصتهم منه ، ماداموا يستطيعون القيام بالعمل على الوجه المرضي

المشروع في لجنة المراجعة

تايت المادة ٨٤ من المشروع فاقرتها اللجنة بعد استبدال عبارة « المقدم ذكرها ، بعبارة « المتقدمة الذكر ، في الفقرة الثانية وقدمت بعد حذف عبارة « وأن يستمروا في عملهم ، ، وأصبح رقمها ٦٥٦ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٥٥ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، تحت رقم ٦٢٧

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

إيجار الوقف

تقدم أثناء نظر المشروع بلجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ اقتراح من حضرات
مستشارى محكمة النقض بحذف النصوص الخاصة بإيجار الوقف ، وفيما يلي نص محضر
اللجنة عن ذلك .

محضر الجلسة الرابعة والستين

يقترح حضرات مستشارى محكمة النقض والإبرام حذف المواد من ٦٢٨
إلى ٦٢٤ من المشروع لأنها تقنين للشريعة فى أحكام إيجار الوقف ، ولأن قضاء
محكمة النقض استقر فى أحكام عديدة على سريان أحكام القانون المدنى على معاملات
الوقف ومنها الإيجار ، كما أنه لا مبرر للتمييز فى المعاملة بين مستأجرى العقارات
الموقوفة ومستأجرى غيرها .

ولم ير معالى السهورى باشا الأخذ بهذا الاقتراح لأن للوقف نظاما خاصا ووعيت فيه
مصلحته ، وتقنين احكام الشريعة فى المشروع أكفل برعاية هذه المصلحة . ويلاحظ
ان قضاء محكمة النقض فى صدد الوقف بنى على اجتهاد مرجعه غموض التشريع الحالى
ونقصه وهو يعد اجتهاد لا يمنع من تضارب الأحكام واختلاف المحاكم فيما بعد .
وإذا لم يكن بد من منع هذا الخلاف وذلك لتضارب من طريق التصريح بالحكم
فأحكام الفقه الإسلامى هى الخليفة وحدها بأن تكون مرجعا للتقنين لأن الناس
ألفوها منذ مئات السنين فضلا عن إدراك دقيق لحاجات الوقف وما ينبغى له من حماية
ويراعى من ناحية أخرى أن الوقف أخرج إلى الحماية من غيره ، والاعتراض
على التفريق بين مستأجرى العقارات الموقوفة ومستأجرى غيرها هو اعتراض
على أساس التشريع وحكمته فى الحماية ، وهو من هذا الوجه لا يختلف عن الاعتراض
على التفريق بين مشترى عقار البالغ ومشترى عقار القاصر .

ثم قال الدكتور بغدادى إن الشريعة لا تقف عند هذا الحد ، بل توجب زيادة الأجر فيما لو ارتفع الإيجار فى مدة الإجارة . فحكم محكمة النقض المشار إليه فى مذكرة المستشارين غير سليم لأن ناظر الوقف يعتبر ممثلاً للوقف ، وولايته تستمد أحكامها وشروطها من الشريعة ، وهذه الشريعة وضعت شروطاً لمباشرة هذه الولاية بالنسبة إلى التصرفات بوجه عام والإيجار بوجه خاص .

قرار اللجنة :

لم تر اللجنة الأخذ بهذا الاقتراح ، إذ أنه يلاحظ أن هناك دعوة إلى اقتباس أحكام الشريعة ، وحيث نقتبسها فى مواضعها يطلب حذف هذا الاقتباس .

ملحق تقرير اللجنة :

اقترح حذف المواد من ٦٢٨ إلى ٦٣٤ من المشروع لأنها تقنين للشريعة فى أحكام إيجار الوقف ، ولأن قضاء محكمة النقض استقر فى أحكام عديدة على سريان أحكام القانون المدنى على معاملات الوقف ومنها الإيجار ، كما أنه لا مبرر للتمييز فى المعاملة بين مستأجرى العقارات الموقوفة ومستأجرى غيرها . ولم تر اللجنة الأخذ بهذا الاقتراح ، لأن للوقف نظاماً خاصاً روعيت فيه مصلحته ، وتقنين أحكام الشريعة فى المشروع أكفل برعاية هذه المصلحة . ويلاحظ أن قضاء محكمة النقض فى صدد الوقف بنى على اجتهاد مرجعه غموض التشريع الحالى ونقصه ، وهو بعد اجتهاد لا يمنع من تضارب الأحكام واختلاف المحاكم فيما بعد . وإذا لم يكن بد من منع هذا الخلاف وذلك التضارب من طريق التصريح بالحكم فأحكام الفقه الإسلامى هى الحقيقة وحدها بأن تكون مرجعاً للتقنين لأن الناس ألفوها منذ مئات السنين فضلاً عن صدورهما عن إدراك دقيق لحاجات الوقف وما ينبغى له من حماية، وبراعى من ناحية أخرى أن الوقف أحوج إلى الحماية من غيره، والاعتراض على التفريق بين مستأجرى العقارات الموقوفة ومستأجرى غيرها هو اعتراض على أساس التشريع وحكمته فى الحماية ، وهو من هذا الوجه لا يختلف عن الاعتراض على التفريق بين مشتري عقار البالغ ومشتري عقار القاصر .

مادة ٦٢٨

١ - للناظر ولاية إجارة انوقف .

٢ - فلا يملكها الموقوف عليه ولو انحصر فيه الاستحقاق إلا إذا كان متولياً من قبل الواقف أو مأذوناً ممن له ولاية الإجارة من ناظر أو قاض .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ٨٤١ :

١ - للناظر ولاية إجارة الوقف .

٢ - فلا يملكها الموقوف عليه ، ولو انحصر فيه الاستحقاق إلا إذا كان متولياً من قبل الواقف ، أو مأذوناً ممن له ولاية الإجارة من ناظر أو قاض .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الخيران م ٥٧١

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٨٥٠ المقابلة للمادة ٦٣٤ من القانون .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٤١ فأقرتها اللجنة على أصلها وأصبح رقمها ٦٥٧ في المشروع النهائي

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٥٦

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٢٨

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٦٢٩

ولاية قبض الأجرة للناظر لا للموقوف عليه إلا إن أذن

له الناظر في قبضها.

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التميدى

المادة ٨٤٢ :

ولاية قبض الأجرة للناظر لا للموقوف عليه ، إلا إذا أذن له الناظر في قبضها

الشريعة الإسلامية :

مرشد الخيران م ٥٧٢

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٨٥٠ المقابلة للمادة ٦٣٤ من القانون .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٤٢ من المشروع فوافقت عليها اللجنة بعد استبدال كلمة «إن» بكلمة «إذا» ، وأصبح رقمها ٦٥٨ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٥٧

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، تحت رقم ٦٢٩

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٦٣٠

١ - لا يجوز للناظر أن يستأجر الوقف ولو بأجر المثل .

٢ - ويجوز له أن يؤجر الوقف لأصوله وفروعه على أن يكون

ذلك بأجر المثل .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدى

المادة ٨٤٣ :

- ١ - لا يجوز للناظر أن يستأجر الوقف ، ولو بأجر المثل .
- ٢ - ويجوز له أن يؤجر الوقف لأصوله وفروعه ، على أن يكون ذلك بأجر المثل (١)

مذكرة المشروع التمهيدى :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدى عن المادة ٨٥٠ من المشروع المقابلة للمادة ٦٣٤ من القانون .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٤٣ من المشروع فوافقت عليها اللجنة ، وأصبح رقمها ١٥٩ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٥٨ .

(١) مادة محذوفة :

المادة ٨٤٤ :

يجوز للموقوف عليه أن يستأجر الوقف ، دون إخلال بالقيد الوارد فى الفقرة الثانية من المادة السابقة .

مذكرة المشروع التمهيدى :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدى عن المادة ٨٥٠ من المشروع المقابلة للمادة ٦٣٤ من القانون .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٤٤ من المشروع واقترح حذفها لأن حكمها ينطبق عليه حكم المادة السابقة فوافقت اللجنة على ذلك .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القسانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٣٠ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل

مادة ٦٣١

١ - لا تصح إجارة الوقف بالغبن الفاحش إلا إذا كان المؤجر هو المستحق الوحيد الذي له ولاية التصرف في الوقف ، فتجوز إجارته بالغبن الفاحش في حق نفسه لا في حق من يليه من المستحقين.

التنقيح المدني السابق :

لامقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ٨٤٥ :

١ - لا تصح إجارة الوقف بأقل من أربعة أخماس أجر المثل ولو كان المؤجر هو المستحق الذي له ولاية التصرف في الوقف ، هذا مع عدم الإخلال بالقيود الوارد بالفقرة الثانية من المادة ٨٤٣

٢ - إذا أجر المتولى الوقف بأقل من أربعة أخماس أجر المثل ، كان للمستاجر أن يطلب الفسخ أو أن يدفع أجر المثل ^(١)
الشريعة الإسلامية :

مرشد الخيران م ٥٧٨

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٨٥٠ من المشروع
المقابلة للمادة ٦٣٤ من القانون .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٤٥ من المشروع واقترح تعديل الفقرة الأولى مما يجعل حكم إجازة المستحق
الوحيد الذي له ولاية التصرف في الوقف جائزة بالغبن الفاحش في حق نفسه لا في

(١) مادتان محذوفتان :

المادة ٨٤٦ :

١ — يراعى شرط الواقف في إجازة وقفه ، فإن عين الواقف مدة الإجازة اتبع شروطه ، وليس
للمتولى مخالفته .

٢ — إذا كان لا يرغب في استئجار الوقف المدة التي عينها الواقف ، أو كانت الإجازة أكثر من تلك المدة
أنفع للوقف ، جاز للناظر ، بعد استئذان القاضي ، أن يؤثر الوقف لمدة أطول ، إذا لم يكن مأذوناً
في ذلك من قبل بكتاب الوقف .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الخيرات م ٥٧٣ - ٥٧٥

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٨٥٠ من المشروع المقابلة للمادة ٦٣٤ من القانون .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٤٦ من المشروع واقترح حذفها اكتفاء بنص المادة ٨٤٨ فوافقت اللجنة على ذلك .

حق من يليه من المستحقين . فوافقت اللجنة على كل ذلك وأصبح نص المادة
النهائي ما يأتي :

١ - لا نصح إجارة الوقف بالغبن الفاحش إلا إذا كان المؤجر هو المستحق
الذي له ولاية التصرف في الوقف فتجوز إجارته بالغبن الفاحش في حق نفسه لا في حق
من يليه من المستحقين .

٢ - والغبن الفاحش هو ما يزيد على خمس أجره المثل والعبرة في تقدير أجره
المثل بالوقت الذي أبرم فيه عقد الإيجار ولا يعتد بالتغير الحاصل بعد ذلك .

٣ - وإذا أجر المتولي الوقف بالغبن الفاحش وجب على المستأجر تسكئة
الأجرة إلى أربعة أخماس أجر المثل وإلا فسخ العقد .

وقد تمت بعد إضافة كلمة « الوحيد » بعد كلمة « المستحق » في الفقرة الأولى ،
وأصبح رقمها ٦٦٠ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٥٩

المادة ٨٤٧ :

إذا أهمل الواقف تعيين مدة الإجارة في كتاب الوقف . تؤجر الدار والخانات وما اليها سنة
والأرض ثلاث سنين إلا إذا كانت المصلحة تقتضي الرباة في إجارة الدار والخانات ، أو النقص
في إجارة الأرض .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الحيران م ٥٧٦ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٨٥٠ من المشروع المطالبة للمادة ٦٣٤ من القانون -

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٤٧ من المشروع واقترح حذفها اكتفاء بنص المادة ٨٤٨ فوافقت اللجنة على ذلك .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

محضر الجلسة الحادية والثلاثين

تليت المادة ٦٥٩ ورأت اللجنة حذف جزء من الفقرة الثانية منها وهو الخاص بتحديد نسبة الغبن الفاحش في إجارة الوقف فقد قررت اللجنة إفرادها في مادة خاصة تكون ٦٥٩ مكررة على الوجه الآتي .

مادة ٦٥٩ مكررة - في إجارة الوقف تكون العبرة في تقدير أجر المثل بالوقت الذي أبرم فيه عقد الإيجار ولا يعتد بالتغير الحاصل بعد ذلك .

وبذلك أصبحت الفقرة الثالثة من المادة فقرة ثانية وتقرر حذف كلمتي « أربعة أخماس » منها .

تقرير اللجنة :

حذفت الفقرة الثانية من النص وأفردت لها مادة خاصة . أتت في الترتيب بعد هذه المادة مباشرة . وأصبحت الفقرة الثالثة فقرة ثانية وحذفت منها عبارة « أربعة أخماس » لأن اللجنة رأت ألا تعين نسبة الغبن الفاحش في النص وتركت تقديره لأحكام الشريعة الإسلامية - وأصبح رقمها ٦٣١

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة

مادة ٦٣٢

١ - في إجارة الوقف تكون العبرة في تقدير أجر المثل بالوقت

الذي أبرم فيه عقد الإيجار، ولا يعتد بالتغير الحاصل بعد ذلك .

٢- وإذا أجر الناظر الوقف بالغبن الفاحش ، وجب على المستأجر تكملة الأجرة إلى أجر المثل وإلا فسخ العقد .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدى

المادة ٨٤٥ :

١ - لا تصح إجارة الوقف بأقل من أربعة أخماس أجر المثل ولو كان المؤجر هو المستحق الذى له ولاية التصرف فى الوقف ، هذا مع عدم الإخلال بالقيد الوارد بالفقرة الثانية من المادة ٨٤٣ .

٢ - إذا أجر المتولى بأقل من أربعة أخماس أجر المثل ، كان للمستأجر أن يطلب الفسخ أو أن يدفع أجر المثل .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الخيران م ٥٧٩

مذكرة المشروع التمهيدى :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدى عن المادة ٨٥٠ من المشروع المقابلة للمادة ٦٣٤ من القانون .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٤٥ من المشروع واقترح تعديل الفقرة الأولى بما يجعل حكم إجارة المستحق الوحيد الذى له ولاية التصرف فى الوقف جائزا بالغبن الفاحش فى حق نفسه لا فى حق من يليه من المستحقين ، فوافقت اللجنة على ذلك وأصبح نص المادة الإنهائى ما يأتى :

- ١ - لا تصح إجارة الوقف بالغبن الفاحش إلا إذا كان المؤجر هو المستحق الذي له ولاية التصرف في الوقف فتجوز إجارته بالغبن الفاحش في حق نفسه لا في حق من يليه من المستحقين .
- ٢ - والغبن الفاحش هو ما يزيد على خمس أجرة المثل والعبرة في تقدير أجرة المثل بالوقت الذي أبرم فيه عقد الإيجار ولا يعتد بالتغير الحاصل بعد ذلك .
- ٣ - وإذا أجر المتولى الوقف بالغبن الفاحش وجب على المستأجر تكملة الأجرة إلى أربعة أخماس أجر المثل وإلا فسخ العقد .
- وقد تمت بعد إضافة كلمة « الوحيد » ، بعد كلمة « المستحق » ، في الفقرة الأولى وأصبح رقمها في المشروع النهائي ٦٦٠

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٥٩

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

محضر الجلسة الحادية والثلاثين

تليت المادة ٦٥٩ فرأت اللجنة حذف جزء من الفقرة الثانية منها وهو الخاص بتحديد نسبة الغبن الفاحش في إجارة الوقف ، فقد قررت اللجنة إفرادها في مادة خاصة تكون مكررة .

وبذلك أصبح نص هذه المادة مقصوراً على الفقرة الأولى كالآتي :

مادة ٦٥٩ مكررة - في إجارة الوقف تكون العبرة في تقدير أجر المثل بالوقت الذي أبرم فيه عقد الإيجار ولا يعتد بالتغير الحاصل بعد ذلك .

وبذلك أصبحت الفقرة الثالثة من المادة فقرة ثانية وتقرر حذف كلمتي « أربعة أخماس » منها في النص وترك تقديره لأحكام الشريعة الإسلامية .

وأصبح رقمها ٦٣٢

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة

مادة ٦٣٣

١ - لا يجوز للناظر بغير إذن القاضى أن يؤجر الوقف مدة تزيد على ثلاث سنين ولو كان ذلك بعقود مترادفة ، فاذا عقدت الإجارة لمدة أطول انقصت المدة إلى ثلاث سنين .

٢ - أومع ذلك إذا كان الناظر هو الواقف والمستحق الوحيد، جاز له أن يؤجر الوقف مدة تزيد على ثلاث سنين بلا حاجة إلى إذن القاضى ، وهذا دون إخلال بحق الناظر الذى يخلفه فى طلب إنقاص المدة إلى ثلاث سنين .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التميدى

المادة ٨٤٨ :

١ - وفى كل حال ، لا يجوز للناظر أن يؤجر الوقف مدة تزيد على ثلاث سنين

ولو كان ذلك بعقود مترادفة ، إلا إذا أذن له القاضى فى ذلك . فإذا عقدت الإجارة لمدة أطول ، أنقصت المدة إلى ثلاث سنين .

٢ — ومع ذلك إذا كان الناظر هو المستحق الوحيد ، جاز له أن يؤجر الوقف مدة تزيد على ثلاث سنين بلا حاجة إلى إذن القاضى ، وهذا دبرن إخلال بحق الناظر الذى يخلفه فى طلب إنقاص المدة إلى ثلاث سنين ^(١) مذكرة المشروع التمهيدى :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدى عن المادة ٨٥٠ المقابلة للمادة ٦٣٤ من القانون .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٤٨ واقتراح تعديل يجعل الحكم أوضح ، فوافقت اللجنة وأصبح نص المادة ما يأتى :

١ — لا يجوز للناظر بغير إذن القاضى أن يؤجر الوقف مدة تزيد على ثلاث سنين ، ولو كان ذلك بعقود مترادفة ، فإذا عقدت الإجارة لمدة أطول ، أنقصت المدة إلى ثلاث سنين .

(١) مادة محذوفة :

المادة ٨٤٩ :

لا تنتهى إجارة الوقف بموت الناظر ولا بزمه .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الحيران م ٦٩٩ .

مذكرة المشروع التمهيدى :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدى عن المادة ٨٥٠ من المشروع المقابلة للمادة ٦٣٤ من القانون .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٤٩ من المشروع واقتراح حذفها فوافقت اللجنة على ذلك .

٢ - ومع ذلك إذا كان الناظر هو الواقف أو المستحق الوحيد ، جازله أن يؤجر الوقف مدة تزيد على ثلاث سنين بلا حاجة إلى إذن القاضي ، وهذا دون إخلال بحق الناظر الذي يخلفه في طلب إنقاص المدة إلى ثلاث سنين .
وأصبح رقمها ٦٦١ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٦٠

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، تحت رقم ٦٣٣

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٦٣٤

تسرى أحكام عقد الإيجار على إجارة الوقف إلا إذا تعارضت
مع النصوص السابقة .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدى

المادة ٨٥٠ :

تسرى أحكام عقد الإيجار على إجارة الوقف ، إلا إذا تعارضت مع النصوص
السابقة .

مذكرة المشروع التمهيدى :

١ - هذه النصوص لا مقابل لها فى التقنين الحالى . فلم يعرض هذا التقنين
لإيجار الوقف على أهميته العملية ، بل ترك الأمر للقضاء ، وطبق القضاء أحكام
الشريعة الإسلامية فى ذلك . وقن المشروع هذه الأحكام كما طبقها القضاء . فعرض
لمن له الحق فى إيجار الوقف ومن له الحق فى استجاره ، وكيف تقدر أجرة الوقف
ولأية مدة يجوز الإيجار . وذكر أن أحكام عقد الإيجار تسرى على إجارة الوقف
فيما لم تتعارض فيه ، مع هذه الأحكام (م ٨٥٠ من المشروع)

٢ - أما من له حق إيجار الوقف فهو الناظر (م ٨٤١ فقرة أولى من المشروع)
ولا ينتهى الإيجار بموته أو بعزله . بل يسرى إيجاره الصحيح على الناظر الذى يأتى
بعده (م ٨٤٩ من المشروع) . أما المستحق ، ولو انحصر فيه الاستحقاق ، فلا يملك

الإيجار إلا إذا أذن له في ذلك الواقف أو الناظر أو القاضى . والناظر هو الذى يقبض الأجرة حتى لو كان المؤجر غيره ، إلا إذا أذن الناظر فى القبض لغيره (م ٨٤٢ من المشروع) .

٣ - أما من له حق استئجار الوقف فمن يتعاقد معه الناظر على الإيجار ولو كان مستحقا فى الوقف بشرط ألا يكون هو الناظر ، فإنه لا يجوز له أن يتعاقد مع نفسه فى استئجار الوقف ولو بأجر المثل . أما إذا كان المستأجر أحدا من أصوله أو فروعها (أو ممن لا تقبل شهادتهم له) فيجوز على أن يكون الإيجار بأجر المثل (م ٨٤٣ - ٨٤٤ من المشروع) . ولم ينقل المشروع المادة ٦٩٣ من مرشد الخيران ونصها ما يأتى :

« إذا انقضت مدة الإجارة تؤجر بأجر المثل لمن يرغب فيها ولو كان غير المستأجر الأول ، مالم يكن للمستأجر الأول حق القرار فى العين المستأجرة . فإن كان له حق القرار من بناء أو غراس قائم بحق فهو أولى بالإجارة من غيره بشرط أن يدفع أجر المثل ، فيكون للمستأجر الذى بنى أو غرس فى أرض الوقف خاصها للأحكام العامة فى عقد الإيجار .

٤ - وأجرة الوقف يجب ألا يكون فيها غبن فاحش ، فلا يجوز أن تقل عن أربعة أخماس أجر المثل ، بل يجب أن تكون أجر المثل فى بعض الأحوال كما تقدم . وينطبق هذا الحكم حتى لو كان المؤجر هو المستحق الوحيد الذى له ولاية التصرف فى الوقف ، لجواز أن يخل بحق المستحق الذى يأتى بعده . وإذا عقد إيجار بغبن فاحش خير المستأجر بين الفسخ ودفع أجر المثل ، ويستطيع الناظر الذى صدر منه الإيجار أن يطالب بذلك (م ٨٤٥ من المشروع) . ولم ينقل المشروع أحكام الشريعة الإسلامية فى حالة ما إذا نقص أجر المثل أو زاد قبل انتهاء الإيجار (م ٦٩٠ - ٦٩٢ من مرشد الخيران) ، وأثر استقرار التعامل بجعل الأجرة المتفق عليها هى التى تسرى إلى أن ينتهى الإيجار .

٥ - أما مدة الإيجار فيراعى فيها شرط الواقف . فإن عين مدة وجب التقيد بها ، إلا إذا كان فى مجاوزتها ضرورة أو نفع للوقف ، فيجوز للناظر فى هذه الحالة

أن يستأذن القاضى فى الإيجار لمدة أطول إذا لم يكن مأذونا فى ذلك من قبل فى كتاب الوقف . وإذا لم يحدد الواقف المدة ، فالمباني لا يزيد إيجارها عن سنة إلا إذا كانت الزيادة تقتضيها المصلحة ويترك ذلك لتقدير الناظر . والأراضي لا يزيد إيجارها على ثلاث سنوات ، إلا إذا كانت المصلحة تقتضى النقص وفقا لتقدير الناظر (م ٨٤٦ - ٨٤٧ من المشروع) . ولا تزيد مدة الإيجار فى كل حال على ثلاث سنوات ولو بعهود مترادفة . فإذا زادت أنقصت إلى ثلاث . ومع ذلك يجوز الإيجار لمدة أطول من ثلاث سنوات فى حالتين : (أ) إذا أذن القاضى ، ويأذن للضرورة كما لو كان الوقف محتاجا للعمارة . (ب) إذا كان الناظر هو المستحق الوحيد ، ويسرى الإيجار ما دامت نظارته باقية ، فإن انتهت جاز للناظر الذى يخلفه . إذا لم يكن الإيجار قد انقضى ، أن ينقص المدة إلى ثلاث سنوات (م ٨٤٨ من المشروع) .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٥٠ فأقرتها اللجنة كما هى ، وأصبح رقمها ٦٦٢ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٦١ .

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٦٣٤

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

الفصل الثاني

العارية

المذكرة الإيضاحية :

نظرة عامة :

وضعت العارية إلى جانب عقد الإيجار باعتبارهما من العقود التي ترد على المنفعة كما أشير إلى ذلك في باب القرض .

واتبع في ترتيب أحكامها ترتيبا منطقيا كما اتبع في غيرها من العقود المشابهة لها ، فعرفت العارية ، ثم ذكرت التزامات المعير ، فالتزامات المستعير ، وختم الموضوع بأسباب انقضاء العارية .

ويختلف المشروع عن التقنين الحالي في مسائل أهمها ما يأتي :

١ — جعل المشروع العارية عقدا رضائيا ، وهو عيني في التقنين الحالي ، وذلك تمشيا مع التطور الحديث ، وطبقا لما أخذ به في عقد القرض .

٢ — بين المشروع بوضوح أن العارية عقد ملزم للجانبين .

٣ — وضع المشروع أحكام المصروفات التي يقوم بها المستعير ، فبين حكم المصروفات الضرورية والنافعة ، ونفقات الصيانة ، والنفقات اللازمة لاستعمال الشيء كما بين حكم ضمان الاستحقاق وضمان العيوب الخفية (١) . وقرر للمستعير الحق في حبس العارية إلى أن يستوفى ما يكون مستحقا له من مصروفات وتعويضات .

٤ — عين المشروع مقدار العناية الواجبة على المستعير في المحافظة على العارية ،

(١) وردت هنا في النظرة العامة من مذكرة المشروع التمهيدى العبارة الآتية :

« وقرر للمستعير الحق في حبس العارية إلى أن يستوفى ما يكون مستحقا له من مصروفات وتعويضات » .

فقطب منه أكبر العناية ، بل اقتضى منه أن يقدم المحافظة على العارية على المحافظة على الشيء المملوك له . غير أنه اكتفى بأن يرد العارية بالحالة التي تكون عليها وقت الرد .

هـ — بين أسباب انقضاء العارية ، وعلى بحق المغير في إلغاء العارية إذا احتاج إلى الشيء المعار ، أو أساء المستعير استعمال ذلك الشيء ، أو أصبح في حالة إعسار .

مادة ٦٣٥

العارية عقد يلتزم به المغير أن يسلم المستعير شيئاً غير قابل للاستهلاك ليستعمله بلا عوض لمدة معينة أو في غرض معين على أن يردّه بعد الاستعمال .

التقنين المدني السابق :

مادة ٥٦٤/٥٦٥ : فالعارية بالاستعمال فقط هي أن المغير يسلم إلى المستعير شيئاً يبيع له الانتفاع به ويلتزم المستعير برده بعد الميعاد المتفق عليه .

والمادة ٥٦٦/٥٦٧ : إذا لم يصرح في العقد بنوع العارية يكون تعيينه بحسب أحوال المتعاقدين والشيء المعار .

ومادة ٥٦٧/٥٦٨ : عارية الاستعمال تكون بلا مقابل أبداً .

المشروع التمهيدى

المادة ٨٥١ :

العارية عقد يلتزم به المغير أن يسلم المستعير شيئاً غير قابل للاستهلاك ليستعمله

بلا عوض لمدة محددة أو لاستعمال معين ، على أن يردده بعد الاستعمال .

القضاء المصرى :

استئناف مختلط ١٧ فبراير سنة ٩٣١ ، ب ٤٣ ص ٢٢٩ ، ٢٠ يناير سنة ١٩٢٧

ب ٢٩ ص ١٨٦

الشرعية الإسلامية :

مرشد الحيران م ٧٧٣ — ٧٧٥ والمجلة م ٨٠٤ — ٨٠٥ ، ٨٠٨ — ٨١١ ، ٨٢٢

مذكرة المشروع التمهيدي :

يفهم من هذا التعريف أن العارية عقد رضائي لا عيني ، فاستغنى فيها عن التسليم باعتباره ركنا ضروريا لانعقاد العقد ، وأصبح العقد ينشئ التزاما بالتسليم (انظر التقنين الألماني المادة ٥٩٨ ، والتقنين السويسري المادة ٣٠٥ والتقنين الصيني المادة ٤٦٤ والتقنين البولوني المادة ١٩٤ والتقنين اللبناني المادة ٧٢٩) ، ويفهم منه أيضا :

(١) أن العارية ترد على الأشياء التي تهلك بالاستعمال سواء أكانت منقولا أم عقارا ، (أنظر التقنين المراكشي المادة ٨٣٢ والتقنين اللبناني المادة ٧٣١) ، (٢) وأنها عقد تبرع إذ لو كانت بأجر انقلبت لإيجارا ، (٣) وأنها تخول المستعير أن يستعمل الشيء لا أن يستغله وأن يده عليه يد عارضة ، فالثمار والحيازة القانونية تكون للمعير (أنظر التقنين الفرنسي المادة ١٨٧٧ ، والتقنين المراكشي المادة ٨٣٠ والتقنين الإسباني المادة ١٧٤١ ، والتقنين الهولندي المادة ١٧٧٨ ، والتقنين الأرجنتيني المادة ٢٢٩٩ ، وتقنين كوبيك المادة ١٧٦٤) ، (٤) وأن العقد يتم بين المستعير والمعير ، سواء أكان المعير مالكا أم غير مالك ، كالمستفيع والمستأجر والمرتهن الخ ...

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٥١ من المشروع فأقرتها اللجنة مع تعديل لفظي طفيف ، وأصبح نصها ما يأتي :

و العارية عقد يلتزم به المغير أن يسلم للمستعير شيئاً غير قابل للاستهلاك ليستعمله
بلا عوض مدة محددة أو في غرض معين ، على أن يردده بعد الاستعمال ،
وقدست بعد استبدال كلمة « معينة » بكلمة « محددة » ، وأصبح رقمها ٦٦٣
في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٦٢

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، تحت رقم ٦٣٥

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

١ — التزامات المعير

مادة ٦٣٦

يلتزم المعير أن يسلم المستعير الشيء المعار بالحالة التي يكون عليها وقت انعقاد العارية ، وأن يتركه للمستعير طول مدة العارية .

النقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التميدى

المادة ٨٥٢ :

يلتزم المعير أن يسلم المستعير الشيء المعار بالحالة التي يكون عليها وقت العارية ، وأن يتركه للمستعير طوال المدة المحددة في العقد .

القضاء المصرى :

استئناف مختلط ٢٢ فبراير سنة ١٩٠٠ ب ١٢ ص ١٢٧ .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الحيران م ٧٨٥ والمجلة م ٨١٢ .

مذكرة المشروع التميدى :

تفرض هذه المادة على المعير التزامين : (١) الالتزام بتسليم الشيء إلى المستعير فإذا لم يقم به المعير مختاراً أكره على ذلك إن كان الوفاء العيني ممكناً وإلا حكم عليه

بالتعويض ، (٢) والالتزام بترك الشيء للمستعير طوال المدة المحددة في العقد ، وهو يقضى عليه ألا يسترد الشيء قبل الميعاد المتفق عليه ، وألا يتعرض للمستعير في استعماله لذلك الشيء ، بحيث إذا تعرض للمستعير أو طالبه بالرد قبل الميعاد رفضت دعواه وجاز إلزامه بالتعويض .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٥٢ فأقرتها اللجنة مع تعديل لفظي طفيف ، وأصبح نصها :
« يلتزم المعير أن يسلم المستعير الشيء المعار بالحالة التي يكون عليها وقت العارية وأن يتركه للمستعير طول مدة العارية » .
وأصبح رقمها ٦٦٤ في المشروع الهائي .

المشروع في مجلس النواب

تقرير لجنة الشؤون التشريعية :

أضيفت عبارة « انعقاد » على المادة ، فأصبح النص ما يأتي :
« يلتزم المعير أن يسلم المستعير الشيء المعار بالحالة التي يكون عليها وقت انعقاد العارية وأن يتركه للمستعير طول مدة العارية » .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة بالصيغة السابقة تحت رقم ٦٦٣ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة كما أقرها مجلس النواب تحت رقم ٦٣٦

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة .

مادة ٦٣٧

- ١ - إذا اضطر المستعير إلى الانفاق للمحافظة على الشيء أثناء العارية ، التزم المعير أن يرد إليه ما أنفقته من المصروفات .
- ٢ - أما المصروفات النافعة فتتبع في شأنها الأحكام الخاصة بالمصروفات التي ينفقها من يحوز الشيء وهو سيء النية .

التقنين المدني السابق :

مادة ٥٧١ / ٥٧٣ : للمستعير الحق في طلب المصاريف الضرورية المستعجلة التي اضطر لصرفها قبل إمكان إخبار المعير بها ، وعليه المصاريف اللازمة لوقاية الشيء المستعار .

المشروع التمهيدي

المادة ٨٥٣ :

- ١ - إذا اضطر المستعير إلى الإنفاق للمحافظة على الشيء أثناء العارية ، التزم لمعير أن يرد إليه هذه المصروفات .
 - ٢ - أما المصروفات النافعة في شأنها الأحكام الخاصة بالمصروفات التي ينفقها من يحوز الشيء وهو سيء النية .
- الشريعة الإسلامية :

مرشد الحيران م ٧٩٣ والمجلة م ٨١٥ ، ٨٢٧

مذكرة المشروع التمهيدي :

لما كانت ملكية العارية وثمارها المعتبر ، وجب عليه أن يتحمل النفقات الضرورية للمحافظة على الشيء ، فإذا اضطر المستعير إلى القيام بهذه النفقات كي يحفظ الشيء إلى أن يرده ، وجب على المعتبر أن يرد إليه هذه النفقات ما لم يكن المستعير قد تسبب بخطئه في حدوث ما أوجب ضرورة هذه النفقات . أما إذا صرف المستعير على الشيء مصروفات نافعة ، فإنه لا يستحق ردها كاملة كما هو شأنه في المصروفات الضرورية . وإنما يسرى عليه في ذلك حكم حائز الشيء سبب النية (المادة ١٤٣٢ ، ١٣٥٩ من المشروع) ، وذلك لأنه يعلم أنه ليس مالكا للشيء ، وأنه لا يجوز له أن يقوم بالمصروفات التي ليست إلا نافعة دون أن يعرض نفسه لتحمل تبعه ذلك .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٥٣ فاقرتها اللجنة مع تعديل لفظي طفيف ، وأصبح نصها :

١ - إذا اضطر المستعير إلى الإنفاق للمحافظة على الشيء أثناء العارية ، التزم المعتبر أن يرد إليه ما أنفق من المصروفات .

٢ - أما المصروفات النافعة فتتبع في شأنها الأحكام الخاصة بالمصروفات التي ينفقها من يحوز الشيء وهو سبب النية .

وأصبح رقمها ٦٦٥ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٦٤ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٢٧

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل

مادة ٦٣٨

١ - لا ضمان على المعير في استحقاق الشيء المعار إلا ان يكون هناك اتفاق على الضمان أو أن يكون المعير قد تعمد إخفاء سبب الاستحقاق .

٢ - ولا ضمان عليه كذلك في العيوب الخفية ، غير أنه إذا تعمد إخفاء العيب أو إذا ضمن سلامة الشيء منه ، لزمه تعويض المستعير عن كل ضرر يسببه ذلك .

التقنين المدق السابق :

لامقابل لها .

المشروع التميدى

المادة ٨٥٤ :

١ - لا ضمان على المعير في استحقاق الشيء المعار ، إلا أن يكون قد تعمد إخفاء سبب الاستحقاق ، وهذا ما لم يقض الاتفاق بغير ذلك .

٢ - ولا ضمان عليه كذلك في العيوب الخفية ، غير أنه إذا تعمد إخفاء

العيب ، أو إذا ضمن سلامة الشيء منه ، لزمه تعويض المستعير عن كل ضرر يلحقه بسبب ذلك (١) .

الشرعة الإسلامية :

مرشد الحيران م ٧٩٠

مذكرة المشروع التمهيدي :

نظرا لأن المعير متبرع بالمنفعة ، ضيق المشروع من التزامه بضمان الاستحقاق أو بضمان العيوب الخفية ، فجعله غير مسئول عن الأضرار التي تصيب المستعير بسبب استحقاق الشيء المعار أو بسبب وجود عيب خفي فيه ، إلا إذا كان عالما بسبب الاستحقاق أو بالعيب الخفي وتعهد إخفائه على المستعير أو إذا ضمن سلامة الشيء من العيوب ، ويفرض في ذلك طبعاً أن المستعير غير عالم بسبب الاستحقاق أو بالعيب الخفي ، إذا لو علم فلا محل لمسئولية المعير (انظر المادتين ٨٥٢ ، ٨٥٣ من التقنين المراكشي) .

(١) مادة محذوفة :

المادة ٨٥٥ :

للمستعير أن يحبس الشيء تحت يده حتى يستوفي ما يستحقه . تقتضي المادتين السابقتين من «مصرفات وتعويضات» .

مذكرة المشروع التمهيدي :

ليس في التقنين الحالي ولا في أغلب التقنينات اللاتينية القديمة نص على حق المستعير في حبس الشيء المعار إلى أن يسترد ما أنفق في المحافظة على الشيء ، وذلك بالرغم من أن بوتيه كان يعترف بحق الحبس في هذه الحالة (بوتيه ، في الالتزامات ، نبذة ٤٣ ونبذة ٨٢) ، وقد أقرت هذا الحق بعض التقنينات الحديثة (تقنين كوبيك المادة ١٧٧٠ ، والتقنين المراكشي المادة ٨٤٦) ، وجملة «مصرفات» التي يجوز للمستعير أن يستردها دون التعويضات التي تجب له بسبب الاستحقاق أو العيوب الخفية ، ولما لم يكن هناك من سبب للفرقة بين المصروفات والتعويضات في هذا الشأن ، فقد قرر المشروع حق الحبس في الحالتين متشبيهاً في ذلك مع ما ذهب إليه التقنين اللبناي في المادة ٢٥١ .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٥٥ من المشروع واقترح معالي السنهوري بإشاحذفها اكتفاء بالقواعد العامة فوافقت اللجنة على ذلك .

ولما كان التضيق في التزام الضمان إلى هذا الحد سببه تبرع المعير ، فإذا ثبت أن العارية إنما عقدت استثناء لمصلحة المعير ، فلا يستفيد المعير من هذا التضيق في التزامه (بوردي لا كاتينري جزء ١٣ نبذة ٦٧٤) .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٥٤ من المشروع فأقرتها اللجنة على أصلها مع تعديل لفظي طفيف وأصبح نصها .

١ - لا ضمان على المعير في استحقاق الشيء المعار ، إلا أن يكون هناك اتفاق على الضمان أو أن يكون المعير قد تعمد إخفاء سبب الاستحقاق .

٢ - ولا ضمان عليه كذلك في العيوب الخفية ، غير أنه إذا تعمد إخفاء العيب ، أو إذا ضمن سلامة الشيء منه ، لزمه تعويض المستعير عن كل ضرر يلحقه بسبب ذلك .

وأصبح رقمها في المشروع النهائي ٦٦٦ .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل ، تحت رقم ٦٦٥

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة مع استبدال عبارة (يسببه ذلك) بعبارة (يلحقه بسبب ذلك) تحت رقم ٦٣٨

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

٢ - التزامات المستعير

مادة ٦٣٩

١ - ليس للمستعير أن يستعمل الشيء المعار إلا على الوجه المعين وبالقدر المحدد ، وذلك طبقا لما يبينه العقد أو تقبله طبيعة الشيء أو يعينه العرف ، ولا يجوز له دون إذن المعير أن ينزل عن الاستعمال للغير ولو على سبيل التبرع .

٢ - ولا يكون مسئولاً عما يلحق الشيء من تغيير أو تلف يسببه الاستعمال الذي تبيحه العارية .

التقنين المدني السابق :

مادة ٤٦٩/٥٧٠ ، ٥٧١ : يجب على المستعير القيام بحفظ العين المستعارة والاعتناء بصيانتها اعتناء تاما ولا يجوز له أن يستعملها إلا فيما أعدت له على حسب الاتفاق بينه وبين المعير .

ومادة ٤٧٠/٥٧٢ : إذا استعمل المستعير الشيء المستعار في غير ما أعد له أو استعمله بعد الزمن المتفق عليه كان ملزما بتعويض مساو لقيمة الأجرة مع تعويض التلف الحاصل من الإفراط في استعماله .

المشروع التمهيدي

المادة ٨٥٦ :

١ - ليس للمستعير أن يستعمل الشيء المعار إلا على الوجه المعين وبالقدر

المحدد ، وذلك طبقا لما يبينه العقد ، أو تقبله طبيعة الشيء أو العرف . ولا يجوز له ، دون إذن المعير أن ينزل عن الاستعمال للغير ولو على سبيل التبرع .

٢ — ولا يكون مسئولاً عما يلحق الشيء من تغيير أو تلف يسببه الاستعمال الذي أباحه الاتفاق .

القضاء المصري :

استئناف مخطوط ٢٢ فبراير سنة ١٩٠٠ ب ١٢ ص ١٢٧

الشريعة الإسلامية :

مرشد الخيران م ٧٧٧ — ٧٨٠ ، ٧٨٢ — ٧٨٤ والمجلة م ٨١٦ — ٨٢١ ،

٨٢٣ — ٨٢٤

مذكرة المشروع التمهيدي :

١ — يلزم المستعير بأن يستعمل الشيء وفقا للعقد ، وأن يحافظ عليه في أثناء العارية وأن يرده بعد انقضائها .

٢ فإذا كان الشيء معارا لاستعمال معين ، اقتصر حق المستعير على هذا الاستعمال بحيث لو جاززه إلى غيره اعتبر مجاوزا لحقه بل مخرجا بواجب التقيد بذلك الاستعمال ، وكذلك الحال لو أن العارية حددت بوقت معين فلا يجوز للمستعير أن يستعمل الشيء بعد ذلك الوقت . أما إذا لم يعين العقد استعمالا أو وقتا ما ، فلا يجوز للمستعير أن يستعمل الشيء إلا فيما تقبله طبيعته أو يحدده العرف .

ولما كان حق المستعير مقصورا على أن يستعمل الشيء دون أن يستغله ، فلا يجوز له أن يؤجره إلى الغير ، ولا أن يعيره من باب أولى ، إلا إذا أثبت أن المعير قد أذنه في ذلك صراحة أو ضمنا .

وما دام المستعير مراعى حدود الاستعمال الذي يبيحه له الاتفاق ، فإنه لا يسأل عما يصيب الشيء بسبب ذلك الاستعمال المباح من تغيير أو تلف أو نقصان (إهلاك تدريجي) لأن ذلك يعتبر ملازما لطبيعة العارية ، ويجب على المعير أن يتوقعه .

المشروع في لجنة المراجعة

- تليت المادة ٨٥٦ من المشروع فأقرتها اللجنة مع تعديل لفظي وأصبح نصها :
- ١ - ليس للمستعير أن يستعمل الشيء المعار إلا على الوجه المعين وبالقدر المحدد ، وذلك طبقا لما يبينه العقد أو تقبله طبيعة الشيء أو العرف . ولا يجوز له ، دون إذن المعير أن ينزل عن الاستعمال للغير ولو على سبيل التبرع .
 - ٢ - ولا يكون مسئولاً عما يلحق الشيء من تغيير أو تلف ، يسببه الاستعمال الذى تبيحه العارية .
- وقدمت في المشروع النهائى برقم ٦٦٧ بعد إضافة كلمة «يعينه» في الفقرة الأولى .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٦٦

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، تحت رقم ٦٣٩

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٦٤٠

- ١ - إذا اقتضى استعمال الشيء نفقة من المستعير ، فليس له استردادها وهو مكلف بالنفقة اللازمة لصيانة الشيء صيانة معتادة .

٢ - وله أن ينزع من الشيء المعار كل ما يكون قد أضافه إليه ،
على أن يعيد الشيء إلى حالته الأصلية .

التقنين المدنى السابق :

مادة ٤٧١ / ٥٧٣ : للمستعير الحق في طلب المصاريف الضرورية المستعجلة التي
اضطر لأصرفها قبل إمكان إخبار المعتبر بها ، وعليه المصاريف اللازمة لوقاية الشيء
المستعار .

المشروع التمهيدى

المادة ٨٥٧ :

١ - إذا احتاج المستعير في استعماله للشيء أن ينفق عليه ، فليس له أن يسترد
ما أنفقه .

٢ - كذلك يكون ملزما بالنفقة لصيانة الشيء الصيانة المعتادة ، وله أن ينزع
من الشيء المعار كل ما يكون قد أقامه فيه ، على أن يعيد الشيء إلى حالته الأصلية .
الشرعية الإسلامية :

مرشد الخيران م ٧٩٣ والمجلة م ٨١٥ .

مذكرة المشروع التمهيدى :

نفقات الصيانة المعتادة واجبة على المستعير وكذلك تجب عليه النفقات اللازمة
لاستعمال الشيء ، فإذا أنفق على الشيء المعار ما يلزم لإعداده للاستعمال فإنه لا يرجع بهذه
النفقات ، إلا إذا كانت تلك النفقات غير متكافئة بحال مع استعمال العارية وكان المستعير
قد اضطر للقيام بسبب حاجته إلى الشيء المعار واعتماده على العارية دون أن يعلم بما
يلزم من نفقات لإعداد الشيء للاستعمال .

فإذا كان المستعير قد أضاف إلى الشيء المعار شيئاً آخر ليعده بذلك للاستعمال ،
فله أن ينزع من الشيء المعار ما يكون قد أقامه فيه ، على أن يعيد الشيء إلى حالته الأصلية .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٥٧ من المشروع فأقرتها اللجنة مع تعديل لفظي ، وأصبح نصها ما يأتي :
١ — إذا اقتضى استعمال الشيء مصروفات من المستعير ، فليس له استردادها
وكذلك هو مكلف بالنفقة اللازمة لصيانة الشيء وصيانة معتادة .

٢ — وللمستعير أن ينزع من الشيء المعار كل ما يكون قد أضافه إليه على أن يعيد
الشيء إلى حالته الأصلية .

وقدمت في المشروع النهائي برقم ٦٦٨ بعد حذف كلمة « كذلك » ، في الفقرة
الأولى واستبدال عبارة « وله » ، بعبارة « وللمستعير » ، في صدر الفقرة الثانية .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٦٧

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة مع استبدال كلمة « نفقة » بكلمة « المصروفات » ، الواردة
في الفقرة الأولى ، تحت رقم ٦٤٠ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

مادة ٦٤١

- ١ - على المستعير أن يبذل في المحافظة على الشيء العناية التي يبذلها في المحافظة على ماله دون أن ينزل في ذلك عن عناية الرجل المعتاد .
- ٢ - وفي كل حال يكون ضامنا لهلاك الشيء إذا نشأ الهلاك عن حادث مفاجيء أو قوة قاهرة وكان في وسعه أن يتحاشاه باستعمال شيء من ملكه الخاص ، أو كان بين أن ينقذ شيئا مملوكا له أو الشيء المعار فاختر أن ينقذ ما يملكه .

التقنين المدني السابق :

- مادة ٤٦٨ / ٥٦٩ : المستعير ضامن لضياع الشيء المستعار أو نقصان قيمته الحاصل بتقصيره ولو كان التقصير يسيرا .
- مادة ٤٦٩ / ٥٧٠ : يجب على المستعير القيام بحفظ العين المستعارة والاعتناء بصيانتها اعتناء تاما . ولا يجوز له أن يستعملها إلا فيما أعدت له على حسب الاتفاق بينه وبين المعير .

المشروع التمهيدي

المادة ٨٥٨ :

- ١ - على المستعير أن يبذل في المحافظة على الشيء العناية التي يبذلها في المحافظة على ماله ، دون أن ينزل في ذلك عن عناية الرجل المعتاد .

٢ — وفي كل حال يكون ضامنا لهلاك الشيء إذا نشأ الهلاك عن حادث مفاجيء أو قوة قاهرة . وكان في وسع المستعير أن يتحاشاه باستعماله شيئا من ماله ، أو كان بين أن ينقذ شيئا مملوكا له أو الشيء المعار ، فاختر أن ينقذ ما يملكه .

القضاء المصري :

استئناف مختلط ٢٢ فبراير سنة ١٩٠٠ ب ١٢ ص ١٢٧ .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الحيران م ٧٧٦ ، ٧٩١ والمجلة م ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨٢٤ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

ذهبت الشرائع في تحديد واجب المستعير في المحافظة على الشيء المعار مذاهب شتى ، فاكتفى التقنين الفرنسي وما تفرع عنه من تشريعات بأن أوجب على المستعير عناية رب الأسرة ، أو العناية المعتادة من رجل متوسط العناية (التقنين الفرنسي المادة ١٨٨٠) والتقنين الإيطالي المادة ١٨٠٨ ، والتقنين الهولندي المادة ١٧٨١ فقرة أولى ، وتقنين كويك المادة ١٧٦٦ ، والمشروع الفرنسي الإيطالي المادة ٦٢٥ ، وقضت تشريعات أخرى بأن المستعير يجب عليه العناية التي يبذلها عادة في المحافظة على ماله (التقنين البرتغالي المادتان ١٥١٤ ، ١٥١٥ ، والتقنين البرازيلي المادة ١٢٥١) ، غير أن العناية التي تعودها المستعير في أحواله قد تزيد أو تنقص عن عناية الرجل المعتاد ، فإن نقصت فإنه يكون من الإجحاف على المعير ، وهو متبرع ، أن يتحمل نتائج أخطاء من المستعير لا يرتكبها متوسط الناس عناية . وهناك فريق ثالث من التشريعات قد راعى أن العارية في مصلحة المستعير وحده ، فشدد فيما فرضه عليه من عناية ، إذ اقتضاه أكبر عناية ممكنة (التقنين الأرجنتيني المادة ٢٣٠٠) ، ويمكن أن تفسر عبارة التقنين الحالي (المادتان ٤٦٨ - ٤٦٩ / ٥٦٩ - ٥٧٠) بأن المشروع المصري أخذ بذلك أيضا .

غير أن هذا المذهب بالغ في الشدة على المستعير ، إذ أنه يلزم المستعير - الذي يمكن أن يكون عادة قليل العناية بماله هو - ليس فقط بالعناية المعتادة التي يبذلها متوسط

الناس . بل بأقصى ما يتصور من العناية ، وفي هذا ارهاق له قد يصل إلى حد التعجز .
لذلك أخذ المشروع بحل وسط يلزم المستعير كبير العناية بمثل ما يبذله في المحافظة
على ماله الشخصي ويلزم المستعير متوسط العناية أو قليل العناية بما يبذله الرجل المعتاد
من عناية ، فيستفيد المعير بهذا النص إذا كانت عناية المستعير المعتادة فوق المتوسط ،
ولا يضار إذا كانت تلك العناية دون المتوسط .

ولما كان المشروع قد فرض على المستعير أن يبذل أقصى ما في وسعه من عناية ،
فقد نظر إلى حالة القوة القاهرة أو الحادث المفاجئ الذي يهدد الشيء المستعار بالهلاك ،
فأوجب على المستعير إذا كان في وسعه أن يتفادى هلاك الشيء المستعار باستعماله
شيء من مملكته ، أن يفقدى الأول بالثاني ، وكذلك إذا كانت القوة القاهرة تهدد
بالهلاك أحد الشيئين بحيث لا يستطيع إنقاذ غير واحد من الشيئين فقد أوجب
المشروع على المستعير أن يقدم إنقاذ العارية على إنقاذ مملكته .

ويفهم من ذلك أن المشروع لا يكتفي في حالة القوة القاهرة والحادث المفاجئ
باشتراط أقصى ما يبذله المستعير عادة من عناية في حفظ ماله ، بل يفرض عليه مقابل
تبرع المعير أن يؤثر إنقاذ مال المعير على إنقاذ مال نفسه .

وكل ذلك نص عليه المشروع باعتباره مقررا لنية الطرفين ، فيجوز الاتفاق
على ما يخالفه .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٥٨ من المشروع فأقرتها اللجنة مع تعديل لفظي وأصبح نصها ما يأتي:

١ — على المستعير أن يبذل في المحافظة على الشيء العناية التي يبذلها في المحافظة
على ماله ، دون أن ينزل في ذلك عن عناية الرجل المعتاد .

٢ — وفي كل حال يكون ضامنا لهلاك الشيء إذا نشأ الهلاك عن حادث مفاجئ .
أو قوة القاهرة وكان في وسعه أن يتحاشاه باستعمال شيء من مملكته الخاص ، أو كان
بين أن ينقذ شيئا ولو كاله أو الشيء المعار فاختر أن ينقذ ما يملكه .

وأصبح رقمها في المشروع النهائي ٦٦٩ .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٦٨ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٤١ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٦٤٢

١ - متى انتهت العارية وجب على المستعير ان يرد الشيء الذي تسلمه بالحالة التي يكون عليها ، وذلك دون إخلال بمسئوليته عن الهلاك أو التلف .

٢ - ويجب رد الشيء في المكان الذي يكون المستعير قد تسلمه فيه ما لم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك .

التقنين المدني السابق :

مادة ٧٢٤ فقرة أولى / ٥٧٤ : وعليه أن يرد الشيء المستعار في الميعاد المعين للرد ، ولا يجوز أن يجبر على رده قبل هذا الميعاد .

المشروع التمهيدي

المادة ٨٥٩ :

١ — متى انتهت العارية وجب على المستعير أن يرد الشيء الذي تسلمه بالحالة التي يكون عليها ، وذلك دون إخلال بمسئوليته عن الهلاك أو التلف .

٢ — ويجب رد الشيء في المكان الذي يكون المستعير قد تسلمه فيه ، ما لم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك .

القضاء المصري :

استئناف محتلط ٢٢ فبراير سنة ١٩٠٠ ب ١٢ ص ١٢٧ .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الخيران م ٧٨٦ ، ٧٨٩ والمجلة ٨٢٥ — ٨٣٠ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

على المستعير أن يرد الشيء عند انتهاء العارية بالحالة التي يكون عليها في ذلك الوقت ، غير أنه إذا ثبت أن ما يوجد في الشيء وقت وجوب رده من هلاك أو تلف يرجع إلى تقصير المستعير فيما يجب عليه من عناية طبقا للمادة ٨٥٨ ، فإن المستعير يكون مسئولاً عن ذلك .

وقد أوجب المشروع في العارية أن يكون الرد في المكان الذي حصل فيه التسليم أولا ، ما لم يتفق على غير ذلك . وهذا بخلاف ما نص عليه في عقد القرض ، إذ أن محل القرض يغلب فيه أن يكون نقودا أو أشياء مثلية تنتقل ملكيتها إلى المقرض ويرد مثلها . أما في العارية فيمكن أن يكون محلها عقارا أو منقولا كبير الكلفة في نقله ، فلا يجبر المعير على تسلمه في موطن المستعير ، وإنما يكون الرد في المكان الذي حصل فيه التسليم . وهذا أيضا باعتباره مطابقا لنية الطرفين ، فيجوز الاتفاق على ما يخالفه .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٥٩ من المشروع فأقرتها اللجنة على أصلها ، وأصبح رقمها في المشروع النهائي ٦٧٠ .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٦٩ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٤٢ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

٣ - انتهاء العارية

مادة ٦٤٣

١ - تنتهى العارية بانقضاء الأجل المتفق عليه ، فإذا لم يعين لها أجل انتهت باستعمال الشيء فيما أعير من أجله .

٢ - فإن لم يكن هناك سبيل لتحديد مدة العارية ، جاز للمعير أن يطلب إنهاءها فى أى وقت .

٣ - وفى كل حال يجوز للمستعير أن يرد الشيء المعار قبل انتهاء العارية ، غير أنه إذا كان هذا الرد يضر المعير فلا يرغم على قبوله .

التقنين المدنى السابق :

مادة ٤٧٢ / ٥٧٤ : (١) وعليه أن يرد الشيء المستعار فى الميعاد المعين للرد ولا يجوز أن يجبر على رده قبل هذا الميعاد . وفى حالة عدم تعيين الميعاد يلزم رده بعد انتهاء الاستعمال المستعار لأجله .

المشروع التمهيدى

المادة ٨٦٠ :

١ - تنتهى العارية بانقضاء الأجل المتفق عليه ، فإذا لم يحدد لها أجل ، انتهت باستعمال الشيء فيما أعير من أجله .

٢ - فان لم يكن هناك سبيل لتحديد مدة العارية ، جاز للمعير أن يطلب إنهاءها في أى وقت .

٣ - وفي كل حال يجوز للمستعير أن يرد الشيء المعار قبل انتهاء العارية ، غير أنه إذا كان هذا الرد يضر المعير ، فلا يرغم على قبوله .

القضاء المصرى :

استئناف مختلط ٢١ أبريل سنة ١٨٩٧ ب ٩ ص ٢٨٠ .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الخيران م ٧٨١ ، ٧٨٥ ، ٧٩٢ والمجلة م ٨٢٦ ، ٨٣٢ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

١ - تنتهى العارية بانقضاء مدتها ، أو بالغائها أو موت المستعير .

٢ - فإذا كانت لها مدة معينة ، أو محددة باستعمال معين ، انتهت العارية بانقضاء تلك المدة أو بانتهاء ذلك الاستعمال ، أما إذا لم تحدد مدة ، ولم يمكن تحديدها بالاستعمال اعتبر العقد قابلا للانتهاء بناء على طلب المعير في أى وقت يشاء . وعلى كل حال فإدام العقد دائما في مصلحة المستعير ، فهو يستطيع أن يتنازل عنه قبل انتهاء مدته ، فيجوز له أن يرد العارية في أى وقت ، ما لم يكن في ذلك إضرار بالمعير ، فلا يجبر عليه .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٦٠ من المشروع فأقرتها اللجنة على أصلها . وأصبح رقمها فى المشروع النهائى ٦٧١ .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٧٠

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني .

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، تحت رقم ٦٤٣

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٦٤٤

يجوز للمعير أن يطلب في أى وقت إنهاء العارية في الأحوال
الآتية :

(ا) إذا عرضت له حاجة عاجلة للشيء لم تكن متوقعة .

(ب) إذا أساء المستعير استعمال الشيء أو قصر في الاحتياط
الواجب للمحافظة عليه .

(ج) إذا أعسر المستعير بعد انعقاد العارية أو كان معسرا
قبل ذلك دون علم من المعير .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ٨٦١ :

ويجوز للمعير أن يطلب إنهاء العارية في الأحوال الآتية :

(أ) إذا عرضت له حاجة عاجلة للشيء لم تكن متوقعة .

(ب) إذا أساء المستعير استعمال الشيء أو قصر في الاحتياط الواجب للحفاظ عليه .

(ج) إذا أعسر المستعير بعد انقضاء العارية ، أو كان معسرا قبل ذلك ولكن المعير لم يعلم بإعساره إلا بعد أن انعقدت العارية .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الحيران ٧٨٥ ، ٧٨٧ - ٧٨٨ والمجلة م ٨٠٦

مذكرة المشروع التمهيدي :

بما أن المعير متبرع ، فإذا عرضت له بعد عقد العارية حاجة إلى الشيء المعار عاجله ولم تكن متوقعة وقت العقد ، فله أن يطلب إلغاء العقد ويسترد العارية إن كان قد سلمها أو يمتنع عن تسليمها إن لم يكن قد فعل ، وذلك لأنه أولى من المستعير بالانتفاع بماله ، ويكون للقاضي في هذه الحالة تقدير كون حاجة المعير إلى الشيء المعار عاجلة وغير متوقعة (انظر التقنين الفرنسي المادة ١٨٨٩ ، وتقنين كوبيك المادة ١٧٧٤ ، وعكس ذلك التقنين النساوي المادة ٩٧٦) ، وإذا وجد القاضي أن المعير مقصر في عقد العارية دون تبصر بحاجته إلى الشيء المعار ، أو أن إلغاء العارية يلحق بالمستعير ضررا يفوق ما يصيب المعير من ضرر ، جاز له أن يرفض إلغاء العارية .

كذلك إذا أساء المستعير استعمال الشيء أو قصر في الاحتياط الواجب للحفاظ عليه ، جاز للمعير أن يطلب إلغاء العارية جزاء لإخلال المستعير بالتزاماته .

وإذا أعسر المستعير بعد انعقاد العارية ، جاز كذلك للمعير أن يطلب إلغاء العقد ، فيمتنع عن التسليم إن لم يكن قد فعل ، ويسترد الشيء إن كان قد سلمه دون أن يعلم

بالإعسار ، وكذلك إذا كان الإعسار سابقا على العقد ولم يعلم به المعير إلا بعد التسليم
أما إن سلمه بعد العلم بالإعسار فلا يجوز له الإلغاء .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٦١ من المشروع فأقرتها اللجنة مع تحوير لفظي طفيف وأصبح
نصها ما يأتي :

« يجوز للمعير أن يطلب في أى وقت إنهاء العارية في الأحوال الآتية :

(أ) إذا عرضت له حاجة عاجلة للشيء لم تكن متوقعة .

(ب) إذا أساء المستعير استعمال الشيء أو قصر في الاحتياط الواجب للمحافظة عليه .

(ج) إذا أعسر المستعير بعد انعقاد العارية ، أو كان معسرا قبل ذلك ولكن
المعير لم يعلم بإعساره إلا بعد أن انعقدت العارية .

وأصبح رقمها في المشروع النهائي ٦٧٢ .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٧١ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة مع حذف عبارة « ولكن المعير لم يعلم بإعساره إلا بعد أن
انعقدت العارية ، والاستعاضة عنها بعبارة « دون علم من المعير ،

تقرير اللجنة :

« عدلت الفقرة « ج » ، تعديلا لفظيا يجعل العبارة أوضح ، .

وأصبح رقم المادة ٦٤٤

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة .

ماده ٦٤٥

تنتهى العارية بموت المستعير ما لم يوجد اتفاق يقضى بغيره .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها

المشروع التمهيدى

المادة ٨٦٢ :

تنتهى العارية بموت المستعير ، ويبقى فى تركته ما نشأ عنها من التزامات ، وهذا ما لم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الحيران م ٧٦٥ والمجلة م ٨٠٧

مذكرة المشروع التمهيدى :

لما كانت العارية تبرعا فالغالب فيها أن يكون لشخص المستعير اعتبار خاص عند المعير ، فإذا مات المستعير تنتهى العارية ، إلا إذا وجد اتفاق على غير ذلك ، ومضى انتهت العارية بموت المستعير ، فإن التزامات المستعير كالا لزام برد العارية وغيره تبقى فى تركته وتعتبر دينا عليه .

أما موت المعير فلا ينهى العارية ، وتبقى فى تركته التزاماته وحقوقه الناشئة عن العارية .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٦٢ من المشروع فأقرتها اللجنة مع تحوير لفظي طفيف ، وأصبح نصها ما يأتي :

« تنتهى العارية بموت المستعير ، ما لم يوجد اتفاق يقضى بغيره
وأصبح رقمها ٦٧٣ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٧٢

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٦٤٥

مناقشات المحاس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

وقعت أخطاء في هذا الجزء وقد رُئي الإشارة إلى ما تدعو الضرورة
إلى عمل تصويب فيه :

الخطأ	الصواب	رقم المادة	السطر	الصفحة
لا	إلا	٤٥٥	٢	١٠٣
إلا ما يقتضيه من زمن	إلا ما يقتضيه النقل من زمن	٤٦٣	١٧	١٥٩
تسلم	تسلم	٤٦٤	١٨	١٦١
وسرى العقد في حقه	سرى العقد في حقه	٤٦٧	٣	١٩٠
المستقلة	المستقبلة	٤٩٢	٤	٢٥٧

ثم قدمت في المشروع النهائي بعد حذف كلمة « أو بعضها » من الفقرة الأولى . وحذف عبارة « أن يرجع الواهب في الهبة ، من صدر الفقرة النانية واستبدال كلمتي « متى كان » بكلمتي « مادام » في هذه الفقرة

تضاف هذه العبارة بعد السطر ١٥ صفحة ٢٨٣ في نهاية المشروع في لجنة المراجعة بعد كلمة « النهائي »

مع إضافة	مع حذف (تحت المشروع في لجنة المراجعة)	٥٠٣	٦	٢٩٥
	«دون حاجة إلى إنذار وذلك» تضاف			
	بعد عبارة « بحكم القانون »	٥١٠	٦	٣١٧
	«وقدمت في المشروع النهائي بالنص الوارد في القانون» تضاف بعد عنوان			
	« المشروع في لجنة المراجعة »	٦٩٣	١٨	٣١٨

(ب)

الخطأ	الصواب	رقم المادة	السطر	الصفحة
	وقدمت بعد استبدال كلمة «الشريك» بعبارة			
	«أحد الشركاء»	تضاف في نهاية السطر ٦٩٥	٧	٣٢٣
	وقدمت في المشروع النهائي بعد إضافة			
	كلمة «تعويض» بعد عبارة «ويكون			
	الشريك فوق ذلك مسئولاً عن ،			
	(تضاف في نهاية الصفحة تحت عنوان			
	«المشروع في لجنة المراجعة»	٥١٣		٣٢٥
	واستبدال كلمة «حصنه» بعبارة «إلى			
	الشركة ، في الفقرة الثانية (تضاف			
	هذه العبارة في آخر المشروع في			
	لجنة المراجعة»	٥٢٧	١٦	٣٧٤
الغرف المؤسسة	الغرف المؤتمة (في صدر الفقرة ج)	٥٦٣	١٣	٤٧٩
أو الحد من التعرض	أو الحد من ضمان التعرض	٥٧٨	١٢	٥٢٤
إلا بسبب حرفة أو .	إلا بسبب حرفة المستأجر أو	٦٠٢	٦	٤٨٤
	للمشروع في لجنة المراجعة			
	تليت المادة ٨٠٨ قرأت اللجنة تعديلها			
	«عدلت بالنص الوارد في القانون ،			
	(تضاف هذه العبارة في نهاية الصفحة)	٦٠٥		٥٩٠
٨٠٢	٨١٢	٦٠٨	١٤	٥٩٩
	واستبدال كلمتي «انتهاء العقد» بكلمة			
	«الفسخ» في الفقرة الثانية (تضاف			
	في نهاية السطر بعد كلمة «الأولى»	٨١٢	١٨	٥٩٩

(>)

الخطأ	الصواب	رقم المادة	السطر	الصفحة
	واستبدال كلمة «إنهاء» بكلمة «فسخ»			
	تضاف آخر السطر بهد عبارة برقم ٧٦١ ٨١٣			
٦٠١	٥	٨١٣		
الزراعة	المزارة	٦٢١	١٥	٦٢٩
٢/٦٥١	٣/٦٥١	٦٢٣	١٥	٦٣٦
أو مع	ومع	٦٣٣	٨	٦٥٨
والمستحق	أو المستحق	٦٢٣	٨	٦٥٨

ملاحظة : - كان حضرة صاحب السعادة الدكتور عبد الرزاق السنهوري باشا رئيسا للجنة المراجعة وكان معاليه الوزير الذي يحضر جلسات لجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ ، فاذا أشير في هذا الجزء إلى معالي الرئيس تحت عنوان « المشروع في لجنة المراجعة » أو إلى معالي الوزير تحت عنوان « المشروع في مجلس الشيوخ » فالمقصود هو سعادة السنهوري باشا .

=====

فهرس الجزء الرابع

من مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني

المادة	الموضوع	الصفحة
٣	نفيه - الخطة التي أتبع في جمع الأعمال التحضيرية	
	الكتاب الثاني	
	العقود المسماة	
٥	المذكورة الإيضاحية	
	الباب الأول	
	العقود التي تقع على الملكية	
	الفصل الأول - البيع	
٧ - ١٢	المذكورة الإيضاحية	
	١ - البيع بوجه عام	
١٣ - ٤١	أركان البيع	
٤٢ - ١٣١	التزامات البائع	
١٣٢ - ١٦٣	التزامات المشتري	
	٢ - بعض أنواع البيوع	
١٦٤ - ١٨٠	بيع الوفاء	

الموضوع	المادة	الصفحة
بيع ملك الغير	٤٦٨ - ٤٦٦	١٩٤ - ١٨١
بيع الحقوق المتنازع عليها	٤٧٢ - ٤٦٩	٢٠٦ - ١٩٥
بيع التركة	٤٧٦ - ٤٧٣	٢١٤ - ٢٠٧
البيع في مرض الموت	٤٧٨ - ٤٧٧	٢٢٢ - ٢١٥
بيع النائب لنفسه	٤٨١ - ٤٧٩	٢٣١ - ٢٢٣

الفصل الثاني - المقايضة

المذكورة الإيضاحية	٢٣٢	...
المقايضة	٤٨٥-٤٨٢	٢٤٠-٢٣٢

الفصل الثالث - الهبة

المذكورة الإيضاحية	٢٤٢ - ٢٤١	...
١ - أركان الهبة	٤٩٢ - ٤٨٦	...
٢ - آثار الهبة	٤٩٩ - ٤٩٣	...
٣ - الرجوع في الهبة	٥٠٤ - ٥٠٠	...

الفصل الرابع - الشركة

٣٠١-٢٩٩	المذكورة الإيضاحية
٣٠٧-٣٠١	٥٠٦-٥٠٥	الشركة
٣٣٥-٣٠٨	٥١٥-٥٠٧	١ - أركان الشركة
٣٥٠-٣٣٦	٥٢٠-٥١٦	٢ - إدارة الشركة
٣٦٣-٣٥١	٥٢٥-٥٢١	٣ - آثار الشركة
٣٨٩-٣٦٤	٥٣١-٥٢٦	٤ - طرق انقضاء الشركة

المادة	الموضوع	الصفحة
٥٣٧ - ٥٣٢	٥ - تصفية الشركة وقسمتها	٢٩٠ - ٤٠٦

الفصل الخامس - القرض والدخل الدائم

٤٠٨ - ٤٠٧	المذكرة الإيضاحية	٤٠٨ - ٤٠٧
٤٢٧ - ٤٠٩	١ - القرض	٤٢٧ - ٤٠٩
٤٣٦ - ٤٢٨	٢ - الدخل الدائم	٤٣٦ - ٤٢٨

الفصل السادس - الصلح

٤٣٨ - ٤٣٧	المذكرة الإيضاحية	٤٣٨ - ٤٣٧
٤٤٨ - ٤٣٩	١ - أركان الصلح	٤٤٨ - ٤٣٩
٤٥٧ - ٤٤٩	٢ - آثار الصلح	٤٥٧ - ٤٤٩
٤٦٥ - ٤٥٨	٣ - بطلان الصلح	٤٦٥ - ٤٥٨

الباب الثاني

العقود الواردة على الانتفاع بالشئ

الفصل الأول - عقد الإيجار

٤٦٨ - ٤٦٦	المذكرة الإيضاحية	٤٦٨ - ٤٦٦
-----------	-------------------	-----------

١ - الإيجار بوجه عام

٤٨٤ - ٤٦٩	أركان الإيجار	٤٨٤ - ٤٦٩
٥٥٧ - ٤٨٥	آثار الإيجار	٥٥٧ - ٤٨٥
٥٧١ - ٥٥٨	التنازل عن الإيجار والإيجار من الباطن	٥٧١ - ٥٥٨

الموضوع	المادة	الصفحة
انتهاء الإيجار	٥٩٨ — ٦٠٠	٥٧١ — ٥٨٠
موت المستأجر أو إعساره	٦٠١ — ٦٠٩	٥٨٠ — ٦٠١

٣ - بعض أنواع الإيجار

إيجار الأراضي الزراعية	٦١٠ — ٦١٨	٦٠٢ — ٦٢٥
المزارعة	٦١٩ — ٦٢٧	٦٢٥ — ٦٤٥
إيجار الوقف	٦٢٨ — ٦٣٤	٦٤٦ — ٦٦٣

الفصل الثاني - العارية

المذكرة الإيضاحية	...	٦٦٤ — ٦٦٥
العارية	٦٣٥	٦٦٥ — ٦٦٧
١ - التزامات المغير	٦٣٦ — ٦٣٨	٦٦٨ — ٦٧٤
٢ - التزامات المستعير	٦٣٩ — ٦٤٢	٦٧٥ — ٦٨٥
٣ - انتهاء العارية	٦٤٣ — ٦٤٥	٦٨٦ — ٦٩٢

مَطَابَعُ مَدْكُورٍ بِالْمِصْرَةِ

١٩٥٠

الحكومة المصرية

وزارة العدل

القانون المدني

مجموعة الأعمال التحضيرية

الجزء الخامس

العقود المسماة

العقود الواردة على العمل

وعقود الغرر — وعقد الكفالة

(من المادة ٦٤٦ إلى المادة ٨٠١)

مطابع صدكوري بالقاهرة

٣٠ شارع مشهور بجاردن ت ٤٤٨٨٨

تذييه

الخطة التي اتبعت في جمع هذه الأعمال التحضيرية وترتيبها هي على الوجه الآتي:

- (١) المذكرة الإيضاحية لمشروع التمهيدى .
- (٢) محاضر اللجنة التي راجعت المشروع التمهيدى .
- (٣) المذكرة الإيضاحية لمشروع النهائى .
- (٤) تقرير اللجنة التشريعية بمجلس النواب .
- (٥) محاضر جلسات مجلس النواب .
- (٦) محاضر جلسات لجنة القانون المدنى بمجلس الشيوخ .
- (٧) تقرير لجنة القانون المدنى بمجلس الشيوخ .
- (٨) محاضر جلسات مجلس الشيوخ .

وقد وزع ما ورد فى هذه الوثائق على نصوص القانون ، فوضع تحت كل نص ما اشتملت عليه هذه الوثائق فى شأن هذا النص . وصدر كل ذلك بما جاء فيها متعلقا بتنقيح القانون المدنى من حيث المبدأ ، وبما سبق نصوص كل باب أو فصل من نظرة عامة إلى مجموع هذه النصوص .

وأشير إزاء كل نص إلى ما يقابله من النصوص فى القانون المدنى القديم وفى بعض التقنينات الحديثة ، وإلى ما عسى أن يكون قد حذف من نصوص المشروع التمهيدى التى تتصل بهذا النص .

الباب الثالث

العقود الواردة على العمل

الفصل الأول

المقاولة والتزام المرافق العامة

(١) عقد المقاولة (إيجار أهل الصنائع أو عقد الاستصناع) :

إن مجرد التغير الذى تم فى عنوان هذا الفصل ، وإبدال اسمه القديم « إيجار أهل الصنائع » باسم جديد هو « عقد المقاولة » ، لكاف فى الدلالة على مدى التطور الذى لحق هذا العقد وتشعب نواحيه وتعدد أشكاله وصوره العملية فى الوقت الحاضر . فقد كان القصد قديما من وضع أحكام هذا الفصل هو تنظيم العلاقة القانونية بين مستصنع وصانع يعهد إليه بعمل ما ، مع هذه الخاصية ، وهى أن مركز الصانع بالنسبة لمن يكلفه بالعمل يقرب كثيرا من مركز العامل بالنسبة للسيد أو لرب العمل ، ولذلك سارت المؤلفات القانونية قديما على دراسة هذا العقد ملحقا بعقد العمل ، ففى مجموعة دالوز (بند نمرة ٥٩٨) تبدأ كلامها عن عقد المقاولة — فى الجزء الذى خصصته له من باب عقد العمل — « بهذه العبارة يتدبر عقد المقاولة عن عقد العمل بأن السيد لا تكون له إدارة العمل ، ولا تربطه بالصانع علاقة تبعية ، ولهذا أيضا نجد التقنين المصرى ، أهلى ومختلط ، يتكلم عن عقد الاستصناع وعقد العمل فى باب واحد « إيجار الأشخاص وأهل الصنائع » ،

على أن هذه النظرية أصبحت لا تتماشى مع مقتضيات الحاجات الحاضرة ، وقد تعددت أشكال المقاولة وصورها فى العمل ، ووجب أن يكون التنظيم القانونى لهذا العقد من المرونة بحيث يلبسجم مع الحالات المختلفة . نعم . لقد حاول التقنين الحالى ذلك

فى المواد ٤٠٧ — ٤١٠/٤٩٧ — ٥٠١ ولاكن المحاولة لم تكن كافية، وكان من الواجب أن يعرض المشروع علاوة على الأحكام العامة ، لبعض الصور الخاصة بالمقاوله ، إذ كيف يمكن القول مثلا بأن العلاقة التى تربط الشخص برسام يعهد إليه بعمل لوحة ما ، هى بعينها التى تربطه بمقاول يكلفه ببناء منزل .

ويمتاز المشروع فى تنظيمه لهذا العقد بأنه يراعى الاعتبارات السابقة ، فهو بعد أن يعرف عقد المقاوله ويذكر صورته المختلفة مبينا أنه قد يرد على مقاولات صغيرة أو على مقاولات كبيرة أو على مقاولات تتعلق بالمرافق العامة ، يعرض للقواعد العامة التى تنطبق على كل أنواع المقاولات ، ثم يتكلم أخيرا عن بعض القواعد الخاصة بأنواع معينة من المقاولات .

على أنه يجب أن يلاحظ مبدئيا أن هذا التقسيم تقريبي لا محالة . لأن الانتقال من المقاوله الصغيرة — وهى الصورة التقليدية لعقد الاستصناع — إلى المقاوله الكبيرة إنما يتم بالتدريج .

كذلك يلاحظ أنه لم يكن يمكننا أن نوضع إلى جانب الأحكام العامة تنظيم خاص لكل الأشكال العملية لعقد المقاوله ، ولذلك اكتفى المشروع ببعض صورته الجارية ، تاركا للقاضى أمر تطبيقها وضبطها على الحالات الخاصة .

وقد عني المشروع فيما اعتبره من القواعد العامة ببيان التزامات كل من المقاول ورب العمل وأسباب انتهاء المقاوله ، فاستبقى فيها معظم أحكام التقنين الحالى وأضاف إليها أحكاما جديدة ، وفى القواعد الخاصة عني ببعض أنواع المقاولات ، ولا سيما مقاولات المباني ، فأورد بشأنها ما تضمنه التقنين الحالى من مسؤولية المهندس المعماري والمقاول بالتضامن عن خلل البناء فى مدة عشر سنين ، ووضع أحكاما منظمة لهذه المسؤولية من حيث شروطها وتوزيعها بين المسؤولين ، وارتفاعها بالقوة القاهرة ، وجواز الاتفاق على الإعفاء منها ، وسقوطها بالتقادم .

١ — عقد المقاولة

مادة ٦٤٦

المقاولة عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يصنع شيئاً
أو أن يؤدي عملاً لقاء أجر يتعهد به المتعاقد الآخر .

التقنين المذني السابق :

مادة ٤٨٩/٤٠١ : إيجار الأشخاص يكون لخدمة معينة مستمرة في المدة المحددة
في عقد الإيجار أو لعمل معين .

المشروع التمهيدي

المادة ٨٦٣ :

المقاولة عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يصنع شيئاً أو أن يؤدي عملاً لقاء
ثمن يتعهد به المتعاقد الآخر .

مذكرة المشروع التمهيدي :

قارن : التقنين المصري (م ٤٨٩/٤٠١) والتقنين الفرنسي (م ١٧٧٩) والمشروع
الفرنسي الايطالي (م ٥١٧) والتقنين التونسي (م ٨٢٨) والتقنين الايطالي (١٦٢٧)
والتقنين الإسباني (م ١٥٨٨) والتقنين البرتغالي (م ١٣٩٦) والتقنين الهولندي
(م ١٦٤٠) والتقنين الألماني (م ٦٣١) والتقنين البولوني (م ٤٧٨) والتقنين
البرازيلي (م ١٢٣٧) والتقنين الياباني (م ٦٣٢) .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٦٣ فأقرتها اللجنة مع تحوير لفظي طفيف ، وأصبح نصها ما يأتي :
 « المقالة عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يصنع شيئاً أو أن يؤدي عملاً
 لقاء أجر يتعهد به المتعاقد الآخر » ، وأصبح رقمها النهائي ٦٧٤

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٧٣

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل — وأصبح رقمها ٦٤٦

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

التزامات المقاول :

مادة ٦٤٧

- ١ — يجوز أن يقتصر المقاول على التعهد بتقديم عمله على أن يقدم رب العمل المادة التي يستخدمها أو يستعين بها في القيام بعمله.
- ٢ — كما يجوز أن يتعهد المقاول بتقديم العمل والمادة معا .

التقنين المدنى السابق :

مادة ٤١٦ / ٥٠٨ : استئجار الصانع يجوز أن يشتمل بطريق التبعية على ما يلزم إحضاره من المهمات اللازمة للعمل كلها أو بعضها .

المشروع التمهيدى

المادة ٨٦٤ :

- ١ — يجوز أن يقتصر المقاول على التعهد بتقديم عمله ، أما المادة التي يستخدمها أو يستعين بها في القيام بعمله فيقدمها رب العمل .
- ٢ — كما يجوز أن يتعهد المقاول بتقديم العمل والمادة معا (١) .

(١) مادة محذوفة :المادة ٨٠٥ :

- ١ — برد العقد إما على مقاولات صغيرة ، أو على مقاولات كبيرة ، أو على مقاولات تتعلق بالمرافق العامة .

المشروع في لجنة المراجعة

- تليت المادة ٨٦٤ فأقرتها اللجنة مع تحويل لفظي طفيف وأصبح نصها ما يأتي :
- ١ — يجوز أن يقتصر المقاول على التعهد بتقديم عمله على أن يقدم رب العمل المادة التي يستخدمها أو يستعين بها في القيام بعمله .
- ٢ — كما يجوز أن يتعهد المقاول بتقديم العمل والمادة معا ^(١) .
- وأصبح رقمها النهائي ٦٧٥ .

المشروع في مجلس النواب

- وافق المجلس على هذه المادة دون تعديل تحت رقم ٦٧٤ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

- وافقت اللجنة على المادة دون تعديل — وأصبح رقمها ٦٤٧ .
- مناقشات المجلس :
- وافق المجلس على المادة دون تعديل .

- ٢ — ويقصد بالمقاولات الكبيرة مقاولات يكون محلها تشييد مبان أو منشآت ثابتة أخرى أو ماشابه ذلك من مشروعات ضخمة تقوم على الأرض .

مذكرة المشروع التمهيدي :

- قارن فيما يتعلق بالتمييز بين المقاولات الصغيرة والمقاولات الكبيرة : التقنين البرتغالي (م ١٢٩٩) والتقنين الياباني (م ٦٣٥) والتقنين البرازيلي (م ١٢٤٥) والمشروع الفرنسي الايطالي (م ٥٢٢) .

المشروع في لجنة المراجعة

- تليت المادة ٨٦٥ واقترح معالي السنهوري باشا حذفها لأنها مجرد تعداد فوافقت اللجنة على ذلك .

مادة ٦٤٨

إذا تعهد المقاول بتقديم مادة العمل كلها أو بعضها ، كان مسؤولاً عن جودتها وعليه ضمانها لرب العمل .

التقنين المدني السابق :

مادة ٥٠٩/٤١٧ : إذا أحضر الصانع المهمات اللازمة للعمل المأمور به وتلف العمل كان تلفه عليه ما لم يسبق تسليم العمل لصاحبه أو قبوله أو عرضه عليه مع تكليفه باستلامه تكليفاً رسمياً .

وأما إذا كانت المهمات محضرة من صاحب العمل وكان الصانع مقاولاً على عملها وحصل التلف بسبب قهري فيكون تلف المهمات على المالك وتضيق على الصانع أجرته .

المشروع التمهيدي

المادة ٨٦٦ :

إذا تعهد المقاول بتقديم مادة العمل كلها أو بعضها كان مسؤولاً عن جودتها ، وعليه ضمانها لرب العمل .

مذكرة المشروع التمهيدي :

قارن : التقنين المصري (م ٤١٧ / ٥٠٩) وتقنين الالتزامات السويسري (م ٣٦٥ فقرة أولى) والتقنين التونسي (م ٨٧٣) والتقنين اللبناني (م ٦٦٣) والتقنين الفرنسي (م ١٧٨٨) .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٦٦ فأقرتها اللجنة على أصلها ، وأصبح رقمها في المشروع النهائي ٦٧٦

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٧٥ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل — وأصبح رقمها ٦٤٨ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٦٤٩

١ — إذا كان رب العمل هو الذى قدّم المادة ، فعلى المقاول أن يحرص عليها ويراعى أصول الفن فى استخدامه لها وأن يودى حساباً لرب العمل عما استعملها فيه ويرد إليه مابقى منها . فإذا صار شيء من هذه المادة غير صالح للاستعمال بسبب إهماله أو قصور كفايته الفنية ، التزم برد قيمة هذا الشيء لرب العمل .

٢ — وعلى المقاول أن يأتى بما يحتاج إليه فى إنجاز العمل من أدوات ومهمات إضافية ويكون ذلك على نفقته . هذا ما لم يقض الاتفاق أو عرف الحرفة بغيره .

التقنين المدنى السابق :

لامقابل لها .

المشروع التمهيدى

المادة ٨٦٧ :

١ — إذا كان رب العمل هو الذى قدّم المادة ، فعلى المفاوض أن يلتزم الحرص وأصول الفن فى استخدامه لهذه المادة ، وأن يودى حساباً لرب العمل عما استعملها فيه ، وأن يرد إليه مابقى منها .

٢ — فإذا جعل شيئاً من هذه المادة غير صالح للاستعمال باهماله أو لنقص فى كفايته الفنية ، التزم برد قيمة هذا الشيء لرب العمل .

٣ — وعليه أن يأتى بما يحتاج إليه فى عمله من أدوات وأشياء إضافية ، ويكون ذلك على نفقته ، كل هذا مالم يقض الاتفاق أو عرف الحرقة بغير ذلك . (١)

مادتان محذوفتان :

لمادة ٨٦٩ :

١ — إذا حدثت ، أو طهرت أثناء العمل ، عيوب فى المادة التى قدمها رب العمل ، أو قامت عوامل أخرى من شأنها أن تعوق تنفيذ العمل فى أحوال ملائمة ، وجب على المفاوض أن يخطر فوراً رب العمل بذلك .

٢ — فإذا أهمل فى الإخطار ، كان مسئولاً عن كل ماينترب على إهماله من نتائج .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

مذكرة المشروع التمهيدى :

قارن المادة ٤٨٣ من التقنين البولونى والمادة ٣١٥ فقرة ٣ من تقنين الالتزامات السويسرى والمادة ٨٧٢ من التقنين التونسى والمادة ٦٦٢ من التقنين البنائى .

المشروع فى لجنة الترجمة

تليت المادة ٨٦٩ واقترح حذفها لإكتفاء بالقواعد العامة فوافقت اللجنة على ذلك .

مذكرة المشروع التمهيدي :

الفقرة الأولى : قارن المادة ٣٥٥ فقرة ٢ من تقنين الالتزامات السويسري والمادة ٤٨٢ من التقنين البولوني والمادة ٨٧٣ من التقنين التونسي والمادة ٦٦٣ من التقنين اللبناني .

الفقرة الثانية : انظر المادة ١٢٤٤ من التقنين البرازيلي .

الفقرة الثالثة : قارن المادة ٣٦٤ فقرة ٣ من تقنين الالتزامات السويسري ، والمادة ٤٨١ من التقنين البولوني والمادة ٨٦٨ من التقنين التونسي والمادة ٦٥٩ من التقنين اللبناني .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٦٧ فأقرتها اللجنة مع تحوير لفظي طفيف وأصبح نصها ما يأتي :

المادة ٨٧٠ :

إذا تأخر المفاوض في أن يبدأ العمل أو في أن ينجزه تأخرا لا يرجي معه ، مطلقا أن يتمكن من القيام بالعمل كما ينبغي في المدة المتفق عليها جاز لرب العمل فسخ العقد دون انتظار لحلول أجل التسليم .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

مذكرة المشروع التمهيدي :

اقتبس المشروع هذا النص عن تقنين الالتزامات السويسري (٣٦٦ فقرة أولى) والتقنين البولوني (م ٨٨٤) والتقنين التونسي (م ٨٧٠) والتقنين اللبناني (م ٦٦١) ، وهو يجيز لرب العمل فسخ العقد إذا تأخر المفاوض في إنجاز العمل تأخرا لا يرجي معه مطلقا أن يتمكن من القيام به في المدة المتفق عليها والتقنين الألماني (م ٦٣٦) يقصر هذا الجزء على حالة عدم احترام الأجل المتفق عليه ، أما المشرع فهو يجيز الفسخ حتى قبل مرور الأجل ، إذا تبين أنه لا أمل مطلقا في إنجاز العمل في المدة المتفق عليها . وقد أخذ التقنينان اللاتيني والجرماني هذا المبدأ عن التقنين الانجلوسكسوني ، وخاصة عن التشريع الأمريكي المنظم لأحكام العقود الصادرة في سنة ١٩٣٢ ، وهو يسمح بطلب الفسخ مقدما إذا تأخر المفاوض في تنفيذ التزامه لدرجة يصبح معها ثابتا أو محتملا . بما أنه لن يتمكن من إتمامه في الميعاد ويكون بذلك قد أخل مقدما بالتزامه . وهذا الحكم يخالف القواعد العامة التي لا تجيز طلب الفسخ إلا إذا حصل الإخلال بالالتزام فعلا .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٧٠ واقترح حذفها اكتفاء بالقواعد العامة فوافقت اللجنة على ذلك .

١ — إذا كان رب العمل هو الذى قدم المادة ، فعلى المفاوض أن يحرص عليها ويراعى أصول الفن فى استخدامه لها وأن يؤدى حساباً لرب العمل عما استعملها فيه ، ويرد إليه مابقى منها ، إذا صار شيء من هذه المادة غير صالح للاستعمال بسبب إهماله أو قصور كفايته الفنية التزم برد قيمة هذا الشيء لرب العمل .

٢ — وعليه أن يأتى بما يحتاج إليه فى انجاز العمل من أدوات ومهمات إضافية ويكون ذلك على نفقته ، هذا ما لم يقض الاتفاق أو عرف الحرفة بغيره .

وأصبح رقمها فى المشروع النهائى ٦٧٧

المشروع فى مجلس النواب

تقرير اللجنة :

استبدلت عبارة « فإذا صار شيء » بعبارة « إذا صار شيء » ، وعبارة « وعلى المفاوض » بعبارة « وعليه » .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة بالصيغة السابقة تحت رقم ٦٧٦

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة كما أقرها مجلس النواب — وأصبح رقمها ٦٤٩

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة

مادة ٦٥٠

١ - إذا ثبت أثناء سير العمل أن المقاول يقوم به على وجه معيب أو مناف للعقد ، جاز لرب العمل أن ينذره بأن يعدّل من طريقة التنفيذ خلال أجل معقول يعينه له . فإذا انقضى الأجل دون أن يرجع المقاول إلى الطريقة الصحيحة ، جاز لرب العمل أن يطلب إما فسخ العقد وإما أن يعهد إلى مقاول آخر بانجاز العمل على نفقة المقاول الأول طبقاً لأحكام المادة ٢٠٩ .

٢ - على أنه يجوز طلب فسخ العقد في الحال دون حاجة إلى تعيين أجل إذا كان إصلاح ما في طريقة التنفيذ من عيب مستحيلاً .

التقنين المدقّق السابق :

لامقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ٨٧١ :

١ - إذا ثبت ، أثناء سير العمل ، أن المقاول يقوم به على وجه معيب أو مناف للعقد ، جاز لرب العمل أن ينذره بأن يعدّل من طريقة التنفيذ في خلال أجل معقول يحدده ، فإذا انقضى الأجل دون أن يرجع المقاول إلى الطريقة الصحيحة ، جاز لرب

العمل إما أن يفسخ العقد ، وإما أن يعهد إلى مقاول آخر بإنجاز العمل على نفقة المقاول وتحت مسؤوليته إذا كانت طبيعة العمل تسمح بذلك .

٢ — على أنه يجوز فسخ العقد في الحال ، دون حاجة إلى تحديد أجل ، إذا كان لإصلاح ما في طريقة التنفيذ من عيب مستحيلا ، أو امتنع المقاول عن إصلاح هذا العيب .

٣ — أما إذا لم يكن من شأن العيب في طريقة التنفيذ أن يقلل إلى حد كبير من قيمة العمل أو من صلاحيته للاستعمال المقدّر له ، فلا يجوز فسخ العقد .

مذكرة المشروع التمهيدى :

اقتبس المشروع هذه المادة عن التقنين الألماني (م ٦٣٤) وتقنين الالتزامات السويسرى (م ٣٦٦ فقرة ٢) والتقنين البولونى (م ٤٨٥) .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٧١ من المشروع واقترحت بعض تعديلات لفظية وكذلك حذف الفقرة الثالثة فوافقت اللجنة على ذلك وأصبح نصها ما يأتى :

١ — إذا ثبت ، أثناء سير العمل ، أن المقاول يقوم به على وجه معيب أو مناف للعقد ، جاز لرب العمل أن ينذره بأن يعدل من طريقة التنفيذ خلال أجل معقول يحدده له ، فإذا انقضى الأجل دون أن يرجع المقاول إلى الطريقة الصحيحة ، جاز لرب العمل إما أن يفسخ العقد ، وإما أن يعهد إلى مقاول آخر بإنجاز العمل على نفقة المقاول الأول متى كانت طبيعة العمل تسمح بذلك .

٢ — على أنه يجوز فسخ العقد في الحال ، دون حاجة إلى تحديد أجل ، إذا كان إصلاح ما في طريقة التنفيذ من عيب مستحيلا .

وقد تمت بعد استبدال كلمة « يعينه » بكلمة « يحدده » ، وكلمة « تعين » بكلمة « تحديد » وأصبح رقمها النهائى ٦٧٨ .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٧٧

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

محضر الجلسة الثانية والثلاثين

تليت المادة ٦٧٧ فلاحظ رمزي بك أن المادة لم تنص على أن الفسخ يتم بحكم من القاضي . وطلب النص على ذلك .

وأضاف إلى ذلك سعادة الرئيس أن المادة لم تتعرض لحالة الاستعجال التي يجب أن يكون لرب العمل فيها التنفيذ دون الرجوع إلى القاضي وطلب سعادته أن يضمن النص هذا الحكم .

فقال الدكتور بغدادى أن هذه الرغبات تتحقق بالإحالة إلى المادة ٢١٥ .

قرار اللجنة :

وافقت اللجنة على تعديل المادة على ضوء الاعتبارات السابقة — فأصبح نصها كالآتي :

١ — إذا ثبت أثناء سير العمل أن المفاوض يقوم به على وجه معيب أو مناف للعقد جاز لرب العمل أن ينذره بأن يعدل من طريقة التنفيذ خلال أجل معقول يعينه له فإذا انقضى الأجل دون أن يرجع المفاوض إلى الطريقة الصحيحة جاز لرب العمل أن يطلب إما فسخ العقد وإما أن يعهد إلى مفاوض آخر بإنجاز العمل على نفقة المفاوض الأول طبقاً لأحكام المادة ٢١٥

٢ — على أنه يجوز طلب فسخ العقد في الحال دون حاجة إلى تعيين أجل إذا كان إصلاح ما في طريقة التنفيذ من عيب مستحيلاً .

تقرير اللجنة :

عدلت الفقرة الأولى من المادة تعديلاً من شأنه الإحالة إلى القواعد العامة في الفسخ دفعا لشبهة استحداث حكم جديد ، وأصبح رقمها ٦٥٠

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة

مادة ٦٥١

١ - يضمن المهندس المعماري والمقاول متضامنين ما يحدث خلال عشر سنوات من تهدم كلي أو جزئي فيما شيدوه من مبان أو أقاموه من منشآت ثابتة أخرى وذلك ولو كان التهدم ناشئا عن عيب في الأرض ذاتها، أو كان رب العمل قد أجاز إقامة المنشآت المعيبة، ما لم يكن المتعاقدان في هذه الحالة قد أرادا أن تبقى هذه المنشآت مدة أقل من عشر سنوات .

٢ - ويشمل الضمان المنصوص عليه في الفقرة السابقة ما يوجد في المباني والمنشآت من عيوب يترتب عليها تهديد متانة البناء وسلامته.

٣ - وتبدأ مدة السنوات العشر من وقت تسلم العمل .

٤ - ولا تسري هذه المادة على ما قد يكون للمقاول من حق الرجوع على المقاولين من الباطن .

التقنين المدني السابق :

مادة ٤٠٩ / ٥٠٠ : المهندس المعماري والمقاول مسئولان مع التضامن عن خلل

البناء في مدة عشر سنين ولو كان ناشئا عن عيب الأرض أو كان المالك أذن في إنشاء أبنية معينة بشرط ألا يكون البناء في هذه الحالة الأخيرة معدا في قصد المتعاقدين لأن يملك أقل من عشر سنين .

المشروع التمهيدي

المادة ٨٩٥ :

١ — يضمن المهندسون المعماريون والمقاولون ما يحدث في خلال عشر سنوات من تهدم فيما شيدوه من مبان أو أقاموه من منشآت ثابتة أخرى ، سواء لحق الهدم كل الأعمال أو بعضها ، وذلك حتى لو كان التهدم ناشئا عن عيب في الأرض ذاتها ، أو كان رب العمل قد أجاز إقامة المنشآت المعيبة ، مالم يكن قد أجاز منشآت أراد المتعاقدان أن تبقى مدة أقل من عشر سنين .

٢ — وتبدأ مدة العشر السنين من وقت تمام العمل وتسلمه .

٣ — ولا تسرى هذه المادة على ما قد يكون للمقاول من حق في الرجوع على المقاولين من الباطن .

المادة ٨٩٦ :

١ — يشمل الضمان المنصوص عنه في المادة السابقة ما يوجد في المباني والمنشآت الكبيرة التي في حكمها من عيوب يترتب عليها تهديد متانة البناء وسلامته .

٢ — أما ما هو دون ذلك من عيوب ، كعدم الملائمة في ترتيب الأماكن المختلفة أو النقص فيما ينبغي أن تكون عليه من جمال قى ، فلا يترتب عليه سوى ما تقرره القواعد العامة من مسئولية تعاقدية أو تقصيرية .

المادة ٨٩٧ فقرة ٣ :

إذا كان كل من المهندس المعماري والمقاول مسئولاً عما وقع في العمل من عيب ، كانا متضامنين في المسئولية .

مذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٨٩٥ :

تطابق الفقرة الأولى المادة ٤٠٩/٥٠٠ من التقنين الحالي فيها عدا ذكر التضامن ، فقد ترك أمره لنص خاص ينظمه تفصيلا (م ٨٩٧ من المشروع) .

أما الفقرة الثانية فهي مقتبسة من التقنين الأسباني (م ١٥٩١) والمشروع الفرنسي الإيطالي (م ٥٢٢ فقرة أولى) والتقنين التونسي (م ٨٦٧) والتقنين اللباني (م ٦٦٨) وبعض التقنينات الأخرى .

والفقرة الثالثة مأخوذة عن المشروع الفرنسي الإيطالي (م ٥٢٣) .

وتحديد المدة التي يبقى فيها المقاولون والمهندسون مسؤولين عن خلال البناء لعشر سنوات أخذ به التقنين المصري (م ٤٠٩/٥٠٠) جريا على نسق التقنين الفرنسي (م ١٧٩٢) . وقد أخذ بهذه المدة أيضا التقنين الإيطالي (١٦٣٩) والتقنين الأسباني (م ١٥٣١) . أما التقنين البرتغالي (١٣٩٩) وتقنين الالتزامات السويسري (م ٣٧١) والتقنين البرازيلي (م ١٢٤٥) والتقنين التونسي (م ٨٧٦) والتقنين اللباني (م ٦٦٨) فقد أنقصت جميعها المدة إلى خمس سنوات . والتقنين الياباني يجاري أيضا هذه التقنينات الأخيرة ويجعل المدة أساسا خمس سنوات (م ٦٣٨) ولكنه يرفعها إلى عشر سنوات إذا كان البناء مقاما من الحجر أو الطوب أو المعدن . أما المشروع الحالي فشأنه شأن المشروع الفرنسي الإيطالي يبقى على مدة العشر السنين احتفاظا بما استقر عليه العرف في التقنينين المصري والفرنسي .

وبعض التقنينات تترك مسؤولية المهندس المعماري للقواعد العامة . ولا تقرر مسؤولية خاصة إلا للمقاول (أنظر على الأخص التقنين البرتغالي م ١٣٩٩ والتقنين الأسباني م ١٥٩١ والتقنين الياباني م ٦٣٨ والتقنين البولوني م ٤٨٨ . والمشروع الفرنسي الإيطالي لا يتكلم هو أيضا في المادة ٥٢٢ إلا عن المقاول) .

وعلى عكس ذلك توسع بعض التقنينات من دائرة هذه المسؤولية الخاصة ، فتجعلها شاملة أيضا للمهندس الميكانيكي (تقنين الالتزامات السويسري م ٣٧١ والتقنين التونسي م ٨٧٦ والتقنين اللباني م ٦٦٨) . أما المشروع فهو يحافظ على النطاق

التقليدى لهذه المسؤولية ، فيجعلها شاملة للمهندس المعماري والمقاول ، ولا يطبقها على المهندس الميكانيكي إلا إذا قام بوظيفة المهندس المعماري .

مذكرة مشروع التمهيدى عن المادة ٨٩٦ :

قارن : التقنين البرتغالى (م ١٣٩٩) والتقنين البرازيلى (م ١٢٤٥) .

القضاء المصرى :

راجع : حكم محكمة الاستئناف المختلطة ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٦ ب ٣٨ ص ٣٧٩
أنظر عكس ذلك حكم محكمة الاستئناف المختلطة ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٦ ب ٢٩ ص ٧٦ .

مذكرة المشروع التمهيدى عن المادة ٨٩٧ فقرة ٣ :

تقرر الفقرة الثالثة مانصت عليه المادة ٤٠٩/٥٠٠ من التقنين الحالى من التضامن فى مسؤولية المهندس والمقاول مع تحديد يقتضيه تطبيق القواعد العامة .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٩٥ من المشروع واقترح تعديل الحكم بأن يكون المهندس والمقاول متضامنين ، كما اقترح إضافة الفقرة الأولى من المادة ٨٩٦ إلى المادة ٨٩٥ لتكون فقرة ثانية لها وحذف الفقرة الثانية من المادة ٨٩٦ اكتفاء بتطبيق القواعد العامة فوافقت اللجنة على كل ذلك .

واقترح نقل الفقرة الثالثة من المادة ٨٩٧ إلى المادة ٨٩٥ . فوافقت اللجنة على ذلك وأصبح النص النهائى ما يأتى :

١ — يضمن المهندس المعماري والمقاول متضامنين ما يحدث فى خلال عشر سنوات من تهدم كلى أو جزئى فيما شيداه من مباني أو أقلاماه من منشآت ثابتة أخرى ، وذلك حتى لو كان التهدم ناشئا عن عيب فى الأرض ذاتها ، أو كان رب العمل قد أجاز إقامة المنشآت المعيبة ، مالم يكن المتعاقدان فى هذه الحالة قد أرادا أن تبقى هذه المنشآت مدة أقل من عشر سنين .

٢ — ويشمل الضمان المنصوص عليه في الفقرة السابقة ما يوجد في المباني والمباني من عيوب يترتب عليها تهديد متانة البناء وسلامته .

٣ — وتبدأ مدة السنين العشر من وقت تسلم العمل .

٤ — ولا تسرى هذه المادة على ما قد يكون المقاول من حق الرجوع على المقاولين من الباطن .

وأتمت بعد استبدال لفظ « ولو » بكلمتي « حتى لو » ، ولفظ « سنوات » بلفظ « سنين » .
وأصبح رقمها النهائي ٦٧٩ .

المشروع في مجلس النواب

تقرير لجنة الشؤون التشريعية :

استفسرت اللجنة في صدد المادة عن العيب الذي يوجد في الأرض ذاتها إذا كان هذا العيب من الخفاء بحيث يدق كشفه على المهندس الفطن أيكون المهندس مسئولا عنه ؟ فأجيب بأن المهندس يكون مسئولا عن العيب الذي يمكن كشفه وفقا لقواعد الفن أما إذا استحال كشف العيب وفقا لهذه القواعد ، فإن ذلك يكون في حكم القوة القاهرة ، ولا يكون المهندس مسئولا عنه ، وقد ورد هذا الحكم في المادة ٦٨١ (٦٨٠) ثم استفسرت اللجنة عما إذا كانت المسؤولية الاستثنائية الواردة في المادة ٦٧٩ المشار إليها تنطبق على العلاقة بين المقاول الأصلي والمقاول من الباطن ، فأجيب بأن الفقرة الثالثة من المادة ذاتها صريحة في أن هذه المسؤولية الاستثنائية استحدثها المشروع إلى جانب المسؤولية المقررة بالقواعد العامة لأن صاحب العمل لا يمكن اعتباره في مستوى المهندس من الناحية الفنية . أما المقاول والمقاول من الباطن فهما من الناحية الفنية متساويان فليست هناك إذن حاجة لاستحداث مسؤولية استثنائية فيما بينهما .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٧٨ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

محضر الجلسة الثانية والثلاثين

تليت المادة ٦٧٨ فاعترض سعادة الرئيس على استعمال كلمة « تهدم » الواردة في الفقرة الأولى وقال أن القانون القائم استعمل لفظ « خلل » واقترح استبدال لفظ « خلل » بلفظ « تهدم »

ولكن لوحظ أن النص الفرنسي للمادة المقابلة في القانون القائم يفيد معنى التهدم . وقد تناقشت اللجنة فيما يعتبر عيبا يهدد متانة البناء وسلامته فيخضع من حيث المسؤولية إلى حكم الفقرة الثانية من المادة .

قرار اللجنة :

وأخيرا استقر رأي اللجنة على بقاء المادة على أصلها مع التفسير التالي .
تواجه الفقرة الأولى حالة وقوع التهدم الكلي أو الجزئي خلال عشر سنوات وهي تطابق في حكمها حكم القانون الحالي .

أما الفقرة الثانية فتأتي بحكم جديد فلا تبني المسؤولية على التهدم الواقع بالفعل خلال عشر سنوات بل تضع أساس المسؤولية على وجود عيب في البناء يترتب عليه تهديد متانة البناء وسلامته مادام هذا العيب يظهر في خلال عشر سنوات ولو لم يقع تهدم بالانفعال في ظرف هذه العشر سنوات .

محضر الجلسة التاسعة والخمسين

حذف حرف (في) من عبارة (في خلال) الواردة في المادة .

وأصبح رقم المادة ٦٥١ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة .

مادة ٦٥٢

إذا اقتصر المهندس المعماري على وضع التصميم دون أن يكلف
الرقابة على التنفيذ، لم يكن مسؤولاً إلا عن العيوب التي أتت
من التصميم.

التقنين المدنى السابق :

مادة ٥٠١/٤١٠ : المهندس المعماري الذي لم يؤمر بملاحظة البناء لا يكون مسؤولاً
إلا عن عيوب رسمه.

المشروع التمهيدي

المادة ٨٩٧ :

١ — إذا اقتصر المهندس المعماري على وضع التصميم ، دون أن يكلف الرقابة
على التنفيذ ، لم يكن مسؤولاً إلا عن العيوب التي أتت من التصميم ، دون العيوب
التي ترجع إلى طريقة التنفيذ .

٢ — إذا عمل المقاول بإشراف مهندس معماري ، أو بإشراف رب العمل وقد
جعل نفسه مكان المهندس المعماري ، فلا يكون المقاول مسؤولاً إلا عن العيوب
التي تقع في التنفيذ ، دون العيوب التي تأتي من الغلط أو عدم التبصر ، في وضع
التصميم .

٣ — إذا كان كل من المهندس المعماري والمقاول مسؤولاً عما وقع في العمل
من عيب ، كانا متضامنين في المسؤولية .^(١)

(١) مادة محذوفة :

المادة ٨٩٨ :

يسقط عن المهندس المعماري والمقاول الضمان المقرر في المادتين السابقتين ، إذا تبين من الظروف التي

مذكرة المشروع التمهيدي :

تطابق الفقرة الأولى نص المادة ٤١٠/٥٠١ من التقنين الحالى . قارن أيضا حكم محكمة الاستئناف المختلطة ١٧ يناير سنة ١٩١٨ ب ٣٠ ص ١٥٩ .

أما الفقرة الثانية فهي مؤيدة لأحكام القضاء المصرى وعلى الأخص حكم محكمة الاستئناف المختلطة ٣٠ مايو سنة ١٩٠١ ب ١٣ ص ٣٤٧ — ٢٦ يناير سنة ١٩٠٥ ب ١٧ ص ٩٩

والفقرة الثالثة تقرر ما نصت عليه المادة ٤٠٩/٥٠٠ من التقنين الحالى من التضامن فى مسئولية المهندس والمقاول مع تحديد يقتضيه تطبيق القواعد العامة .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٩٧ من المشروع واقترح حذف الفقرة الثانية ونقل حكم الفقرة الثالثة إلى المادة ٨٩٥ فوافقت اللجنة على ذلك وأصبح النص النهائى ما يأتى :

أدت إلى كشف عيوب البناء ، أن هذه العيوب قد نشأت عن قوة فاعرة ، كما لو حصل خلل فى استقرار الأرض التى أقيم عليها البناء ، إذا كان هذا الخلل قد نشأ ، لاعن موقع الأرض أو عن حركتها الذاتية ، بل عن أسباب خارجة لم يكن فى الإمكان توقعها وقت إقامة البناء .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يؤيد هذا النص ما جرى عليه قضاء المحاكم المصرية ، وعلى الأخص محكمة الاستئناف المختلطة . ويستند هذا القضاء على مدأين أساسيين :

(١) الخلل فى البناء إذا حصل فى خلال عشر سنوات لا يكتفى وحده لتقرير مسئولية المقاول ، إذا كان من الثابت أن هذا الخلل لا يرجع لحصته (استئناف مختلط ٢ يونيه سنة ١٩٢١ ب ٣٣ ص ٢٧١) .

(٢) تهدم البناء الذى لم يثبت سببه بوجه قاطع يفترض أنه راجع لعب فى الصنعة يسأل عنه المقاول (استئناف مختلط ٢٤ يونيه سنة ١٩٠٣ ب ١٥ ص ٣٥٨) . وهكذا تكون المادة ٤٠٩/٥٠٠ من التقنين الحالى قد أقامت قرائن على افتراض الخطأ ، من بينها واحدة ليس من السهل دفعها ، وهى قرينة افتراض خطأ أو إهمال فى جانب المقاول ، إذا كان الخلل راجعا إلى طبيعة الأرض . بل لا يجوز أن تسهل دفع هذه القرينة عن طريق الالتجاء لرأى الخبراء لإثبات أن المقاول لم يرتكب أى خطأ ففى كشف طبيعة الأرض وتعرف عيوبها . إذ يخفى أن يحاجي الخبراء أبناء مهنتهم ، فتفوت بذلك الحماية التى قصدها المشروع ولذلك قيد المشروع من حالات قبول القوة القاهرة كسبب لسقوط المسئولية وجعلها قاصرة على الحالة التى يكون فيها ثبوتها قاطعا دون حاجة لأهل الخبرة .

« إذا اقتصر المهندس المعماري على وضع التصميم دون أن يكلف الرقابة على التنفيذ ، لم يكن مسئولاً إلا عن العيوب التي أتت من التصميم » .

وأصبح رقمها في المشروع النهائي ٦٨٠

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٧٩

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل — وأصبح رقمها ٦٥٢

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

ويعتاز هذا النص أيضا بـميزة التوفيق بين الحلول التي قررتها محكمة الاستئناف المختلطة في بعض الحالات العملية . من ذلك استبعاد مسؤولية المقاول المكلف بتغطية الطريق بالأسفلت إذا كان العيب الحادث في غطاء الأسفلت ناجما عن هبوط الشارع بسبب خلل في مجرى المياه الممتدة في باطن الأرض (استئناف مختلط ٢٨ مارس سنة ١٩٠١ ب ١٣ ص ٢٢١) وكذلك استبعاد مسؤولية المقاول الذي استعمل مواد وأدوات انمقد الإجماع على جودتها ، إذا كان من الثابت أن الحلال الحادث بسببها راجع إلى الأحوال الجوية الخاصة بالقطر المصري (استئناف مختلط ٢ يونيو سنة ١٩٢١ ب ٢٣ ص ٢٧١ ، على أن هذا التطبيق محل للمناقشة) — وفي طائفة أخرى من الأحكام قررت المحكمة إلغاء مسؤولية تهدم البناء تحت تأثير ضغط مياه الأمطار على عاتق المقاول حتى لو كانت هذه الأمطار وافرة لدرجة غير عادية ، خصوصا إذا كانت البناء منخفضا بجوار الشارع (استئناف مختلط ٢٤ يونيو سنة ١٩٠٣ ب ١٥ ص ٣٥٨ — ٢٢ يناير سنة ١٩١٤ ب ٢٦ ص ١٦٩) . كما أن المحكمة رفضت تمسك المقاول بالعمرة القاهرة لتخلص من المسؤولية بسبب هبوط أرضه مقامه على جوانب النيل (البلتان : جدول عشرين ٢ عمرة ٢٤٢٣) . وقد قصد المشروع بالذات هذه الطائفة الأخيرة من الأحكام ، فذكر في النص ، إلى جانب موقع الأرض ، حركتها الذاتية .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٩٨ واقترح تعديلها بما يجمل عبء الإثبات على المهندس والمقاول بأن التهدم والعيب الذي ظهر يرجع إلى سبب أجنبي لا يد لها فيه فوافقت اللجنة وأصبح نص المادة ما يأتي :

« يسقط الضمان عن المهندس المعماري والمقاول إذا أثبتنا أن تهدم البناء أو العيب الذي ظهر يرجع إلى سبب أجنبي لا يد لها فيه » . وأصبح رقمها النهائي ٦٨١

مادة ٦٥٣

يكون باطلا كل شرط يقصد به إعفاء المهندس المعماري
والمقاول من الضمان أو الحد منه .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها :

المشروع التمهيدي

المادة ٨٩٩ :

١ — في المقاولات الصغيرة ، يجوز للمقاول أن يشترط إعفاءه من المسؤولية

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٨٠

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

محضر الجلسة الثانية والثلاثين

تليت المادة ٦٨٠ فاعترض على حكمها سعادة الرئيس وأيده سعادة العشماوي باشا قائلاً أنها ستكون
سبباً للتخلص من المسؤولية . واقتراحاً حذفها .

قرار اللجنة :

قررت اللجنة حذف المادة ٦٨٠ اكتفاء بالرجوع إلى القواعد العامة .

تقرير اللجنة :

حذفت المادة اكتفاء بالقواعد العامة .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على حذف المادة .

عن العيب ، أو أن يحد من مسؤوليته عن ذلك . ولكن هذا الشرط يكون باطلا إذا كان المقاول قد تعمد إخفاء العيب أو ارتكب أخطاء لا تغتفر .

٢ - أما في المقاولات الكبيرة ، فيكون باطلا كل شرط يقصد به إعفاء المهندس المعماري والمقاول من الضمان المقرر بمقتضى المواد ٨٩٤ إلى ٨٩٦ ، كذلك كل شرط يقصد به الحد من هذا الضمان .

مذكرة المشروع التمهيدي :

قارن الحلول المختلفة المقررة بالمادة ٦٣٧ من التقنين الألماني والمادة ٨٧٩ من التقنين التونسي والمادة ٦٦٩ من التقنين اللبناني .

والفقرة الثانية تبررها اعتبارات الوقاية العامة التي اقتضت الاستثناءات المقررة بالمواد ٨٩٤ إلى ٨٩٦

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٩٩ واقتراح حذف الفقرة الأولى وصدر الفقرة الثانية لصعوبة التمييز بين المقاولات الكبيرة والمقاولات الصغيرة وتعديل الفقرة الثانية تعديلا لفظيا فوافقت اللجنة على كل ذلك ، وأصبح نص المادة ما يأتي :

« يكون باطلا كل شرط يقصد به إعفاء المهندس المعماري والمقاول من الضمان أو الحد منه . »

وأصبح رقمها في المشروع النهائي ٦٨٢

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٨١

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

محضر الجلسة الثانية والثلاثين

تليت المادة ٢٨١ وهي تقرر بطلان كل شرط يقصد به إعفاء المهندس والمقاول

من الضمان أو الحد منه فاعترض على ذلك لأن النص يجعل هذا البطلان من النظام العام ، فقليل تبريرا لذلك أنه لو حذف هذا النص سيلجأ المهندسون والمقاولون إلى تضمين عقودهم نصوصا تعفيهم من المسؤولية والمراد بالمادة حماية طبقة لا يفهمون في مسائل البناء .

قرار اللجنة :

وافقت اللجنة على إبقاء المادة على أصلها ، وأصبح رقمها ٦٥٣

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل

مادة ٦٥٤

تسقط دعاوى الضمان المتقدمة بانقضاء ثلاث سنوات من وقت حصول التهدم أو انكشاف العيب .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التميدى

المادة ٩٠٠ :

١ — على رب العمل ، فى المقاولات الصغيرة ، أن يستعمل ما تقرره من حقوق بسبب العيب فى تنفيذ العمل ، فى الميعاد الذى يحدده العرف المعمول به فى هذا النوع من الصناعة ، إن كان هناك عرف متبع ، فإن لم يوجد ، وجب رفع الدعوى بهذه الحقوق فى خلال ستة أشهر من وقت تسلم العمل .

٢ — أما فى المقاولات الكبيرة ، فإن دعاوى المسؤولية الخاصة التى تستند إلى

المواد من ٨٩٤ إلى ٨٩٦ ، ودعاوى المسؤولية الأخرى التي تستند إلى القانون العام في العيوب غير المشار إليها في هذه المواد ، يجب رفعها في خلال سنتين من وقت الكشف عن هذه العيوب .

مذكرة المشروع التمهيدي :

اقتبس المشروع الفكرة الأساسية في التمييز الوارد بهذا النص عن المشروع الفرنسي الإيطالي م ٥٢١ فقرة ٢ و ٥٢٢ فقرة أولى (في نهايتها) .

وقد ترتب على عدم وجود نص في التقنين الحالي يطابق الفقرة الثانية من هذه المادة ، أن محكمة الاستئناف المختلطة قررت أن دعوى المسؤولية قبل المَقاول بناء على نص المادة ٥٠٠ من التقنين المختلط يجوز رفعها بعد مضي اِشْر السنين المقررة بالنص ، ولا يسقط الحق في إقامتها إلا بمضي خمس عشرة سنة من يوم وقوع الحادث ويترتب على ذلك أنه لو حدث الخلل في السنة العاشرة فإن الدعوى تبقى جائزة حتى تمر أربع وعشرون سنة من تاريخ تسلم العمل . وقد يكون الداعي إلى تقرير هذا الحل هو الرغبة في ترك وقت كاف لرب العمل الذي يكتشف العيب في آخر لحظة ، حتى ينجح في دعواه قبل المَقاول ، على أن هذه النتيجة تتعارض تماما مع ما رأيناه من ميل التقنينات الحديثة إلى تقصير المدة التي يبقى فيها كل من المَقاول والمهندس مسئولاً ، ولذلك يكتفى المشروع بتحديد مدة سنتين يجوز رفع الدعوى خلالها ، وذلك قياساً على ما قرره المشروع الفرنسي الإيطالي (م ٥٢٢) .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٠٠ واقترح حذف الفقرة الأولى والعبارة الخاصة بدعاوى المسؤولية عن العيوب التي تستند إلى القانون العام في الفقرة الثانية لصعوبة التمييز بين المقاولات الكبيرة والصغيرة أولاً ولوجوب التمييز بين العيوب الخاصة والعيوب التي تستند إلى القانون العام ثانياً .

فوافقت اللجنة على ذلك وأصبح النص النهائي ما يأتي :

« تسقط دعاوى الضمان المتقدمة بانقضاء ثلاث سنوات من وقت حصول التهدم
أو انكشاف العيب .. وأصبح رقمها في المشروع النهائي ٦٨٣ .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٨٢

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٦٥٤

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

التزامات رب العمل :

مادة ٦٥٥

متى أتم المفاوض العمل ووضعه تحت تصرف رب العمل ،
 وجب على هذا أن يبادر إلى تسلمه في أقرب وقت ممكن بحسب
 الجارى فى المعاملات ، فإذا امتنع دون سبب مشروع عن التسلم رغم
 دعوته إلى ذلك بانذار رسمى ، اعتبر أن العمل قد سلم إليه .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها :

الاشروع التمهيدى

المادة ٨٧٢ :

١ - متى أتم المفاوض العمل ، ووضعه تحت تصرف رب العمل ، وجب على هذا
 أن يبادر إلى معاينته فى أقرب وقت مستطاع تبعا للبالوف فى التعامل ، وأن يتسلمه
 فى مدة وجيزة إذا اقتضى الأمر ذلك : فإذا امتنع دون سبب مشروع عن المعاينة رغم
 دعوته إليها اعتبر أنه قد تسلم العمل

٢ - على أنه يجوز لرب العمل أن يمتنع عن تسلمه إذا كان المفاوض قد خالف
 ما ورد فى العقد من شروط ، أو ما تقضى به أصول الفن لهذا النوع من العمل

٣ - ويجوز لكل من المتعاقدين أن يطالب ندب خبير على نفقته لفحص
 الشئ ، على أن يدون الخبراء محضرا بأعمالهم

مذكرة المشروع التمهيدي :

الفقرة الأولى — قارن : تقنين الالتزامات السويسرية (٣٦٧ فقرة أولى) ،
والتقنين البولوني (م ٤٩٥) والتقنين الألماني (م ٦٤٠ فقرة أولى) ، والتقنين
التونسي (م ٨٨١) والتقنين اللبناني (م ٦٧٠)

الفقرة الثانية — التقنين البرازيلي (م ١٢٤٢ فقرة ٢)

الفقرة الثالثة — تقنين الالتزامات السويسرية (م ٣٦٧ فقرة ٢)

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٧٢ من المشروع واقترح حذف الفقرتين الثانية والثالثة اكتملاء
بالاحكام العامة وتحوير الفقرة الاولى تحويرا ملائما فوافقت اللجنة على ذلك وأصبح
نص المادة النهائي ما يأتي :

« متى أتم المفاوض العمل ووضع تحت تصرف رب العمل وجب على هذا
أن يبادر إلى تسليه في أقرب وقت ممكن بحسب الجارى فى المعاملات فإذا امتنع
دون سبب مشروع عن التسليم رغم دعوته إلى ذلك أعتبر أن العمل قد سلم إليه ،

وأصبح رقمها فى المشروع النهائي ٦٨٤

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل — تحت رقم ٦٨٣

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

محضر الجلسة الثانية والثلاثين

تليت المادة ٦٨٣ واقترح سعادة الرئيس اضافة العبارة الآتية اليها :

« بإنذار رسمى ، على عبارة « رغم دعوته الى ذلك ، وفقا لما نهجت عليه اللجنة

في باقى المواد الماثلة فى الحكم فوافقت اللجنة على ذلك كما وافقت على استبدال لفظ
« التسلم » بلفظ « التسليم » الوارد فيها

وبذلك يصبح نص المادة كالآتى :

« متى أتم المقاول العمل ووضعته تحت تصرف رب العمل وجب
على هذا أن يبادر الى تسلمه فى أقرب وقت ممكن بحسب الجارى فى المعاملات ،
فإذا امتنع دون سبب مشروع عن التسلم رغم دعوته الى ذلك بإذار رسمى أعتبر
أن العمل قد سلم اليه »

تقرير اللجنة :

أضيفت بعد عبارة « دعوته الى ذلك » عبارة « بإذار رسمى » لتبين كيفية الدعوة
على نحو يحسم المنازعات. وأصبح رقمها ٦٥٥

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة .

مادة ٦٥٦

يستحق دفع الأجرة عند تسلم العمل ، إلا إذا قضى العرف
أو الاتفاق بغير ذلك .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ٨٨٤ :

يستحق دفع الثمن عند التسليم ، إلا إذا قضى العرف أو الاتفاق بغير ذلك ،
ويراعى فى ذلك حكم الفقرة الثانية من المادة ٨٧٢
مذكرة المشروع التمهيدي :

قارن : التقنين التونسي (م ٨٨٢) والتقنين اللبناني (م ٦٧٣) والتقنين الألماني
(م ٦٤١) وتقنين الالتزامات السويسرى (م ٣٧٢) والمشروع الفرنسى الإيطالى
(م ٥٢٠) والتقنين البولونى (م ٤٨٩) والتقنين اليابانى (م ٦٣٣) والتقنين البرتغالى
(م ١٤٠٦) والتقنين الإسباني (م ١٥٩٩)

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٨٤ من المشروع فأقرتها اللجنة مع تعديل لفظى وأصبح نصها ما يأتى :
« يستحق دفع الأجرة عند تسلم العمل إلا إذا قضى العرف أو الاتفاق بغير ذلك »
وأصبح رقمها ٦٨٥ فى المشروع النهائى

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٨٤

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٦٥٦

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٦٥٧

- ١ - إذا أبرم عقد بمقتضى مقايضة على أساس الوحدة وتبين في أثناء العمل أن من الضروري لتنفيذ التصميم المتفق عليه مجاوزة المقايضة المقدرة مجاوزة محسوسة ، وجب على المفاوض أن يخطر في الحال رب العمل بذلك مبينا مقدار ما يتوقعه من زيادة في الثمن ، فان لم يفعل سقط حقه في استرداد ما جاوز به قيمة المقايضة من نفقات .
- ٢ - فاذا كانت المجاوزة التي يقتضيها تنفيذ التصميم جسيمة جاز لرب العمل أن يتدخل من العقد ويقف التنفيذ على أن يكون ذلك دون إبطاء ، مع إيفاء المفاوض قيمة ما أنجزه من الأعمال ، مقدرة وفقا لشروط العقد ، دون أن يعوضه عما كان يستطيع كسبه لو أنه أتم العمل .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ٨٧٨ :

- ١ - إذا أبرم العقد على أساس مقايضة بسعر الوحدة وتبين في أثناء العمل أنه

من الضروري لتنفيذ التصميم المتفق عليه مجاوزة المصروفات المقدرة في المقايسة مجاوزة محسوسة وجب على المقاول أن يخطر في الحال رب العمل بذلك مبينا مقدار ما يتوقعه من زيادة في الثمن . فإن لم يفعل ، سقط حقه في استرداد ما جاوز به قيمة المقايسة من نفقات .

٢ — فإذا كانت المجاوزة التي يقتضيها تنفيذ التصميم جسيمة جاز لرب العمل أن يتحلل من العقد ، على أن يكون ذلك دون إبطاء مع إعطاء المقاول التعويضات المنصوص عنها في المادة ٨٨٤ إلا ما تعلق منها بما فاته من كسب .

مذكرة المشروع التمهيدي :

قارن : التقنين البولوني (م ٤٩١) وتقنين الالتزامات السويسري (م ٣٧٥) والمشروع الفرنسي الإيطالي (م ٥٢٤) والتقنين الألماني (م ٦٥٠) والتقنين الفرنسي (م ١٧٩٣) والتقنين الإيطالي (م ١٦٤٠) .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٧٨ فأقرتها اللجنة مع تعديل لفظي ، وأصبح نصها ما يأتي :

١ — إذا أبرم العقد على أساس مقايسة بسعر الوحدة ، وتبين في أثناء العمل أن من الضروري لتنفيذ التصميم المتفق عليه مجاوزة المصروفات المقدرة في المقايسة مجاوزة محسوسة ، وجب على المقاول أن يخطر في الحال رب العمل بذلك ، مبينا مقدار ما يتوقعه من زيادة في الثمن فإن لم يفعل ، سقط حقه في استرداد ما جاوز به قيمة المقايسة من نفقات .

٢ — فإذا كانت المجاوزة التي يقتضيها تنفيذ التصميم جسيمة ، جاز لرب العمل أن يتحلل من العقد ويقف التنفيذ ، على أن يكون ذلك دون إبطاء ، مع تعويض المقاول عن جميع ما أنفقه من المصروفات وما أنجزه من الأعمال دون أن يعوضه عما كان يستطيع كسبه لو أنه أتم العمل .

وأصبح رقمها ٦٨٦ في المشروع النهائي .

المشروع فى مجلس النواب

تقرير لجنة الشؤون التشريعية :

لاحظت اللجنة أن النص الأصلى قد ينصرف معناه إلى أن المقصود بالمجازة هى مجاوزة السعر الوارد فى المقايضة مع أن المقصود هو حالة مجاوزة الكم لا السعر لذلك عدلت اللجنة النص بما يزيل اللبس .

وأصبح رقم المادة ٦٨٥ بعد تعديل صدر الفقرة الأولى منها على الصورة الآتية :
« إذا أبرم عقد بمقتضى مقايضة على أساس الوحدة وتبين فى أثناء العمل أن من الضرورى لتنفيذ التصميم المتفق عليه مجاوزة المقايضة المقدرة مجاوزة محسوسة ... »

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

محضر الجلسة الثانية والثلاثين

تليت المادة ٦٨٥ فرأت اللجنة إستبدال عبارة « مع إيفاء المقاول قيمة ما أنجزه من الأعمال مقدرة وفقا لشروط العقد » بعبارة « مع تعويض المقاول عن جميع ما أنفقه من المصروفات وما أنجزه من الأعمال » الواردة فى الفقرة الثانية .

والحكمة فى هذا التعديل هى منع اللبس الذى يقع من أن رب العمل مكلف أن يرد للمقاول قيمة ما أنفقه فعلا ولو تجاوز القيمة المقدرة فى العقد أو قل عنها .

والغرض هو احترام شروط العقد فيما أنجزه المقاول من عمل دون نظر إلى حقيقة الفقات الفعلية . وبذلك يعتبر التنفيذ جزئيا وكل ما يفوت المقاول هو ما كان يتوقعه من كسب لو أنه أتم العمل .

تقرير اللجنة :

عدلت الفقرة الثانية باستبدال عبارة « مع إيفاء المقاول قيمة ما أنجزه من الأعمال

مقدرة وفقا لشروط العقد دون أن يعرضه عما كان يستطيع كسبه لو أنه أتم العمل ،
بعبارة « مع تعويض المقاول عن جميع ما أنفقه من المصروفات ولما أنجزه من الأعمال
دون أن يعرضه عما كان يستطيع كسبه لو أنه أتم العمل ، وقد رأت اللجنة أن يقتصر
التزام رب العمل على الوفاء بقيمة ما أنجزه المقاول من الأعمال وفقا لشروط العقد
دون إلزامه بما يجاوز هذه القيمة من مصروفات أنفقها لأن رب العمل لم يكن
مسئولا عن مجاوزة المصروفات المقدرة في المقياس . بل وقد تكون قيمة المصروفات
التي أنفقها المقاول مجاوزة للتوقع من قيمة المقياس نفسها ، والأمر لم يسفر إلا عن
تنفيذ المقولة تنفيذا جزئيا .

وأصبح رقم المادة ٦٥٧

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة .

مادة ٦٥٨

١ - إذا أبرم العقد بأجر إجمالي على أساس تصميم اتفق عليه
مع رب العمل ، فليس للمقاول أن يطالب بأية زيادة في الأجر
ولو حدث في هذا التصميم تعديل أو إضافة إلا أن يكون ذلك
راجعا إلى خطأ من رب العمل أو يكون مأذونا به منه واتفق مع
المقاول على أجره .

٢ - ويجب أن يحصل هذا الاتفاق كتابة ، إلا إذا كان العقد
الأصلي ذاته قد اتفق عليه مشافهة .

- ٣ - وليس للمقاول إذا ارتفعت أسعار المواد الأولية وأجور الأيدي العاملة أو غيرها من التكاليف أن يستند إلى ذلك ليطلب زيادة في الأجر ولو بلغ هذا الارتفاع حدا يجعل تنفيذ العقد عسيرا.
- ٤ - على أنه إذا انهار التوازن الاقتصادي بين التزامات كل من رب العمل والمقاول بسبب حوادث استثنائية عامة لم تكن في الحسبان وقت التعاقد ، وتداعى بذلك الأساس الذي قام عليه التقدير المالي لعقد المقاولة ، جاز للقاضي أن يحكم بزيادة الأجر أو بفسخ العقد.

التقنين المدني السابق :

مادة ٥١٠/٤١٨ : لا يجوز لمن تعهد بعمل بالمقاولة أن يطلب بأية علة زيادة مبلغ المقاولة إلا إذا زادت مصاريف العمل بسبب من صاحب العمل .

المشروع التمهيدى

المادة ٨٧٩ :

١ - إذا أبرم العقد بشمن حدد جزافا على أساس تصميم اتفق عليه مع رب العمل ، فليس للمقاول أن يطالب بأية زيادة في الثمن ، حتى لو حدث في هذا التصميم تعديل أو إضافة إلا أن يكون ذلك راجعا إلى خطأ من رب العمل أو يكون هذا قد أذن به واتفق مع المقاول على ثمنه .

٢ - وليس للمقاول ، إذا ارتفعت أسعار المواد الأولية وأجور الأيدي العاملة أن يستند إلى ذلك ليطلب زيادة في الثمن حتى لو بلغ هذا الارتفاع حدا يجعل تنفيذ العقد عسيرا .

٣ — ويجب أن يحصل هذا الاتفاق كتابة ، إلا إذا كان العقد الأصلي ذاته قد اتفق عليه مشافهة .

٤ — على أنه إذا اختل التوازن الاقتصادي بين التزامات كل من رب العمل والمقاول اختلالا تاما بسبب حوادث لم تكن منظورة وقت التعاقد ، وانهار بذلك الأساس الذي قام عليه التقدير المالي لعقد المقاولة ، جاز للقاضي أن يحكم بزيادة في الثمن أو أن يأذن في فسخ العقد .

مذكرة المشروع التمهيدي :

الفقرة الأولى : تطابق مضمون المادة ١٨/٤١٠ من التقنين الحالي مع تحديد اقتبسه المشرع من التقنين الفرنسي (م ١٧٩٣) والقضاء المصري (أنظر على الأخص أحكام محكمة الاستئناف المختلطة ٢٢ أبريل سنة ١٨٩٦ ب ٨ ص ٢٣٥ — ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ ب ٩ ص ٣٥ — ٤ فبراير سنة ١٩٠٤ ب ١٦ ص ١٢٥) .

أما الفقرة الثانية : فهي مقتبسة أيضا من المادة ١٧٩٣ من التقنين الفرنسي وهي تقر ماجرى عليه القضاء المصري من أنه لا يجوز للمقاول أن يثبت بالبينة أو بالقرائن إذن رب العمل له في إقامة أعمال إضافية (أنظر على الأخص : محكمة الاستئناف المختلطة ١٢ أبريل سنة ١٩٠٥ ب ١٧ ص ٢٠٦ — ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٩ ب ٢٢ ص ٢٦ — محكمة استئناف مصر الأهلية ١٠ يونيو سنة ١٩٣٦ المحاماة ١٧ ص ٤١٢ رقم ١٩٧)
والفقرة الثالثة : تطابق أيضا أحكام القضاء المصري . محكمة الاستئناف المختلطة ٢٤ مايو سنة ١٨٩٩ ب ١١ ص ٢٣٥ — ٢١ مارس سنة ١٩٠٦ ب ١٨ ص ١٥٧ .
والفقرة الرابعة : هي تطبيق لنظرية الظروف الطارئة في حالة عقد المقاولة .
وتد سبق أن قرر المشروع هذه النظرية بصفة عامة في المادة ٢١٣ فقرة ٢ منه .

والمعيار الذي يقرره النص (إختلال التوازن الاقتصادي بين الالتزامات اختلالا تاما بسبب حوادث لم تكن منظورة وقت التعاقد) هو من الدقة بحيث يحد من تدخل القاضي وفي الوقت نفسه من المرونة بحيث يسمح له بمراعاة ظروف كل حالة .

المشروع في لجنة المراجعة

- تليت المادة ٨٧٩ فأقرتها اللجنة مع تعديل لفظي وأصبح نصها ما يأتي :
- ١ — إذا أبرم العقد بأجر إجمالي على أساس تصميم اتفق عليه مع رب العمل ، فليس للمقاول أن يطالب بأية زيادة في الأجر ، حتى لو حدث في هذا التصميم تعديل أو إضافة ، إلا أن يكون ذلك راجعاً إلى خطأ من رب العمل أو يكون مأذوناً به منه وقد اتفق مع المقاول على أجره .
 - ٢ — ويجب أن يحصل هذا الاتفاق كتابة ، إلا إذا كان العقد الأصلي ذاته قد اتفق عليه شفاهة .
 - ٣ — وليس للمقاول ، إذا ارتفعت أسعار المواد الأولية وأجور الأيدي العاملة ، أن يستند إلى ذلك ليطلب زيادة في الأجر حتى لو بلغ هذا الارتفاع حداً يجعل تنفيذ العقد عسيراً .
 - ٤ — على أنه إذا انهار التوازن الاقتصادي بين التزامات كل من رب العمل والمقاول انهاراً تاماً بسبب حوادث لم تكن في الحسبان وقت التعاقد ، وانعدم بذلك الأساس الذي قام عليه التقدير المالي لعقد المقاولة جاز للقاضي أن يحكم بزيادة الأجر أو فسخ العقد .
- وأصبح رقمها في المشروع النهائي ٦٨٧ بهد استبدال كلمة « ولو » بكلمتي « حتى لو » ، في الفقرتين الأولى والثانية وكلمة « تفسخها » بكلمة « فسخ » ، في آخر الفقرة الرابعة .

المشروع في مجلس النواب

تقرير لجنة الشئون التشريعية :

أدخل على المادة تعديل في الفقرة الرابعة فأصبحت تحت رقم ٦٨٧ كما يأتي :

« على أنه إذا انهار التوازن الاقتصادي بسبب حوادث استثنائية عامة لم تكن في الحسبان !.. الخ » ، تقيدت الحوادث بأن تكون استثنائية عامة حتى تحدد المقصود بالحوادث ، وحتى تتمشى المادة التي نحن بصدد مع المادة ١٥١ إذ أن الأولى ليست إلا تطبيقاً للثانية .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

محضر الجلسة الثانية والثلاثين

تليت المادة ٦٨٦ فقررت اللجنة إضافة عبارة « أو غيرها من التكاليف » في الفقرة الثالثة لتواجه مسائل النقل والتأمين وغيرها . كما قررت حذف عبارة « انهيارا تاما » من الفقرة الرابعة لأن كلمة « إنهار » الواردة في صدر الفقرة تؤدي الغرض . كما قررت إستبدال عبارة « وتداعى بذلك الأساس » بعبارة « وانعدم بذلك الأساس » وبذلك يصبح نص الفقرتين كما يلي .

٣ — وليس المقاول إذا ارتفعت أسعار المواد الأولية وأجور الأيدي العاملة أو غيرها من التكاليف أن يستند إلى ذلك ليطلب زيادة في الأجر ولو بلغ هذا الارتفاع حدا يجعل تنفيذ العقد عسيرا .

٤ — على أنه إذا انهار التوازن الإقتصادي بين التزامات كل من رب العمل والمقاول بسبب حوادث استثنائية عامة وقت التعاقد وتداعى بذلك الأساس الذي قام عليه التقدير المالي لعقد المقاولة جاز للقاضي أن يحكم بزيادة الأجر أو يفسخ العقد .

تقرير اللجنة :

أضيفت إلى الفقرة رقم ٣ عبارة « أو غيرها من التكاليف » بعد عبارة « الأيدي العاملة » للتعميم . وحذفت من الفقرة الرابعة عبارة « انهيارا تاما » واستبدلت بعبارة « وانعدم بذلك الأساس » عبارة « وتداعى الأساس » وقد راعت اللجنة في ذلك أن عبارة « إذا انهار التوازن الإقتصادي » تغني عن نعت الانهيار بعد ذلك بأن يكون تاما وراعت أن استعمال تعبير « تداعى الأساس » الذي قام عليه التقدير المالي أوفى إلى بيان المقصود .

وأصبح رقمها ٦٥٨

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة .

مادة ٦٥٩

إذا لم يحدد الأجر سلفاً وجب الرجوع في تحديده إلى قيمة
العمل ونفقات المقاول .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها

المشروع التمهيدي

المادة ٨٨٠ :

إذا لم يحدد الثمن سلفاً ، أو حدد على وجه تقريبي ، وجب الرجوع في تحديده
إلى قيمة العمل ونفقات المقاول (١)

(١) مادة محذوفة :

المادة ٨٨١ :

إذا تبين من الظروف أن العمل الموصى بصنعه ما كان ل يتم إلا لقاء أجر يقابله ، وجب افتراض أن هناك
اتفاقاً ضمياً على أن يكون العمل بأجر .

مذكرة المشروع التمهيدي :

قارن : التقنين الألماني (م ٦٢٢) وتقنين الالتزامات السويسري (م ٧٠) والتقنين البولوني
(م ٤٧٩)

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٨١ من المشروع واقترح حذفها اكتفاء بالفوائد العامة .

فوافقت اللجنة على ذلك

مذكرة المشروع التمهيدي :

قارن التقنين الألماني (٦٣٢م) وتقنين الالتزامات السويسري (٣٧٤م) والتقنين البولوني (٤٧٩ م)

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١٨٠ من المشروع فأقرتها اللجنة مع تعديل لفظي وأصبح نصها ما يأتي :
« إذا لم يحدد الأجر سلفاً ، وجب الرجوع في تحديده إلى قيمة العمل ونفقات
المقاول ، وأصبح رقمها في المشروع النهائي ٦٨٨

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٨٧

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل — تحت رقم ٦٥٩

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل

مادة ٦٦٠

١ — يستحق المهندس المعماري أجراً مستقلاً عن وضع التصميم
وعمل المقايسة وآخر عن إدارة الأعمال .

٢ — فإن لم يحدد العقد هذه الأجر وجب تقديرها وفقاً
للعرف الجاري .

٣ - غير أنه إذا لم يتم العمل بمقتضى التصميم الذى وضعه المهندس وجب تقدير الأجر بحسب الزمن الذى استغرقه وضع التصميم مع مراعاة طبيعة هذا العمل .

التقنين المبدئى السابق :

مادة ٤٠٨ / ٤٩٧ - ٤٩٩ : يستحق المهندس المعماري أجره خاصة بعمل الرسم والمقايضة وأجرة لإدارة عمل البناء ، فإن لم يحصل الاتفاق على مقدار هاتين الأجرتين يصير تقديرهما على حسب العرف الجارى إنما إذا لم يتم العمل بمقتضى الرسم الذى أجراه المهندس فيكون تقدير الأجرة فقط بحسب الزمن الذى استغرقه فى عمل ذلك الرسم وباعتبار نوعه

المشروع التمهيدى

المادة ٩٠١ :

١ - يستحق المهندس المعماري أجرا مستقلا عن وضع التصميم وعمل المقايضة وآخر عن إدارة الأعمال

٢ - فإن لم يحدد العقد هذه الأجر ، وجب تقديرها وفقا للعرف الجارى

٣ - غير أنه إذا لم يتم العمل بمقتضى التصميم الذى وضعه المهندس ، وجب تقدير الأجر بحسب الزمن الذى استغرقه وضع التصميم ، مع مراعاة طبيعة هذا العمل ^(١)

(١) مادة محذوفة :

المادة ٩٠٢ :

إذا كان العمل متعلقا بمنقول ، ولم يحدد أجل لدفع الأجر ، جاز للمقاول أن يحبس هذا المنقول وغيره

مذكرة المشروع التمهيدي :

يطابق هذا النص المواد ٤٠٨ / ٤٩٧ — ٤٩٩ من التقنين الحالي . انظر في تطبيقه المبادئ الواردة به : محكمة الاستئناف المختطة ٢٢ مايو سنة ١٨٩٥ ب ٧ ص ٢٩٩ ، ٢٧ يناير سنة ١٩٠٤ ب ١٦ ص ١١٧ ، ٢٩ ابريل سنة ١٩٢٦ ب ٣٨ ص ٣٧٩ ، ٢٠ يناير سنة ١٩٢٧ ب ٣٩ ص ١٨٦ ، ٨ مارس سنة ١٩٣٧ ب ٣٩ ص ٣٠٩

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٠١ فأقرتها اللجنة على أصلها وأصبح رقمها ٦٨٩ في المشروع النهائي

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٨٨

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٦٠

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل

من الأشياء التي يكون رب العمل قد سلمها إليه لإجراء العمل ، وذلك إلى أن يستوفي أجره .

مذكرة المشروع التمهيدي :

قارن : التقنين الإسباني (م ١٦٠٠) والتقنين البرتغالي (م ١٤٠٧) والتقنين التونسي (م ٨٨٦) والتقنين اللبناني (م ٦٧٧) والتقنين الألماني (م ٦٤٧) وقياسا على ذلك ، يقرر هذا التقنين الأخير (م ٦٤٨) الحق للمقاول في أعمال البناء في أن يطلب رهنا على العقار الذي بناه ضمانا لاستيفاء ماله من حقوق قبل رب العمل .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٠٢ واقترح حذفها اكتفاء بالقواعد العامة في حق الحبس ، فوافقت اللجنة على ذلك .

المقاوله من الباطن :

مادة ٦٦١

١ - يجوز للمقاول أن يكل تنفيذ العمل في جملته أو في جزء منه إلى مقاول من الباطن إذا لم يمنع من ذلك شرط في العقد أو لم تكن طبيعة العمل تفترض الاعتماد على كفايته الشخصية .

٢ - ولكنه يبقى في هذه الحالة مسؤولاً عن المقاول من الباطن قبل رب العمل .

التقنين المدني السابق :

مادة ٤١٣ / ٥٠٥ : يجوز للمقاول أن يقاول غيره على عمله كله أو بعضه إذا لم يوجد في عقد المقاوله ما يمنع من ذلك ولكنه يبقى مسؤولاً عن عمل المقاول الثاني .

المشروع التمهيدي

المادة ٨٦٨ :

١ - يجوز للمقاول أن يكل تنفيذ العمل ، في جملته أو في جزء منه ، إلى مقاول من الباطن ، إذا لم يمنع من ذلك شرط في العقد ولم تكن طبيعة العمل تفترض الاعتماد على كفايته الشخصية .

٢ - ولكنه يبقى في هذه الحالة مسؤولاً عن المقاول من الباطن قبل رب العمل .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يجارى هذا النص المادة ٤١٣ / ٥٠٥ من التقنين الحالى مع شيء من التجديد والتفصيل . والتقنين البولونى (م ٤٨٠) يتمشى فى حق المقاوله من الباطن إلى أبعد من ذلك ، فيقرر أن : للمقاول الحق فى أن يكلف شخصا آخر بتنفيذ العمل ، طالما أن طبيعة العقد أو الالتزام ذاته لم تكن توجب عليه شخصا القيام به أو إدارته . أما المشروع فإنه يقف عند الحكم الوارد بالنص ، وهو مقتبس من المادة ٣٦٤ فقرة ٢ من تقنين الالتزامات السويسرى . كما أن المشروع الفرنسى الإيطالى (م ٥١٧) يأخذ ضمنا بهذا الحكم ، على أنه ، عند قيام الشك ، يحرم المقاول من حق المقاوله من الباطن إلا إذا أذن له رب العمل بذلك .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٦٨ فأقرتها اللجنة كما هى وأصبح رقمها فى المشروع النهائى ٦٩٠ .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٨٩

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

محضر الجلسة الثانية والثلاثين

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل — وأصبح رقمها ٦٦١

محضر الجلسة الرابعة والستين

الملاحظة رقم ٣٥ عن المادة ٦٦١

يقترح بعض حضرات مستشارى محكمة النقض والابرام استبدال « أو » ، التخييرية بـ « أو العطف » فى المادة ٦٦١ قبل عبارة « لم تكن طبيعة العمل » ،

قرار اللجنة :

رأت اللجنة الأخذ بهذا الاقتراح لأنه يكشف عن حقيقة المقصود من حكم النص وذلك لأن أحد الشرطين يكفي و « الواو » تفيد ضرورة اجتماع الشرطين وعلى ذلك قررت اللجنة ادخال هذا التعديل على هذه المادة .

ملحق تقرير اللجنة :

اقترح استبدال « أو » التخييرية ب « و او العطف » في المادة ٦٦١ قبل عبارة « لم تكن طبيعة العمل » - وقد رأت اللجنة الأخذ بهذا الاقتراح لأنه يكشف عن حقيقة المقصود من حكم النص وقررت ادخال هذا التعديل على المادة ٦٦١ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

مادة ٦٦٢

١ - يكون للمقاولين من الباطن وللعمال الذين يشتغلون لحساب المقاول في تنفيذ العمل ، حق مطالبة رب العمل مباشرة بما لا يجاوز القدر الذى يكون مدينا به للمقاول الأصلي من وقت رفع الدعوى . ويكون لعمال المقاولين من الباطن مثل هذا الحق قبل كل من المقاول الأصلي ورب العمل .

٢ - ولهم في حالة توقيع الحجز من أحدهم تحت يد رب العمل

أو المقاول الأصلي امتياز على المبالغ المستحقة للمقاول الأصلي أو للمقاول من الباطن وقت توقيع الحجز ، ويكون الامتياز لكل منهم بنسبة حقه . ويجوز أداء هذه المبالغ إليهم مباشرة .

٣ - وحقوق المقاولين من الباطن والعمال المقررة بمقتضى هذه المادة ، مقدمة على حقوق من ينزل له المقاول عن دينه قبل رب العمل .

التقنين المدنى السابق :

مادة ٤١٤ / ٥٠٦ : لا يجوز للمقاولين من المقاول الأول مطالبة المالك إلا بالمبالغ المستحقة لذلك المقاول في وقت الحجز الواقع من أحدهم أو بعده .

والمادة ٤١٥ / ٥٠٧ : ولهم حق الامتياز على تلك المبالغ كل منهم بقدر ما يخصه فيها ، ويجوز دفعها إليهم من طرف المالك بدون احتياج لأمر بذلك .

المشروع التمهيدي

المادة ٨٨٦ :

١ — يكون للمقاولين من الباطن والعمال الذين يشتغلون لحساب المقاول في تنفيذ العمل حتى مطالبة رب العمل مباشرة بما لا يجاوز القدر الذي يكون مدينا به للمقاول الأصلي وقت رفع الدعوى . ويكون لعمال المقاولين من الباطن مثل هذا الحق قبل كل من المقاول الأصلي ورب العمل .

٢ — ولهم في حالة توقيع الحجز من أحدهم تحت يد رب العمل أو المقاول الأصلي امتياز على المبالغ المستحقة للمقاول الأصلي أو للمقاول من الباطن وقت توقيع الحجز .

ويكون الامتياز لكل منهم بنسبة حقه ، ويجوز أداء هذه المبالغ إليهم مباشرة دون حاجة إلى استصدار أمر من القاضى .

٣ — وتقدم حقوق المقاولين من الباطن والعمال الثابتة بمقتضى هذه المادة على حقوق من يتنازل له المقاول عن حقه قبل رب العمل .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يطابق هذا النص المادتين ٤١٤، ٤١٥/٦، ٥٠٧ من التقنين الحالى مع تعديل يسير قضى به المشروع على النزاع الذى أثاره وجود كلمة الحجز فى النص الحالى ، والمشروع يُريد أحكام محكمة الاستئناف المختلطة (١٢ ابريل سنة ١٩١٦ ب ٢٨ ص ٢٥٣) حيث لم تقصر تطبيق المادة على حالة حجز ما للسدين لدى الغير ، بل طبقها فى حالة الدعوى المباشرة التى يرفعها المقاول من الباطن على رب العمل .

والفقرة الثالثة تقر ما جرى عليه قضاء محكمة الاستئناف المختلطة (٢٧ مارس سنة ١٩٠١ ب ١٣ ص ٢١٦ ، ١٨ مايو سنة ١٩١٥ ب ٢٧ ص ٣٣٥) .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٨٦ فأقرتها اللجنة مع تعديل لفظى وأصبح نصها ما يأتى :

١ — يكون للمقاولين من الباطن والعمال الذين يشتغلون لحساب المقاول فى تنفيذ العمل حق مطالبة رب العمل مباشرة بما لا يجاوز القدر الذى يكون مدينا به للمقاول الاصلى من وقت رفع الدعوى . ويكون لعمال المقاولين من الباطن مثل هذا الحق قبل كل من المقاول الاصلى ورب العمل .

٢ — ولهم ، فى حالة توقيع الحجز من أحدهم تحت يد رب العمل أو المقاول الاصلى امتياز على المبالغ المستحقة للمقاول الاصلى أو المقاول من الباطن وقت توقيع الحجز ، ويكون الامتياز لكل منهم بنسبة حقه . ويجوز أداء هذه المبالغ إليهم مباشرة .

٣ — وحقوق المقاولين من الباطن والعمال المقررة بمقتضى هذه المادة مقدمة على حقوق من يتنازل له المقاول عن دينه قبل رب العمل .

وأصبح رقبها فى المشروع الهائى ٦٩١ .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة تحت رقم ٦٩٩ بعد استبدال كلمة «ينزل» بكلمة «يتنازل»

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة كما أقرها مجلس النواب ، وأصبح رقمها ٦٦٢

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة .

انقضاء المقاولة :

مادة ٦٦٣

- ١ - لرب العمل أن يتحلى من العقد ويقف التنفيذ في أى وقت قبل اتمامه ، على أن يعوض المقاول عن جميع ما أنفقته من المصروفات وما أنجزه من الأعمال ، وما كان يستطيع كسبه لو أنه أتم العمل .
- ٢ - على أنه يجوز للحكمة أن تخفف التعويض المستحق عما فات المقاول من كسب إذا كانت الظروف تجعل هذا التخفيض عادلا ، ويتعين عليها بوجه خاص أن تنقص منه ما يكون المقاول قد اقتصده من جراء تحلى رب العمل من العقد وما يكون قد كسبه باستخدام وقته في أمر آخر .

التقنين المدنى السابق :

مادة ٤٠٧ / ٤٩٥ : وفي جميع الأحوال يجوز لصاحب العمل أن يوقفه مع أدائه التعويضات اللازمة للمقاول في مقابلة المصاريف المنصرفة لتهيئة العمل الذى صار إيقافه . ولكن إذا استخدم صاحب العمل الصانع أو المقاول لمدة معينة أو عقد المقاولة معه على العمل كله وجب عليه في حالة إيقاف العمل أن يدفع جميع الربح الذى كان يتبع للمقاول أو الصانع المذكور من تنفيذ العمل .

المشروع التمهيدى

المادة ٨٨٥ :

- ١ - يجوز لرب العمل ، في أى وقت قبل أن يتم العمل ، أن يفسخ العقد وأن

يقف التنفيذ على أن يعرض المفاوض عن جميع ما أنفق من مصروفات ، وما أنجزه من أعمال ، وما كان يستطيع كسبه لو أنه أتم العمل .

٢ — على أنه يجوز المحكمة أن تخفض التعويض المستحق عما فات المفاوض من كسبه إذا كانت الظروف تجعل هذا التخفيض عادلا . ويتعين عليها بوجه خاص أن تنقص ما يكون المفاوض قد اقتصده من جراء فسخ العقد ، وما يكون قد كسبه باستخدام وقته في أمر آخر .

مذكرة المشروع التمهيدي :

تطابق الفقرة الأولى نص المادة ٤٠٧ / ٤٩٥ من التقنين الحالي مع تحديد أدخله المشروع عليها .

أما الفقرة الثانية ، فقد قررها المشروع اقتباسا من بعض التقنينات الحديثة مع مراعاة ماورد في أحكام محكمة الاستئناف الأهلية (١٩ مايو سنة ١٨٩٢ الحقوق ٩ ص ١٤٨ — ٢٠ مايو سنة ١٩٣٣ المحاماة ١٤ قسم ثان ص ٩٢ رقم ٤٨) والمختلطة (٢٥ مايو سنة ١٨٩٩ ب ١١ ص ٢٥١) .

وفي مجموع المادة قارن : التقنين الألماني (م ٦٤٩) والمشروع الفرنسي الإيطالي (م ٥٢٥) والتقنين البولوني (م ٤٩٦) والتقنين التونسي (م ٨٦٩) والتقنين اللبناني (م ٦٧٤) والبرازيلي (م ١٢٤٧) وكذلك بعض التقنينات القديمة كالتقنين الفرنسي (م ١٧٩٤) والتقنين الإيطالي (م ١٦٤١) والتقنين الهولندي (م ١٦٤٧) والتقنين الأسباني (م ١٥٩٤) والتقنين البرتغالي (م ١٤٠٢) .

والتقنين الياباني يقرر في المادة ٦٤١ منه أن لرب العمل أن يفسخ العقد في أي وقت يشاء طالما لم ينته المفاوض من إتمامه ، بشرط دفع التعويضات المناسبة . ولكن المادة ٦٣٥ من التقنين ذاته تعرض لحالة فيها يجوز لرب العمل ترك الصفقة دون أي تعويض ، فهي تقرر أنه إذا استحال على رب العمل أن يحقق الغرض المنشود من المفاوضة بسبب عيوب الشيء موضوع العقد جاز له الفسخ إلا في حالة المباني أو المنشآت الثابتة الأخرى .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٨٥ فأقرتها اللجنة مع تعديل لمنظى وأصبح نصها ما يأتى : —

١ — لرب العمل أن يتحلل من العقد ويقف التنفيذ فى أى وقت قبل اتمامه على أن يعوض المقاول عن جميع ما أنفقته من المصروفات ، وما أنجزه من الأعمال ، وما كان يستطيع كسبه لو أنه أتم العمل .

٢ — على أنه يجوز للحكمة أن تخفض التعويض المستحق عما فات المقاول من كسب ، إذا كانت الظروف تجعل هذا التخفيض عادلا . ويتعين عليها بوجه خاص أن تنقص منه ما يكون المقاول قد اقتصده من جراء تحلل رب العمل من العقد ، وما يكون قد كسبه باستخدام وقته فى أمر آخر . وأصبح رقمها فى المشروع الهائى ٦٩٢

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٩١

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل — وأصبح رقمها ٦٦٣

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل

مادة ٦٦٤

ينقضى عقد المقاولة باستحالة تنفيذ العمل المعقود عليه .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ٨٨٢ :

- ١ — إذا كان المقاول مستعداً لتنفيذ العمل ، ثم استحال التنفيذ لسبب يرجع إلى رب العمل ، ولكنه سبب تتوافر فيه شروط الحادث الفجائي ، كان للمقاول الحق في ثمن ما أنجز من عمل وفي استرداد ما أنفق من مصروفات لم تدخل في هذا الثمن.
- ٢ — ويجوز في هذه الحالة لرب العمل أن ينقص مما يؤديه للمقاول قيمة ما اقتصده هذا من جراء عدم إتمام العمل .
- ٣ — أما إذا كانت استحالة التنفيذ راجعة إلى خطأ من رب العمل ، فله مقاول أن يطالب فوق ذلك بالتعويض .

مذكرة المشروع التمهيدي :

لما كان عقد المقاولة من العقود التي يظهر فيها بالذات فائدة الأخذ بهذه النظرية فقد أثر المشرع أن يقررها صراحة بنص خاص في باب المقاولة . وهو في ذلك يجاري التقنين البولوني (م ٢٦٩ ، ٤٩٠ فقرة ٢) ، والمعيار الذي يقرره النص : « اختلال التوازن الاقتصادي بين الالتزامات اختلالاً تاماً بسبب حوادث لم تكن منظورة وقت التعاقد ، هو من الدقة بحيث يحدد من تدخل القاضى . وفي الوقت نفسه من المرونة بحيث يسمح له بمراعاة ظروف كل حالة » .

انظر تقنين الالتزامات السويسرى (م ٣٧٨) والتقنين البولوني (م ٤٩٢) والتقنين التونسي (م ٨٨٣) .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٨٢ فأقرتها اللجنة مع تعديل لفظي وأصبح نصها ما يأتي :

- ١ — تنتهى المقاولة باستحالة تنفيذ العمل المعقود عليه .
- ٢ — وإذا كان التنفيذ قد استحال لسبب قهري فلا يعوض المقاول إلا بقدر ما انتفع به رب العمل على النحو المبين في المادة ٨٨٨ . أما إذا استحال بخطأ المقاول

فإنه يرجع بالتعويض المتقدم ولكنه يكون مسئولاً عن خطئه وإذا كانت الاستحالة راجعة إلى خطأ رب العمل فإن أحكام المادة السابقة هي التي تسرى .
وقد تمت بعد تعديل رقم المادة ٨٨٢ إلى ٦٩٦ في المشروع النهائي .
وأصبح رقم المادة ٦٩٣ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب
وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٨٢ .
المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

قررت اللجنة استبدال عبارة « ينقص عقد المعاولة » بعبارة « تنتهى المعاولة » الواردة في صدر الفقرة الأولى — كما قررت حذف الفقرة الثانية ، اكتفاء بتطبيق القواعد العامة .

تقرير اللجنة :

حذفت الفقرة الثانية منها اكتفاء بالقواعد العامة .

وأصبح رقم المادة ٦٦٤ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

مادة ٦٦٥

١ - إذا هلك الشيء بسبب حادث مفاجئ قبل تسليمه لرب العمل فليس للمقاول أن يطالب لا بضمن عمله ولا برد نفقاته ، ويكون هلاك المادة على من قام بتوريدها من الطرفين .

٢ - أما إذا كان المقاول قد أعذر أن يسلم الشيء ، أو كان هلاك الشيء أو تلفه قبل التسليم راجعا إلى خيئته . وجب عليه أن يعرض رب العمل عما يكون هذا قد ورده من مادة للعمل .

٣ - فإذا كان رب العمل هو الذى أعذر أن يتسلم الشيء ، أو كان هلاك الشيء أو تلفه راجعا إلى خطأ منه أو إلى عيب فى المادة التى قام بتوريدها ، كان هلاك المادة عليه وكان للمقاول الحق فى الأجر وفى التعويض عند الاقتضاء .

التقنين المدنى السابق :

مادة ٥٠٩ / ٤١٦ : إستئجار الصانع يجوز أن يشمل بطريق التبعية على ما يلزم إحضاره من المهمات اللازمة للعمل كلها أو بعضها .

والمادة ٥١٠ / ٤١٧ : إذا أحضر الصانع المهمات اللازمة للعمل المأمور به وتلف العمل كان تلفه عليه ما لم يسبق تسليم العمل لصاحبه أو قبوله أو عرضه عليه مع تكليفه باستلامه تكليفا رسميا .

وأما إذا كانت المهمات محضرة من صاحب العمل وكان الصانع مقاولا على عملها وحصل التلف بسبب قهرى فيكون تلف المهمات على المالك وتضيع على الصانع أجرته :
المشروع التميدى

المادة ٨٨٣ :

١ - إذا هلك الشيء بسبب حادث فجائى قبل تسليمه لرب العمل ، فليس للمقاول أن يطالب لا بضمن عمله ولا برد نفقته ، إلا أن يكون رب العمل قد أعذر أن يتسلم الشيء .

٢ - وفي هذه الحالة يكون هلاك مادة العمل على من قام بتوريدها .
 ٣ - أما إذا كان المقاول قد أعذر أن يسلم الشيء ، أو كان هلاك الشيء أو تلفه قبل التسليم راجعاً إلى خطئه ، وجب عليه أن يعرض رب العمل عما يكون هذا قد ورده من مادة للعمل .

٤ - فإذا كان هلاك الشيء أو تلفه راجعاً إلى خطأ من رب العمل ، أو إلى عيب في المادة التي قام بتوريدها ، كان للمقاول الحق في الثمن ، وفي التعويض عند الاقتضاء .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يطابق هذا النص (فقرة ١ ، ٢) المادة ١٦٤/٥٠٩ من التقنين الحالي مع تعديل شكلي يقربها من نصوص التقنينات الحديثة .

قارن فيما يتعلق بمجموع المادة : تقنين الإلزامات السويسري (م ٣٧٦) والتقنين البولوني (م ٤٩٣) والمشروع الفرنسي الإيطالي (م ٥٣٠) والتقنين الألماني (م ٦٤٤ ، ٦٤٥) والتقنين الفرنسي (م ١٧٨٨ - ١٧٩٠) والتقنين البرتغالي (م ١٣٩٨) والتقنين الإسباني (م ١٥٩٠) والتقنين البرازيلي (م ١٢٣٩) والتقنين اللبناني (م ٦٧١ ، ٦٧٢) .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٨٣ فأقرتها اللجنة مع تعديل لفظي ، وأصبح نصها ما يأتي :
 ١ - إذا هلك الشيء بسبب حادث فجائي قبل تسليمه لرب العمل فليس للمقاول أن يطالب لا بضمن عمله ولا برد نفقاته إلا أن يكون رب العمل قد أعذر أن يتسلم الشيء وفي هذه الحالة يكون هلاك مادة العمل على من قام بتوريدها من الطرفين .
 ٢ - أما إذا كان المقاول قد أعذر أن يسلم الشيء ، أو كان هلاك الشيء أو تلفه قبل التسليم راجعاً إلى خطئه ، وجب عليه أن يعرض رب العمل عما يكون هذا قد ورده من مادة للعمل .

٣ - فإذا كان هلاك الشيء أو تلفه راجعاً إلى خطأ من رب العمل أو إلى عيب في المادة التي قام بتوريدها ، كان للمقاول الحق في الأجر ، وفي التعويض عند الاقتضاء .

وقد تمت بعد استبدال لفظ « مفاجيء » ، بلفظ « فجائى » ، فى الفقرة الأولى .

وأصبح رقمها فى المشروع النهائى ٦٩٤

المشروع فى مجلس النواب

تقرير لجنة الشئون التشريعية :

أدخل على هذه المادة تعديل بالحذف فى الفقرة الأولى فأصبحت كما يأتى : « إذا هلك
الشيء بسبب حادث مفاجيء قبل تسليمه لرب العمل ، فليس للمقاول أن يطالب
لا بئمن عمله ولا برد نفقاته ، ويكون هلاك المادة على من قام بتوريدها من الطرفين .
وتناول الحذف عبارة « إلا أن يكون رب العمل قد أعذر أن يتسلم الشيء » ، ثم نقلت
هذه العبارة المحذوفة من الفقرة الأولى إلى الفقرة الثالثة ، فأصبحت كما يأتى : « فإذا
كان رب العمل هو الذى أعذر أن يتسلم الشيء ، أو كان هلاك الشيء أو تلفه راجعا
إلى خطأ منه أو إلى عيب فى المادة التى قام بتوريدها كان هلاك المادة عليه وكان للمقاول
الحق فى الأجر وفى التعويض عند الاقتضاء » . وقد أدخلت هذه التعديلات حتى
يكون حكم الحالة التى يعذر فيها رب العمل أن يتسلم الشيء هو نفس الحكم فى الحالة
التي يكون فيها هلاك الشيء راجعا إلى خطأ منه أو إلى عيب فى مادة العمل .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة تحت رقم ٦٩٣

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل — مع ملاحظة أن الهلاك المشار إليه
فى المادة يشمل السرقة — وأصبح رقمها ٦٦٥

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٦٦٦

ينقضى عقد المقاولة بموت المقاول إذا كانت مؤهلاته الشخصية محل اعتبار في التعاقد . فإن لم تكن محل اعتبار فلا ينتهى العقد من تلقاء نفسه ولا يجوز لرب العمل فسخه في غير الحالات التى تطبق فيها المادة ٦٦٣ إلا إذا لم تتوافر في ورثة المقاول الضمانات الكافية لحسن تنفيذ العمل .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ٨٨٧ :

١ — تنتهى المقاولة بموت المقاول إذا كانت مؤهلاته الخاصة محل اعتبار في التعاقد . فإن لم تكن محل اعتبار ، فلا ينتهى العقد من تلقاء ذاته ، ولا يجوز لرب العمل فسخه في غير الحالات التى تطبق فيها المادة ٨٨٤ ، إلا إذا لم تتوافر في ورثة المقاول الضمانات الكافية لحسن تنفيذ العمل .

٢ — وتعتبر دائماً شخصية المقاول محل اعتبار في التعاقد إذا أبرم العقد مع أحد رجال الفن أو مع أحد المهندسين أو مع أحد مهندسى المعمار ، أو مع أحد نمائل لهؤلاء من الأشخاص الذين يزاولون مهنة حرة .

٣ - وتفترض هذه الصفة في العقود التي تبرم مع العمال أو الصناع إلا إذا كان هناك دليل أو عرف يقضى بغير ذلك .

٤ - وفي سائر الأحوال الأخرى ، وبخاصة أعمال المقاولات الكبيرة ، يكون المفروض أن المكانة التي وصل إليها اسم المقاول في السوق ، لا صفات المقاول الشخصية ، هي التي كانت محل الاعتبار الأول في التعاقد .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٨٨٨ المقابلة للمادة ٦٦٧ من القانون .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٨٧ واقترح حذف الفقرات الثلاث الأخيرة لعدم الحاجة إليها وتعديل الفقرة الأولى تعديلا لغظيا فوافقت اللجنة على ذلك ، وأصبح نصها ما يأتي :
« تنتهى المقابلة بموت المقاول إذا كانت مؤهلاته الشخصية محل اعتبار في التعاقد ، فإن لم تكن محل اعتبار ، فلا ينتهى العقد من تلقاء نفسه ، ولا يجوز لرب العمل فسخه في غير الحالات التي تطبق فيها المادة ٨٨٥ ، إلا إذا لم تتوافر في ورثة المقاول الضمانات الكافية لحسن تنفيذ العمل » .

وأصبح رقمها في المشروع النهائي ٦٩٥ . مع استبدال رقم المادة المحال إليها من ٨٨٥ إلى ٦٩٢ .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٩٤ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة مع استبدال كلمة « ينفضى » بكلمة « ينتهى » الواردة في صدر المادة ، وأصبح رقمها ٦٦٦ .

مناقشات المجلس :

وافن المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة .

مادة ٦٦٧

١ - إذا انقضى العقد بموت المكاول ، وجب على رب العمل أن يدفع للركة قيمة ماتم من الأعمال وما أنفق لتنفيذ ما لم يتم ، وذلك بقدر النفع الذى يعود عليه من هذه الأعمال والنفقات .

٢ - ويجوز لرب العمل فى نظير ذلك أن يطالب بتسليم المواد التى تم إعدادها والرسوم التى بدىء فى تنفيذها ، على أن يدفع عنها تعويضا عادلا .

٣ - وتسرى هذه الأحكام أيضا إذا بدأ المكاول فى تنفيذ العمل ثم أصبح عاجزا عن إتمامه لسبب لا يد له فيه .

التقنين المدنى السابق :

مادة ٤١١ / ٥٠٢ - ٥٠٣ : يفسخ استئجار الصانع بموته أو بحادثة قهرية منعه عن العمل . وفى هذه الحالة على صاحب العمل أن يأخذ ما ينفعه مما استحضره الصانع من المهمات بما اشتراه به الصانع من الثمن .

المشروع التمهيدي

المادة ٨٨٨ :

١ — إذا انقضى العقد بموت المقاول ، وجب على رب العمل أن يدفع للتركة قيمة ماتم من الأعمال ، وما أنفق لتنفيذ ما لم يتم وذلك بقدر النفع الذي يعود عليه من هذه الأعمال والنفقات .

٢ — وتعتبر الأعمال والنفقات نافعة له في جملتها ، إذا وردت المقاوله على بناء عقار أو غير ذلك من الأعمال الكبيرة .

٣ — ويجوز لرب العمل في نظير ذلك أن يطالبه بتسليم المواد التي تم أعدادها والرسوم التي بدىء في تنفيذها ، على أن يدفع عنها تعويضا عادلا .

٤ — وتسرى هذه الأحكام أيضا إذا بدأ المقاول في تنفيذ العمل ، ثم أصبح عاجزا عن إتمامه لسبب لا دخل فيه لإرادته .

مذكرة المشروع التمهيدي :

قارن فيما يتعلق بالمادة ٨٨٨ : التقنين المصري (م ٤٤١ / ٥٠٢ و ٥٠٣)
والمشروع الفرنسي الإيطالي (م ٥٢٦ ، ٥٢٧) وتقنين الالتزامات السويسري (م ٣٧٩) والتقنين البولوني (م ٤٩٧) والتقنين الإسباني (م ١٥٩٥) والتقنين البرتغالي (م ١٤٠٣) والتقنين الفرنسي (م ١٧٩٥ ، ١٧٩٦) والتقنين الإيطالي (م ١٦٤٢ ، ١٦٤٣) والتقنين الهولندي (م ١٦٤٨) .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٨٨٨ واقترح حذف الفقرة الثانية فوافقت اللجنة وأصبح نص المادة ما يأتي :

١ — إذا انقضى العقد بموت المقاول ، وجب على رب العمل أن يدفع للتركة قيمة ماتم من الأعمال وما أنفق لتنفيذ ما لم يتم ، وذلك بقدر النفع الذي يعود عليه من هذه الأعمال والنفقات .

٢ — ويجوز لرب العمل في نظير ذلك أن يطالب بتسليم المواد التي تم اعدادها والرسوم التي بدىء في تنفيذها ، على أن يدفع عنها تعويضا عادلا .

٣ — وتسرى هذه الأحكام أيضا إذا بدأ المقاول في تنفيذ العمل ثم أصبح عاجزا عن اتمامه لسبب لايد له فيه .

وأصبح رقمها في المشروع النهائي ٦٩٦

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٩٥ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل — وأصبح رقمها ٦٦٧

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

٢ — التزام المرافق العامة

المذكرة الإيضاحية :

نظرة عامة

أصبحت العلاقات التي تقوم في المقاولات المتعلقة بالمرافق العامة بين المقاول وعملائه من الأهمية بمكان ، نظرا لاتساع العمران وانتشار المدن الكبيرة في الوقت الحاضر ، وصار من الضروري أن يعرض التقنين المدني لهذا النوع من المقاولات ، فيورد بعض الأحكام الخاصة به ، كما فعل بالنسبة للمقاولات الصغيرة والكبيرة . بل إن الحاجة إلى التنظيم في هذا النوع من المقاولات أشد منها في الفرعين السابقين ، إذا راعينا أن موقف الجمهور ضعيف إزاء الشركات الكبرى التي تتولى استغلال المرافق العامة ، مما دعا إلى تدخل السلطة العامة لحماية المتفاعلين بها . وقد ازداد هذا التدخل على مرور الزمن ، فأصبحت السلطات العامة تتولى بنفسها إدارة بعض المرافق اللازمة لحياة الجمهور ، أو تجيز للأفراد استغلالها بمقتضى عقد التزام مع احتفاظها بحق الرقابة والتنظيم . وهكذا وجدت إلى جانب المرافق التي يجرى استغلالها وفقا لنظام النشاط الفردي والمنافسة الحرة ، مرافق تقوم السلطة العامة بتنظيمها وإدارتها ، وأخرى تتولى تنظيمها دون أن تتدخل في إدارتها .

ومن الثابت أن تنظيم المقاولات المتعلقة بالمرافق العامة يرتبط ، علاوة على التقنين المدني ، بالتقنين الإداري ، ولا بد من إصدار تشريع خاص ينظم الناحية الإدارية منه ، ويحدد على الأخص موقف السلطة العامة قبل المقاول الذي تمنحه امتياز استغلال مرفق عام . والمشروع لا يتعرض بداهة إلا للناحية المدنية من هذه المقاولات . والمبادئ التي يقررها في هذا الصدد ليست سوى تأكيد للاتجاهات التي بدت في القضاء المصري الذي حاول بقدر الإمكان عن طريق الرجوع إلى القواعد العامة ، سد الفراغ الموجود في التقنين الحالي ، وتنظيم العلاقات بين ملتزمي المرافق

العامة والمتفعين بها . كذلك يحرص المشروع على ألا يقرر سوى الأحكام التي يمكن أن تنسجم مع التقنين الإداري المصري الذي يرجى له عن طريق التشريع كثير من التطور في المستقبل القريب .

وقد استند المشروع في تقريره للأحكام التي أخذ بها إلى بعض الحقائق الثابتة ، وعلى الأخص إلى وجود مرافق عامة أجازت السطة العامة للأفراد استغلالها بمقتضى عقود التزام تضمنها شروطا لتنظيم علاقة الملزم بعملائه ، وإلى أن من المجمع عليه الآن في القضاء المصري والفرنسي وقضاء معظم البلاد الأجنبية أن هذه الشروط ملزمة للفرد أو الشركة التي يعهد إليها باستغلال المرفق العام كما هي ملزمة للعملاء . وقد حاولوا تبرير هذه القوة الإلزامية في أول الأمر عن طريق الالتجاء إلى فكرة الاشتراط لمصلحة الغير (محكمة الاستئناف المختلطة ١٧ مايو سنة ١٨٩٤ ب ٦ ص ٣٣٩ — ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٩٤ ب ٧ ص ٤٦ ...) . ولكن من المتفق عليه الآن أن الاحترام الواجب لهذه الشروط إنما يرجع إلى مالها من طبيعة اللاتحة الإدارية .

والأحكام التي أوردها المشروع في هذا الفرع إنما تبنى على هذه الحقائق الثابتة النتائج القانونية المترتبة عليها . وهي تكسب المبادئ العامة في التقنين المدني شيئا من المرونة حتى تتماشى مع هذه الحقائق . وعلى هذا النحو يصل هذا الفرع من المشروع بين التقنين الإداري الناشئ والأسس العامة في التقنين المدني ، كما هو الحال بالنسبة للفصل الخاص بعقد العمل ، فهو يصل بين التشريع الصناعي الذي لا يزال في بداية عهده في مصر والأساس القانوني العام في التقنين المدني .

ملحق تقرير لجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ عن موضوع التزام المرافق العامة :

لما عرض موضوع التزام المرافق العامة على لجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ اقترح حذف المواد من ٦٦٨ إلى ٦٧٣ وهي الخاصة بالتزام المرافق العامة لأن محلها الطبيعي القانون الإداري ولأن من المتوقع أن تكون المنازعات المتعلقة به من اختصاص القضاء الإداري ولأن تعيين هذا الالتزام يتطلب توفير الانسجام مع التقنين الإداري المصري — ولم تر اللجنة الأخذ بهذا الاقتراح لأن المشروع

تعرض لجانب محدود من صلة المنتفعين بالملتزم ، وهذا الجانب مدنى الصبغة . وقد استقر قضاء المحاكم المصرية على خضوع الجانب المتقدم ذكره لقواعد القانون المدنى (انظر على سبيل المثال . استئناف مختلط ٢٦ يونية سنة ١٩١٨ ب ٣٠ ص ٤٩٩) . هذا ولم يذهب التعديل المزمع لقانون مجلس الدولة إلى جعل القضاء الإدارى مختصا دون غيره بالنظر فى المنازعات الخاصة بالتزامات المرافق العامة وإنما جعل اختصاص القضاء العادى قائما وجعل الخيار للأفراد فى الالتجاء إلى الجهة التى يؤثرونها والقواعد التى تضمنها المشروع فى هذا الشأن ليس فيها خروج على القواعد العامة ولا مساس بالتنظيم الإدارى وإنما هى تضع نظاما سيعين القضاء على حل كثير من المشاكل التى يجوز أن تكون محلا لاختلاف الرأى والتقدير .

مادة ٦٦٨

التزام المرافق العامة عقد الغرض منه إدارة مرفق عام ذي صفة اقتصادية ، ويكون هذا العقد بين جهة الإدارة المختصة بتنظيم هذا المرفق وبين فرد أو شركة يعهد إليها باستغلال المرفق فترة معينة من الزمن .

التقنين المدنى السابق .

لامقابل لها :

المشروع التمهيدي

المادة ٩٠٦ : (١)

١ - التزام المرافق العامة عقد إدارى ، الغرض منه إدارة مرفق عام ذي صفة اقتصادية . ويكون هذا العقد بين جهة الإدارة المختصة بتنظيم هذه المرافق وبين الفرد أو الشركة التى يعهد إليها باستغلال المرفق عدة من السنين .

(١) مواد محذوفة :

المادة ٩٠٣ :

فى المااولات المتعلقة بالمرافق العامة ، تنشأ الحقوق والالتزامات ما بين المااول وعملائه من إذعان العميل الذى يريد استخدام المرفق العام لشروط موحدة تقر هذه الحقوق والالتزامات ، وتكون من وضع المااول نفسه أو من وضع الجهة الإدارية التى يتبعها المااول نفسه ، أو من وضع الجهة الإدارية التى يتبعها المااول فى إدارته للمرفق العام .

التقنين المدنى السابق :

لامقابل لها

٢ — ويكون هذا العقد الإداري هو المهيمن على ما يبرمه المقاول مع عملائه من عقود . فيوجب على الملتزم أن يؤدي الخدمات التي يتكون منها هذا المرفق إلى العملاء الحاليين . ومن يستجد منهم لقاء ما يدفعونه من جعل تحدده قائمة الأسعار التي تقرها جهة الإدارة .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٠٦ ، واقترح تعديلها على النحو الآتي فوافقت اللجنة وأصبح نصها النهائي ما يأتي :

١ — التزام المرافق العامة عقد الغرض منه إدارة مرفق عام ذي صفة اقتصادية ويكون هذا العقد بين جهة الإدارة المختصة بتنظيم هذا المرفق وبين فرد أو شركة يعهد إليها باستغلال المرفق فترة معينة من الزمن .

٢ — والروابط التعاقدية التي تنشأ بين ملتزم المرفق العام وعملائه إذا كان هذا الملتزم هو إحدى الجهات الحكومية لا تختلف عما ينشأ من الروابط إذا كان استغلال المرفق قد أعطى لجهة غير حكومية .

وأصبح رقمها ٦٩٧ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل — تحت رقم ٦٩٦

المشروع في لجنة المراجعة

اقترح حذف هذه المادة فوافقت اللجنة على ذلك

المادة ٩٠٤ :

١ — تنقسم المفاوالت المتعلقة بالمرافق العامة ، من حيث النظام المقرر لإدارتها ، إلى أنواع ثلاثة :

(أ) مرافق يجري استغلالها وفقاً لنظام النشاط الفردي والمنافسة الحرة .

(ب) مرافق تقوم السلطة العامة بتنظيمها وإدارتها .

(ج) مرافق تقوم السلطة العامة بتنظيمها دون أن تتدخل في إدارتها .

٢ — وتسرى على هذا الفرع الأخير من المفاوالت فيما يخص العلاقة ما بين المقاول وعملائه ، القواعد التي تسرى على النوع الأول منها .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

محضر الجلسة الثالثة والثلاثين

بدأت اللجنة يبحث المواد الخاصة بالتزام المرافق العامة فتساءل رمزي بك عما إذا كان استغلال حقول البترول والمناجم يعتبر من المرافق العامة في تطبيق هذه المواد خاصة وأن القانون رقم ١٢٩ سنة ١٩٤٧ الخاص بالتزام المرافق العامة في مذكرته التفسيرية قد أخرج المشروعات الاقتصادية والتجارية من نطاق تطبيق أحكامه ؟

فأجاب حضرة عبده محرم بك بأن المادة ١٣٧ من الدستور تنص على أن كل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة في البلاد أو مصلحة من مصالح الجمهور العامة وكل احتكار لا يجوز منحه إلا بقانون — وما يعتبر التزاماً بإدارة مرفق عام هو الالتزام الذي يكون موضوعه مصلحة الجمهور ولذلك فإن استغلال حقول البترول والمناجم لا تعتبر التزاماً بإدارة مرفق عام service public بل هو استغلال مورد من موارد الثروة .

ويلاحظ أن التزام المرافق العامة يعالج من ناحيتين فهو بالنسبة إلى العلاقة بين مانح الالتزام (الحكومة أو الهيئات البلدية) والملتزم يخضع لأحكام القانون الإداري لأن ما يرد من شروط عن طريقة إدارة المرفق ومدته وغير ذلك له صفة اللائحة — ولذلك فإن هذه الشروط لا علاقة لها بالقانون المدني .

٣ — أما النوع الثاني من هذه المقاولات ، فلا يجوز للأفراد استغلاله إلا بمقتضى عقد التزام .

٤ — ولا تختلف الروابط التعاقدية التي تنشأ بين مقاول المرفق العام وعملائه ، إذا كان هذا المقاول هو إحدى جهات الإدارة ، عما ينشأ من الروابط ، إذا كان المقاول شخصاً يستغل المرفق بمقتضى عقد الالتزام .

التعنين المدني السابق :

لامقابل لها

المشروع في لجنة المراجعة

اقترح حذف هذه المادة فوافقت اللجنة على ذلك

أما بالنسبة للعلاقة بين الملتزم concessionnaire والمنتفعين usagers كما هو الحال مثلاً في علاقة شركة المياه بالمستهلكين فهذه العلاقة تخضع لأحكام القانون المدني ولم تكن منظمة بالتقنين الحالي فرأى المشروع أن ينظمها وخيراً فعل للقضاء على كثير من الخلاف في تكييف هذه العلاقة . أما القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤١ الخاص بالتزام المرافق العامة — فقد نظم العلاقة الأولى وهي العلاقة بين الحكومة (مانحة الالتزام) وبين الملتزم فأحكامه تعتبر فرعاً من أحكام القانون الإداري لأنه إنما يتناول شروطاً لها كما قدمنا صفة اللائحة ولذلك لا شأن لأحكامه بالقانون المدني .

وقد أيدته في ذلك سعادة العشماوى باشا وانتهى الرأى إلى تلاوة هذا الفصل .

فتليت المادة ٦٩٦ ووافقت اللجنة على الفقرة الأولى منها وحذف الفقرة الثانية والرجوع إلى القواعد العامة فيما يتعلق بحكمها .

تقرير اللجنة :

حذفت الفقرة الثانية منها اكتفاء بالقواعد العامة وأصبح رقمها ٦٦٨

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة

المادة ٩٠٥ :

في المرافق الحرة ، تظل العلانة مابين المقاول وعملائه خاضعة للقواعد العامة المتعلقة بالمقود .

التقنين المدنى السابق :

لامقابل لها

المشروع في لجنة المراجعة

اقترح حذف هذه المادة فوافقت اللجنة على ذلك

مادة ٦٦٩

ملتزم المرفق العام يتعهد بمقتضى العقد الذى يبرمه مع عميله بأن يؤدي لهذا العميل على الوجه المألوف ، الخدمات المقابلة للأجر الذى يقبضه وفقا للشروط المنصوص عليها فى عقد الالتزام وملحقاته ، وللشروط التى تقتضيها طبيعة العمل ويقتضيها ما ينظم هذا العمل من القوانين .

التقنين المدنى السابق :

لامقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ٩١٠ :

يتعهد الملتزم بالمرفق العام ، بمقتضى العقد الذى أبرمه مع عميله ، بأن يؤدي لهذا العميل ، على الوجه المألوف ، الخدمات المقابلة لما يقبضه من جعل ، وفقا للشروط المنصوص عليها فى عقد الالتزام وملحقاته ، ووفقا للشروط التى تقتضيها طبيعة العمل ويقتضيها ما ينظم هذا العمل من قوانين .

المشروع فى لجنة المراجعة

اقترحت بعض تعديلات لفظية فوافقت اللجنة ، وأصبح نصها فى المشروع النهائى تحت رقم ٦٩٨ ما يلى :

ملتزم المرفق العام يتعهد بمقتضى العقد الذى يبرمه مع عميله بأن يودى لهذا العميل على الوجه المألوف الخدمات المقابلة للأجر الذى يقبضه وفقا للشروط المنصوص عليها فى عقد الالتزام وملحقاته وللشروط التى تقتضيها طبيعة العمل ويقتضيها ما ينظم هذا العمل من القوانين .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل - تحت رقم ٦٩٧

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل - وأصبح رقمها ٦٦٩

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٦٧٠

١ - إذا كان ملتزم المرفق محتكرا له احتكارا قانونيا أو فعليا ،
وجب عليه أن يحقق المساواة اتماما بين عملائه سواء فى الخدمات
العامة أو فى تقاضى الأجور .

٢ - ولا تحول المساواة دون أن تكون هناك معاملة خاصة
تنطوى على تخفيض الأجور أو الاعفاء منها ، على أن ينتفع بهذه
المعاملة من يطلب ذلك ممن توافرت فيه شروط يعينها الملتزم بوجه

عام . ولكن المساواة تحرم على الملتزم أن يمنح أحد عملائه ميزات يرفض منحها للآخرين .

٣- وكل تمييز يمنح على خلاف ما تقضى به الفقرة السابقة .
يوجب على الملتزم أن يعرض الضرر الذى قد يصيب الغير من جراء ما يترتب على هذا التمييز من إخلال بالتوازن الطبيعى فى المنافسة المشروعة .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدى ^(١)

المادة ٩١١ :

١ — إذا كان الملتزم بالمرفق العام محتكرا لهذا المرفق احتكارا قانونيا أو فعليا ،
وجب أن يحقق المساواة العامة بين عملائه ، سواء فى الخدمات أو تقاضى الأجور .

(١) مادتان مخذوفتان :

مادة ٩٠٧ :

١ — مهما يكن نصيب الملتزم فى تحديد الأسعار التى يجب أن يؤديها عملاء المرفق العام ، أو فى اقتراحها ، أو مناقشتها ، فإن ما يجب لهذه الأسعار من احترام يرجع إلى أن السلطة العامة هى التى حددتها أو صدقت عليها .

٢ — وتكون لقوائم هذه الأسعار قوة اللائحة الإدارية وآثارها .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

٢ — ولا تحول المساواة دون أن تكون هناك معاملة خاصة تنطوي على تخفيض في الأجور أو إعفاء منها ، على أن يقتفع بهذه المعاملة كل من يطالب ذلك ممن تتوافر فيه شروط يعينها الملزم بوجه عام .

٣ — ولكن المساواة تحول دون أن يمنح الملزم لأحد عملائه ميزات يرفضها للآخرين .

٤ — وكل تمييز لمصلحة أحد العملاء يوجب على الملزم أن يعرض الضرر الذي قد يصيب الغير من جراء ما يترتب على هذا التمييز من إخلال بالمنافسة المشروعة .
مذكرة المشروع التمهيدي :

يقرر هذا النص مبدأ المساواة بين العملاء ، وهو مبدأ لم يسبق للقضاء المصري أن قرره بصفة قاطعة ، وإن كانت محكمة الاستئناف المختلطة قد أشارت إليه في بعض أحكامها (٢٥ مايو سنة ١٨٩٩ ب ١١ ص ٢٤٩ — ٢٦ يونية سنة ١٩١٨ ب ٣٠ ص ٤٩٩) . فقد حكمت مثلاً بأنه لا يجوز للشركة التي تتولى مرفقا عاما

مذكرة المشروع التمهيدي :

يقرر هذا النص ما جرى عليه قضاء وانقضاء في فرنسا من أن مصدر الالتزام في قائمة الأسعار إنما يرجع إلى أن السلطة العامة هي التي حددتها أو صادقت عليها . وعلى هذا النحو يقطع المشروع برأى في مسألة أثبت أمام القضاء المصري بمناسبة نزاع بين شركة مياه الإسكندرية وأحد عملائها : هل يجوز للملزم المرفق العام ، دون أن يتعدى الحدود المقررة بعقد الالتزام ، أن يدخل على الأسعار تعديلا يلزم به الجمهور غير حاجة لتصديق السلطة العامة ؟ وقد اختلفت وجهات النظر في هذه المسألة بين محكمة الإسكندرية الابتدائية المختلطة ومحكمة الاستئناف المختلطة .

فقررت محكمة الإسكندرية الابتدائية المختلطة بتاريخ ١٦ يونية سنة ١٩٢٣ (جازيت ١٣ ص ١٩٦ ن ٣٣٣) أنه لا يجوز للشركة أن تعدل في قائمة الأسعار دون تدخل البلدية ، إذ لا بد من أن تراقب السلطة العامة التعديل الحاصل وتبين مدى تناسبه مع الحدود المقررة بعقد الالتزام قبل أن تصدق عليه ، لأنه من جهة لا يجوز أن يترك للشركة وحدها تقرير ذلك ، كما أنه من جهة أخرى ليس لدى الجمهور من المستندات والوسائل ما يمكنه من التحقق من مشروعية هذا التعديل . على أنه يجوز مع ذلك أن تلجأ الشركة صاحبة الامتياز إلى القضاء إذا مارفت السلطات العامة أن تصدق على تعديل مشروع .

أما محكمة الاستئناف المختلطة فقد قررت بحكمها الصادر في أول ابريل ١٩٢٤ (جازيت ١٤ ص ٢١٧ ن ٣٣٩) أنه لا يلزم تصديق جهة الإدارة على تعديل تجريه الشركة داخل الحدود المقررة بعقد الالتزام ،

أن ترفض طالبات الإشتراك المقدمة من الجمهور أو أن تنهى إشتراكات قائمة إلا بناء على أسباب جدية . كذلك قررت أنه « على الملتزم بمرفق متعلق بتوزيع الغاز أو الكهرباء أن يؤدي خدماته لكل من يطلبها على طول خطوط توزيع الغاز أو الكهرباء . . . » . على أن المبدأ مقرر وثابت منذ أمد طويل في البلاد الصناعية الهامة ، وربما كان من أولى مظاهر تدخل السلطات في تنظيم المرافق العامة ، وانتقال هذه المرافق من طور التنظيم الحر إلى تنظيم تشرف عليه السلطة العامة فتتولى على الأخص وضع قوائم الأسعار ، وتراعى فيها المساواة البامة بين العملاء ، سواء في الخدمات أو في تقاضى الأجور .

وقد طبق هذا المبدأ أولاً في شركات السكك الحديدية . فقد كانت هذه الشركات في الولايات المتحدة تنمق في المعاملة بين عملائها مما أدى إلى إصدار قانون ١ فبراير سنة ١٨٨٧ الذى أنشأ مجلساً كان من أولى واجباته القضاء على هذه المفارقات . وفى سنة ١٩٠٦ منح هذا المجلس سلطات واسعة فيما يتعلق بتحديد الأسعار ومنع

لذا ليس من حقها رفض مثل هذا التعديل . إنما على أى حال ملتزم الشركة بأن تقدم للسلطة العامة كل البيانات اللازمة فيما يتعلق بسير المرفق العام وعلاقتها مع العملاء حتى تستطيع أن تستعمل جديداً حقها في الرقابة وحماية المصلحة العامة .

والمشروع يقر صراحة رأى محكمة الاسكندرية المختصة ، ولا يأخذ برأى محكمة الاستئناف المختطة ، لأنه من المقرر الآن أن العقود التى تعقدتها السلطات العامة لتنظيم المرافق العامة تختلف حتماً من بعض النواحي عن العقود التى يعقدها الأفراد فيما بينهم ، وأن هناك بعض مبادئ أساسية تكون ما يمكن أن نسميه بالقانون الطبيعى للمرافق العامة (ومحكمة الاستئناف المختطة نفسها كثيراً ما رددت هذا المبدأ في أحكامها ٦ يوبه سنة ١٩٢٩ ب ٤١ من ٤٤٩ — ١٠ يناير سنة ١٩٢٣ ب ٤٥ من ١١٣ — ١١ مايو سنة ١٩٢٣ جازبت ٢٤ من ٣١ ن ٢٥) . ومن بين هذه المبادئ الأساسية مبدأ أن الاحترام الواجب للأسعار التى يؤدونها عملاء المرفق العام ، مهما كان تدخل الملتزم في تحديدها أو مناقشتها ، إنما يرجع إلى إقرار السلطة العامة لها . وهو مبدأ مقرر في فرنسا (جيز Géze : النظرية العامة للعقود الإدارية ، الطبعة الثالثة ، الجزء الثانى ، ص ٥٥٦ — جوسران Josserand : عقد النقل ، ن ١٢٣ وما بعدها . و ٢٣٥ وما بعدها) وقد طبقه مجلس الدولة مراراً (٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٥ شركة ترام يوردو . مجموعة أحكام مجلس الدولة من ٩٩٧) وكذلك محكمة النقض الفرنسية (٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٦ سيري ١٨٩٧ — ١ — ١٩٠) كما أنه مقرر أيضاً منذ الربع الأخير من القرن الماضى في كل من التقنين الانجليزى والأمريكى (انظر جوسران ؟ عقد النقل ن ١١٧ — ١٢١) .

أى تمييز فى المعاملة ، على أن يباشر سلطته هذه تحت رقابة القضاء . وعلى هذا النمط أنشئت فى ولايات الإتحاد الأمريكى مجالس تتولى الإشراف على المرافق العامة وتحديد الأسعار تحت إشراف السلطة القضائية . كذلك أنشأ قانون ٢١ يوليه سنة ١٨٧٣ فى إنجلترا مجلسا للسكك الحديدية يتولى تنظيم قوائم الأسعار مع العناية بمنع الميزات غير المشروعة التى تمنحها الشركات لبعض العملاء . كما أنه فى فرنسا يعتبر القضاء الفرنسى هذا المبدأ من المبادئ الأساسية ، فلا يجوز للملتزم المرفق العام أن يستغل إحتكاره ليميز بعض العملاء على الآخرين ويتخلل بذلك بالمنافسة الحرة . وكثيرا ما قررت عقود الالتزام ذلك صراحة فى فرنسا ، وحكم القضاء بالتعويض فى حالة الإخلال بالمبدأ (جوسران Josserand ، عقد النقل ، الطبعة الثانية ١٩٢٦ ، ن ١٨٠ و ٢٢٥) ، وأيدت محكمة النقض الفرنسية هذا القضاء فى كثير من أحكامها (١٩ يونيه سنة ١٨٥٠ دالوز ١٨٥٠ — ١ — ١٩٧ و ٧ يوليه سنة ١٨٥٢ دالوز ١٨٥٢ — ١ — ٢٠٤ و ٣١ ديسمبر سنة ١٨٦٦ دالوز ١٨٦٧ — ١ — ١٥٦ و ٢١ أبريل ١٨٥٢)

المشروع إذن ، بإبراده لهذا النص الذى يحرم ملتزم المرفق العام من أن يعدل بإرادته وحدها فى قائمة الأسعار ، إنما قرر ما هو معمول به لا فى القنين الأوروبى فحسب ، بل أيضا فى النقيب العالمى .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٠٧ فوافقت اللجنة عليها وأصبح رقمها فى المشروع التهاى ٧٠٠

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة كما هى تحت رقم ٦٩٩

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

تليت المادة ورأت اللجنة حذفها اكتفاء بالقواعد العامة .

تقرير اللجنة :

حذفت هذه المادة اكتفاء بالقواعد العامة

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على حذف المادة

سنة ١٨٦٨ دالوز ١٨٦٨ — ١ — ٢٢٢ و ١٨ يناير سنة ١٨٧٠ دالوز ١٨٧٠ — ١ —
 ٢٦٧ و ٣ فبراير سنة ١٨٧٠ دالوز ١٨٧١ — ١ — ٢٦٩ . ولم تعتد الأحكام
 المختلفة كثيرا بالصعوبة القائمة من حيث تقدير الضرر الواقع في هذه الحالة ، بل
 إن بعضها قرر وجوب حل هذا الإشكال على حساب الشركة لأنها تسببت في الضرر
 (استئناف باريس ١٣ أبريل سنة ١٨٦٧ دالوز ١٨٦٩ — ١ — ٣٧١) .

على أن المبدأ لم يقتصر على مرفق السكة الحديدية ، بل امتد إلى كل التزامات
 المرافق العامة ، وأصبح مقررا أن من واجب الملتزم ، كما من واجب السلطة التي تمنح
 الامتياز ، أن تتحقق المساواة التامة بين العملاء .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٩١١ واقترح جعلها ثلاث فقرات كما اقترحت بعض تعديلات لفظية
 فوافقت اللجنة ، وأصبح رقمها في المشروع النهائي ٦٩٩ ، بالنص الآتي :

المادة ٩١٣ :

١ — ليس للعميل الذي تعاقد مع ملتزم المرفق ، إذا تعطلت خدمات هذا المرفق أو اختلت ، أن
 يقاضى الملتزم إلا للدفاع عن مصلحته الشخصية .

٢ — ولا يجوز له باسم جمهور العملاء ، أن يرفع دعوى ويدافع فيها عن مصالحهم المشتركة .

التقنين المدني السابق :

لا يقابل لها

مذكرة المشروع التمهيدي :

قرر هذا النص المبدأ الذي أخذت به محكمة الإسكندرية الابتدائية المختلطة (٢٧ مايو سنة ١٩٢٢
 جازيت ١٢ ص ١٨٥ ن ٣١٨) وأبدتها فيه محكمة الاستئناف المختلطة (٢٥ يناير سنة ١٩٢٣ جازيت
 ١٣ ص ١٩٥ ن ٣٢٢) ، وذلك بمناسبة نزاع بين شركة مياه الإسكندرية وأحد عملائها . وقد قررت
 المحكمة أنه ليست للعميل أية صفة لتمثيل مجموع العملاء قبل الشركة ، فالمر له أن يطالبها إلا بما يمس
 حقوقه هو شخصيا بمقتضى العقد المبرم بينهما .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٩١٣ واقترحت بعض تعديلات لفظية وجعلت فقرة واحدة — وأصبح رقمها في المشروع النهائي ٧٠٤ .
 بالنص الآتي :

ليس للعميل الذي تعاقد مع ملتزم المرفق إذا تعطلت خدمات هذا المرفق أو اختلت أن يقاضى الملتزم
 إلا للدفاع عن مصلحته الشخصية . ولا يجوز له باسم جمهور العملاء أن يرفع دعوى يدافع فيها عن
 مصالحهم المشتركة .

- ١ — إذا كان ملتزم المرفق محتكرا له احتكارا قانونيا أو فعليا وجب عليه أن يحقق المساواة التامة بين عملائه سواء في الخدمات أم في تقاضى الأجور .
- ٢ — ولا تحول المساواة دون أن تكون هناك معاملة خاصة تنطوي على تخفيض الأجور أو الإعفاء منها على أن يتفقد بهذه المعاملة من يطلب ذلك ممن توافرت فيه شروط يعينها الملتزم بوجه عام ، ولكن المساواة تحرم على الملتزم أن يمنح أحد عملائه ميزات يرفض منحها للآخرين .
- ٣ — وكل تمييز لمصلحة أحد العملاء يوجب على الملتزم أن يعرض الضرر الذى قد يصيب الغير من جراء ما يترتب على هذا التمييز من إخلال بالتوازن الطبيعى فى المنافسة المشروعة .

المشروع فى مجلس النواب

تقرير لجنة الشؤون التشريعية :

عدلت الفقرة الثالثة من المادة بإضافة كلمتى « غير مشروع » فأصبحت كما يأتى :

المشروع فى مجلس النواب

تقرير لجنة الشؤون التشريعية :

حذفت العبارة الأخيرة من المادة وهى : « ولا يجوز له باسم جمهور العملاء أن يرفع دعوى يدافع فيها عن مصالحهم المشتركة » وأصبحت المادة كما يأتى : « ليس للعميل الذى تعاقد مع ملتزم المرفق إذا تعطلت خدمات هذا المرفق أو اختلت أن يقاضى الملتزم إلا للدفاع عن مصالحه الشخصية » وسبب الحذف أن العبارة التى حذفتها اللجنة ليست إلا مجرد تطبيق للقواعد العامة فلا حاجة للنص على الحكم الوارد فيها .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على تعديل المادة تحت رقم ٧٠٣ .

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

تليت المادة ورأت اللجنة حذفها أيضا اكفاء بالقواعد العامة التى لا تحتم النيابة فى التقاضى مع ملاحظة أنه لا يراد بالحذف عكس هذا الحكم .

تقرير اللجنة :

حذفت المادة اكفاء بالقواعد العامة .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على حذف المادة .

« وكل تمييز غير مشروع لمصلحة أحد العملاء ... ، لأن هناك حالة يكون التمييز فيها مشروعاً فلا يوجب التعويض .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة تحت رقم ٦٩٨

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

محضر الجلسة الثالثة والثلاثين

تليت المادة ٦٩٨ فرأت اللجنة استبدال حرف « أو » بكلمة « أم » الواردة في الفقرة الأولى منها . وحذف عبارة « غير مشروع لمصلحة أحد العملاء » الواردة في صدر الفقرة الثالثة والاستعاضة عنها بعبارة « يمنع على خلاف ما تقضى به الفقرة السابقة » لكي يكون واضحاً أن التمييز المقصود هو الذي يقع مخالفاً لأحكام الفقرة السابقة .

تقرير اللجنة :

عدلت الفقرة الثالثة بأن استبدلت بها عبارة « يمنع على خلاف ما تقضى به الفقرة السابقة » بعبارة « غير مشروع لمصلحة أحد العملاء » وقد أريد من التعديل أن يتعين معنى عدم المشروعية بالنسبة إلى تطبيق أحكام هذا النص .

وأصبح رقمها ٦٧٠

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

مادة ٦٧١

١ - يكون لتعريفات الأسعار التي قررتها السلطة العامة قوة القانون بالنسبة إلى العقود التي يبرمها الملتزم مع عملائه ، فلا يجوز للمتعاقدين أن يتفقا على ما يخالفها .

٢ - ويجوز إعادة النظر في هذه القوائم وتعديلها ، فإذا عدلت الأسعار المعمول بها وصدق على التعديل ، سرت الأسعار الجديدة دون أثر رجعي من الوقت الذي عينه قرار التصديق لسريانها وما يكون جاريا وقت التعديل من اشتراقات في المرفق العام يسرى عليه هذا التعديل من زيادة أو نقص في الأجور وذلك فيما بقي من المدة بعد التاريخ المعين لسريان الأسعار الجديدة .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ٩٠٨ :

١ - يكون لقوائم الأسعار بالنسبة للعقود التي يبرمها المقاول مع عملائه ، قوة القانون الذي لا يجوز للمتعاقدين أن يتفقا على خلاف ما يقضى به .

- ٢ — ويجوز في كل وقت إعادة النظر في هذه القوائم ، وتعديلها .
- ٣ — فإذا عدلت الأسعار المعمول بها ، وصدق على التعديل ، سرت الأسعار الجديدة ، دون أثر رجعي ، من الوقت الذي حدده قرار التصديق لسريانها ، فما يكون جاريا وقت التعديل من اشتراكات في المرفق العام يسرى عليه هذا التعديل ، من زيادة أو نقص في الأجور ، وذلك فيما بقي من المدة بعد التاريخ المعين لسريان الأسعار الجديدة .

المشروع في لجنة المراجعة

- تليت المادة ٩٠٨ واقترح تعديلها بما يجعل حكمها أدق فوافقت اللجنة وأصبح نصها في المشروع النهائي تحت رقم ٧٠١ مايلي :
- (١) يكون لتعريفات الأسعار بالنسبة إلى العقود التي يبرمها الملتزم مع عملائه قوة القانون فلا يجوز للمتعاقدين أن يتفقا على ما يخالفه .
- (٢) ويجوز إعادة النظر في هذه القوائم وتعديلها ، فإذا عدلت الأسعار المعمول بها وصدق على التعديل سرت الأسعار الجديدة دون أثر رجعي من الوقت الذي عينه قرار التصديق لسريانها . وما يكون جاريا وقت التعديل من اشتراكات في المرفق العام يسرى عليه هذا التعديل من زيادة أو نقص في الأجور وذلك فيما بقي من المدة بعد التاريخ المعين لسريان الأسعار الجديدة .

المشروع في مجلس النواب

تقرير لجنة الشؤون التشريعية :

عدلت الفقرة الأولى من المادة بإضافة عبارة « التي قررتها السلطة العامة » فأصبحت كما يأتي : « يكون لتعريفات الأسعار التي قررتها السلطة العامة قوة القانون بالنسبة إلى العقود التي يبرمها الملتزم مع عملائه ، فلا يجوز للمتعاقدين أن يتفقا على ما يخالفها ، وذلك تأكيداً لسلطة التي تستمد منها الأسعار قوتها .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة ، كما عدلتها اللجنة . — تحت رقم ٧٠٠

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة كما أقرها مجلس النواب تحت رقم ٦٧١ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٦٧٢

١ - كل انحراف أو غلط يقع عند تطبيق تعريف الأسعار على العقود الفردية يكون قابلاً للتصحيح .

٢ - فإذا وقع الانحراف أو الغلط ضد مصلحة العميل ، كان له الحق في استرداد ما دفعه زيادة على الأسعار المقررة . وإذا وقع ضد مصلحة الملتزم بالمرفق العام ، كان له الحق في استكمال ما نقص من الأسعار المقررة ، ويكون باطلاً كل اتفاق يخالف ذلك ، ويسقط الحق في الحالين بانقضاء سنة من وقت قبض الأجور التي لا تتفق مع الأسعار المقررة .

التقنين المدنى السابق :

لامقابل لها :

المشروع التميدى

المادة ٩٠٩ :

١ — يكون قابلا للتصحيح كل انحراف أو غلط يقع عند تطبيق قائمة الأسعار على العقود الفردية .

٢ — فإذا وقع الانحراف أو الغلط ضد مصلحة العميل ، كان له الحق فى رفع الدعوى باسترداد ما دفعه زيادة على الأسعار المقررة . إذا إذا وقع ضد مصلحة الملتزم بالرفق العام ، كان له الحق فى رفع الدعوى بتسوية ما نقص من الأسعار المقررة . ويكون باطلا كل اتفاق يخالف ذلك .

٣ — وتسقط بالتقادم هاتان الدعويان بانقضاء سنة من وقت قبض أجور لا تتفق مع الأسعار المقررة .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٠٩ من المشروع واقترح جعلها فقرتين كما اقترحت بعض تعديلات المنظمة فوافقت اللجنة على ذلك وأصبح نصها فى المشروع النهائى تحت رقم ٧٠٢ ما يلى .

١ — كل انحراف أو غلط يقع عند تطبيق تعريفة الأسعار على العقود الفردية يكون قابلا للتصحيح .

٢ — فإذا وقع الانحراف أو الغلط ضد مصلحة العميل كان له الحق فى استرداد ما دفعه زيادة على الأسعار المقررة . وإذا وقع ضد مصلحة الملتزم بالرفق العام كان له الحق فى تسوية ما نقص عن الأسعار المقررة ويكون باطلا كل اتفاق يخالف ذلك ، ويسقط الحق فى الحالين بانقضاء سنة من وقت قبض الأجور التى لا تتفق مع الأسعار المقررة .

المشروع في مجلس النواب
وافق المجلس على المادة دون تعديل - تحت رقم ٧٠١
المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل - وأصبح رقمها ٦٧٢

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٦٧٣

١ - على عملاء المرافق المتعلقة بتوزيع المياه والغاز والكهرباء والقوى المحركة وما شابه ذلك ، أن يتحملوا ما يلزم أدوات المرافق عادة من عطل أو خلل لمدة قصيرة ، كهذا الذي تقتضيه صيانة الأدوات التي يدار بها المرفق .

٢ - ولملتزمى هذه المرافق ان يدفعوا مسئوليتهم عما يصيب المرفق من عطل أو خلل يزيد على المألوف في مدته أو في جسامته إذا أثبتوا أن ذلك يرجع إلى قوة قاهرة خارجة عن إدارة المرفق أو إلى حادث مفاجئ . وقع في هذه الإدارة دون أن يكون في وسع أنة إدارة يقظة غير مقتررة أن تتوقع حصوله أو ان تدرأ نتائجه

ويعتبر الإضراب حادثاً مفاجئاً إذا استطاع الملتزم إقامة الدليل على أن وقوع الإضراب كان دون خطأ منه، وأنه لم يكن في وسعه أن يستبدل بالعمال المضربين غيرهم أو أن يتلافى نتيجة إضرابهم بأية وسيلة أخرى .

التقنين المدنى السابق :

لامقابل لها .

المشروع التمهيدى

المادة ٩١٤ : (١)

١ — على عملاء المرافق المتعلقة بتوزيع المياه والغاز والكهرباء والقوى المحركة وما شابه ذلك أن يتحملوا ما يلزم إدارة المرفق عادة من وقف أو خلل لمدة قصيرة، كهذا الذى تقتضيه صيانة الآلات التى يدار بها المرفق .

(١) مادة محذوفة :

المادة ٩١٢ :

على الملتزم بمرفق متعلق بتوزيع المياه أو الغاز أو الكهرباء أو القوى المحركة وما شابه ذلك أن يكفل الاستمرار فى أداء الخدمات التى يتكون منها المرفق . ويكون مرتبطاً بذلك ، ليس إزاء الجهة التى منحتة الالتزام وحدها ، بل وإزاء كل شخص أبرم معه عقداً فردياً .

التقنين المدنى السابق :

لامقابل لها .

مذكره المشروع التمهيدى :

قانون حكم محكمة الاستئناف المختلطة ٢٤ يناير سنة ١٩١٧ ب ٢٩ ص ١٧٧

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٩١٢ ووافقته اللجنة عليها بعد إدخال بعض تعديلات لفظية ، وأصبح نصها فى المشروع النهائى تحت رقم ٧٠٣ ما يلى : على الملتزم بمرفق متعلق بتوزيع المياه أو الغاز أو الكهرباء

٢ — ويجوز للمتزمين بهذه المرافق أن يدفعوا مسئوليتهم عما يصيب المرفق من وقف أو خلل يزيد عن المألوف في مدّة أو في جسامته إذا أثبتوا أن ذلك يرجع إلى قوة قاهرة أجنبية عن إدارة المرفق أو إلى حادث فجائي يقع في إدارة المرفق دون أن يكون في وسع أية إدارة يقظة غير مقترّة أن تتوقع حصوله أو أن تدرك نتائجه (١).

أوالقوى المحركة وما شابه ذلك أن يكفل الاستمرار في أداء الخدمات التي عهد بها إليه وارتباطه بذلك لا يكون إزاء الجهة التي منحتة الالتزام وحدها بل إزاءها وإزاء كل شخص أبرم معه عقداً فردياً .
المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٠٢
المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

تليت المادة ورئي حذفها اكتفاء بالقواعد العامة وقواعد القانون الإداري .
تقرير اللجنة :

حذفت المادة اكتفاء بالقواعد العامة .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على حذف المادة .

(١) مواد محذوفة :

المادة ٩١٥ :

١ — على المتزمين بنقل جمهور الركاب أن يتخذوا ما يلزم من الحيطة حتى يكفلوا سلامة الركاب سلامة تامة أثناء الركوب والنقل والنزول .

٢ -- ويكون هؤلاء المتزمون مسئولين عما يقع للركاب من إصابات أثناء كل ذلك ، مالم يثبتوا أن هذه الإصابات إنما ترجع إلى سبب أجنبي لا يد لهم فيه .

٣ — ولا يعتبر راجعاً إلى سبب أجنبي ما يقع من الإصابات بسبب استخدام الآلات التي يستعملها المتزمون استخداماً غير مألوف .

التقنين المدني السابق :

لامقابل لها .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يعرض المشروع في هذا الجزء للمرافق المتعلقة بالنقل البري المشترك ، فهو لا يترك جانباً النقل

٣ — ويعتبر الإضراب قوة قاهرة إذا استطاع الملتزم إقامة الدليل على أن الإضراب قد وقع دون خطأ منه ، وأنه لم يكن في وسعه أن يستبدل بالعمال المضربين غيرهم ، أو أن يتلافى نتيجة إضرابهم بأية وسيلة أخرى .

٤ — ويكون باطلا كل شرط يعنى أو يحدد من المسؤولية المنصوص عليها

في المادة ٩١٢

البحرى والنقل النهري بحسب ، بل أيضا النقل الجوى . والواقع أن الأخطار التى يتعرض لها المسافر فى النقل الجوى لازالت متعددة ، كما أن هذا النوع من النقل لم يصل فى تطوره بعد إلى ما وصل إليه النقل البرى . فلا يمكن إذن وضعهما على قدم المساواة من حيث المسؤولية والتبعات ، وإلا ترتب على ذلك الحد من النشاط الجوى وعرقلة تقدمه وإفساده . وقد راعى المشرع الفرنسى ذلك عند إصداره قانون ٢٩ مايو سنة ١٩٢٤ الخاص بالملاحة الجوية ، ووضع لها نظاما خاصا . وكذلك فعلت معظم القوانين الخاصة بها والتى صدرت فى البلاد الأخرى . وقد يكون سابقا لأوانه أن نشع فى صلب التقنين المدنى مبادئ وأحكام لازالت عرضة للتطور والتغيير .

والشروع لم يشع هذه النصوص مراعاة للاسجام وحسن الترتيب بين أحزائه الخاصة بحسب ، مادام قد تعرض للمرافق المتعلقة بتوزيع المياه والغاز والكهرباء . إنما هو قصد على الأخص أن يقضى على المساوىء التى ترتبت فى الماضى على عدم وجود تنظيم عام بحكم فرعا هاما من النشاط الإقتصادى وهو نقل الركاب ، وذلك سواء فى التقنين المعسمى أو فى التقنين الفرنسى والتقنينات المنفرعة منه وعلى الأخص التقنين الإيطالى .

أما نقل الأشياء ، فالتقنين التجارى هو الذى يتناول عادة تسليمه من الماحية القانونية وحل المشاكل التى يبرها فى علاقات التجار فيما بينهم وفى علاقاتهم مع الملتزمين بمرافق النقل . وهذا ما حصل بالفعل فى ألمانيا واليابان وبلجيكا وجمهورية أمريكا الجوية . والتقنين التجارى فى هذه البلاد المختلطة هو الذى يتضمن الأحكام الخاصة بنقل الأشياء . على أنه يلاحظ مع ذلك أن هناك بعض مبادئ عامة تربط التقنين المدنى بالتقنين التجارى فى هذا الموضوع ، شأنها فى ذلك شأن قواعد عقد العمل ، فإنها تربط تشريع العمل بالمبادئ العامة فى التقنين المدنى . وقد راعت بعض التقنينات ذلك ، كالتقنين المدنى الفرنسى (م ١٧٨٢ — ١٧٨٦) والتقنين المدنى الإيطالى (م ١٦٢٩ وما بعدها) والتقنين اللبنانى (م ٦٧٩ — ٦٨٩) والشروع الفرنسى الإيطالى (م ٦٦٤ — ٦٦٥) فإنها أوردت بعض المبادئ العامة التى لاتهم التجار والملتزمين بالنقل بحسب ، بل الجمهور على العموم . والشروع بحارى هذه التقنينات الأخيرة .

مذكرة المشروع التمهيدي :

ليس هذا النص سوى مجرد تطبيق للمبادئ العامة في المسؤولية على المقاولات المتعلقة بالمرافق العامة .

قارن فيما يتعلق بالفقرة الثالثة ، محكمة الاسكندرية الجزئية المختلطة ١٠ يناير سنة ١٩٢٠ جازيت ١٠ ص ٤٨ ن ٧٠

والمادة ٩١٥ تقرر حلولاً استقر عليها القضاء المصري ، وعلى الأخص أحكام محكمة الاستئناف المختلطة الآتية :

فما يتعلق بالالتزام بالمحافظة على سلامة الركاب أثناء النقل : ٢٥ مارس سنة ١٨٩١ ب ٣ ص ٢٦٦ — ٢٩ أبريل سنة ١٨٩٦ ب ٨ ص ٢٥٥ — ١٤ يونيو سنة ١٨٩٩ ب ١١ ص ٢٨٠ . وأثناء الركوب والتزول ، وعند دخول الركاب المحطات وخروجهم منها : أول يونيو سنة ١٨٩٨ ب ١٠ ص ٢٩٢ أول يونيو سنة ١٩٠٤ ب ١٦ ص ٢٩٥ .

وفما يتعلق بالمسؤولية عن الاستخدام غير المألوف للالات ، وعلى الأخص القراميل : ٢٤ فبراير سنة ١٩٠٤ ب ١٦ ص ١٣٩ — ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٨ ب ٤٠ ص ٢١١ .
المادة ٩١٦ :

١ — خروج القطارات أو مركبات « الترام » عن خطوطها ، أو توقفها توقفاً شائياً ، أو اصطدامها بمركبات أو أشياء أخرى ، سواء كانت تابعة لنفس الملتزم أو غير تابعة له ، يفرض فيه أنه راجع إلى خطأ الملتزم ، فيما يخص علاقته بالركاب .

٢ — ويجوز للملتزم الذي يسير مركباته في طريق مفتوحة للمرور العام أن ينتقض هذه القرينة بإقامة الدليل على أن الاصدام أو الخروج عن الخط أو التوقف الفجائي إنما نشأ عن فعل أجنبي ممن يستخدمون الطريق العام أو نشأ عن حادث يعتبر قوة قاهرة .

٣ — أما الملتزم الذي يسير مركباته في طرق مغلقة ، تنفيذاً لما يجب عليه من تأمين سلامة الركاب ، فيكون مسئولاً قبل الراكب عن الحوادث المنصوص عليها في الفقرة الأولى ، حتى لو ثبت أن هذه الحوادث قد نشأت مباشرة عن إغارة خارجية على الخط الحديدي وقعت من أشخاص أو مركبات أو حيوانات ، أو نشأت كذلك عن عمل من أعمال التخريب قام به أشرار لا يمتون إلى الملتزم بصفة .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

أما الفقرة الرابعة ، فالحكمة في وضعها ظاهرة وهي تبدو من قراءة أسباب حكم محكمة الإسكندرية الابتدائية المختلطة في ١٦ يولية سنة ١٩٢٣ (جازيت ١٣ ص ١٩٦ ن ٣٣٣) في النزاع الذي كان قائما بين بلدية الاسكندرية وشركة مياه الإسكندرية . فقد جاء في أسباب هذا الحكم أن الجمهور لا يستطيع مناقشة الشروط المجحفة الواردة

مذكرة المشروع التمهيدي :

الفقرتان الأولى والثانية مطابقتان لما جري عليه القضاء المصري . وكذلك الفقرة الثالثة تطابق ما قرره هذا القضاء من استبقاء مسؤولية الملتزم حتى لو كان الحادث قد نشأ عن إغارة خارجية على الخط الحديدي وقعت من أشخاص أو مركبات أو حيوانات (قارن فيما يتعلق بحوادث التصادم الناشئة بسبب الحيوانات الضالة : استئناف مختلط ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٩٩ ب ١٢ ص ٥١) .

أما مبدأ مسؤولية الملتزم حتى لو نشأ الحادث عن عمل من أعمال التخريب قام به أشرار لا يمتون إليه بصلة ، فقد جاوز فيه المشروع الحد الذي وصل إليه قضاء محكمة الاستئناف المختلطة في حكمها الصادرين في ٣ يولية سنة ١٩٠٣ ب ١٥ ص ٢٣٥ و ١٥ يولية سنة ١٩٠٤ ب ١٦ ص ٢٢٧ ، إذ احتفظت في حكمها الأول بالحق للملتزم في أن يثبت عدم وجود خطأ من جانبه ولم تقرر مسؤولية مصلحة السكك الحديدية إلا لأنها لم تثبت أن ما تبذله من رقابة وإشراف على خطوطها الحديدية لا يقل عما يحصل عادة في أوروبا . وقد يكون للقاضي عذره في أنه لا يجزأ أن يقرر كمبدأ عام مطلق قرينة افتراض الخطأ ما دام نص القانون لم يقررها . لكن الأمر على خلاف ذلك بالنسبة للمشروع الذي يستطيع ، ضمانا للسلامة العامة للركاب ، أن يتمشى مع هذا القضاء ويقرر قرينة افتراض الخطأ ، فيصل إلى النتائج ذاتها المترتبة على تقرير المسؤولية المادية للملتزم .

على أن المسؤولية المقررة بالفقرة الثالثة مبناها في الواقع افتراض وجود إهمال من جانب الملتزم في تنفيذ واجب المحافظة على سلامة الطريق . ولذلك تنطبق القواعد العامة في المسؤولية إذا ثبت أن الحادث لا يرجع لإهمال في الرقابة ، كما هو الحال في خروج القطارات عن الخط الحديدي أو التصادم الناشئ بسبب حوادث طبيعية فجائية أو أعمال حرية أو غيرها من حالات القوة القاهرة .

المادة ٩١٧ :

١ - يكون الملتزم بنقل جمهور الركاب مسئولاً عما يعهد إليه من أمتعة ، مسؤولية الملتزم بنقل البضائع . ويجب عليه أن يجعل هذه الأمتعة تصل مع الراكب إلى الجهة المقصودة .

في العقود المطبوعة التي تفرضها شركات الاحتكار ، وليس له خيار في القبول أو الرفض ، إذ الأمر يتعلق بمرفق حيوى تحتكره الشركة .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٩١٤ واقترحت بعض تعديلات لفظية فوافقت اللجنة وجعلت المادة فقرتين في المشروع النهائي تحت رقم ٧٠٥ كما يلي :

٢ — ولا يكون مسئولاً عما يحمله الراكب معه من أمتعة إلا إذا استطاع الراكب إقامة الدليل على أن ضياع هذه الأمتعة أو تلفها راجع إلى خطأ الملتزم ، أو إلى حادث يفترض فيه هذا الخطأ .

التقنين المدنى السابق :

“ لا مقابل لها .

مذكرة المشروع التمهيدى :

نطابق الفقرة الأولى من هذا النص في أساسها المادة ٣٥١ فقرة أولى من التقنين التجارى اليابانى والمادة ٦٨٩ من التقنين اللبنانى .

وعبارة « البضائع التى يعهد بها إلى الملتزم » وهى العبارة التى وردت بنص التقنين اليابانى أفضل من عبارة « البضائع المسجلة » وهو الاصطلاح الذى استعمله التقنين اللبنانى . وذلك لأن العبارة الاولى عامة مطلقة تنطبق فى كل الحالات ، سواء سلم الملتزم إيصالاً باستلام الأمتعة أو لم يسلم .

أما التقنين البلجيكى (قانون ٢٥ أغسطس سنة ١٨٩١ م ، ١٨ — ٢٠) فإنه لم ينظم هذه المسئولية إلا فيما يتعلق بالنقل بالسكك الحديدية .

والفقرة الثانية تخفف من مسئولية الملتزم بالنسبة للأمتعة التى يحملها الراكب معه . وهى تطابق ما استقر عليه قضاء محكمة الاستئناف المختلطة (أنظر فيما يتعلق بضياع الأمتعة أو تلفها على أثر حوادث التصادم بين القطارات : ٢٥ مارس سنة ١٨٩٧ ب ٩ ص ٢٣٨ ، ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٨ ب ١١ ص ٢) . والحكم المقرر بهذه الفقرة وارد أيضاً بالتقنين التجارى اليابانى (م ٣٥٢) والتقنين البلجيكى (قانون ٢٥ أغسطس سنة ١٨٩١ م ١٨ فقرة ٢) والتقنين اللبنانى (م ٦٨٩) . ويلاحظ أنه يندر عملاً تطبيق هذا النص إذ يصعب على المسافر أن يقوم بالإثبات الذى تتطلبه المادة ، ما دام لا يوجد تحت يديه إيصال بتسجيل البضائع أو أى دليل كتابى آخر .

١ - على عملاء المرافق المتعلقة بتوزيع المياه والغاز والكهرباء والقوى المحركة وما شابه ذلك أن يتحملوا ما يلزم أدوات المرافق عادة من عطل أو خلل لمدة قصيرة كهذا الذي تقتضيه صيانة الأدوات التي يدار بها المرفق .

المادة ٩١٨ :

١ - على مرسل البضاعة أن يبين في دقة تامة لأمين النقل عنوان المرسل إليه ، ومكان التسليم ، وعدد الطرود وطريقة حزمها ، ووزنها ومحتوياتها ، وموعد التسليم ، وطريق النقل واجب الاتباع .

٢ - ويكون المرسل مسئولاً عما ينشأ من ضرر عن نقص هذه البيانات أو عدم دقتها .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

مذكرة المشروع التمهيدي :

قارن . تقنين الالتزامات السويسري (م ٤٤١) والتقنين اللبناني (م ٦٨٢) والتقنين البلجيكي (المادة الأولى من قانون ٢٥ أغسطس سنة ١٨٩١) والتقنين التجاري الياباني (م ٣٣٢)

المادة ٩١٩ :

١ - على المرسل أن يعنى بحزم الأشياء المعدة للنقل حزمًا ملائمًا قبل تسليمها إلى أمين النقل

٢ - وتقع عايه مسئولية التلف الذي ينشأ عما يكون في الحزم من عيوب غير ظاهرة .

٣ - أما إذا كانت عيوب الحزم ظاهرة ، وتسلم أمين النقل الأشياء المحزومة دون تحفظ

كان هو المسئول عما ينشأ عن هذه العيوب من تلف .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

مذكرة المشروع التمهيدي :

قارن : المادة ٤٤٢ من تقنين الالتزامات السويسري .

المادة ٩٢٠ :

١ - على أمين النقل أن يبذل عناية الرجل المعتاد في المحافظة على الأشياء المعهودة إليه

في نقلها من وقت تسليمها إلى وقت تسليمها .

٢ - ولا تقتصر مسئولية على التقصير الذي يقع منه أو من مستخدميه ، بل يكون

مسئولا أيضا عن التقصير الذي يقع من أمناء نقل غير تابعين له ولكنه استخدمهم في تسليم

الأشياء أوفى تسليمها أو في حفظها أوفى تمامها ، على أن يكون له حق الرجوع على هؤلاء الأمناء

٢ - وللتزمى هذه المرافق أن يدفعوا مسئوليتهم عما يصيب المرفق من عطل أو خلل يزيد على المألوف في مدته أو في جسامته إذا أثبتوا أن ذلك يرجع إلى قوة قاهرة خارجة عن إدارة المرفق أو إلى حادث مفاجئ. وقع في هذه الإدارة دون

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

مذكرة المشروع التمهيدي :

الفقرة الأولى : قارن المشروع الفرنسي الإيطالي (م ٦٤٤ فقرة ٢) .

الفقرة الثانية : اقتبسها المشروع عن المادة ٣٣٧ من التقنين التجاري الياباني . قارن أيضا

المادة ٤٤٩ من تقنين الالتزامات السويسري .

المادة ٩٢١ :

١ - يكون أمين النقل مسئولاً عن تلف الأشياء المعهود إليه في نقلها وعن هلاكها كلها أو بعضها ، وذلك دون إخلال بحكم المادة ٩٢٣ .

٢ - ويقدر التعويض بقيمة الأشياء التي تلفت أو هلكت حسب السعر الجارى في الجهة التي كانت مرسلة إليها وفي اليوم الذي كان يجب فيه تسليمها .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

مذكرة المشروع التمهيدي :

اقتبس المشروع هذا النص عن المادة ٣٤٠ من التقنين التجاري الياباني والأحكام القضائية التي صدرت تطبيقاً لها (راجع فيما يتعلق بهذه الأحكام : الجزء الثاني ص ١٥١ من الترجمة الانجليزية للتقنين التجاري الياباني التي نشرتها الجمعية اليابانية لعصبة الأمم) .

قارن أيضا تقنين الالتزامات السويسري (م ٤٤٦ - ٤٤٨) والتقنين اللبناني (م ٦٨٣) والتقنين البلجيكي (م ٤ و ٣٤ من قانون ٢٥ أغسطس سنة ١٨٩١) .

المادة ٩٢٢ :

لا يكون أمين النقل مسئولاً عن فقد ما عهد إليه في نقله من نقود أو أوراق مالية أو مجوهرات أو غير ذلك من الأشياء الثمينة إلا إذا كان المرسل قد أبان صراحة لأمين النقل عن مشتملاتها وقيمتها وقت أن عهد إليه في نقلها .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

فإن يكون في وسع أية إدارة يقظة غير مقترنة أن تتوقع حصوله أو أن تدرك نتائجه .
ويعتبر الإضراب قوة قاهرة إذا استطاع الملتزم إقامة الدليل على أن وقوع الإضراب
كان دون خطأ منه وأنه لم يكن في وسعه أن يستبدل بالعمال المضربين غيرهم أو أن يتلافى
نتيجة إضرابهم بأية وسيلة أخرى .

مذكرة المشروع التمهيدى :

هذا النص مقتبس أيضا من التقنين التجارى اليابانى (م ٣٣٨) . وله ما يقابله في التقنين
السويسرى (م ٤٤١ فقرة أولى و ٤٤٧) والتقنين اللبناى (م ٦٨٣ فقرة أخيرة) .
المادة ٩٢٣ :

١ — يجوز لأمين النقل أن يدفع عن نفسه المسؤولية المقررة في المادة ٩٢٠ بإقامة الدليل
على أن هلاك الأشياء التى ينقلها أو تلفها راجع إلى عيب في ذات الشيء ، أو إلى قوة قاهرة ،
أو إلى خطأ من المرسل ، أو إلى ظروف ما كان بقادر على أن يتلافها ولو اصطنع من الحيلة
ما يتخذه أشد الناس يقظة .

٢ — إذا هلكت الأشياء التى تنقل ، كلها أو بعضها ، بقوة قاهرة ، فليس لأمين النقل
أن يطالب بأجر نقلها ، فإن كان قد تسلم الأجر كله أو بعضه ، وجب عليه رده .

٣ — أما إذا كان الهلاك ، كلياً كان أو جزئياً ، يرجع إلى عيب في ذات الشيء أو إلى خطأ
من المرسل ، كان لأمين النقل أن يطالب بأجره كاملاً .

التقنين المدنى السابق :

لامقابل لها .

مذكرة المشروع التمهيدى :

تقرر الفقرة الأولى حكماً جاءت به معظم التشريعات ، وعلى الأخص التقنين البلجيكى
(م ٤ و ٣٤ من قانون ٢٥ أغسطس سنة ١٨٩١) والتقنين اللبناى (م ٦٨٣ فقرة أولى ،
على أن هذه المادة تنقصها عبارة « ظروف ما كان بقادر على أن يتلافها ولو اصطنع من
الحيلة ما يتخذه أشد الناس يقظة ») وتقنين الالتزامات السويسرى (م ٤٤٧) .

أما الفقرتان الثانية والثالثة ، فقد اقتبسهما المشروع عن المادة ٣٣٦ من التقنين
التجارى اليابانى .

المادة ٩٢٤ :

١ — يكون أمين النقل مسئولاً أيضاً عما ينشأ من ضرر عن التأخر في تسليم ما ينقله
من الأشياء ، وذلك دون إخلال بما يجوز له التحسك به من أسباب دفع المسؤولية .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل — تحت رقم ٧٠٤

٢ — ولا يجاوز التعويض عن التأخر التعويض عن هلاك الشيء هلاكاً كلياً ، ما لم يوجد اتفاق خاص يقضى بغير ذلك .
التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

مذكرة المشروع التمهيدي :

قارن : تقنين الالتزامات السويسري (م ٤٤٨) والتقنين التجاري الفرنسي (م ١٠٤٧ و ١٠٤٨) .
المادة ٩٢٥ :

على أنه إذا ثبت أن الهلاك أو التلف أو التأخر في التسليم يرجع إلى تعدد أمين النقل أو إلى خطئه الجسم ، جاز أن يزيد التعويض المستحق عن القدر المقرر في المواد من ٩٢٠ إلى ٩٢٣ .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

مذكرة المشروع التمهيدي :

هذا النص مقتبس عن المادة ٣٤١ من التقنين التجاري الياباني وفقاً للتفسير الذي قروه .
القضاء لها .

المادة ٩٢٦ :

على أمين النقل أن يخطر المراسل إليه فوراً بوصول الأشياء التي تقلها .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

مذكرة المشروع التمهيدي :

قارن : تقنين الالتزامات السويسري (م ٤٥٠) والتقنين اللبناني (م ٦٨٥) .

المادة ٩٢٧ :

ينتقل إلى المرسل إليه ، من وقت وصول ما نقل من أشياء ، كل ما نشأ عن عقد النقل من حقوق لمصلحة المرسل .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

محضر الجلسة الثالثة والثلاثين

تليت المادة ٧٠٤ ووافقت عليها اللجنة مع استبدال عبارة « حادث فجائي » بعبارة

مذكرة المشروع التمهيدي :

قارن : التقنين التجاري الياباني (م ٣٤٣ فقرة أولى) والتقنين اللبناني (م ٦٨٤) ويقرر هذا التقنين الأخير أن « المرسل إليه دعوى مباشرة قبل أمين النقل بناء على عقد النقل القائم بين هذا الأخير وبين المرسل » . وقد أثر المشروع الأخذ بنص التقنين الياباني ، لأنه أكثر انطباقاً على ما يجري في العمل ، فالمرسل هو الذي يحق له وحده مطالبة أمين النقل عن هلاك أو فقد البضائع المرسلة أثناء الطريق ، ويكون أمين النقل مسئولاً قبل المرسل إليه عن التأخر في تسليم ما ينقله من الأشياء أو عن تلفها .

المادة ٩٢٨ :

ليس للمرسل إليه أن يطلب تسليم الأشياء التي نقلت إلا بعد أن يدفع أجر النقل إذا كان التصدير غير خالص الأجر ، وإلا بعد أن يدفع سائر المصروفات .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها ،

مذكرة المشروع التمهيدي :

قارن : التقنين التجاري الياباني (م ٢٤٣ فقرة ٢) والتقنين اللبناني (٦٨٦ فقرة أخيرة)

المادة ٩٢٩ :

١ - إذا تسلّم المرسل إليه دون تحفظ الأشياء التي نقلت ، ودفع عنها أجر النقل ، سقط حقه في الرجوع على أمين النقل بسبب ما أصاب الأشياء من تلف أو هلاك جزئي .

٢ - ومع ذلك يبقى أمين النقل مسئولاً عن التلف غير الظاهر أو النقض فيما احتوت عليه « الطرود » إذا أخطره المرسل إليه في خلال ثمانية أيام من وقت تسلّم الأشياء بما كشفه فيها من تلف أو نقص .

٣ - ولا يسرى الاستثناء الوارد في الفقرة السابقة إذا ادعى المرسل إليه أو من ينوب عنه ، وقت تسلّم الأشياء ، أن يتحقق منها .

« قوة قاهرة » الواردة في الفقرة الثانية في عبارة « ويعتبر الإضراب قوة قاهرة إذا استطاع الملتزم »

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

مذكرة المشروع التمهيدى :

الفقرة الاولى : قارن تقنين الالتزامات السويسرى (م ٤٥٢) والتقنين التجارى اليابانى (م ٣٤٨) والتقنين البلجيكى (م ٧ من قانون ٢٥ أغسطس سنة ١٨٩١) . ونخالف التقنين التجارى الفرنسى (م ١٠٥) هذه التقنيات المختلفة فى أنه يمنح المرسل إليه مهلة ثلاثة أيام من وقت تسلمه الأشياء المرسلة يستطيع خلالها الاحتجاج بما أصابها من تلف . وذلك دون تمييز بين التلف الظاهر وغير الظاهر .

الفقرة الثانية : وتختلف المدة التى يجوز خلالها الرجوع بسبب التلف غير الظاهر أو النقص فيما تحويه « الضرود » بحسب التقنيات المختلفة فهى ثلاثة أيام فى التقنين الفرنسى (م ١٠٥ تجارى فرنسى) وأربعة عشر يوما فى التقنين اليابانى (م ٣٤٨ تجارى يابانى) وسبعة أيام فى التقنين البلجيكى (م ٧ من قانون ٢٥ أغسطس سنة ١٨٩١) وثمانية أيام فى التقنين السويسرى (م ٤٥٢ من تقنين الالتزامات السويسرى) . والمشروع يجارى هذه التقنين الأخير .

الفقرة الثالثة : مقبسة عن التقنين البلجيكى (م ٧ قانون ٢٥ أغسطس سنة ١٨٩١)
المادة ٩٣٠ :

تسقط بالتقادم دعاوى المسؤولية المقررة فى المواد من ٩٢٠ إلى ٩٢٣ بانقضاء عام يبدأ ، فى حالة الهلاك الكلى أو التأخر ، من اليوم الذى كان يجب فيه التسليم ، وفى حالة التلف أو التقصير من اليوم الذى تم فيه تسليم الأشياء إلى المرسل إليه أو تم عرضها عليه وذلك ما لم تكن مسؤولية أمين النقل قد ترتبت على خطأ تعمدته أو على تقصير جسيم .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

مذكرة المشروع التمهيدى :

• اقتبس المشروع مدة السنة التى يقررها لسقوط دعاوى المسؤولية بالتقادم عن كل من التقنين التجارى الفرنسى (م ١٠٨) وتقنين الالتزامات السويسرى (م ٤٥٤) أما التقنين البلجيكى (م ٩ من قانون ٢٥ أغسطس سنة ١٨٩١) فإنه يحدد المدة بستة أشهر ، وذلك مع استثناء النقل الدولى .

تقرير اللجنة :

استبدلت في الفقرة الأخيرة عبارة « الحادث المفاجيء » ، بعبارة « القوة القاهرة » ،

المادة ٩٣٠ مكررة :

١ - الجهات التي تتولى مرافق النقل المشترك بناء على عقد التزام أو على ترخيص من السلطة الحكومية لا يسوغ لها أن تتخذ من لوائح تضعها أو اتفاقات خاصة تبرمها تكثفة نسند إليها لتتخلص من تطبيق أحكام المواد ٩٢١ وما بعدها ، كلها أو بعضها ، عليها .

٢ - ولا يستثنى من هذا الحظر إلا ما يوضع من الشروط التي تحدد التعويض جزافا في حالة تلف الأشياء المسلمة للنقل أو هلاكها هلاكا كاميا أو جزئيا ، سواء زاد ما تحدده أو نقص عن التقديرات المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة ٩٢١ ، وذلك متى كانت تلك الشروط مدرجة في تعريفات أو لوائح مصدق عليها من السلطة التي منحت الالتزام .

٣ - ويجوز أيضا الإعفاء من مسئولية التأخير أو الحد منها في تعريفات خاصة مصدق عليها ، متى كان ذلك شرطا للحصول من المتعهد على تطبيق هذه التعريفات عليه

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

مذكرة المشروع التمهيدي :

قارن : م ٤٠٥ من تقنين الالتزامات السويسرى و ١٠٣ فقرة ٣ من التقنين التجارى الفرنسى (قارن ١٧ مارس سنة ١٩٠٥) .

المادة ٩٣٠ مكررة ثانيا :

١ - إذا رفض تسلم الأشياء التي نقلت ، أو لم تدفع أجره النقل وما يتبعها من مصروفات أو لم يمكن العثور على المرسل إليه ، فعلى أمين النقل أن يخطر المرسل بذلك ، وأن يحفظ الأشياء أمانة بطرفه أو يودعها عند شخص آخر على مصروفات المرسل ومسئوليته

٢ - وإذا لم يتصرف المرسل أو المرسل إليه في تلك الأشياء في مدة معقولة ، فلاأمين النقل أن يستصدر من المحكمة المختصة في الجهة الموجودة هي فيها ، أمرا يبيعها لحساب ذى الحق فيها.

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

مذكرة المشروع التمهيدي :

هذا النص مقتبس من المادة ٤٤٤ من تقنين الالتزامات السويسرى .

لأنها أقرب في الإفصاح عن المقصود ولأن الإضراب ليس قوة قاهرة بل هو حادث مفاجيء — وأصبح رقمها ٦٧٣

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة

المادة ٩٣٠ مكررة ثالثا :

١ — الأمتعة التي تسلم إلى جهة من مرافق النقل الحرة ، إذا لم تطلب في ظرف ستة أشهر من تاريخ وصولها إلى المكان المصدرة إليه ، فلاأمين النقل أن يتخلص من حفظها باتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة

٢ — وهو معنى من أخطار صاحبها سلفا إلا إذا كان يعرف عنوانه المستديم أو الوقت ، وكان عنوانه هذا بجهة من جهات القطر المصري .

٣ — وتحدد القوانين واللوائح المعمول بها في مصلحة سكك حديد الحكومة أو لدى متعهدي النقل بالسكك الحديدية على العموم ، مدة وجوب حفظها للأمتعة التي لم يطلبها أربابها عند وصولها ، كما تحدد الكيفية الواجب مراعاتها في هذا الحفظ قبل اتخاذ الإجراءات المشار إليها بالمادة السابقة ،

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

مذكرة المشروع التمهيدي :

استمد المشروع الأحكام الواردة بالفقرتين الأولى والثانية عن المادة ٣٥١ من التقنين التجاري الياباني .

المشروع في لجنة للراجعة

عرضت المواد من ٩١٥ إلى ٩٣٠ من المشروع فأقترح معالي السهوري باشا حذفها لأنها تقرر أحكاما خاصة بأمناء النقل ، بعضها وهو الخاص بالنقل بواسطة السكك الحديدية تنظمه لوائح قائمة فعلا والبعض الآخر يحسن تنظيمه بتشريعات خاصة لأن حركة النقل في تطور مستمر من شأنه ألا تضمن لهذه الأحكام الثبات وهو شرط لازم لأحكام المجموعة المدنية . فوافقت اللجنة على ذلك .

الفصل الثاني

عقد العمل

المذكرة الإيضاحية :

نظرة عامة (١)

إن الأسباب التي دعت إلى الفصل بين عقدي العمل والاستصناع بعد أن كان يجمعهما باب واحد ، إيجار الأشخاص وأهل الصنائع ، قد أدت في أكثر البلاد إلى تنظيم عقد العمل تنظيمًا خاصًا ، وإلى صدور عدة تشريعات متعلقة بالعمال .

وفي مصر صدر القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ بتنظيم عقد العمل الفردي وكان قد صدر قبله القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ المتعلق بإصابات العمل ، فأصبح من الضروري بيان مدى العلاقة بين تشريع العمال وبين التقنين المدني ، وهو الأساس القانوني العام الذي يحكم كل المعاملات وتحديد مجال تطبيق كل منها .

وقد كانت هذه العلاقة دائماً محل عناية الهيئات التي تهتم بشئون العمال ، وعلى الأخص مكتب العمل الدولي الذي يصدر منذ سنة ١٩٢٥ بين مطبوعاته الدورية مجموعة سنوية لأحكام القضاء الدولي في مسائل العمل ، وهي تحوى نماذج مختارة من بين أهم التطبيقات العملية في قضاء كل من إنجلترا والولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا ويشمل الجزء التمهيدى من هذه المجموعة ، وهو خاص بالقواعد العامة في تقنين العمل ، قسماً يعرض لتطبيق المبادئ الأساسية في التقنين المدني على تنظيم العمل ، والواقع أنه يكفي الاطلاع على هذا القسم من المجموعة لتبين أهمية الموضوعات التي تعرض على القاضى ، فلا يجد لها حلاً في التشريعات الخاصة بالعمل ، ويلجأ بشأنها إلى قواعد التقنين المدني ، على أن ذلك أمر طبيعي لأن التشريعات الخاصة بالعمل ، مهما تعددت ، لن تستطيع التعرض لكل الحالات العملية .

(١) لا مقابل لهذه النظرة بمذكرة المشروع التمهيدى .

لذلك عنى هذا المشروع بالنص على المسائل الأساسية في تنظيم عقد العمل ، واكتفى بالدسبة إلى المسائل الأخرى بالإحالة إلى التشريعات الخاصة بالعمل .

وقد كان للاتجاهات التي وردت في هذه المجموعة من أحكام القضاء الدولي في مسائل العمل أثر كبير في وضع أحكام هذا الجزء من المشروع ، بل أن الكثير من نصوصه هو مجرد تقرير للاتجاه السائد أو الغالب في القضاء الدولي كما هو وارد بالمجموعة ، على أن المشروع مع ذلك اقتبس بعض أحكامه من التقنيات الحديثة ، وعلى الأخص من التقنين البولوني وتقنين الالتزامات السويسري ، وكذلك المشروع الفرنسي الإيطالي .

وقد صدر هذا الجزء من المشروع بعد تعريفه لعقد العمل ، بنص يقضى ألا تسرى أحكامه إلا « بالقدر الذي لا تتعارض فيه صراحة أو ضمنا مع التشريعات الخاصة التي تتعلق بالعمل » ، وقد أحال المشروع إلى تلك التشريعات الخاصة في بيان طوائف العمال الذين لا تسرى عليهم هذه الأحكام — وقد بينت المادة الثانية من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٤٤ — فعلا طوائف العمال الذين لا تسرى عليهم أحكام قانون عقد العمل .

ثم سار المشروع في تنظيم عقد العمل على النهج الذي اتبعه في سائر العقود فبين أركان العقد ، ونص على أنه لا يشترط فيه أى شكل خاص ، وأورد أحكاما مفصلة في تعيين مدة العقد وأجر العمل — ثم رتب على العقد أحكامه فنص على بعض التزامات العامل وبعض التزامات رب العمل وأوجب على كل منهما ، فضلا عن هذه الالتزامات ، أن يقوم بالالتزامات التي تفرضها القوانين الخاصة ، وأخيرا عنى المشروع بأسباب انتهاء عقد العمل ، وبوجه خاص بفسخ العقد غير المحددة مدته ، ونص على وجوب الإخطار قبل الفسخ ، وأحال في طريقة الإخطار ومدته إلى القوانين الخاصة ، ثم نص على التعويض في حالة الفسخ دون مراعاة ميعاد الإخطار وحالات الفسخ التعسفى .

مادة ٦٧٤

عقد العمل هو الذى يتعهد فيه أحد المتعاقدين بأن يعمل فى خدمة المتعاقد الآخر وتحت إدارته أو إشرافه مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر .

التقنين المدنى السابق :

لامقابل لها . ولكن انظر المادة الأولى من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردى : تسرى أحكام هذا القانون على عقد العمل الذى يتعهد بمقتضاه عامل بأن يشتغل تحت إدارة صاحب عمل أو سلطته أو إشرافه فى مقابل أجر يحدد على أساس عمل معين أو مدة محددة أو غير محددة .
وكلمة عمال تشمل العمال والمستخدمين ذكورا وإناثا .

المشروع التمهيدي

المادة ٩٣٢ :

عقد العمل هو الذى يتعهد فيه أحد المتعاقدين بأن يعمل فى خدمة المتعاقد الآخر وتحت إدارته ، مقابل جعل يتعهد به المتعاقد الآخر . (١)

(١) مادتان محذوفتان :المادة ٩٣٣ :

يتميز عقد العمل عن عقد المفاوضة بأنه يخول رب العمل حق توجيه مایؤدى له من خدمات ، أو على الأقل حق الإشراف على طريقة القيام بهذه الخدمات .

مذكره المشروع التمهيدي :

التعريف الوارد بهذا النص مقتبس عن المشروع الفرنسي الإيطالي (م ٥٠٧)
أما التقنين المصري (م ٤٨٩/٤٠١) فإنه لم يورد تعريفا لعقد إيجار الأشخاص ،
شأنه في ذلك شأن التقنين الفرنسي (م ١٧٧٩ وما بعدها) والتقنين الإيطالي
(م ١٦٢٧) .

قارن التعريفات المختلفة الواردة بالتقنين البولوني (م ٤٤١) وتقنين الالتزامات
الويسري (م ٣١٩ . وقد أورد هذا التقنين تعريفا عاما بالفقرة الأولى من المادة ،
ثم ذكر في الفقرة الثانية منها تعريفا خاصا لعقد العمل بسعر الوحدة أو بالطريقة)
والتقنين الألماني (م ٦١١) والتقنين التونسي (م ٨٢٨) والتقنين اللبناني (م ٦٤٤
فقرة أولى) والتقنين البلجيكي (م ١ من قانون ١٠ مارس سنة ١٩٠٠)

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٣٢ من المشروع ، ورأت اللجنة تعديلها بالصيغة الآتية .

التقنين المدني السابق :

لامقابل لها :

مذكرة المشروع التمهيدي :

يعرض هذا النص لكيفية التمييز بين عقدي العمل والمقاولة ، فيجعل معيار التفرقة مرتبطا بعدي الحق
لرب العمل في توجبه ما يؤدي له من خدمات أو على الأقل حقه في الإشراف على طريقة القيام
بهذه الخدمات .

وهذا المعيار ثابت من مراجعة القضاء الدولي ، فهو معمول به في إنجلترا منذ حكم القاضي كروميون
Crompton في قضية سادلر ضد هنلوك Sadler V. Henlock وقد حددته القاضي فلتشر مولتون
Fletcher Moulton فقال : إن الأمر يتعلق بظروف كل حالة على أنه كلما كان حق الرقابة المقرر
لرب العمل قويا فعلا غلبت على العلاقة القانونية صفة عقد العمل ، (راجع مجموعة أحكام القضاء الدولي
في العمل ١٩٢٩ — إنجلترا ن ٢٤) . والقضاء الألماني يجرى أيضا على هذا المعيار ويعتبر العقد عقد عمل
كلما كانت هناك علاقة تبعية بين رب العمل والعامل (مجموعة القضاء الدولي في العمل ١٩٢٧ ألمانيا ن ٢ و ٣

عقد العمل هو الذى يتعهد فيه أحد المتعاقدين بأن يعمل فى خدمة المتعاقد الآخر وتحت إدارته أو إشرافه مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر .

وأصبح رقم المادة ٧٠٦ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

تقرير لجنة الشؤون التشريعية :

استفسرت اللجنة فى صدد هذه المادة هل يصح أن يكون أجر العمل غير نقود بأن يكون مثلاً حصة من نتيجة العمل ، فأجيب بأن هذا جائز ، وأن هذا هو الفرق بين الأجر والثلن ، إذ ثمن البيع يجب أن يكون دائماً من النقود .

— ١٩٢٩ ألمانيا ن ٥ — ١٩٣١ ألمانيا ن ١٦) ، وكذلك القضاء الفرنسى (مجموعة القضاء الدولى فى العمل ١٩٢٩ فرنسا ن ١٥ — ١٩٣٣ فرنسا ن ١٨ — ١٩٣٨ فرنسا ن ١٥ — ١٩٢٩ فرنسا ن ١٣ و ١٨ — ١٩٣٠ فرنسا ن ١٣ — ١٩٣٣ فرنسا ن ٤٣ — ١٩٣٥/١٩٣٦ فرنسا ن ١٧) وقضاء الولايات المتحدة (مجموعة القضاء الدولى فى العمل ١٩٣٣ الولايات المتحدة ن ٢٢) والقضاء الإيطالى (مجموعة أحكام القضاء الدولى فى العمل ١٩٢٨ إيطاليا ن ١٠ — ١٩٢٩ إيطاليا ن ٢٠ — ١٩٣٠ إيطاليا ن ٢٢ — ١٩٣٢ إيطاليا ن ٢٦ — ١٩٣٣ إيطاليا ن ٤٣) .

وفد قرر التقنين السويسرى أساساً آخر للتمييز بين المقدين فذكر فى المادة ٣١٩ نقرة ٢ أ هـ « يعتبر العقد عقد عمل إذا لم يدفع الأجر بالساعة أو باليوم بل تبعاً للعمل المسلم ، مادام العامل يستخدم لمدة ما محددة أو غير محددة » ، وقد يكون هذا المعيار أكثر تحديداً من المعيار الوارد بالمادة ، لكنه فى الواقع لا يعبر عن الميز الحقيقي بين المقدين .

المشروع فى لجنة المراجعة

تد- المادة ٩٢٣ من المشروع ، وقررت اللجنة حذفها .

المادة ٩٧١ :

١ — بمقتضى عقد تعليم المهنة ، يتعهد رب مؤسسة صناعية أو زراعية أو تجارية أو صانع بأن يعرن أو يعمل على تمرين شخص آخر مهنة مقابل التزام هذا الشخص بنفسه أو ممثليهم بنوب عب قانوناً بأن يشغل لحساب رب العمل بالشروط والدة المتفق عليها .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٠٥
المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل — وأصبح رقمها ٦٧٤

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

- ٢ — تخضع شروط صحة العقد وآثاره لمادات المهنة والعرف الجاري فيها .
- ٣ — تسرى أحكام عقد العمل على تعليم المهنة بالفسد الذي لا تتعارض فيه هذه الأحكام مع عرف المهنة .
- ٤ — على رب العمل أن يعامل من عهد إليه أمر تمرينه كما يفعل رب الأسرة وأن يراقب سيره وسلوكه في محل العمل أو خارجه وأن يبلغ أهله أو مراسليه عن الأخطاء الجسيمة التي يرتكبها أو عن الميول الشريرة التي تبدو عليه .
- ٥ — وعليه كذلك أن يبادر بإخطارهم عن الأمراض أو الغياب أو المسائل الأخرى التي تقتضى تدخلهم .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

مذكرة المشروع التمهيدي :

قارن : تقنين العمل الفرنسي (الكتاب الأول م ١ — ١٦) والتقنين البولوني (م ٤٧٧) وتقنين الالتزامات السويسري (م ٣١٩ فقرة ٣) والمشروع الفرنسي الإبطالي (م ٥١٥) .
والفقرة الأولى مستمدة من المادة الأولى من الكتاب الأول من تقنين العمل الفرنسي .
أما الفقرة الثانية فهي مستمدة أيضا من المادة ٣ من الكتاب الأول من تقنين العمل الفرنسي .
والفقرة الثالثة اقتبسها المشروع عن الفقرة ٣ من المادة ٣١٩ من تقنين الالتزامات السويسري .
والفقرات الرابعة والخامسة مطابقتان للفقرتين ١ و ٢ من المادة ٨ من الكتاب الأول من تقنين العمل الفرنسي .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٧١ من المشروع ، ورأت اللجنة حذفها .

مادة ٦٧٥

١ - لا تسرى الأحكام الواردة في هذا الفصل إلا بالقدر الذي لا تتعارض فيه صراحة أو ضمنا مع التشريعات الخاصة التي تتعلق بالعدل .

٢ - وتبين هذه التشريعات طوائف العمال الذين لا تسرى عليهم هذه الأحكام .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها :

المشروع التمهيدي

المادة ٩٣١ :

لا تسرى النصوص الواردة في هذا الفصل إلا بالقدر الذي لا تتعارض فيه ، صراحة أو ضمنا ، مع التشريعات الخاصة التي تتعلق بالعمل .

مذكرة المشروع التمهيدي :

هذا النص مقتبس من التقنين البولوني الذي يقرر في المادة ٤٤٦ منه أنه « لا تسرى النصوص الواردة في هذا الفصل إلا على المسائل التي لا تعرض لها التشريعات الخاصة التي تتعلق بالعمل » . وهو يبين مدى العلاقة بين التشريع الصناعي أو تشريع العمال والتقنين المدني ، وهو الأساس القانوني العام الذي يحكم كل المعاملات ، ويحدد مجال تطبيق كل منهما .

وقد كانت هذه العلاقة دائماً محل عناية الهيئات التي تهتم بشئون العمال ، وعلى الأخص مكتب العمل الدولي الذي يصدر منذ سنة ١٩٢٥ بين مطبوعاته الدورية مجموعة سنوية لأحكام القضاء الدولي في مسائل العمل ، وهي تحوى نماذج مختارة من بين أهم التطبيقات العملية في قضاء كل من إنجلترا والولايات المتحدة وفرنسا والمانيا وإيطاليا . ويشمل الجزء التمهيدي من هذه المجموعة ، وهو خاص بالقواعد العامة في تقنين العمل ، قسماً يعرض لتطبيق المبادئ الأساسية في التقنين المدني على تنظيم العمل . والواقع أنه يكفي الاطلاع على هذا القسم من المجموعة لتبين أهمية الموضوعات التي تعرض على القاضي ، فلا يجد لها حلاً في التشريعات الخاصة بالعمل ، ويلجأ بشأنها إلى قواعد التقنين المدني على أن ذلك أمر طبيعي لأن التشريعات الخاصة بالعمل ، مهما تعددت ، لن تستطيع التعرض لكل الحالات العملية .

وقد كان للاتجاهات التي وردت في هذه المجموعة أثر كبير في وضع أحكام هذا الجزء من المشروع . بل إن الكثير من نصوصه هو مجرد تقرير للاتجاه السائد أو الغالب في القضاء الدولي كما هو وارد بالمجموعة . على أن المشروع مع ذلك اقتبس بعض أحكامه من التقنيات الحديثة ، وعلى الأخص من التقنين البولوني وتقنين الالتزامات السويسري وكذلك المشروع الفرنسي الإيطالي .

بقى أن نشير أخيراً إلى أنه رغم وجهة الأسباب التي دعت إلى الفصل بين عقدي العمل والاستصناع بعد أن كان يجهدهما باب واحد « إيجار الأشخاص وأهل الصنائع » إلا أنه مع ذلك لازالت الصلة بينهما قوية ، فكلاهما عقد وارد على العمل ، وينظم علاقة الشخص الذي يقدم عمله بالمتعاقد الآخر الذي يستفيد من هذا العمل .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٣١ من المشروع ، ورأت اللجنة استبدال كلمة « الأحكام » بكلمة « النصوص » وأصبح النص :

١ — لا تسمى الأحكام الواردة في هذا الفصل إلا بالقدر الذي لا تعارض فيه صراحة أو ضمناً مع التشريعات الخاصة التي تتعلق بالعمل .

وتبين هذه التشريعات طوائف العمال الذين لا تسرى عليهم هذه الأحكام .
وأصبح رقم المادة ٧٠٧ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٠٦ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل — وأصبح رقمها ٦٧٥ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٦٧٦

١ - تسرى أحكام عقد العمل على العلاقة ما بين أرباب الأعمال
وبين الطوائف والممثلين التجاريين الجوايين ومنسوبي التأمين
وغيرهم من الوسطاء ، ولو كانوا مأجورين بطريق العماله أو كانوا
يعملون لحساب جملة من أرباب الأعمال ، مادام هؤلاء الأشخاص
تابعين لأرباب العمل وخاضعين لرقابتهم .

٢ - وإذا انتهت خدمات الممثل التجاري أو المندوب الجواب

ولو كان ذلك بانتهاء المدة المعينة في عقد استخدامه ، كان له الحق في أن يتقاضى في سبيل الأجر العمالة أو الخصم المتفق عليه أو الذي يقضى به العرف عن التوصيات التي لم تبلغ رب العمل إلا بعد خروج الممثل التجارى أو المندوب الجواب من خدمته ، متى كانت هذه التوصيات نتيجة مباشرة لما قام به هؤلاء المستخدمون من سعى لدى العملاء أثناء مدة خدمتهم . على أنه لا يجوز لهم المطالبة بهذا الحق إلا خلال المدة المعتادة التي يقررها العرف بالنسبة إلى كل مهنة .

التقنين المدنى السابق :

لامقابل لها .

المشروع التميدى

المادة ٩٣٤ :

١ — تسرى أحكام عقد العمل على العلاقة ما بين أرباب الأعمال وبين الموزعين والممثلين التجاريين والمندوبين المتجولين ووكلاء التأمين وغيرهم من الوسطاء ولو كانوا يؤجرون بطريق العمولة أو يعملون لحساب جملة من أرباب الأعمال ، مادام هؤلاء الأشخاص تابعين لأرباب العمل وخاضعين لرقابتهم .

٢ — إذا انتهت خدمات الممثل التجارى أو المندوب المتجول ، ولو كان ذلك بانتهاء المدة المعينة في عقد استخدامه ، كان له الحق في أن يتقاضى على سبيل الأجر العمولة أو الخصم المتفق عليه أو الذى يقضى به العرف عن التوصيات التي لم تبلغ رب العمل إلا بعد خروج الممثل التجارى أو المندوب المتجول من خدمته ، ما دامت

هذه التوصيات نتيجة مباشرة لما قام به هؤلاء المستخدمون من سعى لدى العملاء أثناء مدة خدمتهم على أنه لا يجوز لهم المطالبة بهذا الحق إلا في خلال المدة المعتادة التي يقرها العرف بالنسبة لكل مهنة (١).

مذكرة المشروع التمهيدى :

يعتبر الموزعون والممثلون التجاريون والمندوبون المتجولون ووكلاء التأمين وغيرهم من الوسطاء وكلاء عمّن يعملون لحسابهم من أرباب الأعمال وتربطهم بهم في الوقت نفسه علاقة عمل أو استخدام ، فإلى أى حد تطبق قواعد الوكالة أو قواعد العمل ؟ هذا ما تحاول الفقرة الأولى من المادة تحديده ، وإن كان الأمر على أى حال يرتبط بظروف كل حالة والحكم الوارد بالنص ، شأنه شأن الحكم الوارد بالمادة السابقة ، مستمد هو أيضا من الاتجاه السائد في القضاء الدولى (راجع مجموعة أحكام القضاء

أربع مواد معدولة :

المادة ٩٣٥ :

١ — يجوز للأشخاص الذين يزاولون مهنة حرة أن يؤجروا خدماتهم ، حتى لو كانت القيام بهذه الخدمات يقتضى الحصول على شهادات علمية .

٢ — يعتبر الأساتذة والمعلمون في معاهد التعليم الحر معينين بها لمدة السنة الدراسية ، ولا يجوز فصلهم لغير سبب خطير إلا إذا أُنذروا بذلك قبل انتهاء السنة الدراسية بشهر على الأقل . وهذا ما لم يقض الاتفاق بغيره .

مذكرة المشروع التمهيدى :

هذا النص ما هو إلا صورة لما وصل إليه القضاء الدولى في الوقت الحاضر كما يتبين ذلك من مراجعة مجموعة أحكام القضاء الدولى في مسائل العمل (انظر المجموعة : ١٩٢١ فرنسا ن ٢١ — ١٩٣١ إيطاليا ن ٢٦ — ١٩٢٧ فرنسا ن ١٤ — ١٩٢٣ فرنسا ن ١٦ . قارن أيضا فيما يتعلق بمركز الأطباء والجراحين : فرنسا ١٩٣٦ ن ١١ و ١٩٢٩ ن ١٣ و ١٩٣٠ ن ١٤ — إيطاليا ١٩٣٠ ن ٢٦ و ١٩٣١ ن ٨٥ — ألمانيا ١٩٣٥ / ١٩٣٦ ن ٢٦ . وفيما يتعلق بمركز المهندس المعماري : إيطاليا ن ٢٥ . والنسبة للمحامي إيطاليا ١٩٢٨ ن ٢٥ و ١٩٣٣ ن ٤٠ . والصحفي : فرنسا ١٩٢٩ ن ٢٧ و ١٩٣٠ ن ٢٤ . والرئيس : إنجلترا ١٩٢٩ ن ٩) .

والواقع أن مركز أصحاب المهن الحرة يختلف عن غيرهم ، ولا تنطبق قواعد عقد العمل عليهم إلا مع شيء من المرونة حتى تنسجم مع ظروفهم الخاصة . وقد راعت معظم التقنيات ذلك ، فأوردت بعض

الدولى فى العمل . بالنسبة لفرنسا : ١٩٢٥ ن ١ — ١٩٢٦ ن ٩ — ١٩٢٨ ن ١١ —
 ١٩٢٩ ن ١١ و ١٢ — ١٩٣٠ ن ١١ — ١٩٣١ ن ١٧ — ١٩٣٣ ن ١٦ و ٢٣ و ٣٩
 و ٤٤ — ١٩٣٥/١٩٣٦ ن ٣٨ ، وبالنسبة لإيطاليا : ١٩٢٥ ن ٩ و ١٠ و ١١ — ١٩٢٦
 ن ٨ و ٢٧ (١) و ٢٨ و ٣٣ — ١٩٢٩ ن ٢٢ — ١٩٣٠ ن ٢٥ — ١٩٣١ ن ٢٤ و ٢٥
 — ١٩٣٣ ن ٣٨ و ٤١ — ١٩٣٥/١٩٣٦ ن ٣٨ و ٣٩ ، وبالنسبة لألمانيا : ١٩٢٦ ن ١٢ —
 ١٩٢٧ ن ٣ و ٥ — ١٩٢٨ ن ١ و ٢ — ١٩٢٩ ن ٥ — ١٩٣٠ ن ٣٦ — ١٩٣٣
 ن ٢٠ وبالنسبة لإنجلترا : ١٩٣٣ ن ٢٢ ، وبالنسبة للولايات المتحدة ١٩٢٦ ن ٢١) .
 أما الفقرة الثانية فهى مستمدة من المادة ٢٩ من الكتاب الأول من تقنين العمل
 الفرنسى . وهى التى أدخلها قانون ١٨ يولية سنة ١٩٣٧ المنظم لحالة المندوبين
 المتجولين والممثلين والموزعين فى التجارة أو الصناعة . انظر أيضا فى التقنين البلجيكى
 المادة ٧ من قانون ٧ أغسطس سنة ١٩٢٢ الخاص بعقد الاستخدام .

القواعد الخاصة بطوائف معينة من ذوى المهنة الحرة (راجع المادة ٦٢٢ من التقنين الألمانى الخاصة بالمعلمين
 والمؤدبين وغيرهم ، كذلك المادة ٢٩ فقرة ب وما بعدها من الكتاب الأول من تقنين العمل الفرنسى وهى
 خاصة بالمصنفين وقد أدخلها قانون ٢٩ مارس سنة ١٩٣٥) .

أما الفقرة الثانية فهى مجرد تطبيق لقواعد عقد العمل على الأساتذة والمعلمين فى معاهد التعليم الحر .
 قارن حكم محكمة الاستئناف المختلطة فى ٣١ مارس سنة ١٩٣٣ ب ٤٥ س ٣٠١ .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٣٥ من المشروع ، ورأت اللجنة حذفها .

المادة ٩٣٦ :

١ — إذا عمل شخص فى خدمة آخر وكان هذا يعوله ويؤويه ، حتى لو كان ذلك راجعا لصلة قرابة
 أو نسب ، اعتبرت العلاقة بينهما علاقة خادم بمخدوم .

٢ — وفى هذه الحالة يجوز لدائى العامل أن يحجزوا تحت يد المخدوم على الفرق ما بين قيمة العمل
 الذى أداه الخادم والنفقة التى كلفها مخدومه .

٣ — ويجوز تقدير هذا الفرق بناء على طلب الدائنين الحاجزين وفقا للمادة ٩٤٠ .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٣٦ من المشروع ورأت اللجنة حذفها .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٣٤ من المشروع ورأت اللجنة تعديلها بالصيغة الآتية :

١ - تسرى أحكام عقد العمل على العلاقة ما بين أرباب الأعمال وبين الطوافين والممثلين التجاريين الجوابين ومندوبي التأمين وغيرهم من الوسطاء ، ولو كانوا مأجورين بطريق العمالة أو كانوا يعملون لحساب جملة من أرباب الأعمال ، مادام هؤلاء الأشخاص تابعين لأرباب العمل وخاضعين لرقابتهم .

٢ - وإذا انتهت خدمات الممثل التجاري أو المندوب الجواب ولو كان ذلك بانتهاء المدة المعينة في عقد استخدامه ، كان له الحق في أن يتقاضى على سبيل الأجر العمالة أو الخصم المتفق عليه أو الذى يقضى به العرف عن التوصيات التى لم تبلغ رب العمل إلا بعد خروج الممثل التجاري أو المندوب الجواب من خدمته ، متى كانت

المادة ٩٣٧ :

١ - لا تسرى الأحكام التى تنظم عقد العمل بوجه عام على العلاقة ما بين المزارعين ومن يستخدمون من عمال في أعمالهم الزراعية إلا إذا كانت تتفق مع ما تقتضيه طبيعة الأشياء في الزراعة .

٢ - وتخضع هذه العلاقة للقواعد التى يقضى بها العرف الموجود سواء في ذلك العرف المحلى أو العرف الخاص بكل فرع من فروع الزراعة ، وهذا ما لم يوجد نص في القانون يقضى بغيره .

التعنين المدنى السابق :

لا مقابل لها . ولكن قابلها المادة الثانية من القانون رقم ٤١ لسنة ٤٤ الخاص بعقد العمل الفردى : لا يعتبر الأشخاص الآتى بيانهم من العمال الذين يسرى عليهم هذا القانون : (أ) الأشخاص الذين يشتغلون في الزراعة بما فيهم المخصصون لإدارة آلات غير الآلات التى تدار باليد (ب) الأشخاص الذين يستخدمون في أعمال عرضية مؤقتة لا تدخل بطبيعتها في العمل الذى يزاوله صاحب العمل ولا يستغرق أكثر من ستة أشهر (ج) أفراد عائلة صاحب العمل الذين يعملون معه (د) الأشخاص الذين يشتغلون في محال لاتدار بالآلات ميكانيكية وتستخدم عادة أقل من خمسة عمال ويقل رأس مالها عن ٣٠٠ جنيه وعمال أصحاب المهن الحرة الذين لا تتجاوز حركة أعمالهم السنوية ٣٠٠ جنيه (هـ) ضباط السفن البحرية ومهندسوها وملاحظوها وملاحوها (و) موظفو الحكومة ومستخدموها الدائمون (ز) خدم المنازل ومن في حكمهم وسيوضع لهم قانون خاص .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يقرر هذا النص حكما هو وليد التجارب والدروس المستفادة من تطور تشريع العمل . فقد ظل هذا

هذه التوصيات نتيجة مباشرة لما قام به هؤلاء المستخدمون من سعى لدى العملاء أثناء مدة خدمتهم . على أنه لا يجوز لهم المطالبة بهذا الحق إلا في خلال امدة المعتادة التي يقررها العرف بالنسبة إلى كل مهنة .

وأصبح رقم المادة ٧٠٨ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٠٧

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل — وأصبح رقمها ٦٧٦

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

التشريع مدة طويلة قاصرا على تنظيم العمل في المصانع والمصانع ووسائل النقل وغيرها من أنواع النشاط الصناعي والتجاري . ولم يمرض المشرع لتنظيم العمل في الزراعة إلا بعد أن قطع مراحل واسعة من التطور ، كما أن تدخله كان يتم دائما بكل حذر وفي أضيق الحدود ، مراعاة لما تقتضيه الزراعة والعرف الخاص بها . وليس أدل على ذلك من أن فرنسا اعترضت على إدراج مسائل تتعلق بالعمل الزراعي في جدول أعمال مؤتمر العمل الدولي في سنة ١٩٢١ . ورغم أن محكمة العدل الدولية ، عند استشارتها في الأمر ، لم توافق على معارضة الحكومة الفرنسية ، إلا أنه مع ذلك بقي التنظيم الدولي للعمل بعيدا عن أن يتعرض للعمل الزراعي .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٣٧ من المشروع ، ورأت اللجنة حذفها .

المادة ٩٣٨ :

١ — لا تسرى على الروابط القانونية بين خدمة المنازل ومخدوميهم إلا القواعد المتعارف عليها في البيئة الاجتماعية التي تؤدي فيها أمثال هذه الخدمات .

٢ — ولا تطبق أحكام هذا الفصل ولا القوانين أو الأعمال ذات الصلة التشريعية التي تنظم الشروط العامة للعمل على هذا النوع من الروابط إلا إذا تضمنت نصا تقضي بذلك وفي الحدود الواردة بها .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٣٨ من المشروع ، ورأت اللجنة حذفها .

١ - أركان العقد

مادة ٦٧٧

لا يشترط في عقد العمل أى شكل خاص ، ما لم تنص القوانين واللوائح الإدارية على خلاف ذلك .

التقنين المدنى السابق :

لامقابل لها ولكن انظر المادة ٣ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردى : يجوز أن يكون عقد العمل شفويا إذا كانت أجر العامل اليومى أو الأسبوعى أو الشهرى يقل فى جملته عن عشرة جنيهات فى الشهر ويجب أن يكون بالكتابة فيما عدا ذلك .

وفى هذه الحالة يجب أن يكون باللغة العربية بالنسبة للعمال المصريين .

المشروع التمهيدي

المادة ٩٤٠ فقرة أولى :

لا يشترط فى عقد العمل أى شكل خاص ما لم تنص القوانين أو اللوائح الإدارية على خلاف ذلك .

مذكرة المشروع التمهيدي :

الفقرة الأولى : قارن المادة ٣٢٠ فقرة أولى من تقنين الالتزامات السويسرى .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت الفقرة الأولى من المادة ٩٤٠ من المشروع ، ورأت اللجنة الموافقة عليها بالصيغة الآتية :

« لا يشترط في عقد العمل أى شكل خاص ، ما لم تنص القوانين أو اللوائح الإدارية على خلاف ذلك » .

وأصبح رقم المادة ٧٠٩ في المشروع النهائى .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٠٨

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٦٧٧

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٦٧٨

١ - يجوز أن يبرم عقد العمل لخدمة معينة أو لمدة معينة ، كما يجوز أن يكون غير معين المدة .

٢ - فإذا كان عقد العمل لمدة حياة العامل أو رب العمل أو لا أكثر من خمس سنوات جاز للعامل بعد انقضاء خمس سنوات أن يفسخ العقد دون تعويض على أن ينظر رب العمل إلى ستة أشهر .

التقنين المدني السابق :

مادة ٤٠١ / ٤٨٩ : إيجار الأشخاص يكون لخدمة معينة مستمرة في المدة المحدودة في عقد الإيجار أو لعمل معين .
 والمادة ٤٠٢ / ٤٩٠ : لا يجوز أن يكون إيجار المستخدمين والعملة والخدمة المنزلية إلا لزمن معين .

المشروع التمهيديالمادة ٩٤٢ : (١)

١ — يجوز أن يبرم عقد العمل لخدمة معينة أو لمدة محددة ، كما يجوز أن يكون غير محدد المدة .

(١) مادة محذوفة :المادة ٩٣٩ :

١ — في غير الأحوال التي يثبت فيها وجود عرف يقضى بالتمرن مدة محدودة في بعض الأعمال المبينة قبل الالتحاق النهائي لا يجوز اعتبار الاستخدام حاصلًا تحت شرط التجربة إلا إذا وجد اتفاق على ذلك يحدد مدته تحديدا تاما .

٢ — ويجوز لكل من المتعاقدين في كل وقت خلال هذه المدة أن يفسخ العقد ، دون تعويض ، بإعلان التعاقد الآخر بذلك في كتاب موصى عليه ولا يتم هذا الفسخ إلا بعد أسبوع من الإعلان .

مذكرة المشروع التمهيدي :

اقتبس المشروع هذا النص من المادة ٤٦٢ من التقنين البولوني . قارن : تقنين الالتزامات السويسري (م ٣٥٠) والتقنين الإيطالي (م ٤ من المرسوم بقانون الصادر في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ المتعلق بقصد العمل الحاس) .

راجع أيضا فيما يتعلق بالقضاء الدولي في الاستخدام تحت شرط التجربة والدور الذي يلعبه العرف في هذا الباب : مجموعة أحكام القضاء الدولي في العمل : ١٩٢٥ إيطاليا ن ١٩ ، ٢٠ وفرنسا ن ١٦ و ٢٤ والولايات المتحدة ن ١٦ — ١٩٤٠ فرنسا ن ١٨ و ١٩ وانجلترا ن ١٦ — ١٩٣١ فرنسا ن ١٩ .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٣٩ من المشروع ، ورأت اللجنة حذفها .

٢ — فإذا كان عقد العمل لمدة حياة العامل أو رب العمل أو لا أكثر من خمس سنوات جاز للعامل بعد انقضاء خمس سنوات أن يفسخ العقد دون تعويض ، على أن ينظر رب العمل إلى ستة أشهر .

مذكرة المشروع التمهيدي :

الفقرة الأولى مقتبسة عن المشروع الفرنسي الإيطالي (م ٥٠٨) . وهي تطابق في مضمونها المادة ٤٠١ / ٤٨٩ من التقنين الحالي .

أما الفقرة الثانية فقد وضعها المشروع بدلا من المادة ٤٠٢ / ٤٩٠ من التقنين الحالي (المطابقة للمادة ١٧٨٠ من التقنين الفرنسي) . ويمتاز النص الجديد بأنه يوفق بين اعتبارين متعارضين : حماية حرية العمل مع الرغبة في الوقت ذاته في حماية المتعاقدين (وعلى الأخص العامل) وذلك بتقرير شيء من الاستقرار للعقد . ولذلك استبعد المشروع البطلان ، وقرر بدلا منه الفسخ الذي يجوز لأي واحد من المتعاقدين أن يطلبه بعد مضي خمس سنوات . كذلك علق الفسخ على إنذار سابق بمدة ستة أشهر . وقد نقل المشروع مدة الخمس السنين التي يجوز بعدها فسخ العقد عن التقنين الألماني (م ٦٢٤) . أما التقنين البولوني (م ٤٦٨) ، فهو يحددها بثلاث سنوات ، في حين أن التقنين السويسري (م ٣٥١) يجعلها عشر سنوات ، ويجاريه في ذلك المشروع الفرنسي الإيطالي (م ٥١١) .

اكن هل يقرر حق الفسخ بعد مضي هذه المدة للعامل ولرب العمل معا ؟ اختلفت التقديرات في ذلك . فالتقنين الألماني والتقنين البولوني والمشروع الفرنسي الإيطالي لا تقرر حق الفسخ إلا للعامل . وعلى عكس ذلك يسوى التقنين السويسري بين العامل ورب العمل من هذه الناحية ، ويقرر حق الفسخ لكل منهما . وقد رأى المشروع من الأفضل أن يأخذ بالحل الأول مادام القصد الأساسي هو حماية العامل ، وحتى لا يتخذ رب العمل من ذلك وسيلة للخروج على القواعد المقررة فيما يتعلق بعدم جواز الطرد في وقت غير لائق . والقضاء الدولي يؤيد أيضا هذا الاتجاه (راجع على الأخص حكم محكمة استئناف ميلانو في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٢ بمجموعة أحكام القضاء الدولي في العمل ١٩٣٣ إيطاليا ن ٣٣) .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٤٢ من المشروع ، ورأت اللجنة الموافقة عليها ، مع إبدال كلمتي « محددة » و « محدد » بكلمتي « معينة » و « معين » في الفقرة الأولى .

وأصبح رقم المادة ٧١٠ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٠٩

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل — وأصبح رقمها ٦٧٨

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٦٧٩

١ - إذا كان عقد العمل معين المدة انتهى من تلقاء نفسه

بانقضاء مدته .

فإذا استمر طرفاه في تنفيذ العقد بعد انقضاء مدته . اعتبر ذلك

منهما تجديدًا للعقد لمدة غير معينة .

التقنين المدني السابق :

لامقابل لهاولـ كن تقابلها المادة ٢٠ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل

الفردى : إذا كان العقد مبرما لمدة محددة وانتهت المدة ثم استمر الطرفان فى تنفيذ العقد اعتبر مجددا لمدة غير محددة .

المشروع التمهيدي

المادة ٩٤٣ :

- ١ — إذا كان عقد العمل محدد المدة ، انتهى من تلقاء نفسه بانقضاء مدته .
- ٢ — فإذا استمر الطرفان فى تنفيذ العقد بعد انقضاء مدته ، اعتبر ذلك منهما تجديدًا للعقد لمدة غير محددة .

مذكرة المشروع التمهيدي :

الفقرة الأولى تطابق المادة ٥٠٩ من المشروع الفرنسى الإيطالى .

أما الفقرة الثانية فهى مقتبسة من المادة ٦٢٥ من التقنين الألمانى والمادة ٤٦٦ فقرة ٢ من التقنين البولونى . وقد اختلفت وجهات النظر فيما يتعلق بتجديد العقد بعد انتهاء مدته : هل يعتبر عقدا غير محدد المدة أم يعتبر عقدا محدد المدة على غرار العقد السابق الذى انتهت مدته ؟ فالتقنين الألمانى (م ٦٢٥) يعتبره غير محدد المدة ، ويجاريه فى ذلك التقنين البولونى (م ٤٦٦ فقرة ٢) . أما التقنين التونسى (م ٨٦٠ فقرة ٢) والتقنين اللبنانى (م ٦٥١ فقرة ٢) وتقنين الالتزامات السويسرى (م ٣٤٦) فتعتبره عقدا محدد المدة ، ومدته هى غالبًا المدة ذاتها التى انتهت . وقد فضل المشروع الأخذ بالحل الذى قرره كل من التقنين الألمانى والبولونى ، لأن التجربة أثبتت فى فرنسا أن الأخذ بالحل الآخر قد يسهل الخروج على القواعد الخاصة بعدم جواز الطرد فى وقت غير لائق ، وذلك عن طريق الاتفاق على تحديد مدة العقد بيوم واحد حتى يتجدد بعد ذلك من يوم إلى آخر فيمكن إنهاؤه فى أى يوم بدون أية مسؤولية . وقد تلتهت محكمة النقض الفرنسية إلى ذلك وقررت أن العقد الجديد يعتبر معقود لمدة غير محددة (نقض فرنسى ٩ أبريل سنة ١٩٣٠ بمجموعة القضاء الدولى للعمل ١٩٣٠ فرنسا ن ٢٥ و ٤ نوفمبر سنة ١٩٣١ بمجموعة القضاء الدولى للعمل ١٩٣١ فرنسا ن ٢٩) .

على أنه يجب مع ذلك أن نعترف بأن هناك بعض حالات ، كحالة المدرسين والمعلمين في معاهد التعليم الحر الذين يستخدمون لمدة العام الدراسي ، إذا تجدد العقد فيها باستمرار الطرفين في تنفيذه بعد انتهاء مدته ، فإنه يتجدد من سنة إلى أخرى .
والمشروع يراعى هذه الحالات ، فيضع لها المادة التالية .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٤٣ من المشروع ، ووافقت اللجنة عليها : بعد استبدال كلمة « طرفاه » بكلمة « الطرفان » ، في الفقرة الثانية .

وأصبح رقمها ٧١١ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

تقرير لجنة الشؤون التشريعية :

استفسرت اللجنة في صدد هذه المادة متى ينتهي العقد إذا جدد لمدة غير معينة ، فأجيب بأنه ينتهي ككل عقد مدته غير معينة باخطار طبقاً للمادة ٧٢٦ (٧٢٥) فقرة ثانية .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧١٠

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل — وأصبح رقمها ٦٧٩ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٦٨٠

١ - إذا أبرم العقد لتنفيذ عمل معين انتهى بانقضاء العمل المتفق عليه .

٢ - فإذا كان العمل قابلاً بطبيعته لأن يتجدد ، واستمر تنفيذ العقد بعد انتهاء العمل المتفق عليه ، اعتبر العقد قد تجدد تجديداً ضمنياً المدة اللازمة للقيام بالعمل ذاته مرة أخرى .

التقنين المدني السابق :

لامقابل لها :

المشروع التمهيدي

المادة ٩٤٤ :

١ - إذا أبرم العقد لتنفيذ عمل معين ، انتهى بانقضاء العمل المتفق عليه .
٢ - فإذا كان العمل قابلاً بطبيعته لأن يتجدد ، واستمر تنفيذ العقد بعد انتهاء العمل المتفق عليه ، اعتبر العقد قد تجدد تجديداً ضمنياً المدة اللازمة للقيام بالعمل ذاته مرة أخرى .

مذكرة المشروع التمهيدي :

الفقرة الأولى : قارن المادة ٦٦٤ من التقنين البولوني .

أما الفقرة الثانية ، فهي استثناء من الحكم المقرر بالمادة السابقة في فقرتها الثانية ،

إذ يجب في هذه الحالة أن يعتبر العقد قد تجدد لمدة محددة هي المدة اللازمة للقيام بالعمل ذاته مرة أخرى . والنص ينطبق على حالة المدرسين والمعلمين في معاهد التعليم الحرة وكذلك في الحالات الأخرى المشابهة . والمعيار الموضوع « إذا كان العمل بطبيعته قابلاً لأن يتجدد ، يحدد من حالات تطبيق النص ، حتى لا يستعمل كوسيلة للهرب من أحكام الطرد في وقت غير لائق .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٤٤ من المشروع ، وأقرتها اللجنة بعد استبدال كلمة «تجديداً» بكلمة «تجدداً» ، في الفقرة الثانية ، وأصبح رقم المادة ٧١٢ في المشروع الهائى .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧١١

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل — وأصبح رقمها ٦٨٠

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٦٨١

يفترض في أداء الخدمة أن يكون بأجر إذا كان قوام هذه الخدمة عملاً لم تجر العادة بالتبرع به أو عملاً داخلاً في مهنة من أدائه .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التميدى

المادة ٩٤٠ فقرة ثانية :

يفرض فى أداء الخدمة أن يكون بأجر إذا كان العمل الذى تنطوى عليه هذه الخدمة ليس مما جرت العادة بالتبرع به ، أو كان داخلا فى مهنة من أداه .

مذكرة المشروع التميدى :

الفقرة الثانية : قارن المادة ٧٣٢ من التقنين المراكشى و ٦٣١ من التقنين اللبنانى والمادة ٦١٢ من التقنين الألمانى .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت الفقرة الثانية من المادة ٧٤٠ من المشروع ، ورأت اللجنة الموافقة عليها بالصيغة الآتية :

« يفترض فى أداء الخدمة أن يكون بأجر إذا كان قوام هذه الخدمة عملا لم تجر العادة بالتبرع به أو عملا داخلا فى مهنة من أداه ، .

وأصبح رقم المادة ٧١٣ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧١٢ .

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٦٨١ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل

مادة ٦٨٢

١ - إذا لم تنص العقود الفردية أو العقود الجماعية أو لوائح المصنع على الأجر الذى يلتزم به صاحب المصنع، أخذ بالسعر المقدر لعمل من ذات النوع إن وجد، وإلا قدر الأجر طبقا لعرف المهنة وعرف الجهة التى يؤدى فيها العمل، فإن لم يوجد عرف تولى القاضى تقدير الأجر وفقا لمقتضيات العدالة.

٢ - ويتبع ذلك أيضا فى تحديد نوع الخدمة الواجب على العامل أدائها وفى تحديد مداها.

التقنين المدنى السابق :

المادة ٤٠٥ / ٤٩٣ : إذا لم يحصل اتفاق على تعيين الأجرة يتبع ماقرره العرف لتعيين مقدار الأجرة سواء كانت مستحقة أو مدفوعة .

المشروع التمهيدى

المادة ٩٤١ :

١ - إذا لم تنص العقود الفردية أو العقود الجماعية أو لوائح المصنع على الأجر الذى يلتزم به صاحب المصنع، فيؤخذ بالسعر المقدر لعمل من ذات النوع إن وجد، وإلا فيقدر الأجر طبقا لعرف المهنة وعرف المكان الذى يؤدى فيه العمل، فإن لم يوجد عرف تولى القاضى تقدير الأجر وفقا لمقتضيات العدالة.

٢ — ويتبع ذلك أيضا في تحديد نوع الخدمات المستحقة ومداها .

٣ — فإذا تم الاتفاق على المسائل المبينة في الفقرتين السابقتين بعقد شفوي ، جاز للعامل إثبات هذا الاتفاق بجميع طرق الإثبات .

مذكرة المشروع التمهيدي :

قارن المادتين ٦٣٢ و ٦٣٣ من التقنين اللبناني والمادة ٤٤٢ فقرة ٢ من التقنين البولوني وهي تقرر أنه « إذا لم تنص العقود الفردية أو العقود الجماعية على تحديد نوع العمل أو مداه أو مقدار الأجر وجدسه ، فيتبع ما يقضى به العرف .

هذا وإذا كان عقد العمل الجماعي لم يعترف به التشريع المصري بعد بصفة رسمية ، فإن ذلك لن يتأخر كثيرا ، وهناك مشروع قانون بشأنه ، ولذلك رأى المشروع أن يذكره إلى جانب عقد العمل الفردي .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٦٨٢ من المشروع ، ورأت اللجنة إقرارها بالصيغة الآتية :

١ — إذا لم تنص العقود الفردية أو العقود الجماعية أو لوائح المصنع على الأجر الذي يلتزم به صاحب المصنع ، أخذ بالسعر المقدر لعمل من ذات النوع إن وجد ، وإلا قدر الأجر طبقا لعرف المهنة وعرف الجهة التي يؤدي فيها العمل ، فإن لم يوجد عرف تولى القاضي تقدير الأجر وفقا لمقتضيات العدالة .

٢ — ويتبع ذلك أيضا في تحديد نوع الخدمة الواجب على العامل أدائها وفي تحديد مداها .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧١٣ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل — وأصبح رقمها ٦٨٢ .

منافشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٢٨٣

تعتبر المبالغ الآتية جزءا لا يتجزأ من الأجر تحسب في تعيين
القدر الجائز الحجز عليه :

١ - العمالة التي تعطى للطوافين والمندوبين الجوابين والممثلين
التجارين .

٢ - النسب المئوية التي تدفع إلى مستخدمى المحال التجارية عن
ثمن ما يبيعونه والعلاوات التي تصرف لهم بسبب غلاء المعيشة .

٣ - كل منحة تعطى للعامل علاوة على المرتب وما يصرف له
جزء أمانته أو في مقابل زيادة أعبائه العائلية وما شابه ذلك ، إذا
كانت هذه المبالغ مقررة في عقود العمل الفردية أو لوائح المصنع
أو جرى العرف بمنحها حتى أصبح عمال المصنع يعتبرونها جزءا
من الأجر لا تبرعا ، على أن تكون هذه المبالغ معلومة المقدار
قبل الحجز .

التقنين المدنى السابق :

لامقابل لها ، ولكن انظر المادة ١٥ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردى :

الاجور المستحقة للعمال لا يجوز التنازل عنها ، ولا الحجز عليها فيما يتعلق بالثلاثة الجنهات الأولى شهريا أو العشرة القروش الأولى يوميا إلا بمقدار الربع ، وذلك من أجل دين النفقة أو سدادا لثمن المأكّل أو الملبس الضرورى للعامل ولمن يعولهم . أما مازاد على ذلك فيجوز التنازل عنه أو الحجز عليه من أجل أى دين بمقدار الربع . ويسرى الحكم المتقدم على المبالغ المستحقة للعمال بحكم المواد ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٢ وفى حالة اقتطاع شىء من أجر العامل طبقا لأحكام هذا القانون ينسب الجزء القابل للتنازل أو الحجز عليه إلى مابقى من الأجر بعد طرح المبالغ المقتطعة .

المشروع التميدى

المادة ٩٤٧ :

تعتبر المبالغ الآتية جزءا لا يتجزأ من الأجر وتحتسب فى تعيين القدر الجائز الحجز عليه طبقا للمادة ٣٣٠

- ١ — العمولة التى تعطى للوزعين والمندوبين المتجولين والممثلين التجاريين .
- ٢ — النسب المثوية التى تدفع إلى مستخدمى المحلات التجارية عن ثمن ما يبيعونه ، والعلاوات التى تصرف لهم بسبب غلاء المعيشة .
- ٣ — كل منحة تعطى للعامل أو أجرة الشهر التى تصرف له علاوة على المرتب فى نهاية كل عام ، وما يصرف له جزاء أماتته أو فى مقابل زيادة أعبائه العائلية وما شابه ذلك ، إذا كانت هذه المبالغ مقررة فى عقود العمل الفردية أو لوائح المصنع ، أو جرى العرف بمنحها حتى أصبح عمال المصنع يعتبرونها جزءا من الأجر لا تبرعا ، على أن تكون هذه المبالغ معلومة المقدار قبل الحجز .^(١)

(١) مادة مخروفة :

مذكرة المشروع التمهيدي :

المعيار الذي يقرره هذا النص للتمييز بين المنح التي تعتبر جزءا من الأجرة وتلك التي تعتبر مجرد تبرع هو المعيار الذي يدين من مراجعة القضاء الدولي في هذا الموضوع (مجموعة القضاء الدولي للعمل : ١٩٢٨ ألمانيا ن ٢١ — ١٩٢٩ ألمانيا ن ١٧ وفرنسا ن ٢٠ — ١٩٣٠ فرنسا ن ٣٧ — ١٩٣١ ألمانيا ن ٢١ و ٢٥ وفرنسا ن ٣٨ والولايات المتحدة ن ١٨ — ١٩٣٢ فرنسا ن ٣٤ و ٣٦ و ٣٨ وألمانيا ن ١٥ و ٢٦ — ١٩٣٣ الولايات المتحدة ن ١٣ وفرنسا ن ٣٦ و ٣٧ وإيطاليا ن ٤٤ — ١٩٣٥/١٩٣٦ إيطاليا ن ٥٧) .

وقد اعتبرت محكمة الاستئناف المختلطة (٢١ يولية سنة ١٩٢٧ ب ٣٩ ص ٥٥٦) النسب المثوية التي تعطى لمستخدمي المحلات التجارية عنصرا من عناصر الأجر يجب مراعاته عند تقدير التعويض عن الطرد في وقت غير لائق . ولكن المحكمة ذاتها في قضية أخرى (١٥ مايو سنة ١٩٢٣ ب ٣٥ ص ٤٤٤) لم تعتبر علاوة غلاء المعيشة جزءا من الأجر . ولما كان هذا التمييز ليس له ما يبرره ، فإن المشروع لم يأخذ به واعتبر هذه العناصر المختلفة جميعا جزءا من الأجر .

المادة ٩٤٨ :

١ — يعتبر ما يلتزم به رب العمل للعامل من مأكل ومسكن ملحقا بالأجر المتفق عليه ويزول بزوال الحق في الأجر .

٢ — إذا منع رب العمل عاملا أو مستخدما حق الانتفاع بمسكن مستقل ، وكانت صفة العامل أو المستخدم ملحوظة في ذلك ، وجب أن ينقضي هذا الحق بانتهاء عقد العمل ، ولو كان العامل أو المستخدم يدفع أجرة عن ذلك .

مذكرة المشروع التمهيدي :

الفقرة الأولى مقتبسة من الاتجاه السائد في القضاء الدولي (انظر مجموعة أحكام القضاء الدولي في العمل : ١٩٢٥ إيطاليا ن ٣ — ١٩٢٩ إنجلترا ن ١٨ وفرنسا ن ١٦ — ١٩٣٠ فرنسا ن ١٧) .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٤٨ من المشروع فرأت اللجنة حذفها .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٤٧ من المشروع ، فأقرتها اللجنة بالصيغة الآتية :
تعتبر المبالغ الآتية جزءا لا يتجزأ من الأجر وتحسب فى تعيين القدر الجائز
الحجز عليه :

- (١) العمالة التى تعطى للطوافين والمندوبين الجوائين والممثلين التجاريين .
 - (٢) النسب المثوية التى تدفع إلى مستخدمى المحلات التجارية من ثمن ما يبيعونه
والعلاوات التى تصرف لهم بسبب غلاء المعيشة .
 - (٣) كل منحة تعطى للعامل أو أجرة الشهر التى تصرف له علاوة على المرتب
فى نهاية كل سنة وما يصرف له جزاء أماتته أو فى مقابل زيادة أعبائه العائلية وما شابه
ذلك إذا كانت هذه المبالغ مقررة فى عقود العمل الفردية أو لوائح المصنع أو جرى
العرف بمنحها حتى أصبح عمال المصنع يعتبرونها جزءا من الأجر لا تبرعا على أن تكون
هذه المبالغ معلومة المقدار قبل الحجز .
- وأصبح رقم المادة ٧١٥ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

تقرير لجنة الشؤون التشريعية :

فقرة ٣ : أدخل عليها تعديل . فاستبدلت بعبارة « أو أجرة الشهر التى تصرف »
عبارة « أو الأجر الذى يصرف » ، فأصبح النص كما يأتى « (٣) كل منحة تعطى للعامل
أو الأجر الذى يصرف له علاوة على المرتب فى نهاية كل سنة . . . » ، حتى يدخل فى
النص ما يستحقه العامل من أجر فى آخر كل سنة فوق مرتبه ، وقد يزيد على أجرة
الشهر ، وكثيرا ما يصل إلى أجر ثلاثة أشهر .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة تحت رقم ٧١٤

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

محضر الجلسة الثالثة والثلاثين

تليت المادة ٧١٤ فرأت اللجنة حذف عبارتي « الأجر الذي يصرف له ، لأن المنحة الواردة في صدر المادة تشمل هذه الصورة وغيرها ود في نهاية كل سنة ، لإطلاق المنحة بصرف النظر عن مواعيد منحها .

تقرير اللجنة :

حذفت اللجنة من الفقرة الثالثة عبارة « أو أجرة الشهر التي تصرف له ، وعبارة « في نهاية كل سنة ، لأنهما من قبيل التزييد إزاء عموم عبارة « كل منحة ، .

وأصبح رقم المادة ٦٨٣

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

مادة ٦٨٤

١ - لا يلحق بالأجر ما يعطى على سبيل الوهبة إلا في الصناعة أو التجارة التي جرى فيها العرف بدفع وهبة وتكون لها قواعد تسمح بخصبها .

٢ - وتعتبر الوهبة جزءا من الأجر ، إذا كان ما يدفعه منها

العملاء إلى مستخدمى المتجر الواحد يجمع فى صندوق مشترك
ليقوم رب العمل بعد ذلك بتوزيعه على هؤلاء المستخدمين بنفسه
أو تحت إشرافه .

٣ - ويجوز فى بعض الصناعات كصناعة الفنادق والمطاعم
والمقاهى والمشارب، ألا يكون للعامل أجر سوى ما يحصل عليه
من وهبة وما يتناوله من طعام .

التقنين المدنى السابق :

لامقابل لها .

المشروع التميدى

المادة ٩٥٠ :

١ - لا يلحق بالاجر ما يعطى على سبيل الحلوان إلا فى الصناعة أو التجارة التى
جرى فيها العرف بدفع حلوان تكون له قواعد تسمح بضبطه .

٢ - ويعتبر الحلوان جزءا من الأجر إذا كان ما يدفعه منه العملاء إلى مستخدمى
المتجر الواحد يجمع فى صندوق مشترك ليقوم رب العمل بعد ذلك بتوزيعه على هؤلاء
المستخدمين بنفسه أو تحت إشرافه .

٣ - ويجوز فى بعض الصناعات كصناعة الفنادق والمطاعم والمقاهى والمشارب
ألا يكون للعامل أجر سوى ما يحصل عليه من حلوان وما يتناوله من طعام ^(١) .

(١) مادة محذوفة :

مذكرة المشروع التمهيدي :

راجع فيما يتعلق بالفقرة الثانية ، مجموعة أحكام القضاء الدولي في العمل : ١٩٢٧
ألمانيا ن ٢٩ — ١٩٢٨ ألمانيا ن ٢١ — ١٩٢٩ فرنسا ن ٣٠ — ١٩٣٠ فرنسا ن ٣٧ —
١٩٣١ ألمانيا ن ٢١ وفرنسا ن ٣٨ و٣٩ — ١٩٣٣ الولايات المتحدة ن ١٣ — ١٩٣٥ /
١٩٣٦ فرنسا ن ٤٤

وفيما يتعلق بالفقرة الثالثة ، مجموعة أحكام القضاء الدولي في العمل : ١٩٢٥ فرنسا ن ٤

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٥٠ من المشروع ، ووافقت اللجنة عليها بعد استبدال كلمة « وهبة »
« بحلولان » في الفقرات الثلاث ، وكلمة « لها » بكلمة « له » في الفقرة الأولى ، وكلمتي
« وتعتبر » و « منها » بكلمتي « ويعتبر » و « منه » .

وأصبح رقم المادة ٧١٦ في المشروع النهائي .

المادة ٩٥١ :

إذا أنشأ رب العمل نظام الصندوق المشترك أو نظاما آخر تضاف بمقتضاه ضمن حساب العملاء نسبة
معينة من هذا الحساب نظير الخدمات للأوداة لهم ، وجب عليه ألا يوزع المبالغ المتجمعة بهذه الصفة
وكذلك المبالغ التي يدفعها العملاء باختيارهم لهذا الغرض ، إلا على العمال الذين يكون لهم اتصال مباشر
بالعملاء وكان العملاء من قبل يتقدونهم عادة هذه المبالغ مباشرة .

مذكرة المشروع التمهيدي :

مصدر هذا النص المادة ٤٢ فقرة ١ من الكتاب الأول من تقنين العمل الفرنسي . وقد أدخلها المشرع
الفرنسي بقانون ٢٩ يولييه سنة ١٩٢٣ على أثر نزاع ثار في القضاء فيما يتعلق بمشروعية التدابير التي اتخذها
بعض أصحاب المطاعم في فرنسا من حيث توزيع المبالغ المتجمعة من الحلولان على العمال المشتغلين بالمطاعم ،
سواء منهم من كان لهم اتصال مباشر بالعملاء أو من لم يكن كذلك . وقد أقرت المحاكم مشروعية هذا
التصرف ، ووافقتها على ذلك محكمة النقض الفرنسية ذاتها (تاض فرنسي ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٢ مجموعة
أحكام القضاء الدولي في العمل سنة ١٩٢٣ فرنسا ن ٣٦) . ولذلك رأى المشروع من المناسب أن ينقل
حكم المشرع الفرنسي .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٥١ من المشروع ، فرأت اللجنة حذفها .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧١٥

المشروع في مجلس الشيوخ .

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل — وأصبح رقمها ٦٨٤

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

٢ - أحكام العقد

التزامات العامل :

مادة ٦٨٥

يجب على العامل :

(أ) أن يؤدي العمل بنفسه ، وأن يبذل في تأديته من العناية

ما يبذله الشخص المعتاد .

(ب) أن ياتمر بأوامر رب العمل الخاصة بتنفيذ العمل المتفق

عليه الذي يدخل في وظيفة العامل ، إذا لم يكن في هذه

الأوامر ما يخالف العقد أو القانون أو الآداب ، ولم

يكن في إطاعتها ما يعرض للخطر .

(ج) أن يحرص على حفظ الأشياء المسلمة إليه لتأدية عمله .

(د) أن يحتفظ بأسرار العمل الصناعية والتجارية حتى بعد

انقضاء العقد .

التقنين المدنى السابق :

لامقابل لها ، ولكن انظر المادة ١٣ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردى :

إذا تسبب عامل في فقد أو إتلاف أو تدمير مهمات أو آلات أو منتجات مما يملكه صاحب العمل أو يكون في عهده ، وثبت أن ذلك ناشئ عن رعونته أو عدم احتياط أو إهمال أو تفريط وجب أن يتحمل العامل المبلغ اللازم لأصلاحها أو استبدالها . ولصاحب العمل أن يقطع المبلغ المذكور من أجر العامل على ألا يزيد ما يقطع لهذا الغرض على أجر خمسة أيام في الشهر الواحد .

المشروع التميدى

المادة ٩٥٢ :

يجب على العامل :

(أ) أن يبذل في أداء العمل بنفسه ما ينبغى من عناية .

(ب) أن يراعى مقتضيات اللياقة والآداب .

(ج) أن ياتمر بأوامر رب العمل الخاصة بتنفيذ العمل المتفق عليه أو العمل الذى يدخل في وظيفة العامل إذا لم يكن في هذه الأوامر ما يخالف العقد أو القانون أو الآداب ولم يكن في إطاعتها ما يعرض للخطر .

(د) أن يحرص على حفظ الأشياء المسلمة إليه لتأدية عمله .

(هـ) أن يحتفظ بأسرار العمل الصناعية والتجارية حتى بعد انقضاء العقد .

مذكرة المشروع التميدى :

قارن التقنين البولونى (م ٤٢٧ و ٤٥٨) وتقنين الالتزامات السويسرى (م ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٥٦) والتقنين المراكشى (م ٧٣٦ وما بعدها) والتقنين اللبنانى (م ٦٣٥ وما بعدها) .

راجع أيضا مجموعة أحكام القضاء الدولي في العمل ١٩٣٠ انجلترا ن ٤ .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٥٢ من المشروع ، ورأت اللجنة تعديلها بالصيغة الآتية :
يجب على العامل :

١ — أن يؤدي العمل بنفسه وأن يبذل في تأديته من العناية ما يبذله الشخص المعتاد .

ب — أن يأتمر بأوامر رب العمل الخاصة بتنفيذ العمل المتفق عليه أو العمل الذي يدخل في وظيفة العامل إذا لم يكن في هذه الأوامر ما يخالف العقد أو القانون أو الآداب ولم يكن في إطاعتها ما يعرض للخطر .

ج — أن يحرص على حفظ الأشياء المسلمة إليه لتأدية عمله .

د — أن يحتفظ بأسرار العمل الصناعية والتجارية حتى بعد إنقضاء العقد .
وأصبح رقم المادة ٧١٧ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧١٦

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٦٨٥

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٦٨٦

١ - إذا كان العمل الموكول إلى العامل يسمح له بمعرفة عملاء رب العمل أو بالاطلاع على سر أعماله ، كان للطرفين أن يتفقا على ألا يجوز للعامل بعد انتهاء العقد أن ينافس رب العمل ، ولا أن يشترك في أى مشروع يقوم بمنافسته .

٢ - غير أنه يشترط لصحة هذا الاتفاق أن يتوافر فيه ما يأتى :

(أ) أن يكون العامل بالغاً رشده وقت إبرام العقد .

(ب) أن يكون القيد مقصوداً من حيث الزمان والمكان ونوع

العمل ، على قدر الضرورى لحماية مصالح رب العمل

المشروعة .

٣ - ولا يجوز أن يتمسك رب العمل بهذا الاتفاق إذا فسخ

العقد أو رفض تجديده دون أن يقع من العامل ما يبرر ذلك ، كما

لا يجوز له التمسك بالاتفاق إذا وقع منه هو ما يبرر فسخ العامل للعقد.

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ٩٥٣ :

١ - إذا كان العمل الموكول إلى العامل يسمح له بمعرفة عملاء رب العمل أو بالاطلاع على سر أعماله ، كان للطرفين أن يتفقا على ألا يجوز للعامل بعد انتهاء العقد أن ينافس رب العمل ولا أن يشترك في أي مشروع يقوم بمنافسته .

٢ - غير أنه يشترط لصحة هذا الاتفاق أن يتوافر فيه ما يأتي :

(أ) أن يكون العامل بالغاً رشده وقت إبرام العقد .

(ب) ألا يؤثر هذا الاتفاق في مستقبل العامل من الناحية الاقتصادية تأثيراً ينافي العدالة .

(ج) أن يقرر العقد للعامل تعويضاً عن هذا القيد الوارد على حريته في العمل يتناسب مع مدى هذا القيد .

(د) أن يكون القيد محدوداً من حيث الزمن والمكان ونوع العمل بما يلزم لحماية مصالح رب العمل المشروعة .

٣ - ولا يجوز أن يتمسك رب العمل بهذا الاتفاق إذا فسخ العقد أو رفض تجديده دون مبرر لذلك من قبل العامل ، كما لا يجوز له ذلك إذا وقع منه هو ما يبرر فسخ العامل للعقد .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٩٥٤ المقابلة للمادة ٦٨٧ من القانون .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٥٣ من المشروع ، ورأت اللجنة تعديلها بالصيغة الآتية :

١ - إذا كان العمل الموكول إلى العامل يسمح له بمعرفة عملاء رب العمل

أو بالاطلاع على سر أعماله كان للطرفين أن يتفقا على ألا يجوز للعامل بعد انتهاء العقد أن ينافس رب العمل ولا أن يشترك في أى مشروع يقوم بمنافسته .

٢ — غير أنه يشترط لصحة هذا الاتفاق أن يتوافر فيه ما يأتى :

(أ) أن يكون العامل بالغاً رشده وقت إبرام العقد .

(ب) أن يكون القيد مقصوداً من حيث الزمان والمكان ونوع العمل على القدر الضرورى لحماية مصالح رب العمل المشروعة .

(ج) أن يقرر العقد للعامل تعويضاً عن هذا القيد الوارد على حريته فى العمل يتناسب مع مدى هذا القيد .

٣ — ولا يجوز أن يتمسك رب العمل بهذا الاتفاق إذا فسخ العقد أو رفض تجديده دون أن يقع من العامل ما يبرر ذلك كما لا يجوز له التمسك بالاتفاق إذا وقع منه هو ما يبرر فسخ العامل للعقد .

وأصبح رقم المادة ٧١٨ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧١٧ .

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

محضر الجلسة الثالثة والثلاثين

وافقت اللجنة على المادة على أن يبقى البند (أ) من الفقرة الثانية تحت البحث .

محضر الجلسة الخمسين

تليت المادة ٧١٧ فوافقت عليها اللجنة مع حذف البند (ج) من الفقرة الثانية وترك الحكم الوارد فيه للقواعد العامة والعدالة والاتفاق وذلك بناء على اقتراح سعادة الرئيس .

وأصبح رقم المادة ٦٨٦

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة .

المادة ٦٨٧

إذا اتفق على شرط جزائي في حالة الإخلال بالامتناع عن المنافسة وكان في الشرط مبالغة تجعله وسيلة لإجبار العامل على البقاء في صناعة رب العمل مدة أطول من المدة المتفق عليها ، كان هذا الشرط باطلاً وينسحب بطلانه أيضاً إلى شرط عدم المنافسة في جملته .

التقنين المدنى السابق :

لامقابل لها .

المشروع التميدىالمادة ٩٥٤ :

١ — إذا كان التعهد بالامتناع عن المنافسة شرط جزائي ، جاز للعامل أن يخلص من هذا التعهد بدفعه المبلغ المتفق عليه في الشرط الجزائي ، ما لم يتبين من العقد في جملته أن الطرفين لم يقصدا أن يكون للشرط الجزائي صفة التقدير الجزاف .

٢ — فإذا تبين ذلك ، كان لرب العمل أن يطالب بتعويض تكميلي عما أصابه من ضرر يتجاوز مقدار الجزاء المتفق عليه ، وله أيضاً في هذه الحالة أن يطالب بإزالة المخالفة إذا كانت مصالحه التي لحقه الضرر فيها والأعمال الصادرة من العامل تبرر ذلك .

٣ — أما إذا وقعت في الشرط الجزائي مبالغته تجعله وسيلة لإجبار العامل على البقاء في صناعة رب العمل مدة أطول من المدة المتفق عليها ، فيكون هذا الشرط باطلا وينسحب بطلانه أيضا إلى شرط عدم المنافسة في جملته .

مذكرة المشروع التمهيدي :

قارن فيما يتعلق بهاتين المادتين : تقنين الالتزامات السويسري (٣٥٦م—٣٦٠) والتشريع البلجيكي في عقد الاستخدام الصادر في ٧ أغسطس سنة ١٩٢٢ (٢٠ م) .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٥٤ من المشروع ، ورأت اللجنة تعديلها بالصيغة الآتية :
إذا اتفق على شرط جزائي في حالة الإخلال بالامتناع عن المنافسة وكان في الشرط مبالغته تجعله وسيلة لإجبار العامل على البقاء في صناعة رب العمل مدة أطول من المدة المتفق عليها كان هذا الشرط باطلا وينسحب بطلانه أيضا إلى شرط عدم المنافسة في جملته .

وأصبح رقم المادة ٧١٩ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧١٨ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل — وأصبح رقمها ٦٨٧ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٦٨٨

١ - إذا وفق العامل إلى اختراع جديد في أثناء خدمة رب العمل ، فلا يكون لهذا أى حق في ذلك الاختراع ولو كان العامل قد استنبطه بمناسبة ما قام به من أعمال في خدمة رب العمل .

٢ - على أن ما يستنبطه العامل من اختراعات في أثناء عمله يكون من حق رب العمل ، إذا كانت طبيعة الأعمال التي تعهدها العامل تقتضى منه إفراغ جهده في الابتداع ، أو إذا كان رب العمل قد اشترط في العقد صراحة أن يكون له الحق فيما يهتدى إليه من المخترعات .

٣ - وإذا كان الاختراع ذا أهمية اقتصادية جديدة ، جاز للعامل في الحالات المنصوص عليها في الفقرة السابقة أن يطالب بمقابل خاص يقدر وفقا لمقتضيات العدالة . ويراعى في تقدير هذا المقابل مقدار المعونة التي قدمها رب العمل وما استخدم في هذا السبيل من منشآته .

التقنين المدنى السابق :

لامقابل لها .

المشروع التمهيدى

المادة ٩٥٥ :

١ — إذا وفق المستخدم إلى اختراع جديد فى أثناء خدمة رب العمل ، فلا يكون لهذا أى حق فى ذلك الاختراع ، ولو كان المستخدم قد استنبطه بمناسبة ما قام به من أعمال فى خدمة رب العمل .

٢ — على أن ما يستنبطه العامل من اختراعات فى أثناء عمله يكون من حق رب العمل إذا كانت طبيعة الأعمال التى تعهد بها العامل تقتضى منه أن يكون مبتدعا أو إذا كان رب العمل قد اشترط فى العقد صراحة أن يكون له الحق فى المخترعات .

٣ — وإذا كان الاختراع ذا أهمية اقتصادية جدية ، يجوز للعامل ، فى الحالات المنصوص عنها فى الفقرة السابقة ، أن يطالب بمقابل خاص يكون تقديره وفقا لاعتبارات العدالة .

٤ — ويقرر هذا المقابل مع مراعاة مقدار المعونة التى قدمها رب العمل وما استخدم من ملىأته .

مذكرة المشروع التمهيدى :

الفقرة الأولى : قارن مجموعة أحكام القضاء الدولى فى العمل ١٩٢٧ الولايات المتحدة ن ٧ .

الفقرة الثانية : مقتبسة من الفقرة الأولى من المادة ٣٤٣ من تقنين الالتزامات السويسرى .
والفقرتان ٣ و ٤ نقلهما المشروع عن الفقرتين ٢ و ٣ من المادة ٣٤٣ من تقنين الالتزامات السويسرى .

راجع أيضا فيما يتعلق بالمادة فى جملتها والتفرقة بين مختلف أنواع الاختراعات التى يتوصل إليها العامل : مجموعة القضاء الدولى فى العمل ١٩٣٠ ألمانيا ن ١٢ —

١٩٢٧ الولايات المتحدة ن ٦ — ١٩٢٩ الولايات المتحدة ن ٩ — ١٩٣٥ / ١٩٣٦
الولايات المتحدة ن ٢١ .

والحكم الوارد بالنص يطابق أيضا ما قرره محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٣ مارس سنة ١٩٢٧ (ب ٣٩ ص ٣٠٠) من أن الاختراع لا يعطى أى حق للعامل قبل رب العمل على أن هذه المحكمة لم تأخذ بالتخفيف الوارد بالفقرة الثالثة ، وقررت بحكمها الصادر فى ٢ ابريل سنة ١٩٣٦ (ب ٤٨ ص ٢١٤) أن الاختراع الذى يتوصل إليه المستخدم أثناء تأدية وظيفته بواسطة آلات فنية يضعها رب العمل تحت تصرفه . لا يعطيه الحق فى المطالبة بأى مقابل خاص ، مهما كانت قيمته الفعلية ، إذا كان رب العمل يقوم بدفع الأجر له أثناء الأبحاث التى انقطع لها والتى كان من نتائجها التوصل إلى ذلك الاختراع

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٥٥ من المشروع ، ورأت اللجنة تعديلها بالصيغة الآتية :

١ — إذا وفق العامل إلى اختراع جديد فى أثناء خدمة رب العمل فلا يكون لهذا أى حق فى ذلك الاختراع ولو كان العامل قد استنبطه بمناسبة ما قام به من أعمال فى خدمة رب العمل .

٢ — على أن ما يستنبطه العامل من اختراعات فى أثناء عمله يكون من حق رب العمل إذا كانت طبيعة الأعمال التى تعمد بها العامل تقتضى منه إفراغ جهده فى الابتداع أو إذا كان رب العمل قد اشترط فى العقد صراحة أن يكون له الحق فيما يهتدى إليه من المخترعات .

٣ — وإذا كان الاختراع ذا أهمية اقتصادية جدية جاز للعامل فى الحالات المنصوص عليها فى الفقرة السابقة أن يطالب بمقابل خاص يقدر وفقا لمقتضيات العدالة ويراعى فى تقدير هذا المقابل مقدار المعونة التى قدمها رب العمل وما استخدم فى هذا السبيل من منشآته .

وأصبح رقم المادة ٧٢٠ فى المشروع النهائى .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧١٩

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل — وأصبح رقمها ٦٨٨

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل

مادة ٦٨٩

يجب على العامل إلى جانب الالتزامات المبينة في المواد السابقة،
أن يقوم بالالتزامات التي تفرضها القوانين الخاصة .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدي

لا مقابل لها .

المشروع في لجنة المراجعة

اقترح معالي السهوري باشا وضع نص جديد يحيل في التزامات العامل على القوانين
الخاصة إلى جانب ما هو وارد بهذا المشروع ، ذلك لأن نصوص المشروع التمهيدي

في عقد العمل كانت شاملة للأصول العامة والأحكام التفصيلية الهامة للعقد المذكور بسبب أن قانون عقد العمل الفردي لم يكن صدر في الوقت الذي وضع فيه المشروع ولكن وقد صدر هذا القانون فإن المصلحة تقضى بأن تكون أحكام المشروع في عقد العمل مقصورة على الأصول العامة مع الإحالة على القوانين الخاصة بالنسبة إلى المسائل التفصيلية والتطبيقية التي شملتها أحكام قانون عقد العمل الفردي باعتبار أن أحكامها عرضة من وقت لآخر لتعديلات تقتضيها تطور الحركة العمالية وتباين أوجه نشاطها في الأزمنة المختلفة ومن أهم ما يحال عليه في ذلك التزامات العامل فوضع هذا النص على غرار النص الخاص بالتزامات رب العمل . (المادة ٦٩٣ من القانون)

واقترح أن تكون صيغة النص المقترح كالآتي :

« يجب على العامل إلى جانب الالتزامات المبينة في المواد السابقة أن يقوم بالالتزامات التي تفرضها القوانين الخاصة ، .

فوافقت اللجنة على ذلك ، وأعطى هذا النص رقم ٧٢١ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٢٠ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل — وأصبح رقمها ٦٨٩ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

التزامات رب العمل :

مادة ٦٩٠

يلتزم رب العمل أن يدفع للعامل أجرته في الزمان والمكان اللذين يحددهما العقد أو العرف مع مراعاة ما تقضى به القوانين الخاصة في ذلك .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها ولكن تقابلها بالنسبة إلى ما تقضى به القوانين الخاصة المواد الآتية من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردى .
المادة ١٠ — يجب دفع الأجور وغيرها من المبالغ المستحقة بمقتضى عقد العمل بالعملة المتداولة قانونا .

والمادة ١٢ — يجب دفع الأجور في أحد أيام العمل وفي المكان الذى يشتغل فيه العامل مع مراعاة الأحكام الآتية :

- (أ) عمال المياومة تصرف أجورهم مرة على الأقل كل أسبوعين .
- (ب) العمال الآخرون تصرف أجورهم مرة على الأقل في الشهر .
- (ج) إذا كان العمل يودى بسعر القطعة ويستلزم مدة تزيد على أسبوعين يجب أن يحصل العامل على دفعة تحت الحساب كل أسبوع تتناسب مع ما أتمه من العمل وأن يصرف له باقى الأجر بتمامه فى خلال الأسبوع التالى لتسليم العمل . فإذا انتهت خدمة العامل وجب دفع أجره إلا إذا كان خروجه من تلقاء نفسه فيجوز دفع أجره فى خلال سبعة أيام من تاريخ تركه الخدمة .

والمادة ١٤ — لا يجوز لصاحب العمل أن يقطع من العامل أكثر من ١٠ فى المائة

من الأجر شهريا لسداد ما يكون قد أقرضه من ماله ، ولا أن يتقاضى عن القرض أية فائدة .

المشروع التمهيدي

المادة ٩٤٦ : (١)

١ — إذا لم تنص القوانين الخاصة على المواعيد والقواعد التي تتبع في دفع الأجور ، فيراعى في ذلك ما يقرره العقد أو العرف .

٢ — وفي كل حال يصبح الأجر مستحق الأداء عند انتهاء رابطة العمل .

مذكرة المشروع التمهيدي :

الفقرة الأولى : مقتبسة من المادة ٣٣٣ من تقنين الالتزامات السويسرى . قارن المادة ٦١٤ من التقنين الألمانى والمادة ٤٥١ فقرة ٢ من التقنين البولونى .

أما الفقرة الثانية : فهي منقولة عن الفقرة الأخيرة من المادة ٣٣٣ من التقنين السويسرى والفقرة ٣ من المادة ٤٥١ من التقنين البولونى ويمكن أن يقاس حكمها على حالة الإيجار (م ٣٨٠/٤٦٥ من التقنين الحالى وم ٧٨٦ من المشروع) .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٤٦ من المشروع ، ورأت اللجنة إقرارها بالصيغة الآتية :

(١) مادة محذوفة :

المادة ٩٤٥ :

يجوز للنصر والنساء المتزوجات أن يقبضوا أجورهم بأنفسهم ، ويكون قبضهم صحيحا .

التقنين المدنى السابق :

لامقابل لها ولكن انظر م ١١ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردى : للنصر استلام أجورهم ومكافآتهم وما يستحقونه قبل صاحب العمل بمقتضى هذا القانون .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٤٥ من المشروع ، ورأت اللجنة حذفها .

يلتزم رب العمل أن يدفع للعامل أجرته في الزمان والمكان اللذين يحددهما العقد أو العرف مع مراعاة ما تقتضيه القوانين الخاصة في ذلك .

وأصبح رقم المادة ٧٢٢ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٢١

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٦٩٠

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٦٩١

١ - إذا نص العقد على أن يكون للعامل فوق الأجر المتفق عليه أو بدلا منه حق في جزء من أرباح رب العمل ، أو في نسبة مئوية من جملة الإيراد أو من مقدار الإنتاج أو من قيمة ما يتحقق من وفر أو ما شا كل ذلك ، وجب على رب العمل أن يقدم إلى العامل بعد كل جرد بيان بما يستحقه من ذلك .

٢ - ويجب على رب العمل فوق هذا أن يقدم إلى العامل أو إلى

شخص موثوق به يعينه ذوو الشأن أو يعينه القاضى ، المعلومات
الضرورية للتحقق من صحة هذا البيان ، وأن يأذن له فى ذلك
بالاطلاع على دفاتره .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التميدى

المادة ٩٤٩ :

١ — اذا كان للعامل بمقتضى العقد ، علاوة على الاجر المتفق عليه أو بدلا منه ،
الحق فى جزء من أرباح رب العمل أو فى نسبة مئوية من رقم العمل ، أو من قيمة
الإنتاج أو من قيمة ما يستحق من وفر ، أو ما شا كل ذلك ، وجب على رب العمل
أن يقدم إلى العامل بعد كل جرد ، يانا بما يستحقه من ذلك .

٢ — ويجب على رب العمل فضلا عن ذلك أن يقدم إلى العامل أو إلى شخص
موثوق به يعينه ذوو الشأن أو القاضى ، المعلومات الضرورية للتحقق من صحة هذا
البيان ، وأن يأذن له فى ذلك بالاطلاع على دفاتره .

مذكرة المشروع التميدى :

قارن المادة ٤٥٢ من التقنين البولونى والمادة ٣٣٠ من تقنين الالتزامات

السويسرى .

راجع أيضا حكم محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٤

(ب ٤٧ ص ٧٣) الذى قرران ، طبيعة عقد العمل لا تتغير لمجرد أن العامل لا يتناول
أجرا ثابتا بل يأخذ بمجرد حصة من الأرباح ، .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٤٩ من المشروع ، ووافقت اللجنة عليها بالصيغة الآتية :

١ — إذا نص العقد على أن يكون للعامل فوق الأجر المتفق عليه أو بدلا منه حق في جزء من أرباح رب العمل أو في نسبة مئوية من جملة الإيراد أو من مقدار الإنتاج أو من قيمة ما يتحقق من وفر أو ما شاكل ذلك وجب على رب العمل أن يقدم إلى العامل بعد كل جرد يانا بما يستحقه من ذلك .

٢ — ويجب على رب العمل فوق هذا أن يقدم إلى العامل أو إلى شخص موثوق به يعينه ذوو الشأن أو يعينه القاضى المعلومات الضرورية للتحقق من صحة هذا البيان وأن يأذن له في ذلك بالاطلاع على دفاتره .

وأصبح رقم المادة ٧٢٣ في المشروع النهائى .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٢٢

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل تحت رقم ٦٩١ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل

مادة ٦٩٢

إذا حضر العامل أو المستخدم لمزاولة عمله في الفترة اليومية التي يلزمه بها عقد العمل ، أو أعلن أنه مستعد لمزاولة عمله في هذه ولم يمنعه عن العمل إلا سبب راجع إلى رب العمل ، كان له الحق في أجر ذلك اليوم .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها

المشروع التمهيدي

المادة ٩٥٧ :

إذا حضر العامل أو المستخدم لمزاولة عمله في الفترة اليومية التي يلزمه بها عقد العمل ، أو أعلن أنه مستعد لمزاولة عمله في هذه الفترة ، ولم يمنعه عن العمل إلا سبب راجع إلى رب العمل ، كان له الحق في أجر ذلك اليوم ^(١) .

(١) مادة محذوفة :

المادة ٩٥٨ :

١ — إذا كان العامل يشتغل في أوقات العمل المعتاد بسعر الوحدة أو بالطريقة ، وكان متعهداً أن يعمل لحساب واحد فقط من أرباب الأعمال ، حق له أن يطالب رب العمل بمقدار من العمل يكفيه طوال الأيام التي تعاقد معه عليها .

٢ — فإن لم يوجد عمل بسعر الوحدة ، جاز لرب العمل أن يجعل العامل يعمل بالساعة أو باليوم .

مذكرة المشروع التمهيدي :

المبدأ الوارد بهذا النص مقتبس عن المواد ٦١٥ من التقنين الألماني و ٤٥٥ من التقنين البولوني و ٣٣٢ من تقنين الالتزامات السويسري مع التضييق من مدى تطبيقه والتعديل في نصوصه حتى يلسجم — وهو مبدأ خاص بعقد المقاوله — مع عقد العمل (راجع التقنين المراكشي م ٧٣٥ والتقنين اللبناني م ٦٣٤)

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٥٧ من المشروع ، ووافقت اللجنة عليها كما هي ، وأصبح رقمها ٧٢٤ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٢٣

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٦٩٢

٣ — فان لانعدم هذا النوع من العمل كذلك ، وجب على رب العمل أن يعرض العامل عما لحقه من ضرر ، إلا إذا أثبت انتفاء الخطأ من جانبه .

مذكرة المشروع التمهيدي :

هذه المادة مقتبسة من التقنين السويسري (م ٢٢١) مع شيء من التعديل قصد به التضييق من مداها حتى تنسجم مع عقد العمل . والتقنين البولوني ينص في المادة ٥٦ ، على أنه (١ — إذا التزم العامل بالقيام بعمل ما لمدة محددة أو غير محددة ، بسعر الوحدة أو بالطريقة ، حتى له أن يطلب من رب العمل عملاً مطابقاً في نوعه وكميته العمل المتفق عليه ، ٢ — فإذا لم يقوم رب العمل بذلك كان للعامل أن يطالبه بأجر عادل) . ولما كان المادة بصورتها هذه محلها في الواقع الفصل الخاص بالمقاوله . أما النص الذي قرره المشروع ، فهو يتفق وطبيعة عقد العمل ، كما أنه يقصد بنوع خاص العمل بسعر الوحدة داخل المصنع .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٥٨ من المشروع ، فقررت اللجنة حذفها .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٦٩٣

يجب على رب العمل إلى جانب التزاماته الممينة في المواد السابقة أن يقوم بالالتزامات التي تفرضها القوانين الخاصة .

التقنين المدنى السابق :

مادة ٥٩١/٤٠٣ : إذا كانت مدة الإيجار معينة في العقد وفسخ السيد الإيجار لزمه التعويض عن جميع المدة التي لا يتمكن فيها الخادم من استخدامه عند غيره وعن مصاريف السفر إذا كان قد استحضره بالخصوص من جهة أخرى .

وكذلك المواد الآتية من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردى :

المادة ١٦ — يلزم صاحب العمل بنفقات عودة العامل إلى الجهة التي أبرم فيها العقد إذا طلب العامل ذلك في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انتهاء العقد للغرض المشار إليه في المادة ٢٤ أو لأحد الأسباب الواردة في المادتين ٢٣ و ٣١ فإذا لم يف صاحب العمل بهذه النفقات جاز للسلطة الإدارية المختصة ترحيله على نفقة صاحب العمل أو متعهده توريد العمال حسب عقد الاتفاق المبرم بينهما . ويحصل ما تصرفه السلطة الإدارية بطريق الحجز الإدارى .

المادة ١٧ — على صاحب العمل أن يعطى العامل مجانا في نهاية عقده بناء على طلبه شهادة لا يبين بها سوى تاريخ دخوله في الخدمة وتاريخ خروجه منها ونوع العمل الذى

كان يؤديه ، وتذكر في هذه الشهادة قيمة الأجر والمرتبات الأخرى التي كان يتقاضاها إذا طلب العامل ذلك . وعليه كذلك أن يرد للعامل ما قد يكون أودعه لديه من أوراق أو شهادات .

المادة ١٨ — لا يجوز لصاحب العمل أن ينقل عاملا بالأجر الشهري إلى سلك عمال المياومة أو العمال المعينين بأجر أسبوعي كما لا يجوز نقل العمال المعينين بأجر أسبوعي عمال مياومة دون موافقتهم على ذلك كتابة ويكون للعامل في حالة الموافقة على نقله الحقوق التي أكسبته إياها المدة التي قضاها بالأجر الشهري ، طبقا لأحكام المواد ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٣١ و ٣٢ و ٣٧ .

المادة ١٩ — لا يجوز لصاحب العمل أن يكلف العامل عملا غير المتفق عليه أو يخرج عن القيود المشروطة في الاتفاق إلا إذا دعت الضرورة لذلك التكليف أو الخروج منعا لوقوع حادث أو لإصلاح ما نشأ عن حادث وقع أو في حالة القوة القاهرة على أن يكون ذلك بصفة مؤقتة . على أنه يجوز أن يكلف العامل عملا غير المتفق عليه إذا كان لا يختلف عنه اختلافا جوهريا .

المادة ٣٤ — على صاحب العمل أن يوفر للعمال وسائل الإسعاف الطبية في المؤسسة وإذا زاد عددهم على مائة وجب عليه أن يعهد إلى طبيب بعيادتهم وعلاجهم في المكان الذي يختاره صاحب العمل لهذا الغرض وأن يصرف لهم الأدوية اللازمة لهذا العلاج بغير مقابل . وعلى من يستخدم عمالا في أماكن بعيدة عن العمران أن يسهل لهم وسائل السكن الملائم والتغذية .

المادة ٣٦ — يجب على صاحب العمل أن يتخذ الاحتياطات اللازمة لحماية العمال من أخطار العمل أو الآلات .

المشروع التمهيدي

المادة ٩٥٦ :

يجب على رب العمل ، فضلا عن الالتزامات التكميلية التي تفرضها عليه القوانين الخاصة التي تنظم أحوال العمل في المشروعات الصناعية والتجارية .

١ — أن يسهر على أن يكون أداء العمل في ظروف ملائمة من حيث سلامة العامل وضمان صحته .

٢ — أن يراعى مقتضيات اللياقة والآداب .

٣ — أن يتحمل مصاريف ترحيل العمال الذين يكون قد استدعاهم من مكان آخر بعقد محدد المدة ، إذا ما طلب هؤلاء ذلك في خلال خمسة عشر يوما التالية لانتهاه العقد ، أو التالية لفسخ العقد قبل الأوان من جانب رب العمل دون سبب مشروع .

٤ — أن يعطى العامل مجانا عند انتهاء العقد ، شهادة لا تتضمن سوى تواريخ دخوله في الخدمة وخروجه منها وطبيعة عمله ، وإخلائه من التزامات عقده ، إذا مادعت الحال إلى ذلك .

٥ — وتتضمن الشهادة كذلك بناء على طلب العامل مقدار أجره وصنوف المقابل الأخرى التي كان يتقاضاها .

٦ — وعلى رب العمل أن يرد للعامل في الوقت ذاته شهادات أرباب الأعمال الآخرين وغيرها من الأوراق التي كانت محفوظة لديه .

مذكرة المشروع التمهيدي :

قارن فيما يتعلق بمجموع المادة التقنين البولوني (م ٤٤٩) والمشروع الفرنسي الإيطالي (م ٥١٣) .

وفما يتعلق بالفقرة الأولى بمجموعة أحكام القضاء الدولي في العمل ١٩٢٩ المانيا ٣ . أما الفقرة الثالثة فهي تطابق الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٣/٤٩١ من التقنين الحالي ، مع قصر حكمها على حالة إنتهاء عقد العمل لانقضاء مدته أو بسبب فسخه قبل الأوان من جانب رب العمل دون سبب مشروع . وقد حدد المشروع مدة خمسة عشر يوما يستطيع فيها العامل أن يطالب بحقه في هذا الصدد .

وفما يتعلق بالفقرة السادسة قارن المادة ٧٤ فقرة أولى من التقنين البولوني .

وراجع فيما يتعلق بشهادة رب العمل المادة ٦٣٠ من التقنين الألماني والمادة ٣٤٢ من تقنين الالتزامات السويسري والمادة ٧٤ فقرة أولى وثانية من التقنين البولوني والمادة

٥١٤ من المشروع الفرنسى الإيطالى . كذلك مجموعة أحكام القضاء الدولى فى العمل
١٩٢٨ ايطاليا ن ٢٨ — ١٩٣٣ فرنسا ن ٢٢ وإيطاليا ن ٦١ — ١٩٣٥/١٩٣٦
ايطاليا ن ٥٣ .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت الماد ٩٥٦ من المشروع وأقرتها اللجنة بالصيغة الآتية :
يجب على رب العمل إلى جانب التزاماته المبينة فى المواد السابقة أن يقوم
بالالتزامات التى تفرضها القوانين الخاصة .
وأصبح رقم المادة ٧٢٥ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٢٤ .

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل — وأصبح رقمها ٦٩٣

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

٣ - انتهاء عقد العمل

مادة ٦٩٤

- ١ - ينتهى عقد العمل بانقضاء مدته أو بانجاز العمل الذى أبرم من أجله ، وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٦٧٨ و ٦٧٩
- ٢ - فان لم تعين مدة العقد بالاتفاق أو بنوع العمل أو بالغرض منه جاز لكل من المتعاقدين أن يضع حدا لعلاقته مع المتعاقد الآخر ويجب فى استعمال هذا الحق أن يسبقه إخطار . وطريقة الاخطار ومدته تبينهما القوانين الخاصة .

التقنين المدنى السابق :

لأ مقابل لها ، ولكن يقابلها المادة ٢١ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردى : إذا كان العقد مبرما لمدة غير محددة كان لكل من الطرفين الحق فى فسخه بعد إعلان الطرف الآخر بذلك على أن يكون الإعلان سابقا للفسخ بمدة معينة على الوجه الآتى (أ) ثلاثة أيام بالنسبة لعمال المياومة (ب) سبعة أيام بالنسبة للعمال المعينين بأجر أسبوعى (ج) ثلاثون يوما بالنسبة للعمال المعينين بأجر شهرى .

المشروع التميدى

المادة ٩٦٠ : (١)

(١) مادة محذوفة :

- ١ — ينتهى عقد العمل بانقضاء مدته ، أو بإنجاز العمل الذى أبرم من أجله ، وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤٩١ و ٤٩٢
- ٢ — فإن لم تحدد مدة العقد لا باتفاق ولا بنوع العمل أو الغرض منه ، جاز لكل من المتعاقدين أن يضع حدا لعلاقته مع المتعاقد الآخر .
- ٣ — ويجب فى استعمال هذا الحق أن يسبقه إخطار المتعاقد الآخر .
- ٤ — أما طريقة الإخطار ومدته فتبينهما القوانين الخاصة ، أو يتبع فى شأنهما العرف الجارى فى الجهة أو فى المهنة .
- ٥ — كل شرط ، فى عقد العمل غير المحدد المدة ، يعدل مواعيد الإخطار التى حددتها القوانين أو العرف ، يكون باطلا ولا يعمل به إلا إذا كان فى مصلحة العامل .
- ٦ — ويعتبر معدلا لهذه المواعيد أن يستخدم رب العمل عاملا بالمياومة لأداء عمل له صفة الدوام .

مذكرة المشروع التمهيدى :

اقتبس المشروع الفقرة الأولى عن المادة ٣٣ فقرة ٢ من الكتاب الأول من تقنين العمل الفرنسى (وقد أدخلها قانون ١٩ يولييه سنة ١٩٢٨) .

المادة ٩٥٩ :

١ — إذا أعلن رب العمل عاملا يشتغل له بصفة دائمة بأنه قرر لإنهاء عقد العمل الذى يربطهما ، وجب عليه أن يمنح هذا العامل بناء على طلبه ودون تخفيض فى مرتبه جابجا من أوقات العمل يفرغ فيه للبحث عن عمل آخر .

٢ — ولا يجوز أن يقل الوقت الممنوح لهذا الغرض عن تسع ساعات فى الأسبوع .

مذكرة المشروع التمهيدى :

هذه المادة مقتبسة من التقنين الألمانى م ٦٢٩ وتعين الالتزامات السويسري م ٢٤١ فقرة ٣ و ٢ والتقنين البولونى م ٤٧٥ .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٥٩ من المشروع ، فقررت اللجنة حذفها .

أما الفقرة الخامسة ، فهي تضع حدا لخلاف ثار في وقت ما في القضاء المصرى .
 فقد قررت محكمة الاستئناف المختلطة بحكمها الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٩
 (ب ٤٢ ص ٤١) صحة الشرط الذى بمقتضاه يكون لأحد المتعاقدين الحق فى إنهاء
 العقد فى أى وقت يشاء بمجرد إخطار يرسله للآخر ، وذلك حتى لو كان الشرط
 فى مصلحة رب العمل وضد العامل ، ولا يجوز مطلقا القول بوجود إكراه أدبى
 على العامل الذى يقبل الشرط . على أن المحكمة قررت مع ذلك أنه لا يجوز لرب العمل
 أن يستفيد من هذا الشرط لمجرد الرغبة فى إيداء العامل والتحكم فيه والانتقام
 منه لأسباب غير مشروعة .

وقد أيدت المحكمة المبدأ السابق بحكم آخر فى ٢٨ يناير سنة ١٩٣٠ (ب ٤٢ ص ٢٣١)
 ورد فيه أن (الشرط الذى بمقتضاه يحتفظ رب العمل بالحق فى فسخ العقد فى أى
 وقت يشاء دون إنذار سابق هو شرط صحيح ، لكن لا يجوز استعماله لمجرد الرغبة
 فى إيداء العامل) .

على أن المحكمة عدلت عن هذا رأى . واستقرت أحكامها منذ سنة ١٩٣١
 على عدم جواز الاتفاق مطلقا على إمكان الطرد فى أى وقت دون حاجة لإنذار
 سابق بمدة معقولة ، لأن ذلك يتعلق بالنظام العام . ولا يجوز إذن الاتفاق مقدما
 على تحديد مدة الإنذار السابق بشهر أو بخمسة عشر يوما مثلا أيا كانت مدة خدمة
 العامل . كذلك يكون باطلا الاتفاق الذى بمقتضاه يتنازل العامل مقدما عن حقه
 فى التعويض بناء على الطرد فى وقت غير لائق (محكمة الاستئناف المختلطة ٣٠ ديسمبر
 سنة ١٩٣١ ب ٤٤ ص ٩٤ — ١١ يناير سنة ١٩٣٣ ب ٤٥ ص ١٢٢ — ٢٩ مارس
 سنة ١٩٣٣ ب ٤٥ ص ٢٢١ — ٢٧ يناير سنة ١٩٣٧ ب ٤٩ ص ٨٥) . والمشروع
 يدعم هذا القضاء ويؤكد .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٦٠ من المشروع ، وأقرتها اللجنة بالصيغة الآتية :

١ — ينتهى عقد العمل بانقضاء مدته أو بإنجاز العمل الذى أبرم من أجله وذلك

مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٧١٠ و ٧١١ .

٢ — فإن لم تعين مدة العقد لا باتفاق ولا بنوع العمل أو الغرض منه جاز لكل من المتعاقدين أن يضع حدا لعلاقته مع المتعاقد الآخر . ويجب في استعمال هذا الحق أن يسبقه إخطار . وطريقة الإخطار ومدته تبيينهما القوانين الخاصة . وأصبح رقم المادة ٧٢٦ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة - بعد تعديل رقمي ٧١٠ و ٧١١ ، إلى رقمي ٧٠٩ و ٧١٠ - في الفقرة الأولى وعبارة « لا باتفاق ولا بنوع العمل أو الغرض منه ، إلى عبارة « بالاتفاق أو بنوع العمل أو الغرض منه ، في الفقرة الثانية - تحت رقم ٧٢٥ -

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة كما أقرها مجلس النواب وأصبح رقمها ٦٩٤ -

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل

مادة ٦٩٥

١ — إذا كان العقد قد أبرم لمدة غير معينة، ونقضه أحد المتعاقدين دون مراعاة لميعاد الإخطار ، أو قبل انقضاء هذا الميعاد ، لزمه أن يعرض المتعاقد الآخر عن مدة هذا الميعاد أو عن المدة الباقية منه . ويشمل التعويض فوق الأجر المحدد الذي كان يستحق خلال

هذه المدة جميع ملحقات الأجر التي تكون ثابتة ومعينة ، مع مراعاة ما تقتضيه القوانين الخاصة .

٢ - وإذا فسخ العقد بتعسف من أحد المتعاقدين كان للمتعاقد الآخر ، إلى جانب التعويض الذي يكون مستحقاً له بسبب عدم مراعاة ميعاد الإخطار ، الحق في تعويض ما أصابه من ضرر بسبب فسخ العقد فسخاً تعسفياً . ويعتبر الفصل تعسفياً إذا وقع بسبب حوز أوقعت تحت يد رب العمل ، أو وقع هذا الفصل بسبب ديون يكون العامل قد التزم بها للغير .

التقنين المدني السابق :

مادة ٤٠٤ / ٤٩٢ : إذا لم تعين مدة الإيجار في العقد جاز لكل من المتعاقدين فسخ العقد في أي وقت أراد بشرط أن يكون في وقت لائق للفسخ .

وأنظر المادة ١٢ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردي : إذا لم يعمل بشرط المهلة المشار إليه في المادة السابقة ألزم الطرف الذي فسخ العقد بأن يدفع للطرف الآخر تعويضاً مساوياً لأجر العامل عن مدة المهلة أو الجزء الباقي منها . ويتخذ أساساً لتقدير التعويض متوسط ما تناوله العامل في الثلاثة الأشهر الأخيرة من أجر ثابت ومرتببات إضافية . ويجوز أن يمنح الطرف الذي أصابه ضرر من فسخ العقد بلا مبرر تعويضاً تقدره المحكمة بمراعاة نوع العمل وسن العامل ومدة الخدمة والعرف الجاري بعد تحقيق ظروف الفسخ .

المشروع التمهيدى

المادة ٩٦١ :

١ — إذا كان العقد قد أبرم لمدة غير محددة ، ونقضه أحد المتعاقدين دون مراعاة لميعاد الإخطار بانتهاء التعاقد ، أو قبل انقضاء هذا الميعاد ، لزمه أن يعرض المتعاقد الآخر عن مدة هذا الميعاد أو عن المدة الباقية منه .

٢ — ويشمل التعويض ، فضلا عن الأجر المحدد الذى كان يستحق فى خلال هذه المدة ، جميع ملحقات الأجر التى تكون ثابتة ومعينة .

٣ — وإذا فسخ العقد بتعسف من أحد المتعاقدين ، كان للتعاقد الآخر ، فضلا عن التعويض الذى يكون مستحقا له بسبب عدم مراعاة ميعاد الإخطار بانتهاء التعاقد الحق فى تعويض ما أصابه من ضرر بسبب فسخ العقد فسخا تعسفيا . ويعتبر الفصل تعسفيا إذا وقع بسبب حجوز أوقعت تحد يد رب العمل ، أو وقع هذا الفصل بسبب ديون يكون العامل تد التزم بها للغير .

٤ — ويكون باطلا كل اتفاق على تعديل ما يترتب من أثر ومن جزاء على لإنهاء العقد دون إخطار أو على إنهائه تعسفيا ، مالم يكن هذا التعديل فى مصلحة العامل ، وذلك فيما عدا الحالة المنصوص عنها فى المادة ٩٦٣ .

مذكرة المشروع التمهيدى :

الفقرة الأولى مستقاة من أحكام القضاء الدولى فى مسائل العمل ، ولكن مع شىء من الخلاف فيما يتعلق بانقاص التعويض إذا اشتغل العامل خلال المدة التى كان يجب فيها حصول التلبيه . فالقضاء الدولى يقضى بالإنقاص والمشروع يخالفه فى ذلك ، إذ يبقى التعويض فى مدة الإخطار حقا مكتسبا للعامل حتى لو تبين أنه أكثر من الضرر الحاصل فعلا ، لأنه يجمع إلى جانب صفته كتعويض معنى الجزاء الذى يوقع على رب العمل لإخلاله بقواعد المهلة القانونية (راجع مجموعة أحكام القضاء الدولى فى العمل ١٩٣٤ / ١٩٣٥ ايطاليا ن ٥٤ والولايات المتحدة ن ٢٢ — ١٩٣٥ / ١٩٣٦ ايطاليا ن ٤٩)

والفقرة الثانية تحوى تحديدا اقتبسه المشروع أيضا من القضاء الدولى وعلى الأخص القضاء الفرنسى (مجموعة أحكام القضاء الدولى فى العمل : ١٩٣٢ فرنسا ن ٢٩) .

وقد تعرضت المادة ٤٠٤ / ٤٩٢ من التقنين الحالى للطرد فى وقت غير لائق ، وقصدت بذلك الطرد من غير مراعاة مدة معقولة يحصل الإنذار قبلها . وقد جرى القضاء المصرى على ذلك فى أول الأمر ، فكان يقرر أن التعويض المستحق للعامل هو عن طرد فى وقت غير لائق ، فإذا كان قد أعطى ميعادا ملائما ، فليس له بعد ذلك أن يتضرر من الطرد (استئناف مختلط ١١ فبراير سنة ١٩٣٠ ب ٤٢ ص ٢٦٥ — ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٤ ب ٤٧ ص ٧٥) . على أنه سرعان ما شعر القضاء بوجوب حماية العامل ، لأن الطرد قد يكون فى الوقت اللائق وبعد اعطاء المهلة المعقولة ومع ذلك فإن مبناه سبب غير مشروع كالرغبة فى الانتقام من العامل وإيذائه أو لمجرد التعسف فى استعمال الحق . وبدأنا نرى فى الأحكام القضائية إلى جانب نظرية الطرد فى وقت غير لائق فكرة الطرد التعسفى ومبناها إساءة استعمال الحق ومخالفة مقتضيات العدالة (انظر على الأخص استئناف مختلط ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٣ ب ٤٦ ص ٤٢ — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٨ ب ٤١ ص ٤٠ — ١٥ يناير سنة ١٩٢٩ ب ٤١ ص ١٧٣ — ٢١ يونية سنة ١٩٢٧ ب ٣٩ ص ٥٥٦) .

وقد وصل القضاء المصرى فى المراحل الأخيرة من تطوره إلى أنه ، فضلا عن التعويض الذى يكون مستحقا للعامل بسبب عدم مراعاة ميعاد الإخطار بإنهاء التعاقد له الحق فى التعويض عن الطرد التعسفى ، بغض النظر عن مراعاة أو عدم مراعاة ميعاد الإخطار (استئناف مختلط ١٧ يناير سنة ١٩٢٨ ب ٤٠ ص ١٤٠ — ١١ فبراير سنة ١٩٣٠ ب ٤٢ ص ٢٦٥) . وهذا القضاء يتمشى مع ما وصل إليه التشريع والقضاء الدولى من أن الحماية الواجبة للعامل تشمل إلى جانب حمايته من الطرد فى وقت غير لائق حمايته ضد الطرد التعسفى . والمشروع إنما يؤكد هذه المبادئ الثابتة المستقرة .

على أنه ظاهر أن النص الجديد يخالف أحكام القضاء المصرى من ناحيتين :

(١) من حيث تحديد التعويض تحديدا جزافيا بالأجر عن مدة الإخطار أو

المدة الباقية منه . فالمشروع لا يترك إذن تقدير التعويض للقضاء بحريه على حسب ظروف كل حالة ، بل يقدر تعويضا جزافيا . وقصده من ذلك تفادى أوجه النزاع التي قد تثار في العمل ، والتي يكون من شأنها تأخير الحكم بالتعويض .

(٢) من حيث أن القضاء الحالي يجرى على أن التعويض لا يستحق بتهامه للعامل إذا ثبت أنه اشتغل مباشرة ، بعد طرده ، بعمل يوازي العمل الأول ، بل يقتصر من التعويض كل ما يكون العامل قد حصل عليه من أجر في خلال المدة . (استئناف محتلط ٢٤ مارس سنة ١٩٢٠ ب ٣٢ ص ٢٢٥ — ١٩ يونية سنة ١٩٢٢ ب ٣٥ ص ٥١١ — ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٧ ب ٥٠ ص ١٤ — ١٨ مايو سنة ١٩٣٨ ب ٥٠ ص ٣١٦) . ولكن المشروع يحدد التعويض جزافا ويجعله مستحقا للعامل حتى لو كان قد اشتغل بعد طرده لأن ذلك التعويض يتضمن أيضا معنى الجزاء .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٦١ من المشروع ، وأقرتها اللجنة بالصيغة الآتية :

١ — إذا كان العقد قد أبرم لمدة غير معينة ونقضه أحد المتعاقدين دون مراعاة لميعاد الإخطار أو قبل انقضاء هذا الميعاد لزمه أن يعوض المتعاقد الآخر عن مدة هذا الميعاد أو عن المدة الباقية منه . ويشمل التعويض فوق الأجر المحدد الذي كان يستحق في خلال هذه المدة جميع ملحقات الأجر التي تكون ثابتة ومعينة مع مراعاة ما تقضى به القوانين الخاصة .

٢ — وإذا فسخ العقد بتعسف من أحد المتعاقدين كان للمتعاقد الآخر إلى جانب التعويض الذي يكون مستحقا له بسبب عدم مراعاة ميعاد الإخطار الحق في تعويض ما أصابه من ضرر بسبب فسخ العقد فسخا تعسفيا . ويعتبر الفصل تعسفيا إذا وقع بسبب حجوز أوقعت تحت يد رب العمل أو وقع هذا الفصل بسبب ديون يكون العامل قد التزم بها للغير .

وأصبح رقم المادة ٧٢٧ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٢٦.

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

محضر الجلسة الثالثة والثلاثين

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل — وأصبح رقمها ٦٩٥ .

محضر الجلسة التاسعة والخمسين

حذف حرف (في) من عبارة (في خلال) من المادة

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة.

مادة ٦٩٦

١ - يجوز الحكم بالتعويض عن الفصل ولو لم يصدر هذا الفصل من رب العمل ، إذا كان هذا الأخير قد دفع العامل بتصرفاته ، وعلى الأخص بمعاملته الجائرة أو مخالفته شروط العقد ، إلى أن يكون هو في الظاهر الذي أنهى العقد .

٢ - ونقل العامل إلى مركز أقل ميزة أو ملاءمة من المركز

الذى كان يشغله لغير ما ذنب جناه ، لا يعد عملا تعسفيا بطريق غير مباشر إذا ما اقتضته مصلحة العمل ، ولكنه يعد كذلك إذا كان الغرض منه إساءة العامل .

التقنين المدنى السابق :

لامقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ٩٦٢ :

١ — يجوز الحكم بالتعويض عن الفصل ، ولو لم يصدر هذا الفصل من رب العمل ، إذا كان هذا الأخير قد دفع العامل بتصرفاته . وعلى الأخص بمعاملته الجائرة أو مخالفته شروط العقد ، إلى أن يكون هو في الظاهر الذى أنهى العقد .

٢ — نقل العامل إلى مركز أقل ميزة أو ملاممة من المركز الذى كان يشغله ، لغير ما ذنب جناه ، لا يعد فعلا تعسفيا بطريق غير مباشر ، إذا ما اقتضته مصلحة العمل . ولكنه يعد كذلك إذا كان الغرض منه إساءة العامل .

٣ — على القاضى أن يراعى فى جواز الحكم بالتعويض عن الفصل التعسفى ، وفى تقدير هذا التعويض ، العرف الجارى وطبيعة الأعمال التى تم التعاقد عليها ، ومدة خدمة العامل أو المستخدم مع مقارنتها بسنه ، وما استقطع منه أو دفعه من مبالغ لحساب المعاش ، وبوجه عام ، جميع الظروف التى قد يتحقق معها وقوع الضرر ويتحدد مداه (١) .

(١) اربع مواد محذوفة :

المادة ٩٦٣ :

مذكرة المشروع التمهيدي :

الفقرتان الأولى والثانية اقتبسهما المشروع من المبادئ المستقرة في القضاء الدولي كما يتبين ذلك من مراجعة مجموعة أحكام القضاء الدولي في العمل (١٩٢٥ فرنسا ن ٥ و ٦ وإيطاليا ن ٢٣ — ١٩٢٧ إيطاليا ن ٧ وفرنسا ن ١٣ — ١٩٣٠ فرنسا ن ٢٧ — ١٩٣١ ألمانيا ن ١٢ وإيطاليا ن ١٩ و ٣٧) .

- ١ — يجوز لكل من المتعاقدين ، إن وجدت دواع جديّة ، فسخ عقد العمل قبل انقضاء المدة المتفق عليها ودون مراعاة مواعيد الإخطار
 - ٢ — تعد من دواعى الفسخ قبل الأوان أو الفسخ في الحال ، الظروف التي لا يمكن معها إلزام أحد المتعاقدين أن يبقى مرتبطاً بالمتعاقد الآخر بموجب عقد العمل ، سواء أكان ذلك لسبب يتعلق بالأخلاق أم كان لسبب يتعلق بقواعد حسن النية الواجبة في الأعمال .
 - ٣ — يزول الحق في فسخ العقد لهذا السبب إذا لم يستعمله صاحبه في ظرف ثمانية أيام ابتداء من اليوم الذي علم فيه بوجود السبب الجدى الذي يبرر الفسخ .
 - ٤ — إذا كان السبب الجدى الذي يبرر الفسخ مستمرا ومتجددا ، فإن هذا الميعاد يجري ابتداء من اليوم الذي تنهى فيه الحالة التي تسوغ الفسخ .
- التقنين المدني السابق :

لامقابل لها ولكن انظر المواد الآتية من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردى .

المادة ٣٠ — يجوز لصاحب العمل فسخ العقد دون مكافأة ودون سبق إعلان العامل في الحالات الآتية :

- (١) إذا انتحل العامل شخصية غير صحيحة أو قدم شهادات أو توصيات مزورة . (٢) إذا كان العامل معيّا تحت الاختبار ولم يحز رضا صاحب العمل وكان فصله في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تعيينه ، أما إذا كان فصله بعد انقضاء تلك المدة وجب على صاحب العمل أن يثبت أنه تعاقد كتابة مع العامل المفصول على أن يكون تعيينه تحت الاختبار لمدة لا يجوز أن تزيد على ستة شهور للأعمال الذين بلغوا ١٧ سنة ، وفيما يتعلق بالأحداث الذين تقل سنهم عن سبع عشرة سنة يجوز أن يكون التمرين أو الاختبار لمدة أقصاها سنتان فإذا بلغ الحدث هذه السن سرى عليه حكم الفقرة السابقة بشرط ألا تتجاوز المدة في مجموعها سنتين . (٣) إذا وقع من العامل عمداً أى فعل أو تقصير يقصد به إلحاق خسارة مادية بصاحب العمل ، ولا يجوز الاستناد إلى

أما الفقرة الثالثة فهي مطابقة لنص الفقرة السادسة من المادة ٢٣ من الكتاب الأول من تقنين العمل الفرنسى وقد أدخلها قانون ١٩ يولييه سنة ١٩٢٨

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٦٢ من المشروع ، وأقرتها اللجنة بعد إضافة واو العطف فى أول

هذا السبب إلا إذا ثبت أن صاحب العمل قد أبلغ الجهات المختصة بالحادث فى ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت علمه بوقوعه ، (٤) إذا كان العامل رغم إنذاره كتابة لا يراعى التعليمات الكتابية المتعلقة فى مكان ظاهر والتي لا بد من اتباعها لسلامة العمال والمحل ، (٥) إذا تغيب العامل دون سبب مشروع أكثر من ١٥ يوما فى خلال السنة الواحدة أو أكثر من سبعة أيام متوالية ، (٦) إذا لم يقيم العامل بتأدية التزاماته الجوهرية المترتبة على عقد العمل ، (٧) إذا ثبت أن العامل أفشى الأسرار الصناعية أو التجارية الخاصة بالمحل الذى يعمل فيه ، (٨) إذا كان العامل قد حكم عليه لجناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق ، (٩) إذا ثبت أن العامل قد ارتكب فعلا مخلا بالآداب فى المحل أو الورش أو المكاتب أو وجد أثناء ساعات العمل فى حالة سكرين أو متأثرا بما تعاطاه من مادة مخدرة (١٠) إذا وقع من العامل اعتداء على أحد رؤساء العمل أثناء العمل أو بسببه .

المادة ٣١ — يجوز للعامل أن يترك العمل قبل نهاية العقد أو بدون سبق إعلان فى الحالات الآتية . (١) إذا كان صاحب العمل أو من يمثله قد أدخل عليه الغش وقت التعاقد فيما يتعلق بشروط العمل على أنه لا يجوز للعامل التمسك بهذا السبب بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ دخوله الخدمة ، (٢) إذا لم يقيم صاحب العمل أزاء العامل بالتزاماته طبقا لأحكام هذا القانون . (٣) إذا كان صاحب العمل أو من ينوب عنه قد ارتكب أمرا مخلا بالآداب نحو العامل أو نحو أحد أفراد عائلته ، (٤) إذا وقع من صاحب العمل أو من ينوب عنه اعتداء على العامل بالضرب (٥) إذا كان هناك خطر جسيم يهدد سلامة العامل أو صحته بشرط أن يكون صاحب العمل قد علم بوجود ذلك الخطر ولم يتم بتنفيذ التدابير التى تفرضها الجهة المختصة فى الميعاد المحدد له .

المادة ٣٢ — إذا ترك العامل العمل لأحد الأسباب الواردة بالمادة السابقة ، يلزم صاحب العمل بتعويض العامل على الوجه المبين بالمادة ٢٣ من هذا القانون إذا كان العقد غير محدد المدة فإذا كان محدد المدة استحق العامل تعويضا مساويا للتعويض المنصوص عنه فى المادة ٤٠٢ من القانون المدنى الأهلى و ٤٩١ من القانون المدنى المختلط .

مذكرة المشروع التمهيدى :

اقتبس المشروع الفقرتين الأولى والثالثة من المادة ٤٧٠ من التقنين البولونى .

الفقرة الثانية واستبدال كلمة « ملاممة » بكلمة « ملائمة » في نفس الفقرة ثم حذف الفقرة الثالثة .

وأصبح رقم المادة ٧٢٨ في المشروع النهائي .

أما الفقرة النانية فهي تضع معيارا لتحديد الحالات التي يوجد فيها سبب مشروع للفسخ قبل الأوان أو الفسخ في الحال . وقد استوحى المشروع حكمها من روح التقنيات الحديثة كتقنين الالتزامات السويسري (م ٣٥٢ فقرة ٢) والتقنين الإيطالي (الفقرة الأخيرة من المادة ٩ من المرسوم بقانون الصادر في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤) والتقنين البولوني (م ٤٧٠ فقرة ٢) والتقنين البلجيكي (م ١٤ من قانون ٧ أغسطس سنة ١٩٢٢ الخاص بعقد الاستخدام) .

قارن أيضا : التقنين الألماني م ٦٢٦ والمشروع الفرنسي الإيطالي م ٥١٢

المادة ٩٦٤ :

١ — يجوز أن يكون التعويض الذي يدفع إلى الطرف المضار ، إذا ما فسخ الطرف الآخر العقد قبل الأوان لغير سبب مشروع ، محددًا جزافيًا في العقد .

٢ — ويجوز أيضا للمتعاقد أن يتفقا على تعويض عن فسخ عقد العمل غير المحدد المدة دون إخطار سابق يكون أكبر من التعويض المنصوص عليه في الفقرتين ٢ و ١ من المادة ٩٦٠

٣ — على أن هذه الاتفاقات تكون باطلة إذا كان من شأنها بسبب ضخامة أرقامها ضخامة حقوق المعتاد ، أن تحول عمليا دون أن يستعمل أضعف المتعاقدين من حيث المركز الاقتصادي حريته في التخلص من العقد .

مذكرة المشروع التمهيدي :

تضيق الفقرة الثالثة من حرية المتعاقدين فيما يتعلق بالاتفاق على شرط جزائي . وفائدة هذا التحديد تبين من مراجعة القضاء الدولي وعلى الأخص القضاء الفرنسي (مجموعة أحكام القضاء الدولي في العمل ١٩٣٢ فرنسان ٢٩ — ١٩٣٣ فرنسان ٣٠) . فقد اتفق أحيانا على شرط جزائي قدره ٥٠ أو ٩٠ ألفا من الفرنكات ، وكان القصد من ذلك إلزام العامل على البقاء في خدمة رب العمل تفاديا لدفع هذا التعويض الضخم .

المادة ٩٦٥ :

١ — إذا خلا عقد العمل المحدد المدة من اتفاق صحيح على مدى التعويض الذي يستلزمه فسخ العقد تحكيا قبل الأوان ، وجب أن يختلف تقدير التعويض بحسب ما إذا كانت مسئولية الفسخ تقع على العامل أو على رب العمل .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٢٧

٢ — إذا صدر الفسخ من العامل ، أو كان العامل قد تسبب بخطئه في أن يفسح العقد رب العمل ، جاز لرب العمل أن يطالب بتعويض ما لحقه من ضرر بسبب عدم تنفيذ العقد .
مذكرة المشروع التمهيدى :

قارن المادة (٧١) فقرة ٣ من التقنين البولونى .

المادة ٩٦٦ :

١ — إذا فسخ رب العمل العقد فسحا نفسيا قبل الأوان ، أو أوجد ، بخطئه ، أسبابا قوية تدعو العامل إلى الفسخ ، استحق العامل تعويضا مساويا للأجر الذى كان يحق له أن يتقاضاه ، لولا هذا الفسخ ، إلى اليوم الذى كانت تنقضى فيه مدة هذا العقد أو إلى اليوم الذى كان ينتهى فيه العامل من العمل المتفق عليه بما فى ذلك ملحقات الأجر التى تكون ثابتة ومعينة .

٢ — فإذا كان العقد غير محدد المدة ، كان التعويض المستحق للعامل هو قيمة الأجر الذى كان يجب فيه إرسال الإخطار بإنهاء العقد وبين الوقت الذى ينقضى فيه العقد .

٣ — أما بالنسبة للمدة التى تتجاوز هذه الفترة ؛ فلا يستحق التعويض كاملا وفقا للأساس المعين بالفقرة الأولى إذا استطاع صاحب العمل أن يثبت أن العامل يحصل ، من يوم خروجه ، على موارد من عمله تماثل تلك التى حرم منها بسبب الفسخ قبل الأوان من حيث قيمتها الأدبية واستقرارها . ويتعين فى هذه الحالة ، تخفيض التعويض بما يناسب الأرباح التى جناها العامل على هذا الوجه .

٤ — وللقاضى كذلك أن ينخفض التعويض إذا تبين له أن العامل الفصول قد دأب على الامتناع عن البحث عن عمل تتوافر فيه الشروط المشار إليها فى الفقرة الثالثة .

مذكرة المشروع التمهيدى :

المبدأ المقرر بالفقرة الأولى مستمد من المادة (٧١) فقرة أولى من التقنين البولونى الذى أخذه بدوره عن التقنين الألمانى (م ٦٢٨) مع شىء من التعديل .

والفقرتان الثانية والثالثة تفرقان بين التعويض عن فترة الإخطار والتعويض عن المدة التى تتجاوز هذه الفترة . فالتعويض عن المدة الأولى يستحق للعامل فى كل الحالات ، بغض النظر عن كونه اشتغل بعمل آخر فى خلالها أو لم يشتغل ، فقد قررنا الحكم ذاته فى حالة فسخ

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٦٩٦

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

العقد غير محدد المدة ، فيجب من باب أولى أن تقرر إذا فسخ العقد قبل انقضاء مدته المحددة خصوصا وأن مدة الإخطار تحددها قوانين خاصة ويراعى في تحديدها الظروف الخاصة بكل نوع من الأعمال . أما التعويض عن المدة التي تتجاوز فترة الإخطار ، فلا يجوز أن تقرر كمبدأ مطلق أن العامل يستحق تعويضا عنها هو أجره طوال المدة ، لأن ذلك قد يترتب عليه إرهاب رب العمل والإخلال بالتوازن الاقتصادي للشروعات الصناعية والتجارية . ولذلك يقرر النص أن التعويض عن الفترة التي تتجاوز مدة الإخطار لا يستحق كاملا وفقا للأساس المبين في الفقرة الأولى إذا استطاع صاحب العمل أن يثبت أن العامل يتحصل من يوم خروجه على موارد من عمله تماثل تلك التي حرم منها بسبب الفسخ قبل الأوان . وظاهر طبعاً أن عبء الإثبات يقع على عاتق رب العمل . والمشروع يجاري في ذلك بعض التقنيات الحديثة وعلى الأخص التقنين البلجيكي (م ١٦ من قانون ٧ اغسطس سنة ١٩٢٢ الخاص بعقد الاستخدام) وكذلك القضاء الدولي (مجموعة أحكام القضاء الدولي في العمل ١٩٢٧ إيطاليا ن ٣٤) . وعبارة الفقرة الثالثة « موارد من عمله تماثل تلك التي حرم منها بسبب الفسخ من حيث قيمتها الأدبية واستقرارها . . . » تستبعد الحالات التي فيها يشتغل العامل بتجارة شخصية غير مستقرة بعد أو يقبل الاشتغال بعمل ينزل مستواه الأدبي ويجعل من العسير استخدامه من جديد في مركز يوازي مركزه السابق .

أما الفقرة الرابعة فهي مستمدة من القضاء المصري وعلى الأخص قضاء محكمة الاستئناف المختلطة ، فقد قرر كثير من الأحكام أن التعويض عن الفسخ قبل الميعاد لا يستحق للعامل إلا عن المدة التي لم يكن في إمكانه أن يجد عملاً خلالها (استئناف مختلط ١٣ مايو سنة ١٩٣٠ ب ٤٢ ص ٤٩٠ — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣١ ب ٤٤ ص ٦٥ — ٢٢ مارس سنة ١٩٣٣ ب ٤٥ ص ٢٠٨ — ٤ أبريل سنة ١٩٣٤ ب ٤٦ ص ٢٢٦ — ١٦ مايو سنة ١٩٣٤ ب ٤٦ ص ٢٩٠ — ٩ يونيو سنة ١٩٣٧ ب ٤٩ ص ٢٦٠) .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المواد من ٩٦٣ إلى ٩٦٦ من المشروع ، فرأت اللجنة حذفها .

مادة ٦٩٧

- ١ - لا يفسخ عقد العمل بوفاة رب العمل ، ما لم تكن شخصيته قد روعيت في إبرام العقد ، ولكن يفسخ العقد بوفاة العامل .
- ٢ - ويراعى في فسخ العقد لوفاة العامل أو لمرضه مرضاً طويلاً أو لسبب قاهر آخر من شأنه أن يمنع العامل من الاستمرار في العمل الأحكام التي نصت عليها القوانين الخاصة .

التقنين المدني السابق :

لامقابل لها ولكن أنظر المواد الآتية من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردى .

المادة ٢٤ - ينتهى العقد بوفاة العامل أو بمرضه مرضاً استوجب انقطاعه عن العمل مدة متصلة لا تقل عن ستين يوماً أو مدداً تزيد في جملتها على تسعين يوماً في خلال سنة واحدة . وتخفض هذه المدة إلى النصف بالنسبة لعمال المياومة والعمال المعينين بأجر أسبوعى .

ويكون إثبات العجز أو المرض بشهادة من طبيب ولصاحب العمل أن يعرض العامل على طبيب آخر فاذا اختلفت الشهاداتتان جاز لكل من الطرفين أن يعرض الخلاف على هيئة أطباء محكمين طبقاً لأحكام المادتين ٢٢ و ٢٣ من قانون ٦٤ لسنة ١٩٣٦ . ويلزم صاحب العمل في حالة انتهاء العقد لأحد الأسباب المشار إليها في الفقرة الأولى بدفع المكافأة المنصوص عنها في المادة السابقة للعامل أو المستحقين

مالم يكونوا قد حصلوا على تعويض طبقا للقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ . والمستحقون هم : زوج العامل ومن كان يعولهم من أولاده فإذا لم يوجد أحد منهم استحقها من كان يعولهم حال حياته وإلا وزعت بين الورثة ويكون توزيع المكافأة بينهم طبقا للجدول الملحق بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ . ولا يجوز لصاحب العمل استعمال حق الفسخ المخول له بمقتضى المادة ٢١ فى أثناء مدة المرض المشار إليها فى الفقرة الأولى والمادة ٣٥ — على صاحب العمل أن يدفع للعامل الذى ثبت مرضه نصف أجره أثناء مدة انقطاعه عن العمل لهذا السبب بشرط ألا تزيد المدة التى يدفع عنها نصف الأجر المذكور عن ٣٠ يوما فى السنة .

المشروع التميدى

المادة ٩٦٧ :

لا يفسخ عقد العمل بوفاة رب العمل مالم تكن شخصيته قد روعيت فى إبرام العقد . ولكن يفسخ العقد بوفاة العامل .

المادة ٩٦٨ :

١ — إذا فسخ عقد العمل لوفاة العامل ، أو لمرضه مرضا طويلا ، أو لسبب قاهر آخر من شأنه أن يمنع العامل مدة طويلة من الاستمرار فى العمل المتفق عليه ، وجب على رب العمل أن يدفع إلى العامل مبلغا يعادل التعويض فى حالة الفصل دون إخطار سابق .

٢ — إذا انتهى العقد بوفاة العامل ، فيدفع هذا المبلغ إلى زوجته أو فروع الذين كان يعولهم أثناء حياته ، وإن لم تكن له زوجة أو فروع ، فإلى من كان من أصوله يعتمد عليه فى تكسبه .

٣ — لرب العمل أن يخصم من التعويض المنصوص عليه فى الفقرة الأولى كل ما قبضه أو يقبضه هؤلاء بسبب وفاة العامل من صناديق المعاشات أو شركات

التأمين بتدبير رب العمل ، على ألا يجاوز ما يخصم من التعويض مقدار ما أنفقه رب العمل في هذا التدبير (١) .

مذكرة المشروع التمهيدي :

المادة ٩٦٧ مستمدة من تقنين الالتزامات السويسري م ٣٣٥ فقرة ٢٠١

أما المادة ٩٦٨ فقد استمد المشروع المبادئ الواردة بها من التقنين الإيطالي (م ١٣ من المرسوم بقانون ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ المتعلق بالعمل الخاص) . والحكم الوارد به تقتضيه دواعي العدالة وحماية العامل حتى يضمن ، إذا منعه مرض أو سبب آخر قاهر عن مواصلة عمله ، تعويضا مناسباً ، وكذلك يطمئن ، في حالة وفاته من كان يعوله ويعتمد عليه في تكسبه من زوج أو فروع أو أصول . والنص يحدد التعويض في هذه الحالات بمقدار التعويض المقرر في حالة الفصل دون إخطار سابق . ولما كان التعويض بحدوده السابقة غير مرهق لرب العمل ، فإن المشروع لم يقصره على حالة الوفاة أو المرض ، بل جعله شاملاً لكل الحالات التي يحول فيها سبب قاهر بين العامل

ماده محذوفة :

المادة ٩٦٩ :

١ - إذا بيعت منشأة اقتصادية أو طرأ عليها تعديل بسبب إدخالها في شركة أو إدماجها في منشآت أخرى أو طرأت عليها تغييرات من هذا النوع ، فإن جميع عقود العمل السارية وقت البيع أو التعديل تبقى نافذة بين رب العمل الجديد والعمال .

٢ - إذا كان تغيير رب العمل أو تعديل شكل المنشآت نتيجة اتفاق بين أربابه المتعاقبين ، فإن صاحب المنشأة الجديدة يكون مسئولاً بالتضامن مع سلفه ، فيما يتعلق بالسنة السابقة على البيع أو التعديل ، عن دفع الأجور المستحقة بمقتضى عقود العمل المشار إليها في الفقرة السابقة .

٣ - يجوز للعامل عند البيع أو التعديل أن يتخلص من العقد إذا استعمل هذا الحق في خلال مدة شهر إذا كانت المنشأة تجارية أو صناعية ، وفي خلال مدة ثلاثة أشهر إذا كانت المنشأة زراعية ، وذلك من وقت علمه بالبيع أو التعديل . ويثبت له هذا الحق لو كان العقد مبرماً لمدة معينة ، وإنما يجب عليه في هذه الحالة أن يراعى مواعيد الإخطار المشترطة في العقود غير المحددة المدة .

ومزاولة عمله . ثم هو تشجيعا لأرباب الأعمال على إنشاء صناديق المعاشات ونظام التأمين ضد الحوادث وتخفيفا عليهم في الوقت نفسه ، يقرر في الفقرة الثالثة أنه يخصم من التعويض كل ما قبضه أو يقبضه العامل من هذه الصناديق أو شركات التأمين .

وفيما يتعلق بالمرض الذي يترتب عليه إنهاء العقد ، يجب بداهة أن يكون من الخطورة بحيث يبرر ذلك . فإذا لم يكن كذلك ، فإنه لا يترتب عليه أي أثر في التزامات رب العمل قبل العامل . ومن التقنيات ما يضع حدا معيناً للمرض غير الخطير الذي لا يترتب عليه إنهاء العقد (كالتقنين البلجيكي م ٨ من قانون ٧ أبريل سنة ١٩٢٢ الذي يحدده بمدة ٣٠ يوما) ، ومنها ما يقرر معياراً مرناً كالمرض خلال فترة ليست بذات أهمية (التقنين الألماني م ٦١٦) ، أو لمدة قصيرة نسبياً (تقنين الالتزامات السويسري م ٣٣٥) ، أو لمدة قصيرة (التقنين البولوني م ٤٥٩) .

أما المشروع فإنه نص على المرض الطويل دون أن يضع حداً معيناً أو يقرر معياراً ما ، بل ترك القاضي يقدره على حسب ظروف كل حالة . ويتفق ذلك مع

٤ — وفي حلال هذه المهلة يبقى البائع مسئولاً بالتضامن مع رب العمل الجديد عن الأجور المستحقة للعمال بمقتضى العقود المشار إليها في الفقرة الأولى .
التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها ، ولكن أنظر المادة ٢٥ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردي .

المادة ٢٥ — لا يمنع حل مؤسسة أو فسخها أو إدماجها في غيرها أو التصفية أو الإفلاس أو الانتقال بالإرث أو الوصية أو البيع أو التنازل أو غير ذلك من التصرفات من تنفيذ جميع الالتزامات المترتبة للعمال بمقتضى أحكام هذا القانون .
مذكرة المشروع التمهيدى :

ترتب على التقدم الاقتصادي الذي تم في العصر الحديث وانتشار الصناعة وتركزها أن أصبحت صلة العامل بالمصنع أو المنشأة أقوى منها برب العمل المتعاقد معه ، وكاد العقد أن يفقد صفته الشخصية في الواقع . وكان من الواجب بناء على ذلك أن تغير شخصية المالك لا يؤثر على مركز العامل بل يستمر العقد قائماً مستمراً . ولكن القضاء لم يستطع الأخذ بهذا الحل حيث أن المبادئ العامة المستقرة مقتضاها أن العلاقة التعاقدية شخصية وأنها تنتهى ببيع المنشأة أو

مايجرى عليه القضاء الدولى (مجموعة أحكام القضاء الدولى فى العمل : ١٩٢٩ إيطاليا
ن ٩-١٩٣٠ ألمانيا ن ٢٠-١٩٣٣ إيطاليا ن ٥٧ - ١٩٣٤/١٩٣٥ إيطاليا ن ٦١ -
١٩٣٥/١٩٣٦ إيطاليا ن ٤٧ و ٤٩ و ٥٢) .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادتان ٩٦٧ و ٩٦٨ من المشروع ، ورأت اللجنة إدماجهما فى مادة واحدة
بالصيغة الآتية :

- ١ - لا يفسخ عقد العمل بوفاة رب العمل مالم تكن شخصيته قد روعيت
فى إبرام العقد ولكن يفسخ العقد بوفاة العامل .
- ٢ - ويراعى فى فسخ العقد لوفاة العامل أو لمرضه مرضا طويلا أو لسبب قاهر

حدث تعديل فيها . وكان لابد من تدخل المشرع . وفعلا تم ذلك فى إيطاليا بقانون ١٣ نوفمبر
سنة ١٩٢٤ (م ١١) ، وفى فرنسا بقانون ١٩ يولييه سنة ١٩٢٨ (فقرة ٩ من المادة ٢٣ من
الكتاب الأول من تقنين العمل الفرنسى) ، كما سائر التقنين البولونى الانجاء الجديد (م ٤٧٦)
واتهى الأمر بأن القضاء الدولى استقر هو أيضا فى هذا المعنى (مجموعة أحكام القضاء الدولى
فى العمل : ١٩٢٥ إيطاليا ن ١٦ و ١٧ - ١٩٢٦ إيطاليا ن ٣١ و ٣٢ - ١٩٢٧ إيطاليا
ن ٣١ وألمانيا ن ٧ - ١٩٢٨ إيطاليا ن ١٣ و ٣٤ و ٢٥ و فرنسا ن ٦ - ١٩٢٩ إيطاليا
ن ٢٧ - ١٩٣٠ إيطاليا ن ٣١ - ١٩٣٣ إيطاليا ن ٢٧ و فرنسا ن ١٥ - ١٩٣٥ / ١٩٣٦
إيطاليا ن ٤٤) ،

والفقرة الأولى مقتبسة من الفقرة ٨ من المادة ٢٣ من الكتاب الأول من تقنين العمل
الفرنسى والفقرة الأولى من المادة ٤٧٦ من التقنين البولونى .

أما الفقرتان الثانية والثالثة فقد اقتبسهما المشروع مع تعديل يسير من الفقرتين ٢ و ٣
من المادة ٤٧٦ من التقنين البولونى .

أما الفقرة الرابعة فهى تحوى تحديدا أخذه المشروع أيضا عن التقنين البولونى م ٤٧٦ فقرة ٣

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٦٩ من المشروع ورأت اللجنة حذفها .

آخر من شأنه أن يمنع العامل من الاستمرار في العمل الأحكام التي نصت عليها القوانين الخاصة .

وأصبح رقم المادة ٧٢٩ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل — تحت رقم ٧٢٨

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٦٩٧

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٦٩٨

١ — تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بانه خفاء

سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد ، إلا فيما يتعلق بالعمالة والمشاركة في الأرباح والنسب المثوية في جملة الإيراد ، فإن المدة فيها لا تبدأ إلا من الوقت الذي يسلم فيه رب العمل إلى العامل بياناً بما يستحقه بحسب آخر جرد .

٢ — ولا يسرى هذا التقادم الخاص على الدعاوى المتعلقة

بانتهاك حرمة الأسرار التجارية أو بتنفيذ نصوص عقد العمل
التي ترمي إلى ضمان احترام هذه الأسرار .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدى

المادة ٩٧٠ :

١ — تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بانقضاء سنة تسرى من وقت
انتهاء العقد إلا فيما يتعلق بالعمولة ، والمشاركة فى الأرباح ، والنسب المثوية فى أرقام
الأعمال ، فإن الأجل فيها لا يسرى إلا ابتداء من الوقت الذى يسلم فيه رب العمل
إلى العامل بياناً بما يستحقه بحسب آخر جرد .

٢ — لا يسرى هذا التقادم الخاص على الدعاوى المتعلقة بانتهاك حرمة الأسرار
التجارية أو بتنفيذ نصوص عقد العمل التى ترمى إلى ضمان احترام هذه الأسرار .

مذكرة المشروع التمهيدى :

قارن التقنين البولونى (م ٤٧٣) والتقنين البلجيكى (م ٦ من قانون ١٠ مارس
سنة ١٩٠٠ الخاص بعقد العمل) .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٧٠ من المشروع ، ورأت اللجنة استبدال الفقرة الأولى بالصيغة الآتية:

١ — تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بانقضاء سنة تبدأ من وقت
انتهاء العقد ، إلا فيما يتعلق بالعمالة والمشاركة فى الأرباح والنسب المثوية فى جملة الإيراد
فإن المدة فيها لا تبدأ إلا من الوقت الذى يسلم فيه رب العمل إلى العامل بياناً بما
يستحقه بحسب آخر جرد .

- وإضافة واو العطف في أول الفقرة الثانية .
- وأصبح رقم المادة ٧٣٠ في المشروع النهائي .
- المشروع في مجلس النواب
- وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٢٩ .
- المشروع في مجلس الشيوخ
- مناقشات لجنة القانون المدني :

- وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٦٩٨ .

مناقشات المجلس :

- وافق المجلس على المادة دون تعديل .

الفصل الثالث

الوكالة

المذكرة الإيضاحية :

نظرة عامة :

فصل المشروع عقد الوكالة عن موضوع النيابة بوجه عام . فوضع مبدأ النيابة وما يتصل بها من أحكام بين القواعد العامة للالتزامات . وجعل عقد الوكالة في مكانه بين العقود المسماة التي ترد على العمل ، إذ الوكالة محلها عمل الوكيل . وقد روعي ، بعد فصل الوكالة عن النيابة ، ألا تتكرر النصوص في الموضوعين . فاختصت النيابة بالمبادئ العامة ، دون نظر إلى مصدر النيابة هل هو العقد أو القانون . وعرض المشروع فيها بنوع خاص إلى أثر النيابة في العلاقة مع الغير الذي يتعاقد معه النائب . أما الوكالة ، فباعتبارها عقدا بين الوكيل والموكل ، فقد تركزت فيها أحكام النيابة مخصصة من ناحيتين ، من ناحية المصدر فهي نيابة اتفاقية مصدرها العقد ، ومن ناحية الأثر فهي تقف بنوع خاص عند أثر النيابة في علاقة الوكيل بالموكل أى النائب بالأصيل . أما العلاقة بالغير فقد وردت في الوكالة أحكامها الخاصة بالنيابة الاتفاقية ، مع الإحالة على مبدأ النيابة بوجه عام في الأحكام الأخرى .

وقد راعى المشروع أن يرتب نصوص عقد الوكالة ترتيبا منطقيا لا يتجده في التقنين الحالي . فعرض في فصول ثلاثة لإنشاء عقد الوكالة ، وما يترتب عليه من أثر ، وكيف ينتهى . وفي إنشاء العقد فرق المشروع بين الوكالة الخاصة والوكالة العامة . وفي الآثار عرض للالتزامات كل من الوكيل والموكل ثم لأثر الوكالة بالنسبة للغير . وبين في النهاية الأسباب التي تنتهى بها الوكالة ، فظهر منها أن الوكالة عقد غير لازم ، فللموكل أن يعزل الوكيل ، وللوكيل أن يتنازل عن الوكالة .

وإذا قورنت نصوص المشروع بنصوص التقنين الحالى ، يتبين أن المشروع قد عالج عيوباً فى نصوص التقنين الحالى من وجوه ، واستكمل الناقص فى هذا التقنين من وجوه أخرى .

فقد عالج العيوب من وجوه أهمها ما يأتى :

١ — عرف المشروع الوكالة ، فبين أن الوكيل يقوم بعمل قانونى لحساب الموكل . والتقنين الحالى يطلق فى عمل الوكيل فلا يقيد بالعمل القانونى ، ويقيد فى كيفية إجراء العمل فيقتضى من الوكيل أن يعمل باسم الموكل . وكل من هذا الإطلاق والتقييد غير صحيح . فالوكيل إنما يقوم بعمل قانونى ، وهذا ما يميز الوكالة عن عقد العمل . وإذا كان يعمل دائماً لحساب الموكل فليس من الضرورى أن يعمل باسمه . فقد يعمل الوكيل باسمه الشخصى ، وهذا ما اصطلاح على دعوته «بالاسم المستعار» والاسم المستعار وكيل كسائر الوكلاء ، يتسع له تعريف المشروع ويضيق عنه تعريف التقنين الحالى ، وإن كان هذا التقنين يشير إليه إشارة مقتضبة فى أحد نصوصه (م ٥٢٣ / ٦٤٨) . ولا يختلف الاسم المستعار عن سائر الوكلاء فى علاقته مع الموكل ولذلك لم يخصص المشروع له مكاناً فى عقد الوكالة . وإنما يتميز بأحكام خاصة فى علاقته مع الغير ، وهذا مكانه فى النيابة بوجه عام ، حيث نجد فى المشروع نصاً خاصاً به (م ١٠٩) ^(١) وقد أحيل فى الوكالة على هذا النص .

٢ — جانب المشروع ، فى تحديد مسئولية الوكيل عن تنفيذ الوكالة ، أن يجعل الوكيل مسئولاً عن التقصير اليسير أو التقصير الجسيم تبعاً لما إذا كان مأجوراً أو غير مأجور . وقد ترك هذا المعيار القديم الذى أخذ به التقنين الحالى إلى معيار يتمشى مع التطور الحديث والنظريات العلمية .

٣ — قيد المشروع من حرية القاضى فى تقدير أجر الوكيل إذا كان هذا الأجر متفقاً عليه ، فلم يطلق هذه الحرية كما فعل التقنين الحالى ، بل قيدها بأن منع القاضى

(١) مادة ١٥٩ فى المشروع التمهيدي

من التقدير إذا دفع الأجر طوعا بعد تنفيذ الوكالة . وهذا القيد إنما هو تقنين لما جرى عليه القضاء المصرى فى هذه المسألة . (١)

واستكمل المشروع الناقص فى التقنين الحالى من وجوه أهمها ما يأتى (٢) .

١ — أوجب أن يتوافر فى الوكالة الشكل الواجب توافره فى العمل القانونى الذى يكون محل الوكالة .

٢ — بين ما يترتب من الأحكام على تعدد الوكلاء وتعدد الموكلين من حيث التضامن ومن حيث انفراد أحد الوكلاء بالعمل .

٣ — جعل الموكل مسئولاً عما يصيب الوكيل من ضرر بسبب تنفيذ الوكالة تنفيذا معتادا (٣) .

(١) جاء هنا بمذكرة المشروع التمهيدى الفقرة الآتية :

حدد المشروع الحكم فى حالة ما إذا عمل شخص باسم غيره دون توكيل ، أو بعد انقضاء التوكيل ، أو مجاوزا حدود الوكالة . ونجد هذه الأحكام مقتضية فى التقنين الحالى .

(٢) جاء هنا بمذكرة المشروع التمهيدى الوجهان الآتيان :

١ — بين أن الوكالة تعد مقبولة إذا تعلقت بأعمال تدخل فى مهنة الوكيل ، أو كان الوكيل قد عرض خدماته علنا بشأنها .

٢ — بين الأهلية اللازمة فى كل من الوكيل والموكل .

(٣) جاء هنا بمذكرة المشروع التمهيدى الوجه الأخير وهو .

أعطى للوكيل الحق فى حبس الأشياء التى يملكها الموكل وتقع فى يد الوكيل بحكم الوكالة ، وذلك ضمانا لتنفيذ الموكل لالتزاماته . وهذا تطبيق للمبدأ العام فى الحبس .

١ — أركان الوكالة

المادة ٦٩٩

الوكالة عقد بمقتضاه يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانوني لحساب الموكل .

التقنين المدني السابق :

مادة ٥١٢ فقرة أولى / ٦٢٥ : التوكيل عقد به يؤذن الوكيل بعمل شيء باسم الموكل وعلى ذمته ولا يتم العقد إلا بقبول الوكيل .

المشروع التمهيدي

المادة ٩٧٢ :

١ — الوكالة عقد بمقتضاه يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانوني لحساب الموكل .
٢ — إذا كان محل الوكالة إدارة عمل ، فالمفروض أن الوكيل ملزم أن يعمل باسم الموكل ، ما لم يقيم الدليل على غير ذلك .^(١)

(١) مادتان محذوفتان :

مادة ٩٧٣ :

١ — يجوز أن يكون قبول الوكيل ضمناً ، كما لو قام بتنفيذ الوكالة .
٢ — وتعد الوكالة مقبولة إذا تعلقت بأعمال تدخل في مهنة الوكيل ، أو كان قد عرض خدماته علناً بشأنها ، هذا ما لم يرد الوكالة في الحال .

القضاء المصرى :

مطابق : استئناف أهلى أول يناير سنة ١٨٩٣ الحقوق ٩ ص ١٩٣ — ٤ يناير
سنة ١٨٩٤ القضاء ٢ ص ٢٩٢ — ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٧ مج ر ٢٩ ص ١٤٤ رقم
٦٦ — ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٨ المحاماة ١٩ ص ٥٣٩ رقم ٢٢٦ — استئناف مختلط ١٦
مارس سنة ١٩٣٣ المحاماة ١٤ ص ٦٦٩ رقم ٣٤٥ — طنطا الكلية ١٦ فبراير سنة ١٩٣٣
المحاماة ١٤ ص ١٨٢ رقم ٩٣

الشريعة الإسلامية :

مرشد الخيران م ٩١٥ و ٩١٩ — ٩٢٠ والمجلة م ١٤٤٩ — ١٤٥٦

مذكرة المشروع التميدى :

يراجع بشأنها ماجاء بمذكرة المشروع التميدى من المادة ٩٧٥ المقابلة للمادة ٧٠٠
من القانون .

التقنين المدنى السابق :

مادة ٥١٢ فقرة ٢/٢ : وقد يتضح القبول من اجراء العمل الموكل فيه .

القضاء المصرى :

مطابق : استئناف مختلط ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٨ ب ١١ ص ٧٢ — ٢ مايو سنة ١٩٣٥ ب ٤٧ ص
٢٩٣ — ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣٣ ب ٤٦ ص ٥١ — ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٣ المحاماة ١٤ ص ٣١٩ رقم ٢٠٩ —
محكمة الواسطى الحزبيه ٢٧ ابريل سنة ١٩٣١ المحاماة ١٧ ص ٢٤٣ رقم ١٦٥ .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الخيران م ٩١٨ و ٩٢١ والمجلة م ١٤٦٧ و ١٤٨٦ — ١٤٨٧ .

مذكرة المشروع التميدى :

يراجع بشأنها ماجاء بمذكرة المشروع التميدى من المادة ٩٧٥ المقابلة للمادة ٧٠٠ من القانون .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٧٣ من المشروع ، واقترح حذفها اكتفاء بالمواعيد العامة ، ووافقت اللجنة على ذلك .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٧٢ من المشروع ، واقترح رئيس اللجنة حذف الفقرة الثانية لعدم ضرورتها ، فوافقت اللجنة على ذلك ، وأصبح نص المادة ما يأتى :
 « الوكالة عقد بمقتضاه يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانونى لحساب الموكل ، .
 وأصبح رقم المادة ٧٣١ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٣٠ .

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٦٩٩

المادة ٩٧٤ :

- ١ — يجب أن يكون الموكل أهلاً أن يؤدي بنفسه العمل الذى وكل فيه .
 - ٢ — أما الوكيل فيكفى فيه أن يكون قادراً على التمييز . لكن إذا كان ناقص الأهلية . كان مسئولاً قبل الموكل بالقدر الذى يمكن أن تتحقق مسئوليته ، على الرغم من نقص أهليته .
- القضاء المصرى :

مطابق : ٧ مايو سنة ١٩٣٥ المحاماة ١٦ ص ٢٩٦ رقم ١٢٢ . راجع أيضاً استئناف مختلف ٢٢ يناير سنة ١٩١٤ ب ٢٦ ص ١٧١ .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الحيران م ٩١٦ — ٩١٧ والمجلة م ١٤٥٧ — ١٤٥٨ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٩٧٥ المقابلة للمادة ٧٠٥ من القانون ،

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٧٤ من المشروع ، واقترح حذفها اكتفاء بالقواعد العامة ، فوافقت اللجنة على ذلك .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٧٠٠

يجب أن يتوافر في الوكالة الشكل الواجب توافره في العمل القانوني الذي يكون محل الوكالة ، مالم يوجد نص يقضى بغير ذلك .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ٩٧٥ :

يجب أن يتوافر في الوكالة الشكل الواجب توافره في العمل القانوني الذي يكون محل الوكالة ، هذا ما لم يوجد نص يقضى بغير ذلك .

مذكرة المشروع التمهيدي :

١ — تعرض المواد من ٩٧٢ إلى ٩٧٥ لإنشاء الوكالة ، فتعرف العقد ، وتبين كيف يتم قبول الوكيل ، وما هي الأهلية اللازمة في كل من الوكيل والموكل ، وما هو الشكل الواجب توافره في الوكالة ،

٢ — ويلاحظ في التعريف أن المادة ٩٧٢ من المشروع نصت صراحة على أن الوكيل يلتزم بأن يقوم بعمل قانوني ، فيصح التوكيل في البيع والشراء والرهن والارتهان والإيجار والاستئجار وفي سائر العقود الأخرى . كما يصح التوكيل في الوصية وفي قبولها وفي قبول الاشتراط لمصلحة الغير وفي تطهير العقار المرهون ،

وكل هذه أعمال قانونية منفردة . وكذلك يجوز التوكيل في الإدلاء باعتراف وفي توجيه اليمين وفي الدفاع أمام القضاء ، وهذه كلها إجراءات قضائية تابعة لعمل قانوني هو إبداء الطلبات أمام القضاء نيابة عن الموكل (acte de conclure) . ويلاحظ أن القيام بعمل قانوني قد يستتبع القيام بأعمال مادية تعتبر ملحقة به وتابعة له . أما إذا كان العمل المعهود به قد تمحض عملا ماديا ، فالعقد لا يكون وكالة بل يكون عقد عمل . فالتعاقد مع طبيب لإجراء عملية جراحية أو مع مهندس لبناء منزل لا يعتبر توكيلا . ويجب أن يعمل الوكيل دائما لحساب الموكل . والأصل أنه يعمل أيضا باسم الموكل ، إلا إذا أبيع له أن يعمل باسمه الشخصي فيكون في هذه الحالة « اسما مستعارا » وهو في الحالتين وكيل . (ملاحظة : تعدل الفقرة الثانية من المادة ٩٧٢ من المشروع كما يأتي : « والمفروض أن الوكيل ملزم أن يعمل باسم الموكل ، ما لم يرخص له في أن يعمل باسمه » . وهذا التعديل يتفق مع التقنين البولوني م ٤٩٩) .

٣ - ولما كانت الوكالة عقدا ، وجب أن يرضى بها كل من الوكيل والموكل وأكثر ما يكون رضا الموكل إيجابا ورضا الوكيل قبولا . وقبول الوكيل قد يكون صريحا أو ضمنيا . ويعتبر قبولا ضمنيا من الوكيل أن يقوم بتنفيذ الوكالة . وهذا تطبيق للسبدأ العام المنصوص عليه في المادة ١٤٣ من المشروع . كما يعتبر سكوت الوكيل قبولا إذا تعلقت الوكالة بأعمال تدخل في مهنته ، كما هو الأمر في المحامي والوكيل بالعمولة (انظر ١٤٢ من المشروع) ، أو كان قد عرض خدماته علنا بشأنها (انظر م ١٣٦ من المشروع) .

٤ - ولما كان العمل القانوني الذي يبرمه النائب لحساب الأصيل وباسمه ينصرف أثره إلى الأصيل مباشرة (م ١٥٨ من المشروع) ، وجب أن يكون الموكل أهلا وقت الوكالة أن يؤدي بنفسه العمل الذي وكل فيه . فإذا وكل في بيع وجب أن تتوافر فيه أهلية التصرف الواجب توافرها في البائع ، وإذا وكل في إيجار وجب أن تتوافر فيه أهلية الإدارة الواجب توافرها في المؤجر ، وهكذا . أما الوكيل فلا ينصرف إليه أثر العقد ، فلا يلزم أن تتوافر فيه الأهلية الواجبة لإجراء العمل القانوني الذي وكل فيه . ولكنه لما كان طرفا في عقد الوكالة ، فإن هذا العقد يكون قابلا للبطلان

إذا كان قاصرا ، فإذا ما أبطل العقد لم يكن الوكيل مسئولاً عن التزاماته إلا في حدود الإثراء بلا سبب (انظر م ٢٠١ فقرة ٢ من المشروع) . ولكن لا يجوز للغير الذي تعامل مع الوكيل القاصر أن يتمسك بإعلان عقد الوكالة ، فإن الإعلان لم يقرر إلا لمصلحة القاصر .

هـ — وإذا كان العمل القانوني المعهود به إلى الوكيل لا يقتضى شكلا خاصا ، كالبيع والإيجار ، فلا يشترط توافر شكل خاص في الوكالة . أما إذا كان القانون يتطلب شكلا معيناً في هذا العمل ، كالرهن الرسمي والهبة ، فإن التوكيل يجب أن يتوافر فيه هذا الشكل . فالتوكيل في رهن أو هبة يجب أن يكون في ورقة رسمية . ويتبين من ذلك أنه إذا اشترط القانون شكلا خاصا في عقد معين ، وجب استيفاء هذا الشكل أيضا في الوعد بهذا العقد (م ١٥٠ فقرة ٢ من المشروع) وفي التوكيل فيه (م ٩٧٥ من المشروع) .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٧٥ من المشروع ، فأقرتها اللجنة على أصلها ، محذوفاً منها كلمة « هذا » وأصبح رقمها ٧٣٢ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٣٢

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل — وأصبح رقمها ٧٠٠

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٧٠١

١ - الوكالة الواردة في ألفاظ عامة لا تخصص فيها حتى لنوع العمل القانوني الحاصل فيه التوكيل ، لا تخول الوكيل صفة إلا في أعمال الإدارة .

٢ - ويعد من أعمال الإدارة الإيجار إذا لم تزيد مدته على ثلاث سنوات وأعمال الحفظ والصيانة واستيلاء الحقوق ووفاء الديون .
ويدخل فيها أيضا كل عمل من أعمال التصرف تقتضيه الإدارة كبيع المحصول وبيع البضاعة أو المنقول الذي يسرع إليه التلف وشراء ما يستلزمه الشيء محل الوكالة من أدوات الحفظه ولاستغلاله .

التعنين المدني السابق :

مادة ٥١٥ فقرة ٣/٦٣١ : وأما التوكيل العام فلا يترتب عليه إلا التفويض
لتوكيل في الأعمال المتعلقة بالإدارة .

المشروع التمهيدي

المادة ٩٧٧ :

١ - الوكالة الواردة في ألفاظ عامة ، دون أن يحدد لها عمل قانوني معين ،
لا تعطى للوكيل صفة إلا في أعمال الإدارة .

٢ - ويعد من أعمال الإدارة الإيجار إذا لم تزيد مدته على ثلاث سنوات ، وأعمال

الحفظ والصيانة واستيفاء الحقوق ، ووفاء الديون . ويدخل أيضا في أعمال الإدارة كل عمل من أعمال التصرف تقتضيه الإدارة ، كبيع المحصول وبيع البضاعة أو المنقول الذي يسرع إليه التلف ، وشراء ما يستلزمه محل الوكالة من أدوات لحفظه ولاستغلاله .

القضاء المصرى :

مطابق : استئناف أهلى ٢٥ يوليه سنة ١٩٢٤ المحاماة ٥ ص ١٩ رقم ٢٦ استئناف مختلط ٩ مايو سنة ١٩٠١ ب ١٣ ص ٣٠٠ — ٥ ديسمبر سنة ١٩١٧ ب ٣٠ ص ٧٥ — أسبوط ٦ فبراير سنة ١٩٢٦ مرجع القضاء ملحق الجزئين ٢،١ نمرة ٦٥٥٨ — الزقازيق الجزئية ٢٢ مارس سنة ١٩٣٢ مرجع القضاء ملحق الجزئين ٢،١ نمرة ٦٥٥٥

الشرعية الإسلامية :

مرشد الخيران م ٩٢١ — ٩٢٣ والمجلة م ١٤٥٩

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي من المادة ٩٧٦ المقابلة للمادة ٧٠٢ من القانون .

المشروع فى لجنة المراجعة

نسبت المادة ٩٧٧ من المشروع ، واقترح تقديم هذه المادة على المادة ٩٧٦ وتحويرها تحويرا لفظيا طفيفا فوافقت اللجنة على ذلك ، وأصبح نص المادة ما يأتى :

١ — الوكالة الواردة فى ألفاظ عامة ، لا تخصص فيها حتى لنوع العمل القانونى الحاصل فيه التوكيل لا تخول الوكيل صفة إلا فى أعمال الإدارة .

٢ — ويعد من أعمال الإدارة الإيجار إذا لم تزد مدته على ثلاث سنوات ، وأعمال الحفظ والصيانة ، واستيفاء الحقوق ووفاء الديون ، ويدخل أيضا فى أعمال الإدارة كل عمل من أعمال التصرف تقتضيه الإدارة ، كبيع المحصول ، وبيع البضاعة أو المنقول الذى يسرع إليه التلف وشراء ما يستلزمه محل الوكالة من أدوات لحفظه ولاستغلاله .

وقدمت تحت رقم ٧٢٣ فى المشروع النهائى — بعد إبدال الفقرة الثانية بالصيغة الآتية :

٣ — ويعد من أعمال الإدارة الإيجار إذا لم تزد مدته على ثلاث سنوات ، وأعمال الحفظ والصيانة ، واستيفاء الحقوق ووفاء الديون ، ويدخل فيها أيضا كل عمل من أعمال التصرف تقتضيه الإدارة ، كبيع المحصول ، وبيع البضاعة أو المنقول الذى يسرع إليه التلف وشراء ما يستلزمه الشئ محل الوكالة من أدوات لحفظه ولاستغلاله .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل — تحت رقم ٧٣٢

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل — وأصبح رقمها ٧٠١

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٧٠٢

١ — لا بد من وكالة خاصة فى كل عمل ليس من أعمال الإدارة ، وبوجه خاص فى البيع والرهن والتبرعات والصلح والإقرار والتحكيم وتوجيه اليمين والمرافعة أمام القضاء .

٢ — والوكالة الخاصة فى نوع معين من أنواع الأعمال

القانونية تصح ولو لم يعين محل هذا العمل على وجه التخصيص ،
إلا إذا كان العمل من التبرعات .

٣ - والوكالة الخاصة لا تجعل للوكيل صفة إلا في مباشرة
الأمور المحددة فيها ، وما تقتضيه هذه الأمور من توابع ضرورية
وفقا لطبيعة كل أمر وللعرف الجارى .

التمنين المدنى السابق :

مادة ٥١٥ / ٦٢٩ - ٦٣١ : يجوز أن يكون التوكيل خاصا أو عاما . فالتوكيل
الخاص لا يترتب عليه إلا الإذن للوكيل بإجراء الأعمال المبينة فى التوكيل وتوابعها
الضرورية وأما التوكيل العام فلا يترتب عليه إلا التفويض للوكيل فى الأعمال
المتعلقة بالإدارة .

م ٥١٦ / ٦٣٢ : لا يسوغ الإقرار بشئ بطريق التوكيل ولا طلب يمين ولا المدافعة
فى أصل الدعوى ولا تحكيم محكمين ولا إجراء مصالحة أو بيع عقار أو حق عقارى
أو ترك التأمينات مع بقاء الدين أو إجراء أى عقد يتضمن التبرع إلا بعد إثبات
توكيل خاص بذلك أو تفويض خاص ضمن توكيل عام .

م ٥١٧ / ٦٣٣ : التوكيل فى بيع عقارات الموكل يتضمن الإذن ببيع عقار غير
منصوص عليه ، وكذلك التوكيل فى تحكيم المحكمين أو فى إجراء المصالحة يتضمن
التفويض للوكيل فى إجراء ذلك فى جميع حقوق الموكل ولو غير منصوص عليها .
والحاصل أن التوكيل العام فى جلس عمل يكون معتبرا بدون نص على موضوع
العمل إلا فيما يتعاق بعقود التبرعات .

المشروع التمهيدي

المادة ٩٧٦ :

١ — الوكالة الخاصة لا تعطى للوكيل صفة إلا في الأمور التي حددتها الوكالة ، وكذلك فيما تقتضيه هذه الأمور من أعمال تابعة، وفقا لطبيعة الأمر وللعرف الجاري.

٢ — ولا بد من وكالة خاصة في أعمال التصرف غير التي تناولها المادة التالية ، وفي إبرام الصلح ، وفي الإدلاء باعتراف . وفي توجيه اليمين ، وفي الدفاع أمام القضاء في موضوع الحق .

٣ — وتجوز الوكالة الخاصة في عمل قانوني دون أن يخصص محله ، إلا إذا كان هذا العمل من أعمال التبرعات .

القضاء المصري :

مطابق : نقض أول ابريل سنة ١٩٣٧ المحاماة ١٧ ص ١١٤٥ رقم ٩٨٠ — استئناف أهل أول يناير سنة ١٨٩٣ الحقوق ٩ ص ١٩٣ أسيوط استئنافي — ١٧ ديسمبر سنة ١٨٩٥ القضاء ٣ ص ١٣٢ — ٢٤ مارس سنة ١٩٣٤ المحاماة ١٥ ص ٩٦ رقم ٤٦ — استئناف مختلط ٢٩ يناير سنة ١٩١٣ ب ٢٥ ص ١٩٠ — ٣ فبراير سنة ١٩١٥ ب ٢٧ ص ١٤٦ — ٢٦ يناير سنة ١٩٢٨ ب ٤٠ ص ١٦١ .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الحيران م ٩٢١ — ٩٢٣ و ٩٣١ — ٩٣٣ و ٩٥٨ — ٩٦٩

والمجلة ١٤٦٨ و ١٤٧٣ — ١٤٧٨ و ١٤٨٥ و ١٤٩٤ و ١٥٠٠ و ١٥٠٦ — ١٥١٥ (المأمور) و ١٥١٦ — ١٥٢٠ (الخصومة) .

مذكرة المشروع التمهيدي :

١ — تعرض المادتان ٩٧٦، ٩٧٧ للوكالة العامة وللوكالة الخاصة. فالوكالة العامة هي التي ترد في ألفاظ عامة دون أن يحدد لها عمل قانوني معين . فإذا وكل شخص آخر توكيلا عاما ، انصرفت الوكالة إلى أعمال الإدارة كالإيجار لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات

وقبض الحقوق ووفاء الديون والقيام بأعمال الخنط والصيانة . وكذلك قطع التقادم وقيد الرهن وتحديد القيد وتوقيع الحجز التحفظى ورفع الدعاوى المستعجلة ودعاوى وضع اليد . ويدخل فى أعمال الإدارة أعمال التصرف التى تقتضيها أعمال الإدارة ، كبيع المحصول والبضاعة وبيع ما يسرع إليه التلف وشراء مواش وآلات للزراعة . أما الوكالة الخاصة فهى التى تتحدد بعمل أو أعمال قانونية معينة ، كالتوكيل فى البيع والشراء والصلح والتحكيم والتوكيل فى الإيجار وفى بيع المحصول . ويتبين من ذلك أن الوكالة الخاصة قد ترد على عمل من أعمال التصرف أو على عمل من أعمال الإدارة ، وقد ترد على العاملين معا فى وقت واحد ، والمهم أن تخصص فى عمل أو أعمال قانونية معينة .

٢— وأعمال الإدارة يصح أن تكون محلا لوكالة عامة أو لوكالة خاصة كما تقدم . أما أعمال التصرف فلا يصح أن تكون محلا إلا لوكالة خاصة لخطورتها . فلا يصح أن يوكل شخص آخر توكيلا عاما فى جميع أعمال التصرفات دون أن يخصص أعمالا معينة منها فإن خصص اقتصرت الوكالة على ما خصص ولا تتناول غير ذلك من أعمال التصرفات ، كما إذا وكل شخص آخر فى بيع ماله وفى التصرف فيه بجميع أنواع التصرفات فلا تتناول الوكالة فى هذه الحالة إلا البيع دون غيره . على أن التوكيل فى البيع يتناول ما يقتضيه البيع من أمور تابعة له وفقا لطبيعته وللعرف الجارى ، فيجوز للتوكيل فى البيع أن يقبض الثمن وأن يسلم المبيع .

٣— ويلحق بأعمال التصرفات فى وجوب أن تكون الوكالة فيها وكالة خاصة ، أعمال تنطوى على شيء من الخطورة يعلو بها عن مستوى أعمال الإدارة ، وهذه هى الصلح والإدلاء باعتراف وتوجيه اليمين والدفاع أمام القضاء عن موضوع الحق .

٤— أما إذا كان العمل تبرعا كالهبة والعارية ، فلا تكفى الوكالة الخاصة دون تعيين المال الذى يرد عليه العمل القانونى . وإذا صح أن يوكل شخص آخر فى بيع ماله دون أن يعين المال الذى يباع ، فلا يجوز ذلك فى التوكيل فى الهبة ، بل يجب أن يعين التوكيل الخاص المال الذى يوهب ، ولا يجوز للتوكيل هبة غير هذا المال وذلك لخطورة أعمال التبرعات .

هـ — ويلاحظ أن تدرج الأعمال في الخطورة يتمشى معه تدرج الوكالة في التخصيص. فإما كان من الأعمال محدود الخطورة، كأعمال الإدارة، تكفى فيه الوكالة العامة، وإذا زادت خطورة العمل، كما في أعمال التصرف وملحقاتها. وجب أن تخصص الوكالة في نوع العمل القانونى. حتى إذا وصلت الخطورة إلى الذروة، كما في أعمال التبرع، وجب أن تخصص الوكالة في نوع العمل القانونى وفى محله.

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٧٦ من المشروع، فأقرتها اللجنة مع تحوير لفظى، وأصبح نصها تحت رقم ٧٣٤ فى المشروع النهائى ما يأتى :

- ١ — لا بد من وكالة خاصة فى كل عمل ليس من أعمال الإدارة وبوجه خاص فى البيع والرهن والتبرعات والصلح والإقرار والتحكيم وتوجيه المدين والمرافعة أمام القضاء.
- ٢ — والوكالة الخاصة فى نوع معين من أنواع الأعمال القانونية تصح ولو لم يعين محل هذا العمل على وجه التخصيص إلا إذا كان العمل من التبرعات.
- ٣ — والوكالة الخاصة لا تجعل للوكيل صفة إلا فى مباشرة الأمور المحددة فيها وما تقتضيه هذه الأمور من توابع ضرورية وفقا لطبيعته كل أمر للعرف الجارى.

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٣٣

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافق المجلس على المادة دون تعديل، وأصبح رقمها ٧٠٢

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل.

٢ - آثار الوكالة

مادة ٧٠٣

١ - الوكيل ملزم بتنفيذ الوكالة دون أن يجاوز حدودها المرسومة .

٢ - على أن له أن يخرج عن هذه الحدود متى كان من المستحيل عليه إخطار الموكل سلفا وكانت الظروف يغلب معها الظن بأن الموكل ما كان إلا ليوافق على هذا التصرف . وعلى الوكيل في هذه الحالة أن يبادر بإبلاغ الموكل خروجه عن حدود الوكالة .

التقنين المدني السابق :

لامقابل لها .

المشروع التميدى

المادة ٩٧٨ :

١ - الوكيل ملزم بتنفيذ الوكالة ، دون أن يجاوز حدودها المرسومة .

٢ - على أن له أن يخرج من هذه الحدود ، إذا استحال عليه أن يخبر الموكل مقدما بتصرفه ، وكانت الظروف بحيث يفترض معها أن الموكل كان يوافق على هذا التصرف . وعلى الوكيل في هذه الحالة أن يبادر بإبلاغ الموكل ما أدخله على الوكالة من تعديل .

القضاء المصرى :

مطابق : استئناف أهلى ٢٢ مارس سنة ١٩٣٤ المحاماة ١٥ ص ٢٢ رقم ١٣

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٩٨١ المقابلة للسادة ٧٠٦ من القانون .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٧٨ من المشروع ، فأقرتها اللجنة مع تحوير لفظى ، وأصبح نصها ما يأتى :

١ — الوكيل ملزم بتنفيذ الوكالة ، دون أن يجاوز حدودها المرسومة .

٢ — على أن له أن يخرج عن هذه الحدود متى كان من المستحيل عليه إخطار الموكل سلفا ، وكانت الظروف يغلب معها الظن بأن الموكل ما كان إلا ليوافق على هذا التصرف وعلى الوكيل فى هذه الحالة أن يبادر بإبلاغ الموكل خروجه عن حدود الوكالة .

وأصبح رقم المادة ٧٣٥ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل ، تحت رقم ٧٣٤

المشروع فى مجلس الشيوخمناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٧٠٣

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٧٠٤

١ - إذا كانت الوكالة بلا أجر وجب على الوكيل أن يبذل في تنفيذها العناية التي يبذلها في أعماله الخاصة ، دون أن يكلف في ذلك أزيد من عناية الرجل المعتاد .

٢ - فإن كانت بأجر وجب على الوكيل أن يبذل دائما في تنفيذها عناية الرجل المعتاد .

التقنين المدني السابق :

مادة ٦٣٨/٥٢١ : والوكيل مسئول عن تقصيره الجسيم وعن عدم وفائه التوكيل باختياره . وهو مسئول أيضا عن تقصيره اليسير إذا كان له أجره متفق عليها .

المشروع التمهيدي

المادة ٩٧٩ :

١ - إذا كانت الوكالة بلا أجر ، وجب على الوكيل أن يبذل في تنفيذها العناية التي يبذلها في أعماله الخاصة ، دون أن يجاوز في ذلك عناية الرجل المعتاد .

٢ - فإن كانت بأجر وجب على الوكيل أن يبذل دائما في تنفيذها عناية الرجل المعتاد .

القضاء المصري :

مطابق إستئناف أهلى ٢٨ أبريل سنة ١٨٩٨ القضاء ٥ ص ٣٥٠ - ٣ مارس سنة ١٩٢٥ المحاماة ٥ ص ٥١٥ - رقم ٤٢٨ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٨ المحاماة ١٩ ص ٩٤٤ - رقم ٣٨٠ استئناف مختلط ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ المحاماة ١٨ ص ٢٩٣ - رقم ١٥٩ ٢٥ يناير سنة ١٩٠٥ ب ١٧ ص ٨٩ - ٧ فبراير سنة ١٩٢٨ ب ٤٠ ص ١٨٥

الشرعة الإسلامية :

مرشد الحيران م ٩٤٢ و ٩٥٧ والمجلة م ١٤٦٣ - ١٤٦٤ و ١٤٩٢ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٩٨١ المقابلة للمادة ٧٠٦ من القانون .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٧٩ من المشروع ، فأقرتها اللجنة كما هي وأصبح رقمها ٧٣٦ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة بعد إبدال عبارة « يجاوز في ذلك » بعبارة « يكلف في ذلك أزيد من » ، في الفقرة الأولى - تحت رقم ٧٣٥ .

المشروع في مجلس الشيوخمناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٧٠٤ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٧٠٥

على الوكيل أن يوافق الموكل بالمعلومات الضرورية عما وصل

اليه في تنفيذ الوكالة ، وأن يقدم له حسابا عنها .

التقنين المدنى السابق :

مادة ٥٢٥ / ٦٤٥ : وعليه تقديم حساب إدارة عمله وحساب المبالغ التى قبضها على ذمة موكله .

المشروع التمهيدى

المادة ٩٨٠ :

١ — على الوكيل فى كل وقت أن يطلع الموكل على الحالة التى وصل إليها فى تنفيذ الوكالة ، وأن يقدم له حسابا عنها بعد انقضائها .

٢ — وعليه أن يرد للموكل كل ما كسبه لحسابه بتنفيذ الوكالة ، حتى لو كان يعمل باسمه . وعليه ، بوجه خاص ، أن ينقل للموكل ما كسبه من حقوق وهو يعمل باسمه لحساب الموكل .

القضاء المصرى :

مطابق : استئناف أهلى ٢٣ مارس سنة ١٩٣٢ المحاماة ١٣ ص ١٨٠ رقم ٧٧
استئناف مختلط ٢٩ يناير سنة ١٨٩١ ب ٣ ص ١٦٩ — ٢٧ مايو سنة ١٩٢٥ ب ٣٧
ص ٤٥٧ — ٥ مايو سنة ١٩١٩ ب ٣١ ص ٢٨٦ .

الشرعة الإسلامية :

مرشد الخيران م ٩٥٠ والمجلة م ١٥٠٢

مذكرة المشروع التمهيدى :

يراجع بشأنها ماجاء بمذكرة المشروع التمهيدى عن المادة ٩٨١ المقابلة للمادة ٧٠٦ من القانون .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٨٠ من المشروع ، واقتراح حذف الفقرة الثانية لعدم ضرورتها

وتعديل الفقرة الأولى تعديلا لفظيا فوافقت اللجنة على كل ذلك ، وأصبح نص المادة ما يأتى :

على الوكيل فى كل وقت أن يوفى الموكل بالمعلومات الضرورية عما وصل إليه فى تنفيذ الوكالة ، وأن يقدم له حسابا عنها وقدمت تحت رقم ٧٣٧ فى المشروع فلتهائى بعد حذف عبارة « فى كل وقت » .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل ، تحت رقم ٧٣٦

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل — وأصبح رقمها ٧٠٥

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٧٠٦

١ - ليس للوكيل ان يستعمل مال الموكل لصالح نفسه .

٢ - وعليه فوائد المبالغ التى استخدمها لصالحه من وقت

استخدامها ، وعلايه أيضا فوائد ما تبقى فى ذمته من حساب الوكالة

من وقت من أن يعذر .

التقنين المدنى السابق :

مادة ٦٤٦/٥٢٦ : وعليه فوائد المبالغ المقبوضة من يوم مطالبتة بها مطالبة رسمية أو من يوم استعماله لها لمنفعة نفسه . وله الحق في فوائد النقود التي دفعها بسبب التوكيل من يوم دفعها .

المشروع التمهيدي

المادة ٩٨١ :

- ١ — ليس للوكيل أن يستعمل مال الموكل لصالح نفسه .
- ٢ — وعليه فوائد المبالغ التي استخدمها لصالحه من وقت استخدامها ، وعليه أيضا فوائد ما تبقى في ذمته من حساب الوكالة من وقت أن يعذر .

القضاء المصري :

مطابق : استئناف أهلى ٩ يونيه سنة ١٩٣٤ المحاماة ١٥ ص ٣٩٨ رقم ١٩٢
استئناف مختلط ١١ فبراير سنة ١٩١٤ ب ٢٦ ص ٢١٦ — طنطا ٢١ يوليه سنة ١٩١٨
مج ٢٠ ص ١٣٣ رقم ١٠٢

مذكرة المشروع التمهيدي :

- ١ — تعرض هذه النصوص لالتزامات الوكيل وهي : (أ) تنفيذ الوكالة (ب) وبذل العناية الواجبة في التنفيذ (ج) وتقديم الحساب .
- ٢ — فأول واجبات الوكيل هو أن ينفذ الوكالة في حدودها المرسومة ، أى أن يقوم بالعمل أو الأعمال القانونية التي وكل فيها وما يتبع ذلك من أعمال مادية ملحقة ، دون نقص أو زيادة . فإن نقص أو زاد كان بين التفريط والإفراط ، وكلاهما يكون مسئولاً عنه . على أنه يجوز له أن ينقص أو يزيد وأن يعدل بوجه عام في حدود الوكالة مع بقاءه وكيلا وذلك بشرطين : (أ) أن تكون الظروف بحيث يفترض معها أن الموكل كان يوافق على هذا التصرف ، كما إذا كان قد وكل في بيع قدر معين من الأرض فتيأت له صفقة رابحة وباع قدرا أكبر ، أو وكل في الإقراض بتأمين

هو كفالة شخصية فأقرض بتأمين هو رهن رسمي . وإذا قام نزاع بين الوكيل والموكل في تحقيق هذا الشرط كان الأمر محلاً لتقدير القاضي . (ب) أن يستحيل على الوكيل إخطار الموكل مقدماً بتصرفه . ويترك تقدير هذا أيضاً للقاضي . فإذا توافر هذان الشرطان نفذ في حق الموكل عمل الوكيل حتى فيما جاوز فيه حدود الوكالة ، وكان للغير الذي تعامل مع الوكيل أن يتمسك على الموكل بالعمل الذي أتاه الوكيل ، علم الغير أو لم يعلم بمجاوزة هذا الوكيل لحدود الوكالة . ويجب على الوكيل أن يبادر إلى إبلاغ الموكل بما أدخله على الوكالة من تعديل ، فإن تأخر لم يؤثر ذلك في اعتباره وكيلاً فيما قام به من العمل ، وإنما يكون مسئولاً عن التعويض إذا ترتب على التأخير ضرر للموكل كما إذا باع هذا لمشتري آخر القدر الزائد من الأرض الذي باعه الوكيل مجاوزاً حدود الوكالة فرجع المشتري عليه بضمان الاستحقاق . أما إذا لم يتوافر الشرطان المتقدمان ، بأن كانت الظروف لا يمكن أن يفترض معها أن الموكل كان يوافق على تصرف الوكيل ، أو كان الوكيل يستطيع إخطار الموكل مقدماً بتصرفه ولم يفعل ، فلا تعتبر الوكالة إلا في حدودها المرسومة . أما فيما جاوز فيه الوكيل هذه الحدود فتنبع الأحكام المقررة في ذلك (انظر م ٩٩٠ — ٩٩١ من المشروع وسيأتي بيانها)

٣ — ويجب أن يبذل الوكيل في تنفيذه الوكالة القدر الواجب من العناية . وقد حدد المشرع هذا القدر مطبقاً في ذلك المادة ٢٨٨ من المشروع ، وقد سبق أن طبقت على العقود المسماة الأخرى كالإيجار والعارية والوديعة . فالوكيل إذا كان مأجوراً تطالب منه عناية الرجل المعتاد . أما إذا كان غير مأجور فلا يطلب منه أن يبذل من العناية إلا ما يبذله في أعماله الخاصة دون أن يجاوز عناية الرجل المعتاد ، وهذه هي المعايير التي تتمشي مع التطور الحديث للمسئولية التعاقدية .

٤ — ويلتزم الوكيل أخيراً بتقديم حساب للموكل عن وكالته عند انقضائها ، وإطلاعه على الحالة التي وصل إليها في تنفيذ الوكالة أثناء سريانها كلما طلب منه الموكل ذلك في أوقات معقولة . وما كسبه الوكيل لحساب الموكل يجب رده إليه ، حتى لو كان الوكيل « اسماً مستعاراً » يعمل باسمه الشخصي . وينطبق ذلك بنوع خاص على الحقوق التي كسبها الوكيل لنفسه في العقود التي أبرمها باسمه لحساب الموكل ، فيجب أن ينزل

له عنها . فإذا وقع مال الموكل في يد الوكيل وجب على هذا ألا يستعمله لصالح نفسه ، فإن فعل كان مسئولاً عن فوائده من وقت استخدامه . وكذلك يلتزم بالفوائد عما يتبقى في ذمته من حساب الوكالة من وقت إعداره بالدفع . وهاتان حالتان وردت استثناء من القاعدة التي تقضى بأن الفوائد لا تدفع إلا من وقت رفع الدعوى ، ففي الحالة الأولى تدفع الفوائد من وقت أن يستخدم الوكيل المال لصالح نفسه ، وفي الحالة الثانية من وقت الإعذار بالدفع .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٨١ من المشروع ، فأقرتها اللجنة كما هي ، وأصبح رقمها ٧٣٨ في المشروع الهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل ، تحت رقم ٧٣٧

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٧٠٦

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٧٠٧

١- إذا تعدد الوكلاء كانوا مسئولين بالتضامن متى كانت الوكالة

غير قابلة للانقسام ، أو كان الضرر الذي أصاب الموكل نتيجة خطأ

مشارك . على أن الوكلاء ولو كانوا متضامنين لا يسألون عما فعله أحدهم مجاوزا حدود الوكالة أو متعسفا في تنفيذها .

٢- وإذا عين الوكلاء في عقد واحد دون أن يخصص في انفرادهم في العمل ، كان عليهم أن يعملوا مجتمعين إلا إذا كان العمل مما لا يحتاج فيه إلى تبادل الرأي كقبض الدين أو وفائه .

التقنين المدني السابق :

مادة ٥١٩ / ٦٣٥ : إذا تعدد الوكلاء في عمل واحد بتوكيل واحد ولم يصرح لأحدهم بانفراده في العمل فلا يجوز لهم العمل إلا معا .

المشروع التمهيدي

المادة ٩٨٢ :

١ — إذا تعدد الوكلاء ، كانوا مسئولين بالتضامن متى كانت الوكالة غير قابلة للانقسام ، أو كان الضرر الذي أصاب الموكل نتيجة خطأ مشترك دبر فيما بينهم . على أن الوكلاء ، حتى لو كانوا متضامنين ، لا يسألون عما فعله أحدهم . مجاوزا حدود الوكالة أو متعسفا في تنفيذها .

٢ — إذا عين الوكلاء في عقد واحد ، دون أن يصرح بانفرادهم في العمل . كان عليهم أن يعملوا مجتمعين .

القضاء المصري :

الفقرة الأولى : انظر استئناف أهلى ١٥ يناير سنة ١٩٠٣ المحاكم ١٤ ص ٢٨٨٣ —

مصر الابتدائية (القضاء المستعجل) ٢١ أغسطس سنة ١٩٣٥ المحاماة ١٦ ص ٣٣٠ رقم ١٣٨

الفقرة الثانية : مطابق نقض ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٥ مج نقض ١ ص ١٠٠٧ رقم ٣١١

استئناف أهلى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٠١ مج ٤ ص ٦٩ رقم ٢٩ — ٢١ يناير سنة ١٩٢٩ المحاماة
 ٩ ص ٣٧٨ رقم ٢١٠ — ٢٣ يناير سنة ١٩٣٨ المحاماة ١٩ ص ٢٤٢ رقم ١١١ استئناف مختلط ١٧
 يناير سنة ١٩٣٥ المحاماة ١٦ ص ٥٤٦ رقم ٢٣٩ — ١٢ يناير سنة ١٩٠٥ ب ١٧ ص ٧٦ —
 ١٦ مايو سنة ١٩٢٢ ب ٣٤ ص ٤٠٥ — ٤ مايو سنة ١٩٢٦ ب ٣٨ ص ٣٨٥ .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الحيران م ٩٢٥ والمجلة ١٤٦٥ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٩٨٣ المقابلة للبادة ٧٠٨
 من القانون .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٨٢ من المشروع فأقرتها اللجنة مع تعديل لفظى طفيف وأصبح نصها:

- ١ — إذا تعدد الوكلاء ، كانوا مسئولين بالتضامن متى كانت الوكالة غير قابلة
 للانقسام ، أو كان الضرر الذى أصاب الموكل نتيجة خطأ مشترك ، حتى لو كانوا
 متضامنين ، لا يسألون عما فعله أحدهم ، مجاوزا حدود الوكالة أو متعسفا فى تنفيذها .
- ٢ — وإذا عين الوكلاء فى عقد واحد ، دون أن يصرح بانفرادهم فى العمل ،
 كان عليهم أن يعملوا مجتمعين .

ثم قدمت فى المشروع النهائى بعد استبدال عبارة (على ان الوكلاء ولا) بعبارة (حتى لو)
 وأصبح رقم المادة ٧٣٩ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

تقرير لجنة الشئون التشريعية :

كانت الفقرة ٢ فى الأصل « وإذا عين الوكلاء فى عقد واحد دون أن يصرح
 بانفرادهم فى العمل كان عليهم أن يعملوا مجتمعين ، فأضافت إليها اللجنة عبارة « إلا

إذا كان العمل مما لا يحتاج فيه إلى تبادل الرأي كقبض الدين أو وفائه ، وهذا التعديل يزيل لبسا عرض في العمل .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة بعد استبدال كلمة « يرخص » بكلمة « يصرح » ، في الفقرة الثانية تحت رقم ٧٣٨ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٧٠٧ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٧٠٨

١ - إذا أُناب الوكيل عنه غيره في تنفيذ الوكالة دون أن يكون مرخصا له في ذلك ، كان مسئولاً عن عمل النائب كما لو كان هذا العمل قد صدر منه هو ، ويكون الوكيل ونائبه في هذه الحالة متضامنين في المسئولية .

٢ - أما إذا رخص للوكيل في إقامة نائب عنه دون أن يعين شخص النائب ، فإن الوكيل لا يكون مسئولاً إلا عن خطئه في اختيار نائبه ، أو عن خطئه فيما أصدره له من تعليمات .

٣- ويجوز في الحالتين السابقتين للوكيل ولنائب الوكيل أن يرجع كل منهما مباشرة على الآخر .

التقنين المدني السابق :

مادة ٥٢٠ / ٦٣٦ : يجب أن يكون الإذن للوكيل بإقامة غيره عنه صريحا في سند التوكيل . ويكون الوكيل مسئولاً عن النائب الذي لم يعينه الموكل إذا كان هذا النائب معسرا أو غير أهل أو مشهورا بالإهمال . وفي جميع الأحوال نائب الوكيل مسئول مباشرة عند الموكل .

المشروع التمهيدي

المادة ٩٨٣ :

١ - إذا أُناب الوكيل عنه غيره في تنفيذ الوكالة ، دون أن يكون مرخصا له في ذلك ، كان مسئولاً عن عمل النائب كما لو كان هذا العمل قد صدر منه هو ، ويكون الوكيل ونائبه في هذه الحالة متضامنين في المسؤولية .

٢ - أما إذا رخص للوكيل في إقامة نائب عنه ، دون أن يعين شخص النائب ، فإن الوكيل لا يكون مسئولاً إلا عن خطئه في اختيار نائبه ، أو عن خطئه فيما أصدره له من تعليمات .

٣ - ويجوز ، في الحالتين السابقتين ، للوكيل ولنائب الوكيل أن يرجع كل منهما مباشرة على الآخر .

القضاء المصري :

انظر استئناف محتلط ١٧ مايو سنة ١٨٩٨ ب ١٠ ص ٢٨٢ - ١١ مايو سنة ١٩١٦ ب

٢٨ ص ٣٣٢ — ٢٤ مايو سنة ١٩٢٧ ب ٣٩ ص ٥٠٨ — ٢٤ يناير سنة ١٩٣٤ ب ٤٦ ص ١٣٠ — عابدين الجزئية ١٠ مارس سنة ١٩٤٠ المحاماة ٢٠ ص ١٠٣٤ رقم ٤٣٤ .

الشرعة الإسلامية :

مرشد الخيران م ٩٢٤ والمجلة م ١٤٦٦ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

١ — إذا تعدد الوكلاء في الأمر الواحد كان كل منهم مسئولاً عن التزاماته كوكيل . فيجب أن ينفذ الوكالة ، ولا يصح أن يعمل الوكلاء إلا مجتمعين ماداموا قد عينوا في عقد واحد ولم ينص صراحة في العقد على انفرادهم . أما إذا عينوا في عقود متفرقة ، أو في عقد واحد ونص صراحة على انفرادهم ، جاز أن ينفرد كل منهم بتنفيذ الوكالة . ويلتزم كل وكيل أيضا بذل العناية الواجبة في تنفيذ الوكالة على النحو الذي تقدم . ويلتزم أخيراً بتقديم الحساب عما قام به من العمل . وكل وكيل مسئول عن هذه الالتزامات دون تضامن مع غيره من الوكلاء إلا في حالتين : (١) إذا كانت الوكالة غير قابلة للانقسام . مثال ذلك أن يوكل شخص وكيلين في شراء منزل معين ، فلا يتصور في هذه الحالة أن ينفرد كل وكيل بالعمل إذ أن صفقة البيع لا تتجزأ ويجب على الوكيلين أن يعملوا مجتمعين ، ويكونان مسئولين بالتضامن قبل الموكل في الالتزامات المتقدمة الذكر . أما إذا انفرد أحدهم بمجاوزة حدود الوكالة أو بالتعسف في تنفيذها ، كأن خالف شروط البيع التي اشترطها الموكل ، أو التزمها ولكن تعمد إساءة العمل بها ، ففي حالة المجاوزة لحدود الوكالة يكون مسئولاً وحده بالتضامن مع غيره من الوكلاء ، قبل الغير الذي تعامل معه ، إذا كان الموكل قد رفض إقرار عمل الوكيل (انظر م ٩٩١ من المشروع) ، وفي حالة التعسف في تنفيذ الوكالة يكون مسئولاً أيضاً وحده ، لا بالتضامن مع غيره من الوكلاء ، قبل الموكل عن التعويض . (ب) أما إذا كانت الوكالة قابلة للانقسام كإدارة مزرعة ، فإن كل وكيل يكون مسئولاً وحده ، لا بالتضامن مع غيره من الوكلاء عن تنفيذ التزاماته ، سواء في ذلك عمل منفرداً بأن يختص في إدارة المزرعة بأعمال معينة أو عمل مع الوكلاء مجتمعين .

ومع ذلك لو ارتكب الوكلاء في هذه الحالة خطأ مشتركاً دبروه فيما بينهم وترتب عليه الإضرار بمصلحة الموكل ، فإنهم يكونون مسئولين بالتضامن عن التعويض سواء اعتبرت المسئولية تقصيرية أو تعاقدية .
وفي غير هاتين الحالتين لا يكون الوكلاء المتعددون متضامنين فيما بينهم إلا إذا اشترط التضامن .

٢ — ويجوز للوكيل أن يليب عنه غيره في تنفيذ الوكالة إلا إذا اشترط الموكل منعه من ذلك ، وهذا بخلاف التقنين الحالي (م ٥٢٠ / ٦٣٦) حيث يشترط في جواز الإنابة الترخيص الصريح . فإذا أناب عنه غيره ، كان النائب مسئولاً عن جميع الالتزامات التي تقع على الوكيل ، لا قبل الوكيل وحده ، بل قبله وقبل الموكل ، وبطريق مباشر . فيستطيع الموكل أن يرجع بدعوى مباشرة على النائب ، كما يرجع النائب على الموكل بالدعوى المباشرة كذلك (ولم ينص التقنين الحالي م ٢٥٠ / ٣٦٧ على الرجوع المباشر للنائب على الموكل) .

بقي تحديد مسئولية الوكيل عن نائبه . وهنا يجب التفريق بين ما إذا كانت الإنابة لم ينص عليها أو كان مرخصاً فيها . ففي الحالة الأولى يكون الوكيل مسئولاً عن خطأ نائبه مسئولية المتبوع عن التابع . فإذا ارتكب النائب خطأً جاز للموكل أن يرجع بالتعويض على أي من الوكيل أو نائبه بدعوى مباشرة . وفي الحالة الثانية ، إذا رخص الموكل للوكيل أن يقيم عنه نائباً ، فإن لم يعين له شخص النائب ، فإن الوكيل يكون مسئولاً عن خطئه في اختيار نائبه أو خطئه فيما أصدر له من التعليمات . فإن كان لم يقصر في حسن اختيار النائب ولم يرتكب خطأً في التعليمات التي أصدرها له ، فلا يكون مسئولاً عن خطئه ، ويرجع الموكل على النائب بالتعويض بطريق الدعوى المباشرة . أما إن عين الموكل للوكيل شخص النائب ، فلا يكون الوكيل مسئولاً إلا عن خطئه فيما أصدر له من تعليمات .

المشروع في لجنة المراجعة

نليت المادة ٩٨٣ من المشروع فأقرتها اللجنة على أصلها ، وأصبح رفعها ٧٤٠ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٣٩ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٧٠٨

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل

مادة ٧٠٩

١ - الوكالة تبرعية ما لم يتفق على غير ذلك صراحة او يستخلص ضمنا من حالة الوكيل .

٢ - فاذا اتفق على أجر للوكالة كان هذا الأجر خاضعا لتقدير القاضى ، إلا إذا دفع طوعا بعد تنفيذ الوكالة .

التقنين المدني السابق :

٥١٣ / ٦٢٧ : يعتبر التوكيل بلا مقابل مالم يوجد شرط صريح بخلاف ذلك ، أو شرط ضمنى يتضح من حالة الوكيل .

مادة ٥١٤ / ٦٢٨ : الاتفاق على مقابل معين لا يمنع من النظر فيه بمعرفة القاضى وتقدير المقابل بحسب ما يستصوبه .

المشروع التمهيدي

المادة ٩٨٤ :

١ — الوكالة تبرعية ، مالم يتفق على غير ذلك صراحة ، أو يستخلص ضمنا من حالة الوكيل .

٢ — فإذا اتفق على أجر للوكالة ، كان هذا الأجر خاضعا لتقدير القاضي ، إلا إذا دفع طوعا بعد تنفيذ الوكالة .

القضاء المصري :

متابع : نقض ١٤ يولية سنة ١٩٣٤ مج رنقض ١ ص ٤٢٣ — ٢٥ ابريل سنة ١٩٣٥
مج رنقض ١ ص ٧٤٥ — استئناف أهلى ١٧ مايو سنة ١٩١٣ مج ر ١٤ ص ٢٣٠ — ٢٤
نوفبر سنة ١٩٣٥ المحاماة ١٨ ص ٧٣٩ — استئناف مختلط ٢٥ يولية سنة ١٩١٣
ب ٢٥ ص ٤٧٠ — ٢٩ مارس سنة ١٩١٧ ب ٢٩ ص ٣٣٨ — ٢٦ نوفبر سنة ١٩٣٦
المحاماة ١٨ ص ٣٨٩ .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الخيران م ٩٢٦ والمجلة م ١٤٦٧ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٩٨٨ المقابلة للمادة ٧١٢ من القانون .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٨٤ من المشروع فأقرتها اللجنة على أصاها ، وأصبح رقمها ٧٤١ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٤٠

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٧٠٩

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل

مادة ٧١٠

على الموكل أن يرد للوكيل ما أنفقه في تنفيذ الوكالة التنفيذ المعتاد مع الفوائد من وقت الاتفاق ، وذلك مهما كان حظ الوكيل من النجاح في تنفيذ الوكالة . فإذا اقتضى تنفيذ الوكالة أن يقدم الموكل للوكيل مبالغ للانفاق منها في شئون الوكالة ، وجب على الموكل أن يقدم هذه المبالغ إذا طلب الوكيل ذلك .

التقنين المدني السابق :

مادة ٥٢٨ / ٦٤٩ : وعليه أن يؤدي المصاريف المنصرفة من وكيله المقبولة قانونا أيا كانت نتيجة العمل إذا لم يحصل من الوكيل تقصير فيه .

المشروع التمهيدي

المادة ٩٨٥ :

١ - على الموكل أن يرد للوكيل ما أنفقه في تنفيذ الوكالة التنفيذ المعتاد ، مع

الفوائد من وقت الاتفاق ، وذلك مهما كان حظ الوكيل من النجاح في تنفيذ الوكالة .
فإذا اقتضى تنفيذ الوكالة أن يقدم الموكل للوكيل مبالغ للإتفاق منها في شؤون الوكالة ،
وجب على الموكل أن يقدم هذه المبالغ إذا طلب الوكيل ذلك .

٢ — ويلتزم الموكل إلى جانب ذلك ، أن يبرىء ذمة الوكيل بما عقده باسمه الخاص
من التزامات ، تنفيذا للوكالة تنفيذا معتادا .

القضاء المصرى :

مطابق : استئناف مختلط ١٦ يناير سنة ١٨٨٩ ب ١ ص ٣٨١ — أول مارس
سنة ١٩١٧ ب ٢٩ ص ٢٦٧ — ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٣ ب ٤٦ ص ١ .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الخيران م ٩٣٧ — ٩٣٨ والمجلة م ١٤٩٠ — ١٤٩١ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٩٨٨ المقابلة للمادة
٧١٢ من القانون .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٨٥ من المشروع ، واقتراح حذف الفقرة الثانية لعدم الحاجة إليها
فوافقت اللجنة وأصبح نصها :

على الموكل أن يرد للوكيل ما أنفق في تنفيذ الوكالة التنفيذ المعتاد ، مع الفوائد
من وقت الاتفاق ، وذلك مهما كان حظ الوكيل من النجاح في تنفيذ الوكالة ، فإذا
اقتضى تنفيذ الوكالة أن يقدم الموكل للوكيل مبالغ للإتفاق منها في شؤون الوكالة ،
وجب على الموكل أن يقدم هذه المبالغ إذا طلب الوكيل ذلك .

وأصبح رقم المادة ٧٤٢ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٤١ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٧١٠ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٧١١

يكون الموكل مسئولاً عما أصاب الوكيل من ضرر دون خطأ

منه بسبب تنفيذ الوكالة تنفيذاً معتاداً .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ٩٨٦ :

ويكون الموكل مسئولاً أيضاً عما أصاب الوكيل من ضرر دون خطأ منه بسبب

تنفيذ الوكالة تنفيذاً معتاداً ^(١) .

(١) مادة محذوفة :

القضاء المصرى :

مطابق : استئناف مختلط ١٤ فبراير سنة ١٩٠٠ ب ١٢ ص ١١٣ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٩٨٨ المقابلة للمادة ٧١٢ من القانون .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٨٦ من المشروع فأقرتها اللجنة كما هى بعد حذف واو العطف
وكلمة أيضا ، وأصبح رقمها ٧٤٣ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٤٢ .

المادة ٩٨٧ :

للوكيل الحق فى حبس الأشياء التى يملكها الموكل وتكون فى يد الوكيل بحكم الوكالة ، وذلك مما
لتنفيذ الموكل لالتزاماته .

القضاء المصرى :

مطابق : استئناف مختلط ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٣ المحاماة ١٨ ص ٣٨٨ .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الحيران م ٩٣٧ والمجلة م ١٤٩١ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٩٨٨ المقابلة للمادة ٧١٢ من القانون .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٨٧ من المشروع واقترح حذفها لأن حكمها مستفاد من قواعد الحبس فوادت اللجنة .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٧١١ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٧١٢

إذا وكل أشخاص متعددون وكيلا واحدا في عمل مشترك
كان جميع الموكلين متضامنين قبل الوكيل في تنفيذ الوكالة ما لم يتفق
على غير ذلك .

التقنين المدني السابق :

لامقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ٩٨٨ :

إذا وكل أشخاص متعددون وكيلا واحدا في عمل مشترك، كان جميع الموكلين
متضامنين قبل الوكيل في تنفيذ الوكالة، ما لم يتفق على غير ذلك .

القضاء المصري :

مطابق : استئناف مختلط ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٠٩ ب ٢٢ ص ٧٣ — ٥ فبراير

سنة ١٩٣٠ ب ٤٢ ص ٢٥٥ — ٢٥ يناير سنة ١٩٣٣ ب ٤٥ ص ١٤٦ — ٤ يناير سنة ١٩٣٤ ب ٤٦ ص ١١٤ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

١ — يلتزم الموكل قبل الوكيل : (ا) بأن يدفع له الأجر إذا كانت الوكالة مأجورة (ب) وأن يرد له ما أنفق (ج) وأن يعرضه ما أصابه من الخسارة بسبب تنفيذ الوكالة .

٢ — والأصل أن تكون الوكالة بغير أجر ، إلا إذا اتفق صراحة على الأجر أو استخلص هذا الاتفاق من حالة الوكيل كأن تكون الأعمال التي يقوم بها هي من أعمال حرفته ، كما هو الأمر بالنسبة للمحامى . وفي الحالة الأخيرة ، إذا اختلف المارقان في تقدير الأجر قدره القاضى . أما في الحالة الأولى ، إذا كان هناك اتفاق صريح على الأجر ، فإن هذا الاتفاق يخضع لتقدير القاضى ، ينخفض الأجر أو يزيده تبعاً لما يبينه من الظروف ، إذ أن الطرفين قد يخطئان في تقدير قيمة العمل قبل تنفيذه فللقاضى أن يصاح هذا الخطأ . وهذا الحكم ، وإن كان مخالفاً للقواعد العامة في العقود ، هو من الأحكام التقليدية في الوكالة نقله التقنين المصرى الحالى من القضاء الفرنسى ، ونقله المشروع من التقنين الحالى . وزاد فيه ما أدخله القضاء المصرى من التعديل في هذه المسألة ، إذ قضى بأن الأجر إذا دفع طوعاً بعد تنفيذ الوكالة ، لا يجوز بعد ذلك للمناضى أن يعدل فيه بالنقص أو بالزيادة . ذلك لأن الطرفين قد تبينا بعد تنفيذ الوكالة أهمية العمل الذى قام به الوكيل ، فاذا دفع الموكل الأجر المتفق عليه طوعاً بعد ذلك وقبضه الوكيل ، فهذا دليل على أنهما لم يريا ما يقتضى تعديل الأجر ، فلا محل إذن لتحكيم القاضى .

٣ — وقد يقتضى تنفيذ الوكالة نفقات يصرفها الوكيل أو التزامات تترتب في ذمته فالنفقات ، مادامت معقولة ، يستردها من الموكل جميعاً مع فوائد لها من وقت الإنفاق ، وهذا استثناء جديد للقاعدة التي تقتضى بأن الفوائد لا تجب إلا من وقت المطالبة القضائية . ويسترد الوكيل النفقات سواء نجح في مهمته أو لم ينجح . وهذا فرق ما بين

الوكالة من ناحية والفضالة والإثراء بلا سبب من ناحية أخرى ، فإن الفضولي يسترد النفقات الضرورية والنافعة (م ٣٦٩ من المشروع) والدائن في الإثراء بلا سبب لا يسترد إلا أدنى القيمتين كما هو معروف (م ٢٤٨ من المشروع) . وقد تدل الظروف على أن الموكل يلتزم بإعطاء الوكيل مقدما ما ينفق منه على شئون الوكالة ، كالحماي يتقاضى من موكله مقدما الرسوم القضائية الواجب دفعها . أما الالتزامات التي عقدها الوكيل باسم الموكل فهي تنصرف إليه مباشرة ، والذي عقدها باسمه الشخصي يلتزم الموكل بإبراء ذمته منها ، كما يلتزم الوكيل بنقل ما كسبه من الحقوق إلى الموكل فيما تقدم .

٤ — وإذا أصاب الوكيل ضرر من تنفيذ الوكالة بالتنفيذ المعتاد ، ولم يكن قد ارتكب خطأ تسبب عنه هذا الضرر ، فإن له أن يرجع على الموكل بتعويض هذا الضرر كما يرجع الفضولي (م ٢٦٩ من المشروع) . مثال ذلك أن يضحي بمصلحة شخصية له حرصا على مصلحة أكبر للموكل .

٥ — وللوكيل ، ضمانا لاستيفاء حقوقه ، أن يحبس ما وقع في يده من مال الموكل بحكم الوكالة ، كضمن ما وكل في بيعه والحق الذي استوفاه للموكل من مدينيه . وهذا تطبيق ظاهر للمبدأ العام في الحبس (يمكن حذف المادة ٩٨٧ من المشروع اكتفاء بالنص الذي يقرر المبدأ العام : م ٣٣١ من المشروع) .

٦ — وإذا تعدد الموكلون في العمل الواحد كانوا متضامنين في التزاماتهم قبل الوكيل دون حاجة إلى شرط خاص في ذلك . وفي هذا استثناء من القاعدة التي تقضى بأن التضامن في المسؤولية التعاقدية لا يكون إلا بشرط خاص . وإذا أريد نفى التضامن وجب اشتراط ذلك .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٨٨ من المشروع فأقرتها اللجنة على أصلها وأصبح رقم المادة ٧٤٤ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٤٣

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشة لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٧١٢

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل

مادة ٧١٣

تطبق المواد من ١٠٤ إلى ١٠٧ الخاصة بالنيابة في علاقة
الموكل والوكيل بالغير الذي يتعامل مع الوكيل .

التقنين المدني السابق :

مادة ٦٣٤/٥١٨ : لمن يعامل الوكيل الحق في أن يطلب منه صورة رسمية من
سند التوكيل .

ومادة ٦٤٢/٥٢٢ : الوكيل الذي يعمل عملاً على ذمة موكله بدون أن يخبر بتوكيله
يكون هو المسئول لدى من عامله .

ومادة ٥٢٤ فقرة أولى/٦٤٣ : أما إذا أخبر أن عمله للموكل وعلى ذمته فلا يترتب
عليه إلزام غير إثبات التوكيل .

المشروع التمهيدي

المادة ٩٨٩ :

تطبق المواد من ١٥٧ إلى ١٦٠ الخاصة بالنيابة في علاقة الموكل والوكيل بالغير
الذي يتعامل مع الوكيل ^(١).

القضاء المصري :

مطابق : استئناف مختلط ٥ مايو سنة ١٩٠٩ ب ٢١ ص ٣٨٤ — ٩ أبريل سنة
١٩١٨ ب ٣٠ ص ٣٤٣ — ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ب ٣٨ ص ١٥١ — ١٨ يناير سنة
١٩٢٨ ب ٤٠ ص ١٤٥ — ١٧ يناير سنة ١٩٣٥ ب ٤٧ ص ١٢٢ .

الشرعة الإسلامية :

مرشد الخيران م ٩٢٧ — ٩٣٠ و ٩٤١ و ٩٤٨ و ٩٤٩ و ٩٥١ — ٩٥٦ والمجلة
م ١٤٦٠ — ١٤٦٢ و ١٤٨٩ و ١٥٠٣ — ١٥٠٤

مذكرة المشروع التمهيدي :

١ — في علاقة كل من الموكل والوكيل بالغير تتفق أحكام الوكالة مع أحكام

(١) أدتان محذوفتان :

المادة ٩٩٠ :

١ — إذا أبرم شخص عقدا باسم غيره دون توكيل ، أو كان وكيلا وجاوز حدود الوكالة ، فإن
العقد لا ينفذ في حق هذا الغير إلا إذا كان قد أقره .

٢ — ويجوز للطرف الثاني في العقد أن يحدد هذا الغير ميعادا مناسبا لإقرار الاتفاق ، على أن يتحلل
حته إذا لم يصدر الإقرار في الميعاد المحدد . ويجوز له أن يرجع في العقد ، قبل أن يصدر الإقرار ، إلا
إذا كان يعلم أن الوكالة غير موجودة أو كان ينبغي أن يكون عالما بذلك .

التقنين المدني السابق :

مادة ٦٤٨/٥٢٧ : على الموكل تنفيذ ما التزم به وكيله باسمه بموجب التوكيل وعليه أن يبين في ميعاد
لائق ما في عزمه من التصديق أو عدمه على مافعله الوكيل خارجا عن حدود التوكيل .

النيابة بوجه عام ، فالوكيل نائب عن الموكل في تعاقد مع الغير . ويشأ العقد الذى يبرمه الوكيل لحساب الموكل وتترتب آثاره على الوجه المبين فى المواد ١٥٧ — ١٦٠ من المشروع . فيكون شخص النائب لا شخص الأصيل هو محل الاعتبار عند النظر فى صحة التعبير عن الإرادة ومدى ما يتأثر به هذا التعبير من وجود عيب فى الإرادة أو من العلم ببعض الظروف الخاصة أو وجوب العلم بها (م ١٥٧ من المشروع) . كذلك ينصرف أثر العقد الذى أبرمه الوكيل باسم الموكل ، سواء فى ذلك ما يولده من حقوق وما يترتب عليه من التزامات ، إلى الموكل مباشرة . ومن أجل ذلك أعطى للغير الذى يتعاقد مع الوكيل الحق فى مطالبة بأن يثبت وكالته ومدى هذه الوكالة . فإن كانت الوكالة ثابتة فى ورقة مكتوبة ، فللغير أن يحصل على صورة مطابقة للأصل تحمل توقيع الوكيل ، فيستطيع الغير بذلك أن يرجع على الموكل مباشرة بمقتضى هذا التوكيل (م ١٥٨ من المشروع) . أما إذا كان الوكيل قد تعاقد باسمه الشخصى (أى كان إسماعستعارا) فلا ينصرف أثر العقد إلى الأصيل ، دائئا أو مدينا ، إلا إذا كان يستفاد من الظروف أن الغير يعلم بوجود الوكالة ، أو كان يستوى عنده أن يتعامل مع الموكل أو الوكيل (م ١٥٩ من المشروع) .

٢ — بقيت حالة ما إذا تعاقد شخص باسم غيره دون توكيل ، أو مجاوزا حدود

القضاء المصرى :

• طابق : استئناف أهلى ٤ ديسمبر سنة ١٩٠٢ مجر ٤ ص ١٣٧ رقم ٥٩ — ٢٨ مارس سنة ١٩١٤ مجر ٩٦ ص ١٠ رقم ٨ استئناف مختلط ١٧ أبريل سنة ١٩٣٥ ب ٤٧ ص ٢٥٦ — ٣١ يناير سنة ١٩٣٥ المحاماة ٩٦ ص ٥٥٠ رقم ٢٤٧ — ٢٤ يونيو سنة ١٩٣٥ ب ٤٢ ص ٥٧٨ — ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥ ب ١٨ ص ١٥ . راجع تقض ١٤ مايو سنة ١٩٣٦ مجر تقض ١ ص ١١٠٩ رقم ٣٦٢

الشريعة الإسلامية :

مرشد الحيران م ٩٣٤ — ٩٣٦ و ٩٤٣ — ٩٤٤ و ٩٤٧ والمجلة م ١٤٧٠ — ١٤٧٢ و ١٤٧٩ — ١٤٨٤ و ١٤٩٣ و ١٤٩٥ و ١٤٩٨ — ١٤٩٩ و ١٥٠١ و ١٥٠٥ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي من المادة ٩٨٩ من المشروع المقابلة للمادة ٧١٣ من القانون .

التوكيل (في غير مانصت عليه المادة ٩٧٨ فقرة ٢) ، أو بعد أن انقضت الوكالة .
 فإذا تعاقد (ا) مع (ب) باسم (ج) ، دون توكيل أو مجاوزا حدود التوكيل ،
 فإن (ا) لا يعتبر وكيلًا عن (ج) ، سواء علم (ب) بانعدام الوكالة أو لم يعلم ،
 إذ كان يستطيع أن يعلم لو أنه طلب من (ا) إثبات وكالة كما تقضى بذلك المادة
 ١٥٨ . لذلك لا ينفذ العقد في حق (ج) إلا إذا أقره . ويستطيع (ب) أن يلجأ
 إلى طريقة عملية رسمها المشروع لإجبار (ج) على أن يتخذ موقفه من هذا العقد ،
 وذلك بأن يحدد له ميعادا مناسبًا ليقر العقد ، فإذا أقره ارتبط به . على أن (ب)
 يستطيع أن يتحلل من العقد قبل أن يصدر إقرار من (ج) ، ما لم يكن وقت أن تعاقد
 مع (ا) عالما أن الوكالة غير موجودة . ويحذف من نص المادة ٩٩٠ فقرة ٢ العبارة
 «الآخيرة» أو كان ينبغي أن يكون عالما بذلك ، لأن (ب) كان يستطيع دائما العلم
 بانعدام الوكالة لو أنه طالب الوكيل بإثبات وكالة . أما إذا رفض (ج) الإقرار ،
 فأو لم يصدر منه إقرار في الميعاد المحدد ، فالعقد لا يسرى في حقه ، ولا يبقى أمام
 (ب) إلا أن يرجع بالتعويض على (ا) الذي اتخذ صفة الوكيل دون أن يكون
 وكيلًا . لكن إذا أثبت (ا) أن (ب) كان يعلم أن الوكالة غير موجودة (ويحذف
 من نص المادة ٩٩١ العبارة الآخيرة «أو كان ينبغي أن يكون عالما بذلك» ، للسبب
 المتقدم) تخلص من التعويض .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٩٠ من المشروع واقترح حذفها اكتفاء بما تقدم من أحكام النيابة فوافقت اللجنة
 على ذلك .

المادة ٩٩١ :

أما إذا رفض الإقرار صراحة أو ضمنا ، فإنه يجوز الرجوع على من اتخذ صفة الوكيل بتعويض الضرر
 الناشئ عن عدم نفاذ العقد ، ما لم يثبت أن الطرف الآخر كان يعلم أن الوكالة غير موجودة ، أو كان
 ينبغي أن يكون عالما بذلك .

التقنين المدني السابق :

مادة ٥٢٤ فقرة ٢/٦٤٤ : ولا يكون مسئولًا أيضا عن تجاوزه حدود ما وكل فيه إذا أعلم من يعامله
 بسعة وكالته .

وتتغير المسألة لو أن (١) تعاقد مع (ب) باسم (ج) ، وكان معه توكيل عنه لم يجاوز حدوده ، ولكن التعاقد كان بعد انقضاء التوكيل ولم يكن (ب) يعلم بانقضائه ذلك لأن (ب) في هذه الحالة لم يكن يستطيع العلم بانعدام الوكالة كما كان يستطيعه في الحالة الأولى . فهو معذور إذا تعاقد مع (١) باعتباره وكيلًا ، ويرتبط (ج) بهذا العقد كما لو كانت الوكالة لم تنقض ، ويرجع (ج) على (١) بالتعويض إذا كان هذا يعلم بانقضاء الوكالة (انظر م ١٦٠ و ٩٩٥ من المشروع) .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٨٩ من المشروع فأقرتها اللجنة على أصلها وقدمت بعد استبدال رقمي ١٠٧ ، ١١٠ برقمي ١٥٧ ، ١٦٠ .

وأصبح رقم المادة ٧٤٥ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٤٤ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل — وأصبح رقمها ٧١٣

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

القضاء المصري :

مطابق : استئناف أهلي ٢٢ مارس سنة ١٩٣٤ المحاماة ١٥ ص ٢٢ رقم ١٣ استئناف مختلط ٩ فبراير سنة ١٩٣٣ ب ٤٥ ص ١٦٧ — أبو تيج الجزئية أول فبراير سنة ١٩٣٠ المحاماة ١٠ ص ٧٨٧ رقم ٢٩٤

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٩٨٩ المقابلة للمادة ٧١٣ .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٩١ من المشروع واقترح حذفها اكتفاء بما تقدم من أحكام النيابة فوافقت اللجنة على ذلك .

٣ - انتهاء الوكالة

مادة ٧١٤

تنتهى الوكالة بإتمام العمل الموكل فيه أو بانتهاء الأجل المعين للوكالة وتنتهى أيضا بموت الموكل أو الوكيل .

التقنين المدني السابق :

مادة ٥٢٩/٦٥٠ : ينتهى التوكيل بالعزل وإتمام العمل الموكل فيه وبعزل الوكيل نفسه وإعلان الموكل وبموت أحدهما .

المشروع التمهيدي

المادة ٩٩٢ :

تنتهى الوكالة بإتمام العمل الموكل فيه أو بانتهاء الأجل المحدد للوكالة ، وتنتهى أيضا بموت الموكل أو الوكيل .

القضاء المصري :

مطابق : إستئناف مختلط ١٥ مايو سنة ١٨٩٥ ب ٧ ص ٢٧٠ — ٢٢ مارس سنة ١٩٠٠ ب ١٢ ص ١٧٤ — ١٢ يونيو ١٩٢٤ ب ٣٦ ص ٤٢٨ — إستئناف أهلى ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٦ القضاء ٣ ص ٢٤٥ — ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٢ المحاماة ١٣ ص ٧١٥ رقم ٣٥٣ بنى سويف الكلية ٩ يناير سنة ١٩٣٦ المحاماة ١٦ ص ٥٢١ رقم ٢٢٦ .

الشرعية الإسلامية :

مرشد الخيران م ٩٧١ و ٩٧٤ والمجلة م ١٥٢٦ — ١٥٣٠ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٩٩٤ من المشروع المقابلة للمادة ٧١٦ من القانون .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٩٢ من المشروع فأقرتها اللجنة كما هي . وأصبح رقمها ٧٤٦ في المشروع النهائي بعد استبدال كلمة « المعين » بكلمة « المحدد » .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٤٥ .

المشروع في مجلس الشيوخمناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل — وأصبح رقمها ٧١٤ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٧١٥

١ - يجوز للموكل في أى وقت أن ينهى الوكالة أو يقيد بها ولو وجد اتفاق يخالف ذلك . فإذا كانت الوكالة بأجر فإن الموكل يكون ملزما بتعويض الوكيل عن الضرر الذى لحقه من جراء عزله فى وقت غير مناسب أو بغير عذر مقبول .

٢ - على أنه إذا كانت الوكالة صادرة لصالح الوكيل أو لصالح
أجنبي فلا يجوز للوكيل أن ينهى الوكالة أو يقيد بها دون رضا
من صدرت الوكالة لصالحه .

التقنين المدني السابق :

مادة ٦٥٠/٥٢٩ : ينتهى التوكيل بالعزل وياتمام العمل الموكل فيه وبعزل الوكيل
نفسه وإعلان الموكل وبموت أحدهما .

المشروع التمهيدي

المادة ٩٩٣ :

١ - يجوز للوكيل فى أى وقت أن ينهى الوكالة أو يقيد بها . حتى لو وجد اتفاق
يخالف ذلك . فإذا كانت الوكالة بأجر ، فإن الموكل يكون ملزماً بتعويض الوكيل
عن الضرر الذى لحقه من جراء عزله فى وقت غير مناسب أو بغير عذر مقبول .

٢ - على أنه إذا كانت الوكالة صادرة لصالح الوكيل أو لصالح أجنبي ،
فلا يجوز للوكيل أن ينهى الوكالة أو يقيد بها دون رضا من صدرت الوكالة لصالحه .

القضاء المصرى :

مطابق : استئناف أهلى ٩ مايو ١٩٢٢ المحاماة ٣ ص ٢٧ رقم ١١ - ١٦ مارس
سنة ١٩٢٤ مج ر ٢٤ ص ١٧٩ رقم ١٠٥ - استئناف مختلط ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٨٩
ب ٢ ص ٣٥٤ - ٧ يونيه سنة ١٩٠٦ ب ١٨ ص ٣٢٠ - ٢٠ فبراير سنة ١٩١٧
ب ٢٩ ص ٢٤٢ - ١٣ يونيه سنة ١٩٢٣ ب ٣٥ ص ٥٠٧ .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الخيران م ٩٧٠ و ٩٧٣ والمجلة م ١٥٢١ و ١٥٢٥ .

مذكرة المشروع التمهيدى :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدى عن المادة ٩٩٤ من المشروع
المقابلة للمادة ٧١٦ من القانون .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٩٣ من المشروع فأقرتها اللجنة كما هى . وأصبح رقمها ٧٤٧
فى المشروع النهائى . بعد استبدال كلمة « ولو » بكلمتى « حتى لو » فى الفقرة الأولى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل — تحت رقم ٧٤٦

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل — وأصبح رقمها ٧١٥

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٧١٦

يجوز للوكيل أن ينزل فى أى وقت عن الوكالة ولو وجد
اتفاق يخالف ذلك ، ويتم التنازل باعلانه للموكل . فاذا كانت
الوكالة بأجر فان الوكيل يكون ملزما بتعويض الموكل عن الضرر
الذى لحقه من جراء التنازل فى وقت غير مناسب وبغير عذر مقبول .

٢ - غير أنه لا يجوز للوكيل أن ينزل عن الوكالة متى كانت صادرة لصالح أجنبي إلا إذا وجدت أسباب جدية تبرر ذلك على أن يخطر الأجنبي بهذا التنازل ، وأن يمهله وقتا كافيا ليتخذ ما يلزم لصيانة مصالحه .

التقنين المدني السابق :

مادة ٥٢٩ / ٦٥٠ : ينتهى التوكيل بالعزل وياتمام العمل الموكل فيه وبعزل الوكيل نفسه وإعلان الموكل وبموت أحدهما .

المشروع التمهيدي

المادة ٩٩٤ :

١ - يجوز للوكيل أيضا أن يتنازل فى أى وقت عن الوكالة ، حتى لو وجد اتفاق يخالف ذلك ، ويتم التنازل بإعلانه للموكل . فإذا كانت الوكالة بأجر ، فإن الوكيل يكون ملزما بتعويض الموكل عن الضرر الذى لحقه من جراء التنازل فى وقت غير مناسب أو بغير عذر مقبول .

٢ - غير أنه لا يجوز للوكيل أن يتنازل عن الوكالة متى كانت صادرة لصالح أجنبي ، إلا إذا وجدت أسباب جدية تبرر ذلك ، على أن يخطر الأجنبي بهذا التنازل وأن يعطى وقتا كافيا ليتخذ ما يلزم لصيانة مصالحه .^(١)

(١) مادة محذوفة :

المادة ٩٩٥ :

- ١ - تعتبر الوكالة قائمة فى جانب الوكيل ، حتى لو كانت قد انتهت ، مادام لا يعلم بانتهائها .
- ٢ - ولا يجوز الاحتجاج بانتهاء الوكالة على الغير المحسن النية الذين تعاقدوا مع الوكيل قبل علمهم بانتهائها .

القضاء المصري :

مطابق : استئناف مختلط ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٨٩ ب ٢ ص ٢٥٤ — ١٧ نوفمبر سنة ١٨٩٢ ب ٥ ص ١٤ استئناف أسبوط ٢ يونيو سنة ١٩٢٧ المحاماة ٨ ص ٥٠ رقم ٢٦ مصر ١٩ يناير سنة ١٩٢٤ المحاماة ٥ ص ٤٢٤ رقم ٣٧٣ قاضي الأمور المستعجلة بمحكمة مصر الأهلية ٥ يونيو سنة ١٩٣٣ المحاماة ١٥ ص ٤٤٢ رقم ٢٠٤

الشرعة الإسلامية :

مرشد الخيران ، م ٩٧٢ والمجلة م ١٥٢٢ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

١ -- تنهى الوكالة انتهاء طبيعيا بإنهاء العمل وانتهاء الأجل المحدد . كما تنهى بموت الموكل أو الوكيل ، لأن لشخصية كل متعاقد اعتبارا في نظر الآخر ، فلا تحمل الورثة محل المتعاقد في تنفيذ التزاماته إلا في حدود ضيقة (انظر م ٩٩٦ فقرة ٢) .

٢ — والوكالة عقد غير لازم . فللموكل عزل الوكيل قبل انتهاء الوكالة ، وله

التنين المدني السابق :

مادة ٦٥١/٥٣٠ : موت الموكل أو عزل الوكيل لايجوز الاحتجاج به على الغير إذا لم يكن عالما به .

القضاء المصري :

مطابق : استئناف أهلي ٢٣ مايو سنة ١٨٩٣ القضاء ١ ص ١٠٢ — ٩ مايو سنة ١٩٢٢ المحاماة ٣ ص ٢٧ رقم ١١-١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٢ المحاماة ١٣ ص ٧١٥ رقم ٣٥٣ — استئناف مختلط ٧ نوفمبر سنة ١٩١٢ ب ٢٥ ص ١٢ — ٣١ يناير سنة ١٩٢٢ ب ٢٤ ص ١٣٩ — ١٧ أبريل سنة ١٩١٣ ب ٢٥ ص ٣١٩ — بني سويف الكلية ٩ يناير سنة ١٩٣٦ المحاماة ١٦ ص ٥٢١ رقم ٢٢٦

الشرعة الإسلامية :

المجلة م ١٥٢٣

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٩٥ من المشروع واقترح حذفها فوافقت اللجنة على ذلك .

من باب أولى أن يقيد وكالته . وللوكيل أن يتنازل عن الوكالة قبل الفراغ من تنفيذها وينفذ التنازل بإعلانه للموكل . وتعتبر هذه القاعدة من النظام العام فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفها . على أنه يرد على جواز عزل الوكيل أو تقييد وكالته قيدان : (أ) إذا كانت الوكالة بأجر ، وعزل الوكيل قبل انتهاء الوكالة في وقت غير مناسب أو بغير عذر مقبول ، وأصابه ضرر من ذلك ، فإنه يرجع بالتعويض على الموكل ، لأن في العزل تعسفا يستوجب التعويض . (ب) إذا كانت الوكالة لصالح الوكيل أو لصالح أجنبي كما إذا كان أحد منهما دائنا للموكل ورخص له في استيفاء حقه مما يقع في يد الوكيل من مال الموكل ، فلا يجوز عزل الوكيل أو تقييد وكالته إلا بعد رضا من كانت الوكالة في صالحه ، الوكيل أو الأجنبي . كذلك يرد على جواز تنازل الوكيل عن الوكالة قيدان : (أ) إذا كانت الوكالة بأجر وتنازل عنها الوكيل في وقت غير مناسب أو بغير عذر مقبول ، فإنه يكون متعسفا في هذا التنازل ويجب عليه التعويض ، كما هو الأمر في حالة التعسف في العزل . (ب) إذا كانت الوكالة لصالح أجنبي ، فلا يجوز التنازل عن الوكالة إلا إذا وجدت أسباب جدية تبرر ذلك مع إخطار الأجنبي وإعطائه الوقت الكافي لصيانة مصالحه ، لأن الأجنبي قد تعلق حقه بالوكالة ، فوجب ألا يكون تنازل الوكيل ، بالنسبة له أيضا ، بغير عذر مقبول أو في وقت غير مناسب . أما إذا كانت الوكالة لمصلحة الوكيل ، فهو حر في التنازل عنها في أي وقت شاء لأنه هو الذي يقدر مصلحته .

٣ — على أنه مهما كان السبب في انتهاء الوكالة ، فما دام الوكيل لا يعلم بانتهاءها فهي قائمة حتى يعلم . كما إذا عزل الموكل الوكيل ولم يخطر به ذلك ، أو مات الموكل ولم يعلم الوكيل بموته (انظر م ٩٩٥ فقرة أولى وم ١٦٠ من المشروع) . كذلك لو علم الوكيل بانتهاء الوكالة ولكن الغير لم يعلم ، فإن الغير يستطيع أن يتمسك بالوكالة كما لو كانت لم تنقض . وقد تقدم ذكر ذلك .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٩٤ من المشروع فأقرتها اللجنة كما هي وأصبح رقمها ٧٤٨ في المشروع النهائي بعد حذف كلمة « أيضا » واستبدال كلمة « ولو » بكلمتي « حتى لو » ، واستبدال كلمة « وبغير » بكلمتي « أو بغير » ، في الفقرة الأولى وكلمة « يمهله » بكلمة « يعطى » ، في الفقرة الثانية .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة تحت رقم ٧٤٧ بعد استبدال كلمة « ينزل » بكلمة « يتنازل » في الفقرتين .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل — وأصبح رقمها ٧١٦

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٧١٧

١ - على أي وجه كان انتهاء الوكالة ، يجب على الوكيل أن يعمل بالأعمال التي بدأها إلى حالة لا تتعرض معها للتلف .

٢ - وفي حالة انتهاء الوكالة بموت الوكيل يجب على ورثته ، إذا ترافرت فيهم الأهلية وكانوا على علم بالوكالة ، أن يبادروا إلى إخطار الموكل بموت مورثهم وأن يتخذوا من التدابير ما تقتضيه الحال لصالح الموكل .

التقنين المدني السابق :

مادة ٥٢٢/٦٤٠ : لا يجوز للوكيل أن يعزل نفسه عن الوكالة في وقت غير لائق

ويجب عليه إذا انتهى توكيله بأى صورة غير عزله من الموكل عزلاً بئياً أن يجعل الأعمال التى ابتدأها فى حالة تقيها من الأخطار .

المشروع التمهيدي

المادة ٩٩٦ :

١ — على أى وجه كان انتهاء الوكالة ، يجب على الوكيل أن يصل بالأعمال التى بدأها إلى حالة لا تعرض معها للتلف .

٢ — وفى حالة انتهاء الوكالة بموت الوكيل يجب على ورثته ، إذا توافرت فيهم الأهلية وكانوا على علم بالوكالة ، أن يبادروا إلى إخطار الموكل بموت مورثهم ، وأن يتخذوا من التدابير ما تقتضيه الحال لصالح الموكل ^(١) .

(١) مادة عذوبة :

المادة ٩٩٧ :

١ — على الوكيل ، إذا كان قد حصل على سند يثبت الوكالة ، أن يرد السند للموكل عند انتهاء الوكالة ، ولا يجوز له الاحتفاظ به ضماً لحقوقه قبل الموكل .

٢ — فإذا أهدم الموكل أو خلفاؤه فى حل الوكيل على رد السند ، فإنهم يكونون مسئولين عن الضرر الذى قد يصيب الغير حسن النية من جراء ذلك .

التقنين المدنى السابق :

مادة ٥٣١/٥٢٠ : وعلى الوكيل بعد انتهاء توكيله أن يرد للموكل السند المعطى له بالتوكيل .

القضاء المصرى :

مطابق : استئناف أهلى ٩ مايو سنة ١٩٢٢ المحاماة ٣ ص ٢٧ رقم ١١ — استئناف مختلط ١٧ ابريل سنة ١٩١٣ ب ٢٥ ص ٣١٩ .

مذكرة للمشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ماجاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ٩٩٦ من المشروع .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٩٧ من المشروع ، واقترح حذفها فوافقت اللجنة على ذلك .

القضاء المصرى :

مطابق : المنصورة استئنافى ٢٦ فبراير سنة ١٨٩٤ القضاء ٢ ص ٢٠٤ — استئناف أهلى ٩ مايو سنة ١٩٢٢ المحاماة ٣ ص ٢٧ رقم ١١ — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٤ المحاماة ١٥ ص ٩٨ رقم ٢٣٣ بنى سويى الكلية ٩ يناير سنة ١٩٣٦ المحاماة ١٦ ص ٥٢١ رقم ٢٢٦ استئناف مختلط ١٥ يناير سنة ١٩١٩ ب ٣١ ص ١٢٤ — ٢٣ يوفى سنة ١٩٢٧ ب ٣٩ ص ٥٧٣

الشرىعة الإسلامىة :

المجلة م ١٥٢٤

مذكرة المشروع التمهيدى :

١ — إذا انتهت الوكالة بغير موت الوكيل ، وجب على هذا أن يتخذ من الأعمال التحفظىة ما يصون به مصلحة الموكل . فإذا كان قد بدأ فى جنى المحصول وبيعه وجب عليه أن يستمر حتى يصل إلى حالة تكون معها مصالح الموكل مأمونة ، دون أن يكون من الضرورى الانتهاء من بيع المحصول بأكمله . أما إذا كانت الوكالة قد انتهت بموت الوكيل ، فعلى الورثة الذين توافرت فيهم الأهلية وكانوا يعلمون بالوكالة أن يتخذوا هذه التدبىرات العاجلة ، وعليهم أن يبادروا بإخطار الموكل بموت مورثهم حتى يدبر أمره . وهذا هو الحكم أيضا فى ورثة الفضولى (انظر م ٢٦٨ من المشروع) .

٢ — ولما كان سند الوكالة فى يد الوكيل لأنه مطالب بإثبات وكالته للغير كما تقدم ، فيجب عليه أن يرده إليه أو إلى ورثته عند انتهاء الوكالة . ولا يجوز للوكيل أن يحبس السند استيفاء لحقوقه . واسترداد السند من الوكيل فى الوقت المناسب يمنع الغير من التعامل مع الوكيل بعد انتهاء الوكالة وإلا كانوا سبى النية . كما أن بقاء السند فى يد الوكيل بعد انتهاء الوكالة يكون من شأنه أن يغرر بالغير فيتعاملون مع الوكيل ، وقد تقدم أن للغير فى هذه الحالة أن يتمسكوا بالوكالة . ولهم فى كل الأحوال أن يرجعوا بالتعويض عما يصيبهم من ضرر على كل من الموكل والوكيل . وإذا تلاكاً الوكيل فى رد سند الوكالة الزم بذلك ، وكان مسئولاً عن التعويض . وللموكل أن يشهر انتهاء الوكالة بالطريقة المناسبة .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٩٦ من المشروع فأقرتها اللجنة كما هى ، وأصبح رقمها ٧٤٩ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٤٨ .

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل — وأصبح رقمها ٧١٧ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

الفصل الرابع

الوديعة

المذكرة الإيضاحية :

نظرة عامة :

وضعت الوديعة بين العقود الواردة على العمل ، ورتبت أحكامها ترتيبا منطقيا ،
فعرفت الوديعة ، ثم حددت التزامات الوديع والتزامات المودع (١) .

وذكرت بعض حالات خاصة تنطبق عليها أحكام الوديعة إلا في مسائل معينة
تفرد فيها بأحكام خاصة .

ويختلف المشروع عن التقنين الحالى فى مسائل أهمها ما يأتى :

(١) جعل المشروع الوديعة عقدا رضائيا ، كما فعل بالقرض والعارية ، وهى فى
التقنين الحالى عقد عيني .

(٢) بين المشروع بوضوح التزامات كل من الطرفين .

(٣) فرق المشروع بين ما إذا كانت الوديعة عادية وبغير أجر ، وبين ما إذا
كانت باجر (٢)

(١) ورد هنا بمذكرة المشروع التمهيدى ما يأتى :

(وبينت أسباب انتهاء الوديعة) .

(٢) ورد هنا بمذكرة المشروع التمهيدى ما يأتى :

أو كانت فى مصلحة الوديع وحده ، أو كان الوديع قد تطوع لحفظ الشيء .

فجعل في الحالة الأولى معيار العناية المطلوبة من الوديع معيارا شخصيا إذا كانت عنايته العادية بأمواله الشخصية لا تفوق عناية متوسط الناس . وأما في الحالة الثانية فقد جعل المعيار معيارا موضوعيا ، فهو يفرض على الوديع عناية المتوسط من الناس ولو كانت عنايته الشخصية بأمواله الخاصة دون ذلك المتوسط . (٣)

(٤) عرض المشروع لبعض حالات من الوديعة أشار إليها التتئين الحالى إشارة قاصرة ، ففصل المشروع أحكام كل منها ووضع لها ما تقتضيه من أحكام خاصة .

(٣) ورد هنا بمذكرة المشروع التمهيدى فقرة خاصة هى .

(٤) بين المشروع بوضوح أسباب انتهاء الوديعة ، فذكر انقضاء المدة ، ثم إلغاء العقد من جانب اللودع أو من جانب الوديع ، وأخيرا موت الوديع .

مادة ٧١٨

الوديعة عقد يلتزم به شخص أن يتسلم شيئاً من آخر على أن يتولى حفظ هذا الشيء وعلى أن يردّه عينا .

التقنين المدني السابق :

مادة ٥٩٠/٤٨٢ : الإيداع عقد به يسلم إنسان منقولا لإنسان آخر يتعهد بحفظه بدون اشتراط أجره كما يحفظ أموال نفسه ويرده بعينه عند أول طلب يحصل من المودع .

المشروع التمهيدي

المادة ٩٩٨ :

الوديعة عقد يلتزم به شخص أن يتسلم شيئاً من آخر ، على أن يتولى حفظ هذا الشيء ، وعلى أن يردّه عينا .

القضاء المصري :

نقض جنائي ٢١ مارس سنة ١٩٣٢ مج نقض جنائي ٢ ص ٤٨٨ رقم ٣٧٧ استئناف أهلي ٤ مايو سنة ١٩٠٩ الحقوق ٢٤ ص ١٧٧ رقم ٤٦ — ١٢ فبراير سنة ١٩٢٣ المحاماة ٣ ص ٢٧٣ رقم ٢٠٤ — استئناف مختلط ١٨ فبراير سنة ١٩١٤ ب ٢٦ ص ٢٣٤

الشريعة الإسلامية :

مرشد الخيران م ٨١٠ — ٨١٣ والمجلة م ٧٧٣ و ٧٧٥ — ٧٧٦

مذكرة المشروع التمهيدي :

يتضح من هذا التعريف أن الوديعة عقد رضائي ، يلتزم الشخص بموجبه أن

يتسلم شيئاً ، منقولاً أو عقاراً ليتولى حفظه ثم يرده عينا . فالحق قد يتم قبل تسليم الشيء وهو لا ينقل إلى الوديع إلا الحيازة المادية للشيء . (انظر المادة ٢٢٢٥ من التقنين الأرجنتيني ، فلا يخوله ملكية ذلك الشيء ولا استعماله ولا استغلاله . فلا يشترط فيه إذن أن يكون المودع مالكا ، إذ أنه عقد يلتزم به شخص أن يتسلم شيئاً من آخر سواء أكان هذا الآخر مالكا أم غير مالك (انظر في هذا المعنى المادة ١٠٠٠ من التقنين التونسي ، والمادة ٧٨٦ من التقنين المراكشي ، والمادة ٦٩٤ من التقنين اللبناني . وانظر عكس ذلك المادة ١٩٢٢ من التقنين الفرنسي) .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٩٨ فأقرتها اللجنة على أصلها ، وأصبح رقم المادة ٧٥٠

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٤٩ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل — وأصبح رقمها ٧١٨ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

١ - التزمات المودع عنده

مادة ٧١٩

١ - على المودع عنده أن يتسلم الوديعة .

٢ - وليس له أن يستعملها دون أن يأذن له المودع في ذلك صراحة أو ضمنا .

التقنين المدني السابق :

مادة ٤٨٦ / ٥٩٤ : ولا يجوز له أن يستعمل الشيء المودع عنده وإلا كان ملزما بالتضمنات .

المشروع التمهيدي

المادة ٩٩٩ :

١ - على الوديع أن يتسلم الوديعة .

٢ - وليس له أن يستعملها دون أن يأذن له المودع في ذلك صراحة أو ضمنا .

القضاء المصري :

انظر استئناف مختلط ٢٠ يونيو سنة ١٨٨٩ ب ١ ص ٣٩٢ - ٢٥ فبراير سنة ١٨٩١

ب ٣ ص ٢٠٥ .

الشرعية الإسلامية :

مرشد الحيران م ٨١٢ - ٨١٣ و ٨٢١ - ٨٢٢ والمجلة م ٧٧٩ و ٧٩٢ - ٧٩٣ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ١٠٠٢ المقابلة للمادة ٧٢١ من القانون .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ٩٩٩ من المشروع فأقرتها اللجنة على أصلها .
وقدمت بعد استبدال عبارة « على المودع عنده » بعبارة « على الوديع »
بالفقرة الأولى .

وأصبح رقمها ٧٥١ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٥٠ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل — وأصبح رقمها ٧١٩

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٧٢٠

١ - إذا كانت الوديعة بغير أجر وجب على المودع عنده أن يبذل من العناية في حفظ الشيء ما يبذله في حفظ ماله ، دون أن يكلف في ذلك أزيد من عناية الرجل المعتاد .

٢ - أما إذا كانت الوديعة بأجر فيجب أن يبذل في حفظ الوديعة عناية الرجل المعتاد .

التقنين المدنى السابق :

مادة ٤٨٣ / ٥٩١ : إذا اشترطت الأجرة للمودع عنده تتبع في العقد القواعد المتعلقة باستئجار الصناع .

مادة ٤٨٥ / ٥٩٣ : حافظ الوديعة مسئول عما يقع منه في شأنها من التقصير الجسيم وعن عدم صيانتها لها المشترطة في العقد .

مادة ٤٨٩ / ٥٩٨ : حافظ الوديعة الذى يأخذ أجرة بسبب الأحوال التى ترتب عليها الإيداع كصاحب خان أو أمين النقل أو نحوهما ضامن لهلاك الوديعة إلا إذا أثبت أن الهلاك حصل بسبب قوة قاهرة .

المشروع التمهيدى

المادة ١٠٠٠ :

١ - إذا كانت الوديعة دون أجر ، وجب على الوديع أن يبذل من العناية في

حفظ الشيء ما يبذله في حفظ ماله ، دون أن يطالب في ذلك بأكثر من عناية الرجل المعتاد . كل هذا ما لم يتفق على غير ذلك .

٢ — أما إذا كانت الوديعة بأجر ، أو كانت في مصلحة الوديع وحده ، أو كان الوديع قد تطوع لحفظ الشيء ، فيجب أن يبذل في حفظ الوديعة عناية الرجل المعتاد ^(١) .

القضاء المصري :

استئناف مختلط ١٨ فبراير سنة ١٩١٤ ب ٢٦ ص ٢٣٤ - ١٢ يونيه سنة ١٩٢٤

ب ٢٦ ص ٤٥٤ .

الشرعية الإسلامية :

مرشد الحيران م ٨١٥ - ٨١٨ و ٨٣٢ والمجلة م ٧٧٧ - ٧٧٨ و ٧٨٠ - ٧٨٤

و ٧٨٧ - ٧٨٩ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ١٠٠٢ المقابلة للمادة ٧٢١ من القانون .

(١) مادة معذوفة :

المادة ١٠٠١ :

إذا حجزت الوديعة تحت يد الوديع ، أو رفعت عليه دعوى باستحقاقها ، وجب عليه أن يخطر الوديع بذلك فوراً ، وجاز له أن يحصل على ترخيص في إيداعها على ذمة من يثبت له الحق فيها .

القضاء المصري :

استئناف مختلط ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٢ ب ٣٤ ص ١٩٨

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ١٠٠٢ المقابلة للمادة ٧٢١ من القانون .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠٠١ من المشروع ، واقتراح حذفها لعدم ضرورتها فوافقت اللجنة على ذلك .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠٠٠ من المشروع ، فاقترح حذف العبارة الخاصة بإمكان الاتفاق على خلاف القاعدة المتعلقة بمعيار العناية لعدم الحاجة إليها ، كما اقترح جعل حكم الفقرة الثانية قاصرا على الوديعة المأخوذة فأقرت اللجنة هذين الاقتراحين وأصبح النص كما يلي :

(١) إذا كانت الوديعة دون أجر ، وجب على الوديع أن يبذل من العناية في حفظ الشيء ما يبذله في حفظ ماله ، دون أن يكلف في ذلك أزيد من عناية الرجل المعتاد .

(٢) أما إذا كانت الوديعة بأجر ، فيجب أن يبذل في حفظ الوديعة عناية الرجل المعتاد .

وقد تمت بعد استبدال كلمة « بغير » بكلمة « دون » ، وكلمتي « المودع عنده » بكلمة « الوديع » ، في الفقرة الأولى .
وأصبح رقمها ٧٥٢ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل — تحت رقم ٧٥١

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل — وأصبح رقمها ٧٢٠

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٧٢١

ليس للمودع عنده أن يحل غيره محله في حفظ الوديعة دون إذن صريح من المودع إلا أن يكون مضطراً إلى ذلك بسبب ضرورة ملجئه عاجلة .

التقنين المدني السابق :
لامقابل لها .

المشروع التمهيدى

المادة ١٠٠٢ :

ليس للوديع أن يحل غيره محله في حفظ الوديعة ، دون إذن صريح من المودع ، إلا أن يكون مضطراً إلى ذلك بسبب ضرورة ملجئه عاجلة .
الشريعة الإسلامية :

مرشد الخيران م ٨٢٠ والمجلة م ٧٨٠ و ٧٩٠ — ٧٩١ .

مذكرة المشروع التمهيدى :

١ — بينت المادة ٩٩٩ فقرة أولى التزام الوديع بأن يتسلم الوديعة ، بحيث لو امتنع عن تسلمها جاز إجباره على ذلك أو الحكم عليه بالتعويض .

٢ — ونصت الفقرة الثانية على واجب الامتناع عن استعمال الشيء دون ترخيص المودع بذلك صراحة أو ضمناً . ويجب على من يدعى هذا الترخيص أن يثبت صدوره لأن الإذن بالاستعمال لا يفترض .

٣ - وقد بين المشروع ما يجب على الوديع من عناية في حفظ الوديعة . ففرق بين ما إذا كانت الوديعة عادية ودون أجر ، وما إذا كانت الوديعة بأجر ، أو كانت في مصلحة الوديع وحده ، أو كان الوديع قد تطوع لحفظ الشيء . وأجرى على النوع الثاني القاعدة العامة التي تفرض على المدين عناية الرجل المعتاد . أما النوع الأول من الوديعة فقد رأى المشروع أن يخفف فيه حد العناية المطلوبة من الوديع ، فعديل عن المعيار المادى الذى يؤدي إلى مطالبة المدين بعناية الرجل المعتاد ، إلى المعيار الشخصى الذى يترتب عليه الاكتفاء من المدين بما يبذله عادة من عناية في شئون نفسه . ولما كان الغرض من ذلك التخفيف عن الوديع ، لا مطالبته بعناية تفوق عناية الرجل المعتاد ، ولما كان الوديع قد يكون في شئونه الخاصة أكثر حرصاً من متوسط الناس ، وجب عند الأخذ بالمعيار الشخصى وضع حد للعناية التي يصح أن يطالب بها الوديع بناء على هذا المعيار ، فنص على أن يكتفى منه بمثل عنايته في شئون نفسه ، دون أن يؤدي ذلك في أى حال إلى مطالبته بعناية تفوق عناية الرجل المعتاد .

ويلاحظ في كلتا الحالتين أن التزام الوديع يعتبر التزاماً بوسيلة ، لا التزاماً بغاية ، فلا يكون تمت عدم وفاء متى قام الوديع ببذل العناية المطلوبة منه في المحافظة على الشيء حتى لو لم تؤد هذه العناية إلى حفظ الشيء فعلاً .

٤ - وكما يجب على الوديع أن يحفظ الشيء من كل تلف مادي ، كذلك يجب عليه أن يتفادى بشأنه كل ضرر يترتب على اتخاذ إجراءات قانونية متعلقة به . فإذا حجز الشيء تحت يده ، أو رفعت عليه دعوى باستحقاقه ، وجب عليه أن يخطر المودع بذلك فوراً . وإن أبطأ في ذلك لأي سبب ، لزمه اتخاذ الإجراءات التي تحفظ مصلحة المودع . ومتى أثبت الوديع صفته وجب إخراجه من الدعوى . غير أنه إذا استمر النزاع إلى ما بعد المدة المحددة للوديعة جاز للوديع أن يحصل على ترخيص في إيداع الشيء في خزانة المحكمة أو عند أى شخص تعينه المحكمة لذلك ، على أن يسلم الشيء فيها بعد إلى من يثبت له الحق فيه .

٥ - ويفرض في الوديعة أن شخص الوديع له اعتبار خاص عند المودع ، فلا

يجوز للوديع أن يحل غيره محله في حفظ الوديعة ، دون إذن صريح من المودع ، إلا أن يكون مضطرا إلى ذلك بسبب ضرورة ملجئة عاجلة ، إذ أن الضرورات تبيح المحظورات . فإذا أحل الوديع غيره محله دون إذن بذلك ، كان مسؤولا عن فعل ذلك الغير . وإن كان ذلك باذن المودع ، فيكون الوديع مسؤولا عن سوء اختياره لذلك الغير وعن كل عيب في التعليمات التي أصدرها له بشأن حفظ الشيء (انظر المادة ١٠٠٦ من التقنين التونسي والمادة ٧٩٢ من التقنين المراكشي والمادة ٦٩٨ من التقنين اللبناني) .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠٠٢ من المشروع فأقرتها اللجنة كما هي . وقدمت بعد استبدال كلمتي « للمودع عنده » بكلمة « الوديع » وأصبح رقمها ٧٥٣ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٥٢

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٧٢١

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٧٢٢

يجب على المودع عنده أن يسلم الشيء الى المودع بمجرد طلبه
إلا إذا ظهر من العقد أن الأجل عين لمصلحة المودع عنده .
وللمودع عنده أن يلزم المودع بتسليم الشيء فى أى وقت إلا إذا
ظهر من العقد أن الأجل عين لمصلحة المودع .

التقنين المدنى السابق :

مادة ٤٨٧ / ٥٩٥ : وعليه أن يردّه إلى المودع نفسه أو لمن ينوب عنه .

المشروع التميدى

المادة ١٠٠٣ :

١ — على الوديع ، متى انتهت الوديعة ، أن يرد إلى المودع أو إلى من يخلفه الشيء .
المودع وما يكون قد قبضه من ثماره .

٢ — ويرد الشيء فى المكان الذى يجب فيه حفظه ، وتكون مصروفات الرد
على المودع . كل هذا مالم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك .

القضاء المصرى :

استئناف مختلط ٢٠ يونيو سنة ١٨٨٩ ب ١ ص ٣٩٢ — ٢٥ فبراير سنة ١٨٩١
ب ٣ ص ٢٠٥ — ٧ أبريل سنة ١٨٩٧ ب ٩ ص ٢٥٩ — ٢٢ أبريل سنة ١٩٠٨
ب ٢٠ ص ١٨٣ — ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٢ ب ٣٤ ص ١٩٨ — ٢١ أبريل سنة ١٩٢٧
ب ٣٩ ص ٤١٠ — مصر الابتدائية ٢٥ يولييه سنة ١٩٠٣ الحقوق ١٨ ص ٢٠٣ رقم ١٢٣

الشريعة الإسلامية :

مرشد الحيران م ٨٣١ والمجلة م ٧٨٥ و ٧٩٤ — ٧٩٨ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ١٠٠٤ المقابلة للمادة ٧٢٣ من القانون .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠٠٣ من المشروع ، واقتراح تعديلها بما يجعل حكمها أدق وأوضح وكذلك حذف الفقرة الثانية اكتفاء بالقواعد العامة فوافقت اللجنة على ذلك وأصبح نص المادة ما يأتي :

يجب على الوديع أن يسلم الشيء إلى المودع بمجرد طلبه إلا إذا ظهر من العقد أن الأجل حدد لمصلحة الوديع . وللوديّع أن يلزم المودع بتسليم الشيء في أي وقت إلا إذا ظهر من العقد أن الأجل حدد لمصلحة المودع .

وقد تمت بعد استبدال كلمتي « المودع » بـ « الوديع » ، بكلمة « عين » ، بكلمة « حدد » .

وأصبح رقمها ٧٥٤ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٥٣ .

المشروع في مجلس الشيوخمناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٧٢٢ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل

مادة ٧٢٣

إذا باع وارث المودع عنده الشيء المودع وهو حسن النية،
فليس عليه لمالكه إلا رد ما قبضه من الثمن، أو التنازل له عن حقوقه على
المشتري وأما إذا تصرف فيه تبرعا فإنه يلتزم بقيمته وقت التبرع .

التقنين المدني السابق :

مادة ٦٠٣/٤٩٤ : من ينوب عن حافظ الوديعة إذا باعها مع عدم علمه بأنها
وديعة فليس عليه لمالكها إلا رد ما قبضه من الثمن أو التنازل له عما له من الحقوق
على المشتري، وأما إذا كان ملكها لأحد مجانا فعليه قيمتها بحسب التقويم .

المشروع التمهيدي

المادة ١٠٠٤ :

١ — إذا هلك الوديعة دون خطأ من الوديع، وحصل الوديع بسبب ذلك
على مبلغ من النقود أو على أي عوض آخر، وجب عليه أن يؤدي ذلك إلى المودع
وأن يحول إليه ما عسى أن يكون له من دعاوى قبل الغير بشأن الشيء الذي كان
يجب رده .

٢ — ويسرى هذا الحكم أيضا على وارث الوديع إذا باع وهو حسن النية شيئا
كان يجمل أنه وديعة، فإن كان الوارث قد تبرع بهذا الشيء، فإنه يلتزم بقيمته .
أما إذا كان للمودع في استرداد الشيء ذاته مصلحة تفوق كثيرا مصلحة من آل إليه
هذا الشيء، جاز له أن يطالب برد الشيء على أن يرد الثمن والمصروفات .

الشرعية الإسلامية :

المجلة م ٧٨٧ و ٨٠١ — ٨٠٢

مذكرة المشروع التمهيدي :

١ — متى انتهت الوديعة ، وجب على الوديع في غير الحالة المنصوص عليها في المادة ١٠٠١ أن يرد الشيء إلى المودع أو إلى من يخلفه . ويترتب على التزام الوديع بالرد بعد التزامه بحفظ الشيء ، أنه إذا ظهر وقت الرد أن الشيء أصابه تلف بسبب تقصير الوديع في المحافظة على الشيء كان مسئولاً عن ذلك . أما إذا أصابه تلف أو هلاك دون تقصير من الوديع ، فلا مسئولية عليه في ذلك ، وتكون تبعة التلف أو الهلاك على المودع .

غير أنه إذا حصل الوديع في هذه الحالة الأخيرة من تسبب في التلف أو الهلاك على تعويض ، أو ثبت له حق المطالبة بتعويض ، فإن العدالة تأبى أن يبرأ هو من التزامه بالرد وأن يحتفظ لنفسه بالتعويض أو بحق المطالبة بالتعويض . فنص في المادة ١٠٠٤ فقرة أولى على أنه يجب عليه أن يؤدي إلى المودع ما قبضه من تعويض ، أو أن يحول إليه ما عسى أن يكون له من دعاوى قبل الغير بشأن الشيء الذي كان يجب رده .

٢ — وبما أن الوديع ليس له استعمال الشيء ولا استغلاله ، فإن الشيء إذا كان مما ينتج ثماراً وقبضها الوديع وجب عليه ردها إلى المودع (المادة ١٠٠٣ فقرة أولى) فإن لم يقبض ثماراً لا يجب عليه شيء . فإذا كانت الوديعة مبلغاً من النقود فلا تجب عليه فوائده ، إلا من وقت أعذاره بردها (م ١٩٣٦ فرنسي) .

٣ — ويكون الرد في المكان الذي كان يجب فيه حفظ الشيء . وتكون مصروفاته على المودع ، اذ يفرض في الطرفين أنهما قصدا ذلك . أما أن اتفقا على غيره فيتبع (المادة ١٠٠٣ فقرة ثانية) .

٤ — وهناك حالة نص عليها التقنين الحالي في المادة ٦٠٣/٤٩٤ تشبه في حكمها ما يترتب على هلاك الشيء تحت يد الوديع بدون تقصير منه . وهي حالة وارث الوديع الذي لا يعلم أن الشيء وديعة ، فيعتقد أنه مملوك لمورثه ، ويتصرف فيه بحسن نية إلى آخر . فنص عليها المشروع في المادة ١٠٠٤ فقرة ثانية . وفرق بين ما إذا كان تصرف الوارث معاوضة أو تبرعاً . ففي الحالة الأولى أجرى عليه حكم الفقرة الأولى من المادة

١٠٠٤ أى أنه ألزمه بأن يؤدي إلى المودع ما يكون قد قبضه ثمنا للشيء المودع ، أو أن يحول إليه ما عسى أن يكون له من حقوق بشأن ذلك الشيء قبل المتصرف إليه . أما في الحالة الثانية حيث يكون الوارث حسن الية قد تصرف بغير مقابل ، فلم يقبض شيئا حتى يؤديه إلى المودع . ولم يثبت له حق قبل الغير حتى يحوله الى المودع ، لذلك قارن المشروع بين كل من المودع والوارث والمتبرع إليه (حيث يجوز لهذا أن يتمسك بكسب الملكية) ، فوجد أن أولاهم بالرعاية المتبرع إليه ، ثم المودع وأقلهم استحقاقا للرعاية الوارث ، فالزمه بأن يرد الى المودع قيمة الشيء . غير أنه في كل ذلك لم يغيب عنه احتمال أن يكون المودع أولى بالرعاية من المتصرف إليه ، فنص على أنه إذا كان للمودع في استرداد الشيء ذاته مصلحة تفوق كثيرا مصلحة من آل إليه هذا الشيء ، جاز له أن يطالب برد الشيء ، على أن يرد الثمن والمصروفات .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠٠٤ من المشروع ، واقترح حذف الفقرة الأولى لأنها مستفادة من القواعد العامة وتعديل الفقرة الثانية تعديلا ملائما فوافقت اللجنة وأصبح نصها : إذا باع وارث الوديع الشيء المودع وهو حسن النية فليس عليه لمالكه الا رد ما قبضه من الثمن أو التنازل له عن حقوقه على المشتري وأما إذا تصرف فيه تبرعا فإنه يلتزم بقيمته وقت التبرع .

وقدمت بعد استبدال كلمتي «المودع عنده» بكلمة «الوديعة» ، وأصبح رقمها ٧٥٥ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٥٤

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٧٢٣

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

٢ - التزامات المودع

مادة ٧٢٤

الأصل في الوديعة أن تكون بغير أجر ، فإذا اتفق على أجر
وجب على المودع أن يؤديه وقت انتهاء الوديعة ، ما لم يوجد
اتفاق يقضى بغير ذلك .

التقنين المدني السابق :

مادة ٤٨٢ / ٥٩٠ : الإيداع عقد به يسلم إنسان منقولا لإنسان آخر يتعهد بحفظه
بدون اشتراط أجره كما يحفظ أموال نفسه ويرده بعينه عند أول طلب يحصل من المودع .
م ٤٨٣ / ٥٩١ : إذا اشترطت الأجرة للمودع عنده تتبع في العقد القواعد المتعلقة
بإستئجار الصناع .

المشروع التمهيدي

المادة ١٠٠٥ :

١ - إذا كانت الوديعة بأجر ، وجب على المودع أن يؤدي الأجر في الوقت
الذي ينتهي فيه حفظ الوديعة ، ما لم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك . فإذا كان الأجر
محسوطا على فترات من الزمن ، استحق الأجر عن كل فترة في نهايتها .

٢ - أما إذا لم يعين أجر في العقد ، اعتبرت الوديعة أنها دون أجر .

القضاء المصري :

استئناف مختلط ٢٨ مارس سنة ١٩٠٦ ب ١٨ ص ١٦٩ .

الشرعة الإسلامية :

مرشد الحيران م ٨١٤ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ١٠٠٦ المقابلة للسادة ٧٢٥ من القانون .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠٠٥ من المشروع ، فأقرتها اللجنة مع تحوير لفظي ملائم وأصبح نصها :
الأصل في الوديعة أن تكون بغير أجر فإذا اتفق على أجر وجب على المودع أن يؤديه وقت انتهاء الوديعة ، مالم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك .
وأصبح رقم المادة ٧٥٦ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٥٥

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٧٢٤

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٧٢٥

على المودع أن يرد الى المودع عنده ما أنفق في حفظ الشيء ،
وعليه أن يعرضه عن كل ما لحقه من خسارة بسبب الوديعة .

التقنين المدني السابق :

مادة ٤٨٨ فقرة أولى / ٥٩٦ : وعلى المودع أن يؤدي لحافظ الوديعة المصاريف
المنصرفة منه لحفظها ويعطيه بدل الخسارات التي نشأت له عنها .

المشروع التمهيدي

المادة ١٠٠٦ :

على المودع أن يرد إلى الوديع ما أنفق هذا في حفظ الشيء ، وعليه أن يعرضه
عن كل ما لحقه من خسارة بسبب الوديعة ، إلا إذا لم يعلم السبب الذي كان من شأنه
أن تلحق عنه هذه الخسارة ، أو لم يكن في استطاعته أن يعلم ذلك ، أو عليه وأخطر به
الوديع ، أو عليه هذا دون إخطار . (١)

(١) أربع مواد محذوفة :

المادة ١٠٠٧ :

١ — تنهى الوديعة بانقضاء الأجل المتفق عليه .

٢ — فإذا لم يتفق على الأجل صراحة أو ضمنا ، حدد القاضي أجلا تنتهي فيه الوديعة ويكون هذا
الأجل مبدأ المدة التي يتقادم بها الالتزام برد الوديعة .

القضاء المصري :

مصر الابتدائية ٥ نوفمبر سنة ١٨٩٨ الحقوقي ١٤ ص ٥١ .

القضاء المصري:

استئناف مختلط ٢٢ مايو سنة ١٩٠٢ ب ١٤ ص ٣١٦ — ٧ ديسمبر سنة ١٩٢١

ب ٣٤ ص ٤٤ .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الخيران م ٨٢٩ — ٨٣٠ والمجلة م ٧٨٦ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

١ — الأصل في الوديعة أن تكون دون أجر ، إلا إذا نص في العقد على أجر فيكون واجبا . وفي هذه الحالة إما أن يكون الأجر واجب الأداء دفعة واحدة ، فيصير مستحقا في الوقت الذي ينتهي فيه حفظ الوديعة ، مالم يتفق الطرفان على غير ذلك . وإما أن يكون مقسما على فترات من الزمن ، فيستحق الأجر عن كل فترة في نهايتها .

وإذا انتهى حفظ الوديعة قبل الموعد المحدد له وكان هناك أجر متفق عليه ، فإن تطبيق القواعد العامة يبيح للوديع أن يطالب من الأجر المتفق عليه بنسبة ما وافاه

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ١٠١٠ المحذوفة .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠٠٧ من المشروع ، واقتراح حذفها اكتفاء بالمادة ١٠٠٣ بعد تعديلها فوانقت اللجنة على ذلك

المادة ١٠٠٨ :

يجوز للمودع في كل وقت أن يطلب رد الوديعة ، إلا أن يكون أجل الوديعة محددًا في مصلحة الوديع أو يكون هذا مأذوما في استعمال الوديعة .

التقنين المدني السابق :

م ٤٨٤ / ٩٢ : ولا يجوز لحافظ الوديعة أن يلزم مودعها بأخذها قبل الميعاد المتفق عليه .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الخيران م ٨٣١ و ٨٣٣ والمجلة م ٧٧٤ .

هو من التزامه بحفظ الشيء ، غير أنه إذا ظهر من الطرفين قصدا غير ذلك فقصد هما أولى بالاتباع (أنظر في هذا المعنى المادة ٦٩٩ فقرة ثانية من التقنين الألماني) .

٢ - ويقع أحيانا أن ينفق الوديع مصروفات لازمة لحفظ الشيء المودع لديه ، فيجب على المودع طبقا للقواعد العامة أن يرد إليه هذه المصروفات . وكذلك قد يحدث أن الشيء المودع قد يتسبب في إلحاق خسارة بالودييع كما إذا كان به عيب مما يقتل بالعدوى إلى أموال الودييع . ففي هذه الحالة يكون المودع مسئولاً عن تعويض ما يصيب الودييع من ضرر بسبب ذلك مادام لم ينبه الودييع إلى وجود هذا العيب ، إلا إذا كان هو لم يعلم بوجود ذلك العيب ، ولم يكن في استطاعته أن يعلم ذلك ، إذ لا يكون حينذاك مقصرا في عدم تنبيه الودييع ، أو كان الودييع قد علم بوجود العيب دون أن يخطر له المودع به ، إذ لا يكون تقصير المودع في التنبيه هو السبب المباشر في وقوع الضرر ، وإنما سببه المباشر هو عدم احتياط الودييع لتفادي حدوث الضرر .

٣ - وقد ورد في التقنين الحالي نص المادة ٤٨٨ فقرة ثانية / ٥٩٧ مقررًا للودييع

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ١٠١٠ المحذوفة .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠٠٨ واقترح حذفها اكتفاء بالمادة ١٠٠٣ مدعما عليها موافقت اللجنة على ذلك .

المادة ١٠٠٩ :

١ - إذا كانت الوديعة دون أجر ، وتعذر على الودييع أن يستمر حائضا الوديعة لأسباب طارئة مشروعة ، جاز له أن يرد الوديعة قبل الأجل المتفق عليه .

٢ - ويجوز له ذلك أيضا إذا اتضح من العقد أن تحديد الأجل كان لمصاحته هو .

التقنين المدني السابق :

مادة ٤٨٤ / ٥٩٢ : ولا يجوز لحافظ الوديعة أن يلزم مودعها بأخذها قبل الميعاد المتفق عليه .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الخيران م ٨٣١ والمجلة م ٧٧٤ .

الحق في حبس الوديعة لاستيفاء ما هو مستحق له من مصروفات وتعويزات. وكان من الواجب إيراد مثل هذا النص في المشروع ، لولا أنه نص على الحق في الحبس بصفة مبدئية في المادة ٣٣١ فقرة أولى ، وطبقه بصفة عامة أيضاً على كل من يحوز شيئاً مملوكاً لغيره وينفق عليه مصروفات لازمة أو نافعة . فكان في هذا النص العام غنى عن تكرار تطبيقه بمناسبة كل عقد على حدة . ولكن منعا لكل شك نص المشروع على الحق في الحبس في باب العارية وباب الوكالة . وإذا كان لم ينص عليه في باب الوديعة مع أن النص عليه في هذا الباب أدعى ، فما ذلك إلا لأنه تردد بين ذكر التطبيقات في جميع الأبواب المختلفة ، وبين حذفها منها جميعا . ولذلك نرى إما إضافة مادة بعد المادة ١٠٠٦ تنص على حق الوديع في الحبس لاستيفاء ما هو مستحق له من أجر ومصروفات (ويحسن في هذه الحالة اقتباس المادة ٦٥٧ من المشروع الفرنسي الإيطالي) ، وإما عدم إضافة شيء في باب الوديعة والاكتفاء بحذف التطبيقات الواردة في العقود الأخرى كالمادة ٨٥٥ في باب العارية والمادة ٩٨٧ في باب الوكالة . وربما كان هذا الاقتراح الأخير أولى بالترجيح من ناحية المنطق القانوني والفن التشريعي .

مذكرة المشروع التمهيدى :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدى عن المادة ١٠١٠ المحذوفة .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠٠٩ واقترح حذفها اكتفاء بالمادة ١٠٠٣ بعد تعديلها فوافقت اللجنة على ذلك .

المادة ١٠١٠ :

تنتهى الوديعة بموت الوديع ، وسبق في تركته ما نشأ عنها من التزامات ما لم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك

القضاء المصرى :

استئناف مختلط ٢٢ ابريل سنة ١٩٠٨ ب ٢٠ ص ٨٣ — ١٨ ديسمبر سنة ١٩٠٧ ب ٢٠ ص ٣٤ —

٣٣ فبراير سنة ١٩٢٢ ب ٣٤ ص ١٩٨ .

الفريضة الاسلامية :

مرشد الحيران م ٨٣٤ — ٨٣٦ والمجلة م ٨٠٠ — ٨٠١

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠٠٦ من المشروع واقترحت بعض تعديلات لفظية كما اقترح حذف الجزء الأخير منها اكتفاء بالقواعد العامة فوافقت اللجنة على كل ذلك وأصبح نص المادة ما يأتى :

على المودع أن يرد إلى الوديع ما أنفقـه فى حفظ الشيء وعليه أن يعرضه عن كل مالحقه من خسارة بسبب الوديعة :

وقدمت بعد استبدال كلمتى « المودع عنده » بكلمة الوديع ، وأصبح رقبها ٧٥٧ فى المشروع النهائى .

مذكرة المشروع التمهيدى :

١ — تنتهى الوديعة إما بانقضاء الأجل المعين لذلك ، أو بإلغاء الوديعة ، أو بموت الوديع قبل الأجل فإذا كان الأجل معيناً انتهت الوديعة بحلوله . وإن لم يكن معيناً فى العقد لا صراحة ولا ضمناً ، وجب وضع حد لها بالالتجاء إلى القاضى لتعيين أجل تنتهى فيه الوديعة (م ١٠٠٧) .

ونظراً لكثرة ما قام من نزاعات بشأن تقادم الوديعة ، وما يعتبر مبدأ لهذا التقادم ، نص المشروع على أن التقادم يبدأ من وقت حلول الأجل المعين لرد الوديعة (المادة ١٠٠٨ فقرة ثانية) .

٢ — ويكون إلغاء الوديعة إما من جانب المودع ، وإما من جانب الوديع (المادتان ١٠٠٨ و ١٠٠٩) والأصل أن الأجل فى الوديعة معين لمصلحة المودع ، فيجوز له أن ينزل عنه ، وأن يطالب رد الوديعة قبل الأجل ، إلا إذا كان الوديع مأذوناً فى استعمال الوديعة ، أو كان الأجل بوجه عام معيناً فى مصلحة الوديع ، فيمنع إلغاء الوديعة بإرادة المودع ، ويتوقف على إرادة الوديع .

فى هاتين الحالتين يكون الإلغاء من جانب الوديع . ويشترط ألا يستعمل الوديع هذا الحق فى وقت غير ملائم للمودع . وكذلك يكون الحال حتى لو كانت الوديعة فى مصلحة المودع ، إذا طرأت على الوديعة أسباب مشروعة يتعذر عليه معها أن يستمر حافظاً للوديعة ، بشرط أن تكون الوديعة بدون أجر ، إذ يكون الوديع فى هذه الحالة متبرعاً ، ولا يصح أن يضار بتبرعه .

٣ — ولأن الوديعة عقد يلحظ فيه شخص الوديع ، إذ يكون محل ثقة المودع ؛ وجب أن ينحل العقد بموت الوديع ، إلا إذا اتفق فيه على غير ذلك . ومتى انحل العقد استقرت فى تركه الوديع الالتزامات التى ترتبت عليه إلى وقت انحلاله . فتبقى التركة مثقلة بها ، بما فى ذلك الالتزام برد الوديعة (المادة ١٠١٠)

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠١٠ واقترح حذفها اكتفاء بالمادة ١٠٠٣ بعد تعديلها فوافقت اللجنة على ذلك .

المشروع في مجلس النواب

• وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٥٦ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

• وافقت اللجنة على المادة دون تعديل — وأصبح رقمها ٧٢٥ .

مناقشات المجلس :

• وافق المجلس على المادة دون تعديل .

٣ - بعض أنواع الوديعة

مادة ٧٢٦

إذا كانت الوديعة مبلغاً من النقود أو أى شيء آخر مما يهلك بالاستعمال، وكان المودع عنده مأذوناً له في استعماله اعتبر العقد قرضاً.

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ١٠١١ :

- ١ — إذا كانت الوديعة مبلغاً من النقود أو أى شيء آخر مما يهلك بالاستعمال وكان الوديع مأذوناً له في استعماله ، اعتبر العقد قرضاً ، ما لم يقض العرف بغير ذلك .
- ٢ — ويفترض حصول الإذن في استعمال الشيء إذا كانت الوديعة مبلغاً من النقود . (١)

(١) مادة محذوفة :

المادة ١٠١٢ :

- ١ — إذا كان المودع قد اضطر أن يودع الشيء درءاً لخطر نشأ عن حريق أو تهدم بناء أو نهب أو غرق أو اغارة أو ما شابه ذلك من الحوادث ، جاز له أن يثبت الوديعة بجميع طرق الإثبات مهما بلغت قيمة الشيء المودع .
- ٢ — ويكون للوديع في هذه الحالة أجر ، ما لم يقض الاتفاق أو العرف بغير ذلك ، وعليه أن يبذل

القضاء المصرى :

نقض ١١ يناير سنة ١٩٤٠ المحاماة ٢٠ ص ٩١٢ رقم ٣٧٤ — استئناف مختلط ٢١ أبريل سنة ١٩٢٧ ب ٣٩ ص ٤١٠ — المنصورة الابتدائية ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ المحاماة ١٩ ص ١٤٤٨ رقم ٥٠٧ — الإسكندرية الابتدائية ٢٤ يناير سنة ١٩٣٨ المحاماة ١٩ ص ٣٩٥ رقم ١٧٥ .
مذكرة المشروع التمهيدي :

١ — لما كان المفروض فى الوديعة أن يحفظها الوديع ويردها عيناً ، فإذا رخص له فى استعمالها ، وجب أن تكون بما لا يهلك لأول استعمال ، وإلا تعذر بهذا الاستعمال ردها بعينها ، ولزم رد مثلها . وفى هذه الحالة يكون العقد أقرب إلى القرض منه إلى الوديعة . وهذا هو شأن وديعة النقود وكل شيء آخر مما يهلك بالاستعمال ، فقد نصت المادة ١٠١١ على أن العقد يعتبر فى هذه الحالة قرضاً مالم يقض العرف بغير ذلك . وهى منقولة عن المادة ٦٤٩ من المشروع الفرنسى الإيطالى ، مع تعديل بسيط ينحصر فى أن هذا المشروع يشترط لذلك ، إلى جانب الإذن بالاستعمال ، أن يكون الشيء مما يهلك لأول استعمال فى حين أن المشروع الفرنسى الإيطالى يتطلب فيما يتعلق بالشرط الأخير أن يكون الشيء من المثليات . وقد أدخل هذا التعديل لأن السبب فى تغيير

فى حفظ الشيء عناية الرجل المعتاد ، وكل اتفاق يقصد به الحد من مسؤوليته أو الإعفاء من هذه المسؤولية يكون باطلاً .

القضاء المصرى :

نقض ٢٠ مايو سنة ١٩٣٥ المحاماة ١٦ ص ٤٠ رقم ١٩ . انظر أيضاً نقض جنائى ٧ مايو سنة ١٩٣٩ مج نقض جنائى ٢ ص ٢٢٣ رقم ٢٥٦ — ٣ يونيو سنة ١٩٣٥ مج نقض جنائى ٣ ص ٨٧ رقم ٤٨٣ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

نظر المشروع فى هذه المادة إلى حالة الوديعة الاضطرارية ، وهى التى يقوم بها الوديع فى ظروف ينجس معها خطر دائم على الشيء فتضطره لأن يودع الشيء على عجل عند أول شخص يستطيع أن يكل إليه بالوديعة . وقد ذكرت بعض الظروف الاضطرارية التى تدعو إلى ذلك على سبيل المثال فقط (تهدم بناء ، نهب ، غرق ، اغارة) ويترتب على ذلك :

أولاً — اعتبار حالة الوديعة الاضطرارية استثناء من قاعدة الإثبات بالكتابة فيما تجاوز قيمته ١٠ جنيهات

حكم العقد هو أن الإذن باستعمال الشيء الذي يهلك بالاستعمال كالنقود والحبوب وغيرها لا يمكن معه رده بعينه (أنظر المادة ٢٢٢٣ من التقنين الأرجنتيني). أما المثل الذي لا يهلك بالاستعمال كقلم أو كتاب ، يجوز الإذن باستعماله دون أن تستحيل الوديعة إلى قرض ، ويكون العقد في هذه الحالة أقرب إلى العارية منه إلى القرض (أنظر المادة ٩٦٠ من التقنين النمساوي) .

٢ — وقد أنشأ المشروع في الفقرة الثانية من المادة قرينة قانونية على حصول الإذن باستعمال الشيء إذا كانت الوديعة مبلغاً من النقود (أنظر المادة ٢٢٥٥ من التقنين الأرجنتيني والمادة ٩٩٧ من التقنين التونسي والمادة ٧٨٣ من التقنين المراكشي) ولكن هذه القرينة بسيطة تقبل لإثبات العكس .

المشروع في لجنة المراجعة

تليف المادة ١٠١١ من المشروع واقترح معالي السنهوري بإشاحذف الفقرة الثانية وكذلك حذف العبارة الأخيرة من الفقرة الأولى فوافقت اللجنة على ذلك وأصبح نص المادة ما يأتي :

وذلك لوجود المانع من الاستعمال على كتابة وقت الإيداع ، ويجوز فيها الإثبات بجميع الطرق ، ولو زادت قيمة الوديعة عن ١٠ جنيهات . ولكن متى ثبت حصول الوديعة الاضطرارية بأي طريق من طرق الإثبات ، فتتبع القواعد العامة فيما يتعلق برد الوديعة (انظر عكس ذلك المادة ١١٣٤ من التقنين البرتغالي)

ثانياً — أن يكون الأصل فيها خلافاً للوديعة انمادية استحقاق الوديع لأجر ، ما لم يقض الاتفاق أو العرف بخلاف ذلك .

ثالثاً — أن تكون العناية الواجبة على الوديع هي التي يجب عليه في حالة الوديعة بأجر ، أي عناية الرجل المعتاد .

رابعاً — ألا يجوز الاتفاق فيها على إعفاء الوديع من مسؤوليته ، ولا تخفيف هذه المسؤولية عنه ، وذلك لأن كل اتفاق من هذا النوع يشوبه الإكراه من جانب الوديع .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠١٢ من المشروع واقترح معالي السنهوري بإشاحذفها اكتفاء بالقواعد العامة فوافقت اللجنة على ذلك .

إذا كانت الرديعة مبلغاً من النقود أو أى شئ آخر مما يهلك بالاستعمال ، وكان الوديع مأذوناً له فى استعماله ، اعتبر العقد قرضاً .

وقد ذكر معاليه أن هذا الغرض يختلف عن فرض إيداع مبلغ من النقود دون فائدة ودون الإذن باستعماله .

وقدمت الماذبة بعد استبدال كلمتى « المودع » عنده ، بكلمة « الوديع » ، وأصبح رقمها ٧٥٨ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٥٧ .

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل — وأصبح رقمها ٧٢٦ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٧٢٧

١ — يكون أصحاب الفنادق والخانات وما ما ثلها فيما يجب عليهم من عناية بحفظ الأشياء التى يأتى بها المسافرون والنزلاء ، مسئولين حتى عن فعل المترددين على الفندق أو الخان .

٢ — غير أنهم لا يكونون مسئولين فيما يتعلق بالنقود

والأوراق المالية والأشياء الثمينة عن تعويض يجاوز خمسين جنيتها،
مالم يكونوا قد أخذوا على عاتقهم حفظ هذه الأشياء وهم يعرفون
قيمتها، أو يكونوا قد رفضوا دون مسوغ أن يتسلموها عهدة
في ذمتهم، أو يكونوا قد تسببوا في وقوع الضرر بخطأ جسيم
منهم أو من أحد تابعيهم.

التقنين المدني السابق :

مادة ٤٨٩ / ٥٩٨ : حافظ الوديعة الذي يأخذ أجرة بسبب الأحوال التي ترتب
عليها الإيداع كصاحب خان أو أمين النقل أو نحوهما ضامن لهلاك الوديعة إلا إذا
أثبت أن الهلاك حصل بسبب قوة قاهرة .

المشروع التمهيدي

المادة ١٠١٣ :

١ — تسرى أحكام المادة السابقة أيضا على وديعة الأشياء التي يأتي بها المسافرون
والنزلاء في الفنادق والخانات (والبليونات) التي يقيمون فيها .

٢ — ويكون أصحاب الفنادق والخانات ، فيما يجب عليهم من عناية بحفظ هذه
الأشياء وملاحظتها . مسئولين حتى عن فعل كل رائح أو غاد في الفندق أو الخان .

٣ — غير أنهم لا يكونون مسئولين ، فيما يتعلق بالنقود والأوراق المالية والأشياء
الثلينة ، عن تعويض يجاوز خمسين جنيتها ، مالم يكونوا قد أخذوا على عاتقهم حفظ
هذه الأشياء وهم يعرفون قيمتها ، أو يكونوا قد رفضوا دون مسوغ أن يتسلموها
عهدة في ذمتهم ، أو يكونوا قد تسببوا في وقوع الضرر بخطأ جسيم منهم أو من أحد
تابعيهم .

القضاء المصرى :

استئناف مختلط ٣٠ مايو سنة ١٨٩٥ ب ٧ ص ٣١٨ — ٦ يونيه سنة ١٨٩٤ ب ٦ ص ٣٢٦ — ملوى الجزئية ١٠ ابريل سنة ١٩٠٥ مج ٦ ص ٢٢٤ رقم ١٠٤ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ١٠١٤ المقابلة للمادة ٧٢٨ من القانون .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠١٣ من المشروع ، واقترح معالى السهنورى باشا حذف الفقرة الأولى لتعلقها بمادة محذوفة فوافقت اللجنة وأصبح نص المادة ما يأتى :

(١) ويكون أصحاب الفنادق والحانات و (البديونات) فيما يجب عليهم من عناية بحفظ الأشياء التى يأتى بها المسافرون والنزلاء ، مسئولين حتى عن فعل كل رائح وغاد فى الفندق أو الحان .

(٢) غير أنهم لا يكونون مسئولين ، فيما يتعلق بالنقود والأوراق المالية والأشياء الثمينة عن تعويض يتجاوز خمسين جنيها ، مالم يكونوا قد أخذوا على عاتقهم حفظ هذه الأشياء وهم يعرفون قيمتها أو يكونوا قد رفضوا دون مسوغ أن يتسلموها عهدة فى ذمتهم ، أو يكونوا قد تسببوا فى وقوع الضرر بخطأ جسيم منهم أو من أحد تابعيهم وقدمت بعد حذف حرف « الواو » فى أول الفقرة الأولى واستبدال كلمتى « ومماثلها » بكلمة « والبديونات » فى الفقرة المذكورة .

وأصبح رقم المادة ٧٥٩ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

تقرير لجنة الشؤون التشريعية :

استفسرت اللجنة فى صدد هذه المادة عن الحكم فيما إذا علق صاحب الفندق

إعلاناً يعنى فيه نفسه من المسئولية . فأجيب بأنه إذا كان الإعلان صريحاً فى الإعفاء من المسئولية وفى مكان ظاهر يراه النزيل ولم يعترض عليه ، فإن صاحب الفندق لا يكون مسؤولاً حتى عن التعويض المخفف لأن شرط الإعفاء من المسئولية جائز فى هذه الحالة طبقاً للمادة ٢٢٤ فقرة ثانية من المشروع .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٥٨

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة بعد استبدال كلمتى « المتردين على » بعبارة « كل رائج وغاد فى » الواردة فى الفقرة الأولى وأصبح رقم المادة ٧٢٧ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة .

مادة ٧٢٨

١ - على المسافر أن يخطر صاحب الفندق أو الخان ، بسرقة الشيء أو ضياعه أو تلفه بمجرد علمه . وقوع شيء من ذلك ، فإن ابطأ فى الإخطار دون مسوغ سقطت حقوقه .

٢ - وتسقط بالتقادم دعوى المسافر قبل صاحب الفندق أو الخان بانقضاء ستة أشهر من اليوم الذى يغادر فيه الفندق أو الخان

التقنين المدنى السابق :

لامقابل لها .

المشروع التميدى

المادة ١٠١٤

١ — على المسافر أن يخطر صاحب الفندق بسرقة الشيء أو ضياعه أو تلفه بمجرد علمه بوقوع شيء من ذلك ، فإن أبطأ فى الإخطار دون مسوغ سقطت حقوقه .

٢ — وتسقط بالتقادم دعوى المسافر قبل صاحب الفندق بانقضاء ستة أشهر من اليوم الذى ينكشف فيه الضياع أو التلف .

مذكرة المشروع التميدى :

١ — يعتبر من قبيل الوديعة الاضطرارية وديعة الأشياء التى يأتى بها المسافرون والزلاء فى الفنادق والحانات والبسيونات التى يقيمون فيها . ولذلك نصت المادة ١٠١٣ فقرة أولى على أنه تطبق عليها أحكام المادة السابقة ، سواء فيما يتعلق بالإثبات أو بزيادة العناية المطلوبة من الوديع أو بعدم جواز الاتفاق على الإعفاء من المسؤولية أو تخفيفها . وبناء على ذلك يجوز للمسافر أن يثبت حيازته للأشياء التى يدعى سرقتها من غرفته بجميع طرق الإثبات ، ولا يترتب أى أثر على الاعلان الذى يعلقه صاحب الفندق فى الغرف لإخطار الزلاء بأنه يخلى مسؤوليته عن فقد الأشياء التى يحملونها معهم (أنظر المادة ٢٢٦٦ من التقنين الأرجنتينى) ، كما يقع باطلا كل اتفاق على الإعفاء عن هذه المسؤولية .

٢ — غير أن الفقرة الثانية من المادة ١٠١٣ لم تكتف بالعناية التى فرضتها على الوديع . المادة ١٠١٢ ، بل كلفت أصحاب الفنادق والحانات السهر على الأمانة التى يستغلونها ورقابة كل من يروح أو يغدو فيها ، فجعلتهم مسئولين حتى عن فعل كل رائح أو غاد فى الفندق أو الحان .

٣ — ونظرا لهذا التوسع فى أحوال مسؤولية أصحاب الفنادق والحانات ، رؤى

تمشياً مع الحركة التشريعية الحديثة وضع حد أقصى للتعويض الذى يلزمون به . فنصت الفقرة الثالثة من المادة على أن يكون الحد الأقصى لما يحكم به من تعويض مبلغ ٥٠ جنيهاً ، إلا إذا وقع من صاحب الفندق أو الخان أو من أحد تابعيه خطأ جسيم ، فيلزمه تعويض الضرر بأكمله وفقاً للقواعد العامة ، ويعتبر صاحب الفندق أو الخان مرتكباً خطأ جسيماً إذا تسلم الأشياء لحفظها مع عليه بقيمتها . أو إذا رفض تسليمها دون مسوغ . ويترك للقاضى تقدير المسوغ ، كما يترك له تقدير الخطأ الجسيم .

٤- وقد روى أيضاً مقابل التوسع فى تقدير مسئولية صاحب الفندق أو الخان ، الزام المودع بشيء من اليقظة فى المحافظة على حقوقه أكثر من المعتاد . ففرض عليه أن يخطر صاحب الفندق أو الخان بسرقة الشيء أو ضياعه أو تلفه بمجرد عليه بوقوع شيء من ذلك ، بحيث إذا أبطأ فى الإخطار دون مسوغ سقطت حقوقه (م ١٠١٤ فقرة أولى) . والقاضى هو الذى يقدر ما يعتبر إبطاء مسقطاً للحقوق ، وما يعتبر مسوغاً للإبطاء . ولم يكتف من المودع بوجوب الإخطار ، بل تطلب منه نص الفقرة الثانية من المادة ١٠١٤ المبادرة بالمطالبة بحقوقه ، حيث نصت على سقوط دعواه بالتقادم بانقضاء ستة أشهر من اليوم الذى انكشف فيه الضياع أو التلف .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠١٤ من المشروع واقترح جعل حكم سقوط دعوى المسافر بانقضاء ستة أشهر من اليوم الذى يغادر فيه الفندق لا من اليوم الذى ينكشف فيه الضياع أو التلف ليكون الأمر محدوداً فوافقت اللجنة على ذلك وأصبح نص المادة ما يأتى :

(١) على المسافر أن يخطر صاحب الفندق بسرقة الشيء أو ضياعه أو تلفه بمجرد عليه بوقوع شيء من ذلك ، فإن أبطأ فى الإخطار دون مسوغ سقطت حقوقه .

(٢) وتسقط بالتقادم دعوى المسافر قبل صاحب الفندق بانقضاء ستة أشهر من اليوم الذى يغادر فيه الفندق .

وقدمت بعد إضافة عبارة « أو الخان » بعد كلمة « الفندق » فى كل من الفقرتين ، وأصبح رقمها ٧٦٠ فى المشروع النهائى .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٥٩

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

محضر الجلسة الرابعة والثلاثين

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل — وأصبح رقمها ٧٢٨

محضر الجلسة الرابعة والستين

يقترح بعض حضرات مستشارى محكمة النقض إضافة نص جديد بعد المادة ٧٢٨ وهو نص المادة ١٠١٢ من المشروع الأصلى لبيان حكم الوديعة الاضطرارية .

قرار اللجنة : لم تر اللجنة الأخذ بهذا الاقتراح لأن فى القواعد العامة ما يغنى عن إيراد النص المقترح .

ملحق تقرير اللجنة :

اقترح إضافة نص جديد بعد المادة ٧٢٨ لبيان حكم الوديعة الاضطرارية . ولم تر اللجنة الأخذ بهذا الاقتراح لأن فى القواعد العامة ما يغنى عن إيراد النص المقترح .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

الفصل الخامس

الحراسة

مذكرة إيضاحية :

نظرة عامة (١) :

الحراسة والوديعة عقدان من نوع واحد ، يختلفان في أن الحراسة لا ترد إلا على مال يقوم في شأنه نزاع أو يكون الحق فيه غير ثابت ، وأن الحارس مكلف بإدارة المال وأنه يردده إلى من ثبت له الحق فيه ، سواء أكان هو واصل اليد عليه قبل الحراسة أم لا .

ولم يرد في شأن الحراسة في التقنين الحالي غير مادتين مقتضيتين تخلصنا النصوص المتعلقة بالوديعة . ولكن الحراسة ، وعلى الأخص الحراسة القضائية ، قد اتخذت في العمل أهمية كبرى ، حتى أصبح الخصوم كثيراً ما يلجأون إليها . وتوسع القضاء في أحوالها ، حتى ذخرت المجاميع بأحكامه في شأنها . وكان أكثر هذا للقضاء اجتهادياً لقلة النصوص التي يستند عليها . فكان حرياً بهذا المشروع أن ينظر في هذا القضاء ليستنبط منه المبادئ والقواعد التي يلبي أن يتضمنها التشريع الجديد فيما يتعلق بالحراسة وقد تضمن المشروع عشر مواد في الحراسة ، مرتبة ترتيباً منطقياً ، فبدأ بتعريف الحراسة باعتبارها عقداً ، ثم نص على أحوال الحراسة القضائية ، وخص حراسة الوقف ببعض أحكامه ، ثم بين حقوق الحارس والتزاماته ، وانتهى ببيان طرق انقضاء الحراسة وأحكامها .

(١) تطابق هذه النظرة ما جاء بالنظرة العامة لمذكرة المشروع التمهيدى .

مادة ٧٢٩

الحراسة عقد يعهد الطرفان بمقتضاه إلى شخص آخر بمنقول أو عقار أو مجموع من المال يقوم في شأنه نزاع أو يكون الحق فيه غير ثابت ، فيتكفل هذا الشخص بحفظه وبإدارته وبرده مع غلته المقبوضة إلى من يثبت له الحق فيه .

التقنين المدني السابق :

م ٤٩٠ / ٥٩٩ : إذا حصل الإيداع بسبب نزاع واقع في الوديعة فليس لحافظها أو لحارسها المعين لها أن يسلمها إلا لمن يتعين لاستلامها باتفاق جميع الخصام أو بأمر المحكمة .

المشروع التمهيدي

المادة ١٠١٥ :

الحراسة عقد يعهد الطرفان بمقتضاه إلى شخص آخر . بمنقول أو عقار أو مجموع من المال ، يقوم في شأنه نزاع أو يكون الحق فيه غير ثابت ، ليتكفل هذا الشخص بحفظه وإدارته وبرده مع غلته المقبوضة إلى من يثبت له الحق فيه .

القضاء المصري :

استئناف أهلى ١٢ فبراير سنة ١٩٢٣ المحاماة ٣ ص ٢٧٣ رقم ٢٠٤ استئناف مختلط ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٣ ب ٤٦ ص ١٩ — ١١ مارس سنة ١٩٣٦ ب ٤٨ ص ١٧٦ — ٢٨ مايو سنة ١٩٣٦ ب ٤٨ ص ٢٩٦

مذكرة المشروع التمهيدي :

يفهم من هذا التعريف أن الحراسة عقد يتم بين شخصين متنازعين أو بينهما حق غير ثابت وبين شخص آخر يوكل إليه حفظ المال المتنازع عليه . وانها تكون في العقار كما تكون في المنقول أو فيهما معاً ، وأن الحارس كالوديع يقوم بحفظ المال ورده عند انتهاء الحراسة . لكنه يختلف عنه في أنه يقوم بإدارة المال ، وفي أنه يرده إلى من ثبت له الحق فيه من الطرفين المتنازعين . ولا يشترط لاعتبار الشيء متنازعا فيه قيام دعوى بشأنه ، بل إن مجرد الخلاف بين صاحبي مصلحة فيه يكفي (كالخلاف بين المالكين على الشيوع) ، ولو كان الخلاف في أمر فرعي ، كما إذا كان الخلاف على إدارة المال واستغلاله . ومثل الحق غير الثابت أن يكون الحق مقترنا بشرط موقف أو فاسخ .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠١٥ من المشروع فوافقت عليها اللجنة ، وأصبح رقمها ٧٦١ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٦٠

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٧٢٩

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٧٣٠

يجوز للقضاء أن يأمر بالحراسة :

١ - في الأحوال المشار إليها في المادة السابقة إذا لم يتفق ذوو الشأن على الحراسة .

٢ - إذا كان صاحب المصلحة في منقول أو عقار قد تجمع لديه من الأسباب المعقولة ما يخشى معه خطرا عاجلا من بقاء المال تحت يد حائزه .

٣ - في الأحوال الأخرى المنصوص عليها في القانون .

التقنين المدني السابق :

م ٤٩١ / ٦٠٠ : للحكمة أن تعين حارسا أو حافظا للأشياء المتنازع فيها أو الموضوعات تحت القضاء ، كما يجوز لها أن تعين لذلك أحد الخصام المترافعين .

المشروع التمهيدي

المادة ١٠١٦ :

ويجوز للقضاء أيضا أن يأمر بالحراسة :

١ - في الأحوال المشار إليها في المادة السابقة إذا لم يتفق ذوو الشأن على الحراسة .

٢ - في الأحوال الأخرى المنصوص عليها في القانون .

٣ — إذا كان صاحب المصلحة في منقول أو عقار قد تجمع لديه من الأسباب المعقولة ما يخشى معه أن يحتلس الحائز هذا الشيء ، أو أن يتلفه ، أو أن يغير فيه . .

القضاء المصرى :

استئناف مصر أول يونيه سنة ١٩٣٩ المحاماة ٢٠ ص ٢٣٥ رقم ٨٦ - أول نوفمبر سنة ١٩٣٤ المحاماة ١٥ ص ٤٠٠ رقم ١٩٣ - ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٤ المحاماة ١٥ ص ٤٠٩ رقم ١٩٨ - ٢٢ أبريل سنة ١٩٣٦ المحاماة ١٧ ص ١٩٨ رقم ٩٢ - استئناف مختلط ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٣ جازيت ٢٤ ص ٣١٣ رقم ٣٦٤ - ٣ مايو سنة ١٩٣٩ ب ٥١ ص ٢٩٤ .

مذكرة المشروع التميدى :

لما كان اتفاق الخصوم نادر الوقوع ، ونظرا لما للحراسة من منزلة حفظ المال لذمة صاحب الحق فيه ، نصت أكثر الشرائع على جواز فرض الحراسة بحكم من القضاء وقد توسع القضاء المصرى فى ذلك ، ونص المشروع على جواز الحكم بالحراسة :

١ — فى كل حالة تجوز فيها الحراسة الاتفاقية طبقا للسادة السابقة ، أى حيث يكون هناك منقول أو عقار أو مجموع من المال يقوم فى شأنه نزاع أو يكون الحق فيه غير ثابت ، ولا يتفق الطرفان على وضعه تحت الحراسة ، فيجوز لأيهما أن يطلب الحكم بوضعه تحت الحراسة .

٢ — فى الأحوال الأخرى المنصوص عليها فى القانون ، كحالة توقيع الحجز وقد نصت عليها المادة ٤٤٦ / ٥٠٨ من تقنين المرافعات ، وحالة العرض الحقيقى فيما لا يمكن إيداعه خزانة المحكمة وقد نص عليها المشروع فى المادة ٤٧٢ (انظر المادة ١٩٦١ من التقنين الفرنسى) .

٣ — وأخيرا وضع المشروع نصا عاما يجيز الحكم بالحراسة فى غير الحالتين السابقتين وبناء على هذا النص لم يعد ضروريا أن يكون هناك نص خاص فى القانون يجيز الحراسة فى كل حالة على حدة ، ولا أن يقوم بشأن المال المراد وضعه تحت الحراسة نزاع ، أو يكون الحق فيه غير ثابت ، بل يكفى أن يكون لشخص مصلحة فى مال لا نزاع فيها

وأن تتجمع لدى هذا الشخص أسباب معقولة يخشى معها أن يختلس هذا المال حائزه ، أو أن يتلفه أو أن يغير فيه (انظر المادة ٦٦٣ ثانيا من المشروع الفرنسى الإيطالى) . ويترك للقاضى تقدير درجة الخطر الذى يهدد مصلحة طالب الحراسة ، وما يبرر خشية هذا الخطر من أسباب معقولة .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠١٦ من المشروع ، واقترح تقديم الفقرة الثالثة على الثانية وتعديل العبارة الأخيرة منها ليكون حكمها عاما دون أن تشتمل على صفة يستفاد منها الحصر . فوافقت اللجنة على ذلك وأصبح نص المادة ما يأتى :
يجوز للقضاء أن يأمر بالحراسة .

- ١ — فى الأحوال المشار إليها فى المادة السابقة إذا لم يتفق ذوو الشأن على الحراسة .
 - ٢ — إذا كان صاحب المصلحة فى منقول أو عقار قد تجمع لديه من الأسباب المعقولة ما يخشى معه خطرا عاجلا من بقاء المال تحت يد حائزه .
 - ٣ — فى الأحوال الأخرى المنصوص عليها فى القانون .
- وأصبح رقمها ٧٦٢ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٦١ .

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٧٣٠

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٧٣١

تجوز الحراسة القضائية على الأموال الموقوفة في الأحوال الآتية :

١ - إذا كان الوقف شاغرا أو قام نزاع بين نظاره أو نزاع من أشخاص يدعون حق النظر عليه أو كانت هناك دعوى مرفوعة بعزل الناظر ، وكل هذا إذا تبين أن الحراسة إجراء لا بد منه للمحافظة على ما قد يكون لذوى الشأن من الحقوق . وتنتهى الحراسة في هذه الأحوال إذا عين ناظر على الوقف سواء أكان بصفة مؤقتة أم كان بصفة نهائية .

٢ - إذا كان الوقف مدينا .

٣ - إذا كان أحد المستحقين مدينا معسرا ، وتكون الحراسة على حصته وحدها إن أمكن فرزها ولو بقسمة مؤقتة ، وإلا فعلى الوقف كله . ويشترط أن تكون الحراسة في الحالين هي الوسيلة الوحيدة لعدم خضايح حقوق الدائنين بسبب سوء إدارة الناظر أو سوء نيته .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التميدى

المادة ١٠١٧ :

وتجوز الحراسة على الأموال الموقوفة في الأحوال الآتية:

١ — إذا كان الوقف شاغراً ، أو قام نزاع بين النظار على الوقف أو من أشخاص يدعون حق النظر ، أو كانت هناك دعوى مرفوعة بعزل الناظر ، كل هذا إذا تبين أن الحراسة إجراء لا بد منه للحفاظ على ما قد يكون لذوى الشأن من الحقوق . وتنتهى الحراسة في هذه الأحوال إذا عين ناظر على الوقف سواء كان بصفة مؤقتة أو بصفة نهائية .

٢ — إذا كان الوقف مديناً ، أو كان أحد المستحقين معسراً ، وكانت الحراسة في الحالين هى الوسيلة الوحيدة حتى لا يضيع على الدائنين حقوقهم بسبب سوء إدارة الناظر أو سوء نيته .

القضاء المصرى :

قررت محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٣٥ (ب ٤٧ ص ١٥٢) أن وضع الأموال الموقوفة تحت الحراسة ، فى حالة مديونية أحد المستحقين فقط يعتبر إجراء خطيراً لا يجوز الأخذ به إلا إذا كان هو السيل الوحيد لدى الدائنين ليتفادوا به ضياع حقوقهم .

وقد أخذت بهذا المبدأ محكمة النقض المصرية بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٥ (المحكمة ١٦ ص ٥٨١ رقم ٢٥٤) إذ أقرت تعيين حارس قضائى على أعيان وقف بعد أن تحققت أن هذا الإجراء « هو الوسيلة الوحيدة لتنفيذ حكم على ناظر الوقف الذى لا مال ظاهر له سوى حصته التى يستحقها فى ريع هذا الوقف ، مادام الحجز تحت يد الناظر نفسه غير جائز ولا الحجز تحت يد مستأجرى أعيانه ، » .

أنظر أيضاً: نقض أول يونية سنة ١٩٣٩ مج نقض ٢ ص ٥٦٦ رقم ١٨٦ - استئناف أهلي
 ٢١ يونية سنة ١٩١٧ المحاماة ٤ ص ٥٣٥ رقم ٤٠٨ - ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ المحاماة ٧ ص ٢١٠
 رقم ١٥١ - أول نوفمبر سنة ١٩٣٤ المحاماة ١٥ ص ٤٠٠ رقم ١٩٣ - ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٤
 المحاماة ١٥ ص ٤٠٩ رقم ٨١٩٨ - نوفمبر سنة ١٩٣٨ المحاماة ١٩ ص ٩٤١ رقم ٣٧٨ -
 استئناف مختلط ٩ يناير سنة ١٩١٨ ب ٣٠ ص ١٣٧ - أول مارس سنة ١٩٢٣ ب ٣٥
 ص ٢٦٢ - ١٥ يناير سنة ١٩٣٦ ب ٤٨ ص ٧٩ - محكمة مصر الابتدائية الأهلية (القضاء
 المستعجل) ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٤ المحاماة ١٥ ص ٢٠٤ رقم ٩٣ - محكمة الإسكندرية
 الابتدائية الأهلية (القضاء المستعجل) ٩ يناير سنة ١٩٣٩ المحاماة ١٩ ص ١٤٦١ رقم ٥٤٥
 مذكرة المشروع التمهيدي :

بلغت قضايا الحراسة على الأموال الموقوفة عدداً لا يحصى ، فاقضى الأمر وضع
 نص خاص بها حتى ينتظم شأنها. ولا يقع في أمرها تردد. وأكثر ما يكون طلب الحراسة
 على الوقف إما لخلوه من ناظر أو لقيام نزاع بشأن نظارته ، وإما لمديونية الوقف أو
 لمديونية أحد المستحقين فيه .

ففي الحالة الأولى يتقدم كل ذي شأن في الوقف أو في نظارته بطلب وضع الوقف
 تحت الحراسة إلى أن يتم تعيين ناظر له . أو يفصل في الخلاف بين الناظر أو مدعى
 النظر على الوقف ، أو يستبدل بالناظر المطلوب فيه غيره ويشترط في طلب الحراسة
 أن يكون الإجراء لا بد منه للحفاظ على ما قد يكون للطالب من حقوق .

أما في الحالة الثانية ، فالسبيل الطبيعي لحصول الدائنين على حقوقهم إنما هو توقيع
 الحجز تحت يد ناظر الوقف . لكن إذا كان الناظر سىء الإدارة أو سىء الذمة ، كانت
 للدائنين مصلحة في أن يستبدلوا به غيره في إدارة الوقف حتى يفيض من الغلة ما يفي
 بديونهم في أقرب وقت . وكذلك إذا كان الناظر سىء النية ، يخفى عن الدائنين حقيقة
 إيراد الوقف أو نصيب المستحق المدين ، فإن مصلحة الدائنين تقتضيهم أن يطلبوا وضع
 الوقف تحت يد حارس أمين يقوم بوفاء ديونهم من صافي غلة الوقف . وقد جرت
 الأحكام في هذه الحالة على أن يكونوا قد سلكوا السبيل الطبيعي مع ناظر الوقف

للحصول على ديونهم ، فلم يجد ذلك السبيل قليلا ، حتى تبدو الحراسة للمحكمة أنها الوسيلة الوحيدة لحصول الدائنين على حقوقهم ، فتحكم بها (فإذا كان المدين هو أحد المستحقين في الوقف ، لا الوقف ذاته ، ولا كل المستحقين ، أمكن إجراء قسمة مهايأة حتى ينحصر للمستحق المدين جزء من الوقف هو الذي يوضع تحت الحراسة) .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠١٧ من المشروع واقترح إدخال تعديلات لفظية بسيطة وتحديد أن الحراسة في هذه الأحوال قضائية فوافقت اللجنة وأصبح النص النهائي هو :
تجوز الحراسة القضائية على الأموال الموقوفة في الأحوال الآتية :

(أ) إذا كان الوقف شاغراً ، أو قام نزاع بين نظاره أو نزاع من أشخاص يدعون حق النظر عليه أو كانت هناك دعوى مرفوعة بعزل الناظر ، وكل هذا إذا تبين أن الحراسة إجراء لا بد منه للمحافظة على ما قد يكون لذوى الشأن من الحقوق وتنتهى الحراسة في هذه الأحوال إذا عين ناظر على الوقف سواء كان بصفة مؤقتة أو بصفة نهائية .
(ب) إذا كان الوقف مديناً ، أو كان أحد المستحقين مديناً معسراً ، وكانت الحراسة في الحالين هي الوسيلة الوحيدة لعدم ضياع حقوق الدائنين بسبب سوء إدارة الناظر أو سوء نيته .

وأصبح رقم المادة ٧٦٣ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٦٢ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

محضر الجلسة الرابعة والثلاثين

اعترض سعادة الرئيس على حكم البند (ب) من المادة قائلاً أنه لا يرى فرض الحراسة

على الوقف إذا كان أحد المستحقين مديناً معسراً لأنها تضر باقي المستحقين وضرب سعادته لذلك أمثلة واقعية .

فأبدى حضرة عبده محرم بك أن الحكومة تعارض في حذف هذا البند لأنه ليس إلا تقنياً لما جرى عليه قضاء المحاكم المصرية وطينية ومختلطة بناء على أن الحراسة في هذه الحالة لا يلجأ إليها إلا إذا كانت هي الوسيلة الوحيدة لعدم ضياع حقوق الدائنين بسبب سوء إدارة الناظر أو سوء نيته . وأضاف حضرة بأنه نبقت فكرة وقت وضع هذا النص نحدد تطبيقه على الحالة التي تكون فيها حصة المستحق المعسر مفرزة بقسمة مهايأة حتى لا يضار باقي المستحقين ولكن رؤى العدول عن هذه الفكرة من جهة لأن العدالة تقتضى التيسير لأصحاب الحقوق في اقتضاء حقوقهم ومن الجهة الثانية لأن في أحكام المشروع الخاصة بتنظيم الرقابة على أعمال الحراس ما يكفل منع الضرر عن باقي المستحقين في حالة وضع الوقف كله تحت الحراسة .

وأضاف سعادة العشماوى باشا أن النص يحقق الغرض الذى يرمى إليه سعادة الرئيس فإذا كانت هناك وسائل أخرى تضمن حقوق الدائنين فلا يلجأ إلى الحراسة وأيد سعادته قوله هذا بما جاء في المذكرة التفسيرية للمشروع .

فقال سعادة الرئيس أنه يحسن تعديل هذا البند بما يزيل الحرج البادى في حكمه . فتناقشت اللجنة في النص الذى يحقق ما يرمى إليه سعادة الرئيس واتفق الرأى على أن يكون كما يأتى بالنسبة للحكم الخاص بالمستحق المدين المعسر :

مادة ٧٦٢-٣ - « إذا كان أحد المستحقين في الوقف مديناً معسراً وتكون الحراسة على حصته وحدها إن أمكن فرزها ولو بقسمة مؤقتة وإلا فعلى الوقف كله . ويشترط أن تكون الحراسة في الحالين هي الوسيلة الوحيدة لعدم ضياع حقوق الدائنين بسبب سوء إدارة الناظر أو سوء نيته . »

ورأت اللجنة أن يكون النص المذكور بنداً مستقلاً . أما البند (٢) فيقتصر على الحكم الخاص بالوقف إذا كان مديناً .

تقرير اللجنة :

عدلت الفقرة الثانية وقصرت على الحالة التي يكون فيها الوقف مديناً . وأفردت الحالة التي يكون فيها أحد المستحقين مديناً معسراً بفقرة ثالثة أضيفت الى النص وقد تضمنت تفصيلاً لم يكن وارداً في النص المقدم من الحكومة . فجاء فيها أن الحراسة تقع على حصة المستحق المعسر وحده إن أمكن فرزها ولو بقسمة مؤقته وإلا فعلى الوقف كله رعاية لحق الدائن .

وأصبح رقم المادة ٧٣١ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

مادة ٧٣٢

يكون تعيين الحارس سواء أكانت الحراسة اتفاقية أم كانت قضائية باتفاق ذوى الشأن جميعاً ، فإذا لم يتفقوا تولى القاضى تعيينه .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التميدى

المادة ١٠١٨

يكون تعيين الحارس ، سواء أكانت الحراسة اتفاقية أو قضائية ، باتفاق ذوى الشأن جميعاً . فإذا لم يتفقوا تولى القاضى تعيينه .

القضاء المصرى :

انظر استئناف أهلى ٣ فبراير سنة ١٩٠٧ مج ٨ ص ١٩٠ رقم ٨٨ - استئناف مختلط

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٣ ب ١٦ ص ٥٨ — ١٤ مارس سنة ١٩٢٣ ب ٣٥ ص ٢٩٠ .

مذكرة لمشروع التمهيدى :

سواء أكانت الحراسة اتفاقية أم قضائية ، فهناك مسألتان منفصلتان : أولاها وضع المال تحت الحراسة ، والثانية تعيين شخص الحارس . والمسألة الأولى هي التي تسبغ على الحراسة صفتها الاتفاقية أو القضائية ، أما متى اتفق المتنازعان على مبدأ الحراسة أو حكمت المحكمة بها ، فإن أمر تعيين الحارس يترك في كلا الحالين إلى المتنازعين إن أمكنهما أن يتفقا عليه ، وإلا فتقوم به المحكمة المختصة .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠١٨ من المشروع فوافقت عليها اللجنة وأصبح رقمها ٧٦٤ فى المشروع النهائى بعد استبدال كلمتى « ان كانت » بكلمة « أو » .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٦٣

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل — وأصبح رقمها ٧٣٢

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٧٣٣

يحدد الاتفاق أو الحكم القاضي بالحراسة ما على الحارس من التزامات وما له من حقوق وسلطة ، وإلا فتطبق أحكام الوديعة وأحكام الوكالة بالقدر الذى لا تتعارض فيه مع الأحكام الآتية .

التقنين المدنى السابق :
لامقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ١٠١٩ :

يحدد الاتفاق أو الحكم القاضي بالحراسة ما على الحارس من التزامات وما له من حقوق وسلطة ، وإلا فتطبق أحكام الوديعة وأحكام الوكالة بالقدر الذى لا تتعارض فيه مع الأحكام الآتية :

القضاء المصرى :

بنى سويف ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤ مرجع القضاء ن ٦٤٩٣ — استئناف مختلط ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٠٦ ب ١٩ ص ٤٥ — ٢ يونيه سنة ١٩١٩ ب ٣١ ص ٣٢٠ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يحدد الاتفاق أو الحكم القاضي بالحراسة التزامات الحارس وحقوقه . فإذا لم يحدد شيء من ذلك تسرى فى شأنه أحكام المواد ١٠٢٠ إلى ١٠٢٤ . وتكمل أحكام هذه المواد بأحكام الوديعة وأحكام الوكالة بالقدر الذى يتفق مع طبيعة الحراسة ، لأن الحارس منوط به حفظ الشيء كالوديع ، وإدارته كالوكيل .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠١٩ من المشروع ، فوافقت عليها اللجنة وأصبح رقمها ٧٦٥
في المشروع النهائي

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٦٤

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٧٣٣

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل

مادة ٧٣٤

١ - يلتزم الحارس بالمحافظة على الأموال المعهودة اليه حراستها
وبإدارة هذه الأموال . ويجب أن يبذل في كل ذلك عناية الرجل
المعتاد .

٢ - ولا يجوز له بطريق مباشر او غير مباشر أن يحل محله
في أداء مهمته كليا أو بعضها أحد ذوى الشأن دون رضا الآخرين .

التقنين المدني السابق :

لامقابل لها .

المشروع التميدى

المادة ١٠٢٠ :

١ — يلتزم الحارس بالمحافظة على الأموال المعهود إليه حراستها وإدارة هذه الأموال . ويجب أن يبذل فى كل ذلك عناية الرجل المعتاد .

٢ — ولا يجوز له ، بطريق مباشر أو غير مباشر ، أن يحل محله أحد ذوى الشأن دون رضا الآخرين ، فى أداء مهمته ، كلها أو بعضها .

القضاء المصرى :

استئناف أهلى ٢٧ يناير سنة ١٩١٠ الحقوق ٢٥ ص ٩٧ رقم ٣٥-٢٠ أبريل سنة ١٩٣١
المحكمة ١٢ ص ٧٠ — استئناف مختلط ٢٣ مارس سنة ١٩٠٥ ب ١٧ ص ١٨٢ —
٢٩ يناير سنة ١٩١٤ ب ٢٦ ص ١٩٠

مذكرة المشروع التميدى :

يلتزم الحارس بالمحافظة على الأموال وإدارتها إدارة حسنة ، فيطلب منه أن يبذل فيهما عناية الرجل المعتاد (المادة ١٠٢٠ فقرة أولى) ، ولا يكتفى منه بالعناية التى يبذلها عادة فى شئونه الشخصية إذا كانت دون المتوسط كما فى الوديعة والوكالة . وذلك لأن ظروف المتنازعين هى التى فرضته إلى حد ما عليهما ، فلم يملك كل منهما حل حريته فى وضع المال تحت الحراسة وفى تعيين شخص الحارس .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠٢٠ من المشروع ، فأقرتها اللجنة مع تحويل لفظى بسيط وأصبح نصها:

١ — يلتزم الحارس بالمحافظة على الأموال المعهود إليه حراستها وإدارة هذه الأموال . ويجب أن يبذل فى كل ذلك عناية الرجل المعتاد .

٢ — ولا يجوز له ، بطريق مباشر أو غير مباشر ، أن يحل محله فى أداء مهمته كلها أو بعضها ، أحد ذوى الشأن دون رضا الآخرين .

وأصبح رقمها ٧٦٦ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٦٥

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٧٣٤

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل

مادة ٧٣٥

لا يجوز للحارس فى غير أعمال الإدارة أن يتصرف إلا برضاء
ذوى الشأن جميعا أو بترخيص من القضاء .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ١٠٢١ :

لا يجوز للحارس ، فى غير أعمال الإدارة ، أن يتصرف إلا برضاء ذوى الشأن
جميعا ، أو بترخيص من القضاء .

القضاء المصرى :

الموسكى ٢ مارس سنة ١٩١٨ مجر ١٩ ص ١٥٢ رقم ١٠٦ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يجب أن يقتصر الحارس على أعمال الحفظ والإدارة كإيجارات التي لا تزيد على ثلاث سنوات ومصاريف الصيانة . فإذا اقتضت الظروف القيام بأعمال تتجاوز أعمال الإدارة ، أو رأى الحارس فائدة من القيام بمثل هذه الأعمال ، كإجراء تحسينات في العين ، أو بيع ما يكون معرضا للتلف ، أو غير ذلك ، وجب على الحارس أن يحصل في شأن ذلك على موافقة ذوى الشأن جميعا ، أو على ترخيص من القضاء .

وعلى كل حال لا يجوز للحارس أن يمكن أحد ذوى الشأن من حفظ المال أو إدارته كله أو بعضه ، سواء أكان ذلك بطريق مباشر كالتنازل إليه عن الحراسة أم إيداع المال لديه ، أو بطريق غير مباشر كالتأجير إليه ، إلا إذا كان ذلك برضاء سائر ذوى الشأن .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠٢١ من المشروع فأقرتها اللجنة كما هي . وأصبح رقمها ٧٦٧ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٦٦

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل — وأصبح رقمها ٧٣٥

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل

مادة ٧٣٦

للحارس أن يتقاضى أجرا ما لم يكن قد نزل عنه .

التقنين المدني السابق :

مادة ٤٩٢ / ٦٠١ : إيداع الأشياء المتنازع فيها يجوز أن يكون بمقابل .

المشروع التمهيدي

المادة ١٠٢٢ :

١ — للحارس أن يتقاضى أجرا ، ما لم يكن قد تنازل عن ذلك . وله أن يسترد ما أنفقته من مصروفات على حفظ المال الموجود في حراسته وعلى إدارته .

٢ — وله الحق في حبس الأموال الموضوعة تحت الحراسة حتى يستوفي الحقوق التي تخوله إياها هذه المادة . وذلك دون إخلال بما يقرره هذا القانون له من حق امتياز .

القضاء المصري :

استئناف أهلى ٢٠ مارس سنة ١٩٠٧ المحاكم ١٨ ص ٤٠٠ رقم ١١٤ — استئناف مختلط ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٤ ب ٤٧ ص ٦٠ — ١٩ فبراير سنة ١٩٣٦ ب ٤٨ ص ١٥٢ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

١ — تقابل التزامات الحارس السابقة الذكر حقوق مقررة له في المادة ١٠٢٢ . فتد نصت هذه المادة على حق الحارس في أن يتقاضى أجرا ما لم يكن قد تنازل عن ذلك ، مخالفه بهذا نص المادة ٤٩٢ من التقنين الحالى الذى يقرر أن إيداع

الأشياء المتنازع فيها يجوز أن يكون بمقابل . وقد أراد المشروع بذلك أن يعتمد ماغلب وقوعه في العمل ، وما قررتة المحاكم من أن الأصل في الحراسة أن تكون بأجر (استئناف أهلى ٢٠ مارس سنة ١٩٠٧ ، المحاكم ١٨ ص ٤٠٠٠ رقم ١١٤) .

٢— وكذلك نصت هذه المادة على أن للحارس أن يسترد ما أنفقته من مصروفات على حفظ المال الموجود في حراسته وعلى إدارته . فإذا كان من البديهي أن الإدارة تستلزم مصروفات ، وأن للمدير أن يخصم المصروفات من الإيرادات أولا بأول ، فإنه من الممكن أيضا أن يتصور الحالة التي يحتاج فيها الحارس إلى المطالبة برد هذه المصروفات إليه ، وهي الحالة التي تنتهى فيها الحراسة بعد أن يكون الحارس قد أنفق هذه المصروفات ، وقبل أن يحصل من الإيرادات على ما يفي بسدادها .

٣— وقد قررت الفقرة الثانية من هذه المادة للحارس الحق في حبس الأموال الموضوعة تحت الحراسة، إلى أن يستوفي أجره وما يجوز له استرداده من المصروفات التي ينفقها . وتعتبر هذه الفقرة تطبيقا للقاعدة العامة التي قررتها المادة ٣٣١ بشأن حق الحبس ، وينطبق عليه ما قلناه بشأن حق الحبس في الوديعة (أنظر المذكرة على المادتين ١٠٠٥ و ١٠٠٦ من المشروع) . فاما أن تبقى ، ولما أن تحذف اكتفاء بالقاعدة العامة .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠٢٢ من المشروع واقترح معالى السهنورى باشا حذف الجزء الأكبر من هذه المادة اكتفاء بالقواعد العامة وأصبح نص المادة ما يأتى :

للحارس أن يتقاضى أجرا مالم يكن قد تنازل عن ذلك .

وقدمت بعد استبدال كلمة « عنه » بكلمتى « عن ذلك » ،

وأصبح رقمها ٧٦٨ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة بعد استبدال كلمة « نزل » بكلمة « تنازل » ، تحت رقم ٧٦٧

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل — وأصبح رقمها ٧٣٦

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٧٣٧

١ - يلتزم الحارس باتخاذ دفاتر حساب منظمة ويجوز للقاضي

إلزامه باتخاذ دفاتر موقع عليها من المحكمة .

٢ - ويلتزم أن يقدم لذوى الشأن كل سنة على الأكثر

حسابا بما تسلمه وبما أنفقه ، معززا بما يثبت ذلك من مستندات .

وإذا كان الحارس قد عينته المحكمة وجب عليه فوق ذلك أن يودع

صورة من هذا الحساب قلم كتابها .

التقنين المدني السابق :

لامقابل لها :

المشروع التمهيدي

المادة ١٠٢٣ :

١ — يلتزم الحارس باتخاذ دفاتر حساب منظمة موقع عليها من المحكمة .

٢ — ويلتزم أن يقدم لذوى الشأن ، كل سنة على الأكثر ، حسابا صحيحا بما تسلمه وبما أنفقه ، معززا بما يثبت ذلك من مستندات . وإذا كان الحارس قد عينته المحكمة فيجب عليه ، فوق ذلك ، أن يودع صورة من هذا الحساب بقلم كتاب هذه المحكمة .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يجب على الحارس أن يؤدي حسابا عن إدارته إلى ذوى الشأن . وقد حدد المشروع هذا الالتزام ونظمه حتى يكون له أثر فعال في ضمان الرقابة على إدارة الحارس فالزم الحارس أولا باتخاذ دفاتر حساب منظمة موقع عليها من المحكمة ، كما هو شأن التجار فيما يجب عليهم اتخاذه من دفاتر ، حتى يمتنع بذلك أو يقل إمكان التلاعب في الحسابات .

ثم ألزمه بأن يقدم كل سنة على الأكثر حسابا صحيحا بما تسلمه وبما أنفقه ، وحتم عليه أن يعزز حسابه بما يؤيده من مستندات وكلفه بتقديم هذا لكل من ذوى الشأن وبايداع صورة منه بقلم كتاب المحكمة التي عينته إذا كان تعيينه بحكم ، حتى يسهل على ذوى الشأن وعلى المحكمة مراجعة الحساب والتحقق من حسن الإدارة .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠٢٣ من المشروع فأقرتها اللجنة على أصلها مع حذف لفظ «صحيحا» من الفقرة الثانية . وقدمت بعد استبدال كلمة «وجب» بكلمة «فيجب» . وأصبح رقمها ٧٦٩ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٦٨

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

محضر الجلسة الرابعة والثلاثين

رأت اللجنة أن تضيف إلى المادة عبارة « ويجوز للقاضي إلزامه باتخاذ دفاتر ، وبذلك أصبح نصها ما يأتي : —

المادة ٧٦٨ — ١ يلزم الحارس باتخاذ دفاتر حساب منظمة ويجوز للقاضي إلزامه باتخاذ دفاتر موقع عليها من المحكمة .

٢ — ويلزم أن يقدم لذوى الشأن كل سنة على الأكثر حسابا بما تسلمه وبما أنفقه معززا بما يثبت ذلك من مستندات . وإذا كان الحارس قد عينته المحكمة وجب عليه فوق ذلك أن يودع صورة من هذا الحساب قلم كتابها .

وقد عدلت الفقرة الأولى حتى لا تفرض الدفاتر المصدق عليها في جميع الحالات إذ قد تكون قيمة الأموال الموضوعة تحت الحراسة قليلة وبالصيغة الجديدة يتاح للمحكمة الساطة في تكليف الحارس باتخاذ دفاتر موقع عليها منها في الحالات التي تعينها .

تقرير اللجنة :

رأت اللجنة أن تضيف إلى الفقرة الأولى عبارة « ويجوز للقاضي إلزامه باتخاذ دفاتر ، وبهذا يكون التزام الحارس باتخاذ دفاتر حساب منظمة التزاما مطلقا . أما إلزامه باتخاذ دفاتر موقع عليها من المحكمة فهو أمر جوازي يترك للقاضي تقديره بحسب ظروف كل حالة . وفي هذا التعديل ما يجعل النص أكثر مرونة .

وأصبح رقم المادة ٧٣٧ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة

مادة ٧٣٨

- ١ - تنتهى الحراسة باتفاق ذوى الشأن جميعاً أو بحكم القضاء.
- ٢ - وعلى الحارس حينئذ أن يبادر إلى رد الشيء المعهود إليه حراسته إلى من يختاره ذوو الشأن أو من يعينه القاضى .

التقنين المدنى السابق :

لامقابل لها

المشروع التميدى

المادة ١٠٢٤ :

- ١ - تنتهى الحراسة باتفاق ذوى الشأن جميعاً أو بحكم القضاء.
- ٢ - وعلى الحارس بمجرد انتهاء الحراسة ، أن يبادر إلى رد الشيء المعهود إليه حراسته إلى من يختاره ذوو الشأن أو من يعينه القاضى .

القضاء المصرى :

الفقرة الأولى استئناف مختلط ه مايو سنة ١٩٢٥ ب ٣٧ ص ٣٩٥ - ١٦ يونيه سنة ١٩٠٤ ب ١٦ ص ٣٣٦

مذكرة المشروع التميدى :

إذا اتفق ذوو الشأن جميعاً على إنهاء الحراسة ، أو لم يتفقوا على ذلك ، وحكم به القضاء ، انتهت الحراسة وانتهت مأمورية الحارس .

ولكن ليس هناك ما يمنع من أن يتفق ذوو الشأن على استمرار الحراسة ، وإنهاء

مأمورية الحارس بأن يعينوا حارساً جديداً بدلاً منه ، ولا ما يمنع القاضي من أن يأمر باستمرار الحراسة وعزل الحارس الأول وإبدال غيره به ، سواء كان ذلك بناءً على اتفاق الخصوم ، أو بناءً على طلب بعضهم وبعد سماع البعض الآخر .

ومتى انتهت مأمورية الحارس بهذا الشكل أو بذاك وجب عليه رد الشيء المعهود إليه حراسته وفقاً للفقرة الثانية من المادة ١٠٢٤ .

ومتى انتهت مأمورية الحارس ، سواء بإقالته منها أو بانتهاء الحراسة ذاتها ، وجب عليه أن يبادر برد الشيء المعهود إليه حراسته مع حساب أخير سواء إلى من يخلفه في الحراسة ، أو إلى من يثبت حقه في ذلك الشيء ، أو إلى من يختاره ذو الشأن أو من يعينه القاضي لذلك (المادة ١٠٢٤ فقرة ٢) .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠٢٤ من المشروع ، فأقرتها اللجنة على أصلها بعد استبدال كلمة « حيثئذ » بعبارة « بمجرد انتهاء الحراسة » وأصبح رقمها ٧٧٠ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٦٩

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل — وأصبح رقمها ٧٣٨ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

الباب الرابع

عقود الغرر^(١)

الفصل الأول

المقامرة والرهان

المذكرة الإيضاحية :

نظرة عامة :

حرم المشروع المقامرة تحريماً أبعد أثراً من تحريم التقنين الفرنسي . فكل اتفاق على مقامرة أو رهان يكون باطلاً ، ويستطيع من خسر أن يسترد مادفعه ، وله أن يثبت الدفع بجميع الطرق . أما التقنين الفرنسي فقد منع الخاسر من أن يسترد مادفع إلا إذا كان هناك غش من الطرف الآخر ، وهذا من شأنه أن يضعف من أثر تحريم المقامرة ، فإن المقامرين يعتبرون دين القمار متعلقاً بالشرف ويحتمون دفعه في مدة وجيزة ، فإذا مادفع لا يسترد .

واستثنى المشروع من تحريم المقامرة الألعاب الرياضية إذا كان الرهان بين المتبارين أنفسهم ، ولكنه أعطى الحق للقاضي في تخفيض قيمة الرهان إذا كان مبالغاً فيه . واستثنى كذلك ما رخص فيه القانون من أوراق النسيب^(٢)

(١) عنوان هذا الباب في المذكرة الإيضاحية « في العقود الاحتمالية » . وقد غيرت لجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ اصطلاح العقود الاحتمالية بعقود الغرر لأنه يستعمل في الفقه الإسلامي لأداء المعنى ذاته .

(٢) ورد هنا بالنظرة العامة بمذكرة المشروع التهيدى العبارة الآتية .

« وسباق الخيل على أن استثناء سباق الخيل محل للنظر . »

مادة ٧٣٩

- ١ - يكون باطلا كل اتفاق خاص بمقامرة أو رهان .
- ٢ - ولمن خسر في مقامرة أو رهان أن يسترد ما دفعه خلال ثلاث سنوات من الوقت الذي أدى فيه ما خسره ولو كان هناك اتفاق يقضى بغير ذلك . وله أن يثبت ما أداه بجميع الطرق .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدى

المادة ١٠٢٥ :

- ١ - يكون باطلا كل اتفاق خاص بمقامرة أو رهان .
- ٢ - ولمن خسر في مقامرة أو رهان أن يسترد ما دفعه في خلال عام من الوقت الذى أدى فيه ما خسره ، ولو كان هناك اتفاق يقضى بغير ذلك . وله أن يثبت ما أداه بجميع الطرق .

مذكرة المشروع التمهيدى :

١ - المقامرة والرهان يتوقفان على الحظ . لذلك كان الاتفاق الخاص بهما باطلا لمخالفته للآداب وللنظام العام والبطالان . مطلق لا ترد عليه الأجازة . واستثناء من القاعدة التى تقضى بأنه لا يجوز أن وفى بالتزام يخالف للآداب أن يسترد ما دفعه إلا إذا كان هو فى التزامه لم يخالف الآداب (م ٢٠١ فقرة ٣ من المشروع) ، أجاز المشروع ، توثيقاً فى تحريم المقامرة ، أن يسترد الخاسر ما دفعه للراجح فى خلال سنة من الدفع ، وتسهيلاً لاستعمال هذا الحق أجاز المشروع أيضاً أن يكون لإثبات الدفع بجميع الطرق ، بما فى

ذلك البينة والقرائن ، حتى لو كان المبلغ المدفوع يزيد على عشرة جنيهاً . والقاعدة التي تقضى بجواز الاسترداد تعتبر من النظام العام ، فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفها . وبذلك سد المشروع الطريق على التحايل ، إذ أجاز الاسترداد ، وحرّم الاتفاق على عدم جوازه ، وأباح إثبات الدفع بجميع الطرق .

٢ - وغنى عن البيان أن الحق في الاسترداد ينتقل إلى الورثة . فإذا مات الخاسر بعد أن أدى ما خسره ، ولم يمض عام على الدفع ، جاز للورثة أن يستردوا هم مادفعه مورثهم . واستعمال الورثة لهذا الحق بعد موت مورثهم أكثر احتمالاً من استعمال المورث للحق حيال حياته (لذلك يحسن أن تطال مدة الاسترداد إلى ثلاث سنوات حتى ينفسح الوقت أمام الورثة) .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠٢٥ من المشروع ، واقترح أن تكون المدة التي يمكن الاسترداد فيها ثلاث سنوات بدلاً من عام فوافقت اللجنة وأصبح نص المادة ما يأتي :

١ - يكون باطلاً كل اتفاق خاص بمقامرة أو رهان .

٢ - ولمن خسّر في مقامره أو رهان أن يسترد ما دفعه في خلال ثلاث سنوات من الوقت الذي أدى فيه ما خسره ، ولو كان هناك اتفاق يقضى بغير ذلك . وله أن يثبت ما أداه بجميع الطرق .

وأصبح رقم المادة ٧٧١ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٧٠

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل - وأصبح رقمها ٧٣٩

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٧٤٠

١ - يستثنى من أحكام المادة السابقة الرهان الذى يعقده فيما بينهم المتبارون شخصيا فى الألعاب الرياضية . ولكن للقاضى أن يخفض قيمه هذا الرهان إذا كان مبالغا فيه .

٢ - ويستثنى أيضا ما رخص فيه قانوننا من أوراق النصيب .

اتقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التميدى

المادة ١٠٢٦ :

١ - يستثنى من أحكام المادة السابقة الرهان الذى يعقده فيما بينهم المتبارون فى الألعاب الرياضية . ولكن للقاضى أن يخفض قيمة هذا الرهان إذا كان مبالغا فيه .

٢ - ويستثنى أيضا ما رخص فيه من أوراق النصيب وسباق الخيل .

مفكرة المشروع التميدى :

لم يستثن المشروع من تحريم المقامرة والرهان إلا حالتين :

١ - إذا كان الأمر متعلقا بمباراة فى الألعاب الرياضية ، أو فى ألعاب يكون من شأنها تقوية الجسم واستكمال أسباب الصحة ، بشرط أن يكون عقد الرهان بين المتبارين أنفسهم فى هذه الألعاب ، حتى يكون هذا وسيلة لتشجيعهم . أما الرهان من غير اللاعبين ، إذا كان مبالغا فيه ، يجوز للقاضى تخفيضه بالتقدير الذى تتحقق به فكرة التشجيع دون زيادة .

٢ — مارخص فيه القانون من ألعاب المقامرة ، ويشمل هذا أوراق النصيب وسباق الخيل ، توخيا لتحقيق بعض الأغراض الخيرية التي تقوم على اقتطاع جزء من الكسب الذي تدره هذه الألعاب .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠٢٦ من المشروع ، واقترحت إضافات لفظية كما اقترح لإخراج سباق الخيل من الفقرة الثانية حتى لا يشمل الاستثناء فوافقت اللجنة وأصبح النص النهائي ما يأتي :

١ — يستثنى من أحكام المادة السابقة الرهان الذي يعقده فيما بينهم المتبارون. شخصيا في الألعاب الرياضية . ولكن للقاضي أن يخفض قيمة هذا الرهان إذا كان مبالغا فيه .

٢ — ويستثنى أيضا مارخص فيه قانونا من أوراق النصيب . وأصبح رقم المادة ٧٧٢ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٧١ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل — وأصبح رقمها ٧٤٠ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

الفصل الثاني

المرتب مدى الحياة

المذكرة الإيضاحية :

نظرة عامة : (١)

أورد التقنين الحالى أحكام المرتب مدى الحياة فى شىء من الاقتضاب . أما المشروع فقد عالج عيوب هذا التقنين ، ووضع المبهم من هذه الأحكام . وقد أوجب أن يكون العقد الذى يقرر المرتب مكتوباً ، وأجاز فيه الفسخ إذا قام سببه ، وفى هذين يختلف المشروع عن التقنين الحالى .

مادة ٧٤١

- ١ - يجوز للشخص أن يلتزم بأن يؤدى إلى شخص آخر مرتباً دورياً مدى الحياة بعوض أو بغير عرض .
- ٢ - ويكون هذا الالتزام بعقد أو بوصية .

التقنين المدنى السابق :

مادة ٨٠٤ فقرة أولى / ٥٨٦ : ترتيب الإيراد المذكور يجوز أن يكون بفائدة

(١) هذه المذكرة مطابقة للنظرة العامة فى المشروع التمهيدى .

زائدة عن المقرر قانونا تدفع مدة معينة أو مدة حياة المقرض أو حياة أى شخص آخر موجود وقت ترتيب الإيراد المذكور وفي هذه الحالة لا يكون رأس المال واجب الرد أبدا بل يعتبر تسديده شيئا فشيئا بالمرتبات التى تدفع فى المدة المتفق عليها .

م ٤٨١ / ٥٨٩ : تتبع القواعد المقررة سابقا فى حالة تقرير مرتبات مؤبدة أو مقيدة بمدة الحياة فى مقابلة بيع أو عقد آخر أو مجرد تبرع .

المشروع التميدى

المادة ١٠٢٧ :

١ — يجوز للشخص أن يلتزم بأن يودى إلى شخص آخر مدى حياته مرتبا دوريا ويكون ذلك بعوض أو غير عوض .

٢ — ويترتب هذا الالتزام بعقد أو وصية .

مذكرة المشروع التميدى :

يتقرر المرتب مدى الحياة بعقد أو وصية ، والعقد قد يكون معاوضة أو تبرعا . فيصح أن يبيع شخص منزلا بثمن هو مرتب يودى له مدى حياته ، أو يقرض مبلغا يسترده إيرادا مرتبا مدى الحياة ، كما يصح أن يلتزم شخص على سبيل التبرع ، من طريق الهبة أو الوصية ، بمرتب يؤديه مدى حياة المتبرع له . ولا يوجد للإيراد المرتب مصدر آخر غير العقد والوصية .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠٢٧ من المشروع وأقرتها لجنة المراجعة بالصيغة الآتية :

١ — يجوز للشخص أن يلتزم بأن يودى إلى شخص آخر مرتبا دوريا مدى حياته بعوض أو بغير عوض .

٢ — ويكون هذا الالتزام بعقد أو وصية .

وأصبح رقم المادة ٧٧٣ فى المشروع النهائى .

المشروع في مجلس النواب

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة ٧٧٢ دون تعديل - تحت رقم ٧٧٢

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

تليت المادة ٧٧٢ فاقترح سعادة العشماوى باشا استبدال كلمة « الحياة » بكلمة « حياته » الواردة في الفقرة الأولى لإطلاق الحياة دون الإضافة إلى شخص معين حتى تشمل أيضا حياة الشخص الذى ارتبط به الالتزام .

قرار اللجنة :

وافقت اللجنة على اقتراح سعادة العشماوى باشا - وأصبح رقم المادة ٧٤١

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة .

مادة ٧٤٢

١ - يجوز أن يكون المرتب مقررا مدى حياة الملتزم له أو

مدى حياة الملتزم أو مدى حياة شخص آخر .

٢ - ويعتبر المرتب مقررا مدى حياة الملتزم له إذا لم يوجد

اتفاق يقضى بغير ذلك .

التقنين المدني السابق :

مادة ٤٨٠ : فقرة أولى / م ٥٨٦ : ترتيب الإيراد المذكور يجوز أن يكون بفائدة زائدة عن المقرر قانونا تدفع مدة معينة أو مدة حياة المقرض أو حياة أى شخص آخر موجود وقت ترتيب الإيراد المذكور .

المشروع التمهيدى

المادة ١٠٢٨ :

- ١ — يجوز أن يكون المرتب مقرا مدى حياة الملتزم به أو مدى حياة شخص آخر . وفى هذه الحالة ينتقل المرتب إلى ورثة الدائن ، ما لم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك
- ٢ — ويجوز أن يقرر المرتب مدى حياة شخص واحد أو أشخاص متعددين ، سواء اشترطت الأيلولة أو لم تشترط .
- ٣ — ويعتبر المرتب مقرا مدى حياة الدائن ، إذا لم يوجد اتفاق خاص . (١)

(١) مادة محذوفة :

المادة ١٠٢٩ :

يقع باطلا كل مرتب قرر مدى حياة شخص وجد ميتا وقت تقرير المرتب .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

مذكرة المشروع التمهيدى :

ربط المرتب بحياة انسان هو الذى يجعله احتماليا ، لأن الموت لا يعرف ميعاده . وهذا الاحتمال هو السبب فى العقد ، كما هو الأمر فى سائر العقود الاحتمالية . فاذا انعدم الاحتمال بطل العقد أو كان عقدا آخر . ويترب على ذلك أن العقد إذا رتب لإيراد مدى حياة إنسان وجد ميتا وقت ترتيب الإيراد فهو باطل . وإذا تحدد للإيراد مدة معينة ، وهذه صورة من الصور التى أشار إليها التقنين الحالى (م ٤٨٠ فقرة أولى / ٥٨٦) فقد خرج عن كونه عقدا احتماليا ، كما لو أقرض شخص آخر مبلغا من المال يرده لإيرادا مرتبا لمدة معينة ، فإن العقد فى هذه الحالة يكون قرضا عاديا ، وما زاد من مجموع الأقساط على المبلغ المقرض يكون فائدة يجب ألا تزيد على الحد الأقصى المسموح به فى الفوائد الاتفاقية . أما الإيراد المرتب مدى الحياة فصنفته الاحتمالية تمنع من معرفة ما إذا كانت الفوائد تزيد على الحد الأقصى المسموح به أو لا تزيد .

القضاء المصرى :

استئناف مختلط ٢٥ ابريل سنة ١٨٩٥ ب ٧ ص ٢٦٣

مذكرة المشروع التمهيدي :

خاصية المرتب أن يكون معقودا بحياة شخص معين ، هو الدائن غالبا . وقد يكون هو المدين ، فإذا مات الدائن قبله انتقل المرتب إلى الورثة . وقد يكون أجنبيا غير الدائن والمدين ، فإذا مات المدين قبل الأجنبي انتقل المرتب إلى الورثة كذلك . وقد يكون الإراد مرتبا لأقصر الحياتين ، حياة الدائن أو حياة المدين ، فينقضى بموت أحدهما ولا ينتقل إلى الورثة . والمفروض فيما تقدم من الصور أن الإراد مرتب مدى حياة شخص واحد . ولا يوجد ما يمنع من أن يرتب مدى حياة أشخاص متعددين لكل منهم نصيب فيه ، سواء آل هذا النصيب بعد موته إلى من بقى حيا من الأشخاص الآخرين أو لم يؤول . على أن الصورة الغالبة من هذه الصور جميعا هي تقرير المرتب مدى حياة الدائن ، لذلك كانت هي الصورة التي تفرض إذا لم يوجد اتفاق خاص على غير ذلك .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠٢٨ من المشروع وأقرتها لجنة المراجعة بالصيغة الآتية :

- ١ — يجوز أن يكون المرتب مقررا مدى حياة الملزم به أو مدى حياة شخص آخر . وفي هذه الحالة ينتقل المرتب إلى ورثته مستحقه مالم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك
- ٢ — ويعتبر المرتب مقررا مدى حياة المستحق إذا لم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك وأصبح رقم المادة ٧٧٤ في المشروع النهائي .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠٢٩ من المشروع ، وقد قررت اللجنة حذفها لأن حكمها مفهوم من كون الاحتمال المترتب على ربط المرتب بحياة انسان هو سبب الالتزام وإذا انعدم السبب بطل العقد .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٧٣ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

محضر الجلسة الرابعة والثلاثين

تليت المادة ٧٧٣ فوافقت عليها اللجنة معدلة كالآتي : —

١ — يجوز أن يكون المرتب مقررا مدى حياة الملتزم له أو مدى حياة الملتزم أو مدى حياة شخص آخر .

٢ — ويترتب المرتب مقررا مدى حياة الملتزم له إذا لم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك .

وذلك حتى تجمع الفقرة الأولى كل الصور التي يقوم على أساسها تقرير المرتب مدى الحياة . وقد حذفت عبارة « وفي هذه الحالة ينتقل المرتب إلى ورثة مستحقه مالم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك » من الفقرة الأولى اكتفاء بالقواعد العامة التي تنقل الالتزام إلى الورثة مادام الملتزم له حيا أو مادام الشخص الذي ارتبط الالتزام بحياته حيا .

وفي هذه الحالة يؤول الالتزام إلى الورثة من جهة الحق ومن جهة المديونية حسب الأحوال .

تقرير اللجنة :

حذفت من هذه المادة العبارة الأخيرة من الفقرة الأولى وعدلت عبارة « مدى حياة الملتزم به أو مدى حياة شخص آخر » على الوجه الآتي « مدى حياة الملتزم له أو مدى حياة الملتزم أو مدى حياة شخص آخر » .

وقد راعت اللجنة في الحذف أن في القواعد العامة ما يغني عن العبارة المحذوفة ،

وراعت في التعديل أن المرتب يجوز أن يكون مرتباً مدى حياة واحد من الأشخاص الثلاثة المتقدم ذكرهم . فهي بهذا التعديل ، قد تداركت نقصاً في النص .

وأصبح رقم المادة ٧٤٢

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدتها اللجنة .

مادة ٧٤٣

العقد الذي يقرر المرتب لا يكون صحيحاً إلا إذا كان مكتوباً ، وهذا دون إخلال بما يتطلبه القانون من شكل خاص لعقود التبرع .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التميدى

المادة ١٠٣٠ :

العقد الذي يقرر المرتب لا يكون صحيحاً إلا إذا كان مكتوباً ، وهذا دون إخلال بما يتطلبه القانون من شكل خاص لعقود التبرع .

مذكرة المشروع التميدى :

لا يكون العقد الذي يقرر المرتب إلا في ورقة مكتوبة . والكتابة ركن للانعقاد لا طريقة للإثبات . وقد اشترط المشروع الكتابة لأن العقد مقدر له البقاء مدى حياة

إنسان ما ، وقد تطول ، فوجب أن يكون مكتوباً . وإذ كان العقد هبة وجب أن تكون بورقة رسمية وفقاً لقواعد الهبة .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠٣ من المشروع ، فأقرتها اللجنة على أصلها . وأصبح رقمها ٧٧٥ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٧٤ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٧٤٣

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٧٤٤

لا يصح أن يشترط عدم جواز الحجز على المرتب إلا إذا كان قد قرر على سبيل التبرع .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ١٠٣١ :

لا يصح أن يشترط عدم جواز الحجز على المرتب ، إلا إذا كان قد قرر على سبيل التبرع .

مذكرة المشروع التمهيدي :

الأصل أن شرط عدم جواز التصرف ، ويلحق به شرط عدم جواز الحجز ، لا يصح إلا إذا كان لمدة معقولة ولحماية مصلحة مشروعة . وقد تكون المدة المعقولة مدى حياة إنسان (انظر م ١١٩١ من المشروع) . ويترتب على ذلك أنه يصح اشتراط عدم جواز الحجز على المرتب إذا كان قد تقرر على سبيل التبرع بهبة أو وصية ، فإن الشرط في هذه الحالة يكون لمدة معقولة هي حياة شخص معين ، ولحماية مصلحة مشروعة هي مصلحة الدائن (انظر م ٣٣٠ حرف هـ من المشروع) . أما إذا تقرر المرتب معاوضة ، كأن باع شخص منزلا في مقابل إيراد مرتب مدى حياته ، واتفق الطرفان على عدم جواز الحجز على هذا المرتب ، فإن البائع يكون بذلك قد أخرج مالا له عن متناول دائليه ، بجعله الإيراد غير قابل للحجز عليه ، وهذه مصلحة غير مشروعة .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠٣١ من المشروع فأقرتها اللجنة على أصلها . وأصبح رقمها ٧٧٦ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٧٥ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل . وأصبح رقمها ٧٤٤ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٧٤٥

١ - لا يكون للمستحق حق في المرتب الا عن الأيام التي عاشها من قرر المرتب مدى حياته .

٢ - على أنه إذا اشترط الدفع مقدما كان المستحق حق في القسط الذي حل .

التقنين المدني السابق :

لامقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ١٠٣٢ :

١ - لا يكون للدائن حق في المرتب إلا عن الأيام التي عاشها من قرر المرتب مدى حياته .

٢ - على أنه إذا اشترط الدفع مقدما ، كان للدائن حق في القسط الذي حل ، ومن وقت حلول هذا القسط .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يبقى المرتب معاش الشخص الذي تقرر المرتب مدى حياته ، وينقطع في اليوم الذي يموت فيه . وإذا حل قسط وجب دفعه يوم حلوله ، ولا يرد منه شيء حتى

لومات هذا الشخص قبل حلول القسط التالي . هذا مالم يتفق على أن المرتب لا يكون مستحقا إلا بقدر الأيام التي عاشها من تقرر المرتب مدى حياته .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠٣٢ من المشروع وأقرتها اللجنة بالصيغة الآتية :

١ — لا يكون للمستحق حق في المرتب إلا عن الأيام التي عاشها من قرر المرتب مدى حياته .

٢ — على أنه إذا اشترط الدفع مقدما كان للمستحق حق في القسط الذي حل .
وأصبح رقم المادة ٧٧٧ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٧٦

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٧٤٥

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٧٤٦

إذا لم يقم المدين بالتزامه كان للمستحق أن يطلب تنفيذ العقد ، فان كان العقد بعوض جاز له أيضا أن يطلب فسخه مع التعويض إن كان له محل .

التقنين المدنى السابق :

المادة ٤٨٠ فقرة ٣ / ٥٨٨ : ويجوز لصاحب الإيراد في حالة عدم الوفاء أو عدم أداء التأمينات أو إعدامها أو إظهار إفلاس المدين بالإيراد أن يتحصل فقط على بيع أموال هذا المدين وتخصيص مبلغ من أثمانها كاف لأداء المرتبات المتفق عليها . أما بالنسبة للفسخ فليس لها مقابل .

المشروع التميدى

المادة ١٠٣٣ :

إذا لم يقيم المدين بالتزامه ، كان للدائن أن يطلب تنفيذ العقد أو فسخه ، مع التعويض إن كان له محل .

مذكرة المشروع التميدى :

ينص التقنين المصرى (م ٤٨٠ فقرة ٣ / ٥٨٨) «على أنه يجوز لصاحب الإيراد في حالة عدم الوفاء أو عدم أداء التأمينات أو إعدامها أو إظهار إفلاس المدين بالإيراد أن يتحصل فقط على بيع أموال هذا المدين وتخصيص مبلغ من أثمانها كاف لأداء المرتبات المتفق عليها ، . ومعنى ذلك أن الدائن لا يستطيع طلب الفسخ . ويقال فى تعليل ذلك إن الفسخ متعذر ، إذ الفسخ يرجع المتعاقدين إلى ما كانا عليه ، فلو باع شخص منزلا بإيراد مرتب مدى الحياة وقبض بعض الأقساط ، ثم جد مايجوز الفسخ ، فاذا رد ما قبضه من الأقساط واسترد المنزل فإنه لا يمكن القول بأن ريع المنزل فى المدة التى بقى فيها العقد قائما يعدل فوائده الأقساط التى ردت .

وظاهر أن هذه الحجة لا تقوم حائلا دون الفسخ . وقد قرر المشروع أنه إذا لم يقيم المدين بالتزامه كان للدائن أن يطلب تنفيذ العقد أو فسخه ، مع التعويض إن كان له محل فى حالتى التنفيذ والفسخ . فاذا أراد الدائن الفسخ ، رد الأقساط واسترد المنزل ، وأخذ على سبيل التعويض الفرق ما بين ريع المنزل وفوائده الأقساط ، وهذا غير ما يستحقه من التعويض لأسباب أخرى .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠٣٣ من المشروع ، وأقرتها اللجنة بالصيغة الآتية :
« إذا لم يقم المدين بالتزامه كان للمستحق أن يطلب تنفيذ العقد أو فسخه مع التعويض إن كان له محل ، » .

وأصبح رقم المادة ٧٧٨ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٧٧ .

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

محضر الجلسة الرابعة والثلاثين

تليت المادة ٧٧٧ فرأت اللجنة تعديلها كالاتى : —

« إذا لم يقم المدين بالتزامه كان للمستحق أن يطلب تنفيذ العقد فان كان العقد بعوض جاز له أيضا أن يطلب فسخه مع التعويض إن كان له محل ، » .

وقد قال معالى السهنورى باشا إن هذه المادة ماهى إلا تقرير للغواصين العامة وإنها ماوضعت فى المشروع إلا لأن القانون الحالى ينص على غير ذلك .

تقرير اللجنة :

رأت اللجنة أن تضيف إلى النص عبارة « فإن كان العقد بعوض جاز له أيضا أن يطلب » بعد عبارة « تنفيذ العقد » وقد راعت اللجنة فى هذا أن الملتزم له أن يطلب تنفيذ العقد عينا إذا لم يقم المدين بالتزامه . على أن العقد قد يكون من قبيل

المفاوضات ، وفي هذه الحالة رؤى أن يصرح في النص بإعطاء الملزم له حق المطالبة
بالفسخ أيضا تمشيا مع القواعد العامة .

وأصبح رقم المادة ٧٤٦ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة

الفصل الثالث

عقد التأمين

المذكرة الإيضاحية :

نظرة عامة :

قد نظم المشروع عقد التأمين على اختلاف أنواعه ، وهذا العقد — على أهميته المتزايدة — لا يزال في تقنيننا الحالي من العقود غير المسماة ولقد لجأت المحاكم المصرية إزاء هذا النقص — الى استعارة أحكام القوانين الأجنبية لاسيما أحكام القانون الفرنسى الصادر فى ١٣ يولى سنة ١٩٣٠ ونصوص المشروع قد اقتبست من مختلف التقنيات التى نظمت عقد التأمين فى العصر الحديث ، ومن أهمها القانون السويسرى الصادر فى ٢ أبريل سنة ١٩٠٨ فقد اتفقت الآراء على اعتباره تشريعا نموذجيا لعقد التأمين .

لعقد التأمين صورتان رئيسيتان : عقد التأمين ضد الأضرار التى قد تنشأ عن الحريق وغيره ، ويلحق به التأمين ضد المسئولية المترتبة على الفعل الضار ، وعقد التأمين على الحياة ويلحق به التأمين ضد الحوادث .

ولمختلف هذه الأنواع أحكام عامة قد انتظمتها المواد التى استهل بها المشروع الفصل المخصص لعقد التأمين ، فأورد فيها ما يترتب على عقد التأمين بوجه عام من التزامات بعضها يقع على عاتق المؤمن له وبعضها ينشأ فى ذمة المؤمن . على أن المشروع قد أفرد بعد ذلك لكل نوع من هذه الأنواع نصوصا خاصة . فنظم التأمين على الحياة فى فرع على حدة استوعب فيه أحكامه ثم نظم التأمين ضد الحريق وهو أظهر حالات التأمين ضد الأضرار ، على أنه قد جعل من أحكام هذا الفرع الثانى أحكاما

عامة تنطبق على التأمين ضد الأضرار بوجه عام (انظر المادة ٨٢٩) وأخيراً، في فرعين مستقلين، ونظم المشروع التأمين ضد المسؤولية والتأمين ضد الحوادث وهما صورتان خاصتان لكل من النوعين الرئيسيين السابق ذكرهما.

وأحكام هذا الفصل تعتبر آمرة في مصلحة المؤمن له لا في مصلحة المؤمن، فالمشروع قد قصد إلى حماية المؤمن لهم حماية خاصة تقوم إلى جانب ما يحققه القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٩ من رقابة على الشروط التي تفرضها شركات التأمين.

تقرير لجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ :

أفرد لعقد التأمين فصل خاص وقد حددت اللجنة للمشروع عنايته بهذا العقد ولا سيما بعد أن أصبح التأمين وضعاً مألوفاً في نطاق التعامل، واتسع نشاط شركات التأمين وتعددت شعبته. إلا أن ناحيتين من نواحي عقد التأمين استرعتا انتباه اللجنة ووجهت رأياً في هذا الشأن : الناحية الأولى أن تنظيم هذا العقد تنظيمًا كاملاً يواجه جميع تفاصيله وجزئياته وما يتخصص به كل نوع من أنواعه أمر يتطلب الإفاضة على نحو قد يخل بتناسق القسم الخاص بالعقود في المشروع المعروض. والناحية الثانية أن هذا التنظيم لا يزال في عنقوان تطوره فهو في حاجة دائمة إلى التقيح والإضافة وإزاء ذلك قد يكون من الأنسب أن تظل تفاصيله بعيدة عن نطاق التقنين. هذا إلى أن من نواحي تنظيم عقد التأمين ما يحسن أن تتناوله لوائح تنفيذية لم يجر صرف الصياغة بإصدارها بالنسبة إلى التقنيات ولذلك آثرت اللجنة أن تبقى في المشروع القواعد الكلية المنظمة لعقد التأمين وأن تحذف ما عداها، على أن يصدر تشريع خاص يتناول الجزئيات والتفاصيل التي تقدمت الإشارة إليها.

١ - أحكام عامة

مادة ٧٤٧

التأمين عتد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال أو إيراداً مرتباً أو أى عوض مالى آخر فى حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد ، وذلك فى نظير قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها ..

الشروع التمهيدى

المادة ١٠٣٤

التأمين عتد يلتزم المؤمن بمقتضاة أن يردى إلى طالب التأمين أو إلى من اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال أو إيراداً مرتباً أو أى عوض مالى آخر فى حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد ، وذلك فى نظير قسط أو اشتراط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها طالب التأمين للمؤمن . (١)

(١) مواد محذوفة :

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠٣٤ من المشروع وأقرتها اللجنة بالصيغة الآتية :

التأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى طالب التأمين أو إلى من اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال أو إيراداً مرتباً أو أى عوض مالى آخر فى حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد، وذلك فى نظير قسط أو اشتراك أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها طالب التأمين للمؤمن .
وأصبح رقم المادة ٧٧٩ فى المشروع النهائى .

المادة ١٠٣٥ :

١ — يقصد بطالب التأمين الشخص الذى يتعهد بتنفيذ الالتزامات المقابلة لالتزامات المؤمن ، ويقصد بالمؤمن عليه الشخص أو الأشخاص الذين يؤدى إليهم المؤمن ما التزم به فى حالة وقوع الحادث المبين فى عقد التأمين .
٢ — فإذا كان طالب التأمين هو صاحب الحق فى التأمين كان هو المؤمن عليه .
مذكرة المشروع التمهيدى :

يميز هذا النص بين طالب التأمين (Souscripteur de l'assurance) أو كما يسميه قانون التأمين السويسرى الصادر فى ٢ أبريل سنة ١٩٠٨ ، وكذلك قانون التأمين الألمانى الصادر فى ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ (Preneur de l'assurance) والمؤمن عليه . وليست لهذا التمييز أية أهمية من حيث الإيضاح القانونى إلا فى أنواع التأمين (كالتأمين على الحياة والتأمين ضد الحوادث) التى يكون فيها عادة طالب التأمين والمؤمن عليه شخصين مختلفين . أما فيما عدا هذه الأنواع فيستعمل اصطلاح « طالب التأمين » أو « المؤمن عليه » للدلالة على الشخص المتعاقد مع المؤمن .

المادة ١٠٣٦ :

١ — لا تسرى أحكام هذا الفصل على التأمين إلا إذا كان تأميناً برياً وكان تأميناً خاصاً فى آن واحد .

٢ — وتسرى هذه الأحكام على التأمينات ذات الأقساط ، ولكنها لا تسرى على التأمينات التعاونية ولا على جمعيات المكتتبين للتأمين ضد المخاطر ولا على غيرها من التأمينات الأخرى إلا بالقدر الذى لا تتعارض فيه هذه الأحكام مع نظام هذه الأنواع من التأمينات ولا مع التشريعات الخاصة التى تسرى عليها .

المشروع في مجلس النواب

تقرير لجنة الشؤون التشريعية :

أدخلت اللجنة على هذا العقد تعديلات شاملة حتى يكون أكثر أداء للغرض الملشود منه .

وقد عدلت اللجنة هذه المادة على النحو الآتي تحت رقم ٧٧٨ :

« التأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا مرتبا أو أى عوض مالى آخر فى حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد ، وذلك فى نظير قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن ،

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادتان ١٠٢٥ ، ١٠٣٦ من المشروع فقررت اللجنة حذفهما اكتفاء بالمواد التى تتناول الأصول العامة للنظمة لعقد التأمين .

المادة ١٠٣٨ :

يقع عقد التأمين باطلا إذا تبين أن الخطر المؤمن ضده كان قد زال أو كان قد تحقق فى الوقت الذى تم فيه العقد ، وكان أحد الطرفين على الأقل عالما بذلك ،

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ٣٨ من المشروع وأقرتها اللجنة بالصيغة الآتية :

« يقع عقد التأمين باطلا إذا تبين أن الخطر المؤمن منه كان قد زال أو كان قد تحقق فى الوقت الذى تم فيه العقد » .

وأصبح رقم المادة ٧٨٢ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٨١ .

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

رأت اللجنة حذف المادة لأنها تتعلق بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

محضر الجلسة الرابعة والثلاثين

لما شرعت اللجنة في بحث الفصل الثالث الخاص بعقد التأمين رأى سعادة العشماوى

المادة ١٠٣٩ :

- ١ — يجوز للمؤمن أن يعقد تأميناً لصالحه ضد ما هو مؤمن من المخاطر .
- ٢ — ولكنه يبقى وحده في هذه الحالة مسئولاً قبل المؤمن عليه .

المادة ١٠٤٠ :

- ١ — يجوز أن يعقد شخص تأميناً لحساب غيره بناء على تفويض من هذا الغير أو دون تفويض منه ، فإذا تم التأمين بلا تفويض فيستفيد الغير من هذا التأمين ولو لم يحزه إلا بعد وقوع الحادث المؤمن ضده ، فإذا لم تصدر منه إجازة أصبحت الأقساط المدفوعة حقاً خالصاً للمؤمن .
- ٢ — ويجوز أن يتم التأمين لحساب من يثبت له الحق فيه ، ويكون ذلك بمثابة عقد تأمين بالنسبة إلى طالب التأمين وبمثابة اشتراط لمصلحة الغير بالنسبة إلى المستفيد ، سواء أكان هذا الشخص معروفاً أم كان شخصاً احتمالياً . وفي هذه الحالة يكون طالب التأمين هو الملزم بدفع مقابل التأمين للمؤمن .

المادة ١٠٤١ :

- ١ — فيما عدا الأحكام الخاصة بالتأمين على الحياة يجوز أن تكون وثيقة التأمين المنشئة أو المؤيدة لا تعقد في صورة وثيقة لمصلحة شخص معين أو وثيقة تحت الإذن أو وثيقة لحاملها .
- ٢ — فإذا كانت الوثيقة لحاملها ، فإنها تنتقل بالتظهير ولو على بياض .
- ٣ — ويجوز للمؤمن أن يحتج ضد حامل الوثيقة أو ضد الشخص الذى يتمسك بها بكل الدفع التى يكون له أن يحتج بها ضد طالب التأمين .

المادة ١٠٤٢ :

- ١ — لا يجوز لوكيل المؤمن الذى عقد التأمين بوساطته ، إذا كان توكيله عاماً ، أن يعدل في شروط التأمين العامة ، سواء أكان هذا التعديل في مصلحة المؤمن عليه أو في غير مصلحته .

باشا حذف هذا الفصل لأن أحكام هذا العقد عرضة لكثرة التفسير ويحسن أن يستقل بتنظيم هذا العقد قانون خاص .

فرد عاينه معالي السهوى باشا قائلا أنه يرى تأجيل النظر في ذلك إلى نهاية المشروع .

ووافقت اللجنة على تأجيل بحث الفصل الثالث إلى حين الانتهاء من بحث المشروع كله.

٢ — ولكن هذا الوكيل يعتبر في علاقته مع المؤمن عليه مفوضا من المؤمن في إبرام التصرفات التي تناط عادة بمن هو مثله من الوسطاء وفي إبرام التصرفات التي اعتاد إبرامها بتفويض ضمنى من المؤمن .

المادة ١٠٤٣ :

إذا لم تكن سلطة الوسيط في التأمين موضحة الحدود ، فيكون له في هذه الحالة أن يقوم عن المؤمن بالأعمال الآتية :

- (أ) تسلم طلبات التأمين وإخطارات العدول عن التأمين .
 - (ب) تسلم البيانات التي يجب على طالب التأمين أن يقدمها أو التي يقدمها من تلقاء نفسه للمؤمن أثناء قيام العقد وعن شئون متعلقة بهذا العقد بما في ذلك طلبات الفسخ .
 - (ج) تسليم وثائق التأمين وعقود الامتداد الصادرة من المؤمن .
 - (د) قبض الأقساط والفوائد والمصروفات والتعويضات الواجب دفعها بمقتضى عقد التأمين .
- المادة ١٠٤٤ :

إذا كان السمسار مفوضا في إبرام عقود التأمين ، جاز له أيضا مد أجل هذه العقود وتعديلها والعدول عنها وفسخها .

المادة ١٠٤٥ :

لا يجوز أن يحتج ضد الغير بالقيود التي تحد من سلطة السمسار المبينة في النصوص السابقة إلا إذا كان هذا الغير عالما بهذه القيود وقت التعاقد أو كان جهله بها راجعا إلى خطئه الجسيم . ويقع باطلا كل شرط يقضى بغير ذلك .

المادة ١٠٤٦ :

- ١ — إذا كانت مأمورية سمسار التأمين قاصرة على مجرد التوسط في البحث عن مؤمن ، فتنتهى هذه المأمورية بقيامه بتسليم المؤمن عليه وثيقة التأمين المتعهد بها .
- ٢ — ولا يكون السمسار ملزما بصفته الشخصية ولا بصفته ضامنا عن دفع مبلغ التأمين .

محضر الجلسة الثالثة والخمسين

بحث اللجنة المواد المتعلقة بعقد التأمين واستبقت المواد التي تتضمن القواعد السككية والأحكام العامة المنظمة لعقد التأمين التي تكون غير قابلة للتغيير ومن ثم فلا ضرر من أن يتضمنها المشروع .

٣ — ولا يكون المؤمن مسئولاً عما وعد به السمسار من تعديل في شروط التأمين العامة التي تتضمنها وثيقة التأمين ، أو من إضافة على هذه الشروط .
المادة ١٠٤٧ :

تختص المحكمة التي يقع في دائرتها مكتب السمسار أو الوسيط بنظر الدعوى المرفوعة على المؤمن إذا كان هذا السمسار أو الوسيط هو الذي أبرم العقد أو توسط في إبرامه ، فإن لم يكن له مكتب فتكون المحكمة المختصة هي التي يقع في دائرتها موطنه أو محل إقامته وقت التعاقد .
المادة ١٠٤٨ :

لا يكون طلب التأمين وحده ملزماً للمؤمن ولا للمؤمن عليه ، ولا يتم العقد إلا إذا وقع طرفاه على وثيقة التأمين وتم تسليم هذه الوثيقة للمؤمن عليه .
المادة ١٠٤٩ :

١ — على أن العقد يتم ، حتى قبل تسليم الوثيقة ، إذا أثبت الطرفان في مذكرة مؤقتة القواعد الأساسية التي يقوم عليها هذا العقد ، وتضمنت هذه المذكرة التزامات كل من الطرفين للآخر .

٢ — ومع ذلك قد يستفاد من الظروف التي كتبت فيها المذكرة أن الطرفين لم يقصدا بها إلا أن يكون اتفاقهما مؤقتاً مع احتفاظ كل منهما بحقه في العدول عن التعاقد النهائي مادامت الوثيقة لم تسلم للمؤمن عليه .

٣ — فإذا لم تكن نية الطرفين من كتابة المذكرة واضحة ، اعتبرت هذه المذكرة بمثابة دليل مؤقت على حصول التعاقد نهائياً .
المادة ١٠٥٠ :

إذا لم تطابق الشروط المدونة بالوثيقة ما تم الاتفاق عليه ابتداءً ، حق لطالب التأمين أن يطلب تصحيح الشروط في مدى ثلاثين يوماً من وقت تسلم الوثيقة ، فإذا لم يفعل اعتبر ذلك قبولا منه للشروط المدونة .

المادة ١٠٥١ :

يجب أن يوجه نظر المؤمن إلى ما يرد في الوثيقة من شروط مطبوعة بشأن الأحوال التي

وتليت المادة ٧٧٨ فوافقت اللجنة عليها دون تعديل وأصبح رقمها ٧٤٧

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٧٤٨

الأحكام المتعلقة بعقد التأمين التي لم يرد ذكرها في هذا القانون
تنظمها القوانين الخاصة .

التقنين المدني السابق :

لامقابل لها .

المشروع التمهيدي

لامقابل لها ولكن قدمت في المشروع النهائي بالنص الآتي تحت رقم ٧٨٠ :
« المسائل المتعلقة بعقد التأمين التي لم يرد ذكرها في هذا القانون تنظمها
القوانين الخاصة » .

يتعرض فيها حقه للبطلان أو للسقوط ، ولا يجوز الاحتجاج ضده بهذه الشروط إلا إذا
أبرزت بطريقة خاصة كأن تكتب بحروف أكثر ظهوراً أو أكبر حجماً .
المادة ١٠٥٢ :

يجب أن تكتب وثيقة التأمين باللغة العربية كما يجب أن تكتب أيضاً بإحدى اللغات الدولية
في التعامل إذا رغب طالب التأمين في ذلك .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المواد من ١٠٣٩ - ١٠٥٢ من المشروع فقررت اللجنة حذفها لأنها تتعارض بجزئيات
يحسن أن تنظمها قوانين خاصة .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٨٧٩

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة التانون المدني :

رأت اللجنة استبدال كلمة (الأحكام) بكلمة (المسائل) الواردة في صدرها
لأن التعبير بالأحكام أدق في أداء المعنى .

تقرير اللجنة :

استبدلت بكلمة « المسائل » كلمة « الأحكام » لأنها أدق في أداء المعنى وأصبح
رقم المادة ٧٤٨ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدتها اللجنة .

مادة ٧٤٩

يكون محلا للتأمين كل مصلحة اقتصادية مشروعة تعود على
الشخص من عدم وقوع خطر معين .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ١٠٣٧ :

يجوز أن يكون محلا للتأمين كل مصلحة اقتصادية مشروعة تعود على الشخص من عدم وقوع خطر معين .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠٣٧ من المشروع وأقرتها اللجنة بالصيغة الآتية :
 « يكون محلا للتأمين كل مصلحة اقتصادية مشروعة تعود على الشخص من عدم وقوع خطر معين ،
 وأصبح رقم المادة ٧٨١ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٨٠ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٧٤٩ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٧٥٠

يقع باطلا ما يرد في وثيقة التأمين من الشروط الآتية :

١ - الشرط الذي يقضى بسقوط الحق في التأمين بسبب مخالفة القوانين واللوائح إلا إذا انطوت هذه المخالفة على جناية أو جنحة عمدية .

٢ - الشرط الذي يقضى بسقوط حق المؤمن له بسبب تاخره في إعلان الحادث المؤمن منه إلى السلطات أو في تقديم المستندات إذا تبين من الظروف أن التأخر كان لعذر مقبول .

٣ - كل شرط مطبوع لم يبرز بشكل ظاهر وكان متعلقا بحالة من الأحوال التي تؤدي إلى البطلان أو السقوط .

٤ - شرط التحكيم إذا ورد في الوثيقة بين شروطها العامة المطبوعة لا في صورة اتفاق خاص منفصل عن الشروط العامة .

٥ - كل شرط تعسفي آخر يتبين أنه لم يكن لمخالفته أثر في وقوع الحادث المؤمن منه .

التقنين المدنى السابق :

لامقابل لها .

المشروع التمهيدى

المادة ١٠٥٣ :

١ - يعتبر باطلا ما يرد فى الوثيقة من شروط تقضى بسقوط حق المؤمن عليه لأحد السببين الآتين :

(أ) مخالفة القوانين واللوائح إلا إذا انطوت هذه المخالفة على جناية أو جنحة عمدية .

(ب) مجرد التأخر من جانب المؤمن عليه فى إعلان الحادث المؤمن ضده إلى السلطات أو تقديم المستندات . وذلك دون إخلال بحق المؤمن فى المطالبة بالتعويض عن الضرر الذى يلحقه من هذا التأخير (١) .

(١) مواد محذوفة :

المادة ١٠٥٤ :

١ - لا يكون شرط التحكيم صحيحا إذا ورد فى الوثيقة بين شروطها العامة المطبوعة .

٢ - ولا يكون لهذا الشرط أثر إلا إذا ورد فى الوثيقة فى صورة اتفاق خاص .

المادة ١٠٥٦ :

١ - إذا فقدت وثيقة التأمين أو تلفت جاز للمؤمن عليه أن يطلب من المؤمن نسخة ثانية منها ما لم تكن الوثيقة منازعا فى صحتها .

٢ - ويجوز أيضا للمؤمن عليه أن يطلب صورة مما قدمه من بيانات متعلقة بالعقد .

٣ - ويتحمل المؤمن عليه مصروفات النسخة الثانية والصور المطلوبة ، ويجب أن يدفعها مقدما إذا طلب منه ذلك .

المادة ١٠٥٧ :

١ - كل إضافة أو تعديل فى عقد التأمين الأسمى يجب إثباته فى ملحق يوقع عليه الطرفان .

٢ - وتسرى على هذا الملحق الأحكام التى تسرى على الوثيقة من حيث الشكل ومن حيث ما يعتبر ممنوعا أو باطلا من الشروط .

المادة ١٠٥٨ :

يجب أن تتضمن وثيقة التأمين البيانات الآتية :

مذكرة المشروع التمهيدي :

اقتبس المشروع هذا النص عن قانون ١٣ يولية سنة ١٩٣٠ الفرنسى الخاص
بعقد التأمين م ٢٤

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠٥٣ من المشروع وأقرتها اللجنة بالصيغة الآتية :

« يقع باطلا ما يرد فى وثيقة التأمين من الشروط الآتية :

١ — الشرط الذى يقضى بسقوط حق المؤمن له بسبب مخالفته للقوانين واللوائح
إلا إذا انطوت هذه المخالفة على جناية أو جنحة عمدية.

-
- (ا) تاريخ توقيعها .
 - (ب) أسماء ومواطن المتعاقدين .
 - (ج) الأشخاص أو الأشياء المؤمن عليها .
 - (د) طبيعة المخاطر المؤمن ضدها .
 - (هـ) التاريخ الذى يبدأ منه تأمين هذه المخاطر والتاريخ الذى ينتهى فيه .
 - (و) القسط أو الاشتراك أو رأس المال الذى يدفعه المؤمن عليه مقابل تعهدات المؤمن .
 - (ز) قيمة التأمين التى يضمها المؤمن أو القيمة القصوى للتعويضات التى تدفع على
سبيل التأمين .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المواد ١٠٥٤ و ١٠٥٦ و ١٠٥٧ و ١٠٥٨ من المشروع فقررت اللجنة حذفها .
المادة ١٠٥٩ :

تعين مدة العقد فى الوثيقة وتبدأ من ظهر اليوم الذى أبرم فيه العقد ، وتنتهى فى ظهر
اليوم الأخير منها .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠٥٩ من المشروع فأقرتها اللجنة على أصلها ، وأصبح رقمها ٧٨٤ فى المشروع
النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٨٤ .

٢ — الشرط الذى يقضى بسقوط حق المؤمن له بسبب تأخيرته فى إعلان الحادث المؤمن ضده إلى السلطات أو فى تقديم المستندات .

٣ — كل شرط مطبوع لم يبرز بطريقة خاصة وكان متعلقا بحالة من الأحوال التى يتعرض بها حق المؤمن له للإبطال أو السقوط .

٤ — شرط التحكيم إذا ورد فى الوثيقة بين شروطها العامة المطبوعة لا فى صورة اتفاق خاص منفصل عن الشروط العامة .

وأصبح رقم المادة ٧٨٣ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

تقرير لجنة الشؤون التشريعية :

عدلت اللجنة المادة على النحو الآتى تحت رقم ٧٨٢

المشروع فى مجلس الشيوخ

تقرير اللجنة :

حذفت اللجنة هذه المادة للاعتبارات التى تقدم ذكرها فى التعليق على المادة ١٠٣٨ من المشروع التمهيدى المحذوفة .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على حذف المادة .

المادة ١٠٦٠ :

١ — ومع ذلك يجوز لكل من طالب التأمين والمؤمن أن يطلب فسخ عقد التأمين فى نهاية كل عشر سنوات من مدة العقد اذا هو أخطر الطرف الآخر بذلك قبل انقضاء هذه الفترة بستة أشهر على الأقل ، وهذا دون إخلال بأحكام عقد التأمين على الحياة .

٢ — وللمؤمن عليه أن يستعمل حقه فى الفسخ فى هذه الحالة وفى الأحوال الأخرى التى يكون له فيها هذا الحق إما بتبليغ يتقدم به إلى المؤمن فى مركزه الرئيسى أو إلى ممثل شركة التأمين فى الجهة التى بها محل هذه الشركة بشرط حصوله على ورقة مثبتة لقيامه بهذا التبليغ ، وإما بخطاب موصى عليه أو بأية وسيلة أخرى يكون عقد التأمين قد نص عليها ، كل هذا حتى

« يقع باطلا ما يرد في وثيقة التأمين من الشروط الآتية :

- ١ — الشرط الذي يقتضى بسقوط الحق في التأمين بسبب مخالفة القوانين واللوائح إلا إذا انطوت هذه المخالفة على جناية أو جنحة عمدية .
- ٢ — الشرط الذي يقتضى بسقوط حق المؤمن له بسبب تأخره في إعلان الحادث المؤمن منه إلى السلطات أو في تقديم المستندات إذا تبين من الظروف أن التأخر كان لعذر مقبول .
- ٣ — كل شرط مطبوع لم يبرز بشكل ظاهر وكان متعلقا بحالة من الأحوال التي تؤدي إلى البطلان أو السقوط .

لو وجد اتفاق يخالف ذلك .

- ٣ — ويجب أن تكون مدة العقد مكتوبة بحروف ظاهرة في الوثيقة .
المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠٦٠ من المشروع فقررت اللجنة حذفها للسبب الذي حذف من أجله
المادتان ١٠٣٥ و ١٠٣٦ .
المادة ١٠٦١ :

- ١ - يجوز بمقتضى شرط بالوثيقة مكتوب بخط اليد أو بالآلة الكاتبة أن يتفق على أنه في حالة سكوت المؤمن عند نهاية مدة العقد يمتد هذا العقد من تلقاء نفسه .
- ٢ — ولا يمتد العقد إلا سنة فسنة .

- ٣ — ويقع باطلا كل اتفاق على مد العقد لمدة تزيد على سنة .
المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠٦١ من المشروع فأقرتها اللجنة بالصيغة الآتية :

- ١ — يجوز بمقتضى شرط في الوثيقة مكتوب بخط اليد أو بالآلة الكاتبة أن يتفق على أنه في حالة سكوت المؤمن له عند نهاية مدة العقد يمتد هذا العقد من تلقاء نفسه .
- ٢ — ولا يمتد العقد إلا سنة فسنة . ويقع باطلا كل اتفاق على مد العقد لمدة تزيد على السنة .
وأصبح رقم المادة ٧٨٥ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

لجنة الشؤون التشريعية :

عدلت اللجنة المادة بأن استبدلت بجارة « مكتوب بخط اليد أو بالآلة الكاتبة » عبارة
« أبرز بشكل ظاهر » في الفقرة الأولى منها تحت رقم ٧٨٥ .

٤ — شرط التحكيم إذا ورد في الوثيقة بين شروطها العامة المطبوعة لا في صورة اتفاق خاص منفصل عن الشروط العامة .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

محضر الجلسة الثالثة والخمسين

تليت المادة ٧٨٢ وقال سعادة الرئيس وأيده سعادة العشماوى باشا أنه قد يرتكب

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدتها اللجنة .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

رأت اللجنة حذف المادة ٧٨٥ لأنها تتعلق بمجزيات وتفصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة
تقرير اللجنة :

حذفت اللجنة المادة للاعتبارات التى سبق ذكرها فى التعليق على المادة ٣٨ من المشروع
التمهيدى المحذوفة .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على حذف المادة .

المادة ١٠٦٢ :

١ — يعتبر الطلب الرسل بكتاب موصى عليه من المؤمن عليه للمؤمن فى مركزه الرئيسى متضمنا امتداد العقد أو تعديله أو سريانه بعد وقفه قد قبل إذا لم يرفض المؤمن هذا الطلب فى ظرف عشرة أيام من وقت وصول الكتاب إليه .

٢ — ومع ذلك إذا كانت شروط التأمين العامة تقضى بوجوب الكشف الطبى على المؤمن عليه امتدت مهلة العشرة الأيام إلى ثلاثين يوما .

٣ — ولا تسرى أحكام هذه المادة إذا كان الطلب خاصا بزيادة قيمة التأمين .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠٦٢ من المشروع فقررت اللجنة حذفها للسبب الذى حذفت من أجله المادتان

١٠٣٥ و ١٠٣٦ .

الشخص مخالفة للقوانين واللوائح ولا يكون لهذه المخالفة أى أثر فى الحادث فتستند الشركة للتحلل من التأمين إلى تلك المخالفة ويضيع على المؤمن له حقه فى أن يحمى من الشروط التعسفية . واقترح وضع نص يحميه من كل شرط تعسفى على أن تكون الفقرة (هـ) من المادة وهذا نصها .

« كل شرط تعسفى آخر يتبين أنه لم يكن لمخالفته أثر لوقوع الحادث المؤمن منه » .

قرار اللجنة :

وافقت اللجنة على هذه الإضافة . وذلك لوضع حكم عام يكون من شأنه إبراز معنى التعميم بعد التخصيص درأً للتعسف الذى يقع فى الشروط أيا كانت صورته

المادة ١٠٦٣ :

٣ - إذا غير طالب التأمين موطنه ، أو نقل مركز صناعته فى حالة التأمين على صناعة دون أن يجر المؤمن جاز توجيه التبليغات إليه ، بكتاب موصى عليه ، فى آخر موطن أو مركز صناعي معلوم للمؤمن .

٢ - ويكون للتبليغات التى تتم على هذا الوجه أثرها من الوقت الذى يمكن أن تصل فيه إلى طالب التأمين لو لم يكن قد غير موطنه أو مركز صناعته .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠٦٣ من المشروع وأقرتها اللجنة بعد أن استبدلت بلفظ « صناعة » لفظ « الصناعة » فى الفقرة الأولى من المادة .

وأصبح رقم المادة ٧٨٦ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

لجنة الشؤون التشريعية :

وافقت اللجنة على المادة تحت رقم ٧٨٦ بعد أن استبدلت بعبارة « طالب التأمين » عبارة « المؤمن له » فى الفقرتين الأولى والثانية .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدتها اللجنة .

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

رأت اللجنة حذف المادة ٧٨٦ لأنها تتعلق بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة .

كحمولة المراكب أو الأبعاد التي اشترطتها بعض شركات التأمين ضد الحريق في الفطن. وتقرر اللجنة أنه أريد بالفقرة الثالثة من المادة تفادي شروط تؤدي للبطلان والسقوط ولا يتنبه المؤمن له إليها، فنص على إبراز مثل هذه الشروط بأن تكتب بخطوط تذاير بقية الشروط أو يوقع عليها المؤمن له بصفة خاصة أو يوضع تحتها خط.

تقرير اللجنة :

أضيفت إلى هذه المادة فقرة خاصة أصبح نصها « كل شرط تعسفي آخر يتبين أنه لم يكن لمخالفته أثر في وقوع الحادث المؤمن منه، وذلك لوضع حكم عام يكون

تقرير اللجنة :

حذفت اللجنة المادة للاعتبارات التي سبق ذكرها في التعليق على المادة ١٠٣٨ من المشروع التمهيدي المحذوفة.

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على حذف المادة

المادة ١٠٦٤ :

متى تحقق الخطر أو حل أجل العقد، أصبح التعويض أو المبلغ المستحق بمقتضى عقد التأمين واجب الأداء بعد مضي ثلاثين يوما من الوقت الذي يخطر فيه المؤمن بالبيانات التي تسمح له بالتثبت من صحة ما يطلبه المؤمن عليه ومدى ما يتمسك به من حقوق .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠٦٤ من المشروع فوافقت اللجنة عليها بعد استبدال لفظ « المؤمن له » بلفظ « المؤمن عليه » .

وأصبح رقمها ٧٨٧ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة بعد استبدال عبارة « خمسة عشر يوما » بعبارة « ثلاثين يوما » وكلمة « المستفيد » بكلمة « المؤمن له » تحت رقم ٧٨٧ .

من شأنه إبراز معنى التعميم بعد التخصيص درءا للتعسف الذي يقع في الشروط
أيا كانت صورته .

وأصبح رقم المادة ٧٥٠ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة

مادة ٧٥١

لا يلتزم المؤمن في تعويض المؤمن له إلا عن الضرر الناتج
من وقوع الخطر المؤمن منه بشرط ألا يتجاوز ذلك قيمة التأمين .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

حذفت اللجنة المادة للاعتبارات التي سبق ذكرها في التعليق على المادة ١٠٣٨ من المشروع
التمهيدى المحذوفة .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على حذف المادة .

المشروع التمهيدي

المادة ١٠٦٥ :

يلتزم المؤمن بتعويض المؤمن عليه من الضرر الناتج من وقوع الخطر المؤمن
ضده على ألا يجاوز ذلك قيمة التأمين (١) .

(١) مواد محذوفة :

المادة ١٠٦٦ :

يلتزم طالب التأمين بما يأتي :

- (أ) أن يدفع القسط أو الاشتراك (أو رأس المال المتفق عليه في بعض أنواع التأمين)
في الآجال المتفق عليها .
- (ب) أن يقرر في دقة وقت إبرام العقد كل الظروف المعلومة له والتي يهتم المؤمن وعرفتها
ليتمكن من تقدير المخاطر التي يأخذها على عاتقه . ويعتبر مهما في هذا الشأن الوقائع التي جعلها
المؤمن محل أسئلة محدودة مكتوبة .
- (ج) أن يخطر المؤمن بما يطرأ أثناء العقد من ظروف من شأنها أن تؤدي إلى زيادة
هذه المخاطر .
- (د) أن يخطر المؤمن طبقاً للشروط الواردة في المواد التالية بكل حادثة من شأنها أن
تجعل المؤمن مستولاً .

المشروع في لجنة المراجعة

تلبت المادة ١٠٦٦ من المشروع ورأت اللجنة تعديها على الوجه الآتي :

يلتزم طالب التأمين بأن يخطر للمؤمن طبقاً للشروط الواردة في المواد التالية بكل حادثة
من شأنها أن تجعل المؤمن مستولاً .

وأصبح رقم المادة ٧٩١ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة بعد استبدال كلمتي « المؤمن له » بكلمتي « طالب التأمين »
تحت رقم ٧٩٢ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

تقرير اللجنة :

حذفت اللجنة هذه المادة للاعتبارات التي تقدم ذكرها في التعليق على المادة ١٠٣٨ من
المشروع التمهيدي المحذوفة .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠٦٥ من المشروع وعدلت صيغتها كالآتي :
لا يلتزم المؤمن في تعويض المؤمن له إلا عن الضرر الناتج من وقوع الخطر المؤمن
منه بشرط ألا يتجاوز ذلك قيمة التأمين .
وأصبح رقمها ٧٨٨ في المشروع النهائي .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على حذف المادة .

المادة ١٠٦٧ :

- ١ - يجوز للمؤمن أن يطلب إبطال العقد إذا كتم طالب التأمين أمرا أو قدم عن عمد
بيانا كاذبا وكان من شأن ذلك أن يتغير موضوع الخطر أو تقل أهميته في نظر المؤمن .
 - ٢ - وتصبح الأقساط التي تم دفعها حقا خالصا للمؤمن أما الأقساط التي حلت ولم تدفع
فيكون له حق المطالبة بها .
 - ٣ - وتسرى أحكام الفقرة السابقة في كل الحالات التي يفسخ فيها العقد لإخلال المؤمن
عليه بتعهداته عن غش . أما إذا كان المؤمن عليه حسن النية فإنه يترتب على الفسخ أن يرد
المؤمن مقابل التأمين أو يرد منه القدر الذي لم يتحمل في مقابله خطرا ما .
- مذكرة المشروع التمهيدى :

الفقرة الأولى - قارن المادة ٢١ من القانون الفرنسى الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ .
الفقرة الثانية - قارن المادة ١٠ من الباب العاشر من الكتاب الأول من التفتين التجارى
البلجيكي (قانون ١١ يونيه سنة ١٨٧٤)

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠٦٧ من المشروع فأقرتها اللجنة بعد تعديلات لفظية .
ثم قدمت الفقرتان الأولى والثانية فقط في المشروع النهائي تحت رقم ٧٨٩ وقدمت الفقرة
الثالثة منها في المشروع النهائي مادة مستقلة تحت رقم ٧٩٢ بالصيغة الآتية :
(١) « في كل الحالات التي يفسخ فيها العقد لإخلال المؤمن له بتعهداته عن غش تصبح الأقساط
التي تم دفعها حقا خالصا للمؤمن . أما الأقساط التي حلت ولم تدفع فيكون له حق المطالبة بها .
(٢) فإذا كان المؤمن له حسن النية ، فإنه يترتب على الفسخ أن يرد المؤمن مقابل التأمين
أو يرد منه القدر الذي لم يتحمل في مقابله خطرا ما . »

المشروع في مجلس النواب

تقرير لجنة الشؤون التشريعية :

المشروع فى مجلس النواب وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٨٨ .

وافقت اللجنة على المادة تحت رقم ١٨٩ بالصيغة الآتية :
يجوز للمؤمن أن يطلب إبطال العقد إذا كتم المؤمن له أمراً أو قدم عن عمد بياناً كاذباً وكان من شأن ذلك أن يتغير موضوع الخطر أو تقل أهمية في نظر المؤمن وفى هذه الحالة وفى جميع الحالات الأخرى التى يبطل فيها العقد لإحلال المؤمن له بتعهداته عن غش تصبح الأقساط التى تم دفعها حقاً خالصاً للمؤمن . أما الأقساط التى حلت ولم تدفع فيكون له حق المطالبة بها .
المادة ٧٩٢ :

وافقت اللجنة على المادة تحت رقم ٧٩١ بالصيغة الآتية :
إذا فسخ عقد التأمين وكان المؤمن له حسن النية فعلى المؤمن أن يرد للمؤمن له مقابل التأمين أو يرد منه القدر الذى لم يتحمل فى مقابله خطراً ما . «
مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادتين دون تعديل .
المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

تقرير اللجنة :

حذفت اللجنة هاتين المادتين ٧٨٩ ، ٧٩١ للاعتبارات التى تقدم ذكرها فى التعليق على المادة ١٠٣٨ من المشروع التمهيدى المحذوفة .
مناقشات المجلس :

وافق المجلس على حذف هاتين المادتين .

المادة ١٠٦٨ :

١ — لا يترتب على كتمان طالب التأمين لأمر أو إعطائه بياناً غير صحيح ، بطلان العقد .
إذا لم يتم الدليل على سوء نيته

٢ — فإذا انكشفت الحقيقة قبل تحقق الخطر ، جاز للمؤمن أن يطلب فسخ العقد فى خلال عشرة أيام من إخطاره طالب التأمين بخطاب موصى عليه إلا إذا قبل هذا زيادة فى القسط تحسب على أساس تعريف الأقساط .

٣ — فإذا لم يظهر ما وقع من كتمان أو كذب إلا بعد تحقق الخطر ، وجب خفض التعويض بنسبة الفرق بين معدل الأقساط التى دفعت ومعدل الأقساط التى كان يجب أن تدفع لو كانت

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٧٤١

المخاطر قد أعلنت للمؤمن على وجه صحيح تام .

مذكرة المشروع التمهيدية :

اقتبس المشروع هذا النص في أساسه عن المادة ٢٢ من القانون الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ . على أن المشروع لم ينقل الفقرة الواردة بالمادة الفرنسية ، والتي تقضي بأنه إذا اختار المؤمن فسخ العقد وجب عليه رد الأقساط المدفوعة عن الوقت الذي يسرى العقد فيه . وذلك لأن حكمها يدخل في نطاق النص العام الوارد بالفقرة الثالثة من المادة السابقة .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠٦٨ من المشروع وأقرتها اللجنة كما هي

وأصبح رقم المادة ٧٩٠ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

تقرير لجنة الشؤون التشريعية :

وافقت اللجنة على المادة تحت رقم ٧٩٠ بالصيغة الآتية : —

١ — لا يترتب على سكوت المؤمن له عن أمر أو إعطائه بياناً غير صحيح بطلان العقد إذا لم يقيم الدليل على سوء نيته .

٢ — فإذا انكشفت الحقيقة قبل تحقق الخطر جاز للمؤمن أن يطلب فسخ العقد في خلال عشرة أيام من إخطاره المؤمن له بكتاب موصي عليه إلا إذا قبل هذا زيادة في القسط تحسب على أساس تعريف الأقساط .

٣ — فإذا لم يظهر ما وقع من السكوت أو عدم صحة البيان إلا بعد تحقق الخطر وجب خفض التعويض بنسبة معدل الأقساط التي دفعت إلى معدل الأقساط التي كان يجب أن تدفع لو كانت المخاطر قد أعلنت إلى المؤمن على وجه صحيح تام .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

حذفت المادة لأنها تتعلق بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

تقرير اللجنة :

حذفت اللجنة المادة للاعتبارات التي تقدم ذكرها في التعليق على المادة ١٠٣٨ من المشروع التمهيدي المحذوفة .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على حذف المادة .

المادة ١٠٦٩

- ١ — إذا تسبب المؤمن عليه بفعاله في زيادة المخاطر المؤمن ضدها بحيث لو كانت هذه الحالة قائمة وقت إبرام العقد لامتنع المؤمن عن التعاقد ، أو لما تعاقد إلا في نظير مقابل أكبر ، وجب على المؤمن عليه قبل أن يتسبب في ذلك أن يعلن المؤمن بكتاب موصى عليه .
- ٢ — فإذا لم يكن للمؤمن عليه يد في زيادة المخاطر وجب عليه أن يقوم بإعلان المؤمن في ظرف عشرة أيام على الأكثر من تاريخ علمه بها .
- ٣ — ويجوز للمؤمن في الحالتين المتقدمتين أن يطلب فسخ العقد إلا إذا قبل المؤمن عليه بناء على طلب المؤمن ، زيادة في مقابل التأمين تحسب على أساس تعريفه التأمين .
- ٤ — ومع ذلك لا يجوز للمؤمن أن يتذرع بزيادة المخاطر إذا كان بعد أن علم بها بأي وجه قد أظهر رغبته في استبقاء العقد ، أو بوجه خاص إذا استمر في استبقاء الأقساط أو إذا دفع التعويض بعد تحقق الخطر المؤمن ضده .

المشروع في لجنة المراجعة

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٧٩٣ من المشروع النهائي

المشروع في مجلس النواب

تقرير لجنة الشؤون التشريعية :

وافقت اللجنة على المادة تحت رقم ٧٩٣ بالصيغة الآتية .

- ١ — إذا تسبب المؤمن بفعاله في زيادة المخاطر المؤمن منها بحيث لو كانت هذه الحالة قائمة وقت إبرام العقد لامتنع المؤمن عن التعاقد أو لما تعاقد إلا في نظير مقابل أكبر وجب على المؤمن له قبل أن يتسبب في ذلك أن يعلن المؤمن بكتاب موصى عليه
- ٢ — فإذا لم يكن للمؤمن له يد في زيادة المخاطر وجب عليه أن يقوم بإعلان المؤمن في خلال عشرة أيام على الأكثر من تاريخ علمه بها .

٣ — ويجوز للمؤمن في الحالتين المتقدمتين أن يطلب فسخ العقد إلا إذا قبل المؤمن له زيادة في القسط تحسب على أساس تعريفه الأقساط

٤ — ومع ذلك لا يجوز للمؤمن أن يتذرع بزيادة المخاطر إذا كان بعد أن علمها بأي وجه قد أظهر رغبته في استبقاء العقد ، أو بوجه خاص إذا استمر في استيفاء الأقساط . ، أو إذا دفع التعويض بعد تحقق الخطر المؤمن منه .
مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدتها اللجنة

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

رأت اللجنة حذف المادة لأنها تتعلق بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة
تقرير اللجنة :

حذفت اللجنة المادة للاعتبارات التي تقدم ذكرها في التعليق على المادة ١٠٣٨ من المشروع التمهيدى المحذوفه .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على حذف المادة

المادة ١٠٧٠ :

لا يكون لزيادة المخاطر أثر في الحالتين الآتيتين :

(أ) إذا كانت لحماية مصلحة المؤمن .

(ب) إذا فرضها واجب أو فرضتها حماية المصلحة العامة .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠٧٠ من المشروع وقدمت بالصيغة الآتية :

لا يكون لزيادة المخاطر أثر في الحالتين الآتيتين :

(أ) إذا كانت لحماية مصلحة المؤمن .

(ب) إذا فرضها واجب انساني أو فرضتها حماية المصلحة العامة .

وأصبح رقمها ٧٩٤ في المشروع النهائي

المشروع في مجلس النواب

تقرير لجنة الشؤون التشريعية :

وافقت اللجنة على المادة تحت رقم ٧٩٤ بالصيغة الآتية :

لا يكون لزيادة المخاطر أثر في الحالتين الآتيتين :

(أ) إذا كانت نتيجة عمل قصد به حماية المؤمن .

(ب) إذا فرضها واجب انساني أو فرضتها حماية المصلحة العامة .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدتها اللجنة

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

رأت اللجنة حذف المادة لأنها تتعلق بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة

تقرير اللجنة :

حذفت اللجنة المادة للاعتبارات التي تقدم ذكرها في التعليق على المادة ١٠٣٨ من المشروع

التمهيدى المحذوفة

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على حذف المادة

المادة ١٠٧١ :

إذا كان تحديد مقابل التأمين ملحوظا فيه اعتبارات مذكورة في وثيقة التأمين من شأنها زيادة الخطر المؤمن ضده ثم زالت هذه الاعتبارات أو قلت أهميتها في أثناء سريان العقد ، حق للمؤمن عليه أن يطلب تخفيض مقابل التأمين المتفق عليه عن المدة اللاحقة طبقا لتعريفه التأمين .

المشروع في لجنة المراجعة

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٧٩٥ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

تقرير لجنة الشؤون التشريعية :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٩٥ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

رأت اللجنة حذف المادة لأنها تتعلق بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة .

تقرير اللجنة :

حذفت اللجنة المادة للاعتبارات التي تقدم ذكرها في التعليق على المادة ١٠٣٨ من المشروع

التمهيدى المحذوفة .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على حذف المادة .

المادة ١٠٧٢ :

- ١ - على المؤمن عليه أن يدفع مقابل التأمين في مركز عمل المؤمن ، فإذا اتفق على دفع المقابل أقساطا متتابعة كان أولها واجب الدفع في المركز المذكور .
 - ٢ - وتدفع الأقساط الأخرى في موطن المؤمن عليه ما لم يتفق على غير ذلك . فإذا كان عقد التأمين واردا على عمل من الأعمال ، وجب الدفع في مركز إدارة هذا العمل .
 - ٣ - ومع ذلك تكون الأقساط واجبة الدفع في مركز إدارة المؤمن ، كما يجوز أن تصبح كذلك ، إذا لم يكن أو لم يعد للمؤمن عليه موطن في البلد أو الاقليم الذي يكون فيه المؤمن وكلاء .
- مذكرة المشروع التمهيدى :

الفقرتان الأولى والثانية تطابقان في أساسهما الفقرة الأولى من المادة ١٦ من قانون سنة ١٩٣٠ الفرنسى التى تقرر أنه : « تدفع أقساط التأمين ، فماعداء القسط الأول ، في موطن المؤمن عليه ما لم يتفق على خلاف ذلك » . أما الفقرة الخاصة بعقد التأمين الوارد على عمل من الأعمال ، فقد نقلها المشروع عن المادة ٣٦ فقرة ٢ من القانون الالماني الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ .

والقانون السويسرى الصادر في ٢ ابريل سنة ١٩٠٨ (م ٢٢) يخالف القانون الفرنسى في ذلك ، إذ يوجب دفع الأقساط في مركز عمل المؤمن ، مع استثناء ، بعض الحالات حيث يجب الوفاء بالأقساط في موطن المؤمن عليه .

وقد حاول المشروع في هذه المادة أن يوفق بين وجهتى النظر ، فأورد في الفقرتين الأولى والثانية المبدأ الذى جرى عليه العمل ، والذى أخذ به قانون سنة ١٩٣٠ الفرنسى . ثم ذكر في الفقرة الثالثة استثناء يستبعد به تطبيق هذا المبدأ في الحالات التى يكون فيها مرهقا للمؤمن .

المشروع في لجنة المراجعة

وافقت اللجنة على المادة على أصلها وقدمت بعد استبدال كلمتى « المؤمن له » فى الفقرتين الثانية والثالثة بكلمتى « المؤمن عليه » وحذف عبارة « ما لم يتفق على غير ذلك » من الفقرة الثانية . وأصبح رقم المادة ٧٩٦ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

لجنة الشؤون التشريعية :

وافقت اللجنة على المادة تحت رقم ٧٩٦ بالصيغة الآتية :

مادة ٧٩٦ :

- ١ - على المؤمن له أن يدفع مقابل التأمين في مركز عمل المؤمن فإذا اتفق على دفع المقابل أقساطا متتابعة كان أولها واجب الدفع في المركز المذكور .
- ٢ - وتدفع الأقساط الأخرى في موطن المؤمن له فإذا كان عقد التأمين واردا على عمل من الاعمال وجب الدفع في مركز إدارة هذا العمل ، كل هذا ما لم يتفق على غيره .

٣ — ومع ذلك تكون الأقساط واجبة الدفع في مركز إدارة المؤمن كما يجوز أن تصبح كذلك إذا لم يكن أو لم يعد للمؤمن له موطن في البلد أو الاقليم الذي يكون فيه للمؤمن وكلاء .
مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

رأت اللجنة حذف المادة لأنها تتعلق بجزئيات ومعايير يحسن أن تنظمها قوانين خاصة .
تقرير اللجنة :

حذفت اللجنة المادة للاعتبارات التي تقدم ذكرها في التعليق على المادة ١٠٣٨ من المشروع التمهيدى المحذوفة .
مناقشات المجلس :

وافق المجلس على حذف المادة .

المادة ١٠٧٣ :

١ — يستحق القسط المقابل للفترة الأولى من فترات التأمين في الوقت الذي يبرم فيه العقد مالم يتفق على غير ذلك . ويقصد بفترة التأمين المدة التي تتحدد أساسا لحساب القسط الواحد . وعند الشك تعتبر فترة التأمين سنة واحدة .

٢ — ولا يجوز للمؤمن الذي سلم وثيقة التأمين قبل سداد القسط الأول أن يتمسك بما تنص عليه هذه الوثيقة من إرجاء سريان العقد إلى ما بعد سداد هذا القسط .

٣ — ويستحق كل من الأقساط التالية في الوقت الذي تبدأ فيه فترة التأمين الجديدة مالم يتفق على غير ذلك .

المشروع في لجنة المراجعة

وافقت اللجنة على المادة كما هي ، وقدمت بعد استبدال كلمة « دفع » بكلمة « سداد » في الفقرة الثانية .

وأصبح رقمها ٧٩٧ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

تقرير لجنة الشؤون التشريعية :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٧٩٧

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

رأت اللجنة حذف المادة لأنها تتعلق بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة
تقرير اللجنة :

حذفت اللجنة المادة للاعتبارات التي تقدم ذكرها في التعليق على المادة ١٠٣٨ من المشروع
التمهيدى المحذوفة .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على حذف المادة

المادة ١٠٧٤ :

١ - إذا لم يدفع أحد الأقساط في ميعاد استحقاقه ، جاز للمؤمن أن يعذر طالب التأمين
بكتاب موصى عليه يرسل إليه في آخر موطن معلوم (أو يرسل إلى الشخص المكاف سداد
الاقساط في موطنه) مبينا فيه أنه مرسل للاعذار ، ومذكرا بالنتائج التي تترتب عليه طبقا
لهذه المادة .

٢ - ويترتب على هذا الإعذار أن يصبح القسط واجب الدفع في مركز المؤمن ، كما يترتب
عليه قطع المدة التي تسقط بها دعوى المطالبة بالقسط .

٣ - فإذا لم يكن للاعذار نتيجة ، فن عقد التأمين يوقف سريانه ، ولا يكون ذلك إلا
بعد انقضاء عشرين يوما من وقت إرسال الكتاب . ويجوز للمؤمن بعد انقضاء ثلاثين يوما
إما أن يطالب بتنفيذ العقد قضاء ، وإما أن يفسخه بكتاب موصى عليه يرسله إلى طالب التأمين
٤ - فإذا لم يفسخ العقد ، فإنه يعود إلى السريان بالنسبة للمستقبل من ظهر اليوم الذي
يلى دفع القسط المتأخر وما عسى أن يكون مستحقا من المصروفات .

٥ - تسرى المواعيد المنصوص عليها في هذه المادة من يوم تقديم الكتاب الموصى عليه
لمصلحة البريد وإثبات ذلك في سجلاتها

٦ - ويقع باطلا كل اتفاق ينقص من هذه المواعيد أو يعفى المؤمن من أن يقوم بالإعذار
مذكرة المشروع التمهيدى :

هذه المادة منقولة عن النص المقابل في قانون سنة ١٩٣٠ الفرنسي (م ١٦) ، مع تعديل
في بعض أجزائها قصد به زيادة الإيضاح .

المشروع في لجنة المراجعة

وافقت اللجنة على المادة بعد تعديل لفظي وأصبح نصها كالآتي :

١ - إذا لم يدفع أحد الأقساط في ميعاد استحقاقه حاز للمؤمن أن يعذر طالب التأمين
بكتاب موصى عليه يرسل إليه في آخر موطن معلوم مبينا فيه أنه مرسل للاعذار ومذكرا
بالنتائج التي تترتب عليه طبقا لهذه المادة .

- ٢ — ويترتب على هذا الإعذار أن يصبح القسط واجب الدفع في مركز المؤمن .
- ٣ — فإذا لم يكن للإعذار نتيجة وقف سريان عقد التأمين ولا يكون ذلك إلا بعد انقضاء عشرين يوما من وقت إرسال الكتاب ويجوز للمؤمن بعد انقضاء ثلاثين يوما أما أن يطالب بتنفيذ العقد قضاء وأما أن يفسخه بكتاب موصى عليه يرسله إلى طالب التأمين .
- ٤ — فإذا لم يفسخ العقد فإنه يعود إلى السريان بالنسبة إلى المستقبل من ظهر اليوم الذي يلي دفع القسط المتأخر وماعسى أن يكون مستحقا من المصروفات .
- ٥ — وتسرى المواعيد المنصوص عليها في هذه المادة من يوم تقديم الكتاب الموصى عليه لمصلحة البريد وإثبات ذلك في سجلاتها .
- ٦ — ويقع باطلا كل اتفاق ينقص من هذه المواعيد أو يعفى المؤمن من أن يقوم بالإعذار .

وأصبح رقم المادة ٧٩٨ في المشروع النهائي .
المشروع في مجلس النواب

تقرير لجنة الشؤون التشريعية :

- وافقت اللجنة على المادة بعد تعديل لفظي بالصيغة الآتية تحت رقم ٧٩٨
- ١ — إذا لم يدفع أحد الأقساط في ميعاد استحقاقه جاز للمؤمن أن يعذر المؤمن له بكتاب موصى عليه يرسل إليه في آخر موطن معلوم مبينا فيه النتائج التي تترتب عليه طبقا لهذه المادة
- ٢ — ويترتب على هذا الاعذار أن يصبح القسط واجب الدفع في مركز المؤمن .
- ٣ — فإذا لم يكن للإعذار نتيجة وقف العمل بعقد التأمين ولا يكون ذلك إلا بعد انقضاء عشرين يوما من وقت إرسال الكتاب ويجوز للمؤمن بعد انقضاء ثلاثين يوما إما أن يطالب بتنفيذ العقد أمام القضاء وإما أن يفسخه بكتاب موصى عليه يرسله إلى طالب التأمين
- ٤ — فإذا لم يفسخ العقد عاد العمل به بالنسبة إلى المستقبل من ظهر اليوم الذي يلي دفع القسط المتأخر وماعسى أن يكون مستحقا من المصروفات
- ٥ — وتسرى المواعيد المنصوص عليها في هذه المادة من يوم تقديم الكتاب الموصى عليه لمصلحة البريد وإثبات ذلك في سجلاتها
- ٦ — ويقع باطلا كل اتفاق ينقص من هذه المواعيد أو يعفى المؤمن من أن يقوم بالإعذار .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

رأت اللجنة حذف المادة لأنها تتعلق بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة

تقرير اللجنة :

حذفت اللجنة المادة للاعتبارات التي تقدم ذكرها في التعليق على المادة ١٠٣٨ من المشروع التمهيدى المحذوفة

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على حذف المادة .

المادة ١٠٧د

١ — تنتقل الحقوق والالتزامات الناشئة عن التأمين إلى من تنتقل إليه ملكية الشيء المؤمن عليه عند التصرف فيه . أما في حالة وفاة طالب التأمين فتبقى هذه الحقوق والالتزامات في تركته .

٢ — ومع ذلك يجوز لكل من المؤمن ومن انتقلت إليه الملكية أو آلت إليه عن طريق الإرث أن يفسخ العقد وحده . وللمؤمن أن يستعمل حقه في الفسخ في مدة ثلاثة أشهر من الوقت الذي يكون من انتقلت إليه ملكية الشيء أو من آلت إليه هذا الشيء . بسبب وفاة المؤمن عليه قد طلب نقل وثيقة التأمين إليه .

٣ — وإذا تضمنت وثيقة التأمين شرطاً آخر يستحق المؤمن بمقتضاه تعويضاً إذا اختار من انتقلت أو آلت إليه الملكية فسخ العقد ، فلا يجوز أن تزيد قيمة هذا التعويض على مقابل التأمين عن سنة واحدة .

٤ — وإذا انتقلت ملكية الشيء المؤمن عليه ، بقي من انتقلت منه الملكية ملزماً بدفع ما حل من الأقساط ، وبرئت ذمته من الأقساط المستقبلية حتى بصفته ضامناً ، وذلك من وقت إخطاره المؤمن بكتاب موصى عليه عن حصول التصرف الناقل للملكية .

المشروع في لجنة المراجعة

وافقت اللجنة على المادة كما هي ، وقدمت بعد إضافة كلمتي « قبل المؤمن » بعد لفظ « ملزم » في الفقرة الرابعة .

وأصبح رقم المادة ٧٩٩ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النوابتقرير لجنة الشؤون التشريعية :

وافقت اللجنة على المادة تحت رقم ٧٩٩ بالصيغة الآتية :

١ — تنتقل الحقوق والالتزامات الناشئة عن التأمين إلى من تنتقل إليه ملكية الشيء المؤمن عليه عند التصرف فيه . أما في حالة وفاة المؤمن له فتبقى هذه الحقوق والالتزامات في تركته .

٢ — ومع ذلك يجوز لكل من المؤمن ومن انتقلت إليه الملكية أو آلت إليه عن طريق الإرث أن يفسخ العقد وحده . وللمؤمن أن يستعمل حقه في الفسخ في مدة ثلاثة أشهر من

الوقت الذى يكون من انتقلت إليه ملكية الشيء أو من آل إليه هذا الشيء بسبب وفاة المؤمن له قد طلب نقل وثيقة التأمين إليه .

٣ — وإذا تصحنت وثيقة التأمين شرطا آخر يستحق المؤمن بمقتضاه تعويضا إذا اختار من انتقلت أو آلت إليه الملكية فسخ العقد ، فلا يجوز ان تزيد قيمة هذا التعويض على مقابل التأمين عن سنة واحدة .

٤ — وإذا انتقلت ملكية الشيء المؤمن عليه بقى من انتقلت منه الملكية ملزما قبل المؤمن بدفع ما حل من الأقساط وبرئت ذمته من الأقساط المستقبلية حتى بصفته ضامنا ، وذلك من وقت إخطاره المؤمن بكتاب موصى عليه عن حصول التصرف الناقل للملكية .
مناقشت المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

رأت اللجنة حذفها لأنها تتعلق بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة .
تقرير اللجنة :

حذفت اللجنة المادة للاعتبارات التى تقدم ذكرها فى التعليق على المادة ١٠٣٨ من المشروع التمهيدى المحذوفة .
مناقشات المجلس :

وافق المجلس على حذف المادة

المادة ١٠٧٦ :

١ — إذا افلس طالب التأمين أو صفيت أمواله قضاء قبل انقضاء مدة العقد ، جاز للمؤمن أن يفسخ العقد إذا لم يقدم طالب التأمين كفيلا مقتدرا فى مدى عشرة أيام من وقت إنذاره بذلك فى موطنه . ويتم كل من الإنذار والفسخ بكتاب موصى عليه

٢ — ولا تسرى هذه المادة إلا إذا كانت لا تتعارض مع قواعد القانون التجارى الخاصة بنوع التأمين المتصل بمتجر المؤمن عليه .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠٧٦ من المشروع فقررت اللجنة حذفها للسبب الذى حذف من أجله

المادتان ١٠٣٥ و ١٠٣٦ .

مادة ٧٥٢

١ - تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين بانقضاء ثلاث سنوات من وقت حدوث الواقعة التي تولدت عنها هذه الدعاوى .

٢ - ومع ذلك لا تسرى هذه المدة .

(أ) في حالة اخفاء بيانات متعلقة بالخطر المؤمن منه ، أو تقديم بيانات غير صحيحة أو غير دقيقة عن هذا الخطر إلا من اليوم الذى علم فيه المؤمن بذلك .

(ب) في حالة وقوع الحادث المؤمن منه إلا من اليوم الذى علم فيه ذوو الشأن بوقوعه .

التقنين المدنى السابق :

لامقابل لها .

المشروع التميدى

المادة ١٠٧٧ :

١ — تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين بانقضاء سنتين من وقت وقوع الحادث الذى تولدت عنه هذه الدعاوى .

٢ - ومع ذلك .

(أ) لا تسرى هذه المدة في حالة إخفاء بيانات متعلقة بالخطر المؤمن ضده أو تقديم بيانات غير صحيحة أو غير دقيقة عن هذا الخطر إلا من اليوم الذى علم فيه المؤمن بذلك .

(ب) ولا تسرى في حالة وقوع الحادث المؤمن ضده إلا من اليوم الذى علم فيه ذوو الشأن بوقوعه .

(ج) ولا تسرى المدة ، عندما يكون سبب دعوى المؤمن عليه على المؤمن ناشئاً عن رجوع الغير عليه ، إلا من يوم رفع الدعوى من هذا الغير على المؤمن عليه أو من اليوم الذى يستوفى الغير التعويض من المؤمن عليه . (١)

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠٧٧ من المشروع وأقرتها اللجنة بالصيغة الآتية .

١ - تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين بانقضاء ثلاث سنوات من وقت حدوث الواقعة التى تولدت عنها هذه الدعاوى .

٢ - ومع ذلك لا تسرى هذه المدة :

(أ) في حالة إخفاء بيانات متعلقة بالخطر المؤمن منه أو تقديم بيانات غير صحيحة أو غير دقيقة عن هذا الخطر إلا من اليوم الذى علم فيه المؤمن بذلك .

(١) مادتان مخذوفتان ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ .

المادة ١٠٧٨ :

تسرى مدة السنتين التى يتم بها التقادم على القصر والمحجور عليهم وغيرهم من فاقدى الأهلية .

المادة ١٠٧٩ :

يقطع سريان هذه المادة بأى من الأسباب العامة التى يتقطع بها التقادم ، وكذلك يتقطع بنذب خبير عقب وقوع الحادث المؤمن ضده .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادتان ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ من المشروع فقررت اللجنة حذفهما اكتفاء بالقواعد العامة في وقف

مدة التقادم واقطاعها .

(ب) في حالة وقوع الحادث المؤمن منه إلا من اليوم الذي علم فيه ذور الشاة بوقوعه .

وأصبح رقم المادة ٨٠٠ في المشروع النهائي .
المشروع في مجلس النواب
تقرير لجنة الشئون التشريعية :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل . تحت رقم ٨٠٠
مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة .
المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :
وافقت اللجنة على المادة دون تعديل — وأصبح رقمها ٧٥٢
مناقشات المجلس :
وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٧٥٣

يقع باطلا كل اتفاق يخالف أحكام النصوص الواردة في هذا الفصل ، إلا أن يكون ذلك لمصلحة المؤمن له أو لمصلحة المستفيد .

التقنين المدني السابق :
لامقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ١٠٥٥ :

لا يجوز الاتفاق على عدم سريان أحكام النصوص الواردة في هذا الفصل أو على تعديلها ، إلا أن يكون ذلك لمصلحة طالب التأمين أو لمصلحة المستفيد .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يقرر هذا النص حكما أساسيا في القانون الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ (٢ م) .

المشروع في لجنة المراجعة

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل . وأصبح رقمها ٨٠١ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٨٠١

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

محضر الجلسة الثالثة والخمسين

تليت المادة ٨٠١ فرأت اللجنة استبدال عبارة « يقع باطلا كل اتفاق يخالف ، بعبارة « لا يجوز الاتفاق على عدم سريان ، ابرازا لصيغة الجزاء لأن العبارة الثانية وإن قضت بعدم الجواز إلا أنها لم توضح جزاء المخالفة ويكون مفهوما أن هذه المادة عامة تسري على جميع أنواع التأمين .

تقرير اللجنة :

استبدلت اللجنة بعبارة « لا يجوز الاتفاق على عدم سريان ، عبارة « يقع باطلا كل اتفاق يخالف ، ابرازا لصيغة الجزاء لأن العبارة الأولى وإن قضت بعدم الجواز

إلا أنها لم تفد جزاء المخالفة ويراعى أن هذه المادة عامة تسرى على جميع أنواع التأمين.

وأصبح رقمها ٧٥٣

مناقشات المجلس:

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة.

٢ - بعض أنواع التأمين

التأمين على الحياة :

مادة ٧٥٤

المبالغ التي يلتزم المؤمن في التأمين على الحياة بدفعها الى المؤمن له أو إلى المستفيد عند وقوع الحادث المؤمن منه أو حلول الأجل المنصوص عليه في وثيقة التأمين ، تصبح مستحقة من وقت وقوع الحادث أو وقت حلول الأجل دون حاجة الى إثبات ضرر أصاب المؤمن له أو أصاب المستفيد .

التقنين المدق السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ١٠٨٠

المبالغ التي يلتزم المؤمن في التأمين على الحياة بدفعها إلى طالب التأمين أو إلى المستفيد لصالحه عند وقوع الحادث المؤمن ضده أو حلول الأجل المنصوص عليه في وثيقة التأمين ، تصبح مستحقة من وقت وقوع الحادث أو وقت حلول الأجل ، دون حاجة إلى إثبات ضرر أصاب طالب التأمين أو أصاب المستفيد .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠٨٠ من المشروع وأقرتها اللجنة بالصيغة الآتية :

المبالغ التي يلتزم المؤمن في التأمين على الحياة بدفعها إلى طالب التأمين أو إلى المستفيد عند وقوع الحادث المؤمن ضده أو حلول الأجل المنصوص عليه في وثيقة التأمين تصبح مستحقة من وقت وقوع الحادث أو وقت حلول الأجل دون حاجة إلى إثبات ضرر أصاب طالب التأمين أو أصاب المستفيد .
وأصبح رقم المادة في المشروع النهائي ٨٠٢

المشروع في مجلس النواب

تقرير لجنة الشؤون التشريعية :

استبدلت اللجنة بعبارة « طالب التأمين » عبارة « المؤمن له » ، تحت رقم ٨٠٢

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٧٥٤

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٧٥٥

- ١ - يقع باطلا التأمين على حياة الغير ما لم يوافق الغير عليه كتابة قبل إبرام العقد . فإذا كان هذا الغير لا تتوافر فيه الأهلية ، فلا يكون العقد صحيحا إلا بموافقة من يمثله قانونا .
- ٢ - وتكون هذه الموافقة لازمة لصحة حوالة الحق في الاستفادة من التأمين أو لصحة رهن هذا الحق .

التقنين المدني السابق :

لامقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ١٠٨١ :

- ١ - يقع باطلا التأمين على حياة الغير ما لم يوافق الغير عليه كتابة قبل إبرام العقد . فإذا كان هذا الشخص لا تتوافر فيه الأهلية فلا يكون العقد صحيحا إلا بموافقة من يمثله قانونا .
- ٢ - وتكون هذه الموافقة لازمة لصحة حوالة الحق في الاستفادة من التأمين أو لصحة رهن هذا الحق .^(١)

(١) ثلاث مواد محذونة :

المادة ١٠٨٢ :

مذكرة المشروع التمهيدي :

يجارى هذا النص المادة ٧٤ من القانون السويسرى الصادر فى ٢ أبريل سنة ١٩٠٨ والمادة ١٥٨ فقرة ٢ من القانون الألمانى الصادر فى ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ والمادة ٥٧ فقرة أولى من القانون الفرنسى الصادر فى ١٣ يوليه سنة ١٩٣٠ ولم يأخذ المشروع بالحكم العكسى الوارد بالمادة ٤١ من القانون البلجيكى الصادر فى ١١ يونيه سنة ١٨٧٤ وذلك نظرا لما ترتب عليه من كثرة الحوادث الجنائية التى يكون القصد منها قبض مبالغ التأمين عند وفاة المجنى عليهم .^(١) أما الفقرة الثانية فهى مقتبسة عن الفقرة الثانية من المادة ٥٧ من قانون سنة ١٩٣٠

يقع باطلا كل تأمين على حياة جنين ولد ميتا ، ما لم يكن هذا التأمين مقصورا على دفع نفقات العلاج والجنائز .

مذكرة المشروع التمهيدي :

تجرى هذه المادة على منوال القانون البلجيكى الصادر فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٠٦ وقانون ١٩٠٨ الألمانى (م ١٥٩ فقرة ٣) وقانون سنة ١٩٣٠ الفرنسى (م ٨٨ فقرة أولى) .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠٨٢ من المشروع فوافقت اللجنة على حذفها للسبب الذى حذف من أجله المادتان ١٠٣٥، ١٠٣٦ المادة ١٠٨٣ :

يجب أن تشمل وثيقة التأمين على الحياة، فضلا عن البيانات المنصوص عليها فى المادة ١٠٥٨ على ما يأتى:
(١) اسم طالب التأمين أو الدخس المؤمن على حياته فى حالة التأمين على حياة الغير ، ولقبه ، وتاريخ ميلاده .

(ب) اسم المستفيد إذا كان شخصا معينا ، ولقبه .

(ج) الحادث الذى يترتب على وقوعه استحقاق مبلغ التأمين ، أو الأجل الذى يتوقف على حصوله استحقاق هذا المبلغ .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠٨٣ من المشروع فقررت اللجنة حذفها لأنها تورد حكما جزئيا وكأه قانون خاص .

المادة ١٠٨٤ :

١ — يجوز أن تكون وثيقة التأمين على الحياة إذنية ، ولكن لا يجوز أن تكون لحاملها .

الفرنسي . وحكمها مخالف لحكم الفقرة الثانية من المادة ٧٤ من قانون سنة ١٩٠٨ السويسري التي تقضى بأن حوالة الحق في الاستفادة من التأمين أو رهن هذا الحق يصح دون حاجة لرضاء الغير المؤمن عليه (٢)

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠٨١ من المشروع ، فوافقت اللجنة عليها بعد استبدال لفظ « الغير » بلفظ « الشخص » ، وأصبح رقم المادة ٣٠٨ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٨٠٣

٢ — يجب أن يشتمل تظهير وثيقة التأمين على تاريخ التظهير واسم المحال إليه وتوقيع المحيل ، وإلا كان باطلا .

٣ — ولا يكون التظهير نافذا في حق المؤمن إلا إذا أخطر به بكتاب موصى عليه ، أو إلا إذا اعترف المؤمن كتابة بأن المحال إليه هو صاحب الحق في التأمين .

المشروع في لجنة المراجعة

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٨٠٤ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٨٠٤ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

رأت اللجنة حذف المادة لأنها تتعلق بجزيئات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة .

تقرير اللجنة :

حذفت اللجنة المادة للاعتبارات التي تقدم ذكرها في التعليق على المادة ١٠٣٨ من المشروع التمهيدي المحذوفة .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على حذف المادة .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٧٥٥ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٧٥٦

- ١ - تبرأ ذمه المؤمن من التزامه بدفع مبلغ التأمين إذا انتحر الشخص المؤمن على حياته . ومع ذلك يلتزم المؤمن أن يدفع لمن يؤول اليهم الحق مبلغا يساوى قيمة احتياطي التأمين .
- ٢ - فإذا كان سبب الانتحار مرضا أفقد المريض إرادته ، بقي التزام المؤمن قائما بأكمله . وعلى المؤمن أن يثبت أن المؤمن على حياته مات منتحرا . وعلى المستفيد أن يثبت أن المؤمن على حياته كان وقت انتحاره فاقد الإرادة .
- ٣ - وإذا اشتملت وثيقة التأمين على شرط يلزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين ولو كان انتحار الشخص عن اختيار وإدراك ، فلا يكون هذا الشرط نافذا إلا إذا وقع الانتحار بعد سنتين من تاريخ العقد .

التقنين المدنى السابق :

لامقابل لها .

المشروع التميدى

المادة ١٠٨٥ :

- ١ — تبرأ ذمة المؤمن من التزامه إذا انتحر الشخص المؤمن على حياته .
ومع ذلك يلتزم المؤمن بأن يدفع لمن يؤول إليهم الحق مبلغا يساوى قيمة احتياطى التأمين .
- ٢ — فإذا كان سبب الانتحار مرضا عقليا أفقد المريض إرادته ، بقى التزام المؤمن قائما بأكمله .
- ٣ — وإذا اشتملت وثيقة التأمين على شرط يلزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين حتى لو كان انتحار الشخص عن اختيار وإدراك ، فلا يكون هذا الشرط نافذا إلا اذا وقع الانتحار بعد سنتين من تاريخ إبرام العقد .
- ٤ — على المؤمن أن يثبت أن المؤمن عليه مات منتحرا . وعلى المستفيد أن يثبت أن المؤمن عليه كان وقت انتحاره فاقد الإدراك .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠٨٥ من المشروع فوافقت اللجنة عليها بعد حذف الفقرتين الثالثة والرابعة منها وأصبح رقم المادة ٨٠٥ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

تقرير لجنة الشؤون التشريعية :

عدلت اللجنة المادة على النحو الآتى : تحت رقم ٨٠٥

- ١ — تبرأ ذمة المؤمن من التزامه بدفع مبلغ التأمين إذا انتحر الشخص المؤمن على حياته . ومع ذلك يلتزم المؤمن أن يدفع لمن يؤول إليهم الحق مبلغا يساوى قيمة احتياطى التأمين .

٢ — فإذا كان سبب الانتحار مرضاً عقلياً أفقد المريض إرادته ، بقي التزام المؤمن قائماً بكلمه . وعلى المؤمن أن يثبت أن المؤمن على حياته مات منتحراً ، وعلى المستفيد أن يثبت أن المؤمن على حياته كان وقت انتحاره فاقداً الإدراك .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

محضر الجلسة الثالثة والخمسين

تليت المادة ٨٠٥ فرأى سعادة الرئيس استبدال عبارة « مرضاً أفقد المريض إرادته » بعبارة « مرضاً عقلياً » ، وعبارة « فاقداً الإرادة » بعبارة « فاقداً الإدراك » ، الواردتين في الفقرة الثانية حتى لا يقع إشكال في تفسير المرض العقلي وصعوبة تمييزه من غيره من الأمراض أى أن اللجنة رأت التوسع بطريق الاكتفاء بأن يكون المرض قد أفقد المريض إرادته دون اشتراط أن يكون عقلياً .

قرار اللجنة :

وافقت اللجنة على هذا التعديل .

تقرير اللجنة :

حذفت اللجنة كلمة « عقلياً » من الفقرة الثانية واستعاضت عن كلمة « الإدراك » بكلمة « الإرادة » ، لأنها رأت التوسع بطريق الاكتفاء بأن يكون المرض قد أفقد المريض إرادته دون أن تشترط أن يكون عقلياً - وأصبح رقم المادة ٧٥٦

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة

مادة ٧٥٧

١ - إذا كان التأمين على حياة شخص غير المؤمن له ، برئت ذمة المؤمن من التزاماته متى تسبب المؤمن له عمدا في وفاة ذلك الشخص ، أو وقعت الوفاة بناء على تحريض منه .

٢ - وإذا كان التأمين على الحياة لصالح شخص غير المؤمن له ، فلا يستفيد هذا الشخص من التأمين إذا تسبب عمدا في وفاة الشخص المؤمن على حياته ، أو وقعت الوفاة بناء على تحريض منه . فإذا كان ما وقع من هذا الشخص مجرد شروع في إحداث الوفاة ، كان للمؤمن له الحق في أن يستبدل بالمستفيد شخصا آخر ، ولو كان المستفيد قد قبل ما اشترط لمصلحته من تأمين .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ١٠٨٦ :

١ - إذا كان التأمين على حياة شخص غير طالب التأمين ، برئت ذمة المؤمن .

من التزاماته إذا تسبب طالب التأمين عمداً في وفاة ذلك الشخص أو وقعت الوفاة بناءً على تحريض منه .

٢ - إذا كان التأمين على الحياة لصالح شخص غير طالب التأمين فلا يستفيد هذا الشخص من التأمين إذا تسبب عمداً في وفاة الشخص المؤمن على حياته أو وقعت الوفاة بناءً على تحريض منه .

٣ - فإذا كان ما وقع من هذا الشخص مجرد شروع في إحداث الوفاة ، يكون لطالب التأمين الحق في أن يستبدل بالمستفيد شخصاً آخر حتى لو كان المستفيد قد قبل ما اشترط لمصلحته من تأمين .

مذكرة المشروع التمهيدي :

اقتبس المشروع الفقرة الأولى من المادة ١٧٠ من القانون الألماني الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ . وكذلك اقتبس منها الفقرة الثانية ، وقد فضل الإحدى محكمة عن الحكم الوارد بالمادة ٧٩ فقرة ٢ من قانون سنة ١٩٣٠ الفرنسي ، وهي تقضى في مثل هذه الحالة بدفع مبلغ التأمين لورثة المؤمن عليه .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠٨٦ من المشروع فوافقت اللجنة عليها بعد استبدال لفظ « متى » بلفظ « إذا » ، في الفقرة الأولى وإضافة « واو العطف » ، في ابتداء الفقرة الثانية وأصبح رقم المادة ٨٠٦ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

تقرير لجنة الشؤون التشريعية :

استبدلت اللجنة بلفظ « طالب التأمين » لفظ « المؤمن له » ،

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة تحت رقم ٨٠٦

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٧٥٧ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٧٥٨

١ - يجوز في التأمين على الحياة الاتفاق على ان يدفع مبلغ التأمين ، إما إلى أشخاص معينين ، وإما إلى أشخاص يعينهم المؤمن له فيما بعد .

٢ - ويعتبر التأمين معقودا لمصلحة مستفيدين معينين إذا ذكر المؤمن له في الوثيقة أن التأمين معقود لمصلحة زوجه أو أولاده أو فروعه من ولد منهم ومن لم يولد ، أو لورثته دون ذكر أسمائهم . فإذا كان التأمين لصالح الورثة دون ذكر أسمائهم كان لحولاء الحق في مبلغ التأمين ، كل بنسبة نصيبه في الميراث . ويثبت لهم هذا الحق ولو نزلوا عن الإرث .

٣ - ويقصد بالزوج الشخص الذي تثبت له هذه الصفة وقت وفاة المؤمن له ، ويقصد بالأولاد الفروع الذين يثبت لهم في ذلك الوقت حق الإرث .

التقنين المدني السابق :

لامقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ١٠٨٧ :

١— يجوز في التأمين على الحياة الاتفاق على أن يدفع مبلغ التأمين سواء أكان رأس مال أم كان إيراداً مرتباً ، عند وفاة طالب التأمين أو عند وفاة الشخص المؤمن على حياته ، إما إلى ورثة طالب التأمين أو خلفائه ، وإما إلى واحد أو أكثر من المستفيدين المعيّنين ، وإما إلى أشخاص يعينهم طالب التأمين .

٢ — ويعتبر التأمين معقوداً لمصلحة مستفيدين معيّنين إذا ذكر طالب التأمين في الوثيقة أن التأمين معقود لمصلحة زوجه أو أولاده أو فروعه من ولد منهم ومن لم يولد ، أو لورثته دون ذكر أسمائهم .

٣ — ويقصد بالزوج الشخص الذي ثبتت له هذه الصفة وقت وفاة طالب التأمين ويقصد بالأولاد الفروع الذين يثبت لهم في ذلك الوقت حق الإرث .

٤ — وإذا كان التأمين لصالح الورثة عموماً ، كان لهؤلاء الحق في مبلغ التأمين كل بنسبة نصيبه في الميراث ، ويثبت لهم هذا الحق ولو تنازلوا عن الإرث . (١)

(١) أربع مواد مضافة :

المادة ١٠٨٨ :

إذا لم يبين المستفيد في وثيقة التأمين ، أو عين ولكنه رفض ما اشترط لصالحه ، كان لطالب التأمين في أي وقت أن يعين المستفيد أو أن يستبدل به غيره .

المشروع في لجنة المراجعة

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٨٠٨ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

تقرير لجنة الشئون التشريعية :

عدلت اللجنة المادة تحت رقم ٨٠٨ على النحو الآتي .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠٨٧ من المشروع فوافقت اللجنة عليها دون تعديل واصبح رقمها ٨٠٧ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

تقرير لجنة الشؤون التشريعية :

عدلت اللجنة المادة على النحو الآتى تحت رقم ٨٠٧ .

إذا لم يعين المستفيد فى وثيقة التأمين أو عين ولكنه رفض ما اشترط لصالحه كان للمؤمن له فى أى وقت أن يعين المستفيد أو أن يستبدل به غيره .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

رأت اللجنة حذف المادة لأنها تتعلق بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تتضمنها قوانين خاصة .

تقرير اللجنة :

حذفت اللجنة المادة للاعتبارات التى تقدم ذكرها فى التعليق على المادة ١٠٣٨ من المشروع التمهيدى المحذوفة .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على حذف المادة .

المادة ١٠٨٩ :

١ — تسرى على آثار تعيين المستفيد أحكام الاشتراط لمصلحة الغير مع مراعاة التعديلات الآتية .

٢ — إذا مات طالب التأمين قبل أن يرجع فيما اشترطه لصالح المستفيد وقبل أن يصدر من هذا قبول ، جاز لورثة طالب التأمين ، بعد أن يصبح مبلغ التأمين مستحقا ، أن يعذروا المستفيد ليعلم رأيه فى القبول ، فإن رفض أو سكت أكثر من ثلاثة أشهر ، انتقل الحق فى التأمين إلى ورثة طالب التأمين .

٣ — ولا ينفذ فى حق المؤمن قبول المستفيد للتأمين المعقود لصالحه ، أو رجوع طالب التأمين فىمن اشترط التأمين لمصلحته ، إلا من وقت علمه بذلك .

١ — يجوز في التأمين على الحياة الاتفاق على أن يدفع مبلغ التأمين إما إلى أشخاص معينين وإما إلى أشخاص يعينهم المؤمن له فيما بعد.

٢ — ويعتبر التأمين معقوداً لمصلحة مستفيدين معينين إذا ذكر المؤمن له في الوثيقة أن التأمين معقود لمصلحة زوجه أو أولاده أو فروعه ، من ولد منهم ومن لم يولد ، أو لورثته دون ذكر أسمائهم .

٤ — وإذا اشترط التأمين لمصلحة شخص معين دون مقابل ، اعتبر حق هذا الشخص في التأمين موقوفاً على وجوده حياً وقت استحقاق مبلغ التأمين ، سواء أكان رأس مال أو إيراداً مرتباً .
مذكرة المشروع التمهيدي :

قارن المادة ٦٤ من قانون سنة ١٩٣٠ الفرنسي .

المشروع في لجنة المراجعة

عرضت المادة على اللجنة فوافقت عليها بعد تعديلات لفظية ، وأصبح نصها كالآتي ، تحت رقم ٨٠٩ في المشروع النهائي .

تسرى على آثار تعيين المستفيد أحكام الاشتراط لمصلحة الغير مع مراعاة الأحكام الآتية :

(أ) إذا مات طالب التأمين قبل أن يرجع مما اشترطه لصالح المستفيد وقبل أن يصدر قبول من هذا المستفيد جاز لورثة طالب التأمين بعد أن يصبح مبلغ التأمين مستحقاً أن يعذروا المستفيد ليعلم رأيه في القبول فإن رفض أو سكت أكثر من ثلاثة أشهر انتقل الحق في التأمين إلى ورثة طالب التأمين .

(ب) ولا ينفذ في حق المؤمن قبول المستفيد للتأمين المعقود لصالحه أو رجوع طالب التأمين فيمن اشترط التأمين لمصلحة إلا من وقت علمه بذلك .

(ج) وإذا اشترط التأمين لمصلحة شخص معين دون مقابل اعتبر حق هذا الشخص في التأمين موقوفاً على وجوده حياً وقت استحقاق مبلغ التأمين سواء أكان رأس مال أم كان إيراداً مرتباً .
وأصبح رقم المادة ٨٠٩ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

تقرير لجنة الشئون التشريعية :

أدخلت اللجنة على المادة بعض تعديلات لفظية ، وأصبح نصها كالآتي تحت رقم ٨٠٩ .

تسرى على آثار تعيين المستفيد أحكام الاشتراط لمصلحة الغير مع مراعاة الأحكام الآتية :

(أ) إذا مات المؤمن له قبل أن يرجع فيما اشترطه لصالح المستفيد وقبل أن يصدر قبول من هذا المستفيد جاز لورثة المؤمن له بعد أن يصبح مبلغ التأمين مستحقاً أن يعذروا المستفيد ليعلم رأيه في القبول فإن رفض أو سكت أكثر من ثلاثة أشهر انتقل الحق في التأمين إلى ورثة المؤمن له .

فإن كان التأمين لصالح الورثة دون ذكر أسمائهم كان هؤلاء الحق في مبلغ التأمين كل بنسبة نصيبه في الميراث ويثبت لهم هذا الحق ولو نزلوا عن الإرث.

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

(ب) ولا ينفذ في حق المؤمن قبول المستفيد للتأمين المقنود لصالحه أو رجوع المؤمن له فيمن اشترط التأمين لصالحه إلا من وقت علمه بذلك .

(ج) وإذا اشترط التأمين لمصلحة شخص معين دون مقال جاز للمؤمن له أن يحل غيره محله أو أن يعدل في نصيبه حتى بعد قبوله ، واعتبر حق المستفيد وقفاً على وجوده حياً وقت استحقاق مبلغ التأمين .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

رأت اللجنة حذف المادة لأنها تتعلق بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تتضمنها قوانين خاصة .

تقرير اللجنة :

حذفت اللجنة المادة للاعتبارات التي تقدم ذكرها في التعليق على المادة ١٠٣٨ من المشروع التمهيدي المحذوفة.

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على حذف المادة .

المادة ١٠٩٠ :

١ — لا تدخل في تركة طالب التأمين المبالغ التي اشترط دفعها عند وفاته إما إلى مستفيدين معينين ، وإما إلى ورثته بوجه عام .

٢ — وليس لمأثني طالب التأمين أن يطالبوا بهذه المبالغ لا في حالة إفلاسه ولا في حالة إعساره أو الحجز عليه ، وإنما يكون لهم حق استرداد الأقساط المدفوعة إذا ثبت أنها كانت باهظة بالنسبة لحالة طالب التأمين المالية .

مادة ١٠٩١ :

١ — تجوز حوالة وثيقة التأمين ورعنها ، سواء أكان ذلك في ملحق بالوثيقة ، أم كان عن طريق تظهيرها إن كانت إذنية ، أم كان باتفاق خاص يعلن للمؤمن .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٧٥٨

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٧٥٩

يجوز للمؤمن له الذي التزم بدفع أقساط دورية ، أن يتحلل في أى وقت من العقد باخطار كتابي يرسله إلى المؤمن قبل انتهاء الفترة الجارية ، وفي هذه الحالة تبرأ ذمته من الأقساط اللاحقة .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

٢ — ويجوز لكل مستفيد ، بعد أن يقبل التأمين المعقود لمصلحته ، أن يحول حقه في التأمين . ويتم التحويل إما بالطريق المعتاد لحالة الحق على أن يكون ذلك بموافقة طالب التأمين ، وإما بالتظهير إذا كانت وثيقة التأمين إذنية .

مذكرة المشروع التمهيدي عن المادة ١٠٩١ :

الفقرة الأولى : قارن المادة ٦٥ من قانون سنة ١٩٣٠ الفرنسي .

الفقرة الثانية : قارن المادة ٧٠ من قانون سنة ١٩٣٠ الفرنسي .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادتان ١٠٩٠ ، ١٠٩١ من المشروع فوافقت اللجنة على حذفهما اكتفاء بالمواعد العامة .

المشروع التمهيدي

المادة ١٠٩٢ :

يجوز لطالب التأمين على الحياة الذي التزم بدفع أقساط دوريه أن يتحلل في أى وقت من العقد بإخطار كتابي يرسله إلى المؤمن قبل انتهاء الفترة الجارية ، وفي هذه الحالة تبرأ ذمته من الأقساط اللاحقة .

مذكرة المشروع التمهيدي :

هذا النص مقتبس عن المادتين ٨٩ من قانون سنة ١٩٠٨ السويسري و ١٦٥ من قانون سنة ١٩٠٨ الألماني . وحكمها مخالف لحكم القانون الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ ، حيث تقرر المادة ٧٥ فقرة أولى منه .

« ليس للمؤمن على الحياة أن يطالب بالأقساط ، وهذا الحكم الأخير وإن كان ينسجم مع المبادئ المقررة من أن الالتزام بدفع جعل التأمين على الحياة ليست له قوة إلزامية كما هو الحال بالنسبة لساكن أنواع التأمين الأخرى . إلا أنه مع ذلك يضحى مصالح المؤمن إذ يجيز إنهاء العقد بدون أى إخطار سوى مجرد الامتناع عن دفع الأقساط ، مع حرمان المؤمن من كل دعوى للمطالبة حتى بأقساط الفترة الجارية .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠٩٢ من المشروع فوافقت اللجنة عليها وأصبح رقمها ٨١٠

في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

تقرير لجنة الشؤون التشريعية :

استبدلت اللجنة كلمتي « للمؤمن له » ، بعبارة « لطالب التأمين على الحياة » ،

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة تحت رقم ٨١٠

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

واقعت اللجنة على المادة دون تعديل — وأصبح رقمها ٧٥٩

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٧٦٠

- ١ - في العقود المبرمة مدى الحياة دون اشتراط بقاء المؤمن على حياته حيا مدة معينة ، وفي جميع العقود المشترط فيها دفع مبلغ التأمين بعد عدد معين من السنين ، يجوز للمؤمن له متى كان قد دفع ثلاثة أقساط سنوية على الأقل أن يستبدل بالوثيقة الأصلية وثيقة مدفوعة في مقابل تخفيض في قيمة مبلغ التأمين ولو اتفق على غير ذلك . كل هذا بشرط أن يكون الحادث المؤمن منه محقق الوقوع .
- ٢ - ولا يكون قابلا للتخفيض التأمين على الحياة إذا كان مؤقتا .

التقنين المدني السابق :

لامقابل لها .

المشروع التميدى

المادة ١٠٩٣ :

فى العقود المبرمة مدى حياة طالب التأمين دون اشتراط بقاءه حيا مدة معينة ، وفى جميع العقود المشترط فيها دفع المرتب والمبالغ المؤمن عليها بعد عدد معين من السنين ، يجوز لطالب التأمين بعد دفع مقابل التأمين عن ثلاث سنوات ، أن يستبدل بالوثيقة الأصلية وثيقة خالية من القيود فى مقابل تخفيض فى قيمة مبلغ التأمين سواء أكان إيرادا أم رأس مال ، حتى لو اتفق على غير ذلك .

مذكرة المشروع التميدى :

نقلت هذه المادة تعريف أنواع التأمين على الحياة التى يجوز فيها التخفيض عن المادة ٧٥ فقرة ٣ من قانون سنة ١٩٣٠ الفرنسى . أما شكل التخفيض وشروطه فقد استمدهما المشروع من المادتين ٧٥ فقرة ٣ من قانون سنة ١٩٣٠ الفرنسى و ١٧٤ من قانون سنة ١٩٠٨ الألمانى .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠٩٣ من المشروع فعدلتها اللجنة على النحو الآتى :

١ — فى العقود المبرمة مدى حياة طالب التأمين دون اشتراط بقاءه حيا مدة معينة وفى جميع العقود المشترط فيها دفع المرتب أو المبالغ المؤمن عليها بعد عدد معين من السنين يجوز لطالب التأمين متى كان قد دفع ثلاثة أقساط سنوية على الأقل أن يستبدل بالوثيقة الأصلية وثيقة خالية من القيود فى مقابل تخفيض فى قيمة مبلغ التأمين سواء أكان إيرادا أم رأس مال ولو اتفق على غير ذلك .

٢ — ولا يكون قابلا للتخفيض التأمين على الحياة إذا كان مؤقتا ولا التأمين على الحياة إلا إذا كان الحادث المؤمن منه محقق الوقوع .

وأصبح رقم المادة ٨١١ فى المشروع النهائى .

المشروع في مجلس النواب

تقرير لجنة الشئون التشريعية :

عدلت اللجنة المادة على النحو الآتي :

١ — في العقود المبرمة مدى الحياة دون اشتراط بقاء المؤمن على حياته حيا مدة معينة وفي جميع العقود المشترط فيها دفع مبلغ التأمين بعد عدد معين من السنين يجوز للمؤمن له متى كان قد دفع ثلاثة أقساط سنوية على الأقل أن يستبدل بالوثيقة الأصلية وثيقة مدفوعة في مقابل تخفيض في قيمة مبلغ التأمين ولو اتفق على غير ذلك . كل هذا بشرط أن يكون الحادث المؤمن منه محقق الوقوع .

٢ — ولا يكون قابلا للتخفيض التأمين على الحياة إذا كان مؤقتا .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة تحت رقم ٨١١

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة كما أقرها مجلس النواب وأصبح رقمها ٧٦٠

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة .

مادة ٧٦١

إذا خفض التأمين فلا يجوز أن ينزل عن الحدود الآتية .

(١) في العقود المبرمة مدى الحياة لا يجوز أن يقل مبلغ

التأمين المنخفض عن القيمة التي كان يستحقها المؤمن له لو كان قد دفع ما يعادل احتياطي التأمين في تاريخ التخفيض مخصوصا منه ١ ٪ . من مبلغ التأمين الأصلي ، باعتبار أن هذا المبلغ هو مقابل التأمين الذي يجب دفعه مرة واحدة في تأمين من ذات النوع وطبقا لتعريفه التأمين التي كانت مرعية في عقد التأمين الأصلي .

(ب) في العقود المتفق فيها على دفع مبلغ التأمين بعد عدد معين من السنين ، لا يجوز أن يقل مبلغ التأمين المنخفض عن جزء من مبلغ التأمين الأصلي بنسبة ما دفع من أقساط .

التقنين المدني السابق :

لامقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ١٠٩٤ :

إذا خفض التأمين فلا يجوز أن ينزل عن الحدود الآتية .

(١) في حالة التأمين على الحياة لا يجوز أن يقل التأمين المنخفض عن القيمة التي كان يستحقها المؤمن عليه لو كان قد دفع ما يعادل الاحتياطي الحسابي للتأمين في تاريخ الفسخ مخصوصا منه ١ ٪ . من القيمة المؤمن بها أصلا ، باعتباره مقابل التأمين الذي يجب دفعه مرة واحدة في تأمين من ذات النوع وطبقا لتعريفه التأمين التي كانت مرعية في عقد التأمين الأصلي .

(ب) في العقود المتفق فيها على دفع مبلغ التأمين بعد عدد معين من السنين لا يجوز أن يقل مبلغ التأمين عن جزء من مبلغ التأمين الأصلي بنسبة ما دفع من أقساط .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠٩٤ من المشروع وأقرتها اللجنة بالصيغة الآتية :

إذا خفض التأمين فلا يجوز أن ينزل عن الحدود الآتية :

(أ) في العقود المبرمة مدى حياة طالب التأمين دون اشتراط بقاءه حياة مدة معينة لا يجوز أن يقل التأمين المخفض عن القيمة التي كان يستحقها المؤمن له لو كان قد دفع ما يعادل الاحتياطي الحسابي للتأمين في تاريخ التحلل مخصوصا منه ١ / من القيمة المؤمن بها أصلا باعتباره مقابل التأمين الذي يجب دفعه مرة واحدة في تأمين من ذات النوع وطبقا لتعريفه التأمين التي كانت مرعية في عقد التأمين الأصلي .

(ب) في العقود المتفق فيها على دفع مبلغ التأمين بعد عدد معين من السنين لا يجوز أن يقل مبلغ التأمين عن جزء من مبلغ التأمين الأصلي بنسبة ما دفع من أقساط . وأصبح رقم المادة ٨١٢ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

تقرير لجنة الشؤون التشريعية :

عدلت اللجنة المادة على النحو الآتي .

إذا خفض التأمين فلا يجوز أن ينزل عن الحدود الآتية :

(أ) في العقود المبرمة مدى الحياة لا يجوز أن يقل مبلغ التأمين المخفض عن القيمة التي كان يستحقها المؤمن له لو كان قد دفع ما يعادل احتياطي التأمين في تاريخ التخفيض مخصوصا منه ١ / من مبلغ التأمين الأصلي باعتبار أن هذا المبلغ هو مقابل التأمين الذي يجب دفعه مرة واحدة في تأمين من ذات النوع وطبقا لتعريفه التأمين التي كانت مرعية في عقد التأمين الأصلي .

(ب) في العقود المتفق فيها على دفع مبلغ التأمين بعد عدد معين من السنين لا يجوز أن يقل مبلغ التأمين المخفض عن جزء من مبلغ التأمين الأصلي بنسبة ما دفع من أقساط .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة تحت رقم ٨١٢ .
المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة كما أقرها مجلس النواب وأصبح رقمها ٧٦١ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة .

مادة ٧٦٢

١ - يجوز أيضا للمؤمن له ، متى كان قد دفع ثلاثة أقساط
سنوية على الأقل ، أن يصنف التأمين بشرط أن يكون الحادث
المؤمن منه محقق الوقوع .

٢ - ولا يكون قابلا للتصفية ، التأمين على الحياة إذا كان مؤقتا .

التقنين المدني السابق :

لامقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ١٠٩٥ :

١ - يجوز أيضا للمؤمن عليه ، بعد سداد الأقساط المستحقة عن ثلاث سنوات

على الأقل ، أن يصفى التأمين مع مراعاة الأحكام الآتية .

٢ — لا يكون قابلا للتخفيض ولا للتصفية التأمين على الحياة إذا كان مؤقتا .

٣ — ولا تجوز للتصفية في التأمين على رأس مال أو إيراد إذا كان هذا التأمين مقترنا بشرط البقاء ، ولا في التأمين على الحياة إذا كان مبلغ التأمين رأس مال أو إيرادا ولم يقترن العقد بشرط رد الأقساط عند موت المؤمن عليه المدة المشترط بقاءه حيا فيها .

٤ — وتعتبر شروط التخفيض والتصفية جزءا من الشروط العامة للتأمين ويجب أن تذكر في وثيقة التأمين . (١)

مذكرة المشروع التمهيدي :

الفقرة الأولى مقتبسة عن المواد ٩٠ فقرة ٢ من قانون سنة ١٩٠٨ السويسرى و ١٧٣ و ١٧٩ من قانون سنة ١٩٠٨ الألمانى . أما قانون سنة ١٩٣٠ الفرنسى (٧٧م فقرة ٣) فإنه يترك الحرية للمؤمن فى أن يحدد كما يشاء عدد الأقساط التى يجوز بعدها طلب التصفية .

والفقرتان الثانية والثالثة نقلهما المشروع عن المادة ٧٨ من قانون سنة ١٩٣٠ الفرنسى . أما قانون سنة ١٩٠٨ الألمانى (١٧٦ م) وقانون سنة ١٩٠٨ السويسرى (٩٠ م فقرة ٢) ، فإنهما لم يحددا أنواع التأمين على الحياة التى تقبل التصفية بل تركا للشارح استنباطها من النص .

(١) مادة محذونة :

المادة ١٠٩٦ :

يجوز أن يقدم المؤمن عليه قرضا إذا أودع هذا وثيقة التأمين لدى المؤمن .

مذكرة المشروع التمهيدي :

قارن المادة ٧٧ فقرة ٢ من قانون سنة ١٩٣٠ الفرنسى .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠٩٦ من المشروع فقررت اللجنة حذفها لاشتغالها على حكم تفصيلي .

والفقرة الرابعة تنقل حكم المادتين ٧٦ فقرة أولى و ٧٧ فقرة أخيرة من قانون سنة ١٩٣٠ الفرنسى .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠٩٥ من المشروع وأقرتها اللجنة بالصيغة الآتية :

١ — يجوز أيضا للمؤمن له متى كان قد دفع ثلاثة أقساط سنوية على الأقل أن يصفى التأمين .

٢ — ولا يكون قابلا للتصفية التأمين على الحياة إذا كان مؤقتا ولا التأمين على الحياة إلا إذا كان الحادث المؤمن منه محقق الوقوع .

وأصبح رقم المادة ٨١٣ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

تقرير لجنة الشؤون التشريعية :

عدلت اللجنة المادة على النحو الآتى :

- ١ — يجوز أيضا للمؤمن له متى كان قد دفع ثلاثة أقساط سنوية على الأقل أن يصفى التأمين بشرط أن يكون الحادث المؤمن منه محقق الوقوع .
- ٢ — ولا يكون قابلا للتصفية التأمين على الحياة إذا كان مؤقتا .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة تحت رقم ٨١٣ .

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة كما أقرها مجلس النواب وأصبح رقمها ٧٦٢ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة .

مادة ٧٦٣

تعتبر شروط التخفيض والتصفية جزءاً من الشروط العامة للتأمين ويجب أن تذكر في وثيقة التأمين .

التقنين المدني السابق :

لامقابل لها .

المشروع التمهيدي

لامقابل لها .

المشروع في لجنة المراجعة

اقترحت اللجنة النص الآتي وقدمته تحت رقم ٨١٤ في المشروع النهائي :
« تعتبر شروط التخفيض والتصفية جزءاً من الشروط العامة للتأمين ويجب أن تذكر في وثيقة التأمين » .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٨١٤

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

واققت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٧٦٣

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٧٦٤

١ - لا يترتب على البيانات الخاطئة ولا على الغلط في سن الشخص الذى عقد التأمين على حياته بطلان التأمين ، إلا إذا كانت السن الحقيقية للمؤمن عليه تجاوز الحد المعين الذى نصت عليه تعريفه التأمين .

٢ - وفى غير ذلك من الأحوال ، إذا ترتب على البيانات الخاطئة أو الغلط ، أن القسط المتفق عليه أقل من القسط الذى كان يجب أدائه ، وجب تخفيض مبلغ التأمين بما يتعادل مع النسبة بين القسط المتفق عليه والقسط الواجب أدائه على أساس السن الحقيقية .

٣ - أما إذا كان القسط المتفق على دفعه أكبر مما كان يجب دفعه على أساس السن الحقيقية للمؤمن على حياته ، وجب على المؤمن أن يرد دون فوائد ، الزيادة التى حصل عليها ، وأن يخفض الأقساط التالية إلى الحد الذى يتناسب مع السن الحقيقية للمؤمن عليه .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ١٠٩٧ :

١ — لا يترتب على البيانات الخاطئة ولا على الغلط فى سن الشخص الذى عقد التأمين على حياته بطلان التأمين ، إلا إذا كانت السن الحقيقية للمؤمن عليه تجاوز الحد المعين الذى نصت عليه تعريفه التأمين .

٢ — وفى غير ذلك من الأحوال إذا ترتب على البيانات الخاطئة أو الغلط أن القسط المتفق عليه أقل من القسط الذى كان يجب أدائه ، وجب تخفيض الإيراد المرتب أو رأس المال المؤمن عليه بما يتعادل مع النسبة بين القسط المتفق عليه وبين القسط الواجب أدائه على أساس السن الحقيقية .

٣ — أما إذا كان القسط المتفق على دفعه أكبر مما كان يجب دفعه على أساس السن الحقيقية للمؤمن عليه ، وجب على المؤمن أن يرد ، دون فوائد ، الزيادة التى حصل عليها وأن يخفض الأقساط التالية إلى الحد الذى يتناسب مع السن الحقيقية للمؤمن عليه .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠٩٧ من المشروع فأقرتها اللجنة بعد حذف لفظ « بين » بعد عبارة « المتفق عليه » فى الفقرة الثانية من المادة والاستعاضة عن كلمتى « للمؤمن عليه » بكلمتى « للمؤمن له » فى الفقرة الثالثة .

وأصبح رقم المادة ٨١٥ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

تقرير لجنة الشؤون التشريعية :

استبدلت اللجنة بجملة « الإيراد المرتب أو رأس المال المؤمن عليه » بكلمتى

« مبلغ التأمين ، في الفقرة الثانية وكلتي « المؤمن له ، في الفقرة الثالثة بعبارة « المؤمن على حياته ،

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة تحت رقم ٨١٥

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة كما أقرها مجلس النواب وأصبح رقمها ٧٦٤

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة .

مادة ٧٦٥

في التأمين على الحياة لا يكون للمؤمن الذي دفع مبلغ التأمين حق في الحلول محل المؤمن له أو المستفيد في حقوقه قبل من تسبب في الحادث المؤمن منه أو قبل المسئول عن هذا الحادث .

التقنين المدني السابق :

لامقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ١٠٩٨

« في التأمين على الحياة لا يكون للمؤمن الذي دفع مبلغ التأمين حق في الحلول محل

طالب التأمين أو المستفيد في حقوقه قبل من تسبب في الحادث المؤمن ضده أو قبل المسئول عن هذا الحادث. (١)

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠٩٨ من المشروع وأقرتها اللجنة بعد أن استبدلت بكلمتي « المؤمن ضده » كلمتي « المؤمن منه » .

وأصبح رقم المادة ٨١٦ في المشروع النهائي .
المشروع في مجلس النواب

تقرير لجنة الشؤون التشريعية :

استبدلت اللجنة بكلمتي « طالب التأمين » كلمتي « المؤمن له » .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدتها اللجنة تحت رقم ٨١٦ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة كما أقرها مجلس النواب ، وأصبح رقمها ٧٦٥ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة .

(١) مادة محذوفة

المادة ١٩٩ :

إذا أفلسَت الشركة التي تقوم بالتأمين على الحياة أو صفيت قضاء ولم تقدم كفيلا مقتدرا ، برئت ذمة طالب التأمين من الأقساط التالية ووجب أن يحدد حق المستفيد يوم صدور الحكم بإشهار الإفلاس أو بالتصفية القضائية بمبلغ يعادل قيمة الاحتياطي الحسابي محسوبة على أساس تعريف التأمين المعمول بها وقت إبرام العقد دون أية زيادة .

مذكرة المشروع التمهيدي :

هذا النص مقتبس عن المادة ٨٢ من قانون سنة ١٩٣٠ الفرنسي .
المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١٠٩٩ من المشروع ووافقت اللجنة على حذفها لاشتغالها على حكم تفصيلي محله قانون خاص .

التأمين من الحريق :

مادة ٧٦٦

١ - في التأمين من الحريق يكون المؤمن مسئولاً عن كافة الأضرار الناشئة عن حريق ، أو عن بداية حريق يمكن أن تصبح حريقاً كاملاً ، أو عن خطر حريق يمكن أن يتحقق .

٢ - ولا يقتصر التزامه على الأضرار الناشئة مباشرة عن الحريق ، بل يتناول أيضاً الأضرار التي تكون نتيجة حتمية لذلك ، وبالأخص ما يلحق الأشياء المؤمن عليها من ضرر بسبب اتخاذ وسائل الإنقاذ أو لمنع امتداد الحريق .

٣ - ويكون مسئولاً عن ضياع الأشياء المؤمن عليها أو اختفائها أثناء الحريق ما لم يثبت أن ذلك كان نتيجة سرقة ، كل هذا ولو اتفق على غيره .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ١١١٠ : (١)

١ - يكون المؤمن مسئولاً عن كافة الأضرار الناشئة عن حريق ، أو عن بداية حريق يمكن أن تصبح حريقاً كاملاً .

(١) إحدى عشرة مادة محذوفة (١١٠٠ - ١١٠٩) ، ١١١١

المادة ١١٠٠ :

١ - لا يكون المؤمن مسئولاً عن الأضرار الناجمة من الحريق بما يجاوز المبلغ المؤمن عليه ما لم يقض الاتفاق أو القانون بغير ذلك .
٢ - فإذا كان مبلغ التأمين أقل من قيمة الشيء الحقيقية يوم وقوع الحريق ، كان الواجب دفعه من مبلغ التأمين هو ما يعادل النسبة بين هذا المبلغ وقيمة الشيء المؤمن عليه وقت الحادث ما لم يتفق على غير ذلك .

المادة ١١٠١ :

يجب على من يؤمن على شيء واحد أو مصلحة واحدة لدى اثنين أو أكثر من المؤمنين أن يبادر بإعلان كل منهم بالتأمينات الأخرى مبيناً له أسماء غيره من المؤمنين وقيمة كل من هذه التأمينات .

مذكرة المشروع التمهيدي :

قارن المواد ٥٨ من قانون سنة ١٩٠٨ الألماني ، ٥٣ من قانون سنة ١٩٠٨ السويسري ، ٣٠ فقرة أولى وثانية من قانون سنة ١٩٣٠ الفرنسي .

المشروع في لجنة المراجعة

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٨١٧ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٨١٧ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

رأت اللجنة حذف المادة لأنها تتعلق بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة

- ٢ — ولا يقتصر التزامه على الأضرار الناشئة مباشرة عن الحريق ، بل يتناول أيضا الأضرار التي تكون نتيجة حتمية لذلك ، وبالأخص ما يلحق الأشياء المؤمن عليها من ضرر بسبب اتخاذ وسائل الإنقاذ أو لمنع امتداد الحريق .
- ٣ — ويكون مسئولاً عن ضياع الأشياء المؤمن عليها أو اختفائها أثناء الحريق ما لم يثبت أن ذلك كان نتيجة سرقة ، كل هذا حتى لو اتفق على غير ذلك .
- مذكرة المشروع التمهيدي :

قارن المواد ٤٠ — ٤٣ من قانون سنة ١٩٣٠ الفرنسي و ٩٨٨ — ٩٩١ من

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على حذف المادة .

المادة ١١٠٢ :

- ١ — إذا أمن على الشيء الواحد أو المصلحة الواحدة لدى مؤمنين مختلفين بمبالغ تزيد قيمتها مجتمعة على قيمة الشيء أو المصلحة المؤمن عليها كان كل مؤمن ملزماً بأن يدفع جزءاً من التأمين معادلاً للنسبة بين المبلغ المؤمن عليه وقيمة التأمينات مجتمعة ، دون أن يجاوز مجموع ما يستوفيه المؤمن عليه قيمة ما أصابه من الحريق .
- ٢ — فإذا أعسر أحد المؤمنين ، تحمل الباقيون نصيبه ، كل بنسبة مبلغ التأمين الذي تعهد به ، على ألا يجاوز ما يدفعه كل منهم المبلغ الذي أمن هو عليه .
- ٣ — وتجاوز مخالفة هذه الأحكام بمقتضى شرط خاص في الوثيقة يقضى بتوزيع المسؤولية بين المؤمنين على أساس الأسبقية في التاريخ .
- مذكرة المشروع التمهيدي :

قارن المواد ٧١ فقرة أولى وثانية من قانون سنة ١٩٠٨ السويسري ، ٥٩ فقرة أولى وثانية من قانون سنة ١٩٠٨ الألماني ، ٣٠ فقرة ثالثة من قانون سنة ١٩٣٠ الفرنسي .

المشروع في لجنة المراجعة

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٨١٨ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٨١٨ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

رأت اللجنة حذفها للأسباب المبينة في تقريرها عن حذف المادة السابقة .

التقنين اللبناني و ٨٨ من قانون سنة ١٩٠٨ الألماني و ٦٣ فقرة أخيرة من قانون سنة ١٩٠٨ السويسري .

وقد تفادى المشروع ، جريا على نسق التقنين الفرنسي (م ٤٠ من قانون سنة ١٩٣٠) والتقنين اللبناني (م ٩٨٨) ، أن يذكر في الفقرة الأولى أن مسؤولية المؤمن تكون بنسبة الأضرار الناشئة عن حريق الأشياء المؤمن عليها ، وذلك لأن التأمين قد يمتد إلى كل الأضرار الناشئة عن الحريق سواء بالنسبة للأشياء المؤمن عليها أم بالنسبة لغيرها ، كما هو الحال على الأخص في التأمين ضد مسؤولية المستأجر عن احتراق العين المؤجرة .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على حذف المادة

المادة ١١٠٣ :

١ — تقع باطلة عقود التأمين المتعددة إذا تجاوزت القيمة المؤمن عليها وقصد بها جني ربح غير مشروع .

٢ — إذا لم يكن المؤمن عالما ببطلان العقد وقت إبرامه ، حق له أن يستوفي مقابل التأمين إلى نهاية الفترة التي علم في انائها بالبطلان .
مذكرة المشروع التمهيدي :

قارن المواد ٥٣ فقرة أولى من قانون سنة ١٩٠٨ السويسري ، ٥٩ فقرة ثالثة من قانون سنة ١٩٠٨ الألماني ، ٣٠ فقرة ثانية وثالثة من قانون سنة ١٩٣٠ الفرنسي .

المادة ١١٠٤ :

١ — يجوز لكل من المؤمن والمؤمن عليه عند وقوع الحريق أن يطلب تقويم الضرر فوراً .
٢ — فإذا رفض ذلك أحد الطرفين ، أو لم يتم الاتفاق بينهما على تعيين قيمة الضرر أو على أسباب الحريق ، جاز لكل منهما أن يطلب إلى القضاء ندب خير لتعيين ذلك .
٣ — يتحمل الطرفان مصروفات التقدير ومصروفات الخير سوية بينهما .

مذكرة المشروع التمهيدي :

قارن المواد ٦٧ من قانون سنة ١٩٠٨ السويسري ، ٦٤ — ٦٦ من قانون سنة ١٩٠٨ الألماني .

المادة ١١٠٥ :

لا يجوز للمؤمن عليه قبل إجراء التقويم أن يدخل على الأشياء التالفة ، دون رضا المؤمن ،

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١١١٠ من المشروع فوافقت اللجنة عليها بعد حذف كلمة « حتى » ،
وإضافة « واو » قبل « لو » في الفقرة الثالثة .
وأصبح رقم المادة ٨٢٢ في المشروع النهائي .

أى تغير من شأنه أن يجعل من المستحيل أو من الصعب استقصاء أسباب الحريق أو تحديد
مدى الضرر ، ما لم يكن التغير لازماً لوقف الضرر أو كان تغييراً تقتضيه المصلحة العامة .
مذكرة المشروع التمهيدي :

قارن المادتين ٦٨ من قانون سنة ١٩٠٨ السويسرى ، ٩٣ من قانون سنة ١٩٠٨ الألمانى .
المشروع في لجنة المراجعة

تليت المواد ١١٠٣ ، ٤ ، ١١ ، ١١٠٥ من المشروع فقررت اللجنة حذفها لأنها تشتمل على
أحكام تفصيلية محلها قانون خاص .
المادة ١١٠٦ :

تسرى أحكام المواد من ١٠٩١ إلى ١٠٩٥ على جميع أنواع التأمين ضد الأضرار .
المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١١٠٦ فرأت اللجنة تعديلها بالنص الآتى :
تسرى أحكام المادتين ٨١٧ ، ٨١٨ على جميع أنواع التأمين ضد الأضرار .
وأصبح رقمها ٨٢٩ في المشروع النهائي .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٨٢٨ .

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

رأت اللجنة حذفها للأسباب الواردة فى تقريرها عن حذف المادة ٨١٧ فى المشروع
النهائى المقابلة للمادة ١١٠١ فى المشروع التمهيدي .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على حذف المادة .

المادة ١١٠٧ :

التأمين ضد الحريق الذى يعقد على منقولات المؤمن عليه جملة وتكون موجودة وقت

المشروع في مجلس النواب

تقرير لجنة الشؤون التشريعية :

استبدلت اللجنة بعبارـة « على غير ذلك » ، عبارة « على غيره » ، في الفقرة الثالثة .

الحريق في الأماكن التي يشغلها يمتد أثره إلى الأشياء المملوكة لأعضاء أسرته والأشخاص الملاحقين بخدمته إذا كانوا مشتركين معه في معيشة واحدة .
مذكرة المشروع التمهيدي :

قارن المادة ٨٥ من قانون سنة ١٩٠٨ الألماني .

المشروع في لجنة المراجعة

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٨١٩ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٨١٩ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

رأت اللجنة حذفها للأسباب المبينة في تقريرها عن حذف المادة ٨١٧ من المشروع النهائي (١١٠١ من المشروع التمهيدي) .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على حذف المادة

المادة ١١٠٨ :

قيمة التأمين هي قيمة الشيء المؤمن عليه وقت إبرام العقد ، وقيمة البديل هي قيمة الشيء وقت الحادث . وتقدر قيمة البديل على الأسس الآتية :

(أ) بالنسبة للبضائع والمتوجات الطبيعية يكون التقدير بحسب السعر الجاري .

(ب) بالنسبة للبناء يكون التقدير بحسب قيمتها التأجيرية منقوصا منها ما يقابل القدم والاستهلاك .

(ج) بالنسبة للأثاث والمقولات الأخرى وأدوات العمل والآلات يكون التقدير بحسب

القيمة التي يمكن الحصول بها على مثلها نوعا وصنفا مع مراعاة الفرق بين ثمنها قديمة وثمنها جديدة

مذكرة المشروع التمهيدي :

راجع المواد ٦٢ من قانون سنة ١٩٠٨ السويسري، ٨٦-٨٨ من قانون سنة ١٩٠٨ الألماني.

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة ، تحت رقم ٨٢٢ .

المشروع في لجنة المراجعة

وافقت اللجنة على هذه المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٨٢٠ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

مناقشات لجنة الشؤون التشريعية :

وافقت اللجنة على المادة تحت رقم ٨٢٠ وأصبح نصها كالآتي :

قيمة التأمين هي قيمة الشيء المؤمن عليه وقت إبرام العقد ، وقيمة البديل هي قيمة الشيء وقت الحادث وتقدر قيمة البديل على الأسس الآتية :

(أ) بالنسبة إلى البضائع والمنتجات الطبيعية يكون التقدير بحسب السعر الجارى

(ب) بالنسبة إلى المباني يكون التقدير بحسب قيمتها التأجيرية منقوصا منها ما يقابل

القدم والاستهلاك .

(ج) بالنسبة إلى الأثاث والمنقولات الأخرى وأدوات العمل والآلات يكون التقدير

بحسب القيمة التي يمكن الحصول بها على مناساتها ، وعا وصنفا مع مراعاة الفرق بين ثمنها قديمه و ثمنها جديدة .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

رأت اللجنة حذف المادة للأسباب المبينة في تقريرها عن حذف المادة ٨١ / من المشروع النهائي

المقابلة للمادة ١١٠١ من المشروع التمهيدي .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على حذف المادة .

المادة ١١٠٩ :

إذا اتفق الطرفان على أن يكون مبلغ التأمين هو قيمة الشيء المؤمن عليه ، فتعتبر القيمة

المتفق عليها هي قيمة البديل ، ما لم يثبت المؤمن أن هذا البديل باحتسابه على الأساس المبين في

المادة ١١٠٨ يقل كثيرا عن قيمة التأمين .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

محضر الجلسة الثالثة والخمسين

تليت المادة ٨٢٢ ورأت اللجنة تعديلها بأن تضيف في أول الفقرة الأولى عبارة « في التأمين من الحريق ، إبرازا لاقتصار حكم النص على هذا النوع من التأمين كما رأت أن تضاف إلى آخر هذه الفقرة عبارة « أو عن خطر حريق يمكن أن يتحقق ، حتى يشمل النص فيما يشمل من الصور حالة المشروع في إطفاء حريق وترتب على ذلك تلف شيء آخر مجاور للـ كان الذي يحترق ولو لم يكن الحريق امتد إليه فعلا .

مذكرة المشروع التمهيدى :

تطلب المادة ٦٥ من قانون سنة ١٩٠٨ السويسرى من المؤمن أن يثبت أن القيمة المتفق عليها أقل من قيمة البديل ، في حين أن المادة ٥٧ من قانون سنة ١٩٠٨ الألماني تستلزم من المؤمن أن يثبت أنها تجاوز كثيرا هذه القيمة . أما المشروع فإنه يتخذ موقفا وسطا .

المشروع في لجنة المراجعة

واقفت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٨٢١ فى المشروع النهائى .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٨٢١ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

رأت اللجنة حذف المادة للأسباب الواردة في تقريرها عن حذف المادة ٨١٧ من المشروع النهائى
المقابلة للمادة ١١٠١ من المشروع التمهيدى .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على حذف المادة

المادة ١١١١ :

١ - لا يشمل التأمين ضد الحريق الأضرار الناشئة عن الحرب الخارجية أو الداخلية ، ولا عن الاضطرابات الشعبية ، وكذلك لا يشمل الأضرار الناشئة عن الحريق الناتج من الزلزال أو غيرها من الآفات ما لم يتفق على غير ذلك .

٢ - وعلى المؤمن أن يثبت أن الخسائر والأضرار قد نشأت عن أحد الأسباب المنصوص عليها في هذه المادة .

تقرير اللجنة :

أضيفت في أول الفقرة الأولى عبارة « في التأمين من الحريق ، إبرازا لاقتصار حكم النص على هذا النوع من التأمين ، وأضيفت إلى آخر هذه الفقرة عبارة « أو عن خطر حريق يمكن أن يتحقق ، حتى يكون النص شاملا لحالات لا يبلغ فيها الأمر مبلغ الحريق أو بداية الحريق كما لو هدم جزء من بناء توكيا لامتداد الحريق إليه

مذكرة المشروع التمهيدي :

أنظر المواد ٣٤ و ٤٣ من قانون سنة ١٩٣٠ الفرنسي و ٩٦٩ و ٩٩٣ من التقنين اللبناني و ٨٤ من قانون سنة ١٩٠٨ الألماني .

المشروع في لجنة المراجعة

وافقت اللجنة على المادة بالص الآتي :

- ١ - لا يشمل التأمين من الحريق الأضرار الناشئة عن الحرب الخارجية أو الداخلية ولا عن الاضطرابات الشعبية وكذلك لا يشمل الأضرار الناشئة عن الحريق الناتج من الزلزال أو غيرها من الآفات ما لم يتفق على غير ذلك .
- ٢ - وعلى المؤمن أن يثبت أن الخسائر والأضرار قد نشأت عن أحد الأسباب المنصوص عليها في هذه المادة .

واصبح رقمها ٨٢٣ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النوابتقرير لجنة الشؤون التشريعية :

وافقت اللجنة على نقل المادة إلى الأحكام العامة تحت رقم ٧٨٣ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة وعلى نقلها إلى الأحكام العامة .

المشروع في مجلس الشيوخمناقشة لجنة القانون المدني :

رأت اللجنة حذف المادة للأسباب الواردة في تقريرها عن حذف المادة ٨١٧ من المشروع النهائي

المقابلة للمادة ١٠١ من المشروع التمهيدي .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على حذف المادة .

أو كما لو صب الماء على جزء من محصول توكيا للخطر ذاته ، وأصبح رقمها ٧٦٦
مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدتها اللجنة .

مادة ٧٦٧

يضمن المؤمن تعويض الأضرار الناجمة عن الحريق ولو نشأ
هذا الحريق عن عيب في الشيء المؤمن عليه .

التقنين المدني السابق :

لامقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ١١١٢ :

لا يكون المؤمن مسئولاً عن هلاك الشيء المؤمن عليه أو تلفه إذا نشأ عن عيب
فيه ، ولكنه يضمن تعويض الأضرار التي يسببها الحريق الناشئ عن هذا العيب .

مذكرة المشروع التمهيدي :

انظر المادتين ٤٤ من قانون سنة ١٩٣٠ الفرنسي و ٩٩٢ من التقنين اللبناني .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١١١٢ من المشروع وأقرتها اللجنة بالصيغة الآتية .

« يضمن المؤمن تعويض الأضرار الناجمة عن الحريق ولو نشأ هذا الحريق عن
عيب في الشيء المؤمن عليه ، ، وأصبح رقم المادة ٨٢٤ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٨٢٣.

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة كما أقرها مجلس النواب — وأصبح رقمها ٧٦٧.

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل.

مادة ٧٦٨

١ — يكون المؤمن مسئولاً عن الأضرار الناشئة عن خطأ المؤمن له غير المتعمد، وكذلك يكون مسئولاً عن الأضرار الناجمة من حادث مفاجيء أو قوة قاهرة.

٢ — أما الخسائر والأضرار التي يحدثها المؤمن له عمداً أو غشاً، فلا يكون المؤمن مسئولاً عنها ولو اتفق على غير ذلك :

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها.

المشروع التمهيدى

المادة ١١١٣ :

- ١ — يكون المؤمن مسئولاً عن الأضرار الناشئة عن خطأ المؤمن عليه ، وكذلك يكون مسئولاً عن الأضرار الناجمة من حادث جبرى أو قوة قاهرة .
- ٢ — أما الخسائر والأضرار التى يحدثها المؤمن عليه عمداً أو غشاً فلا يكون المؤمن مسئولاً عنها حتى لو اتفق على غير ذلك .

مذكرة المشروع التمهيدى :

أنظر المادتين ١٢ من قانون سنة ١٩٣٠ الفرنسى ، ٩٦٨ من التقنين اللبنانى .
 قارن فيما يتعاق بتطبيق المبدأ على حالة التأمين ضد المسئولية : استئناف محتلط
 ١٥ يونية سنة ١٩٣٢ ب ٤٤ ص ٣٧٦ — مجموعة فرونن : التأمين ن ٤٢ و ٤٤ .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ١١١٣ من المشروع فوافقت عليها اللجنة بعد أن استبدلت بكلمتى
 « المؤمن عليه » بكلمة « المؤمن له » .

وأصبح رقم المادة ٨٢٥ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٨٢٤

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

محضر الجلسة الثالثة والخمسين

تليت المادة ٨٢٤ ورأت اللجنة أن تضيف إلى الفقرة الأولى بعد عبارة
 (« خطأ المؤمن له ») عبارة (غير المتعمد) لإزالة لشبهة تداخل الفقرتين الأولى
 والثانية من النص وإزاء صراحة الفقرة الثانية فى نصها على ما يقع عمداً أو غشاً .

تقرير اللجنة :

أضيفت إلى الفقرة الأولى من هذه المادة عبارة (غير متعمد) إزالة لشبهة تداخل الفقرتين الأولى والثانية من النص وإزاء صراحة الفقرة الثانية في نصها على ما يقع عمداً أو غشاً . وأصبح رقمها ٧٦٨ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

مادة ٧٦٩

يسأل المؤمن عن الأضرار التي تسبب فيها الأشخاص الذين
يكون المؤمن له مسؤولاً عنهم ، مهما يكن نوع خطئهم ومداه .

التقنين المدني السابق :

لامقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ١١١٤ :

يسأل المؤمن عن الأضرار التي تسبب فيها الأشخاص الذين يكون المؤمن عليه
مسؤولاً عنهم ، مهما يكن نوع خطأ هؤلاء الأشخاص ومداه . (١)

(١) مادة محذوفة :

- ١ - يجوز لكل طرف بعد وقوع الحادث أن يطلب فسخ العقد .
- ٢ - ويسقط هذا الحق إذا لم يستعمل قبل انقضاء ثلاثين يوماً من وقت إتمام المفاوضات التي يقوم بها الطرفان لتقدير التعويض .

مذكرة المشروع التمهيدي :

قارن المادتين ١٣ من قانون سنة ١٩٣٠ الفرنسي و٩٦٧ من التقنين اللبناني (٢) ولم ير المشروع حاجة لأن يزيد على النص أن المؤمن لا يكون مسؤولاً عن خطأ هؤلاء الأشخاص إلا إذا كان حاصلًا بغير تواطؤ المؤمن عليه ، لأن هذه الحالة تدخل تحت نطاق الفقرة الثانية من المادة السابقة ، وهي تستبعد مسؤولية المؤمن عن الخسائر والأضرار التي يحدثها المؤمن عليه عمداً أو غشاً ، بنفسه أو بواسطة غيره .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١١١٤ من المشروع وأقرتها اللجنة بالصيغة الآتية : —
« يسأل المؤمن عن الأضرار التي تسبب فيها الأشخاص الذين يكون المؤمن له مسؤولاً عنهم مهما يكن نوع خطئهم ومداه ،
وأصبح رقم المادة ٨٢٦ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٨٢٥

٣ — وإذا لم يفسخ العقد ، فإن المؤمن لا يكون بعد أدائه التعويض المترتب على وقوع الحادث مسؤولاً عن الضرر الذي قد يحدث في المستقبل نتيجة للأخطار المؤمن ضدها إلا بما يجاوز الباقي من مبالغ التأمين . ولا يستحق من مقابل التأمين في المدة الباقية من العقد إلا جزءاً يتناسب مع هذا الباقي .

مذكرة المشروع التمهيدي :

انظر المادة ٩٥ من قانون سنة ١٩٠٨ الألماني .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١١١٥ من المشروع ورأت اللجنة حذفها لأنها تورد أحكاماً تفصيلية محلها قانون خاص .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل مع ملاحظة أن المقصود بالخطأ فيها هو الخطأ العمد والخطأ غير العمد .

وأصبح رقمها ٧٦٩

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٧٧٠

١ - إذا كان الشيء المؤمن عليه مثقلاً برهن حيازى أو رهن تأمينى أو غير ذلك من التأمينات العينية ، انتقلت هذه الحقوق إلى التمويض المستحق للمدين بمقتضى عقد التأمين .

٢ - فإذا شُهرت هذه الحقوق أو أعلنت إلى المؤمن ولو بكتاب موصى عليه ، فلا يجوز له أن يدفع ما فى ذمته للمؤمن له إلا برضاء الدائنين .

٣ - فإذا حجز على الشيء المؤمن عليه أو وضع هذا الشيء تحت الحراسة ، فلا يجوز للمؤمن إذا أعلن بذلك على الوجه المبين فى الفقرة السابقة أن يدفع للمؤمن له شيئاً مما فى ذمته .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها :

المشروع التمهيدي

المادة ١١١٦ :

١ — إذا كان الشيء المؤمن عليه مثقلا برهن حيازى أو رهن تأمينى أو غير ذلك من التأمينات العينية انتقلت هذه الحقوق من هذا الشيء إلى التعويض المستحق للمدين بمقتضى عقد التأمين .

٢ — فإذا أعلنت هذه الحقوق إلى المؤمن بكتاب موصى عليه أو بأية وسيلة أخرى ، فلا يجوز له أن يدفع ما فى ذمته للمؤمن عليه إلا برضاء الدائنين أو بتقديم ضمانات لهم يقبلونها .

٣ — فإذا حجز على الشيء المؤمن عليه أو وضع هذا الشيء تحت الحراسة ، فلا يجوز للمؤمن إذا أخطر بذلك فى الوقت المناسب أن يدفع للمؤمن عليه شيئا مما فى ذمته .

مذكرة المشروع التمهيدي :

انظر المواد ٥٧ من قانون سنة ١٩٠٨ السويسرى و ٢٧ من قانون سنة ١٩٣٠ الفرنسى و ١٠٠ — ١٠٤ من قانون سنة ١٩٠٨ الألمانى .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ١١١٦ من المشروع فوافقت اللجنة عليها بعد حذف عبارة « من هذا الشيء » من الفقرة الأولى وبعد أن استبدلت بكلمتى « للمؤمن عليه » كلمة « للمؤمن له » فى الفقرة الثانية .

وأصبح رقم المادة ٨٢٧ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٨٢٦ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

محضر الجلسة الثالثة والخمسين

تليت المادة ٨٢٦ ورأت اللجنة تعديلها بأن استبدلت في الفقرة الثانية بعبارة « فإذا أعلنت هذه الحقوق إلى المؤمن بكتاب موصى عليه أو باية وسيلة أخرى، عبارة » فإذا أشهرت هذه الحقوق أو أعلنت إلى المؤمن ولو بكتاب موصى عليه ، للتفريق بين ما يشهر من الحقوق فيكتفى في صدده بإجراءات الشهر وبين ما لا يشهر فيكون الإعلان في شأنه واجبا على أن يكون مفهوما أن الإعلان بكتاب موصى عليه يعتبر حدا أدنى في بيان كيفية الإعلان .

ورأت اللجنة أيضا حذف عبارة « أو بتقديم ضمانات لهم يقبلونها ، لأن حكمها يدخل في حكم رضا الدائنين .

كما عدلت الفقرة الثالثة تعديلا يتمشى مع ما أدخل على الفقرة الثانية من تعديل بأن استبدلت عبارة (إذا أعلن بذلك على الوجه المبين في الفقرة الثانية) بعبارة (إذا أخطر بذلك في الوقت المناسب) .

تقرير اللجنة :

عدلت الفقرة الثانية فاستعيض فيها عن عبارة (فإذا أعلنت هذه الحقوق إلى المؤمن بكتاب موصى عليه أو باية وسيلة أخرى) بعبارة (فإذا شهرت هذه الحقوق أو أعلنت إلى المؤمن ولو بكتاب موصى عليه) للتفريق بين ما يشهر من الحقوق وفي صدده — يكتفى بإجراء الشهر — وبين ما لا يشهر فيكون الإعلان في شأنه واجبا على أن يكون مفهوما أن الإعلان بكتاب موصى عليه يعتبر حدا أدنى في بيان كيفية الإعلان . وحذفت اللجنة من هذه الفقرة عبارة (أو بتقديم ضمانات لهم يقبلونها) اكتفاء بعموم عبارة (إلا برضاء الدائنين) وعدلت الفقرة الثالثة تعديلا يتمشى مع ما أدخل على الفقرة الثانية . وأصبح رقمها ٧٧٠ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

مادة ٧٧١

يحل المؤمن قانونا بما دفعه من تعويض عن الحريق في
الدعاوى التي تكون للمؤمن له قبل من تسبب بفعله في الضرر الذي
نجمت عنه مسؤولية المؤمن ، ما لم يكن من أحدث الضرر قريبا
أو صهرا للمؤمن له ممن يكونون معه في معيشة واحدة أو شخصا
يكون المؤمن له مسؤولا عن أفعاله .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التميدى

المادة ١١١٧ :

١ — يحل المؤمن قانونا بما دفعه من تعويض عن الحريق في الحقوق والدعاوى
التي تكون للمؤمن عليه قبل من تسبب بفعله في الضرر الذي نجمت عنه
مسؤولية المؤمن .

٢ — وتبرأ ذمة المؤمن قبل المؤمن عليه من كل التعويض أو بعضه إذا أصبح
حلوله محل المؤمن عليه متعذرا بسبب راجع إلى المؤمن عليه .

٣ — لا يسرى حكم الفقرة الأولى إذا كان من أحدث الضرر قريباً أو صهراً
للمؤمن عليه ممن يكونون معه في معيشة واحدة ، أو شخصاً يكون المؤمن عليه
مسئولاً عن أفعاله (١) .

(١) مواد محذوفة :

المادة ١١١٨ :

١ — لا ينتج التزام المؤمن أثره إلا إذا قام المصاب بمطالبة المؤمن له ودياً أو قضائياً بعد
وقوع الحادث المبين في العقد .

٢ — ويجب على المؤمن عليه أن يخبر المؤمن بالمطالبة الودية في خلال خمسة عشر يوماً من
وقت وصولها إليه أما إذا كانت المطالبة قضائية فيجب عليه أن يبادر بإخطار المؤمن بذلك بمجرد
تسلمه إعلان الدعوى .

٣ — ويجوز للمؤمن أن ينص في الوثيقة على احتفاظه وحده بالحق في مباشرة الدعاوى .
مذكرة المشروع التمهيدي :

أنظر المادتين ١٥٧ من قانون سنة ١٩٠٨ الألماني ، ٥٠ من قانون سنة ٣٠ الفرنسي .

المشروع في لجنة المراجعة

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل . وأصبح رقمها ٨٣٠ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٨٢٩

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

رأت اللجنة حذف المادة لأنها تتعلق بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على حذف المادة .

المادة ١١١٩

١ — يتحمل المؤمن مصروفات دعوى المسؤولية الموجهة للمؤمن عليه .

٢ — وكذلك يتحمل المصروفات التي يستلزمها كل عمل قضائي يقوم به المؤمن عليه بناء
على طلب المؤمن إذا كان مبلغ التأمين مقدراً جزافاً حتى لو زادت تلك المصروفات مضافة إلى
التعويض عن مبلغ التأمين .

٣ — ويسرى هذا الحكم أيضاً على الفوائد التي يلتزم المؤمن عليه بدفعها بسبب تأخر
المؤمن في الوفاء .

مذكرة المشروع التمهيدي :

أنظر المواد ٣٦ من قانون سنة ١٩٣٠ الفرنسي و ٩٧٢ من التقنين اللبناني و ٧٣ من قانون سنة ١٩٠٨ السويسري و ٦٧ من قانون سنة ١٩٠٨ الألماني .

مذكرة المشروع التمهيدي :

قارن المادتين ٥١ من قانون سنة ١٩٣٠ الفرنسي و ١٥٠ من قانون سنة ١٩٠٨ الألماني :

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١١١٩ من المشروع فرأت اللجنة حذفها لاشتغالها على أحكام تفصيلية .

المادة ١١٢٠ .

في التأمين ضد المسؤولية الناشئة عن تولى أعمال تجارية أو صناعية ، لا يقتصر أثر العقد على تأمين المؤمن عليه ضد مسؤولياته قبل من يستخدمهم في أعماله ، بل يمتد هذا الاثر إلى ما يقع فيه هؤلاء المستخدمون من مسؤوليات شخصية حال تادية العمل المعهود به إليهم .

مذكرة المشروع التمهيدي :

راجع المادة ١٥١ من قانون سنة ١٩٠٨ الألماني .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١١٢٠ من المشروع فوافقت اللجنة على حذفها لاشتغالها على حكم تفصيلي .

المادة ١١٢١ :

١ — يصح الاتفاق في الوثيقة على إعفاء المؤمن من الضمان إذا كان المؤمن عليه ، دون رضا من المؤمن ، قد دفع إلى المصاب تعويضا أو أقر له بالمسؤولية .

٢ — ولا يجوز التمسك بهذا الاتفاق إذا كان ما أقر به المؤمن عليه مقصورا على واقعة مادية أو إذا ثبت أن المؤمن عليه ما كان يستطيع أن يرفض تعويض الغير أو أن يقر له بحقه دون أن يرتكب ظلما بينا .

مذكرة المشروع التمهيدي .

الفقرة الأولى تتفق مع المادة ٥٢ فقرة أولى من قانون سنة ١٩٣٠ الفرنسي .

أما الفقرة الثانية فهي تجمع بين الفقرتين الأخيرتين من المادتين ٥٢ من قانون سنة ١٩٣٠

الفرنسي ١٥٤٠ فقرة ٢ من قانون سنة ١٩٠٨ الألماني .

المشروع في لجنة المراجعة

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٨٣١ في المشروع النهائي .

والحكم الوارد بالنص يخالف ما جرى عليه القضاء من أن المؤمن لا يحل محل المؤمن عليه قبل من تسبب في الضرر إلا إذا كان قد تنازل له عن حقوقه ، سواء في عقد التأمين ذاته ، أو في اتفاق آخر (استئناف مختلط ٢١ فبراير سنة ١٩٣٤ ب ٤٦ ص ١٧٨ ، مجموعة فرونن ، تأمين ن ١٧ وما بعدها) .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٨٣٠ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

رأت اللجنة حذف المادة للأسباب المبينة في تقريرها عن حذف المادة ٨٢٩ من المشروع النهائي المقابلة للمادة ١١١٨ من المشروع التمهيدي .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على حذف المادة .

المادة ١١٢٢ :

لا يجوز للمؤمن أن يدفع لغير المصاب مبلغ التأمين المتفق عليه كله أو بعضه مادام المصاب لم يعرض بما لا يجاوز هذا المبلغ عن الأضرار التي نشأت عنها مسؤولية المؤمن عليه .

مذكرة المشروع التمهيدي :

هذا النص يتفق في أساسه مع المادة ٥٣ من قانون سنة ١٩٣٠ الفرنسي التي تلزم المؤمن بأن يدفع مبلغ التعويض للغير . أما قانون سنة ١٩٠٨ الألماني (م ١٥٦) فإنه يجيز للمؤمن دفع التعويض للغير ، ولكنه لا يلزمه بذلك .

والحكم الوارد بالنص يؤيد ضمنا ما انتهى إليه قضاء محكمة الاستئناف المختلطة ، بعد خلاف في الرأي ، في وجود أو عدم وجود دعوى مباشرة للمصاب قبل شركة التأمين (استئناف مختلط ١٨ ابريل سنة ١٩٣٥ ب ٤٧ ص ٢٥٧ ، مجموعة فرونن : تأمين ن ٢٢)

والمبدأ المقرر بالمادة عام . فهو يغنينا عن وضع نص مقابل للمادة ١٥٨ من قانون سنة ١٩٠٨ الألماني التي تقرر أنه « إذا أفلس طالب التأمين كان للغير أن يستوفي التعويض المستحق له بالامتياز على من عده من مبلغ التأمين » . إذ المشروع يقرر للمصاب حقا مباشرا في مبلغ التأمين ، ويجعله في موقف مماثل لموقف المستفيد في اشتراط لمصلحة الغير بعد قبوله إياه .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١١١٧ من المشروع فوافقت اللجنة عليها بعد أن استعاضت عن كلمتي (المؤمن عليه) بكلمتي (للمؤمن له) في جميع الفقرات .
وأصبح رقم المادة ٨٢٨ في المشروع النهائي .

المشروع في لجنة المراجعة

وافقت اللجنة على هذه المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٨٢٢ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٨٣١

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

رأت اللجنة حذف المادة للأسباب المبينة في تقريرها عن حذف المادة السابقة .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على حذف المادة .

المادة ١١٢٣ :

إذا اشترط في وثيقة التأمين ضد حوادث السيارات أن لا يكون تعهد المؤمن صحيحا إلا إذا كان المؤمن عليه هو المالك الوحيد للسيارة كان هذا الشرط صحيحا .

مذكرة المشروع التمهيدى :

قارن استئناف مختلط ١٩ مايو سنة ١٩٢٧ ب ٣٩ ص ٤٩١ — ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠ ب ٤٣ ص ٤٤ مجموعة فروني : تأمين ن ٤٥

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١١٢٣ من المشروع فرأت اللجنة حذفها لاشتمالها على حكم تفصيلي .

المادة ١١٢٤ :

يكون التأمين على الحوادث فرديا أو جماعيا .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١١٢٤ من المشروع فرأت اللجنة حذفها لأن حكمها مستفاد من المواد التالية .

المشروع فى مجلس النواب

تقرير لجنة الشؤون التشريعية :

عدلت اللجنة هذه المادة على النحو الآتى تحت رقم ٨٢٧ بعد أن حذفت الفقرة الثالثة منها وأضافتها إلى الفقرة الأولى .

المادة ١١٢٥ :

١ — فى التأمين الفردى يلتزم المؤمن بأن يؤدى للمؤمن عليه ما التزم به بمقتضى العقد فى حالة إصابة المؤمن عليه بضرر ناشئ عن أى حادث أو عن أى نوع معين من الحوادث .
٢ — ويجوز أن يكون ما يلتزم به المؤمن فى حالة وفاة المؤمن ضده رأس مال أو مرتباً يدفع إلى الورثة أو إلى خلف المؤمن عليه أو إلى أشخاص آخرين ويجوز أن يكون فى حالة العجز الدائم عن العمل رأس مال أو مرتباً يدفع إلى المؤمن عليه . كما يجوز أن يكون فى حالة العجز المؤقت مبالغ تدفع إليه يوميا .

٣ — ويكون التعويض رأس مال إذا كان مانشأ عن الحادث من نقص فى القدرة على العمل يغلب فيه أن يكون دائماً ، مالم يتفق على غير ذلك .

مذكرة المشروع التمهيدى :

قارن المادتين ١٠٢٠ فقرة أولى من التقنين اللبنانى من ٨٨ من قانون سنة ١٩٠٨ السويسرى .

المشروع فى لجنة المراجعة

وافقت اللجنة على المادة بالصيغة الواردة فى المشروع النهائى تحت رقم ٨٢٣ .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٨٣٢ .

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

رأت اللجنة حذف المادة للأسباب المبينة فى تقريرها عن حذف المادة ٨٢٩ من المشروع النهائى المقابلة للمادة ١١١٨ من المشروع التمهيدى .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على حذف المادة

١ — يحل المؤمن قانونا بما دفعه من تعويض عن الحريق والدعاوى التي تكون للمؤمن له قبل من تسبب بفعله في الضرر الذي نجمت عنه مسئولية المؤمن ، ما لم يكن من أحدث الضرر قريبا أو صهرا للمؤمن له ممن يكونون معه في معيشة واحدة . أو شخصا يكون المؤمن له مسئولا عن أفعاله .

المادة ١١٢٦ :

١ — تسرى على التأمينات الفردية ضد الحوادث أحكام هذا الفصل المتعلقة بالتأمين على الحياة .

٢ — ومع ذلك يكون التأمين واجب الأداء بأكمله في التأمينات ضد الحوادث سواء أكان التأمين فرديا أم جماعيا ، ولا يجوز في الحالتين التخفيض أو التصفية .
مذكرة المشروع التمهيدي :

انظر المواد ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ من التقنين اللبناني .

المشروع في لجنة المراجعة

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٨٣٤ في المشروع النهائي .
المشروع في مجلس النواب

تقرير لجنة الشؤون التشريعية :

وافقت اللجنة على المادة بالنص الآتي تحت رقم ٨٣٣ .

١ — تسرى على التأمينات الفردية من الحوادث الأحكام المتعلقة بالتأمين على الحياة .
٢ — ومع ذلك يكون مقابل التأمين واجب الأداء بأكمله في التأمينات من الحوادث سواء أكان التأمين فرديا أم كان جماعيا ولا يجوز في الحالتين التخفيض أو التصفية .
مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

رأت اللجنة حذف المادة للأسباب المبينة في تقريرها عن حذف المادة السابقة .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على حذف المادة .

المادة ١١٢٧

١ — في التأمين الجماعي يلتزم طالب التأمين بدفع أقساط دورية إلى إحدى شركات

٢ — وتبرأ ذمة المؤمن قبل المؤمن له من كل التعويض أو بعضه إذا أصبح حله محل المؤمن له متعذراً بسبب راجع إلى المؤمن له .

التأمين في مقابل تعهد هذه الشركة بأداء تعويضات للمستفيدين إذا أصيبوا بحوادث تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها في وثيقة التأمين .

٢ — ولا يكون تعيين المستفيد إلا بتعيين الصفات التي تجمع بينهم في علاقاتهم بطالب التأمين ويثبت الحق في التأمين لكل شخص توافرت فيه هذه الصفات وقت وقوع الحادث .

٣ — ويجوز لكل من يثبت له هذا الحق أن يطالب به المؤمن مباشرة .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها ولكن انظر القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ الخاص بالتأمين الإجباري عن حوادث العمل ، المادة الأولى — على كل صاحب عمل أن يؤمن على حوادث العمل التي يلزم بالتعويض عنها طبقاً للقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ بشأن إصابات العمل ، ويستثنى من ذلك أصحاب المحال التجارية بالنسبة للعمال الذين لا يقومون بأعمال صناعية من نوع ما ذكر بالمادة الأولى من القانون المشار إليه .

المادة ٢ — إذا عهد بتنفيذ العمل لمقاول من الباطن ولم يؤمن على حوادث العمل طبقاً لأحكام هذا القانون قبل التاريخ المحدد للبدء في العمل بثلاثة أيام وجب على المقاول الأصلي أن يقوم بهذا التأمين وله الرجوع على المقاول من الباطن ليسترد منه ما استلزمه هذا التأمين من نفقات .

المادة ٣ — لا يجوز تحميل العمال الذين يسرى عليهم هذا القانون أي نصيب في نفقات التأمين كلها أو بعضها بآية طريقة كانت .

المادة ٤ — لا يسرى حكم المادة الأولى على المصالح الحكومية وما يدخل في حكمها ولا يجري هذا الإعفاء بالنسبة للمقاولين الذين يقوون بأعمال لها .

المشروع في لجنة المراجعة

واقفت اللجنة على هذه المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٨٣٥ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

تقرير لجنة الشؤون التشريعية :

واقفت اللجنة على المادة بالنص الآتي تحت رقم ٨٣٤ .

١ — في التأمين الجماعي يلتزم المؤمن له بدفع أقساط دورية إلى إحدى شركات التأمين في مقابل تعهد هذه الشركة بأداء تعويضات للمستفيدين إذا أصيبوا بحوادث تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها في وثيقة التأمين .

٢ — ولا يكون تعيين المستفيدين إلا بتعيين الصفات التي تجمع بينهم في علاقاتهم بالمؤمن له ويثبت الحق في التأمين لكل شخص توافرت فيه هذه الصفات وقت وقوع الحادث .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

٣ — ويجوز لكل من يثبت له هذا الحق أن يطالب به المؤمن مباشرة .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

رأت اللجنة حذف المادة للأسباب المبينة في تقريرها عن حذف المادة السابقة .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على حذف المادة .

المادة ١١٢٨ :

يعتبر التأمين الجماعي ضد الحوادث ، إذا أبرمه رب العمل أو أية مصلحة لصالح عماله أو إذا أبرمه أمين النقل المشترك لصالح عملائه أنه في الوقت ذاته تأمين ضد مسؤولية طالب التأمين ، وهذا ما لم تتضمن وثيقة التأمين اتفاقا يقضى بغير ذلك .

المشروع في لجنة المراجعة

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٨٣٦ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

تقرير لجنة الشؤون التشريعية :

وافقت اللجنة على المادة كما عدلتها اللجنة بالنص الآتي تحت رقم ٨٣٥ .

يعتبر التأمين الجماعي ضد الحوادث إذا أبرمه رب العمل أو أية مصلحة لصالح عماله أنه في الوقت ذاته تأمين من مسؤولية المؤمن له وهذا ما لم تتضمن وثيقة التأمين اتفاقية يقضى بغيره

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

رأت اللجنة حذف المادة للأسباب المبينة في تقريرها عن حذف المادة السابقة .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

محضر الجلسة الثالثة والخمسين

رأت اللجنة حذف الفقرة الثانية من المادة اكتفاء بالقواعد العامة .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على حذف المادة .

المادة ١١٢٩ (١) :

١ — في التأمين الجماعي الذي يحسب فيه المقابل على أساس عدد الأشخاص الذين يشملهم التأمين أو على أساس قيمة المرتبات التي تدفع لهؤلاء الأشخاص ، يجب على طالب التأمين أن يبين فئات العمال من حيث طبيعة الأعمال التي يقوم بها المستفيدون ، وعدد العمال من كل فئة ومجموع مرتباتهم ، ويجب أن يذكر كل ذلك في وثيقة التأمين .

٢ — ويجب أيضاً على طالب التأمين أن يخطر المؤمن بكل تعديل في آلات العمل أو في ظروف العمل الأخرى التي من شأنها أن تؤثر في تقدير طبيعة المخاطر المؤمن ضدها ومداها ويكون هذا الإخطار في ظرف سبعة أيام من تاريخ حصول هذا التعديل ، وذلك كله فضلاً عن البيانات التي يجب على طالب التأمين تقديمها بشأن كل تغيير يقع في عدد مستخدميها ومقدار مرتباتهم .

التقنين المدني السابق :

لامقابل لها ولكن أنظر (١) القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ الخاص بالتأمين الإجباري عن حوادث العمل ، المادة ٧ يجب أن يشتمل عقد التأمين على بيانات فئات العمال حسب طبيعة عملهم وعدد عمال كل فئة ومجموع أجورهم طبقاً للبيانات التي يقدمها صاحب العمل وقت التعاقد . وعلى هذا الأخير أن يخطر المؤمن لديه بما يدخله على العمل بعد التعاقد من التغييرات التي قد تؤثر على طبيعة الخطر المؤمن من أجله أو مداه وذلك في ميعاد سبعة أيام من تاريخ إتمام تلك التغييرات . ويسرى حكم الفقرة السابقة من هذه المادة على المقاولين من الباطن إذا كان المقاول الأصلي هو الذي قام بالتأمين طبقاً للمادة الثانية .

المشروع في لجنة المراجعة

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٨٣٧ من المشروع النهائي .

تقرير اللجنة :

حذفت الفقرة الثانية من المادة اكتفاء بالقواعد العامة وأصبح رقمها ٧٧١

المشروع في مجلس النواب

تقرير لجنة الشؤون التشريعية :

وافقت اللجنة على المادة بالص الآتي تحت رقم ٨٣٦ .

في التأمين الجماعي الذي يحسب فيه المقابل على أساس عدد الأشخاص الذين ينملهم التأمين أو على أساس قيمة المرتبات التي تدفع لهؤلاء الأشخاص يجب على المؤمن له أن يبين فئات العمال من حيث طبيعة الأعمال التي يقوم بها المستفيدون ، وعدد العمال من كل فئة ومجموع مرتباتهم على أن يذكر كل ذلك في وثيقة التأمين ويجب أيضاً على المؤمن له أن يخطر المؤمن بكل تعديل في آلات العمل أو في ظروف العمل الأخرى التي من شأنها أن تؤثر في تقدير طبيعة المخاطر المؤمن منها ومداها . ويكون هذا الإخطار في خلال سبعة أيام من تاريخ حصول هذا التعديل . وذلك كله فضلاً عن البيانات التي يجب على المؤمن له تقديمها في شأن كل تغيير يقع في عدد مستخدميه ومقدار مرتباتهم .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

رأت اللجنة حذف المادة للأسباب المبينة في تقريرها عن حذف المادة السابقة .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على حذف المادة .

المادة ١١٣٠ :

١ - إذا وقع في البيانات التي يقدمها طالب التأمين غلط أو سهو دون تدليس ، وجب على طالب التأمين متى أخطره المؤمن بظهور الغلط أو السهو أن يدفع ما يقابل المخاطر التي لم يذكر عنها شيئاً من زيادة في مقابل التأمين ، إذا كانت هذه المخاطر تدخل ضمن الأنواع المبينة في تعريفية التأمين المعمول بها .

٢ - أما إذا كانت هذه المخاطر التي لم تذكر غير مبينة في التعريفية ، كان للمؤمن الحق في مطالبة طالب التأمين برد المبالغ التي سبق دفعها إلى بعض المستفيدين بسبب حوادث تدخل في نوع المخاطر الذي لم تنص عليه التعريفية .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها لكن أنظر القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ الخاص بالتأمين الإجبارى عن حوادث العمل، المادة ٩ كل زيادة أو نقص في عدد العمال أو أجورهم أو بيان فئاتهم لا يجوز ان يكون سببا في عدم دفع التعويض أو فسخ العقد ولو نص على غير ذلك في عقد التأمين. ويقتصر حق المؤمن لديه في هذه الحالة على المطالبة بتعديل رسم التأمين طبقا لتعريفه المعمول بها . وإذا حصل تغير في طبيعة الخطر المؤمن من أجله ولم يبلغ عنه صاحب العمل طبقا للفقرة ٢ من المادة ٧ وجب على المؤمن لديه أن يدفع التعويض المستحق على أن يكون له حق الرجوع على صاحب العمل بفرق الرسم ان كان الخطر الجديد الذى نشأ عنه الحادث منصوصا عليه في التعريفه المعمول بها ، وبجميع التعويض الذى دفعه أن لم يكن منصوصا عليه فيها .

مذكرة المشرع التمهيدى :

قارن المادة ٢٣ من قانون سنة ١٩٣٠ الفرنسى .

المشروع فى لجنة المراجعة

وافقت اللجنة على هذه المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٨٣٨ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

تقرير لجنة الشؤون التشريعية :

وافقت اللجنة على المادة بالنص الآتى تحت رقم ٨٣٧ .

١ — إذا وقع فى البيانات التى يقدمها المؤمن له غلط أو سهو دون تدليس وجب على المؤمن له متى أخطره المؤمن بظهور الغلط أو السهو ان يدفع ما يقابل المخاطر التى لم يذكر عنها شيئا من زيادة فى مقابل التأمين إذا كانت هذه المخاطر تدخل ضمن الأنواع المبينة فى تعريفه التأمين المعمول بها .

٢ — أما إذا كانت هذه المخاطر التى لم تذكر غير مبينة فى التعريفه كان للمؤمن الحق فى مطالبة المؤمن له برد المبالغ التى سبق دفعها إلى بعض المستفيدين بسبب حوادث تدخل فى نوع المخاطر الذى لم تنص عليه التعريفه .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

رأت اللجنة حذف المادة للأسباب المبينة فى تقريرها عن حذف المادة السابقة .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على حذف المادة .

المادة ١١٣١ :

- ١ — لا يجوز للمؤمن أن يفسخ العقد بسبب عدم دفع مقابل التأمين إلا بعد ثلاثين يوما من تاريخ إعدار طالب التأمين طبقا للفقرة الأولى من المادة ١٠٧٤ .
- ٢ — وفي الحالات الأخرى التي يجوز فيها للمؤمن فسخ العقد ، لا يحدث الفسخ أثره إلا بعد أسبوع على الأقل من إرسال إخطار إلى رب العمل بكتاب موصى عليه تبين فيه أسباب الفسخ .

- ٣ — فإذا كان التأمين معقودا لصالح عامل أو عمال معينين بأسمائهم ومعلوماتهم للمؤمن وجب على هذا أن يبلغهم الإخطار النصوص عليه في الفقرة السابقة .
- التقنين المدني السابق :

لامقابل لها ولكن أنظر القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ الخاص بالتأمين الإجباري عن حوادث العمل ، المادة ١٠ على صاحب العمل أن يقوم بدفع رسوم التأمين في مواعيد استحقاقها ولا يجوز للمؤمن لديه إتخاذ أى إجراء لفسخ عقد التأمين بسبب عدم دفع تلك الرسوم إلا بعد مضي ٣٠ يوما من تاريخ استحقاقها .

- المادة ١١ — في جميع الأحوال التي يجوز فيها فسخ عقد التأمين من جانب المؤمن لديه لا يقع الفسخ إلا بعد إخطار صاحب العمل ومصلحة العمل به ، بكتاب مسجل يبين فيه أسباب الفسخ وذلك قبل التاريخ المحدد له بأسبوعين على الأقل ، وكل شرط يخالف ذلك يقع باطلا ولا يعمل به .

- المادة ١٢ — إذا أخطر المؤمن لديه صاحب العمل بفسخ العقد طبقا للمادة السابقة وجب على هذا الأخير أن يقوم بالتأمين لدى غيره قبل التاريخ المحدد للفسخ حتى لو لم يكن مسلما بصحة الفسخ .

المشروع في لجنة المراجعة

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٨٣٩ من المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

تقرير لجنة الشؤون التشريعية :

وافقت اللجنة على المادة بالنص الآتي تحت رقم ٨٣٨

- ١ — لا يجوز للمؤمن أن يفسخ العقد بسبب عدم دفع مقابل التأمين إلا بعد ثلاثين يوما من تاريخ إعدار طالب التأمين طبقا للفقرة الأولى من المادة ٧٩٨ .
- ٢ — وفي الحالات الأخرى التي يجوز فيها للمؤمن فسخ العقد لا يحدث الفسخ أثره إلا بعد

أسبوعين على الأقل من إرسال إخطار. إلى رب العمل بكتاب موصى عليه تبين فيه أسباب الفسخ .

٣ - فإذا كان التأمين معقودا لصالح عامل أو عمال معينين بأسمائهم ومعلومين للمؤمن وجب على هذا أن يبلغهم الإخطار المنصوص عليه في الفقرة السابقة .
مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدتها اللجنة .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

رأت اللجنة حذف المادة للأسباب المبينة في تقريرها عن حذف المادة السابقة .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على حذف المادة .

المادة ١١٣٢ :

تكون ممتازة حقوق المؤمن قبل رب العمل الناشئة عما عقده هذا من تأمينات جماعية ضد الحوادث لصالح عماله ، وكذلك الفوائد التي تستحق على هذه الحقوق عن السنة الجارية والسنة السابقة ويكون ترتيب امتيازها كترتيب امتياز المبالغ المستحقة للخدم والعمل .
التقنين المدني السابق :

ولكن أنظر القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ الخاص بالتأمين الإجباري عن حوادث العمل ، المادة ١٣ جميع المبالغ المستحقة للمؤمن لديه قبل صاحب العمل وفقاً لأحكام هذا القانون وفوائدها المستحقة عن السنة الجارية والسنة السابقة لها ، تعتبر ممتازة بذات الدرجة المنصوص عليها في المادة ٨ من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ .

المشروع في لجنة المراجعة

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٨٤٠ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٨٣٩ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني .

رأت اللجنة حذف المادة للأسباب المبينة في تقريرها عن حذف المادة السابقة .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على حذف المادة .

الباب الخامس

الكفالة

المذكرة الإيضاحية :

نظرة عامة :

احتفظ المشروع بوجه عام في تنظيمه للكفالة بالأحكام المنصوص عليها في التقنين الحالي عدا نص المادة ٤٩٥ ولكنه عدل في ترتيب هذه الأحكام فتناول في الفصل الأول أركان الكفالة وخصص الفصل الثاني لآثارها ، فتناول فيه العلاقة ما بين الكفيل والدائن ثم العلاقة ما بين الكفيل والمدين .

وقد عدل المشروع بعض الأحكام القائمة ، وأضاف إليها أحكاما جديدة ، فسد بذلك نقصا في التقنين الحالي ، وفصل في بعض المسائل الخلافية .

ومن ذلك أنه في الفصل الخاص بأركان الكفالة استحدث نصا يقضى بوجوب إثبات الكفالة بالكتابة ولو كان الالتزام المكفول يجوز إثباته بالبينة ، كما نص على كفالة الدين المستقبل والدين الشرطي والدين التجاري . ونص على أن الملتزم بتقديم كفيل يجوز له أن يقدم عوضا عن الكفيل تأمينا عيبيا كافيا ، ثم استبدل بنص المادة ٤٩٨ من التقنين الحالي التي تقضى بأن الكفالة لا ترد إلا على أصل الدين مالم يوجد اتفاق على خلاف ذلك نصا آخر يجعل الكفالة تشمل ملحقات الدين ومصروفات المطالبة الأولى وما يستجد من المصروفات بعد إخطار الكفيل مالم يكن هناك اتفاق على غير ذلك .

وفي الفصل الخاص بآثار الكفالة نص المشروع على أنه لا يجوز للدائن أن يرجع على الكفيل وحده إلا بعد رجوعه على المدين ، واشترط أن يتمسك الكفيل بهذا

الدفع ، كما اشترط أن يتمسك بالدفع بالتجريد ، ولكنه لم ينص على أن يتمسك بهذه الدفع يجب أن يكون عند المطالبة الأولى .

وفي الدفع بالتجريد احتفظ المشروع بما أوجبه القانون الحالى على الكفيل من إرشاد الدائن إلى أموال المدين تنق بالدين كله ، وبين أنه لا عبرة فى ذلك بأموال المدين التى تقع خارج الأراضى المصرىة أو أمواله المتنازع فيها أو المرهونة فى ذات الدين ، وألزم الكفيل بتقديم المصروفات الكافية للتجريد وقرر مسئولية الدائن إذا تهاون فى اتخاذ إجراءات التجريد وأصبح المدين معسرا ، ونص على أنه إذا كان الدين المكفول مضمونا بتأمين عيى فلا يجوز التنفيذ على أموال الكفيل غير المتضامن مع المدين إلا بعد التنفيذ على الأموال التى خصصت لهذا التأمين .

وبين المشروع التزامات الدائن إزاء الكفيل عند قيام هذا بوفاء الدين ، كما بين حقوق الكفيل قبل المدين ونص صراحة على حقه فى الرجوع على المدين سواء كانت الكفالة عقدت بعلم المدين أو بغير علمه ، كما نص على أن يكون للكفيل الحق فى الفوائد القانونية عن كل ما قام بدفعه ابتداء من يوم الدفع .

الفصل الأول

أركان الكفالة

مادة ٧٧٢

الكفالة عقد بمقتضاه يكفل شخص تنفيذ التزام بأن يتعهد للدائن بأن يفي بهذا الالتزام إذا لم يفي به المدين نفسه .

التقنين المدني السابق :

مادة ٦٠٤/٤٩٥ : الكفالة عقد به يلتزم إنسان بأداء دين إنسان آخر إذا كان هذا الآخر لا يؤديه . وتجوز الكفالة بالدين بدون علم المدين بها .

المشروع التمهيدي

المادة ١١٣٣

الكفالة عقد به يكفل شخص تنفيذ التزام ، بأن يتعهد للدائن بأن يفي بهذا الالتزام إذا لم يفي به المدين نفسه (١) و (٢) .

(١) هذه المادة من المواد التي نظرتها لجنة المرحوم كامل صدقي باشا وفيما يلي مناقشات تلك اللجنة عنها :

محضر جلسة ٢٥ مارس سنة ١٩٣٨

طلب الرئيس تلاوة المادة الأولى من المشروع التمهيدي وهي المقابلة للمادتين ٦٠٤ من القانون المدني المختلط و ٤٩٥ من القانون المدني الأهلي وهي :

مذكرة المشروع التمهيدي :

عرف الأستاذان بودري وقال الكفالة بأنها « عقد بمقتضاه يكفل شخص من الغير تنفيذ التزام بأن يتعهد بالوفاء إذا لم يقيم به المدين نفسه ، على أن يحتفظ بحق الرجوع على هذا المدين ، . ولا شك أن هذا التعريف يفضل التعاريف الواردة بالتقنين المصري أو بالتقنينات الأخرى أو بالمشروع الفرنسي الإيطالي ، لأنه تعريف واف يبرز عناصر الكفالة وخصائصها الأساسية ، وينتفي على الأخص كل وجه للخلط بينها وبين التضامن ، إذ هو يبين أن الكفيل يضمن تنفيذ التزام أصلي وأنه يرجع على المدين إذا قام بالوفاء . ولذلك اتخذ المشروع من هذا التعريف أساسا

= الكفالة عقد يضمن شخص بمقتضاه تنفيذ التزام بأن يتعهد إزاء الدائن بالوفاء بهذا الالتزام إذا لم يقيم المدين نفسه بوفائه مع حفظ حقه في الرجوع على هذا الأخير .
كما طلب أيضاً تلاوة التفسيرات والتعليقات التي أدلى بها صليب سامي بك بشأن هذه المادة على أن يبدي حضرات أعضاء اللجنة ما يعين لهم من ملاحظات بهذا الصدد .
فقال المسيو فان أكر إن صيغة هذا النص تتضمن كافة الالتزامات بما في ذلك الالتزام بفعل شيء وهو النوع الذي تصعب الكفالة فيه .
وقال كامل مرسى بك إنه يتضح من الأعمال التحضيرية للمادة ٢٠١١ من القانون المدني الفرنسي أن هذا النص إنما أريد قصره على كفالة الالتزام بدفع مبلغ من النقود، إلا أنه عند مناقشة هذا المشروع عدلت صيغة هذه المادة بحيث تشمل في وضعها الحالي الالتزام بفعل شيء . .

واقترح المسيو بنيتا اقتباس نص المادة ٧٠٦ من مشروع قانون الالتزامات والعقود الفرنسي الإيطالي ونصها :

« الكفالة ضمان شخصي يكفل للدائن تنفيذ التزام الغير ، .

وعقب بأن هذه الصيغة المختصرة المركزة تنفي بالمطلوب .

وقال فؤاد حسنى بك إن نص هذه المادة في المشروع التمهيدي لقانون الالتزامات والعقود الفرنسي الإيطالي لا يبرز سوى أثر من آثار الكفالة دون أن يتضمن تعريفا وافيا يحقق ما يهدف إليه صليب سامي بك . اذ يبدو من تقريره ومن تعليقه على النص المقترح أنه قصد إلى التوسع في تعريف الكفالة كي تتضمن الفكرة التي نبذتها الشريعة الإسلامية وهي فكرة إمكان انعقاد الكفالة دون علم المدين .

وقال المسيو بنيتا إن من الخطأ عند وضع أى تعريف توخى استيعاب جميع =

للتعريف الوارد بالمادة . على أنه مع ذلك أدخل عليه أربعة تعديلات : (١) أضاف أن الكفيل يتعهد للدائن ، وذلك ليُشعر بأن الكفيل يلتزم مباشرة قبل الدائن ، وأن الكفالة تتم بمجرد توافق إرادتي الدائن والكفيل ، دون حاجة لرضاء المدين بها مقدما . (٢) حذف عبارة « من الغير » ، واكتفى بأن يقرر أن الكفيل شخص يضمن تنفيذ التزام . وذلك منعا لكل التباس ، لأنه إذا كان صحيحا أن الكفيل هو من الغير بالنسبة للالتزام الأصلي القائم بين الدائن والمدين ، إلا أنه بالنسبة لعقد الكفالة هو طرف فيه . (٣) استبدل بعبارة « الكفيل يقوم بالوفاء إذا لم يؤده المدين » ، وهي العبارة ذاتها التي استعملها التقنين المصري (م ٦٠٤/٤٩٥) ، عبارة

== عناصر الشيء المراد تعريفه لأنه — فضلا عما يؤدي إليه من طول النص — يجعل من العبث إبقاء كثير من النصوص التي تصبح عديدة الجدوى لتناول التعريف إياها .

ثم قال صليب سامي بك إن الاصطلاح جرى على تصدير كل فصل جديد أو موضوع خاص بتعريف كما هو الحال في باب الشفعة ، وهذا ما جرت عليه الشريعة الإسلامية حيث توجب أن يكون التعريف شاملا وأن يتضمن كافة عناصر العقد موضوع التعريف .

وسأل فؤاد حسنى بك عن سبب اختيار المشروع الفرنسي الإيطالى من بادىء الأمن لفظ « الغير » بدلا من لفظ « المدين » .

فاجاب المسيو بنيتا بأن المشرع قصد إلى إجازة كفالة الالتزامات الطبيعية، إذ أن في مثل هذا النوع من الالتزامات لا يوجد مدين أصلا .

وعقب المسيو فان أكرر بأن عبارة الغير يبررها انعدام وجود عقد بين المدين والكفيل إذ أن المدين يعتبر في حكم الغير بالنسبة للكفيل .

وقرر الرئيس أنه لا مانع لديه مبدئيا من قبول نص المادة ٧٠٦ من المشروع الفرنسي الإيطالى، ولكنه يرى أن لفظ الغير المستعمل في هذه المادة مثار للنقد إذ فضلا عن أن الكفالة عقد تبعي وأنها كثيرا ما تثبت في عقد مستقل فإنه ليس هناك مانع من إدماج الكفالة في العقد الأصلي للبرم بين الدائن والمدين . ومن ثم فإن لفظ الغير في مثل هذه الحالة لا يفي بالعرض المطلوب .

واقترح المسيو بسار الصيغة الآتية :

« الكفالة عقد يضمن به شخص تنفيذ التزام لم يلتزم به » .

عامة تقرر أن الكفيل يضمن تنفيذ التزام بأن يتعهد للدائن « بأن يفي بهذا الالتزام إذا لم يف به المدين نفسه » . وطبقا لهذه العبارة العامة يمكن أن ترد الكفالة ، كما قال بحق الأستاذ دوهلتس ، على أى التزام مهما كان نوعه ، مادام يمكن تقديره نقدا أو يترتب على عدم تنفيذه الحكم بتعويضات . (٤) حذف العبارة الأخيرة . « على أن يحتفظ بحق الرجوع على المدين » ، لأن حكمها مفهوم بداهة من سياق النصوص ، مادام المشروع يعرض لرجوع الكفيل على المدين ويحدد شروطه ومداه .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ١١٣٣ فأقرتها اللجنة بعد إدخال تعديل لفظى طفيف وأصبح نصها :

وقال المسيو دوفيه إنه وإن كان يرى الأخذ بأغلب نصوص المشروع الإيطالى الفرنسى الذى أعدته لجنة من كبار الفقهاء إلا أنه غير مقتنع بنص المادة ٧٠٦ من هذا المشروع ، فالواقع إن هذه المادة وإن كانت تعدد آثار الكفالة إلا أنها لا تعرفها ، مع أن من المتفق عليه وضع تعريف لكل موضوع فى صدر الباب الخاص به .

ورأى المستر جراهام الاستغناء عن العبارة الأخيرة الواردة فى نهاية مادة المشروع التمهيدى لعدم الحاجة إليها وهى :

« مع حفظ حقه فى الرجوع على هذا الأخير » .

وعقب الرئيس بأن التعريف الذى اقترحه صليب سامى بك مطول وأن فى الإمكان تأديته بعبارة أوجز .

وقال فؤاد حسنى بك إنه يرى أن هذا التعريف واف .

وقال المسيو بينيتا إنه لا يرى مانعا من الأخذ بالنص الذى اقترحه المقرر بعد حذف عبارة « مع حفظ حقه فى الرجوع على هذا الأخير » .

وتسأل صليب سامى بك عما إذا كان من اللازم أن يتضمن تعريف كل عقد كافة عناصر هذا العقد .

فأجاب الرئيس بأن ذلك غير لازم وخاصة فإن النصوص التالية كفيلا بتكملة هذا التعريف .

فقال صليب سامى بك إنه لو استبعدت عبارة « مع حفظ حقه فى الرجوع على هذا الأخير »

لأصبح الكفيل ضامنا متضامنا .

الكفالة عقد بمقتضاه يكفل شخص تنفيذ التزام بأن يتعهد للدائن بأن يفي بهذا الالتزام إذا لم يفي به المدين نفسه .

وأصبح رقمها في المشروع النهائي ٨٤١ .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٨٤٠ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل — وأصبح رقمها ٧٧٢ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

ورد الرئيس بأن حق الكفيل في الرجوع على المدين تقرره وتنظمه المواد ١٩ وما يليها بصورة لاتدع مجالاً للبس بين الكفيل والمدين المتضامن .

وبأخذ الآراء على النص الذي اقترحه المقرر وافقت اللجنة عليه بعد حذف عبارة « مع حفظ حقه في الرجوع على هذا الأخير » .

(٢) مادة محذوفة

المادة ١١٣٥ مكررة :

تجاوز كفالة الالتزام الطيعي ما دام غير مخالف للنظام العام أو للآداب .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١١٣٥ (مكررة) — فقررت اللجنة حذفها وترك الحكم في موضوعها للقواعد العامة لان حكمها محل خلاف .

مادة ٧٧٣

لا تثبت الكفالة إلا بالكتابة ، ولو كان من الجائز إثبات
الالتزام الأصلي بالينة .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها

المشروع التمهيدي

المادة ١١٣٣ مكررة :

لا تثبت الكفالة إلا بالكتابة ، حتى لو كان من الجائز إثبات الالتزام الأصلي
بالينة (١) .

(١) هذه المادة من المواد التى نظرتها لجنة المرحوم كامل صدقي باشا وفيما يلي مناقشات
تلك اللجنة عنها :

محضر جلسة ٢٥ مارس سنة ١٩٣٨

طلب الرئيس تلاوة النص الجديد للمادة الثانية من المشروع التمهيدي وهو :
« يجب أن تكون الكفالة ثابتة بالكتابة حتى ولو كان الالتزام الأصلي جائز الإثبات
بالينة » .

« ولا تكون الكفالة صحيحة إلا إذا كان الدين المكفول معين المقدار » .

فقال عبد الفتاح السيد بك إن الفقرة الأولى من هذه المادة لا لزوم لها .

وقال كامل مرسي بك إن هذه المادة ترد في صورة أخرى المبدأ المقرر في المادة ٧١٣

من مشروع التقنين الفرنسى الإيطالى للالتزامات والعقود .

وطلب الرئيس من الأعضاء إبداء آرائهم في الفقرة الأولى من المادة .

=

مذكرة المشروع التمهيدي :

لم يعرض التقنين المصري ، جريا على منوال التقنين الفرنسي ، لإثبات الكفالة بل تركه للقواعد العامة . أما التقنينات الحديثة (كالتقنين الألماني م ٦٧٧ والتقنين السويسري م ٤٩٣ والتقنين البولوني م ٦٣١) فإنها تتطلب في باب الكفالة الدليل الكتابي . والواقع إنه يجب فيما يتعلق بالكفالة الخروج على القواعد العامة في الإثبات لأن التزام الكفيل هو أساسا من الالتزامات التبرعية ، فيجب أن يستند إلى رضا صريح قاطع . وقد يكون من العسير بل قد يستحيل أحيانا تعرف طبيعة تدخل الكفيل ، وتحديد مدى التزامه ونوع كفالته عن طريق شهادة الشهود وحدها . ولذلك قلما تتم الكفالة عملا بغير كتابة ، كما يندر أن يلجأ الدائن في دعواه ضد الكفيل إلى الإثبات بالبينة . فلهذه الأسباب قرر المشروع حماية للكفيل عدم جواز إثبات الكفالة إلا بالكتابة .

== فسأل المسيو بنيتا عما إذا كان هناك محل لتقرير المبدأ الذي أخذ به القضاء المختلط من وجوب عدم التوسع في تفسير الكفالة .

فرد الرئيس قائلا إنه لما كان هذا المبدأ عاما ومقررا في القضاء وينطبق على جميع الالتزامات لا على الكفالة وحدها فلا داعي للنص عليه .

ووافقت اللجنة على نص الفقرة الأولى بحالته .

وانتقل الرئيس إلى مناقشة الفقرة الثانية قائلا إن المقصود منها هو حماية الكفيل ولذلك يرى استبقاءها .

فقال فؤاد حسنى بك إن الفقرة الثانية لا تتعلق إلا بالالتزام باعطاء شيء مادامت صحة الكفالة معلقة على تحديد مقدار الدين . ذلك أنه في حالة الالتزام بعمل شيء لا يمكن تحديد مقدار الالتزام مقدما .

وانتقد مسيو فان أكر هذه الفقرة قائلا إنه كثيرا ما يصعب تحديد مدى الالتزام .

وقال المستر جراهام إن هذا النص يخالف مبدأ سلطان الإرادة لأنه إذا كان الكفيل يريد أن يكفل التزاما غير معين المقدار فلماذا يتدخل المشرع لمنع من ذلك .

فعقب الرئيس على ذلك قائلا إن الغرض من هذا النص هو حماية الكفيل إذ أنه يحول دون كفالة التزام غير معين المقدار ، ثم قال إن القانون خالف مبدأ سلطان ==

ويلزم الإثبات الكتابي حتى لو كان من الجائز إثبات الالتزام الأصلي بالبينة . وربما يعترض البعض على ذلك بأن الكفيل ، والتزامه ثابت بالكتابة ، سيضطر دائماً إلى الوفاء للدائن في حين أنه في رجوعه على المدين قد لا يستوفي منه شيئاً لعجزه عن إثبات الالتزام الأصلي بشهادة الشهود . على أن هذا الاعتراض غير جدي في الواقع لأن الكفيل يستطيع تفادي ذلك إما عن طريق التوقيع بالضمان على سند الالتزام ذاته ، أو اشتراط وجود كتابة مثبتة للالتزام ، أو تعليق الكفالة على وجود هذه الكتابة . وفي جميع هذه الحالات تكون الكتابة مثبتة للمدين الأصلي ، ومثبتة أيضاً للكفالة .

== الإرادة في بعض العقود فاستوجب الرسمية في الهبة وفي الرهن العقاري كما اشترط الحيازة في الرهن الحيازي ، وهذا الخروج على مبدأ سلطان الإرادة يرمى إلى حماية الملتزمين وخاصة إذا كان الالتزام في الأصل بلا مقابل مثل الكفالة .

ولاحظ فؤاد حسنى بك أن الفقرة الثانية المقترحة تعلق صحة العقد على تحديد مبلغ معين . وقال إن هناك حالات لا يمكن فيها تعيين أى مبلغ سلفاً أو على الأقل لا يمكن تعيينه على وجه الدقة .

فقال عبد الفتاح السيد بك إنه إذا تعذر تحديد مدى التزام المدين ، فعلى الأقل يستطيع الكفيل تحديد مدى التزامه .

وقال المسوقان أكر إنه يرى بالنسبة للالتزام بعمل شيء أن يكون التزام الكفيل محمداً بالمبلغ الذى يحكم به على المدين .

ورأى صليب سامى بك أن من واجب المشرع حماية الكفيل وأن هذه الحماية تجب إذا كانت الكفالة بلا مقابل كما إذا كان الكفيل يهمل مصير المدين مثلاً ، وذلك حتى يكون على علم تام بمدى التزامه .

وتلا المسوق بيننا المادة ١٤٨٦ من التقنين المدنى البرازيلى الصادر فى أول يناير سنة ١٩١٦ ونصها :

« إذا كانت الكفالة غير محددة فهي تشمل كل ملحقات الدين الأصلي بما فى ذلك المصاريف القضائية من تاريخ إعلان الكفيل » .

وقال إنه يتضح من هذا النص كما يتضح من نصوص تقنينات أخرى حديثة أنه يجوز أن تكون الكفالة غير محددة ولا يحول ذلك دون صحتها .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١١٣٣ مكررة فأقرتها اللجنة بعد إدخال تعديل لفظي طفيف وأصبح نصها:

« لا تثبت الكفالة إلا بالكتابة ولو كان من الجائز إثبات الالتزام الأصلي بالبينة. »

وتلا المستر جراهام المادة ٧٤٠ من التقنين المدني الصيني الصادر في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٩ وهو أحدث من التقنين البرازيلي ونصها:

« تشمل الكفالة فوائد الدين الأصلي والغرامة والتعويض والملحقات الأخرى ما لم يتفق على خلاف ذلك. »

وقال إن هذا النص كنص التقنين البرازيلي يحترم مبدأ سلطان الإرادة .

وقال الرئيس إنه لا يرى مانعا من الأخذ بهذا النص الأخير .

ولفت الأستاذ كامل مرسى بك نظر الأعضاء إلى أن الحكم الوارد في المادة التي تلاها المستشار جراهام قد تضمنته المادة ٧ من المشروع التمهيدي الذي وضعه صليب سامي بك في صيغة أخرى .

فعمد على ذلك الرئيس قائلا إنه يمكن إدماج المادة ٧ في الفقرة الثانية المطروحة للمناقشة .

وقال عبد الفتاح السيد بك إنه يرى على كل حال مراعاة حماية الكفيل

فرد عليه فؤاد حسنى بك قائلا إنه بالنسبة لهذه الحالة يجب احترام مبدأ سلطان الإرادة كما قال بحق المستر جراهام ، وخاصة فإننا لسنا بصدد شخص ناقص الأهلية تجب حمايته .

ولاحظ المستر جراهام أن الكفيل لا يكفل المدين عادة إلا لأسباب تجعله على ذلك، فهو يتدخل على بينة من أمر المدين وقد تكون له مصلحة في الكفالة لذلك لا موجب لتدخل المشرع لتقييد حريته فيما يريد .

وتساءل الرئيس عما إذا كان يحسن وضع حدود لالتزام الكفيل إذا كان الالتزام الأصلي غير معين المقدار .

فرد صليب سامي بك قائلا إن هذه هي الحالة التي تعالجها الفقرة الثانية من المادة الثانية التي يقترحها .

وانضم السيو بسار إلى رأى الرئيس الذى يرمى إلى تحديد التزام الكفيل إذا كان الالتزام الأصلي غير محدد المقدار .

وعند ذلك أخذ الرئيس رأى الأعضاء على استبقاء هذه الفقرة الثانية أو حذفها فقررت اللجنة حذفها بالأغلبية .

وأصبح رقمها ٨٤٢ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٨٤١ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٧٧٣

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٧٧٤

إذا التزم المدين بتقديم كفيل ، وجب ان يقدم شخصا موصرا
ومقيما في مصر ، وله أن يقدم عوضا عن الكفيل ، تأمينا عينيا كافيا .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدي (١)

المادة ١١٤١ :

إذا التزم المدين بتقديم كفيل ، وجب أن يقدم شخصا مقيما في مصر ، ولديه فيها

(١) مادة محذوفة :

المادة ١١٤٠

١ — إذا أعسر الكفيل بعد الكفالة وجب تقديم كفيل آخر .

٢ — ويستثنى من ذلك أن يكون الدائن قد اشترط شخصا معيناً لكفالة الدين . أو

أن يكون الكفيل قد التزم دون علم المدين .

من الأموال ما يكفي للوفاء بالالتزام .

== التقنين المدني السابق :

مادة ٦١٠/٥٠٠ : إذا تعهد المدين تعهدا مطلقا ب إعطاء كفيل سواء كان التعهد حاصلًا باتفاق بينه وبين الدائن أو أمام المحكمة وأعسر الكفيل الذي قدمه وجب على المدين استبداله بكفيل آخر .
مذكرة المشروع التمهيدي :

تطابق المادة ١١٤٠ المادة ٧١٧ من المشروع الفرنسي الإيطالي ، مع إضافة يسيرة إليها .
والحكم الوارد بها هو بعينه المقرر بالمادة ٦١٠/٥٠٠ من التقنين الحالي . وذلك ماعدا جزئها الأخير فإنه يقرر استثناء مجعما عليه ، وهو أن المدين لا يلزم باستبدال الكفيل الذي عينه الدائن إذا أعسر ، ولا الكفيل الذي يتقدم لضمان المدين بدون علمه .
هذه المادة (١١٤٠) من المواد التي نظرتها اللجنة المرحوم كامل صدقي باشا وفيما يلي مناقشات تلك اللجنة عنها .

محضر جلسة ٢٢ أبريل سنة ١٩٣٨

تليت المادة ٨ من المشروع التمهيدي الذي أعده صليب سامي بك ونصها :
« الالتزام العام بتقديم كفيل سواء أكانت الكفالة اتفاقية أم قضائية ، يوجب تقديم كفيل آخر إذا أعسر الكفيل الأول إلا إذا عين الدائن الكفيل » .
وعقب المسيو فان أكر بتلاوة المادة ٧١٧ من المشروع الفرنسي الإيطالي ونصها :
« إذا أعسر الكفيل وجب تقديم كفيل آخر » .
« ويستثنى فقط من هذه القاعدة حالة اشتراط الدائن تقديم كفيل معين » .
واقترح الموافقة على هذا النص .

وقال كامل مرسى بك إن المادة ٨ موضوع المناقشة تقابل المادة ٢٠٢٠ من التقنين المدني الفرنسي وإن التقرير أشارسها إلى المادة ١٨ ١٠١ ثم قال إنه يرى إضافة الكفالة القضائية إلى هذا النص وهذا يتفق مع ما جاء بالمادة ٧١٧ من المشروع الفرنسي الإيطالي .
وانضم إليه الرئيس في هذا الرأي .

واقترح كامل مرسى بك أن تضاف إلى نص المادة ٧١٧ العبارة الآتية الواردة في المادة ١٠٦٨ من التقنين اللبناني وهي :

« أو إذا كانت الكفالة بدون علم للمدين » .

وسأل المسيو يسار عن الجزاء المترتب على مخالفة المادة ٨ .

فرد المسيو فان أكر بأن الجزاء هو حق الدائن في المطالبة بتقديم كفيل أمام القضاء

واقترح المسيو بنيتا الأخذ بالمادة ١٠٦٨ من التقنين اللبناني ونصها :

==

المادة ١١٤١ مكررة :

ويقدر يسار الكفيل بما يملك من مال ، إلا في المواد التجارية وفي الديون اليسيرة .

المادة ١١٤٢ :

من التزم بتقديم تأمين بصفة عامة ، جاز له بحسب اختياره أن يقدم كفيلًا أو رهن حيازة أو أى تأمين آخر (١) .

التقنين المدنى السابق :

مادة ٥٠١ / ٦١١ : يجب إيفاء التعهد بإعطاء الكفيل على حسب الأوجه المبينة في قانون المرافعات .

هذكرة المشروع التمهيدي :

تقابل هذه المواد والمادة ١١٤٠ في التقنين الحالى المادة ٥٠٠ / ٦١٠ التى توجب استبدال الكفيل إذا أعسر ، والمادة ٥٠١ / ٦١١ التى تقرر أن الالتزام بتقديم كفيل ينفذ طبقا للأوجه المقررة بقانون المرافعات . وما يعاب على هذه النصوص أنها .

== « إذا أعسر الكفيل الذى قبله الدائن فى العقد وجب تقديم كفيل آخر أو تأمين يعادله . » فقال الرئيس إن هذه المادة تنص على مبادئ عامة لا حاجة للنص عليها فى موضوع الكفالة وأنه يفضل الأخذ بنص المادة ٧١٧ من المشروع الفرنسى الإيطالى بالإضافة التى يقترحها كامل مرسى بك فعقب على ذلك المسيو بنيتا قائلا إنه إذا كان الأمر كذلك فإنه يمكن الاكتفاء بالمادة ٧١٧ دون أية إضافة .

وبأخذ رأى وافقت اللجنة بالإجماع على الأخذ بنص المادة ٧١٧ من المشروع الفرنسى الإيطالى ، كما وافقت بالأغلبية على الإضافة التى اقترحها كامل مرسى بك . وكان من رأى المستر جراهام أنه لا حاجة لهذه الإضافة إذا حذف من نص المادة ٧١٧ من المشروع الفرنسى الإيطالى كلمة « فقط » .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ١١٤٠ فرأت اللجنة عدم الموافقة على حكمها والاكتفاء فى موضوعها بالقواعد العامة .

أحالت فيما يتعلق بكيفية الوفاء بالالتزام بتقديم كفيل على تقنين المرافعات ، مع أنه من الواجب أن يعرض التقنين المدني لذلك بنص صريح، لأن الأمر يتعلق بالموضوع لا بالشكل . كذلك يؤخذ على التقنين الحالي أنه لم يذكر الشروط الواجب توافرها في الكفيل . والمشروع يستدرك هذا النقص .

والمادتان ١١٤١ و ١١٤١ مكررة نقلهما المشروع عن المادتين ٧١٥ و ٧١٦ من المشروع الفرنسي الإيطالي ، وهما تعرضان لبيان الشروط الواجب توافرها في الكفيل . فيجب أن يكون مقيما في مصر ، وذلك مراعاة لمصلحة الدائن وللتسهيل

(١) المادتان (١١٤١ و ١١٤١ مكررة) من المواد التي نظرتها لجنة المرحوم كامل صدقي باشا وفيما يلي مناقشات تلك اللجنة عنها :

محضر جلسة ٢٢ أبريل سنة ١٩٣٨

تليت المادة ٩ من المشروع التمهيدي ونصها :
« يتم الالتزام بتقديم كفيل وفقا للإجراءات التي نص عليها قانون المرافعات ، .
فقال كامل مرسى بك إن هذه المادة تتضمن الحكم الوارد في المادة ٢٠٤٠ من التقنين المدني الفرنسي التي تحيل إلى المادتين ٢٠١٨ و ٢٠١٩ .

وقال إن من رأيه ضرورة استبقاء هذه المادة إذ من الممكن النص على الإجراءات التي يتم بها الالتزام بتقديم كفيل في القانون المدني نفسه ، كما أن من الممكن الإحالة في ذلك إلى قانون المرافعات .

وقال المسيو بنيتا إنه وإن كان يرى ألا فائدة من المادة المقترحة بالصيغة التي قدمت بها إلا أنه لا يرى مانعا من الموافقة عليها .

وتلا المستر جراهام المادة ٧١٦ من المشروع الفرنسي الإيطالي واقترح الأخذ بها ونصها :
« يقدر يسار الكفيل بماله من الأموال الجائز رهنها رهنا تأمينيا إلا في المواد التجارية وفي حالة ما إذا كان الدين زهيدا القيمة ، .

وأضاف عبد الفتاح السيد بك أنه في هذه الحالة يجب الأخذ بالمادة ٧١٥ من نفس المشروع ونصها :

« يجب على الدين الذي يلتزم بتقديم كفيل أن يقدم شخصا أهلا للتعاقد ومالكاً لأموال تكفي لسداد الدين ومقما في دائرة محكمة الاستئناف الواجب تقديم الكفالة فيها ، .
ورأى المسيو فان أكر أن ينص على الإجراءات التي يتم بها الالتزام بتقديم كفيل في =

عليه عند مطالبته الكفيل . كذلك يجب أن يكون موسرا . وفي تقدير ذلك اليسار ينظر المشروع الفرنسي الإيطالي (م ٧١٦) إلى أمواله العقارية لأن المنقولات فضلا عن سهولة إخفائها يصعب الاستدلال عليها والتثبت من ملكيتها . على أن اللجنة لم تر هذا الرأي ، بل قررت وجوب التسوية بين العقارات والمنقولات من هذه الناحية . ولذلك أقرت نص المادة ٧١٦ من المشروع الفرنسي الإيطالي ، بعد حذف عبارة « الجائز رهنها رهننا تأمينا » .

== باب الكفالة على أن تحال المواد الخاصة بذلك إلى وزارة العدل لعرضها على لجنة تعديل قانون المرافعات للتنسيق بين هذه النصوص والنصوص التي تقوم هذه اللجنة الأخيرة بوضعها .
فقال الميسو بنيتا إن المواد ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ من المشروع الفرنسي الإيطالي متعلقة بهذه المسألة . واقترح أن تأخذ اللجنة بالمادتين ٧١٥ ٧١٦ بدلا من المادة ٩ من المشروع التمهيدى كما سبق أن أخذت بالمادة ٧١٧ من نفس المشروع بدلا من المادة ٨ .
وانضم إليه الميسو فان أكر في هذا الرأي .

فقال الرئيس إن الحكم الوارد في المادة ٧١٥ من المشروع الفرنسي الإيطالي يفرض على الدائن شروطا قد لا يرضى بها .

فقال الميسو بنيتا إن الدائن يظل حراً في الاكتفاء بالكفيل المعسر ولا يكون هناك محل لتطبيق نص المادة ٧١٥ إلا إذا شاء هو الاستفادة منه .
فرد عليه الرئيس قائلا إنه لا يرى مبررا للأخذ بهذه المواد لأن المدين إذا تعهد بتقديم كفيل فمن المفروض أن يقدم كفيلاً موسراً وبذلك لا تكون هناك حاجة إلى وضع نص خاص .
وقال الميسو فان أكر إن المادة ٧١٦ متممة للمادة ٧١٥ لذلك يجب الأخذ بها .

فرد عليه كامل مرسى بك بأنه يرى أن الحكم الوارد في المادة ٧١٦ من المشروع الفرنسي الإيطالي مثار للنقد وأن هذا الحكم كحكم المادة ٧١٥ لا يوجد إلا في التقنين الفرنسي الإيطالي ولذلك أخذ به في المشروع الفرنسي الإيطالي .

وتساءل الرئيس عن السبب الذي يحدو بالمشروع إلى تقدير يسار الكفيل بمقتضى نص خاص مع أن هذا التقدير متروك للمحاكم في تشريعاتنا القائمة .

فقال المستر جراهام إن اليسار شرط أساسى فى الكفالة لذلك يجب حسم كل مناقشة قد تدور حول هذا الشرط أمام القضاء .

وقال صليب سامى بك إنه بالنسبة للعقارات يجب أن يترك التقدير للقاضى .
ورأى عبدالفتاح السيد بك الإبقاء على المواد محل المناقشة لأن المنقولات يجب استبعادها ==

أما المادة ١١٤٢ ، فإنها تطابق المادة ٧١٨ من المشروع الفرنسي الإيطالي . والتقنين الفرنسي ينص في المادة ٢٠٤١ على أنه : يجوز لمن لا يمكنه الحصول على كفيل أن يقدم رهن حيازة منقولا ، : أما التقنين المصري فإنه لم يعرض لحالة تقديم تأمين عيني بدلا من الكفالة . ولعل السبب في ذلك أن المادة ٦١١/٥٠١ أحالت على تقنين المرافعات الذي ينص في المادة ٣٩٩/٥٨ منه على أنه : في الأحوال التي يجب فيها تقديم كفيل يكون للملتزم الخيار بين أن يأتي بكفيل مقتدر أو يودع في صندوق المحكمة من النقود أو السندات ذات القيمة ما يساوي المحكوم به ، . ويعاب على هذا النص أنه لم يذكر سوى النقود والسندات ذات القيمة ، مع أن التأمين العيني قد يرد

== لسهولة التصرف فيها ومن الضروري اشتراط أن يكون محل إقامة الكفيل في مصر ، ولتقرير هذه الأحكام يجب النص عليها صراحة .

فعقب على ذلك المسيو بنيتا قائلا إن التصرف في المنقولات سهل حقا خصوصا إذا كانت من الأسهم والسندات ولكن هذا ليس سببا كافيا لتبرير استبعادها لأن العقارات أيضا يمكن أن تكون محلا للتعامل وبذلك تنقل ملكيتها من يد إلى أخرى . ثم قال إن سبب تفضيل العقارات على المنقولات هو سهولة معرفة مالكيها الحقيقي ومعرفة ما إذا كانت مثقلة بحقوق عينية أم لا في حين أن من غير المستطاع معرفة ذلك بالنسبة للأسهم والسندات لأن البوك ترفض الإفشاء بمعلومات تتصل بمركز عملائها .

وعند أخذ الرأي على وضع نصوص في القانون المدني تتضمن الشروط الواجب توافرها في الالتزام بتقديم كفيل أو الاحالة في ذلك إلى قانون المرافعات . وافقت أغلبية اللجنة على الرأي الأول .

وشرعت اللجنة في مناقشة هذه النصوص فقال الرئيس بعد أن تلا المادة ٧١ إنه يحسن تعديل صياغتها إذ لا حاجة لاشتراط أن يكون الكفيل ذا أهلية لأن هذا الشرط عام وواجب توافره في جميع الالتزامات

وأضاف الرئيس أن مسألة يسار الكفيل مسألة تقديرية يحسن تركها للقاضي الذي يمكنه تقدير مدى قدرة الكفيل على الوفاء بالزامه تبعاً لحالته المالية العامة وأنه لا محل لتقييد القاضي بقيمة أموال الكفيل التي يجوز رهنها وإلزامه بأن يستبعد كفالة شخص موسر لا لسبب إلا لأنه لا يملك أموالا يجوز رهنها .

ثم قال إن هذه المسألة متروكة لتقدير القاضي الآن ولم تشر أي نقد في العمل .

==

على أموال أخرى منقولة أو عقارية . ولم يرغب المشروع من ناحية أخرى في اقتباس نص التقنين الفرنسي لما به من غموض أوجد مجالا للنزاع . ولذلك قرر نصا صريحا ينطبق على كل أنواع الكفالة ، ويجيز للملتزم بتقديم كفيل أن يقدم بدلا منه تامينا عيبيا من أى نوع كان ، بشرط أن يكون كافيا .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المواد ١١٤١ و ١١٤١ مكررة و ١١٤٢ فرأت اللجنة إدماج أحكام الثلاث المواد في مادة واحدة بالنص الآتي : —

== وقال كامل مرسى بك إن الأموال التي تقدم ضمانا يجب أن تكون في مصر . وهذا الحكم مستفاد من المادة ٧١٥ من مشروع الالتزامات الفرنسي الإيطالي انتهى بوجوب أن يقدم الكفيل أموالا موجودة في فرنسا أو في إيطاليا تبعا لأى البلدين تتحقق فيه آثار عقد الكفالة . وأضاف أن هذا الحكم مستفاد أيضا من المادة ٢٠١٨ من القانون المدني الفرنسي التي تستلزم أن تكون الأموال موجودة في فرنسا .

وقال السيو بنيتا إن حكم القانون الإيطالي في هذا الشأن لا يخرج عن هذا المعنى . وأيد فؤاد حسنى بك الرئيس في عدم الحاجة إلى النص على أن يكون الكفيل الجديد أهلا للالتزام مادامت اللجنة لم تر إعادة النص على مبدأ عام تقرر في الالتزامات عند الكلام على الكفيل الأصلي .

وسأل عبد الفتاح السيد بك عما إذا كان من الجائز تقديم مال موقوف . فرد صليب سامى بك قائلا إن المادة ٧١٥ تخرج الوقف من الأموال التي يجوز تقديمها لأنها تنص على « شخص يمتلك أموالا » .

فقال عبد الفتاح السيد بك إنه يقترح النص على أن يكون الكفيل مقيما هو الآخر في مصر فوافقت اللجنة على ذلك .

وبناء عليه اقترح الرئيس النص التالي :

« إذا التزم المدين بتقديم كفيل وجب أن يقدم شخصا مقيما في مصر ولديه فيها من الأموال ما يكفي للوفاء بالالتزام » .

وبأخذ رأى على هذا النص أقرته اللجنة .

ثم تلا الرئيس المادة ٧١٦ من المشروع الفرنسي الإيطالي . وتساءل عما إذا كانت هناك ضرورة لعبارة « يجوز رهنها » .

إذا التزم المدين بتقديم كفيل وجب أن يقدم شخصا موسرا ومقيا في مصر .
وله أن يقدم عوضا عن الكفيل تأمينا عيلا كافيا .
وأصبح رقمها ٨٤٣ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

بقرار لجنة الشؤون التشريعية :

حذف منها عبارة « ومقيا في مصر » فصارت كما يأتي :

فرد المسيو بنيتا بأنه يرى ضرورة لإبقاء على هذه العبارة إقتداء بالمشروع الفرنسي الإيطالي .
فقال فؤاد حسنى بك إنه لا يرى حاجة لعبارة « يجوز رهنها » بل يرى الاكتفاء بعبارة
« أموال كافية » .

وأخذ الرئيس رأى على الإبقاء على عبارة « أموال يجوز رهنها » أو حذفها ، فوافقت
أغلبية اللجنة على حذفها وأقرت النص التالى :

« ويقدر يسار الكفيل بما يمتلك من الأموال إلا فى المواد التجارية وفى الديون التافهة »
وطلب المسيو بنيتا أن يثبت فى المحضر أن اللجنة رأيت العدول عن الحكم الوارد فى المشروع
الفرنسى الإيطالى بهذا الشأن ، وأنه يمكن تقديم أموال منقولة واعتبرت هذا ضمانا كافيا .
فوافقت اللجنة على ذلك .

(٣) المادة ١١٤٢ من المواد التى نظرتها لجنة المرحوم كامل صدقي باشا وفيما يلى مناقشات
تلك اللجنة عنها .

محضر جلسة ٢٢ أبريل سنة ١٩٣٨

تليت المادة ١٠ من مشروع صليب سامى بك ونصها :

« من التزم بتقديم كفيل جاز له أن يقدم بدلا منه رهنا حيازيا كافيا » .

فقال كامل مرسى بك إن النص المقترح منار للنقد كما هو الحال بالنسبة لنص المادة ٢٠٤١
من التقنين المدنى الفرنسى الذى استمد منه لأن كلا منها قد استعمل عبارة « رهن حيازى » .
واقترح الأخذ بالمادة ٧١٨ من المشروع الفرنسى الإيطالى ونصها :

« من التزم بتقديم تأمين بوجه عام جاز له حسب اختياره أن يقدم كفيلا أو رهنا حيازيا
أو أى تأمين آخر يكون كافيا » .

« إذا التزم المدين بتقديم كفيل وجب أن يقدم شخصا موسرا ، وله أن يقدم عوضا عن الكفيل تأمينا عينيا كافيا ، — ويرجع هذا الحذف إلى أن اشتباك العلاقات التجارية الدولية يصح معه ألا يكون الكفيل مقيما في مصر ، ولكن قد تكون له أموال فيها يجوز التنفيذ عليها . (قارن مادة ٨٥٧ من مشروع القانون) .

مناقشات . المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة تحت رقم ٨٤٢ .

فقال عبد الفتاح السيد بك إنه يرى إقرار نص المشروع التمهيدى لأنه يجيز لمن التزم بتقديم كفيل أن يقدم رهنا حيازيا ثم أضاف أن هذا النص يتماشى مع أحكام التشريع الحالى الذى يسوى بين الكفالة العينية والكفالة الشخصية .

وتلا المادة ٣٩٩ من قانون المرافعات الأهلى ونصها .

« فى الأحوال التى لا يجوز فيها تنفيذ الحكم إلا بعد تقديم كفالة يكون لطالب التنفيذ الخيار بين أن يأتى بكفيل مقدر أو يودع خزانة المحكمة من النقود أو السندات ذات القيمة ما يساوى المبلغ المحكوم به ،

فلاحظ المسيو فان أكر أن حكم المادة ٣٩٩ يتعلق بحالة تنفيذ حكم وأن النص موضوع المناقشة ينظم مسألة تعاقدية وانتهى إلى وجوب الأخذ بنص المادة ٨١٧ من المشروع الفرنسى الإيطالى .

وقال الرئيس إن المادة ٧١٨ تجيز تقديم كفالة شخصية بدلا من الكفالة العينية .

فقال صليب سامى بك إن النص الذى يقترحه من شأنه أن يجيز للملتزم بتقديم كفالة شخصية أن يقدم بدلا منها رهنا حيازيا أو بمعنى آخر تأمينا عينيا .

فرد عليه مسيو فان أكر قائلا إن المادة ٢٠٤١ من التقنين المدنى الفرنسى التى استمدت منها المادة ١٠ وردت تحت عنوان « الكفالة القانونية والكفالة القضائية » ، ومعنى ذلك أن التقنين الفرنسى استبعد حالة الكفالة التعاقدية — ثم قال إنه إذا اتفق المتعاقدان على أن تكون الكفالة شخصية فلا داعى لتقديم تأمين عيني بدلا منها إلا إذا اتفق على ذلك .

وانضم إليه كامل مرسى بك فى هذا رأى .

وعاد صليب سامى بك إلى القول بأن النص الذى يقترحه من شأنه أن يجيز لمن التزم بتقديم كفيل أن يقدم بدلا منه رهنا حيازيا أو تأمينا عينيا إذا استحال عليه أن يوفق إلى شخص يكفله . ثم قال إن فى ذلك ما يطمئن الدائن لأن فى الرهن ضمانا كافيا كما لو قدم المدين كفلا .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

محضر الجلسة الخامسة والثلاثين

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل .

وانضم فؤاد حسنى بك إلى رأى صليب سامى بك وأضاف أن الالتزام يصبح كأن لم يكن في الفرض الذى ساقه.

فقال المسيو فان أكر إنه إذا أصبح الالتزام كأن لم يكن فإن هذا الأثر يتناول الالتزام بأسره، ولا يترتب على ذلك إطلاقاً تخويل المدين الحق في تقديم تأمين عيني بدلا من الكفالة الشخصية. وكان من رأى المسيو بسار أن كلمة « كفيل » تعنى الكفالة الشخصية، ولو كان المقصود غير ذلك لاستعمل لفظ آخر كلفظ « رهن حيازى » مثلا .

وقال المسيو بنيتا إن النص الذى يقترحه صليب سامى بك يؤدي إلى تغيير طبيعة العقد وإن نص المادة ٧١٨ أعم من هذا النص المقترح ولذلك فهو يرى الأخذ به .

فقال كامل مرسى بك إن نص المادة ٧١٨ مأخوذ من المادة ٢٣٢ من التقنين المدنى الألمانى ونصها :

« من التزم بتقديم تأمين جاز له أن يؤدي التزامه :

— إما بتقديم نقود أو أوراق مالية .

— وإما برهن حقوق مقيدة في دفتر الدين العام للإمبراطورية أو إحدى الدول المتحدة .

— وإما برهن منقولات .

— وإما برهن عقارات موجودة في داخل البلاد .

— وإما برهن حقوق مضمونة برهن رسمى على عقارات موجودة في داخل البلاد أو برهن

دخل عقارى تغله عقارات موجودة في داخل البلاد .

وإذا لم يقدم المدين التأمين على هذا الوجه جاز له أن يقدم كفالة مالية » .

فقال عبد الفتاح السيد بك إن الحكم الوارد في المادة ٢٠٤١ من التقنين المدنى الفرنسى

يواجه كل هذه الاعتراضات — لذلك فهو يرى إقرار نص المشروع التمهيدى مع إضافة

العبارة الآتية :

« إلا إذا اشترط في الاتفاق تقديم كفيل معين بالذات » .

فقال الرئيس إن الشخص الذى التزم بتقديم كفالة شخصية ينفى بالتزامه على وجه أتم

إذا قدم عوضا عنها كفالة عينية . ولا يمكن أن يقال إنه أدخل بالتزامه فجعله كأن لم يكن =

محضر الجلسة الرابعة والستين

يقترح حضرات مستشارى محكمة النقض والإبرام الأخذ بنص المادة ٧٧٤ كما ورد فى مشروع الحكومة من حيث اشتراط أن يكون الكفيل مقيما فى مصر .
قرار اللجنة :

وقد وافقت اللجنة على هذا الاقتراح لأنه أكثر رعاية لمصلحة الدائن، وبناء عليه قررت إعادة الصيغة الواردة فى هذا المشروع .

== بل على النقيض من ذلك يكون قد أكد الالتزام بهذا الاستبدال وجعله أقوى أثرا. ثم أضاف أن نص المادة ٧١٨ يجيز هذا الاستبدال واقترح النص التالى :

« من التزم بتقديم كفيل يجوز له أن يقدم بدلا منه رهنا حيازيا كافيا أو أى تأمين آخر » .
واقترح المستر جراهام أن يصاغ النص على النحو الآتى :

« من التزم بتقديم كفيل بصفة عامة جاز له أن يقدم بدلا منه رهنا حيازيا كافيا أو أى تأمين آخر كاف » .

فقال الرئيس إن المادة ٧١٨ التى تحول الدين الحيازى فى تقديم تأمين بدلا من آخر تطبق بالنسبة لجميع التأمينات وتيجز استبدال تأمين عيى بتأمين شخصى أو العكس .

فقال فؤاد حسنى بك إن المادة ٧١٨ تواجه حالة الملتزم بتقديم كفيل وجواز وفائه بالتزامه بتقديم رهن حيازى أو أى تأمين آخر كاف .

فلاحظ صليب سامى بك أن المادة ٧١٥ تنص على جواز أن يستبدل بالتأمين رهن حيازى أو أى تأمين آخر كاف ، فى حين أن المشروع التمهيدى ينص على أن الملتزم بتقديم كفالة شخصية يمكنه أن يوفى بالتزامه بتقديم رهن حيازى كاف .

فقال المسيو بسار إن الأمر قد يتعلق فى بعض الحالات بشرط من شروط العقد التى يترتب على إغفالها فسخ الاتفاق .

ورد عبد الفتاح السيد بك بأن هناك حالات ثلاثا :

- (١) حالة الالتزام بصفة عامة بتقديم كفيل، وهذه حالة الكفالة الشخصية .
- (٢) حالة الالتزام بتقديم تأمين ، وهذا ما أشارت إليه المادة ٧١٨ من المشروع الفرنسى الإيطالى .

- (٣) حالة تقديم كفيل معين .

ثم أضاف أنه يرى فى الحالتين الأولى والثانية حيث الضمان غير معين إجازة تحلل الدين من التزامه ==

ملحق تقرير اللجنة :

اقترح أن يشترط في المادة ٧٧٤ أن يكون الكفيل مقيما في مصر على نحو ما كان مقررا في النص الوارد من مشروع الحكومة ورأت اللجنة الأخذ بهذا الاقتراح لأنه أكثر رعاية لمصلحة الدائن وقررت إعادة الصيغة الواردة في هذا المشروع .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

مادة ٧٧٥

تجوز كفالة المدين بغير علمه ، وتجوز أيضا رغم معارضته .

التقنين المدني السابق :

مادة ٤٩٥ فقرة أخيرة / ٦٠٥ فقرة أخيرة : وتجوز الكفالة بالدين بدون علم المدين بها .

== بتقديم ضمان معادل أى بتقديم تأمين عيني كاف. أما في الحالة الثالثة فيرى وجوب احترام العقد. فقال صليب سامى بك إن المادة ٧١٨ من المشروع الفرنسى الإيطالى تجيز استبدال تأمين عيني بتأمين شخصى والعكس ، لأن كلمة تأمين عامة .

أما بالنسبة للنص الذى يقترحه فهو لا يحتمل تفسيراً واسعاً كهذا ، وإنما يجيز فقط لمن التزم بتقديم كفالة شخصية أن يوفى بالتزامه بتقديم رهن حيازى أو تأمين عيني ، لأن عملية تقديم كفالة شخصية لا تخضع لإرادته وحدها . إذ قد يعتمد على شخص فلا يقبل هذا الشخص أن يكفله . لذا أجاز له النص المقترح أن يوفى بالتزامه بتقديم رهن حيازى كاف للدائن الذى لا يضار من ذلك .

فقال الرئيس إن النص الذى يقترحه قد يحقق رغبات صليب سامى بك .

وطلب المستر جراهام إضافة عبارة « بصفة عامة » .

وأخذ الرئيس رأى على النص الذى يقترحه المقرر مع الإضافة التى يقترحها المستر جراهام

أو الأخذ بالمادة ٧١٨ من المشروع الفرنسى الإيطالى .

فوافقت أغلبية اللجنة على الأخذ بنص المادة ٧١٨ من المشروع الفرنسى الإيطالى .

الشرعة الإسلامية :

مرشد الخيران م ٨٦٢ : إذا أدى الكفيل ما كفله به من ماله فله الرجوع بما أدى على الأصيل إن كانت الكفالة بأمر الأصيل .
المشروع التمهيدى

المادة ١١٣٤ :

تجوز كفالة المدين بغير أمره ، بل تصح حتى بدون علمه . (١)

(١) هذه المادة من المواد التي نظرتها لجنة المرحوم كامل صدقي باشا وفيما يلي مناقشات تلك اللجنة عنها :

محضر جلسة ٨ أبريل سنة ١٩٣٨

قال الرئيس إنه سبق للجنة أن أرجأت لهذه الجلسة مناقشة الفقرة الأخيرة من المادة ٤ من المشروع التمهيدى وهي التي تنص على أنه " تجوز كفالة المدين بغير علمه "، ورأت أن تجعل من هذه الفقرة مادة مستقلة . واستطلع رأي حضرات الأعضاء الذين يعارضون حكم هذه الفقرة لمخالفته لبعض المذاهب في الشريعة الإسلامية .

فقال المسيو بنيتا إن النص الذي اقترحه المقرر يخالف مذهب فقهاء الحنفية دون المذاهب الإسلامية الأخرى .

وعقب مصطفى الشوربجي بك بأنه يرى عدم الحاجة إلى هذا النص إذ أنه يواجه فرضاً نادر الحصول يجب ألا يشغل بال المشرع الذي لا يتدخل إلا في الحالات العادية دون الحالات الاستثنائية، فضلاً عن أن ترتيب التزام في ذمة شخص دون رضائه مناقض للمبادئ المألوفة .

ورد المسيو بنيتا بأنه ليس في إجازة الكفالة دون علم المدين إخلال بأي مبدأ من المبادئ، فإن الرضا الذي يشير إليه الشوربجي بك غير لازم إلا في الحوالة دون الكفالة .

ولاحظ الرئيس أن رضا المدين ليس لازماً لإمكان قيام الكفيل بسداد الدين قبل حلول أجل استحقاقه إذا قبل الدائن الوفاء، إذ يكون هذا عملاً من أعمال الفضالة، أما تحويل الكفيل حق الوفاء دون علم المدين وحق الرجوع على هذا الأخير بعد ذلك فقد ينطوى على حوالة مقنعة دون رضا المدين، وبالتالي على إخلال بمبدأ يقرره القانون الأهلى الحالى .

وقال صليب بك سامى إن هناك خروجاً حتى في باب الحوالة على قاعدة ضرورة رضا المدين في حالة الوفاء بطريق التدخل .

مذكرة المشروع التمهيدي :

هذه المادة مقتبسة من المشروع الفرنسى الإيطالى (م ٧١٢) . وهى تقرر الحكم الوارد بالتقنين المصرى (م ٤٩٥ فقرة أخيرة / ٦٠٥ فقرة أخيرة) وهو حكم طبيعى تقتضيه القواعد العامة ، مادامت الكفالة عقداً بين الكفيل والدائن يتم بمجرد توافق إرادتهما دون حاجة لرضا المدين أو عليه . وقد لا يكون هناك موجب لإيراد النص سنوى الرغبة فى بيان أن المشرع المصرى خرج فى هذا الصدد عن أحكام الشريعة الإسلامية (م ٨٦٢ من مرشد الحيران) ، وهى تحرم الكفيل الذى يضمن المدين بدون عليه أو رغم رضاه من حق الرجوع عليه .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ١١٣٤ فأقرتها اللجنة مع تعديل لفظى بالنص الآتى :

« تجوز كفالة المدين بغير عليه وتجاوز أيضا رغم معارضته ، .

وأصبح رقم المادة ٨٤٤ فى المشروع النهائى .

== ووجه المسيو فان أكر النظر إلى أن المبدأ الذى يقترحه المقرر ليس جديداً ولا مأخوذاً به على سبيل الاستثناء فقد أخذ به التقنين المدنى الفرنسى الصادر فى سنة ١٨٠٥ ، كما قرره المادة ٤٩٥ من القانون المدنى الأهلى .

وبأخذ الآراء وافقت اللجنة بالإجماع عدا صوت واحد على المبدأ الذى تضمنه هذا النص واقترح الرئيس الموافقة على الصيغة الواردة فى المشروع التمهيدي لأنها لا تتجافى نصوص التقنيات القائمة .

ثم تلا كامل مرسى بك الفقرة الأولى من المادة ٧١٢ من مشروع التقنين الفرنسى الإيطالى للالتزامات ونصها :

« تجوز الكفالة دون إذن للكفول ودون عليه ، .

وقال إن هذه الصيغة أفضل من سواها لأنها صيغة جامعة فضلاً عن أنها تتفق وما جاء فى كثير من التقنيات الحديثة .

فوافقت اللجنة بالأغلبية على الأخذ بنص المادة ٧١٢ من المشروع الفرنسى الإيطالى . (يراجع كذلك ما جاء عن هذه المادة فى التعليق على المادة ١١٣٥ من المشروع التمهيدي

المقابلة للمادة ٧٧٦ من القانون) .

المشروع في مجلس النواب
وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٨٤٣ .
المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل — وأصبح رقمها ٧٧٥

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٧٧٦

لا تكون الكفالة صحيحة إلا إذا كان الالتزام المكفول صحيحا.

التقنين المدني السابق :

مادة ٤٩٦ / ٦٠٥ : الكفالة باطلة إذا كان الدين المكفول به باطلا مالم تكن الكفالة حاصلة بسبب عدم أهلية المدين .

المشروع التمهيدي

المادة ١١٣٥ فقرة أولى :

لا تصح الكفالة إلا في التزام صحيح . (١)

(١) هذه المادة من المواد التي نظرتها لجنة المرحوم كامل صدقي باشا وفيما يلي مناقشات تلك اللجنة عنها :

محضر جلسة ٢٥ مارس سنة ١٩٣٨

=

تليت المادة ٤ من المشروع التمهيدي ونصها:

مذكرة المشروع التمهيدي :

يراجع بشأنها ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي عن المادة (١١٣٥ فقرة ٢)
المتقابلة للمادة ٧٧٧ من القانون .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١١٣٥ بفقرتيها فأقرت اللجنة الفقرة الأولى منها بعد إدخال تعديل
في الصياغة يجعل المعنى أكثر وضوحاً بالنص الآتي :

« الكفالة باطلة إذا كان الالتزام المكفول باطلاً ، » .

وأصبح رقمها ٨٤٥ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

تقرير لجنة الشؤون التشريعية :

حذفت اللجنة المادة اكتفاء بالمادة ٨٥١ (التي أصبحت ٨٤٩ من المشروع) —
وأصبح رقمها ٨٤٣ .

== « لا تصح الكفالة إلا في التزام صحيح » .

« ومع ذلك تصح كفالة التزام ناقص الأهلية » .

« كما يجوز كفالة التزام المدين بدون علمه » .

وتلا المسيو بسار المادة ٧١٠ من المشروع الفرنسي الإيطالي الخاص بالالتزامات والعقود

ونصها « لا تصح الكفالة إلا في التزام صحيح » .

« ومع ذلك تصح كفالة التزام ناقص الأهلية إذا كان الكفيل عالماً بنقص أهليته » .

وقال إنه يرى الأخذ بهذا الحكم بشرط ألا يطبق إلا على الالتزامات المتعاقبة للبطلان فقط .

ورأى عبد الفتاح السيد بك استبقاء المادتين ٤٩٥ أهلى و ٦٠٤ مختلط من القانون المدنى

الحالى لأن فيها الكفاية .

فقال فؤاد حسنى بك إنه لا يرى مانعاً من الموافقة على الفقرتين الأولى والثانية من المادة

المقترحة ، وعلى وجه الخصوص نص الفقرة الثانية الخاصة بكفالة التزام ناقص الأهلية .

وقال الرئيس إنه يفضل نص مشروع التقنين الفرنسي الإيطالي الخاص بالالتزامات الذى ==

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على حذف المادة .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

محضر الجلسة الخامسة والتارثين

نليت المادة ٨٤٥ من المشروع كما وردت من الحكومة بناء على طلب معالى السهنورى باشا وكان مجلس النواب قد حذفها وهى خاصة بطلان الكفالة إذا كان الالتزام الأصيل باطلا ، وطلب معاليه إلى اللجنة إعادة هذه المادة إلى المشروع وذلك لتغطية الحالة التى نصت عليها الفقرة الثانية من المادة ٨٤٩ لتقرير المبادئ العامة ويندرج تحت صورها ما إذا كان الكفيل كفل مدينا ناقص الأهلية وهو يحمل نقص أهليته فيكون الالتزام قابلا للبطلان كالاتزام الأصيل وهذا بخلاف ما إذا كان الكفيل يعلم النقص فى أهلية المدين الأصيل فإنه لا يستطيع التمسك بنقص الأهلية ولكنه يبقى كفيلًا وبخلاف ما إذا كان الكفيل كفل ناقص الأهلية بسبب نقص أهليته فهنا لا يستطيع أن يتمسك بنقص الأهلية بل لا يكون كفيلًا أصلا إذ هو مدين أصلا .

== ينص صراحة على جواز كفالة الالتزام الذى يعقده ناقص الأهلية مادام الكفيل يعلم بنقص أهليته وأيد المسوفان أكر الرئيس فى وجهة نظره وقال إن من مزايا نص المشروع الفرنسى الإيطالى القضاء على كثير من الصعوبات .

وبأخذ رأى على الفقرتين الأولى والثانية من المشروع التمهيدي أو المادة ٧١٠ من المشروع الفرنسى الإيطالى . وافقت اللجنة بالأغلبية على النص الأخير .

محضر جلسة ٨ أبريل سنة ١٩٣٨

قال الرئيس إنه فيما يتعلق بنص المادة ٧١٠ من المشروع الفرنسى الإيطالى للالتزامات والعقود وهو الذى أخذ به بدلاً من نص المادة ٤ من المشروع التمهيدي الخاص بكفالة التزام عديم الأهلية قد يكون هناك محل للتساؤل عما إذا كانت كفالة الالتزام الباطل بطلانا أصليا تصح قانونا . فقال المسيو بسار إنه يرى أنه ليس هناك أى شك فى أن التزام عديم الأهلية المشوب بطلان نسبي تجوز كفالاته بخلاف الحال بالنسبة إلى الالتزام الباطل بطلانا مطلقا لاتصاله بمسألة تتعلق ==

فهذه المادة تغطي الفرض الذى يكون الكفيل فيه قد كفل مدينا ناقص الأهلية وهو لا يعلم بنقص أهليته .

وقد وافقت اللجنة على إعادة المادة ٨٤٥ إلى المشروع بالصيغة الآتية :

« مادة ٨٤٥ — لا تكون الكفالة صحيحة إلا إذا كان الالتزام المكفول صحيحا .

تقرير اللجنة :

كان مجلس النواب قد قرر حذف هذه المادة إلا أن اللجنة رأت الإبقاء عليها لأن حكمها يهدف تمهيدا منطقيا لما يليها من المواد ، على أن تستعيز عن نصها وهو « الكفالة باطلة إذا كان الالتزام المكفول باطلا ، بالنص الآتى :

« لا تكون الكفالة صحيحة إلا إذا كان الالتزام المكفول صحيحا . » وقد راعت اللجنة فى هذا التعديل أن الكفالة قد يقصد منها ضمان الوفاء إذا كان الالتزام الأصيل باطلا متى انصرفت النية إلى تأمين الدائن من خطر التمسك بالبطلان . ولهذا روى أن يقتصر النص على حكم الكفالة التى يقصد منها إلى ضمان الوفاء بالالتزام وهى تفترض بطبيعة الحال أن يكون الالتزام المكفول صحيحا .

وأصبح رقم المادة ٧٧٦

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة .

بـ بالنظام العام . وإنما قد يكون هناك محل للتساؤل فى هذا الفرض الأخير عن الوسيلة التى يرجع بها الكفيل على المدين الأصيل .

سم تلام مصطفى الشوربجي بك المادة ٤٩٦ من القانون المدنى الأهلى ونصها :

« الكفالة باطلة إذا كان الدين المكفول به باطلا ما لم تكن الكفالة حاصلة بسبب عدم أهلية المدين » . وقال إنه يرى أن هذا النص يبيح للكفيل التخلص من التزامه إذا بلغ عديم الأهلية سن الرشد وأقر الالتزام الأصيل ومع ذلك فإذا كان الالتزام باطلا بطلانا مطلقا فليس هناك التزام أصلى ولا يمكن فى مثل هذه الحالة القول بصحة الكفالة .

وطلب الرئيس أخذ رأى فيما إذا كانت المادة ٧١٠ التى أقرتها اللجنة فى الجلسة الأخيرة تبيح كفالة التزام باطل بطلانا أصليا كالتزام المجنون .

ولما كان رأى أغلبية الأعضاء بالإيجاب فقد أقرت اللجنة النص الذى سبقت الموافقة عليه .

مادة ٧٧٧

من كفل التزام ناقص الأهلية وكانت الكفالة بسبب نقص الأهلية ، كان ملزما بتنفيذ الالتزام إذا لم ينفذه المدين المكفول .

التقنين المدنى السابق :

مادة ٤٩٦ / ٦٠٥ : الكفالة باطلة إذا كان الدين المكفول به باطلا ما لم تكن الكفالة حاصلة بسبب عدم أهلية المدين .

الشريعة الإسلامية :

مرشد الخيران م ٤٨١ : يشترط لصحة الكفالة أن يكون كل من الكفيل والمكفول له عاقلا بالغاً فلا تصح كفالة مجنون ولا صبي ولو كان تاجراً . ولا الكفالة لمجنون أو صبي إلا إذا كان تاجراً ، وأما الكفالة عنه فهي لازمة يؤخذ بها الكفيل .

المشروع التميدى

المادة ١١٣٥ فقرة ثانية :

ومع ذلك تصح كفالة الالتزام الذى يعقده ناقص الأهلية ، إذا كان الكفيل يعلم بنقص أهليته . (١) و (٢)

(١) هذه المادة من المواد التى نظرتها لجنة المرحوم كامل صدق باشا (ويراجع بشأنها ما جاء فى التعليق على المادة ١١٣٥ من المشروع التميدى المقابلة للمادة ٧٧٦ من القانون) .

(٢) مادة محذوفة .

مذكرة المشروع التمهيدي :

نقل المشروع نص المادة ١١٣٥ بفقرتها عن المادة ٧١٠ من المشروع الفرنسي الإيطالي . وهو يطابق في أحكامه المادة ٤٩٦ / ٦٠٥ من التقنين الحالي مع شيء من الإيضاح . أما التقنين الفرنسي (م ٢٠١٢ فقرة ٢) فإنه يصحح كفالة التزام ناقص الأهلية حتى لو كان الكفيل يجهل وقت العقد نقص أهلية المدين . وقد أثار هذا الحكم كثيرا من أوجه الخلاف والنقد الشديد . ولذلك عدل عنه المشرع المصري ، وقرر أن كفالة التزام ناقص الأهلية لا تكون صحيحة إلا إذا كان الكفيل يعلم بنقص الأهلية . وكذلك فعلت معظم التقنينات الحديثة ، كما أن الشريعة الإسلامية تقضي هي أيضا بهذا الحكم (م ٨٤١ من مرشد الخيران) .

ويلاحظ أن التزام الكفيل في هذه الحالة ليس التزاما تبعا يستند إلى التزام أصلي ، بل إن الكفيل يلتزم بصفة أصلية لا باعتباره كفيلا . ذلك أن من كفل قاصرا في عقد وهو عالم بتقصيره كان ضامنا له في أداء التزامه إذا لم يتمسك القاصر

= المادة ١١٣٥ مكررة :

تجوز كفالة الالتزام الطبيعي مادام غير مخالف للنظام العام أو للآداب .
التقنين المدني السابق :
لا مقابل لها .

هذه المادة من المواد التي نظرتها لجنة المرحوم كامل صدقي باشا وفيما يلي مناقشات تلك اللجنة عنها :

محضر جلسة ٨ أبريل سنة ١٩٣٩

تساءل المسيو بنيتا عما إذا كان من الجائز كفالة التزام طبيعي قائلا إن القانون البولوني والقانون اللبناني تضمننا نصوصا في هذا الموضوع .

وقال الرئيس إنه يرى عدم جواز الكفالة في الالتزام الطبيعي

وانضم صليب سامي بك إلى هذا الرأي .

وذهب المسيو بنيتا إلى الرأي العكسي قائلا إن القضاء المختلط جرى على اعتبار

كفالة الالتزام الطبيعي كفالة صحيحة .

يطلان العقد . وكان مسئولاً بصفة أصلية عن أداء الالتزام إذا تمسك القاصر بالطلان ، كل هذا ما لم يقد دليل على ما يخالفه . هذا وقد أورد التقنين البولوني في المادة ٦٢٦ نصاً يقرب من هذا المعنى إذ يقضى بأن من كفل التزاماً باطلاً بسبب نقص أهلية المدين ، يكون ملزماً بتنفيذه كمدین أصلی إذا كان وقت الكفالة يعلم أو كان من الواجب عليه أن يعلم نقص أهلية المدين .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١١٣٥ بفقرتيها فجعلت اللجنة الفقرة الثانية مادة مستقلة وعدلت صياغتها على وجه يبرز التكييف القانوني الصحيح للالتزام في هذه الحالة بما يجعل الملتزم أصيلاً لا كفيلاً بالنص الآتي :

« من كفل التزاماً باطلاً بسبب نقص أهلية المدين كان ملزماً بتنفيذه كمدین أصلی إذا كان وقت الكفالة يعلم بنقص الأهلية . .

وأصبح رقمها ٨٤٦ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

تقرير لجنة الشؤون التشريعية :

عدلت المادة على الوجه الآتي : « من كفل التزام ناقص الأهلية وكانت الكفالة

= واقترح الرئيس إرجاء اتخاذ قرار في هذه النقطة إلى الجلسة القادمة .

محضر جلسة ١٧ يونيو سنة ١٩٣٨

قال الرئيس إن اللجنة قد أرجأت البحث في موضوع الالتزامات الطبيعية وهل تجوز كفالتها أم لا . وطلب من زملائه إبداء آرائهم في هذه المسألة من حيث المبدأ أولاً .

فقال المسيو بسار إن الالتزامات الطبيعية وهي المعلق تنفيذها على محض إرادة الملتزم والتي لا يمكن المطالبة بها قضائياً غير قابلة لأن تكون موضوعاً للكفالة ، وأنه يرى أن التزام الشخص الذي يتعهد بتنفيذها هو مجرد التزام شخصي محض لا يصح أن يوصف بأنه كفالة إذ أن الالتزام الأصلي لا وجود له من الوجهة القانونية .

بسبب نقص الأهلية كان ملزما بتنفيذ الالتزام كمدین أصلى ، . وذلك ليكون المعنى المقصود واضحا ، لأن النص الأصلى قد یؤم بأن الشرط المطلوب هو علم الكفیل دون الدائن والمدین بنقص أهلية المدین ، مع أن المقصود هو أن يكون كل من الثلاثة المدین والدائن والكفیل عالما بنقص الأهلية عند التعاقد .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة تحت رقم ٨٤٤
المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

محضر الجلسة الخامسة والثلاثین

تليت المادة ٨٤٤ التى تعرض لحالة الكفیل الذى يكفل ناقص الأهلية بسبب نقص أهليته . فالكفیل هنا يكون ملزما بتنفيذ الالتزام كمدین أصلى .

فاعترض سعادة الرئيس على المادة من حيث أنها تلزم الكفیل بتنفيذ الالتزام كمدین أصلى لأنه من الجائز أن یجيز ناقص الأهلية الالتزام عند بلوغه .

فأجاب معالى السهورى باشا بأن هذه صورة من الصور الثلاث التى عرضها على اللجنة عند بدء المناقشة وهذه الصور هى :

١ - أن يكفل الكفیل ناقص الأهلية وهو لا یعلم بنقص أهليته فى هذه الحالة یجوز له التمسك بنقص أهليته .

== وبسط المسیو فان أكر رأیه بما لا ینخرج عن هذا المعنى ثم وجه النظر إلى أن اللجنة قد قررت فى المادة الرابعة التى سبقت الموافقة عليها جواز كفاءة التزام عديم الأهلية ، الأمر الذى يمكن أن ینتج منه اتجاه اللجنة إلى إجازة كفاءة التزام باطل بطلانا مطلقا كالتزام المجنون .

وأضاف الرئيس أن هذه المسألة بعد أن أثارت كثيرا من الجدل قد انتهت الرأى فيها على النحو الذى أشار إليه المسیو فان أكر كما هو ثابت بمحضرى جاسقى ٢٥ مارس سنة ١٩٣٨ ، أبريل سنة ١٩٣٨ فإذا كانت اللجنة قد قررت جواز كفاءة الالتزام الباطل بطلانا مطلقا فإن المنطق یحتم الأخذ باقتراح صلیب سامى بك الذى یرمى إلى إجازة كفاءة الالتزام الطبیعى والذى ضمنه مادة نصها : ==

٢ — ان يكفل ناقص الأهلية وهو يعلم بنقص أهليته ، وفي هذه الحالة لا يستطيع الاحتجاج بنقص الأهلية .

٣ — أن يكفل الكفيل ناقص الأهلية بسبب نقص أهليته ، ففي هذه الحالة تتصور أن الكفيل أراد أن يكفل القاصر بسبب نقص أهليته بصرف النظر عن إجازته ، وأراد أيضا أن يكفل القاصر ولو أجاز الالتزام ولكنه لم ينفذه .

فقال سعادة الرئيس إذا كان هذا هو المقصود من المادة يجب أن نبرز هذا المعنى في النص فلا نقول « كان ملزما بتنفيذ الالتزام كـ مدين أصلي » ، ولكن نقول « كان ملزما بتنفيذ الالتزام إذا لم ينفذه المدين المكفول » .

قرار اللجنة :

وافقت اللجنة على هذا الاقتراح وبذلك أصبح نص المادة كما يأتي :
« من كفل التزام ناقص الأهلية وكانت الكفالة بسبب نقص الأهلية كان ملزما بتنفيذ الالتزام إذا لم ينفذه المدين المكفول » .

تقرير اللجنة :

رأت اللجنة الأخذ بالتعديل الذي اختاره مجلس النواب واستبدلت في آخر النص بعبارة « كمدين أصلي » ، عبارة « إذا لم ينفذه المدين الأصلي » . وقد توخت

= « تجوز كفالة الالتزام الطبيعي الذي يفرضه واجب ما ولا يترده القانون مادام غير مخالف للنظام العام أو للآداب » .

واقترح الرئيس تعديل هذا النص على الوجه الآتي :
« تجوز كفالة الالتزام الطبيعي مادام غير مخالف للنظام العام أو للآداب » .
فوافقت أغلبية اللجنة على الأخذ بالنص الذي اقترحه الرئيس على أن يرد في الترتيب بعد نص المادة الرابعة السابق الموافقة عليها .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١١٣٥ مكررة ونظر الآن حكمها محل خلاف فقد رؤى حذفها وترك الحكم في موضوعها للقواعد العامة .

اللجنة في ذلك إبراز فكرة أن المدين الأصلي هو ناقص الأهلية وقد يقوم بالوفاء ويكون وفاؤه صحيحاً متى تم بعد زوال نقص أهليته أو تم بعد إجازة وليه أو وصيه .
ولهذا يكون التعبير الذي اختارته اللجنة أدق في الإعراب عن المقصود من النص .
وأصبح رقم المادة ٧٧٧ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

مادة ٧٧٨

- ١- تجوز الكفالة في الدين المستقبل إذا حدد مقدماً المبلغ المكفول ، كما تجوز الكفالة في الدين الشرطي .
- ٢- على أنه إذا كان الكفيل في الدين المستقبل لم يعين مدة للكفالة ، كان له في أي وقت أن يرجع فيها ما دام الدين المكفول لم ينشأ .

التقنين المدني السابق :

لامقابل لها

المشروع التمهيدى

المادة ١١٣٦ :

- ١- تجوز الكفالة في الدين المستقبل إذا حدد مقدماً المبلغ المكفول ، كما تجوز الكفالة في الدين الشرطي .

٢ - على أنه إذا كان الكفيل في الدين المستقبل لم يحدد مدة لكفالاته ، فله في أى وقت أن يرجع فيها مادام الدين المكفول لم ينشأ بعد . (١) و (٢)

(١) هذه المادة من المواد التي نظرتها لجنة المرحوم كامل صدقي باشا وفيه يلي مناقشات تلك اللجنة عنها :

محضر جلسة ٨ أبريل سنة ١٩٣٨

طلب الرئيس تلاوة المادة ٥ من المشروع التمهيدي ونصها :
« تجوز كفالة التزام مستقبل أو التزام معلق على شرط » .

فطلب مصطفى الشوربجي بك أن يضرب له مثل عن التزام مستقبل .
وذكر كامل مرسى بك على سبيل المثال فتح اعتماد .

وبأخذ الأصوات أجمع أعضاء اللجنة على الأخذ بالمبدأ الذي تقرره هذه المادة
على أن تكون صياغتها على النحو الآتي :

« تجوز الكفالة في الالتزام المستقبل كما تجوز في الالتزام الشرطي » .

واقترح الرئيس مناقشة فكرة ما إذا كان هناك محل للنص على تحديد التزام الكفيل بمبلغ معين، ونوه بأن الفقرة ٢ من المادة ٢ من المشروع التمهيدي التي كانت تقضى بأن صحة التزام الكفيل رهينة بتحديد مبلغ معين يلتزم الكفيل في حدوده قد أثارت جدلا طويلا، إذ ذهب بعض الأعضاء إلى أنه لا محل للإخلال على هذا النحو بمبدأ سلطان الإرادة فيترك للكفيل مطلق الحرية في أن يلتزم في حدود أى مبلغ يشاء، بينما ذهب البعض الآخر إلى القول بضرورة تحديد التزام الكفيل لكي يكون هذا الالتزام صحيحا . وطلب الرئيس من الأعضاء استئناف المناقشة في هذا الموضوع .

فقال مصطفى الشوربجي بك إنه يرى لكي تكون الكفالة صحيحة أن يكون الالتزام الأصلي محددًا ، واستشهد بالمبادئ العامة الواردة في باب الالتزامات والمقررة في المادة ٦٥ من القانون المدني الأهلي والمادة ١٤٦ من القانون المدني المختلط للتدليل على عدم صحة الرأى القائل بجواز التزام الكفيل في الدين غير معين المقدار .

ولاحظ الرئيس أن جميع الالتزامات بصفة عامة تحمل في ثناياها إمكان تقدير الدين موضوع هذه الالتزامات .

فقال المسيو بنيتا إنه يجب ترك كامل الحرية للكفيل إذا شاء أن يكفل دينًا غير معين المقدار .

وقال عبدالفتاح السيد بك إنه يشاطر الشوربجي بك رأيه من حيث وجوب ألا يكون

الالتزام الأصلي مبهما أو غير ممكن التحديد .

وأبدى صليب سامى بك رأيه بضرورة حماية الكفيل الذي يلتزم دون مقابل - الأمر =

مذكرة المشروع التمهيدي :

كفالة الالتزامات المستقبلية أو الشرطية جارية في العمل ، على الأخص في عقود

الكثير الوقوع في العمل - كفالة الشخص أحد أقربائه ، وأشار في هذا الصدد إلى ما حكمت به محكمة الاستئناف المختلطة من بطلان كفالة دين غير محدد .

وقال الميسو بنيتا إن الكفالة في المثال الذي ساقه صليب سامي بك كانت غير محددة بأجل ولم تكن في دين غير معين المقدار .

وقال الرئيس إنه يحسن حماية الشخص الذي يكفل في ساعة ضعف ، إذ كثيرا ما يحصل في مصر أن يكفل الشخص قريبا له أو تكفل الزوجة زوجها . وهذه . الحماية أدعى في حالة الزوجة الموسرة الأمية التي تساق إلى كفالة زوجها ، هذا فضلا عن أن تحديد مقدار الدين المكفول كشرط لصحة الكفالة مأخوذ به في كثير من التقنيات الحديثة كما هو الحال في سويسرا حيث الشعب على حظ وفير من الثقافة والمعرفة وفي وسعه حماية نفسه .

وقال الميسو دوفيه إن الكفيل يعلم بصفة عامة مدى مسئوليته عن الوفاء بدين الشخص الذي قبل أن يكفله وأن عليه هو أن يحدد مدى التزامه . ولا يغرب عن الدهن أن الإمعان في تقرير حماية الكفيل قد يفضي إلى حرمان طائفة من الأشخاص من إبرام عقود لا تسمح طبيعتها بتحديد مقدارها سلفا ، وضرب لذلك مثلا مقاولات الأشغال العامة التي لا يمكن تحديد مقدار المبالغ اللازمة لها وقت إبرام العقود الخاصة بها ، فإذا منع الكفيل من كفالة مثل هذه المقاولات بتقرير بطلان الكفالة فربما أضر هذا المنع بمقاولي الأشغال العامة وكثرتهم من المصريين .

وذكر الميسو بنيتا أن من بين التقنيات ما أجاز تقديم كفالة ضماناً لدين غير محدد المقدار ، كما أن من بينها ما لم يقر ذلك . ولاضير من الاعتراف بصحة كفالة التزام يمكن تحديد مقداره فيما بعد .

وعقب صليب سامي بك بأن النص الذي أخذ به المشروع الفرنسي الإيطالي للالتزامات والعقود يقرر صحة كفالة دين غير محدد المقدار بينما يعلق قانون الاتحاد السويسري صحة الكفالة على بيان مقدار الدين .

فقال الرئيس إن من الممكن إزاء هذين الرأيين المتعارضين إيجاد حل وسط يسمح بشمول الكفيل بقسط من الحماية . واقترح أن تجعل صحة الكفالة رهنا ببيان مقدار الدين إذا ما تعلق الأمر بالتزام مستقبل أو بالتزام بعمل شيء .

الحساب الجارى وفتح الاعتماد . والقضاء والفقهاء مجمعان على صحتها رغم عدم وجود

== وقد وافقت اللجنة على اقتراح الرئيس بأغلبية الأصوات .
ثم انتقلت اللجنة إلى مناقشة النص ، فاقترح الميسوفان أكر الأخذ بالحكم الوارد في المادة ٦٢٧ من القانون البولونى ونصها :

« تجوز الكفالة حتى في الدين المستقبل إذا حدد مقدما المبلغ المكفول كما تجوز في الدين الشرطي » .

فاقترح المستر جراهام الأخذ بهذا النص مضافا إلى نص المادة ٦٢٨ من نفس التقنين البولونى وهى التى تقضى بأنه : « إذا كان الكفيل في الدين المستقبل لم يعين مدة للكفالة كان له في أى وقت أن يرجع فيها مادام الدين المكفول لم ينشأ » .
فوافقت اللجنة على الأخذ بنص المادتين ٦٢٧ و ٦٢٨

(٢) مادتان محذوفتان :

المادة ١١٣٧ :

الوكالة في إقراض شخص آخر تعتبر كفالة لالتزام مستقبل ، إلا إذا اتفق على خلاف ذلك .
المادة ١١٣٧ مكررة :

وفي الحالة المنصوص عليها في المادة السابقة ، يبرأ الكفيل إذا كان الدائن وقت نشوء الالتزام المكفول يعلم ، أو كان يستطيع أن يعلم ، أن حالة المدين المكفول قد أصبحت بالغة السوء ، ولم يكن قد حصل من الكفيل على ما يؤكد كفالاته .
مذكرة المشروع التمهيدي :

المادتان ١١٣٧ و ١١٣٧ مكررة ، اقتبسهما المشروع من التقنين البولونى (٦٢٩ و ٦٣٠) .
وقد جاء كل من التقنين الألمانى (م ٧٧٨) والمشروع الفرنسى الإيطالى (م ٧٠٨ و ٧٠٩)
بأحكام مماثلة .

ويلاحظ أن عبارة « الوكالة بالإقراض » الواردة بالنص يقصد بها على وجه العموم الأمر بالإقراض .

وهاتان المادتان من المواد التى نظرتها لجنة المرحوم كامل صدقي باشا وفيما يلي مناقشات تلك اللجنة عنهما :

محضر جلسة ٨ أبريل سنة ١٩٣٨

== طلب الرئيس تلاوة المادتين التاليتين من المشروع التمهيدي ونصهما :

نص في التقنين الحالي . وقد رأى المشروع من المناسب أن يسلك بشأنها مسلك

== « إذا وكل شخص غيره في فتح اعتماد لشخص ثالث والتزم الموكل إزاء الوكيل شخصيا اعتبر كفيلًا في دين مستقبل . ومتى أعطي هذا التوكيل وقبل فلا يجوز الرجوع فيه كما لا يجوز التنازل عنه إلا برضاء الطرفين . »

« وفي هذه الحالة تبرأ ذمة الكفيل إذا كان الدائن يعلم أو في وسعه أن يعلم وقت نشوء الالتزام المكفول أن مركز المدين كان سيئا وأنه لم يحصل على إذن الكفيل . »

وقال الرئيس إن الحكم الوارد في هاتين المادتين مطابق للمبادئ العامة .

وأضاف صليب سامي بك أن هاتين المادتين مقتبستان من المادتين ٧٠٨ و ٧٠٩ من قانون الالتزامات الفرنسي الإيطالي .

وقال المسيو بنيتا إن أولى هاتين المادتين تشير إلى نوع خاص من الكفالة مستمد من القانون الروماني الذي كان يعرف الكفالة الشخصية والكفالة بالتوكيل، وأن هذه الأخيرة هي المقصودة بالنص .

وعقب الرئيس بأنه يرى أن أولى هاتين المادتين تعالج حالة الدين المستقبل وهي حالة ليست من الأهمية بحيث تستدعي إفراد نص خاص لها .

وقال المسيو بسار إن هاتين المادتين تثيران كثيرا من المنازعات فضلا عن أن صياغتهما معيبة .

وأقره الرئيس على هذا الرأي .

وقال المسيو دوفيه إن مجال تطبيق هاتين المادتين هو الحساب الجاري ، لذا يستحسن وضعهما في الفصل الخاص بالحساب الجاري .

وأضاف المسيو فان أكر ان هاتين المادتين المقتبستين من مشروع القانون الفرنسي الإيطالي للالتزامات والعقود كانتا ضروريتين في ذلك المشروع لأن من الجائز في عرف المشروع المذكور أن يكون الالتزام المستقبل غير محدد المقدار، أما وقد تقرر هنا أن تكون كفالة الدين المستقبل محددة فإن في الوسع الاستغناء عن هاتين المادتين .

واقترح المسيو بنيتا أن تستبدل بهاتين المادتين المادتان ٦٢٩ و ٦٣٠ من التقنين البولوني ونصهما :

« الوكالة في إقراض شخص آخر تعتبر كفالة لالتزام مستقبل إلا إذا اتفق على خلاف ذلك . »

« وفي الحالة المنصوص عليها في المادة السابقة يبرأ الكفيل إذا كان الدائن وقت نشوء الالتزام المكفول يعلم، أو كان يستطيع أن يعلم، أن حالة المدين المكفول قد أصبحت بالغة السوء، ولم يح

التقنيات الحديثة ، فينص صراحة على جواز كفالة الالتزام المستقبل والالتزام الشرطي .

على أنه ، حماية للكفيل ، وهو شخص يتورط عادة دون أن يجنى من وراء كفالته ربها ما ، قرر المشروع وجوب تحديد مبلغ معين تصح في حدوده كفالة الالتزام المستقبل ، كما قرر أيضا أن كفالة الالتزام المستقبل التي لأجل غير محدد يجوز الرجوع فيها طالما لم ينشأ الالتزام بعد . والقضاء المصري يؤيد هذا الاتجاه (أنظر على الأخص استئناف محتلط ٢٣ يناير سنة ١٩٠٧ ب ١٩ ص ١٠٠ ، ٣ ديسمبر سنة ١٩١٣ ب ٢٦ ص ٧٦)

والمادة ١١٣٦ في مجموعها تطابق المادتين ٦٢٧ و ٦٢٨ من التقنين البولوني .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١١٣٦ فأقرت اللجنة حكمها مع تعديل لفظي بالنص الآتي :

== يمكن قد حصل من الكفيل على ما يؤكده كفالته .

وأضاف الأستاذ كامل مرسى بك أنه يجدر لاستيفاء الموضوع تلاوة المادة ٧٧٨ من القانون المدني الألماني ونصها :

« من وكل غيره في فتح اعتماد لثالث باسمه وحسابه يسأل ككفيل قبل الوكيل عن التزام الشخص الثالث الناتج من فتح الاعتماد » .

وأيد المستر جراهام اقتراح المسيو بنيتا .

ثم وافقت اللجنة على الأخذ بنص المادتين ٦٢٩ و ٦٣٠ من القانون البولوني .

وطلب المسيو بسار أن يثبت في محضر الجلسة أن كلمة توكيل المستعملة في هاتين المادتين تعني « تعليمات أو أوامر » ، فأقرت اللجنة هذا الطلب .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادتان ١١٣٧ و ١١٣٧ مكررة ورأت اللجنة حذفهما اكتفاء بتطبيق القواعد العامة .

١ - تجوز الكفالة في الدين المستقبل إذا حدد مقدما المبلغ المكفول كما تجوز الكفالة في الدين الشرطى .

٢ - على أنه إذا كان الكفيل في الدين المستقبل لم يعين مدة للكفالة كان له في أى وقت أن يرجع فيها مادام الدين المكفول لم ينشأ .
وأصبح رقم المادة ٨٤٧ في المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٨٤٥

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل — واصبح رقمها ٧٧٨ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٧٧٩

١ - كفالة الدين التجارى تعتبر عملا مدنيا ولو كان الكفيل تاجرا .

٢ - على أن الكفالة الناشئة عن ضمان الأوراق التجارية ضمانا احتياطيا أو عن تظهير هذه الأوراق ، تعتبر دائما عملا تجاريا .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها

القضاء المصرى :

مطابق : استئناف مختلط ٢٧ أبريل سنة ١٩٠٥ ب ١٧ ص ٢٣٥، واستئناف

أهلى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٢ المجموعة الرسمية س ١٣ رقم ٢٢ ص ٤٢

مخالف : استئناف أهلى ٨ مارس سنة ١٩٠٨ مج ر . سنة تاسعة رقم ١٢٥ ص

٢٩٣، واستئناف مختلط ١٦ مارس سنة ١٨٩٨ ب ١٠ ص ١٩٧ و ١٠ يناير سنة ١٩٠٠

ب ١٢ ص ٣١٧ و ٣١ مايو سنة ١٩٣٩ المحاماة الجدول العشرى الثانى مدنى رقم ٣٠٣٥

ص ٣٧٦

المشروع التمهيدي

لا مقابل لها

المشروع فى لجنة المراجعة (١)

اقترح إضافة مادة خاصة بكفالة الدين التجارى بما يتفق مع النص الوارد فى المادة ١١٣٩ من المشروع الأول للجنة المرحوم كامل صدقى باشا وذلك لأن هذه المسألة محل خلاف فى القضاء وتستدعى المصلحة حسم هذا الخلاف بنص تشريعى — فوافقت اللجنة على ذلك ووضعت النص الآتى :

= (١) هذه المادة من المواد التى نظرتها لجنة المرحوم كامل صدقى باشا وفيما يلى مناقشات تلك اللجنة عنها :

محضر جلسة ١٧ يونيه سنة ١٩٣٨

تليت المادة ٣٦ من المشروع التمهيدي ونصها :

« كفالة الدين التجارى تعتبر عملا مدنيا ولو كان الكفيل تاجرا » .

« على أن الكفالة الناشئة عن ضمان الأوراق التجارية ضمانا احتياطيا أو عن تظهير هذه

الأوراق تعتبر دائما عملا تجاريا » .

- ١ — كفالة الدين التجارى تعتبر عملا مدنيا ولو كان الكفيل تاجرا.
 - ٢ — على أن الكفالة الناشئة عن ضمان الأوراق التجارية ضمانا احتياطيا أو عن تظهير هذه الأوراق ، تعتبر دائما عملا تجاريا .
- وأصبح رقم المادة ٨٤٨

== وطلب الرئيس من زملائه إبداء آرائهم في هذا النص .
فقال المسيو دوفيه إنه يرى حذف هذه المادة لأن من المتفق عليه أن الكفالة تعتبر عملا مدنيا وأنها تخضع لأحكام القانون المدنى فيما عدا ما نص عليه فى قانون التجارة ، لذا يحسن أن يترك لهذا القانون الأخير بيان الحالات التى تعتبر فيها الكفالة عملا تجاريا .
وتساءل الرئيس عما إذا كان من المستحسن وضع نص لتقرير مبدأ اعتبار الكفالة عملا مدنيا فيما عدا ما نص عليه قانون التجارة .

وهنا تلا المسيو بسار التعليق الوارد على المادة ٢٠١١ من التقنين المدنى الفرنسى وهو :
« إن الكفالة وهى بطبيعتها عقد مدنى تحتفظ بطبيعتها المدنية ولو صدرت من تاجر وكان موضوع الالتزام الذى تقررت لضمانه عملا تجاريا . وهى لا تعد عملا تجاريا إلا إذا كانت هى فى ذاتها عملا من هذا القبيل لوجود صالح شخصى للكفيل من وراء الصفقة التى التزم بالكفالة بمناسبتها ، (٢١ مايو سنة ١٩٠٦ دالوز — ١٩٠٧ — ١ — ٩٠ و ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢١ دالوز ١٩٢٥ — ١ — ٩٥) .

وانضم إلى اقتراح المسيو دوفيه .

فوافقت اللجنة على حذف المادة ٣٦ من المشروع التمهيدي .

ثم تليت المادة ٣٧ من المشروع التمهيدي ونصها :

« يسرى على الكفالة قانون البلد الذى انعقدت فيه ،

فلاحظ الرئيس أن تطبيق هذا النص ليس مقصورا على عقد الكفالة وإنما هو يتناول كفالة العقود عامة إذ أن هذا الحكم ليس سوى قاعدة من قواعد القانون الدولى الخاص وموضعه بين فصوص الباب التمهيدي للتقنين المدنى .

وأبدى كل من المسيو فان أكر والمسيو دوفيه نفس الرأى .

فوافقت اللجنة بالإجماع على حذف المادة ٣٧ من المشروع التمهيدي .

وتساءل المسيو فان أكر عما إذا كان هناك محل لإضافة المواد ٧٣٤ إلى ٧٣٧ من مشروع

تقنين الالتزامات الفرنسى الإيطالى .

فقررت اللجنة استبعاد المادة ٧٣٤ لأنها تطبق للقواعد العامة .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٨٤٦ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل — وأصبح رقمها ٧٧٩ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٧٨٠

١ - لا تجوز الكفالة في مبلغ أكبر مما هو مستحق على المدين

ولا بشرط أشد من شروط الدين المكفول .

٢ - ولكن تجوز الكفالة في مبلغ أقل وبشروط أهون .

التقنين المدني السابق :

مادة ٤٩٧ / ٦٠٦ - ٦٠٧ : لا يجوز أن تعقد الكفالة بمبلغ أكثر من المبلغ

المطلوب من المدين ولا بشرط أشد من شروط الدين المكفول به . لكن يجوز

أن تكون الكفالة بمبلغ أقل من الدين وبشروط أخف من شروطه .

المشروع التمهيدي

المادة ١١٣٨ :

١ — لا يصح أن تجاوز الكفالة ما هو مستحق في ذمة المدين ، ولا أن تعقد بشروط أشد .

٢ — ولكن تجوز الكفالة في جزء من الدين ، أو بشروط أخف .

٣ — ولا تكون الكفالة التي تجاوز الدين المكفول ، أو التي تعقد بشروط أشد صحيحة إلا في حدود الالتزام الأصلي .^(١)

مذكرة المشروع التمهيدي :

يطابق هذا النص المادة ٧١١ من المشروع الفرنسي الإيطالي . وهو يقرر الأحكام ذاتها الواردة بالمادة ٩٧ / ٤٠٦ من التقنين الحالي . ولكن يزيد عليها أن الكفالة

(١) هذه المادة من المواد التي نظرتها لجنة المرحوم كامل صدقي باشا وفيما يلي مناقشات تلك اللجنة عنها :

محضر جلسة ٨ أبريل سنة ١٩٣٨

تليت المادة ٦ من المشروع التمهيدي ونصها كالآتي :

« لا تجوز الكفالة في مبلغ أكبر مما هو مستحق على المدين ولا بشروط أشد من شروط الدين المكفول » .

« ولكن تجوز الكفالة في مبلغ أقل وبشروط أهون » .

وقال الرئيس إن هذا النص منطقي ويمكن الأخذ به .

واقترح المسيو فان أكر الأخذ بنص المادة ٧١١ من مشروع قانون الالتزامات الفرنسي الإيطالي ثم تلا هذه المادة :

« لا يجوز أن تجاوز الكفالة مقدار ما هو مستحق في ذمة المدين ولأن تم بشروط أشد » .

« وتجوز الكفالة بالنسبة إلى جزء فقط من الدين أو بشروط أهون » .

« والكفالة التي تجاوز الدين أو الحاصلة بشروط أشد لا تكون صحيحة إلا في حدود

الالتزام الأصلي » .

فوافقت اللجنة على هذا النص الأخير .

التي تعقد بمبلغ أكبر من الدين أو بشروط أشد من شروطه تكون صحيحة في حدود الالتزام الأصلي. وهذا الحكم الأخير معمول به في ظل التقنين الحالي رغم عدم النص عليه.

وهذه الأحكام جميعا ليست سوى تطبيق لمبدأ أن الكفالة عقد تابع، فلا يلتزم الكفيل بما يجاوز التزام الأصل حتى يضمن بذلك حقه في الرجوع بكل مادفعه على المدين. وكان من الجائز الاستغناء عن النص (كما فعلت بعض التقنينات الحديثة كالتقنين الألماني والتقنين السويسري)، لولا أننا فضلنا الإبقاء عليه لما قد يترتب على إغفاله من تفسير غير صحيح.

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١١٣٨ فرأت اللجنة حذف الفقرة الثالثة منها لأن حكمها مستفاد من حكم الفقرتين الأولى والثانية — وعدلت صياغة الفقرتين الأولى والثانية تعديلا يجعل المعنى أكثر وضوحا بالنص الآتي :

١ — لا تجوز الكفالة في مبلغ أكبر مما هو مستحق على المدين ولا بشروط أشد من شروط الدين المكفول.

٢ — ولكن تجوز الكفالة في مبلغ أقل وبشروط أهون.

وأصبح رقمها ٨٤٩ في المشروع النهائي.

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٨٤٧.

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل.

مادة ٧٨١

إذا لم يكن هناك اتفاق خاص، فإن الكفالة تشمل ملحقات الدين ومصروفات المطالبة الأولى، وما يستجد من المصروفات بعد إخطار الكفيل.

التقنين المدني السابق :

مادة ٤٩٨ / ٦٠٨ : في حالة عدم وجود شرط صريح لا تكون الكفالة إلا على أصل الدين ولا توجب التضامن .

المشروع التمهيدي

المادة ١١٣٩ :

إذا لم يكن هناك اتفاق خاص، فإن الكفالة تشمل ملحقات الدين ومصروفات المطالبة الأولى وما يستجد من المصروفات بعد إخطار الكفيل. (١)

(١) هذه المادة من المواد التي نظرتها لجنة المرحوم صديق باشا وفيها يلي مناقشتها تلك اللجنة عنها :

محضر جلسة ٨ أبريل سنة ١٩٣٨

طلب الرئيس تلاوة المادة ٧ من المشروع التمهيدي ونصها :

« إذا لم يكن هناك اتفاق خاص فإن الكفالة تشمل كافة ملحقات الدين وكذا مصروفات المطالبة الأولى وما يستجد من المصروفات بعد إخطار الكفيل » .

فاقترح كامل مرسى بك أن يستعاض عن لفظ « الدين » بعبارة « الالتزام الأصلي » .

وتلا المستر جراهام المادة ٧١٤ من المشروع الفرنسي الإيطالي ونصها : « تشمل الكفالة ملحقات الدين الأصلي وكذا مصروفات المطالبة الأولى وكافة المصروفات اللاحقة لإخطار الكفيل » .

واقترح الأخذ بهذا النص فوافقت اللجنة على ذلك .

مذكرة المشروع التمهيدي :

تنص المادة ٤٩٨ / ٦٠٨ من التقنين الحالي على أنه « في حالة عدم وجود شرط صريح لا تكون الكفالة إلا على أصل الدين ولا توجب التضامن » .

ويعاب على هذا النص أنه لم يحدد ملحقات الدين التي لا تشملها الكفالة ، وأنه يفتح بذلك مجالاً للشك والخلاف بشأنها مع أن التثنيين الفرنسي تعرض لها صراحة (م ٢٠١٦) كما أن الثابت باجماع الفقه والقضاء (انظر على الأخص استئناف مختلط ٢٠ فبراير سنة ١٩٠١ ب ١٣ ص ١٦٥ — ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٤ ب ٢٧ ص ٧٨ — ٥ أبريل سنة ١٩١٦ ب ٢٨ ص ٢٣٣) أن المشرع المصري لم يقصد استبعاد الفوائد التأخيرية ولا المصروفات الخاصة بالمطالبة الأولى أو المصروفات اللاحقة لمطالبة الكفيل وهي التي يدخلها جميعا التقنين الفرنسي (م ٢٠١٦) صراحة في نطاق الكفالة . وكان المشرع المصري إذن حين نص في المادة ٤٩٨ / ٦٠٨ على أن الكفالة لا تمتد إلى توابع الدين ، إنما قصد حالة الدين المؤجل الذي يذكر مقداره في العقد ، فإن كفالاته لا تشمل الفوائد في المدة من وقت العقد إلى حلول الأجل إلا إذا اشترط ذلك (راجع استئناف مختلط ٤ مايو سنة ١٩٢٦ ب ٣٨ ص ٣٨٧) . ولكن هذا الفرض نادر في العمل ، لأنه قلما يغفل سند الدين عن اشتراط الفوائد .

أما نص الفقرة الثانية من المادة ٤٩٨ / ٦٠٨ مصري فلا صلة له مطلقاً بفقرتها الأولى ، إذ هو يعرض للكفالة التضامنية ، وليس هنا محل الكلام عنها .

لذلك فضل المشروع أن ينقل نص المادة ٧١٤ من المشروع الفرنسي الإيطالي . ويمتاز هذا النص بأنه فضلاً عن تحديده للملحقات ، يدخلها ضمن الكفالة . وهو الحكم الواجب الأخذ به كما رأينا . كذلك يغنينا النص الجديد في الوقت نفسه عن المادة ٤٩٩ / ٦٠٩ من التقنين الحالي ، لأن الكفالة القضائية سيرد الكلام عنها في باب الكفالة التضامنية على العموم .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١١٣٩ فوافقت عليها اللجنة دون تعديل .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٨٤٨

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل— وأصبح رقمها ٧٨١

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل

الفصل الثاني

آثار الكفالة

١ - العلاقة ما بين الكفيل والدائن

مادة ٧٨٢

- ١ - يبرأ الكفيل بمجرد براءة المدين ، وله أن يتمسك بجميع الأوجه التي يحتج بها المدين .
- ٢ - على أنه إذا كان الوجه الذي يحتج به المدين هو نقص أهليته ، وكان الكفيل عالماً بذلك وقت التعاقد ، فليس له أن يحتج بهذا الوجه .

التقنين المدني السابق :

مادة ٦٢٢/٥٠٩ : يبرأ الكفيل بمجرد براءة المدين وله أن يتمسك بجميع الأوجه التي يحتج المدين بها ماعدا الأوجه الخاصة بشخصه .
المشروع التمهيدي

المادة ١١٥٩ :

يرأ الكفيل بمجرد براءة المدين ، وله أن يتمسك بجميع الأوجه التي يحتج بها المدين ماعدا الأوجه المتصلة بشخصه خاصة ، وذلك مع مراعاة ماورد بالمادة ١١٣٥ مذكرة المشروع التمهيدي :

يطابق هذا النص تماما المادة ٦٢٢/٥٠٩ من التقنين الحالي . وهو يقرر حكما أساسيا تقتضيه طبيعة الكفالة . فالتزام الكفيل تابع للالتزام الأصلي ، وهو يبطل كلما بطل هذا الالتزام ، كما أنه ينقضى بمجرد انقضائه . على أن المشروع يتحفظ بالنسبة للحكم الوارد بالمادة ١١٣٥ الخاص بكفالة التزام ناقص الأهلية إذا كان الكفيل يعلم بنقص الأهلية ، فإنه استثناء لا يجوز للكفيل في هذه الحالة التمسك بطلان الالتزام الأصلي .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١١٥٩ فأقرتها اللجنة على أصلها — وأصبح رقبها ٨٥١ في مشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

تقرير لجنة الشؤون التشريعية .

عدلت المادة ٨٥١ تحت رقم ٨٤٩ على الوجه الآتي :

١ — يرأ الكفيل بمجرد براءة المدين وله أن يتمسك بجميع الأوجه التي يحتج بها المدين .

٢ — على أنه إذا كان الوجه الذي يحتج به المدين هو نقص أهليته وكان الكفيل عالما بذلك وقت التعاقد فليس له أن يحتج بهذا الوجه — والتعديل من شأنه أن يقيد من إطلاق العبارة التي وردت في آخر النص الأصلي ، وحذفت عند التعديل وهي « ماعدا الأوجه المتصلة بشخصه خاصة » — فإن المقصود بهذه العبارة هو نقص الأهلية ولكن عدم احتجاج الكفيل بنقص أهلية المدين ينبغي ألا يكون مطلقا ، وينبغي أن نميز بين ما إذا كان الكفيل يعلم بنقص أهلية المدين فلا يجوز له في هذه

الحالة أن يحتج بذلك ، وبين ما إذا كان لا يعلم بنقص الأهلية فيلبي أن يكون له الحق في الاحتجاج بذلك وفقا للقواعد العامة .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة كما أقرها مجلس النواب ، وأصبح رقمها ٧٨٢

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٧٨٣

إذا قبل الدائن أن يستوفي في مقابل الدين شيئا آخر ، برئت
ذمة الكفيل ولو استحق هذا الشيء .

التقنين المدني السابق :

مادة ٦٢٤/٥١١ : تبرأ ذمة المدين بقبول الدائن شيئا بصفة وفاء للدين ولو حصلت
دعوى من الغير باستحقاقه ذلك الشيء .

المشروع التمهيدي

المادة ١١٦٠ :

إذا قبل الدائن أن يستوفي في مقابل الدين شيئاً آخر ، برئت ذمة الكفيل حتى لو استحق هذا الشيء (١) و (٢) :

مذكرة المشروع التمهيدي :

يطابق هذا النص المادة ٦٢٤/٥١١ من التقنين الحالي . والمبدأ الوارد به مقرر في معظم التقنينات (كالتقنين الفرنسي والإيطالي والهولندي الخ) والواقع أنه مجرد تطبيق للقواعد العامة في تجديد الالتزام (أنظر م ١٥٢/١٨٨ من التقنين الحالي و ٢٩٣ فقرة ٢ من المشروع) .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١١٦ من المشروع ، فأقرتها اللجنة على أصلها . وأصبح رقمها ٨٥٢ في المشروع النهائي .

(١) هذه المادة من المواد التي نظرتها لجنة المرحوم كامل صدقي باشا وفيما يلي مناقشات تلك اللجنة عنها .

محضر جلسة ١٧ يونه سنة ١٩٣٨

تليت المادة ٣١ من المشروع التمهيدي ونصها :

« إذا قبل الدائن أن يستوفي في مقابل الدين شيئاً آخر برئت ذمة الكفيل ولو استحق هذا الشيء » .

فقال الرئيس إن المبدأ الذي تقرره هذه المادة مأخوذ به في كثير من التشريعات لذا فهو يرى الموافقة عليها .

فقررت اللجنة الأخذ بهذا النص .

(٢) مادة محذوفة .

المادة ١٦١١ :

اتحاد الذمة الذي يحصل في شخص المدين وكفيله ، في حالة ما إذا ورث أحدهما الآخر ، لا تنقضي به دعوى الدائن على من كفل الكفيل .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يطابق هذا النص المادة ٢٠٣٥ من التقنين الفرنسي والمادة ٧٣٥ من المشروع الفرنسي =

المشروع في مجلس النواب

تقرير لجنة الشؤون التشريعية :

عدلت المادة ٨٥٢ بإضافة عبارة « من المدين » فأصبحت كما يأتي :

« إذا قبل الدائن أن يستوفي من المدين في مقابل الدين شيئاً آخر برئت ذمة الكفيل ولو استحق هذا الشيء ، وذلك حتى يتحدد المقصود من النص بوضوح تام ، إذ المقصود ألا ينصرف النص إلا إلى حالة ما إذا استوفى الدائن مقابل الدين من المدين لا من الكفيل . أما إذا استوفى المقابل من الكفيل فإن هذا الأخير يكون ضامناً لاستحقاق الشيء ، ولا تبرأ ذمته طبقاً للقواعد العامة .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة تحت رقم ٨٥٠

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

محضر الجلسة الخامسة والثلاثين

تليت المادة ٨٥٠ الخاصة ببراءة ذمة الكفيل إذا استوفى الدائن من المدين مقابل

الإيطالي . وحكمه طبيعي إذ هنا لم تجتمع صفة دائن ومدين في شخص واحد ، بل الكفيل الذي كان ملازماً بصفة تبعية عن غيره أصبح ملتزماً بصفة أصلية ، أو المدين ورث الكفيل فأصبح كفيلاً لنفسه . وعلى ذلك تبقى الضمانات الأخرى ، ويبقى التزام المصدق باقياً لفائدة الدائن ، خاصة وأن المصدق إنما جاء ليقوى مركز الكفيل الذي لم يعتبر ضمانه كافياً .

ملحوظة : هذه المادة من المواد التي نظرتها لجنة المرحوم كامل صدقي باشا وفيها يلي مناقشات تلك اللجنة عنها :

محضر جلسة ١٧ يونيو سنة ١٩٣٨

قررت اللجنة اقتباس المادة ٧٢٥ من مشروع تقنين الالتزامات الفرنسي الإيطالي ونصها : =

دينه شيئاً آخر فرأت اللجنة العدول عن هذا النص الأصلي الوارد في مشروع الحكومة وذلك تعميماً للنص حتى يشمل المدين وأى شخص آخر .

والنص كما ورد في مشروع الحكومة هو :

« إذا قبل الدائن أن يستوفى في مقابل الدين شيئاً آخر برئت ذمة الكفيل ولو استحق هذا الشيء . »

تقرير اللجنة :

رأت اللجنة أن تعدل عن التعديل الذى أخذ به مجلس النواب وأن ترجع إلى الصيغة التى وضعتها الحكومة ولا سيما أن هذه الصيغة تطابق فى معناها النص الوارد فى التقنين الحالى . ولم تر اللجنة محلاً لأن تخصص الوفاء بوجوب حصوله من المدين لأن الوفاء قد يقع من المدين أو غيره فليس ثمة وجه لتخصيص ينحل بهذا المبدأ . وأصبح رقم المادة ٨٧٣ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة

« انحاد الذمة الذى يحصل فى شخص المدين وكفيله فى حالة ما إذا ورث أحدهما الآخر تنقضى به دعوى الدائن على من كفل الكفيل . »

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ١١٦١ فقررت اللجنة حذفها اكتفاء بتطبيق القواعد العامة .

مادة ٧٨٤

- ١ - تبرأ ذمة الكفيل بقدر ما أضاعه الدائن بخطئه من الضمانات
- ٢ - ويقصد بالضمانات في هذه المادة كل تأمين يخص ضمان الدين ولو تقرر بعد الكفالة ، وكل تأمين مقرر بحكم القانون .

التقنين المدني السابق :

مادة ٦٢٣/٥١٠ : يبرأ الكفيل بقدر ما أضاعه الدائن بتقصيره من التأمينات التي كانت له .

المشروع التمهيدي

المادة ١١٥٦ (الفقرتان الأولى والثانية) :

- ١ - تبرأ ذمة الكفيل بقدر ما أضاعه الدائن بخطئه من الضمانات .
- ٢ - ويقصد بالضمانات في هذه المادة كل تأمين يخص ضمان الدين ، حتى لو تقرر بعد الكفالة ، وكل تأمين مقرر بحكم القانون (١) .

(١) هذه المادة من المواد التي نظرتها لجنة المرحوم كامل صدقي باشا وفيما يلي مناقشات تلك اللجنة عنها :

محضر جلسة ١٠ يونيو سنة ١٩٣٨

تليت المادة ٢٥ من المشروع التمهيدي ونصها :

- « يلتزم الدائن بالمحافظة على حقوقه وامتيازاته لمصلحة الكفيل » .
- « وتبرأ ذمة الكفيل بمقدار ما أضاعه الدائن بخطئه من الضمانات » .
- « ويقصد بالضمانات في هذه المادة كل تأمين يخص ضمان الدين ولو تقرر بعد الكفالة وكل تأمين مقرر بحكم القانون » .

مذكرة المشروع التمهيدي :

تطابق الفقرة الأولى من هذا النص المادة ٥١٠/٦٢٣ وهي تقرر الدفع بإضاعة التأمينات .

ولما كان قد ثار نزاع في العمل بشأن تحديد الضمانات التي يترتب على ضياعها بخطأ الدائن إبراء الكفيل ، فقررت بعض الأحكام أن المقصود هو التأمين الاتفاقى كالرهن التأمينى أو الحيازى (انظر على الأخص استئناف مختلط ٣١ يناير سنة ١٩١٢ ب ٢٤ ص ١١٨ — ٣ ديسمبر سنة ١٩١٣ ب ٢٦ ص ٧٦ — ٢٧ يناير سنة ١٩١٥ ب ٢٧ ص ١٣٧ — ١٤ أبريل سنة ١٩١٥ ب ٢٧ ص ٢٧٨ — ٧ يونيو سنة ١٩١٧ ب ٢٩ ص ٤٩٠) . ورأت غالبية الأحكام أن المقصود هو كل تأمين خصص لوفاء الدين حتى لو كان تأميناً قانونياً (راجع استئناف مختلط ١٤ مايو سنة ١٩١٣ ب ٢٥ ص ٣٧٦ — ١٥ مايو سنة ١٩٢٣ ب ٣٥ ص ٤٤٥) . كذلك قام الخلاف بشأن التأمينات التي توجد بعد قيام الكفالة وهل يشملها النص . وقد جرى القضاء على أن هذه التأمينات لم يقصدها المشرع ، فلا يترتب على ضياعها بخطأ الدائن إبراء الكفيل (انظر استئناف أهلى ٢٢ مايو سنة ١٩١٢ الحقوق ٢٨ ص ٥١ — استئناف مختلط

= « ولا تبرأ ذمة الكفيل بمجرد أن الدائن تأخر في اتخاذ الإجراءات أو لمجرد أنه لم يتخذها إلا إذا ترتب على خطئه ضرر للكفيل وبقدر هذا الضرر » .
فقال عبد الفتاح السيد بك إنه يرى حذف هذا النص لأن القواعد العامة كفيلة بتنظيم الحالات التي تضمنها .
ورأى المسيو دوفيه حذف الفقرة الأولى من هذه المادة أو تعديل صياغتها على الأقل لما تنطوى عليه من عيوب قد تكون مثاراً للنقد .
وقال المسيو باسار إنه يرى أن يستبدل بعبارة « بفعله » الواردة في الفقرة الأخيرة من هذه المادة عبارة « بخطئه » إذ قد تصدر من جانب الدائن أفعال يكون لها ما يبررها .
وطلب مصطفى الشوربجي بك أن تبحث هذه المادة على ضوء المادة ١٦ السابق الموافقة عليها ونصها :

« يظل الكفيل ملزماً حتى بعد حلول أجل الالتزام الأصلي بشرط أن يكون الدائن قد طالب المدين في خلال شهرين من تاريخ هذا الأجل واستمر في مطالبته دون تراخ » . واقترح =

١٥ يناير سنة ١٩١٤ ب ٢٦ ص ١٥٦ — ١٣ مارس سنة ١٩٢٣ ب ٣٥ ص ٣٧٦ —
٧ مارس سنة ١٩٣٩ ب ٥١ ص ١٨٦). ولكن يعاب على هذا الحل أن مبنى الدفع
فكرة الحلول والتبعية، وأن الكفيل يحل محل الدائن في التأمينات التي تقرر بعد
الكفالة وضياعها بخطئه يحرمه من ذلك الحلول. وقد قضى المشروع على كل هذا
الخلاف بأن قرر في الفقرة الثانية أن الضمانات المقصودة في هذه المادة تشمل كل
تأمين خصص لضمان الدين حتى لو تقرر بعد الكفالة، وكذلك كل تأمين مقرر
بحكم القانون.

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١١٥٦ ونصها:

- ١ — تبرأ ذمة الكفيل بقدر ما أضرعه الدائن بخطئه من الضمانات.
- ٢ — ويقصد بالضمانات في هذه المادة كل تأمين يخصص لضمان الدين حتى
لو تقرر بعد الكفالة، وكل تأمين مقرر بحكم القانون.

= حذف الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥ من المشروع التمهيدي اكتفاء بنص المادة ١٦.
وذهب المسيو باسار إلى الرأي العكسي قائلاً إنه قد يكون هناك محل لحذف المادة ١٦ والإبقاء
على الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥ من المشروع التمهيدي مع إدخال بعض التعديل على صياغتها.
وانضم إليه المسيو دوفيه في هذا الرأي.

وقال فؤاد حسنى بك إن تحديد مهلة على النحو المقرر في المادة ١٦ يبدو على جانب من
الخطورة، إذ أن إبراء ذمة الكفيل يجب ألا يتم بقوة القانون بمجرد تأخر الدائن في مطالبة
المدين، وإنما يجب أن يترتب على خطأ أو سكوت من جانب الدائن ينطوي على إضرار بالكفيل.
فوافق مصطفى الشوربجي بك على حذف المادة ١٦ بشرط تعديل الفقرة الأخيرة من المادة
٢٥ على نحو يجعل إبراء ذمة الكفيل رهيناً بحصول خطأ أو تقصير من جانب الدائن يترتب
عليه ضرر بالكفيل وأن يقيد هذا الإبراء بمقدار ما أصاب الكفيل من ضرر.

واقترح المسيو باسار: (١) حذف المادة ١٦ (٢) الاستعاضة عن الفقرة الرابعة من المادة ٢٥ من
المشروع التمهيدي بالفقرة الآتية:

« ولا تبرأ ذمة الكفيل لمجرد أن الدائن تأخر في اتخاذ الإجراءات أو لمجرد أنه لم يتخذها،
إلا إذا تترتب على خطئه ضرر بالكفيل وبمقدار هذا الضرر، »

٣ - ولا تبرأ ذمة الكفيل بمجرد أن الدائن تأخر في اتخاذ الإجراءات أو لمجرد أنه لم يتخذها ، إلا إذا ترتب على خطئه ضرر للكفيل ، وبقدر هذا الضرر .

٤ - على أنه تبرأ ذمة الكفيل إذا لم يقيم الدائن باتخاذ الإجراءات ضد المدين في خلال ستة أشهر من إندار الكفيل له .

ورأت اللجنة إدخال بعض تعديلات لفظية مع إضافة عبارة : « ما لم يقدم المدين للكفيل ضمانا كافيا ، في آخر الفقرة الرابعة - وذلك استيفاء لحكم هذه الفقرة لأن ذمة الكفيل لا تبرأ إلا في الحالة التي يترتب على تأخير الدائن في اتخاذ الإجراءات فيها ضياع حق الكفيل في الرجوع على المدين أو انتقاصه وتقديم المدين ضمانا للكفيل ينتفي معه الضرر الذي يلحق الكفيل من إهمال الدائن في هذه الحالة - وأصبح نصها كالآتي :

١ - تبرأ ذمة الكفيل بقدر ما أضاعه الدائن بخطئه من الضمانات

٢ - ويقصد بالضمانات في هذه المادة كل تأمين يخصص لضمان الدين ولو تقرر بعد الكفالة وكل تأمين مقرر بحكم القانون .

== فوافقت اللجنة على الاقتراح بشقيه .

ولاحظ عبد الفتاح السيد بك أن حذف المادة ١٦ سيترك ثغرة في حالة عدم قيام الدائن بمطالبة المدين وانقضاء عدة شهور بعد حلول أجل الدين .

وتساءل المسيو باسار عما إذا كان هناك تقادم خاص بالنسبة لالتزام الكفيل .

وقال فؤاد حسنى بك إن المنطق يقضى بتقرير براءة ذمة الكفيل في حالة ما إذا لم يقيم الدائن بمطالبة المدين في خلال مدة معقولة بعد حلول أجل الدين . وتساءل عما إذا كان من الممكن اعتبار تقاعد الدائن عن مطالبة المدين قرينة على الخطأ .

فرد المسيو باسار بأن التأخير في اتخاذ إجراءات المطالبة لا يمكن أن يعد في حكم الخطأ في أغلب الحالات ، لذا فهو يرى النص على براءة ذمة الكفيل بمضى مدة ما في حالة عدم اتخاذ الدائن للإجراءات .

ووافق فؤاد حسنى بك على هذا الرأي .

ورأى المسيو دوفيه تقرير تقادم قصير بشرط ألا يبدأ إلا بعد إندار الكفيل للدائن .

ورأى المسيو باسار أن تضاف إلى المادة ٢٥ من المشروع التمهيدى الفقرة الأخيرة التالية ==

٣ - ولا تبرأ ذمة الكفيل بمجرد أن الدائن تأخر في اتخاذ الإجراءات أو لمجرد أنه لم يتخذها إلا إذا ترتب على خطئه ضرر للكفيل وبقدر هذا الضرر .

٤ - على أن ذمة الكفيل تبرأ إذا لم يقيم الدائن باتخاذ الإجراءات ضد المدين في خلال ستة أشهر من إنذار الكفيل له ما لم يقدم المدين للكفيل ضمانا كافيا .
وأصبح رقم المادة ٨٥٢ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

تقرير لجنة الشؤون التشريعية :

رأت اللجنة جعل الفقرتين ١ و ٢ مادة مستقلة تحت رقم ٨٥١ وجعل الفقرتين ٣ و ٤ من هذه المادة مادة مستقلة أخرى تحت رقم ٨٥٢

مناقشات المجلس :

وانتق المجلس على رأى اللجنة بجمع المادة من الفقرتين الأولى والثانية تحت رقم ٨٥١ .

« ومع ذلك تبرأ ذمة الكفيل إذا لم يتخذ الدائن إجراءات المطالبة ضد المدين خلال ستة أشهر من إنذار الكفيل للدائن » .

وبعد مناقشة قصيرة وافقت اللجنة على هذه الفقرة على أن توضع في آخر المادة ، كما رأت حذف الفقرة الأولى من المادة ٢٥ من المشروع التمهيدى والإبقاء على الفقرتين الثانية والثالثة منها بحالتهما وإدخال التعديلات التى اقترحها المسيو باسار على الفقرة الرابعة وبذلك أصبح النص النهائى كما يلى :

« تبرأ ذمة الكفيل بقدر ما أضعاه الدائن بخطئه من الضمانات » .

« ويقصد بالضمانات فى هذه المادة كل تأمين يخصص لضمان الدين ولو تقرر بعد الكفالة وكل تأمين مقرر بحكم القانون » .

« ولا تبرأ ذمة الكفيل بمجرد أن الدائن تأخر فى اتخاذ الإجراءات أو لمجرد أنه لم يتخذها ، إلا إذا كان هناك خطأ من جانب الدائن ترتب عليه ضرر بالكفيل ، وفى هذه الحالة تبرأ ذمته بمقدار هذا الضرر » .

« ومع ذلك تبرأ ذمة الكفيل إذا لم يتخذ الدائن الإجراءات ضد المدين خلال ستة أشهر من إنذار الكفيل للدائن » .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل — وأصبح رقمها ٧٨٤

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٧٨٥

١ - لا تبرأ ذمة الكفيل بمجرد أن الدائن تأخر في اتخاذ الإجراءات أو بمجرد أنه لم يتخذها .

٢ - على أن ذمة الكفيل تبرأ إذا لم يقم الدائن باتخاذ الإجراءات ضد المدين خلال ستة أشهر من إنذار الكفيل للدائن مالم يقدم المدين للكفيل ضمانا كافيا .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ١١٥٦ الفقرتان الثالثة والرابعة :

١ - ولا تبرأ ذمة الكفيل بمجرد أن الدائن تأخر في اتخاذ الإجراءات أو بمجرد أنه لم يتخذها ، إلا إذا ترتب على خطئه ضرر للكفيل ، ويقدر هذا الضرر .

٢ — على أنه تبرأ ذمة الكفيل إذا لم يقيم الدائن باتخاذ الإجراءات ضد المدين في خلال ستة أشهر من إنذار الكفيل له . (١)

مذكرة المشروع التمهيدي :

الفقرة الأولى اقتبسها المشروع من أحكام القضاء المصري . وهي تقرر في جزئها الأول حكماً مجعاً عليه ، وهو أن الكفيل لا تبرأ ذمته بمجرد تأخر الدائن في اتخاذ الإجراءات ، أو لمجرد أنه لم يتخذها ، لأن للكفيل الحق في الرجوع على المدين بمجرد حلول الأجل حتى لو مد الدائن الأجل له . على أنه قد تصدر من الدائن أعمال إيجابية (كتنازله عن حجز تنفيذي أو تحفظي أو حجز مال مدينه لدى الغير أو إجراءات التنفيذ العقاري أو وضع أموال المدين تحت الحراسة ، أو إيداع المبالغ الناتجة من بيع المنقولات في خزانة المحكمة) أو أعمال سلبية (كعدم قيامه باتخاذ إجراء تنفيذي أو تحفظي لا يستطيع الكفيل القيام به لجهله إياه أو لعدم وجود المستندات اللازمة لإجراءاته ، وكذلك عدم التقدم في التوزيع أو سقوط الحق بسبب التأخر أو الإهمال في القيام بإجراء معين أو إبراز مستند ما) لا يترتب عليها ضياع التأمينات ، ولكنها مع ذلك تؤثر في حق الكفيل فتضيعة أو تلتقص منه . كل هذه الأعمال يجب أن يسأل عنها الدائن طبقاً لقواعد المسؤولية ، مادام قد ترتب عليها ضرر للكفيل . والتقنين الحالي لم يتعرض لذلك ، ولكن بعض التقنيات الحديثة أوردت نصواً في هذا الصدد (أنظر مثلاً التقنين الألماني م ٧٧٦) . والمشروع ، قياساً على هذه التقنيات ، أورد هذه الفقرة مقتبساً حكمها من القضاء المصري (راجع استئناف مختلط ٧ ديسمبر ١٩١٥ ب ٢٨ ص ٤٦) .

والفقرة الثانية استمد المشروع فكرتها من المشروع الفرنسي الإيطالي (م ٧٣٩) والتقنين السويسري (م ٥٠٢) والتقنين البولوني (م ٦٣٧)

(١) هذه المادة من المواد التي نظرتها لجنة المرحوم كامل صدقي باشا بجنسة ١٠ يونيه سنة ١٩٣٨ ويراجع بشأنها التعليق على المادة السابقة (م ٧٨٤) .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١١٥٦

(يراجع بشأنها مقررته اللجنة عن المادة السابقة)

المشروع في مجلس النواب

تقرير لجنة الشئون التشريعية :

(يراجع بشأنها ما جاء في تقرير اللجنة عن المادة السابقة) — وأصبح

رقم المادة ٨٥٢

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

محضر الجلسة الخامسة والثلاثين

تليت المادة ٨٥٢ التي لا تجيز براءة ذمة الكفيل لمجرد أن الدائن تأخر في اتخاذ الإجراءات أو لمجرد أنه لم يتخذها إلا إذا ترتب على خطئه ضرر للكفيل وبقدر هذا الضرر .

فاعترض معالي حلى عيسى باشا على النص وطالب بحذفه لأنه سترتب عليه إشكالات كثيرة في العمل ويجب ترك تقديرها للقضاء لا لنص تشريعي .

فأجاب معالي السنهوري باشا بأن هذا النص تقنين لما استقر عليه القضاء في مصر في هذا الموضوع بعد أن تردد كثيرا في أول الأمر في تقريره بسبب وجود خفاء فيما إذا كان التأخر في اتخاذ إجراءات تحفظية أو تنفيذية يمكن أن يعتبر خطأ تطبيقا لقواعد المسؤولية التقصيرية .

ومع ذلك أصر حلى عيسى باشا على حذف الفقرة الأولى من المادة المذكورة .

قرار اللجنة :

رأت اللجنة إرجاء البت في الفقرة الأولى من المادة ٨٥٢ والموافقة على الفقرة

الثانية منها .

محضر الجلسة الثانية والخمسين

تليت المادة ٨٥٢ وأعيدت المناقشة فيها فاتجه الرأي إلى حذف عبارة « إلا إذا ترقب على خطئه ضرر للكفيل وبقدر هذا الضرر » من الفقرة الأولى اكتفاء بالقواعد العامة . وقد عارض كل من سعادة الرئيس وأحمد رمزي بك الرجوع إلى القواعد العامة في هذا الشأن لأن الكفيل ضامن على كل حال ولكن الأغلبية وافقت على الحذف .

قرار اللجنة :

قررت الأغلبية حذف العبارة المذكورة لأن في القواعد العامة في المسؤولية التقصيرية ما يغني عن المعنى الذي قصدت هذه العبارة إلى استظهاره .

تقرير اللجنة :

أخذت اللجنة بالتعديل الذي أقره مجلس النواب إلا أنها حذفت من نهاية الفقرة الأولى عبارة « إلا إذا ترقب على خطئه ضرر للكفيل وبقدر هذا الضرر » لأن في القواعد العامة في المسؤولية التقصيرية ما يغني عن المعنى الذي قصدت هذه العبارة إلى استظهاره .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما عدتها اللجنة .

مادة ٧٨٦

إذا أفلس المدين وجب على الدائن أن يتقدم في التفليسه بالدين
وإلا سقط حقه في الرجوع على الكفيل بقدر ما أصاب هذا الأخير
من ضرر بسبب إهمال الدائن .

التقنين المدني السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ١١٥٦ :

إذا أفلس المدين وجب على الدائن أن يتقدم في التفليسه بالدين ، وإلا سقط حقه
في الرجوع على الكفيل بقدر ما أصاب هذا الأخير من ضرر بسبب إهمال الدائن ^(١) و ^(٢)

(١) هذه المادة من المواد التي نظرتها لجنة المرحوم كامل صدقي باشا ، وفيما يلي مناقشات
تلك اللجنة عنها :

محضر جلسة ١٠ يونيو سنة ١٩٣٨

تليت المادة ٢٦ من المشروع التمهيدي ونصها :

« إذا أفلس المدين وجب على الدائن أن يتقدم في التفليسه بالدين ، وإلا سقط حقه في
الرجوع على الكفيل بقدر ما أصاب هذا الأخير من ضرر بسبب إهماله » .
وبعد مناقشة قصيرة وافقت اللجنة بالإجماع على هذه المادة .

(٢) مادة محذوفة .

المادة ١١٤٣ :

للكفيل ، حتى قبل أن يقوم بالوفاء ، أن يطالب المدين بتأمينه في الحالات الآتية : =

مذكرة المشروع التمهيدي :

اقتبس المشروع هذا النص عن تقنين الالتزامات السويسري (م ٥١١) .

- == أولا — إذا طُلب قضائيا بالوفاء .
- ثانيا — إذا أفلس المدين أو صفت أمواله تصفية قضائية أو كان في حالة إعسار .
- ثالثا — إذا كان المدين قد تعهد بإبراء الكفيل في وقت معين .
- رابعا — إذا أصبح الدين مستحقا بحلول الأجل المتفق عليه ، ولو قبل الدائن صراحة مد الأجل .
- خامسا — بانتهاء خمس سنين إذا لم يكن للالتزام الأصلي أجل محدد ، ما لم يكن هذا الالتزام بحسب طبيعته مما لا يسقط قبل وقت معين كالتزام الوصي .
- التقنين المدني السابق :

مادة ٥٠٣ / ٦١٣ — ٦١٤ :

للكفيل الحق في مطالبة المدين عند حلول أجل الدين ولو أجل رب الدين المدين أجلا جديدا ولم يبرأ الكفيل من الكفالة . وله أيضا مطالبة المدين بالدين إذا أفلس قبل حلول أجل الدين المكفول به .

هذه المادة (١١٤٣) من المواد التي نظرتها لجنة المرحوم كامل صدقي باشا وفيما يلي مناقشات تلك اللجنة عنها :

محضر جلسة ٢٩ أبريل سنة ١٩٣٨

طلب الرئيس تلاوة المادة ١١ من المشروع التمهيدي الذي وضعه صليب سامي بك خاصة بالكفالة ونصها :

« للكفيل أن يرجع على المدين عند الاستحقاق ولو منح الدائن هذا الأخير أجلا للوفاء . »

فقال مصطفى الشوربجي بك إن هذه المادة تتكلم عن الرجوع على المدين وحده دون تحديد موضوع المطالبة التي توجه إليه مما يجعل محلا للتساؤل عن موضوع هذه المطالبة الذي لا يمكن أن يكون هو الوفاء بالدين إذ الواقع أن الكفيل لا يرجع بمقتضى توكيل صادر له من الدائن حيث إن الفرض أن الدائن قد منح المدين أجلا للوفاء وأنه بذلك لا يقصد مطالبته إلا عند حلول الأجل الجديد كما أن دعوى الكفيل لا ترمى إلى استرداد ما دفعه عن المدين إذ أنه لم يدفع عنه شيئا ما فلا يبقى والحالة هذه إلا احتمال واحد هو حالة ما إذا أراد الكفيل التخلص من التزامه لعدم رغبته في الاستمرار في كفالة المدين إلى ما بعد الأجل المحدد . على أنه يتعين في هذه الحالة توجيه الدعوى إلى الدائن أيضا كما يتعين تعديل النص بحيث يسمح للكفيل صراحة بأن يطلب إبراءه من التزامه .

والتقنين البولوني (م ٦٤٣) وليس له مقابل في التقنين المصري ، ولا في التقنين

== وقال صليب سامي بك إن هذا النص يخول الكفيل حقا استثنائيا في مطالبة المدين بالوفاء بقصد التخلص من التزامه إذا لم يشأ استمرار كفالته للمدين الى ما بعد الأجل المحدد. فليس الكفيل ملزما بمواجهة خطر إعسار المدين بعد انقضاء الأجل الذي حدد لالتزامه ، فإذا أمكن تحميله خطر هذا الإعسار في حالة عدم تقصير الدائن في المطالبة بحقوقه فليس الأمر كذلك إذا قصر الدائن في استعمال هذه الحقوق .

وقال المستر جراهام إن الكفيل إنما يلتزم طبقا لشروط معينة في العقد .

فرد صليب سامي بك بأن من بين هذه الشروط تحديد الأجل الذي ينتهي عنده ضمان الكفيل ، فيجب إذن على المدين أن يقوم بالسداد عند حلول الأجل والدائن حر في مد الأجل بمنح مهلة للمدين ، غير أنه لا يمكنه بفعلة هذا أن يبقى على حقوقه قبل الكفيل بدون رضائه. لذا يخول القانون الكفيل بصفة استثنائية الحق في مطالبة المدين بالسداد وذلك ليتمكن من التخلص من التزامه ككفيل .

وعلق المسيو فان أكر على هذا بأن منح هذا الحق للكفيل قد يبدو غريبا لأول وهلة . ولاحظ المسيو دوفيه أن النص الذي يقترحه المقرر إن هو إلا ترديد لنص المادة ٦١٣ من القانون المدني المختلط بعد حذف الشق الأخير منها ، ثم تساءل عما إذا كانت قد نشأت عن هذه النص صعوبات في العمل .

فرد مصطفى الشوربجي بك بأن هذا النص لم يثر منازعات إلا أنه لما كان النص الحالي محل انتقاد من الوجهة القانونية فلا داعي لوضعه في التشريع الجديد . ورأى أن يستعاض عن هذا النص بنص آخر يستلهم فيه الحل المنطقي الطبيعي الوحيد في مثل هذه الحالة وهو أنه لا يسوغ للدائن أن يمد أجل الوفاء إلا برضاء الكفيل .

وقال صليب سامي بك إن القصد من هذا النص هو إبراء الكفيل من التزامه إذا لم يوافق على مد أجل الوفاء، وذلك بتحويله بصفة استثنائية الحق في مطالبة المدين بالوفاء .

ورأى المسيو باسار أن النص المقترح لم يصادف محله وأن من الخير وضعه بعد ذلك بين النصوص التي تنظم العلاقة بين الكفيل والمدين .

فأجاب صليب سامي بك بأنه توخى في المشروع التمهيد الذي أعده أن يبرز في المقدمة النصوص التي تقرر مبادئ عامة والتي يصح تطبيقها على كل من الكفيل المتضامن والكفيل غير المتضامن .

وقال المسيو باسار إنه يشاطر الشوربجي بك رأيه ويستغرب أن يتاح للكفيل مطالبة المدين بدعوى مباشرة في حين أنه لا يقصد من هذه المطالبة سوى التخلص من ==

الفرنسي أو المشروع الفرنسي الإيطالي . على أن الحكم الوارد به أصبح من الواجب

==التزامه ككفيل وذكر أن نص المادة ٢٠٣٢ من القانون المدني الفرنسي — وهو الذي أخذ عنه نص المادة ٦١٣ من القانون المدني المختلط والمادة ١١ من المشروع التيهدي — قد قرر للكفيل دعوى ضمان . ثم تلا هذه المادة ونصها :

« للكفيل ولو لم يكن قد أدى الدين أن يرجع على المدين مطالبا إياه بتعويضه :

١ — إذا طوّل قضايا بالوفاء .

٢ — إذا أفلس المدين أو أعسر .

٣ — إذا تعهد المدين بإبرائه من الكفالة في وقت معين .

٤ — إذا استحق الدين بحلول الأجل المتفق عليه وقت التعاقد .

٥ — إذا انقضت عشر سنوات وكان الالتزام الأصلي ليس من طبيعته أن ينقضي قبل

مرور وقت معين مثل الوصاية .

وعقب على ذلك بأنه ولو أن الإنسان قد يتساءل عن الجزاء المقرر لهذه المطالبة ، إلا أنه

لا يرى بأسا من إجازة هذه المطالبة على النحو الذي تقضى به هذه المادة .

واستشهد صليب سامي بك بحالة الكفيل الذي قبل أن يكفل معتمدا على الربح الذي

ستغله أموال المدين بأن حدد لكفالاته تاريخا أقصى يوافق التاريخ الذي يستطيع عند

حلوله التصرف في هذا الربح . فللكفيل مصلحة في عدم امتداد كفالاته إلى ما بعد هذا التاريخ .

ثم ضرب مثلا آخر حالة الكفيل الملزم قبل المدين بدين يعادل أو يجاوز في مقداره الدين

المكفول ، فالكفيل لم يكن ليكفل إلا تحت شرط أن يستحق الدين المكفول عند استحقاق

الدين الذي في ذمته بحيث يبرأ من كفالاته براءة ذمته من دينه . ففي هذه الحالة تكون للكفيل

مصلحة في مطالبة المدين الأصلي عند الاستحقاق ولو كان الدائن قد منحه أجلا للوفاء .

ثم تلا الرئيس المادة ٧٣٩ من مشروع قانون الالتزامات الفرنسي الإيطالي ونصها :

« يظل التزام الكفيل قائما حتى بعد حلول أجل الالتزام الأصلي بشرط أن يقوم الدائن

في خلال شهرين من تاريخ الاستحقاق بمطالبة المدين ، وأن يستمر في هذه المطالبة بغير توان .

ويسرى هذا الحكم ولو حدد الكفيل التزامه صراحة بنفس الأجل المحدد للالتزام الأصلي ،

وقال إنه يري إمكان الأخذ بهذا النص .

وأضاف المسيوقان أكر أن المادة التي تلاها الرئيس يجب أن تقرأ عند تلاوتها بالمادة

٧٣٢ من نفس المشروع وهي تطابق نص المادة ٢٠٣٢ من القانون المدني الفرنسي ونصها :

« للكفيل ولو لم يكن قد أدى الدين أن يرجع على المدين لمطالبته بتعويضه :

١ — إذا طوّل قضايا بالوفاء .

تقريره بعد أن نص المشروع على عدم مسئولية الدائن لمجرد التأخر في اتخاذ الإجراءات أو لمجرد أنه لم يتخذها .

== ٢ - إذا أفلس المدين أو صفيت أمواله تصفية قضائية أو أعسر .

٣ - إذا تعهد المدين بإبرائه من الكفالة في وقت معين .

٤ - إذا استحق الدين بحلول الأجل المقرر له في العقد .

٥ - إذا انقضت خمس سنوات ولم يكن للالتزام الأصلي أجل محدد للاستحقاق إلا إذا كان الالتزام الأصلي كالتزام الناشئ عن الوصاية ليس في طبيعته قابلاً للانقضاء قبل زمن معين .

وأجاب صليب سامى بك على الاعتراضات التي أثارها مصطفى الشوربجي بك بأن الكفيل الذي يطالب المدين عند الاستحقاق إما يرجع عليه بمقتضى توكيل أو على الأقل يقوم بعمل من أعمال العضالة نظراً للمصلحة المشتركة بينه بصفته دائناً محتملاً وبين الدائن الأصلي . فقال مصطفى الشوربجي بك إن اقتراض الوكالة أمر يجب استبعاده إذ لو كان الدائن يرغب في المطالبة ما منح المدين أجلاً للوفاء .

وقال انسيو دوفيه إنه بتساؤله عما إذا كان تطبيق المادة ٦١٣ من القانون المدني المختلط قد أثار صعوبات في العمل كان يرمى إلى إقرار المبدأ الذي أورده هذا النص ما لم يكن العمل القضائي قد كشف عن مأخذ توجه إليه ومع ذلك فهذا المبدأ لا تؤيده مادتان ٧٣٢ و ٧٣٩ من مشروع قانون الالتزامات الفرنسي الإيطالي فحسب، بل إنه ورد في صيغة لا تنال منها الانتقادات التي نوه بها الشوربجي بك ولذا فهو يقترح اقتباس هاتين المادتين .

وقال عبد الفتاح السيد بك إن من المتعين تحديد معنى لفظ « تعويضه » الوارد في كل من المادة ٧٣٢ من المشروع الفرنسي الإيطالي والمادة ٢٠٣٢ من القانون المدني الفرنسي . فقال انسيو فان أكر إن المادة ٧٣٢ من المشروع الفرنسي الإيطالي ترددت أكثر العبارات الواردة في المادة ٢٠٣٢ من القانون المدني الفرنسي . واقترح الأخذ بهذا النص مقترناً بنص المادة ٧٣٩ من نص المشروع الفرنسي الإيطالي ، إذ أن هذا الإدماج خير من الأخذ بنص المادة ٢٠٣٢ من القانون المدني الفرنسي وحده .

وقال صليب سامى بك إن للمادة ٢٠٣٢ من القانون المدني الفرنسي حكمتها إذ هي على غرار المادة ١١ من المشروع التمهيدي تضي على الكفيل صفة في مطالبة المدين وإلزامه بالوفاء . وأبدى الرئيس رأيه في جواز الأخذ بنص المادة ٧٣٩ من مشروع قانون الالتزامات الفرنسي الإيطالي بدلاً من المادة ١١ من المشروع التمهيدي إذ أن الغرض منها إبراء الكفيل من التزامه .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١١٥٦ مكررة فأقرتها اللجنة على أصلها — وأصبح رقمها ٨٥٤ .

== وقال المسيو فان أكر إن النص الواجب الاستعاضة به عن النص الذي اقترحه المقرر إنما هو نص المادة ٧٣٢ من المشروع الفرنسي الإيطالي ، أما المادة ٧٣٩ الواردة في باب انقضاء الكفالة فكانها بعد ذلك ولو أت في الوسع الأخذ بها من الآن بمناسبة المناقشة الحالية على أن يحدد موضعها فيما بعد .

ودافع صليب سامى بك عن وجهة نظره في المادة المقترحة قائلا إن هذه المادة تتناول حالة خاصة ليست هي حالة نقص يسار المدين أو إعساره ولا حالة انقضاء الكفالة وإنما تواجه الحالة الخاصة التي يمنع فيها الدائن أجلا للمدين دون رضا الكفيل . ففي هذا الفرض قد تكون للكفيل مصلحة مشروعة في مطالبة المدين وهذه المصلحة كافية لتبرير الحق الاستثنائي المخول له في هذه المطالبة أما الأساس القانوني لدعواه فهو عمل الفضولى

ولاحظ المستر جراهام أن المادة ٧٣٢ من المشروع الفرنسي الإيطالي تقرر للكفيل حق مطالبة المدين لتعويضه، فالتعويض إذن هو الأساس القانوني لدعواه وهو الفرض منها . وتساءل الرئيس عن السبب في عدم النص على برائة ذمة الكفيل .

وقال المستر جراهام إن كل تعديل في شروط الكفالة يجب أن يكون من أثره إبراء الكفيل ولكن النصوص الواردة في مختلف التقنيات تجيز للدائن مد أجل الوفاء للمدين كما تجيز للكفيل . في الوقت نفسه أن يطلب تعويضا كصمان له إزاء هذا الامداد وهو، ماتقضى به المادة ٧٣٢ من المشروع الفرنسي الإيطالي والمادة ٢٠٣٢ من القانون المدني الفرنسي وهو ما يحسن وضع النص على غرار .

وتساءل الرئيس عن كيفية تقدير التعويض الذي يحق للكفيل المطالبة به على سبيل الضمان فرد المستر جراهام بأنه مبلغ يوازي مقدار الدين المكفول .

وقال صليب سامى بك إن اللجنة بالخيار في الأخذ بأحد الحلول الثلاثة المعروسة عليها وهي المادة ١١ من المشروع التمهيدي ، والمادتان ٢٠٣٢ من القانون المدني الفرنسي . و٧٣٢ من مشروع القانون الفرنسي الإيطالي . وأخيراً فكرة إبراء الكفيل .

وذكر المسيو بأسار أنه يرى أن حق المطالبة الذي تخوله المادة موضوع البحث للكفيل ينقلب إلى دعوى بإلغاء الأجل الذي منحه الدائن

فقال الرئيس إن ذلك يقتضى ضرورة إدخال الدائن في الدعوى .

وتساءل مصطفى الشوربجي بك عن السبب في عدم تحويل الكفيل الحق في مطالبة المدين

==

بالوفاء بإدخال الدائن في الدعوى كما أهمل الدائن هذه المطالبة .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٨٥٣.

== فرد صليب سامي بك بأن النص المقترح يبيح هذا .
وقال كامل مرسى بك إن بعض التقنيات كالتقنين الإسباني تقضى براءة ذمة الكفيل في الحالة التي يواجهها النص الذي يقترحه المقرر .
وعقب عبد الفتاح السيد بك بأن الحل الطبيعي هو تقرير إبراء الكفيل في حالة قبول الدائن مد أجل الوفاء .

وقال المسيو باسار إنه لا يمكن أن يكون المقصود هو تحويل الكفيل حق مطالبة المدين بأن يؤدي الدين إلى الدائن لأن هذا يناقض صراحة رغبة هذا الأخير في مد أجل الوفاء ، وإنما الحق الوحيد الذي يمكن منحه للكفيل هو تمكينه من الحصول على تأمين .

وتلا كامل مرسى بك التفسير الذي أورده أوبري ورو لكلمة « تعويضه » المستعملة في المادة ٢٠٢٢ من القانون المدني الفرنسي إذ جاء به أن هذه الكلمة تعني « أن يتوصل الكفيل إلى إبراء ذمته أو إلى الحصول على تأمينات تضمن حقه عند رجوعه على المدين فيما بعد » (أوبري ورو ٤ فقرة ٤٢٨) . وأشار إلى أن القضاء المختلط على هذا الرأي كما حكمت بذلك محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٣ مارس سنة ١٨٩٣ ب ٥ ص ١٩٨ . أما القضاء الوطني فقد جرى على تفسير لفظ « الوفاء » بالوفاء الفعلي وأدلى برأيه في وجوب الأخذ بنص المادة ٧٢٢ من مشروع القانون الفرنسي الإيطالي لأنها أكثر صراحة من النص المقابل في القانون المصري . ولاحظ صليب سامي بك أن المشرع المصري الذي وضع القوانين الحالية قد أدرك أن لفظ « التعويض » غامض ولا يفي بالغرض وهذا هو السبب في عدوله عن استعماله وتحويله الكفيل حق مطالبة المدين بالوفاء .

وقال كامل مرسى بك إنه لاستكمال البحث يجدر الاستشهاد بالمادة ٥١٢ من التقنين السويسري في الالتزامات والمادتين ١٠٧٨ و ١٠٧٩ من التقنين اللبناني اللتين تطابقان المادتين ١٠٤١ و ١٠٤٢ من التقنين المراكشي . ثم تلا هذه المواد ونصها :
« المادة ٥١٢ — للكفيل أن يطلب إلى المدين تقديم ضمان وأن يطلب إبراءه من التزامه إذا كان الدين مستحق الأداء :

- ١ — في حالة مخالفة المدين لتعهداته قبله وخاصة إخلاله بوعده بإبرائه في أجل معين .
- ٢ — في حالة تأخره عن الوفاء .
- ٣ — في حالة ما إذا حلت به خسائر أو ارتكب خطأ ترتب عليه زيادة عبء الكفيل عما كان عليه وقت التزامه بالكفالة .

==

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٧٨٦

- = المادة ١٠٧٨ - للكفيل أن يطالب المدين بإبرائه من التزامه :
- ١ - إذا طُلب قضائياً بالوفاء وكذلك قبل مطالبته بمجرد تكليف المدين رسمياً بالوفاء بالتزامه .
- ٢ - إذا كان المدين قد تعهد بالحصول على إبراء الكفيل من الدين في أجل معين وحل هذا الأجل فإذا لم يستطع المدين الحصول على هذا الإبراء وجب عليه إما أن يؤدي الدين أو يقدم للكفيل رهناً أو تأميناً كافياً .
- ولا يجوز للكفيل الذي تنطبق عليه إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة ١٠٧٣ أن يتمسك بالأوجه السابقة .
- د المادة ١٠٧٩ - للكفيل أن يرجع على الدائن بطالب إبرائه من الدين إذا كان الدائن قد مد أجل الالتزام بعد حلوله .
- وقل الميسوفان أكر إن المادة ٧٣٢ من المشروع الفرنسي الإيطالي تطابق النص الذي يقترحه المقرر فيما عدا لفظ « تعويضه » الذي هو أوسع مدى .
- ولاحظ الرئيس أن المادة ٧٣٢ لا تبين صراحة المدة التي يظل فيها التزام الكفيل قائماً . واقتراح مصطفى الشوريجي بك النص التالي :
- « لا يجوز للدائن أن يمد للمدين أجل الوفاء إلا برضاء الكفيل ما لم يتفق على خلاف ذلك » . وقال إن هذا النص يضع حداً لكثير من المنازعات الكيدية .
- وعقب الرئيس بأنه لا يرى بأساً من الأخذ بنص المادة ٧٣٢ من المشروع الفرنسي الإيطالي بعد إضافة الميعاد صراحة والاستعاضة عن عبارة « لتعويضه إياه » بعبارة « ليحصل منه على تأمين أو على الوفاء بطريق الإيداع » .
- واقترح الميسوفان أكر أن تضاف إلى الفقرة الأولى من المادة ٧٣٢ من مشروع القانون الفرنسي الإيطالي عبارة « ولو قبل الدائن صراحة مد الأجل » بعد عبارة « يمكنه الرجوع على المدين » .
- واقترح المستر جراهام الأخذ بالمادتين ٧٣٢ و ٧٣٩ من المشروع الفرنسي الإيطالي بحالتهما . وطلب الرئيس أن يثبت في المحضر أن كلمة « تعويضه » تعني تقديم تأمين أو الوفاء بطريق الإيداع ، فوافقت اللجنة على ذلك .
- =

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

== وبأخذ الآراء على المادة ٧٣٢ من مشروع قانون الالتزامات الفرنسي الإيطالي مضافا إليها العبارة التي اقترحها الميسوفان أكر ونصها: « ولو قبل الدائن صراحة مد الأجل » ، فوافقت الأغلبية على هذا النص مع الإضافة المقترحة .

ثم أعاد الرئيس تلاوة المادة ٧٣٩ من المشروع الفرنسي الإيطالي واستطلع الرأي بشأنها . فقال كامل مرسى بك إنه يرى استبعاد المثال الوارد في هذه المادة لوجود حالتين أخريين خلافهما كفالة حق الانتفاع وكفالة الربيع .

وأصر كل من الميسوفان أكر والميسوبادمار على بقاء هذا المثال لأنه مثال بارز وكثير الوقوع . فوافقت اللجنة على اقتباس نص المادة ٧٣٩ من المشروع الفرنسي الإيطالي بإجماع الآراء عدا صوت واحد .

محضر جلسة ١٣ مايو سنة ١٩٣٨

قال فؤاد حسنى بك إنه لا يوافق على المادة ١١ من المشروع التمهيدى إذ أن منح الكفيل الحق في مقاضاة المدين أمر يناقض المبادئ المسلمة من حيث إنه يؤدي في النهاية إلى إقرار حق الكفيل في إلغاء الأجل الذي يمنحه الدائن ، فإذا كان هناك مبرر لإبراء الكفيل في مثل هذه الحالة فليس الأمر كذلك بالنسبة لحق الكفيل في الرجوع على المدين .

وأضاف فؤاد حسنى بك أنه يرغب في أن يبين في محضر الأعمال موضع عبارة « حتى ولو وافق الدائن صراحة على مد الأجل » التي اقترحها الميسوفان أكر من المادة ٧٣٢ من مشروع الالتزامات الفرنسي الإيطالي التي تقرر اقتباسها .

فرد الميسوفان أكر بأن هذه العبارة يجب إضافتها إلى نهاية الفقرة ٤ من المادة المذكورة .
مذكرة المشروع التمهيدى :

تطابق المادة ١١٤٣ المادة ٧٣٢ من المشروع الفرنسي الإيطالي مع إضافة يسيرة وردت بآخر الفقرة الرابعة . ويقابلها في التقنين الحالي المادة ٥٠٣ / ٦١٣ - ٦١٤ . على أن نص المشروع أفضل من نص التقنين الحالي ، فهو لم يقصر حق الكفيل الذي لم يوف الدين بعد ، في الرجوع على المدين ، على حالتي الإفلاس وامتداد الأجل ، بل أعطاه هذا الحق أيضا في حالة مطالبته بالوفاء أمام القضاء ، وكذلك حالة وجود اتفاق بينه وبين المدين على إبرائه من الكفالة في وقت معين ، وأيضا بعد مضي خمس سنين إذا لم يكن الالتزام الأصلي ذا أجل محدد كما هو الحال بالنسبة لحق الانتفاع والإيراد لمدى الحياة لأن الالتزام فيهما لا ينقضى قبل =

مادة ٧٨٧

١ — يلتزم الدائن بأن يسلم الكفيل وقت وفاته الدين المستندات اللازمة لاستعمال حقه في الرجوع .

٢ — فإذا كان الدين مضمونا بمنقول مرهون أو محبوس . وجب على الدائن أن يتخلى عنه للكفيل .

٣ — أما إذا كان الدين مضمونا بتأمين عقارى ، فإن الدائن يلتزم أن يقوم بالإجراءات اللازمة لنقل هذا التأمين ، ويتحمل الكفيل مصروفات النقل على أن يرجع بها على المدين .

— وفاة المنتفع أو صاحب الإيراد . وسبب النص على هذه الحالة الأخيرة هو أن الكفيل يقدم خدمة للمدين فيجب ألا يبقى ملتزما بدون تحديد مدة معينة ، بل يجب عدالة أن يحدد ميعاد لالتزامه .

ومن المتفق عليه أن عبارة « لتأمينه » الواردة بصدر المادة يقصد بها أن المدين إما أن يعمل على إبراء الكفيل من الكفالة ، أو أن يقدم له تأمينات كرهن أو كفالة جديدة تضمن له رجوعه عليه إذا اضطر لدفع الدين ، أو أن يودع في خزانة المحكمة مبلغا كافيا لضمان الدين (أنظر استئناف مختلط ٢٣ مارس سنة ١٨٩٣ ب ٥ ص ١٩٨ رقم ٨٠ — أسيوط ٩ مارس ١٩١٨ مج ١٩ ص ١١٣ رقم ٨٠) .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١١٤٣ فرأت اللجنة حذفها لعدم الموافقة على حكمها .

التقنين المدني السابق :

لامقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ١١٥٧ :

١ — يلتزم الدائن بأن يسلم الكفيل ، وقت وفاة الدين ، المستندات اللازمة لاستعمال حقه في الرجوع .

٢ — فإذا كان الدين مضمونا بمنقول مرهون أو محبوس ، وجب على الدائن أن يتخلى عنه للكفيل .

٣ — أما إذا كان الدين مضمونا بتأمين عقارى ، فإن الدائن يلتزم أن يقوم بالإجراءات اللازمة لنقل هذا التأمين ، ويتحمل الكفيل مصروفات النقل على أن يرجع بها على المدين .^(١)

مذكرة المشروع التمهيدي :

يقرر هذا النص واجبا منطوقيا على الدائن بإزاء الكفيل مبناه حلول الكفيل

(١) هذه المادة من المواد التي نظرتها لجنة المرحوم كامل صدقي باشا وفيما يلي مناقشات تلك اللجنة عنها :

محضر جلسة ١٧ يونية سنة ١٩٣٨

تليت المادة ٢٧ من المشروع التمهيدي الذي أعده صليب سامي بك ونصها :

« يلتزم الدائن بأن يسلم الكفيل وقت وفاته الدين المستندات اللازمة لاستعمال حقه في الرجوع . »
« فإذا كان الدين مضمونا بمنقول مرهون أو محبوس وجب على الدائن أن يتخلى عنه للكفيل . »
« وإذا كان الدين مضمونا بتأمين عقارى فإن الدائن يلتزم أن يقوم بالإجراءات اللازمة لنقل هذا التأمين ويتحمل الكفيل مصروفات النقل على أن يرجع بها على المدين . »

فقال الرئيس إن هذه المادة مأخوذة عن المادة ٥٠٨ من تقنين الالتزامات السويسري مع بعض التفصيل . وطلب من زملائه إبداء آرائهم فيها .

وبعد مناقشة قررت اللجنة الموافقة على هذه المادة مع تعديل يسير في الفقرة الثالثة منها باستبدال كلمة « لبقاه » بعبارة « لنقل هذا التأمين » .

محل الدائن ، فيجب إذن أن يمكن له من هذا الحلول . والنص منقول عن المادة ٥٠٨ من تقنين الالتزامات السويسرى ، مع شىء من التفصيل قصد به زيادة الإيضاح ومنع اللبس . وحكمه غنى عن التعليق إذ هو مجرد تطبيق للقواعد العامة .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ١١٥٧ فأقرتها اللجنة على أصلها — وأصبح رقمها ٨٥٥ فى المشروع
النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٨٥٤

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٧٨٧

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٧٨٧

١ - لا يجوز للدائن أن يرجع على الكفيل وحده إلا بعد

رجوعه على المدين .

٢ - ولا يجوز له أن ينفذ على أموال الكفيل إلا بعد تجريده

المدين من أمواله ، ويجب على الكفيل فى هذه الحالة أن يتمسك بهذا

الحق .

التقنين المدنى السابق :

مادة ٥٠٢/٦١٢ : للكفيل الغير متضامن الحق إذا لم يتركه فى إلزام رب الدين بمطالبة الدين بالوفاء إذا كان الظاهر أن أمواله الجائز حجزها تفى بأداء الدين بتمامه .
وحيث أن المحكمة النظر والحكم فى إيقاف المطالبة الحاصلة للكفيل إيقافاً مؤقتاً مع عدم الإخلال بالإجراءات التحفظية .

المشروع التمهيدى

المادة ١١٤٤ :

لا يجبر الكفيل على الوفاء للدائن إلا إذا لم يوفه المدين . ويجب أن يرجع الدائن أولاً على المدين ، إلا إذا تنازل الكفيل عن حق التجريد أو التزم متضامناً مع المدين ،
فيخضع التزامه فى هذه الحالة للقواعد الخاصة بالتضامن ^(١) .

المادة ١١٤٥ :

لا يلزم الدائن بتجريد المدين إلا إذا طلب الكفيل ذلك عند الإجراءات الأولى
التي توجه ضده ^(١) .

(١) المادتان ١١٤٤ و ١١٤٥ من المواد التي نظرتها لجنة الرحوم كامل صدفي باشا وفيما يلي مناقشات تلك اللجنة عنهما :

محضر جلسة ٢٦ أبريل سنة ١٩٣٩

تأيت المادة ١٢ من المشروع التمهيدى الذى أعده صليب سامي بك ونصها :
« للكفيل غير المتضامن الحق إذا لم يتركه فى إلزام رب الدين بمطالبة المدين بالوفاء إذا كان الظاهر أن أمواله الجائز حجزها تفى بأداء الدين بتمامه » .
« وحيث أن المحاكم النظر والحكم فى إيقاف المطالبة الحاصلة للكفيل إيقافاً مؤقتاً مع عدم الإخلال بالإجراءات التحفظية » .

واستفسر مصطفى الشورى بك عن السبب فى اشتراط أن تكون أموال المدين كافية للوفاء بالدين بتمامه فهل لا يسمح للكفيل بالنمساك بحق التجريد إذا كانت أموال المدين الجائز الحجز عليها تفى بجزء كبير من الدين ؟ .

مذكرة المشروع التمهيدي :

تعرض هذه النصوص (من ١١٤٤ - ١١٤٧) المختلفة لحق التجريد ، ويقابلها في التقنين الحالي المادة ٥٠٢/٦١٢ .

وقد اختلفت وجهات النظر بين التقنينات المختلفة بشأن التجريد : هل يجوز للدائن أن يرجع مباشرة على الكفيل على أن يدفع هذا بالتجريد إذا شاء ، أم يلتزم الدائن قبل الرجوع على الكفيل بأن يجرد المدين من أمواله ؟ والتقنين المصري ، شأنه شأن التقنين الفرنسي والمشروع الفرنسي الإيطالي ومعظم التقنينات الأخرى ، يميز للدائن الرجوع على الكفيل مباشرة . وهناك أقلية من التقنينات تلزم الدائن بتجريد المدين قبل أي رجوع على الكفيل (أنظر على الأخص التقنين الألماني م ٧٧١ والتقنين الصيني م ٧٤٥) . أما المشروع فإنه يجاري رأى الأغلبية لأنه الرأى الذى يوفق بين المصالح المختلفة ، مصلحة الدائن ومصلحة الكفيل . فهو يميز للدائن

فقال كامل مرسى بك إن كلمة « بتامه » إنما وضعت فى النص عن قصد لتجنب تكرار المطالبة وتفادى مضاعفة المصروفات .

وقال صليب سامى بك إن معنى « بتامه » أنه إذا كانت أموال المدين لا تفي بالمدين بأكمله فليس للكفيل غير المتضامن حق التجريد .

ووافق مصطفى بك الشوربجي على وجوب بدء الدائن بتجريد المدين ، فإذا لم تكن لهذا الأخير أموال كافية كان للدائن أن ينفذ على الكفيل بما يكون متبقيا من دينه . ولكنه لا يرى حبرا لعدم التمسك بحق التجريد إذا كانت أموال المدين غير كافية للوفاء بالمدين بتامه ، إذ أن هذا المبدأ يناقض التعريف الذى أوردته المادة الأولى ويضعف من شأن حق التجريد .

وسأل المسيو دوفيه المقرر عما إذا كان لديه اعتراض على الأخذ بالمادة ٧١٩ من مشروع قانون الالتزامات الفرنسي الإيطالى ونصها :

« التزام الكفيل قبل الدائن معلق على عدم وفاء المدين الذى يجب تجريده من أمواله أولا إلا إذا تنازل الكفيل عن حق التجريد أو إذا كان متضامنا مع المدين ، ففي هذه الحالة تسرى على التزامه القواعد الخاصة بالتضامن » .

ونوه كامل مرسى بك بأن المادة ٧١٩ من مشروع القانون الفرنسي الإيطالى للالتزامات والعقود تطابق المادة ٢٠٢١ من القانون المدني الفرنسي .

الرجوع مباشرة على الكفيل ، على أن يدفع هذا بالتجريد إذا شاء ، لكن يلزمه في هذه الحالة إثبات وجود أموال لدى المدين تكفى لوفاء الدين .

والمادة ١١٤٤ تطابق المادة ٧١٩ من المشروع الفرنسى الإيطالى التى هى بدورها مجرد تكرار للمادة ٢٠٢١ من التقنين الفرنسى . والحكم الوارد بها يطابق حكم التقنين الحالى فى المادة ٦١٢/٥٠٢ ، وذلك فيما عدا أن المشروع لم يتطلب كالتقنين الحالى أن تكون أموال المدين كافية لوفاء الدين بتمامه ، مراعاة لجانب الكفيل خصوصا وأنه لن يترتب على ذلك ضرر للدائن إذ يحق له أن يطالب الكفيل فى الحال بأداء الباقي .

والمادة ١١٤٥ تطابق المادة ٧٢٠ من المشروع الفرنسى الإيطالى المنقولة عن المادة ٢٠٢٢ من التقنين الفرنسى . ولم تعرض المادة ٦١٢/٥٠٢ من التقنين الحالى

= ووافق صليب سامى بك على أن المادة ٢٠٢١ من القانون المدنى الفرنسى لا تستعمل كلمة « بتمامه » . ولكنه لاحظ أن إضافة هذه العبارة إلى المادتين ٦١٢/٥٠٢ تفيد أنه كانت لدى المشرع المصرى أسباب تبررها .

وقال كامل مرسى بك إن أوبرى ورو وجيوار انتقدوا نص القانون الفرنسى لأنه كان يفرض على إرغام الدائن على قبول وفاء جزئى .

وقال المسيو د'أكر إنه يرى إكمال المادة ٧١٩ من المشروع الفرنسى الإيطالى بالمادة ٧٢١ من نفس المشروع .

وقال صليب سامى بك إن المادة ٧٢١ هى مصدر المادة ١٣ من المشروع التمهيدى وأصر على الإبقاء على كلمة « بتمامه » الواردة فى المادة موضوع البحث .

وقال مصطفى الشوربجى بك إنه يحسن حذف هذا النص إذا أريد وضع حد للخصومات . ووجه السيوفان أكر النظر إلى أن كلمة « بتمامه » تحرم الكفيل من حق التجريد ، وحذفها على العكس أصلح للكفيل من جهة ومن جهة أخرى لن يلحق بالدائن أى ضرر .

وانضم الرئيس إلى هذا رأى قائلا إن النص المقترح ليس من صالح الكفيل فى شيء .

وأيد المستر جراهام اقتراح مصطفى الشوربجى بك الذى يرمى إلى حذف كلمة « بتمامه » . وبأخذ الآراء على المادة ٧١٩ من المشروع الفرنسى الإيطالى وافقت اللجنة بالأغلبية على الأخذ بهذه المادة بحالتها

صراحة لبيان متى يجب الدفع بالتجريد : هل يلزم التمسك به قبل التعرض لموضوع الدعوى ، أم أن هذا الدفع يصح إبدائه في أى وقت إلا إذا حصل من الكفيل ما يدل على تنازله عنه ؟ وقد اختلف القضاء المصرى فى هذا الموضوع (أنظر على الأخص نقض ٣١ يناير سنة ١٩٣٧ مج نقض ٢ ص ٧٦ رقم ٣١ — استئناف أهلى ٧ مارس سنة ١٩٢٨ المحاماة ٨ ص ٨٨٩ رقم ٥٣٤ — ٩ مارس سنة ١٨٩٩ القضاء ٦ ص ٣٤٢ — استئناف مختلط ٨ يونيو سنة ١٩٢٢ ب ٣٤ ص ٤٧٨ — المنصورة الابتدائية أول ديسمبر سنة ١٩١٤ مج ر ١٦ ص ٤٨ رقم ٢٩) والنص الذى يقرره المشروع يقطع برأى فى هذا الخلاف .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادتان ١١٤٤ و ١١٤٥ فرأت اللجنة إدماجهما فى مادة واحدة وتعديل صياغتها تعديلا استبعد منه حالة الكفالة التضامنية (أولا) لأن النص يواجه حالة الكفالة البسيطة ، (وثانيا) لأن حكم النص يكتنفه الغموض بالنسبة إلى رجوع الدائن على الكفيل وحده ومتى يكون له ذلك — ولذلك رأت اللجنة أن يكون النص من شقين — الأول يتناول الرجوع والثانى يتناول التنفيذ — لأن نص المشروع يخلط بينهما خلطا تتداخل فيه أحكام الأمرين — وبالنسبة للشق الأول رأت أن يمنع النص الدائن من الرجوع على الكفيل البسيط وحده إلا بعد رجوعه على المدين ، وجعلت الحكم فى الشق الثانى خاصا بالتنفيذ فمنعت الدائن من التنفيذ على الكفيل إلا بعد تجريده المدين .

ثم أضافت للحكمين حكما ثالثا مفاده وجوب تمسك الكفيل بحقه فى الصورتين ، بحيث لو رفعت دعوى عليه وحده ولم يتمسك بحكم الشق الأول جاز الحكم عليه وبالمثل فى حالة التنفيذ ، وأصبح النص ما يأتى :

- ١ — لا يجوز للدائن أن يرجع على الكفيل وحده إلا بعد رجوعه على المدين .
- ٢ — لا يجوز أن ينفذ على أموال الكفيل إلا بعد تجريد المدين من أمواله .
- ٣ — يجب على الكفيل فى الحالتين أن يتمسك بهذا الحق .

وأصبح رقم المادة ٨٥٦ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٨٥٥ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

محضر الجلسة الخامسة والثلاثين

تليت المادة ٨٥٥ وهي الخاصة بالتمسك بحق التجريد فقال سعادة الرئيس معترضا على حكم الفقرة الثانية منها إنه ليس من العدل أن نحرم على الدائن التنفيذ على أموال الكفيل إذا وجد أن المدين يعمل على تهريب أمواله، إذ يجب أن يكون له في مثل هذه الحالة أن ينفذ على أموال الكفيل على أن يقف في التنفيذ عند حد الحجز .

فأجاب معالي السهوري باشا بأن للدائن في مثل هذه الحالة أن يلجأ إلى الحجز مثلا كإجراء تحفظي. وليكن معلوما أنه لا يجوز له بيع أموال الكفيل أو نزع ملكيتها إلا بعد تجريد المدين من أمواله .

وأثار معالي حلمي عيسى باشا اعتراضا على الفقرة الثالثة التي تقضى بوجوب تمسك الكفيل بحق التجريد عند الرجوع عليه من الدائن أو عند ما يتخذ هذا الدائن ضده إجراءات تنفيذية. وقال إنه يجب قصر التمسك بحق التجريد على التنفيذ .

وبعد مراجعة القانون القائم بناء على طلب معالي السهوري باشا تبين أن سقوط حق الكفيل في التمسك بالتجريد يكون عند التنفيذ فقط وليس عند رفع الدعوى ولذا رأت اللجنة إدماج الفقرة الثانية والثالثة في فقرة واحدة حتى يكون حكم السقوط قاصرا على التنفيذ فقط. وقد اقتضى هذا تعديل الفقرة الثالثة التي أدمجت في الفقرة الثانية بحيث يصدق حكمها على حالة التنفيذ فقط .

وقد أصبح نص الفقرة الثانية كالآتي :

مادة ٨٥٥ — فقرة ثانية :

« ولا يجوز له أن ينفذ على أموال الكفيل إلا بعد تجريده المدين من أمواله .
ويجب على الكفيل في هذه الحالة أن يتمسك بهذا الحق ، » .

تقرير اللجنة :

أدجت اللجنة الفقرة الثالثة من هذه المادة في الفقرة الثانية مع تعديل لفظي طفيف
لا يمس جوهر الحكم .

وأصبح رقم المادة ٧٨٨ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة .

مادة ٧٨٩

١ - إذ طلب الكفيل التجريد ، وجب عليه أن يقوم على
نفقته بإرشاد الدائن إلى أموال للمدين تفي بالدين كله .

٢ - ولا عبء بالأموال التي يدل عليها الكفيل ، إذا كانت
هذه الأموال تقع خارج الأراضى المصرية ، أو كانت أموالا
متنازعا فيها .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدى

المادة ١١٤٤ (مكررة) :

إذا طلب الكفيل التجريد ، وجب عليه أن يدل الدائن على أموال المدين ، وأن يقدم له المبالغ الكافية للقيام بالتجريد .^(١)

= (١) هذه المادة من المواد التى نظرتها لجنة المرحوم كامل صدقي باشا وفيما يلى مناقشات تلك اللجنة عنها :

محضر جلسة ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٩

طلب الرئيس تلاوة المادة ١٣ من المشروع التمهيدى الذى أعده صليب سامى بك ونصها :
« إذا طلب الكفيل التجريد وجب عليه أن يقوم بإرشاد الدائن إلى أموال المدين وأن يقدم له أمانة كافية لسداد مصروفات المطالبة » .

فقال الأستاذ كامل مرسى بك إن هذه المادة تقابل المادة ٧٢١ من المشروع الفرنسى الإيطالى ونصها :

« إذا طلب الكفيل التجريد وجب عليه أن يقوم بإرشاد الدائن إلى أموال المدين وأن يقدم له المال الكافى للقيام بالتجريد » .

« ولا عبء بالأموال التى يدل عليها الكفيل إذا كانت هذه الأموال تقع خارج أرض الدولة أو كانت أموالا متازعا فيها أو مرهونة وليست فى حيازة المدين » .

وتساءل مصطفى الشوربجى بك عما إذا كان فى وسع الكفيل أن يرشد الدائن إلى أموال مثقلة بحقوق عينية .

فرد صليب سامى بك بأنه آثر ترك هذه المسألة لتقدير القاضي .

وتلا الأستاذ كامل مرسى بك المادة ١١٣٧ من القانون المراكشى التى تطابق تماما المادة ١٠٧٣ من القانون اللبنانى ونصها :

« لا يجوز للكفيل أن يطلب تجريد المدين :

١ - إذا تنازل صراحة عن الدفع بالتجريد وخاصة إذا التزم مع المدين على وجه التضامن .

٢ - إذا كان المدين معسرا إعسارا بينا أو أشهر إعساره .

٣ - إذا كانت الأموال الجائز الرجوع عليها متازعا فيها أو مثقلة برهون تستغرق جزءا =

المادة ١١٤٦ :

ليس للكفيل أن يدل الدائن على أموال المدين تقع خارج الأراضي المصرية ،
ولا على أموال متنازع فيها ، أو رهونة في الدين .

== كبيرا من قيمتها أو كان ظاهرا عدم كفايتها لوفاء دين الدائن أو إذا كان حق المدين على هذه
الأموال معرضا للزوال ،

واقترح الأخذ بنص هذه المادة .

فقررت اللجنة إرجاء المناقشة في ذلك إلى الجلسة القادمة .

محضر جلسة ١٣ مايو سنة ١٩٣٨

تليت المادة ١٣ من المشروع التمهيدى وكذا الملاحظات والمقترحات التى سبق إبدائها بشأنها .
فاعترض مصطفى الشورى على رأى القائل بأن حق التجريد رهين بطلب الكفيل
إياه ، إذ أن هذا الحق ليس معلقا على تمسك الكفيل به بل هو بحسب المادة الأولى التى أقرتها
اللجنة حق يقرره القانون للكفيل ، وهذا الحق يحدث أثره من تلقاء نفسه دون حاجة
إلى تمسك الكفيل به ، وفند القيود الأخرى التى أوردها هذا النص على حق الكفيل
والذى توجب عليه أن يقوم بإرشاد الدائن إلى أموال المدين وأن يقدم له كفالة ... الخ ، إذ
الغرض من هذه القيود هو إلقاء عبء إثبات يسار المدين على عاتق الكفيل ، بيد أنها
تفضى إلى تعطيل حق التجريد وتؤدى إلى الخلط بين أمرين مختلفين كل الاختلاف ومن
الواجب التمييز بينهما وهما التضامن الذى لا يبيح للكفيل التضامن حق التجريد أو حق التقسيم
والكفالة التى لا تجيز الرجوع على الكفيل وإلزامه بالدفع إلا فى حالة إعسار المدين فقط .

وأضاف أن ما جرى عليه العمل أمام المحاكم الوطنية فى ظل التشريع القائم يتفق والمنطق
ويطابق حكمة التشريع التى يفسرها إيجاد ضمانين شخصيين . فالواقع إن الدائن أمام هذه المحاكم
يطالب مدينه بالوفاء بدعوى واحدة أحدهما بصفته مدينا والآخر بصفته كفيلة إلا إنه عند تنفيذ
الحكم يبدأ بتجريد المدين ولا يرجع على الكفيل إلا فى حالة عدم كفاية أموال المدين .

وقال المسيو فان أكر إن المنطق يقضى بأن يبدأ الدائن بمقاضاة المدين الأصلى والتنفيذ
عليه ، فإذا تراءى له عدم يسار المدين فلا جدال فى أن له الحق فى الرجوع على الكفيل ولهذا
الأخير أن يدفع فى هذه الحالة بالتجريد ويرشد الدائن إلى أموال المدين .

• لاحظ الرئيس أنه يجب تمكين الدائن من التنفيذ ضد الكفيل فى حالة ما إذا كان على ==

مذكرة المشروع التمهيدى :

المادة ١١٤٤ مكررة ، مطابقة للمادة ٧٢١ فقرة اولى من المشروع الفرنسى

== يقين من إعسار المدين ، وهذا حل منطقي إذ أن في البدء بالتنفيذ على المدين رغم إعساره مضيعة للوقت وبذل للجهد والمصروفات دون طائل .

وأعرب المسيو بسار عن تأييده لرأى الرئيس وخاصة فإن الحل الذى يشير به يتفق وصالح الكفيل الذى لن يتحمل إلى جانب مصاريف التنفيذ عليه مصاريف الشروع في التنفيذ ضد المدين المعسر ، واستطرد قائلا إن الكفيل لن يتمسك بحق التجريد إلا إذا كانت للمدين أموال يمكن أن تفي ولو بجزء من الدين .

وقال صليب سامى بك إن مصطفى الشوريجى بك في اعتراضه على النص موضوع البحث كان لا ريب متأثرا بما يجرى عليه العمل الآن أمام المحاكم الوطنية في هذا الصدد فالواقع أن حكم المادة ١٣ من المشروع التمهيدى لا وجود له في التقنين القائم بيد أن العمل قد جرى أمام هذه المحاكم على رجوع الدائن على كل من المدين والكفيل في نفس الوقت للحصول على حكم بإلزامهما معا بالوفاء ، فإذا حصل على هذا الحكم بدأ بالتنفيذ ضد المدين ولا يرجع على الكفيل إلا إذا كانت أموال المدين لا تفي بسداد أصل دينه ، غير أن هذا الإجراء يناقض روح تقنيناتنا لعدم تضمنها نصا يماثل نص المادة ١٣ المقترحة ، فضلا عن أن هذه التقنينات مأخوذة عن التشريع الفرنسى وهو يقرر في المادتين ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ حق الدائن في أن يبدأ بالتنفيذ على الكفيل الذى يسوغ له أن يدفع بالتجريد ، وهذا الدفع يستتبع التزامات فرضها القضاء المصرى على عاتق الكفيل ، حتى في ظل التشريع الحالى ، وهى التى نص عليها صراحة في المادة ١٣ من المشروع التمهيدى .

وأصر مصطفى الشوريجى بك على اعتراضه على هذا النص واقترح الاستعاضة عنه بالمادة ٧٧١ من القانون المدنى الألمانى وهى تقضى بأنه « يجوز للكفيل أن يمتنع عن الوفاء للدائن الذى لم يحاول دون جدوى أن يتخذ ضد المدين إجراء من إجراءات التنفيذ الجبرى (الدفع بالتجريد) » .

وبأخذ الآراء وافقت اللجنة بالإجماع عدا صوت واحد على المبدأ الذى تضمنته مادة المشروع التمهيدى .

وفما يتعلق بصياغة النص موضوع البحث قال الرئيس إنه يفضل الصيغة الواردة في الفقرة الأولى من المادة ٧٢١ من مشروع التقنين الفرنسى الإيطالى على أن تستبدل عبارة « ويقدم ==

الإيطالى . ولا مقابل لها فى التقنين الحالى . ولكن ذلك لم يمنع القضاء المصرى من الأخذ بحكمها (انظر على الأخص استئناف محتلط ٤ مايو سنة ١٩١١ ب ٣٣

== المال الكافى للقيام بالتجريد ، بعبارة « و يقدم له تأميناً كافياً لسداد مصاريف المطالبة ، إذ تبدو العبارة الأولى وهى الواردة بالمادة ٧٢١ أكثر تحقيقاً للغرض المقصود .

وأشار فؤاد حنى بك إلى أن الأساس الذى يقوم عليه عقد الكفالة هو تخيير الدائن فى الرجوع على الكفيل فى حالة إعسار المدين وهو السبب الذى من أجله ذهب بودرى لاكتنرى إلى القول بأن حق التجريد ليس فى حقيقته سوى دفع يرمى إلى تأجيل المطالبة . فإذا كان الأمر كذلك وجب التساؤل عن سبب عدم الاعتراف للدائن بالحقوق فى الرجوع على الكفيل الذى له إذا شاء أن يستعمل حقه فى التمسك بالدفع بالتجريد .

وتساءل مصطفى الشوربجى بك عن الفرق عملاً فى هذه الحالة بين الكفالة والتضامن . فرد عليه كل من المسوقان أكر وفؤاد حنى بك والمسوق بسار بأن الدفع بالتجريد وغيره من المدفوع الأخرى المخولة للكفيل هو الفارق الجوهرى بين الكفالة والتضامن إذ لا يملك المدين المتضامن حق التمسك بهذه المدفوع .

وعلق الرئيس على ذلك بأن فى البيان الذى أدلى به المسوقان أكر وفؤاد حنى بك والمسوق بسار أبلغ رد على الاعتراضات التى أثارها الشوربجى بك بصدد النص موضوع البحث واستفسر من الشوربجى بك عما إذا كان قد اقتنع بهذا البيان وتنازل عن اعتراضاته فأجاب مصطفى الشوربجى بك بالنفى .

وأوضح الأستاذ كامل مرسى بك أن هناك نظامين يمكن استعراضهما بصدد النص موضوع البحث ، أما أولهما فيقرر حق الدائن فى الرجوع على الكفيل قبل تجريد المدين الأصلي وهذا هو المبدأ الذى قرره بصفة خاصة المادة ٢٠٢٢ من التقنين المدنى الفرنسى ونصها : « لا يلزم الدائن بتجريد المدين الأصلي إلا إذا طلب الكفيل ذلك عند توجيه إجراءات المطالبة الأولى إليه » . وقد أخذت بهذا المبدأ أغلب التشريعات وأما الثانى فهو النظام الذى اختاره القانون المدنى الصينى فى المادة ٧٤٥ ونصها : « يجوز للكفيل أن يرفض الوفاء طالما أن الدائن لم يحقق فى التنفيذ الجبرى على أموال المدين الأصلي » . وذكر أنه يفضل النظام الذى تواضعت عليه أغلب التشريعات والذى اقترح صليب سامى بك الأخذ به فى المادة ١٣ من المشروع التمهيدى .

وقال عبد الفتاح السيد بك إن هناك محلاً للتمييز بين نوعين من المطالبة فهما يتعلق بالأولى التى يقصد بها إلى الحصول على حكم بالدين يرى جواز توجيهها ضد كل من المدين الأصلي والكفيل فى نفس الوقت ، أما فيما يختص بالثانية وهى التى ترمى إلى التنفيذ فىرى أن يتاح =

ص ٣٠٠ — ١٦ فبراير سنة ١٩١٦ ب ٢٨ ص ١٥٧ — ٢٢ مارس سنة ١٩١٦ ب ٢٨
ص ٢٠٧ — ٨ يولية سنة ١٩٢٢ ب ٣٤ ص ٤٧٨ — ١٥ مايو سنة ١٩٢٣ ب ٣٥
ص ٤٤٥) . وقد رأى المشروع من المناسب أن يدعم هذا القضاء بنص صريح .

== للدائن البدء بها ضد الكفيل إذا شاء ذلك على أن يكون لهذا الأخير أن يدفع عندئذ بالتجريد
ويرشد الدائن إلى أموال المدين تفي بسداد دينه .

فاعترض على ذلك مصطفى الشوربجي بك بأن الدائن يجب دائماً أن يبدأ بالتنفيذ ضد المدين
لأنه إذا أجزأه التنفيذ أولاً على الكفيل لكان في هذا تطبيق لمبدأ التضامن وبذا تنقلب
الكفالة ضرباً من التضامن .

فرد صليب سامي بك بأنه استعمل عن قصد عبارة « يقدم له تأميناً كافياً لسداد مصاريف
المطالبة » خشية أن تنصرف مصاريف التجريد إلى المصاريف الضرورية لإثبات يسار المدين
وتقتصر عليها دون مصاريف المطالبة المحتملة .

وأوضح الرئيس أن عبارة « المال الكافي للقيام بالتجريد » الواردة في المادة ٧٢١ من مشروع
قانون الالتزامات الفرنسي الإيطالي تشمل في رأيه كافة المصاريف التي تنفق لإثبات يسار المدين
بما في ذلك مصاريف الخبرة إن كان لها محل وكذا مصاريف التنفيذ ذاته .

وانضم المسيو دوفيه إلى رأى الرئيس مقترحاً الأخذ بنص الفقرة الأولى من المادة ٧٢١
من مشروع الالتزامات الفرنسي الإيطالي .
وأيده في هذا رأى فؤاد حسنى بك .
واقترح المسيو يسار الصيغة الآتية :
« الأموال اللازمة لتحقيق التجريد » .

وطالب صليب سامي بك أن يثبت في المحضر سواء أخذ بالنص الذي اقترحه أم بنص
المشروع الفرنسي الإيطالي أن عبارة « الأموال الكافية للقيام بالتجريد » أو « التأمين الكافي
لسداد مصاريف المطالبة » التي سيتضمنها النص إنما تشمل مصاريف التجريد نفسه وكذا مصاريف
كافة إجراءات المطالبة المترتبة على حق التجريد .

وبعد إثبات ما تقدم استطلع الرئيس الراى في الأخذ بالفقرة الأولى من المادة ٧٢١ من
المشروع الفرنسي الإيطالي أو بالنص الذي اقترحه صليب سامي بك قرأت أغلبية اللجنة الأخذ
بنص الفقرة الأولى من المادة ٧٢١ من المشروع الفرنسي الإيطالي .

وأبدى فؤاد حسنى بك أنه من المفهوم أن حق التجريد إنما يمنح للكفيل العادى دون
الكفيل المتضامن .

فرد الرئيس بأن هذا ليس محلاً لأي شك .

=

أما المادة ١١٤٦ ، فهي تطابق الفقرة الثانية من المادة ٧٢١ من المشروع
الفرنسي الإيطالي .

= وعلى أثر ذلك تلاكامل مرسى بك اللاتين ٧٢٠ ، ٧٢٢ من المشروع الفرنسي
الإيطالي ونصهما :

« مادة ٧٢٠ — لا يلزم اللاتين بتجريد المدين إلا إذا طلب الكفيل ذلك عند توجيه
إجراءات المطالبة الأولى إليه » .

« مادة ٧٢٢ — فى كل الأحوال التى يدل فيها الكفيل على الأموال المنوء عنها فى المادة ٧٢١
ويقدم فيها الأموال اللازمة للتجريد ، يكون اللاتين مسئولاً قبل الكفيل عن إعسار المدين
إذا ترتب هذا الإعسار على عدم اتخاذه الإجراءات اللازمة فى الوقت المناسب وذلك فى حدود
الأموال التى دله عليها » .

فانضم فؤاد حسنى بك إلى اقتراح كامل مرسى بك بشأن الأخذ بهذين النصين مبيناً أن
إغفالهما سيفتح الباب لصعوبات فى التفسير لا حد لها .

واقترح الرئيس أن يستعاض فى المادة ٧٢٠ بكلمة « التنفيذ » عن كلمة « المطالبة » .
وبعد مناقشة قررت اللجنة بالأغلبية الأخذ بنص اللاتين ٧٢٠ ، ٧٢٢ من المشروع الفرنسي
الإيطالي كما هما .

ثم تلاكامل مرسى بك الفقرة الثانية من المادة ٧٢١ من المشروع الفرنسي الإيطالي ونصها :
« ويجب عليه (الكفيل) ألا يدل على أموال للمدين الأصلية تقع خارج أراضى الدولة
أو تكون متنازعا فيها أو مرهونة ولم تعد فى حيازة المدين » . واقترح الأخذ بهذا النص على أن
تستبعد منه عبارة « ولم تعد فى حيازة المدين » .

وقال مصطفى الشوربجى بك إنه يرى حذف عبارة « تقع خارج أراضى الدولة » وذلك
نظراً لمركز مصر الخاص حيث تزخر بعدد وافر من الأجانب ومن العدالة أن يتاح لللاتين
التنفيذ على أموال المدين حتى ما كان منها خارج الأراضى المصرية .

ولاحظ المسيو باسار أن التنفيذ على أموال توجد خارج أراضى الدولة يصادف صعوبات
حجة تحول دون الوصول إلى الغاية المنشودة وهو ما يجدر تجنبه ، لذلك فهو يقترح إما الأخذ
بالفقرة ٢ من المادة ٧٢١ بنصها أو بعد تعديلها بحذف عبارة « ولم تعد فى حيازة المدين » وفقاً
لرأى الأستاذ كامل مرسى بك .

فوافقت أغلبية اللجنة على الأخذ بالفقرة ٢ من المادة ٧٢١ بعد حذف شقها الأخير على
نحو ما تقدم .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادتان ١١٤٤ مكررة، ١١٤٦ ورأت اللجنة إدماج حكمها فى مادة واحدة مع تعديلات لفظية وإضافات تجعل المعنى أكثر وضوحا بالنص الآتى :

١ — إذا طلب الكفيل التجريد وجب عليه أن يدل الدائن على أموال المدين تفى بالدين كله وأن يقدم له المصروفات الكافية للقيام بالتجريد .

٢ — ولا عبء بالأموال التى يدل عليها الكفيل إذا كانت هذه الأموال تقع خارج الأراضى المصرية أو كانت أموالا متنازعا فيها أو كانت مرهونة فى ذات الدين . وأصبح رقمها ٨٥٧ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

تقرير لجنة الشئون التشريعية :

حذفت اللجنة من الفقرة ٢ العبارة الأخيرة وهى « أو كانت مرهونة فى ذات الدين ، فصار النص كما يأتى :

« ولا عبء بالأموال التى يدل عليها الكفيل إذا كانت هذه الأموال تقع خارج الأراضى المصرية أو كانت أموالا متنازعا فيها ، .

وسبب الحذف هو أنه إذا وجد مال مرهون فى ذات الدين كان هذا المال تأمينا عينا يجب استيفاء الدين منه أولا بمقتضى المادة ٨٥٩ (٨٥٨) فلا يكون هناك محل عند طلب الكفيل التجريد أن يدل عليه — وأصبح رقم المادة ٨٥٦ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة .

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

محضر الجلسة الخامسة والثلاثين

تليت المادة ٨٥٦ — فاعترض معالى حلى عيسى باشا على الفقرة الأولى منها وهى التى توجب تحمل الكفيل مصاريف التجريد .

فقال عبده محرم بك إن هذا الحكم مأخوذ من قضاء المحاكم الذي جرى على غرار أحكام القانون الفرنسى والمقصود بالمصاريف التى يتحملها الكفيل عند التمسك بحق التجريد هى المصاريف التى يتطلبها إرشاد الدائن إلى أموال المدين .

وقد رأى الإبقاء على النص مع استبدال عبارة « أن يقوم على نفقته بإرشاد الدائن إلى أموال المدين » بعبارة « أن يدل الدائن على أموال للمدين ، وحذف عبارة « وأن يقدم له المصروفات الكافية للقيام بالتجريد » .

قرار اللجنة :

وافقت اللجنة على أن يكون نص الفقرة الأولى من المادة ٨٥٦ كما يأتى :

مادة ٨٥٦ فقرة أولى :

« إذا طلب الكفيل التجريد وجب عليه أن يقوم على نفقته بإرشاد الدائن إلى أموال للمدين تفى بالدين كله » .

هذا بالنسبة إلى الفقرة الأولى — أما بالنسبة للفقرة الثانية فقد وافقت اللجنة عليها .

تقرير اللجنة :

رأت اللجنة أن تستبدل فى فقره الأولى من هذه المادة عبارة « وجب عليه أن يقوم على نفقته بإرشاد الدائن إلى أموال للمدين تفى بالدين كله » بعبارة « وجب عليه أن يدل الدائن على أموال للمدين تفى بالدين كله وأن يقدم له المصروفات الكافية للقيام بالتجريد » .

وقد راعت اللجنة فى ذلك أن مصروفات التجريد سيرجع بها الدائن على الكفيل فلا محل لإلزامه بدفعها مقدما وبوجه خاص لأن مقدار هذه المصروفات يصعب عملا تعيينه من قبل .

ولهذا رأى الاكتفاء بإلزام الكفيل بإرشاد الدائن إلى أموال للمدين تفى بالدين كله . ورأت الاكتفاء بأن يتحمل الكفيل نفقة هذا الإرشاد .

وأصبح رقم المادة ٧٨٩ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة .

مادة ٧٩٠

في كل الأحوال التي يدل فيها الكفيل على أموال المدين ،
يكون الدائن مسئولاً قبل الكفيل عن إعسار المدين الذي يترتب
على عدم اتخاذه الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب .

التقنين المدني السابق :

لامقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ١١٤٥ (مكررة) :

في كل الأحوال التي عين فيها الكفيل أموال المدين وفقاً للمادة ١١٤٤ مكررة
وقدم المصروفات الكافية للتجريد ، يكون الدائن مسئولاً قبل الكفيل عن إعسار
المدين الذي يترتب على عدم اتخاذه للإجراءات اللازمة ، وذلك بقدر الأموال التي
دل عليها الكفيل .

مذكرة المشروع التمهيدي :

المادة ١١٤٥ مكررة تطابق نص المشروع الفرنسي الإيطالي (م ٧٢٢) الذي
نقله بدوره عن المادة ٢٠٢٤ من التقنين الفرنسي . وحكمها مجرد تطبيق للقواعد
العامة في المسئولية .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١١٤٥ مكررة فأقرتها اللجنة بعد إدخال تعديل لفظي عليها بالنص الآتي :

في كل الأحوال التي يدل فيها الكفيل على أموال المدين ، ويقدم المصروفات الكافية للتجريد يكون الدائن مسئولاً قبل الكفيل عن إعسار المدين الذي يترتب على عدم اتخاذه للإجراءات اللازمة في الوقت المناسب .
وأصبح رقمها ٨٥٨ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٨٥٧ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

محضر الجلسة الخامسة والثلاثين

تليت المادة ٨٥٧ فأدخلت عليها اللجنة تعديلاً بحذف عبارة « ويقدم المصروفات الكافية للتجريد » ، أسوة بما أتبع في المادة ٨٥٦ واستبدلت كلمة « الإجراءات » بكلمة « للإجراءات » ، لأن اللغة تقضى بذلك .

تقرير اللجنة .

حذفت اللجنة من صدر المادة عبارة « ويقدم المصروفات الكافية للتجريد » ، تمسياً مع التعديل الذي أدخلته على المادة السابقة .

وأصبح رقم المادة ٧٩٠ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة

مادة ٧٩١

إذا كان هناك تأمين عيني خصص قانونا أو اتفاقا لضمان الدين وقدمت كفالة بعد هذا التأمين أو معه ولم يكن الكفيل متضامنا مع المدين ، فلا يجوز التنفيذ على أموال الكفيل إلا بعد التنفيذ على الأموال التي خصصت لهذا التأمين .

التأمين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التمهيدى

المادة ١١٤٧ :

إذا قدمت الكفالة الشخصية تكميلا لتأمين عيني خصص قانونا أو اتفاقا لضم ن الدين ، ولم يكن الكفيل متضامنا مع المدين ، فإن هذه الكفالة لا تلزم الكفيل إلا إذا كان التأمين العيني لم يوف بالدين ، وبقدر ما يتبقى من هذا الدين .^(١)

(١) هذه المادة من المواد التي نظرتها لجنة المرحوم كامل صدقي باشا وفيما يلي مناقشات تلك اللجنة عنها :

محضر جلسة ١٢ مايو سنة ١٩٣٨

طلب كامل مرسى بك أن يبدأ بمناقشة المادة ١٥ من المشروع التمهيدى قبل المادة ١٤ منه لارتباط المادة ١٥ بحق التجريد .

فتليت المادة ١٥ ونصها : « إذا قدمت الكفالة تكميلا لتأمين ولم يكن الكفيل متضامنا مع المدين =

مذكرة المشروع التمهيدي :

اقتبس المشروع المادة ١١٤٧ عن المادة ٤٩٥ فقرة ٢ من التقنين السويسري . وقد جاء التقنين الألماني أيضا بحكم مشابه لهذا النص في المادة ٧٧٢ فقرة ٢ . ويمتاز النص الذي أورده المشروع بدقة العبارة بحيث يستبعد أوجه النقد التي أثارها نص التقنينين الألماني والسويسري . فالحكم الوارد بالمادة عام يشمل كل تأمين عيني من منقول أو عقار ، سواء كان هذا التأمين قد خصص لوفاء الدين المكفول وحده أو مع ديون أخرى .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١١٤٧ فرأت اللجنة أن تستبدل عبارة « بعد هذا التأمين أو معه ، بعبارة « تكميلا لتأمين ، إيضاها للمعنى المقصود .
ثم رأت اللجنة أن ترتب على تقديم الكفالة الشخصية عدم جواز التنفيذ على

= فإن هذه الكفالة لا تلزم الكفيل إلا في حالة عدم كفاية التأمين وبقدر الجزء الباقي من الدين » .

« وتشمل كلمة تأمين كل تأمين عيني خصص قانونا أو اتفاقا لضمان الدين » .
ورأى كامل مرسى بك استكمالاً لعناصر الموضوع أن تتلى المادة ١٠٧٢ من التقنين اللباني وهي تطابق المادة ١١٣٦ من التقنين للرا كشي ونصها :
« إذا كان للدائن حق رهن أو حبس على مال منقول مملوك للمدين وجب أن يستوفي دينه من هذا المال إلا إذا كان مخصصا لضمان التزامات أخرى في ذمة المدين وكان ينبغي بسدادها جميعاً .
فاقترح المسيو باسار استبدال عبارة « تأمين عيني » بكلمة « تأمين » في المادة ١٥ من المشروع التمهيدي والاستغناء بذلك عن الفقرة الثانية من هذه المادة .

واقترح كامل مرسى بك تعديلا في صياغة هذه المادة حتى يصبح نصها كما يأتي :

« إذا كان هناك تأمين عيني خصص قانونا أو اتفاقا لضمان الدين ، وقدمت كفالة مع هذا التأمين ولم يكن الكفيل متضامنا مع المدين فلا يلتزم الكفيل إلا في حالة عدم كفاية التأمين وبمقدار الباقي من الدين » .

فوافقت أغلبية اللجنة على هذا النص .

أموال الكفيل إلا بعد التنفيذ على الأموال محل التأمين العيني وأن تبرز هذا الحكم بوضوح خشية حصول لبس من تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة الواردة بالمشروع وهي : « فإن هذه الكفالة لا تلزم الكفيل إلا إذا كان التأمين العيني لم يوف بالدين وبقدر ما يتبقى من هذا الدين » .

وأصبح نصها كالآتي :

« إذا كان هناك تأمين عيني خصص قانونا أو اتفاقا لضمان الدين وقدمت كفالة بعد هذا التأمين أو معه ولم يكن الكفيل متضامنا مع المدين فلا يجوز التنفيذ على أموال الكفيل إلا بعد التنفيذ على الأموال التي خصصت لهذا التأمين » .

وقدمت في المشروع النهائي بهذا النص تحت رقم ٨٥٩

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٨٥٨

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل ، وأصبح رقمها ٧٩١

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٧٩٢

١ - إذا تعدد الكفلاء لدين واحد وبعقد واحد وكانوا غير

متضامين فيما بينهم ، قسم الدين عليهم ، ولا يجوز للدائن أن يطالب

كل كفيل إلا بقدر نصيبه في الكفالة .

٢ - أما إذا كان الكفلاء قد التزموا بعقود متوالية ، فإن كل واحد منهم يكون مسئولاً عن الدين كله ، إلا إذا كان قد احتفظ لنفسه بحق التقسيم .

التقنين المدنى السابق :

مادة ٥٠٤/٦١٥ - ٦١٦ : فى حالة تعدد الكفلاء لدين واحد بعقد واحد بغير شرط التضامن لا يجوز لرب الدين إلا مطالبة كل منهم بقدر حصته فى الكفالة . وأما إذا كانت الكفالة حاصلة بعدة عقود متوالية فهذا لا يدل على تضامن الكفلاء ولكن قد يتضح التضامن من قرائن الأحوال .

المشروع التمهيدي

المادة ١١٤٨

- ١ - إذا تعدد الكفلاء لدين واحد وبعقد واحد ، وكانوا غير متضامين فيما بينهم ، فلا يجوز للدائن أن يطالب كل كفيل إلا بقدر نصيبه فى الكفالة .
- ٢ - أما إذا كان الكفلاء قد التزموا بعقود متفرقة ، فإن كل واحد منهم يكون مسئولاً عن الدين كله ، إلا إذا كان قد احتفظ لنفسه بحق التقسيم . (١) و (٢)

(١) هذه المادة من المواد التى نظرتها لجنة المرحوم كامل صدقي باشا وفيما يلى مناقشات تلك اللجنة عنها :

محضر جلسة ١٣ مايو سنة ١٩٣٨

تليت المادة ١٤ من المشروع التمهيدي الذى أعده صليب سامى بك ونصها :
« إذا تعدد الكفلاء لدين واحد وكانوا غير متضامين فيما بينهم ، فلا يجوز للدائن أن يطالب كل كفيل إلا بقدر نصيبه فى الكفالة » .

فتساءل الرئيس عن السبب فى حذف عبارة « وبعقد واحد » من هذا النص رغم وزونها
فى المادتين ٥٠٤/٦١٥ من التقنين الحالى .

مذكرة المشروع التمهيدي :

يتناول المشروع في هذه النصوص (١١٤٨م - ١١٤٩) حق التقسيم . وقد

= وتلا السيوفان أكر المادتين ٧٢٤ من مشروع التقنين الفرنسي الإيطالي و ٢٠٢٥ من التقنين المدني الفرنسي ونصهما :

« مادة ٧٢٤ — إذا كفل عدة أشخاص مدينا واحدا في دين واحد التزم كل منهم بكل الدين إلا إذا اتفقوا على الاحتفاظ بحق التقسيم . »

« مادة ٢٠٢٥ — إذا كفل عدة أشخاص مدينا واحدا في دين واحد التزم كل منهم بكل الدين . »

وذكر أنه يبدو أن عبارة « وبعد واحد » قد تركت من قبيل السهو .
وبعد مناقشة قصيرة قررت اللجنة تأجيل البحث إلى الجلسة القادمة .

محضر جلسة ١٩ مايو سنة ١٩٣٨

تساءل الرئيس عن السبب الذي حدا بصليب سامي بك إلى استبعاد عبارة « بعد واحد » من النص الذي اقترحه رغم ورود هذه العبارة في المادتين ٥٠٤ / ١٥ من التقنين الحالي ، ولاحظ أن هذه العبارة تنص على أن كل كفيل قد ضمن مع علمه بأن هناك كفلاء آخرين سيتحملون العبء معه عند الضرورة ، وأنه لن يلزم إلا بمقدار نصيبه نظرا لعدم قيام تضامن بين الكفلاء .

وعلى عكس ذلك إذا تعدد الكفلاء بقود متوالية فإنه يجب التفرقة بين الحالتين الآتيتين :
(١) حالة علم الكفيل بوجود كفلاء آخرين معه وحكم هذه الحالة حكم حالة التزام كفلاء متعددين في عقد واحد .

(٢) حالة التزام كل كفيل بكامل الدين بعقد مستقل دون علم منه بأن كفلاء آخرين قد كفلوا معه نفس الدين .

وقال إنه يبدو له في هذه الحالة الأخيرة، رغم عدم وجود تضامن بين الكفلاء، أن الكفيل الذي يقاضيه الدائن يلتزم بالدين كله دون أن يكون له حق الرجوع على باقي الكفلاء .

واستشهد على ذلك بالتقنين اللبناني الذي قرر التضامن في هذه الحالة بين الكفلاء بنص صريح في الفقرة الثانية من المادة ١٠٧٥ ونصها :

« مادة ١٠٧٥ — إذا تعدد الكفلاء لدين واحد بعقد واحد فلا يلزم كل منهم إلا بقدر نصيبه وحصته ويجوز له عندئذ أن يوجه للدائن الدفع بالتقسيم . » =

استبدال المادة ١١٤٨ بالمادة ٦١٦/٥٠٤ من التقنين الحالي التي تعرض لمسألتين مختلفتين، فهي تبين أولا مدى حق الدائن في الرجوع على الكفلاء إذا تعددوا ، أو ما يسمى

== « ولا تضامن بين الكفلاء إلا إذا نص على ذلك أو إذا التزم كل كفيل على حدة بالدين كله أو إذا كانت الكفالة عملا تجاريا من جانب الكفلاء » .

أما فيما يتعلق بالتضامن على وجه عام فلا يكون إلا بشرط صريح في عقد الكفالة سواء تمت الكفالة بعقد واحد أو بعقود متفرقة .

ووجه الرئيس النظر أخيرا إلى نص المادة ١٠٧٥ من التقنين اللبناني وهي التي تخول الكفلاء حق الدفع بالتقسيم إذا كانوا قد كفلوا الدين بعقد واحد ، والتي تنص على أنه لا تضامن بين الكفلاء إلا باتفاق صريح أو إذا كان كل منهم قد كفل كل الدين بعقد مستقل ، ثم تلا أيضا المادة ٤٩٧ من القانون السويسري ونصها :

« مادة ٤٩٧ — إذا اشترك عدة كفلاء في كفالة دين واحد ، قابل للاقسام التزم كل منهم بصفته كفيلا غير متضامن بقدر حصته وكفيلا لباقي الكفلاء بالنسبة لخصصهم » .

« وإذا التزم الكفلاء صراحة على وجه التضامن سواء مع المدين الأصلي أو فيما بينهم ، كان كل منهم مسئولاً عن الدين كله وله حق الرجوع على الباقيين بقدر حصصهم » .

« وإذا كان التزام الكفيل بالكفالة معلقا على شرط التزام كفلاء آخرين معه عن نفس الدين برئت ذمته إذا لم يتحقق هذا الشرط » .

وانتهى الرئيس إلى أن نص التقنين اللبناني يفي بالغرض المقصود .

فرد صليب سامي بك على الاعتراضات التي أثارها الرئيس بأن للمادتين ٦١٥/٥٠٤ من التقنين الحالي تتضمنان حكيم يختلف كل منهما عن الآخر : أولها يتصل بإجراءات دعوى الدائن ضد الكفيل غير المتضامن ، وثانيهما يمنع حق التقسيم للكفلاء إذا التزموا بعقد واحد . وقال إنه أثر الفصل بين الحكيمين اللذين نسجتهم هذه المادة لسببين : الأول يرجع إلى فن الصياغة التشريعية البحتة والثاني يستند إلى أن التزام الكفلاء بعقد واحد لا يكفي لقيام التضامن بينهم . وأضاف أن في التعليقات الواردة على المادة ١٦ ما يكفي للرد على كافة الاعتراضات التي أبدتها الرئيس بصدد المادة ١٤ موضوع البحث .

وعقب الرئيس على ذلك بأنه متفق في الرأي مع صليب سامي بك إذ أنه يرى أن التزام الكفلاء بعقد واحد لا يستتبع تضامنهم إلا إذا نص على ذلك صراحة ، وأن مساط البحث هو معرفة ما إذا كان الكفلاء الذين التزموا فرادى بكل الدين بعقود متعددة دون علم أحد منهم بكفالة الآخر يسألون عن الدين على وجه التضامن أم لا .

==

بالتقسيم بين الكفلاء ، ومن ناحية أخرى تعرض للتضامن بين الكفلاء . وقد رأى المشروع من المناسب أن يبحث هنا مسألة التقسيم على أن يترك التضامن بين الكفلاء

= فقال المسيو فان أكر إن المادة ٧٢٤ من مشروع تقنين الالتزامات الفرنسى الإيطالى الذى سبق له أن اقترح الأخذ بها أكثر صراحة ووضوحا فى هذا المعنى .

وإجابة لطلب صليب سامى بك تلا الرئيس نص المادة ١٦ من المشروع التمهيدى وكذا التعليقات الواردة على هذا النص :

« مادة ١٦ — التضامن لا يفترض بين الكفيل والمدين بل يجب اشتراطه فى عقد الكفالة أو فى ورقة مستقلة » .

« وكذلك يجب اشتراط التضامن بين الكفلاء المتعدين إذا التزموا بعقد واحد ، ويجوز أن يستتج التضامن من الظروف دون أن يفترض إذا التزم عدة كفلاء بعقود مختلفة » .
« وفى الكفالة القضائية والقانونية والتجارية يكون الكفلاء دائما متضامنين سواء فيما بينهم أو بالنسبة للمدين » .

فقال كامل مرسى بك إن كلا النظامين المتبع أحدهما فى التقنينات المصرية الحالية والآخر فى القانون الفرنسى كان معروفا فى القانون الرومانى ، وأن النظام الذى أخذت به التقنينات المصرية الحالية وهو الذى يقضى بحصول التقسيم بقوة القانون وارد أيضا فى التقنين السويسرى والإسبانى والمراكشى واللبنانى ، وقد زاد على ذلك هذان التقنينان الأخيران إضافة عبارة « وبعقد واحد » (المادة ١١٣٨ من التقنين المراكشى والمادة ١٠٧٥ من التقنين اللبنانى) ، أما النظام الفرنسى وهو الذى يقر التضامن فقد كان موضع نقد من الشراح وخاصة بودرى لا كنترى كما نبذته التشريعات الحديثة بصفة عامة .

وعقب المسيو باسار على ذلك قائلا إننا لو رجعنا إلى عبارة « وبعقد واحد » الواردة فى المادة ٦١٥ من القانون المدنى المختلط لتبيننا وجود قرينة على نية قصر الالتزام على الحصة الخاصة بكل كفيل . أما إذا التزم الكفلاء بعدة عقود متوالية ، فليس ثمت سبب يحمل على افتراض مثل هذا القيد فى التزامهم .

ولاحظ صليب سامى بك أن الفقرة ٣ من المادة ١٦ التى تنص على أنه « يجوز أن يستتج التضامن من الظروف دون أن يفترض إذا التزم عدة كفلاء بعقود متوالية » ، تكل إلى القاضى تقدير الظروف التى يستتج منها التضامن .

وقال الرئيس إن حكم المادة ١٤ يمكن أن ينطبق على الكفلاء الذين التزم كل منهم بكامل =

لنصوص الخاصة بالكفالة التضامنية على العموم . وفيما عدا هذا فالحكم الوارد بالمادة ١١٤٨ هو بعينه المقرر في التقنين الحالي .

== الدين بعقود متوالية ولو لم يعلموا بذلك ويسمح لهم بطلب التقسيم في حين أن المراد في هذه الحالة هو تقرير التزام كل كفيل منهم بالدين كله .

ورأى عبد الفتاح السيد بك أن المادة ١٦ تقرر المبادئ التي تحكم هذا الموضوع ، أما المادة ١٤ فتبين إحدى النتائج المترتبة على هذه المبادئ ولذا يجوز أن يكون ترتيبها بعد المادة ١٦ . واستطلع الرئيس رأى اللجنة في النقطة الآتية وهي :

إذا التزم عدة كفلاء بعقود مستقلة فهل لهم حق طلب التقسيم أم يسأل كل منهم عن الدين كله؟ فاستقر الرأي على أن الكفلاء الذين يلتزم كل منهم بكامل الدين يسأل كل منهم عن الدين كله . ثم انتقل الرئيس إلى الفرض الذي يكون فيه أحد الكفلاء قد وفى كل الدين بعد مطالبة الدائن إياه فتساءل عما إذا كان للكفيل في هذه الحالة حق الرجوع على باقي الكفلاء . فكان رأي أغلبية الأعضاء عدم أحقيته في الرجوع على باقي الكفلاء .

وذهب كامل مرسى بك إلى عكس ذلك قائلا إن الكفيل الذي دفع تكون له دعوى الحلول محل الدائن ليس فقط قبل المدين بل أيضا قبل الكفلاء الآخرين ، فالواقع أن دعوى الحلول تنقل إليه برمتها أى بكافة التأمينات التي كانت للدائن .

وتلا مصطفى الشوربجي بك المادتين ٢٥٣ و ٢٥٤ من القانون المدني المختلط ونصهما :

« المادة ٢٥٣ — ومع ذلك لا يجوز الاتفاق على خلاف ما هو آت :

« في الحالة الأولى من الأحوال السالف ذكرها يجوز للمدين والدائن أن يتفقا على التأمينات العينية كالامتيازات ورهن العقار وحبس العين تكون تأمينا على الدين الجديد إذا لم تكن فيه زيادة تضر بحقوق الغير » .

« وفي الحالة الثانية يجوز للدائن ولبن حل محل الدين الأصلي أن يتفقا على بقاء التأمينات العينية ولو بغير رضا المدين الأصلي » .

« وفي الحالة الثالثة يجوز للمتعاقدين الثلاثة أن يتفقا على بقاء التأمينات العينية » .

« المادة ٢٥٤ — لا يصح في أي حال من الأحوال السالفة نقل التأمينات الشخصية كالكفالة والتضامن إلا برضاء الكفلاء والتضامين » .

ثم قال إن الكفيل لا حق له في الرجوع على باقي الكفلاء .

فاعترض كامل مرسى بك قائلا إن هاتين المادتين خاصتان باستبدال الدين الأمر الذي ==

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١١٤٨ فرأت اللجنة إدخال تعديلات لفظية تجعل المعنى أكثر وضوحا بالنص الآتي :

== لا علاقة له بالبحث الحالى وموضوعه دعوى الحلول بسبب أداء دين عن الغير . ثم تلا المادتين ٢٢٤ و ٢٢٥ من القانون المدنى المختلط ونصهما :

« المادة ٢٢٤ — من دفع دين شخص فله حق الرجوع عليه بقدر ما دفعه ومطالبته به بناء على ما حصل له من المنفعة بسداد دينه . »

« المادة ٢٢٥ — التأمينات التى كانت على الدين الأسمى تكون تأمينات لمن دفعه عن المدين فى الأحوال الآتية فقط :

أولا — إذا كان الدائن قبل بعقد رسمى عند الأداء له انتقال التأمينات لمن دفع الدين إليه .
ثانيا — إذا كان الدافع ملزما بالدين مع المدين أو بوفائه عنه .

ثالثا — إذا كان الدافع دائنا ووفى لدائن آخر مقدم عليه بحق الامتياز أو الرهن العقارى أو أدى ثمن عقار اشتراه للدائنين المرتهنين لذلك العقار .

رابعا — إذا كان القانون مصرحا بحلول من دفع الدين محل الدائن الأسمى .
وقال إن هذين النصين يقرران أن دعوى الحلول تتضمن نفس التأمينات التى كانت ضامنة للالتزام الذى انقضى .

وأشار المسيو بامار بوجوب البدء بتصفية المسائل الخاصة بعلاقة الكفلاء والدائن ، على أن تبحث فيما بعد علاقات الكفلاء فيما بينهم .

فرد كامل مرسى بك بأنه إذا التزم الكفيل بعقد مستقل وأدى كل الدين فلا شك فى أنه محل محل الدائن ويجوز له الرجوع لا على المدين فقط بل على الكفلاء أيضا .

وقال المسيو فان أكر إن رأى الذى بسطه الرئيس والذى يتلخص فى إعطاء الدائن حق مطالبة أى كفيل من الكفلاء بكل الدين فى حالة التزام عدة كفلاء بعقد مستقل أو متوالية هو رأى صحيح ، فضلا عن أن هذا المبدأ مقرر فى المادة ٧٢٢ من مشروع التقنين الفرنسى الإيطالى التى اقترح الأخذ بها .

وتساءل الرئيس عما إذا لم يكن هناك محل بعد حذف عبارة « بعقد واحد » من المادة ١٤ من المشروع للاستعاضة عنها بعبارة أخرى يستفاد منها علم الكفلاء باشتراكهم فى الكفالة للدلالة على العلاقة القائمة بينهم .

وقال صليب سامى بك إن الوقائع التى يستفاد منها التضامن بين الكفلاء يجب أن تترك لتقدير ==

١ - إذا تعدد الكفلاء لدين واحد وبعقد واحد وكانوا غير متضامنين فيما بينهم

== القاضي كما اقترح ذلك في الفقرة ٣ من المادة ١٦، وأضاف أنه يوافق على استبعاد المادة ١٤ من المشروع التمهيدى إذا أبقى على الفقرة ٣ من المادة ١٦ .

ونوه كل من المسيو فان أكر والمسيو دوفيه بالخطورة التي ينطوى عليها ترك استنتاج التضامن بين الكفلاء من الظروف لتقدير القاضي . وأبدى المسيو بامار موافقته على الأخذ بنص المادة ٦١٥ من القانون المدني المختلط كما هي .

وقال الرئيس إنه لا تعارض بين المادة ٦١٥ من القانون المدني المختلط والمادة ٧٢٤ من المشروع الفرنسى الإيطالى إذ أن كلا من هذين النصين يواجه فرضا يختلف عن الآخر . ووجه النظر إلى أن صيغة المادة ٦١٥ تسمح بالاستنتاج بمفهوم المخالفة أنه إذا التزم الكفلاء بدين واحد ولكن بعقود مستقلة أو متوالية فإنهم يكونون مسئولين عن الدين بأكمله .

واقترح صليب سامى بك البدء بمناقشة المادة ١٦ من المشروع التمهيدى مع الاحتفاظ بالعودة إلى المادة ١٤ فيما بعد .

وقال المسيو دوفيه إنه يبدو له أن صليب سامى بك قد تنازل عن تمسكه بالمادة ١٤ .

فرد صليب سامى بك بأن تنازله عن التمسك بهذا النص رهين بقبول اللجنة الأخذ بنص الفقرة ٣ من المادة ١٦ .

وتسأل المسيو دوفيه عما إذا كان قد اتفق على استبعاد المادة ٧٢٤ من مشروع التقنين الفرنسى الإيطالى .

وقال صليب سامى بك إنه يمكن الاختيار بين نظامين يقوم كل منهما على أساس مختلف : النظام الألمانى وهو الذى احتذى مثاله مشروع تقنين الالتزامات الفرنسى الإيطالى ، والنظام المصرى . أما النظام الألمانى فيقوم على أساس قرينة افترضها المشرع وهي وجود تضامن كلما تعدد الكفلاء . وأما النظام المصرى فعلى خلاف ذلك يستبعد التضامن في حالة تعدد الكفلاء ما لم يتم الدليل على عكس ذلك .

وقال المسيو فان أكر إن المادة ١٦ من المشروع التمهيدى الذى أعده صليب سامى بك غير وافية إذ تقتصر على تناول التضامن فقط في حين أن ثمة كفلاء يلتزمون بكامل الدين وإن كانوا غير متضامنين . وقد يكون من المهم معرفة ما إذا كان التضامن يفترض بين الكفلاء إذا تعددوا كما نص على ذلك التقنين الألمانى ونحائمه مشروع التقنين الفرنسى الإيطالى أو لا يفترض خلافا لحكم هذا التقنين . وأضاف أن هذا يبرر اقتراحه السابق في الأخذ بالمادة ٧٢٤ من المشروع الفرنسى الإيطالى .

قسم الدين عليهم ، ولا يجوز الدائن أن يطالب كل كفيل إلا بقدر نصيبه في الكفالة .

== فوافق الرئيس على اقتباس النظام الألماني الذي نسج على منواله أيضا التقنينان البولوني واللبناني . ثم تلا المادة ٦٣٦ من التقنين البولوني ونصها :
المادة ٦٣٦ — إذا تعدد الكفلاء التزموا قبل الدائن وفيما بينهم طبقا للقواعد الخاصة بالتضامن .

واقترح الأخذ بهذه المادة .

ورأى المسيو باسار الأخذ بنص المادة ٦١٥ من القانون المدني المختلط معدلة على النحو الآتي :

« إذا التزم عدة كفلاء بدين واحد كانوا متضامنين إلا إذا كان التزامهم يعتمد واحد أو إذا اتفقوا صراحة على الاحتفاظ بحق التقسيم في هذه الحالة لا يلتزم كل منهم إلا بمقدار حصته . »
وقال عبد الفتاح السيد بك إنه يتعين البدء باختيار النظام المراد اتباعه لتحديد ما إذا كان هو الذي أخذ به المشروع الفرنسي الإيطالي أو الذي اتبعته التقنينات المصرية .

واقترح كامل مرسى بك النص الآتي :

« إذا تعدد الكفلاء ولم يكونوا متضامنين والتزموا بدين واحد ويعقد واحد فلا يكون للدائن أن يرجع عليهم إلا بمقدار حصة كل منهم ، فإذا كان الالتزام يعقود متوالية التزم كل كفيل بالدين كله إلا إذا اتفق على الاحتفاظ بحق التقسيم . »

فقال الرئيس إننا بالخيار بين أحد نظم ثلاثة :

— نظام التقنينين الألماني والبولوني اللذين يفترضان التضامن .

— نظام التقنين المصري وهو ينفذ فكرة التضامن .

— نظام مشروع التقنين الفرنسي الإيطالي الذي يقضى بإلزام الكفيل بكل الدين دون تضامن .

فطلب صليب سامي بك أخذ الرأي في الاختيار بين النظام الألماني والنظام المصري ، على أن يبحث النظام الثالث بعد البت برأي في هذا الخيار .

وبعد تبادل الرأي قررت اللجنة استبعاد النظام الألماني الذي يفترض التضامن .

واقترح عبد الفتاح السيد بك الأخذ بالمادة ٧٢٤ من المشروع الفرنسي الإيطالي لما تنطوي عليه من تيسير كبير .

فاعترض المسيو باسار على ذلك بأن الأخذ بالمادة ٧٢٤ سيفتح الباب لكثير من الدعاوى والإشكالات .

==

٢ — أما إذا كان الكفلاء قد التزموا بعقود متوالية فإن كل واحد منهم يكون

== واقتراح مصطفى الشوربجي بك الإبقاء على المادتين ٦١٦ و ٦١٥ من التقنين المدني المختلط دون تعديل .

ثم تلا الرئيس المادة التي اقترحها كامل مرسى بك والتي عدل الفقرة الثانية منها المسيو فان أكر بالاتفاق مع كامل مرسى بك ونصها :

« إذا تعدد الكفلاء ولم يكونوا متضامنين والتزموا بدين واحد وبعقد واحد فلا يكون للدائن أن يرجع عليهم إلا بمقدار حصة كل منهم » .

« فإذا كان التزام الكفلاء بعقود مختلفة التزم كل منهم بكل الدين إلا إذا احتفظوا بحق التقسيم » .

فوافقت اللجنة على هذا النص .

واقترح المسيو فان أكر مناقشة المادتين ٧٢٥ و ٧٢٦ من مشروع التقنين الفرنسي الإيطالي ونصهما :

« المادة ٧٢٥ — يترتب على حق التقسيم تخويل كل كفيل الحق في أن يطلب إلى الدائن تجزئة دعواه مقدما وقصرها بالنسبة لكل منهم على مقدار حصته » .

« فإذا وجد بين الكفلاء وقت التقسيم من هو معسر تحمل الكفيل الذي يطلب التقسيم نصيبه في حصة المعسر . أما إذا كان الإعسار طارئا بعد حصول التقسيم فإنه لا يتحمل منه شيئا .

« المادة ٧٢٦ — إذا قسم الدائن دعواه من تلقاء نفسه فليس له أن يرجع في هذا التقسيم ولو أعسر بعض الكفلاء ، حتى لو ظهر أن هذا الإعسار كان سابقا على الوقت الذي أقر فيه الدائن التقسيم على هذا النحو » .

وعلق الرئيس على ذلك بأن الفقرة الأولى من المادة ٧٢٥ لا تأتي بجديد إذ تبين الأثر المترتب على حق التقسيم وهو أمر بدهى واقترح الاستغناء عن هذه الفقرة .

وبعد المناقشة وتبادل الرأي قررت اللجنة الأخذ بنص المادتين ٧٢٥ و ٧٢٦ بحالتهما .

محضر جلسة ٢٧ مايو سنة ١٩٣٨

قال مصطفى الشوربجي بك إن الفقرة الأولى من المادة ٧٢٥ من مشروع التقنين الفرنسي الإيطالي التي نوقشت في الجلسة الماضية تقرر للكفلاء حق التقسيم ، بينما تورد الفقرة الثانية من نفس هذه المادة استثناء لو طبق على الكفيل العادي لجاء مناقضا للمبادئ المقررة .
فقال كامل مرسى بك إن الفقرة الثانية من المادة ٧٢٥ تتناول حالة الكفالة الحاصلة بعقود==

مستولا عن الدين كله إلا إذا كان قد احتفظ لنفسه بحق التقسيم .

== متوالية وهي التي تكلم عنها الفقرة الثانية من المادة التي سبق أن أقرتها اللجنة . لذا يتعين عدم الفصل بين هاتين الفقرتين .

وأيد المسيو فان أكر هذا الرأي قائلا إن الفقرة الثانية من المادة السابق إقرارها قبل المادة ٧٢٥ تواجه حالة تعدد الكفلاء بعقود متوالية مع التزام كل منهم بكامل الدين ، وأن الفقرة الثانية من المادة ٧٢٥ إنما تشير إلى هذه الحالة ، فليس هناك أي لبس من هذه الناحية . على أنه إذا رأت اللجنة — كما تراءى للشوربجي بك — أن الأمر يدعو إلى مزيد من الإيضاح والتحديد ففي الوسع تحقيق ذلك بالقول بأن الفقرة الثانية من المادة ٧٢٥ تنطبق في حالة التزام كل كفيل بكامل الدين دون قيام تضامن بين الكفلاء ، وأضاف أن هذه الفقرة لا تفهم إلا على النحو الآتي :

أن الكفيل الملتزم بكل الدين والذي طلب التقسيم لا يجوز الرجوع عليه بسبب الإعسار الحاصل بعد التقسيم .

وقال المسيو دوقيه إنه لا يرى في نص المادة ٧٢٥ أو المادة السابقة عليها غموضا أو لبسا إذ هما على النقيض من ذلك واضحتان كل الوضوح .

وقال كامل مرسى بك إن المادة الأولى من هاتين المادتين التي تتناول الكفلاء غير المتضامين الذين يلتزمون بعقد واحد تقضى بوجوب حصول التقسيم بقوة القانون بينما تقرر الفقرة الثانية منها ، وهي التي تتناول حالة الكفلاء الذين التزموا بعقود مختلفة ، أن كل كفيل يلتزم بكل الدين إلا إذا احتفظ بحقه في التقسيم ، وهذه الحالة الأخيرة هي التي أشارت إليها المادة ٧٢٥ من مشروع التقنين الفرنسي الإيطالي التي اقتبستها اللجنة أي الحالة التي يكون الكفلاء فيها قد احتفظوا بحق التقسيم ، وعليه فلا يكون هناك أدنى لبس من هذه الوجهة .

واعترض صليب سامي بك قائلا إن نص المادة ٧٢٥ لا يبدو واضحا إذ يتعين مواجهة الحالة التي لا يلتزم فيها الكفلاء بكل الدين ومع ذلك يعتبرهم الدائن ملزمين على هذا النحو ويطلب أنهم بكامل الدين .

واقترح الرئيس لمواجهة الحالة التي تكلم عنها صليب سامي بك أن تضاف إلى الفقرة الثانية من المادة ٧٢٥ عبارة « ملزما بكل الدين » .

فرأى المسيو باسار أن هذه الإضافة تزيد لأن النص واضح وفي غير حاجة إلى هذه العبارة .

وقال كامل مرسى بك إنه لا يرى ضيرا ، ولو أن النص واضح تمام الوضوح ، من إدماج الفقرتين موضوع المناقشة وصياغتهما في مادة واحدة .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٨٥٩

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل — وأصبح رقمها ٧٩٢ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

= وبأخذ الآراء قررت أغلبية اللجنة الإبقاء على النصين مستقلا كل منهما عن الآخر كما سبقت الموافقة عليهما في الجلسة الماضية .

(٢) مادتان محذوفتان .

المادة ١١٤٩ :

١ — يجوز لكل من الكفلاء بما له من التقسيم أن يلزم الدائن بقسمة دعواه مقدما وجعلها مقصورة على حصته .

٢ — فإن وجد بين الكفلاء وقت التقسيم من هو معسر ، تحمل الكفيل الذي يطلب التقسيم نصيبه في حصة المعسر . أما إذا كان الإعسار طارئا بعد حصول التقسيم ، فإنه لا يتحمل منه شيئا .

المادة ١١٤٩ مكررة :

إذا قسم الدائن دعواه من تلقاء نفسه ، فليس له أن يرجع في هذا التقسيم ولو أعسر بعض الكفلاء ، حتى لو ظهر أن هذا الإعسار كان سابقا على الوقت الذي أقر فيه الدائن التقسيم على هذا النحو .

مادة ٧٩٣

لا يجوز للكفيل المتضامن أن يطلب التجريد .

التقنين المدنى السابق :

لا مقابل لها .

المشروع التميدى

لامقابل لها .

المشروع فى لجنة المراجعة

رأت اللجنة إيراد الحكم الوارد فى المادة ١١٥٧ من المشروع الأول للجنة المرحوم كامل صدقى باشا الخاص بعدم جواز أن يطلب الكفيل المتضامن تجريد المدين ليكون حكما مقابلا لحكم الفقرة الثانية من المادة ١١٤٤ من المشروع النهائى للجنة بالنص الآتى :

« لا يجوز للكفيل المتضامن مع المدين أن يطلب التجريد » .

وأصبح رقمها ٨٦١ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٨٦٠

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل — وأصبح رقمها ٧٩٣ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٧٩٤

يجوز للكفيل المتضامن أن يتمسك بما يتمسك به الكفيل
غير المتضامن من دفعات متعلقة بالدين .

التقنين المدنى السابق :

لامقابل لها .

المشروع التمهيدي

المادة ١١٥١ :

لايسأل الكفيل المتضامن مسؤولية المدين المتضامن ، فيجوز له أن يتمسك
بما يتمسك به الكفيل غير المتضامن من دفعات متعلقة بالدين .

مذكرة المشروع التمهيدي :

المادة ١١٥١ تبحث في مركز الكفيل المتضامن مع المدين . وقد كان هذا المركز
دائما محل خلاف شديد : هل يعتبر الكفيل المتضامن في حكم المدين المتضامن .
فلا يجوز له التمسك بغير دفعه الشخصية والدفعات المتعلقة بالدين دون الدفع
الخاصة بالمدين ، أم أن له أن يتمسك بكل الدفعات التي يتمسك بها الكفيل العادى
مع حرمانه من حق التقسيم والتجريد ؟ والنشريع المصرى (م ٥٠٩ / ٦٢٢) ، ويجاريه
المشروع فى ذلك ، يؤيد الرأى القائل بأن الكفيل ، متضامنا أم عاديا ، له أن يدفع
بكل دفعات المدين ، ما عدا نقص الأهلية إذا كان الكفيل يعلم به . ويتفق هذا الرأى

في الواقع مع اتجاه التقنيات الحديثة نحو توسيع حق الكفيل في التمسك بكل الدفوع التي للدين حتى الشخصية منها .

كذلك يجارى القضاء المصرى هذا الرأى أيضا (أنظر على الأخص نقض ٦ يونية سنة ١٩٤٠ المحاماة ٢١ ص ٣٢٢ رقم ١٥٤ — استئناف أهلى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٩ المحاماة ٢٠ ص ١٦٢ رقم ٤٩١ — استئناف مختلط ١٤ فبراير سنة ١٨٩٥ ب ٧ ص ١٣٧ — ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٠ ب ١٣ ص ٢٣ — ٢٠ أبريل سنة ١٩١١ ب ٢٣ ص ٢٧٣ — راجع مع ذلك بنى سويف ٢٩ مايو سنة ١٩٢٩ المحاماة ٩ ص ١١٠٠ رقم ٦٠٠) .

المشروع فى لجنة المراجعة

تليت المادة ١١٥١ فأقرت اللجنة النص بعد أن حذفت منه عبارة « لا يسأل الكفيل المتضامن مسئولية المدين المتضامن » لأنها أدخلت فى الفقه منها فى التشريع ولأن حكم المادة بعد حذف هذه الفقرة يستخلص منه مدلولها — وأصبح نصها :
« يجوز للكفيل المتضامن أن يتمسك بما يتمسك به الكفيل غير المتضامن من دفوع متعلقة بالدين » .

وأصبح رقمها ٨٦٢ فى المشروع النهائى .

المشروع فى مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٨٦١ .

المشروع فى مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدنى :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل وأصبح رقمها ٧٩٤ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٧٩٥

في الكفالة القضائية أو القانونية يكون الكفلاء دائماً متضامنين.

التقنين المدني السابق :

مادة ٤٩٨ / ٦٠٨ : في حالة عدم وجود شرط صريح لا تكون الكفالة إلا على أصل الدين ولا توجب التضامن .

مادة ٤٩٩ / ٦٠٩ : أما الكفالة التي تؤخذ بالمحاكم أو بناء على حكم فتستلزم التضامن حتماً مع كفالة الفوائد والمصاريف .

مادة ٥٠٤ / ٦١٥ : في حالة تعدد الكفلاء لدين واحد بعقد واحد بغير شرط التضامن لا يجوز لرب الدين إلا مطالبة كل منهم بقدر حصته في الكفالة . وأما إذا كانت الكفالة حاصلة بعدة عقود متوالية فهذا لا يدل على تضامن الكفلاء . ولكن قد يتضح التضامن من قرائن الأحوال .

المشروع التمهيدي

المادة ١١٥٠ :

١ - لا يفترض التضامن ما بين الكفيل والمدين ، بل يجب اشتراط التضامن في عقد الكفالة أو في عقد منفصل .

٢ - كذلك يجب اشتراط التضامن ما بين الكفلاء الملزمين بعقد واحد .

٣ - أما في الكفالة القضائية أو القانونية ، فيكون الكفلاء دائماً متضامنين (١) .

(١) هذه المادة من المواد التي نظرتها لجنة المرحوم صديق باشا وفيما يلي مناقشات

تلك اللجنة عنها :

محضر جلسة ١٩ مايو سنة ١٩٣٨

استعرضت اللجنة المادة ١٦ من المشروع التمهيدي، وانتهت إلى الموافقة عليها بالنص الآتي: —

مذكرة المشروع التمهيدي :

لم يعرض التقنين الحالي للكفالة التضامنية في نصوص منفصلة قائمة بذاتها، بل أورد أحكامها متفرقة في المواد ٤٩٨/٤٩٩ و ٦٠٨/٦٠٩ و ٥٠٢/٥٠٤ و ٦١٢/٦١٥ - ٦١٦ و ٥٠٦/٦١٨. وقد تفادى المشروع ذلك.

فالمادة ١١٥٠ تبين حالات الكفالة التضامنية. والأحكام الواردة بها متفقة مع التقنين الحالي. فالفقرة الأولى التي تقرر وجوب اشتراط التضامن بين الكفيل والمدين صراحة تطابق الفقرة الأخيرة من المادة ٤٩٨ / ٦٠٨. والفقرة الثانية تقرر وجوب اشتراط التضامن ما بين الكفلاء الملزمين بعقد واحد، وهو الحكم الوارد بالمادة ٥٠٤ فقرة أولى / ٦١٥. أما الفقرة الثالثة، وهي التي تنص على التضامن في الكفالة القضائية فحكمها وارد بالمادة ٤٩٩ / ٦٠٩، غير أن المشروع جعل النص عاما شاملا فأضاف إلى الكفالة القضائية الكفالة القانونية.

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١١٥٠ فرأت اللجنة حذف الفقرتين الأولى والثانية لأنهما تطبيق للقواعد العامة واستبقت الفقرة الثالثة وأصبح النص كما يأتي :

« في الكفالة القضائية أو القانونية يكون الكفلاء دائماً متضامنين ، .

وأصبح رقمها ٨٦٣ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل تحت رقم ٨٦٢ .

== « لا يفترض التضامن بين الكفيل والدين، بل يجب اشتراط التضامن في عقد الكفالة أو في عقد منفصل ، .

« وإذا تعدد الكفلاء والتزموا بعقد واحد فلا تضامن بينهم أيضاً إلا إذا اشترط ذلك ، .

« وفي الكفالة القضائية أو القانونية يكون الكفلاء دائماً متضامنين ، .

وذلك بعد استبعاد عبارة « الكفالة التجارية » من الفقرة الأخيرة من هذه المادة إذ قرر

المسيو دوفيه أنه عرض لها وعالجها في مشروع تعديل القانون التجاري حيث مكانها الطبيعي.

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل — وأصبح رقمها ٧٩٥

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٧٩٦

إذا كان الكفلاء متضامنين فيما بينهم ووفى أحدهم الدين عند حלו له ، كان له أن يرجع على كل من الباقيين بحصته في الدين وبنصيبه في حصة المعسر منهم .

التفنين المدني السابق :

مادة ٦١٨/٥٠٦ : وإذا وجد كفلاء متضامنون فالذي أدى جميع الدين منهم عند حلول أجله له أن يطلب من كل من باقى الكفلاء أن يؤدي له حصته من الدين مع تأدية ما يخصه من حصة المعسر منهم .

المشروع التمهيدي

المادة ١١٥٢ :

إذا كان الكفلاء متضامنين فيما بينهم ، ووفى أحدهم الدين عند حلو له ، كان له أن يرجع على كل من الباقيين بحصته في الدين وبنصيبه في حصة المعسر منهم (١) .

(١) هذه المادة من المواد التي نظرتها لجنة المرحوم كامل صدقي . نأشأ وفيما يلي مناقشات

==

تلك اللجنة عنها :

مذكرة المشروع التمهيدي :

المادة ١١٥٢ تطابق المادة ٥٠٦/٦١٨ من التقنين الحالي . وحكمها هو الحكم الطبيعي المقرر في حالة تعدد المسئولين عن الدين ، كما أن تطبيقه لم يثر صعوبة ما في العمل .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١١٥٢ فأقرتها اللجنة كما هي — وأصبح رقمها ٨٦٤ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل — تحت رقم ٨٦٣ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل — وأصبح رقمها ٧٩٦ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

محضر جلسة ١٩ مايو سنة ١٩٣٨

=

تليت المادة ١٨ من المشروع التمهيدي ونصها :

« لا يجوز للكفيل المتضامن أن يطلب التجريد .

« فإذا تعدد الكفلاء وكانوا متضامين فليس لهم كذلك طلب التقسيم ،

« وإذا وفي أحد الكفلاء المتضامين الدين كله عند حواله ، كان له أن يرجع على كل من

الباقين بحصته في الدين وبنصيبه في حصة المعسر منهم » .

فاقترح الرئيس حذف الفقرتين الأولى والثانية لعدم الفائدة منهما ، أما فيما يتعلق بالفقرة

الثالثة فإنها تردد الحكم الوارد في المادة ٦١٨ من القانون المدني المختلط لذا يجدر الأخذ بهذا

النص الأخير كما هو .

فوافقت اللجنة على رأى الرئيس وقررت اقتباس نص المادة ٦١٨ من القانون المدني المختلط

والاستعاضة بها عن المادة ١٨ من المشروع التمهيدي .

مادة ٧٩٧

تجاوز كفالة الكفيل ، وفي هذه الحالة لا يجوز للدائن أن يرجع على كفيل الكفيل قبل رجوعه على الكفيل إلا إذا كان كفيل الكفيل متضامنا مع الكفيل .

التقنين المدنى السابق :

لامقابل لها .

المشروع التمهيدى

المادة ١١٥٥ :

١ — لا يجبر المصدق على الوفاء للدائن إلا حيث يكون المدين الأصيل والكفلاء المسئولون عن كل الدين معسرين ، أو حيث تكون ذمتهم قد برئت بسبب دفع شخصية خاصة بهم .

٢ — أما إذا كان كل كفيل غير مسئول عن الدين كله ، فلا يجبر المصدق على الوفاء للدائن إلا حيث يكون المدين الأصيل والكفيل المكفول معسرين، أو حيث تكون ذمتها قد برئت بسبب دفع شخصية خاصة بهما ^(١) .

(١) هذه المادة من المواد التي نظرتها لجنة المرحوم كامل صدقي باشا وفيما يلي مناقشات تلك اللجنة عنها :

محضر جلسة ٢٧ مايو سنة ١٩٣٨

=

تليت المادة ٢١ من المشروع التمهيدى ونصها :

مذكرة المشروع التمهيدي :

يعالج هذا النص موقف المصدق . والفقرة الأولى منه مطابقة للمادة ٧٢٧ من المشروع الفرنسي الإيطالي ، وهي خاصة بحالة وجود مصدق مع عدة كفلاء . يلتزمون

== « يعتبر كفيل الكفيل الذي يكفل التزام الكفيل قبل الدائن في علاقته بهذا الأخير كفيلًا أصليًا وفي علاقته بالكفيل في منزلة الكفيل بالنسبة إلى المدين الأصلي » ،
وقال كامل مرسى بك إنه يحسن الاستشهاد بالمادة ٧١٢ من مشروع التقنين الفرنسي الإيطالي ونصها :

« تجوز كفالة المدين بغير إذنه بل وبغير علمه » .
« كما تجوز الكفالة ليس فقط بالنسبة للمدين الأصلي بل أيضا بالنسبة لمن كفله » .
ورأى كل من الميسوفان أكر والمسيو دوفيه الأخذ بنص المادة ٧٢٧ من مشروع التقنين الفرنسي الإيطالي .

وأشار الرئيس إلى أن اللجنة قد أقرت الأخذ بالفقرة الأولى من المادة ٧١٢ من مشروع التقنين الفرنسي الإيطالي في نص سبقت الموافقة عليه .

واقترح الأستاذ كامل مرسى بك اقتباس الفقرة الثانية من المادة ٧١٢ من مشروع التقنين الفرنسي الإيطالي على أن تكمل بنص المادة ٧٢٧ من نفس المشروع .

ثم تلا الرئيس المادة ٧٢٧ ونصها :

« لا يلتزم كفيل الكفيل قبل الدائن إلا في حالة إعسار المدين وجميع الكفلاء أو في حالة براءة ذمتهم بسبب دفع خاص بشخص المدين أو الكفلاء » .
فتساءل المسيو باسار عن المقصود بالعبارة الأخيرة من هذه المادة وهي « أو في حالة براءة ذمتهم بسبب دفع خاص بشخص المدين أو الكفلاء » .

فأجاب كامل مرسى بك بأن الدفع المقصود في هذه المادة هو الدفع بعدم الأهلية .

فاعترض المسيو باسار بأن الدفع بعدم الأهلية لا يسقط الالتزام بالمدين .

وقال فؤاد حسنى بك إنه يمكن انصراف هذه المادة إلى الدفع بالتقادم الذي يتخلف عنه التزام طيعى وإلى الدفع بمدين القهار مثلا .

وتساءل مصطفى الشوريحي بك عما إذا كان نص المادة ٧٢٧ واضحا وضوحا كافيا ووافيا بالعرض خصوصا فيما يتعلق باشتراط إعسار جميع الكفلاء ، فالواقع أن كفيل الكفيل من حقه أن يعلم بالضبط حدود ما التزم به .

==

بجميع الدين ، فإن الدائن لا يرجع على المصدق إلا إذا لم يمكنه الرجوع على الكفلاء والمدين الأصلي .

فقال فؤاد حسنى بك إن الغموض الذى يكتنف هذا النص والذى أشار إليه زميله الشورى بك بك مرجعه كلمة « جميع » ، لذا فإنه يقترح حذف هذه الكلمة .
واعترض المسوق أن أكر على ذلك قائلا إن كلمة « جميع » المقترحة حذفها لازمة في النص .

فاقترح فؤاد حسنى بك بحث المادة ٧٢٧ على أساس استبعاد كلمة « جميع » للوقوف على ما إذا كانت تثير بعد هذا الحذف الاعتراضات التى نوه عنها الشورى بك .

واستشهد مصطفى الشورى بك بحالة ثلاثة كفلاء غير متضامين التزم كل منهم بكفالة ثلث الدين وكفل أحد هؤلاء الكفلاء وليكن (أ) مثلاً كفيل وليكن (د) ثم أعسر الكفيل (أ) فما حكم كفيل الكفيل (د) بالنسبة إلى الدائن ، وهل لهذا الدائن أن يرجع عليه قبل الرجوع على الكفيلين (ب) و (ج) ، وقال إنه بحسب النص موضوع البحث لا يجوز للدائن مطالبة كفيل الكفيل (د) إذا لم يكن الكفيلان (ب) و (ج) معسرين .
وقال الرئيس إن حذف كلمة « جميع » لا يقضى على الصعوبة التى أشار إليها الشورى بك .
واقترح كامل مرسى بك الاستعاضة عن عبارة « جميع الكفلاء » ، بعبارة « والكفيل » بصيغة المفرد .

فعمد المسوق بأسار على ذلك بأن استعمال عبارة « والكفيل » بصيغة المفرد لا يتناول جميع الصور والقروض التى تهدف المادة ٧٢٧ من مشروع التقنين الفرنسى الإيطالى إلى علاجها .
واقترح الرئيس النص التالى :

« لا يجبر المصدق على الوفاء للدائن إلا حيث يكون المدين الأصلي وجميع الكفلاء المسئولين عن كل الدين معسرين أو حيث تكون ذمتهم قد برئت بسبب دفع شخصية خاصة بالمدين أو بالكفلاء . »

« فإذا التزم كل كفيل على حدة فلا يلزم المصدق قبل الدائن إلا حيث يكون المدين الأصلي والكفيل المكفول معسرين ، أو حيث تكون ذمتهم قد برئت بسبب دفع شخصية خاصة بهما . »

وأضاف الرئيس أن هذا النص يعالج :

١ - حالة ما إذا التزم جميع الكفلاء بكل الدين .

٢ - حالة ما إذا التزم كل كفيل بالنسبة لجزء معين من الدين .

وقال إن هذه الصياغة لا تثير الصعوبات التى أشار إليها الشورى بك واقترح الأخذ بهذا النص .

فوافقت اللجنة على الأخذ به .

أما الفقرة الثانية ، فقد أضافتها اللجنة ، وقصدت بها حالة ما إذا كان الكفيل الذي كفله المصدق قد التزم بجزء من الدين .

محضر جلسة ١٠ يونيو سنة ١٩٣٨

=

علق مصطفى الشوربجي بك على المادة ٢١ من المشروع التمهيدى التى تمت الموافقة عليها فى الجلسة الماضية فقال إن هذه المادة تثير إشكالا يتلخص فى معرفة ما إذا كان لكفيل الكفيل فى حالة إعسار الكفيل أن يطلب إلى الدائن أن يستبدل بهذا الأخير كفيلًا آخر على غرار ما جاء بالمادة ٨ السابق إقرارها ونصها :

د إذا أعسر الكفيل وجب تقديم كفيل آخر مكانه ويستثنى من ذلك حالة ما إذا كان الدائن قد طلب كفالة شخص معين أو إذا كانت الكفالة قد حصلت دون علم المدين .

وقال إنه يرى الاعتراف بهذا الحق لكفيل الكفيل .

فرد الرئيس بأنه ليس لكفيل الكفيل بأى حال أن يلزم الدائن بطلب كفيل آخر إذا أعسر الكفيل المكفول إذ أن هذا حق يخص الدائن وحده وهو حر فى استعماله أو إهماله دون أن يكون لكفيل الكفيل سلطان عليه فى ذلك . فالالتزام الرئيسى لكفيل الكفيل هو أن يحل محل الكفيل فى حالة إعساره .

وانضم المسيو باسار إلى الرئيس فى رأيه هذا قائلا إن المادة ٨ تنظم العلاقة بين الدائن والمدين وتقرر وجوب إحلال كفيل محل الكفيل الذى قدمه المدين فى حالة إعسار هذا الكفيل ، ولا تتناول هذه المادة العلاقة بين الدائن والكفلاء أو بالأحرى بينه وبين كفلاء الكفلاء ؛ لذا فإن من غير المنطق أن يخول كفيل الكفيل الذى ينحصر التزامه فى كفالة الكفيل حق إلزام الدائن بأن يطلب من المدين تقديم كفيل خلاف ذلك الذى كفله لمجرد أن هذا الأخير قد أعسر إذ أن مقتضى هذا تحويله حق التخلص من التزامه قبل الدائن ثم أضاف المسيو باسار أن صياغة المادة ٨ لا تخلو من عيب ، واقترح الاستعاضة عن عبارة د أو إذا كانت الكفالة قد حصلت دون علم المدين ، بعبارة د وكانت الكفالة قد حصلت دون علم المدين .

فوافقت اللجنة على هذا التعديل .

وقال مصطفى الشوربجي بك إن الدائن لا يملك إبراء الكفيل مقدما وقياسا على ذلك لا يحق له أن يرفض طلب استبدال كفيل بالكفيل الذى أعسر .

وقال فؤاد حنى بك إن كفيل الكفيل لا يتعرض فى حالة إعسار الكفيل لأى خطر ما دام المدين مليئا .

فرد مصطفى الشوربجي بك بأن المدين الذى ظل محتفظا بإعساره قد ينقلب معسرا بعد =

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١١٥٥ فرأت اللجنة أن يحل محلها نص يقرر الحكم في حالة كفالة الكفيل ويجعل كفيل الكفيل في علاقته بالدائن كما لو كان الكفيل الأصلي مدينا أصليا بالنسبة إلى حق رجوع الدائن عليه بالنصر الآتي :

== ولاحظ السيو بنيتا أن الحكمة من كفالة الكفيل والسبب في مشروعيتها ينحصران في التزامه بالوفاء في حالة إعسار الكفيل .

وقال صليب سامي بك إن المقروض أن كفيل الكفيل يعلم أن للدائن الحق في طلب تقديم كفيل آخر في حالة إعسار الكفيل الذي قدمه المدين ، لذا يتعين تخويله حق مطالبة الدائن باستعمال هذا الحق وضرب لذلك المثل التالي الذي يظهر فيه صالح الكفيل بكل جلاء :

وهو حالة دائن له مدينان متضامنان أحدهما موفور اليسار والآخر مشكوك في يساره وكفيل قبل كفالة هذا المدين الآخر وحده اعتمادا على أن المدين الآخر موفور اليسار ، فهل يجوز للدائن في هذا الفرض إبراء ذمة المدين الموسر والرجوع بعد ذلك على الكفيل .

وعلق السيو بنيتا على المثل الذي ساقه صليب سامي بك بأنه لا يوجد أدنى شك في أن الدائن لا يجوز له في هذه الصورة الرجوع على الكفيل ، بيد أن هذا المثل يخالف تماما المثل الذي عرض له مصطفى الشوربجي بك والذي أراد فيه منح كفيل الكفيل حق التزام الدائن بإبدال الكفيل الذي قدمه المدين والذي التزم هو بكفالاته وذلك في حالة إعساره إذ إن الإقرار بهذا الحق الكفيل الكفيل معناه دون شك تغيير طبيعة الاتفاق الذي التزم بموجبه كفيل الكفيل بتحمل نتائج إعسار الكفيل .

واستطرد عبد الفتاح السيد بك في شرح هذه الفكرة قائلا إن الكفيل وكفيل الكفيل هما بالنسبة إلى الدائن بمثابة شخص واحد ، إذ أن الثاني ملزم بالتعهدات التي التزم بها الأول بحكم كفالاته إياه . أما فيما يتعلق بالحق الذي خولته المادة ٨ للدائن فإن هذا الأخير حر في استعماله أو تركه وليس لكفيل الكفيل أن يكرهه على ذلك .

وطلب الرئيس أخذ الرأي على الاقتراح المقدم من الشوربجي بك والذي يرمى إلى تعديل الفقرة الثانية من المادة ١٢ السابق الموافقة عليها على نحو ينحول كفيل الكفيل حق طلب استبدال الكفيل المكفول عند إعساره .

فلم توافق أغلبية اللجنة على التعديل المقترح وأقرت النص على حاله بعد تعديل في صياغته على النحو الذي اقترحه السيو بأسار .

« تجوز كفالة الكفيل وفي هذه الحالة لا يجوز للدائن أن يرجع على كفيل الكفيل قبل رجوعه على الكفيل » .

وأصبح رقمها ٨٦٥ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

تقرير لجنة الشئون التشريعية :

عدلت اللجنة المادة بإضافة العبارة الآتية على آخر النص :

« إلا إذا كان كفيل الكفيل متضامنا مع الكفيل » .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة كما أقرتها اللجنة تحت رقم ٨٦٤ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة كما أقرها مجلس النواب — وأصبح رقمها ٧٩٧ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

٢ — العلاقة ما بين الكفيل والمدين

مادة ٧٩٨

١ — يجب على الكفيل أن يخطر المدين قبل أن يقوم بوفاء الدين ، وإلا سقط حقه في الرجوع على المدين إذا كان هذا قد وفى الدين أو كانت عنده وقت الاستحقاق أسباب تقضى بطلان الدين أو بانقضائه .

٢ — فإذا لم يعارض المدين فى الوفاء ، بقى للكفيل حقه فى الرجوع عليه ولو كان المدين قد دفع الدين أو كانت لديه أسباب تقضى بطلانه أو بانقضائه .

التقنين المدنى السابق :

مادة ٦١٩/٥٠٧ : على الكفيل أن يخبر المدين قبل أداء الدين بعزمه على الأداء أو بالمطالبة الحاصلة له من رب الدين وإلا سقط حقه فى الرجوع على المدين فى الحالتين إذا كان المدين أدى الدين بنفسه أو كانت له أوجه لإثبات بطلان الدين أو زواله عنه .

المشروع التميدى

المادة ١١٥٨ :

١ — يجب على الكفيل أن يخطر المدين قبل أن يقوم بوفاء الدين وإلا سقط

حقه في الرجوع على المدين ، إذا كان هذا قد وفى الدين أو كانت عنده وقت الاستحقاق أسباب تقضى بىطلان الدين أو بانقضائه .

٢ — فإذا لم يعارض المدين فى الوفاء ، احتفظ الكفيل بحقه فى الرجوع عليه ، حتى لو كان المدين قد دفع الدين ، أو كانت لديه أسباب تقضى بىطلانه أو بانقضائه . (١)

(١) هذه المادة من المواد التى نظرتها لجنة للرحوم صدق باشا وفيما يلى مناقشات تلك اللجنة عنها :

محضر جلسة ١٧ يونيه سنة ١٩٣٨

تليت المادة ٢٨ من المشروع التمهيدى ونصها :

« يجب على الكفيل أن يخطر المدين قبل أن يقوم بوفاء الدين وإلا سقط حقه فى الرجوع على المدين إذا كان هذا قد وفى الدين أو كانت عنده وقت الاستحقاق أسباب تقضى بىطلان الدين أو بانقضائه . »

« فإذا طالب الدائن الكفيل بالدين قضائيا وجب على الكفيل إدخال المدين فى الدعوى وسرت عليه الشروط المبينة فى الفقرة السابقة وإلا سقط حقه على نحو ما هو مبين بهذه الفقرة . »

« فإذا لم يعارض المدين فى الوفاء أو لم يتدخل فى الدعوى بقى للكفيل حقه فى الرجوع عليه ولو كان المدين قد دفع الدين أو كانت لديه أسباب تقضى بىطلانه أو بانقضائه . »

وقال الرئيس إن حضرة المقرر قد عمد إلى التفرقة بين حالة الوفاء الحاصل من الكفيل وحالة اتخاذ إجراءات ضده وذلك بإلزامه بإخطار المدين فى الحالة الأولى قبل قيامه بوفاء الدين وإدخاله فى الدعوى فى الحالة الثانية ، وأضاف الرئيس أنه يرى ألا محل فى هذه الحالة الأخيرة لاشتراط إدخال المدين فى الدعوى إذ يكفى إخطاره ، ولذا اقترح الإبقاء على نص المادة ٦١٩ من التقنين المدنى المختلط على أن تضاف إليها الفقرة الثالثة من المادة ٢٨ من المشروع التمهيدى .

وقال المسيو باسار إنه يوجه النظر إلى أن المدين قد يجهل اتخاذ الدائن إجراءات المطالبة ضد الكفيل .

فرد الرئيس بأن الإخطار الذى يلتزم الكفيل بتوجيهه إليه يجب أن يتضمن بيانه بهذه الإجراءات حتى تكون معلومة للمدين .

وهنا تلا المسيو باسار المادة ٧٣١ من مشروع التقنين الفرنسى الإيطالى ونصها :

« ليس للكفيل الذى قام بوفاء الدين أن يرجع على المدين الأصيل إذا كان هذا الأخير قد قام هو أيضا بوفاء دينه بسبب إهمال الكفيل فى إخطاره بحصول الوفاء ، »

مذكرة المشروع التمهيدي :

قرر التقنين المصري (م ٥٠٧ / ٦١٩) نقلا عن التقنين الفرنسي (م ٢٠٣١) التزاما على الكفيل بإخبار المدين قبل الوفاء للدائن حتى يعترض عليه إن كان هناك وجه لذلك ، كما أنه يخطر به بالمطالبة الحاصلة من الدائن ، فإذا أهمل الكفيل في ذلك ووفى الدين دون أن يخطر المدين بعزمه على الوفاء أو بالمطالبة الحاصلة له من الدائن ، مع أنه كانت لدى المدين أسباب تقضى بيطلاق الدين أو انقضائه ، كان

== « فإذا كان الكفيل قد وفى الدين دون أن تتخذ ضده إجراءات المطالبة ودون أن يخطر المدين الأصلي جاز لهذا الأخير أن يوجه إليه كافة الدفع التي كان له أن يوجهها إلى الدائن وقت الوفاء » .

« وفى كلتا الحالتين يكون للكفيل حق استرداد ما دفعه بدعوى ضد الدائن » .

واستطلع رأى اللجنة فيما إذا كانت توافق على الأخذ بهذا النص .

فلاحظ المسوق أن أكر أنه يجوز للكفيل طبقا للمادة ٧٣١ أن يوفى الدين ويخطر بهذا الوفاء كما لاحظ أن نص المادة ٦١٩ من التقنين المدني المختلط يفضل هذا النص ، وانتهى إلى الموافقة على اقتراح الرئيس .

وقال عبد الفتاح السيد بك إنه يفضل الإبقاء على المادة ٦١٩ التي توجب على الكفيل أن يخطر المدين بأن الدائن قد اتخذ إجراءات المطالبة ضده وإلا سقط حقه في الرجوع على المدين . وطلب الرئيس أخذ رأى على اقتباس المادة ٧٣١ من المشروع الفرنسي الإيطالي أو الإبقاء على المادة ٦١٩ من التقنين المدني المختلط على أن تضاف إليها الفقرة الثالثة من المادة ٢٨ من المشروع التمهيدي وفقا لاقتراحه .

فوافقت أغلبية اللجنة على هذا الاقتراح الأخير .

وتساءل المسوق بأسار عما إذا كان هناك محل للنص على الطريقة التي يتم بها الإخطار . فرد المسوق دوقيه بأنه لما كان تطبيق المادة ٦١٩ من التقنين المدني المختلط لم يثر أية صعوبة في العمل فليس هناك محل لإيراد نص خاص لبيان طريقة الإخطار إذ المفروض أنه سيتم ويثبت طبقا للنظام الذي جرى عليه القضاء .

فعقب الرئيس على ذلك بأنه يمكن إعتبار الخطابات وسيلة من وسائل الإخطار .

فوافقت اللجنة على رأى الذى أبداه كل من الرئيس والمسوق دوقيه .

مستولا عن ذلك . وقد أخذ المشروع بهذا الحكم في الفقرة الأولى من هذه المادة ، وهي تكاد تكون مجرد تكرار للمادة ٥٠٧ / ٦١٩ من التقنين الحالي ، مع شيء من الإيضاح والتبسط في العبارة .

أما الفقرة الثانية ، فقد أضافها المشروع . وهي تقرروا جبا عكسيا في جانب المدين ، إذ يجب عليه إذا أخطره الكفيل بعزمه على الوفاء أو بالمطالبة الحاصلة له من الدائن أن يعترض على ذلك . فإذا لم يعارض المدين في الوفاء ووفى الكفيل الدين فعلا ، كان له أن يرجع على المدين حتى لو كان هذا الأخير قد دفع الدين . أو كانت لديه أسباب تقضى بطلانه أو بانقضائه .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١١٥٨ فأقرتها اللجنة مع تعديل لفظي بسيط بالنص الآتي :

١ — يجب على الكفيل أن يخطر المدين قبل أن يقوم بوفاء الدين وإلا سقط حقه في الرجوع على المدين إذا كان هذا قد وفى الدين أو كانت عنده وقت الاستحقاق أسباب تقضى بطلان الدين أو بانقضائه .

٢ — فإذا لم يعارض المدين في الوفاء بقى للكفيل حقه في الرجوع عليه ولو كان المدين قد دفع الدين أو كانت لديه أسباب تقضى بطلانه أو بانقضائه .
وأصبح رقمها ٨٦٦ في المشروع النهائي .

المشروع في مجلس النواب

وافق المجلس على المادة دون تعديل — تحت رقم ٨٦٥ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل — وأصبح رقمها ٧٩٨ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٧٩٩

إذا وفى الكفيل الدين ، كان له أن يحل محل الدائن فى جميع ماله من حقوق قبل المدين . ولكن إذا لم يوف إلا بعض الدين ، فلا يرجع بما وفاه إلا بعد أن يستوفى الدائن كل حقه من المدين .

التقنين المدنى السابق :

مادة ٥٠٥ / ٦١٧ : إذا دفع الكفيل الدين عند حلول الأجل فله الرجوع على المدين بجميع ما أداه ويحل محل الدائن فى حقوقه لكن لا تجوز له المطالبة إلا بعد استيفاء الدائن دينه بتمامه إذا كان الكفيل لم يدفع إلا جزءا من الدين .

المشروع التمهيدى

المادة ١١٥٣ :

إذا وفى الكفيل الدين ، كان له أن يحل محل الدائن فى جميع ما له من حقوق قبل المدين . ولكن إذا لم يوف إلا بعض الدين ، فلا يرجع بما وفاه إلا بعد أن يستوفى الدائن كل حقه من المدين .^(١)

(١) هذه المادة من المواد التى نظرتها لجنة المرحوم كامل صدق باشا وفيما يلى مناقشات تلك اللجنة عنها :

محضر جلسة ١٩ مايو سنة ١٩٣٨

تليت المادة ١٩ من المشروع التمهيدى ونصها :

« إذا وفى الكفيل الدين عند حلوله ، كان له أن يرجع على المدين بكل ما أداه عنه ، وحل محل الدائن فيما له من حقوق قبل المدين ، ولكن إذا لم يوف إلا بعض الدين فلا يرجع بما وفاه إلا بعد أن يستوفى الدائن كل حقه من المدين » .

=

مذكرة المشروع التمهيدي :

استمد المشروع المادة ١١٥٣ من المادة ٧٢٨ من المشروع الفرنسي الإيطالي مع إضافة الفقرة الخاصة بحالة الوفاء الجزئي . وهي تطابق في أحكامها المادة ٦١٧/٥٠٥

== واقتراح الرئيس تعديل هذا النص على نحو يواجه حالة وفاة الكفيل الدين قبل حلوله ونحويله حق الرجوع على المدين حتى في هذه الحالة .

ثم تلا المسيو دوفيه المادة ٧٢٨ من مشروع التقنين الفرنسي الإيطالي ونصها :
« محل الكفيل الذي وفي الدين محل الدائن في جميع ما كان له من حقوق قبل المدين » .
واقترح الأخذ بهذا النص .

وانضم إليه المسيو باسار في هذا الرأي .

وقال المسيو فان أكر إنه يشاطر الرئيس رأيه إذ أن الأخذ بنص مادة المشروع التمهيدي بحالته ينطوي على خطر مرده إلى الاستنتاج العكسي في حالة حصول الوفاء قبل حلول أجل الدين ، لذا يحسن تعديل النص على النحو الذي أشار به الرئيس . وهنا تلا المسيو باسار المادة ٢٠٢٩ من القانون المدني الفرنسي ونصها :

« محل الكفيل الذي وفي الدين محل الدائن في جميع ما كان له من حقوق قبل المدين » .
واقترح اقتباس هذه المادة التي أخذت عنها المادة ٧٢٨ من مشروع التقنين الفرنسي الإيطالي .
وآثر الرئيس الأخذ بالمادة ٧٢٨ من مشروع التقنين الفرنسي الإيطالي لأنها لا تثير النزاع الذي أشار إليه ، على أن تضاف إليها عبارة « ولكن إذا لم يوف إلا بعض الدين فلا يرجع بما وفاه إلا بعد أن يستوفي الدائن حقه من المدين » .

فأقرت اللجنة وجهة نظر الرئيس مع الإضافة التي ألقها بالمادة ٧٢٨ من مشروع التقنين الفرنسي الإيطالي على أن يستعاض بها عن المادة ١٩ من المشروع التمهيدي .

وطلب صليب سامي بك أن يثبت بمحضر الأعمال أن النص الذي وافقت عليه اللجنة يقرر مبدأ حلول الكفيل محل الدائن في حقوقه بصفة عامة ، وأن حكم هذا النص يسري على حالة الوفاء عند حلول الدين التي نصت عليها المادة ٦١٧ من القانون المدني المختلط والتي يعرض لها النص الجديد بعبارة صريحة إذ أن الكفيل حق الرجوع على المدين عند حلول الدين ، على أن يكون لهذا الأخير أن يوجه إليه الدفع التي كان له أن يتمسك بها قبل الدائن .

=

من التقنين الحال . والكفيل الذى يوفى عند حلول أجل الدين يكون له الحلول محل الدائن فى جميع ما له من حقوق قبل المدين . فإن كان قد وفى قبل حلول الأجل ،

محضر جلسة ٢٧ مايو سنة ١٩٣٨

==

استهل كامل مرسى بك المناقشة قائلا إن المادة ١٩ من المشروع التمهيدي التى بحثت فى الجلسة الماضية والتى تطابق المادتين ٥٠٥ / ٦١٧ من القانونين الوطنى والمختلط تناول دعويين ، الدعوى الشخصية وهى موضوع المادة ٧٢٩ من مشروع تقنين الالتزامات الفرنسى الإيطالى (مادة ٢٠٢٨ من التقنين المدنى الفرنسى) ودعوى الحلول التى نصت عليها المادة ٧٢٨ من المشروع الفرنسى الإيطالى (مادة ٢٠٢٩ من التقنين المدنى الفرنسى) . ولما كانت اللجنة قد وافقت على نص المادة ٧٢٨ بدلا من مادة المشروع التمهيدي على أن تضاف إليها عبارة : ولكن إذا لم يوف إلا بعض الدين ، فلا يرجع بما وفاه إلا بعد أن يستوفى الدائن حقه من المدين ، فقد اقترح كامل مرسى بك أن يضاف إليها أيضا نص المادة ٧٢٩ من مشروع التقنين الفرنسى الإيطالى على أن يعدل النص فيما يتعلق بالفوائد .

ولاحظ صليب سامى بك أن الشرع المصرى الذى استوحى أحكام التقنين المدنى الفرنسى قد تعمد بجانب نص المادة ٢٠٢٨ من التقنين المذكور التى تتضمن تعادلا معينا لذا قد يكون من الأفضل الاكتفاء بالنص الذى أقرته اللجنة والاستعاضة به عن المادة ١٩ من المشروع التمهيدي ، فيكون للكفيل إما أن يلجأ إلى دعوى الحلول أو إلى الدعوى الشخصية كما يترك للحكمة تقدير ما هو مستحق له .

وانضم عبد الفتاح السيد بك إلى رأى الذى أبداه صليب سامى بك إذ إن المشرع المصرى قد توخى استبعاد البيان المفصل الذى تضمنته المادة ٢٠٢٨ من التقنين المدنى الفرنسى .

ووجه السيوفان أكر النظر إلى أن نص هذه المادة . وهو الذى أخذت به المادة ٧٢٩ من مشروع التقنين الفرنسى الإيطالى قد أشار بصفة خاصة إلى الرجوع بالتضمنات فإذا أغفل التقنين المصرى الإشارة إلى المطالبة بهذه التضمنات فقد تذهب المحاكم إلى رفض القضاء بها للكفيل . وبسط الرئيس هذا رأى قائلا إنه لما كان المبدأ الذى تهدف إليه اللجنة هو حماية الكفيل فإنه لا يرى مبررا لعدم وضع نص صريح بمنحه الحق فى المطالبة بالتضمنات إن كان لها محل وخاصة فإن الفقه والقضاء غير مستقرين على رأى بشأن هذه المسألة .

وأيد فؤاد حسنى بك ضرورة الاعتراف بهذا الحق للكفيل لأنه إذا كان قد لحقه ضرر ما فلا ريب فى حقه فى المطالبة بتعويض عنه .

وطلب عبد الفتاح السيد بك أن يضرب له مثل للصرر الذى يصيب الكفيل .

==

باتفاق مع المدين ، فإنه يكون له كذلك أن يحل محل الدائن قبله . فإن كان الوفاء قبل الأجل قد تم بغير رضا المدين ، فإن الكفيل يعرض نفسه لخطر ضياع حقه في

== فضرب له كامل مرسى بك مثلاً حالة المدين الذى لم يوف دينه عند حلول أجله وترتب على ذلك اتخاذ إجراءات التنفيذ على أموال الكفيل وبيعها بنصف ثمنها الحقيقي ، ففي هذه الحالة قد نال الكفيل من التنفيذ عليه ضرر يبرر رجوعه بالتعويض على المدين ، وهذا هو رأى جمهور الشراح ومن بينهم فتحى زغالول ودى هلتنس ودالتون وهو الرأى الذى يرجحه . وبأخذ الرأى قررت أغلبية اللجنة الموافقة على المبدأ الذى تضمنته المادة ٧٢٩ من مشروع التقنين الفرنسى الإيطالى .

واعترض الشورى بجى بك على العبارة التى أضيفت إلى المادة ٧٢٨ من مشروع التقنين الفرنسى الإيطالى التى تمت الموافقة عليها فى الجلسة الماضية متسائلاً عن السبب الذى من أجله لم ينحل الكفيل فى حالة ما إذا وفى جزءاً من الدين حق مطالبة المدين بما وفاء عنه ما دامت هذه المطالبة لن تلحق ضرراً بالدائن .

فقال الرئيس إن عبارة « ولكن إذا لم يوف إلا بعض الدين فلا يرجع بما وفاء إلا بعد أن يستوفى الدائن حقه من الدين » إنما تعنى استيفاء الدائن كامل حقه .

وقال كامل مرسى بك إن الكفيل إذا لجأ إلى الدعوى انشخصية فإنه يستطيع أن يزاحم الدائن ولا خلاف على هذه المسألة بين الفقهاء بيد أن الخلاف بينهم على أشده فيما يتعلق بدعوى الحلول .

وعقب عبد الفتاح السيد بك بأن النص الذى تمت الموافقة عليه يبت برأى حاسم فى الخيار بين إحدى نظريتين كانتا موضع البحث ، فليس للكفيل إذا لجأ إلى دعوى الحلول حق الرجوع ، فى حالة الوفاء الجزئى ، إلا بعد استيفاء الدائن حقه ، لذا فقد اقترح أن نضاف إلى هذه المادة عبارة « فلا يجوز له الرجوع بما وفاء بإضراراً بالدائن » .

وتلا كامل مرسى بك المادة ١٢٥٢ من التقنين المدنى الفرنسى الواردة فى باب الالتزامات ونصها : « يكون الحلول ضد الكفلاء كما يكون ضد المدين ، ولا يجوز أن يترتب عليه ضرر للدائن إذا لم يوف إليه إلا جزء من الدين ، وفى هذه الحالة يكون له أن يقضى مابقى من حقوقه بالأولوية على من وفاء بجزء من الدين » . ثم قال إن هذه المادة لا نظير لها فى التقنين المصرى .

وطلب المسود دوفيه أن يثبت فى محضر الأعمال أن من المرغوب فيه وضع نص فى باب الالتزامات مماثل لنص المادة ١٢٥٢ من التقنين المدنى الفرنسى التى تلاها كامل مرسى بك .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل - وأصبح رقمها ٧٩٩ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

مادة ٨٠٠

- ١ - للكفيل الذى وفى الدين أن يرجع على المدين سواء كانت الكفالة قد عقدت بعلمه او بغير علمه .
- ٢ - ويرجع بأصل الدين وبالفوائد والمصروفات ، على أنه فى المصروفات لا يرجع إلا بالذى دفعه من وقت إخباره المدين الأصيل بالإجراءات التى اتخذت ضده .
- ٣ - ويكون للكفيل الحق فى الفوائد القانونية عن كل ما قام بدفعه ابتداء من يوم الدفع .

التقنين المدنى السابق :

مادة ٦١٧/٥٠٥ : إذا دفع الكفيل الدين عند حلول الأجل فله الرجوع على المدين بجميع ما أداه ويحل محل الدائن فى حقوقه لكن لا تجوز له المطالبة إلا بعد

استيفاء الدائن . دينه بتمامه إذا كان الكفيل لم يدفع إلا جزءا من الدين .
المشروع التمهيدي

المادة ١١٥٣ مكررة :

١ — للكفيل الذي وفي الدين أن يرجع على المدين سواء كانت الكفالة قد عقدت بعلمه أو بغير علمه .

٢ — ويرجع بأصل الدين ، وبالفوائد والمصروفات . على أنه في المصروفات لا يرجع إلا بالذي دفعه من وقت إخباره المدين الأصلي بالإجراءات التي اتخذت ضده .

٣ — ويكون للكفيل الحق في الفوائد القانونية عن كل ما قام بدفعه ابتداء من اليوم الذي يكون قد أخبر فيه المدين بالدفع . ولكن إذا كان للدين فوائد ، فيكون للكفيل الحق في استيفائها من يوم وفائه بها للدائن .

٤ — وللکفيل فوق ذلك أن يرجع بالتعويض .

مذكرة المشروع التمهيدي :

نقل المشروع المادة ١١٥٣ مكررة ، عن المادة ٧٢٩ من المشروع الفرنسي الإيطالي . وهي تعرض للدعوى الشخصية التي للكفيل قبل المدين . وقد أثر المشروع أن يبين ما يرجع به الكفيل في الدعوى الشخصية ، فهو يرجع بأصل الدين وبالفوائد والمصروفات والتعويضات . وهذه الأحكام معمول بها في ظل التقنين الحالي رغم عدم النص عليها .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١١٥٣ مكررة فأقرت اللجنة حكم الفقرتين الأولى والثانية منها أما الفقرة الثالثة فقد عدلت صياغتها بما يجعل للكفيل حقا في الفوائد القانونية عما دفعه ابتداء من يوم الدفع لا ابتداء من اليوم الذي أخبره فيه المدين بالدفع لأن هذا أعدل . وحذفت الجزء الأخير من الفقرة ا كتفاء بالقواعد العامة — كما حذفت الفقرة الرابعة ا كتفاء بتطبيق تلك القواعد — وأصبح نصها :

مذكرة المشروع التمهيدي :

المادة ١١٥٤ تطابق المادة ٧٣٠ من المشروع الفرنسي الإيطالي . وهي تقرر الحق للكفيل الذي يكفل عدة مدينين في أن يرجع على كل منهم بمقتضى دعواه الشخصية بما أنه كفل كلا منهم من أجل كل الدين .

المشروع في لجنة المراجعة

تليت المادة ١١٥٤ فوافقت اللجنة عليها — وأصبح رقمها ٨٦٩ .

المشروع في مجلس الشيوخ

مناقشات لجنة القانون المدني :

وافقت اللجنة على المادة دون تعديل — وأصبح رقمها ٨٠١ .

مناقشات المجلس :

وافق المجلس على المادة دون تعديل .

== وقال فؤاد حسنى بك إنه يرى استبعاد هذه المادة إذ أن الكفيل الذى وفى يملك وفقا للقواعد العامة حق الرجوع على كل شخص استفاد من الوفاء الذى قام به ، ولما كان الوفاء الحاصل من الكفيل فى الحالة التى تواجهها المادة المقترحة قد استفاد منه عدة مدينين متضامنين فإن الكفيل مطالبهم جميعا والرجوع عليهم سواء بالدعوى الشخصية أو بدعوى الحلول وليس هذا الرجوع بحاجة إلى نص لإقراره لأنه تطبيق للبادئ العامة ، وفى هذا ما يكفى .

بتاريخ ١١ أبريل سنة ١٩٥٠ صدر قرار معالي وزير العدل بتدبُّب حضرة
الأستاذ أحمد الشامي عضو إدارة التشريع للعمل باللجنة المشكلة لجمع ونشر الأعمال التحضيرية
للقانون للدق .

وقد اشترك في سكرتارية اللجان حضرة الأستاذ ابراهيم غنام الموظف بأدارة التشريع .

فهرس الجزء الخامس

مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني

الموضوع	المادة	الصفحة
(تنبيه) الخطة التي اتبعت في جميع الأعمال التحضيرية ...		٣

الباب الثالث

العقود الواردة على العمل

الفصل الأول

المقاولة والتزام المرافق العامة

١ - عقد المقاولة

المذكرة الايضاحية	٥ - ٦
المواد	٦٤٦ - ٧ - ٨
<u>التزامات المقاول</u>					
المواد	٦٤٧ - ٦٥٤ - ٩ - ٣٢
<u>التزامات رب العمل</u>					
المواد	٦٦٥ - ٦٦٠ - ٣٣ - ٤٨

(u)

الموضوع	المادة	الصفحة
---------	--------	--------

المقاولة من الباطن

٥٤— ٤٩ ٦٦٢—٦٦١

انقضاء المقاولة

٦٧- ٥٥ ٦٦٧-٦٦٣ الواد

٢- التزام المرافق العامة

المذكرة الايضاحية ٧٠ - ٦٨

١٠٢— ٧١ ٦٧٢—٦٧٨ المواد

الفصل الثاني

معتقد العمل

المذكرة الايضاحية ١٠٣-١٠٤

١١٦-١٠٥ ٦٧٦-٦٧٤ المواد

٢٢ - أركان العقد

١٣٦-١١٧ ٦٨٤-٦٧٧ المواد

٢ - أحكام العقد

التزامات العامل

١٤٩-١٣٧ ٦٨٩-٦٨٥ الواد

التزامات رب العمل

١٦٠-١٥٠ ٦٩٣-٦٩٠ المواد

٣- انتهاء عقد العمل

المواد ... ١٧١-١٨٣ ...

(5)

صفحة المادة

نَحْنُ لِبَايَا فِيهِ تَمَامًا

فهرس الفصل الثالث والخامس

١٥ - ٢٢ ٢٢٢-١٢٢ ... الوكالة ...

مجموعۃ الأعمال التحضيرية للقانون المدني

المذكرة الايضاحية ١٨٦-١٨٧

٧٤ - ٧٥ ٧٦٢ - ٧٦٢ ٢ - أركان الوكالة

المادة النافذة

المواد مقدمات في الفقه ... ٦٩٩ - ٧٠٢ - ١٨٧ - ١٩٩

(تفسير) الخطر إلى اتبع في جمع الأعمال التجارية بكاملة... فيه لغيره لا يخرج هذا

١٢٢٨-٢٠٠٧ ١٣-٧٠٢ ٨٨٨-٧٧٥ / ٧٠-٢٠٠٧ المواد

الباب الثالث في الحفاة

المواد العقود الواردة على العمل ٧١٤-٧١٧ ٢٢٩-٢٣٩

٧٠١-٣٠١ فيمليلاة ٢٠١١

11/12 347-747 0-1-71

المقاولة والتزام المرافق العامة
بمقتضى القانون رقم ١ -

الذاكرة الانسيابية 385. — ٧٧٤. — عقد المناقشة ٢٤٠ ... ٢٤١

٢٤٢-٢٤٢ VIA المادّة ٧. - إهداء ...

المذكرة الإيضاحية

المواد ١- التزامات المودع عنده

٢٥٦-٧٤٤ ٧٢٣-٧١٩ ... ٥٨٢-٢٨٢ ٧٧١-٢٣١
البرامات المقاول

نامہ ایچ بی ویت نامہ ایچ

٢ - التزامات المودع

٣٢- ٩٦٤- ٦٤٧ ... ٣٢- ٦٦٢- ٥١٠ : المواد
 ٢٦٤- ٢٥٧ ٧٢٥- ٧٢٤ ... ٣٢- ٦٦٢- ٥١٠ : المواد

التزامات رب العمل

۳۔ بعض انواع اودبہ

$$14/4 \{ A = 23 \cdot 71 = 710 \dots \dots \dots 317 = 817 \dots 471 = 781 \dots \dots \dots \text{المواد}$$

(د)

تصفه	قلا	الموضوع	المادة	صفحة
		نبيه لنا في هذا الموضع الفصل الخامس		
		الحراسة		
٢٨٢-٧٥٦	٥٢٧-٣٥٧
		المذكرة الايضاحية	...	٢٧٥
		المواد	٧٢٩-٧٣٨	٢٧٦-٢٩٩
		١٧٧-٢٣٧
		الباب الرابع		
		عقود الفرد		
		فصل الأول		
		المقامرة والرهان		
		المذكرة الايضاحية	...	٣٠٠
		المواد	٧٣٩-٧٤٠	٣٠١-٣٠٤
		٢٨٠-٢٦١
		المرتب مدى الحياة		
		المذكرة الايضاحية	...	٣٠٥
		المواد	٧٤١-٧٤٦	٣٠٥-٣١٨
		الفصل الثالث		
		عقد التأمين		
		المذكرة الايضاحية	...	٣١٩-٣٢٠
		١ - أحكام عامة		
		المواد	٧٤٧-٧٥٣	٣٢١-٣٥٦

التأمين على الحياة

التأمين من الحريق

الباب الخامس

المذكرة: الايضاحية

الفصل الاول

أركان الكفالة

الفصل الثاني

آثار الكفالة

١ - العلاقة ما بين الكفيل والدائن

٢ - العلاقة ما بين الكفيل والمدين

٥٠-٥٣٧ ٨٠١-٧٩٨ المواد

تصويب

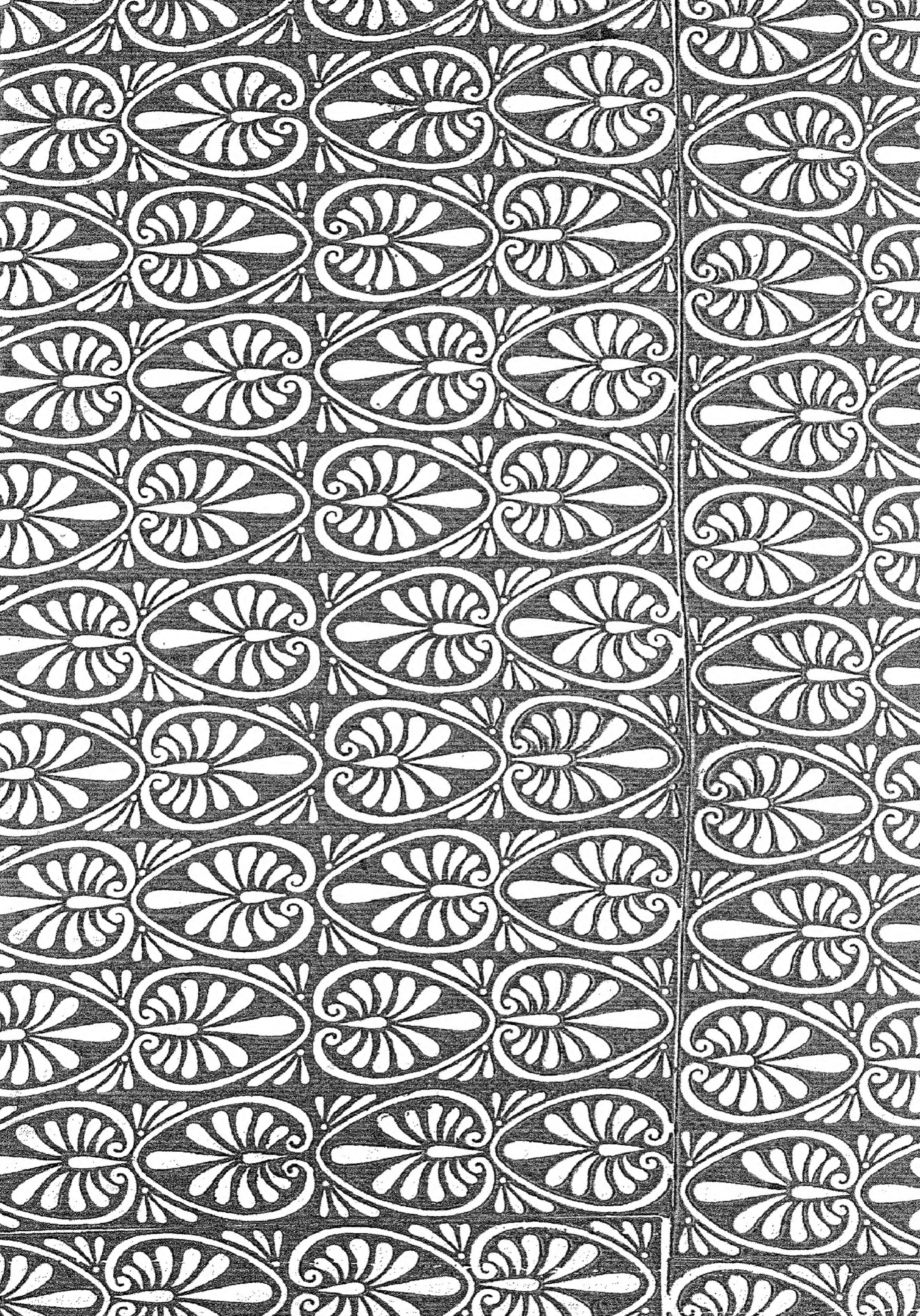
تنبيه (١) : ما ورد من مذكرة المشروع التمهيدى بصفحة ٥٨ تعليقا على المادة ٦٦٤ من القانون صوابه أنه خاص بالمادة ٦٥٨ من القانون، وموضعه فى ص ٤٢ تكملة لمذكرة المشروع التمهيدى فى الفقرة قبل الأخيرة .

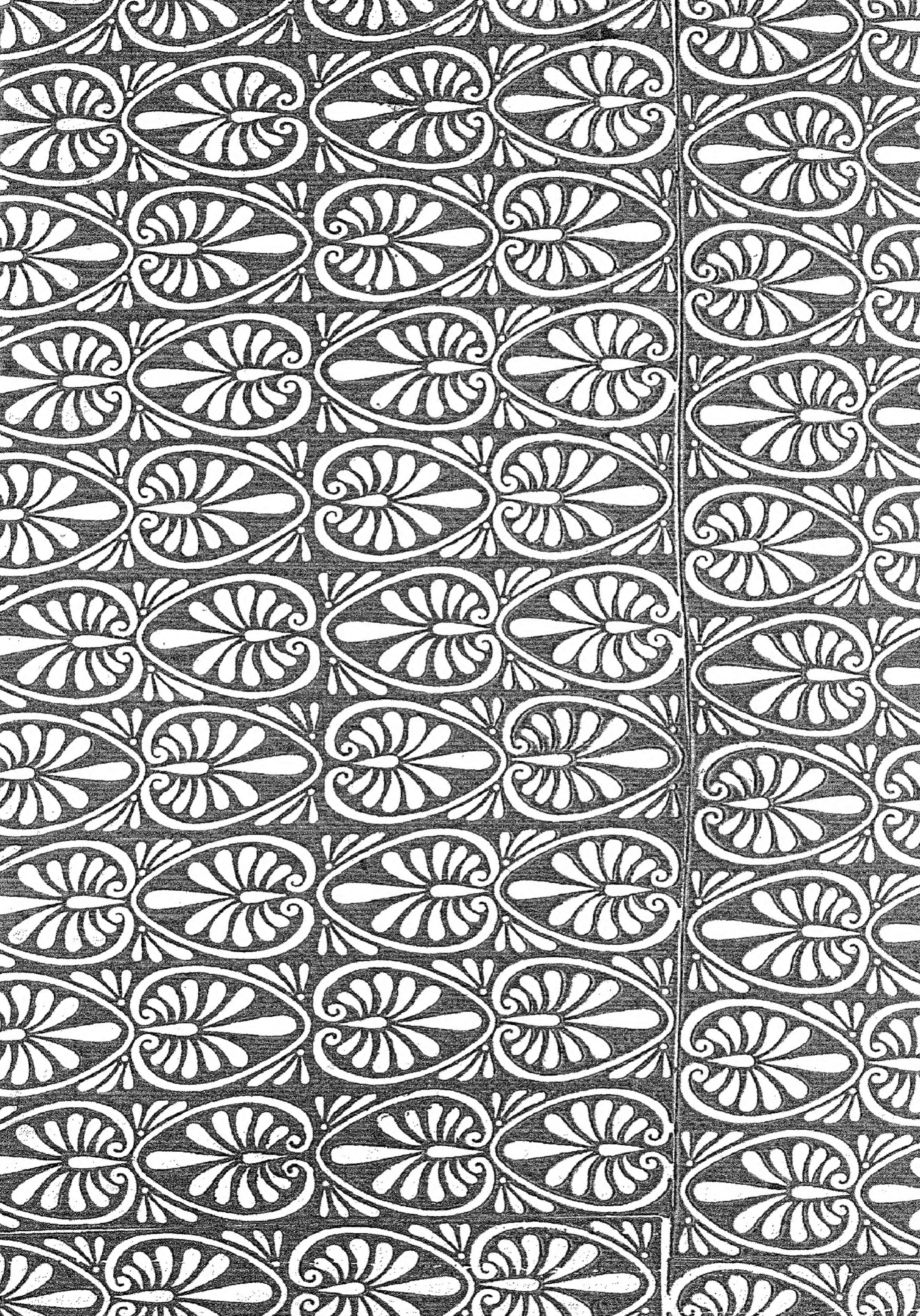
تنبيه (٢) : الإجابة الواردة فى أول ص ٢٧١ فى لجنة الشؤون التشريعية بمجلس النواب غير منطبقة على ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدى ص ٢٧٢ .

تنبيه (٣) : ورد بالنظرة العامة من المذكرة الإيضاحية عن الكفالة ص ١٨٤ أن المشروع احتفظ بوجه عام بأحكام التقنين الحالى عدا المادة ٤٩٥ - مع أن المشروع احتفظ بها أيضا فى المادتين ٧٧٢ و ٧٧٥ من القانون المقابلتين لها . وعلى ذلك تكون عبارة « عدا نص المادة ٤٩٥ » فى السطر الثانى قد جاءت زائدة .

تنبيه (٤) : رأت اللجنة تصحيح الأخطاء المطبعية الواقعة فى نصوص المواد كما يلى :

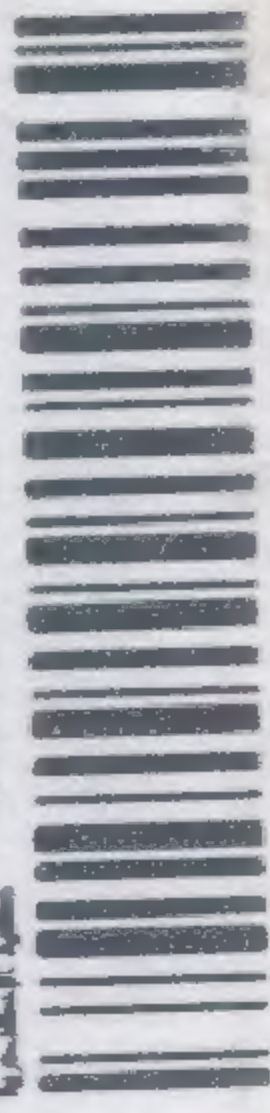
الصفحة	المادة	السطر فى المادة	خطأ	صوابه
١٥٥	٦٩٣	آخر الثانى	هذه	هذه الفقرة
٢٠٢	٧٠٤	الأول	عل	على
٢٠٥	٧٠٦	الآخر	من أن يعذر	أن يعذر
٢١٧	٧١٠	الثانى	الاتفاق	الاتفاق
٢٤٩	٧٢١	الثانى	صرح	صرح







Bibliotheca Alexandrina



0566898